

السياسة الدولية

أى عروبة جديدة؟

د. أسامة الغزالي حرب

حقوق الإنسان والأمم المتحدة

د. بطرس بطرس غالى

غزة ٢٠٠٩.. إعادة النظر فى خيارات الصراع

[ملف الدردار]

ثلاثون عاما على قيام الثورة الإسلامية فى إيران

د. محمد السعيد إدريس

الحكمة الجنائية الدولية والخيارات السودانية

محمد أبو الفضل

القرصنة فى البحر الأحمر.. من المستفيد؟

د. إبراهيم نصر الدين

إسرائيل بين الحرب والانتخابات.. أزمة مجتمعية

د. عماد جاد

لإعادةعمار غزة
شركاء أم أعداء؟





المحتويات

٦	أى عروبة جديدة؟	د. أسامة الغزالي حرب
٨	سلطة مجلس الأمن في الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية	د. أحمد عبدالظاهر
١٨	الظاهرة الشيعية في الشرق الأوسط .. مراجعة للادبيات	شحاتة ناصر
٢٦	صناعة القرارات الإسرائيلية في حرب الاستنزاف	عمرو يوسف
٤٨	حقوق الإنسان والأمم المتحدة	د. بطرس بطرس غالي
٥٢	المحكمة الجنائية الدولية .. الرهانات والمعوقات	د. إدريس لكريني
٥٨	الأزمة المالية العالمية .. تباين الرؤى والحلول	نزيرة الأفندي
٦٢	الأزمة المالية وتداعياتها .. رؤية مغايرة	د. فتحي العفيفي
٧٢	رؤية استراتيجية للعدوان الإسرائيلي على غزة	د. محمد السيد سليم
٧٨	التفاعلات العربية - الإقليمية تجاه الحرب على غزة	د. وحيد عبدالمجيد
٨٤	المسئولية القانونية الدولية للجرائم الإسرائيلية في غزة	د. نادية ليتيم
٩٠	فرص الملاحقة الجنائية لمجرمي الحرب في إسرائيل	معز الفجيري
٩٦	المساعدات الإنسانية لغزة في ضوء القانون الدولي	د. ماهر جميل أبو خوات
١٠٠	دور المجتمع المدني تجاه أزمة غزة	ولاء البحيري
١٠٦	القوة في العلاقات الدولية .. حرب غزة ٢٠٠٩ نموذجاً	عادل سيد أحمد
١١٢	إسرائيل بين الحرب والانتخابات .. أزمة مجتمع ونخبة	د. عماد جاد
١١٦	إسرائيل وإدارة الإعلام الحرب على غزة	أحمد السمان
١٢٠	الحرب على غزة .. مفاهيم الريح والخسارة	عبدالخالق فاروق
١٢٤	تراجع السلطة الفلسطينية وعودة خيار المقاومة	د. جورج جقمان
١٢٨	فتح وحماس .. الاتفاق على إدارة الانقسام	محمد جمعة
١٣٢	ماذا تبقى من قدرات حماس العسكرية؟	عدنان أبو عامر
١٤٤	الانتهاكات ضد الفلسطينيين .. شهادات دولية وإسرائيلية	سفير/ نبيل الرملاوي
١٤٨	تهويد القدس .. خطر إسرائيلي متصاعد	أبو بكر الدسوقي
١٥٤	البعد البيئي في الحرب على غزة	د. شريف حافظ
١٥٨	محور فيلادلفيا .. بداية التدويل والتوطين	يوسف العاصي الطويل

السياسة الخامسة والأربعون العدد السادس والسبعون بعد المائة أبريل ٢٠٠٩

١٦٤	غزة والأمن القومي المصري .. د. داليا عبدالقادر عبدالوهاب
١٦٨	العدوان على غزة .. أبعاد الموقف المصري .. سامح راشد
١٧٦	إعادة إعمار غزة بين الوعود والتنفيذ .. سامية بيبرس

قضايا السياسة الدولية

الشرق الأوسط :

١٨٢	ثلاثون عاما على قيام الثورة الإسلامية في إيران .. د. محمد السعيد إدريس
١٩٤	إيران ودول الخليج العربية .. علاقات متوترة .. د. محمد سعد أبو عامود
٢٠٠	الحكومة الإسرائيلية الجديدة .. جمود داخلي وتشدد تجاه التسوية .. علاء سالم
٢٠٦	الانتخابات المحلية العراقية .. إعادة تشكيل المشهد السياسي .. سيف نصر اوى
٢١٠	الصومال وتحديات مرحلة جديدة .. أميرة محمد عبدالحليم

القرصنة في البحر الأحمر :

٢١٦	أمن البحر الأحمر .. الواقع والتحديات .. د. أماني الطويل
٢٢٠	اختطاف السفن قبالة سواحل الصومال .. من المستفيد؟ .. د. إبراهيم نصر الدين
٢٢٤	جريمة القرصنة البحرية في ضوء القانون الدولي .. د. أيمن عبدالعزيز سلامة

الولايات المتحدة :

٢٢٨	أوباما وإعادة صياغة العلاقات الأمريكية - الروسية .. أحمد دياب
	في الشأن السوداني : (إشراف: هاني رسلان) :
٢٣٦	المحكمة الجنائية والخيارات السودانية .. محمد أبو الفضل
٢٤٠	العدالة الجنائية الدولية في دارفور .. التعقيدات القانونية .. محمد صلاح الدين الشريف
٢٤٤	التنوع الإثني والوحدة الوطنية في السودان .. د. بهاء الدين مكاوي

تحت الضوء : الأمم المتحدة وحفظ السلام .. التحديات والإمكانيات :

٢٥٠	قوات حفظ السلام وأزمة غزة .. هل من دور؟ .. السفير/ سيد قاسم المصري
٢٥٢	الأمم المتحدة وتطور عمليات حفظ السلام .. د. عبدالله صالح
٢٥٨	الأمم المتحدة وبناء السلم في إفريقيا .. أيمن شيبانة
٢٦٤	النظام القانوني لقوات حفظ السلام الدولية .. تجربة كوسوفو .. محمد عبدالحميد فرج

أى عروبة جديدة؟

ليس العالم العربى اليوم فى أفضل حالاته على الإطلاق. فبعض أقطاره تتولى بالفعل أطراف خارجية تقرير صيرها، بدءا من العراق، وحتى السودان، وفلسطين، والصومال .. إلخ. ومشاكل كثيرة تكتنف العلاقات السورية - اللبنانية، والسورية - المصرية، والليبية - السعودية، والجزائرية - المغربية .. إلخ. وتعانى الدول العربية الفقيرة مصاعب اقتصادية متفاقمة، نتيجة الأزمة المالية العالمية، التى أصابت أيضا بالضرر الشديد الدول النفطية الغنية. وفضلا عن ذلك، لا يزال العالم العربى يحتل مكانة متقدمة فى مؤشرات انعدام الديمقراطية، وتفشى الأمية، والبطالة، والتدنى الثقافى، والصراع المذهبى .. إلخ. والصراع العربى - الإسرائيلى الذى تتعثر محاولات تسويته بدأ يوازيه أيضا صراع عربى - إيرانى، ما يظهر منه على السطح أقل بكثير مما يخفى تحته.

وسط هذه الصورة غير السارة، وربما أيضا بسببها، تظهر أصوات وإشارات تتحدث عن إحياء العروبة أو العروبة الجديدة .. إلخ. ويجدر - فى هذا السياق - الإشارة إلى أكثر من حدث أو حديث. فقد حضرت فى بيروت الندوة الموسعة التى عقدها مركز دراسات الوحدة العربية تحت عنوان "من أجل الوحدة العربية.. رؤية للمستقبل" فى الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ فبراير الماضى ٢٠٠٩، والتى ناقشت أربعة عشر بحثا، وحضرها عدد من أبرز المفكرين والباحثين العرب، المهتمين بالشأن الوطنى أو القومى، وعلى رأسهم د. خير الدين حسيب، مدير المركز. ومنذ نحو أسبوعين، كتب الأستاذ جميل مطر مقالا لافتا فى جريدة الشروق القاهرية (٣/١٤) بعنوان "العروبة.. هل تبعث من جديد؟"، وهو مقال سرعان ما ذكرنى بمقال سابق - مهم أيضا - كتبه الأستاذ معن بشور فى "القدس العربى" فى يونيو ٢٠٠٧ بعنوان "أربعون عاما من النكسة .. وإرهاصات العروبة الجديدة".

وفى ضوء ما طرح من أفكار فى الندوة المشار إليها (خاصة فى الورقة المتميزة للمفكر المغربى البارز الدكتور/ عبد الإله بلقزيز بعنوان: "من أجل مراجعة فكرية وسياسية لمفهوم الوحدة العربية") وما جاء فى المقالين المشار إليهما للأستاذين مطر وبشور، وأيضا فى ضوء عديد من الكتابات والإشارات فى عدد من المصادر الأمريكية والأوروبية، يمكن القول إن تلك الإشارات أو الإرهاصات عن العروبة الجديدة، أو عن بعث أو إحياء القومية العربية، إنما تأتى كرد فعل منطقي لحالة التراجع أو التردى العربية الراهنة، وكذلك لما يحيط بالعرب من مخاطر متزايدة إقليمية ودولية. غير أنه يمكن الآن - ومبكرا - أن نميز بوضوح بين رؤيتين أو منظورين لتلك الدعوة إلى الإحياء القومى العربى:

- رؤية أو منظور أمريكى - أوروبى يرى فى إحياء العروبة أو القومية العربية أداة فعالة لمواجهة الخطر الإيرانى، أو - على حد تعبير جميل مطر - "إن الأمريكين وبعض حلفائهم فى المنطقة العربية، وكذلك تركيا، عادوا يكتشفون سحر العروبة". وسعيا إلى تحقيق هذا "الإحياء"، فإن عليهم - من ناحية - أن يعتمدوا على سوريا، وأن يكسبوا ودها، بما فى ذلك تأجيل أو تأخير التحقيقات فى اغتيال رفيق الحريري، ربما إلى أجل غير مسمى!، والسكوت عن التجاوزات السورية فى مجال الحريات وحقوق الإنسان. كما أن عليهم - من ناحية أخرى - أن يعملوا على إنعاش حزب البعث، واستعادة وحدة جناحيه فى دمشق وبغداد، ليعود كقوة سياسية كبرى تؤثر فى تفاعلات النظام العربى.

أما الرؤية الثانية، فهى من منظور عربى، يتبناها ليس فقط المستنيريون من أصحاب الفكر القومى، وإنما كل أولئك الذين يؤمنون بأهمية العمل العربى المشترك فى ذاته، بدءا من أدنى صوره، وحتى الوصول إلى التوحيد العربى الشامل، الذى ينسجم من التوجه العالمى نحو الكيانات الكبيرة القوية والفاعلة.

وليس من الصعب على الإطلاق أن ندرك، وإن نعى مبكرا، التباين الهائل بين الرؤيتين، حتى وإن رفعتا العناوين نفسها، مثل "العروبة الجديدة"، أو "إحياء القومية العربية".

* فالرؤية الأولى تسترجع فكرة القومية العربية، باعتبارها مشروعا غذته أو مكنت له القوى الغربية، خدمة لمصالحها

فى المنطقة. فمثلما لعب الضابط الإنجليزى لورنس دوره فى دعم قوى الثورة العربية فى الحجاز، فى غمار الحرب العالمية الأولى، ضد الامبراطورية العثمانية، ومثلما أسهم أنتونى إيدن وونستون تشرشل فى بلورة أمانى الأقطار العربية فى التوحد، فى إطار الجامعة العربية، كسبا لها فى ظروف ما بعد الحرب الثانية، وبزوغ المواجهة ضد المعسكر الشيوعى، يسعى الأمريكيون والأوروبيون اليوم لدعم العروبة الجديدة، ويعيدون اكتشاف القومية العربية فى مواجهة الخطر الإيرانى.

ولكن - عكس ذلك - تستند الرؤية الثانية إلى مصدر ومنبع عربى واع وناضج، يرى فى العروبة الجديدة نتاجا لمراجعة نقدية واجبة - بل وحتمية - من جانب النخبة العربية لمفاهيم وتطبيقات القومية العربية والوحدة العربية. إنها - بعبارة أخرى - ليست عملية استدعاء أجنبى لفكرة قديمة لاستخدامها مجددا، وإنما هى مراجعة عربية جادة لها. وإذا كانت الرؤية الأولى تسترجع خبرات لورنس العرب وأنتونى إيدن، فإن الرؤية الثانية تخضع للنقد والفحص - أول ما تخضع - تجربة عبد الناصر الوجدانية، وما تبعها من محاولات مشابهة.

* الرؤية الأولى ترى فى القومية العربية قوة أو أداة لمواجهة عدو ما (هو بالضرورة خصم للغرب)، سواء كانت الامبراطورية العثمانية، أو الشيوعية الدولية، أو التحدى الإيرانى. أما الرؤية الثانية، فهى ترى فى إحياء العروبة بالأساس أداة لا غنى عنها لبناء القوة الذاتية العربية. إنها - بعبارة أخرى - ليست مجرد حقيقة "سلبية" تستمد وجودها ومشروعيتها من نفى قوة أخرى، وإنما هى حقيقة "إيجابية" تستهدف بناء قوة عربية فاعلة، تستند إلى الإمكانيات الهائلة المبعثرة والمبددة، والتى يستنزفها التشرذم والولع بإثبات الذات القطرية.

* الرؤية الأولى تتعامل مع "العروبة" و"القومية العربية" باعتبارهما "فكرة" أو "مفهوما" ذا "سحر" أو "جاذبية" يجمع حوله العرب، ويلهب مشاعرهم ضد عدو يشار إليه، أو نحو حلم بعيد التحقيق! يمكن استدعاؤه، حيثما دعت الحاجة إليه، من خلال تشجيع القوى والأحزاب والشخصيات الحاملة له، والمبشرة به.

غير أن الرؤية الثانية تتناقض مع ذلك تماما، وترى فى العروبة والتوجه العربى لا مذهباً، أو أيديولوجية لفئة، أو جماعة معينة تحتكره وتتحدث باسمه، وإنما فكرة عامة يدركها ويستوعبها العرب جميعاً. وكما قال د. بلقزيز - بحق - فى ورقته المشار إليها، "فإن أعظم خراب للفكرة العربية، وأشنع مقتل للوحدة، أن تظل حكراً للقوميين، وأن يقر فى أذهان الناس جميعاً أنها حصتهم من الدنيا. إن فى ذلك لإفقاراً شديداً لها، وتجفيفاً لينايع ينبغى أن تتغذى منها وتستقى..... وحين تتحول القومية إلى مذهب، تنحط وتثول إلى تعصب وانغلاق". من هذا المنظور، تصبح القومية العربية والتوحيد العربى مصلحة عربية مباشرة، أمنية، واقتصادية، وثقافية، وسياسية! وهى مصلحة تبدو شديدة الوضوح والجلاء فى هذه الفترة من تاريخ العالم، الذى يشهد ليس فقط توجهها عارماً نحو التكتل والاعتماد المتبادل، وإنما تحديات اقتصادية واجتماعية غير مسبوقة، ربما يفوق نصيب الأقطار العربية منها غيرها من بلاد العالم. ولا شك فى أن الأزمة المالية الصعبة، التى يئن العالم كله اليوم تحت وطأتها، تحمل للعرب من الدروس والإشارات ما يذكرهم بهشاشة كياناتهم المجزأة، وحاجتهم إلى التكتاف والتوحد فى مواجهة التحدى.

* وأخيراً، فإن الرؤية الأولى، وهى تتعامل مع فكرة العروبة كمجرد أداة يستعملها الغرب - حينما يشاء - لحشد العرب ضد عدو ما، لا يعنىها فى الواقع من يبشر بالعروبة، ولا من يعمل من أجلها، سواء كان فرداً ديكتاتورياً أو نظاماً فاسداً. المهم أن تطرح وأن توظف، وفقاً يريد السادة الأجانب. غير أن الرؤية الثانية - على العكس تماماً - تخلص من مراجعتها للفكرة القومية والوجدانية إلى حتمية ارتباطها بإرادة شعبية ديمقراطية، بل هى تسعى إلى أن تنفض عنها أدران تجاهل سابق للديمقراطية عانت منه الفكرة القومية والوجدانية بل وكاد يعصف بها. الوحدة العربية - وفق هذا المنظور - لا سبيل لها إلا من خلال نظم ديمقراطية تعبر بصدق عن إرادة شعوبها، وهذا الطابع الديمقراطى لها هو الضمانة الأولى والأخيرة لقيامها واستمرارها، والذى لا يجعلها عرضة للانهايار بفعل سلوكيات أى ديكتاتور، أو انحرافات أى انقلاب عسكرى.

تلك هى العروبة الجديدة التى ينبغى أن نرحب بها، وندعو إليها: عربية لا أجنبية، وإيجابية بناءة، لا سلبية هدامة، تعبر عن مصالح للشعوب، وليس عن أوهام للنخب، تقوم على الحرية الديمقراطية، وتنبت الاستبداد والديكتاتورية.

سلطة مجلس الأمن في الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية

د. أحمد عبد الظاهر

(*) أستاذ القانون الجنائي المساعد، كلية الحقوق، جامعة القاهرة .

يبدو فيها أن جريمة أو أكثر من هذه الجرائم قد ارتكبت. (ج) إذا كان المدعى العام قد بدأ بمباشرة تحقيق فيما يتعلق بجريمة من هذه الجرائم وفقا للمادة ١٥. ويستفاد من هذا النص أن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية محدد بالجرائم المنصوص عليها في النظام الأساسي. وعلى غرار القضاء الوطني، ثمة جهة للدعاء أمام المحكمة الجنائية الدولية. ويطلق النظام الأساسي على الشخص المنوط به القيام بمهمة الادعاء اصطلاح المدعى العام. والمدعى العام قد يقوم من تلقاء نفسه بمباشرة التحقيق في الجريمة، وقد يكون البدء في التحقيق بناء على إحالة من دولة طرف أو من مجلس الأمن. وسنقتصر هنا في هذه الدراسة على تناول الفرض الذي يقوم فيه مجلس الأمن بإحالة حالة إلى المدعى العام، يبدو فيها أن جريمة أو أكثر من الجرائم الواردة في النظام الأساسي قد ارتكبت.

خطة الدراسة :

حتى يتسنى الإلمام بمختلف جوانب هذا الموضوع، نرى من اللازم أن نعرض أولا البنية التي تقف وراء منح مجلس الأمن سلطة الإحالة (المطلب الأول)، ثم نقوم بعد ذلك بتحديد نطاق هذه السلطة (المطلب الثاني)، ومضمونها (المطلب الثالث)، وشروط استعمالها (المطلب الرابع)، وشكل الإحالة (المطلب الخامس)، والآثار المترتبة عليها (المطلب السادس).

المطلب الأول - علة تخويل المجلس سلطة الإحالة :

خلال المناقشات في مؤتمر روما، كانت الولايات المتحدة

في السابع عشر من يوليو ١٩٩٨، وافق مؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي، المنعقد بمقر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في روما، على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وفي الأول من يوليو سنة ٢٠٠٢، دخل هذا النظام حيز التنفيذ، بعد أن قامت (٦٠) دولة بالتصديق على النظام الأساسي (١).

والمحكمة الجنائية الدولية هي هيئة قضائية دائمة نشأت بموجب معاهدة دولية، اتفق أطرافها على ضرورة التحقيق ومحاكمة أشد الجرائم خطورة وأكثرها اهتماما من جانب المجتمع الدولي، وهي: الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية، جرائم الحرب، وجريمة العدوان. والواقع أن وجود آليات قوية ومستقلة قائمة على تحقيق العدالة الجنائية الدولية لمن أهم دعائم الحفاظ على الأمن الدولي وإعادة السلام إلى كافة أنحاء المعمورة، فضلا عن أن إنشاء تلك الآليات يعكس تطور الشعور بالمسؤولية والعدالة كقيم معترف بها على المستوى الدولي (٢).

وقد حرص المشرع الدولي على بيان وسائل اتصال المحكمة بالدعوى أو بالجريمة. بيان ذلك أنه تحت عنوان ممارسة الاختصاص، تنص المادة (١٣) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على أن للمحكمة أن تمارس اختصاصها فيما يتعلق بجريمة مشار إليها في المادة ٥، وفقا لأحكام هذا النظام الأساسي في الأحوال التالية: (أ) إذا أحالت دولة طرف إلى المدعى العام، وفقا للمادة ١٤، حالة يبدو فيها أن جريمة أو أكثر من هذه الجرائم قد ارتكبت. (ب) إذا أحال مجلس الأمن، متصرفا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، حالة إلى المدعى العام

(١) تنص المادة ١٢٦ من النظام الأساسي للمحكمة على أن يبدأ نفاذ هذا النظام الأساسي في اليوم الأول من الشهر الذي يعقب اليوم الستين من تاريخ إيداع الصك الستين للتصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

(٢) راجع: د. محمود شريف بسيوني، المحكمة الجنائية الدولية، بدون دار نشر، ٢٠٠٢، تقديم الطبعة الثالثة.

المطلب الثاني - نطاق سلطة المجلس في الإحالة :

١- نطاق سلطة المجلس من حيث الجرائم :

لا تقتصر الإحالة المقررة لمجلس الأمن على حالة ارتكاب جريمة العدوان، وإنما تشمل الجرائم الأخرى الوارد النص عليها في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والتي يكون للمحكمة الجنائية اختصاص النظر فيها، وهي: جريمة الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب.

من ناحية أخرى، ينبغي أن يكون موضوع الإحالة واحدة أو أكثر من الجرائم التي ورد النص عليها في نظام روما. وبناء على ذلك، لا يجوز لمجلس الأمن أن يحيل - على سبيل المثال - حالة تتعلق بجرائم الإرهاب، أو الاتجار غير المشروع في المخدرات، أو الهجرة غير الشرعية، أو غسل الأموال، أو الاتجار في النساء والأطفال، أو الاتجار في السلاح، أو مخالفة حظر الدولي المفروض بواسطة مجلس الأمن على توريد السلاح إلى بلد معين. فعلى الرغم من خطورة هذه الجرائم، إلا أنها لم يرد النص عليها في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ولا يجوز بالتالي أن تكون موضوعاً للإحالة الصادرة عن مجلس الأمن إلى المدعى العام للمحكمة. ومع ذلك، ليس ثمة ما يحول دون قيام المجلس في هذه الحالة بإنشاء محكمة جنائية دولية مؤقتة، على غرار المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا(٨).

٢- نطاق سلطة المجلس من حيث الزمان :

وفقاً للمادة (١١) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، لا تختص المحكمة إلا فيما يتعلق بالجرائم التي ترتكب بعد بدء نفاذ النظام الأساسي. وتجدر الإشارة إلى أن النظام الأساسي قد دخل حيز التنفيذ اعتباراً من أول يوليو سنة ٢٠٠٢(٩). ومن ثم، فإن اختصاص المحكمة يقتصر على الجرائم التي ترتكب في وقت لاحق على هذا التاريخ. وهذا الحكم خاص بالدول التي قامت بالتصديق على النظام الأساسي قبل بدء نفاذه. فإذا أصبحت دولة ما طرفاً في النظام الأساسي بعد بدء نفاذه، فلا يجوز للمحكمة أن تمارس اختصاصها إلا فيما يتعلق بالجرائم التي ترتكب بعد بدء نفاذ هذا النظام بالنسبة لتلك الدولة، ما لم تكن قد قبلت باختصاص المحكمة في تاريخ سابق على انضمامها.

الأمريكية تطالب بأن يكون لمجلس الأمن وحده سلطة الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية. ولكن الدول الأخرى، صاحبة العضوية الدائمة في مجلس الأمن، ارتأت أن يشترك المجلس في ذلك مع الدول الأطراف في النظام الأساسي والمدعى العام للمحكمة(٣). والواقع أن غالبية الدول المشاركة في مؤتمر روما لم تؤيد تحويل مجلس الأمن سلطة واسعة تجاه المحكمة. وسبب ذلك هو الرغبة في تأكيد استقلالية المحكمة، وتقادي أن تتحول إلى مجرد جهاز سياسي تابع لمجلس الأمن، والخشية من أن يؤدي تمتع الدول ذات العضوية الدائمة بحق الاعتراض إلى تعطيل مهمة المحكمة في تحقيق العدالة في حالات بذاتها(٤).

وعلى أية حال، فقد أقر النظام الأساسي الاتجاه القائل بتحويل مجلس الأمن سلطة الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية، بالإضافة إلى الدول الأطراف في النظام الأساسي والمدعى العام للمحكمة. وفي تقرير ذلك، قيل إن مجلس الأمن درج خلال سنوات التسعينيات من القرن الماضي على إنشاء محاكم جنائية خاصة لنظر جرائم محددة. ولا شك في أن إعطاء مجلس الأمن سلطة الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية من شأنه ألا يكون المجلس محتاجاً إلى إنشاء محاكم جنائية خاصة، الأمر الذي يدعم دور المحكمة الجنائية الدولية(٥). ويضيف بعض الفقه أن العلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية ومجلس الأمن ما هي إلا تطبيق لسلطة مجلس الأمن، كما هي محددة في ميثاق الأمم المتحدة، خاصة الفصل السابع، والذي يعطى للمجلس سلطة سياسية مطلقة فيما يتعلق بالأمور التي تنطوي على حفظ واستعادة وبقاء السلام، ويعطى أيضاً الفصل السابع مادة ٣٩ للمجلس سلطة فرض العقوبات لحفظ وبقاء السلام. ونتيجة لذلك، فإن لمجلس الأمن الحق في أن يحيل حالة للمحكمة الجنائية الدولية للتحقيق وإقامة الادعاء النهائي(٦).

غير أن بعض الدول والمنظمات غير الحكومية تنتقد تحويل مجلس الأمن سلطة الإحالة إلى المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية. ويستند هذا النقد إلى أن تمتع المجلس بهذه السلطة يمكن أن يؤثر على استقلال المحكمة وحيادها، ويؤثر بالتالي على دورها في تحقيق العدالة الدولية، ويمكن أن ينال أيضاً من إرادة الدول المعنية وسيادتها(٧).

(٣) د. حازم محمد عتلم، نظم الادعاء أمام المحكمة الجنائية الدولية، بحث مقدم إلى ندوة المحكمة الجنائية الدولية: تحدى الحصانة، والتي نظمتها كلية الحقوق، جامعة دمشق، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، في الفترة من ٢-٤ نوفمبر سنة ٢٠٠١، إصدار اللجنة الدولية للصليب الأحمر بدمشق، سنة ٢٠٠٢، ص ١٩٢.

(4) Voir: M. Henzelin, La Cour Penale Internationale: Organe Supranational Ou Otage Des Etats?, Rps, 2001, P. 233.

(5) M. Politi, Le Statut De Rome De La Cour Penale Internationale, Rgdip, 1999, P. 839.

(٦) د. محمود شريف بسيوني، المحكمة الجنائية الدولية، المرجع السابق، رقم ١١٦، ص ١٩٧.

(٧) راجع: د. سوسن تمر خان بكة، الجرائم ضد الإنسانية في ضوء أحكام النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١٢٣. راجع أيضاً:

- F. Lattanzi, Compence De La Cour Penale Internationale Et Consentement Des Etats, Rgdip, 1999, P. 440.

(٨) د. محمد هاشم ماقورا، علاقة المحكمة الجنائية الدولية بمجلس الأمن، بحث منشور على موقع وزارة العدل الليبية على شبكة الإنترنت، في العنوان التالي: (www.aladel.gov.ly).

(٩) راجع: المادة ١٢٦ من النظام الأساسي.

الأمن أن ينشئ محكمة جنائية خاصة للتحقيق في جرائم الإبادة الجماعية والجرائم الإنسانية التي ترتكب في أي دولة عضو في الأمم المتحدة، فلا يكون مقبولا حرمانه من سلطة الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية الدائمة عن ذات الجرائم، إذ يقود هذا الحرمان إلى قيام مجلس الأمن بإنشاء محكمة جنائية خاصة، الأمر الذي يؤثر في النهاية على المحكمة الجنائية الدولية الدائمة. ويختلف نطاق السلطة المخولة لمجلس الأمن في هذا الشأن عن السلطة المخولة للدول الأطراف في النظام الأساسي للمحكمة، والتي تقتصر على الجرائم المرتكبة في إقليم دولة طرف. وهكذا، عند إحالة مجلس الأمن لقضية أو حالة معينة إلى المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية، متصرفا وفقا للفصل السابع، فإن المحكمة لا تتقيد بالشروط المذكورة في المادة الثانية عشرة من نظامها الأساسي، وهي: ارتكاب الجريمة على إقليم دولة طرف أو بواسطة أحد مواطنيها. ويمكن استخلاص هذا الحكم بمفهوم المخالفة من المادة (١٢) البند الثاني من النظام الأساسي للمحكمة، والذي ينص على أنه في حالة الفقرة (أ) أو (ج) من المادة ١٢، يجوز للمحكمة أن تمارس اختصاصها إذا كانت واحدة أو أكثر من الدول التالية طرفا في هذا النظام الأساسي أو قبلت باختصاص المحكمة وفقا للفقرة ٢. فهذا النص يحدد الاختصاص المكاني للمحكمة، مقررا اقتصاص ممارسة المحكمة لاختصاصها على الجرائم المرتكبة في إقليم دولة طرف في النظام الأساسي، أو - على الأقل - قبلت ممارسة المحكمة اختصاصها فيما يتعلق بالجريمة قيد البحث، وذلك إذا كانت الإحالة إلى المحكمة من قبل دولة طرف، أو كان المدعى العام قد باشر التحقيق من تلقاء نفسه. وبعبارة أخرى، فإن اختصاص المحكمة في هاتين الحالتين يتوقف على ارتكاب الجريمة في إقليم دولة طرف في النظام الأساسي أو في إقليم دولة تقبل ممارسة المحكمة اختصاصها في شأن الجريمة قيد البحث. وقد سكت النص عن بيان الحكم في حالة الإحالة من مجلس الأمن وفقا للبند (ب) من المادة (١٢)، الأمر الذي يعنى بمفهوم المخالفة أن تمارس المحكمة اختصاصها في هذا الفرض، سواء كانت الجريمة قد ارتكبت في إقليم دولة طرف في النظام الأساسي أو من أحد مواطنيها، أو كانت قد ارتكبت في إقليم دولة غير طرف.

ويثور التساؤل عما إذا كان مجلس الأمن يملك هذه السلطة كذلك حيال الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة أم لا. فإذا افترضنا أن دولة غير عضو في الأمم المتحدة ارتكبت على أراضيها إحدى الجرائم المنصوص عليها في النظام الأساسي للمحكمة، فماذا سيكون الحكم القانوني في هذه الحالة؟ وهل يملك مجلس الأمن سلطة الإحالة في هذا الفرض؟ وإذا افترضنا أن إحدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد انسحبت من هذه

وبناء على ذلك، لا تختص المحكمة الجنائية الدولية بنظر الجرائم التي وقعت قبل بدء نفاذ نظام روما من حيث المبدأ. ويرى بعض الفقه أن المحكمة الجنائية الدولية يحق لها أن تتخذ قرارا بعدم قبول الدعوى، كلما تبين أن موضوع الإحالة يخرج عن نطاق اختصاصاتها، خاصة من حيث الموضوع والزمان والأشخاص، ولو كان مجلس الأمن هو جهة الإحالة وعليه، إذا أحال مجلس الأمن إلى المدعى العام حالة تتعلق بجريمة من جرائم الحرب ارتكبت قبل دخول النظام الأساسي في ١ يوليو ٢٠٠٢، فإن المحكمة لها الحق في عدم قبول الدعوى لخروج الموضوع عن نطاق اختصاصها الزمني. ولكن ليس ثمة ما يمنع المجلس - إذا رأى ملاءمة ذلك - من إنشاء محكمة جنائية دولية خاصة ومؤقتة (١٠).

على النقيض من ذلك، يرى بعض الفقه (١١) جواز أن يسند الاختصاص إلى المحكمة بنظر الجرائم التي ارتكبت قبل بدء نفاذ نظام روما، بمقتضى قرار يصدر عن مجلس الأمن، عملا بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، أو أن تنشأ محكمة خاصة مؤقتة بقرار أيضا من مجلس الأمن، مثل محكمة يوغوسلافيا السابقة ومحكمة رواندا.

وباستقراء التطبيق العملي، نجد أن قرار مجلس الأمن رقم ١٥٩٣ لسنة ٢٠٠٥ بشأن دارفور قد قرر صراحة في البند الأول منه إحالة الوضع القائم في دارفور منذ ١ يوليو ٢٠٠٢ إلى المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية. ويعنى ذلك أن مجلس الأمن قد قصر الإحالة على الوقائع اللاحقة على تاريخ بدء نفاذ النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الواقع في الأول من يوليو سنة ٢٠٠٢.

٣- نطاق سلطة المجلس من حيث المكان :

يكاد يجمع الفقه (١٢) على أن مجلس الأمن يتمتع بسلطة الإحالة، أي كان مكان ارتكاب الجريمة أو جنسية الجناة فيها، أي سواء كانت الجريمة قد ارتكبت في إقليم دولة طرف في النظام الأساسي للمحكمة أو من أحد مواطني هذه الدولة، أو كانت قد ارتكبت في إقليم دولة ليست طرفا. ففي هذه الحالة، يمتد الاختصاص المكاني للمحكمة الجنائية الدولية إلى أقاليم الدول غير الأطراف في النظام الأساسي، وبغض النظر عن قبول تلك الدول لاختصاص المحكمة. وقد تأكد ذلك من خلال التطبيق العملي، حيث قام مجلس الأمن الدولي بإحالة قضية دارفور إلى المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية، على الرغم من أن السودان ليس طرفا في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (١٣).

ويمكن تبرير ذلك بأن سلطة مجلس الأمن في الإحالة تستند إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ومن ثم يكفي أن تكون الدولة عضوا في هذه المنظمة العالمية. وإذا كان من الجائز لمجلس

(١٠) د. محمد هاشم ماقورا، علاقة المحكمة الجنائية الدولية بمجلس الأمن، سبقت الإشارة إليه.

(١١) د. علي عبد القادر القهوجي، القانون الدولي الجنائي، أهم الجرائم الدولية، المحاكم الدولية الجنائية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١، ص ٣٣.

(١٢) د. محمود شريف بسيوني، المحكمة الجنائية الدولية، المرجع السابق، رقم ٤٦، ص ١٦٥. د. شريف سيد كامل، اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤، ص ١٥٨. د. محمد هاشم ماقورا، علاقة المحكمة الجنائية الدولية بمجلس الأمن، بحث منشور على موقع وزارة العدل الليبية على شبكة الإنترنت، في العنوان التالي: (www.aladel.gov.ly).

(١٣) راجع: قرار مجلس الأمن رقم ١٥٩٣ لسنة ٢٠٠٥م، الصادر في جلسة المجلس رقم ٥١٥٨ بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٠٥.

الدوليين، ما لم تتقيد كل الدول بضرورة حفظ السلم والأمن الدوليين(١٨). وفي تعبير آخر، يسوغ القول إن أى انتهاك لمبادئ الأمم المتحدة فى مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، يصدر من إحدى الدول غير الأعضاء فى هذه المنظمة، يؤثر بالضرورة على الدول الأعضاء وعلى السلم الدولى بصفة عامة. فحرية الدولة غير الطرف تنتهى، حيث يؤدى سلوكها إلى الإضرار بالآخرين. ووجه الإضرار هو المساس بالأمن والسلم الدوليين. فإذا كان سلوك الدولة غير الطرف يمس بالأمن والسلم الدوليين، فلا يجوز لها أن تتذرع بعدم الانضمام إلى الأمم المتحدة، وبأنها لم يسبق لها توقيع ميثاقها، وإنما يجوز لمجلس الأمن فى هذه الحالة أن يتخذ فى مواجهتها ما يراه مناسباً من التدابير الكفيلة بحفظ السلم والأمن الدوليين.

ولما كانت سلطة الإحالة المقررة لمجلس الأمن تستند إلى الفصل السابع من الميثاق، وتندرج ضمن التدابير التى يتخذها المجلس للمحافظة على السلم والأمن الدوليين، فإننا نرى أن مجلس الأمن يملك هذه السلطة كذلك حيال الدول غير الأعضاء فى الأمم المتحدة. ولعل هذا رأى يتأكد فى ضوء التطبيق العملى لعمل أجهزة الأمم المتحدة. ببيان ذلك أنه قد استند إلى نص المادة (٦/٢) أمام مجلس الأمن فى أكثر من مناسبة، أولاها المسألة المعروفة باسم المسألة الإسبانية، حيث طلب مندوب بولندا فى خطاب موجه إلى مجلس الأمن، بتاريخ التاسع من أبريل سنة ١٩٤٦، بحث الموقف فى إسبانيا، ولم تكن قد انضمت إلى الأمم المتحدة بدعوى أن تصرفات نظام فرانكو تهدد الأمن والسلم الدوليين. ومادام مجلس الأمن يستطيع مناقشة الموضوع واتخاذ التدبير المناسب للحفاظ على السلم، فإن من حقه أن يحيل القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية، إذا وجد فيها ما يوحى بارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها فى النظام الأساسى للمحكمة.

المطلب الثالث - مضمون الإحالة :

تحدد المادة (١٣) البند (ب) من النظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية موضوع الإحالة، مقررة أنها تنصب على حالة، يبدو فيها أن جريمة أو أكثر من هذه الجرائم (أى من الجرائم المشار إليها فى المادة الخامسة من النظام الأساسى) قد ارتكبت(١٩). ومن ثم، ينبغى تحديد المراد بلفظ حالة، وبيان الفارق بينها وبين الواقعة والجريمة والقضية.

وقد ورد لفظ حالة فى المادتين (١٣) و(١٤) من النظام الأساسى. وينص البند الثانى من المادة الرابعة عشرة على أن

المنظمة العالمية(١٤)، فهل سيبقى مجلس الأمن متمتعاً بسلطة الإحالة إزاء الجرائم التى ترتكب على إقليم هذه الدولة؟ ولو افترضنا أن الأمم المتحدة قامت بفصل إحدى الدول الأعضاء(١٥)، فهل يحول هذا الفصل دون تمتع مجلس الأمن بسلطة الإحالة عن الجرائم المرتكبة على إقليمها؟

نعتقد أن الإجابة على هذه التساؤلات هى بالإيجاب. وسندنا فى ذلك أن المادة الثانية البند السادس من الميثاق تنص على أن تعمل الهيئة على أن تيسر الدول غير الأعضاء فيها على هذه المبادئ، بقدر ما تقتضيه ضرورة حفظ السلم والأمن الدوليين. ويستفاد من هذا النص أن الأثر الملزم للميثاق لا يقتصر على الدول الأعضاء، وإنما يمتد فى حدود معينة إلى الدول غير الأعضاء، بحيث تلتزم هذه الدول بمبادئ الميثاق بالقدر اللازم لحفظ السلم والأمن الدوليين. والحقيقة أن هذا الحكم يخالف القواعد التقليدية فى القانون الدولى، ويمثل بالتالى تجديدا فى هذه القواعد. ببيان ذلك أن القاعدة العامة فى القانون الدولى هى نسبية أثر المعاهدات، الأمر الذى يتسق مع القاعدة العامة فى القانون الوطنى، أى نسبية أثر العقد. ويعنى ذلك أن الدول لا تلتزم بغير رضائها، وأن المعاهدات الدولية لا يمتد أثرها إلى غير الأطراف فيها. ولكن ميثاق الأمم المتحدة يشذ عن هذه القاعدة، حيث أوجب على الدول غير الأعضاء أن يكون سلوكها متفقاً ومبادئ الأمم المتحدة، متى كان احترام هذه المبادئ ضرورياً للمحافظة على السلم والأمن الدوليين. ويبرر بعض الفقه(١٦) هذا الحكم فى ضوء الطبيعة الدستورية الخاصة لميثاق الأمم المتحدة، باعتباره جزءاً من القانون الأساسى للمجتمع الدولى المعاصر، الذى لا يقتصر على ترتيب حقوق والتزامات بالنسبة للدول الأعضاء، وإنما يتجاوز ذلك إلى وضع تنظيم عام للمجتمع الدولى بأسره. ويضيف صاحب هذا رأى أن الثابت قانوناً هو جواز امتداد أثر المعاهدة الدولية إلى غير أطرافها، مادامت تنظم مسائل موضوعية عامة تهم المجتمع الدولى ككل، الأمر الذى يصدق على الأمم المتحدة. ويذهب رأى آخر إلى أن الأمم المتحدة، باعتبارها ممثلة للأغلبية وكذلك أداة هذه الأغلبية، تستطيع أن تقرر ما يتعين توافره من قواعد لتحقيق أهداف هذه الأغلبية، دون أن يعتد بتغلل أقلية محدودة لم تنضم إليها، خاصة أن هذه القواعد تتصل بسلامة وأمن كل الجماعة الدولية(١٧).

ونعتقد أن التعليل الصحيح للحكم السابق يكمن فى ضرورات العيش المشترك فى ظل مجتمع دولى واحد. إذ لن يتسن للأمم المتحدة أن تحقق مقصدها الرئيسى فى حفظ السلم والأمن

(١٤) يشهد تاريخ الأمم المتحدة حالة انسحاب واحدة، وتتعلق بدولة إندونيسيا.

(١٥) تنص المادة السادسة من ميثاق الأمم المتحدة على أنه إذا أمعن عضو من أعضاء الأمم المتحدة فى انتهاك مبادئ الميثاق، جاز للجمعية العامة أن تفصله من الهيئة بناء على توصية مجلس الأمن.

(١٦) د. محمد سامى عبد الحميد، قانون المنظمات الدولية، الأمم المتحدة، منشأة المعارف بالإسكندرية، الطبعة التاسعة، ٢٠٠٠، رقم ٢٠، ص ٨٦ وما بعدها. د. أشرف عرفات أبو حجازة، الوسيط فى قانون التنظيم الدولى، المرجع السابق، ص ٣٧٩.

(١٧) د. إبراهيم أحمد شلبي، التنظيم الدولى، المرجع السابق، ص ١٩٩.

(١٨) راجع فى الاتجاه نفسه: د. إبراهيم محمد العنانى، التنظيم الدولى .. النظرية العامة والأمم المتحدة، دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٨٢، ص ١٩٢ و١٩٣.

(19) "A situation in which one or more of such crimes appears to have been committed is referred to the prosecutor by the Security Council acting under Chapter VII of the Charter of the United Nations".

أن النية قد اتجهت إلى حالة تحدث جريمة تدخل ضمن الاختصاص القضائي للمحكمة. وقيمة هذا الرأي أن القائل به هو رئيس لجنة الصياغة للمؤتمر الدبلوماسي الخاص بتحرير الاتفاقية الدولية المحتوية للنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، مؤكداً أن مسودة نص المادة (٢/١٢) كعمل تحضيرى لم تتم صياغته بواسطة اللجنة التحضيرية، وإنما وضعه قلة من المندوبين.

وعلى هذا النحو، يبدو جلياً أن استخدام لفظ حالة في المادة (١٣) الخاصة بحالات ممارسة الاختصاص كان مقصوداً. فما هو المراد إذن بهذا المصطلح؟

وفي الإجابة على هذا التساؤل، يرى بعض الفقهاء (٢٢) أن لفظ حالة لا يجوز تفسيره ذلك التفسير المحدود أو الضيق الذى يعنى قيام نزاع بين مجموعة أو فرد أو وحدة عسكرية، أو أن يفسر ليشير إلى حدث معين دون الرجوع إلى السياق العام للنص. وهذا المعنى المقصود للفظ حالة سوف يكون بالطبع مختلفاً من واقعة إلى أخرى. فالحالة إذن هي النص الفعلى العام الذى يعتقد بموجبه أن جريمة داخلية في اختصاص المحكمة قد تم ارتكابها. ويعنى ذلك أن مجلس الأمن لا يجوز له توجيه الاتهام ضد شخص معين، وبالتالي يصعب استخدام المحكمة كأداة سياسية قبل أى فرد.

ونعتقد أن ثمة اختلافاً في المدلول بين لفظ حالة ولفظ جريمة. وليس أدل على ذلك من قراءة نص المادتين الثالثة عشرة والرابعة عشرة من النظام الأساسي، ولا سيما عبارة حالة يبدو فيها أن جريمة أو أكثر من هذه الجرائم قد ارتكبت. إذ لا يمكن وضع كلمة جريمة محل كلمة حالة في هذه العبارة، وإلا صارت نشازاً.

المطلب الرابع - شروط الإحالة :

عندما يحيل مجلس الأمن قضية أو حالة إلى المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية، إنما يتصرف طبقاً لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وقد ورد النص على ذلك صراحة في المادة (١٣) البند (ب) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ويرى بعض الفقهاء أن القرار الصادر من مجلس الأمن الدولى بإحالة قضية أو حالة معينة إلى المحكمة الجنائية الدولية، استناداً إلى أحكام الفصل السابع من الميثاق، يندرج ضمن التدابير التى يتخذها المجلس بموجب المادة (٤١) للمحافظة على السلم والأمن الدوليين، أى التدابير التى لا تشتمل على استخدام القوة العسكرية (٢٣).

ويحمل الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة عنوان "قيماً يتخذ من الأعمال فى حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان". ويشتمل هذا الفصل على ثلاث عشرة مادة (المواد من ٣٩ إلى ٥١). إذ تخول أولى مواد الفصل المشار إليه لمجلس الأمن سلطة تحديد وجود أى تهديد للسلم الدولى أو وقوع عمل عدوانى،

تحدد الحالة، قدر المستطاع، الظروف ذات الصلة، وتكون مشفوعة بما هو في متناول الدولة المحيلة من مستندات مؤيدة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المادة الثالثة عشرة تتعلق ببيان حالات ممارسة الاختصاص، وهى: الإحالة من قبل دولة طرف، والإحالة بواسطة مجلس الأمن، ومباشرة المدعى العام التحقيق من تلقاء نفسه. وتنصرف المادة الرابعة عشرة إلى الفرض الذى يتم فيه إحالة حالة ما من قبل دولة طرف. ولكن ثمة فرضاً آخر تمارس فيه المحكمة الجنائية الدولية اختصاصها، وهو قبول دولة غير طرف فى النظام الأساسى لاختصاص المحكمة فيما يتعلق بالجريمة قيد البحث، بموجب إعلان يودع لدى مسجل المحكمة (المادة ١٢ البند الثالث). وبالتعمق فى هذه المادة، يلاحظ أنها تستعمل لفظ جريمة لتحديد مضمون الإحالة. ومن ثم، يثور التساؤل عما إذا كان للفظ حالة ذات مدلول لفظ جريمة؟ وهل كان من الأدق أن يستخدم النظام الأساسى لفظ جريمة عند الحديث عن سلطة مجلس الأمن فى الإحالة أم لا؟

يرى بعض الفقهاء (٢٠) أن لفظ جريمة أدق من حيث حسن الصياغة التشريعية من لفظ حالة. ومع ذلك، فإن اللفظين يؤيدان المعنى نفسه وذات المدلول، وهو مجرد نزاع يثور فيه شك حول مدى وقوع جريمة مما تختص به المحكمة من عدمه. ومن ثم، يخلص القائل بهذا الرأي إلى أن لفظ حالة له نفس معنى جريمة، الأمر الذى يستلزم القول إن مجلس الأمن يستشعر أن إحدى الجرائم التى تختص بها المحكمة قد ارتكبت، وهذا المعنى هو المقصود بعبارة يبدو فيها أن جريمة أو أكثر من هذه الجرائم قد ارتكبت، وتلك من أجل تحديد ما إذا كان من الممكن توجيه الاتهام لشخص أو أكثر بارتكاب هذه الجرائم أم لا.

غير أن فريقاً آخر فى الفقه (٢١) يذهب إلى أن ثمة خطأ مادياً فى المادة (٢/١٢) الذى يتناول قبول اختصاص المحكمة الجنائية الدولية من قبل دولة غير طرف فى حدود الجريمة قيد البحث. فوفقاً لهذا الرأي، يبدو أن لفظ جريمة قد استخدم على سبيل الخطأ بواسطة أولئك الذين صاغوا هذا النص بوجه غير رسمى، بدلاً من لفظ حالة الذى تم استخدامه بصدد الإحالة من مجلس الأمن أو الدولة الطرف. وكان الغرض من هذا النص هو أن يكون للدولة غير الطرف الحق فى إحالة حالة، والتى قد تشكل جريمة من الجرائم الداخلة ضمن اختصاص المحكمة. ولا يعتقد أن هذا الخطأ المادى الوارد فى المادة (٢/١٢) سوف يقود المحكمة إلى تفسير هذا النص على نحو مغاير للفظ حالة الوارد فى المادتين اللاحقتين عليه. وبذلك، فإن كلمة حالة، التى من الجائز إحالتها للمدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية عن طريق مجلس الأمن أو الدولة الطرف، هى ذاتها المقصودة عند الإحالة من دولة غير طرف، وذلك على الرغم من استخدام لفظ جريمة فى البند الثالث من المادة الثانية عشرة. فالأقرب إلى الظن والاحتمال فى تفسير هذه المادة

- (٢٠) د. محمد حنفى محمود، جرائم الحرب أمام القضاء الجنائى الدولى، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، رقم ٦٦، ص ٩٠ و ٩١.
(٢١) د. محمود شريف بسيونى، المحكمة الجنائية الدولية، المرجع السابق، رقم ٥٠، ص ١٦٦ و ١٦٧.
(٢٢) د. محمود شريف بسيونى، المحكمة الجنائية الدولية، المرجع السابق، رقم ٤٨ و ٤٩، ص ١٦٦.
(٢٣) د. مدوس فلاح الرشيدى، آلية تحديد الاختصاص وانعقاده فى نظر الجرائم الدولية وفقاً لاتفاق روما لعام ١٩٩٨: مجلس الأمن الدولى، المحكمة الجنائية الدولية والمحكمة الوطنية، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، العدد الثانى، يونيو ٢٠٠٣، ص ١٩.
(٢٤) د. محمود شريف بسيونى، المحكمة الجنائية الدولية، المرجع السابق، رقم ٤٦، ص ١٦٥.

المتحدة، الذي يقوم بدوره بإخطار الإحالة إلى المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية (٢٨).

وتجدر الإشارة إلى أن العمل في مجلس الأمن قد درج على إنشاء لجنة تحقيق دولية، تتولى فحص البلاغات والمعلومات التي يتحصل عليها المجلس، والتي تفيد وقوع انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وتنذر بوقوع جرائم خطيرة في المجتمع الدولي. وقد سار مجلس الأمن على هذا النهج عند إنشاء المحكمتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا، واستمر على النهج نفسه عند استعمال سلطته في الإحالة المقررة بموجب النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الدائمة. ولعل أبرز مثال على ذلك هو إنشاء لجنة التحقيق الدولية بشأن انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان في دارفور (٢٩). وهكذا، يسوغ القول إن خطة مجلس الأمن تجرى على مرحلتين، أولاها: تكوين لجنة تحقيق دولية، وثانيتهما: الإحالة إلى المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية، إذا استبان للمجلس من تقرير اللجنة وقوع انتهاكات للقوانين أنفة الذكر (٣٠).

ويرى بعض الفقه (٣١) أن خطة مجلس الأمن في تكوين لجنة تحقيق دولية عن انتهاكات القانون الدولي وحقوق الإنسان لا تستند إلى نصوص الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، حيث لم يرد بهذه المواد ذكر لهذه اللجنة، وإنما يمكن أن تندرج ضمن التدابير التي يملكها مجلس الأمن لحفظ السلم والأمن الدوليين، وتستند بالتالي - على حد قوله - إلى المادة (٤١) البند الأول التي تخول لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، والمادة (٤٩) الخاصة بتضافر أعضاء الأمم المتحدة على تقديم المعونة المتبادلة لتنفيذ التدابير التي قررها مجلس الأمن.

ونعتقد أن قيام مجلس الأمن بتشكيل لجنة تحقيق دولية، قبل استعمال سلطته في الإحالة، إنما يستند إلى المادة (٢٩) من ميثاق الأمم المتحدة، والتي تخول لمجلس الأمن أن ينشئ من الفروع الثانوية ما يرى له ضرورة لأداء وظائفه. واستنادا إلى نص هذه المادة، وإلى النصوص الأخرى الواردة في النظام الداخلي المؤقت له، قام مجلس الأمن بإنشاء العديد من اللجان اللازمة لمساعدته

ومن ثم يقدم التوصيات أو يحدد الإجراءات التي تتخذ، استنادا إلى المادتين ٤١ و٤٢ من الميثاق للمحافظة على السلم والأمن الدوليين. وبناء على ذلك، يشترط في الحالة أو القضية التي يحيلها المجلس إلى المحكمة الجنائية الدولية أن تتضمن تهديدا للسلم والأمن الدوليين (٢٤). ولعل هذا هو السبب وراء التأكيد في قرارات مجلس الأمن الصادرة بالإحالة على أن الحالة لا تزال تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين (٢٥).

وعلى الرغم من استعمال مجلس الأمن العبارة سالفة الذكر، وبصفة خاصة لفظ لا يزال، فإن ذلك لا يعنى اشتراط أن يكون تهديد السلم والأمن الدوليين مستمرا، وإنما يجوز أن يكون قد انتهى التهديد للسلم والأمن الدوليين. المهم أن تكون الحالة وقت حدوثها قد شكلت تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

وبالإضافة إلى الشروط المتعلقة بالجريمة، يرى بعض الفقه (٢٦) أنه عند ممارسة مجلس الأمن لسلطة الإحالة، يجب أن يستند قراره إلى اعتبارات العدالة الجنائية الدولية، وألا يكون للاعتبارات السياسية دور في هذا الشأن.

المطلب الخامس - شكل الإحالة :

اختص النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية مجلس الأمن دون فروع الأمم المتحدة الأخرى، وأناط به سلطة إحالة أى حالة للمدعى العام، يبدو فيها أن جريمة أو أكثر من الجرائم الداخلة في اختصاص المحكمة قد ارتكبت. ويعنى ذلك أن هذا الحق يعد حقا استثنائيا وانفراديا لمجلس الأمن وحده دون غيره من الهيئات الدولية، سواء كانت فروعاً في الأمم المتحدة أو في أية منظمة أخرى (٢٧).

وتتم الإحالة وفقاً للإجراءات المعمول بها عند صدور قرارات المجلس، والتي ورد النص عليها في المادة السابعة والعشرين من ميثاق الأمم المتحدة. ولما كانت الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية تندرج ضمن المسائل الموضوعية، لذا فإن قرار الإحالة يصدر بموافقة تسعة من أعضاء المجلس، على أن يكون من بينهم أصوات الأعضاء الدائمين. ويصدر القرار على هذا النحو، يقوم رئيس المجلس باتخاذ الإجراءات اللازمة، وإبلاغ الأمين العام للأمم

(٢٥) راجع: قرار مجلس الأمن رقم ١٥٩٣ لسنة ٢٠٠٥ بشأن إحالة الوضع القائم في دارفور إلى المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية.

(٢٦) د. شريف سيد كامل، اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، المرجع السابق، ص ١٥٩.

(٢٧) د. محمد حنفى محمود، جرائم الحرب أمام القضاء الجنائي الدولي، المرجع السابق، رقم ٧٠، ص ٩٥.

(٢٨) د. بن عامر تونسى، العلاقة بين المحكمة الجنائية ومجلس الأمن، مقال سابق الإشارة إليه، ص ١١٥٥ و ١١٥٦.

(٢٩) راجع: قرار مجلس الأمن رقم ١٥٦٤ لسنة ٢٠٠٤، الصادر في جلسة المجلس رقم ٥٠٤٠، المنعقدة بتاريخ ١٨ سبتمبر ٢٠٠٤. إذ ينص البند الثاني عشر من هذا القرار على أن يطلب إلى الأمين العام أن يقوم على وجه السرعة بإنشاء لجنة تحقيق دولية تضطلع فوراً بالتحقيق في التقارير المتعلقة بانتهاكات القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان التي ترتكبها جميع الأطراف في دارفور، ولتحدد أيضاً ما إذا كانت قد وقعت أعمال إبادة جماعية أم لا، وتحديد هوية مرتكبي تلك الانتهاكات لكفالة محاسبة المسؤولين عنها، ويدعو جميع الأطراف إلى التعاون التام مع تلك اللجنة. وجدير بالذكر أن اللجنة قدمت تقريرها إلى الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠٠٥، وخلص إلى التوصية بتطبيق المادة ١٢/ب من النظام الأساسي، وبالتالي قيام مجلس الأمن بإحالة الوضع إلى المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية.

(٣٠) ولعل ذلك يبدو جليا في ديباجة قرار مجلس الأمن رقم ١٥٩٣ لسنة ٢٠٠٥ بشأن إحالة الوضع القائم في دارفور منذ أول يوليو ٢٠٠٢ إلى المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية. إذ يشير صدر الديباجة إلى إحاطة المجلس علما بتقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان في دارفور (S/60/2005).

(٣١) د. محمد حنفى محمود، جرائم الحرب أمام القضاء الجنائي الدولي، المرجع السابق، رقم ٧٣، ص ٩٧ و ٩٨.

العدالة. فإذا قرر المدعى العام عدم وجود أساس معقول لمباشرة إجراء، وأن قراره يستند فحسب إلى الفقرة الفرعية ج السابقة، فإن عليه أن يبلغ الدائرة التمهيدية بذلك. وهذا النص عام، يسرى على الفرض الذي تكون فيه الإحالة إلى المدعى العام من قبل الدول الأطراف في النظام الأساسي، كما يسرى على الإحالة من مجلس الأمن.

وعلى هذا النحو، فإن المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية يملك - وفقاً للنظام الأساسي - سلطة تقدير جدية الحالة، وما إذا كانت تتوفر لها أسباب معقولة تجعلها جديرة بالتحقيق من عدمه. وإذا انتهى المدعى العام إلى عدم وجود أساس كاف للمقاضاة، أو أن المقاضاة لن تخدم مصالح العدالة، وجب عليه أن يبلغ الدائرة التمهيدية ومجلس الأمن بالنتيجة التي انتهت إليها والأسباب التي بنى عليها رأيه (٣٤). ويجوز لمجلس الأمن أن يطلب من الدائرة التمهيدية مراجعة قرار المدعى العام بعدم مباشرة إجراء، وللدائرة التمهيدية أن تطلب من المدعى العام إعادة النظر في ذلك القرار. ويجوز للدائرة التمهيدية من تلقاء نفسها، ودون حاجة إلى طلب من مجلس الأمن، مراجعة قرار المدعى العام بعدم مباشرة إجراء، إذا كان هذا القرار يستند فحسب إلى أن إجراء التحقيق والمقاضاة لن يخدم مصالح العدالة. وفي هذه الحالة الأخيرة، لا يصبح قرار المدعى العام نافذاً إلا إذا اعتمدته الدائرة التمهيدية (٣٥).

أما إذا ارتأى المدعى العام وجود أساس معقول لمباشرة التحقيق، ورأى بعد الشروع في التحقيق ضرورة القبض على أحد الأشخاص، فإن أمر القبض أو الحضور لا يصدر سوى من الدائرة التمهيدية، بناء على طلب المدعى العام. وتصدر الدائرة التمهيدية، أمر القبض بعد فحص الطلب والأدلة أو المعلومات الأخرى المقدمة من المدعى العام، متى قدرت وجود أسباب معقولة للاعتقاد بأن الشخص قد ارتكب جريمة تدخل في اختصاص المحكمة، وأن القبض على هذا الشخص يبدو ضرورياً لضمان حضوره أمام المحكمة، أو لضمان عدم قيامه بعرقلة التحقيق أو إجراءات المحكمة أو تعريضهما للخطر، أو لمنع الشخص من الاستمرار في ارتكاب تلك الجريمة، أو لمنع ارتكاب جريمة ذات صلة بها تدخل في اختصاص المحكمة وتنشأ عن الظروف ذاتها (٣٦).

في أداء وظائفه (٣٢). وهذه اللجان قد تكون دائمة، وقد تكون مؤقتة لأداء مهام خاصة، بحيث ينتهي دورها بانتهاء الفرض من إنشائها. ومن أمثلة هذا النوع الثاني من اللجان، نذكر لجنة الأمم المتحدة لإندونيسيا التي أنشأها المجلس سنة ١٩٤٩ لتسوية النزاع الهولندي - الإندونيسي. وقد انتهى وجود هذه اللجنة بصدر قرار مجلس الأمن في الثالث من أبريل سنة ١٩٥١. ومن أمثلتها أيضاً اللجنة الخاصة بناميبيا، والتي انتهت دورها بعد استقلال هذه الدولة وانضمامها إلى الأمم المتحدة في عام ١٩٩٠. ويمكن إدراج لجان التحقيق الدولية التي ينشئها المجلس قبل استعمال سلطته في الإحالة ضمن هذه اللجان المؤقتة.

المطلب السادس - آثار الإحالة :

١- أثر الإحالة على سلطة المدعى العام في تقدير جدية التحقيق :

ينعقد إجماع الفقهاء (٣٢) على أن إحالة حالة معينة عن طريق مجلس الأمن، شأنها في ذلك شأن الإحالة عن طريق الدول الأطراف في النظام الأساسي، لا تمثل التزاماً على المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية بمباشرة إجراءات التحقيق في الجريمة موضوع الإحالة، وإنما تظل للمدعى العام سلطة تقدير البدء في الإجراءات من عدمه. وبعبارة أخرى، فإن الإحالة من مجلس الأمن لا تلزم المدعى العام بمباشرة التحقيق، بل يجوز له ألا يباشر التحقيقات إذا اقتنع بأن الإحالة استندت إلى معلومات غير صحيحة أو أدلة تافهة، أو كانت مبنية على أهواء سياسية أو افتراضات غير واقعية.

فوفقاً للمادة (٥٢) البند الأول من النظام الأساسي، يشرع المدعى العام في التحقيق، بعد تقييم المعلومات المتاحة له، ما لم يقرر عدم وجود أساس معقول لمباشرة إجراء بموجب هذا النظام الأساسي. ولدى اتخاذ قرار البدء في التحقيق، ينظر المدعى العام في: (أ) ما إذا كانت المعلومات المتاحة توفر أساساً معقولاً للاعتقاد بأن جريمة تدخل في اختصاص المحكمة قد ارتكبت أو جرى ارتكابها. (ب) ما إذا كانت القضية مقبولة أو يمكن أن تكون مقبولة بموجب المادة ١٧. (ج) ما إذا كان يرى، أخذاً في اعتباره خطورة الجريمة ومصالح المجنى عليهم، أن هناك مع ذلك أسباباً جوهرية تدعو إلى الاعتقاد بأن إجراء تحقيق لن يخدم مصالح

(٣٢) راجع: المادة ٢٨ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن.

(٣٣) راجع: د. شريف سيد كامل، اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، المرجع السابق، ص ١٥٩. د. محمد هاشم ماقورا، علاقة المحكمة الجنائية الدولية بمجلس الأمن، بحث منشور على موقع وزارة العدل الليبية على شبكة الإنترنت، في العنوان التالي: (www.aladel.gov.ly).

(٣٤) تنص المادة ٥٣ البند الثاني من النظام الأساسي على أنه إذا تبين للمدعى العام، بناء على التحقيق، أنه لا يوجد أساس كاف للمقاضاة: أ- لأنه لا يوجد أساس قانوني أو وقائي كاف لطلب إصدار أمر قبض أو أمر حضور بموجب المادة ٥٨، أو ب- لأن القضية غير مقبولة بموجب المادة ١٧، أو ج- لأنه رأى - بعد مراعاة جميع الظروف بما فيها مدى خطورة الجريمة ومصالح المجنى عليهم وسن، أو اعتقال الشخص المنسوب إليه الجريمة أو دوره في الجريمة المدعاة - أن المقاضاة لن تخدم مصالح العدالة، وجب عليه أن يبلغ الدائرة التمهيدية والدولة المقدمة للإحالة بموجب المادة ١٤، أو مجلس الأمن في الحالات التي تندرج في إطار الفقرة ب من المادة ١٢ بالنتيجة التي انتهت إليها والأسباب التي ترتبت عليها هذه النتيجة.

(٣٥) تنص المادة ٥٣ البند الثالث من النظام الأساسي على أنه أ- بناء على طلب الدولة القائمة بالإحالة بموجب المادة ١٤ أو طلب مجلس الأمن بموجب الفقرة ب من المادة ١٢، يجوز للدائرة التمهيدية مراجعة قرار المدعى العام بموجب الفقرة ١ أو ٢ بعدم مباشرة إجراء، ولها أن تطلب من المدعى العام إعادة النظر في ذلك القرار. ب- يجوز للدائرة التمهيدية، بالإضافة إلى ذلك وبمبادرة منها، مراجعة قرار المدعى العام بعدم مباشرة إجراء، إذا كان القرار يستند فحسب إلى الفقرة ١/ج أو ٢/ج. في هذه الحالة، لا يصبح قرار المدعى العام نافذاً إلا إذا اعتمدته الدائرة التمهيدية.

(٣٦) راجع: المادة ٥٨ من النظام الأساسي.

التحقيق والبحث والمحاكمة، وليس لها أن تصرح عمليا بعدم قبول الحالة، في حالة اعتبار مجلس الأمن أن الدولة غير قادرة، وبالتالي لمجلس الأمن أن يلزم المحكمة بالنظر في الحالة، حتى وإن سبق للدولة الفصل في القضية ومحاكمة مرتكبي الفعل المجرم بحكم اختصاصها الوطني. ذلك أن الدول، في هذه الحالات، ملزمة بالخضوع لقرارات مجلس الأمن، طبقا لنصوص الفصل السابع، وأكثر من ذلك طبقا لنص المادة ٢٥ من الميثاق، وهذا الأمر لا يمنع المحكمة من التحقق من وجود عناصر التكاملية، طبقا لنظامها الأساسي، إلا في حالة اعترافها الصريح بتطبيق المادة ١٠٣ من الميثاق من طرفها على الدول الأعضاء في نظامها الأساسي، خاصة على الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، وبتطبيق المادة ٤٨ من الميثاق. وزيادة على ما سبقت الإشارة إليه ولتأكيد مدى قوة وهيمنة وأولوية مجلس الأمن، يمكن التذكير بأن مجلس الأمن له أن يضع التزامات مباشرة على عاتق المؤسسات الدولية والعالية والإقليمية أو الخاصة، مثل المحكمة الجنائية الدولية، وهذا كله من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وفي المقابل، وإذا أرادت الدول أن تقف في وجه طلب مجلس الأمن، فلها أن تقوم بمفردها وبإرادتها بإحالة المتهمين إلى القضاء الدولي أو معاقبتهم داخليا، أو أن تبلغ المحكمة الجنائية عن طريق النائب العام بمثل هذه الجرائم. وفي الوقت نفسه، وحتى تتجنب تدخل المجلس بالإحالة ضد إرادتها، فما عليها إلا أن تنضم إلى النظام الأساسي للمحكمة بالتوقيع والتصديق عليه. وهكذا، تباشر المحكمة اختصاصها عن طريق الدولة الطرف في النظام الأساسي أو التي قبلت اختصاصها (٤١).

ويستند هذا الرأي، كما هو واضح، إلى أن مجلس الأمن يتصرف هنا بموجب الفصل السابع من الميثاق، وليس بمقتضى نظام روما الأساسي. ووفقا للمادة (١٠٣) من ميثاق الأمم المتحدة، إذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها أعضاء الأمم المتحدة، وفقا لأحكام هذا الميثاق، مع أي التزام دولي آخر يرتبطون به، فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق. ويعني هذا النص أن ميثاق الأمم المتحدة يسمو من الناحية القانونية على غيره من الاتفاقيات الدولية (٤٢).

٣- دور المجلس إزاء الامتناع عن التعاون مع المحكمة :

يكرس النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الباب التاسع منه، للأحكام الخاصة بالتعاون الدولي والمساعدة القضائية (المواد ٨٦-١٠٢). كذلك، يحرص مجلس الأمن، في قرارات

وهكذا، نخلص إلى أن المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية يملك سلطة تقدير جدية الحالة المحالة من مجلس الأمن. ويخضع تقدير المدعى العام للمراجعة القانونية من قبل دائرة مكونة من ثلاثة قضاة، طبقا للمادة (٦١)، ولراجعة نهائية من دائرة الاستئناف بموجب المادة (٨٢). وتكون هذه المراجعة القانونية على درجتين تتكونان في مجملهما من ثمانية قضاة لضمان تكامل العملية القانونية (٣٧).

٢- أثر الإحالة على مبدأ التكامل :

المحكمة الجنائية الدولية نظام تكميلي للقضاء الوطني. فالمحكمة ليست في مرتبة أعلى أو ذات سيادة على الدول الأعضاء بها، كما أنها ليست بدرجة أعلى أو مرحلة أسنى من مراحل التقاضي في النظم القضائية الوطنية، بل هي قضاء تكميلي لا ينبغي له الاختصاص، ما دام القضاء الوطني قادرا وراغبا في التحقيق ومحاكمة المشتبه بهم (٣٨). وفي تعبير آخر، يكون للقضاء الجنائي الوطني الأولوية دائما على اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، ولا تستطيع المحكمة ممارسة اختصاصها إلا عند انهيار النظام القضائي الوطني، أو عند رفض أو فشل القضاء الوطني في القيام بالتزاماته القانونية (٣٩). ومن ثم، يثور التساؤل عما إذا كان يترتب على الإحالة من مجلس الأمن إلى المدعى العام عدم استطاعة المحاكم الوطنية بعد ذلك ممارسة ولايتها القضائية في شأن الجريمة محل الإحالة، أم أن مبدأ التكامل يبقى واجب التطبيق، على الرغم من لجوء مجلس الأمن إلى استعمال سلطته في الإحالة؟

وفي الإجابة على هذا التساؤل، يرى بعض الفقه (٤٠) أن الإحالة من مجلس الأمن إلى المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية من شأنها أن تعطل أية مبادرة تقوم بها المحاكم الوطنية في ممارسة اختصاصها بشأن الحالة موضوع الإحالة. وبعبارة أخرى، فإن مجلس الأمن يبقى صاحب القرار النهائي من حيث طلبه الإحالة، وذلك لحقه في اللجوء إلى إلزام الدول غير الأعضاء في النظام الأساسي للمحكمة والأعضاء في منظمة الأمم المتحدة بعدم مباشرتها اختصاصها الجنائي، تجاه بعض القضايا لصالح المحكمة الجنائية، أو أية جهة قضائية، وذلك استنادا إلى مواد الفصل السابع من الميثاق، الذي يصبح هو المقيد أو الضابط لمبدأ التكاملية. وقد يذهب الوضع إلى أبعد من ذلك، حيث إنه من الناحية القانونية والعملية ليس من حق المحكمة الجنائية أن ترفض طلب المجلس إذا تأكد لديها أن الدولة قامت فعلا بكل إجراءات

(٣٧) د. محمود شريف بسيوني، المحكمة الجنائية الدولية، المرجع السابق، رقم ٤٩، ص ١٦٦.

(٣٨) راجع: المواد ١٧، ١٨ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

(٣٩) د. محمود شريف بسيوني، المحكمة الجنائية الدولية، المرجع السابق، ص ١٤٤ و ١٤٥.

(٤٠) د. محمد هاشم مافورا، علاقة المحكمة الجنائية الدولية بمجلس الأمن، سبقت الإشارة إليه.

(٤١) د. بن عامر تونس، العلاقة بين المحكمة الجنائية ومجلس الأمن، مقال سابق الإشارة إليه، ص ١١٥٤ و ١١٥٥.

(42) Voir: P. Ioannis, La Justice Penale Internationalea L'epreuve Du Maintien De La Paix,a Propos De La Relation Entre La Cour Penale Et Le Conseil De Securite, Rbdi, D. Bruylant, Bruxelles, 2006, P. 75 Et S.

التي تثير قلق المجتمع الدولي، وتهديد السلم والأمن الدوليين. وفيما يتعلق بماهية التدابير العقابية التي يجوز لمجلس الأمن فرضها، في حالة عدم التعاون من جانب الدول الأطراف أو غير الأطراف مع المحكمة في الفرض الذي نحن بصدد، أي في حالة ما إذا كان المجلس قد أحال الحالة إلى المدعى العام للمحكمة، فإنه يلاحظ أن النظام الأساسي للمحكمة لم يتضمن نصا خاصا يتعلق بتحديد هذه التدابير. وإزاء ذلك، ليس ثمة من سبيل سوى الرجوع إلى القاعدة العامة، ونعني بذلك المادة (٣٩) من ميثاق الأمم المتحدة التي نصت على التدابير الوقائية التي يجوز للمجلس فرضها لحفظ السلم والأمن الدوليين وقمع العدوان، وهي تدابير تتنوع لتشمل تدابير غير عسكرية كالعقوبات الاقتصادية، وقطع العلاقات الدبلوماسية، وكذلك تدابير عسكرية قد تصل إلى حد استعمال القوة المسلحة (٤٣).

٤- عدم تحمل الأمم المتحدة نفقات المحاكمة :

إذا كانت الإحالة صادرة من مجلس الأمن، فإن التساؤل يثور عن من يتحمل نفقات التحقيق والمحاكمة، وما إذا كانت هيئة الأمم المتحدة أو المحكمة الجنائية الدولية.

وفي الإجابة على هذا التساؤل، فإن الآراء التي يمكن تصورها لا تخرج عن ثلاثة: (الأول) تحمل الأمم المتحدة نفقات التحقيق والمحاكمة، باعتبار أن المجلس يتصرف في هذه الحالة بموجب الفصل السابع من الميثاق، ولأن الإحالة إلى المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية تدرج ضمن التدابير غير العسكرية التي يتخذها مجلس الأمن للمحافظة على السلم والأمن الدوليين. (الثاني) إن المحكمة الجنائية الدولية ذاتها هي التي تتحمل نفقات المحاكمة. ويشفع لهذا الرأي أن الأمر يتعلق بجريمة تدخل ضمن اختصاص المحكمة، ولا يهم نوع الجهة التي قامت بالإحالة، فيستوى أن تكون دولة طرفا أو مجلس الأمن أو أن المدعى العام للمحكمة قد باشر التحقيق من تلقاء نفسه. فلا يجوز التفرقة بين ما إذا كانت الإحالة قد صدرت عن مجلس الأمن أو عن دولة طرف، والقول بتحمل الأمم المتحدة نفقات المحاكمة، إذا كانت الإحالة صادرة عن مجلس الأمن. (الثالث) التفرقة بين ما إذا كانت الحالة موضوع الإحالة تتعلق بدولة طرف ووقعت، في تاريخ لاحق، نفاذ النظام الأساسي للمحكمة، وبين ما إذا كانت الحالة تتعلق بدولة غير طرف، دون أن تكون هذه الدولة قد قبلت اختصاص المحكمة بنظرها. ففي الفرض الثاني، يترتب على الإحالة الصادرة عن مجلس الأمن مد اختصاص المحكمة إلى وقائع لا يجوز للمحكمة نظرها إلا بناء على هذه الإحالة. ولذلك، يغدو من السانغ عقلا ومنطقا القول بتحمل هيئة الأمم المتحدة نفقات المحاكمة. أما في الفرض الأول، فإن المحكمة ذاتها هي التي تتحمل نفقات المحاكمة.

هذه هي الآراء المتصورة نظريا. ولكن في الواقع العملي،

الإحالة، على تقرير التزام جميع الدول المعنية بالتعاون الكامل مع المحكمة. فعلى سبيل المثال، ينص البند الثاني من قرار مجلس الأمن رقم ١٥٩٣ لسنة ٢٠٠٥ بشأن دارفور على أن تتعاون حكومة السودان وجميع أطراف الصراع الأخرى في دارفور تعاوننا كاملا مع المحكمة والمدعى العام، وأن تقدم إليهما كل ما يلزم من مساعدة، عملا بهذا القرار، وإذ يدرك أن الدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي لا يقع عليها أي التزام بموجب النظام الأساسي، يحث جميع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى المعنية على أن تتعاون تعاوننا كاملا.

ولما كانت حكومة السودان قد أعلنت مرارا وتكرارا أنها لن تتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، ولن تسلم أيا من مواطنيها إلى المحكمة، لذا فإن التساؤل يثور عن دور مجلس الأمن في حالة امتناع دولة طرف، أو عدم امتثال دولة غير طرف لطلبات التعاون المقدمة من المحكمة، إذا كان المجلس هو الذي أحال الحالة إليها.

والواقع أن المادة (٨٧) من النظام الأساسي قد تكفلت ببيان الحكم القانوني في هذه الحالة. ففيما يتعلق بالدول غير الأطراف، ينص البند الخامس من المادة أنفة الذكر على أن للمحكمة أن تدعو أي دولة غير طرف في هذا النظام الأساسي إلى تقديم المساعدة المنصوص عليها في هذا الباب، على أساس ترتيب خاص أو اتفاق مع هذه الدولة، أو على أي أساس مناسب آخر. في حالة امتناع دولة غير طرف في هذا النظام الأساسي، عقدت ترتيبا خاصا أو اتفاقا مع المحكمة، عن التعاون بخصوص الطلبات المقدمة بمقتضى ترتيب أو اتفاق من هذا القبيل، يجوز للمحكمة أن تخطر بذلك جمعية الدول الأطراف أو مجلس الأمن، إذا كان مجلس الأمن قد أحال المسألة إلى المحكمة. أما فيما يتعلق بالدول الأطراف، فإن البند السابع من المادة نفسها ينص على أنه في حالة عدم امتثال دولة طرف لطلب تعاون مقدم من المحكمة، بما يتنافى وأحكام هذا النظام الأساسي ويحول دون ممارسة المحكمة وظائفها وسلطاتها بموجب هذا النظام، فإنه يجوز للمحكمة أن تتخذ قرارا بهذا المعنى وأن تحيل المسألة إلى جمعية الدول الأطراف أو إلى مجلس الأمن، إذا كان المجلس قد أحال المسألة إلى المحكمة.

وغنى عن البيان أن الغاية من ذلك الإخطار هي تمكين مجلس الأمن من ممارسة دوره الرقابي الذي يخوله فرض تدابير عقابية على الدولة المنتهكة عن التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية. ويستند قيام مجلس الأمن بفرض هذه التدابير أساسا إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وخصوصا المادة (٣٩) التي تخول المجلس سلطة فرض العقوبات لحفظ السلم والأمن الدوليين. ولا شك في أن عدم امتثال دولة ما لطلبات التعاون المقدمة من المحكمة الجنائية الدولية من شأنه أن يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، على اعتبار أن الجرائم الداخلية في اختصاص المحكمة تعد -كما ورد في ديباجة النظام الأساسي- من الجرائم الدولية الخطيرة

(٤٣) د. محمد هاشم ماقورا، حق مجلس الأمن في وقف إجراءات التحقيق والمحاكمة بالمحكمة الجنائية، مقال منشور على موقع وزارة العدل الليبية على شبكة الانترنت، في العنوان التالي: (www.aladel.gov.ly).

ويرجع هذا الخلاف إلى أن بعض الدول، وفي مقدمتها الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، ترى أن العلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية ومجلس الأمن، كما هي موضحة في نظام روما، ليست بدعا، بل هي تطبيق لسلطة المجلس، كما هي محددة في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يمنحه سلطات واسعة ومطلقة في مجال استعادة وبقاء السلام وحفظ الأمن. غير أن فريقا آخر من الدول، التي شاركت في مؤتمر روما، كان يشكك في مصداقية مجلس الأمن ويرى أن منح المجلس كل هذه الحقوق، وإعطاء السلطات الواردة بمشروع إنشاء المحكمة - آنذاك - من شأنه أن يؤدي إلى تسييس المحكمة الجنائية الدولية، وبالتالي يؤثر عليها سلبا باعتبارها أداة للعدالة الجنائية الدولية.

وعلى أية حال، فقد تم إقرار حق مجلس الأمن في الإحالة إلى المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية. وتتميز سلطة مجلس الأمن في هذا الشأن عن سلطة الدول الأطراف في الإحالة وعن حق المدعى العام في مباشرة التحقيق من تلقاء نفسه. إذ إن مجلس الأمن وحده يملك الإحالة، ولو كانت الحالة موضوع الإحالة تتعلق بدولة غير طرف في النظام الأساسي. والمأمول هو أن يبتعد مجلس الأمن في ممارسة هذه السلطة عن الاعتبارات السياسية، وأن يكون رائده وهدفه فعلا هو إقامة العدالة الجنائية الدولية.

وبالإطلاع على قرار مجلس الأمن بشأن إحالة الوضع القائم في دارفور إلى المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية، يلاحظ أن البند السابع من هذا القرار ينص على أن المجلس يسلم بأنه لا يجوز أن تتحمل الأمم المتحدة أية نفقات متكبدة فيما يتصل بالإحالة، بما فيها النفقات المتعلقة بالتحقيقات أو الملاحقات القضائية فيما يتصل بتلك الإحالة، وأن تتحمل تلك التكاليف الأطراف في نظام روما الأساسي والدول التي ترغب في الإسهام فيها طواعية.

خاتمة :

تناولنا في هذا البحث موضوع سلطة مجلس الأمن في الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية. وقد رأينا من خلال الدراسة أن هذه السلطة قد ورد النص عليها في المادة الثالثة عشرة من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

والواقع أن موضوع العلاقة بين مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية لم يكن محل اتفاق بين وفود الدول التي شاركت في مؤتمر روما الدبلوماسي للمفوضين بشأن إنشاء المحكمة الجنائية (روما ١٩٩٨)، بل كانت محل جدل كبير فيما بينها. وقد دفع ذلك بعض الدول لاحقا إلى عدم توقيع نظام روما الأساسي، أو عدم التصديق عليه حتى الآن.

الظاهرة الشيعية في الشرق الأوسط..

مراجعة للأدبيات

باحث سياسي متخصص في شؤون الخليج .

بالنظر إلى عدة اعتبارات أساسية هي :

١- التحول الذي تم لصالح الشيعة في العراق تم في بلد عربي كان محكوما بنظام محسوب على السنة في ظل أغلبية شيعية تتعرض لبعض مظاهر الاضطهاد والتضييق. وقد أثار هذا طموحات الشيعة في الدول المجاورة، خاصة شيعة البحرين الذين يمثلون الأغلبية، بينما تحكمهم أقلية سنية، وهو الوضع نفسه الذي كان عليه العراق قبل عام ٢٠٠٣ (٢).

٢- جاءت الثورة الإيرانية بنظرية في الحكم لا يتبناها كثير من الشيعة العرب، وهي نظرية "ولاية الفقيه" التي طورها آية الله الخميني لتجاوز "نظرية الانتظار"، وتمكين الشيعة من الانخراط في السياسة في ظل غيبة الإمام أو المهدي. أما تمكين الشيعة في العراق، فقد تم من خلال الانتخابات، وهي أسلوب مقبول ومطلوب من قبل الشيعة العرب وفق قاعدة "صوت واحد لناخب واحد" التي يرون فيها طريقا لحصولهم على حقهم في السلطة بما يتفق مع حجمهم العددي في الدول التي يتواجدون بها. كما أن المرجع الشيعي العراقي الأعلى، آية الله على السيستاني، الذي ظهر بقوة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وأصبح له دور مؤثر، هو من المعارضين لنظرية ولاية الفقيه المطلقة كما جاء بها الخميني في إيران، حيث يؤمن بولاية الفقيه الجزئية التي تنطبق على المسائل الدينية دون السياسية (٣).

من أهم النتائج التي أسفرت عنها حرب عام ٢٠٠٣، التي أدت إلى احتلال العراق وسقوط نظامه على أيدي القوات الأمريكية، بروز البعد الطائفي كأحد الأبعاد التي يتم النظر من خلالها إلى أحداث وتفاعلات ومحاور وتوازنات منطقة الشرق الأوسط، وتفسير مشاكلها وأزماتها، والتنبؤ بعوامل الصراع والصدام على ساحتها. فقد أدت هذه الحرب إلى هيمنة الشيعة على العراق وسيطرتهم على السلطة فيه، بحكم أغليبيتهم العددية نحو ٦٠ في المائة من السكان، وذلك للمرة الأولى في التاريخ العراقي الحديث، مما أثار طموحات الشيعة في الدول المجاورة، خاصة الخليجية. وكان أحد عوامل تشجيعهم على المطالبة بمزيد من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مجتمعاتهم، وأحيا المخاوف والهواجس القديمة من دور الشيعة في المنطقة وموقع إيران في هذا الإطار.

وهذه ليست المرة الأولى التي تتصاعد فيها طموحات الشيعة العرب في وضع سياسي واقتصادي أفضل، حيث سبق أن حدث ذلك بعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، التي كانت بمثابة نقطة تحول كبيرة في مواقف الأقليات الشيعية تجاه أنظمة الحكم في الدول التي يتواجدون فيها ومواقف هذه الأنظمة تجاههم (١). إلا أن ما حدث في العراق من صعود سياسي شيعي غير مسبوق في تاريخ الدولة الحديث، كان أكبر تأثيرا وأعظم أثرا فيما يتعلق بوضع الشيعة في المنطقة، ومستقبل علاقاتهم بالدول التي يتواجدون بها،

١- باقر النجار، الحركات الدينية في الخليج العربي، (بيروت: دار الساقي للطباعة والنشر، ٢٠٠٧)، ص ٦٠-٦٢.

٢- جراهام فولر، السياسات الإسلامية في العراق ما بعد سقوط صدام حسين، في: العراق: إعادة الاعمار والدور المستقبلي، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٥)، ص ١٢٧.

٣- فؤاد إبراهيم، الفقيه والدولة: الفكر السياسي الشيعي، (بيروت: دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٨)، ص ٣١٤-٣١٧. انظر أيضا:

- Vali Nasr, The Shia Revival: How Conflicts Within Islam Will Shape The Future, (New York, London: W.Norton&company, 2006). P. 172

دفعته هذه الأحداث والتطورات إلى الحديث عن أنبعاث شيعي أو هلال شيعي على حد تعبير العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني (٧)، أو التشكيك في ولاء الشيعة العرب لدولهم، وفق ما قاله الرئيس المصري حسني مبارك (٨)، أو التخويف من موجة تشيع في المنطقة بدعم إيراني، واعتبار البعض إيران أخطر على أمن الدول العربية من إسرائيل (٩)، والحديث عن مشروع الدولة الفارسية أو القرن الحادي والعشرين الشيعي (١٠). وقد كانت مواقف مصر والسعودية والأردن من حرب لبنان في ٢٠٠٦ مؤشرا قويا على أن البعد الطائفي قد أصبح عاملا محركا للمواقف والتوجهات في المنطقة، حيث كانت هذه هي المرة الأولى، في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، التي لا تؤيد فيها دول عربية جانب الطرف العربي في الصراع وتعلن ذلك صراحة.

علمت سياسة الولايات المتحدة كذلك على تكريس معادلة جديدة للصراع في الشرق الأوسط، تحوله من صراع عربي-إسرائيلي إلى صراع عربي إيراني، أو سنّي شيعي. وبالتالي حاولت تشكيل تحالفات المنطقة على هذا الأساس الطائفي الجديد (١١)، إلى حد أن البعض تحدث عن إحياء الفتنة الكبرى مرة أخرى (١٢) في التاريخ الإسلامي المعاصر.

تمت دراسة هذه الحالة الطائفية من جوانب مختلفة من قبل الباحثين ومراكز الدراسات المختلفة، خاصة في الغرب. وقد اختلفت الدراسات التي تعرضت لهذه القضية باختلاف الزوايا التي اقتربت من خلالها للموضوع وتباين الاتجاهات التي تبنتها. فهناك من اهتم بتوصيف مظاهر ما سماه "الانبعاث الشيعي" وتجلياته ونتائجه، وهناك من ركز على موقع إيران ودورها في "الواقع الشيعي الجديد"، وهناك من اهتم بالبعد الإقليمي. محاولا بيان تأثير ذلك على حالة التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط وعلى طبيعة التعامل مع أزماته ومشاكله، وهناك من ناقش طبيعة

٢- جوبهت الثورة الإيرانية بعداء شديد من قبل الغرب منذ قيامها، وبالتالي كانت هناك حاجة إلى دول المنطقة للمساعدة في مخطط إجهاضها وإفشالها، وهذا أثر على قدرتها على التأثير في الدول المجاورة، خاصة مع اندلاع الحرب العراقية-الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨ التي وضعت الشيعة العرب بشكل عام والعراقيين بشكل خاص في اختبار وطني صعب ومعقد يعكس التحول الذي لحق بوضع الشيعة في العراق، الذي تم برعاية أمريكية وضمن مشروع أميركي لدمقرطة وتغيير الشرق الأوسط، سعت واشنطن إلى تعميمه من خلال ممارسة ضغوط شديدة على دول الخليج والدول العربية الأخرى. وعلى الرغم من أن المازق الطائفي والأمني في العراق قد نال كثيرا من تأثير النموذج العراقي وجاذبيته ضمن توجهات التغيير الأمريكية للمنطقة، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تراجعت عن مشروعها لدمقرطة المنطقة (٤)، فإن هذا لا يقلل من تأثير ما حدث على أوضاع الشيعة في الخليج والشرق الأوسط، حيث أثار ما حدث على الساحة العراقية موجة من الطموحات لدى الشيعة في الدول المجاورة، لها تأثيرها الممتد والعميق.

وعزز من التأثير الإقليمي لصعود الشيعة في العراق العديد من الأحداث والتطورات الأخرى، أهمها وصول محمود أحمددي نجاد إلى الرئاسة في إيران في ٢٠٠٥، متبنيا إحياء الثورة الإيرانية (٥)، وحرب لبنان عام ٢٠٠٦ التي صمد فيها حزب الله اللبناني الشيعي في وجه إسرائيل بتأييد من إيران، وأخيرا التطور الكبير الذي لحق بعلاقات سوريا وإيران إلى حد توقيع اتفاقية دفاع مشترك بين الجانبين، على خلفية توافق أهدافهما الاستراتيجية المتمثلة في إفشال الولايات المتحدة في العراق، وإثارة الاضطرابات في المنطقة التي تمنع واشنطن من التفكير في أي عمل عسكري ضدهما أو ضد أحدهما (٦).

4 - Francis Fukuyama, Michael Mcfaul, Should Democracy Be Promoted Or Demoted?, The Washington Quarterly, (Winter 2008/2007)

5 - Vali Nasr, op.cit. p 133-134

٦- مذكرة تفاهم للتعاون الدفاعي بين سوريا وإيران، صحيفة الثورة السورية، دمشق، ١٦ يونيو ٢٠٠٦.

7- Washington Post, 8/12/2004.

٨- لقاء الرئيس حسني مبارك مع قناة العربية الإخبارية في الثامن من أبريل عام ٢٠٠٦. على الرابط: <http://www.alarabiya.net/articles/08/04/2006/22686.html>

٩- محمود عامر، الشيعة أشد خطرا على الأمة من اليهود، مجلة روزا اليوسف، القاهرة، ١٥ أكتوبر ٢٠٠٦. وفي العدد نفسه، كتب رئيس التحرير عبد الله كمال مقالاً بعنوان: خطر التشيع في مصر وبلاد السنة، ووضعت المجلة استطلاعاً للرأي كان سؤاله هو: في رأيك، هل تمثل الشيعة خطراً على المنطقة العربية؟ في الاتجاه نفسه، انظر: مأمون فندى، من الأخطار: إيران أم إسرائيل؟ الشرق الأوسط (لندن)، ٢٠ مارس ٢٠٠٦.

١٠- انظر في ذلك طارق سيف، القرن الحادي والعشرون شيعيا، صحيفة الاتحاد الإماراتية، ٥ مارس ٢٠٠٧. وللكتاب نفسه مشروع الدولة الفارسية، صحيفة الاتحاد الإماراتية، ١٨ نوفمبر ٢٠٠٧. وكان الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز، قد قال، حينما كان نائبا لرئيس الوزراء، إن الدول العربية لا تريد هيمنة فارسية في منطقة الخليج، وكالة الأنباء الفرنسية، ١٢ ديسمبر ٢٠٠٧. وفي تصريح آخر له في نوفمبر ٢٠٠٨، قال بيريز إن بلاده مهتمة بالسلام مع العرب، حتى لا يضطر السنة إلى الخضوع إلى إيران أو الأقلية الشيعية المتطرفة. انظر نكتة إسرائيلية... بيريز يحذر السنة من الخضوع للشيعة، على الرابط التالي.

<http://www.middle-east-online.com/?id=69967>

١١- شحانة محمد ناصر، الصفقات العسكرية الأمريكية... وإعادة تشكيل تحالفات المنطقة، (ابو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٩ أغسطس ٢٠٠٧)، على الرابط

<http://www.ecssr.ac.ae/CDA/ar/FeaturedTopics/DisplayTopic/678.2251.0-96-23.00.html>

١٢- د أسامة الغزالي حرب، الفتنة الكبرى، مرة أخرى، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مؤسسة الاهرام، يناير ٢٠٠٧).

بسبب وزنهم الديموغرافي، ذلك أن شيعيا واحدا من أصل ثلاثة تعود أصوله إلى منطقة الهند باكستان - بنجلاديش إضافة إلى ذلك، يؤكد تويال أن معرفة الظاهرة الشيعية تحسنت من قبل الغرب بفضل العديد من الدراسات والمؤلفات التي ظهرت خلال السنوات الماضية.

يقع الشيعة في منطقة الخليج في مناطق مهمة وحساسة من الناحية الاستراتيجية حيث يضم الخليج سبعين في المائة من الشيعة، ويحتوي على ثلاثة أرباع المخزون العالمي من النفط، وتمثل مناطق الشيعة في السعودية أكبر مصدر للنفط في العالم، مكانا لأكبر حقول النفط السعودية إضافة إلى ذلك، فإن الأقليات الشيعية لم تعد تقبل بوضع التهميش أو الاستبعاد الذي عاشت في ظلها لسنوات طويلة، مما يؤثر على استقرار الدول التي تتواجد بها وأنظمة الحكم فيها. وبالتالي، فإنهم، الشيعة، أصبحوا عاملا مهما في تحديد مسار التفاعلات الداخلية والإقليمية والدولية في الخليج العربي. وفي هذا السياق، ينقل تويال عن وزير الدفاع الفرنسي السابق، جان بييار شوفنمان، قوله إن مركز الثقل في العالم العربي قد انتقل في السنوات الخمس والعشرين الأخيرة من محيط البحر المتوسط نحو الخليج، أي إلى المناطق التي يشكل فيها الشيعة نسبة مؤثرة.

- رغم أن المذهب الشيعي ليس مذهباً مركزياً، حيث إن هناك خلافات كبيرة بين الشيعة تقسمهم إلى عدة فرق، فإن هذا لا يقلل من أهمية تأثيرهم السياسي في الشرق الأوسط، بالنظر إلى عدة أسباب، أهمها أن صعود الشيعة يعني اصطدامهم مع السنة، لأن صحتهم "لم توجه إلى الغرب بقدر ما هي ضد إخوانهم السنة على حسب تويال، وأن الشيعة لا يكتفون اليوم برفع رؤسهم وإنما يعملون على الثأر من التحكم السني فيهم لعقود طويلة من خلال العمل على السيطرة على الحكم، كما حدث في العراق بعد ٢٠٠٣" إضافة إلى ذلك، فإن طبيعة المذهب الشيعي نفسه تحصن الشيعة من الذوبان وتحمي خصوصيتهم. كما أن التاريخ يثبت أن السنة لم يستطيعوا تذويب الشيعة رغم عقود تهميشهم واستبعادهم الطويلة. والأمر نفسه بالنسبة للشيعة، فإنهم غير قادرين على تذويب السنة. ولهذا، فإن فرانسوا تويال يرى أنه ليس هناك ما يبنى بإمكان التقارب بين السنة والشيعة، وأن الصراع بينهما من المحتمل أن يظل طويلاً.

وعلى الرغم من أهمية التحليل الذي يقدمه فرانسوا تويال، فإنه يثير ملاحظتين:

الملاحظة الأولى: إنه لا يرى العلاقة بين السنة والشيعة إلا صراعية، وهذا يتجاهل إمكانيات التقارب والتفاهم العديدة، خاصة إذا تعلق الأمر بتحد مشترك موجه إلى الإسلام والمسلمين، أو بمواجهة مع إسرائيل.

الملاحظة الثانية: على الرغم من أن الشيعة يهبون للمطالبة بحقوقهم في الدول التي يتواجدون فيها، وفق تويال، فإن هذا لا يعني أن عدم الاستقرار هو النتيجة الحتمية لذلك، بالنظر إلى التحول الذي لحق بتوجهات الأقليات الشيعية من المواجهة مع أنظمة

العلاقة بين الشيعة العرب وإيران، ومن اهتم بسياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط، خاصة إيران، على ضوء واقع الاحتقان الطائفي فيها. أخيراً، هناك من اهتم بأوضاع الأقليات الشيعية في المنطقة ومطالبهم وطريقة التعامل معهم، وتأثير ذلك على حالة الاستقرار الداخلي ونتائج الإقليمية، فضلاً عن عمليات الإصلاح السياسي.

في هذا الإطار، تعرض هذه الدراسة لأهم التوجهات أو الاقتراحات البحثية في تناول ما أطلق عليه الصعود السياسي للشيعة في الشرق الأوسط بعد عام ٢٠٠٣، من خلال عرض نقدي لعدة دراسات صدرت في هذا الخصوص خلال السنوات الماضية، مع التركيز على الدراسات الأجنبية حيث بدأ، من خلال الكم الكبير من الدراسات والبحوث التي صدرت حول الشيعة بعد ٢٠٠٣، وكان الغرب يحاول إعادة اكتشاف طبيعة الصراع داخل الإسلام وابعاده السياسية المختلفة، وما لذلك من تأثير على مصالحه وسياساته في منطقة الشرق الأوسط. ولعب بعض الخبراء الغربيين الشيعة من أصول عربية وإيرانية دوراً بارزاً في ذلك ولهذا، كثرت الدراسات الغربية التي تتحدث عن الشيعة وعقائدهم ومظاهر صعودهم السياسي، وتأثير هذا الصعود على طبيعة التفاعلات السياسية في الشرق الأوسط.

أولاً - البعد الإقليمي للصعود الشيعي :

في إطار الحديث عن البعد الإقليمي، تناولت الدراسات، التي اهتمت بالظاهرة السياسية الشيعية بعد ٢٠٠٣، العديد من المحاور الفرعية، أهمها:

١- مظاهر الصعود الإقليمي للشيعة :

تحدثت دراسات عديدة عن مظاهر ما اعتبرته صعوداً سياسياً شيعياً في الشرق الأوسط منذ عام ٢٠٠٦، وإن اختلفت في تقدير مدى هذا الصعود وحجمه وطبيعته وتأثيره.

* فقد ذهب فرانسوا تويال (١٣) إلى أن الشيعة الذين ظلوا مستبعدين ومهمشين لعقود طويلة من الزمن في الشرقين، الأدنى والأوسط، قد أصبحوا رقماً لا يمكن تجاوزه أو القفز عليه في تحديد حاضر ومستقبل الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط والعالم. وأنهم، أي الشيعة، يقعون في قلب العديد من الصراعات ذات الطابع الداخلي والإقليمي والدولي. وفي هذا الإطار، أشار تويال إلى العديد من الأمور التي تؤكد وجهة نظره، مثل:

- إن الشيعة في العراق كانوا المشكلة لنظام صدام حسين، وسيبقون كذلك بعده. وفي لبنان، تأكد تأثير الشيعة على الساحة اللبنانية إلى درجة أنه دفع إلى تقارب بين الموارنة والدروز. وفي سوريا، تمكنت الأقلية العلوية من الاحتفاظ بسيطرتها الكاملة على المجتمع والدولة، على الرغم من غياب الرئيس حافظ الأسد. وفي إيران، لا يزال النظام الديني الشيعي قادراً على الاستمرار على الرغم من مشاكله. وفي باكستان، هناك مواجهات دموية متكررة بين السنة والشيعة بسبب تصلب السنة تأثراً بالعلاقات بين إسلام آباد والرياض. وفي شبه القارة الهندية، تتوالى صحوه الشيعة

السعودية يجب أن يشاركوا بقوة، حتى يمكنهم أن يحصلوا على حقوقهم ويؤكد نصر في هذا الإطار أن قاعدة فرد واحد، صوت واحد أصبحت تحرك الشيعة بقوة في كل مكان في المنطقة، سواء في السعودية أو البحرين أو لبنان، لأنها هي القاعدة نفسها التي أوصلت شيعة العراق إلى كراسي الحكم.

حرب العراق وسقوط نظام صدام حسين، بما فتح المجال لروابط مختلفة بين القوى الشيعية في منطقة الشرق الأوسط، حيث أصبح بمقدور مئات الآلاف من الشيعة، من لبنان حتى باكستان، زيارة المدن الشيعية المقدسة في العراق، بدون معوقات، مما أوجد شبكة من المساجد والحسينيات والمدارس ورجال الدين الذين يربطون شيعة العراق مع الشيعة في الدول الأخرى بما في ذلك إيران وفي البحرين، بدأ الشيعة يرفعون صور المرشد الأعلى الإيراني خامنئي، ومحمد حسين فضل الله، الزعيم الروحي لحزب الله الشيعي في لبنان، بشكل علني.

- تصاعد التأثير الإيراني في العراق من خلال بناء شبكة كبيرة من الحلفاء والعملاء داخله، خاصة أن العديد من القادة في الأحزاب الشيعية العراقية، مثل المجلس الإسلامي الأعلى (١٦) وحزب الدعوة، قد قضوا سنوات مفاهم في إيران قبل أن يرجعوا إلى العراق عام ٢٠٠٣، كما تلقت بعض الميليشيات الشيعية العراقية تدريباتها في إيران، وحصلت على السلاح منها.

ويشير نصر إلى أن الولايات المتحدة قد فشلت في إدراك طبيعة العلاقة بين إيران والعراق، حيث ظنت أن إرث الحرب بينهما خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٨ سوف يمثل حاجزا أمام التغلغل الإيراني في العراق بعد سقوط صدام حسين. إلا أن هذا ثبت خطؤه، لأن "شيعة العراق يقلقون من سيطرة السنة على بغداد أكثر من قلقهم تجاه التأثير الإيراني في بلادهم". كما أن التجف المدينة الشيعية المقدسة في العراق لم تعاد قم "مدينة العلماء والمراجع الشيعة في إيران" بعد ٢٠٠٣، كما كانت تتوقع الولايات المتحدة، حيث إن المقر الرئيسي للمرجع الشيعي العراقي الأعلى: آية الله السيستاني، في قم، ومعظم الأموال التي يجمعها ممثلوه تحفظ في إيران.

هذه الرؤية التي يقدمها فالي نصر حاول شرحها أكثر من مرة على مدى السنوات الماضية، مثل مقاله في صحيفة وول ستريت جورنال في ١١ أغسطس ٢٠٠٦، الذي أشار فيه بوضوح إلى مصطلح "الانبعاث الشيعي" في الشرق الأوسط، ومقاله في لوس انجلوس تايمز في ٢٧ أغسطس ٢٠٠٦، ثم مقاله عن الأبعاد الإقليمية لصعود الشيعة في العراق، الذي نشره في دورية واشنطن كوارترلي في صيف ٢٠٠٤، وأخيرا كتابة صحوة الشيعة: الصراعات داخل الإسلام وكيف سترسم مستقبل الشرق الأوسط. ويبدو من الواضح أن نصر يدفع، في كل كتاباته عن الشيعة منذ عام ٢٠٠٣، نحو أمرين:

الحكم إلى العمل ضمن آليات السياسة (١٤)، فضلا عن التحول الذي لحق بتوجهات الكثير من هذه الأنظمة من استبعاد الشيعة إلى العمل على إشراكهم بدرجات مختلفة إضافة إلى ذلك، فإن خروج مطالب الأقليات الشيعية إلى العلن في الدول التي تتواجد بها من شأنه أن يسهم، في حالة التعامل الإيجابي معها، في تمتين الاستقرار داخل هذه الدول، بدلا من بقائها تغلى تحت السطح، ممثلة قنبلة قابلة أو معدة للانفجار في أي وقت. أي أن خروج مطالب الشيعة إلى العلن ليس خطرا في حد ذاته في علاقاته بالاستقرار، وإنما طريقة التعامل مع هذه المطالب هي التي تحدد مسار هذه العلاقة.

■ من أكثر الذين تحدثوا عن صحوة الشيعة بعد عام ٢٠٠٣، وروج لها بقوة في العرب، فالي نصر، وهو باحث أمريكي من أصل إيراني، وأستاذ في قسم الدراسات العليا بالكلية الحربية، وزميل مشارك في مجلس العلاقات الخارجية في الولايات المتحدة، واحد المهتمين بدراسة المسألة الشيعية وأبعادها الإقليمية، وله دراسات عديدة فيها. وقد برز بقوة بعد عام ٢٠٠٣، حيث كان أحد أهم الخبراء الذين يسمع لرأيهم في الغرب حول العلاقة بين السنة والشيعة وأبعاده السياسية (١٥). حيث يرى نصر أن حرب العراق عام ٢٠٠٣ قد أدت إلى تقوية وضع الشيعة على الساحة العراقية، مما ساعد على انطلاق البعث الشيعي من جديد وعلى نطاق واسع في المنطقة. ويرى أيضا أن هذا من شأنه أن يؤدي إلى خلل في التوازن الطائفي والديني في الشرق الأوسط لسنوات قادمة.

ويستند نصر إلى ثلاثة أسباب تؤيد ما يراه من صعود سياسي للشيعة في المنطقة، الأول: هو أنه على الرغم من عدم وجود قيادة موحدة للشيعة، إلا أنهم يشتركون في عقيدة متماسكة. الثاني: إن العدد الكبير للشيعة يجعلهم كيانا قويا وفاعلا، حيث يمثلون ٩٠ في المائة من سكان إيران، وأكثر من ٧٠٪ من سكان منطقة الخليج. دول الخليج العربية إضافة إلى إيران، ونحو ٥٠ في المائة من سكان المنطقة الممتدة من لبنان إلى باكستان، ويصل عددهم الإجمالي في العالم إلى نحو ١٤٠ مليون شيعي. أما السبب الثالث، فيتمثل في أن الكثير من الشيعة ظلوا لسنوات طويلة بعيدين عن السلطة ومهمشين اقتصاديا واجتماعيا، ولهذا فإنهم راوا فيما حدث في العراق محفزا لهم للعمل على تحسين وضعهم والحصول على مزيد من الحقوق.

أما مظاهر هذا الصعود، فيشير إليها نصر في:

استنفار شيعة المنطقة تأثرا بما حدث لأقرانهم في العراق. ويتخذ نصر مما جرى في الانتخابات المحلية في السعودية في ٢٠٠٥ مثالا يوضح وجهة نظره، حيث يشير إلى أن من أدلوا بأصواتهم في المناطق الشيعية كانوا ضعف من قاموا بذلك في المناطق السنية إضافة إلى ذلك، فإن حسن الصفار، القائد الشيعي السعودي البارز، حث الشيعة على الذهاب إلى صناديق الاقتراع، مشيرا إلى ما حدث في العراق مؤكدا أن شيعة

١٥: توفيق السيف، الأحزاب المرتبطة بالولي الفقيه، الجزيرة نت، على الرابط

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/EC2EA820-19F6-498F-A082-F44EBC889AEA.htm>

15- Vali Nasr, When The Shiites Rise, Foreign Affairs, (July/august, 2006)

١٦: كان اسمه قبل التغيير المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق

- الأول هو تقديم الشيعة بشكل ايجابي إلى الغرب والولايات المتحدة، وربما لعب أصله الإيراني دورا في تشكيل توجهاته في هذا السياق (١٧).

- الثاني هو دفع الولايات المتحدة إلى الحوار مع إيران، كما سيلي بيانه.

* نظر البعض إلى النفوذ الذي أصبح يتمتع به أمين عام حزب الله اللبناني، حسن نصر الله، بعد حرب ٢٠٠٦ مع إسرائيل، على أنه جزء من صعود أكبر للقوة الشيعية في الشرق الأوسط ويعد أحد الباحثين مظاهر هذا الصعود في أن دولتين يحكمهما الشيعة، وهما العراق وإيران، تملكان ثاني وثالث احتياطي النفط في العالم على التوالي، كما أن القادة الشيعة، مثل الرئيس الإيراني نجاد وحسن نصر الله في لبنان ومقتدى الصدر في العراق، أصبحوا يحظون بدعم يتخطى الحدود الوطنية والطائفية بسبب مواقفهم تجاه إسرائيل والولايات المتحدة. وأصبح تأثير إيران في العراق الجديد المحكوم من قبل الشيعة عميقا، وأن السياسة الأمريكية تتحمل جزءا كبيرا من المسؤولية عن "الصعود الشيعي" في المنطقة، سواء عبر إسقاطها لطالبان أو صدام، وهما عدوان لدودان لإيران، أو عبر رفضها لدعوات إيران إلى التحاور بعد حرب العراق، بصورة دفعت هذه الأخيرة إلى التغلغل داخل العراق عبر حلفائها الشيعة لإفساد الاستراتيجية الأمريكية فيه. ومع تعثر هذه الاستراتيجية، أصبحت إيران هي الرابع الأكبر. في هذا الإطار، تتم الإشارة إلى ما قاله مهدي كروبي، رئيس البرلمان الإيراني السابق، من أن ما ترويه من تصاعد قوة الشيعة لا يعود إلى شيء فعله الشيعة، لكن كل ذلك بسبب الأخطاء الأمريكية. إن ذلك بسبب الاحتلال الأمريكي للعراق والتصرفات الأمريكية في لبنان. إضافة إلى إسقاط طالبان وصدام وتبنى سياسة عدائية تجاه إيران، فإن الولايات المتحدة مسئولة كذلك عن صعود الشيعة في الشرق الأوسط، لأنها عبر عدائها لإيران وحزب الله أيقظت في الشيعة الجذور القديمة لعقيدة الاستشهاد وحب الموت، كما ظهر في حرب لبنان ٢٠٠٦ (١٨).

* وفي إطار رصد مظاهر "الصعود الشيعي" في منطقة الشرق الأوسط بعد ٢٠٠٢، وتأثير التمكين السياسي لشيعة العراق في ذلك، ركزت بعض الدراسات على دول الخليج العربية بشكل خاص ورد فعل الشيعة فيها على ما جرى لأقرانهم في العراق. في هذا الإطار، أشارت إحدى الدراسات إلى حالتى البحرين والسعودية.

- بالنسبة للبحرين، أشارت الدراسة إلى أنها تعتبر نسخة كربونية من التوازن الطائفي في العراق، حيث إن ثلثي سكان البحرين من الشيعة. وتؤكد أن شيعة البحرين تشجعوا بسبب صعود نظرائهم في العراق، وأن دولة عراقية فيها صوت قوي

للشيعة سوف تهتم بمصير إخوانها من الشيعة في البحرين.

- بالنسبة للسعودية، تشير الدراسة إلى أن الشيعة السعوديين تشجعوا بارتقاء القوى الشيعية في العراق وتساعد آمالهم في أن صوت الشيعة العرب القوى في الخليج سوف يفضي إلى ظروف أفضل بالنسبة لهم، وبدأوا بالفعل يطالبون بالمساواة والحصول على حقوقهم. وتؤكد الدراسة أن القضية الشيعية سوف تظل قضية حساسة في السعودية، خاصة إذا تصاعد صوت الشيعة في البحرين، وتكثفت الروابط بين الشيعة السعوديين ونظرائهم البحرينيين، بالنظر إلى الجوار الجغرافي بينهما (١٩).

ولا تشير الدراسة إلى تأثير صعود الشيعة في العراق على شيعة الكويت. ويبدو أنها لا ترى مشكلة شيعية على الساحة الكويتية، على الرغم من ظهور بعض التوترات الملحوظة على محور السنة الشيعة أو الشيعة الحكم، خلال السنوات الأخيرة، تأثرا بما جرى في العراق بشكل خاص. كما أن الشيعة في الكويت طرحوا مزيدا من المطالب السياسية والمذهبية تأثرا بما جرى في العراق، حيث طالبوا بزيادة عدد الوزراء الشيعة في مجلس الوزراء، وهذا ما أشار إليه صراحة السيد محمد باقر المهري، أمين عام تجمع علماء الشيعة في الكويت. وفضلا عن المطالب السياسية، ظهرت مطالب دينية، مثل المطالبة بإنشاء حوزة علمية تدرس المذهب الجعفري، وتعيين قضاة شرعيين شيعة، وتوظيف الشيعة في بعض المؤسسات الدينية.. الخ (٢٠).

* أحد مظاهر الصعود الشيعي التي تم الحديث عنها أيضا بعد ٢٠٠٢، ما يتعلق بـ "موجة التشيع" التي قيل إنها تجتاح الدول السنية بدعم من إيران. وفي هذا الإطار، رصدت إحدى الدراسات ما رأت أنها مظاهر هذه الموجة في كل من مصر وسوريا والأردن والجزائر وتونس والسودان والبحرين والسعودية واليمن. وتحدثت عن "مخاطر التشيع على الأمن القومي العربي" و"منطلقات التهديد الشيعي للمنطقة العربية"، مؤكدة أن الخبرة التاريخية لنشر المذهب الشيعي تشير إلى أن غالبية عمليات التحول المذهبي قد تمت لأغراض سياسية. وأشارت الدراسة إلى أن مخاطر التشيع على الأمن القومي العربي تتجسد في مستويين، أحدهما داخلي يتمثل فيما يمكن أن تثيره موجة التشيع التي ترعاها إيران من نزعات طائفية تهدد استقرار العديد من الدول العربية، والثاني خارجي يتمثل في تصاعد النفوذ الإيراني في الدول العربية. وقدمت الدراسة استراتيجية لمواجهة "عمليات التشيع" تقوم على مسارين، الأول: سياسي يتمثل في الإصلاح الداخلي ومحاولة احتواء الطائفة الشيعية في الدول العربية، وإعادة النظر في بعض القوانين التي تعد مدخلا للتغلغل الشيعي، والتنسيق بين الدول العربية والإسلامية المعنية، مثل باكستان، لمواجهة عمليات التشيع. أما

١٧- هناك من شك في أهداف نصر واتهمه بالمبالغة في أعداد الشيعة في دول الخليج العربية لبيان الثقل الذي يمثلته الشيعة في المنطقة، نظرا لأصوله الإيرانية. انظر في ذلك: محمد بن جاسم الغتم، محمد نعمان جلال، نظرة استراتيجية على مملكة البحرين والمنطقة العربية في إطار دولي، (المنامة: مركز البحرين للدراسات والبحوث، ٢٠٠٧)، ص ١٠١-١٠٢.

18- Scot Peterson, Shiites Rising: Islam's Minority Reaches New Prominence, Christian Science Monitor, 6/6/2006.

١٩- جراهام فولر، مرجع سابق، ص ١٢٧

٢٠- أشرف محمد كشك، شيعة العراق ما بين النفوذ الإيراني والتأثير الخليجي، مختارات إيرانية، (القاهرة: مؤسسة الاهرام، العدد ٦٨، مارس ٢٠٠٦)

العربية المجاورة، لأن الشيعة في هذه الدول قد يتحولون من الخمينية المتطرفة إلى السيستاني المعتدلة (٢٥).

٢- الهلال الشيعي والتوازن الإقليمي :

منذ أن تحدث العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني عن هلال شيعي في الشرق الأوسط، تعددت المساهمات البحثية حول هذه القضية بين مؤيد لوجود هذا الهلال ومعارض له.

* يعد نصر من أبرز الذين دعموا فكرة الهلال الشيعي، حيث يؤكد أن الشيعة بعد ٢٠٠٣ قد أصبحوا رقما لا يمكن تجاوزه في منطقة الشرق الأوسط كلها ويشير في ذلك إلى العديد من الأمور التي تؤيد وجهة نظره، أهمها

- إن التوتر السني - الشيعي في العراق سوف يفتح شرخا مذهبيا في العديد من المناطق في منطقة الشرق الأوسط، وأن النزاعات بين السنة والشيعة على الساحة العراقية ستنتقل إلى شوارع أفغانستان وباكستان والعديد من الدول العربية التي بها أقليات شيعية، وأن الصراع السني الشيعي سوف يعيد ترتيب واقع التوازن السياسي الحادث في منطقة الشرق الأوسط كلها

- لقد نظر الغرب لسنوات طويلة سابقة إلى الشرق الأوسط من منظور سني، نظرا إلى الهيمنة السنية على مقاليد الحكم. إلا أن ما حدث في العراق بعد عام ٢٠٠٣ يعني أن شرق أوسط جديدا سيولد، للشيعة فيه دور كبير وأساسي، حيث أصبح الشيعة يحكمون في العراق، ولهم دور مؤثر على الساحة اللبنانية. وعلى الولايات المتحدة أن تتعامل مع هذا الواقع الجديد.

- مثمنا أن حل النزاعات الدينية قد نقل أوروبا من العصور الوسطى إلى العصور المدنية الحديثة والديمقراطية والحرية. فإن حل الصراع المذهبي بين السنة والشيعة هو شرط أساسي لنقل المنطقة العربية والشرق الأوسط إلى الحكم الديمقراطي

- سوف يجعل الصراع المذهبي من السنة المتطرفين أكثر تطرفا، ومن المحتمل أن يعيد تاجيج التطرف الثوري بين الشيعة. ويمثل الصراع بين الجانبين مخاضا ضروريا لولادة الشرق

المسار الثاني، فهو مسار ديني ويتعلق بأمرين، الأول: هو العمل على التقريب بين المذاهب، والثاني: بناء مرجعية شيعية عربية (٢١). وعلى الرغم من تشكيك البعض في حقيقة هذه الموجة والمبالغات التي انطوت عليها (٢٢)، فإن تحذير شخصية سنية مرجعية لها وزنها الكبير، مثل الدكتور يوسف القرضاوي، من حملات التشيع أكثر من مرة (٢٣) قد أعطى للمسألة زخما كبيرا، وجعلها مادة للسجال والاستغلال السياسيين على أكثر من مستوى.

* هل للصحة الشيعية من خطر على دول الخليج العربية المعنية، وفي الإطار الإقليمي بشكل عام؟ في الإجابة على هذا السؤال، تعددت الاجتهادات، إلا أن أبرزها ثلاثة اتجاهات، الأول يرى أن تصاعد مطالب الشيعة يهدد الوحدة الوطنية لدول الخليج على ضوء بعض الأمور، منها أن الشيعة في هذه الدول، ورغم أنهم يؤكدون دائما تحركهم من منطلق وطني، فإن هذا لا ينفي، حسب هذا الاتجاه، تطلعهم إلى إقامة حكم ذاتي شيعي في المناطق التي يتمتعون فيها بأغلبية. كما أن مطالب الشيعة تنبج التدخل الخارجي، الإيراني بشكل خاص، في الشؤون الداخلية لدول الخليج، إضافة إلى أن هذه المطالب أدت إلى احتقانات طائفية دفعت إلى توتر سني شيعي داخل هذه الدول.

الاتجاه الثاني يقلل من خطر تصاعد مطالب الشيعة في دول الخليج العربية، استنادا إلى التزامهم بالإطار الوطني، والخلافات التي تقع بينهم، حيث لا يمثلون كتلة واحدة موحدة، إضافة إلى السوابق التاريخية التي تثبت وطنيتهم. ومن هذا المنطلق، فإن هذا الاتجاه يرى أن تواصل شيعة دول مجلس التعاون الخليجي مع شيعة العراق أو إيران لن يتعدى الرابطة الدينية (٢٤).

الاتجاه الثالث: وهو اتجاه لا يقلل من خطر زيادة الطموحات الشيعية في الدول العربية المجاورة للعراق فقط، وإنما يتحدث عن أثر إيجابي لذلك. حيث يرى أن تصاعد دور النجف المعتدل بعد عام ٢٠٠٣، تحت قيادة آية الله على السيستاني المعارض لنظرية ولاية الفقيه الإيرانية، سيؤدي إلى أثر إيجابي على دول الخليج

٢١- مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، مخاطر التشيع في الدول العربية، دراسة نشرها موقع جمعية العمل الإسلامي البحرينية في ٧ مارس ٢٠٠٨، على الرابط

http://www.amal-islami.net/index.php?plugin=news&act=news_read&nid=1038

22- The National Council For Truth, Justice and Reconciliation In Syria, The Shiitization Process In Syria 1985-2005 (Damascus, 2006).

والنتيجة الأساسية التي تخرج بها هذه الدراسة أن الخوف من "موجة" تشيع في الدول السنية في غير محله، حيث لا يتجاوز عدد المسلمين المتشيعين في سوريا خلال الفترة من ١٩٨٥ - ٢٠٠٥ اثنين وستين ألفا، ٨٥٪ منهم من الطائفة العلوية التي تنتمي تاريخيا إلى "العائلة الفقهاء الشيعية". وبالتالي، فإنه ليس هناك مبرر للحديث عن ظاهرة تشيع في العالم العربي السني.

٢٣- حذر القرضاوي من التشيع في مؤتمر التقريب بين المذاهب الإسلامية الذي عقد في قطر خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ يناير ٢٠٠٧، ثم عاد إلى هذا التحذير مرة أخرى في سبتمبر من عام ٢٠٠٨، مما أثار عليه موجة من الانتقادات ليس فقط من قبل الشيعة، وإنما من قبل بعض السنة أيضا، حتى إن المستشار طارق البشري حذر من فاشية سنية ضد الشيعة. انظر تصريحات القرضاوي على الرابط

<http://www.qatar-conferences.com/mazaheh/>

أما تصريحات طارق البشري، فانظر:

فتنة السنة والشيعة، صحيفة الدستور المصرية، ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٨.

٢٤- اشرف كشك، مرجع سابق.

٢٥- فالح عبد الجبار، مرجع سابق، ص ٣١١.

إسرائيلية تحاول إسرائيل تمريرها وترويجها، مفادها أن الصراع في الشرق الأوسط ليس عربياً - إسرائيلياً، وإنما هو عربي-إيراني.

وفي مقابل مؤيدى نظرية الهلال الشيعي، فإن هناك من يرفض هذه النظرية ويرى أنها لا تقوم على أي أساس موضوعي. في هذا الإطار، يمكن الإشارة إلى الآتي:

١- يرفض ماكسيميلان تيرهاال نظرية الهلال الشيعي، ويستند في موقفه على عدة أمور سياسية ودينية واقتصادية كالاتي:

- على الرغم من محاولة إيران منذ ثورة ١٩٧٩ التأثير على الشيعة في الدول المجاورة، إلا أن هذه الدول كانت قادرة على احتواء والتعامل مع الأقليات الشيعية لديها. على الجانب الشيعي، فإن الشيعة تحولوا من المواجهة مع أنظمة الحكم إلى القبول بالعمل ضمن الآليات السياسية، ومثال ذلك ما حدث في السعودية والبحرين. وهذا يقلل من قدرة إيران على استخدام الأقليات الشيعية العربية للتأثير على سياسات الدول التي تتواجد بها.

- دفعت اعتبارات التعامل مع متغيرات وضغوط السياسة الدولية إيران إلى التخلي عن البعد الأيديولوجي في تعاملها مع الأقليات الشيعية أو الشيعة في الدول المجاورة لصالح الاعتبارات البرجماتية. فلم تقم إيران - على سبيل المثال - بالوقوف إلى جانب الأغلبية الشيعية في العراق بعد ١٩٧٩. بل على النقيض وبعد وفاة الخميني عام ١٩٨٩. وفي إطار مواجهتها ظروفًا مأساوية داخلية، اضطرت الرئيس الجديد إلى إعادة ترتيب الأولويات ذات الصلة بالمصالح القومية. وكان الهدف الرئيسي لحكومة الرئيس رفسنجاني هو تخفيف حدة التوجه الأيديولوجي فيما يتعلق بتصدير الثورة وانتهاج مسار أكثر واقعية.

- في بعض الحالات، كانت القومية تفوق الدين في تأثيرها. فخلال الفترة من ١٩٨١ حتى ١٩٨٨. انهمك الشيعة العراقيون في حرب ضروس ضد إيران. ثم إنه بعد حرب الخليج عام ١٩٩٢، ظلت إيران تحتفظ بموقف حيادي، بينما كانت هناك صحوة من قبل الشيعة العراقيين ضد صدام. وخلال الحرب بين إيران والعراق، برزت التوجهات القومية لدى الجنود العراقيين الشيعة أكثر من بروز التوجهات الثورية بين صفوف الجنود الإيرانيين.

- أدت قدرة إيران المحدودة على إقامة علاقات اقتصادية مع الدول الإقليمية إلى تقييد نفوذها فيما يتصل بالتشيع. فكانت العلاقات التجارية بين إيران والمنطقة هامشية في عام ٢٠٠١، فيما ارتفعت نسبة الواردات من دول الاتحاد الأوروبي إلى ٤٠.٤٪، بالإضافة إلى ١٠٪ أخرى هي نسبة الواردات من اليابان والصين. وبدا من الواضح أن الدول الرئيسية التي تقوم بطرح السلع التي تستوردها إيران هي خارج نطاق المنطقة، باستثناء الإمارات التي وصلت نسبة الواردات منها إلى ١٥.٧٪ عام ٢٠٠٦. ومع ذلك، فإن الخلافات الجيوسياسية (ما يتعلق بالجزر الإماراتية، أبو موسى وجزيرتي طناب الكبرى والصغرى التي تحتلها إيران وترفض

الأوسط الجديد والمختلف عن الشرق الأوسط القديم والدرس الأساسي الذي يجب أن تتعلمه الولايات المتحدة، هو أنه لا ديمقراطية في الشرق الأوسط بدون إشراك الشيعة.

- الصحوة الشيعية هي السد المنيع أمام التطرف السني في المنطقة، فهي صحوة مضادة له وللتطرف بشكل عام. تهدف إلى تغيير المنطقة بشكل ديمقراطي.

- أقدم الرئيس الأمريكي جورج بوش على غزو العراق دون أن يعرف تعقيدات الأوضاع فيه أو يدرك الشرخ العميق بين السنة والشيعة، وخطورة هذا الشرخ، وما يمكن أن ينتج من نتائج سلبية. ولم يتوقع أن الشيعة العراقيين الذين عانوا من اضطهاد الأقلية السنية لعقود طويلة سوف ينطلقون سعيًا للهيمنة بعد إطاحة صدام حسين، مما يؤدي إلى اصطدامهم بالسنة الذين لم يسلموا بالأمر الواقع (٢٦).

* هناك من يؤيد فكرة الهلال الشيعي، ولكن من منطلقات مختلفة عن المنطلقات التي اعتمد عليها نصر. في هذا الإطار، ربطت إحدى الدراسات الإسرائيلية حرب لبنان عام ٢٠٠٦ بنظرية الهلال الشيعي، حيث ترى أن سيطرة الشيعة على الحكم في العراق هي التي أدت إلى تقوية الشيعة في المنطقة بما في ذلك لبنان حزب الله. وفي إطار الصراع السني- الشيعي ذي الطابع الإقليمي، تحول لبنان إلى حقل اختبار للمواجهة بين الدول الإسلامية السنية، مثل مصر والسعودية والأردن، وبين إيران والشيعة الذين يحاولون تغيير موازين القوى، وإلى نموذج مصغر للصراع بين الإسلام الذي تنزعه إيران وبين العالم الإسلامي ذي الأغلبية السنية. وتشير الدراسة إلى أن ضعف الأنظمة العربية كان عاملاً من عوامل صعود الطائفة الشيعية، وبالتالي صعود إيران، إلا أنها في الوقت نفسه ترى أن هناك عدة أسباب تمنع إيران من الهيمنة الإقليمية، استناداً إلى علاقاتها مع الشيعة العرب، منها التوترات الداخلية في إيران وموقف الدول المجاورة لها الذي يرفض هيمنتها، واحتمال فك التحالف بينها وبين سوريا، خاصة إذا ما أقدمت هذه الأخيرة على عقد معاهدة سلام مع إسرائيل، إضافة إلى خطر التعرض إلى ضربة عسكرية أمريكية (٢٧).

النتيجة التي تريد هذه الدراسة أن تخلص إليها في هذه النقطة هي أن الحرب، التي خاضها حزب الله الإسرائيلي في عام ٢٠٠٦ ضد إسرائيل، هي أحد مظاهر الصعود الشيعي الإيراني في المنطقة، وأن الصراع الأساسي على الساحة اللبنانية هو شيعي سني له أبعاده الإقليمية. وهذا ينطوي على تجاهل للعديد من العوامل الأخرى التي تفسر الصراع السياسي في لبنان من ناحية، والطريقة التي قامت بها حرب يوليو ٢٠٠٦، من ناحية أخرى. لأن الاستقطاب على الساحة اللبنانية ذو أبعاد مختلفة وليس طائفياً فقط. وحسب مقال الكاتب الأمريكي الشهير سيمور هيرش في مجلة نيويورك الأمريكية في ٢١ مارس ٢٠٠٦، فإن شن إسرائيل لحربها على لبنان ٢٠٠٦ كان مخططاً بالاتفاق بينها وبين الولايات المتحدة. بشكل عام، فإن هذه الدراسة تعبر عن رؤية

تسبقها سوى إسرائيل، إلا أن العقوبات الدولية والأمريكية المفروضة عليها أضعفت عتادها العسكري، خاصة قواتها الجوية، ما يجعلها في موقع متأخر بالمقارنة بالقوات السعودية والخليجية، وتنافسها مصر في تعداد الجنود والوحدات العسكرية. أما سعي إيران إلى امتلاك القوة النووية، فإنه سوف يؤدي إلى سعي قوى أخرى في المنطقة إلى الحصول عليها، وأى محاولة إيرانية للتحويل إلى إنتاج سلاح نووي سوف تعرضها إلى ضربة عسكرية أمريكية أو إسرائيلية (٢٩).

ج- في إطار رفض نظرية الهلال الشيعي أيضا، فإنه مثلما اتخذ البعض من تجربة حزب الله اللبناني مؤشرا على تأكيد الصعود السياسي الشيعي في المنطقة، وإثبات صحة نظرية الهلال الشيعي، فإن التجربة نفسها اتخذت من قبل البعض الآخر دليلا على دحض هذه النظرية، وتأكيد أن تقسيم الولايات المتحدة لمنطقة الشرق الأوسط إلى معسكرين، أحدهما سني والآخر شيعي، ينطوي على سوء فهم لطبيعة الديناميات التي تحرك تفاعلات وأحداث المنطقة. في هذا الإطار، أكدت إحدى الدراسات أن النظر إلى الصراع الحادث في لبنان على أنه صراع سني شيعي "فيه سوء فهم للصراع اللبناني المتجذر ذي الملابس التاريخية البالغة التعقيد"، لأن حزب الله، على الرغم من أنه شيعي، فإن أيا من القوى اللبنانية لم يقد بتحدى وتقويض الخلاف السني - الشيعي مثلما فعل الحزب، بالنظر إلى أنه قدم نفسه باعتباره قائدا لحركة مقاومة لبنانية ضد إسرائيل وليس مجرد حزب طائفي، وهذا ما حدث في حربه ضد إسرائيل، حتى جلت عن لبنان، ثم حربه معها في عام ٢٠٠٦. ففي هاتين الحربين، حصل حزب الله على مساندة قطاع كبير من السنة في لبنان وفي العالمين العربي والإسلامي. إضافة إلى ذلك، فإن لحزب الله، الشيعي، علاقات قوية مع العديد من المنظمات السنية داخل لبنان وخارجه. ففي داخل لبنان، له علاقات مع جبهة العمل الإسلامي التي أسسها ويقودها فتحى يكن، إضافة إلى حركة التوحيد الإسلامي التي تأسست عام ١٩٨٢ على يد الشيخ سعيد شعبان، فضلا عن بعض المجموعات السنية الصغيرة الأخرى. وفي خارج لبنان، هناك علاقات قوية بين حزب الله وكل من حركتي حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين. وخلال حرب إسرائيل على حزب الله في عام ٢٠٠٦، شاركت قوى سنية لبنانية إلى جانب حزب الله في قتال إسرائيل، وقد اعترف الحزب بذلك. وتنتهي الدراسة إلى أن تعرض الشيعة للعدوان في لبنان أو إيران سوف يدفع الكثير من السنة إلى القتال إلى جانبهم، وهذا ينفي بقوة نظرية الهلال الشيعي (٣٠).

د- وحتى بعض الخبراء الإسرائيليين تبنا رؤية مضادة لفكرة الهلال الشيعي، منهم موشى ماعوز، الأستاذ في الجامعة العبرية في القدس، حيث يستند في رؤيته على الآتي:

التجارب مع المبادرات السلمية الإماراتية بشأنها) من شأنها النيل من هذه العلاقات.

- هناك عنصران يحدان من انتشار تأثير شيعي عابر للقوميات يدعم هيمنة إيران إقليميا، أولهما: رفض غالبية العراقيين الحكم الديني الإيراني. ثانيهما: الخلافات النابعة من الكيان المعقد للمرجعيات الشيعية، حيث هناك تعدد في المرجعيات، وخلافات في المواقف السياسية والفقهية بين المراجع، وهذا يقود إلى انقسامات كبيرة في الوسط الشيعي.

وإذا كانت نظرية "الهلال الشيعي" لا تستند إلى أسس حقيقية، وفق ماكسيميلان، فما هو سبب طرحها؟ في هذا الإطار، يشير ماكسيميلان إلى أن القضايا الحقيقية التي تقف وراء مسألة "الهلال الشيعي" ترجع جذورها إلى أكثر من ثلاثة عقود من الترتيبات الجيوسياسية التي لم يتم البت فيها. ويتم اللعب على وتر المخاوف الطائفية في محاولة من قبل الحكام السنة في المنطقة لتعزيز سطوتهم وقبضتهم على الحكم، وكوسيلة لتعزيز شرعيتهم. ويشير في ذلك إلى السعودية على وجه الخصوص، مؤكدا أنها ضخمت من حجم التهديد الشيعي لخدمة أهداف سياسية بعينها. فعلى خلفية الضغوط غير المباشرة التي حاولت المملكة ممارستها على الولايات المتحدة للدفاع عن العراقيين السنة، فإن هذه المبالغة خدمت هدف منع الانسحاب الأمريكي المبكر (٢٨).

ب- مثله مثل ماكسيميلان، يرفض نواف عبيد، وهو المسئول عن إيران ضمن مشروع الأمن القومي السعودي، نظرية الهلال الشيعي، ويرى أن الأمر لا يتعلق بانبعاث شيعي كامل في المنطقة ولكن بتطورات أدت - ومن المحتمل أن تؤدي - إلى حصول الشيعة على حقوق أكبر. ويستند عبيد في وجهة نظره إلى الآتي:

- على المستوى العالمي، لا يمثل الشيعة سوى ١٥,٤ ٪ من المسلمين، في حين يمثل السنة ٨٤,٦ ٪. وعلى مستوى الشرق الأوسط، يمثل الشيعة ٣٧,٥ ٪ فقط من مسلمي المنطقة، بينما يمثل السنة ٦٢,٥ ٪. إضافة إلى ذلك، فإن الشيعة ليسوا كتلة واحدة، وإنما منقسمون إلى عدة فرق ومذاهب فرعية.

- على المستوى الاقتصادي، فإن المملكة العربية السعودية، والتي لا يزيد عدد سكانها على ثلث سكان إيران إلا بقليل، يزيد إجمالي ناتجها القومي بستين في المائة على نظيره الإيراني، وفق أرقام صندوق النقد الدولي. وبالنسبة لمعدل دخل الفرد في إيران، فإنه أقل بنسبة ٢٥ ٪ من السعودية. إضافة إلى ذلك، فإن نسبة البطالة في إيران تصل إلى ما بين ٣٠ و ٤٠ ٪. وعلى مستوى إنتاج النفط، فإن السعودية هي منتج النفط الأول في العالم وإيراداتها النفطية أكبر بأربع مرات من إيرادات إيران.

- على الصعيد العسكري، فإنه على الرغم من أن إيران هي الدولة الكبرى في المنطقة من حيث حجم قواتها المسلحة ولا

28- Maximilian Terhalle, Are The Shia Rising? Middle East Policy Council, volume Xiv, (Summer, 2007).

29- Nawaf Obaid, A Shia Crescent And The Shia Revival: Myths And Realities. (Riyadh: Saudi National Security Assessment Project, September 27, 2006).

30- Bruce O.reidel, Expanding The Jihad: Hizbollah, Sunni Islamist Network, Brookings Institution, (February 2007).

دول المنطقة. وتستند الدراسة في ذلك على الآتي:

- المخاوف من انتشار ثورة إيران في عام ١٩٧٩ في الخليج لم تكن في محلها، لأن أنظمة الحكم الخليجية استطاعت أن تحافظ على وجودها ولا تزال مستمرة، ولم تستطع الثورة الإيرانية أن تحقق أي نجاح في المنطقة العربية سوى في لبنان من خلال حزب الله، وساعدها على ذلك الغزو الإسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢.

- الانتماء الطائفي ليس هو الأساس في تحريك الأمور في الشرق الأوسط، فالشيعية العرب انضموا إلى الحركات القومية واليسارية غير الدينية، كما أن هناك شيعة علمانيين (٣٢).

و- تتخذ إحدى الدراسات من تفكيك العلاقة بين الشيعية العرب وإيران طريقاً لرفض نظرية الهلال الشيعي أو اتهام الشيعية العرب بالولاء لإيران، وما لذلك من أبعاد سياسية. حيث تؤكد الدراسة أن التاريخ لا يؤيد اتهام الرئيس المصري حسني مبارك للشيعية العرب بالولاء لإيران. فعلى الرغم من أن نظرية الهلال الشيعي قد ظهرت بعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، فإن التطورات اللاحقة أثبتت خطأها، حيث لم تستطع هذه الثورة السيطرة على الدول المجاورة. والآن، هناك الكثير من الأدلة على أن الأقليات الشيعية مدمجة في مجتمعاتها وتريد التعامل مع الشيعية كمواطنين في المقام الأول. وتشير الدراسة إلى أن اتهام الشيعية العرب بالولاء لإيران ينطوي على سوء فهم لمسألة التقليد التي لا تعني الخضوع السياسي من قبلهم للدولة الإيرانية. فضلاً عن ذلك، فإن السنة أيدوا حزب الله في حرب ٢٠٠٦ مع إسرائيل، وهذا دليل على أن التوتر السنّي-الشيعي الإقليمي ليس بهذه الصورة التي يتم تقديمه بها، وليس هو المحرك للتفاعلات السياسية. أخيراً، تشير الدراسة إلى استطلاع للرأي - أجريته مؤسسة زغبي الدولية في الولايات المتحدة في شهر نوفمبر ٢٠٠٧ - وكشف عن أن ٨٠ في المائة من السنة يرون أن إسرائيل وليست إيران هي الخطر الأكبر على أمن العرب، بينما أشار ٦ في المائة فقط إلى إيران باعتبارها خطراً، واعتبر ٦١ في المائة أن ل طهران الحق في مواصلة برنامجها النووي، وهذا دليل على أن إيران من وجهة نظر الشعوب السنّية ليست هي الخطر الأكبر (٣٣).

أهمية هذه الدراسة أنها لا ترى المنظور الطائفي صالحاً للنظر من خلاله إلى تفاعلات المنطقة العربية والشرق الأوسط، وتزيل بعض الالتباس عن قضية العلاقة بين الشيعية العرب وإيران، خاصة مع كثرة الاتهامات لهم بالولاء لها.

من مجموعة الدراسات السابقة التي ناقشت نظرية الهلال الشيعي أو فرضية "خطر" الشيعية، يمكن الإشارة إلى ملاحظتين مهمتين:

الملاحظة الأولى: إن القائلين بصحة نظرية الهلال الشيعي والمروجين لمقولة "الخطر الشيعي" لهم أهدافهم المختلفة التي تتعارض أحياناً وتتقاطع أحياناً أخرى. فهناك من يروج لهذه

- في كثير من الحالات، تبدو الأقليات الشيعية مهتمة بوضعها داخل المجتمعات التي تتواجد فيها أكثر من اهتمامها بربط نفسها بإيران.

- تهتم إيران بمصالحها الوطنية في تحركها في منطقة الشرق الأوسط أكثر من اهتمامها بترويج أجندة طائفية.

- يمكن أن تصب سيطرة الشيعية على العراق في غير صالح إيران، حيث يمكن أن يقوم العراق المحكوم بالشيعية بمنافسة إيران في قيادة الأقليات الشيعية في الخليج، خاصة أن لدى العراق جل الأماكن المقدسة لدى الشيعية.

- على الرغم من تغلغل إيران في العراق عبر العلاقة مع الشيعية، فإنه ليس من مصلحتها تقسيم العراق لإنشاء دولة شيعية فيه، لأن من شأن ذلك أن يؤدي إلى إنشاء دولة كردية أيضاً، وهذا سيثير نزاعات الانفصال لدى الأكراد الإيرانيين.

وقد يبدو من الغريب أن يرفض باحث إسرائيلي مقولة الهلال الشيعي ويفندها، على الرغم من أنها تزيد من الضغط على إيران التي تمثل العدو الأول لإسرائيل في الشرق الأوسط، كما أن السياسة الإسرائيلية الرسمية تتبناها وتنفذ فيها من أجل وضع العرب في مواجهة إيران. ويستند في رؤيته على ثلاثة أمور تخدم المصلحة الإسرائيلية، هي:

الأول: هو أن هذه النظرية تزيد من ثقة إيران في نفسها، وتثير الطموح لدى الأقليات الشيعية في الشرق الأوسط. كما أنها تضع قيوداً على سياسة الولايات المتحدة تجاه طهران، وهذا كله ليس من صالح إسرائيل.

الثاني: ما يهم إسرائيل هو حشد الضغط الإقليمي والدولي ضد برنامج إيران النووي، وبالتالي فإنها تعمل على تأكيد أن الخطر الأساسي لإيران ينبع من هذا البرنامج وليس من أي شيء آخر، بغرض حصر الضغط على إيران في هذا الجانب وعدم تشتيته.

الثالث: من الأفضل لإسرائيل وضع العرب في مواجهة إيران على أساس سياسي وقومي "العرب والفرس"، لأن ذلك أكثر قدرة على إحداث الانقسام والصراع على مستوى القاعدة من الاستقطاب المذهبي السنّي- الشيعي، بالنظر إلى قوة التيار الإسلامي على الساحة العربية، الذي يتحدث عن فكرة الوحدة الإسلامية والتقريب بين المذاهب لمواجهة تحديات مشتركة. وهنا، يمكن فهم كلام الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز، حينما كان نائباً لرئيس الوزراء، في ديسمبر ٢٠٠٧، بأن الدول العربية "لا تريد هيمنة فارسية" في منطقة الخليج (٣١).

هـ- وفق إحدى الدراسات، هناك مبالغة في الحديث عن "خطر" شيعي أو هلال شيعي في منطقة الشرق الأوسط، وليس من المحتمل أن ينتقل الصراع السنّي-الشيعي في العراق إلى باقي

31- Moshe Ma'oz, The Shi'a Crescent: Myth And Reality, The Saban Center For Middle East Policy Of The Brookings Institution, Analysis Paper, no15.. 2007

32- Augustus Richard Norton, The Shiite Threat Revisited, Current History, (December, 2007)

33- The Shia In The Arab World, Middle East Report, (Spring, 2007).

تركيا "السنية"، ويظهر كذلك من اجتماع وزراء سبع دول إسلامية سنية في إسلام آباد في فبراير ٢٠٠٧ دون حضور إيراني، فيما وصف حينها بأنه تحرك من أجل إقامة تكتل إسلامي سني (٣٥). الهدف الثاني هو التصدي لمطالب الإصلاح السياسي، خاصة التي قدمها الشيعة، حيث تم رفع "الفزاعة الشيعية" للإيحاء بأن أي اتجاه إلى الإصلاح سوف يأتي بالشيعة إلى السلطة، وبالتالي إيجاد ثغرة للتدخل الإيراني (٣٦). الخطير في الأمر أن التوظيف السياسي لفكرة "الخطر الشيعي" تلازم مع بعض الممارسات الخطيرة التي يمكن أن يكون لها آثارها السلبية بعيدة المدى على العلاقة بين السنة والشيعة من ناحية، واستقرار منطقة الشرق الأوسط بشكل عام من ناحية أخرى، مثل:

- فتاوى التكفير العديدة التي صدرت ضد الشيعة، مثل الفتوى التي أصدرها أحد رجال الدين السنة في السعودية بتحريم مساعدة حزب الله اللبناني في حربه مع إسرائيل في ٢٠٠٦، لأنه "شيعي" (٣٧). الخطير في الأمر أن مثل هذه الفتاوى لم تواجه بموقف حازم من قبل السلطات المعنية.

- الحديث المكثف عن موجة تشيع مقصودة تقودها إيران في الدول السنية، كما سبقت الإشارة، وقد أثار هذا مشاعر السنة بشكل كبير.

٢- تسعى إيران إلى استثمار علاقاتها المذهبية مع الأقليات الشيعية في المنطقة العربية من أجل تحقيق مصالح وأهداف سياسية، ولكن هذا لا يعني أنها قادرة دائما على فرض أجندتها على هذه الأقليات، حيث إن هناك خلافات كبيرة بينها وبين إيران (٣٨). كما أن هذه الأقليات لا تسعى إلى الانقلاب على الحكم، وإنما تعمل من أجل المشاركة السياسية عبر صناديق الاقتراع والحصول على نصيب عادل في الثروة الوطنية، وهذا لا يبرر أي حديث عن خطر لها، على حد قول الباحث في معهد واشنطن لدراسات الشرق الأوسط في واشنطن، والسوري الأصل، مرهف جويجاتي (٣٩). إضافة إلى ذلك، فإن كثيرا من القوى السياسية العربية ذات العلاقة مع إيران لا تقيم هذه العلاقة على أساس مذهبي، وإنما تعمل على استثمار التناقضات الإيرانية - الأمريكية والإسرائيلية لتحقيق مصالحها، وتبرز هنا حركة حماس الفلسطينية (٤٠). وكما سبقت الإشارة، لا تتبنى قوى شيعية عربية كثيرة الرؤية السياسية ذاتها التي تتبناها إيران بشأن نظرية ولاية الفقيه.

٣- تبني إيران لقضيته فلسطين والوجود الأمريكي في

النظرية بهدف تأكيد قوة إيران الإقليمية، وكيف أن التأثير الشيعي قد أصبح أمرا واقعا لابد من التعامل معه من قبل الغرب والولايات المتحدة. وهناك من يتخذ من إثبات فرضية الخطر الشيعي طريقا للدعوة إلى مزيد من الضغط على إيران والتشكيك في توجهاتها الإقليمية وطبيعة علاقات الشيعة العرب معها وعلاقتها معهم. أخيرا، هناك من يستخدم هذه النظرية لإثبات فشل سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وكيف أنها خدمت إيران من حيث لا تدري. أي أن الترويج لنظرية الهلال الشيعي يستخدمه البعض لخدمة إيران والشيعة، بينما يستخدمه البعض الآخر للاضرار بها والتشكيك في نواياها ونوايا الأقليات الشيعية وولائهم لدولهم وهذا تأكيد لحقيقة التوظيف السياسي لهذه المقولة

الأمر نفسه بالنسبة للرافضين لنظرية الهلال الشيعي. فهناك من يهدف من وراء ذلك إلى التقليل من أهمية إيران. وهنا، يبرز موسى ماعوز، الباحث اليهودي في معهد سابان، ومن يعمل على إيصال رسالة إلى الأقليات الشيعية العربية، مفادها أن إيران لا تمتلك القوة ولا المقومات التي يمكنها من خلالها تحقيق طموحاتهم، وذلك لدفعهم إلى الهدوء وعدم الثورة. ويبرز هنا نواف عبيد في دراسته السابق الإشارة إليها، بينما هناك من يحاول تخليص القضية من مظاهر الالتباس التي تحيط بها، ومحاولة تقديم تشخيص موضوعي لأبعادها المختلفة.

الملاحظة الثانية: مع أهمية كل المبررات التي تم الاستناد إليها في الدراسات السابقة لرفض نظرية الهلال الشيعي، إلا أن هناك عددا من الأسباب الأخرى، هي:

١- الصراع في الشرق الأوسط، منذ ٢٠٠٣، هو صراع سياسي بالأساس يدور بين تيارى المحافظين "القوى الإقليمية السنية" والراдикаليين "إيران وحزب الله وسوريا...". وليس صراعا مذهبيا بين السنة والشيعة. أي أن الحادث هو استخدام للمذهب لخدمة أهداف سياسية كما حدث أثناء الحرب العراقية - الإيرانية من استخدام مكثف للقومية، واعتبار إيران خطرا فارسيا على الأمن القومي العربي (٣٤). في هذا الإطار، فإن الاستخدام السياسي للبعد المذهبي من قبل بعض الأنظمة السنية جاء لتحقيق هدفين، الأول: هو إظهار إيران كخطر ردا على برنامجها النووي وتمدها الإقليمي. وهنا، يمكن تفسير السمة المذهبية لبعض تفاعلات وتحالفات المنطقة، حيث حاولت بعض الدول العربية تعميم الخوف من "الخطر الشيعي" ليمتد خارج الإطار العربي إلى الإطار الإقليمي السني الأوسع. وهذا ما يظهر من تحرك السعودية تجاه

٣٤- د. عبد المنعم سعيد، معنى أن تكون شيعيا، صحيفة الأهرام المصرية، ٢٩ يناير ٢٠٠٧.

٣٥- أبعاد الحديث عن تكتل إسلامي سني في المنطقة، أخبار الساعة، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٥ فبراير ٢٠٠٧).

٣٦- شحاتة محمد ناصر، هل هي ردة ديمقراطية في الخليج؟ أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٩ أبريل ٢٠٠٧، على الرابط:

<http://www.ecssr.ac.ae/CDA/ar/FeaturedTopics/DisplayTopic/627.2251.0-97-132.00.html>

cs/DisplayTopic/627.2251.0-97-132.00.html

٣٧- يمكن الاطلاع على هذه الفتوى في: جريدة الراي العام الكويتية، ١ أغسطس ٢٠٠٦.

٣٨- محمد أبو الفضل، الهلال الشيعي بين الحقيقة والوهم، مختارات إيرانية، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، يناير ٢٠٠٥).

39- Wikipedia.com

٤٠- خالد السرجاني، هل بدأت الحقبة الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط مختارات إيرانية، يونيو ٢٠٠٦.

انظمة الحكم في بعض الدول العربية تعد مسئولة عن عدم وجود مراجع تقليد شيعية قوية فيها بشكل أدى بالشيعية العرب إلى الذهاب إلى إيران، وتقليد مراجع فقهية خارج بلادهم، وهذا فتح المجال للتأثير والتأثر المتبادل (٤٢).

ثانياً - الأبعاد الداخلية للصعود الشيعي :

بالإضافة إلى الدراسات التي اهتمت بالبعد الإقليمي للظاهرة السياسية الشيعية بعد عام ٢٠٠٢، هناك دراسات أخرى لم تنظر إلى المسألة من منظور إقليمي، وإنما من منظور داخلي يتعلق بتأثيرها على طبيعة العلاقات داخل المجتمعات العربية ثنائية المذهب، وواقع ومستقبل التطور السياسي فيها، إضافة إلى أوضاع الأقليات الشيعية وطبيعة علاقاتها مع السلطة والقوى الأخرى في الدول التي تتواجد بها، والنظر إلى بعض الأزمات الداخلية من منظور طائفي.

* **البحرين :** بالنظر إلى أن للبحرين وضعاً خاصاً في إطار الحديث والجدل حول الصعود الإقليمي للشيعية، فضلاً عن "خطرهم"، باعتبارها ذات غالبية سكانية شيعية محكومة بأقلية سنية، وتعرف تاريخاً من الصدام والتوتر بين الشيعية والحكم منذ الاستقلال، فقد حظيت باهتمام ملحوظ في إطار التناول البحثي للظاهرة السياسية الشيعية في الشرق الأوسط بعد ٢٠٠٢. في هذا الإطار، ناقشت إحدى الدراسات الأزمة السياسية الداخلية في البحرين من منظور طائفي، وأكدت أن تدخل الصراع السياسي والاجتماعي مع التوترات الطائفية ينتج عنه مزيج قابل للاشتعال، وأن مشروع الإصلاح السياسي الذي بدأ في عام ١٩٩٩ لم يستطع أن ينزع فتيل الاحتقان الطائفي لسببين، الأول: أنه لم يؤسس لاتفاق سياسي جديد بين الشعب والحكم، يتجاوز قيام الأسرة الحاكمة بإحكام قبضتها على الحكم من خلال المؤسسات، والثاني: أنه لم يقم بشيء فعلي لمعالجة التوترات الطائفية (٤٤).

وتتناول الدراسة مظاهر ما ترى أنه تمييز ضد الشيعية، وتعرض في هذا الإطار العديد من المظاهر التي تراها معبرة عن هذا التمييز في ظل المشروع الإصلاحى، مثل تقسيم الدوائر الانتخابية بشكل يحول دون فوز الشيعية بالأغلبية في البرلمان، على الرغم من أنهم أغلبية عددية، والتجنيس للسنة من بلاد مختلفة بهدف التأثير على التركيبة السكانية والتوازن المذهبي بين السنة والشيعية، إضافة إلى التمييز في مجال التوظيف الحكومي، وما يؤدي إليه ذلك من مظاهر للفقر والبطالة في صفوف الشيعية. تتناول الدراسة كذلك ما ترى أنه "خرافات" في التعامل مع الشيعية داخل البحرين، مثل أنهم يسعون إلى إقامة نظام حكم ديني على غرار ما هو موجود في إيران. وترد على ذلك بالآتي :

- إن وضع الشيعية الذين عانوا من التهميش السياسي

الشرق الأوسط، بصرف النظر عن طبيعة أهدافها ومساحة المبدئي والبرجماتي في هذه السياسة، يكسبها شعبية في أوساط الكثير من السنة العرب، دون النظر إلى الخلاف المذهبي معها (٤١)

٤- "الخطر الشيعي" الذي تم الترويج له والتخويف منه بعد ٢٠٠٣، لا يمكن التسليم به دون تمحيص، لأن السنة هم أغلبية عددية في المنطقة، بينما يمثل الشيعية، على أية حال، أقلية. وإذا كان يمكن تفهم الحديث من قبل بعض أجنحة الحكم أو السلفيين السنة عن "خطر شيعي"، مع الكثير من التحفظ، في البحرين أو السعودية، على سبيل المثال، فإن المسألة تبدو غريبة في دولة مثل مصر التي تمثل معقلاً رئيسياً للسنة في العالم الإسلامي، ولا يزيد عدد الشيعية فيها على الآلاف تقديرات تقرير الحرية الدينية الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية لعام ٢٠٠٦ تشير إلى أن عددهم ٧٥٠ ألفاً. وهذا يؤكد مرة أخرى التوظيف السياسي للقضية، ليس فقط في الإطار الإقليمي ضمن صراعات النفوذ بين القوى السنية وإيران، وإنما أيضاً على المستوى الداخلي. فعلى سبيل المثال، استخدمت هذه القضية وتستخدم في الصراع السياسي بين الإسلاميين والليبراليين في بعض الدول العربية، ومنها مصر، حيث استند الليبراليون على ما سموه "موجة التشيع" بقيادة إيران في الدول السنية، لتوجيه النقد إلى التوجهات الإسلامية الأممية لتيار الإسلام السياسي، والقول بعدم واقعية هذه التوجهات، وانتقاد تعاطف الإسلاميين العرب مع إيران وحزب الله اللبناني في تحديهما للولايات المتحدة وإسرائيل.

٥- في إطار سعيها إلى "الزعامة الإقليمية"، ليس من مصلحة إيران استدعاء السنة في المنطقة من خلال دعمها للشيعية. وربما ترى إيران في تبني قضايا مشتركة مع السنة، مثل العداء ضد إسرائيل، المدخل الأفضل لتأكيد نفوذها الإقليمي بدلاً من المدخل المذهبي لما يؤدي إليه هذا المدخل الأخير من إثارة الشكوك السنية حول حقيقة أهدافها.

هذا لا يعنى بالطبع أن إيران ليس لديها مشروعها الخاص لاستثمار علاقاتها مع الشيعية في المنطقة العربية والعالم لخدمة أهدافها، وإن كان ليس بالزخم الذي كان عليه بعد الثورة، ولا يعنى أيضاً أنها، أي إيران، لا تتصل بالشيعية في الدول المجاورة وتحاول إقامة علاقات معهم (٤٢). لكن المسألة يتم تضخيمها وتوظيفها سياسياً، كما أنها ليست ذات شق واحد يقتصر على أن إيران تعمل على تدعيم نفوذها الإقليمي من خلال علاقاتها مع الشيعية في الشرق الأوسط، ولكنها ذات شقين، أحدهما تمثله إيران، والآخر تمثله الدول التي تحتضن الشيعية. وهو الشق الأهم والأكثر تأثيراً، لأن الإدارة السليمة للتعديدية المجتمعية في أي مجتمع تمنع أي محاولة لاختراقه من الخارج. فضلاً عن ذلك، فإن

٤١- أميمة عبد اللطيف، الانقسام في المشهد العربي سياسى فمن يحوله مذهبياً، السفير اللبنانية، ١٢ مارس ٢٠٠٧.

٤٢- البحرين استدعت السفير الإيراني لديها في ٨ مارس ٢٠٠٥، للاحتجاج على ما رآته النامة تدخلا في شئونها الداخلية من قبل طهران من خلال الشيعية البحرينيين، الأمر نفسه قامت به الكويت، حينما احتجت في التاسع من مايو ٢٠٠٤ لدى إيران على لقاءات جرت في السفارة الإيرانية لديها بين مسؤولين إيرانيين وبعض الشيعية الكويتيين.

٤٣- وليد أبى مرشد في لقاء مع قناة الجزيرة القطرية، على الرابط :

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/0BDD1725-7CD6-47B4-AEC9-1443B3EE.6175htm>

44- International Crisis Group. Bahrain's Sectarian Challenge. Middle East Report No.40.(May 6. 2005).

والاقتصادي والاجتماعي في التاريخ الاسلامي هو الذي دفعهم إلى تبني سياسات طائفية. بمعنى الدفاع عن مصالح الطائفة

كون رجال الدين هم الذين يهيمنون على الهيكل التنظيمي للشيعة وعلى جمعياتهم ومؤسساتهم، فإن هذا لا يعكس بالضرورة نوايا ثيوقراطية، لأن هذا الموقع لرجال الدين نابع من موقعهم المركزي في المجتمع الشيعي بشكل عام، نتيجة لعوامل مختلفة وتراكمات تاريخية طويلة.

من القضايا المهمة التي تناولها هذه الدراسة قضية الولاء، في ظل اتهام الشيعة العرب بشكل عام بعدم الولاء لدولهم وفي هذا الإطار، تشير الدراسة إلى أن هذا الاتهام نابع من الفهم الخطأ لمسألة التقليد وتعرض للعديد من الدلائل على وطنية شيعة البحرين، بدءاً من رفضهم الانضمام إلى إيران في الاستفتاء الذي أجرى عام ١٩٧١ تحت رعاية الأمم المتحدة، حينما طالب شاه إيران بالبحرين، حيث صوتوا لصالح الاستقلال تحت حكم آل خليفة.

بالنسبة لسياسة الحكومة، فإن الدراسة تحملها مسئولية تأجيج التوتر الطائفي من خلال سعيها إلى تصوير المعارضة السياسية على أنها شيعية، على الرغم من أنها تضم السنة والشيعة معاً، إضافة إلى انحيازها إلى السنة.

أهم ما في هذه الدراسة أمران، الأول: هو تحذيرها من انهيار تيار الاعتدال داخل الشيعة، لصالح تيار التشدد على ضوء انتكاسات التجربة الإصلاحية. والثاني: دعوتها للولايات المتحدة إلى التخفيف من الإشادة بتجربة البحرين الإصلاحية.

تتبع أهمية الأمر الأول من أن التيار المعتدل أصبح يعاني من مشاكل كبيرة في تسويق وجهة نظره في أوساط الشيعة القاضية بأن الكفاح من خلال الآليات السياسية ضمن إطار النظام هو الكفيل بالحصول على الحقوق وتحقيق الإصلاح، حتى إن الأمين العام لجمعية الوفاق الوطني الإسلامية الشيعية، علي سلمان، قد عبر عن ندمه في إحدى المرات، لأنه دخل البرلمان (٤٥).

أما أهمية الأمر الثاني، فتنبع من أن الضغوط الدولية والأمريكية كانت عاملاً مهماً من عوامل دفع السلطة في البحرين إلى الإصلاح. وبالتالي فإن توقف هذه الضغوط من شأنه أن يقنعها بما تحقق (٤٦)، وبالتالي زيادة شحنات التوتر التي تعبر عن نفسها بأشكال مختلفة ومتواترة.

بشكل عام، فإن هذه الدراسة اقتربت من قضايا مهمة وتثير الالتباس في أذهان الكثيرين، ولهذا فإنه يتم استغلالها لخدمة أهداف سياسية، مثل الولاء، ودور رجال الدين الشيعة في السياسة، واستطاعت أن ترسم مسارات مهمة لفهمها، وأن تضع

يدها على الكثير من جذور الأزمة السياسية في البحرين وإبعادها.

***السعودية:** إضافة إلى البحرين، حظيت السعودية بالاهتمام في الدراسات الخاصة بالظاهرة السياسية الشيعية بعد ٢٠٠٢، خاصة أن الشيعة بها يسكنون في مناطق ذات أهمية استراتيجية للعالم كله وليس للملكة فقط، وهي مناطق النفط، فضلاً عن أنهم يواجهون بموقف تكفيرى من قبل الوهابيين السلفيين الذين لا يعترفون بمذهبهم وينظرون إليهم كمشركين (٤٧) في هذا الإطار، أكدت دراسة للمجموعة الدولية لمعالجة الأزمات أنه بالرغم من أن العلاقات الطائفية في السعودية أبعد ما تكون عن نقطة الغليان ومخاطر المواجهة الوشيكة منخفضة، فإن هذا ليس سبباً للرضا عن الذات، وإنما هناك أسباب كثيرة تدعو إلى اتخاذ خطوات لنزع فتيل أزمة محتملة (٤٨).

ضمن هذا الإطار، تشير الدراسة إلى أنه على الرغم من أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ وبروز التطرف السني في السعودية قد أدت إلى تركيز الحكومة على التطرف السني، وحدثت تقارب بين الليبراليين السنة والشيعة بصورة ساهمت في تحسين الجو الطائفي، فإن حرب العراق ٢٠٠٣ وسيطرة الشيعة على الحكم هناك أدت إلى نتائج معاكسة، خاصة أن عدداً من المتطرفين السنة السعوديين قد ذهبوا إلى العراق، ليس فقط لمواجهة الولايات المتحدة، وإنما أيضاً للشيعة العراقيين، وهذا انتقل صده السلبى إلى الساحة السياسية السعودية.

وعلى الرغم من أن شيعة السعودية قد انتقلوا من المواجهة للنظام بعد عام ١٩٧٩، تاريخ قيام الثورة الإيرانية، إلى التفاهم والقبول بالعمل ضمن الآليات السياسية، فإن الدراسة ترى أن الهدوء الناتج عن هذا التحول يعاني من الخطر بدون المزيد من التقدم للموس من قبل الحكومة في التعامل معهم. وفي هذا الإطار، تشير الدراسة إلى مظاهر "التمييز" ضد الشيعة السعوديين في المجالات المختلفة، وتركز بشكل خاص على موقف التيار الدينى الوهابى المتحالف مع السلطة منهم، حيث يعتبرهم كفاراً ويحملهم الكثير من الأخطاء التاريخية التي تصل إلى حد اتهامهم بالمسئولية عن سقوط وانهيار الخلافة العباسية على أيدي التتار. وتعرض الدراسة في هذا السياق لبعض الفتاوى الوهابية المضادة للشيعة، وإلى تصاعد العداء ضد الشيعة داخل السعودية على ضوء سيطرة الشيعة على الحكم في العراق. وكسبيل لمعالجة المشكلة الشيعية في السعودية، طالبت الدراسة الرياض بتوسيع الوجود الشيعي في المؤسسات الحكومية، ورفع القيود المتبعة على الطقوس الدينية لهم، وتشجيع التسامح والتخلص من كل مظاهر العداء للشيعة في المدارس والمؤسسات الدينية ووسائل الإعلام. وعلى الرغم من أهمية الجوانب التي أشارت إليها الدراسة فيما يخص المسألة الشيعية في السعودية، خاصة الجانب الدينى، لأن

٤٥ - صحيفة البيان الإماراتية، ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٧.

46- Graham E. Fuller And Rend Rahim Francke, The Arab Shi'a The Forgotten Muslims, (New York : St.martin.s Press , 1999), P133-134

٤٧ - كمنثال على ذلك فتوى رجل الدين السني السعودي عبد الرحمن البراك التي أفتى فيها بأن الشيعة مشركون، وكالة الأنباء الفرنسية، ٢٩ ديسمبر

٢٠٠٦

48- International Crisis Group, The Shiite Question In Saudia Arabia, Middle East Report, (September 19, 2005)

ويحدد فؤاد إبراهيم في كتابه ستة عوامل تشجع على انفصال الأقليات بشكل عام، أولها التركيز الديموغرافي للأقلية في منطقة معينة، وثانيها تواجد الأقلية في منطقة جغرافية طرفية، وثالثها التمييز ضدها، ورابعها عدم حصولها على نصيبها العادل من الثورة الوطنية، وخامسها التحريض الخارجي أما سادسها، فهو الثقافة الانعزالية الخاصة ويرى أن هذه الاعتبارات تتوافر في حالة الشيعة في السعودية، إلا أنهم لم يصلوا إلى المطالبة بالانفصال بعد، ولكن المستقبل ربما يحمل أمورا أخرى.

ومن القضايا المهمة في الكتاب ما يتعلق بخيارات الدولة السعودية في التعامل مع الشيعة وخيارات الشيعة في التعامل معها. حيث يعرض ثلاثة خيارات للدولة، هي الهيمنة على الشيعة، تشكيل هوية وطنية جامعة، استيعاب العناصر المناوئة. أما خيارات الشيعة، فهي الاستيعاب أو الانصواء، التعايش مع الحالة الدولية، الخروج والانفصال.

إضافة إلى ذلك، فإن الكتاب يحاول نقد الذات الشيعية، في إطار سعيه نحو إيجاد أرضية للتعايش بين السنة والشيعة في السعودية وغيرها. وفي هذا الإطار، يرى أن التعايش بين المعتقدات المختلفة لا يتم بإخفاء الأسلحة ولا بإطلاق رسائل طمأنة لفظية، بل يتطلب قراءة نقدية تفكيكية للذات الشيعية للحيلولة دون تحميل الشيعة تبعات ما اقترفه بعض المحسوبين عليها، وبذ ما يخالف عقيدة مؤسسي المذهب. إن الخوف من سخط العامة والعلماء لا يغير من حقيقة أن في مصادر الشيعة ما يخالف تعاليم أئمة أهل البيت.

أهمية هذا الكتاب أنه يقدم مسحا لأوضاع الشيعة في السعودية، ويتعرض للأدبيات الخاصة بالتعامل مع الأقليات مع تطبيقها عليهم، ويقدم نقدا مهما للذات الشيعية. إلا أنه، رغم صدوره عام ٢٠٠٧، لا يتناول الأبعاد الإقليمية للقضية على ضوء ما حدث في العراق ولبنان ودور إيران، على الرغم من أن هذه الأبعاد تبدو على درجة كبيرة من الأهمية في محاولة فهم معادلة التوتر التي تثيرها المسألة الشيعية في السعودية وغيرها.

* العراق : تؤكد دراسة للمجموعة الدولية لمعالجة الأزمات أن الانقسام الأخطر في العراق هو الانقسام المذهبي على محور السنة-الشيعة، لأنه يمكن أن يؤدي في النهاية إلى تقسيم العراق خطورة الانقسام الطائفي، وفقا للدراسة، أنه ينتج مواجهات عنيفة وسيطر على السياسة ويوجهها، وتفشل في مواجهته كل الدعوات إلى الحوار والتهذبة، كما تتضاعل أمامه التوجهات العلمانية التي تؤمن بها بعض القوى العراقية، سواء السنة أو الشيعة (٥٣).

شيعة السعودية هم الوحيدون من بين الشيعة العرب الذين يتم التشكيك في إسلامهم داخل مجتمعهم (٤٩)، فإن هناك جوانب أخرى على درجة كبيرة من الأهمية لم تشر إليها الدراسة، أهمها جانبان هما

١- الجانب الجغرافي لأن وجود الشيعة في المنطقة الشرقية الغنية بالنفط، والقريبة من التجمع الشيعي في البحرين، يؤثر دائما مخاوف السلطة في السعودية من أي توجهات معارضة لديهم، وفي الوقت نفسه يغزى حق الشيعة بالنظر إلى وضعهم المتدني، على الرغم من أنهم يسكنون في المنطقة النفطية الرئيسية في المملكة (٥٠).

٢- الجانب السياسي ويتعلق بطبيعة العلاقة بين السعودية وإيران فعلى الرغم من أن العلاقة مع إيران تعتبر محددا مهما من محددات التعامل مع الشيعة في الدول العربية التي بها أقليات شيعية، فإن الأمر بالنسبة للسعودية يبدو أكثر بروزا وأهمية بالنظر إلى اعتبارين، أولهما: إن التنافس في الخليج يقوم بالأساس بين السعودية وإيران، بعد أن خرج العراق من المعادلة. ويمثل العامل الطائفي بعدا مهما في هذا التنافس، وهذا ما يتضح من موقف السعودية الغاضب تجاه تهميش السنة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، إلى حد تهديدها بالتدخل إلى جانبهم (٥١). ثانيهما: إن السعودية تعتبر نفسها رمز السنة في العالم، ولهذا فإن الصراع بينها وبين إيران، وهي رمز الشيعة في العالم، يتخذ أبعادا طائفية، يكون لها تأثيرها الداخلي الواضح على طبيعة العلاقة بين السنة والشيعة داخل المملكة. وعلى ذلك، فإن شيعة السعودية كثيرا ما كانوا ضحية الصراع أو التنافس السعودي - الإيراني، بل ربما يكونون أكثر ضحايا.

ومن الدراسات المهمة التي تحدثت عن شيعة السعودية، كتاب فؤاد إبراهيم الشيعة في المملكة العربية السعودية، الذي يتناول أوضاع الشيعة في السعودية من الجوانب المختلفة (٥٢). ويتبنى موقفا مفاده أن الشيعة السعوديين يتعرضون إلى تمييز واسع في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية، حتى إن السلطات السعودية تعدد إلى التقليل من عدد الشيعة لأسباب أمنية وسياسية واقتصادية. ويرجع التوتر بين الحكومة والشيعة إلى سياسة التمييز التي فرضتها الحكومة ضدهم منذ نشأة الدولة السعودية. وإلى دور الوهابية المتطرفة التي تنظر إلى الشيعة على أنهم كفار أو روافض. ويرى أنه بدون إدماج الشيعة في النسيج الوطني السعودي، سوف يظل الوطن غائبا، حيث قامت الدولة، إلا أنها لم تنجح في بناء الوطن أو الأمة.

49- Graham E.Fuller . Rend Rahim Francke . op.cit.p . 183

٥٠- مركز ابن خلدون للدراسات الإنسانية، تقرير الملل والنحل والأعراق ٢٠٠٥، (القاهرة: المركز، ٢٠٠٦). فلاح المديرس، الحركة الشيعية في الكويت، الكويت دار قرطاس للنشر، ١٩٩٩). ص ٢٢. انظر كذلك ديفيد فروم، ريتشارد بيرل، نهاية الشر. كيفية الانتصار على الإرهاب، ترجمة فؤاد السروجي، (عمان: الأردن الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤)، حيث أوصى هذا الكتاب الحكومة الأمريكية بأن تلوح للحكومة السعودية بانفصال المنطقة الشرقية الشيعية لدفعها إلى التعاون في الحرب على الإرهاب.

51- New York Times, 31/12/2006.

٥٢- فؤاد إبراهيم، الشيعة في السعودية، (بيروت دار الساقي، ٢٠٠٧).

53- International Crisis Group, The Next Iraq War? Sectarianism And Civil Conflict, Middle East Report No 52, (February 27, 2006)

مثل توزيع الثروة والهوية ومستقبل العراق كدولة موحدة (٥٤).

ومن الكتاب الذين اهتموا ببحث الاوضاع السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣، فؤاد عجمي، وهو شيعي وأستاذ في جامعة جونز هوبكنز بالولايات المتحدة، وأحد مستشاري وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس، وعضو في هيئة المديرين في مجلس العلاقات الخارجية في الولايات المتحدة، حيث يتبنى وجهة نظر لا ترى للعامل الخارجي، سواء تعلق بالولايات المتحدة أو إيران، أي دور في إثارة الطائفية والعنف الطائفي في العراق. ويرى أن هذا العنف الطائفي لم يأت نتيجة للغزو الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣، وإنما ينبع من الصراع التاريخي بين السنة والشيعية الذي يعود إلى سنوات صدر الإسلام الأولى، ومن عدم تقبل السنة لحكم الأغلبية الشيعية، إضافة إلى دور أنظمة الحكم السنية في المنطقة الذين عملوا على تأجيج الصراع من أجل إفشال النموذج "الديمقراطي" العراق. ويؤكد عجمي أن شيعة العراق مستقلون عن إيران ولولاهم خالص للعراق. وأيد عجمي قرار الغزو الأمريكي للعراق، واصفا إياه بأنه قرار نبيل (٥٥).

ويرجع التوتر الشيعي - السني في الشرق الأوسط إلى الخلافات المذهبية والسياسية والتاريخية بين الطرفين وليس إلى أي عامل خارجي. ومع أهمية الاعتبارات الذاتية أو المحلية للصراع بين السنة والشيعية التي أشار إليها عجمي، فإن إهمال العامل الخارجي، الدولي أو الإقليمي، يعد جانباً نقص أساسى في تحليله، حيث يعد هذا العامل أحد العوامل المهمة التي لابد من أخذها في الاعتبار عند دراسة المسألة الشيعية في المنطقة أو قضايا الأقليات بشكل عام، وإن كان العامل الذاتي يبقى في كل الحالات هو الأهم والأكثر تأثيراً، لأن العامل الخارجي لا يستطيع أن يؤثر إلا من خلاله. والواقع أن الانتماء المذهبي لعجمي يبدو واضحاً في تحليله الوارد في هذا الكتاب، خاصة أنه كان من الذين قالوا إن العراقيين سوف يستقبلون القوات الأمريكية بالورد في الشوارع العراقية حينما يذهبون للإطاحة بصدام حسين. وقد استشهد بهذه المقولة ديك تشيني، نائب الرئيس الأمريكي في عام ٢٠٠٢، في معرض طمأنته للأمريكيين القلقين من الغزو. ومن المعروف أن عجمي له كتاب صادر في ١٩٩٨ بعنوان "قصر أحلام العرب"، قال فيه إن القومية العربية هي محاولة لفرض الهيمنة السنية على منطقة الشرق الأوسط من خلال التخفي برداء سياسى (٥٦).

ثالثاً - الصعود الشيعي وسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط:

كان صعود الشيعة في العراق بدعم من قبل الولايات المتحدة

وإذا ما انتهى العراق إلى التجزئة، كما تشير الدراسة، فإن هذا سيعود في الأساس إلى عوامل طائفية تعددها في الآتي:

- الطبيعة الطائفية للدستور العراقي الذي تم التصديق عليه في أكتوبر ٢٠٠٥، حيث همش العرب السنة وأبعدهم.

- الانتخابات المعيبة التي أجريت في يناير ٢٠٠٧، والتي منحت الفوز للتحالف الشيعي - الكردي الذي وضع مسودة الدستور، وأقام حكومة ردت على الغضب تجاه الشيعة بهجمات ضد السنة لا تميز.

- تشكيل مجلس الحكم المؤقت في يوليو ٢٠٠٣، حيث طغت في تركيبته الاعتبارات الطائفية على الاعتبارات الوطنية.

على ضوء ذلك، تطالب الدراسة بحكومة وحدة وطنية في العراق لا تقوم على الاعتبارات الطائفية، وإنما على الكفاءة والمواطنة، وإجراء تغييرات على الدستور تحد من الطائفية، وتشجيع بناء المؤسسات غير الطائفية من قبل المانحين الدوليين. ولكن أخطر ما هذه الدراسة هو دعوتها للمجتمع الدولي، بما في ذلك دول الجوار، لأن يأخذ في اعتباره احتمال تقسيم العراق، وأن يكون مستعداً لذلك.

وعلى الرغم من أن حديث الدراسة عن احتمال تقسيم العراق يبدو صامداً، فإنها ليست وحدها التي حذرت من ذلك أو تحدثت عنه، خاصة في ضوء تجزير الاحتقان الطائفي. فقد سبقتها دراسات أخرى، لعل أبرزها الدراسة التي نشرتها مجلة "اتلانك" الأمريكية في عدد يناير/فبراير ٢٠٠٨ بعنوان "After Iraq" وكتبها الباحث الأمريكي-الإسرائيلي جولد بيرج المتخصص في شئون الشرق الأوسط، والتي تضمنت خريطة لما تراه الشرق الأوسط الجديد على ضوء ما جرى في العراق، حيث توقعت تقسيم العراق إلى ثلاث دول على أسس طائفية وعرقية، دولة في الشمال للأكرد، وأخرى في الوسط للسنة، وثالثة في الجنوب للشيعة، وتقسم السعودية إلى دولتين، إحداهما في المنطقة الشرقية للشيعة، واختفاء لبنان... الخ. وعلى الرغم من تواتر حديث التقسيم، فإن هناك عوامل يمكن أن تمنع التقسيم الرسمي، وإن كانت لا تمنع التقسيم الواقعي أو غير الرسمي، أهمها موقف دول الجوار التي ترى أن أي تقسيم للعراق سوف يثير طموحات الأقليات لديها بشكل يهدد وحدتها. وهذا ينطبق على إيران كما على الدول العربية، إضافة إلى الخلافات داخل كل طائفة، سواء الشيعة أو السنة أو الأكرد، والتي تمنعها من الاتفاق فيما بينها. فضلاً عن ذلك، فإن نظر الدراسة إلى كل شيء في العراق من منظور الانقسام بين السنة والشيعة إنما يتجاهل انقسامات أخرى لا تقل خطورة، مثل الانقسام الكردي-العربي، لأنه يتعلق بقضايا خطيرة،

٥٤- أخبار الساعة، العراق: هل يتحول الصراع من محور السنة الشيعة إلى محور العرب الأكرد؟ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية)، ٢١ نوفمبر ٢٠٠٨.

55 - Fouad Ajami, The Foreigner's Gift: The Americans, Arabs, And The Iraqis In Iraq, New York, Free Press, 2006.

٥٦- على جمال الدين، فؤاد عجمي، سفير فوق العادة لقم في البيت الأبيض، مجلة المجلة السعودية، ٢٤ فبراير ٢٠٠٨.

السعودي الذي اقنع الولايات المتحدة بأن خطر إيران والشيعية أكبر من خطر الراديكاليين السنة.

الثاني هو أن هذا التحول قد تحول إلى سياسات مشتركة على الأرض، أمريكية إسرائيلية سعودية. حيث نقل هيرش عن مسئول أمريكي كبير قوله إن السعوديين والإسرائيليين والأمريكيين قد توصلوا إلى عدة اتفاقات غير رسمية في عام ٢٠٠٦، تقوم على طمأنة إسرائيل بأن السعودية ودول الخليج وواشنطن تشاركها قلقها تجاه إيران، وأن تعمل واشنطن مع الدول السنية من أجل كبح جماح الصعود الشيعي في المنطقة (٥٨).

يكتسب ما أشار إليه هيرش أهميته من اعتبارين :

١- إن هناك ما يمكن أن يدعمه على الأرض، سواء فيما يتعلق بما سمي بتحالف المعتدلين الذي شكلته الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٦، وضم دولا سنية في مواجهة تحالف المتشددين، ويضم إيران وحزب الله وسوريا، أو ما يتعلق بمحاولة واشنطن وضع إسرائيل والدول العربية السنية في جانب، وإيران وسوريا في جانب آخر، بحيث يتحول الصراع في الشرق الأوسط إلى سني شيعي، بدلا من عربي-إسرائيلي.

٢- مصداقية هيرش نفسه باعتباره أحد الصحفيين الأمريكيين المخضرمين الذين لهم صلات قوية بدوائر صنع القرار داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها.

* وفي إطار تناوله للأبعاد المختلفة للظاهرة السياسية الشيعية بعد ٢٠٠٣، درس نصر تأثير التناحر السني - الشيعي على سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وفي رأيه أن الطائفية تشغل اهتمام واشنطن لعدة أسباب، هي :

- سوف تحدد هذه الطائفية مستقبل العراق.

- تلعب الطائفية دورا مهما في هيكلية التحالفات الإقليمية بالشرق الأوسط، ومن ثم التأثير على الصراع العربي الإسرائيلي والإصلاح السياسي والاقتصادي الداخلي في دول المنطقة، وطبيعة مواقفها من السياسات الأمريكية.

- تعتبر الطائفية قوة دافعة للراديكالية من شأنها النيل من الاستقرار الإقليمي والتأثير السلبي على الحرب على الإرهاب. ففي إطار تناحرها على السلطة، تتبنى القوى الشيعية والسنية سياسات أكثر راديكالية لتبرير سلوكها. وفي العالم العربي وباكستان، تعتبر التوجهات المناوئة للشيعية عنصرا أساسيا في أيديولوجية أتباع تنظيم القاعدة.

التي أطاحت بنظام صدام حسين وتحالفت معهم، وفتحت الطريق أمامهم نحو السيطرة على الحكم بسبب أغليبتهم العددية. وقد اعتبر هذا تعبيرا عن التحول في موقف الولايات المتحدة من العداء للإسلام الشيعي الذي ارتبط في ذهنها بالثورة الإيرانية منذ عام ١٩٧٩، إلى العداء للإسلام السني الذي أصبح مصدر الخطر الرئيسي عليها بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ (٥٧). على ضوء ذلك، فإن النتائج الداخلية والإقليمية، التي أسفرت عن صعود الشيعية في العراق والشرق الأوسط بعد ٢٠٠٣، قد أوجدت معطيات جديدة أمام السياسة الأمريكية في المنطقة، خاصة بعد أن أدى صعود الشيعية إلى توتر سني - شيعي في العراق والمنطقة، وإلى تزايد نفوذ إيران الإقليمية، وزيادة مظاهر الخطر على إسرائيل، خاصة بعد حرب لبنان ٢٠٠٦. في هذا الإطار، تعددت الرؤى بخصوص كيفية تعاظم واشنطن مع الظاهرة السياسية الشيعية وتوابعها في المنطقة العربية والشرق الأوسط، إضافة إلى طبيعة التحولات التي لحقت وتلحق بسياسة واشنطن في الشرق الأوسط على ضوء التوتر الطائفي فيه.

* الكاتب الأمريكي الشهير سيمور هيرش من أوائل الذين كشفوا عن التحول الذي لحق بسياسة الولايات المتحدة من التحالف مع الشيعية، الذي تم على أساسه غزو العراق في عام ٢٠٠٣، إلى الانقلاب عليهم والتحالف مع السنة. فمنذ الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، كان الخطر الإسلامي في ذهن الأمريكي يشير إلى الإسلام الشيعي، ولهذا تحالفت الولايات المتحدة مع الأنظمة السنية المجاورة لإيران من أجل تقويض ثورتها. إلا أن تحولا لحق بهذه السياسة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، التي اتهم فيها متطرفون سنة، وبالتالي بدأ التركيز الأمريكي على خطر التطرف الإسلامي السني، وأصبح الخطر الإسلامي هو الخطر السني، وهذا الفكر هو الذي قام على أساسه التحالف مع الشيعية في غزو العراق ٢٠٠٣ وإطاحة صدام حسين. إلا أن امتداد النفوذ الإيراني في العراق والشرق الأوسط، استثمارا للعلاقة مع الأقليات الشيعية في المنطقة، والمواجهة الأمريكية الإيرانية بسبب برنامج طهران النووي، دفع - وفقا لهيرش - إلى تحول آخر، هو دعم السنة في مواجهة الشيعية حلفاء إيران، سواء كان ذلك في لبنان أو العراق. ويشير هيرش إلى أن أهم اللاعبين الرئيسيين وراء هذا التحول هو نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني، ومستشار الأمن القومي السعودي الأمير بندر بن سلطان. وفي هذا الإطار، يشير هيرش إلى أمرين مهمين:

الأول هو الدور الكبير للسعودية في إحداث هذا التحول في السياسة الأمريكية، حيث ينقل هيرش عن فالي نصر، الخبير في الشأن الشيعي، قوله إن هذا التحول يمثل انتصارا للخط

٥٧- انظر في هذا التحول، جون اسبوزيتو وفالي نصر، الإسلام والسياسة الأمريكية ... من الهلع الشيعي إلى الهلع السني، ترجمة وتحرير: شيرين فهمي، إسلام أون لاين، على الرابط

<http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/qpolitic-May-2000/qpolitic.17asp#5>

58 - Seymour M. Hersh, Is The Administration's New Policy Benefiting Our Enemies In The War On Terrorism?, The New Yorker, March 5, 2007.

فورين أفيرز عدد يناير/فبراير ٢٠٠٨، حيث تشير إلى أن الولايات المتحدة تستغل الخوف السنوي من صعود الشيعة لدفع أنظمة الحكم السنوية للتحالف معها من أجل احتواء إيران. إلا أن هذه السياسة فاشلة، من وجهة نظره، لأن الدول المجاورة لإيران ليست لديها الحماسة ذاتها لمواجهةها أو الخوف ذاته من الصعود الشيعي. ولهذا، يدعو نصر الولايات المتحدة إلى الحوار مع إيران ودمجها في إطار ترتيبات إقليمية أوسع تضمها مع الدول المجاورة.

والواقع أن إشارة نصر إلى أهمية الحوار الأمريكي مع إيران بشأن العراق تستند إلى معطيات موضوعية مهمة تدفع إلى القول بضرورة الحوار مع طهران، ليس فقط حول العراق، وليس فقط من قبل الولايات المتحدة، وإنما من قبل القوى الإقليمية الأخرى، خاصة مصر والسعودية، على اعتبار أنها أصبحت طرفاً مهماً لا يمكن تهميشه أو استبعاده في معادلة السياسة الشرق أوسطية.

■ إضافة إلى نصر، فإن دراسة أعدها مارتن انديك، مدير مركز سابان لسياسة الشرق الأوسط التابع لمعهد بروكينجس، والخبير الأمريكي المعروف بشئون الشرق الأوسط، وتامارا كوفمان ويتيز الباحثة في المركز، أشارت إلى أن سياسة الولايات المتحدة التي قامت على أساس احتواء إيران - من خلال دفع السنة والشيعة إلى المواجهة وتقسيم الشرق الأوسط إلى معسكري اعتدال، تمثله القوى السنوية، ومعسكر تشدد، تمثله القوى الشيعية والقوى السنوية المتحالفة معها - هي سياسة فاشلة لسببين، أولهما: أنه لا يمكن إيجاد خطوط فاصلة بشكل أساسي بين السنة والشيعة إزاء القضايا والصراعات السياسية. فعلى الرغم من التوترات السنوية - الشيعية، فإن حزب الله اللبناني الشيعي يساعد حركة حماس الفلسطينية السنوية، الأمر نفسه بالنسبة لإيران التي تساعد الحركات الإسلامية السنوية. السبب الثاني هو أنه لا يمكن واقعياً الفصل بين المعتدلين والمتشددين في المنطقة العربية. فموقف حزب الله الشيعي في حرب لبنان ٢٠٠٦، وهو الذي تضعه الولايات المتحدة في معسكر التشدد، لاقى تأييداً واسعاً في الدول السنوية التي تضعها واشنطن في معسكر الاعتدال. من هذا المنطلق، تطالب هذه الدراسة بسياسة توازن أمريكية أخرى في الشرق الأوسط، لا تقوم على وضع الشيعة في مواجهة السنة أو المعتدلين في مواجهة المتشددين، وإنما على خليط من السياسات، أهمها: دعم العمل الجماعي متعدد الأطراف في العراق، استثمار الخلافات السورية الإيرانية والتخلي عن فكرة تغيير النظام السوري، دعوة المعتدلين العرب إلى الإصلاح الداخلي، اتباع الدبلوماسية من أجل القضاء على برنامج إيران النووي وإنهاء الصراع العربي-الإسرائيلي، عدم السماح للتوتر السنوي - الشيعي في العراق بالتحول إلى صراع إقليمي، منع

ويشير نصر إلى أن الولايات المتحدة تعاونت مع الشيعة في العراق، إلا أن هذا أدى إلى حقن السنة، وهذا دفعها إلى محاولة الابتعاد عن الشيعة لاسترضاء السنة، أملاً في السيطرة على مظاهر التمرد على الساحة العراقية التي يقودها السنة. وهذا ما أشار إليه سيمور هيرش كما سبقت الإشارة، وهو ما فسره الشيعة بأنه بادرة على ابتعاد الولايات المتحدة عنهم لصالح السنة.

ولكن "مغازلة" السنة، التي بدأت عام ٢٠٠٦، لم تمكن الولايات المتحدة، حسب نصر، من السيطرة على التمرد في العراق. وفي المقابل، أثارت غضب الشيعة عليها بسبب استهدافها لقوات جيش المهدي التابعة للزعيم الشيعي مقتدى الصدر، ودعوتها إلى تفكيك الميليشيات الشيعية. وإضافة إلى ما يراه نصر فشلاً لسياسة الولايات المتحدة في التقارب مع السنة العراقيين، فإنه يشير إلى فشلها كذلك في احتواء إيران ومنعها من مد نفوذها إلى الساحة العراقية عبر تحالفاتها مع الشيعة، وبالتالي يخلص إلى دعوة واشنطن إلى الحوار مع طهران حول العراق. ويرى أن المصالح الأمريكية-الإيرانية متداخلة بقوة على الساحة العراقية، حيث لا تريد إيران أن ينهار العراق أو يصبح دولة فاشلة. كما تسببت المصادمات الأهلية على الساحة العراقية إلى إزعاج كبير لطهران، وأيدت إيران العملية السياسية العراقية، لأنها ترغب في نجاح الحكومة الشيعية هناك (٥٩).

ملخص ما يريد نصر الإشارة إليه في هذه الدراسة هو ربط استقرار الأوضاع في العراق والشرق الأوسط بالحوار بين الولايات المتحدة وإيران، وتعاون واشنطن مع الشيعة على الساحة العراقية. فضلاً عن ذلك، فإنه يعمل على تقديم إيران للولايات المتحدة في صورة الدولة التي يمكن التفاهم معها. هذه الرؤية التي يقدمها نصر هي نفسها التي يتبناها في العديد من دراساته حول الظاهرة السياسية الشيعية، خاصة دراسته عن "الآثار الإقليمية لصعود الشيعة في العراق" التي نشرها في دورية واشنطن كوارترلي في صيف ٢٠٠٤ وسبقت الإشارة إليها. حيث يؤكد في هذه الدراسة أن البلدان التي يسيطر عليها الشيعة هي في وضع أفضل من حيث فرصة تحقيق الديمقراطية والنمو الاقتصادي أكثر من تلك التي يسيطر عليها السنة باستثناء تركيا. ويدعو الولايات المتحدة إلى عدم الاصطدام مع شيعة العراق، ويحثها على الضغط على الدول السنوية من أجل حقوق أكبر للأقليات الشيعية فيها. الرؤية نفسها أشار إليها نصر في دراسته بعنوان:

The costs of containing Iran: Washington's misguided new middle east policy

التي أعدها بالتعاون مع "Ray Takeyh" الباحث بمجلس العلاقات الخارجية في الولايات المتحدة، وتم نشرها في مجلة

صناعة القرارات الإسرائيلية في حرب الاستنزاف



طالب دكتوراه بكلية الدراسات الدولية، جامعة ترنتو، إيطاليا .

من الاهتمام، لا سيما في الأدبيات العربية، بعكس ما لقيته في الأدبيات الغربية والإسرائيلية. كما استفادت هذه الدراسة، بالإضافة إلى المصادر العربية والإنجليزية، من الوثائق الإسرائيلية عن الأعوام ١٩٦٧-١٩٧٠، والتي رفعت عنها السرية، حيث اطلع عليها الباحث في أرشيف الدولة في إسرائيل عام ٢٠٠٨، فضلا عن الكتب والمذكرات المنشورة باللغة العبرية حول الموضوع.

منهج الدراسة

تعريف المتغيرات :

أولا- نتيجة الحرب :

تبنى هذه الدراسة تعريف نتائج الحرب في دراسة *Correlates of War** والتي تعتمد على البحث القيم لجونز وبريمر وسنجر، والمعنون "النزاعات العسكرية بين الدول ١٨١٦-١٩٩٢". واتساقا مع فهم المفكر العسكري الألماني كلاوزفيتز للنصر على أنه تحقيق هدف الحرب كـ "عمل من أعمال العنف يستهدف إجبار خصمنا على تحقيق إرادتنا" (١)، يعرف جونز وبريمر وسنجر النصر في الحرب على أنه ما يلي:

تغير في الوضع القائم تحدثه الدولة لصالحها عن طريق العمل العسكري الذي يفرض هزيمة على الخصم. ويشمل ذلك الاستيلاء على مساحة كبيرة من الأرض، أو تغييرا كبيرا في السياسة الخارجية للخصم، أو النجاح في إسقاط نظام حكم دولة أخرى بالقوة. ويمكن للنصر أن يتم متى استطاعت الدولة أو مجموعة من الدول تأمين حدوث تغير لصالحها عبر استخدام عمل عسكري

يرزخ التاريخ المعاصر بالأمثلة على قرارات أصدرها السياسة قبل أو أثناء العمليات العسكرية، والتي كان لها تأثير حاسم في مجرى الحرب، ومن أبرزها قرار هتلر غزو روسيا عام ١٩٤١، وقرار الرئيس ترومان تصعيد الحرب في كوريا عام ١٩٥٠، وقرارات القيادة المصرية في حرب يونيو ١٩٦٧، وقرارات الحكومة الإسرائيلية بالهجوم على لبنان عام ٢٠٠٦. غير أن ما ينبغي الإشارة إليه هو أنه ليس هناك قرار في حد ذاته جيد أو سيئ، حيث عادة ما تكون تلك الأحكام غير موضوعية لاعتمادها على النتيجة النهائية للحرب، وإنما الأقرب القول بوجود "عملية صناعة قرار" جيدة أو سيئة، أي ما إذا كان صناع القرار قد اتبعوا الأسس السليمة لاتخاذ قرارهم أم لا. وبينما أنه من البديهي القول إن عملية صناعة القرار السياسي والاستراتيجي ونوعيتها تؤثر على نتيجة الحرب التي تخوضها الدولة، إلا أن السؤال الذي نحاول هذه الدراسة الإجابة عليه هو كيفية ومدى تأثير عملية صنع القرار على نتيجة الحرب، مقارنة بالعوامل الأخرى (مثل حجم القوات المسلحة، وتكنولوجيا السلاح، والاستراتيجية العسكرية، وكفاءة العنصر البشري).

وللإجابة على هذا السؤال، تبدأ الدراسة بعرض منهجها من تعريف المقصود بكل من نتيجة الحرب ونوعية عملية صناعة القرار وكيفية قياسهما، والمناهج المستخدمة في التحليل، ثم تنتقل إلى تطبيق هذا الإطار النظري على دراسة حالة، وهي القرارات الإسرائيلية في حرب الاستنزاف (١٩٦٩-١٩٧٠). وقد اختيرت حرب الاستنزاف، نظرا لأنها رغم ثرائها النظري والتطبيقي، لم تلق، بعكس الحروب العربية - الإسرائيلية الأخرى، القدر الكافي

*<http://www.correlatesofwar.org/>

1- Roger Ashley Leonard, ed., A Short Guide to Clausewitz On War (London: Weidenfeld & Nicolson, 1967),

والذين تعد خبرتهم بالموضوع ذات أهمية خاصة، فضلا عن الدول الحليفة.

(٤) معالجة المعلومات: تظهر مجموعة صناعة القرار استعدادا لقبول المعلومات المستجدة من المتخصصين، حتى عندما لا تؤيد تلك المعلومات الخيار المفضل لدى المجموعة. وتكون معالجة المعلومات فعالة حين يتمكن صناع القرار من مراجعة تقديراتهم ومواقفهم بعد تلقى معلومات موثوق بها تخالف الافتراضات السائدة.

ومن أجل تقييم أداء صناع القرار لهذه المهام الأجرائية الأربع، فإن هذه الدراسة تطبق المنهج الذي طرحه باتريك هاني في هذا الصدد. حيث يتم تقييم أداء كل مهمة على النحو التالي: عند تسجيل من اثنتين إلى ثلاث ملاحظات إيجابية لأداء المهمة، يعطى أداء المهمة تقدير "جيد". وعند تسجيل أربع ملاحظات إيجابية أو أكثر، يعطى أداء المهمة تقدير "جيد جدا". من الجانب الآخر، عند تسجيل من اثنتين إلى ثلاث ملاحظات سلبية لأداء المهمة، يعطى أداء المهمة "ضعيف". وعند تسجيل أربع ملاحظات سلبية أو أكثر، يعطى أداء المهمة "ضعيف جدا". أما التقدير "محايد"، فيعطى عندما تسجل ملاحظة واحدة سلبية أو إيجابية لأداء المهمة، ولا يعطى تقدير على الإطلاق في حالة نقص المعلومات عن المهمة (٥).

مناهج البحث المستخدمة:

تستخدم هذه الدراسة منهج "تتبع المسيرة

Process Tracing" لتحديد تأثير عملية صناعة القرار على نتيجة الحرب، حيث يساعد هذا المنهج على تحقيق هدفين مهمين، أولا: توضيح علاقة السببية بين عملية صناعة القرار ونتيجة الحرب في الحرب محل الدراسة (٦)، ثانيا: التغلب على مشكلة التعميم من عدد قليل من دراسات الحالة من خلال إعطاء المزيد من التفصيل عما تقتضيه النظرية من نتائج (٧). والمقصود بهذا المنهج تتبع سلسلة من الأحداث في مسيرة ترتبط خلالها الظروف الأولية بالنتائج بعدة أدلة (٨). ويكمن الرابط بين المتغير المستقل والمتغير الثابت هنا في بنية وتسلسل الأحداث، التي يجب على الباحث أن

ناجح يقود مباشرة إلى التغيير القسري للوضع الذي كان قائما قبل بداية النزاع (٢).

أما التساوى، فيعرفه جونز وبريمر وسنجر على أنه ما يلي:

التساوى هو غياب، أى تغير حاسم فى الوضع الذى كان قائما قبل بداية النزاع، ويحدث متى تكون النتيجة ليست فى صالح أى من طرفى النزاع. وينشأ التساوى عادة عندما لا يكون هناك تغير فى الوضع القائم. وعلى الرغم من ذلك، فقد يحدث التساوى إذا حدث تغير فى الوضع القائم، شريطة أن تكون الحصلة النهائية المتعادلة (٣).

ثانيا- نوعية عملية صناعة القرار:

حددت أدبيات صناعة قرار السياسة الخارجية العديد من المعايير التي تقيس نوعية أو جودة عملية صناعة القرار (٤). وتعتمد هذه الدراسة على أربع مهام إجرائية يعتقد أنها شاملة بما يكفى لتفسير التنوع فى نتائج الحرب، وهى: استعراض الأهداف، واستعراض الخيارات، والبحث عن المعلومات، ومعالجة المعلومات، وذلك على النحو التالي:

(١) استعراض الأهداف: تناقش مجموعة صناعة القرار أهدافها، وطبيعة الغايات والقيم التي تبغى تحقيقها فى موقف معين قبل أن تتخذ قرارا حول ما يجب عمله. ويشكل وضوح الأهداف والتأكد من أن الوسائل المستخدمة تحقق هذه الأهداف عاملا أساسيا فى نوعية عملية صناعة القرار.

(٢) استعراض الخيارات: تستعرض مجموعة صناعة القرار بديقة طيفا واسعا من خيارات العمل، وتقوم بحساب ما إذا كانت تدرك تكاليف ومخاطر النتائج السلبية والنتائج الإيجابية التي ستنبع كل خيار منها أم لا.

(٣) البحث عن المعلومات: تحصل مجموعة صناعة القرار على المعلومات الضرورية لإجراء تقييم دقيق لخيارات العمل. ويشمل ذلك الاتصال بالمتخصصين (فى القوات المسلحة، وأجهزة الدفاع، والخارجية، والمخابرات، ووسائل الإعلام، والمراقبين الخارجيين)

2- Daniel M. Jones, Stuart A. Bremer and J. David Singer, "Militarized Interstate Disputes, 1816-1992: Rationale, Coding Rules, and Empirical Patterns", Conflict Management and Peace Science 15, no. 2 (Summer 1996): 179-180.

3- Jones et al. 1996, 197-180.

4- Robert Jervis, Perception and Misperception in International Politics (Princeton: Princeton University Press, 1976), 410-24; Irving L. Janis and Leon Mann, Decision Making: A Psychological Analysis of Conflict, Choice, and Commitment (New York: The Free Press, 1977), 11; Alexander George, Presidential Decisionmaking in Foreign Policy: The Effective Use of Information and Advice (Boulder, Colorado: Westview Press, 1980), 10; Janice Gross Stein and Raymond Tanter, Rational Decision-Making: Israel's Security Choices, 1967 (Columbus: Ohio State University Press, 1980), 44-50; Patrick Haney, Organizing for Foreign Policy Crises: Presidents, Advisers, and the Management of Decision Making (Ann Arbor: The University of Michigan Press, 1997), 48.

5- Haney 1997, 47-8.

6- John Gerring, Case Study Approach: Principles and Practices (Cambridge: Cambridge University Press, 2007), 177.

7- Gary King, Robert O. Keohane, and Sidney Verba, Designing Social Inquiry: Scientific Inference in Qualitative Research (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1994), 227.

8- Gerring 2007, 172-185.

١٩٧٣، "كانت بمثابة دعوة للمصريين لإطلاق النار. في الحقيقة، لقد جعلت من الصعب ألا يطلقوا النار" (٢٩).

قام القادة الإسرائيليون بأداء "ضعيف" فيما يخص مهمتي البحث عن المعلومات ومعالجتها. من ناحية، قصر صناع القرار في إسرائيل بحثهم على (أمان) التي قدرت في صيف ١٩٦٧ أن مصر لم تكن مستعدة للقتال ولا لتحمل تبعاته. وقد اتفق كل من اشكول وديان مع هذا التقدير (٣٠). وحتى عندما بدأت مصر في شن هجمات على طول جبهة القناة في شهرى يوليو وأغسطس ١٩٦٧، فقد قلل كلاهما من إرادة المصريين للقتال، حيث نظرا إلى تلك الهجمات على أنها "مدفوعة من السوفيت .. الذين أرادوا، عبر المصريين، أن يضغطوا على دولة إسرائيل للانسحاب من شاطئ قناة السويس، لإتاحة الفرصة أمام إعادة فتح القناة (٣١). كما أهمل رئيس الوزراء اشكول النصيحة التي وجهها له الوزير ساسون في أبريل ١٩٦٨ بمراجعة سياسة "الطريق المسدود" التي تتبعها إسرائيل في التمسك بخط وقف إطلاق النار، لأنها تمنح العرب مزايا عسكرية وسياسية كبيرة، ولأن الوقت يعمل في غير صالح إسرائيل (٣٢). قدمت (أمان) في ٢١ نوفمبر ١٩٦٨ تقديرا صحيحا بخصوص النوايا المصرية لشن هجوم في عام ١٩٦٩، إلا أنه قد تم الاكتفاء به، ولم يتم البحث عن مصادر أخرى، بل إن هذا التقدير ذاته لم تتم مناقشته في مجلس الوزراء، ولم يناقش سوى في اجتماع هيئة الأركان بحضور وزير الدفاع. من ناحية أخرى، سعت إسرائيل في البداية إلى دعم أمريكي لسياستها، إلا أن صناع القرار لم يذهبوا في ذلك إلى أبعد من الخطوط العريضة. وعلى سبيل المثال، فإن الحكومة لم تبلغ أحدا بقرارها في ١٩ يونيو ١٩٦٧ سوى حكومة الولايات المتحدة (٣٣)، والتي قامت بالتالي بدعم إسرائيل دبلوماسيا في صياغة قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، ووافقت على بيع طائرات (فانتوم) لها في أكتوبر ١٩٦٧. إلا أنه فيما يخص تغير السياسة في أغسطس ١٩٦٧ وحتى مايو ١٩٦٧، كما يقول إسحاق رابين، سفير إسرائيل لدى واشنطن آنذاك، "فإن الحكومة الأمريكية لم تزل لا تعلم شيئا" (٣٤). في الوقت نفسه، فقد استمرت الحكومة في تجاهل المقترحات التي

تأثر أيضا بالاعتقاد السائد لدى عديد من أعضاء الحكومة أنه ما لم يتمسك الجيش بخط المياه، فإن المصريين سوف يعبرون القناة، ويشكلون رأس جسر، ثم يتمكنون، قبل أن تستطيع إسرائيل القيام بأي شيء، من استصدار قرار بوقف إطلاق النار من مجلس الأمن (٢٣). وبلغ هذا الاعتقاد من القوة أن ديان قد أعرب لهيئة أركان الجيش في نوفمبر ١٩٦٨ عن اعتقاده بأن السوفيت قد يردعون إسرائيل حينئذ من إعادة احتلال الضفة الشرقية للقناة عن طريق ضرب تل أبيب بالقاذفات الجوية (٢٤). غير أن هذه الفرضية كانت غير واردة بالمرّة، "لأنه كان يجب على كل من المصريين والسوفيت التحرك بسرعة فائقة، كما كان عليهم التأكد من أن الولايات المتحدة لن تستخدم حق النقض أو تعرقل مسيرة إصدار القرار في مجلس الأمن" (٢٥).

قامت القيادة الإسرائيلية باستعراض خياراتها بشكل "ضعيف". وكما يقترح ياريف، "لقد كان من الممكن أن نطلب ثمنا لهذا الانسحاب (من خط القناة) من المصريين، لأن ذلك كان سيمكنهم من إعادة فتح القناة" (٢٦). وبالتالي، فإن إعادة فتح القناة للملاحقة كانت سوف تمنح القيادة المصرية حافزا للامتناع عن إطلاق النار، غير أن الغالبية في مجلس الوزراء وهيئة الأركان كانت مقتنعة، في ظل نشوة النصر في حرب ١٩٦٧، بأنه لا ينبغي على إسرائيل تقديم أية تنازلات (٢٧). لم يتم استعراض جدى للخيارات سوى على المستوى العسكرى بين هؤلاء الذين كانوا يفضلون إقامة مواقع دفاعية ثابتة على خط القناة، وبين أولئك الذين اقترحوا الدفاع المتحرك على خط يبعد ما بين ١٠ و ١٥ كيلومترا شرق القناة (٢٨). وقد رجحت هيئة الأركان الخيار الأول في نهاية الأمر، ولكن دون دراسة سلبية هذا الخيار بشكل جيد. صحيح أن التمسك بخط القناة كان يوفر "خطوطا دفاعية استراتيجية لإسرائيل، مثل تلك التي كان يدعو إليها ألون، وأن إقامة خط بارليف كانت ستسهم في الحد من الخسائر البشرية في صفوف الجيش، جراء أعمال القصف والقنص التي كانت تقوم بها القوات المصرية، إلا أن إقامة تحصينات على خط المياه، كما يقول اللواء/ إسرائيل طال، نائب رئيس هيئة الأركان خلال حرب أكتوبر

23- David A. Korn, Stalemate: The War of Attrition and Great Power Diplomacy in the Middle East, 1967-1970 (Boulder, San Francisco, Oxford: Westview Press, 1992), 104.

24- Uri Bar-Joseph, HaTsofeh sheNirdam: Hafta'at Yom HaKipurim uMekorotehah (The Watchman Fell Asleep: The Surprise of Yom Kippur and its Causes) (Ganei-Aviv, Lod: Zmora-Bitan Publishers, 2001), 46-47.

25- Korn 1992, 104.

26- Yari, 1998, 146.

27- Eitan Haber, HaYom Tifrotz Milhama: Zikhronotav shel Tat-Aluf Yisrael Lior, haMazkir haTzvai shel Rashi ha-Mimshala Levi Eshkol veGolda Meir (Today War will Break Out: The Reminiscences of Brig. Gen. Israel ha-Mimshala Levi Eshkol and Golda Meir), (Tel Aviv: Edanim Publishers, 1987), 342.

Lior, Aide-de-Camp to Prime Ministers Levi Eshkol and Golda Meir, (Boston and Toronto: Little, Brown and Company, 1975), 5-7; Korn 1992, 103-04.

29- Korn 1992, 103.

30- Bar-Joseph 2001, 42-43.

31 Haber 1987, 286.

32- ISA, From E. Sasson to the Prime Minister: The Battle for Peace, April 8, 1968, Rg. 43.4-6692/25.

33- ISA, From the Foreign Office to New York, June 19 1967, Rg. 130.23-4087/12.

34- Rabin 1979, 136.

عملية برية واسعة النطاق للاستيلاء على الضفة الغربية لقناة السويس ما بين القنطرة والإسماعيلية، (٢) عملية برية محدودة للاستيلاء على الضفة الغربية للقناة ما بين القنطرة ووبرسعيد، (٣) شن غارات جوية مكثفة في العمق المصري. لكن الحكومة استبعدت الخيارين الأولين للأسباب التالية: (١) القيود السياسية المفروضة من القوى العظمى، (ب) نقص وسائل العبور، (ج) احتمالات الخسائر البشرية العالية، (د) ضعف احتمالات أن تؤدي العملية الغرض منها. أما الخيار الثالث، فقد نظر إليه على أنه أقل في التصعيد، ويمكن من الناحية العسكرية، وأقل في الخسائر البشرية (٤٠). غير أن احتمال التدخل السوفيتي ظل نقطة الخلاف الرئيسية. اعتبر الون أن الاتحاد السوفيتي سوف يخشى مواجهة بين القوى العظمى، وأن لديه قدرة تقنية محدودة على مثل هذا التدخل، كما أنه ليست هناك سابقة لتدخل عسكري سوفيتي في دولة ليس لديه معها اتصال برى. وعلى العكس من ذلك، فقد رأى ديان أن الاتحاد السوفيتي، مع مصالحه الضخمة في مصر، لن يسمح بسقوط نظام عبد الناصر، وأن دولة بحجم الاتحاد السوفيتي لن تعدم الوسيلة التقنية للتدخل إذا ما اتخذت قرارا سياسيا بذلك، وأن غياب السوابق التاريخية على التدخل السوفيتي ليس دليلا كافيا على عدم إمكانية حدوثه (٤١). إلا أن ديان، في تناقض واضح، وافق في النهاية على قرار شن الغارات الجوية، معتقدا أغلب الظن في أمرين، أولا: إن الدفع بطائرات (فانتوم) التي وصلت حديثا إلى إسرائيل والأقل عرضة للإسقاط بالصواريخ أرض/جو سوف يمنع استنزاف قوات سلاح الجو، وهو الأمر الذي كان وراء رفضه إطلاق سلاح الجو لعمق مصر في مايو ١٩٦٩ (٤٢)، ثانيا: إن التصعيد لن يؤدي إلى التدخل السوفيتي وإنما قد يسرع وتيرة وقوعه فحسب، وبالتالي فإن الغارات ينبغي أن تتجنب قصف المصانع ومحطات الطاقة، وأن تنفذ "تجريبيا، خطوة بخطوة" (٤٣).

قامت مجموعة صناعة القرار بأداء "ضعيف" فيما يخص البحث عن المعلومات. اعتمدت الحكومة بشكل كبير على (أمان) التي قدرت أن الغارات في العمق، إذا كانت ناجحة، سوف تضع

كرها وزير الخارجية الأمريكي، دين راسك، للانسحاب بضعة كيلومترات من شاطئ القناة للسماح بإعادة فتحها (٣٥). واستنتج صناع القرار في إسرائيل من إشارات غامضة من واشنطن أن القناة تعد "ورقة تفاوض مهمة"، وأن الموقف الأمريكي يدعم قيام الجيش بإقامة تحصينات على طول القناة (٣٦).

ثانيا- قرار شن الغارات الجوية في العمق المصري :

أدى صناع القرار في إسرائيل مهمة استعراض الأهداف بشكل "ضعيف". لقد كان لديهم هدفان سياسيان، الأول: وضع نهاية للحرب وإجبار مصر على الالتزام بوقف إطلاق النار، والهدف الثاني هو إسقاط أو إضعاف نظام حكم عبد الناصر الذي كان في نظرهم العائق الأساسي أمام تسوية سلمية. لقد اعتقدوا بأن نقل الحرب إلى عمق مصر سوف يكشف للشعب المصري مدى وثمن الحرب التي يشنها عبد الناصر، وأن الشعب لابد عندئذ أن يبحث له عن مخرج بالتمرد على النظام (٣٧). غير أن أحدا لم يقيم بتقييم ما إذا كان القصف الجوي سوف يقود إلى النتائج المتوقعة أم لا. وبالتحديد، فإن توقع أن تقبل مصر بوقف إطلاق النار غير مشروط، نتيجة لوضعها العسكري الحرج، كان يتناقض مع تجربة الأشهر الأخيرة من عام ١٩٦٩، حينما استمرت مصر في القتال رغم تحول استراتيجية الاستنزاف ضدها، حيث كان من غير المقبول لمصر وللإتحاد السوفيتي القبول بوقف إطلاق النار تحت ضغط الغارات الإسرائيلية، لأن ذلك كان يعتبر إعلانا للهزيمة في الحرب التي شنّها عبد الناصر. والأهم من ذلك أن الاعتقاد بأن الغارات الجوية في العمق سوف تؤدي إلى سقوط نظام عبد الناصر كان يتناقض مع ثلاثة مؤشرات، أولا: الخبرة التاريخية التي تؤكد التأثير العكسي للقصف الجوي الاستراتيجي (٣٨)، ثانيا: شعبية عبد الناصر الجارفة والتي استمرت حتى بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ (٣٩)، ثالثا: الاحتمال الكبير الذي توقعه ديان بالألا تسمح موسكو بسقوط النظام المصري.

أدت مجموعة صناعة القرار مهمة استعراض الخيارات بشكل "محايد". قدم الجيش للحكومة ثلاثة خيارات للعمل العسكري: (١)

35- ISA, From Washington to the Foreign Office, July 7, 1967, Rg. 43.5/9-7434/12; ISA, From Washington to the Foreign Office, July 25, 1967, Rg. 43.5/9-7434/12.

36- Dan Margalit, Sheder m-ha-Bayet ha-Lavan: Alyta o-Nefylata shel Memshelet ha- Likud ha-Liumi (A Message from the White House: The Rise and Fall of the National Unity Government), (Tel Aviv: Otbaz Ltd, 1971), 39.

37- Yaakov Bar-Siman-Tov, The Israeli-Egyptian War of Attrition: A Case-Study of Limited Local War (New York, Columbia University Press, 1980), 120-22.

38- Avi Shlaim and Raymond Tanter, "Decision Process, Choice, and Consequences: Israel Deep-Penetration Bombing in Egypt", World Politics 30, no. 4 (July 1978), 492.

39- Bar-Siman-Tov 1980, 123.

40- Bar-Siman-Tov 1980, 118-9.

41- Margalit 1971, 52-56; Dima Adamsky, Mivtsa "Kavkaz: ha-Hit" arvut ha-Sovyetit veha-Hafta'ah ha-Yisre'elit be-Milhemet ha-Hatashah (Soviet Intervention and Israeli Intelligence Failure in the War of Attrition), (Tel Aviv: Ma'arakhot. 2006), 72-77.

42- Shlaim and Tanter 1978, 491.

43- Margalit 1971, 57.

للموقف الأمريكي، فأرسلت إلى الرئيس الأمريكي تطلب ضمانات بما يلي:

- (١) إمداد الجيش الإسرائيلي بالمزيد من طائرات (فانتوم) وصواريخ (شرايك)، (٢) يمثل خطاب نيكسون سياسة حكومة الولايات المتحدة تجاه إسرائيل والصراع العربي - الإسرائيلي، (٣) سحب خطة روجرز (١)، (٤) قيام الولايات المتحدة باستخدام حق النقض ضد أى قرار فى مجلس الأمن ضد إسرائيل فيما يتعلق بشروط أو إجراءات التسوية (٧٣).

ردا على ذلك، أكد الرئيس نيكسون قبوله للنقطتين الأوليين فقط (٧٤)، إلا أن صناع القرار فى إسرائيل كانوا راضين عن مستوى الدعم الأمريكى. وبالرغم من تلك النقاط الإيجابية، إلا أن القادة الإسرائيليين قد اختاروا طريقا يخالف ما وصل إليهم من معلومات. لقد تجاهلت الحكومة تحذيرات (امان) من أن مصر سوف تستغل وقف إطلاق النار لتحريك صواريخ الدفاع الجوى شرقا باتجاه القناة. تلك التحذيرات وأخرى مشابهة أطلقها اللواء/ شارون والفريق/ بارليف فى توصيته بتكثيف الهجمات الجوية على مواقع الدفاع الجوى المصرى لم تجد لها سبيلا، لأن ديان أصر على التشاور مع الأمريكيين قبل القيام بأى تصعيد (٧٥). وعلى الرغم من أن الجهد الذى بذلته إسرائيل للتوصل مع الولايات المتحدة حول تعريف خرق وقف إطلاق النار يدل على إدراكها لإمكانية مثل هذا الخرق (٧٦)، فقد رفضت مائير حتى الاقتراح الأمريكى بأن يشرف على وقف إطلاق النار مراقبون من الأمم المتحدة، ورفض ديان، فى تناقض جديد، طلعات U-2 الأمريكية بعد أن كان يصر على التشاور مع الأمريكيين مسبقا.

تأثير عملية صناعة القرار على نتيجة الحرب :

التفسير السائد لنتيجة الحرب من الجانب الإسرائيلى هو ما طرحه أنتونى كوردسمان فى كتابه "الميزان العسكرى العربى الإسرائيلى وفن العمليات" من أن الفشل الإسرائيلى قد نتج عن الاستخدام غير المتزن لمعركة الأسلحة المشتركة. ومن وجهة نظر كوردسمان، فقد ركز الجيش الإسرائيلى على أسلحة وتكتيكات أعمال القتال جو/جو أكثر مما ركز على أعمال القتال جو/أرض، وتحديد الإعاقة الالكترونية ضد صواريخ الدفاع الجوى الأرضى، وأسلحة المدفعية والقذائف المضادة للدبابات، كما أن الجيش لم يستطع استيعاب مفهوم الدفاع من مواقع ثابتة (٧٧). وبالتالي، فإن

القناة، مما سيحدد من حرية حركة سلاح الجو، وإعادة طرح اقتراحه القديم بتبنى استراتيجية الدفاع المتحرك على خط يبعد ما بين ١٠ و ١٥ كيلومترا شرق القناة. ولكن بارليف رفض اقتراح شارون وأوصى بتخصيص طلعات جوية لمنع تحريك الصواريخ أرض/جو وتكثيف الهجمات على القواعد الحالية للشبكة (٦٨). وعلى الرغم من الوثائق الإسرائيلية تظهر اشتراك كل من وزارة الخارجية والسفارة فى واشنطن بشكل كاف فى المشاورات التى سبقت اتخاذ القرار، إلا أنه عندما قدم السفير الأمريكى نص مبادرة روجرز إلى مائير فى ١٩ يونيو، فقد رفضته على الفور، وأخبرت السفير بأنها متأكدة من أن الحكومة سوف ترفضه أيضا. وعلى حد قول الوزير بيجن، "لقد تم رفض المقترحات الأمريكية حتى قبل مناقشتها فى اجتماع الحكومة" (٦٩). أيضا، فقد قرر ديان من تلقاء نفسه فى نهاية الأمر رفض طلعات U-2 الاستطلاعية فوق منطقة القناة، لدرجة أنه هدد بإسقاط الطائرة إذا ما قامت بالطلعة (٧٠). وعلى الرغم من أن الطائرة U-2 تطير على ارتفاعات أعلى من مدى إمكانات الطائرات أو صواريخ الدفاع الجوى التى كانت تملكها إسرائيل حينئذ، وبالتالي فلم يكن فى مقدورها فى واقع الأمر إسقاط الطائرة، إلا أن تهديد ديان كان مؤشرا واضحا على مدى التصميم الإسرائيلى على رفض أية مراقبة خارجية لوقف إطلاق النار مع مصر.

كذلك، فإن "معالجة المعلومات" قد تمت بمستوى "محايد". فبعد الرفض المبدئى غير الرسمى للمبادرة الأمريكية من جانب مائير، أسقط الدفاع الجوى المصرى العديد من طائرات (فانتوم) خلال الفترة من ٢٠ يونيو وحتى ٣ يوليو ١٩٧٠، والتى عرفت فى مصر بـ "أسبوع تساقط الطائرات". لقد أثار ذلك احتمال استنزاف القوة الجوية الإسرائيلية. وبالنسبة لإسرائيل، "بدا أن المساعدة الأمريكية سوف تكون مطلوبة بسرعة عاجلة" (٧١). لقد استوعب صناع القرار فى إسرائيل وبسرعة عندئذ الأهمية القصوى لعلاقات التحالف مع الولايات المتحدة، المورد الرئيسى للسلاح، وبالتالي أهمية الطلب الأمريكى بوقف إطلاق النار. وعلى ذلك، فقد أوقف السفير رابين إبلاغ البيت الأبيض برفض إسرائيل المبدئى لمبادرة روجرز، ليس فقط لاعتراضه على لهجة الرفض، بل أيضا لما أوضحه روجرز من ربط بين موقف إسرائيل الإيجابى من المبادرة وإمدادات الأسلحة الأمريكية (٧٢). وبينما أسهم خطاب الرئيس نيكسون إلى مائير فى ٢٤ يونيو فى تأكيد الالتزام الأمريكى بأمن إسرائيل، فقد سعت مائير بدورها إلى استيضاح أى غموض

68- Gai 1998, 191.

69- Brecher 1974, 490.

70- Feer 1998, 437.

71- Korn 1992, 256.

72- Rabin 1979, 177-78.

73- Brecher 1974, 495-96.

74- ISA, From Washington to the Foreign Office, July 27, 1970, Rg.43.4/1-7058/7.

75- Gai 1998, 191.

76- ISA, "From the Foreign Office to Washington", 25 July 1970, Rg.43.4/1-7058/7.

77- Anthony Cordesman, The Arab-Israeli Military Balance and the Art of Operations: An Analysis of Military Lessons and Trends and Implications for Future Conflicts (Washington D.C.: University Press of America, 1987),

33-34.

الإسرائيلي الجريئة في العمق المصري، لم يكن ليؤدي إلى إجبار مصر على وقف لإطلاق النار، غير أنه كان سيؤدي إلى إطالة أمد الوضع العام لتوازن القوى القائم، والذي كان في مصلحة إسرائيل. بمعنى آخر، فلو كان قد تم التوصل إلى وقف لإطلاق النار في وقت لم تستطع مصر فيه إحداث تغيير في الوضع العسكري لصالحها في جبهة القناة، لكانت الحرب قد انتهت بانتصار إسرائيل، بالرغم من الخسائر البشرية التي تكبدتها.

وقد يمكن القول إنه في حال استمرار إسرائيل في الغارات الانتقامية المحدودة، بالتناسب مع قصف المدفعية المصرية، فإن هذا في الحقيقة يعني نجاح استراتيجية الحرب المصرية من حيث إبقاء رد الفعل الإسرائيلي داخل الحدود التي أرادت مصر أن تملئها، أي دون دفع إسرائيل للتصعيد باستخدام سلاحها الجوي المتفوق. قد يكون ذلك صحيحا، ولكن حتى ذلك لم يكن ليضمن لمصر انتصارا في الحرب لسببين، الأول: إنه قبل أن تقوم إسرائيل بالتصعيد في يناير ١٩٧٠، أي عندما كانت تبقى على الحرب محدودة كما أرادت مصر، فإن مصر لم تكن قد استطاعت تحقيق إنجاز عسكري رئيسي في الحرب. بل على العكس من ذلك، فقد أجبرت غارات الكوماندوز الإسرائيلي والغارات الجوية الانتقامية القيادة المصرية مرتين على وقف القصف المدفعي. السبب الثاني هو أن استمرار الصراع منخفض الكثافة على جبهة القناة ربما كان سيقود موسكو إلى إرجاء تدخلها العسكري في الصراع، مادام هدف إسرائيل لم يتجاوز منع القوات المصرية من عبور القناة إلى إسقاط نظام عبد الناصر، حليف الاتحاد السوفيتي. وبدون الدعم السوفيتي للدفاع الجوي المصري، فإن احتمال أن يتحدى المصريون تفوق سلاح الجو الإسرائيلي كان ضعيفا.

(٢) كيف كان "الاستمرار في الصراع منخفض الكثافة" ممكنا؟

كان هذا السيناريو الافتراضي ممكنا لثلاثة أسباب. السبب الأول هو أنه قد تم اقتراح هذا الخيار من جانب البعض في القيادة الإسرائيلية، خشية قيام الاتحاد السوفيتي بالتدخل عسكريا إلى جانب مصر. وقد كان المعارض الرئيسي للتصعيد والمؤيد للسياسة الحالية هو الوزير "فوق العادة" للدفاع موشى ديان، والذي عرض أسبابا وجيهة ترجح التدخل السوفيتي، حيث إن الاتحاد السوفيتي لن يسمح بسقوط نظام ناصر، وذلك لمصالحه الضخمة في مصر، وأن دولة مثل الاتحاد السوفيتي لن تجد مشكلة تقنية في التدخل إذا ما اتخذت قرارا بذلك، وأن غياب السوابق التاريخية ليس دليلا كافيا على عدم حدوثه.

السبب الثاني هو أنه كان بإمكان صناع القرار في إسرائيل الاستمرار في سياسة الغارات الانتقامية القائمة، والقيام "بتخفيض سقف المطالب السياسية، وهم واثقون بأن الجيش الإسرائيلي قد كسب حرب القناة واحتفظ بالتفوق العسكري" (٨١).

هذا التفسير يفترض أنه لو كان الجيش الإسرائيلي أكثر فعالية في تدمير صواريخ الدفاع الجوي وإسكات المدفعية المصرية غرب القناة، لكانت إسرائيل قد انتصرت. ولكن إسرائيل كانت قد نجحت بالفعل في تدمير شبكة الدفاع الجوي المصري تقريبا بحلول ديسمبر ١٩٦٩ باستخدام السلاح الذي كان متاحا لديها في حينه (٧٨). وكان سلاح الجو الإسرائيلي يعمل بحرية في الأجواء المصرية، عندما قررت الحكومة في يناير ١٩٧٠ شن الغارات الجوية في العمق المصري، والتي أدت في النهاية إلى التدخل السوفيتي. كذلك، فعلى الرغم من أن إسرائيل لم تستطع الرد بالمثل على نيران المدفعية المصرية، فإن إغارات الكوماندوز الإسرائيلي والهجمات الجوية قد أقنعت القيادة المصرية بوقف القصف المدفعي مرتين أثناء الحرب، رغم أن الإزعاج بالمدفعية لم يتوقف قط. فعقب الإغارة الإسرائيلية على نجع حمادى في أكتوبر ١٩٦٨، أوقفت القيادة المصرية القصف لمدة خمسة أشهر، كما أوقفته ثانية لمدة شهرين بعد الهجمات الجوية الإسرائيلية ضد مواقع المدفعية، والتي استمرت عشرة أيام في يوليو ١٩٦٩ (٧٩). إذن، فقد فشلت إسرائيل رغم تفوقها العسكري وليس بسبب القصور فيه.

من جانب آخر، فحتى لو كان الجيش الإسرائيلي قد نجح في استخدام معركة الأسلحة المشتركة بشكل فعال، وأفلح في هزيمة نظام الدفاع الجوي المصري المدعم بأطقم سوفيتية، وفي إسقاط المزيد من الطائرات المقاتلة التي يقودها طيارون سوفيت فوق الأراضي المصرية بحلول يوليو ١٩٧٠، فأغلب الظن أن ذلك لم يكن ليؤدي إلا لتدخل سوفيتي أكثر صراحة وأوسع نطاقا، وهو الأمر الذي يصعب معه تصور أن تحقق إسرائيل نصرا عسكريا. وأخيرا، يصح القول إن استراتيجية الدفاع الثابت التي اتبعتها إسرائيل من خلال إقامة خط بارليف على شاطئ القناة قد حرمت الجيش الإسرائيلي من ميزة التفوق النوعي الذي يتمتع به في الحرب الميكانيكية (٨٠). غير أن قرارا، مثل التمسك بخط المياه، ليس قرارا تتخذه المؤسسة العسكرية، وإنما كان للقيادة السياسية التي سمحت لهذا القرار غير الرسمي بأن يتطور ويتحول إلى واقع، وتركت الأمر للجيش دون إعطائه تعليمات واضحة.

السيناريو الافتراضي (١): الحكومة الإسرائيلية تقر في يناير ١٩٧٠ الاستمرار في الصراع منخفض الكثافة على طول جبهة القناة.

(١) كيف كان يمكن لـ "الاستمرار في الصراع منخفض الكثافة" تغيير نتيجة الحرب؟

لقد كان من شأن الاستمرار في الصراع منخفض الكثافة على جبهة القناة حرمان مصر من تحقيق أي إنجاز عسكري ملموس في حرب الاستنزاف. بطبيعة الحال، فإن استمرار الغارات الانتقامية الإسرائيلية في منطقة القناة، مع إغارات الكوماندوز

78- Shazly 2003, 62-3; Trevor Dupuy 1992, Elusive Victory: The Arab-Israeli Wars 1947-1974. 3rd ed (Dubuque, Iowa: Kendall/Hunt Publishing Co., 1992), 364-65; Chaim Herzog, The Arab-Israeli Wars: War and Peace in the Middle East from the War of Independence through Lebanon (New York: Vintage Books, 1984), 213.

79- Dupuy 1992, 35٤٣ and 363.

80- Dupuy 1992, 362.

81- Shlaim and Tanter 1٩78, 487.

حقوق الإنسان والأمم المتحدة

د. بطرس بطرس غالى *

الإرادة بانتخابات نزيهة دورية تجرى على أساس الاقتراع السرى وعلى قدم المساواة بين الجميع أو حسب رأى إجراء مماثل يضمن حرية التصويت، لم تبال الأمم المتحدة على الإطلاق بالانقلابات ويتعدد النظم الديكتاتورية.

وواجه المجتمع الدولي موقفاً مزدوجاً. فالحركة التشريعية لصالح حقوق الإنسان لم تتوقف عن الانتشار، فى حين أن حركتها السياسية الساعية إلى التطبيق العملى للديمقراطية على الدول الأعضاء، كانت منعدمة، بل ممنوعة بموجب الفقرة السابعة من المادة الثانية فى ميثاق الأمم المتحدة التى أكدت أن: "ليس فى هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة" أن تتدخل فى الشئون التى تكون من صميم السلطان الداخلى لدولة ما".

ومن الملاحظ أننا لم نر تطبيقاً حقيقياً لمعنى الشرعية الديمقراطية إلا فى نهاية الحرب الباردة، عندما أوضحت الجمعية للأمم المتحدة أن الديمقراطية ليست فقط شعاراً، ولكنها أيضاً أداة حتمية للتنمية.

كما أكدت الفقرة (ج) من المادة ٥٥ ذلك بأن نصت على: "أن يشيع فى العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين".

ومن الجدير بالذكر أن الميثاق لم يتعرض نهائياً "لديمقراطية"، باعتبارها مكوناً رئيسياً لا ينفصل عن عملية حماية حقوق الإنسان، حيث أكدت الأمم المتحدة أهمية إبراز انتهاجها للحياد فى تعاملها مع النظم السياسية للدول الأعضاء. ومن أجل إنجاح سياسات الدول، لم تعترف الأمم المتحدة أو القانون الدولى بأى فكرة تعبر عن الشرعية الديمقراطية، وقد يظهر ذلك جلياً فى أثناء فترة الحرب الباردة، عندما اشتد الصراع الأيديولوجى بين الشرق والغرب، كادت الأمم المتحدة تنهار لولا أن تمسكت بمنهج الحيادية. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك تناقض كبير داخل نظام الأمم المتحدة. ففي الوقت الذى نص فيه الإعلان العالمى فى مادته الحادية والعشرين، فقرة ٣، على أن "إرادة الشعب هى مصدر سلطة الحكومة، ويعبر عن هذه

عند تعرضنا لموضوع حقوق الإنسان، نرى أن ميثاق الأمم المتحدة تناوله فى الديباجة، حيث نص على أن: نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلىنا على أنفسنا ... أن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان ... كما جاء فى صلب المادة الأولى، الفقرة الثالثة: تحقيق التعاون الدولى ... على تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية".

(*) رئيس المجلس القومى لحقوق الإنسان، الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة .

أصبحت الأمم المتحدة تبنى تحفظا أكبر عن الاشتراك فى العمليات الانتخابية، واكتفت بتنسيق المساعدات للمنظمات الإقليمية، مثل الكومنولث، والمنظمة الفرانكفونية، والاتحاد الإفريقى، والاتحاد الأوروبى، والمنظمات غير الحكومية، وتركزت المجال للجنة حقوق الإنسان فى جنيف لتولى الدفاع عن حقوق الإنسان.

ويمكننا القول إن تاريخ تطور سياسة الأمم المتحدة فى مجال المساعدات الانتخابية وحماية حقوق الإنسان ينقسم إلى ثلاث مراحل:

- تبدأ المرحلة الأولى من عام ١٩٨٩، وهو العام الذى تم فيه الإشراف على الانتخابات فى ناميبيا، وتنتهى بنهاية فترة عملى فى ديسمبر ١٩٩٦.

- وتمتد المرحلة الثانية من عام ١٩٩٧ وحتى إنشاء المجلس الدولى لحقوق الإنسان فى جنيف.

- بينما تمتد المرحلة الثالثة من إنشاء اللجنة حتى وقتنا هذا.

ويمكن القول إن حركة الأمم المتحدة الساعية إلى ترسيخ السلام وحماية حقوق الإنسان لم تقم بدورها الأمثل إلا من خلال عمليات حفظ السلام (Peace Keeping). ولقد أدت زيادة حجم الدور الذى تقوم به الأمم المتحدة فى النزاعات الداخلية - الحروب الأهلية - إلى التغيير فى مهام عمليات حفظ السلام التى أصبح لها من الآن فصاعدا طابع متعدد الجوانب.

وهناك جانب من هذه العمليات لا يهدف فقط إلى احترام وقف إطلاق النار أو حفظ الهدنة، ولكن إلى العمل أيضا على ترسيخ السلام عن طريق الإشراف على الانتخابات وحماية حقوق الإنسان، وهى عملية معقدة، وقد تستغرق أعواما عديدة، وتتطلب جهودا كبيرة، وقد تتعرض لنكسات.

فعلى سبيل المثال، أعطى "اتفاق باريس"، الذى عقد بهدف تسوية الصراع فى كمبوديا، تفويضا متعدد الأوجه للسلطة المؤقتة للأمم المتحدة فى كمبوديا (APRONUC) لتقوم بدورها فى مجالات متعددة، مثل حقوق الإنسان والانتخابات وإعادة اللاجئين وإعادة إعمار البلاد.

ونظمت "وحدة حقوق الإنسان" التابعة للسلطة المؤقتة للأمم المتحدة فى كمبوديا حملة واسعة لتوعية الشعب بهذا الموضوع، وتم إعداد برامج تدريب تهدف إلى نشر العديد من المفاهيم الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان فى الأوساط والمجموعات المختلفة، وأنشئت وحدات متحركة للمعلومات فى كل محافظة، مجهزة بمكبرات صوت وبشاشات فيديو لعرض أفلام تتناول الأفكار لحقوق الإنسان. وبالتعاون مع اليونيسكو، تم تزويد السلطة بفريق من الفنانين الشعبيين الذين قاموا بجولات فى المحافظات، تصاحبهم عروض مختلفة تعكس رسائل حول

وبعدما اكدت من جديد فى قرارها رقم ١٥٧/٤٣ بتاريخ ٨ ديسمبر ١٩٨٨ أن إرادة الشعب التى تعكسها انتخابات نزيهة تجرى دوريا هى أساس لسلطة وحكم الشعب، أعلنت أن: "التجربة العملية تثبت أن حق كل فرد فى الاشتراك فى حكم بلده عامل حاسم فى تمتع الجميع فعليا بمجموعة من حقوق الإنسان والحريات الأساسية الأخرى"، فكان ذلك دليلا على التكامل الواضح بين حقوق الإنسان والديمقراطية.

وتناول المؤتمر الدولى لحقوق الإنسان الذى عقد فى فيينا فى يونيو عام ١٩٩٣ هذا التكامل بين حقوق الإنسان والديمقراطية، ليثبت أن الديمقراطية وحقوق الإنسان وجهان لعملة واحدة.

وبذلك، تنازلت الأمم المتحدة عن الحيادية أمام النظم السياسية للدول الأعضاء لتؤكد معيار الشرعية. وتعد هذه النقلة تحولا كبيرا فى مفاهيم أصبحت بعد ذلك أهدافا للأمم المتحدة واليونسكو والعديد من المنظمات غير الحكومية المهتمة بحماية وتنمية حقوق الإنسان.

ولقد انعكس تغير موقف الأمم المتحدة تجاه الاستفتاءات الشعبية والانتخابات الوطنية على الطلبات التى قدمتها الدول لمساعدتها، فاستعانت دول بالأمم المتحدة لتقوية مؤسساتها التى لها علاقة بالانتخابات، كما طلبت الدول الأعضاء مساعدات على مستوى واسع، ليس فقط قبل وأثناء الانتخابات، ولكن أيضا بعد إجرائها. وذلك بغية ضمان استمرار وترسيخ عملية إقامة الديمقراطية فى الدولة العضو التى تطلب الحصول على مساعدة. (قرار ١٣١/٤٨، فقرة ٤).

ولكن حتى تتمكن من ترسيخ النظام الديمقراطى فى مجتمع ما، ينبغى لهذا المجتمع أن يلتزم بالسير فى هذا الطريق الطويل ملتزما بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية كمنهج. وقد تناول القراران رقم ١٩٠/٤٩ بتاريخ ٢٣ ديسمبر ١٩٩٤، ورقم ١٨٥/٥٠ بتاريخ ٢٢ ديسمبر ١٩٩٥، الصادران من الجمعية العامة للأمم المتحدة، المفهوم الجديد للمساعدة فى فترة ما بعد الانتخابات، وكذلك المفاهيم الخاصة بحماية حقوق الإنسان، بالتطوير والتحليل.

وقبل أن استعرض أمثلة لبعض المساعدات التى قدمتها الأمم المتحدة للدول فى أثناء فترة ما بعد الانتخابات، خاصة الجزء المتعلق بحقوق الإنسان، أود أن أتوقف أمام دور الأمم المتحدة فى مجال المساعدة فى أثناء إجراء العمليات الانتخابية.

ففى أثناء فترة عملى وبتشجيع منى، استجابت الأمم المتحدة بصورة إيجابية لجميع الطلبات التى قدمتها الدول فى هذا الإطار، وقامت بتقديم المساعدة لها فى أثناء إجراء العمليات الانتخابية. لكن الأمم المتحدة بعد ذلك أصبحت أكثر تحفظا، خاصة مع نقل إدارة المساعدات الانتخابية إلى إدارة الشؤون السياسية فى يوليو ١٩٩٥.

- الملاحظة الأولى: إن تسريح الجيش وإعادة ضم المتمردين إلى الجيش الوطنى وإنشاء شرطة حيادية يعد شرطاً أولياً لحماية حقوق الإنسان، فلا يمكن أن توجد حماية لحقوق الإنسان فى بلد يعانى ويلات الحروب، خاصة الحروب الأهلية.

- الملاحظة الثانية: ضرورة وجود كيان للأمم المتحدة عقب تشكيل حكومة ديمقراطية هدفها الأول حماية حقوق الإنسان، وأن يواصل عمله لفترة ملائمة. فعند المغادرة المبكرة لكيان الممثل للأمم المتحدة (قوات حفظ السلام، مراقبون، مكاتب دعم لعمليات تطبيق الديمقراطية)، تواجه المجتمعات خطر ضعف الحكومة المنتخبة، أو تهيش المؤسسات المكلفة بنهضة وحماية حقوق الإنسان، أو تحريض الخاسرين فى الانتخابات أو المتمردين القدامى على استعادة الحكم.

- أما ملاحظتى الثالثة، فهى تتعلق بدور الأمم المتحدة عقب إعادة حكومة انتخبت بطريقة ديمقراطية إثر انقلاب نظام الحكم، فيجب ألا يدفع الانتقام هذه الحكومة إلى القيام بسلسلة انتهاكات لحقوق الإنسان ضد مدبرى قلب نظام الحكم، فيبقى العفو والمصالحة السبيلين الوحيدين لإقامة سلام دائم وحقيقى بعد معارك رهيبية ومذابح يقتتل فيها الإخوة.

وأريد أن أختتم هذا الموضوع بتسليط الضوء على المخاطر التى تهدد حركتنا الساعية إلى النهوض بحقوق الإنسان لجعلها اللغة المشتركة للإنسانية. وتنقسم هذه المخاطر إلى أربع فئات:

أولاً: الخطر الأيديولوجى الذى يفند عالمية إعلان عام ١٩٤٨، والذى يعتمد فى المقام الأول على إعطاء الأولوية للفرد، فى حين أن المجتمعات فى العالم الثالث - فى إفريقيا وآسيا - تعطى الأولوية للقبيلة. ومن المؤكد أن ضمان الحقوق الفردية للإنسان يأتى من خلال حماية حقوق القبيلة، وأرى أنه سيكون من الخطأ عدم تقدير أهمية نظام حكم القبيلة، ومشاعر الأمان والوفاق التى تمنحها الأقليات العرقية والدينية أو اللغوية لأفرادها، مقابل قدرة الدولة فعلياً على حمايتهم.

ويأتى الدين فى المقام الثانى، ليقف أمام عالمية حقوق الإنسان، حيث إن الإعلان يتعارض مع بعض أحكام الشريعة الإسلامية. ويتعلق هذا التعارض بالحقوق الأساسية للمرأة، وحرية تغيير الدين، وتطبيق العقوبات الجسدية. ومما يزيد الأمر خطورة ما يراه التيار السلفى الأصولى الإسلامى فى الدفاع عن حقوق الإنسان من تدخل استعماري جديد وحملة صليبية جديدة ضد الإسلام. يأتى هذا فى الوقت الذى تلتهب فيه المشاعر مع ازدياد الهجمات ضد الإسلام من العالم الغربى، نتيجة لهجمات سبتمبر فى نيويورك وواشنطن، التى أصبح بمقتضاها كل مسلم ينظر إليه بوصفه إرهابياً أو مشروع إرهابى.

وهناك خطر فقد أهميته، ولكنه قائم وقد يعود، خاصة بعد ازدهار قوتين كبيرين هما الصين والهند، ويقصد هنا التيار

مفاهيم حقوق الإنسان. ولأول مرة فى البلاد، عقدت أول ندوة دولية لحقوق الإنسان، من ٣٠ نوفمبر إلى ٢ ديسمبر ١٩٩٢ فى "بنوم بنه" العاصمة. وفى سياق هذه الأنشطة، ينبغى لنا أن نذكر إنشاء لجنة مراقبة السجون التى نجحت فى إطلاق سراح أكثر من ٢٥٠ مسجوناً تم احتجازهم بدون محاكمة.

وهناك مثال آخر فى السلفادور، حيث كانت مهمة لجنة المراقبة التابعة للأمم المتحدة فى السلفادور يقتصر عملها فى بادئ الأمر فقط على التأكد من احترام حقوق الإنسان. ولكن بعد توقيع اتفاقية "مكسيكو للسلام" فى ١٦ من يناير ١٩٩٢، تم توسيع صلاحياتها، فشملت إلى جانب العمل للدفاع عن حقوق الإنسان، العمل مع وحدات عسكرية من الشرطة، وإنشاء وحدة انتخابية، حيث يقتضى عقد انتخابات حرة، أى وضع الناخبين أمام خيار حقيقى احتراماً لحقوق الإنسان، الأمر الذى كانت تفتقده السلفادور بسبب الحرب الأهلية الدموية المدمرة. وقد تطلب جذب الفصائل المتحاربة إلى العملية الانتخابية بذل الكثير من الجهد فى هذا السياق بعد تحويل جبهة FMLN (الجبهة الوطنية للتحرير) إلى حزب سياسى. وقد كانت إعادة ضم المحاربين إلى الحياة المدنية إحدى التجارب الناجحة التى قامت بها الأمم المتحدة لتطبيق النظام الديمقراطى.

وفى هذا الصدد، أود أن أشير إلى حركة الأمم المتحدة لصالح حقوق الإنسان فى موزمبيق. فقد أعطى الاتفاق العام للسلام فى موزمبيق اهتماماً كبيراً لموضوع حقوق الإنسان، وقامت الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة (CIVPOL) من التأكد من الشكاوى التى تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، متضمنة تلك التى ارتكبتها قوات الشرطة الموزمبيقية وقوات الأمن الأخرى فى البلاد. وفى ديسمبر عام ١٩٩٤، بدأت قوات الأمم المتحدة المشار إليها فى التحقيق فى ٥١١ شكوى، من بينها ٦١ تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، وتم تحويل هذه الشكاوى إلى الشرطة الموزمبيقية من أجل اتخاذ إجراءات تأديبية ووقائية.

ونأتى أخيراً إلى حركة الأمم المتحدة فى كوسوفو، فقد تم توزيع بعثة الأمم المتحدة المؤقتة فى كوسوفو على أربع منظمات دولية، وأشرف عليها الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، وكان الجزء الإدارى من مسئولية الأمم المتحدة، والجزء الخاص بإنشاء مؤسسات جديدة من مسئولية منظمة الأمن والتعاون الأوروبى (OSCE)، بينما اشرفت المفوضية العليا لشئون اللاجئين على الجزء الإنسانى، وتولى الاتحاد الأوروبى تطبيق الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان.

ويتضح لنا من خلال تلك الأمثلة كيف اتسع دور الأمم المتحدة فى مجال حقوق الإنسان فى إطار عمليات حفظ السلام. ولتحليل دور الأمم المتحدة من أجل تطبيق الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان بشكل أكثر عمقا، هناك عدة ملاحظات أود أن أقدمها:

وقد دفع الإحساس بالظلم الضمير الإنسانى نحو التقدم، ويعد الإعلان العالمى لحقوق الإنسانى تعبيراً جزئياً عن الانتقال من مرحلة الشعور بعدم المساواة إلى التحرك للقضاء عليها.

ويعد التطور الأخير فى مجال تشريعات حقوق الإنسان بمثابة انتقال من المستوى النظرى الأخلاقى إلى مرحلة صياغة الحقوق، ووضع مقاييس للقيم وللقواعد القانونية التى تحكم النشاط الإنسانى. إن تكريس حقوق الإنسان بلا شك هو أفضل الحلول فى مواجهة الاختلال العام الذى يسيطر على العالم.

إن الدفاع عن حقوق الإنسان، مهما تكن درجة التزامنا أو إصرارنا، يمكن أن يظل رسالة بلا قيمة، إذا لم نهى فى الوقت نفسه الظروف المناسبة لإقامة سلام وتنمية مستدامة وموزعة وعادلة.

الآسيوى الذى سيطر على المؤتمر الإقليمى لحقوق الإنسان الذى عقد فى بانكوك، بعد شهرين من انتهاء المؤتمر الدولى فى فيينا فى يونيو عام ١٩٩٣. ولقد أكد إعلان بانكوك، الذى أعده أكثر من أربعين ممثلاً لحكومات دول آسيا المطلة على المحيط الهادى، بصفة جماعية على الرؤية الآسيوية لحقوق الإنسان، والتى تطالب بالأخذ فى الاعتبار الخصائص التاريخية والثقافية والدينية لآسيا.

وهذا ما يدفعنى فى الختام إلى التحدث عن التحدى الحقيقى الذى يواجه حقوق الإنسان، وهو التباين الاقتصادى والاجتماعى فى كوكبنا، فهل يجب أن أذكر مثلاً أن ما يقرب من مليارى نسمة يكافحون من أجل العيش بدولار أو اثنين فى اليوم؟ وأن ٣٥ ألف طفل يموتون يومياً نتيجة لأمراض سوء التغذية؟ إننا جميعاً سواء، ومع ذلك سيظل التاريخ يعاملنا وكأننا مختلفون، ويضع أمامنا اختلافات اقتصادية واجتماعية ليزيد حالة الظلم.



المحكمة الجنائية الدولية.. الرهانات والمعوقات

د. إدريس لكريني *

حاسما في تأجيل وتعطيل إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة، رغم ضرورة وجودها منذ زمن بعيد. وقد أسهم تزايد الحروب والنزاعات الداخلية والدولية وما خلفته من جرائم إنسانية خطيرة في مناطق مختلفة من العالم (رواندا، الصومال، يوغوسلافيا السابقة ..) في بلورة إرادة دولية جديدة باتجاه الإسراع بتأسيس المحكمة الجنائية الدولية الدائمة التي جاءت نتاج جهود دولية قادتها دول ومنظمات غير حكومية عديدة.

المحكمة الجنائية الدولية :

جاء إنشاء المحكمة بناء على قرار صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة (رقم ٤٦/٥٠) بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٩٥ وأنيطت بها مهمة ملاحقة ومحاكمة الأشخاص المتورطين في جرائم ضد الإنسانية، والعمل على منع أي إفلات من المتابعة القضائية تحت أي غطاء أو ذريعة.

وهي هيئة مستقلة عن الأمم المتحدة من حيث التمويل والموظفون، يقع مقرها في هولندا، وتقوم على مجموعة من المبادئ التي يمكن إجمالها فيما يلي:

١- فهي تمثل قضاء دوليا تركز ولايته

كما أنشئت في السياق نفسه المحكمة العسكرية الدولية للشرق الأقصى في طوكيو سنة ١٩٤٦، التي اختصت بمتابعة مجرمي الحرب اليابانيين بسبب ارتكاب الجرائم نفسها (١). هذا بالإضافة إلى المحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة لسنة ١٩٩٣، والمحكمة الجنائية لرواندا لسنة ١٩٩٤، اللتين أحدثتا بموجب قراراتين صادرين عن مجلس الأمن.

وقد تميز القضاء الجنائي الدولي خلال هذه المحاكمات بالانتقائية (٢)، نظرا لارتباطه بحالات بعينها، حيث ظلت حالات عديدة أخرى أكثر إلحاحا وضرورة على الهامش وبمناى عن أي اهتمام ومتابعة، مما جعل المتورطين فيها بعيدين عن أي متابعة قضائية محلية أو دولية، كما هو الشأن بالنسبة لجرائم ارتكبت في كل من فلسطين والشيشان والعراق. كما تميز أيضا بخضوعه لإرادة القوى الدولية الكبرى، حيث ظلت أحكامه مرهونة بالإرادة السياسية لهذه القوى وتقلب مصالحها بالشكل الذي جعله يجسد في كثير من الحالات عدالة القوى والمنصر.

وقد شكل التذرع بقضية مبدأ سيادة الدول وعدم التدخل في شئونها عاملا

عرفت العدالة الجنائية الدولية تطورا ملحوظا، والممارسة الدولية منذ مطلع القرن العشرين حافلة بحالات من المحاكمات الدولية التي طالت أفرادا أمام هيئات قضائية خاصة. ففي عام ١٩٤٥، تشكلت محكمة "نورمبرج" بموجب اتفاقية موقعة في لندن بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي، اختصت بالنظر في الجرائم المرتكبة ضد السلم والإنسانية التي ارتكبتها الألمان خلال الحرب العالمية الثانية.

(*) استاذ العلوم السياسية، كلية الحقوق، مراكش، المغرب.

القانون الأساسي للمحكمة وفرض تسليم الأشخاص المتهمين في جرائم تندرج ضمن اختصاصات المحكمة، والذي يتعارض أيضا مع عدد من الدساتير أيضا، وعدم القبول بتقدم الجرائم المدرجة ضمن هذا السياق، بالإضافة إلى رفض حق العفو الذي يملكه رؤساء الدول، وبخاصة فيما يتعلق بالجناة المتورطين في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

ومن ضمن بنود نظام المحكمة التي أثارت التخوفات والشكوك لدى هذه الدول في علاقتها بالسيادة، نذكر في هذا الإطار (٥):

- إمكانية عقد المحكمة لجلساتها خارج مقرها (الفقرة الثالثة من المادة الثالثة لنظام المحكمة) وإعمال سلطاتها واختصاصاتها فوق إقليم أية دولة طرف في معاهدة روما (الفقرة الثانية من المادة الرابعة من النظام).

- الصلاحيات المخولة للمدعى العام بشأن إجراء تحقيقات فوق إقليم الدولة للبحث فيما إذا كانت هناك مسؤولية جنائية أم لا (الفقرة الأولى من المادة ٥٤، والفقرة الثالثة من المادة ٥٧ من النظام) والإمكانات المتاحة له على مستوى التنفيذ المباشر لطلب المساعدة فوق إقليم أية دولة طرف من قبيل إجراء لقاءات مع المتهمين أو الحصول على المعلومات والأدلة (الفقرة الرابعة من المادة ٩٩ من النظام).

- تجاوب الدول الأطراف في المعاهدة مع طلبات المحكمة القاضية بالقبض الاحتياطي أو الضبط والإحضار للمعنيين بالجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة (المادة ٥٩ من نظام المحكمة).

- مسألة حماية المعلومات المتصلة بالأمن الوطني (المادة ٧٢ من نظام المحكمة).

- التزام الدول باتخاذ كافة التدابير والإجراءات اللازمة في تشريعاتها لمواءمتها مع النظام الأساسي للمحكمة (المادة ٨٨ من النظام).

- الامتثال لطلبات المحكمة المرتبطة بإلقاء القبض على الجناة وتسليمهم للمحكمة (الفقرة الأولى من المادة ٨٩ من النظام).

- خضوع تنفيذ الأحكام المرتبطة بسجن الجناة لرقابة المحكمة الجنائية الدولية، وفقا للمعايير الدولية في هذا الشأن (المادة ١٠٦ من النظام).

- التزام الدول بتنفيذ مختلف التدابير والإجراءات المرتبطة بالتفريم أو المصادرة التي تأمر بها المحكمة (المادة ١٠٩ من النظام).

- عدم جواز إطلاق الدول محل تنفيذ العقوبة لسراح الأشخاص المتورطين في جرائم تخضع لولاية المحكمة، والذين صدرت في حقهم عقوبات من قبل المحكمة، كما لا تملك هذه الدول حق تخفيف هذه العقوبات (المادة ١١٠ من النظام).

غير أن هذه التخوفات تنطوي في الواقع على تصورات مبالغ فيها، وتخفي وراءها غياب الإرادة السياسية اللازمة للتصديق على معاهدة روما وعدم الجدية في متابعة الجناة المتورطين في جرائم خطيرة ضد الإنسانية. كما أنها تتم في جانب آخر منها عن عدم استيعاب أو فهم مقتضيات ميثاق المحكمة بشكل دقيق. ذلك أن تدخل المحكمة ليس أصيلا أو بديلا عن المحاكم المحلية، بل هو تدخل ينطوي على تحقيق أهداف إنسانية نبيلة تفرض التعاون، كما

أساسا على إرادة الدول الموقعة منها والمنشئة للمحكمة.

ب- يعد اختصاص المحكمة مكملا للقضاء الداخلي وليس بديلا عنه.

ج- يقتصر اختصاص المحكمة على ثلاث جرائم هي: جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة الجنس البشري.

د- المسؤولية المعاقب عليها تظل مسؤولية شخصية.

ورغم تباين مواقف الدول إزاء قيام هذه المؤسسة، فإن ذلك يعد عملا كبيرا وتاريخيا في اتجاه تطوير وتعزيز عدالة جنائية دولية تسمح بمعاقبة المتورطين في جرائم خطيرة ضد الإنسانية.

غير أن الآمال التي رافقت إنشاء المحكمة على مستوى إسهاماتها في معاقبة الجناة وردع السلوكات الإجرامية اصطدمت بمجموعة من العقبات والصعوبات التي تعوق إرساء مبدأ الإفلات من العقاب، وتحول دون بلورة عدالة جنائية دولية صارمة.

المحكمة الجنائية الدولية وهاجس السيادة :

بلغ عدد الدول التي صدقت على معاهدة روما ١٠٦ دول، من بينها أربع دول أعضاء في جامعة الدول العربية (الأردن، جيبوتي، جزر القمر، اليمن) وذلك من أصل ١٣٩ دولة وقعت نظام المحكمة ومن مجموع ١٩٢ دولة عضوا بالأمم المتحدة، وهو ما يبرز الرغبة المتزايدة والعزم الأكيد في أوساط المجتمع الدولي باتجاه تعزيز مكانة ومصداقية هذا الجهاز الدولي.

وإذا كانت غالبية دول العالم قد اختارت هذه الطريق إيمانا واقتناعا منها بحيوية هذا الجهاز الدولي على طريق تأسيس عدالة جنائية دولية أكثر مصداقية، فإن عددا من الدول الأخرى عبرت عن تحفظها تارة وتخوفها تارة أخرى من هذا التصديق، متذكرة في ذلك بأن من شأن هذه الخطوة أن تفتح للمحكمة مجالا واسعا للتدخل في سيادتها.

وقد أولى المجتمع الدولي أهمية كبرى لسيادة الدول وسن مجموعة من الضوابط القانونية والاتفاقية التي تروم حمايتها (٣). غير أن الممارسات الدولية في السنوات الأخيرة، وما رافقها من متغيرات وتحولات مرتبطة بتشابك العلاقات الدولية في مختلف المجالات والميادين، وتنامي الاعتماد المتبادل بين الدول، أثرت بشكل ملموس على طبيعة السيادة وأخرجتها من إطلاقيتها وصرامتها (٤). ذلك أن العديد من مظاهر الاختصاص الوطني بدأت تسحب من الدول رويدا لتخضع لمقاريات دولية مثل (مكافحة الإرهاب، وتلوث البيئة، وقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان ..).

وفي هذا السياق، كان من الطبيعي أن يثور الجدل بصدد إنشاء المحكمة الجنائية الدولية في علاقته بسيادة الدول، خاصة أن قانون روما يتضمن مجموعة من المقتضيات التي تتعارض مع بنود دساتير عدد من الدول.

نتيجة لذلك، اعتبرت العديد من الأقطار أن التصديق على نظام المحكمة سيشكل مدخلا لتجاوز سلطاتها الداخلية وسيبيل للتدخل في سيادتها، على اعتبار أن هذا النظام يتضمن عددا من البنود التي تعتبر من منظورها - تدخلها - بمجال ينضوي ضمن الاختصاص الداخلي للدول، من قبيل رفض نظام الحصانات ضد المحاكمات الجنائية الممنوح بموجب عدد من الدساتير لبعض الأشخاص بصفتهم المدنية والعسكرية (رئيس الدولة والمسؤولون الحكوميون والبرلمانيون ..) والذي يتعارض مع المادة ٢٧ من

المجال لمقاربات انتقائية. بالإضافة إلى الضعف الشديد لاحكام نظام روما الأساسى المتعلقة باستخدام الأسلحة غير المشروعة دولياً. وهذا أمر مؤسف. نظراً للأضرار الكبيرة التى نتجت عن استخدام هذه الأنواع من الأسلحة فى حرب كوسوفا وفى العراق. والتى تنكشف حالياً (١١).

وهناك إشكالية قانونية أخرى تعيق تحقيق العدالة الجنائية وهى مرتبطة بجريمة العدوان. فقد نصت الفقرة الثانية من المادة الخامسة لنظام روما على أنه: "تتمارس المحكمة الاختصاص على جريمة العدوان متى اعتمد حكم بهذا الشأن وفقاً للمادتين ١٢١ و١٢٣. يعرف جريمة العدوان ويضع الشروط التى بموجبها تتمارس المحكمة اختصاصها فيما يتعلق بهذه الجريمة. ويجب أن يكون هذا الحكم متسقاً مع الأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة".

ومن خلال قراءة هذا النص، يتبين أن تحريك اختصاص المحكمة بصدد جريمة العدوان يظل متصلاً ورهناً باعتماد مفهوم متفق عليه فى هذا الشأن.

وقد سبق للجمعية العامة للأمم المتحدة أن اعتمدت فى سنة ١٩٧٤ تعريفاً مفصلاً للعدوان بموجب توصيتها رقم ٣٣١٤. غير أن هذه الأخيرة تظل غير ملزمة للدول، مع العلم بأن الميثاق الأممي وبموجب المادة ٣٩ منه ينص على أنه: "يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملاً من أعمال العدوان، ويقدم فى ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقاً لأحكام المادتين ٤١ و٤٢ لحفظ السلم والأمن الدوليين أو إعادته إلى نصابه". ولذلك وفى غياب نص صريح بالميثاق الأممي يحدد تعريفاً للعدوان، تبقى الجرائم المرتبطة بهذا الأخير خارج أية متابعة قضائية للمحكمة، ويظل مجلس الأمن هو الجهة الوحيدة المؤهلة قانوناً لتقرير وقوع هذه الحالة. وبهذا المعنى، فإن المحكمة لن تحرك مسطرة الدعوى فى هذا الخصوص رغم حدوث عدوان إلا بعد إقرار من المجلس، الذى من حقه أيضاً أعمال سلطاته التقديرية الواسعة لتحديد ما ينبغى اتخاذه من تدابير لمواجهة بناء على المادتين ٤١ و٤٢ من الميثاق نفسه.

ويبدو أن هناك جهوداً كبيرة تبذل فى إطار المحكمة الجنائية الدولية على طريق بلورة تعريف متفق عليه من قبل الدول الموقعة على نظام روما لسد النقص الحاصل فى هذا الشأن، ووضع حد لإفلات الجناة من العقاب، وبخاصة مع تنامي مظاهر العدوان فى الممارسة الدولية فى السنوات الأخيرة وما يخلفه ذلك من آثار كارثية على الإنسان والبيئة والمعمار.

كما أن المادة ٩٨ من نظام المحكمة التى تنص على أنه: "لا يجوز للمحكمة أن توجه طلب تقديم أو مساعدة، يتطلب من الدولة الموجه إليها الطلب أن تتصرف على نحو لا يتفق مع التزاماتها بموجب اتفاقات دولية، يتعلق بحصانات الدولة أو الحصانة الدبلوماسية لشخص، مالم تحصل المحكمة أولاً على تعاون تلك الدولة الثالثة من أجل التنازل عن الحصانة". هذا المدخل القانوني يتيح للدول حماية الجناة عبر إبرام اتفاقات تعرقل عمل المحكمة، وتحول دون متابعة المتورطين فى جرائم تدخل ضمن ولايتها، وهو ما بالغت الولايات المتحدة فى استخدامه.

مجلس الأمن ومخاطر تسييس العدالة الجنائية :

فى أثناء انطلاق الأشغال التحضيرية لوضع النظام الأساسى للمحكمة، برز رأيان: الأول تنزعجه الولايات المتحدة وبعض الدول

أنه تدخل احتياطي ومكمل وداعم لهذه المحاكم، وبخاصة فى حال عدم قدرتها أو عدم فعاليتها فى مواجهة الجناة والحد من إفلاتهم من العقاب (٦).

وهو تدخل يكفل تحقيق نوع من التوازن بين سيادة الدول من جهة وبين التزاماتها الدولية فى ظل تنامي الاهتمام الدولي المتزايد بقضايا حقوق الإنسان من جهة أخرى. ذلك أن المحكمة لا تباشر اختصاصاتها داخل الدول إلا بعد تصديق هذه الأخيرة على مقتضيات المحكمة بشكل رضائي أو فى حالة صدور قرار من مجلس الأمن فى هذا السياق (٧).

وهذا ما ذهب إليه أحد الباحثين بقوله: "إن المحكمة الجنائية الدولية لا تمثل سيادة أجنبية مستقلة عن إرادة الدول، بل إن الدول الأطراف ذاتها هى التى أنشأتها بإرادتها بموجب اتفاقية دولية نص فيها صراحة على أن المحكمة ذات اختصاص تكميلي وليس سيادياً على القضاء الوطني (٨).

وفى السياق نفسه، يعتبر أحد الباحثين أن المحكمة الجنائية الدولية هى "تعبير عن عمل مجمع للدول الأعضاء فى معاهدة أنشئت بمقتضاها مؤسسة لمباشرة قضاء مجمع لجرائم دولية محددة. ومن ثم فهى امتداد للاختصاص الجنائي الوطني ومنشأة بموجب معاهدة عند التصديق عليها من قبل السلطة البرلمانية الوطنية تصبح جزءاً من القانون الوطني. وبناء على ذلك، فهى لا تتعدى على السيادة الوطنية أو تتخطى نظم القضاء الوطني، ما دام الأخير قائماً ورغياً فى مباشرة التزاماته القانونية الدولية" (٩).

ويمكن القول إن خير وسيلة يمكن للدول -التي تخشى من تدخل المحكمة فى شأن من شئونها السيادية- أن تقطع بواسطتها الطريق على تدخل المحكمة فى "شئونها" هى أن تؤهل قوانينها الوطنية (١٠) وتتمارس مسئولياتها وواجباتها إزاء محاكمة مرتكبي الجرائم الخطيرة التى تدخل ضمن اختصاصات المحكمة من خلال قضاء وطني مستقل وفعال يقوى سيادتها أيضاً، ما دامت ولاية هذه الأخيرة تكميلية وليست بديلة كما قلنا.

ومعلوم أن النظام الأساسى للمحكمة حرص من جانبه على التقليل من مخاوف الدول على سيادتها بفعل القبول بولايتها، حيث أكد أن المحكمة لن تتجاوز سيادة الدول وتتدخل فى شئونها الداخلية بقدر ما ستسعى إلى مواجهة الجرائم الدولية الخطيرة (ببجاجة النظام الأساسى للمحكمة والمادة ١٧ منه أيضاً).

نظام المحكمة ومعوقات الإفلات من العقاب :

إلى جانب هذه المعطيات، تطرح مجموعة من العوامل القانونية المرتبطة بنظام المحكمة ذاته، والتى ستؤثر حتماً على مسار المحكمة وتحول دون معاقبة وردع الجناة.

فبالصلاحيات الجنائية المتاحة للمحكمة ليست شاملة ومباشرة، بحيث لا تستطيع الهيئة متابعة قضية أو ملاحقة شخص إلا إذا كانت دولة المتهم أو الدولة -التي ارتكبت الجريمة فيها- طرفاً فى المعاهدة، كما أنه لا توجد هناك أية سلطة أو مجال لإجبار أية دولة -غير موافقة على نظام روما- على قبول القضاء الجنائي الدولي إلا بقرار إلزامي صادر عن مجلس الأمن فى هذا الصدد.

ويكتسى اختصاص المجلس فى هذا الشأن خطورة كبيرة بالنظر إلى طبيعة تشكيلته وطريقة اتخاذ قراراته المرتبطة بحفظ السلم والأمن الدوليين التى يمكن أن تتخذ أبعاداً سياسية وتفتح

الذي يحظى به المجلس منفردا بخصوص إرجاء التحقيق أو المقاضاة التي تباشرها المحكمة بموجب المادة ١٦ من النظام الأساسي بصدد جرائم تندرج ضمن ولايتها التي تنص على أنه: "لا يجوز البدء أو المضي في تحقيق أو مقاضاة بموجب هذا النظام الأساسي لمدة اثني عشر شهرا بناء على طلب من مجلس الأمن إلى المحكمة بهذا المعنى، يتضمنه قرار يصدر عن المجلس بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ويجوز للمجلس تجديد هذا الطلب بالشروط ذاتها".

ويظهر أن هذا التجديد قد يطل إجراءات التحقيق أو المقاضاة التي باشرت أو لم تباشرها المحكمة بعد.

وهو إجراء يمكن أن يشل عمل المحكمة ويحول دون تحركها في الوقت المناسب، كما يمكن أن يسهم في ضياع الوثائق والأدلة الإثباتية، مما يسمح ببقاء الجناة خارج أية متابعة قضائية من قبل المحكمة.

بالإضافة إلى آثاره السيئة على مسار المحكمة، فمن شأن هذا الإجراء أيضا أن يؤثر سلبا على مستوى أداء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ويسهم بشكل كبير في تحريفها عن أهدافها النبيلة المفترضة، بل ويمنع إحداثها أحيانا تحت ذرائع متباينة.

وقد عملت بعض الدول دائمة العضوية بالمجلس على توظيف هذه التقنية بتحايل شديد من أجل تحصين مواطنيها من أية متابعة قضائية تدخل ضمن اختصاص المحكمة. وهكذا، أصدر مجلس الأمن قراره رقم ١٤٢٢ بتاريخ ٢١ يوليو ٢٠٠٢ (١٤) بعد مرور قرابة أسبوع واحد من دخول نظام المحكمة حيز التنفيذ، قضى فيه بضرورة امتناع المحكمة لمدة اثني عشر شهرا عن مباشرة أية إجراءات للتحقيق أو المقاضاة في حالة إثارة قضية تشمل مسؤولين أو موظفين حاليين أو سابقين تابعين لدولة مساهمة في أعمال الأمم المتحدة أو التي تأذن بها. كما أعرب فيه عن اعترافه بتدبير هذا الطلب بالشروط نفسها لفترة اثني عشر شهرا جديدة، وألزم من خلاله جميع الدول أعضاء الأمم المتحدة بعدم التعاون مع المحكمة الجنائية إذا ما قررت المضي قدما بمثل هذه التحقيقات أو المحاكمات.

ولذلك، فقد أثار هذا القرار ردود فعل دولية واسعة أكدت في مجملها رفضه باعتباره يعرقل تحقيق العدالة الدولية. والحقيقة أنه يشكل اعتداء على اختصاص المحكمة، ويقوض سلطاتها في تطبيق العدالة الدولية من خلال رهن تحقيق هذه الأخيرة بالإرادة السياسية للمجلس، ويسعى لمنح حصانة دائمة لمواطنين تابعين لدول غير موقعة على النظام الأساسي للمحكمة في مواجهة المحكمة بخصوص جرائم تدخل ضمن اختصاصها (١٥).

كما أن منظمة العفو الدولية عارضت هذا القرار، واعتبرته "هجوما مباشرا على المحكمة التي تأسست لتكون حجر الزاوية في نظام جديد للقضاء الدولي يهدف إلى وضع حد للإفلات من العقاب عن أشد الجرائم خطورة بمقتضى القانون الدولي". وأشارت إلى أن المجلس سعى، بإسائه استخدام أحكام قانون روما وتصرفه خلافا لما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة وغيره من معايير القانون الدولي، إلى إضعاف المحكمة والقانون الدوليين، وذلك بإنشائه نظاما للإفلات من العقاب لمواطني الدول غير الأطراف في قانون روما الأساسي المشاركين في عمليات أنشأتها أو أقرتها الأمم المتحدة، وبذلك انتهت إلى أن هذا القرار (١٤٢٢)

الكبرى، وبخاصة تلك التي تحظى بالعضوية الدائمة بمجلس الأمن، وأكد ضرورة منح المجلس صلاحيات مهمة في علاقته بالمحكمة. والثاني قاده عدد كبير من الدول رفض أي علاقة من هذا النوع حرصا منه على ضمان مصداقية واستقلالية المحكمة.

وفي سياق التوفيق بين الاتجاهين، وعلى الرغم من الإصرار على استقلالية المحكمة، منح المجلس بعض الصلاحيات التي تتجلى في إمكانية الإحالة على المحكمة، وذلك بموجب المادة ١٣ من نظامها الأساسي التي تنص على أنه: "للمحكمة أن تمارس اختصاصاتها فيما يتعلق بجريمة مشار إليها في المادة الخامسة، وفقا لأحكام هذا النظام الأساسي في الأحوال:

أ- إذا أحالت دولة طرف إلى المدعى العام وفقا للمادة ١٤ حالة يبدو فيها أن جريمة أو أكثر من هذه الجرائم ارتكبت.

ب- إذا أحال مجلس الأمن، متصرفا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، حالة إلى المدعى العام يبدو فيها أن جريمة أو أكثر من هذه الجرائم قد ارتكبت.

ج- إذا كان المدعى العام قد بدأ بمباشرة تحقيق فيما يتعلق بجريمة من هذا النوع وفقا للمادة ١٥.

وبذلك، يتبين أن شروط الإحالة أو تحريك اختصاص المحكمة تتطلب بداية أن يتعلق الأمر بجريمة منصوص عليها في المادة الخامسة من النظام الأساسي للمحكمة (جريمة الإبادة البشرية، الجرائم ضد الإنسانية، جرائم الحرب، جريمة العدوان). وفي ارتباط ذلك بالمجلس، فمن الضروري أن يتصرف في هذا الإطار بموجب الفصل السابع الذي يتعلق بالترتيبات المتخذة في حالات تهديد السلم والأمن الدوليين أو الإخلال بهما أو وقوع العدوان، وهي الحالات التي يكون فيها للمجلس صلاحيات وسلطات تقديرية واسعة للإقرار بحدوثها بموجب المادة ٣٩ من الميثاق، وأن تصدر الإحالة منه عن طريق قرار، ووفقا للإجراءات المنصوص عليها في الميثاق.

وتنطوي هذه الإمكانية على أهمية كبرى، على اعتبار أنها تسمح للمحكمة بالبت في قضايا بغض النظر عن جنسية المتهم أو محل ارتكابه للجريمة، وسواء تعلق الأمر بدولة طرف في نظام المحكمة أم لا (١٦).

وإذا كان البعض يعتقد أن إعطاء دور للمجلس في تحريك اختصاص المحكمة أو إرجائه من شأنه أن يمنع أي تعارض محتمل بين هاتين الهيئتين، إذ من الممكن أن يؤدي غياب هذه العلاقة إلى قيام هاتين الهيئتين بالتعامل مع قضية تعاملا مختلفا بسبب اختلاف طبيعة كل منهما -سياسية بالنسبة لمجلس الأمن، وقضائية بالنسبة للمحكمة، خصوصا إذا كانت هذه القضية تتعلق بالسلم والأمن الدوليين (١٧)- فإن هذه الصلاحية، وعلى الرغم من كونها لم تمنح المجلس موقعا حاسما ومقررا ضمن قضاء المحكمة بالصفة التي كانت تنتظرها الولايات المتحدة، فتحت أمامه أبوابا للتدخل والتحايل على صلاحيات المحكمة والتشويش على عملها، والتعامل مع الجناة بنوع من الانتقائية بالشكل الذي يؤدي إلى تسييس العدالة أحيانا.

إن هذه التقنية لا تثير إشكالات قانونية أو مخاطر كبرى على اعتبار أن المجلس يمارسها إلى جانب أطراف أخرى، غير أن هناك إمكانية أخرى لا تخلو من الأهمية، وتطرح أسئلة كبرى بصدد علاقة المجلس بهذه المؤسسة القضائية الدولية، ويتعلق الأمر بالدور

مقيم فوق التراب الأمريكي، أو إجراء أى تحقيق معه لصالح المحكمة.

كما هددت غير مرة بالتوقف عن المساهمة فى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام فى مختلف مناطق العالم.

وفى سنة ٢٠٠٣، أعلنت الولايات المتحدة عن إيقاف المعونات العسكرية التى تقدمها إلى ٣٥ دولة منخرطة فى النظام الأساسى للمحكمة، والتى رفضت توقيع هذه الاتفاقيات، قبل أن تقدم على قطع مساعداتها الاقتصادية عن هذه الدول بعد رفض هذه الأخيرة الامتنال لمطالبها، وبخاصة عقب صدور قانون أمريكى يقضى بتعليق المساعدات الاقتصادية والعسكرية الموجهة إلى الدول الأعضاء فى اتفاقية المحكمة، إذا رفضت هذه الأخيرة إبرام اتفاقيات الحصانة معها، إلا إذا تنازل الرئيس عن هذا الشرط.

وهكذا وإلى حدود تاريخ ١٦ يناير ٢٠٠٤، بلغ عدد الدول التى أبرمت معها الولايات المتحدة اتفاقيات فى هذا الشأن نحو سبعين دولة (٢١).

ولعل امتناع الولايات المتحدة الأمريكية عن القبول بولاية المحكمة ومباشرة التشويش على مسارها يجد تفسيره فى حجم الجرائم الإنسانية الفظيعة التى ما فتئت ترتكبها هذه الدولة فى مناطق عدة من العالم، ورغبتها فى تأمين الحصانة للجناة، وذلك بالنظر إلى كونها تعد أكبر وأقوى دولة من حيث الانتشار والحضور العسكريان على امتداد خريطة العالم، مع ما يرافق ذلك من تورط جنودها فى ممارسات مسيئة للقانون الدولى بشكل عام ولحقوق الإنسان والقانون الدولى الإنسانى على وجه الخصوص.

وأمام الإقبال الدولى على التصديق على نظام المحكمة، تجد الولايات المتحدة نفسها معزولة إلى جانب بعض الدول كإسرائيل والصين.

خاتمة :

رغم العقوبات المختلفة التى تعرقل تأسيس عدالة جنائية دولية صارمة كفيلة بمنع الإفلات من العقاب، فإن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية يعد فى حد ذاته خطوة مهمة على طريق دعم السلم والأمن الدوليين وتعزيز احترام القانون الدولى.

ومن شأن تطور هذه العدالة وتفعيلها أن تدفع الدول إلى تبني إصلاحات قانونية وتشريعية مهمة تروم احترام حقوق الإنسان، والحيلولة دون إفلات الجناة من العقاب تحت ظروف مختلفة بما فيها ذريعة سيادة الدول.

ويظل توافر إرادة سياسية حقيقية لدى الدول، بدرجة وأهمية منع الإفلات من العقاب، هو المدخل الحقيقى لتجاوز كل هذه الحواجز والمعوقات التى تقف فى وجه التصديق على قانون روما.

مناقض لقانون روما الأساسى وميثاق الأمم المتحدة، بالشكل الذى لا يلزم المحكمة أو الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة (١٦).

والخطر فى الأمر أنه يمكن أن نتصور تجديدا متكررا بهذا الخصوص إلى ما لا نهاية (١٧).

الولايات المتحدة وتقويض دور المحكمة :

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية، التى كثيرا ما استخدمت القوة بشتى أنواعها فى سبيل تحقيق ما تدعيه "عدالة دولية" فى مناطق عدة من العالم (١٨)، هى الدولة الوحيدة التى أبدت معارضة كبيرة وصارمة على إنشاء المحكمة منذ بداية الأشغال التحضيرية فى هذا الصدد (١٩)، وقد كانت ضمن سبع دول فقط صوتت ضد اعتماد نظام روما، وبخاصة بعدما رفضت معظم الدول منح مجلس الأمن صلاحيات كبرى للإشراف على الحالات التى ستبت فيها المحكمة. ومع ذلك، فقد وقعت نظام المحكمة فى عهد الرئيس الأسبق "بيل كلينتون" بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٠، قبل أن تتراجع عن ذلك فى عهد الرئيس "جورج بوش" الابن فى السادس من شهر مايو لسنة ٢٠٠٢، لتتوالى بعد ذلك حملاتها المغرضة التى استهدفت تقويض واضعاف هذه المؤسسة الدولية، بغية ضمان إفلات مواطنيها من ولايتها القضائية، على الرغم من ارتكابهم لجرائم تدخل ضمن اختصاصات المحكمة (٢٠).

إن مجمل القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، والهادفة إلى التضييق على عمل المحكمة، جاءت بناء على رغبة وتحرك أمريكيين، فهذه الدولة توظف قدراتها العسكرية والسياسية والاقتصادية فى سبيل إصدار مثل هذه القرارات والترويج لطروحاتها المعادية للمحكمة.

وضمن استغلال منحرف للمادة ٩٨ من نظام روما - التى أشرنا إليها سابقا - وفى سبيل حماية موظفيها وجنودها المتهمين بارتكاب جرائم تندرج ضمن اختصاصات المحكمة من الملاحقة القضائية، قامت الولايات المتحدة بإبرام مجموعة من الاتفاقيات الثنائية والجماعية مع مختلف الدول، تقضى بامتناع هذه الأخيرة عن تسليم أو نقل المواطنين الأمريكيين المتهمين بارتكاب الجرائم المشار إليها إلى المحكمة، إذا طلبت منها ذلك.

وفى سبيل الدفع بأكبر عدد من الدول نحو الانخراط فى هذه الاتفاقيات التى تسمح لها بتنفيذ سياستها الخارجية بأبعادها العسكرية والسياسية بشكل مريح، نهجت الولايات المتحدة أسلوب التهريب تارة، والترغيب تارة أخرى. وفى الثانى من شهر أغسطس من سنة ٢٠٠٢، صدر قانون يمنع المحاكم الأمريكية والحكومات المحلية والحكومة الفيدرالية من إجراء أى تعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، بصدد توقيف أو تسليم أى متهم أمريكى أو أجنبى

الهوامش :

١- إدريس لكرينى، التداعيات الدولية الكبرى لأحداث ١١ سبتمبر... من غزو أفغانستان إلى احتلال العراق، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥، ص ٢١٠.

٢- فى الوقت الذى حوكم فيه مجرمو الحرب فى اليابان، تم استبعاد محاكمة المسؤولين الأمريكيين عن جريمة استعمال السلاح النووى فى الحرب نفسها ضد هذا البلد فى منتصف الأربعينيات من القرن المنصرم. وإذا استحضرننا أن العدالة قيمة لا تقبل التجزئة، فمحاكمة مجرمى الحرب الصهاينة لا تقل أهمية عن محاكمة مجرمى الحرب الصرب أيضا.

- ٣- أكدت الفقرة الأولى من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة أنه "... تقوم الهيئة على مبدأ المساواة بين جميع أعضائها"، فيما ذكرت الفقرة السابعة من المادة نفسها أنه "ليس في هذا الميثاق ما يسوغ تلامس المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما ...".
- ٤- انظر في هذا الشأن: إدريس لكزني، التدخل في الممارسات الدولية بين الحظر القانوني والواقع الدولي المتغير، ضمن كتاب: العولة والنظام العالمي الجديد (مؤلف جماعي: سمير أمين، زياد حافظ، إدريس لكزني وآخرون) مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (٣٨)، الطبعة الأولى، ديسمبر ٢٠٠٤، ص ٦٠ وما بعدها.
- ٥- لمزيد من التفاصيل في هذا الصدد، يراجع: أحمد أبو الوفا، الملامح الأساسية للمحكمة الجنائية الدولية، ضمن مؤلف جماعي: المحكمة الجنائية الدولية.. المواثيق الدستورية والتشريعية (مشروع قانون نموذجي)، إعداد: شريف عتلم، اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٦، ص ٦٢ و٦٣.
- ٦- يعتقد البعض أن ظهور المحكمة الجنائية الدولية في المنظومة التشريعية الدولية، ومحاولة تكييف الدول بناءها القانوني، وفق هذه المؤسسة الفنية، يمكن اعتباره "خطوة حضارية وانعكاسا إنسانيا وعالميا للوجدان أو الضمير الدولي لتوافق لقيم العدل والمساواة". انظر في هذا الشأن: فوزي أوصديق، المحكمة الجنائية الدائمة: نهاية ثقافة اللاعقاب، ضمن كتاب: اتفاقية جنيف بين الحاضر والمستقبل (مؤلف جماعي)، الهلال الأحمر القطري، سلسلة نحو ثقافة إنسانية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥، ص ٢٠.
- ٧- نشير إلى أن التصديق على قانون روما يفرض موضوعيا أعمال تعديلات دستورية لجعل بنوده متوافقة مع مقتضياتها، هذا بالإضافة إلى إدخال تعديلات على بعض القوانين العادية الأخرى على مستوى تعزيز العدالة الجنائية المحلية وتدابير تسليم المتورطين في جرائم إنسانية خطيرة للمحكمة الجنائية الدولية.
- ٨- شريف عتلم، المواثيق الدستورية للتصديق والانضمام إلى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ضمن مؤلف جماعي: المحكمة الجنائية الدولية.. المواثيق الدستورية والتشريعية (مشروع قانون نموذجي)، اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٦، ص ٢٩٧.
- ٩- محمود شريف بسيوني، المحكمة الجنائية الدولية.. مدخل لدراسة أحكام واليات الإنفاذ الوطني للنظام الأساسي، دار الشروق، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥، ص ١٨ و١٩.
- ١٠- نشير إلى أن هناك دولا اختارت أن تؤهل قانونها قبل أن تبادر إلى التصديق على نظام المحكمة، فيما فضلت دول أخرى التصديق على النظام أولا ثم ملاءمة وتأهيل قوانينها فيما بعد.
- ١١- راندة شبيب، المحكمة الجنائية الدولية.. صراع الحق والقوة، الموقع الإلكتروني لإسلام أونلاين: www.islamonline.net
- ١٢- نشير في هذا الإطار إلى القرار رقم ١٥٩٣ الذي اتخذته المجلس بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٠٥، بناء على مقتضيات الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والذي قرر فيه إحالة الوضع القائم منذ ١ يوليو ٢٠٠٢ في دارفور إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية. وثيقة رسمية للأمم المتحدة رقم R/res 1593(2005)، انظر الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة: www.un.org
- ١٣- ثقل سعد العجمي، مجلس الأمن وعلاقته بالنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، مجلة الحقوق، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، العدد الرابع، ديسمبر ٢٠٠٥، ص ١٩.
- ١٤- جاء في هذا القرار: "إن المجلس... وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.
- يطلب، اتساقا مع أحكام المادة ١٦ من نظام روما الأساسي، أن تمتنع المحكمة الجنائية الدولية لمدة اثني عشر شهرا، اعتبارا من ١ يوليو ٢٠٠٢، عن بدء أو مباشرة أية إجراءات التحقيق أو المقاضاة في حالة إثارة أي قضية تشمل مسئولين أو موظفين حاليين أو سابقين تابعين لدولة مساهمة ليست طرفا في نظام روما الأساسي فيما يتصل بأي عمل أو إغفال يتعلق بالعمليات التي تنشئها الأمم المتحدة أو تأذن بها، إلا إذا قرر مجلس الأمن ما يخالف ذلك.
- يعرب عن اعتزامه تمديد الطلب المبين في الفقرة السابقة بنفس الشروط، وذلك في ١ يوليو من كل سنة لفترة ١٢ شهرا جديدة، طالما استمرت الحاجة إلى ذلك
- يقرر أنه على الدول الأعضاء ألا تتخذ أية إجراءات تتنافى مع الفقرة ١ ومع التزاماتها الدولية...".
- ١٥- إدريس لكزني، المؤسسات القضائية الدولية ومعوقات العدالة، مجلة شئون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، عدد ١٢١، خريف ٢٠٠٧، ص ٢٢٦ و٢٢٧.
- ١٦- وثيقة صادرة عن المنظمة، تحت رقم: IOR2003/002/51 بتاريخ ١ مايو ٢٠٠٢.
- ١٧- نشير إلى أن المجلس قام بتمديد هذه المدة اثني عشر شهرا أخرى بموجب قراره رقم ١٤٨٧ لسنة ٢٠٠٣.
- ١٨- ومن المفارقات، نشير إلى أن الولايات المتحدة كانت من بين أكثر الدول إلحاحا وتحمسا لتشكيل المحكمتين الخاصتين بمحاكمة مجرمي الحرب في كل من يوغوسلافيا السابقة سنة ١٩٩٣، ورواندا سنة ١٩٩٤.
- ١٩- عبرت الولايات المتحدة عن رغبتها في عدم تضمين جريمة العدوان ضمن اختصاصات المحكمة، واعترضت على التحرك التلقائي للمدعي العام للمحكمة إزاء الجرائم التي تخضع لولايتها.
- ٢٠- تعتقد منظمة العفو الدولية أن بواعث هذا القلق الأمريكي يكمن في أن المحكمة الجنائية الدولية يمكن أن تستخدم للقيام بملاحقات قضائية نابعة من دوافع سياسية ضد مواطنيها. منظمة العفو الدولية، التهديدات الأمريكية للمحكمة الجنائية الدولية، على الموقع الإلكتروني: http://ara.amnesty.org/pages/icc-US_threats-ara
- ٢١- نشير إلى أن البرلمان الأوروبي عبر، من خلال قراره رقم ١٣٠٠ الصادر بتاريخ ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٢، عن استيائه ورفضه لعقد مثل هذه الاتفاقيات مع بعض الدول الأوروبية التي صدقت على قانون روما من حيث مخالفتها للغرض الذي من أجله انشئت اتفاقية روما. انظر في هذا الشأن: هشام الشراوي، تكريس مبدأ عدم الإفلات من العقاب بواسطة المحكمة الجنائية الدولية، جريدة الاتحاد الاشتراكي، المغرب، ٣ فبراير ٢٠٠٧.

الأزمة المالية العالمية .. تباين الرؤى والحلول

نزيرة الأقدى *

وقد اختلفت الرؤى وتباينت حول سبل معالجة هذه الأزمة، خاصة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان، وحتى بين دول الاتحاد الأوروبي ذاتها، ناهيك عن التقلبات في مناخ العلاقات الأمريكية-الصينية الناتجة عن تداعيات هذه الأزمة.

"التشخيص للداء":

أخذت الأزمة المالية شكل "الكرة الثلجية" التي تزداد وتتضخم مع مرور الوقت، فكانت البداية "عقارية" أدت إلى أزمة "مصرفية" ومنها إلى الأزمة المالية العالمية ... الخ.

وقد أخفت الواجهة "العقارية" وراعا التشابك والتداخل بين مختلف الأنواع والمؤسسات والأسواق المالية. وبالتالي، أدى انهيار القطاع العقاري في الولايات المتحدة إلى انكشاف جبهة البنوك الاستثمارية المقرضة والمقرضة في الوقت نفسه، وشركات التأمين وإعادة التأمين، ومنها إلى البورصة وصناديق الاستثمار، المرتبطة بالمعاشات ... الخ.

كما أن التوسع الضخم في عمليات انتقال رءوس الأموال، مدعوما بشرة الاتصالات في إطار العولمة، كشف عن نقاط الضعف في مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية، وضعف الدور الرقابي، سواء على صعيد الدولة أو على الصعيد العالمي. بل إن الشفافية وقواعد الحركة ومراقبة الحسابات

إن الطبيعة المتشابكة لهذه الأزمة وانعكاساتها الاجتماعية وردود أفعالها السياسية أغرقت المواطن "الفرد" و"صانع" ومتخذ القرار السياسي والاقتصادي في دوامة المشاكل والبحث عن طوق النجاة. لقد عصفت الأزمة بأعداد كبيرة من الوظائف، ففاقت من مشكلة البطالة، وأدت إلى إهدار أصول واستثمارات تقدر قيمتها بالآلاف المليارات. وقد انعكس هذا كله في تدنى معدلات النمو الصناعي، وإجمالي الناتج المحلي ككل، مع تقلبات قيمة العملات الوطنية، وتهاوى معظم البورصات العالمية. وعلى صعيد التجارة العالمية، فقد انكمش الطلب على الواردات وتضاعفت الصادرات، نتيجة لتقلص القوة الشرائية والطلب على المنتج المحلي والمستورد. بل إن التقلبات الحادة في القطاع المصرفي وتراكم الخسائر المالية دفعا العديد من البنوك - إن لم يكن معظمها - إلى تقييد حجم الائتمان المتاح للتجارة الخارجية، وازدادت بذلك مشاكل القطاع الصناعي في العديد من الدول. من ناحية أخرى، جاء تدخل المؤسسات الدولية لمواجهة الأزمة محدودا من حيث عدد الدول، ومن حيث قيمة المساعدات، لأن برامج هذه المؤسسات ووظائفها لم تكن مهيأة لمواجهة التطورات المتلاحقة في طبيعة المشاكل التي تواجه الاقتصاد العالمي.

تجىء قمة مجموعة العشرين في العاصمة البريطانية "لندن" هذا الشهر (أبريل ٢٠٠٩)، كمحاولة أخرى للتوصل إلى حلول يعتد بها للأزمة المالية التي ضربت دول العالم أجمع بدرجات متفاوتة، وسط مؤشرات تدل على استمرار الخلاف حول مواجهة هذه الأزمة وكيفية معالجتها.

(*) كاتبة متخصصة في الاقتصاد السياسي .

على صعيد البنوك والشركات لم تكن فوق مستوى الشبهات.

نبت العالم النموذج الكينزي القائم على الاقتصاد المختلط منذ بداية الثمانينيات، وتبنى السياسة "الرجانية" و"الثأشرية"، فيما عُرف بالراسمالية الليبرالية الجديدة التي عظمت دور القطاع المالى، وخلقت أدوات وأوعية استثمارية جديدة مثل المشتقات، مما أدى إلى اختلال التوازن الدولى فى المجالين المالى والاقتصادى. ارتبط ذلك بالطفرة الضخمة فى مديونية القطاع المالى الأمريكى - على سبيل المثال - حيث قفزت من ٢٢٪ من إجمالى الناتج المحلى فى عام ١٩٨١ إلى ١١٧٪ من الناتج نفسه فى الربع الثالث من عام ٢٠٠٨.

ولذلك، كان وقع الاهتزاز والانهيارات المالية مسموعا بقدر ارتفاع حجم المديونية المصرفية للولايات المتحدة بصفة أساسية.

وبينما كانت المؤسسات المالية الدولية منهكة فى برامج التكيف الهيكلى على صعيد الدول النامية، كانت نذر الأزمة المالية العالمية تتجمع فى الأفق على صعيد الدول الصناعية الرئيسية، إلا أن تقارير هذه المؤسسات لم تشر إليها ولم تتنبأ بها. بل إن تحرك هذه المؤسسات والمنظمات المالية الدولية كان قاصرا عن ملاحقة التطورات السريعة على الصعيد العالمى، على الرغم من تعدد التوصيات الصادرة عن المؤتمرات الدولية بإعادة النظر فى هذه المؤسسات وإصلاح النظام المالى الدولى، منذ سنوات طويلة مضت.

توالت عمليات الكشف عن عمليات الاحتيال والتدليس التى استغلت الطفرة الضخمة فى الدور الذى يلعبه القطاع المالى والنهج المتزايد لتحقيق المزيد من الأرباح، ومن ثم تكررت سيناريوهات الفضائح المالية واستغلال المعلومات التى سادت الأسواق الأمريكية فى فترة الثمانينيات، وأضيف إليها العديد من الفضائح الأخرى، مثل "برنارد مابوف"، و"ستانفورد" وغيرهما، ممن استغلوا غياب الرقابة وتعدد ثغراتها وزيادة الضخمة فى نوعية الأدوات المالية القائمة على المضاربة بصفة أساسية فى تحقيق أرباح هائلة. وقد ارتبط بهذه النقطة ما كشفت عنه الأزمة المالية الأخيرة من إمعان القيادات المصرفية والمالية فى ابتكار المزيد من الأدوات ذات معدلات المخاطر العالية، من أجل الحصول على تدفقات استثمارية ضخمة وتؤدى إلى حصولهم على حوافز ومكافآت عالية، ودون النظر إلى التبعات السلبية للإفراط فى هذه الأدوات المالية.

وقد بارك الكونجرس الأمريكى، فى ظل الأغلبية الجمهورية التى سادته عبر سنوات وتصاعد قوى المحافظين الجدد، كافة الإجراءات التى هدفت لتحرير صناديق الاستثمار وعمليات المقاصة والتعثر الائتماني، مشكلا بذلك المظلة التى انطوى أسفلها الجموح والطموح الجنونى من أجل تحقيق المزيد من الأرباح.

الاختلاف على "روشة العلاج":

لا شك فى أن التغيير الذى شهدته الولايات المتحدة، ممثلا فى تولي "باراك أوباما" منصب الرئاسة خلفا "لجورج بوش"، أدى إلى حدوث اختلاف فى منظور أدوات التعامل مع الأزمة المالية. كما أن الاختلاف نفسه امتد إلى جبهة الحلفاء عبر الأطلسى، ممثلا فى الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة. وكذلك بالنسبة "اليابان" التى واجهت ظروفًا خاصة زادت من تبعات الأزمة المالية العالمية.

أولا- التباين على الصعيد الأمريكى:

ركزت الإدارة الأمريكية فى ظل رئاسة "جورج بوش" على

الأدوات التقليدية فى مجالى السياسة المالية والنقدية، وتمثل ذلك فى صندوق إنقاذ القطاع المالى الذى خصص له سبعمائة مليار دولار، إضافة إلى الدعم المالى لصناعة السيارات، وانهاج بنك الاحتياطى الفيدرالى سياسة خفض المتتالى لسعر الفائدة على الدولار، فى محاولة لإنعاش سوق الأوراق المالية، وبث الثقة فى نفوس المستثمرين، إلا أن الأخيرة كانت فى حالة انكماش وتقلص.

ومع تولي "باراك أوباما" منصب الرئاسة، شرعت الإدارة الجديدة فى التحرك السريع. فكانت الخطوة الأولى المتضمنة تقديم مبلغ ثمانمائة مليار دولار، تليها الخطوة الثانية المقترحة من جانب وزير الخزانة "تيموثى جيتنير" والتى تقدر بألفى مليار دولار. وقد بلورت الخطوة الأخيرة عدة نقاط، من أبرزها:

- التركيز على المشاركة بين وزارة الخزانة وبنك الاحتياطى الفيدرالى، والقطاع الخاص فى تمويل "صندوق الأصول الفاسدة"، وهى الأصول غير القابلة للبيع، مع الاستمرار فى تقديم دفعات مالية مباشرة إلى البنوك فى ظل البرنامج الذى اختطته ونفذته الإدارة الأمريكية السابقة.

- العمل على زيادة جانب الطلب وتحفيز الأفراد على مزيد من الإنفاق، من خلال خفض الضرائب، خاصة لأصحاب الدخل المنخفضة والشركات الصغيرة، مع التوسع فى تقديم القروض للأفراد والشركات الصغيرة بما يساعدها على إتاحة المزيد من فرص العمل.

- تشديد الرقابة والقيود المفروضة على الجهات المتلقية للمساعدات المالية، سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات. ويدخل فى هذا النطاق اقتراح بإنشاء مؤسسة تدعم موازنة الحسابات الخاصة بالبنوك والتقليل من عبء أصولها المتعثرة، مع انتهاج سياسات تتيح المزيد من المرونة فى تطبيق التشريعات المنظمة لحالات الإفلاس.

وقد اتخذت الإدارة الأمريكية أيضا إجراءات تضع حدا أقصى على المكافآت التى يحصل عليها رؤساء المؤسسات المالية، وكونت صندوقا لإدارة الأسهم والحصص التى حصلت عليها الحكومة الأمريكية مقابل القروض الضخمة التى قدمت للشركة القابضة للتأمين والقطاع المصرفى، وكذلك لعملاقى القروض العقارية "فانى مى" و"فريدى ماك". وقد أثارت هذه الإجراءات جدلا شديدا.

وقد كان لهذه التصريحات المتشددة حول إحكام الرقابة، وتزايد نسبة ملكية الدولة فى البنوك - التى وصلت إلى ٨٠٪ فى مجموعة التأمين الأمريكية وإلى ٣٦٪ فى سبتي جروب - ردود أفعال سلبية على صعيد سوق الأوراق الأمريكية، التى عانت انخفاضًا شديدا فى أسهم البنوك وشركات السيارات المتعثرة، باعتبارها من أبرز الأهداف للتوسع فى الملكية الحكومية. كما أثارت موجة من الجدل الحاد والمناقشات فى الكونجرس وفى الدوائر البحثية والإعلامية، حول دلالتها على صعيد "مستقبل الراسمالية". وجاء رد الفعل المضاد متمثلا فى إعلان بنك الاحتياطى الفيدرالى عن عدم وجود نية لتأميم البنوك، وذلك على النقيض من النهج الذى أخذته الحكومة البريطانية.

ارتبط بالتطورات الأمريكية، على صعيد الأزمة، تزايد حدة النقد من جانب حاملى الأسهم فى القطاع المصرفى وشركات السيارات للإدارة العليا فيها، حيث إن الأخيرة تتحمل تبعات سوء الإدارة وتناجها السلبية. فكانت حملة المضاربات ضد أسهم هذا

ضعف اقتصادات دول شرق ووسط أوروبا الأعضاء في الاتحاد على أداء العملة الأوروبية الموحدة "اليورو"، مما دفع بها إلى الانخفاض الحاد، ومن ثم تصاعدت المطالبة من جانب العديد من هذه الدول بضرورة مد يد المساعدة إليها. بل إن بعض الدول الأخرى الواقعة في هذا الحزام الجغرافي، وإن كانت لا تنتمي إلى الاتحاد الأوروبي، طالبت بضرورة دعمها هي الأخرى. وأبرز مثال في هذا الصدد هو "أوكرانيا" التي أصبحت تشكل صراعا دائما بمشكلاتها السياسية وانعكاساتها على صادرات الغاز الطبيعي الروسي للاتحاد الأوروبي، وكذلك أوضاعها الاقتصادية المتردية.

يضاف إلى ذلك حجم الاستثمارات الضخمة المتدفقة من دول غرب أوروبا إلى دول الوسط والشرق الأوروبي، ومن ثم فإن تردى الأوضاع في الأخيرة سوف ينعكس بالضرورة على الأولى وعلى العملة الأوروبية الموحدة والقطاع المصرفي في دول المركز وأقطاب الاتحاد الأوروبي. كما أن تردى هذه الأوضاع سوف يؤثر على الرؤية المستقبلية لهذا الاتحاد. ومن هنا، فلا عجب في أن تعد الأزمة المالية بمثابة "حائط برلين" ثان أدى إلى تقسيم الدول الأوروبية من حيث الأوضاع الاقتصادية ودرجة الاستقرار السياسي.

أما التحدي الثاني الذي يواجه الاتحاد الأوروبي، فيأتي من الخارج، وتحديدا من الولايات المتحدة.

يرتبط هذا التحدي بالشعار الذي رفعتة الإدارة الأمريكية والكونجرس لتحجيز البضائع الأمريكية في محاولة لإنعاش جانبي الطلب والعرض. حيث اعتبرت دول الاتحاد الأوروبي هذا الشعار عودة إلى السياسات الحمائية الأمريكية، ودعوة لانتعاشها على صعيد العالم، وطالبت بضرورة تجنب الوقوع في براثنها. وقد كانت ألمانيا من أبرز الدول الأوروبية قلقا من هذا التطور، بالنظر إلى انخفاض صادراتها بنسبة ٧,٢٪ في شهر يناير ٢٠٠٩، مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي، بينما بلغ رصيد فائضها في الميزان التجاري ٢٦٥ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٨.

ومع تتابع التطورات وتوالي الإجراءات الأمريكية الرامية إلى إنعاش الطلب ودعم المؤسسات، تعمقت الانقسامات والاختلاف الأوروبي - الأمريكي إزاء كيفية إنعاش الاقتصاد العالمي، وإلى أي مدى.

فقد أعلن وزراء مالية الدول الـ ٢٧ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، خلال اجتماعهم في النصف الأول من شهر مارس الماضي (٢٠٠٩) ببروكسل، أنه لا يمكن مسايرة الولايات المتحدة في مجال برامج الإنعاش الضخمة، لأنها تعنى تحميل ميزانيات دول الاتحاد المزيد من العجز وتراكم الدين العام، بما يتعارض وأحكام إقرار العملة الأوروبية الموحدة، حيث يعد الدفاع عن اليورو هو خط الدفاع الأول.

ترتبطا على ماسبق، لا تبدو الرؤية إيجابية ولا التوقعات متفائلة فيما يتعلق بانعقاد قمة مجموعة العشرين في العاصمة البريطانية، حيث إن الرؤية الأوروبية - الأمريكية متباينة إزاء كيفية العلاج. وإذا كانت نقطة الالتقاء الوحيدة هي ضرورة إعادة النظر في المؤسسات المالية الدولية وكيفية إحكام الرقابة المالية العالمية، فإن التساؤل الذي يطرح هو: كيف بعد أن تعددت هذه التوصيات والبيانات على مدى سنوات سابقة؟

اليابان والصين :

إذا كانت الرؤية حول كيفية العلاج اللازمة المالية العالمية قد تباينت

القطاع وتلك الشركات، استنادا إلى المنحنى المتراجع للأرباح وتوزيعات عوائد الأسهم ورأس المال، بينما يتصاعد الحصاد المالي لفئة الإدارة العليا. وقد امتدت انتقادات حاملي الأسهم إلى الإدارة الأمريكية وبنك الاحتياطي الفيدرالي، نظرا لإغفال تعويضهم عن الخسائر المالية التي لحقت بهم. كما طالبوا بعدم قصر تحديد الحد الأقصى للرواتب والحوافز على طبقة المديرين، ولكن تطبيقها على كافة العاملين في المؤسسات والشركات التي تتلقى المساعدات المالية من أموال دافعي الضرائب عبر الخزنة الأمريكية، مع وجود خطة لاستبدال هذه القيادات العليا.

ثانيا - التباين عبر الأطلنطي :

تباينت الرؤى بين جانبي الأطلنطي حول كيفية مواجهة الأزمة المالية، كما كان هناك اختلاف في الرؤى والمواقف داخل الاتحاد الأوروبي ذاته إزاء كيفية مواجهة تحدياتها.

وفيما يتعلق بالموقف الأوروبي تجاه الولايات المتحدة، فقد تبلور في عدم الموافقة على الإسراف الأمريكي في مجال الإنفاق والإنقاذ المالي، حيث إن السبب الأساسي في الأزمة ناجم عن سياسات وممارسات مالية خاطئة، بالإضافة إلى إخفاق أدوات الرقابة والمتابعة، سواء على صعيد الولايات المتحدة أو على الصعيد الدولي. وكان الموقف الأوروبي قد تعرض لعمليات صعود وهبوط فيما يتعلق بخطة الإنقاذ المالي وسياسة تدخل الدولة في الملكية الخاصة، بينما اعتمدت بريطانيا هذه السياسة بوضوح (تأميم بنك نورث روك، والمساهمة في رأسمال بنك مجموعة لويديز وبنك اسكتلندا الملكي).

ولم يستمر الانتفاع في طريق برامج الإنقاذ المالي -سواء على صعيد المفوضية الأوروبية أو على مستوى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أو في منطقة العملة الأوروبية الموحدة "اليورو"- طويلا، على الرغم من المؤشرات الاقتصادية السلبية التي تشير إلى الدخول في مرحلة الركود، وهبوط العديد من دول الاتحاد في معايير الجدارة الائتمانية، مثل البرتغال وإسبانيا واليونان.

فلقد اتجهت العديد من هذه الدول -وكذلك المفوضية- إلى اعتماد برامج لإنعاش الطلب، تتضمن خفض الضرائب والتوسع في القروض والإعانات، بجانب مشروعات البنية الأساسية والتعليم والصحة. ويعني ذلك إنعاش السياسة الكينزية ونظرية الاقتصاد المختلط. ولكن إلى حين، حيث رفعت هذه الدول شعار ضرورة إحكام الرقابة والإشراف وليس مجرد تدفق الأموال، بما يتعارض مع الرؤية والمطالب الأمريكية.

كما شهدت فترة ما بعد انفجار الأزمة المالية تباين سياسات بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي الموحد، فيما يتعلق بسياسة سعر الفائدة. فقد أمعن الأول في التخفيض ليصل إلى نسبة تتراوح بين صفر٪ و ٢٥٪ على الدولار، بينما ظل الثاني متمسكا بسياسة أسعار الفائدة المرتفعة نسبيا لفترة طويلة. ثم بدأ في سياسة خفض التدرجي دون الوصول إلى المستوى الأمريكي. مع ملاحظة أن البنك المركزي البريطاني قد سار على خطوات الفيدرالي الأمريكي بعيدا عن المركزى الأوروبي الموحد في مجال سعر الفائدة، وذلك بسبب عدم عضوية "لندن" في منطقة "اليورو"، وطبيعة التوافق الأمريكي - البريطاني بالنسبة للعديد من القضايا السياسية والاقتصادية.

وقد واجه الاتحاد الأوروبي تحديا من الداخل، تمثل في اثر

والقاطرة للاقتصاد العالمي خلال فترة الأزمة الصحية التي طرأت على الاقتصاد الأمريكي، وانتشرت عدواها إلى الاقتصاد العالمي، وتلك من أبرز تداعيات الأزمة المالية العالمية.

يضاف إلى ذلك الدور الذي تلعبه الاستثمارات الصينية بالنسبة لتمويل العجز المالي الأمريكي من خلال شرائها لأذون الخزانة الأمريكية والاستثمارات المتنوعة على صعيد الاقتصاد الذي يفقد العالم. وسوف نجد في هذا الصدد أن حملة الانتقادات، التي سبق أن وجهت إلى صناديق الثروات السيادية، وفي مقدمتها التابع للصين من جانب "واشنطن" وحلفائها الغربيين، قد تحولت إلى مباركة وتحفيز على الاستمرار في الاستثمار، بل وإلى بث الطمأنينة في دوائر "بكين"، بأن خفض سعر الفائدة على الدولار والتقلبات الحادة في قيمته وكذلك الانخفاض الحاد في الاستثمارات المالية والعقارية، سوف يتم تعويضه من خلال دورة النشاط الاقتصادي وبرامج الإنقاذ الضخمة، التي ستؤتي ثمارها، إن أجلا أو عاجلا، وأنه لا مبرر للمخاوف الصينية التي أعلنها رئيس وزرائها فيما يتعلق بمصير أرصدها الضخمة المقومة بالدولار الأمريكي.

مجموعة العشرين وعدوى "التعميم":

وبالانتقال من مستوى الدول "السبع الكبار"، إضافة إلى "الصين" إلى مستوى مجموعة العشرين، التي تضم مجموعة من الدول النامية وعلى رأسها الهند والصين إضافة إلى روسيا والبرازيل، سوف نجد أن عدوى التعميم والبعد عن التفاصيل قد انتقلت إليها، بما يعكس استمرار ظاهرة الاتفاق في "التشخيص" والاختلاف في "العلاج".

وقد اتضح ذلك بصورة جلية في اجتماع وزراء مالية المجموعة في إنجلترا مؤخرا. فعلى الرغم من اتفاق الجميع على ضرورة مواجهة الأزمة المالية وتداعياتها وإنعاش الاقتصاد العالمي، إلا أن الآراء اختلفت فيما يتعلق بأسلوب الإدارة الأمريكية للأزمة، وبخاصة في مجال التوسع في برامج الإنعاش، وكذلك كيفية إصلاح المؤسسات المالية الدولية، ابتداء من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، إلى بنك التسويات الدولية، ومنتدى الاستقرار المالي، وهل يتم ذلك الآن، أم على المدى البعيد؟ وحتى يتم ذلك، ماذا يتعين اتخاذها في مواجهة الأزمة؟ وقد بدت الصورة العامة أقرب إلى الرؤية الأوروبية فيما يتعلق بضرورة التركيز على الإجراءات وفعالية الرقابة في مواجهة توحش الرأسمالية المالية، التي غذاها وجود المحافظين الجدد على المسرح السياسي والاقتصادي الأمريكي، والتي كلفت العالم خمسمائة ألف مليار دولار. وكان البيان الصادر عن الدول الأربع الكبرى على صعيد الدول النامية - وهي الصين والهند بالإضافة إلى روسيا والبرازيل - قد احتوى على تقارب آخر مع الموقف الأوروبي فيما يتعلق بالتحذير من السياسات الحمائية وانعكاساتها على التجارة الدولية.

لكن البيان أشار أيضا إلى أن الدول السبع الصناعية الكبرى مطالبة بالكشف والشفافية حول الأزمات الخفية التي تتعرض لها اقتصاداتها، حتى لا تتحول إلى أزمة عالمية تضرب معظم الدول.

وحتى تعقد "قمة العشرين" في الثاني من شهر أبريل ٢٠٠٩، سوف نجد أن الخطوط العامة التي خرجت من اجتماع وزراء مالية المجموعة لا تختلف في كثير من نتائج "قمة العشرين" التي عقدت في "واشنطن"، واتسمت كافة توصياتها بالتعميم، والبعد عن شيطان التفاصيل.

بين جانبي الأطلسي، فإنها على النقيض من ذلك بالنسبة لليابان والولايات المتحدة، وكذلك بالنسبة للولايات المتحدة والصين، وإن كان منطق تعامل "واشنطن" إزاء "طوكيو" يختلف عنه بالنسبة لبكين.

تجد اليابان نفسها في مأزق سياسي أشد خطورة مقارنة بالدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، حيث إنها تواجه بعدم استقرار ناجم عن تلاحق تغيير الحكومات ورئاسة الحزب الديمقراطي الليبرالي. ولا تزال حكومة "شارد أسو" تواجه الصعوبات من جانب المعارضة من أجل إقرار خطة الإنقاذ الاقتصادية، بينما الانتخابات على الأبواب، ويتوالى تساقط السياسيين، وأخروهم وزير المالية الذي أجبر على الاستقالة في هذا الوقت الحرج. وإذا كانت خطة الإنقاذ الأخيرة هي الثالثة في غضون أشهر معدودة، فإنها نتيجة طبيعية للمؤثرات الاقتصادية السلبية الخاصة بانكماش حجم الصادرات وارتفاع قيمة العملة الوطنية "الين"، مما دفع "بطوكيو" إلى تخصيص المليارات لدعم قطاع التعدين بصفته المحرك الأساسي للاقتصاد الياباني. ولا تواجه الولايات المتحدة ولا دول الاتحاد الأوروبي قلقا مماثلا على الصعيد السياسي.

ألقت طوكيو بثقلها خلف "واشنطن" في مجال برامج الإنقاذ المالي، باعتبارها طوق النجاة من أزمة الركود العالمي، مما له أولوية على إعادة النظر في نظم الرقابة على القطاع المالي. ومن هنا، كانت مساندتها لدعوة الولايات المتحدة، على لسان وزير خزانته "تيم جينتر" بتخصيص نسبة ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي خلال عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ لإنعاش الاقتصاد العالمي، مع تولى صندوق النقد الدولي تنسيق ومراقبة الجهود المبذولة في هذا الصدد.

وقد دلت "طوكيو" على توافقها مع الدعوة الأمريكية، بتخصيصها ما يعادل نسبة ٨,٨٪ من إجمالي ناتجها المحلي لبرامج إنعاش الاقتصاد الياباني، مع تقديم مائة مليار دولار في صورة تسهيلات مالية لصندوق النقد لتقديم المساعدات المالية العاجلة لإنعاش الاقتصادات المتعثرة، بينما كان إجمالي المخصص لهذا الهدف لا يتجاوز مائتين وخمسين مليار دولار (أي بنسبة ٤٠٪).

أما "الصين" - وهي في الواقع "الدولة الثامنة" في قائمة الدول الصناعية "الكبار" - فقد حظيت خلال فترة ما بعد اندلاع الأزمة المالية بغزل سياسي واقتصادي من جانب الولايات المتحدة، وتحديدًا بعد فوز "باراك أوباما" بمنصب الرئاسة الأمريكية. وقد ترجم ذلك في تصريحات كل من وزير الخزانة والخارجية الأمريكيين.

أقرت الصين خطة إنعاش ضخمة بلغت أربعة آلاف مليار "يوان" لإنعاش الطلب المحلي من جانب ثلث تعداد سكان العالم، مما يتسق مع الرؤية الأمريكية لكيفية مواجهة مشكلة الركود العالمي. كما أن انخفاض صادراتها بما يعادل الربع تقريبا لم يحل دون توسعها في الاستثمارات في الأصول الثابتة ومجالات مشروعات البنية الأساسية والنقل والمواصلات بنسبة تتجاوز هذا الانخفاض. وبذلك، فإن هذه الخطة قد آتت ثمارها الأولى في مجال إنعاش الطلب المحلي، بما يؤدي إلى تعويض النقص في الطلب العالمي على الصادرات الصينية، كما ينعش حركة الواردات من الخارج في الوقت نفسه.

ومن أبرز الأسباب التي تجعل "بكين" موضع غزل "واشنطن" و"بروكسل" وحتى "طوكيو"، على حد سواء، هو استمرار احتلالها المركز الأول في مجال معدلات النمو الاقتصادي المتوقع خلال عام ٢٠٠٩، بينما انكمشت المعدلات المتوقعة للدول الصناعية الكبرى إلى أدنى حدودها. ومن ثم، تكون "بكين" قد احتلت مقعد القيادة

الأزمة المالية وتداعياتها .. رؤية مغايرة

د. فتحي العفيفي *

بالدولار، بالاستعاضة عنه باليورو، ومن ثم تعرض هيبة الدولار للاهتزاز والخطر بما يؤثر على الاقتصاد الأمريكي بالسلب.

- الارتفاع التاريخي لأسعار النفط والتي بدت جنونية بلا ضابط أو رابط مصحوبا بتدني العوائد من الصناعات المعتمدة عليه بشكل مباشر.

إن المنظومة المعقدة، التي تحكم الصعود والهبوط والانهيار في البورصات، هي إحدى وسائل الليبرالية الجديدة والعولة في الاحتيايل البرئ، وممارسة عمليات النصب والابتزاز في وضخ النهار، وبالقانون، والأوراق الرسمية، وبمحض إرادة الزبائن. نقطة بداية هذه العملية في "سوق الأوراق المالية"، عندما تبدأ شركة ما في الإعلان عن نفسها وفتح باب الاكتتاب وبيع أسهمها بأثمان تتناسب ومن يسمون بـ "صغار المستثمرين" وهم قليلو الخبرة، وميالون إلى تصديق الوهم. وتبدأ أسعار الأسهم في الارتفاع التدريجي الذي يغذي باطراد دخول ضحايا جدد إلى السوق تحت ضغط الإعلان في وسائل الإعلام، الذي يثير رغبة الثراء وغريزة حب التملك

وكيف بدولة، في حجم الولايات المتحدة الأمريكية تفاجأ، مثلها مثل الشعوب المتخلفة والدول الفاشلة، بأزمة كارثية على هذا النحو الذي يطيح بكل إنجازاتها العلمية والحضارية؟ في ظني و يقيني أن العولة تحل مثل هذا الإعضال المفاهيمي. إن نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في عولة أزمته الداخلية المتصلة بالرهن العقاري، وجر العالم كله إلى تصحيح أخطاء ارتكبها الحمقى/ الأذكاء من المتلاعبين بهذا القطاع، يفسر جزءا كبيرا من الأزمة. بمعنى أن هذه المشكلة تحديدا هي جزء من الحل، إذا ما علمنا أن أجهزة المراقبة والمحاسبة قد عمدت إلى غض الطرف عن تصاعدها لتحقيق أهداف استراتيجية أكثر أهمية.

وقبل الدخول في دهاليز ما حدث، لابد من استحضار الحقائق الدولية الآتية:

- الصعود الاقتصادي والسياسي للصين بطريقة غير مسبوقة والمصحوب بالتمدد الاستراتيجي الجيوبوليتيكي.

- الارتفاع المبالغ فيه لليورو، مصحوبا بمطالبات واسعة للعديد من الدول المتعاملة

ماذا يحدث في العالم على الصعيد الاقتصادي؟ سؤال يتردد من قريب ومن بعيد، مصحوبا بحالة من الذعر والهلع والخوف من المجهول المخبوء لتعلق الأمر بالمال الذي هو عصب الحياة وشرائها. لكن الأسئلة الأكاديمية الأكثر منطقية وأهمية هي: أين التخطيط الاستراتيجي الأمريكي الذي يرصد ما سيحدث في العالم في غضون الخمسين عاما القادمة؟ أين المراصد ومراكز البحوث وخزانات التفكير؟

(*) باحث في الفكر الاستراتيجي، مدرس بجامعة الزقازيق.

على البورصة، والأوضاع الحرجة التي ستعاني منها الشركات. ستفقد الصين الكثير من الميزات التنافسية واللوجيستية التي حققتها خلال السنوات العشر الماضية، سيتوقف المشروع الصيني ويتجمد طموحه السياسي عن مزاحمة الدور الأمريكي، وهي التأثيرات السالبة التي ستعاني منها روسيا بالقدر ذاته، ويبتعد قليلاً شبح الحرب الباردة الدولية. والاتحاد الأوروبي تأثرت عملته الموحدة بشكل ملحوظ ليوصل اليورو انخفاضه المنظم أمام الدولار، ليثبت هذا الأخير من جديد قدرته على الصمود، وأنه سلطان العملات الرئيسية في العالم. كما أن التأثير السلبي الحادث للبورصات الأوروبية يعيد الزعامة الغربية للولايات المتحدة الأمريكية، سياسياً واقتصادياً، بعد أن كان الأوروبيون يحلمون بالخروج من بيت الطاعة الأمريكي. والنفط يلقي المصير نفسه من التراجع في أسعاره بما يسمح للشركات الأمريكية وسماسرة النفط بتحقيق هوامش أرباح كبيرة، وهي قيمة الفارق بين شرائه من المنشأ وبيعه إلى الأسواق. من ناحية أخرى، تتأثر المكاسب الاقتصادية الكبيرة، التي حققتها دول الخليج والدول النفطية الأخرى، نتيجة الارتفاع المبالغ فيه لأسعار النفط إلى حد وصوله فوق ١٤٠ دولاراً للبرميل، والتي أغرتها بالتفكير في الاستقلال السياسي واتخاذ مواقف أكثر سيادية على نحو ما فعلته السعودية من التوجه نحو روسيا والصين. إن ما يحدث هو نوع من التأديب لكل من سولت له نفسه مقاومة نزعة الهيمنة الأمريكية. الولايات المتحدة إذن هي المستفيد الأوضح من الأزمة المالية العالمية، وبالتالي لم تكن مراكز الأبحاث نائمة، ولا خزانة التفكير ناضبة. الكل نشط من أجل تأجيل هذه الأزمة الكبرى، هذا هو فخ العولة بامتياز.

فالأزمة - في رأيي - دليل قوة ومنعة وليست دليل ضعف. الليبرالية الجديدة في رحلة صعودها قد شحذت قواها، واستنفرت وظائفها الحيوية في الأزمة المالية الراهنة لجر العالم بأسره نحو ضرورة الإسهام في معالجة الأخطاء والتصديعات في المشروع النيوليبرالي أولاً، ثم في الأزمات الداخلية الأمريكية ثانياً. المطلوب كان ضخ سيولة عالمية استعصت طويلاً على الخروج من مخابئها تحت زعم "الصناديق السيادية"، و"الاحتياطات الادخارية". فالولايات المتحدة - وفق النظرية المنسوبة إلى وزيرة الخارجية السابقة كوندوليزا رايس، "الفوضى الخلاقة" - تستهدف إحداث فوضى عامة للتعرف على الأوزان الحقيقية للقوى، حتى يمكن البناء على النتائج المتحصلة من هذه الفوضى. وفي هذه الأزمة المالية، سيساعدها الجميع من حيث لا يدري، ستجتهد مراكز البحوث، والخبراء، والبيروقراطيون، والحكوميون، سيقدم كل في مجاله كشف حساب عما لديه وما عليه. ستجبر الحكومات على فك ودائعها، والأثرياء والملوك على مؤازرة ذويهم وتعويض خسائرهم في أسواق الأسهم، درءاً لأعمال عنف انتقامية، على نحو ما فعلت قطر والإمارات من شراء ما يفوق ١٠٪ من قيمة البنوك المتعاملة في البورصات المحلية. إن الفوضى المالية العالمية الراهنة، بلا ريب، ستتعش وتجدد من حيوية الرأسمالية الأمريكية عن طريق

من مرقدتها. وما دام المؤشر في ارتفاع، وأن الناس تضارب "تبتاع" مع بعضها بعضاً، وأن الشركات وإدارة السوق تحصل الأموال باستمرار، فلا توجد مشكلة. الكارثة تبدأ عندما يتوقف الارتفاع الكبير في أسعار السهم لعدم قدرته على اجتذاب مشترين (أو ضحايا) جدد، حيث يبدو سعر السهم فوق قدراتهم الاستثمارية، فيبدأ التراجع والهبوط التدريجي. وقد يخاطر الملاك الأصليون ببعض مكاسبهم من مرحلة الصعود الكبرى في شكل "حركة تصحيحية"، والتي من شأنها تأجيل مواجهة الحقيقة، وإغراء أعداد أخرى على الشراء، حيث إن الداخلين الجدد هم في الحقيقة الذين يحددون نسبة الارتفاع أو الهبوط في قيمة السهم. وكل المعلومات المتعلقة بالتراجع، أو الهبوط، أو الانهيار في الشركات الكبرى لا تتاح إلا لأصحاب الشركات، وإدارة السوق، والذين من مصلحتهم الدائمة أن تستمر المناورة على هذا النحو لامتصاص آخر فلس ممكن، حيث إنها تؤثر سلباً على حركة الداخلين الجدد، ومن ثم تحدث عملية المؤازرة في علاقة طردية، حيث الضحايا يؤازرون ذويهم وأمثالهم، والشركات في مؤازرة إجبارية حفاظاً على "التراكم" الحادث، وفي كل ذلك يبقى "الداخلون الجدد" هم كلمة السر.

ما يحدث في البورصات الصغيرة على مستوى الشركات والمستثمرين الضحايا، يحدث بالقدر نفسه على صعيد سوق المال العالمي، عندما تتجمع كافة البورصات لتصب في المركز "وول ستريت" التي تظل في حالة استحضار واستنفار وصعود وارتفاع، ما دام عدد الداخلين الضحايا يغري على الاستثمار، ثم تنقض مرة واحدة فجأة كانهضاض الأسد على فريسته على حين غرة. وفي كل مرة، يتم نسج الفخ بعناية فائقة، ويسلك الاحتيال طريقه تحت دعاوى جني الأرباح أو حركات التصحيح، حتى إذا ما نضب السوق من الداخلين الجدد وأوشك على البوار، يحدث مثل هذا السطو المنظم والاستيلاء المبرمج على الأموال.. هذا هو صنع العولة.

إن الولايات المتحدة، بتاريخها الطويل في إدارة الصراعات والأزمات ونسج خيوط الاحتيال، لا تتورع عن التضحية بصغار المستثمرين لتنفيذ المرحلة الأخيرة من هذا المشروع الإمبراطوري الكبير. نعم إن هناك أزمة مالية طاحنة ستعاني منها الولايات المتحدة بالضرورة، لكن على المدى البعيد لن تتأثر، ستطيل من عمرها الإمبراطوري. وكما يقولون إن آخر العلاج الكي، فإن ما يحدث هو عملية كي نارية لعلاج أمراض الشيخوخة في المشروع الإمبراطوري.

ما هي النتائج الفورية المحصلة إذن حتى الآن من الأزمة المالية العالمية؟ تثبت النتائج إلى حد كبير صحة الفروض التي انطلقنا منها. فالصين، التي تحولت إلى مصنع كبير لعالمنا المعاصر، ستتأثر ولا ريب بالكساد الحادث حول العالم وفقدان السيولة لوظائفها الحيوية، وستتوقف عجلات إنتاجها بالضرورة، وستضطر بضائعها إلى البقاء طويلاً حبيسة المخازن، وموادها الخام ستجبر على العطب، فضلاً عن التأثير الواضح والمتسارع

- 1- Maurice Schiff and L. Alan Winters: Regional Integration and Development, Washington, DC: World Bank, New York: Oxford University Press, 2003, PP. 67-69.
- 2- Alexander T.J. Lennon and Carmille Eiss (Eds): Reshaping Rogue States: Preemption, Regime Change, and U.S. Policy Toward Iran, Iraq, and North Korea, Cambridge, M.A: MIT Press, 2004, PP. 17-28.
- 3- John Maynard Keynes: The General Theory of Employment, Interest and Money, New York: Harcourt, Brace, 1938.

[illegible][illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

غزة ٢٠٠٩ .. إعادة النظر في خيارات الصراع

- ١- رؤية استراتيجية للعدوان الإسرائيلي على غزة
- ٢- التفاعلات العربية-الإقليمية تجاه الحرب على غزة
- ٣- المسؤولية القانونية الدولية للجرائم الإسرائيلية في غزة
- ٤- فرص الملاحقة الجنائية لجرمي الحرب في إسرائيل
- ٥- المساعدات الإنسانية لغزة في ضوء القانون الدولي
- ٦- دور المجتمع المدني تجاه أزمة غزة
- ٧- القوة في العلاقات الدولية .. حرب غزة ٢٠٠٩ نموذجا
- ٨- إسرائيل بين الحرب والانتخابات .. أزمة مجتمع ونخبة
- ٩- إسرائيل وإدارة إعلام الحرب على غزة
- ١٠- الحرب على غزة .. مفاهيم الربح والخسارة
- ١١- تراجع السلطة الفلسطينية وعودة خيار المقاومة
- ١٢- فتح وحماس .. الاتفاق على إدارة الانقسام
- ١٣- ماذا تبقى من قدرات حماس العسكرية؟
- ١٤- الانتهاكات ضد الفلسطينيين .. شهادات دولية وإسرائيلية
- ١٥- تهويد القدس .. خطر إسرائيلي متصاعد
- ١٦- البعد البيئي في الحرب على غزة
- ١٧- محور فيلادلفيا .. بداية التدويل والتوطيد
- ١٨- غزة والأمن القومي المصري
- ١٩- العلوان على غزة .. أبعاد الموقف المصري
- ٢٠- إعادة إعمار غزة بين الوعود والتنفيذ



د. محمد السيد سليم

الفلسطينيين، وقتل المسلحين والمدنيين منهم، ليس فقط في غزة، ولكن أيضا في الضفة الغربية، التي هي تحت سيطرة السلطة الفلسطينية لمحمود عباس.

لقد بدا واضحا أثناء الهدنة أن إسرائيل تضع الفلسطينيين أمام أحد خيارين، إما الاغتيالات المنتقاة، أو التدمير الواسع والقتل العشوائي. وإحقاقا للحق، فقد أعطتهم إسرائيل أيضا خيارا ثالثا، ألا وهو الاستسلام الكامل، بغير قيد أو شرط، للرؤية الإسرائيلية لعملية السلام. هذه الرؤية التي تبلورت أثناء مفاوضات كامب ديفيد في يوليو عام ٢٠٠٠، والتي تتمثل في إنشاء سلسلة من البانتوستات الفلسطينية - بأوضاع أسوأ بكثير من مثيلاتها في جنوب إفريقيا أثناء الحرب الباردة - تكون واقعة تماما تحت السيطرة الإسرائيلية.

لقد قتلت إسرائيل، أثناء أشهر الهدنة الستة، نحو ١٠٠ من الفلسطينيين، وتوغلت القوات الإسرائيلية عدة مرات في الضفة الغربية لقتل فلسطينيين، من المسلحين والمدنيين، بدون أي اعتبار لسلطة محمود عباس. وفي يوم الرابع من نوفمبر، أي قبل نحو شهرين من انتهاء الهدنة، قتلت إسرائيل ستة مقاتلين في غزة. بالإضافة إلى ذلك، لم تف إسرائيل بتعهداتها بأن تفتح المعابر إلى غزة، وقامت بفرض الحصار البحري على ميناء غزة على البحر المتوسط، بالإضافة إلى غلق معبر رفح من الجانب المصري. وقد تسبب كل ذلك في كارثة استراتيجية في غزة. ومن ثم، فقد شكل استمرار الحصار والقتل المنهجي للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة الأسباب الحقيقية وراء العدوان الإسرائيلي على غزة. والليل على ذلك أن الحكومة الفلسطينية في غزة عرضت على إسرائيل، في ٢١ ديسمبر ٢٠٠٨، تمديد الهدنة مقابل وقف العدوان على غزة وفتح المعابر. وقد رفضت إسرائيل هذا العرض، لأنها أرادت مد الهدنة بشروطها هي، أي استمرار غلق المعابر واستمرار الاغتيالات.

يفرض أن الفلسطينيين كانوا هم الطرف البادي بالعدوان، فلم

يخل العدوان الإسرائيلي على غزة تاريخ الشرق الأوسط، باعتباره من أكثر حروب المنطقة تدميرا وأبشعها من حيث استهداف الدولة المعتدية قتل المدنيين. والحق أن هذا العدوان سوف يترك بصمة لا تمحى على المشهد السياسى في المنطقة، حيث تسبب في مقتل ١٣٠٠ فلسطيني، منهم ٧٠٠ من المدنيين العزل، منهم ٤٠٠ طفل فلسطيني، بالإضافة إلى التدمير الكامل للبنية التحتية في قطاع غزة. إن كلمة العدوان هي التعبير الصحيح عما فعلته إسرائيل في غزة. فقد عمدت وسائل الإعلام الغربية إلى تفادى تحديد الطرف المعتدى عن طريق اعتماد وصف "الحرب على غزة"، مثلما استخدمت من قبل وصف "الحرب على العراق"، و"الحرب على لبنان"، للإيحاء بأنها كلها حروب وقعت بين طرفين متحاربين متساويين في المسؤولية عن بدء ما يسمونه "بالحرب". ولكن يجب أن نقارن تفادى استخدام الإعلام الغربي لكلمة العدوان في حالات العراق ولبنان وغزة، مع استخدام الإعلام الغربي، بل والسياسة الغربيين، مصطلح العدوان في وصف الرد الروسى على الاعتداءات العسكرية الجورجية على أوسيتيا الجنوبية في أغسطس عام ٢٠٠٨، والذي وصفه عمدا بالعدوان. أما في القضايا العربية، فإن كلمات العدوان لا تستخدم مع السعى إلى التموه على حقيقة ما تقوم به الدول المعتدية باستخدام شعار "الحرب على ..".

من البادئ بالعدوان ؟

يشيع أن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة بدأ في السبع والعشرين من ديسمبر ٢٠٠٨، ولكنه بدأ فعليا قبل ذلك بكثير. فقد روجت إسرائيل لفكرة أن عدوانها على غزة كان عملا من أعمال الدفاع عن النفس، وردا على إطلاق قذائف فلسطينية على أهداف إسرائيلية. نعم، لقد تم إطلاق قذائف فلسطينية على إسرائيل، ولكنها لم تكن السبب وراء عدوان إسرائيل على غزة. لقد بدأ هذا العدوان فعليا قبل انقضاء الهدنة بين حماس وإسرائيل بمدة طويلة، وقبل إطلاق هذه القذائف. فلم تتوقف إسرائيل في أثناء الهدنة، التي تم التوصل إليها في يونيو ٢٠٠٨، عن الاعتداء على

(*) استاذ العلوم السياسية .

بنتيجة تلك الانتخابات، رغم تصديق مراقبين دوليين، من ضمنهم الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر، على شفافية ونزاهة هذه الانتخابات، التي تمت في إطار أنشطة مدعومة من الغرب للترويج للديمقراطية في العالم العربي وقد جاء عدم الاعتراف، ورفض التعامل مع حكومة حماس المنتخبة بديمقراطية، تحت ذريعة أن حماس لا تعترف بحق إسرائيل في الوجود، وأنها لا تعترف بالاتفاقيات السابقة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل هذا في الوقت الذي التزمت فيه حماس باستعدادها لقبول حل الدولتين كتمسوية للنزاع العربي - الإسرائيلي، مما يعد اعترافاً ضمنيًا بإسرائيل. وقد أجلت حماس إعلانها الصريح بهذا الاعتراف لحين حدوث تقدم في عملية التسوية، أو اعتراف إسرائيل بعدم أحقيتها في الأراضي التي احتلتها في يونيو ١٩٦٧. لكن القوى الغربية كانت تسعى للوصول إلى اعتراف واضح وصريح وغير مشروط من حماس، بدون أن تضطر إسرائيل لإعطاء أية تنازلات في المقابل. ويبدو أن حماس قد وعت الدرس الذي ترتب على اعتراف ياسر عرفات الأحادي الجانب بإسرائيل في إطار اتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣، حيث لم يترتب على هذا المسار، بعد ثلاثة عشر عاما، أي نتائج في اتجاه تحقيق الهدف الفلسطيني.

لقد حصلت إسرائيل على الاعتراف الفلسطيني بدون إعطاء السلطة الفلسطينية أية تنازلات ذات قيمة، بل وتوسعت في عملياتها الاستعمارية في الأراضي المحتلة. وقد تناست كل الأطراف أنه لم يتم تنفيذ أي من الاتفاقيات السابقة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. لقد غلب الجميع خلافاتهم الأيديولوجية مع حماس على احترامهم لنتيجة صناديق الاقتراع الفلسطينية. وأرسلوا بذلك رسالة واضحة بأن إسرائيل أهم من إرادة الشعب الفلسطيني المعبر عنها بطريقة ديمقراطية. كانت نتيجة هذا الموقف مقاطعة حكومة حماس المنتخبة، ومنع كل أنواع الدعم الغربي عنها، حتى تلتزم بالشروط الغربية. ولو كانت الدول الغربية قد اعترفت بنتيجة الانتخابات الفلسطينية، وتعاملت مع حماس بوصفها الحكومة المنتخبة الشرعية للفلسطينيين - كما يتعامل الغرب مع أكثر الحكومات الإسرائيلية تطرفا، ومنها حكومة الليكود التي لا تعترف بحق الفلسطينيين في دولتهم - لما كان العدوان الإسرائيلي قد وقع. إن ما حدث في غزة بعد انتخاب حماس يقوض للفرضية التي سادت بعد انتهاء الحرب الباردة، والقائلة إن الديمقراطية شرط لتحقيق السلام في المنطقة. ففي حالة فلسطين، كانت الديمقراطية مقدمة لحرب إقليمية، حيث اعتدت حكومة منتخبة بديمقراطية (إسرائيل) على حكومة أخرى منتخبة بديمقراطية (فلسطين) اعتداء، مما يجبرها على حد جرائم الحرب.

(٢) يقوينا ذلك إلى العامل الثاني وراء العدوان الإسرائيلي، وهو الحصار المفروض على الفلسطينيين منذ انتخابات ٢٠٠٦. فقد تم فرض الحصار الاقتصادي والمقاطعة السياسية على حكومة حماس فور تشكيلها. وقد شاركت السلطة الفلسطينية في هذا الحصار بإقناع فتح بأن ترفض طلب حماس اشتراكها في حكومة انتلافية. وقد حاولت ميليشيات محمود دحلان، الموالية لعباس، إسقاط هذه الحكومة المنتخبة في فبراير ٢٠٠٧، بالتعاون مع إسرائيل وإدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش. وبعد فشل محاولة الانقلاب، أعلن عباس إقالة الحكومة المنتخبة، وتعيين حكومة جديدة برئاسة سلام فياض، رغم أنها لم تكن تتمتع بدعم

يكن من المبرر على الإطلاق أن يكون الرد الإسرائيلي باتباع استراتيجية الهجوم الشامل. ذلك أن القذائف الفلسطينية هي قذائف بدائية، ولم تتسبب في خسائر تذكر على الجانب الإسرائيلي. لقد تعدى الرد الإسرائيلي كل حدود الدفاع عن النفس، وبذل في إطار الجرائم ضد الإنسانية، وقد تمت هذه الجرائم بالدعم الصريح من أغلب الحكومات الغربية.

ومن المفيد هنا عقد مقارنة مع الموقف الغربي من المواجهة بين روسيا وجورجيا في أغسطس ٢٠٠٨. لقد كان من الواضح أن الرئيس الجورجي سাকাشفيلي كان هو البادئ بالعدوان على أوسيتيا الجنوبية. ولكن عندما اتضح أنه في سبيله إلى خسارة الحرب، باشر الرئيس الفرنسي، نيكولا ساركوزي، بالوساطة للتوصل إلى وقف سريع لإطلاق النار، وانسحاب القوات الروسية إلى مواقعها قبل الحرب. وتم إيفاد مراقبين غربيين لجورجيا لمراقبة تنفيذ هذا الاتفاق. وبعد ذلك، تم عقد مؤتمر للمانحين الغربيين، تعهدت فيه الدول المشاركة بتخصيص ملياري دولار أمريكي لدعم جورجيا. وقد قدمت الولايات المتحدة لجورجيا - وهي الدولة المعتدية بكل المقاييس في هذه الحرب - عرضا بشراكة استراتيجية طويلة الأمد. في هذه الحالة، لم يكن تحديد البادئ بالعدوان هو العامل المحدد للسياسات الغربية. بينما في حالة غزة، استخدمت ذريعة أن حماس هي البائدة بالعدوان كمبرر رئيسي للمواقف الغربية المنحازة لإسرائيل. وبينما أدان الرئيس الفرنسي ساركوزي الرد الروسي بوصفه "عدواناً" على جورجيا، فقد جاء إلى الشرق الأوسط أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة، ووجه اللوم إلى الضحية، مصرحا بأن حماس ارتكبت "خطأ لا يغتفر"، ثم رحل من المنطقة دون التوصل إلى أي اتفاق لوقف إطلاق النار. أما وزير الخارجية الإسباني، وهو ذاته المبعوث الأوروبي السابق للسلام في الشرق الأوسط، ميغيل موراتينوس، فقد وصل إلى إسرائيل أيضا ليحرب عن تفهمه للإجراءات الإسرائيلية. وفيما بعد، وعد -موراتينوس- إسرائيل بتغيير القوانين الإسبانية التي تسمح للمحاكم الإسبانية بسماع دعاوى ضد القادة العسكريين الإسرائيليين بتهمة القيام بجرائم حرب.

أسباب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة :

لم يقع العدوان الإسرائيلي على غزة نتيجة لإطلاق قذائف لقسام ضد أهداف إسرائيلية، ولكنه جاء نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل المرتبطة بالسياسات الإسرائيلية، والشرق أوسطية، والغربية. تمثلت هذه السياسات في رفض الاعتراف بنتيجة الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام ٢٠٠٦، والتي أتت بحماس إلى السلطة في الأراضي المحتلة، والحصار الدولي الذي فرض على حكومة حماس ثم على قطاع غزة كله، وعدم وفاء الولايات المتحدة بالتزامها بالعمل على قيام دولة فلسطينية بحلول عام ٢٠٠٨. وأخيرا الانتخابات الإسرائيلية التي تمت في فبراير ٢٠٠٩. ومن المفيد هنا أن نستعرض هذه الأسباب.

(١) كانت سياسة عدم الاعتراف -من قبل الغرب وإسرائيل ومعظم الحكومات العربية- بنتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام ٢٠٠٦، والتي فازت حماس فيها بـ ٧٤ مقعدا من بين ١٣٢ مقعدا في المجلس التشريعي، العامل الأول في نشوب العدوان بعد ذلك في ديسمبر سنة ٢٠٠٨. لقد رفضت معظم الأطراف الاعتراف

ولو تخيلنا أن الغرب قد التزم بتعهداته لمحمود عباس، وإن توسط فعلا للوصول لتسوية سلمية عادلة، وتم طرحها على الشعب الفلسطيني في استفتاء حر، فإن ذلك كان سوف يخلق شرعية جديدة "تحيد" من نفوذ حماس، وتعطى للفلسطينيين أملا جديدا في التخلص من القهر الصهيوني واستعادة كرامتهم.

(٥) وأخيرا، فقد لعبت الانتخابات الإسرائيلية، في فبراير ٢٠٠٩، دورا محوريا أيضا في إقناع الائتلاف الحاكم بارتكاب عدوان - كان النصر فيه مؤكدا من وجهة نظرهم - لضمان حصولهم على أصوات الناخبين. وقد كانت استطلاعات الرأي قبل العدوان على غزة تؤكد هزيمة الائتلاف الحاكم أمام حزب الليكود وحلفائه المتطرفين، ومنهم حزب "إسرائيل بيتنا"، بقيادة أفيدور ليبرمان. ولذلك، كان على التحالف الحاكم إظهار أنه ليس أقل عدوانية وشراسة من منافسيه، وجاء العدوان على غزة ليشكل جزءا من استراتيجية تهدف لكسب دعم الرأي العام الإسرائيلي الرفض بشكل متزايد لأي تسوية مع الفلسطينيين. وقد كانت موافقة وزير الدفاع باراك على بناء المزيد من المستعمرات في الضفة الغربية، قبل أسبوع من إجراء هذه الانتخابات، جزءا من هذه الاستراتيجية أيضا. ولكن بالرغم من جرائم الحرب التي ارتكبت في غزة، فقد فشل الائتلاف الحاكم في تحقيق هدف إسقاط حماس وإعادة محمود عباس إلى حكم غزة.

تداعيات العدوان الإسرائيلي :

كان الدمار الذي حاق بغزة، نتيجة العدوان الإسرائيلي، شاملا وساحقا، ولم يسلم منه أي هدف، مدنيا كان أو عسكريا، فلسطينيا أو تابعا للأمم المتحدة، حيث استخدمت إسرائيل كل الأسلحة التي في ترسانتها، بما في ذلك الأسلحة المحرمة دوليا، ما عدا أسلحة الدمار الشامل. وكان من الواضح أنها أرادت أن تستعرض قوتها العسكرية أمام كل القوى الإقليمية، وكانت غزة هي أرض هذا الاستعراض. وبحسب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، فقد تسبب العدوان الإسرائيلي في إصابة ٤٣٣٦ فلسطينيا في غزة، ومصرع ١٢٨٤، منهم ٨٩٤ من المدنيين، و٢٨٠ من الأطفال تحت سن ١٨ سنة، و١١١ امرأة. ومن بين الضحايا الباقين، البالغ عددهم ٣٩٠، فقد كان ١٦٧ من أعضاء جهاز شرطة حماس المدني، و٢٢٣ من المقاتلين. وقد قدر تحقيق، أجراه الجيش الإسرائيلي، عدد القتلى من جراء العدوان ما بين ١١٠٠ و١٢٠٠ فلسطيني، من بينهم ٢٥٠ فقط من المدنيين. بينما أعلنت منظمة الصحة العالمية أن العدوان الإسرائيلي قد تسبب في قتل وإصابة نحو ٢٨ من العاملين في الخدمات الطبية. وقد تم قصف مبنى منظمة الأونروا يوم ١٥ يناير ٢٠٠٩، حيث أصيب ثلاثة أشخاص، وتم تدمير مئات الأطنان من الطعام والوقود. وقد أكدت الأمم المتحدة استخدام الفوسفور الأبيض في هذا الاعتداء. وأعلنت الأونروا أيضا أن خمسة من عاملاتها - منهم واحد ينتمي إلى برنامج توفير فرص العمل وثلاثة مقاولين - قد قتلوا، وتمت إصابة ١١ آخرين، منهم اثنان ينتميان إلى برنامج توفير فرص العمل، وأربعة مقاولين وطبقا لبرنامج الغذاء العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وتصريحات لمسؤولين فلسطينيين، فقد دمر ما بين ٦٠٪ و٦٠٪ من زراعات قطاع غزة، وأصبحت موارد المياه والصوب والأراضي الزراعية بدمار كبير. وهناك تقارير تشير إلى أن ٦٠٪ من الأراضي الزراعية في شمال القطاع لم تعد صالحة للزراعة

المجلس التشريعي الفلسطيني. وقد أدى كل ذلك إلى الانقسام القائم حاليا بين حكومتى غزة والضفة الغربية. لقد تعاونت حكومة محمود عباس بالكامل مع الحصار الدولي لحكومة حماس، بل إنها لم تعترض على قيام إسرائيل بالقبض على عزيز الدويك، رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخب، والذي ينتمي لحماس، وإيداعه السجن. وعندما أبرمت اتفاقية الهدنة بين حكومة قطاع غزة وإسرائيل في يوليو ٢٠٠٨، طالب عباس إسرائيل بالاطلاق سراح أعضاء المجلس التشريعي المنتمين لحماس، بينما كان ينادى بضرورة إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي الأسير لدى حماس. فالجندي الأسير أهم عنده من رئيس برلمان عموم فلسطين.

(٢) من ناحية أخرى، كانت السياسات الإسرائيلية سببا أساسيا في لجوء حماس لاستخدام العنف. لقد هاجمت إسرائيل شواطئ غزة بطلقات المدفعية فور انتخاب حماس، مما أدى إلى مصرع ثمانية فلسطينيين. وقد دعا ذلك حماس لإطلاق قذائف القسام على أهداف إسرائيلية. وهدد منع إسرائيل وصول الإمدادات الضرورية إلى غزة ١,٥ مليون فلسطيني بالمجاعة وبانهيار الخدمات الطبية والتعليمية. وبعد مواجهة يونيو ٢٠٠٧ بين حكومة غزة والمجموعة المنتمة إلى فتح بقيادة دحلان، أغلقت مصر نقطة عبور رفح - المنفذ الوحيد لغزة على العالم العربي - وبالتالي أصبحت غزة تواجه كارثة إنسانية تماثل تلك التي حلت بالعراق في الفترة ما بين عامي ١٩٩١ و٢٠٠٢. وقد وصف ريتشارد فالك، مبعوث الأمم المتحدة إلى غزة، هذا الحصار بأنه "جريمة ضد الإنسانية". وقد استمر هذا الحصار برغم المناشدات المتكررة من مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والتي جاء أهمها يوم ٢٤ يناير ٢٠٠٨. والجدير بالذكر أن هذا الحصار قد فرض في وقت لم تطلق فيه قذيفة واحدة على إسرائيل، حيث كان الهدف منه هو إسقاط الحكومة المنتخبة، وإعادة غزة إلى حكم محمود عباس لسبب واحد، هو رضا إسرائيل عنه.

(٤) وقد جاء الفشل الغربي في تحقيق تسوية سياسية بنهاية ٢٠٠٨ - كما وعد جورج بوش عدة مرات - ليشكل السبب الرابع للعدوان الإسرائيلي. لقد فشلت اللجنة الرباعية للشرق الأوسط، كما فشلت خريطة الطريق، ومؤتمر أنابوليس، ومباحثات عباس - أولمرت جميعا في تحقيق أي تقدم نحو تسوية سياسية. وكانت المحصلة النهائية لخمس أعوام من المفاوضات اجتماع الرباعية في شرم الشيخ في نوفمبر ٢٠٠٨، والذي كان بمثابة سراق عزاء أعلن تأجيل الوعد بقيام الدولة الفلسطينية إلى أجل غير مسمى. هذا كله رغم أن محمود عباس هو رئيس السلطة الفلسطينية، وهو الذي يتفاوض مع إسرائيل. فلم يكن سبب التأجيل هو حماس، لأنها لم تكن في السلطة.

وخلال هذه الأعوام، قدم بوش لشارون موافقته على المستعمرات الإسرائيلية المقامة في الضفة الغربية، واعترافه "بالحقوق" الإسرائيلية على الأرض في هذا الجزء من فلسطين في أبريل سنة ٢٠٠٤. وبرغم التزام محمود عباس بخريطة الطريق، فقد استمرت القوى الغربية في تقديم التنازلات لإسرائيل على حساب العرب، ولم تحقق المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية أي تقدم. كما استمرت إسرائيل في بناء المزيد من المستعمرات، وقتل المزيد من الفلسطينيين، مقاتلين ومدنيين، ليس فقط في غزة، ولكن أيضا في الضفة الغربية الواقعة تحت حكم حليفتها، محمود عباس.

المنطقة. وكان من نتيجة ذلك ظهور شكل جديد من الاستقطاب، انقسم فيه العرب بين "المعتدلين"، الذين يعتبرون إيران المصدر الرئيسي للتهديد في المنطقة، و"المانعين"، الذين يرفضون هذه الرؤية، ويعتبرون أن إسرائيل هي الخطر الحقيقي. وقد كانت معالم هذا الاستقطاب شديدة الوضوح أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة، حيث ألقى "المعتدلون" باللوم على حماس وإيران بوصفهما المسؤولين عن استفزاز العدوان الإسرائيلي. وقد جاءت النتيجة غير الحاسمة لهذا العدوان لتدعيم هذا الانقسام، ولتدفع كل الأطراف للبحث عن استراتيجيات جديدة تحقق الأهداف نفسها، ومن ضمنها ما سمي "بمؤتمر إعادة إعمار غزة" الذي عقد في شرم الشيخ في مارس سنة ٢٠٠٩. فالهدف من المؤتمر كان هو إنهاء سلطة حماس في قطاع غزة عن طريق أموال الإعمار، بعد أن فشلت تلك الدول في تحقيق هذا الهدف عن طريق السلاح. كما كشف العدوان عن عدم فاعلية المؤسسات العربية، خاصة جامعة الدول العربية، في التعامل مع الأزمات العربية، وأثرت مرة أخرى قضية الحاجة لإجراء عملية إصلاح شاملة لكل هذه المؤسسات.

ومن المثير للتأمل أن هذا العدوان قد أدى إلى زيادة مساحة الدور الذي تلعبه كل من إيران وتركيا في المنطقة بشكل ملحوظ، كما فتح الباب لأن يكون لحلف الأطلنطي أيضا دور يلعبه في منطقة الشرق الأوسط. لقد لعبت إيران دورا أساسيا في مساعدة حماس على التصدي للعدوان الإسرائيلي. وبما أن حماس لا تزال قابضة على السلطة في غزة، فإن النفوذ الإيراني مستمر أيضا. وبرغم حملات الهجوم السياسي على إيران من النظم العربية "المعتدلة"، فإن إيران تعتبر، في المحصلة النهائية، من الفائزين.

من ناحية أخرى، فقد ازداد نفوذ تركيا في العالم العربي، حيث دعتها مصر للتدخل لإقناع إسرائيل بوقف إطلاق النار، على خلفية وساطتها بين سوريا وإسرائيل، مما عزز من صعودها السياسي. وقد كان للمواجهة اللفظية بين رئيس الوزراء التركي، رجب أردوغان، والرئيس الإسرائيلي بيريز، في منتدى دافوس، أثر أيضا في تعزيز صورة تركيا في العالم العربي، بوصفها أشد انتقادا للعدوان الإسرائيلي من دول عربية رئيسية.

وقد يكون العدوان قد خلق مجالا لكي يلعب حلف الأطلنطي دورا أمنيا في المنطقة، وذلك عن طريق الاشتراك في الجهود الرامية لمنع تهريب السلاح إلى غزة. ولأن الحلف لا يتمتع أصلا بسمعة طيبة في المنطقة، فإن لعبه لهذا الدور، الذي يعتبره العرب غطاء أمنيا لإسرائيل، لن يسهم إلا في تعزيز هذه الصورة السلبية. وقد يكون من الأفضل لحلف الأطلنطي أن يمتنع عن لعب هذا الدور لصالح إسرائيل، أو أن يشارك في منع وصول الأسلحة إلى جميع الأطراف، بما فيها إسرائيل.

سياسات القوى غير العربية إزاء العدوان الإسرائيلي:

كشف العدوان الإسرائيلي عن أن الدعم الدولي للقضية الفلسطينية لم يتضاءل، مقارنة بما كان عليه في حقبة القطبية الثنائية. صحيح أن سياسات بعض القوى الكبرى، كالصين وروسيا، قد تغيرت، ولكن الصحيح أيضا أن القضية الفلسطينية قد اكتسبت دعما سياسيا لم تحصل عليه سابقا من الدول الآسيوية الإسلامية، ومن بعض دول أمريكا اللاتينية، والأهم من ذلك من مؤسسات المجتمع المدني العالمي. فقد أدانت معظم الدول

على الإطلاق. وقد فقد نحو ٥٠ ألفا و ٨٠٠ من أهالي غزة منازلهم. ولا يمكن إغفال الآثار النفسية طويلة المدى التي تركها هذا العدوان الوحشي على جيل كامل من النشء الفلسطيني.

إن هذا الدمار الشديد، الذي لحقه إسرائيل بغزة، لم ينجح إلا في تدمير الصورة التي تروجها إسرائيل عن نفسها بوصفها الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، وفي تعبئة المجتمع المدني العالمي للعمل على مثول المسؤولين عن هذا العدوان أمام مؤسسات العدالة الدولية. في المقابل، عجزت إسرائيل عن تحقيق أهدافها السياسية، فلم تخلع حماس من الحكم، ولم تستبدلها بحكومة موالية لها، كما أنها لم تعد الاعتبار لقوتها الردعية التي فقدت مصداقيتها خلال عدوان ٢٠٠٦ على لبنان.

لقد ساهم العدوان الإسرائيلي في إعادة الصراع العربي - الإسرائيلي إلى مركز الصدارة في الاهتمامات الإقليمية، على حساب قضايا أخرى، مثل البرنامج النووي الإيراني، والتحول الديمقراطي. ومن المنتظر أن يدخل الصراع العربي - الإسرائيلي مرحلة طويلة تتسم بالركود السياسي والنزاعات المتواصلة. ومن غير المجدي أن نشير إلى أن هذا العدوان قد سدّد ضربة شديدة لاحتمالات التوصل إلى سلام فلسطيني - إسرائيلي، ذلك أن هذا السلام لم تقم له قائمة منذ بداية عملية أوسلو في عام ١٩٩٣. فطوال هذه السنوات، استمرت معاناة الفلسطينيين تحت الاحتلال، وفقدوا المزيد من أراضيهم لصالح المستعمرات الإسرائيلية، وازدادوا فقرا، وتلاشت آمالهم في الاستقلال يوما بعد يوم. وخلال خمسة أعوام، كان محمود عباس فيها على رأس السلطة الفلسطينية، لم يقترب الفلسطينيون أبدا من الوصول إلى تسوية. لقد كان العدوان الإسرائيلي بمثابة الإعلان الرسمي عن وفاة "عملية السلام".

وداخل إسرائيل، عبر ٩٢٪ من الشعب الإسرائيلي، أثناء العدوان على غزة، عن مساندتهم القوية لاستمراره. ويبدو الرأي العام الإسرائيلي متأثرا بشكل كبير بموقف الصقور والأحزاب المعادية للفلسطينيين. وبغض النظر عن سيشكل الوزارة الإسرائيلية الجديدة، فمن المتوقع أن يكون لهؤلاء الصقور، وأهمهم ليبرمان، زعيم حزب "إسرائيل بيتنا"، نفوذ كبير فيها.

ومن غير المتوقع أن يؤدي انتخاب الرئيس الأمريكي الجديد باراك أوباما لأي تغيير، حيث لن يستطيع، أثناء رئاسته الأولى، الوقوف أمام هذه الاتجاهات القوية في السياسة الإسرائيلية. وقد ساند الكونجرس الأمريكي، بما يشبه الإجماع، العدوان الإسرائيلي على غزة. ولم يكن من الممكن أن توقع كوندوليزا رايس مع تسيبي ليفني الاتفاقية الأمنية، التي تتعهد فيها الولايات المتحدة بالمساهمة في إحكام الحصار على حماس، دون موافقة أوباما.

وعلى المستوى الإقليمي، فقد عمق العدوان الإسرائيلي من الانشقاقات السياسية القائمة بين العرب، ولن تقلح محاولات الصلح الجماعية أو الجزئية العربية، لأن إسرائيل تقف لها بالمرصاد. وليس هناك من حكومة عربية تستطيع أن تخالف المصالح الإسرائيلية. كما زاد نفوذ كل من تركيا وإيران في المنطقة. وكانت إدارة الرئيس الأمريكي السابق بوش قد نجحت، أثناء أعوامها الأولى في الحكم، في إقناع كل من مصر والأردن ومعظم دول مجلس التعاون الخليجي بأن إيران هي عدوها الأساسي في

الإفريقية والآسيوية ودول أمريكا اللاتينية العدوان الإسرائيلي. وكان أقوى تلك الإدانات من بوليفيا وفنزويلا اللتين قطعتا العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل. وطالبت بوليفيا بسحب جائزة نوبل للسلام من بيريز، كما وصف شافيز، رئيس فنزويلا، العدوان بأنه "إرهاب الدولة". كما أشار بيان الخارجية الكوبية إلى "الأعمال الإسرائيلية الإجرامية في غزة". وكان من أقوى الإدانات لإسرائيل إدانة الرئيس الأفغانى حامد قرصاى، الذى أصدر بيانا أدان فيه "الهجوم البربرى للقوات الإسرائيلية على المدنيين فى قطاع غزة". وكذلك بيان رئيس جامبيا الذى وصف العدوان الإسرائيلي بأنه بمثابة "هولوكوست" ضد الشعب الفلسطينى الأعزل. وكذلك بيان دانييل أورتيجا، رئيس نيكاراغوا، الذى أشار إلى "الأعمال الإجرامية الإسرائيلية فى غزة، داعيا إلى وقفها. وكذلك البيان الكورى الشمالى الذى أدان إسرائيل بشدة، ووصف ما قامت به بأنه "جريمة ضد الإنسانية". وكذلك بيان عبد الله بدوى، رئيس وزراء ماليزيا، حيث طالب بفرض عقوبات دولية على إسرائيل، وبيان رئيس الوزراء التركى أردوغان الذى أشار إلى "أن القصف الإسرائيلى لغزة أظهر عدم احترام للجمهورية التركية، لأننا كنا بصدد ترتيب لمفاوضات سلام بين سوريا وإسرائيل". كما أدان رئيس الجمهورية جول أيضا الهجوم الإسرائيلى، ومعروف قصة الصدام بين أردوغان وبييريز فى دافوس حول هذا الموضوع. ويندرج فى هذا الباب موقف بنجلاديش، والبوسنة والهرسك، حيث زار سيلاديتس، عضو مجلس رئاسة البوسنة، سفارة فلسطين فى سراييفو معربا عن تضامن بلاده مع شعب غزة، وبروناي دار السلام، وإريتريا، وكذلك إندونيسيا التى عبر رئيسها، يودهينو، عن دعم بلاده الثابت للنضال الفلسطينى. وكذلك إيران، حيث أصدر المرشد بيانا يحث فيه المسلمين فى كل أنحاء العالم على دعم شعب غزة. وبالمثل، فقد أدانت باكستان، على لسان الرئيس زردارى، "الهجوم الإسرائيلى على غزة" وخرق إسرائيل للقانون الدولى. كما طلب الرئيس السنغالى عبد الله واد باتسحاب القوات الإسرائيلية من غزة دون شروط، مؤكدا أن بلاده "تنضم إلى صوت العالم بأسره الذى يدين "العنف" فى غزة". ومالت فيتنام إلى مطالبة إسرائيل بوقف الهجوم وسحب قواتها فورا من غزة. هذا بينما تبنى قسم من تلك الدول الحياد المشوب باستنكار الاستعمال الإسرائيلى المفرط للقوة، كما فعلت البرازيل، وشيلي، وكولومبيا، والإكوادور، وتونانيا. بينما تبنى قسم منها الحياد واكتفى بالمطالبة بوقف القتال، مثل الأرجنتين، وباراجواى، وبيرو، والفلبين، والمكسيك، وأرمينيا، وبوركينا فاسو، والجابون، وكازاخستان، وطاجيكستان، وأوزبكستان، وكينيا، وسنغافورة، وتايلاند، وكوريا الجنوبية، وسيريلانكا (التي ذكرت العالم بدعمها للحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى). بينما أيد قسم منها إسرائيل، مثل بنما التى أصدرت بيانا تعلن فيه صراحة إدانة حماس وتأييد "حق إسرائيل فى الدفاع عن نفسها".

وبالنسبة للصين، فقد التزمت الحياد الصارم، وأعلنت خارجيتها عن "قلقها العميق من تصاعد الموقف المتوتر فى غزة، وإدانتها للأعمال التى تسبب الإصابات والقتل بين الناس العاديين، وناشدت الأطراف ضبط النفس". ولم يشير البيان إلى أى مسئولية لإسرائيل عما يحدث فى غزة. وسار بيان الخارجية اليابانية على المنوال ذاته. بينما كان الموقف الهندى أكثر تحديدا، حيث طالبت إسرائيل بوقف "العمليات العسكرية ضد المدنيين الفلسطينيين،

وأعربت عن وعيها بانتهاك الحدود" فى إشارة إلى إطلاق الصواريخ، وأصدرت الهند بيانا ثانيا أدان الاستعمال المفرط للقوة من جانب إسرائيل.

أما الدول الغربية، على مختلف توجهاتها، فقد أيدت إسرائيل عموما. ولكن التأييد تراوح ما بين الإشارة إلى توجيه الاتهام، إلى حماس بالاسم ووصفها بالإرهاب كما فعلت استونيا، وجورجيا، إلى تأكيد حق إسرائيل فى الدفاع عن النفس ومناشدتها الرفق بالمدنيين الفلسطينيين، كما جاء فى بيان كيفن رود، وزير خارجية استراليا، إلى اعتبار أن مسئولية بدء "القتال" تقع على عاتق من أطلق الصواريخ على إسرائيل، وتأكيد حق إسرائيل فى الدفاع عن النفس، كما جاء فى بيان الخارجية النمساوية، الذى أشار إلى سقوط عدد من الضحايا المدنيين دون أن يوضح هويتهم أو من المسئول عن قتلهم. كما تمثل فى تصريحات ميركل، مستشارة ألمانيا، التى حملت حماس وحدها المسئولية. وبالمثل، جاء بيان الخارجية الكندية ليركز فقط على إطلاق الصواريخ على إسرائيل باعتباره وحده هو مصدر المشكلة. وأيد بيان جمهورية التشيك حق إسرائيل فى الدفاع عن النفس، وحمل حماس، بالاسم، المسئولية. وهو ما فعله أيضا رئيس وزراء الدنمارك، راسموسين، قائلا إن حماس هى التى انتهكت الهدنة. كذلك، عبر بيان الخارجية الإيطالية عن حق إسرائيل فى الدفاع عن نفسها، ولكنه ناشدها أن تترفق بالمدنيين الفلسطينيين، أى أن إيطاليا أطلقت يد إسرائيل ولكن ناشدتها الرحمة فقط. وفى المسار نفسه، مشيت هولندا، حيث عبر رئيس وزرائها عن تفهمه "للتحركات الإسرائيلية ورفض إدانتها. وكان الموقف الإسبانى مماثلا للموقف الإيطالى، حيث أعرب وزير الخارجية موراتينوس عن "الإدانة الحازمة للاستفزاز غير المسئول من جانب حماس بشن هجمات الصواريخ، واستعمال القوات الإسرائيلية المفرط للأعمال الانتقامية". أما فرنسا، فإنها أدانت "الأعمال الاستفزازية غير المسئولة التى أدت إلى هذا الموقف (حماس) والاستعمال غير المتكافئ للقوة" (إسرائيل)، ولكنها أدانت "الهجوم البرى" الإسرائيلى فى ٧ يناير ٢٠٠٩. وجاء بيان الخارجية المالطية معبرا عن التوجه ذاته، أى إدانة إطلاق الصواريخ، ومناشدة إسرائيل استعمال الرأفة مع الفلسطينيين.

وقد خرجت بلجيكا عن هذا النمط، وعبر بيان خارجيتها عن الانزعاج لارتفاع عدد ضحايا الهجوم الإسرائيلى على غزة. كما خرجت بلغاريا وكرواتيا عن هذا النمط، واكتفتا بمطالبة الطرفين بتقاعى استعمال العنف. هذا بالإضافة إلى اليونان وأيرلندا اللتين أدانتا حماس وإسرائيل فى آن واحد. كما سارت المجر فى طريق الإشارة إلى مسئولية الطرفين على قدم المساواة. كما طالبت نيوزيلندا حماس وإسرائيل بوقف القتال. كذلك، جاء البيان النرويجى أكثر توازنا من الموقف الأوروبى العام، حيث رفض استعمال الطائرات لضرب غزة، ورفض الهجوم البرى فى ٧ يناير ٢٠٠٩، ودعا إسرائيل إلى سحب قواتها من غزة "فورا"، ولكنه أدان حماس لإطلاق الصواريخ. هذا بينما تبنى قسم من الدول الأوروبية الحياد المشوب باستنكار الاستعمال الإسرائيلى المفرط للقوة ضد شعب غزة، مثل فنلندا، وصربيا، وسلوفاكيا، أو الاكتفاء بالمطالبة بوقف القتال، مثل لاتفيا وبيلاروسيا، وأوكرانيا. أما أقوى السياسات الأوروبية خروجها على النمط الأوروبى المؤيد لإسرائيل، فجاء من السويد التى أدانت "الهجوم الإسرائيلى على غزة"

الدول العربية تحقيق المصالحة الفلسطينية، بناء على نتائج الانتخابات الفلسطينية السابقة، أي أن عليها أن تتعامل رسمياً مع حماس، بغض النظر عن انتمائها الأيديولوجي. ومن المثير للفرابة أن تكون الأنظمة العربية على استعداد للتعامل مع زعماء إسرائيليين متطرفين، لأنهم منتخبون - بناء على مقولة عدم التدخل في الشؤون الإسرائيلية الداخلية - ولا تكون على استعداد لتطبيق المبدأ نفسه مع زعماء فلسطينيين منتخبين أيضاً. إن الاعتراف بحكومة حماس سوف يسهم في إقناع القوى الغربية بأن تعامل السياسة الفلسطينية على قدم المساواة مع السياسة الإسرائيلية. ويجب على العرب الإسراع في إعادة إعمار غزة بدون انتظار الضوء الأخضر من الغرب.

من ناحية أخرى، يجب على العرب أن يسحبوا مبادرة السلام العربية التي طرحت عام ٢٠٠٢، لأنها تمثل تنازلاً قدمه العرب من موقع الضعف، مما أدى بإسرائيل والعديد من الدول الغربية إلى تجاهلها والمطالبة بالمزيد من التنازلات من العرب. وليس من المتوقع أن تقابل تنازلات قدمت من موقع ضعف بتنازلات من الجانب الآخر. وفي رأينا، فإن هذه المبادرة جانبها التوفيق من حيث الفكرة والتوقيت، كما أنها غير قابلة للتطبيق. ويجب أيضاً على الدول العربية المتوسطة أن تعلق عضويتها في "الاتحاد من أجل المتوسط"، حيث إن الهدف الرئيسي لهذه المبادرة هو خلق إطار يجمع العرب مع إسرائيل، ويحقق تطبيع العلاقات بينهما، بدون أن تقدم إسرائيل تنازلاً سياسياً واحداً. وعلى الدول العربية، بدلاً من ذلك، أن تركز على إحياء وتفعيل جامعة العرب. ويحتم ذلك كله ليس فقط ما أحدثه العدوان الإسرائيلي من تحولات، ولكن أيضاً ما أسفرت عنه الانتخابات الإسرائيلية من وصول أكثر الأحزاب فاشية إلى السلطة في تل أبيب. فمع وصول نيتانياهو وليبرمان إلى الحكم في إسرائيل، فإن حل الدولة الفلسطينية قد أصبح مؤجلاً إلى مدى غير منظور. وعلى محمود عباس أن يسحب خطابه في مؤتمر أنابوليس الذي ميز فيه بين عهدين من تطور القضية الفلسطينية، ما قبل أنابوليس، وما بعد أنابوليس، وأن يسأل بوش عما حدث لوعده. لقد فشلت سياسة الالتزام العربي بالمشاريع الغربية في الشرق الأوسط في الوصول بالعرب إلى السلام المنشود. وبالتالي، فإن عليهم خلق واقع جديد يتسم بنوع من التوازن النسبي، والذي بدوره سوف يعزز من فرص الوصول إلى تسوية سلمية عادلة.

أما فيما يتعلق بالسياسات الدولية تجاه العدوان، فلم يكن هناك جديد يعتد به في تلك السياسات. فقد ساندت الدول الأوروبية والولايات المتحدة عموماً إسرائيل، بينما أذانت الدول الإفريقية والآسيوية عموماً إسرائيل دون أن تصل إلى حد الدعم الرسمي لحركة حماس، نظراً للحملة الدولية الغربية ضدها. ولكن المفاجأة تمثلت في السياستين الصينية والروسية. ومن المفهوم أن الصين تسعى إلى استرضاء الولايات المتحدة، ووجدت في العدوان على غزة فرصة لتأكيد ذلك الاسترضاء. ولكن السياسة الروسية لم تكن مفهومة في ضوء سعي روسيا إلى استعادة مكانتها في الشرق الأوسط. ولكن في كل الأحوال، فإنه ليس صحيحاً أن القضية الفلسطينية قد فقدت الدعم الدولي، أو أنها تحولت إلى مجرد قضية إنسانية.

أما روسيا، فقد اقتصر موقفها على الجانب الإنساني للعدوان، حيث طالب وزير الخارجية لافروف "بوقف أعمال القوة واسعة النطاق ضد قطاع غزة"، والتي "تسببت بسقوط ضحايا عديدين بين السكان الفلسطينيين"، كما طلب من حماس وقف قصف أقاليم إسرائيل. والتزمت بريطانيا وقف الحياض المشوب بالتفهم للعدوان الإسرائيلي، فقد أذانت إطلاق الصواريخ الفلسطينية، ولكنها عبرت عن القلق لارتفاع الضحايا المدنيين الفلسطينيين، دون أن تعبر عن إدانة مماثلة لإسرائيل على تلك الأعمال، اللهم إلا عندما تناول التدمير منشآت الأمم المتحدة.

ومن نافلة القول إن الدعم الدولي الأكبر لإسرائيل جاء من الولايات المتحدة، على لسان جورج بوش ووزيرة خارجيته. فقد حمل بوش منظمة حماس المسؤولية، ودافع عن حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، ولكنه طالبها بمراعاة الجانب الإنساني. وفي مجلس الأمن، حالت الولايات المتحدة بين المجلس وصدور قرار بوقف إطلاق النار، حتى تأخذ إسرائيل الفرصة لتحقيق أهدافها.

بيد أن أكبر أشكال الإدانة للعدوان جاء من مؤسسات المجتمع المدني العالمي. فقد عمت المظاهرات مختلف المدن حول العالم منددة بالعدوان. ويجد القارئ في موقع ويكيبيديا عن "ريود الأفعال الدولية لصراع غزة، ٢٠٠٨-٢٠٠٩" ثبثاً كاملاً بتلك المظاهرات. وقد شملت تلك الاحتجاجات تدمير المواقع الإسرائيلية على الإنترنت، والهجوم على المعابد والرموز اليهودية. وقد قدر "المتنبي العالمي ضد اللاسامية" أن حوادث الهجوم تلك بلغت ٢٠٠٪ مثل الحوادث التي تمت في الفترة نفسها من العام الماضي، حيث وقع ٢٥٠ هجوماً مقابل ٨٠ هجوماً في الفترة السابقة.

الخلاصة :

إن مصدر الخلل الأساسي في الصراع العربي - الإسرائيلي هو علاقة القوة غير المتكافئة بين العرب وإسرائيل، والدعم الغربي الكامل وغير المشروط للأخيرة. وفي ظل هذه الظروف، فمن غير المتوقع التوصل إلى تسوية سلمية ترضى جميع الأطراف، لأن إسرائيل ليس لديها أي دافع لقبول مثل هذه التسوية. وتكمن المشكلة أيضاً في الأنظمة العربية التابعة والمستبدة، والتي تعجز عن إدارة موازين القوى المختلة في المنطقة، أو التصدي للضغط الخارجي، بينما تنجح في الاحتفاظ بقبضتها على السلطة السياسية. وقد كان ذلك واضحاً أثناء العدوان، حيث لم يكن أمام الدول العربية أي خيار سوى استجداء مجلس الأمن والدول الغربية للتدخل من أجل وقف العدوان. ويفسر ذلك سكوت بعض تلك الدول عن الإهانات العلنية التي الحقها إسرائيل بها أثناء العدوان.

ومن المتوقع، في ظل هذه الظروف، أن تستمر حالة الركود السياسي في المنطقة، وأن يكون الخيار الحقيقي الوحيد أمام الدول العربية، التي تصف نفسها "بالمعتدلة"، أن تنخرط بشكل جدي في عملية مراجعة شاملة للأوضاع المتعلقة بالصراع العربي - الإسرائيلي، ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام، يكون هدفها إرساء قواعد لعلاقات أكثر توازناً واستقلالية. ويجب على



د. وحيد عبد الجيد

هواجس متبادلة تخلق حال استنفار من وقت إلى آخر، وتضخم الخلافات في شأن الموقف تجاه إسرائيل وكيفية التعامل معها. ففي الحرب على قطاع غزة، كما في الحرب التي سبقتها على لبنان، كان العامل الإيراني في قلب الانقسام وما ارتبط به من مواجهات كلامية، توسعت وازدادت حدة في ظل الحرب الأخيرة.

ولابد أن يثار هنا سؤال نادر ما يطرح، في ظل السطحية الغالبة على الجدل العربي العام، وهو: إذا كان لإيران كل هذا الدور في الانقسام العربي - الإقليمي، فهل هو دور مؤسس لهذا الانقسام أم مغذ له؟

الإجابة الراجحة هي أن إيران غذت، بطموحها الإقليمي الواسع، انقساماً بدأ عربياً في الأساس. ولكن دورها هذا أنتج أثراً كبيراً يفوق ما هو معتاد بالنسبة للدور التي تغذي صراعا ما دون أن تؤسس له. وارتبط تعاضم هذا الأثر بثلاثة عوامل، أولها: انكماش الدول الرئيسية في فريق الاعتدال العربي، وعدم قدرتها على طرح مشروع واضح لمستقبل المنطقة، وانغماسها في محاولة المحافظة على الوضع القائم في هذه المنطقة، الأمر الذي خلق فراغاً إقليمياً أتاح لإيران فرصة تاريخية، لكي تتمدد فيه وتزيد نفوذها عبر الإمساك بأوراق عربية مهمة من العراق إلى فلسطين، مروراً بلبنان، وربما وصولاً إلى السودان والصومال.

وثانيها الأخطاء الكبرى التي ارتكبتها إدارتا جورج بوش في المنطقة على نحو شجع إيران على استثمار هذه الأخطاء. فكان الفشل الأمريكي في العراق نجاحاً من الناحية الفعلية لإيران التي بدا أنها الفائزة الأولى من جراء إسقاط نظام صدام حسين، الذي

بدأ الانقسام العربي - الإقليمي، خلال وبعد الحرب على قطاع غزة، أشد حدة، وربما أوسع نطاقاً، من ذلك الذي اقترن بالحرب على لبنان في صيف ٢٠٠٦. ويعود ذلك إلى موقع قضية فلسطين ومكانتها بالنسبة للنظام العربي وفي التفاعلات الإقليمية، أكثر مما يرجع إلى تراكم المزيد من عوامل الانقسام على نحو يجعله أكثر عمقا.

فقد يكون هذا الانقسام هو الأقل عمقا في تاريخ الصراعات التي انقسمت في ظلها الدول العربية منذ "الحرب الباردة العربية". في أواخر خمسينيات ومعظم ستينيات القرن الماضي، وصولاً إلى الانقسام تجاه الغزو العراقي للكويت ٩٠ - ١٩٩١، والذي امتد لسنوات بعده، ومروراً بالازمة العميقة التي ترتبت على "سياسة كامب ديفيد" المصرية، والتي استمرت نحو عقد من الزمن.

غير أن ثمة عاملين يجعلان الانقسام الراهن بالغ الخطر، بالرغم من أنه ليس شديد العمق. أولهما: تضائل الثقة المتبادلة بين فريقين يوصف أحدهما بالمعتدل حيناً والمهادن حيناً آخر، ويوصف الآخر بالتطرف، بينما يحب أطرافه وصف أنفسهم بأنهم ممانعون أو مقاومون. أما العامل الثاني، فهو مشروع إيران الإقليمي الذي يستغل به أحد الفريقين، بينما يرفضه الآخر ويعتبره مصدر تهديد. وبالرغم من أن طابع هذا التهديد يتباين ودرجته تتفاوت من طرف إلى آخر في هذا الفريق، فقد أصبحت إيران ومشروعها موضع خلاف واسع بين الفريقين.

ويتقاطع هذان العاملان عند الأثر المتزايد للتناقض بين الفريقين تجاه إيران في مفازمة أزمة عدم الثقة، وما يقترن بها من

(*) نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام .

مطلع العقد الجارى، حين اخذت سوريا تباعد تدريجيا، حتى قبل ان تضع أوراقها كلها فى السلة الإيرانية. ولذلك، جاءت العلاقة الخاصة التى تنامت بين دمشق وطهران نتيجة لهذا التباعد. ولكن سوريا ذهبت فى هذا الاتجاه إلى مدى أبعد من أن يفسره حجم التباعد عن مصر والسعودية بسبب انهيار الثقة بين قادة الدول الثلاث.

وهكذا، يجوز القول إن التفاعلات المعبرة عن الانقسام العربى - الإقليمى خلال الحرب على قطاع غزة هى امتداد لمرحلة جديدة فى النظام العربى الرسمى، بدأت مقدماتها الأولية قبيل الغزو الأمريكى للعراق، وتبلورت بعيد هذا الغزو، مع إسداد الستار على المرحلة التى دشنتها قمة الإسكندرية الثلاثية (المصرية - السعودية - السورية) فى نهاية ديسمبر ١٩٩٤.

وبمقدار ما كان نجاح تلك القمة بداية مرحلة، وجد فيها النظام العربى طريقه إلى تجاوز أزمتين كبيرتين (كامب ديفيد والغزو العراقى للكويت)، بدأ الإخفاق فى التماسك فى مواجهة زلزال الغزو الأمريكى للعراق بداية مرحلة ضل فيها هذا النظام الطريق، ودخل فى حالة ضياع تاريخى.

ويمكن أن نعيد بداية هذه المرحلة، فى حدود ما يتوافر من معطيات قليلة، إلى عاملين، هما انهيار عملية التسوية السلمية التى أعيد تشكيل النظام العربى على أساسها منذ مؤتمر مدريد ١٩٩١ من ناحية، وغياب الرئيس حافظ الأسد الذى أعاد سوريا إلى قلب هذا النظام من ناحية أخرى.

كانت البداية الجنينية للانقسام مع مبادرة السلام التى تبناها العاهل السعودى، الملك عبد الله بن عبد العزيز، حين كان وليا للعهد، ثم أصبحت مبادرة عربية أقرتها قمة بيروت فى مارس ٢٠٠٢. فلم تكن هذه المبادرة مريحة لدمشق، التى أصرت على تعديلها ليكون حق العودة الفلسطينى واضحا فيها دون لبس. وقد حدث هذا التعديل بالفعل قبيل إقرارها فى قمة بيروت.

وبالرغم من أنه لم يحدث خلاف يذكر على هذا التعديل، فقد ذهب الرئيس السورى بشار الأسد إلى قمة شرم الشيخ الثلاثية، التى جمعته والعاهل السعودى والرئيس المصرى بعد شهرين تقريبا (مايو ٢٠٠٢)، متوجسا وعاد منها أكثر توجسا. فبعد عشرة أيام على عقدها. وفى ٢١ مايو ٢٠٠٢، التقى وفدا من المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب بمناسبة استضافة مؤتمر هذا الاتحاد فى دمشق. وخلال ذلك اللقاء، طلب إخراج الصحفيين ليتحدث بصراحة كاملة. وكان أهم ما جاء فى حديثه هذا اتهام صريح لزعماء عرب (بالتجاذب مع الأجندة الأمريكية دون نقاش أو محاولة تأثير)، وإعلان لا يقل صراحة بأن (النظام العربى حاليا شبه منهار وفقد القدرة على المناورة أو التكتيك أو حتى تحسين المواقع التفاوضية). وبالرغم من قوله إنه لا يقصد أحدا بعينه، فقد كان واضحا للحضور أنه قصد مصر والسعودية، لأن هذا الحديث جاء فى سياق هجوم شنه على قمة

كان حاجزا أمام نفوذها الإقليمى بالرغم من كل مساوئه. فقد تحول ما كان حاجزا أمامها إلى معبر لنفوذها الإقليمى. كما أن المشروع الأمريكى لتغيير المنطقة أحدث هزة عميقة جعلت من الصعب المحافظة على الأوضاع القائمة فيها بالرغم من فشله. ولذلك، فتح هذا الفشل الباب أمام مشروع إيران الذى يستهدف تغيير بعض المعادلات الإقليمية عبر مد نفوذها وتوسيعه واستخدام برنامجها النووى كوسيلة لمساومة الولايات المتحدة والغرب، سعيا إلى صيغة لاقتسام النفوذ فى الشرق الأوسط، تحصل عبرها على اعتراف ضمنى ذى ملامح صريحة بأنها الدولة الإقليمية الأكبر.

أما العامل الثالث، فهو أن الانقسام الذى بدأ عربيا دفع سوريا، حين اشتد الضغط الأمريكى عليها عقب غزو العراق، إلى مزيد من الارتباط بإيران. فتحوّلت العلاقة الوثيقة التى قامت بين الدولتين، منذ ثورة آيات الله، إلى علاقة خاصة جدا، غادرت سوريا فى ظلها موقعها فى منطقة قلب النظام العربى، وكurst التباعد الذى فصلها عن شريكيتها فى هذه المنطقة (مصر والسعودية).

فك الارتباط فى التحالف الثلاثى :

لقد اعتمد النظام العربى، والتفاعلات الإقليمية عموما، على محور ارتكاز ثلاثى مصرى - سعودى - سورى، كان كل من أطرافه الثلاثة يكمل الآخر كقاعدة عامة يجوز فيها الاستثناء. بدأ هذا المحور لسنوات هو صمام الأمان بالنسبة للنظام العربى الرسمى الذى ما كان فى إمكانه أن يتماسك بدون تعاون أطرافه الثلاثة فى مواجهة زلزالين هائلين خلال أزمة ٩٠ - ١٩٩١، وهما غزو دولة عربية لأخرى واحتلالها واعتبارها محافظة تابعة لها، ثم حرب كبرى ضد الدولة الغازية، قادتها الولايات المتحدة لتحرير الدولة التى تعرضت للاحتلال.

ففى خضم تلك الأزمة العاتية، وضعت اللجنة الأولى فى بناء هذا المحور الارتكازى، أو بالأحرى إعادة بنائه على أسس جديدة من زاوية أن تعاون أطرافه كان له أكبر الأثر فى تحقيق الإنجاز العسكرى فى ١٩٧٣. فقد شجع تعاونها فى معركتى الحرب والنقط الكثير من الدول العربية على تقديم أقصى ما استطاعته فى هاتين المعركتين.

وبعد أن انكسرت العلاقة بين الدول الثلاث فى أزمة كامب ديفيد، أعيد بناؤها فى أزمة الغزو العراقى للكويت لتصبح محورا ارتكازيا، وليس محورا سياسيا فى مواجهة الفريق العربى الذى رفض التدخل الأجنبى لتحرير الكويت وطلب السعى إلى "حل عربى". فقد سعت الدول الثلاث إلى تجاوز الانقسام إزاء تلك الأزمة، وحاولت تأمين حد أدنى من التوافق لدعم الأطراف العربية فى العملية السلمية التى أطلقها مؤتمر مدريد ١٩٩١.

غير أن محور الارتكاز الثلاثى أخذ يتعرض للاهتزاز منذ

وخارجيا، قد اقنع دمشق بسلامة رهانها على إيران، وخصوصا عندما أدت الخلافات إلى تأجيل قمة تونس الدورية، التي كان مقررا عقدها في ٢٧ مارس ٢٠٠٤، نحو شهرين.

غير انه ربما يكون التصعيد الأمريكي - الفرنسي ضد سوريا، استهدافا لوجودها في لبنان، هو الذي حسم خيارها في اتجاه إيران، حين اعتقدت قيادتها انها لن تجد "الحماية" التي تتطلع إليها في "الحضن" العربي. ويبدو أنها خلطت، في هذا السياق، بين خلاف السعودية ومصر معها بشأن موقفها تجاه لبنان وعلاقة هاتين الدولتين بالولايات المتحدة. فلم تكن هذه العلاقة هي التي وضعت حدا لتضامنها مع سوريا في مواجهة الضغوط الأمريكية - الفرنسية، وإنما علاقاتها - وخصوصا السعودية - مع فريق لبناني أراد استثمار اندفاع واشنطن بعد غزو العراق لإخراج القوات السورية.

وعند هذا الحد، بلغ التباعد بين دمشق وكل من القاهرة والرياض درجة اللاعودة. واتجهت سوريا إلى تمتين علاقاتها مع انصارها في لبنان، وقاومت الضغوط التي تعرضت لها بشأن هذه العلاقات، وكذلك بخصوص موقفها تجاه فصائل فلسطينية متشددة، في مقدمتها حركة "حماس".

تكريس الانقسام العربي :

جاءت الحرب الإسرائيلية على لبنان في صيف ٢٠٠٦، فبلورت انقسامها لم يكن واضحا قبلها بشكل كاف، وأظهرت أنه ليس محضا عربيا، بالرغم من أن أساسه كمن في انهيار محور الارتكاز الثلاثي على النحو الذي سبق توضيحه. فقد تبين أن إيران في قلب هذا الانقسام، ليس فقط لأن الحرب الإسرائيلية استهدفت حليفها الرئيسي في لبنان، ولكن أيضا بسبب نفوذها الإقليمي الأخذ في التوسع لأسباب سبق التطرق إليها.

وأدى صمود حزب الله في مواجهة العدوان الإسرائيلي، وقوة أدائه، إلى تدعيم مركز سوريا والفريق العربي الإقليمي الذي يعتبر نفسه ممانعا. ولم يتوافر لقمة الرياض الدورية في مارس ٢٠٠٧ ما يؤهلها لوضع حد للانقسام الذي أصبح لبنان ساحته الأكثر وضوحا، وإن لم تكن الأوفر أهمية بالضرورة. وظهر الكثير من معالم هذا الانقسام واضحا في خفض تمثيل مصر والسعودية وبعض الدول العربية المعتدلة في قمة دمشق على نحو لا سابق له في تاريخ مؤتمرات القمة العربية.

وهكذا، جاءت الحرب على غزة في الوقت الذي كان فيه الانقسام قد تبلور بوضوح، الأمر الذي سلط الأضواء عليه، فبدأ شديد الحدة، ولكن بدون العمق الأيديولوجي الاستراتيجي الذي قسم العرب إلى فريقين متناقضين في أزمات كبيرة سابقة.

فقد تجاوزت حدة الانقسام العربي مساحة الخلاف الحقيقي بين فريقين غابت الثقة بينهما بأكثر مما فصلهما تناقض المواقف. فكانت المحصلة ضعفا وارتباكاً وصلا إلى حد العجز

شرم الشيخ الثلاثية، وامتعاض شديد عبر عنه مما سماه الطريقة التي ترتبت بها هذه القمة، ورفض ما اعتبره ضغوطا غير عادلة تمارس على النظام العربي، مع إشارات صريحة إلى أن واشنطن هي التي ضغطت بقوة لعقد قمة بهدف إدانة "العمليات الاستشهادية" باعتبارها إرهابا. وكان سهلا، في سياق حديثه، استنتاج أنه أراد الإيحاء بأن له الفضل في الصيغة المخففة التي صدرت عن تلك القمة، وهي إدانة العنف بكل أشكاله.

كانت هذه هي بداية التغير في موقف سوريا، التي اتجهت منذ ذلك الوقت إلى التمايز عن مصر والسعودية. وتحول هذا التمايز إلى افتراق في الوقت الذي اشتد فيه التوتر في المنطقة، عندما تأكد عزم واشنطن غزو العراق، وما أعقب ذلك من أحداث جسام. فلم يكن في قمة "شرم الشيخ" العربية، التي عقدت عشية الغزو، من الخلاف ما يفسر حدة الموقف السوري. فقد كان هناك توافق عربي عام على رفض غزو العراق. ولم تكن القاهرة والرياض أقل قلما من تداعيات هذا الغزو مقارنة بدمشق. كما لم تكن دمشق قد وضعت على لائحة الدول المستهدفة ضمن الخطة الأمريكية لإعادة ترتيب المنطقة، وفي إطار السياسة الفرنسية التي اتجهت إلى إقناع واشنطن بأن يكون إخراج السوريين من لبنان هو الهدف الذي يمكن أن تتوافق الدولتان عليه، بعد خلافهما بشأن غزو العراق.

ولم تفلح الاتصالات واللقاءات التي حدثت بين كل من مصر والسعودية من ناحية وسوريا من الناحية الأخرى، في ذلك الوقت، في وضع حد للتباعد الذي أخذ في الازدياد إلى أن ظهر على السطح منذ اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري في فبراير ٢٠٠٥، وقبل أن يتبين ارتباطه بانقسام عربي إقليمي أوسع نطاقا في حرب صيف ٢٠٠٦.

فكان ملحوظا، مثلا، ضالة مساهمة سوريا في التحركات التي حدثت تحت شعار إصلاح جامعة الدول العربية، والتي عبرت عن قلق شديد لدى مصر والسعودية ودول عربية أخرى من تداعيات احتلال العراق والمشروع الأمريكي لإعادة ترتيب المنطقة. وكان الهدف من تلك التحركات هو تطوير النظام العربي الرسمي لدعم فاعليته، حتى يكون أكثر تماسكا إزاء الضغوط الأمريكية التي كانت تستهدف إعادة ترتيب المنطقة. فلم تقدم سوريا، بخلاف كل من مصر والسعودية ودول عربية أخرى، أية مبادرة في هذا المجال، وإنما ركزت على تدعيم علاقاتها ليس فقط مع إيران، ولكن أيضا مع تركيا، بعد أن كان الصراع بينهما قد بلغ حافة الهاوية في عام ١٩٩٨. فبادر الرئيس السوري بزيارة أنقرة في يناير ٢٠٠٤، في الوقت الذي كانت فيه الاتصالات بين دمشق وطهران تزداد باتجاه تحويل العلاقة الوثيقة، التي جمعتهما على مدى نحو ربع قرن، إلى علاقة شديدة الخصوصية تنطوي على عناصر تحالفية، ولكنها لا تعتبر علاقة تحالف بالمعنى الدقيق.

وربما يكون تعثر عملية إصلاح النظام العربي وتطويره، لأسباب تتعلق بجمود سياسات الدول الرئيسية فيه داخليا

الموقت الذي حدث في موقف قطر، باتجاه فريق الممانعة، إلى تشجيع الجزائر، على التحول نحوه بوضوح أكثر من ذي قبل، وتحفيز موريتانيا على الاقتراب منه، ودفع عمان إلى التمايز بدرجة ما عن فريق الاعتدال. ولكن في المقابل، لم يعد في إمكان قطر أن تقوم بدور توفيقى بين الفريقين، كانت الحاجة ملحة إليه، خصوصا وأنها الدولة المضيفة للقمة العربية القادمة.

العرب بين إيران وتركيا :

وفي ظل ضعف الموقف الإيراني تجاه الحرب على قطاع غزة، بدا أن تركيا الرابع سياسيا على المستوى الإقليمي (العربي - الشرق أوسطى).

فقد ادارت تركيا أزمة الحرب إدارة جيدة، وأظهرت أداء مميّزا، في الوقت الذي قل فيه الوهج الإيراني، نتيجة عدم قدرة طهران على تقديم مساندة فعلية للمقاومة في قطاع غزة، وتحلى حليفها العربي الرئيسى (حزب الله) بضبط النفس. ولذلك، لم تكن هناك إمكانية لأن تحصّد إيران مكسبا مماثلا لما جنته إبان الحرب على لبنان في عام ٢٠٠٦، حيث كان الجميع يعلم أن لها فضلا كبيرا في الإنجاز الذي حققه حزب الله. وعندما رفض المرشد الأعلى، على خامنئي، طلب شبان إيرانيين التوجه إلى قطاع غزة لمساندة المقاومة، بدا أن حسابات الدولة التقليدية تغلبت على التزامات دولة المقاومة. وكان هذا طبيعيا، ليس فقط بسبب الصعوبات اللوجستكية التي تحول دون تقديم مساندة عملية للمقاومة في غزة، ولكن أيضا لأن إيران تتأهب لاحتمال بدء مرحلة جديدة في ظل اتجاه إدارة باراك أوباما إلى الحوار معها.

ولذلك، كان خيار عدم توسيع نطاق الحرب عقلانيا من جانب إيران وحلفائها. ولكن هذا الخيار أكد أن الفجوة بين هذا الفريق وفريق الاعتدال العربي ليست بالعمق الذي أظهرته المعارك الكلامية التي ازدادت حدة، وخصوصا بين طهران والقاهرة. ويبدو أن إيران، التي لم يكن في إمكانها أن تريح بشكل مباشر عبر إدارة أزمة الحرب على غزة، أرادت أن تحقق مكسبا من طريق آخر، إذا خرجت مصر من هذه الأزمة بخسارة كبيرة. وربما شجعها على ذلك ضعف الأداء المصرى، وخصوصا في الأيام الأولى للحرب، قبل أن يبدأ فى التحسن نسبيا منذ إعلان مبادرة البنود الثلاثة، ثم اتخاذ الموقف القوى ضد مذكرّة التفاهم الأمنية بين الولايات المتحدة وإسرائيل عشية انتهاء الحرب.

وقد أظهر هذا الموقف أن الانقسام بين الفريقين العربيين ليس بالعمق الذي بدا خلال الحرب، وأن المسافة بين موقفيهما تجاه إسرائيل ليست بعيدة للغاية. ولكنها تبدو كذلك، نتيجة دخول العامل الإيراني على الخط ويسبب أزمة عدم الثقة المتبادلة.

فالانقسام بين مصر وسوريا، مثلا، تجاه إيران أعمق منه إزاء إسرائيل. فالمسافة بين الموقفين المصرى - السوري إزاء إسرائيل تبدو أقرب بكثير مما بدا للوهلة الأولى خلال احتدام المعارك

عن التوافق، سواء على عقد قمة طارئة، أو الاتفاق على تقديم موعد القمة الاقتصادية التي كان مقررا عقدها في ١٩ يناير ٢٠٠٩. وإدراج العدوان الإسرائيلي بندا رئيسيا وأولا على جدول أعمالها.

فكان أن أحبطت محاولة عقد قمة عربية طارئة في الدوحة، وفرغت القمة الاقتصادية في الكويت من مضمونها دون أن تكتسب مضمونا آخر.

وارتكب الفريقان العربيان أخطاء بالجملة. وبالرغم من أن موقف فريق الممانعة بدا أقوى بدرجة ما، فقد افتقد الفاعلية، في الوقت الذي اتسم فيه موقف فريق الاعتدال بالضعف ولكن بدون تواطؤ.

فقد أدى ضعف الأداء المصرى، وما اقترن به من سوء تقدير، منذ فشل محاولة ترتيب حوار فلسطينى - فلسطينى ثم إخفاق السعى إلى تجديد التهدئة بين "حماس" وإسرائيل، وعدم القدرة على ابتكار حل لمشكلة معبر رفح، إلى وضع القاهرة في موضع اتهام بالتواطؤ مع العدوان. وساهم انعدام الثقة بين الفريقين العربيين في خلق الأجواء التي ظهر فيها هذا الاتهام، فأدى إلى مزيد من التباعد.

فإذا كان ضعف الموقف قد جمع دول الاعتدال في مجملها، فقد اقترن به - في حالة مصر - ضعف في الأداء أيضا. غير أن المسافة تظل بعيدة بين مثل هذا الضعف والتواطؤ الذي لم يكن له محل في أوساط فريق الاعتدال العربى. ولا استثناء محتملا هنا إلا بعض عناصر السلطة الفلسطينية فى رام الله. ولا يقتصر ذلك على أولئك الذين راهنوا على انهيار سلطة "حماس" في غزة، وحلموا باستعادة هذه السلطة، وإنما يشمل أيضا من أتاحوا لإسرائيل هدوءا كاملا فى الضفة الغربية طوال فترة الحرب على القطاع، فلم تحدث عملية فدائية واحدة.

وفي المقابل، لم يكن فى إمكان دول وقوى الممانعة تفعيل موقفها الذي كان أقوى ولكن بلا فاعلية. فالإجراء العملى الوحيد الذى تمكن فريق الممانعة من اتخاذه هو إعلان قطر وموريتانيا تجسيد العلاقات مع إسرائيل. وفيما عدا ذلك، كان الدعم الذى قدمه هذا الفريق للمقاومة فى قطاع غزة سياسيا وإعلاميا، سواء بشكل منفرد أو عبر القرارات التى صدرت عن قمة غزة بالدوحة، والتى كان من بينها الدعوة إلى وقف كافة أشكال التطبيع بما فيها إعادة النظر فى العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية، والمطالبة بتعليق المبادرة العربية للسلام، إضافة إلى قرارات لإدانة إسرائيل، والمطالبة بإنهاء عدوانها، وتحميلها المسؤولية الجنائية الدولية عن جرائم الحرب، وأخرى لرفع الحصار عن قطاع غزة، وتقديم المساعدات الإنسانية، وإنشاء صندوق لإعادة إعماره.

فلم يكن ممكنا، فى ظل الانقسام الذى أنتج حربا كلامية عربية إقليمية حادة، تفعيل موقف دول وقوى الممانعة، بالرغم من أن انضمام قطر إليها دعم مركزها نسبيا. كما أدى الحراك

الإعلامية، التي بلغت من التهافت مبلغا لا سابق له في تاريخ الخلافات العربية - العربية.

فسوريا، التي يجب أركان نظام الحكم فيها أن يسموها دولة ممانعة أو مقاومة، رحبت بالتفاوض مع إسرائيل بشكل غير مباشر عبر الوسيط التركي، وتطلعت إلى مفاوضات مباشرة، ولكن برعاية أمريكية على نحو يمد لها جسورا إلى واشنطن.

وبالرغم من عدم وجود ما يدفع إلى ترجيح وضع المفاوضات السورية - الإسرائيلية بين أولويات إدارة الرئيس باراك أوباما في المدى المنظور، فقد عبر الرئيس بشار الأسد، عشية الحرب على غزة، عن استعداده للانتقال إلى التفاوض بشكل مباشر. وكشف رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان، عن أن المفاوضات غير المباشرة حققت تقدما كبيرا قبيل الحرب الأخيرة، التي حالت دون إكمالها، بالرغم من أن الاتفاق بات أقرب من أي وقت مضى.

ويعنى ذلك أنه لا تناقض بين مصر وسوريا في شأن حل الخلافات مع إسرائيل سلميا، كما لم يحدث تناقض جوهري بينهما إزاء الحرب على غزة. فقد اتخذت سوريا مواقف لا تخلو من اعتدال، فيما تبنت مصر مواقف لا تخلو من ممانعة.

فعلى سبيل المثال، مارست دمشق نفوذها على حزب الله لضمان عدم تدخله بأي شكل خلال الحرب الأخيرة، وحثته على ضبط النفس، سعيا إلى عدم توسيع رقعة هذه الحرب. ونقل النائب الفرنسي فيليب ماريني، الذي زار دمشق وبيروت وأخر يناير ٢٠٠٩، موفدا من الرئيس نيكولا ساركوزي، ذلك عن الرئيس الأسد.

وحتى عندما أطلقت صواريخ من جنوب لبنان خلال الحرب، حرص حزب الله على أن ينأى بنفسه عنها، وقدم بعض المساعدة للجيش اللبناني وقوات "اليونيفيل" لمعرفة من الذي أطلقها.

ويعنى ذلك التزام قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٠١، في الوقت الذي شن فيه السيد حسن نصر الله هجوما غير مسبوق على مصر بسبب التزامها باتفاقية دولية، بالرغم من أنها لا تمنع في تعديلها بالتوافق بين طرفيها المباشرين (السلطة الفلسطينية وإسرائيل) والشريك أو الطرف غير المباشر فيها وهو الاتحاد الأوروبي.

وهكذا، بقي موقف حزب الله، كما سوريا، في إطار التضامن السياسي والإعلامي مع الفلسطينيين في قطاع غزة، والإدانة اللغزية للعدوان عليهم. ولا يختلف ذلك كثيرا عن موقف مصر، بالرغم من أن ارتباطا في الأداء اعطى انطبعا بغير ذلك في الأيام الأولى للحرب. غير أن هذا الموقف المصري لم يلبث أن تطور إلى الأفضل، كما سبقت الإشارة، وخصوصا بعد توقيع مذكرة التفاهم الأمنية بين إسرائيل والولايات المتحدة.

وهنا، اتجهت مصر إلى موقف يدخل بدرجة ما في إطار

الممانعة، عندما رفضت تلك المذكرة، وأعلنت أنها لا تلزمها في شيء. ولم يقتصر هذا الرفض على منطقة الحدود مع قطاع غزة، والتي أعلنت أنها لا يمكن أن تقبل وجود أي مراقب أجنبي فيها. فقد اعترضت، كذلك، على تمركز سفن أوروبية في المياه الإقليمية لقطاع غزة تحت شعار منع تهريب السلاح أيضا، بالرغم من أن وجود مثل هذه السفن لا يمس سيادتها بخلاف وضع مراقبين أجنبيا على أرضها.

وعبر هذا الموقف عن قلق من تحول مسألة مكافحة تهريب السلاح إلى ذريعة لاستباحة سفن وأساطيل حلف الأطلسي المياه والشواطئ العربية عموما.

وهذا موقف، بدرجة ما، يدخل في إطار الممانعة التي لا يحتكرها فريق عربي، مثلما لا ينفرد الفريق الآخر بمواقف معتدلة. ولذلك، يصعب القول إنه كان هناك انقسام جوهري في شأن العدوان على قطاع غزة من النوع الذي يجعل العرب "عربين" تجاه الصراع ضد إسرائيل. ولكن حدة التناقض بشأن إيران، وضعف الثقة المتبادلة، يضخمان الخلاف محدود النطاق بين الفريقين العربيين تجاه إسرائيل، فيظهر في حجم أكبر مما هو في الواقع، الأمر الذي يباعد بينهما أكثر في لحظة تشدد حاجتهما معا إلى شيء من التقارب.

فإذا تواصلت العدوانية الإسرائيلية المنفلتة من أي قواعد، فلن يكون في إمكان أي من الفريقين أن يواجه تهديدها بمفرده. ولذلك، ربما يتوقف مستقبل العلاقة بين الفريقين العربيين على مستوى التهديد الإسرائيلي، الذي يبدو بالفعل أنه أخذ في الازدياد. فما إن أوقف العدوان المسلح الشامل على قطاع غزة، حتى تعرض العرب إلى "عدوان انتخابي" عبر صناديق الاقتراع، وليس صناديق الذخيرة. فالنتائج التي أسفرت عنها انتخابات الكنيست، التي أجريت في ١٠ فبراير ٢٠٠٩، تغلق الطريق أمام استئناف عملية التسوية - حتى في حدود أنها عملية لا تضمن إنتاج أي سلام - وتحمل إلى الحكم قوى بعضها عنصرى بمعنى الكلمة وحرفيتها، ويقف على رأس أحدها متطرف عتيد سبق أن هدد بضرب السد العالي، وقذف في حق رئيس أكبر دولة عربية.

مؤشرات الانفراج :

كان ضروريا أن تتسارع نسبيا التحركات الهادفة إلى بناء تقارب - بشكل أو بآخر - بين الفريقين، وهو ماوضح جليا خلال الفترة التي سبقت انعقاد القمة العربية في الدوحة أواخر مارس ٢٠٠٩. فقد حركت الاتصالات والزيارات المتبادلة بين مسؤولين سعوديين وسوريين بعض المياه الراكية بين الفريقين، خصوصا في ظل ترحيب مصر بها وإعلان تقديرها لموقف سوريا الإيجابي بشأن جهودها لتنظيم الحوار الفلسطيني، الذي بدأ بقاءات ثنائية بين حركتي "فتح" و"حماس"، قبل اللقاء الموسع بين مختلف الفصائل في ٢٦ فبراير ٢٠٠٩، والذي أسفر عن تشكيل ست لجان لحل الخلافات ومعالجة القضايا الشائكة.

الفيصل، من باريس - في مؤتمر صحفي بعد مباحثات مع نظيره الفرنسي أواخر فبراير ٢٠٠٩ - قوله إن (الخلافاً العربية دفنت ولا عودة إلى الماضي).

وكان هذا تقديراً مفارقاً لواقع تراكمت فيه الخلافات، فأحدثت انقساماً لا يمكن معالجته ببضع زيارات متبادلة وتصريحات مبالغة أكثر منها متفائلة.

ومع ذلك، يظل ازدياد التهديد الإسرائيلي دافعا إلى شئ من التقارب بين فريقين عربيين، تفصلهما إيران أكثر مما تباعد بينهما مواقفهما بشأن كيفية التعامل مع تل أبيب.

وفي ظل وجود علاقة جدلية بين الانقسامين العربي - الإقليمي من ناحية، والفلسطيني من ناحية أخرى، كان التزامن بين جهود إزابة الجليد على المستوى العربي، والحوار على الصعيد الفلسطيني، باعثاً على الأمل في إمكان وضع حد لكل منهما، ولكن بدون استغراق في تفاؤل تحقيق مصالحة كاملة هنا أو هناك.

فالمهم هو وقف التدهور في الخلافات العربية والفلسطينية، وفتح الباب أمام تقارب تدريجي لا يمكن أن يتحقق بدون حوار جاد في العمق، يعتبر شرطاً ضرورياً لآية مصالحة حقيقية.

وقد نقلت الأنباء عن وزير الخارجية السعودي، الأمير سعود



د.نادية لي-تيم

الخاصة بحماية الأشخاص المدنيين خلال الحرب، والبروتوكول الإضافي الأول المتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة لعام ١٩٧٧، واتفاقية لاهاي لقواعد الحرب البرية لعام ١٩٠٧، واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨، واتفاقية تعريف العدوان لعام ١٩٧٤، وغيرها من الوثائق القانونية الدولية ذات الصلة- يمكننا أن نصنف جرائم الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة إلى ثلاثة أصناف رئيسية: جرائم ضد الإنسانية، جرائم ضد سلامة وأمن البشرية، وجرائم حرب.

١- جرائم ضد الإنسانية :

وفقا لنص المادة السابعة من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فإنه تعتبر جريمة ضد الإنسانية تلك التي ترتكب ضد أية مجموعة من السكان المدنيين، وعن علم وقصد بالهجوم". وهناك العديد من الأفعال التي تشكل جريمة ضد الإنسانية، نذكر منها:

- القتل العمد: ويعني أن يقتل المتهم شخصا أو أكثر، وأن يرتكب هذا التصرف كجزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد مجموعة من السكان المدنيين(٣).

- الإبادة الجماعية: وتعني إهلاك جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية بصفاتها هذه، إهلاكا كلياً أو جزئياً، وذلك بقتل أفرادها، أو إلحاق ضرر جسدي أو عقلي جسيم بها، أو إخضاعها عمداً لظروف معيشية، بقصد إهلاكها الفعلي كلياً أو جزئياً.

- السجن أو الحرمان الشديد على أي نحو آخر من الحرية البدنية بما يخالف القواعد الأساسية للقانون الدولي(٤). وفي هذا

يقوم القانون الدولي الإنساني، وهو القانون الذي تطبق أحكامه في حالة الحرب المعلنة أو حالة النزاعات المسلحة، دولية كانت أو غير دولية، على وجوب احترام العديد من المبادئ والقيم الأخلاقية والإنسانية، تم تقنينها جميعها بموجب كل من قانون لاهاي لعام ١٨٦٨ واتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩، والتي تتمثل أساساً في: مبدأ حصانة الذات البشرية، الذي يقضي بعدم استخدام الحرب كمبرر للاعتداء على حياة من لا يشاركون في القتال، ومبدأ حظر استغلال المدنيين أو استخدامهم لتحقيق أهداف عسكرية، ومبدأ منع الأعمال الانتقامية والعقوبات الجماعية، ومبدأ حظر بعض أنواع الأسلحة، ومبدأ التفرقة بين الأهداف العسكرية والمدنية، وكذا مبدأ عدم الاعتداء على السكان والتمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين، إضافة إلى مبدأ حصانة المناطق التي لها امتياز(١).

إلا أن جميع هذه المبادئ والقيم الأساسية بقيت حبيسة المجال النظري، ولم تؤخذ بعين الاعتبار بتاتا في حرب إسرائيل على غزة، التي شكلت انتهاكا بكل المعايير الدولية لحقوق الإنسان وحياته الأساسية المكفولة دولياً، وخرقا لقواعد القانون الدولي الإنساني ومبادئه، التي يفترض إعمالها في حالة النزاعات المسلحة. هذا الأمر الذي يستتبع لزوماً، ومن الناحية القانونية، قيام مسئولية إسرائيل الدولية ومحاكمة ومعاقبة مرتكبي هذه الانتهاكات والخروقات الجسيمة في حق المدنيين الفلسطينيين(٢).

أولاً- جرائم إسرائيل الدولية في قطاع غزة :

بالرجوع إلى الوثائق القانونية الدولية، لاسيما النظام الأساسي لمحكمة روما لعام ١٩٩٨، واتفاقية جنيف الرابعة

(*) استاذ القانون الدولي، جامعة ٢٠ أغسطس ١٩٩٥، الجزائر.

١- جريمة العدوان :

تقوم جريمة العدوان بمجرد استخدام القوة المسلحة عمداً، من طرف دولة ضد السيادة أو السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لدولة أخرى. وقد جرم ميثاق الأمم المتحدة العدوان، وكذا القرار رقم ٢٣١٤/١ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٧٤. فاستعمال القوة في العلاقات ما بين الدول يعد عملاً مخالفاً للقانون الدولي بوجه عام، ويعد عملاً عدوانياً إلا إذا كان من أجل الدفاع الشرعي، أو بناءً على تدابير تتخذها الجماعة الدولية بما يتوافق والميثاق (١١). وهما مسألتان لا نجد لهما تطبيقاً في حالة الحرب على غزة.

فحق الدفاع الشرعي المنصوص عليه في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، والذي يعد حقاً طبيعياً للدول، ليس حقاً مطلقاً بل مقيد بشروط، أهمها: وجود خطر أو اعتداء غير مشروع، وعدم تجاوز حدود الدفاع (١٢) أي مبدأ التناسب بين الاعتداء والدفاع. إلا أنه في حالة الحرب على غزة، لا يمكن القبول بوجود حق الدفاع الشرعي أو الدفاع عن النفس، الذي استندت عليه إسرائيل لتبرير عملياتها العسكرية في القطاع، وذلك لأن الرد لم يكن متناسباً، ولأن القذائف البدائية التي تطلقها حماس لا تبرر هجوماً عسكرياً (١٣). وما دامت العمليات العسكرية التي قامت بها إسرائيل لا تندرج ضمن نطاق ممارسة حق الدفاع الشرعي، فهي تتناقض إذن ونص المادة ٥١ وكذا نص ٤٠٢ من شرعة الأمم المتحدة، التي تحظر اللجوء للقوة في العلاقات الدولية، مما يجعل هذه العمليات تصنف قانونياً بكونها عملاً عدوانياً بآتم معنى الكلمة.

ب- جريمة الإرهاب الدولي :

يعد الإرهاب الدولي بكافة صوره وأشكاله من أخطر الجرائم الموجهة ضد سلم وأمن البشرية. ويتمثل، بوجه عام، في مجموعة من أعمال العنف التي تؤدي إلى خلق حالة من الخوف والرعب، نتيجة لما تؤدي إليه من تدمير للأموال العامة أو الممتلكات الخاصة (١٤). ولا شك في أن المجازر البشعة غير المسبوقة التي شهدتها العالم في غزة، من خلال قتل النساء والأطفال في الشوارع وتدمير البيوت واستخدام الأسلحة المحرمة دولياً، تظهر مدى الطبيعة الإجرامية لهذا الكيان الإرهابي، الذي أخذ الضوء الأخضر لينتهك كل القوانين الإنسانية والحقوقية السياسية (١٥).

إن المطلعين على تاريخ اليهود الأسود، العارفين بنفسياتهم الإجرامية والدارسين لأخلاقهم المشينة، لا يعجبون ولا يستغربون مما يشاهدونه من جرائم إرهابية، يعجز عن تصويرها البيان (١٦). بل إن حتى حاخاماتهم يزعمون، في رسائل وجهت إلى قادة الكيان الصهيوني، أنه طبقاً لما ورد في التوراة- يتحمل جميع سكان غزة من النساء والأطفال المسؤولية، لأنهم لم يفعلوا شيئاً لوقف إطلاق الصواريخ!! محرضين على مواصلة العدوان على غزة، معتبرين ذبح المواطنين الفلسطينيين الأبرياء أمراً شرعياً (١٧). فقتل اليهود - في منظورهم- لغير اليهودي لا يعتبر جريمة تبعا للديانة اليهودية، وقتل العرب الأبرياء، بفرض الانتقام يعتبر فضيلة يهودية، فالإرهاب عند أكثر اليهود يصفونه "بالمقدس" (١٨).

الصد، اعتبرت أيضاً اتفاقية جنيف الرابعة أن الاحتجاز أو الاعتقال غير المشروع، والحرمان من الحق في محاكمة قانونية عادلة، وأخذ الرهائن، انتهاكات جسيمة تستوجب المسائلة والعقاب (٥).

- الأفعال اللاإنسانية الأخرى ذات الطابع المائل، التي تتسبب عمداً في معاناة شديدة أو أي أذى خطير، يلحق بالجسم أو بالصحة العقلية أو البدنية (٦).

وللاسف الشديد، فإن جميع الأفعال الإجرامية، التي نصت عليها المادة السابعة السابقة الذكر، وجدت تطبيقاً لها خلال عدوان إسرائيل البربري على غزة، الذي قتل وأباد أكثر من ١٣٠٠ قتيل، وأكثر من خمسة آلاف جريح (منهم ١٨٥٥ طفلاً، أي نسبة ٣٥٪، و٧٩٥ امرأة، أي ١٥٪)، مسفراً بذلك عن مذبحة حقيقية ناهيك عن شهادات باستخدام القوات الإسرائيلية المدنيين الفلسطينيين كدروع بشرية، أثناء مواجهتها مع مقاتلي الفصائل الفلسطينية (٧).

إن مشهد الشهداء، الممزقة أجسادهم والمكدسين داخل المراكز المصفوفة، كان مروعاً، وبل، بما لا يدع مجالاً للشك، على أن ما أقدمت عليه الطائرات الإسرائيلية المتطورة كان جريمة كبرى ينبغي ألا تمر مرور الكرام. ولعل المجزرتين الأكثر دموية خلال الحرب هما قصف مدرسة الفاخورة في مخيم جبالياً للاجئين الفلسطينيين شمال غزة، وإبادة عائلة "السموني" في حي الزيتون شرق القطاع. ويضاف اسم المدرسة والعائلة بالتأكيد إلى قائمة طويلة من المجازر التي ارتكبتها إسرائيل بحق الفلسطينيين، سواء قبل إنشائها من العصابات الصهيونية، أو بعد ذلك عبر جيشها ومستوطناتها (٨).

إلى جانب الأفعال السابقة التي تشكل جريمة ضد الإنسانية، فإنه يضاف إليها فعل إجرامي آخر، والمتمثل في الاعتقال غير المشروع للمدنيين وحرمانهم من حريتهم تعسفاً، دون ضمان مبدأ المحاكمة القضائية العادلة. إذ كشف النائب جمال زحالقة، رئيس كتلة التجمع البرلمانية، عن أن الأسرى الفلسطينيين، الذين أسرههم الجيش الإسرائيلي، جرى نقلهم إلى معسكر "سدي تيمان" الواقع شمالي غرب مدينة بئر السبع، الذي أعلن عنه وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك، يوم ٤ يناير ٢٠٠٩ كمعسكر للاعتقال. وقد أكد زحالقة أن: "معظم المعتقلين هم من المدنيين، وأنه وفق القانون الإسرائيلي، فإن المعتقلين من غزة لا يعتبرون أسرى حرب، لأنهم ليسوا جزءاً من جيش نظامي لدولة، ولا يعتبرون سجناء. وفق قانون فك الارتباط، الذي سنه الكنيست الإسرائيلي عشية إخلاء الجيش الإسرائيلي من غزة، على اعتبار أن الاحتلال الإسرائيلي قد انتهى، وليس لهم حقوق كأسرى الضفة الغربية". ويجري التعامل مع معتقلي غزة وفق قانون خاص، هو قانون "المحاربين غير الشرعيين"، هذا القانون يحرم أسرى غزة من الحقوق المتعارف عليها بشأن الأسرى والسجناء (٩).

٢- جرائم ضد سلامة وأمن البشرية :

تعتبر الجرائم ضد سلامة وأمن البشرية أهم وأخطر الجرائم الدولية، وذلك لخطورة المصلحة التي تصيبها بالضرر، وهي تنحصر أساساً في جريمتي العدوان والإرهاب (١٠).

٣- جرائم حرب :

لقد حظر المجتمع الدولي، منذ عهد طويل، جرائم الحرب، ورغم فشله في الحيلولة دون ارتكابها، إلا أنه سعى جاهداً محاولاً التخفيف من أثارها المدمرة على الشعوب (١٩). ويقصد بجرائم الحرب، وفقاً لما جاء في نص المادة الثامنة من النظام الأساسي لروما، تلك الانتهاكات الجسيمة التي إذا ارتكبت عن عمد، سببت وفاة أو أذى بالغاً بالجسد أو بالصحة. وتتمثل هذه الانتهاكات أساساً فيما يلي:

- تعتمد توجيه هجمات ضد السكان المدنيين بصفتهم تلك، وكذلك ضد الأفراد الذين لا يشاركون مباشرة في الأعمال الحربية.

- تعتمد توجيه أو شن هجمات ضد منشآت مدنية لا تشكل أهدافاً عسكرية.

- تعتمد شن هجمات ضد موظفين، أو منشآت أو مواد أو وحدات أو مركبات في مهمة من مهام المساعدة الإنسانية أو حفظ السلام، عملاً بميثاق الأمم المتحدة، ويستحقون الحماية التي يتمتع بها المدنيون أو المواقع المدنية، بموجب القانون الدولي للمنازعات المسلحة.

- تعتمد شن هجوم، مع العلم بأن هذا الهجوم سيسفر عن خسائر تبعية في الأرواح، أو إصابات بين المدنيين، أو عن إلحاق ضرر بأهداف مدنية.

- مهاجمة أو قصف المدن أو القرى أو المساكن أو المباني العزلاء، التي لا تكون أهدافاً عسكرية، بأية وسيلة كانت.

- تعتمد توجيه الهجمات ضد المباني المخصصة للأغراض الدينية أو التعليمية أو الفنية أو العلمية أو الخيرية، أو المعالم التاريخية، أو المستشفيات أو أماكن تجمع المرضى والجرحى، شريطة ألا تكون تلك الأماكن مستخدمة آنذاك لأغراض عسكرية.

- استخدام الأسلحة والقذائف أو المواد أو الأساليب، التي تسبب بطبيعتها أضراراً زائدة أو ألاماً لا لزوم لها (٢٠).

- شن هجوم عشوائي يصيب المدنيين أو الأعيان المدنية. ويقصد بالهجوم العشوائي الهجوم قصفاً بالقنابل، أياً كانت الطرق والوسائل، الذي يعالج عدداً من الأهداف العسكرية الواقعة في مدينة أو بلدة أو قرية أو منطقة أخرى، تضم تركيزاً من المدنيين أو الأعيان المدنية، على أنها هدف عسكري واحد. كما يقصد بالهجوم العشوائي، أيضاً، الهجوم الذي يمكن أن يتوقع منه أن يسبب خسارة في أرواح المدنيين، أو إصابة بهم أو أضراراً بالأعيان المدنية (٢١).

ورغم أن المادة الثامنة، السالفة الذكر، تشترط لقيام جريمة حرب توافر فعل واحد من الأفعال الإجرامية المذكورة، إلا أن ما قامت به إسرائيل في القطاع يضم جميع هذه الأفعال الإجرامية، ويستوفي جميع مكونات جريمة الحرب. بل إن حربها على غزة تأتي بعد ١٨ شهراً من استمرار الحصار، وفرض سياسة التجويع، ومنع الدواء والغذاء والكهرباء، والذي يشكل بعد ذاته جريمة حرب (٢٢).

فكيف لا نكون أمام جرائم حرب دولية، عندما يتم استهداف

مدنيين بغارات جوية موجهة ضد مناطق مدنية، في واحدة من أكثر المناطق كثافة في العالم، والتي أدت، كما ذكرنا، إلى مقتل وإصابة مئات المدنيين، نصفهم من النساء والأطفال والشيوخ. فقد تعتمد الجيش الإسرائيلي مرات عدة استهداف الأعيان المدنية، مثل المساجد والمدارس ومباني التلفزيون (٢٣)، كمقر فضائية الأقصى التابعة لحركة حماس. فلم تفرق صواريخ إسرائيل، التي انهالت على قطاع غزة، بين الأهداف العسكرية والمدنية، إذ قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية مقار مدنية عدة، منها: مقر الإدارة المدنية. كما طال القصف شواطئ غزة وميناء الصيادين وورش حدادة ومساجد (٢٤). فقد جرفت إسرائيل، ولأول مرة منذ احتلالها فلسطين، من المساجد في غزة أهدافاً مشروعاً لصواريخها، حتى إنها قصفت خلال الأسابيع الثلاثة ٩٢ مسجداً، دمر منها ٤٢ بشكل كامل.

كما أن العديد من الضحايا قد سقطوا بشكل مريع خلال عمليات القصف هذه، سواء كانوا داخل المساجد، أو من السكان القاطنين على مقربة منها (٢٥). هذا بالإضافة إلى التدمير الكلي لمناطق أهلة بالسكان ومبان سكنية. كما استهدفت إسرائيل للعزلة الثالثة مدارس ومباني الأنروا (وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين) التابعة للأمم المتحدة، التي يفترض فيها أنها تنص بالحصانة الدولية خلال الحرب، باعتبارها أعياناً مدنية. حين كان يحتوى بها ما يصل إلى ٧٠٠ فلسطيني، مما أدى إلى مقتل العشرات منهم، وكذا تدمير مخزون الوكالة من الدواء والغذاء (٢٦)، وإحراق أطنان من المساعدات الغذائية التي يحتاج إليها سكان القطاع بشدة. وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على بربرية وإجرام إسرائيل. وفي هذا السياق، يقول أستاذ القانون الدولي بالجامعة اللبنانية، شفيق المصري: "إن إسرائيل بقصفها لمواقع ومنشآت مدنية، خالفت اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين، التي وقعت عليها سنة ١٩٥١، وارتكبت بذلك جريمة حرب وابتادة جماعية، بشكل يسيء للكرامة الإنسانية والمجتمع الدولي كله" (٢٧).

ورغم أن الجيش والحكومة الإسرائيلية قد أعلنت، مرات عديدة، أنها لا تستهدف أبداً مدنيين في عملياتها في قطاع غزة إلا أنه لا يمكن بتاتا إنكار الطابع اللاإنساني للعمليات العسكرية التي باشرت، في السابع والعشرين من شهر ديسمبر ٢٠٠٨، ضد سكان مدنيين عزل (٢٨). هذا ناهيك عن استخدام أسلحة محرمة دولياً ضد السكان المدنيين بالقطاع، لاسيما الأسلحة الفوسفورية المحظورة خلال النزاعات المسلحة (٢٩). إضافة إلى استخدام الأسلحة الكيماوية واليورانيوم المنضب، وفي ذلك انتهاك صريح لنص المادة الثامنة من النظام الأساسي لروما، المذكورة سابقاً، ولبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥، وللمواثيق الدولية التي تحظر استخدام هذه الأسلحة (٣٠).

وفي هذا الصدد، ذكرت صحيفة معاريف الإسرائيلية أن الجيش الإسرائيلي اعترف بإطلاق قذائف مدفعية، احتوت على قطع قماش مشبعة بالفوسفور، كما أكدت منظمة العفو الدولية، من جهتها أيضاً، استخدام إسرائيل المتكرر للفوسفور الأبيض بصورة مفرطة في غزة. ومن المعلوم أن قنابل الفوسفور تستعمل عسكرياً لإحداث حرائق، أو توليد دخان كثيف للتعتيم أو الحماية. لكن البروتوكول الثالث الإضافي في اتفاقية الأمم

يلاحظها أيضا ميثاق الأمم المتحدة، بحق الدول التي تهدد الأمن والسلم الدوليين، هي قطع العلاقات السياسية والدبلوماسية (٣٤)، أو اتخاذ تدابير عسكرية، طبقا لنص المادة ٣٩ من الميثاق.

إلا أنه من الناحية العملية، يبقى من المستبعد تماما من الأمم المتحدة أن تحمل إسرائيل المسؤولية السياسية أو تتخذ ضدها أية عقوبة أو تدبير عسكري. فحتى تحرك مجلس الأمن، الذي يفترض أنه منوط بحفظ الأمن والسلم الدوليين، قد جاء بعد أسبوعين من بدء العدوان الإسرائيلي على غزة، وارتكابه أبشع المجازر، بل ولم يستطع بالرغم من هذا التحرك المحتشم أن يوقف العدوان.

ج- المسؤولية الجنائية :

أما الشق الثالث والأخير من مسؤولية إسرائيل من الناحية القانونية، فهو جنائي. فأى جريمة دولية يجب أن ينجم عنها عقاب جنائي، فهو الوسيلة الفعالة لمكافحة الجرائم الدولية. وتنص المادة السادسة من الاتفاقية الخاصة بمنع جرائم الإبادة الجماعية على أن: "الأشخاص المتهمين بارتكابهم هذه الأعمال، يجب أن يحاكموا أمام المحاكم المختصة في البلد الذي اقترفت فيه هذه الجرائم". وعلى نفس هذه الأسس، تقوم أيضا اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩، إذ تنص المادة ١٤٦ من الاتفاقية الخاصة بحماية السكان المدنيين وقت الحرب على أن: "كل طرف ملزم بالبحث عن الأشخاص المتهمين بارتكابهم الجرائم، أو الأشخاص الذين أعطوا الأوامر لارتكاب تلك الجرائم... يجب تقديمهم للمحاكمة" (٣٥).

إن ما اقترفته إسرائيل من جرائم دولية في غزة يستدعي قيام المسؤولية الجنائية لكل من الحكومة والجيش الإسرائيلي على حد سواء، وضرورة محاكمتهم. إذ يتعين على المجتمع الدولي، كافة، أن يضع حدا للعقاب الذي كثيرا ما تمتعت به إسرائيل طيلة عشرات السنين (٣٦). وقد حددت المادة ٧٧ من النظام الأساسي لروما لعام ١٩٩٨ عقوبات عدة، لكل من يدان بالجرائم الدولية السابق الحديث عنها، مميزة بين عقوبات أصلية وأخرى تكميلية. أما العقوبات الأصلية، فتتمثل في:

- السجن مدة لا تتجاوز ٣٠ عاما.

- أو السجن المؤبد. ومعيار الحكم بأى من العقوبتين هو جسامة الجريمة وخطورة المجرم.

أما العقوبات التكميلية، التي يجوز للمحكمة الحكم بها كعقوبة إضافية، فهي: فرض غرامة مالية، أو المصادرة لكل العائدات من الجرائم والأصول الناشئة عنها، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (٣٧).

خلاصة :

على الرغم من أن الحرب على غزة هي من الحروب التي نقلت فيها الانتهاكات في بث مباشر، سواء فيما يتعلق باستهداف المدنيين، أو استهداف المستشفيات وطواقم الإسعاف، والمدارس، وبنائات الأمم المتحدة، وقوافل الإغاثة، وهي أدلة دامغة وقطعية تؤكد بالفعل قيام جرائم دولية حتى دون الحاجة لقيام تحقيق

المتحدة المتعلقة بالأسلحة التقليدية، يمنع استخدام الغوسفور سلاحا هجوميا بحد ذاته، فما بالك إذا ما تم استخدامه ضد مدنيين، وهو ما يعد جريمة حرب، تستوجب المسائلة الدولية والعقاب (٣١).

ثانيا- مسؤولية إسرائيل في العدوان على غزة :

تتحمل إسرائيل، من الناحية القانونية، بسبب ارتكابها جرائم دولية في قطاع غزة، المسؤولية القانونية الدولية، بشقها المادي والسياسي والجنائي.

١- المسؤولية المادية :

يترتب على إسرائيل، الدولة المعتدية، أن تقوم بالتعويض عن الخسائر المادية التي خلفتها في القطاع، وذلك عن طريق التعويض المالي الذي يوازي الضرر الذي وقع نتيجة عدوانها. ويعتبر التعويض عن هذه الخسائر المادية ضرورة ملحة من أجل إعادة تعمير البنى التحتية الاقتصادية التي دمرتها إسرائيل، ومن أجل إزالة آثار الحرب (٣٢).

ولقد بلغ إجمالي الخسائر الاقتصادية المباشرة في قطاع غزة، وفقا لما أكدته رئيس الإحصاء الفلسطيني لؤي شبانة، نحو مليار وأربعمائة ألف دولار. كما قدرت خسائر الاقتصاد الفلسطيني بما يقارب ٨٠٪ من قيمة الإنتاج فقط لكل قطاع اقتصادي خلال الـ ١٧ يوما الأولى من بدء العدوان الإسرائيلي. كما أن حجم الخسائر خلال اليوم الواحد في قيمة الإنتاج على قطاع السياحة بلغ نحو ٥,٠ مليون دولار. إضافة إلى أن معدل البطالة في القطاع قد وصل عشية العدوان إلى ٤١,٩٪، أى بما يعادل ١٢٠ ألف عاطل. وهي نسبة من المتوقع أن تصل إلى ٦٢,٢٪ من مجموع المشاركين في القوى العاملة، بسبب العدوان على غزة (٣٣).

هذا إضافة إلى نسبة الدمار في المباني والمنشآت الفلسطينية والبنية التحتية بالقطاع، ناهيك عن الأضرار النفسية والاجتماعية الناجمة عن العدوان الإسرائيلي، مما يستلزم تباعا تحميل إسرائيل مسؤولية التعويض الكامل عن الأضرار التي خلفتها، مادية كانت أو معنوية.

ب- المسؤولية السياسية :

الشق الثاني من مسؤولية إسرائيل على عدوانها على قطاع غزة، يجب أن يكون سياسيا. ومن المعلوم أن إسرائيل قبلت في منظمة الأمم المتحدة، عبر شرط الالتزام بميثاق الأمم المتحدة وقراراتها. إلا أن إسرائيل، الدولة المعتدية وغير المحبة للسلم، تنتهك باستمرار المبادئ والأعراف الدولية، خاصة ميثاق الأمم المتحدة، وتمتنع عن تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن. ويضاف قرار مجلس الأمن رقم ١٨٦٠، المتعلق بوقف إطلاق النار، إلى عشرات القرارات التي لم تنفذها.

ومن الناحية القانونية، واستنادا إلى ميثاق الأمم المتحدة، فإن أية دولة لا تنفذ الالتزامات الناشئة عن كونها عضوا في منظمة الأمم المتحدة أو لا تلتزم بقراراتها، يفترض أن تطرد من عضويتها. وبالتالي، فإن إسرائيل يجب أن ينفذ بحقها قرار الطرد، استنادا إلى الميثاق نفسه. ومن بين العقوبات التي

دولى، فإن أحدا لم يجرؤ حتى اليوم على تصنيف هذه الانتهاكات بجرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو جرائم ضد سلامة وأمن البشرية (٣٨). بل إننى أذهب إلى ما ذهبت إليه مختلف التصريحات الرسمية، وهو القول إن إسرائيل لم تحترم القانون الإنسانى الدولى (٣٩).

وانطلاقاً من الاتفاقية الخاصة بعدم القبول بفكرة التقادم فى الجرائم الدولية، فإن المجتمع الدولى والضمير العالمى، وبخاصة الأمم المتحدة، مطالبون، ومهما طال الزمن، بتقديم القادة الإسرائيليين والضباط والجنود وكل المشاركين فى الجرائم ضد الإنسانية والعسكرية إلى المحاكم الدولية والوطنية، لينالوا العقاب المناسب استناداً إلى القانون الدولى (٤٠).

ورغم أن الهيئة القانونية الدولية الوحيدة، التى بإمكانها حالياً محاكمة إسرائيل على جرائمها الدولية فى قطاع غزة، فى المحكمة الجنائية الدولية، إلا أنها تواجهها العديد من العراقيل والصعوبات القانونية التى تحول دون تفعيل دورها، لاسيما أنها لا تستطيع أن تمارس اختصاصها لا على إسرائيل ولا على السلطة الفلسطينية، كونهما غير عضوين فيها. كما أنه من المستبعد كلية أن يتولى مجلس الأمن تكليف المحكمة الجنائية بالنظر فى هذه الجرائم، أو حتى إصدار قرار بإنشاء محكمة خاصة، تتولى التحقيق فى جرائم إسرائيل الدولية المرتكبة فى القطاع. فهل معنى ذلك أنه سوف يمر العدوان الإسرائيلى على غزة بدون مسالة وبدون عقاب، وكان شيئاً لم يحصل؟

الهوامش :

- ١- يقصد بالمناطق التى لها امتياز: الأماكن المخصصة للعبادة والأماكن الأثرية والمؤسسات العلمية، كالمدارس والجامعات والمستشفيات.
- ٢- عرفت المادة الخامسة من البروتوكول الأول الملحق باتفاقيات جنيف، مصطلح المدنى بأنه: "ذلك الشخص الذى لا ينتمى إلى القوات المسلحة أو الميليشيات أو الوحدات المتطوعة، بما فيها حركات المقاومة المنظمة، سواء أكانت هذه الحركات معترفاً بها فى الطرف المعادى أم لا".
- ٣- منتصر سعيد حمودة، المحكمة الجنائية الدولية.. النظرية العامة للجريمة الدولية.. أحكام القانون الدولى الجنائى دراسة تحليلية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٦، ص ٣٣٣.
- ٤- عبدالله الأشعل وآخرون، القانون الدولى الإنسانى .. آفاق وتحديات، الجزء الثالث، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٥، ص ١١٩.
- ٥- سوسن تمرخان بكة، الجرائم ضد الإنسانية فى ضوء أحكام النظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٦، ص ٤٥٠.
- ٦- عبدالله الأشعل وآخرون، مرجع سابق، ص ١٢٠.
- ٧- عبدالله بن عالى، وفد فرنسى يؤكد ارتكاب إسرائيل جرائم حرب فى غزة، الجزيرة نت، ٢٠٠٩: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/82D596A5-03AE-4CE4-A8A7-D4B14C5A606D.htm>
- ٨- إبراهيم عمر، أبرز الجرائم الإسرائيلية فى حرب الأسابيع الثلاثة، الراى، ٢٥ يناير ٢٠٠٩: <http://www.alraynews.com/News.aspx?id=157159>
- ٩- أسرى غزة فى جوانتانامو إسرائيلى فى الثقب، الشروق اليومى، الجزائر، العدد ٢٥٠٢، ١٠ يناير ٢٠٠٩.
- ١٠- لم ينص النظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية على الأركان المكونة لجريمة العدوان، خلافاً لما هو عليه الحال بالنسبة للجرائم الدولية الأخرى. ولذا، فقد أكدت المادة التاسعة من هذا النظام أن المحكمة لها الحق فى أن تستعين بأركان الجرائم عموماً، فى تفسير وتطبيق المواد المتعلقة بجريمة العدوان.
- ١١- سكاكنى باية، العدالة الجنائية الدولية ودورها فى حماية حقوق الإنسان، الجزائر، دار هومة، ٢٠٠٤، ص ٣٨.
- ١٢- عبدالرحمن لحرش، المجتمع الدولى.. التطور والأشخاص، الجزائر، عنابة، دار العلوم، ٢٠٠٧، ص ٨٢.
- ١٣- محمد شريف، التوجه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لمحاكمة إسرائيل على أعمالها فى غزة، سويس إنفو، ١٨ فبراير ٢٠٠٩: <http://www.swissinfo.org/ara/front.html?siteSect=108&sid=10205991&cKey=1232362226000&ty=st>
- ١٤- ساسى جاد عبدالرحمن واصل، إرهاب الدولة فى إطار القانون الدولى العام، الإسكندرية، منشأة المعارف، ٢٠٠٣، ص ٢١.
- ١٥- جرائم الحرب فى غزة.. التبعات والنتائج، الشرق الأوسط، الشركة السعودية للأبحاث والتسويق، العدد ١١٠١٣، ٢٢ يناير ٢٠٠٩.

<http://www.asharqalawsat.com/leader.asp?section=3&issueno=11013&article=503940>

١٦- محمد الهادي الحسنى، الإرهاب اليهودى.. خطة وغريزة، الشروق، الجزائر، العدد ٢٥٠١، ٨ يناير ٢٠٠٩.

١٧- جرائم الحرب فى غزة.. التبعات والنتائج، مرجع سابق.

١٨- محمد الهادي الحسنى، مرجع سابق.

19- Ahmed Mahiou, Les Crimes de Guerre et Le Tribunal Comptent Pour Juger Les Criminels De Guerre, Revue Algrienne des Relations Internationales, N?: 14, 1989, P.53.

٢٠- عبدالله الأشعل وآخرون، مرجع سابق، ص ١٢١-١٢٢.

٢١- مصطفى أحمد فؤاد وآخرون، القانون الدولى الإنسانى.. افاق وتحديات، الجزء الثانى، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٥، ص ٤٣١.

22- Crimes de Guerre Gaza: Assez De Silence Complice! Ligue des Droits de L'Homme, 2009, <http://www.ldh-france.org/Crimes-de-guerre-a-Gaza-assez-de>

23- Gaza Des Organisations portent Plainte Pour Crimes de Guerre Devant La CPI, Le Monde, France, 01/13/ 2009, http://www.lemonde.fr/la-guerre-de-gaza/article/13/01/2009/gaza-des-organisations-portent-plainte-pour-crimes-de-guerre-devant-la-cpi_1141468_1137859.html

٢٤- ماهر خليل، إسرائيل ترتكب جرائم حرب وإبادة جماعية فى غزة، الجزيرة نت، ٢٠٠٩.

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/38D7E4CD-8F3F-4D66-86AD-4F52AEA687BB.htm>

٢٥- إبراهيم عمر، مرجع سابق.

٢٦- دولا عيد، حصاد الحرب بالأرقام.. الخسائر البشرية والمادية، الراى، ٢٠٠٩.

<http://www.alrNews.aspx?id=157161>

٢٧- ماهر خليل، مرجع سابق.

28- "Des Crimes De Guerre " Commis Gaza, Selon L'ONU, France Tlvision, 2009, <http://info.france.2fr/proche-orient/50769380-fr.php>

29- Poursuivre ISRA?L Pour Crime De Guerre, Le PCF, Paris, 27 Janvier 2009, <http://www.pcf.fr/spip.php?article3414>

٣٠- جرائم الحرب فى غزة.. التبعات والنتائج، مرجع سابق.

٣١- دولا عيد، مرجع سابق.

٣٢- كمال حداد، النزاع المسلح والقانون الدولى العام، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٧، ص ٩٧.

٣٣- ١,٤ مليار دولار خسائر قطاع غزة الاقتصادية منذ بدء العدوان، شبكة الإعلام العربية، ٢٠٠٩.

http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=211573&pg=39

٣٤- كمال حداد، مرجع سابق، ص ٩٨.

٣٥- كمال حداد، مرجع سابق، ص ٩٩-١٠٠.

36- Poursuivre ISRA?L Pour Crime De Guerre, Op.Cit.

٣٧- منتصر سعيد حمودة، مرجع سابق، ص ١٣١-١٣٢.

٣٨- إلا أنه على مستوى المجتمع المدنى، يلاحظ تحرك كبير سعياً لإدانة إسرائيل. فقد قامت - على سبيل المثال - ٩٠ منظمة بتقديم عريضة أمام المحكمة الجنائية الدولية، فى الرابع عشر من يناير ٢٠٠٩، من أجل محاكمة العدوان الإسرائيلى على جرائم الحرب التى قام باقترافها فى غزة. انظر:

- Gaza Des Organisations portent Plainte Pour Crimes de Guerre Devant La CPI, Op.Cit.

٣٩- محمد شريف، مرجع سابق.

٤٠- كمال حداد، مرجع سابق، ص ١٠٠.



تقريرها خلال الشهور القادمة. كما أن هناك لجنة أممية شكلها السكرتير العام للأمم المتحدة لتقصي الحقائق في وقائع استهداف الجيش الإسرائيلي لأهداف تابعة للأمم المتحدة في غزة. إلا أن هناك العديد من الإفادات والمعلومات التي توافرت من خلال جهود منظمات حقوق الإنسان في فلسطين، والمنظمات الدولية التي تمكنت من دخول قطاع غزة لإجراء بحوث وتحقيقا حول التداعيات الإنسانية للعدوان الإسرائيلي.

سجل طويل لجرائم حقوق الإنسان :

تستند مرجعية تقييم حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية بشكل رئيسي إلى اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في أوقات الحرب (١٩٤٩)، وبروتوكول جنيف الإضافي الأول لعام ١٩٩٧ المتصل بحماية ضحايا المنازعات الدولية. وبحسب المادة ١ من اتفاقية جنيف الرابعة، فإن الأطراف المتعاقدة السامية تتعهد باحترام هذه الاتفاقية في ظل جميع الظروف.

إسرائيل، من ناحيتها، تجادل في كونها سلطة احتلال في قطاع غزة منذ قيامها بتنفيذ خطة فك الارتباط. وعليه، فإن القانون الدولي الإنساني لا ينطبق، وهو أمر مرود عليه من واقع أدبيات الأمم المتحدة، حيث إن أي إقليم يعتبر إقليما محتلا إذا كان تحت السيطرة الفعلية لدولة خلاف دولة السيادة الإقليمية. وقد واصلت إسرائيل منذ فك ارتباطها ممارستها للسيطرة الصارمة والمستمرة على الحدود وعلى الدخول والخروج والمجال الجوي والمياه الإقليمية لغزة. كما قامت إسرائيل بعمليات توغل عسكري وشنت هجمات مميتة ضد أفراد مستهدفين، وأخضعت السكان المدنيين كلهم في الإقليم لأوضاع حصار منذ أن فازت حماس في الانتخابات التشريعية في يناير ٢٠٠٦، وهو ما يؤكد أن قطاع غزة

على مدى ٢٢ يوما، بداية من ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بتنفيذ هجمات شرسية على قطاع غزة، أسفرت هذه الهجمات - حسب تقديرات منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والدولية - عن سقوط أكثر من ألف وثلاثمائة قتيل، أغلبهم من المدنيين، ومن بينهم نحو ٣٠٠ طفل، كما بلغ عدد الجرحى والمصابين أكثر من خمسة آلاف شخص، في حين ألحق هذا العدوان دمارا وخرابا غير مسبوق في البنى التحتية والممتلكات العامة والخاصة. ولم تقلت مؤسسات تابعة للأمم المتحدة من عنف إسرائيل، حيث تعرضت ثلاث مدارس تابعة لهيئات الأمم المتحدة لقصف الجيش الإسرائيلي، الأمر الذي أودى بحياة عشرات من المدنيين الذين لجأوا إلى هذه المدارس من مناطق المواجهات أو الذين دمرت منازلهم (١).

تشير جميع الدلائل إلى ارتكاب إسرائيل جرائم حرب، وانتهاكات جسيمة لقواعد القانون الدولي الإنساني في أثناء عدوانها على قطاع غزة. وقد اشتملت هذه الجرائم على استهداف المدنيين والمنشآت المدنية، بشكل واسع النطاق، دونما تمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية، وأيضا استخدام سلاح الفوسفور الأبيض والذي كانت له آثار واسعة على مناطق مأهولة بالسكان المدنيين (٢).

حتى مطلع مارس ٢٠٠٩، لم يصدر تقرير دولي من الأمم المتحدة حول تفاصيل الجرائم التي ارتكبت في قطاع غزة طوال العملية العسكرية التي سمتها إسرائيل عملية "الرصاص المسبوك". وقد طالب مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، في جلسته التاسعة الطارئة التي عقدت في ٩ يناير ٢٠٠٩، بتشكيل لجنة محايدة لتقصي الحقائق، وينتظر أن تصدر هذه اللجنة

حانون. فلم تكن ثمة مسالة بشأن عمل راح ضحيته ١٩ قتيلا وعدد اكبر من الجرحى، وطالبت بمحاكمة المسؤولين وايضا بتوفير التعويض وجبر الضرر للضحايا. وأكد تقرير البعثة أن إحدى أكثر الوسائل الفورية فعالية لحماية المدنيين الفلسطينيين من أية اعتداءات إسرائيلية أخرى هي الإصرار على احترام سيادة القانون والمساواة (٥).

وقد انعكس التردد في مواجهة إسرائيل بملفها الأسود في مجال حقوق الإنسان حتى في مواقف تصويت الحكومات الغربية على قرار الجلسة التاسعة الطارئة التي عقدت حول أحداث غزة في ٩ يناير ٢٠٠٩، حيث امتنعت الدول الأوروبية عن التصويت لقرار يدين انتهاك حقوق الإنسان في غزة، ويطالب بتشكيل لجنة تقصي حقائق حول انتهاك إسرائيل لقواعد القانون الدولي الإنساني في قطاع غزة. وقد بررت المجموعة الأوروبية الامتناع عن التصويت بأن القرار الذي بادرت بمسودته المجموعة العربية والإسلامية جاء غير متوازن.

ورغم أن العديد من المنظمات الحقوقية الأوروبية طالبت الاتحاد الأوروبي في أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة بأن يعلق قرار تطوير العلاقة مع إسرائيل، وأن يلجأ إلى استخدام المادة الثانية في اتفاقية الشراكة الأوروبية - الإسرائيلية، التي تنص على حق أي من الطرفين في تعليق مواد اتفاقية الشراكة في حالة حدوث انتهاكات جسمية لحقوق الإنسان، فإنه لم يتخذ الاتحاد الأوروبي مواقف حازمة تجاه الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان (٦).

العدالة الدولية وإنصاف الضحايا :

إن تاريخ الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني هو تاريخ طويل من الحصانة والإفلات من العقاب بالنسبة لإسرائيل. وعلى الرغم من التوثيق والتكليف القانوني لجرائم الاحتلال الإسرائيلي على مدى سنوات طويلة، إلا أن إسرائيل دائما فوق مسالة العدالة الدولية، والمجتمع الدولي عليه مسئولية أصيلة لإنفاذ العدالة والمحاسبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، نظرا لعدم وجود وسائل جدية للانتصاف القضائي على المستوى الوطني داخل إسرائيل. ومادامت لا توجد وسيلة فعالة للمحاسبة، فإن تكرار الانتهاكات والجرائم من جميع أطراف الصراع وارد وبشكل منهجي. ولكن تظل الإرادة السياسية للحكومات والمجتمع الدولي هي كلمة السر في تفعيل أي من وسائل العدالة الدولية المتعارف عليها، سواء كانت المحكمة الجنائية الدولية، أو ما يعرف بالمحاكم الخاصة المؤقتة، أو حتى أثناء توظيف ما يعرف بالاختصاص القضائي العالمي داخل عدد من البلدان الأوروبية.

أولا- المحكمة الجنائية الدولية :

أثير نقاش واسع حول إمكانية أن تنظر المحكمة الجنائية الدولية في جرائم غزة. وقد تقدم عدد من منظمات حقوق الإنسان العربية بمذكرات إلى المدعي العام للمحكمة تحثه فيها على فتح التحقيق في جرائم إسرائيل في أثناء العدوان على غزة. وقد بدا واضحا وجود حالة شائعة من الغموض القانوني حول ما يمكن أن تقدمه المحكمة الجنائية الدولية للوضع في فلسطين.

للمحكمة اختصاص النظر في جريمة الإبادة الجماعية

لا يزال تحت الاحتلال الإسرائيلي بما يصاحب ذلك من مسؤوليات قانونية دولية ملقاة على عاتق السلطة القائمة بالاحتلال (٣).

تأسست وظيفة المقرر الخاص بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٩٣، وقد تناوب على هذا المنصب عدد من الشخصيات الدولية المرموقة، آخرهم السيد ريتشارد فوك، وهو أستاذ للقانون الدولي بالولايات المتحدة الأمريكية، وقد وثق المقرر الخاص بشكل دوري مختلف الجرائم التي ارتكبت على مدى العقد الأخير، سواء في قطاع غزة أو الضفة الغربية. وقد صدر عن مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة عشرات القرارات حول الأوضاع في فلسطين، وعقدت جلسة خاصة كرد فعل لتحركات إسرائيل، سواء في لبنان أو أخيرا في غزة، لا تبالى إسرائيل بهذا الجهود التوثيقي والحقوقى، لأنها على ثقة بالحماية التي تحظاها من المجتمع الدولي، بل تتعامل في كثير من الأحيان بفجاجة مع خبراء الأمم المتحدة. فقبيل أحداث غزة، كانت إسرائيل قد منعت المقرر الخاص، السيد ريتشارد فوك، من دخول القطاع، وعاملته بشكل مهين، وقد صدر عن الأمم المتحدة بيان يدين هذه الواقعة.

أصدر المقرر الخاص تقريرا حول أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية قبل العدوان الأخير على غزة، وذلك في الفترة من يناير إلى منتصف عام ٢٠٠٨، وقد قدم التقرير إلى مجلس حقوق الإنسان ثم رفع إلى الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

أشار التقرير إلى أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية قد تجاوز الآن أربعين سنة، وأن له خصائص الاستعمار والفصل العنصري، وأن الاحتلال يعصف بأهم حق إنساني وهو حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. وحث التقرير الأمم المتحدة على أن تبدي قدرا أكبر من تحمل المسؤولية في حل النزاع الإسرائيلي، واتخاذ خطوات فورية لضمان احترام إسرائيل لقواعد القانون الدولي الإنساني باعتبارها دولة احتلال. وقد أدان التقرير رفض إسرائيل الامتثال لفتوى محكمة العدل الدولية بشأن النتائج القانونية المترتبة على تشييد جدار عازل في الأراضي المحتلة. كما انتقد التقرير التوسع المستمر في المستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة في الضفة الغربية والقدس، واعتبر ذلك نمطا خطيرا من السلوك غير القانوني للاحتلال (٤).

أيضا من ضمن المحطات المهمة التي وثقت فيها الأمم المتحدة جرائم إسرائيل في الأراضي الفلسطينية صدور تقرير البعثة رفيعة المستوى لتقصي الحقائق في بيت حانون في قطاع غزة، والذي شكل بحث الآثار الإنسانية الناجمة عن العمليات العسكرية التي نفذتها إسرائيل في بيت حانون في ٨ نوفمبر ٢٠٠٦. ضمت البعثة الأسقف ديزموند توتو من جنوب إفريقيا، والبرفيسورة كريستين شينكين من بريطانيا. وقد عرضت البعثة تقريرها أمام الدورة التاسعة لمجلس حقوق الإنسان في سبتمبر ٢٠٠٨، وقد رفضت إسرائيل التعاون مع البعثة.

استنتج تقرير البعثة أن قصف بيت حانون شكل جريمة حرب، وأن سيادة القانون ضحية من ضمن ضحايا قصف بيت

ملزمة من جانب مجلس الأمن على عكس رغبة كلتا الحكومتين. بينما هناك نوع آخر من المحاكم الدولية الخاصة التي تم بشكل توافقي بين الدولة المعنية والأمم المتحدة. ومن الأمثلة على هذه المحاكم: المحكمة المختصة بمحاسبة المسؤولين عن اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، والتي صدر قرار بشأنها من مجلس الأمن في مايو ٢٠٠٧، بناء على طلب من حكومة الأغلبية في لبنان، ومحكمة سيراليون الخاصة بجرائم الحرب، والتي تأسست في ١٢ يناير ٢٠٠٢، والتي جاءت بمبادرة من حكومة سيراليون، لمحاسبة المتورطين في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت في سيراليون، بدءاً من ٣٠ نوفمبر ١٩٩٦.

ثالثاً- المحاكم الوطنية ذات الاختصاص العالمي:

جذب مفهوم الاختصاص العالمي انتباه الرأي العام عام ١٩٩٨، عندما ألقى القبض على الديكتاتور الشيلي أوجيسينو بينوشيه في لندن بتهمة ارتكاب جريمة التعذيب. وقد أثار هذا المفهوم جدلاً واسعاً، حيث اعتبره المؤيدون وسيلة مهمة لإنصاف ضحايا حقوق الإنسان، عندما يكون قضاؤهم الوطني غير راغب أو غير قادر على محاسبة المنتهكين، وأن الدول لديها التزام قانوني وأخلاقي للتصدي للجرائم التي تهدد المجتمع الدولي. بينما انتقده البعض، معتبرين أن الاختصاص العالمي ينتهك مبدأ الحصانة الدولية التي تمنح للرؤساء والمسؤولين السياسيين، وأن المحاسبة على الصعيد الدولي لا بد أن تقتصر فقط على الحاكم الدولية المتعارف عليها، مثل المحكمة الجنائية الدولية.

يتيح القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، للدول المختلفة أن تجعل أنظمتها القضائية ذات اختصاص عالمي، لمحاكمة المشتبه في تورطهم بارتكاب جرائم حرب، أو جرائم ضد الإنسانية، أو جريمة الإبادة الجماعية أو القتل خارج نطاق القانون، أو التعذيب، أو الاختفاء القسري وقد أخذت العديد من دول العالم هذا الاختصاص العالمي، مثل إسبانيا، بريطانيا، الدول الإسكندنافية، نيوزيلندا، سويسرا، لكل حالة قواعدها الخاصة.

من الأمثلة البارزة والحديثة لممارسة الاختصاص العالمي في المحاكم الوطنية الأوروبية، المحاكمة الغيابية التي جرت في مدينة ستراسبورج لدبلوماسي تونسي سابق، بتهمة ممارسة التعذيب خلال تسعينيات القرن الماضي، عندما كان ضابط شرطة، وقد أصدرت المحكمة في حقه حكماً غيابياً بالسجن لمدة ٨ سنوات (٩).

استثمرت المنظمات الحقوقية الفلسطينية هذه الوسيلة في السنوات القليلة الماضية لملاحقة عدد من القيادات العسكرية الإسرائيلية في المحاكم الوطنية الأوروبية. وعلى الرغم من أن هذه القضايا لم تؤد بعد إلى مثول أحد من هؤلاء القيادات أمام المحاكم، فإنها حققت مكاسب سياسية وحقوقية مهمة. فقد أرهبت الحكومة الإسرائيلية، وحرمت على عدد من القيادات الإسرائيلية زيارة بعض الدول خوفاً من الاعتقال، كما لفتت انتباه الرأي العام الدولي، وأطلقت جدلاً واسعاً حول قضايا العدالة والمحاسبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويعتبر المدافعون عن حقوق الإنسان في فلسطين أن هذه الملاحقات القضائية وتوظيف قواعدها

والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، وليس للمحكمة اختصاص إقليمي يتعلق بالجرائم التي ترتكب بعد بدء نفاذ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في يونيو ٢٠٠٦. وإذا أصبحت دولة من الدول طرفاً في هذا النظام الأساسي بعد بدء نفاذه، فلا يجوز للمحكمة أن تمارس اختصاصها إلا فيما يتعلق بالجرائم التي ترتكب بعد بدء نفاذ هذا النظام بالنسبة لتلك الدولة، ما لم تكن الدولة قد أصدرت إعلاناً يتيح للمحكمة النظر في جرائم ارتكبت منذ يونيو ٢٠٠٦، أي وقت دخول النظام حيز التنفيذ. وطبقاً لنظام روما، فإن المحكمة تمارس اختصاصها في حالة (٧) أن تكون الدولة طرفاً في المعاهدة، أي مصدقة عليها، أو أن تقبل اختصاص المحكمة في نظر الجرائم التي ترتكب على أراضيها أو بواسطة مواطنيها.

كما تحال إليها القضايا بواسطة مجلس الأمن، حتى لو كانت القضية تخص دولة لا تقبل اختصاص المحكمة من الأساس.

تنظر المحكمة الجنائية الدولية في الوقت الراهن أربع قضايا، ثلاث منها أحييت بواسطة الحكومات التي وقعت على أرضها الجرائم، وهي أوغندا (ديسمبر ٢٠٠٣)، الكونغو الديمقراطية (مارس ٢٠٠٤)، وأفريقيا الوسطى (ديسمبر ٢٠٠٤)، بينما أحييت قضية دارفور إلى المحكمة بواسطة قرار مجلس الأمن رقم ١٥٩٣ والصادر في ٣١ مارس عام ٢٠٠٥. وقد أحال مجلس الأمن ملف دارفور عقب صدور تقرير لجنة تقصى حقائق منبثقة عن الأمم المتحدة، والتي شكلت في ٢٠٠٤ للوقوف على أوضاع حقوق الإنسان في إقليم دارفور. وقد تكونت البعثة من شخصيات حقوقية ودبلوماسية دولية وعربية بارزة، منهم محمد فايق، الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان.

في يناير ٢٠٠٨، أعلن وزير العدل الفلسطيني توقيع السلطة الوطنية الفلسطينية إعلاناً يمنح المحكمة الجنائية الدولية الحق في تحديد وإقامة الدعاوى ومقاضاة المسؤولين عن الاعتداءات التي شهنتها الأراضي الفلسطينية منذ ١ يوليو ٢٠٠٢. وقد أكد المدعي العام للمحكمة أن البدء في التحقيق يتطلب أولاً التأكد مما إذا كان اعتراف السلطة الفلسطينية بهذه المحكمة يعطيها الحق القانوني للمطالبة بالاحتكام إلى المحكمة الجنائية الدولية للنظر في ابعاءات بارتكاب جرائم حرب ضد مواطنيها أم لا. لكن قللت إسرائيل من أهمية التحرك الفلسطيني باتجاه المحكمة الجنائية الدولية، على اعتبار أن السلطة الفلسطينية لا تعبر عن دولة ذات سيادة معترف بها دولياً، وبالتالي لا يحق لها عضوية المحكمة، وأن اعترافها باختصاص المحكمة لا تصبح له أية آثار قانونية على أرض الواقع، ولكن هذا امر تبحثه المحكمة حالياً بحسب تصريحات مكتب المدعي العام للمحكمة (٨).

ثانياً- المحاكم الدولية الخاصة المؤقتة :

يصدر قرار بتشكيل هذه المحاكم من مجلس الأمن بالأمم المتحدة، باعتباره الهيئة السياسية المسنولة عن الأمن والسلام العالمي. تتسم هذه المحاكم بالانتقائية إلى حد كبير، وتكون رهينة للحسابات السياسية للدول الأعضاء بمجلس الأمن، خاصة الدول الخمس دائمة العضوية. ومن أبرز الأمثلة على هذه المحاكم نموذج محكمة رواندا (١٩٩٣)، أو محكمة يوجوسلافيا السابقة (١٩٩٢). وفي كلا النموذجين، شكلت المحكمة بموجب قرارات

القانون الدولي الإنساني قد أضافت بعدا جديدا للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. فقد أشارت الصحافة الإسرائيلية إلى أن مجمل عدد القادة والساسة المطاردين دوليا بلغ ٨٧. أدت تلك الخطوات إلى استصدار قانون إسرائيلي يقضى بمعاقبة كل من يدلى بمعلومات تساعد على توريط الإسرائيليين في جرائم حرب بالحبس عشر سنوات، واستصدار أمر يمكن من يشتبه في احتمال تعرضه للملاحقات في قضايا جرائم حرب من استبدال جواز سفره بأخر مزور، بل رصدت إسرائيل ثمانية ملايين دولار لتقديم الاستشارات القانونية للمتورط في أثناء وجوده خارج إسرائيل، ومنعت كبار القادة العسكريين من التحدث أمام وسائل الإعلام، كي لا يدلو بمعلومات يمكن أن تورطهم مباشرة. كما نشطت الدبلوماسية الإسرائيلية لإقناع عدد من الدول الأوروبية بتعديل تشريعاتها لتقييد اللجوء إلى الاختصاص العالمي (١٠).

وفي إطار الجهود التي تقوم بها المنظمات الفلسطينية لحقوق الإنسان، بالتعاون مع المنظمات الدولية، قامت المحكمة الوطنية في إسبانيا بالنظر في قضية ضد عدد من المسؤولين الإسرائيليين بتهمة ارتكاب جرائم حرب في حي الدرج بقطاع غزة عام ٢٠٠٢، حيث اغتيل القائد السابق لكتائب القسام - الجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) - صلاح شحادة، وقتل فيها ١٤ مدنيا، بينهم تسعة أطفال، وجرح ١٥٠ آخرون. وقد طلب القاضي من السلطات الفلسطينية إحضار شهود عيان على الحادث للإدلاء بشهاداتهم، كما طلب من تل أبيب إبلاغ المشتبه بهم بالإجراءات القضائية الخاصة ضدهم، والمطلوبون للتحقيق هم، بالإضافة إلى وزير الدفاع السابق بنيامين البعازر، رئيس أركان الجيش السابق دان حالوتس، والقائد السابق للمنطقة الجنوبية دورون ألموج، ورئيس مجلس الأمن القومي السابق جيورا أيلاند، والسكرتير العسكري السابق لوزير الدفاع مايكل ميرتسوج، ورئيس هيئة الأركان السابق موشيه يعلون، بالإضافة إلى مدير الأمن العام أفي ديختر (١١).

وكانت، أيضا، محكمة أمريكية بمدينة نيويورك قد نظرت في دعوى ضد ديختر، متهمة إياه بقيادة عملية قصف بيت شحادة، رغم أنه كان يعلم أن مدنيين سيصابون جراء إلقاء القنبلة، لكنها برأت ساحتها عام ٢٠٠٧، بدعوى أنه كان يعمل في إطار منصب رسمي ومنحته حصانة. ويمتنع ديختر عن زيارة بريطانيا تحسبا من صدور أمر اعتقال بحقه، وألقى القائد السابق لفرقة غزة العسكرية، العميد أفي كوخافي، برنامجا دراسيا ببريطانيا تحسبا من الاعتقال على خلفية اتهامه باقتراح جرائم حرب بالقطاع (١٢).

القيود على المحاكم الوطنية ذات الاختصاص العالمي (١٣) :

١- الحصانة الدبلوماسية :

يتقيد الاختصاص العالمي في معظم البلدان بمسألة الحصانة الدبلوماسية التي يتمتع بها مسئولو الدول رؤساء وأعضاء الحكومات الأجنبية، والتي تعفيهم من المساءلة الجنائية في الدول الأجنبية طوال فترة توليهم وظائفهم الرسمية. في هذا الإطار، رفضت السلطات البريطانية عام ٢٠٠٥ التحقيق مع وزير التجارة الصيني في دعاوى جرائم تعذيب وإبادة جماعية في حق جماعة

فالونجونج الروحية، باعتباره يتمتع بحصانة دبلوماسية. كما رفضت إحدى المحاكم البريطانية عام ٢٠٠٤ إصدار أمر بالقبض على وزير الدفاع الإسرائيلي السابق شاول موفاز. وقد رفضت إحدى المحاكم الفرنسية إصدار أمر قبض في حق الرئيس الزيمبابوي روبرت موجابي بتهمة ارتكاب جريمة التعذيب، وذلك لتمتعه بحصانة دبلوماسية. ولكن البعض انتقد الحالة الفرنسية، حيث تلعب المعايير السياسية الدور الحاسم، لأن إصدار قرار حول تمتع الشخص المطلوب بحصانة يأتي من وزارة الخارجية بعد إحالته إليها من المحكمة المختصة. وقد توسعت بعض الدول في تطبيق مبدأ الحصانة حتى على الأشخاص الذين تركوا وظائفهم الرسمية، مثل قرار المدعي العام في ألمانيا بعدم اختصاص القضاء الألماني في نظر دعاوى جنائية ضد الرئيس الصيني السابق جيانج زيمين، وأيضا المحاكم الأمريكية التي لا تنظر في الدعاوى المرفوعة ضد غير الأمريكيين الذين قاموا بأفعال أثناء توليهم مناصب رسمية، وهو ما حدث في القضية التي رفعت ضد أفني ديختر، أحد قياديي الجيش الإسرائيلي والذي اتهم فيها بارتكاب جريمة حرب. ورفضت محكمة نيويورك مباشرة الدعوى لارتباطها بأفعال قام بها المدعي عليه في أثناء توليه وظيفة رسمية في إسرائيل. وفي بلجيكا في سبتمبر ٢٠٠٣، رفضت محكمة النقض نظر دعوى جنائية ضد رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق أرييل شارون، استنادا إلى مبدأ الحصانة الدبلوماسية، حيث كان شارون في الحكم وقت رفع الدعوى.

٢- السلطة التقديرية للمدعي العام :

تمارس جهات الادعاء في العديد من البلدان التي تأخذ محاكمها بمبدأ الاختصاص العالمي، مثل بريطانيا وهولندا والدنمارك وبلجيكا والنرويج وألمانيا، سلطة تقديرية للموافقة على مباشرة الدعوى، بينما يمكن في فرنسا وإسبانيا رفع الدعاوى مباشرة أمام القضاء دونما اشتراط موافقة النيابة العامة. وعلى الرغم من أن هناك وسائل في الكثير من هذه البلدان للطعن على قرارات المدعي العام، إلا أن هذه السلطة التقديرية قد تصعب من توظيف الاختصاص العالمي للمحاسبة على جرائم حقوق الإنسان.

٣- استنفاد الوسائل الوطنية :

حيث إنه يشترط في الغالب اللجوء إلى المحاكم الوطنية ذات الاختصاص العالمي في مرحلة لاحقة لاستنفاد الوسائل الوطنية للتقاضى، أو أن يكون النظام القضائي الوطني غير قادر أو غير راغب في نظر الجرائم التي تدخل ضمن اختصاصات المحاكم ذات الاختصاص العالمي، ففي عام ٢٠٠٠ رفضت إحدى المحاكم الإسبانية ممارسة اختصاصها على جرائم ضد الإنسانية ارتكبت في جواتيمالا بمبرر إعطاء فرصة للمحاكم في جواتيمالا لنظر هذه الجرائم، ولكن رفضت ذلك المحكمة الدستورية في إسبانيا عام ٢٠٠٥، مقرر أن المحكمة الإسبانية يمكنها نظر هذه الجرائم، مادام متوافرا لديها دلائل تفيد بعدم رغبة ومقدرة المحاكم في جواتيمالا على نظر هذه الجرائم.

٤- شرط وجود المدعى عليه :

تتشرط بعض الدول أن يكون المدعى عليه موجودا على أراضي الدولة لمباشرة الدعوى ضده. فمثلا، رفضت السلطات

المطلوب لتحرك المجتمع الدولي لمحاسبة المتورطين في الجرائم التي ارتكبت على مدى السنوات الطويلة للصراع الإسرائيلي-ال فلسطيني. وعلى الرغم من التوثيق المتوافر لهذه الجرائم وانماطها، إلا أن المجتمع الدولي لا يزال عاجزاً عن مواجهة وباء الإفلات من العقاب الذي أصبح واقعاً يومياً معيشاً في هذا الصراع، حيث أصبح من المعتاد أن يتم فصل البعد السياسي لهذا الصراع عن أبعاده الإنسانية والحقوقية، خاصة قضية العدالة والمحاسبة.

الخيارات المطروحة حالياً للملاحقة الجنائية لجرمي الحرب في إسرائيل محدودة جداً، بل يكاد يكون الحل الأكثر واقعية على المدى القصير هو دعم القضايا التي ترفع أمام المحاكم الوطنية ذات الاختصاص العالمي، مع العلم بما تواجهه هذه النوعية من القضايا من تحديات قانونية وسياسية. ولكن في الوقت نفسه، لابد من جعل الهدف الاستراتيجي على المدى الطويل هو تحريك ملف جرائم الحرب في الأراضي الفلسطينية المحتلة دولياً، مثلاً حدث في مناطق أخرى من العالم مثل يوغوسلافيا السابقة أو إقليم دارفور بالسودان. وفي هذا الإطار، يمكن التوصية بما يلي:

١- أن يسعى المجتمع المدني العربي والعالمي إلى ممارسة ضغوط على المجتمع الدولي، وتعبئة الرأي العام العالمي لتشكيل رأي داعم لقضية العدالة والمحاسبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك عبر استثمار كافة المنابر الدولية والإقليمية (مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة في جنيف، الجمعية العامة للأمم المتحدة، مؤسسات الاتحاد الأوروبي ببروكسل)، لتأكيد المسؤولية القانونية والأخلاقية للمجتمع الدولي بموجب القانون الدولي للتصدي لجرائم حقوق الإنسان الأشد خطورة، والمبادرة بنوعية الشخصيات العالمية المناصرة لحقوق الإنسان، لتشكيل محكمة ضمير رمزية، في إحدى الدول الغربية، لمحاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم.

٢- دعوة الأحزاب السياسية العربية لمساندة هذه التحركات عبر استثمار علاقاتها الدولية والإقليمية، وتحريك هذا الملف في البرلمانات العربية، والبرلمان الأوروبي - متوسطي.

٣- تفعيل النشاط السياسي والدبلوماسي من جانب الحكومات العربية، خاصة الأعضاء منها في مجلس الأمن وجامعة الدول العربية، وأيضاً الحكومة المصرية باعتبارها رئيساً مشاركاً للاتحاد من أجل المتوسط، لطرح الملف على المجتمع الدولي، وعلى الأمم المتحدة، والضغط من أجل تشكيل لجنة دولية محايدة لتقصي الحقائق، وطرح آلية فعالة لحماية المدنيين الفلسطينيين، بحيث تكون هناك ضمانات لعدم تكرار هذه الاعتداءات في المستقبل.

٤- ضرورة التمسك بخطاب قانوني وحقوقى متوازن غير ميسر عند طرح مسألة العدالة والمحاسبة، حيث يخضع كافة الأطراف لمسطرة القانون الدولي الإنساني، سواء كانت إسرائيل أو ميليشيات المقاومة الفلسطينية، وإنصاف كافة الضحايا من مختلف الأطراف.

٥- مواصلة الملاحقات عبر المحاكم الوطنية ذات الاختصاص العالمي، وإعداد ملفات قانونية محكمة يمكن البناء عليها في رفع عدد من الدعاوى القضائية في هذه المحاكم، وذلك للتأثير على الرأي العام والإعلام الغربي.

الدنماركية التحقيق في شكاوى ضد مسئول صيني قبل وصوله إلى الدنمارك للمشاركة في مؤتمر في كوبنهاغن، على اعتبار أنه لم يأت بعد إلى الأراضي الدنماركية، ولم تكتمل عملية التحقيق أو إصدار أمر بالقبض عليه أثناء وجوده لفترة خمسة أيام. وعليه، لم تسفر الشكاوى المقدمة عن أية نتائج قانونية تجاه هذا الشخص. يتطلب القانون الفرنسي أيضاً شرط وجود المدعى عليه في فرنسا لبدء التحقيق، ولكن يمكن مباشرة الدعوى غيابياً إذا كان المدعى عليه قد غادر الأراضي الفرنسية.

٥- تضيق نطاق ممارسة الاختصاص العالمي :

عملت بلجيكا بنظام الاختصاص العالمي منذ عام ١٩٩٣، ولكن الحكومة وجدت نفسها تحت ضغط سياسي ودبلوماسي بسبب تعدد القضايا التي كانت تنظرها المحاكم البلجيكية ضد العديد من القيادات والمسؤولين السياسيين والعسكريين. فأدخلت الحكومة عام ٢٠٠٣ تعديلات على القانون المعنى بالاختصاص العالمي، بحيث أصبحت ممارسة هذا الحق مقصورة على من يحمل الجنسية البلجيكية أو من يقيم على الأراضي البلجيكية، ويشتهب في ارتكابه جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو جريمة الإبادة الجماعية، أو من أقام في بلجيكا ثلاث سنوات وارتكب خلالها واحدة من هذه الجرائم. وقد ترددت أنباء صحفية عن أن الحكومة الإسبانية تنوي تغيير تشريعاتها فيما يتعلق بالولاية القضائية العالمية لتتنظر في الدعاوى فقط، إذا كان الضحايا من الإسبان. وقد صرحت وزيرة الخارجية الإسرائيلية، تسيبي ليفني، بأن نظيرها الإسباني ميغيل موراتينوس أبلغها عن هذه التوايا (١٤).

فرص الملاحقة القانونية أمام المحاكم العربية :

لا تأخذ المحاكم في الدول العربية بالاختصاص العالمي في جرائم حقوق الإنسان. وقد تصاعدت المطالب بأن يتم إدخال التعديلات القانونية المطلوبة على قوانين العقوبات والإجراءات الجنائية، بحيث يتم تبني الجرائم الخطيرة الواردة في الاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني (١٥)، ويتمكن بالتبعية المحامون والمنظمات الحقوقية العربية من مقاضاة القيادات السياسية والعسكرية في المحاكم العربية. ورغم القول إن الملاحقة في الأراضي الغربية قد تكون ذات جدوى أكبر، على اعتبار أنه قد يتم التشكيك في نزاهة هذه العملية إذا جاءت من أطراف عربية، على اعتبار أنه قد ينظر إليهم على أنهم أطراف غير محايدة في الصراع، فإن ملاحقة هذه القيادات داخل الأراضي العربية إلى جانب الدول الغربية قد تزيد من حالة الحصار والعزلة لهؤلاء القادة. والحقيقة، فإنه من المستبعد أن تستجيب الحكومات العربية لهذه المطالب، نظراً لما تشكله من حساسية سياسية خاصة للدول التي تقوم بينها وبين إسرائيل علاقات دبلوماسية، فضلاً عن أنه لا توجد سوابق للقضاء العربي في التصدي لجرائم حقوق الإنسان بشكل عام، وسط حالة غياب العدالة التي تعانيها كثير من الشعوب العربية كنتيجة لهشاشة وعدم استقلالية الأنظمة القضائية، وخوف الأنظمة العربية من الأخرى من أن يمثل رموزها أمام القضاء الدولي أو المحاكم الوطنية ذات الاختصاص العالمي على جرائم خطيرة ارتكبتها في حق شعوبها.

بدائل أخرى :

لم تحقق القضية الفلسطينية حتى الآن التوافق السياسي

- ١- مسئولية المحتل المدنية الناشئة عن عدوانه على قطاع غزة، ورقة قانونية صادرة عن مؤسسة الحق، ١٨ فبراير ٢٠٠٩.
- البيانات الصادرة عن منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومان رايتس ووتش خلال شهرى يناير وفبراير ٢٠٠٩:

<http://www.amnesty.org>

<http://www.hrw.org>

٢- المرجع السابق.

- ٣- تقرير المقرر الخاص المعنى بحالة حقوق الإنسان فى الاراضى الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، ريتشارد فوك، المقدم وفقا لقرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥، وثائق الأمم المتحدة، A/63/326، ٢٥ أغسطس ٢٠٠٨.

٤- المرجع السابق.

- ٥- تقرير البعثة الرفيعة المستوى لتقصى الحقائق فى بيت حانون، وثائق الأمم المتحدة، A/HRC/9/26، ١ سبتمبر ٢٠٠٨.

- ٦- حول موقف الاتحاد الأوروبى من العدوان على غزة، انظر بيانات وإصدارات الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان:

<http://www.emhrn.net>

- ٧- المواد من ١١ إلى ١٥ من نظام روما الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية، والذي اعتمد من قبل مؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسى للمفوضين، المعنى بإنشاء محكمة جنائية دولية بتاريخ ١٧ يوليو ١٩٩٨، تاريخ بدء النفاذ، ١ يونيو ٢٠٠١.

٨- جريدة القدس العربى:

<http://www.alquds.com/node/139172>

9- <http://anhri.net/tunisia/makal/2008/pr.1216shtml>

10- <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/336E8BDF-EE30-43FE-A350-4610E2AE9C.86htm>

١١- بيان صادر عن المركز الفلسطينى لحقوق الإنسان :

<http://www.pchrgaza.org/files/PressR/arabic/22/2008-.2009html>

١٢- حوار مع المحامى راجى الصوراني، مدير المركز الفلسطينى لحقوق الإنسان :

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/A5DEB1B5-9BBE-48E3-8368-51C395BF26B.1htm>

13- Universal Jurisdiction in Europe: the state of the Art, a report by Human Rights Watch, June, 2006.

١٤- خبر نشر عبر وكالة الأنباء الفرنسية فى ٣٠ يناير ٢٠٠٩:

<http://www.zimbio.com/Tzipi+Livni/news/NukJeXwJjU5/Spain+may+legislate+limit+universal+jurisdiction>

١٥- جريدة الوفد المصرية، العدد الأسبوعى، الخميس، ٥ فبراير ٢٠٠٩.

فالمساعدة الإنسانية، إذن، لها مبرر أخلاقي، حيث تعد التزاماً أخلاقياً يتجسد من خلال مبدأ التضامن بين الدول والشعوب والحفاظ على الكرامة الإنسانية. وفي الوقت نفسه، فإن قاعدة الحق في المساعدة الإنسانية تستمد مبررها القانوني من قواعد القانون الدولي الإنساني المتعلقة بحماية السكان المدنيين في أثناء النزاعات المسلحة.

وعلى ذلك، فالأسس الأخلاقية والأدبية لا يمكنها الانفصال عن الأسس القانونية في ميدان المساعدة الإنسانية، على اعتبار أن القاعدة الأخلاقية والقانونية تنبع من المصدر نفسه وهو الإنسان والكرامة الإنسانية^(٢). كما أن تقديم المساعدات الإنسانية له مبرر قانوني، وهو المحافظة على حقوق الإنسان الأخرى كالحق في الحياة، والصحة، والغذاء، والسكن، والمأوى.

هذا، وقد عرفت الأمم المتحدة المساعدة الإنسانية بأنها "معونة تقدم لسكان متضررين، يقصد بها في المقام الأول السعي إلى إنقاذ الأرواح والتخفيف من معاناة السكان المتضررين بالآزمة ويتعين أن يكون تقديم المساعدة الإنسانية وفقاً للمبادئ الإنسانية ومبادئ الحياد والنزاهة"^(٣).

وعرفها بعض الفقه بأنها "أعمال الإغاثة الإنسانية الضرورية والعاجلة للإبقاء على حياة وصحة المدنيين، والتي تقدم من خارج الإقليم الذي يتضرر سكانه من نقص أو انعدام المؤن الأساسية للحياة، وتهدف إلى منع ورفع المعاناة الإنسانية"^(٤).

ثانياً- القواعد المنظمة للمساعدات الإنسانية أثناء النزاعات المسلحة :

طبقاً لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، والبروتوكولين الإضافيين لعام ١٩٧٧، هناك التزامات تقع على أطراف النزاع، والتزامات تقع على عاتق المجتمع الدولي بخصوص الحق في تقديم المساعدة الإنسانية.

١- الالتزامات المفروضة على أطراف النزاع :

لا شك في أن الالتزام الأساسي بتقديم المساعدة الإنسانية يقع على أطراف النزاع أو دولة الاحتلال، كما يجب أيضاً قبول المساعدة الخارجية المقدمة للسكان المدنيين.

كشفت الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة عن تلك المسألة الإنسانية المستمرة التي يتعرض لها سكان القطاع، فالقصف الإسرائيلي هذه المرة كان عنيفاً طال السكان المدنيين والأعيان المدنية، دون أي تمييز، مما وضع المدنيين الفلسطينيين في ظروف صعبة تتمثل في نقص أساسيات الحياة من طعام ودواء، بل لم تكتفِ قوات الاحتلال بحياة النساء والأطفال، واستخدمت الأسلحة المحرمة دولياً أمام أعين العالم المتحضر، ووصفت حربها على قطاع غزة بأنها الحرب الأكثر أخلاقية في تاريخ الحروب الإسرائيلية.

وعلى الجانب الآخر، سارعت دول العالم والمنظمات الإنسانية إلى تقديم المساعدات الإنسانية لإغاثة أهالي غزة. بيد أن هذه المساعدات لم تدخل أو تأخر دخولها، نظراً لسياسة الحصار التي تفرضها قوات الاحتلال على قطاع غزة. فما هو موقف القانون الدولي من عملية تقديم المساعدات؟ وهل من حق إسرائيل أن تمنع أو تعرقل دخول المساعدات؟ وما مدى مسئوليتها عن الحصار الذي يهدد حياة وصحة هؤلاء السكان؟ وما هو الوضع القانوني لمعبر رفح والحدود التي يتم فيها فتح المعبر في مثل هذه الظروف؟

إن الإجابة على تلك التساؤلات تقتضي أن نتناول هذا الموضوع المهم والحيوي من خلال المحاور الأربعة الآتية:

أولاً- مفهوم ومبررات الحق في المساعدة الإنسانية :

إن عملية تقديم المساعدات الإنسانية من الإنسان تجاه أخيه الإنسان فكرة قديمة ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بمبادئ الدين والأخلاق لأجل حماية النفس البشرية من الهلاك، حيث تميزت الحياة الإنسانية منذ الأزل بصور للتعاون والتضامن بين أفراد المجتمع الواحد، وبين مختلف المجتمعات فيما بينها، ومنبع كل ذلك هو الاعتبارات الأخلاقية التي تستند إلى مبادئ الأخلاق والعدالة التي يملئها الضمير وتفرضها الأخلاق على الدول^(١).

ومن ناحية أخرى، فإن قاعدة الحق في المساعدة الإنسانية نجد أساسها القانوني في اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩، وكذلك في البروتوكولين الإضافيين لهذه الاتفاقيات عام ١٩٧٧، والتي تفرض على الدول التزامات قانونية لإغاثة المدنيين من قسوة النزاعات المسلحة.

(*) نكتوهم في القانون الدولي، كلية الحقوق، جامعة حلوان .

ويشور التساؤل في حالة رفض إسرائيل للمساعدات الإنسانية المقدمة للمدنيين في غزة أو تعمد فرضها لسياسة التجويع والحصار على السكان، فهل يجوز التدخل الدولي لتوصيل المساعدات الإنسانية لإنقاذ هؤلاء السكان؟ لا شك في أنه يجوز للأمم المتحدة عن طريق مجلس الأمن أن تتخذ الإجراءات الضرورية، بما في ذلك استخدام القوة، من أجل إمداد السكان بحاجاتهم الأساسية اللازمة لبقائهم على قيد الحياة. ونجد من الممارسات الدولية ما يؤكد ذلك، حيث أجاز مجلس الأمن في العديد من القرارات الصادرة عنه التدخل الإنساني لأجل السماح بأعمال الإغاثة، حتى ولو وصل الأمر لاستخدام القوة، وهو ما حدث في الصومال، عندما أجاز المجلس القيام بعمل عسكري لإيصال مواد الإغاثة فيما عرف بعملية استعادة الأمل بين عامي ١٩٩٢-١٩٩٤ (٦). ويعني ذلك أنه إذا استمرت سياسة الحصار على غزة وتدهورت الأوضاع الإنسانية، فإن العالم مطالب -وفقاً لأحكام القانون الدولي- بالتدخل لإنقاذ سكان القطاع من التعتن الإسرائيلي، وهي مسألة غاية في الأهمية، إلا أنها تحتاج للإرادة الدولية من أجل إجبار إسرائيل على رفع الحصار، وهو أمر محل شك في ظل التناول الدولي للمشكلة عن طريق تبني المفهوم الإسرائيلي.

٢- الالتزامات المفروضة على عاتق المجتمع الدولي :

تشير مختلف النصوص الدولية المتعلقة بالمساعدة الإنسانية إلى أن هناك التزامات تقع على عاتق المجتمع الدولي، أهمها واجب تقديم المساعدة الإنسانية، وواجب تسهيل مرور المساعدات الإنسانية.

- واجب تقديم المساعدة الإنسانية: إن المجموعة الدولية، ممثلة في الدول والمنظمات الدولية وهيئات الإغاثة، مطالبة بتقديم المساعدة الإنسانية لرفع المعاناة عن الجماعات البشرية المتضررة. وحق الدول والمنظمات الإنسانية في تقديم مواد الإغاثة نصت عليه اتفاقية جنيف الرابعة بالقول "... تتكون هذه العمليات، التي يمكن أن تقوم بها دولة أو هيئة إنسانية غير متحيزة، كاللجنة الدولية للصليب الأحمر على الأخص، من رسالات الأغذية والإمدادات الطبية والملابس" (٧).

وقد نوهت الجمعية العامة في قرارها رقم ١٣١/٤٣، المؤرخ في ٨ ديسمبر ١٩٨٨ "بالمساهمة الكبيرة في تقديم المساعدة الإنسانية التي تقوم بها المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية التي تعمل دون تحيز وبدوافع إنسانية محضة".

وحرى بالذكر أن تقديم الدول أو المنظمات الإنسانية لمواد الإغاثة لا يعتبر عملاً عدائياً أو تدخلاً في الشؤون الداخلية لأية دولة ولا في النزاع الدائر في الإقليم المحتل، ما دام تقديم هذه المساعدات في إطار الضوابط والحدود المفروضة بموجب القانون الدولي الإنساني.

وهو ما أكدته محكمة العدل الدولية في حكمها الصادر عام ١٩٨٦ في قضية الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا، حيث قررت أن "تقديم المساعدة الإنسانية للأشخاص أو المجموعات لا يمكن اعتباره تدخلاً غير مشروع، أو أنه يتعارض مع القانون الدولي" (٨).

- واجب تسهيل مرور المساعدات الإنسانية: يقع على الدول واجب تسهيل وصول المساعدة الإنسانية المقدمة من طرف الدول الأخرى أو المنظمات الحكومية أو غير الحكومية، وبالأخص السماح

ب- الالتزام بتقديم المساعدة الإنسانية للسكان المدنيين: تقع المسؤولية الأولى على الدولة بضمن تقديم المساعدة الإنسانية للضحايا المتواجدين في إقليمها أو تحت سيطرتها. وقد جاء النص على هذا الواجب في المادة ٥٥ من اتفاقية جنيف الرابعة، التي تنص على أن "من واجب دولة الاحتلال أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، وتمتنع عن أي عمل يقصد الاستيلاء على الأغذية أو الإمدادات الطبية الموجودة في الأراضي المحتلة". وفي السياق نفسه، تنص المادة ١٦/٦٩ من البروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧ على أنه "يجب على سلطة الاحتلال... أن تؤمن، بغاية ما تملك من إمكانيات وبدون أي تمييز مجحف، توفير الكساء والفرش ووسائل الإيواء وغيرها من المدد الجوهرية لبقاء سكان الأقاليم المحتلة المدنيين على قيد الحياة...".

ويجب الأخذ بعين الاعتبار أن التزام دولة الاحتلال بتقديم الخدمات الأساسية للسكان في المناطق المحتلة هو التزام مستمر، ما دام الاحتلال قائماً. كذلك في حالة السماح بالإغاثة الخارجية، فإن هذا لا يعني رفع الالتزام عن دولة الاحتلال بتوفير الخدمات الأساسية للسكان. وهذا ما نصت عليه المادة ٦٠ من اتفاقية جنيف الرابعة من أنه "لا تخلى رسالات الإغاثة بأي حال دولة الاحتلال من المسؤوليات" (٥).

وإذا كانت إسرائيل تدعى أنها انسحبت من قطاع غزة، فإن الواقع يخالف تماماً ما تدعيه إسرائيل، فهي لا تزال تحتل أراضي دولة فلسطين، وتفرض حصاراً خانقاً على قطاع غزة، ومن ثم فهي مسئولة عن ضرورة تقديم المساعدات الإنسانية لسكان القطاع، بل يجب عليها تسهيل وصول المساعدات إليهم، وذلك وفقاً للمبادئ التي ينص عليها القانون الدولي الإنساني في هذا الصدد.

- الموافقة على المساعدة الإنسانية المقدمة للسكان المدنيين: إذا لم تستطع دولة الاحتلال أو أطراف النزاع القيام بمسؤولياتهم بشأن إغاثة المدنيين، فإنه يجب عليهم الموافقة على قبول المساعدة الإنسانية المقدمة من طرف دول أخرى أو منظمات حكومية أو غير حكومية، المتفقة مع قواعد القانون الدولي، ولا يمكنها رفض هذه المساعدات بشكل تعسفي. وهذا ما تنص عليه المادة ٥٩ من اتفاقية جنيف الرابعة من أنه "إذا كان كل سكان الأراضي المحتلة أو قسم منهم تنقصهم المؤن الكافية، يجب على دولة الاحتلال أن توافق على عمليات الإغاثة لمصلحة هؤلاء السكان...". كما ورد في المادة ٧٠ من البروتوكول الإضافي الأول أنه في حالة وجود خطر جسيم يهدد صحة وحياة هؤلاء المدنيين، وعدم استطاعة الدول الأطراف في النزاع توفير أعمال الإغاثة اللازمة لهم، فإنه يتعين الموافقة على المساعدات الإنسانية المقدمة من قبل الدول والمنظمات الإنسانية لإنقاذ هؤلاء المدنيين.

وعلى ذلك، فإن سلطات الاحتلال الإسرائيلي، طبقاً للمادة ٥٩ سالفة الذكر، يكون عليها التزام بأن توافق على عمليات الإغاثة المقدمة للمدنيين الفلسطينيين عند عجزها عن الوفاء بالحاجات الأساسية. كما يجوز للمدنيين في غزة أن يتوجهوا إلى دول العالم والمنظمات الإنسانية، طالبتهم بتقديم الإغاثة الإنسانية، ولا يعتبر طلبهم هذا عملاً غير مشروع. كما يجب على سلطة الاحتلال أن تقوم بتسهيل وصول المساعدات وحمايتها. فعلى سبيل المثال، يجب عليها تسهيل النقل السريع لمواد الإغاثة وضمن أمن قافلات الإغاثة.

بمرور المساعدات إلى إقليم الدولة التي يكون سكانها في حاجة إلى المساعدة(٩).

وللدولة التي تسمح بحرية مرور قوافل الإغاثة، عبر أراضيها إلى أراض يحتلها طرف آخر، أن تفتش هذه القوافل وأن تنظم النقل، حسب جدول زمني معين أو خطط سير محدد، وهو ما نصت عليه الفقرة الثالثة من المادة ٥٩ من اتفاقية جنيف الرابعة من أنه "على جميع الدول المتعاقدة أن تسمح بمرور هذه الرسائل بحرية وأن تكفل لها الحماية إلا أنه يجوز للدولة، التي تسمح بمرور رسائل فيها إلى أراض يحتلها طرف خصم في النزاع، أن تفتش الرسائل وتنظم مرورها طبقا لمواعيد وخطوط سير محددة، وأن تحصل من الدولة الحامية على ضمان كاف بأن هذه الرسائل مخصصة لإغاثة المحتاجين، وأنها لن تستخدم لفائدة دولة الاحتلال".

كما دعت الجمعية العامة في قرارها رقم ١٠٠/٤٥ إلى إنشاء ممرات إنسانية سريعة بالتنسيق ما بين الدول المعنية والدول المجاورة والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية التي تقوم بتقديم المساعدة الإنسانية.

كما ينص المبدأ العاشر من المبادئ التوجيهية بشأن الحق في المساعدة الإنسانية، والصادرة عن معهد القانون الدولي، على أنه "على كافة السلطات المعنية أن تمنح التسهيلات المطلوبة لضمان تقديم المساعدة الإنسانية، والسماح بمرور البضائع المخصصة للإغاثة الإنسانية والموظفين المكلفين بإرسالها" (٩).

ثالثا- وضع مصر القانوني بشأن المساعدات ومعبّر رفح :

إذا نظرنا للدور المصري في أثناء الحرب على غزة، وهل الانتقاد الموجه إلى مصر لعدم فتحها معبر رفح بصفة دائمة يستند إلى معايير قانونية تلزم مصر بفتح المعبر، أم أن الأمر يقتصر على معايير أخرى، فإن الإجابة على هذا التساؤل تقتضي أن نفرق بين نقطتين رئيسيتين:

النقطة الأولى: الالتزام الواقع على مصر بضرورة السماح بمرور المساعدات الإنسانية عبر أراضيها إلى قطاع غزة بصفتها دولة مرور، فهي ملزمة بتسهيل وصول المساعدة الإنسانية من طعام ولباس وكل ما يتعلق بالحاجات الأساسية للسكان، وذلك طبقا لنص المادة (٢٣) من اتفاقية جنيف الرابعة. بيد أن الاتفاقية ذاتها أعطت للدولة، التي تسمح بمرور قوافل الإغاثة عبر أراضيها، الحق في تفتيش هذه القوافل، وأن تنظم النقل، حسب جدول زمني معين أو خطط سير محدد (مادة ٢/٥٩).

وعلى ذلك، فإن مصر لم تمنع مرور قوافل الإغاثة عبر أراضيها، وإن كان يحق لها في الوقت نفسه وضع الترتيبات الفنية، بما فيها المراقبة التي يؤذن بمقتضاها بمثل هذا المرور، خاصة في ظل تدفق وصول المساعدات، وهو ما يتطلب وضع ترتيبات معينة لتنظيم مرور هذه المساعدات إلى قطاع غزة. فجاء الموقف المصري بشأن تسهيل مرور المساعدات عبر الأراضي المصرية، متجاوبا مع النصوص الدولية في هذا الصدد.

النقطة الثانية: تتعلق بمعبّر رفح في ظل مطالبة البعض بفتح المعبر بشكل دائم، وبخصوص هذه المسألة، ينبغي التفرقة من الناحية القانونية بين فتح المعبر في وقت السلم عن وقت الحرب.

فمن المعلوم أنه في وقت السلم، يطبق على المناطق الحدودية بين الدول المتجاورة قانون خاص بها يستمد نصوصه من روح القوانين الموجودة في كلا البلدين المتجاورين، مع الأخذ في

الحسبان طبيعة هذه المنطقة.

ويلاحظ أن العمل الدولي في مجال استعمال وتنمية مناطق الجوار قد أفرز نظاما قانونيا خاصا بهذه المناطق. وغالبا ما ينص في الاتفاقيات الخاصة بمنطقة الجوار على حظر بعض الأنشطة أو الأعمال الممنوعة التي يمكن أن تكون لها آثار سلبية فيما يتعدى الحدود(١٠).

والقاعدة العامة في هذا الصدد تقتضي بأن مناطق المرور عبر الحدود بين الدولتين المتجاورتين تحكمها اتفاقيات ثنائية بين هذه الدول، وهو الأمر الذي ينطبق على معبر رفح، حيث تحكمه اتفاقية عام ٢٠٠٥، والتي بمقتضاها يتم السماح للفلسطينيين بالعبور وكذلك عمليات نقل الاحتياجات الأساسية لقطاع غزة.

ومن المعلوم أن مثل هذه الاتفاقيات تتناول تنظيم هذه المسائل بناء على قواعد محددة ومتعارف عليها، البعض منها ينقل بالحفاظ على الحدود وتقيد مخاطر التهريب، والبعض الآخر ينقل بفحص الأوراق التي تسمح للأشخاص بالعبور، والرسم الجمركية وغير ذلك من الإجراءات.

بيد أن الأمر يختلف في حالة الحرب، التي تتطلب قيام الدولة الحدودية غير الطرف في النزاع بالتعامل مع نقاط العبور على الحدود بشكل يختلف عن حالة السلم، وذلك تبعا لسير أحداث الحرب وقربها من هذه المناطق.

ومن هذا المنطلق، يجب تأكيد أن الإلزام الواقع على عاتق الدول المجاورة بتسهيل مرور المساعدات الإنسانية، إلى مناطق النزاع يقابله التزام سلطات الاحتلال بتأمين وصول هذه المساعدات إلى السكان المدنيين.

ونستطيع أن نستنتج مما تقدم أن موقف مصر بالنسبة لمعبّر رفح في أثناء الحرب على غزة جاء متوازنا إلى حد بعيد، حيث سمحت بعبور الكثير من المساعدات والمتطوعين واستقبلت عشرات الجرحى والحالات الإنسانية. ولا يمكن تفسير غلق المعبر لبعض الوقت من اليوم بأنه يمثل خرقا للقانون الدولي، فهذه المسألة تخضع للتنظيم الذي تبرره أسباب أمنية. ومع ذلك، لم تقدم مصر على غلق المعبر بصورة كلية، انطلاقا من الحفاظ على الأخرى الإنسانية، وللتخفيف من معاناة أهالي غزة في أثناء هذه الحرب البشعة.

رابعا- مسئولية إسرائيل عن سياسة الحصار وعرقلة المساعدات :

تقوم قوات الاحتلال الإسرائيلي بفرض حصارها الشديد على قطاع غزة. وفي أثناء هذا الحصار، تمنع قوات الاحتلال الخروء أو الدخول إلى المناطق المحاصرة، فلا تسمح بدخول إمدادات الغذاء والدواء، كما تمنع الطواقم الطبية وسيارات الإسعاف من القيام بعمليات إخلاء الجرحى والمرضى، بل إن سيارات الإسعاف وطواقمها الطبية كانت هدفا رئيسيا لنيران قوات الاحتلال في أثناء الحرب الأخيرة على غزة.

كما ترتكب قوات الاحتلال جرائم بشعة بحق السكان وممتلكاتهم، حيث تستهدف الأعيان المدنية، وفي مقدمتها المنازل السكنية، وتقوم بتدمير وتخريب البنية التحتية من شبكات الكهرباء والمياه والطرق، والمنشآت العامة. وقد أدى هذا الحصار الشامل الذي تفرضه قوات الاحتلال على قطاع غزة وعلى القرى والمدن الفلسطينية، إلى وفاة العديد من المدنيين وتدهور الأحوال المعيشية(١١).

المتعمد، واعتباره كجريمة حرب (١٣). وأمام هذا الوضع الإنساني المتساوي، يجب على المجتمع الدولي، ممثلاً في الدول والمنظمات الدولية، القيام بما يلي:

- مطالبة إسرائيل باحترام تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة، ورفع الحصار عن قطاع غزة، وعدم ربط ذلك بالعملية السياسية.

- ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين ممن نفذوا أو أمروا بتنفيذ الجرائم الدولية، والتي من بينها عرقلة دخول أو مرور مواد الإغاثة الإنسانية، والاعتداء على المنظمات الإنسانية العاملة في قطاع غزة بقصف مستودعات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا).

- تشجيع المنظمات الإنسانية والدول على القيام بأعمال الإغاثة الموجهة للفلسطينيين، والتأكيد في هذا الصدد على أن هذه الأعمال هي حق للفلسطينيين، وأن السلطات الإسرائيلية ملزمة بتيسير عمل هذه المنظمات.

- مطالبة مجلس الأمن بممارسة الدور المنوط به في حفظ السلم والأمن الدوليين، ومن ثم توفير الحماية للفلسطينيين، وإيجاد بيئة ملائمة لأعمال الإغاثة الإنسانية في قطاع غزة، كما فعل سابقاً في الصومال ويوغوسلافيا وكوسوفا (١٤).

وخلاصة القول إن مسئولية إسرائيل عن سياسة الحصار ومنع أعمال الإغاثة وعرقلة المساعدات الإنسانية واضحة وحقيقة لا شك فيها. إلا أن غياب الإرادة الدولية الملزمة لها، باحترام الشرعية الدولية ومحاسبتها على خرقها الواضح لأحكام القانون الدولي، جعل المدنيين الفلسطينيين ضحية لألة البطش الإسرائيلية، وللصمت الدولي، وللخلافات الفلسطينية والعربية.

ولا شك في أن اتفاقية جنيف الرابعة تطبق على الوضع الإنساني القائم في غزة، وبالتالي فإن السكان المدنيين لهم الحق في الحصول على المساعدات الإنسانية، عند رفض إسرائيل فتح المعابر، لأنها تنتهك بذلك قواعد القانون الدولي الإنساني، خاصة مبدأ "حظر تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب" (١٢). فالحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة يعتبر جريمة حرب، تضاف إليها الجرائم الأخرى التي ترتكبها إسرائيل في حق المدنيين، مثل الهجوم العشوائي الذي يصيب السكان المدنيين أو الأعيان المدنية، وكل عمل يمس الصحة، أو السلامة البدنية، أو العقلية لأي من الأشخاص الذين هم في قبضة طرف غير الطرف الذي ينتمون إليه.

إن انتهاك إسرائيل لالتزاماتها، بموجب القانون الدولي، يجب أن يدفع المجتمع الدولي للوفاء بالتزاماته القانونية والأخلاقية تجاه قطاع غزة وجميع الأراضي الفلسطينية المحتلة وسكانها. وعلى ذلك، فإن سياسة الحصار، التي تنتهجها إسرائيل بهدف تجويع المدنيين وعرقلة عمليات الإغاثة الإنسانية المقدمة لهم، تعد مخالفة جسيمة تستوجب المساءلة الدولية. حيث تنص المادة الثامنة من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والمتعلقة بجرائم الحرب، وبالتحديد في الفقرة ٢ (ب-٢٥)، والمتعلقة بالانتهاكات الخطيرة الأخرى للقوانين أو الأعراف السارية على المنازعات الدولية المسلحة، في النطاق الثابت للقانون الدولي، أو أي فعل من الأفعال التالية على: "... تعمد تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب بحرمانهم من المواد التي لا غنى عنها لبقائهم، بما في ذلك تعمد عرقلة إمدادات الإغاثة على النحو المنصوص عليه في اتفاقيات جنيف". ويربط الكثير نص هذه المادة بعرقلة المساعدات الإنسانية

الهوامش:

١- د. بوجلال صلاح الدين، الحق في المساعدة الإنسانية .. دراسة مقارنة في ضوء أحكام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٨، ص ٣١.

٢- د. بوجلال صلاح الدين، المرجع السابق، ص ٣٤.

٣- د. وائل علام، أعمال الإغاثة الإنسانية في الأراضي المحتلة، بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، أبريل ٢٠٠٣، ص ١-٢.

٤- المبادئ التوجيهية المتعلقة باستخدام الأصول الدفاعية العسكرية والمدنية لدعم الأنشطة الإنسانية للأمم المتحدة في حالات الطوارئ المعقدة، للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، الأمم المتحدة، ٢٠٠٦، البند رقم ٢ من المقدمة، ص ٦.

٥- د. وائل علام، المرجع السابق، ص ٧.

6- S/ Res/ 794/ 3 December 1992, para, 10.

٧- مادة ٢/٥٩ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

8- ICJ (Nicargua v. united states of America) merits, 27 June, 1986, para 242.

9- International Review of the Red Cross, December 1993, pp. 472-478.

١٠- د. عبد الحميد موسى الصالب، النظرية العامة لمبدأ حسن الجوار في القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، ٢٠٠٣، ص ٣٧٢-٣٧٥.

١١- د. وائل علام، المرجع السابق، ص ٤٥.

١٢- مادة ١/٥٤ من البروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧.

١٣- بوجلال صلاح الدين، المرجع السابق، ص ٢٥١.

١٤- وقريب من ذلك، انظر: د. وائل علام، المرجع السابق، ص ٤٨-٤٩.

وليزيد من التفاصيل، انظر أيضاً:

- Ruth Abril Stoffels, Legal regulation of humanitarian assistance in armed conflict, IRRIC, vol . 86, No . 855, September 2004, pp. 517-537.

هيمنتها على المجتمع المدني، ومحددات تتعلق بمؤسسات المجتمع المدني ذاتها (٣).

علاوة على ذلك، تفتقد مؤسسات المجتمع المدني العربي التنسيق فيما بينها في أوقات الأزمات، فلا تتبنى مواقف مشتركة وموحدة تجاه العدوان. فقد لوحظ قيام كل واحدة منها بالعمل بشكل منفرد، ودون تحديد، في الوقت الذي عملت فيه مؤسسات المجتمع المدني العالمي بشكل محدد وواضح منذ البداية. وربما يرجع الاختلاف في طبيعة دور المجتمع المدني العربي عن المجتمع المدني الدولي، إلى طبيعة الخلافات التي سادت الدول العربية وقت وقوع العدوان. وفي إطار ذلك، نتساءل هل كان للمجتمع المدني دور في أزمة غزة؟ وما هي أهم مظاهره؟ وما هي العقبات التي تحول دون تفعيل هذا الدور؟

أولاً- كيف تحرك المجتمع المدني إثر قيام العدوان؟

إن استهداف المدنيين وارتكاب المذابح أمر ليس بجديد بالنسبة لإسرائيل، وإنما الجديد هو الحديث عن دور للمجتمع المدني في مواجهة هذه الأزمة، وإلى أي حد لعب المجتمع المدني بمؤسساته دوراً في الأزمة، وما هي أهم فعالياته التي أطلقها لمواجهة هذا العدوان.

جدير بالذكر أن مؤسسات المجتمع المدني تنطوي على تنظيمات متعددة، ما بين نقابات واتحادات مهنية وعملية وتجارية وصناعية، وجمعيات أهلية ونسائية، ومنظمات حقوق الإنسان، ومراكز بحثية ... (٤). وتتفاوت هذه المؤسسات فيما بينها في مستويات الفعالية ودرجة التأثير. وقد انعكس هذا التفاوت فيما بينها على موقفها من العدوان الإسرائيلي على غزة، ويبدو هذا التفاوت في موقف مؤسسات المجتمع المدني وهي:

في البداية، يمكن القول إنه لا يمكن فصل تفاعلات المجتمع المدني المصري أو العربي أو العالمي تجاه العدوان الإسرائيلي على غزة عن مواقف الحكومات المتقاعسة والعاجزة أثناء وبعد الحرب، حيث يبرز دور منظمات المجتمع المدني بشكل واضح، ويصبح أكثر أهمية في أوقات الحروب والاحتلال، وانتهاكات حقوق الإنسان، والكوارث الطبيعية. وتنطلق من طبيعتها التنموية الإنسانية، وتستند على التكامل الاقتصادي والسلم الاجتماعي وتكامل الحضارات.

وقد تفاوتت مواقف منظمات المجتمع المدني المصري والعربي والعالمي على حد سواء من العدوان الإسرائيلي على غزة، تبعاً لظروف مختلفة، وهذا أمر طبيعي بحكم أن المجتمع المدني، ويحكم تعريفه، لا يمثل بالضرورة كتلة متجانسة، تعكس نفس الرؤى والتوجهات. فهو كما عرفه جرامشي "فضاء لصراع المصالح" ينطوي على العديد من التمايزات والاختلافات الشاسعة في تكويناته (١). علاوة على ذلك، هناك اختلاف واضح في طبيعة ودور المجتمع المدني في الدول العربية بشكل عام، حيث تتباين الدول العربية في درجة قبولها لوجود مؤسسات المجتمع المدني، سواء كانت أحزاباً، أو نقابات، أو جمعيات أهلية، أو جمعيات رجال الأعمال ... وغيرها. وربما يرجع هذا الاختلاف إلى طبيعة النظم السياسية العربية، والتي تختلف فيما بينها في حدود علاقتها بهذه المؤسسات. حيث تثير إشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني قضية الطابع التدخل للبلاد العربية في النشاط الأهلي وتوجيه منظماته بشكل مباشر في بعض الدول (٢).

يضاف إلى ذلك اختلاف طبيعة الدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني، الذي يمكن تفسيره في ضوء مجموعة من المحددات، منها: محدّدات تتعلق بطبيعة دور الدولة ومستوى

١- منظمات حقوق الإنسان :

مقاطعة المنتجات الأمريكية، والمقاطعة الدبلوماسية والسياسية والتجارية مع إسرائيل.

كما تحركت المنظمات الحقوقية التي تحظى بوضعية استشارية في المنظمات الدولية، ومنها "مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان" في اتجاه طرح القضية أمام هذه المنظمات، مطالبة بالتحقيق في ارتكاب إسرائيل لجرائم حرب في غزة. ودعت مجلس الأمن للتدخل السياسي والعسكري إنقاذاً للشعب الفلسطيني من عمليات الإبادة الجماعية التي يتعرض لها. كما دعت الدول الكبرى للقيام بمسئوليتها الإنسانية واستخدام ثقلها السياسي في كبح جماح إسرائيل.

إلا أنه عقب قيام العدوان، لوحظ تباطؤ منظمات حقوق الإنسان في الإعداد لتشكيل هيئة قانونية، هدفها القيام بالرصد والاضطلاع وجمع المعلومات والتوثيق للجرائم الإسرائيلية، تمهيداً لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين ومقاضاتهم دولياً. وربما يمكن تفسير موقف منظمات حقوق الإنسان المقصور على التثديد والشجب إلى طبيعة الحرب نفسها. فقد اعتقد البعض أن الحرب ربما لا تدوم لفترة طويلة، ومن ثم سينتهي العدوان بسرعة. إلا أنه مع استمرار العدوان لمدة تقارب الشهر، فقد لاحظت المنظمات مدى الاختراقات التي قامت بها إسرائيل في حق الفلسطينيين(٨).

٢- النقابات :

قامت النقابات، سواء في مصر أو في الدول العربية، بدور لا يمكن إغفاله في التثديد بالعدوان الإسرائيلي على غزة، لا سيما نقابة الأطباء في مصر ونقابة المحامين في الأردن والمغرب. وفي مصر، بادرت نقابة الأطباء بإرسال فرق طبية لمساعدة منكوبي الحرب. وفي هذا السياق، أهاب د. عصام العريان، أمين عام نقابة الأطباء المصريين، بالشعوب العربية والإسلامية، وجميع الدول المحبة للسلام والحكومات، والمنظمات الإغاثية، أن تقوم بدورها الإنساني تجاه الشعب الفلسطيني، منادياً بالتبرع بالمال لدعم تلك الجهود الإنسانية(٩). وقد دعا اتحاد الأطباء العرب إلى تقديم الدعم والتضامن للشعب الفلسطيني، وبادر بإرسال فرق طبية لمساعدة الجرحى والمصابين في غزة. وإن كانت قد واجهتها بعض العقبات، تمثلت في عدم دخول كثير من الأطباء عبر معبر رفح، فإن الدور الذي لعبته منظمة الأطباء النرويجيين مثل قوة ضغط دفعت إلى تحرك الأطباء على مستوى العالم لتقديم الدعم لغزة(١٠).

٣- الوفود الرسمية :

سافرت وفود رسمية من قبل الدول العربية إلى معبر رفح، ومنها وفد أرسله الرئيس بشار الأسد إلى رفح، وكذا وفد برئاسة السيد جمال مبارك، أمين السياسات بالحزب الوطني، إلى معبر رفح وبصحبة بعض قيادات الحزب الوطني، لإعلان تأييده لغزة، وقد ضم الوفد المصاحب له ممثلين عن الأحزاب والنقابات وبعض الشخصيات العامة، بالإضافة إلى وفد من البرلمان المصري لتقديم العون والمساعدة للمكوبين في غزة.

عملت منظمات حقوق الإنسان في مصر والدول العربية وباقي دول العالم على إدانة العدوان الإسرائيلي على غزة، انطلاقاً من طبيعة الأعمال الوحشية التي قامت بها إسرائيل في غزة، ومدى مخالفتها لقواعد وأحكام القانون الدولي الإنساني، وعدم حماية المدنيين في وقت الحرب، وعدم التفرقة بين المقاتلين والمدنيين، كما نصت عليها اتفاقيات جنيف الأربع لسنة ١٩٤٩.

ومنذ بدء العدوان الإسرائيلي على غزة، قامت معظم المنظمات الحقوقية، ومن بينها -على سبيل المثال- مركز ماعت (مصر) بإصدار بيانات الإدانة شديدة اللهجة للأعمال البربرية الإسرائيلية ولصمت وتواطؤ الدول الكبرى مع هذا العدوان. وفي الوقت نفسه، أدانت التخاذل والتشردم العربي في مثل هذه الأحداث(٥).

وقد أصدرت هذه المنظمات مجموعة من البيانات التي أعربت فيها عن إدانتها للعدوان الإسرائيلي على غزة، ونددت بالصمت العربي الواضح إزاء هذا العدوان، وكذا المساندة الأمريكية لهذه الجرائم التي ترتكب على مرأى ومسمع من العالم أجمع. فقد عبرت عن استنكارها للمساندة الأمريكية للعدوان الإسرائيلي على غزة. وفي رسالة وجهتها المنظمة العربية لحقوق الإنسان إلى الأمين العام للأمم المتحدة، ذكرت فيها "تطالب المجتمع الدولي والأمم المتحدة بأن يتحملا المسؤولية الأخلاقية والسياسية والقانونية لوضع حد فوري للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وإنهاء الحصار الظالم المفروض على قطاع غزة، من خلال فتح كافة المعابر، وتوفير الحماية الدولية ليس للمدنيين في قطاع غزة فحسب، بل ولكافة الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وضمان حق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير مصيره وتأكيد حقه في مقاومة الاحتلال، وإقامة دولته المستقلة على كافة أراضيها المحتلة التي تضمنتها قرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة(٦).

كما كان تحرك المنظمات الحقوقية على المستوى العملي أسرع من تحرك الحكومات نفسها، حيث دعا عدد من المنظمات الحقوقية (المنظمة العربية لحقوق الإنسان) إلى اجتماع عاجل لمنظمات المجتمع المدني العربية لبحث الأزمة، والعمل على توثيق الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في فلسطين والعمل على طرحها للرأي العام العالمي بكافة الوسائل لتكوين قوة ضغط من بين مواطني الدول الكبرى، تستطيع تغيير توجهاتها السياسية التحيزية لإسرائيل على طول الخط، وكذلك طرحها أمام المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان ومحاسبة قادة إسرائيل كمجرمي حرب، وكذلك جمع التبرعات اللازمة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في غزة. كما كانت هناك دعوات وتحركات مماثلة من عدد كبير من المنظمات الحقوقية المصرية والعربية، وهذا أقصى ما تستطيع فعله هذه المنظمات في ظل اللوائح والقوانين التي تحكم عملها والمناخ السياسي الذي تتحرك في إطاره(٧).

أيضاً، طالبت منظمات المجتمع المدني الأردني بتقديم المساعدات الإنسانية والإغاثة الطبية العاجلة، وطالبت كذلك بزيادة حجم المساعدات وإرسالها على وجه السرعة، بالإضافة إلى

ثانياً- مظاهر تحركات المجتمع المدني ضد العدوان الإسرائيلي على غزة :

عمت مظاهر الغضب الشعبي من العدوان الإسرائيلي على غزة كافة الدول العربية والأوروبية، حيث استحوذ الهجوم الإسرائيلي على غزة اهتمام الشعوب، وعبرت منظمات المجتمع المدني من خلال مؤسساتها، مثل الأحزاب والجمعيات الأهلية، عن رفضها لهذا العدوان. وقد تمثلت مظاهر هذا التعبير في:

١- المظاهرات والمسيرات الشعبية :

على مستوى الشارع العربي والعالمي، فقد كانت الجماهير العربية والعالمية من أكبر الجماهير التي خرجت تؤيد غزة وتستنكر العدوان الإسرائيلي، وانتفض الشارع في كل دول العالم بشكل تقريبي بكامل انتماءاته السياسية، وفي كل أنحاء العالم، رافعا شعارات الموت لإسرائيل وأمريكا، بل شهدت بعض الدول الأوروبية مظاهرات من أضخم المظاهرات في تاريخها، شارك فيها ملايين الأشخاص. وقد شارك في تنظيم هذه المسيرات والتظاهرات العديد من الأحزاب السياسية والنقابات والمنظمات الأهلية. وقد اختلفت صور تنظيمها من دولة لأخرى (١١).

كما تظاهر آلاف الأشخاص في المدن الأوروبية الكبرى، بحيث تجاوز عددهم ٢٠ ألفا في العاصمة الفرنسية، باريس، حيث طالبوا بوقف العنف وبفرض عقوبات على إسرائيل. وفي لندن، قام المتظاهرون بإحدى أهم المسيرات في العاصمة البريطانية منذ الحرب ضد العراق في عام ٢٠٠٣، وترواح عددهم بين ١٠ آلاف و١٢ ألفا، كما نظمت مظاهرات في ألمانيا وهولندا وإسبانيا وإيطاليا، وحتى داخل إسرائيل، حيث نزل آلاف الأشخاص إلى شوارع تل أبيب، حاملين الأعلام الفلسطينية (١٢).

ونظم لبنانيون وفلسطينيون مظاهرات في العديد من الأراضي اللبنانية يوم الأحد ٤ يناير ٢٠٠٩، احتجاجا على الهجوم الإسرائيلي البري على قطاع غزة. كما أعرب عشرات الآلاف من المتظاهرين المغاربة في الرباط يوم ٩ يناير ٢٠٠٩، ونحو خمسة آلاف متظاهر في طرابلس، والعدد نفسه تقريبا من الاستراليين في سيدني وملبورن، معبرين عن استنكارهم للهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة. كذلك، تظاهر الآلاف الإسلاميين في إندونيسيا، أكبر بلد إسلامي في العالم. وفي تونس، نظمت منظمات المجتمع المدني التونسي يوم ١٧ يناير ٢٠٠٩ مسيرات للتعبير عن سخط التونسيين على حرب الإبادة التي يخوضها الكيان الصهيوني في غزة (١٣).

كما شهدت كل من مصر، والأردن، وسوريا، واليمن، وقطر، والكويت، وموريتانيا، وكشمير، وأفغانستان، وغيرها مظاهرات واسعة بعد صلاة كل جمعة، احتجاجا على استمرار الهجمات الإسرائيلية على غزة. وفي كابل بأفغانستان، احتج الآلاف الأفغان على الهجوم العسكري الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة خارج أكبر مسجدين في أفغانستان بعد صلاة الجمعة (١٤).

وكان من أشهر المظاهرات تلك التي شهدتها تركيا "مظاهرة مليونية" لدعم غزة، وقد شارك فيها كل فئات المجتمع التركي،

وليس فئة محددة، فقد برز في تنظيمها حزب السعادة الإسلامي التابع لنجم الدين أربكان. وكانت منظمات المجتمع المدني التركي حاضرة بكثافة. كما شهدت بعض العواصم الأوروبية مظاهرات عارمة في كل من: بريطانيا، وفرنسا، والنرويج، والولايات المتحدة الأمريكية، وفنزويلا، وإيطاليا. وقد تباينت هذه المظاهرات من دولة لأخرى، واختلفت في حدتها ومدى استمرارها. فعلى سبيل المثال، استمرت المظاهرات بشكل يكاد يكون مستمرا في معظم الدول الأوروبية منذ بداية العدوان. وقد ركزت هذه المظاهرات على (١٥):

- ١- التنديد بالعدوان الإسرائيلي على غزة.
- ٢- المطالبة بتشكيل محكمة جنائية دولية لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين.
- ٣- التنديد بالموقف الأمريكي المتخاذل والمساند لإسرائيل.
- ٤- رفض موقف الحكومات العربية، خاصة حالة الانشقاق العربي التي سادت عقب العدوان.
- ٥- المطالبة بسرعة تقديم الدعم والمساندة ومواد الإغاثة للمدنيين في غزة.

٢- إصدار البيانات التضامنية :

أصدرت العديد من الأحزاب ومنظمات حقوق الإنسان العدي من البيانات التضامنية والنداءات إلى الهيئات والمنظمات الدولية خاصة منظمة الأمم المتحدة، ومجلس الأمن، واللجان الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان. وقد تمحورت هذه البيانات حول مضمونين:

الأول: بيانات إدانة العدوان الإسرائيلي الوحشي على غزة واستنكار المجازر التي نفذتها، ومخاطبة جميع الهيئات والمنظمات للتضامن بالضغط في اتجاه وقف الحرب، وتقديم المساعدات الإنسانية إلى الشعب الفلسطيني، وتأكيد الدعم المطلق له والدعوة إلى مقاطعة المنتجات الإسرائيلية والأمريكية، وإدانة الصمت العالمي، وعجز المؤسسات الدولية عن اتخاذ موقف واضح يدين هذا العدوان.

الثاني: كان بمثابة دعوة لاتخاذ عدد من الخطوات العملية والقانونية، مثل:

- أ- تشكيل لجنة تحقيق دولية.
- ب- إدانة جرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل، والمطالبة بإلغاء عضويتها في منظمة الأمم المتحدة.
- ج- وقف الاعتداءات والجرائم الإسرائيلية.

ومن هذه النداءات، النداء الذي وجهته الشبكة الأردنية لمنظمات المجتمع المدني الأردني الممتلئة لست عشرة منظمة وطالبت فيه بضرورة اتخاذ مواقف حاسمة عملية، وأن يتحمل الأردن واجباته نحو الشعب الفلسطيني، وتعظيم الدور الأردني الرسمي بإعادة النظر في اتفاقية وادي عربة، وسحب السفير الأردني من إسرائيل وطرد سفير الأخيرة من الأراضي الأردنية، ومواصلة المطالبة بوقف فوري لهذه المجازر الوحشية التي ترتكب في قطاع غزة (١٦).

٣- إرسال البعثات الطبية والمساعدات الإنسانية إلى غزة :

دعت مظمات المجتمع المدني إلى سرعة إرسال البعثات الطبية والمساعدات لأهالي غزة، لوقف الوضع المتدهور في الأراضي الفلسطينية. ويذكر في هذا الصدد ما دعا إليه المجلس الولائي لأخلاقيات مهنة الطب بالمغرب الأطباء الإخصائيين إلى الالتحاق بمستشفيات غزة للمشاركة في جهود إسعاف جرحى العدوان الإسرائيلي، والاستجابة للنداءات التي يطلقها نظراؤهم بمختلف مستشفيات القطاع. كما وجه الاتحاد العربي للأطباء نداء عاجلا إلى نظرائه في كل الدول العربية للاستجابة لنداء جرحى الحرب الإسرائيلية، وحصر الاحتياجات في اختصاصات الإنعاش العام، والجراحة العامة، والحروق، والعظام، إضافة إلى النفسانيين(١٧).

كما بادرت نقابة الأطباء بمصر إلى الدعوة إلى سرعة تقديم الدعم والمساندة للجرحى الفلسطينيين، كما تطوع عدد من الأطباء المصريين، وبادروا بالذهاب إلى رفح، حتى يتمكنوا من الدخول إلى المستشفيات في قطاع غزة.

٤- الدعوة إلى تشكيل محكمة جنائية دولية لمقاضاة مجرمي الحرب الإسرائيليين :

دعت كافة منظمات المجتمع المدني العربي والعالمي، ومنها مركز القاهرة لحقوق الإنسان، وأكاديمية المجتمع المدني الجزائري، إلى رفع دعوى قضائية ضد مجلس الحرب الإسرائيلي لدى محكمة العدل الدولية بلاهائ بتهمة ارتكاب جرائم حرب وإبادة سكان غزة واقتراح جرائم ضد الإنسانية. وقد أعلن السيد أحمد شنة، رئيس الأكاديمية، رفع دعوى قضائية بالتنسيق مع محامين جزائريين وأجانب ضد كل من رئيس الوزراء، ووزيرى الدفاع والخارجية لإسرائيل، حيث تقوم المحامية السويسرية "كريستيان إليكلای" بتحرير الدعوى بتهمة ارتكاب جرائم الحرب، والإبادة الجماعية لشعب أعزل، واقتراح جرائم ضد الإنسانية، وتحمل مجلس الأمن مسئولية الإبادة التي تعرض لها أطفال ورضع ونساء غزة(١٨).

كما أصدرت منظمات عربية، تمثل المجتمع المدني، توصيات رفعتها للجنة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية، أبرزها تفعيل الشراكة الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في العالم العربي. وضالبت بضرورة تشكيل محكمة جنائية دولية لمقاضاة مجرمي الحرب الإسرائيليين.

ثالثا- موقف المجتمع المدني بعد الحرب :

بعد صدور قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار، وإعلان التهدئة في غزة، لم يتوقف دور المجتمع المدني عن مساندة غزة، حيث بادرت منظمات المجتمع المدني إلى محاولة توثيق الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل في الأراضي المحتلة. وهناك ملمحان يكادان يسيطران على المبادرات الأهلية تجاه غزة بعد الحرب، الأول هو التبرعات التي انطلقت حملاتها في كل الدول العربية، والثاني: جهود توثيق جرائم إسرائيل التي أعلنت عنها بعض المنظمات الحقوقية والنقابات المهنية.

وقد تصدى المجتمع المدني للقيام برصد الدمار الذي لحق

بالبنية الأساسية في غزة، وتجميع لأقوال الشهود، والاستعانة بشهادات الأطباء الذين استقبلوا الجرحى، ورصد ما جاء بوسائل الإعلام العربية والأجنبية، وحصر لأسماء القادة الإسرائيليين الذين كان لهم دور في الحرب.

وإضافة لكل ذلك، تم تشكيل لجنة من خبراء القانون الدولي والحقوقيين والإعلاميين والشخصيات الدولية المساندة للقضية، تقوم باستخدام هذه الأدلة، كل في مجال تخصصه، بما يخدم هدف مساءلة قادة إسرائيل قانونيا.

كما اصطلفت العديد من الفعاليات الحقوقية والمنظمات الدولية لجمع الحجج وتوثيق المشاهد والصور والشهادات من أجل إقامة دعاوى قضائية أمام محاكم دولية مختصة من أجل إنصاف ضحايا مجازر غزة، ومقاضاة المسؤولين الإسرائيليين، خاصة في ظل السعي الإسرائيلي لتحسين جنودها وقادتها العسكريين من الملاحقات القانونية أمام المحاكم الدولية.

وفي هذا الصدد، أكد الناطق الرسمي باسم اللجنة العربية لحقوق الإنسان، الدكتور هيثم مناع، أن هناك نحو أربعمئة منظمة ونقابة وجمعية حقوقية، وأخرى للمحامين وتجمعات شعبية ومهنية. ويقدر عدد أعضاء المنظمات الموقعة بأكثر من ثلاثة ملايين عضو، تصطف من أجل جمع الوثائق والأدلة على جرائم الكيان الصهيوني في غزة(١٩).

كما طالبت منظمات المجتمع المدني العربي المشاركة في القمة الاقتصادية العربية بالكويت بملاحقة المسؤولين الإسرائيليين مرتكبي "العدوان وجرائم الهولوكوست والإبادة الجماعية في قطاع غزة عن عمد وإصرار"، مؤكدة في الوقت ذاته ضرورة سحب إسرائيل لقواتها من غزة ورفع الحصار بجميع أشكاله عن غزة وفتح جميع المعابر(٢٠).

وأعربت المنظمات، في بيان يتألف من خمسة بنود، أصدرته عقب انتهاء المنتدى الاقتصادي للقمة، عن إدانتها للعدوان الإسرائيلي على غزة، داعية المجتمع الدولي إلى تأمين حماية دولية للفلسطينيين بما يضمن حقهم في تقرير المصير، وإقامة دولتهم الفلسطينية المستقلة، وتوفير الظروف المناسبة لتأمين حق اللاجئين في العودة إلى أراضيهم. ودعت المنظمات إسرائيل إلى رفع حصارها بجميع أشكاله عن قطاع غزة، وفتح جميع المعابر والحدود مع القطاع، وتأمين ربط غزة بمحيطها العربي.

جدير بالذكر أن عصام العريان، أمين صندوق النقابة العامة لأطباء مصر، أكد أن النقابة بدأت، بالتنسيق مع المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية وعدد من المنظمات الحقوقية الدولية، توثيق جرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل خلال عدوانها على قطاع غزة. حيث سافر وفد طبي على أعلى مستوى ومندوبون من منظمة الصحة العالمية إلى قطاع غزة لتوثيق الانتهاكات الطبية والإنسانية التي ارتكبتها إسرائيل خلال عدوانها على غزة.

وقد بدأت النقابة تنظيم جلسات استماع للأطباء الذين نجحوا في الوصول إلى غزة خلال فترة العدوان، وتوثيق شهاداتهم لإعداد ملف كامل ينوي المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية تقديمه إلى المحكمة الجنائية الدولية، بالتنسيق مع المنظمات الحقوقية الدولية التي بدأت إجراءات فعلية لعرض

القضية أمام المدعى العام للمحكمة الأرجنتينية، لويس مورينو أوكامبو (٢١).

علاوة على ذلك، حملت المنظمات إسرائيل المسؤولية الجنائية للعدوان على غزة، وحملت هذه المنظمات إسرائيل المسؤولية المدنية، مطالبة بإلزامها بدفع التعويضات لسكان غزة عما لحقهم من أضرار جراء العدوان الإسرائيلي على القطاع (٢٢). ودعت لجنة المتابعة لمنظمات المجتمع المدني في لبنان إلى اجتماع تشاوري مع خبراء قانونيين ومنظمات دولية للتداول في كيفية إعداد ملفات مهنية للملاحقة ومقاضاة إسرائيل على جرائم الحرب في غزة (٢٣).

وفي هذا الصدد، ألقى المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الضوء على أبرز الانتهاكات الإسرائيلية ضد الطواقم الطبية الفلسطينية خلال العدوان على قطاع غزة، الذي استمر من يوم السبت الموافق ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ وحتى يوم الثلاثاء الموافق ١٣ يناير ٢٠٠٩. وتمكن باحثو المركز من أخذ شهادات الضحايا وشهود العيان، فضلا عن مقابلة المسؤولين في وزارة الصحة، والمسؤولين في المنظمات الإنسانية (٢٤).

رابعاً- تقييم دور المجتمع المدني في الأزمة :

ساهم حجم التفاعل بين الضغوط والمطالب الخارجية والداخلية في تغيير البيئة الداخلية، وتحديد حيز نشاط وفاعلية القوى المدنية ومؤسساتها، بالإضافة إلى مساهمتها في بلورة بعض اتجاهات تحرك تكوينات المجتمع المدني العربي نحو أدوار جديدة (٢٥). في إطار هذا الاستعراض السريع للعديد من تفاعلات المجتمع المدني المصري والعربي إزاء الحرب الإسرائيلية على غزة، وفي إطار طبيعة المجتمع المدني وسماته والمحددات الداخلية والخارجية التي تلعب دوراً لا يستهان به في تحديد أدواره ووظائفه وأنشطته، إلا أنه يعاني من "ضعف شديد في الفعالية، والقدرة على التأثير، على الرغم من نجاحها في إخراج الحكومات العربية والعالمية، ناهيك عن فقدانها الوحدة أو حتى التنسيق على الصعيد العربي الشامل". حيث اتخذت الجماهير العربية ومنظمات المجتمع المدني في معظمها شكل "الرأي العام المساند" لغزة احتراماً وتقديراً وإعجاباً، وليس الحركة الفاعلة المؤثرة الضاغطة على دوائر صنع القرار في أنظمة الحكم

العربية، بما يدفعها إلى تغيير حقيقى فى سلوكها. من ناحية أخرى، وعلى الرغم من تحرك منظمات مدنية مصرية وعربية لمساندة غزة، فقد كشفت الحرب عن جوانب نقص في أداء هذه المنظمات، من حيث قدرتها على بناء الشبكات في المجالات النوعية المرتبطة بآثار الدمار الإسرائيلي أو تكوين الائتلافات الدولية، أو في تفعيل الجوانب الحقوقية المتعلقة بجرائم الحرب.

وعموماً، يمكن القول، فيما يخص مدى فاعلية منظمات المجتمع المدني في تحركاتها إزاء هذه الحرب، إن المنطقة العربية كلما شهدت أحداثاً كبرى، وعلى الأخص ذات طابع قومى، مثل الانتفاضتين الفلسطينيتين الأولى والثانية، أو الاحتلال الأمريكى للعراق، فإن المجال السياسى يتقدم ويكون أكثر فاعلية من الأنشطة المتعلقة بالمنظمات ذات الطابع الحقوقى.

وعن التحديات والعوائق التى تواجه تحرك المنظمة، يقول الدكتور هيثم مناع، الناطق الرسمى باسم اللجنة العربية لحقوق الإنسان، إن "العوائق تأتى من عدة أطراف، ومحاولة حكومات معينة الاستفادة من هذا النشاط أو توظيفه، ووجود أطراف عربية رسمية لا تريد سابقة محاكمة يحترمها الوعى الجماعى العربى، وعدم وجود ثقافة حقوقية كافية. كما يتحول الإعلام أحيانا إلى عامل تشويش بحيث يخلق إحباطات أو أوهاما كاذبة، بالإضافة إلى التوظيف الحزبى من بعض الأطراف. ويضيف هيثم مناع أن الضغوطات كثيرة، وللأسف يتم توظيف قطاع من حركة حقوق الإنسان لخطاب مختلف، بحيث يقدم الإعلام بعض المنظمات كمنظمات موالية للفلسطينيين، ويقدم غيرها باعتبارها منظمات حقوق إنسان موضوعية" (٢٦).

وفي هذا الإطار، تنشأ وتنشط أشكال ائتلافية انتقالية من خارج المؤسسات الرسمية، كجنان دعم الانتفاضة الفلسطينية، أو المقاومة اللبنانية، أو العراقية. وتصبح هذه الأشكال أكثر تعبيراً وأكثر مباشرة في علاقتها بحركة الجماهير فى الشارع، وأكثر اتصالاً بالحركات والأشكال العفوية. كما يبرز فى هذا السياق دور الأحزاب السياسية أكثر من دور المنظمات الحقوقية، التى قد تتصل بفعاليتها بقضايا أخرى، مثل البيئة والسكان والصحة واللاجئين.

الهوامش :

١- د. إيمان حسن، موقف المجتمع المدني العربى، فى د. عبد المنعم المشاط، د. ناهد عز الدين (محرران)، تداعيات الحرب الإسرائيلية - اللبنانية على مستقبل الشرق الأوسط، أعمال المؤتمر العشرين للبحوث السياسية، جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مكتبة الشرق الدولية، ٢٠٠٨، ص ٦٧٣.

٢- أيمن السيد عبدالوهاب، المجتمع المدني العربى... السمات العامة ومتطلبات تفعيله، القاهرة: مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٤، السنة (٤٤)، أكتوبر ٢٠٠٨، ص ١٠٦.

٣- المرجع السابق، ص ٦٧٣.

٤- د. ناهد عز الدين، موقف المجتمع المدني المصرى... مؤشرات واقعية ودلالات مستقبلية، فى د. عبد المنعم المشاط، د. ناهد عز الدين (محرران)، تداعيات الحرب الإسرائيلية - اللبنانية على مستقبل الشرق الأوسط، أعمال المؤتمر العشرين

للبحوث السياسية، جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٨، ص ٦١٩.

- 5- <http://www.islamtoday.net/albasheer/artshow-13-106794htm>
٦- رسالة من منظمات المجتمع المدني الاردنية إلى الامين العام للأمم المتحدة حول الجرائم فى غزة، مركز الجزيرة للدراسات، ٨ يناير ٢٠٠٩.
٧- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية:

- <http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=30089>
8- <http://www.kulifi.com/v/t.21735html>
٩- لا يمكن إنكار الدور الإغاثى والطبى المهم لكل من الهلال الأحمر المصرى والمستشفى العسكرى الميدانى الذى أرسلته القوات المسلحة. كما كان للقوات المسلحة الدور الأكبر فى نقل المساعدات والإمدادات طوال فترة الحرب، وتم على متن طائراتها نقل الوفد المصرى إلى بيروت، ثم نقل المصريين وغيرهم إلى مصر.
10- <http://www.palpress.ps/arabic//index.php?maa=ReadStory&ChannelID=46323>
11- <http://www.swissinfo.ch/ara/front.html?siteSect=105&sid=10178566&cKey=1231794810000&ty=st>
١٢- "كارثة إنسانية" فى غزة وسويسرا تكرر دعوتها إلى وقف فورى لإطلاق النار، وكالة رويترز، ٦ يناير ٢٠٠٩.
١٣- الخليج، ١٧ يناير ٢٠٠٩.
١٤- وكالة رويترز، تواريخ مختلفة، ٢-٣-٤ يناير ٢٠٠٩.
15- <http://www.swissinfo.ch/ara/front.html?siteSect=105&sid=10178566&cKey=1231794810000&ty=st>
16- <http://www.kulifi.com/v/t.21639html>
١٧- أطباء يصفون قسوة مجازر الاحتلال ويشيدون بصمود غزة، جريدة الأهرام، ١٣ يناير ٢٠٠٩.
١٨- جريدة المساء، ٩ يناير ٢٠٠٩، على الرابط:
- <http://www.el-massa.com/ar/content/view/41/16364/>
١٩- جريدة الحقيقة الدولية، رويترز، ٧ فبراير ٢٠٠٩.
20- http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=215145&pg=1
٢١- جريدة الأهرام، ٢٨ يناير ٢٠٠٩.
٢٢- جريدة الرأى العام الكويتية، ١٨ يناير ٢٠٠٩.
23- http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=215145&pg=1
٢٤- جريدة الخليج، ٢٩ يناير ٢٠٠٩.
٢٥- أيمن السيد عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٦.
٢٦- حوار للدكتور هيثم مناع مع جريدة الحقيقة الدولية، باريس، ٣٠ يناير ٢٠٠٩.



عادل سيد أحمد

من العالم؟ أسئلة كثيرة أثارت عبر التاريخ، وحاولت نظريات العلاقات الدولية الإجابة عليها. وفي هذا السياق، برزت ثلاث مدارس رئيسية في دراسة العلاقات الدولية هي: الواقعية، والليبرالية (التعددية)، والماركسية (التبعية) (١). ولكل من هذه المدارس فروض قامت عليها واعتمدتها في تفسير النزاعات بين الدول قديما وحديثا، وكذلك فهم أحداثها أو التنبؤ بما ستكون عليه في المستقبل.

المدرسة الواقعية: تعتمد على عدة فروض، أهمها أن الدولة هي الفاعل الرئيسي، وهي مستوى التحليل الرئيسي. وتفترض المدرسة الواقعية أن الدولة تتبع دائما سياسات رشيدة، وبالتالي تسعى إلى تعظيم مصالحها وتحقيق أهدافها الوطنية في السياسة الخارجية، ولقضايا الأمن أهمية قصوى على ما عداها من القضايا.

المدرسة الليبرالية (التعددية): تقوم فروضها على أن الدولة ليست الفاعل الوحيد، والدول والفاعل الآخرون على القدر نفسه من الأهمية. وتنقسم الدول إلى وحدات جزئية بعضها يمتد تأثيره خارج الدولة، أي عابر للقومية. وتوضع سياسات الدول بناء على عملية صنع السياسة الخارجية، ومخرجاتها ليست مثالية بالضرورة. وفي الليبرالية، هناك أجندة متعددة الأهداف المجتمعية، وتماثل قضايا الرفاهية في أهميتها إن لم تتجاوز أهمية قضايا الأمن القومي.

مدرسة الماركسية (التبعية): تنطلق من أن الطبقات والدول والمجتمعات وكذلك الفاعلين غير الدوليين يعملون جميعا كجزء من النظام الرأسمالي العالمي. وتتنظر إلى العلاقات الدولية بمنظار تاريخي، خاصة ما يتعلق منها بالتطور المستمر للعالم

في خضم معركة غزة، التي جرت مؤخرا، كثيرا ما كان يتم تصوير الأمر وكأنه حرب بين العدالة والظلم، أو بين الاعتدال والتطرف، بل وصل الأمر ببعض الكتاب والمحليلين إلى اعتبار ما تقوم به إسرائيل، أو ما تصر عليه حماس، بمثابة مخالفة للسنتن الكونية، أو - على الأقل - محاولة للسير عكس الاتجاه وكسر لأسس العلاقات الدولية. بيد أن استقراء التاريخ والنظر بتأمل فيما جرى بين إسرائيل وحماس في غزة، وقبلها بين الولايات المتحدة وطالبان في أفغانستان، ثم بينها وبين القاعدة في العراق وفي بلدان أخرى، يدفع إلى القول إن ما يجري لا يخالف أسس ونظريات العلاقات الدولية، كما تدرس كأحد فروع العلوم السياسية.

بل إن اختلاف منطلقات وأدوات طرف، مثل إسرائيل، وطرف، مثل حماس، يجعل الحكم بأن هذا الطرف "قوي" وذاك "ضعيف" مشكوكا فيه، ويحتاج إلى مراجعة. فضبط التوصيفات والاصطلاحات يتيح في هذه الحالة مزيدا من التجرد والحياد في استخلاص دروس وعبر مثل هذه المعارك والحروب غير المتكافئة بالنظور المادي.

لقد جسدت "محركة" غزة البون الكبير بين منهجين مختلفين في التعامل مع القضايا الدولية في إطار إحدى أهم مدارس العلاقات الدولية، وهي المدرسة الواقعية، أو حسبما يفضل البعض تسميتها مدرسة القوة.

مدارس العلاقات الدولية :

لماذا تقع الحروب؟ هل الوطنية السبب، أم الأيديولوجية، أم غياب حكومة عالمية، أم خطأ الإدراك، أم أن البشر بطبيعتهم عدائيون؟ وكيف يمكن أن يتحقق الاستقرار في المناطق المختلفة

(*) باحث في العلاقات الدولية .

الذي بعث به أطفال إسرائيل إلى أطفال لبنان منقوشا فوق الصواريخ التي قصفت بها تل أبيب لبنان، ثم التنافس والمزايدة بين القادة الإسرائيليين في المدى المفترض الوصول إليه في تدمير حماس وسحق الفلسطينيين في غزة. ومن غير المؤكد ما إذا كانت حالة المجتمع الإسرائيلي، أو اليهودي بشكل عام، تمثل مجرد نموذج للنفس البشرية أم أن لها خصوصية تتفرد بها. إلا أن الشاهد هو تغفل وتأصل هذه العدوانية لدى الفرد والمجتمع والدولة الإسرائيلية.

وفي هذا السياق، يشير والتز إلى أن الدول لا تختلف كثيرا عن بعضها فيما تسمى إلى تحقيقه، بل في قدراتها على تحقيقه(٥).

ووفقا للمدرسة الواقعية، فإن القوة هي قدرة فرد أو مجموعة أو أمة على التأثير في سلوك الآخرين وفق الغايات النهائية المرجوة للطرف المؤثر، أو هي سيطرة الإنسان على عقول الآخرين وأفعالهم، أو هي القدرة على السيادة في النزاع والتغلب على المعوقات.

يعرف بعض أنصار المدرسة الواقعية القوة بأنها محصلة القدرات (العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والدبلوماسية وغيرها) المتوافرة للاستخدام لدى الدولة. بينما يرى آخرون أن القوة ليست قيمة حسابية مطلقة لتحديد لكل دولة، كما لو أنها كانت بمفردها في الفراغ، بل إن القوة هي القدرات النسبية مقارنة بالقدرات لدى الدول الأخرى. وهكذا، فقوة الولايات المتحدة -على سبيل المثال- تقاس بمقارنة قدراتها إلى قدرات الدول الأخرى، وكل من المفهومين يفترض رؤية استاتيكية للقوة.

أما المفهوم الديناميكي للقوة، فيركز على التفاعلات فيما بين الدول. فننفذ الدولة (أو القدرة على التأثير) لا يتحدد فقط بقدراتها (أو قدراتها النسبية) ولكن يتحدد أيضا بوسيلتين:

أولاً- إرادة الدولة ورغبتها في استخدام تلك القدرات، وإدراك الدول الأخرى لهذه الإرادة.

ثانياً- سيطرة الدولة ونفوذها على الدول الأخرى. فالقوة هنا يمكن استنتاجها بملاحظة سلوك الدول فيما بينها. فالقوة النسبية للدول هي غالبا ما تتكشف بوضوح بالمرجات الناتجة عن التفاعلات التي تجري فيما بينها(٦).

الفاعلون غير الدوليين :

في ضوء أحداث غزة، وباعتماد المدرسة الواقعية بأطرها الكلاسيكية وفي صورتها القديمة، فإننا إزاء فاعلين في الصراع يعتمدان مفهوم القوة بمستويات متباينة. فإسرائيل كفاعل "دولة" تستند إلى القوة بصورة مباشرة ومطلقة، دونما أدنى اكتراث حتى للتعبير الذي درجت الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، وكذلك الآليات الدبلوماسية على استعماله، ألا وهو "الإفراط في استخدام القوة"، وهو تعبير يقر ضمنا بمشروعية استخدام القوة. وتعتمد إسرائيل القوة منهجا مطلقا دون اكتراث بأي ردود أفعال هي في جوهرها هشة، بل وتتركز على منطلقات غير بعيدة عن موقف أحد طرفي النزاع (إسرائيل).

أما الطرف الآخر (حماس)، فتمثل حالة الفاعل "اللا دولة"،

الراسمالي، وتركز على أنماط الهيمنة الاقتصادية داخل المجتمعات ذاتها وكذلك فيما بينها.

المدرسة الواقعية :

احتكرت المدرسة الواقعية مفهوم القوة على نحو ملحوظ، فبات سمة أساسية من سماتها أن يتم التحليل باتخاذ الدولة وحدة التحليل الرئيسية، وأن يتم التركيز على "القوة" باعتبارها العماد الرئيسي للأمن القومي الذي يحتل حيزا رئيسيا وسابقا لأي قضية أخرى تهتم بها الدولة.

تنطلق هذه المدرسة من عدة مقولات أساسية، أهمها أن السياسة الدولية هي عملية صراعية، أساسها الصراع بين القوى الكبرى من أجل الحصول على مصادر القوة، وأن النظام الدولي هو نظام فوضوي يفتقر إلى نقطة توازن نتيجة عدم وجود سلطة عليا تنظم حركته. كما أن الدول هي القوى الوحيدة في هذا النظام، إذ لا يعتد بأي وحدات دولية لا تأخذ شكل الدولة، لأنها لا تمتلك مصادر القوة(٧).

ويقدم هانز مورجنثا وستة مبادئ تلخص رؤية فلسفية متكاملة للعالم:

أولاً- مدرسة الواقعية السياسية تؤمن بأن السياسة، مثل المجتمع بوجه عام، تحكمها قوانين الأهداف الضارية بجذورها في الطبيعة الانسانية.

ثانياً- ما يساعد الواقعية السياسية على أن تجد طريقها في السياسات الدولية هو مفهوم المصلحة الذي يتم تعريفه بمصطلح القوة.

ثالثاً- القوة والمصلحة تتغيران في المحتوى وفق البيئة المحيطة، زمانا ومكانا.

رابعاً- المبادئ الأخلاقية الكونية لا يمكن تطبيقها على أفعال الدول.

خامساً- ترفض مدرسة الواقعية السياسية أن تحدد المعايير الأخلاقية لأمة بعينها القوانين الأخلاقية التي تحكم العالم.

سادساً- الاختلاف بين المدرسة الواقعية والمدارس الأخرى هو خلاف حقيقي ومتجذر(٨).

وترى المدرسة الواقعية أن الصراع الدولي هو جزء من طبيعة الإنسان. فالصراع هو تعبير عن النزعات الانانية والعدوانية الغريزية التي ولد بها الفرد، والتي تدفع بالعلاقات البشرية إلى حالة تشبه حالة الطبيعة الأولى. فهناك نزعات غريزية عدوانية أصيلة في البشر تدفعهم نحو الصراع. فيرى عالم الأنثروبولوجيا، كونراد لورنز، أن العدوان هو غريزة بشرية. ونتيجة لتلك الغريزة، يتجه البشر نحو التوقع في إقليم معين لضمان الأمن والحماية ضد عدوان الآخرين. ومن هنا، يتصارع البشر حول السيطرة على الأرض(٩).

وبالنظر إلى التاريخ المعاصر، نجد أن المجتمع الإسرائيلي كثيرا ما قدم أمثلة نموذجية على مدى عدوانية النفس البشرية. ففي الأعوام الثلاثة الماضية فقط (٢٠٠٦-٢٠٠٩)، جسدت إسرائيل عدة أمثلة لذلك النمط، تشير فقط من بينها إلى "الإهداء"

القادرة على عرقلة قرارات مجلس الأمن، ومنع إصدار بيانات الإدانة، ولما كان الانقسام الظاهر بين البلدان العربية -بصرف النظر عن تفاصيله العربية الداخلية- بشأن التحرك الدبلوماسي وسرعته، فإن المنظمة بدت عاجزة عن الفعل، ولم يبرز منها غير الموقف الوحيد المحدد والواضح للولايات المتحدة بالمساندة المطلقة للتجسيد والتطبيق الإسرائيلي للمدرسة الواقعية.

حماس لا دولة لكن لاعب دولي :

رغم ما يبدو ظاهرياً من قصور في الاعتماد على المدرسة الواقعية للتنظير بشأن الطرف الثاني في حرب غزة، وهو حماس، باعتبارها فاعلاً غير دولي لا يصلح كوحدة تحليل، وفق الإطار الكلاسيكي للواقعية، إلا أن دراسة ظروف الصراع وخلفياته تشير إلى غير ذلك، أي إلى صلاحية المدرسة الواقعية في تحليل وتفسير لتلك الحالة. ذلك أن حماس حركة مقاومة (مثل بقية حركات المقاومة قديماً وحديثاً بصرف النظر عن مظهراتها الفكرية ذات الخلفية الدينية) ترتبط بقوى (دول) فاعلة أخرى ضرورية لبقاء حركة المقاومة ولدها بسبل الحياة ولدعم قدرتها، ليس على المقاومة المسلحة فقط، بل وعلى الاستمرار في نهج المقاومة لآمد طويل.

ومن قبل حماس، كانت منظمة التحرير الفلسطينية التي نشأت كحركة تحرر وطني بدعم عربي شامل. ونظراً لتباين الرؤى السياسية بين الدول العربية ذاتها إزاء إدارة الصراع العربي - الإسرائيلي وطرق الحصول على حقوق الشعب الفلسطيني، انقسمت المنظمة إلى أجنحة وتيارات موزعة الولاءات بين الدول العربية، وبالتالي فإن مواقف تلك الأجنحة عكست رؤى وتوجهات البلدان المحتضنة لها. وبالتالي، نرجع إلى دراسة الدول المؤثرة في قرارات تلك الكيانات الجديدة لفهم ما يصدر عن تلك الجماعات "اللا دول" التي أصبحت مؤثرة وفاعلة على نحو كبير في العلاقات الدولية.

ومثلما توضح لنا مواقف الدول المكونة للمنظمات الدولية، وعلاقات القوة فيما بينها، المدى الذي يمكن أن تذهب إليه المنظمة ككيان تابع لإرادات تلك الدول، فإن اعتماد التحليل على الوحدات المشار إليها في المدرسة الواقعية، وهي الدولة، من شأنه أن يفسر أداء الوحدة المستحدثة "اللا دولة". فحالة حماس لا يمكن فصلها عن الإطار الدولي المحيط بها، لأن أي حركة تحرر وطني تنتهج المقاومة المسلحة لا بد لها من أجواء حاضنة، سواء على مستوى الجغرافيا أو الدبلوماسية أو الدعم اللوجستي والمعنوي. لذلك، لا يمكن فهم حالة الطرف الثاني في النزاع "حماس" دون فهم أداء الدول الفاعلة الرئيسية، مصر وسوريا وإيران، كل بأبعاده المتشابكة، لفهم دور كل منها، مما ينقلنا إلى استمرارية اعتماد الدولة كوحدة تحليل في العلاقات الدولية، وفق المدرسة الواقعية.

هناك أمثلة أخرى تشير إلى أهمية الدولة ودورها المحوري في العلاقات الدولية كوحدة تحليل وحيدة، وفق المدرسة الواقعية. مثلاً، قيام إسرائيل بخطوات لحماية جنودها وضباطها من الملاحقة بتهم جرائم حرب أمام المحكمة الجنائية الدولية. فالدولة هنا هي الفاعل الرئيسي التي تحمي مواطنيها من الملاحقة حتى بتهم جرائم الحرب، وهي أيضاً -أي الدولة- الفاعل الرئيسي التي قد توافق على تسليم مواطنيها إلى محاكمة دولية خارج

وهو فاعل مثله مثل منظمة الأمم المتحدة غير معترف به في الإطار التحليلي للمدرسة الواقعية التي تعتمد فقط الدولة كوحدة تحليل أساسية. وقد يبدو الأمر على هذا النحو قصوراً في منهج المدرسة الواقعية، حيث يعجز إطارها التحليلي عن استيعاب أطراف فاعلة ومهمة في النزاع لعدم تمتعها بصفة الدولة المتخذة وحدة للتحليل، وهو ما ذهبت إليه مدرستا الليبرالية والماركسية اللتان ادرجتا الفاعلين الآخرين في التحليل إلا أن التدقيق في الفلسفة والمعاني الكامنة وراء حرب غزة ٢٠٠٩ يوضح استمرارية المدرسة الواقعية، حتى في صورتها الكلاسيكية، وصلاحيتها في تفسير سلوك الأطراف، بما فيها المنظمات الدولية وحماس كفاعلين غير الدول.

المنظمات الدولية :

لا يؤمن أنصار المدرسة الواقعية بأى دور للمنظمات الدولية في الأمن والفضوى الدولية، بما في ذلك هيئة الأمم المتحدة. ويؤكد والنز أن المنظمات الدولية لا تقدم مجهوداً تنظيمياً للعلاقات الدولية بقدر ما تقدم وسيلة لخدمة مصالح بعض الدول، والتي تتمثل في حلف الدول المنتصرة بعد الحرب العالمية الثانية. فالمبادئ التي يتضمنها الميثاق ما هي إلا مجرد شعارات لا تجسد في الواقع إذا تعارضت مع مصالح الدول الكبرى، كما أن أجهزة ومؤسسات المنظمة تعتبر هي الأخرى أداة في يد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الذي يملك القدرة على اتخاذ وتنفيذ القرارات، وهذه القرارات بدورها رهينة الإجماع وحق النقض (٧). فالدولة هي الفاعل الحقيقي والرئيسي في مجال العلاقات الدولية. أما الوحدات الأخرى "اللا دول"، مثل المؤسسات متعددة الجنسيات والمنظمات عابرة القوميات الأخرى، فإنها أقل أهمية. ولا تملك المنظمات الدولية (مثل الأمم المتحدة والناو) موقفاً مستقلاً، لأنها مكونة من وحدات دول مستقلة ذات سيادة، وهي بدورها التي تحدد ما الذي ستفعله المنظمات الدولية (٨).

من هنا، يكون استخدام المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، للمعاونة في قراءة حرب غزة ٢٠٠٩، سلاحاً ذا حدين فيما يتعلق بمسألة الدولة كفاعل وحيد دون مكان للوحدات الأخرى "اللا دول" في التحليل. فالمدرسة الواقعية تنجح في هذه الحالة فيما يتعلق بمسألة المنظمة الدولية، منظمة الأمم المتحدة، التي بدت مشغولة تماماً إزاء التحرك لوقف الحرب الدائرة في غزة. وهذا الشلل لا يمكن اعتباره غير مسبوق، بل متكرر بصورة مختلفة وفق التعاطي الدبلوماسي العربي والدولي، اللذين شهدا انقساماً كبيراً، حتى في الموقف العربي للمرة الأولى إزاء إسرائيل. لكن الحالة التي بدت عليها المنظمة الدولية تؤكد ما ذهبت إليه المدرسة الواقعية من أن تلك المنظمات لا تملك إرادة مستقلة بمنأى عن إرادات الوحدات المكونة لها (تكفي الإشارة إلى قيام إسرائيل بقصف مقار تابعة للأمم المتحدة دون أى أكثر من بردود أفعال شبه محتملة من جانب المنظمة الدولية)، وهو ما يدعم تصور المدرسة الواقعية في اعتماد الدولة وحدة التحليل وإهمال الفاعلين الآخرين بما يسمى "اللا دول".

لقد ارتبط موقف المنظمة الدولية بموقف الدول الأعضاء المكونة لها. ولما كانت إسرائيل تملك التنسيق مع القوة الرئيسية

مقارنة بين مدارس العلاقات الدولية

الدولة	الواقعية	الليبرالية	الماركسية
وحدة التحليل	الدولة هي الفاعل الرئيسي	الدول والفاعلون الآخرون على القدر نفسه من الأهمية	الطبقات والدول والمجتمعات وكذلك الفاعلون غير الدوليين يعملون جميعاً كجزء من النظام الرأسمالي العالمي
طبيعة الفاعل / الفاعلين	الدولة كيان واحد متجانس لا يجرأ "صندوق مغلق"	داخل الدول توجد وحدات جزئية "فاعلون فرعيون"	تتحدد طبيعة الفاعلين الدوليين وفقاً للتطور التاريخي للصراع الرأسمالي
ديناميكية سلوك الفاعل الدولي	الدولة رشيدة وتسعى بعقلانية إلى تعظيم مصالحها وتحقيق أهدافها الوطنية في السياسة الخارجية	السلوك يتحدد بناء على أهمية صنع السياسة الخارجية القائمة على التفاوض والتحالف والحلول التوفيقية لكن مخرجاتها ليست مثالية بالضرورة	سلوك الفاعلين الدوليين يعتمد على أنماط الهيمنة داخل المجتمعات وكذلك فيما بينها
القضايا	قضايا الأمن لها الأهمية القصوى على ما عداها من القضايا	أجندة الأهداف المجتمعية متنوعة وقضايا الرفاه تماثل - إن لم تكن أكثر - أهمية قضايا الأمن الوطني	الجوانب الاقتصادية هي الأكثر أهمية

المصدر :

Viotti, Paul R. & Kauppi, Mark V, International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism And Beyond. Allyn & Bacon, MA, USA, 1999, p. 10.

لإمبراطوريتنا. إننا نريد الخير لكم ولنا أيضاً.
ميلوس: كيف يكون خيراً لنا أن نصبح عبيداً لكم؟
أثينا: في الاستسلام لنا نجاهة لكم من كارثة مدمرة، وبنجاتكم سنستفيد نحن منكم.

ميلوس: إن استسلامنا يعني أن تضع كل آمالنا في الحال، بينما صمودنا يعني بقاء أمل في النصر.
أثينا: الآمال بطبيعتها سلعة غالية الثمن، ومن الخطأ المخاطرة بكل شيء في سبيلها.

ميلوس: نثق في أن الآلهة سوف تمنحنا نصيباً مثملاً منحتكم، لأننا نناصر الحق والخير ضد كل ما هو سيئ (٩).

كان منطق الأثينيين مطابقاً تماماً لمنطق جورج بوش الابن بعد تفجيرات ١١ سبتمبر، عندما قال "من ليس معنا فهو ضدنا". وهو أيضاً منطق إسرائيل في الإصرار على فرض سلام شكلي أحادي الاتجاه على العرب والفلسطينيين، وإلا فعليهم ستقع الواقعة.

رفضت جزيرة ميلوس هذا المنطق، وتمسك أهلها بالحياد وبعادلة موقفهم، فوقعت مجزرة راح ضحيتها كل أهل الجزيرة، حيث قتل الأثينيون كل رجالها، وباعوا نساءها وأطفالها عبيداً.

أراضيها، أو قد ترفض الانصياع لذلك. وهناك أيضاً اشتراط الولايات المتحدة على الحكومة العراقية في الاتفاقية الأمنية عدم ملاحقة جنودها بجرائم ضد الإنسانية.

نموذج ميلوس :

تقدم أدبيات المدرسة الواقعية نموذجاً يشرح ببلاغة، وإن بدا للوهلة الأولى قائماً من الماضي السحيق، كيفية المواجهة بين طرفي نزاع، اختل ميزان القوة فيه لصالح طرف بات يملك كافة مصادر القوة، وطرف بات يملك كل مقومات الضعف والهزيمة. إنها حالة الجزيرة اليونانية الصغيرة "ميلوس".

فقد سجل المؤرخ اليوناني ثيوسيديد Thucydides ٤٠٠-٤٧١ (ق م) حواراً بين طرفين، الأول هو أثينا، القوة العظمى وقتها، والمعروفة بتفوقاتها العسكرية، والطرف الثاني أهل جزيرة ميلوس Melos، وهي جزيرة صغيرة في البحر المتوسط، كانت محايدة في الصراع الدائر وقتها بين أثينا وإسبرطة. لم يكن لأثينا سوى مطلب واحد غير قابل للتفاوض أو التجزئة، أن تنضوي جزيرة ميلوس تحت لوائها، وتقبل التبعية مقابل الحماية والأمان. وقام وفد من أثينا بالتفاوض مع حكام الجزيرة الصغيرة، ودار بينهما حوار بليغ تجلت فيه مقابلة فكرية وإنسانية بين منطقتين أو شرعيتين: العدالة والقوة.

أثينا: نحن لا نريد بكم شراً، فقط نطلب خضوعكم

خاتمة :

اختلفت نظريات العلاقات الدولية فيما بينها على وضع الفروض الأساسية لتحليل التفاعلات الدولية وفهمها على النحو الذي يتيح للباحثين معرفة السلوك الذي ينتجه الفاعلون في الساحة الدولية، والأطر الحاكمة للأفعال وردودها. وتظل المدرسة الواقعية مدرسة بارزة، سواء في تفسيرها للتفاعلات فيما بين الفاعلين، أو في تأثيرها في ذاتها في السياسات الدولية، نتيجة تأثر بعض متخذي القرار في السياسة الدولية بأدبيات ومفاهيم تلك المدرسة.

ويبرز من المدرسة الواقعية جانبان مهمان هما: الدولة كوحدة تحليل، والقوة كمصدر رئيسي وحاكم للعلاقات الدولية. وبقدر ما يبدو للبعض من أن تطورا كبيرا قد لحق بالمدارس المختلفة في العلاقات الدولية، بما فيها المدرسة الواقعية ذاتها - حيث تعددت الأطراف الفاعلة في السياسات الدولية، وتبلور مفهوم القوة الناعمة لنشر الأفكار وأنماط الحياة المجتمعية - إلا أن "الدولة" و"القوة" تظلان ركيزة في فهم العلاقات الدولية المعاصرة، حيث يهيمن مفهوم القوة بصيغته القديمة في مثال الجزيرة اليونانية "ميلوس". ثم تتجسد مجددا هيمنة القوة وأهمية الدولة، لكن بصيغ وأشكال حديثة، على أرض غزة وفي سمائها بالطائرات والدبابات الاسرائيلية، وغطاء أمريكي وغياب للمنظمة العالمية بفعل خضوعها لإرادات الدول القوية بحق الفيتو.

وبين منطق إسرائيل المستند إلى قوتها، ومنطق حماس المستند إلى إيمانها، يتجسد سجل تاريخي متواصل في فضاء الفكر الحاكم للعلاقات الدولية. ومن هذا المنظر، يصعب قبول آراء بعض المفكرين والمحللين الذين اعتبروا منطق وسلوك حماس مخالفا لأصول العلاقات الدولية، ظنا منهم أن مدرسة القوة والنظرية الواقعية لا تفترض وجود قوى "ضعيفة" مثل حماس وأشباهها في الساحة الدولية، ناهيك عن مناطحتها قوى عاتية مثل إسرائيل أو الولايات المتحدة الأمريكية.

غير أن ما جرى في غزة لا يخرج بحال عن الأطر التفسيرية الموجودة في تلك المدرسة، إذ لا اختلاف شاسع كما قد يبدو بين موقفي حماس وإسرائيل. فكلتا الطرفين يعتمد القوة وسيلة وأداة لتحقيق غرضه وإدارة صراعه مع الآخر، الفارق بينهما في مفهوم القوة ومكوناتها، وكذلك في طريقة توظيف القوة أو حدود المتاح منها. فإسرائيل تتحرك من موقع وبعقلية الاعتداد بقوتها العسكرية. أما حماس، فتنتقل من إدراك ضعف قوتها المادية وتستعاض عنها بالقوة الروحية. وعندما تجد أن العالم كله يحكم على الصراع وتطوراته بمقياس القوة المادية، تكفي بإظهار الظلم والجور والغشم الذي تمتاز به قوة إسرائيل، مقابل قلة حيلة ومحدودية قوة "المقاومة"، فضلا عن المدنيين العزل. إنها المقابلة بين "الاستقواء" و"الاستضعاف" في مستوى، وبين المحتويين المادي والروحي للقوة في مستوى آخر.

وينطبق التحليل ذاته على المقابلة بين الفطرسية الأمريكية في عهد بوش الابن، وأطراف مستضعفة، سواء مثل أفغانستان والعراق، أو تنظيمات مثل القاعدة وطالبان. إنه منطق القوة الذي يحكم في النهاية، مع الاختلاف في مفهوم القوة ومضمونها المتاح والمرغوب عند كل طرف. فأحدهما متاحة له مضامين مادية للقوة،

لقد كانت تلك الدعوة بالاستسلام التام تطبيقا للشعار الملازم لفهم "القوة" في المدرسة الواقعية: "القوى يفعل ما يحلوه، الضعيف يتحمل ويعانى ما يجب أن يعانى". وفق هذا المنطق، فبضت أثينا مناقشة مدى مشروعية أو عدالة تلك الدعوة، أو بالأحرى التهديد.

هذا ما كان بين أثينا وميلوس عام ٤١٦ قبل الميلاد، أي منذ ألفي وخمسمائة عام، وهو يتكرر الآن بين إسرائيل وحماس ونظرائهما. فالدولة المتفوقة بترسانتها النووية والتهن العسكرية تتصرف بما يتناسب مع هذا التفوق، مقارنة بجيرانها الأضعف. أما الطرف الآخر، فهو مقاومة "فقيرة بإمكاناتها.. عظيمة بإيمانها"، حسب وصف حسن نصر الله، أمين عام حزب الله اللبناني.

لقد سعى والتز ومورجانتو إلى إيجاد نظرية عامة للعلاقات الدولية تقوم على قواعد سلوكية شبه قانونية. فوضع مورجانتو القواعد الست التي أشرنا إليها فيما سبق، بينما قدم "التز" محاولة لتفسير الحرب ودوافعها. فالجواب قد تنشب، لأن الدولة (أ) تملك شيئا ما تريد الدولة (ب). والسبب الأساسي لنشوب تلك الحرب هو رغبة الدولة (ب) في الحصول على ذلك الشيء. وسبب آخر هو حقيقة أنه لا يوجد ما يمنع الدولة (ب) من المغامرة بالحرب ضد الدولة (أ). فهي إذا لم تقض على الدولة (ب) الآن، فإنها ربما تصبح غير قادرة على فعل ذلك في وقت آخر. فعندئذ، ستصبح الدولة (أ) هي الأقوى، وهي التي قد تبدأ بالهجوم (١٠).

وهو المنهج نفسه الذي تعتمده إسرائيل (والولايات المتحدة الأمريكية) فيما يسمى الحرب الاستباقية أو الضربات الوقائية. وهو المنطق الذي شنت إسرائيل به الحرب على لبنان ٢٠٠٦ ثم غزة ٢٠٠٩. الأولى لإضعاف قدرات حزب الله المدعوم من إيران وسوريا، والمرتبطة عقائديا بإيران. ثم الثانية لكسر إرادة حركة حماس وتدمير بنيتها التحتية والمجتمعية، بما تمثله من موقف إسلامي لم يخف يوما عداوه لإسرائيل، ويعتبر الحرب معها - عندما يحين الوقت الملائم وتتوافر عناصر القوة اللازمة - غاية الجهاد.

في الحالتين، ترى إسرائيل، كما هو حال الدولة (أ) في المثال، أن حزب الله وحماس لن يترددا للحظة في شن حرب عليها، فور أن يتاح لهما - أو لايهما - الحد الأدنى الكافي من القوة سواء العسكرية أو حتى السياسية، خصوصاً على مستوى الدعم والتأييد الإقليمي والدولي. وبذلك، تنضم فرضية أخرى من فروض المدرسة الواقعية إلى تفسير السلوك الإسرائيلي والأمريكي كذلك، حيث تتفوق قضايا الأمن في الأهمية على ما عداها من القضايا. لذلك، يتم شن حرب شاملة أو محدودة أو خاطفة ضد أهداف أو أطراف يخشى أن تشكل في المستقبل القريب أو البعيد تهديدا عسكريا للدولة اليهودية. والأمثلة ممتدة في الصراع العربي - الإسرائيلي، منذ الضربة الجوية الإسرائيلية للمفاعل النووي العراقي (يونيو ١٩٨٠) وحتى التهديد المتكرر مؤخرا بضرب إيران، باعتبارها خطرا على الأمن الإسرائيلي، وربما الأمريكي، مروراً باستهداف قيادات فلسطينية في تونس في الثمانينيات من القرن الماضي.

ما تفعله حماس، وإن عده البعض انتحارا، إلا أنه لا يخالف تراث وأدبيات العلاقات الدولية. تماما كما أن ما أقدمت عليه إسرائيل، من تدمير مستشفيات ومدارس ودور عبادة وقتل لمدنيين أبرياء، مشابه لحالات سابقة تكررت في العلاقات الدولية عبر التاريخ، منها تلك المذبحة التي ارتكبتها أثينا بحق الجزيرة الصغيرة ميلوس لجرد أن أهلها رفضوا الاستسلام والتبعية لأثينا، القوة العظمى في ذلك الوقت.

لذلك، يجب على العسكريين المنقسمين في العالم العربي التروى وتحري العقلانية في تقييم الموقف، فلا يصف أحدهما الآخر بالجنون والانتحار، ولا يتهم الآخر الأول بالعمالة والخيانة والانبطاح. فكلهما يدرك جيدا ومقتنع بأن القوة هي الأساس في إدارة التفاعلات والعلاقات بين الدول والفاعلين في العالم المعاصر. فقط، كل منهما يرى نواقص الآخر، سواء فيما يتاح له من قوة، أو في طريقة توظيفه لها. وربما لم يكن الوضع ليختلف لو أن كليهما في مكان الآخر.

ولا يعتقد كثيرا بالمضامين الروحية والمعنوية، التي تعتمد عليها بشكل كبير الأطراف المقابلة، بحكم تركيبتها ومنطلقاتها الأيديولوجية، فضلا عن افتقارها للمضامين المادية التي تقتنص ما يتاح منها.

ومن الصعوبة بمكان الجزم بقدرية أي من التيارين على حسم الصراع لصالحه. ذلك أن أحدهما فقط مرئي ومحسوس وقابل للقياس والحساب، وفق قاعدة الأرباح والخسائر الظاهرة. أما الآخر فهو غيبي، لا يمكن قياسه بالمقاييس التقليدية.

لذلك تختلف مفاهيم النصر والهزيمة كلما حدثت مواجهة أو معركة بين الجانبين أو - بالأدق - المفهومين. فأنصار القوة الروحية - المعنوية يعتبرون الصمود والاستمرار في المقاومة هو بذاته نصرا لهم وهزيمة لمن يريد كسر إرادتهم، لا يجدون غضاظة في فقدان مئات بل آلاف الأرواح، ولا يجدون في ذلك نصرا ولا شرفا لأصحاب القوة المادية. بينما يظن أصحاب القوة أن في تدمير الطرف الآخر عقابا له على عناده، تعويضا عن النصر المفقود.

الهوامش:

1- Viotti, Paul R. & Kauppi, Mark V. International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, and beyond, Allyn & Bacon, MA, USA, 1999.

٢- د. محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، (القاهرة: دار الفجر الجديد، ٢٠٠٧)، ص ٨.

3- Donnelly, Jack. Realism and International Relations, The press syndicate of the University of Cambridge, Cambridge, UK, 2000, p. 16.

٤- د. محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص ٣٤-٣٥.

5- Donnelly, Jack, Op.Cit, p. 17.

6- Viotti, Paul R. & Kauppi, Mark V. International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, and beyond, Allyn & Bacon, MA, USA, 1999, pp. 46-65.

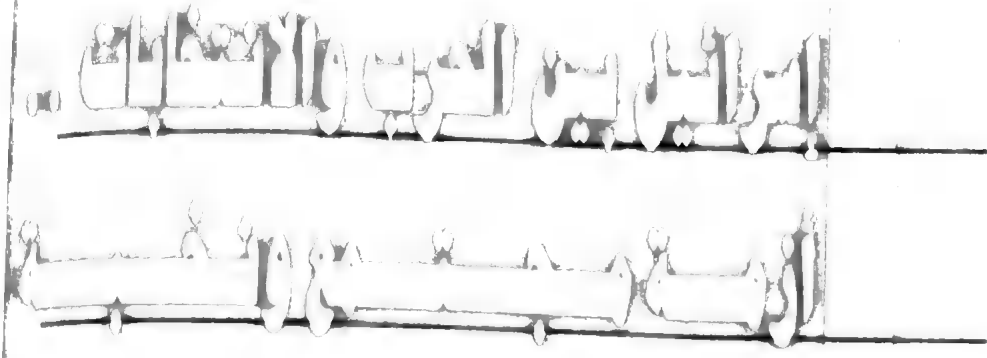
٧- نجيم دريكش الدحمانى، الأمم المتحدة والقضية الفلسطينية، ٦ يناير ٢٠٠٨، على الرابط:

<http://nadjim-.1maktoobblog.com/category/%d8%a7%d9%84%d9%82%d8%b6%d9%8a%d8%a9%d8%a7%d9%84%d9%81%d9%84%d8%b3%d8%b7%d9%8a%d9%86%d9%8a%d8%a9/>

8- Viotti, Paul R. & Kauppi, Mark V, Op.Cit, p. 55.

9- Ibid., pp. 100-105.

10- Ibid., p. 141.



دمعما دجاد:

على إسرائيل أن تشن عدوانا شاملا على القطاع ما بين جوى وبرى من أجل تغيير قواعد اللعبة. إن إسرائيل سوف تحقق أهدافها عندما تبدأ حركة حماس فى المطالبة بوقف إطلاق النار. وإن العدوان الإسرائيلي لابد أن يتضمن القضاء على قدرات حماس العسكرية وتدمير منشآتها العسكرية وقصف كافة مقارها الأمنية، ووقف العدوان قبل تحقيق هذه الأهداف سيعنى الفشل التام، إذ إن قادة الحركة سوف يعيدون بناء قدراتهم العسكرية فى غضون عدة شهور، ويعيدون إطلاق الصواريخ التى تعبر عن انتصارهم فى هذه المواجهة(٢).

هناك من ذهب إلى هدف أقل من ذلك، وهو أن إسرائيل كانت ترغب فى وقف إطلاق الصواريخ على مدنها الجنوبية، مع إزالة الآثار النفسية التى خلفتها الحرب مع حزب الله فى صيف ٢٠٠٦، واستعادة "هيبة" الردع الإسرائيلى(٣). ووفق هذه الرؤية، كان المطلب هو شن سلسلة غارات جوية مكثفة على القطاع، ثم استصدار قرار جديد من مجلس الأمن لفرض واقع جديد فى المنطقة الحدودية، وتحديد محور "فيلادلفيا" أو صلاح الدين، حيث يجرى نشر قوات دولية تتولى مراقبة الحدود، وتمنع أى أعمال عسكرية ضد إسرائيل، إضافة إلى السماح بزيادة عدد عناصر حرس الحدود المصريين(٤).

وبصفة عامة، يمكن القول إن الاتجاه العام الذى ساد لدى إسرائيل هو أن هناك حدودا للإنجاز عن طريق القوة العسكرية، فإسرائيل ليس بإمكانها القضاء على حركة حماس أو تدميرها. ومن ثم، فإن الهدف أدنى من القضاء على الحركة(٥)، ويتمثل بالأساس فى:

- ١- تقليص القدرات العسكرية لحركة حماس وغيرها من الفصائل الفلسطينية.
- ٢- ضمان وقف إطلاق الصواريخ والقذائف على مدن الجنوب الإسرائيلى.
- ٣- إبرام هدنة طويلة أو تفاهات تهدئة لمدة طويلة.

شنت الطائرات الحربية الإسرائيلية، صباح يوم السبت الموافق السابع والعشرين من ديسمبر ٢٠٠٨، غارات جوية مكثفة على أكثر من موقع فى قطاع غزة، وبدأت باستهداف حفل أقامته حركة حماس لتخريج مجموعة من الضباط، ثم توالى الغارات والاعتداءات على مختلف أنحاء القطاع. والسؤال هنا: لماذا شنت إسرائيل عدوانها؟ وما هى الأهداف الإسرائيلية من وراء هذا العدوان؟ وهل تحققت هذه الأهداف مع توقف العدوان؟ هل كانت إسرائيل تسعى إلى القضاء على حركة حماس فى قطاع غزة وتمهد الطريق أمام عودة حركة فتح إلى القطاع؟ أم أنها كانت تسعى إلى تدمير البنية التحتية والقدرات العسكرية للحركة، واستكمال الإنجاز من خلال القرارات الدولية الصادرة من الأمم المتحدة على غرار ما جرى فى الحرب مع حزب الله الذى استكملت فيه إسرائيل تحقيق الأهداف بصور القرار ١٧٠١؟

هناك من يرى أن هدف العدوان كان القضاء على حركة حماس، بمعنى إسقاط الحركة عبر توجيه ضربات شديدة لمراكز تواجد عناصر الحركة، واغتيال قياداتها وعدد كبير من الكوادر(١). ومن خلال تحليل موقف إسرائيل من نشأة حركة حماس، وعلاقتها بفصائل منظمة التحرير الفلسطينية، يمكن القول إن القضاء على حركة حماس لم يمكن هدفا للعدوان الإسرائيلى. فإسرائيل ترغب بداية فى استمرار الانقسام الفلسطينى، وهو الأمر الذى لا يتحقق بالقضاء على نفوذ الحركة، هذا بالإضافة إلى أن الحركة موجودة كقيادة وكوادر بجانب الأنصار والمؤيدين، الأمر الذى يعنى استحالة القضاء على الحركة، فكفر ورؤية وتوجه سياسى.

هناك من رأى أن هدف العدوان الإسرائيلى على قطاع غزة هو تغيير قواعد اللعبة بين إسرائيل وحركة حماس، حيث عملت حركة حماس على فرض قواعد جديدة للعبة، تتمثل فى تأكيد أنها حركة مقاومة مسلحة تعمل على تحرير الأرض، وتواصل قصف مدن الجنوب الإسرائيلى بالصواريخ، مع حصر الرد الإسرائيلى فى حدود شن غارات محدودة. ورأى أحد المحللين الإسرائيليين أن حماس عملت على ترسيخ هذا التصور كقواعد جديدة للعبة، وأن

المؤسسة العسكرية عرضة للملاحقة بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم بحق الإنسانية. كما سقطت الحكومة التي شنت الحرب، ولم تحصل الأحزاب المكونة لها على الأغلبية اللازمة للاستمرار في الحكم. بل إن الحرب فتحت طريق المصالحة الوطنية الفلسطينية على النحو الذي تبدى في حوارات القاهرة، التي جرت في الخامس والسادس من تشرين من فبراير ٢٠٠٩.

الطريق إلى الانتخابات :

كان مقرراً أن تجري انتخابات الكنيست الإسرائيلي الثانية عشرة نهاية عام ٢٠١٠، وجرى تقديم مواعدها بسبب قضايا الفساد التي تورط فيها رئيس الوزراء المستقيل أولمرت، وعجز خليفته في حزب كاديما، وزيرة الخارجية تسيبي ليفني، عن تشكيل حكومة جديدة. عجز ليفني جاء رغم أن حزبها كان لديه ٢٩ مقعداً، وحزب العمل ١٩ مقعداً، فقد فشلت في تشكيل الحكومة على مدى الأسابيع الستة التي يمنحها إياها القانون لتشكيل الحكومة، ويعود ذلك إلى رفضها الرضوخ لمطالب حزب شاس يمين بني - وهي في جوهرها مطالب ومزايا مالية ومادية لطلبة المدارس الدينية المعبر عنهم باسم "الأولاد"، إضافة إلى تقييد موقف الحكومة من التفاوض على مدينة القدس المحتلة، ومن ثم فقد قررت إجراء انتخابات برلمانية مبكرة. وفي ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٨، أوقفت ليفني مفاوضاتها مع "شاس"، وأبلغت الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز بقرارها، وتم الاتفاق على إجراء انتخابات برلمانية مبكرة، تم التوافق على أن تجري في العاشر من فبراير ٢٠٠٩.

أثار قرار ليفني الذهاب إلى انتخابات مبكرة تساؤلات كثيرة، أبرزها: ماذا كانت تتوقع من هذه الانتخابات؟ فحزبها في المرتبة الأولى، يليه حليفها الأبرز حزب العمل، وحزب الليكود في المرتبة الرابعة، متساوياً مع حزب شاس الديني. أيضاً ما هو الجنيدي الذي يمكن أن تقدمه ليفني للرأي العام الإسرائيلي حتى يصوت لها بكثافة؟ لقد رفعت شعارات "نزهة اليد والتغيير"، ولكن الرأي العام يهيمه التشدد مع العرب وتوفير الأمن للدولة والمواطن، وهو أمر يوفره اليمين باستمرار أو يجيد التحدث بشأنه.

نتائج الانتخابات :

أسفرت الانتخابات عن استمرار حزب كاديما في المقدمة (٢٨ مقعداً)، يليه تكتل الليكود اليميني في المرتبة الثانية (٢٧ مقعداً). ولكن النتيجة الإجمالية هي فوز معسكر اليمين الإسرائيلي بأغلبية المقاعد التي تعني أن هذا المعسكر بإمكانه تشكيل الحكومة منفرداً، عكس معسكر اليسار والوسط اللذين ليس بمقدورهما تشكيل الحكومة، دون الاستعانة بقوائم تنتمي لمعسكر اليمين.

وقد جاءت نتائج الانتخابات متوافقة، إلى حد بعيد، مع نتائج استطلاعات الرأي، فقد سيطر معسكر اليمين على أغلبية مقاعد البرلمان، وتراجع اليسار تراجعاً غير مسبوق. فحزب العمل فقد ستة مقاعد (١٩ إلى ١٣) واحتل المرتبة الرابعة لأول مرة في تاريخه، وحزب ميرتس فقد مقعدين (٥ إلى ٣). أما معسكر اليمين، فقد قفز الليكود ١٥ مقعداً (من ١٢ إلى ٢٧)، وزادت مقاعد "إسرائيل بيتنا" الأكثر عنصرية وتطرفاً من ١٢ إلى ١٥، أما تقدم كاديما على الليكود بمقعد واحد، عكس ما كانت تقول استطلاعات الرأي، فمرده توجه شريحة من "الأصوات العائمة" غير المنتمية حزبياً إلى كاديما، تأثراً بشخصية ليفني وما تم التركيز

٤- إبرام اتفاق لتحرير الجندي الإسرائيلي المحتجز لدى فصائل فلسطينية في قطاع غزة، مقابل الإفراج عن عدد من الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين.

٥- استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يضع قيوداً شديدة على حرية حركة الفصائل الفلسطينية في القطاع، على غرار القرار رقم ١٧٠١ الخاص بالجنوب اللبناني.

وعلى الرغم من تحديد أهداف العدوان في أهداف محددة واضحة وقابلة للقياس، إلا أن هناك من يرى أن هذه الأهداف لم تتحقق، أي أن العدوان فشل في إنجاز المهمة. ورغم تدمير نسبة كبيرة من قدرات حركة حماس، وعدم تعرض القوات الإسرائيلية لخسائر بشرية، على غرار ما تعرضت له في الحرب مع مقاتلي حزب الله في صيف ٢٠٠٦، إلا أن الفصائل الفلسطينية في القطاع، وفي مقدمتها حركة حماس، لم تسلم، بل إنها عادت بعد وقف العدوان مباشرة إلى قصف مدن جنوب إسرائيل بالصواريخ، كما أنها لم تبرم هدنة طويلة ولم توقع اتفاقاً لتبادل الأسرى، وهو ما أكدته زعيم تكتل الليكود بنيامين نتانياهو الذي قال إن "المهمة في غزة لم تستكمل بعد وسوف تستكملها حكومته الجديدة"، مضيفاً "لقد بدأوا في إطلاق النار من جديد ولا بد من الرد الفوري على ذلك (٦). وهناك من أكد أن "حرب غزة لم تكن نجاحاً كبيراً، وربما لم تكن نجاحاً بالمرة، الهدف كان منع تهريب السلاح، والتهريب متواصل، منع إطلاق الصواريخ، ولم تتوقف بعد، إعادة شاليط، ولم يعد، استعادة الردع، ولم يستعد" (٧). وذهب البعض إلى تأكيد الدعايات السلبية على العدوان الإسرائيلي على القطاع، وذلك على الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. فعلى الجانب الفلسطيني، هناك من رأى أن الحرب رسخت موقع حركة حماس في الشارع الفلسطيني والعربي، فكل طفل قتل في غزة أضاف إلى رصيد حركة حماس (٨). وعلى الجانب الإسرائيلي، فإن الحرب رسخت مكانة اليمين المتطرف، فقد زادت الحرب من عنصرية الشارع الإسرائيلي "الذي يصفق للجرائم بلا خجل أو أخلاق" (٩)، كما أن كل صاروخ يسقط في جنوب إسرائيل كان يضيف مقعداً لليمين الإسرائيلي. وقد عكست استطلاعات الرأي العام في إسرائيل تقدم أحزاب اليمين على حساب الوسط واليسار. فعند الحديث عن المواجهات العسكرية والتشدد، يتزايد التأييد لليمين على حساب اليسار والوسط. ففي استطلاع للرأي، أجراه معهد تسيكر (١٠)، قفز حزب الليكود إلى المكانة الأولى بالحصول على ٢٨ مقعداً، مقابل ١٢ مقعداً في الكنيست السابع عشر، وتراجع كاديما إلى ٢٤ مقعداً، مقابل ٢٩ مقعداً في الكنيست السابع عشر، وزاد حزب "إسرائيل بيتنا" بزعامة أفيجدور ليبرمان مقاعده من ١١ إلى ١٦ مقعداً، وتراجع حزب العمل من ١٩ إلى ١٦ مقعداً.

نخلص من كل ذلك إلى تأكيد أن إسرائيل لم تحقق أيًا من الأهداف التي وضعتها للحرب على قطاع غزة، فلا إسرائيل قضت على قدرات حركة حماس، ولا هي أجبرتها على الاستسلام، كما أنها فشلت في وقف إطلاق الصواريخ من القطاع، ولا توصلت إلى تهدئة أو هدنة، ولا استعادت الجندي جلعاد شاليط، ولا تمكنت من استصدار قرار دولي يفرض واقعاً جديداً في المنطقة على غرار القرار رقم ١٧٠١ بشأن الجنوب اللبناني، ولا الجيش الإسرائيلي تمكن من استعادة هيئته والردع المفقود منذ الحرب على لبنان في صيف ٢٠٠٦، بل إن الهيبة تراجعت أكثر، ويات الكثير من قادة

وعلى الفور، شرع نتانياهوا في جهود تشكيل الحكومة، وحرص على أن تكون حكومة موسعة تضم حزبي كاديما والعمل. وبدأ بالتفاوض مع حزب كاديما، عارضا عليه المشاركة في حكومة وحدة وطنية بقيادة الليكود، إلا أن تسيبي ليفني رفضت المشاركة في الحكومة من منطلق الشريك الأصغر، وطالبت بتقاسم رئاسة الحكومة مع نتانياهوا، عامين لكل منهما، على غرار ما حصل بين الليكود والعمل عقب انتخابات ١٩٨٤، وهو ما رفضه نتانياهوا. مؤكدا أنه سوف يرأس الحكومة الإسرائيلية الجديدة، ولن يحدث تناوب على منصب رئيس الوزراء.

عندما شرع نتانياهوا في مفاوضات تشكيل الحكومة، كان يدرك أن فرصة تشكيل حكومة مع كاديما ضعيفة للغاية (١٢)، وأنه سوف يشكل في النهاية حكومة يمينية ضيقة، رغم أنه يدرك تماما أن حكومة على هذا النحو سوف تكون حكومة ضعيفة وقصيرة الأجل، تستعصى على التوافق مع البيئتين الإقليمية والدولية، وأنه في لحظة ما لن يستطع الحفاظ على هذه الحكومة بفعل الضغوط الدولية الأمريكية المتوقعة. وقد استبق ذلك بالتأكيد للمبعوث الأمريكي جورج ميتشيل في ٢٦ فبراير، قائلا "سأحترم كل تعهدات الحكومات السابقة، سنعمل مع إدارة أوباما على تقديم المسيرة السلمية في المنطقة، في نيتي مواصلة مسيرة السلام مع الفلسطينيين" (١٣). ويدرك نتانياهوا أن مجرد طرح بدء مسيرة التسوية السياسية مع الفلسطينيين سوف يكون كفيلا بتفكك الائتلاف الحكومي. فزعيم حزب إسرائيل بيتنا، أفيدور ليبرمان، سبق أن خرج من حكومة أولمرت، احتجاجا على مشاركة الحكومة في لقاء أنابوليس، فمثل هذا التعهد كان يمكن السير فيه، في حال دخول كاديما الحكومة.

ومع رفض نتانياهوا لمطلب تسيبي ليفني بالتناوب على رئاسة حكومة وحدة وطنية، عاد للتركيز على تشكيل حكومة يمينية ضيقة مع حزب إسرائيل بيتنا وأحزاب يمين ديني أخرى. ولأن ليبرمان يدرك تماما أن مفتاح تشكيل الحكومة الجديدة في يده، فقد غالى في مطالبه وشروطه، فطلب شخصيا الحصول على منصب وزير الخارجية، وحقيقتي الأمن الداخلي والبنية التحتية، مع الإبقاء على وزير العدل في الحكومة السابقة، دانيل فريدمان، في منصبه. وقد وافق نتانياهوا على طلب ليبرمان بإضافة بنود إلى قانون المواطنة، مثل عدم دفع مخصصات التأمين الوطني لمن تتم إدانتهم بتنفيذ عمليات أو ارتكاب مخالفات تتعلق بأمن إسرائيل (١٤). وحاول ليبرمان من جانبه تأكيد توافقه مع الإدارة الأمريكية الجديدة، وأنه غير الكثير من رؤيته، حيث كتب مقالا في مجلة "جوش وبيك"، التي تصدر في نيويورك، جاء فيه "التصقت بي شارة يميني متطرف، أريد أن تبقى دولة إسرائيل دولة صهيونية يهودية وديمقراطية، كما إنني أؤيد إنشاء دولة فلسطينية". وعن عرب إسرائيل، قال إنه يرحب "بمساهمة الأقليات في ازدهار إسرائيل، نحن لا نطلب من العرب الإسرائيلييين المشاركة في الحلم الصهيوني، نحن نطالبهم بقبول حقيقة أن إسرائيل هي الدولة اليهودية الوحيدة في العالم" (١٥).

أما مع حزب شاس، فقد وعده نتانياهوا بحقيقتي الداخلية والإسكان، وحقيقتين أخريين، من بينهما الصحة (١٦). طبعاً، هناك صعوبات شديدة في الجمع بين شاس وإسرائيل

بيتنا، نظرا للخلافات العميقة بينهما حول علاقة الدين بالدولة

عليه من "نزاهة اليد والرغبة في التغيير"، أيضا قرار عدد كبير من ناخبي العمل وميرتس، في منتصف النهار، بالتصويت لمصلحة "كاديما" لمنع الليكود من الحصول على المرتبة الأولى التي تعني تكليف الرئيس له بتشكيل الحكومة. لكن هذا التقدم لم يفد كاديما كثيرا، نظرا لعدم حصول أحزاب المعسكر على أغلبية تكفي لتشكيل الحكومة، حتى مع الاستعانة بحزب شاس الديني، فهذا المعسكر خسر تسعة مقاعد، كما تراجع شاس أيضا مقعدا واحدا. وبالنسبة للنواب العرب، فقد وصل إلى الكنيست عشرة نواب من الأحزاب العربية غير الصهيونية (القائمة العربية الموحدة ٤، الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة ٤، والتجمع الوطني ٣)، وثلاثة نواب من الأحزاب الصهيونية (مجلى وهبة عن كاديما، وأيوب قرا عن الليكود، وحمام عمار عن إسرائيل بيتنا).

مازق تشكيل الحكومة الجديدة :

وفق هذه النتائج، فإن المجتمع الإسرائيلي قطع خطوات أخرى نحو اليمين، ووفقها أيضا كان واضحا أن كاديما لن يتمكن من تشكيل الحكومة إلا إذا استعان بحزب إسرائيل بيتنا، وهو أمر كان من الصعب تحقيقه. وعند انتقال التكليف إلى زعيم الليكود نتانياهوا، فرغم أن معسكره حائز لما يكفي من مقاعد من أجل تشكيل الحكومة الجديدة، فإنه سيشكل حكومة تضم أحزاب اليمين المتشدد والعنصري، وهي تركيبة لا يتحملها المجتمع الإسرائيلي حاليا. وذلك لأن هذه التركيبة سوف تندفع إلى التحرش بالمحيط الإقليمي، وتتشتر التطرف والتشدد، وتثير جوا من الكراهية والتعصب، وتغذي التيارات المتشددة في المنطقة، وتضعف من قوى الاعتدال وتسقط حججها أمام الرأي العام، الأمر الذي سيضعها في مواجهة مع الإدارة الأمريكية الجديدة. والمؤكد أن نتانياهوا على وعى تام بهذه التداعيات، وهو شخصية برجماتية مراوغة، يرغب في الاستمرار في السلطة، ويدرك أن حكومة يمينية ضيقة متشددة ستكون قصيرة الأجل، وأن العودة إلى انتخابات مبكرة جديدة ستعني تدخلا مباشرا من الإدارة الأمريكية ضد معسكر اليمين، على غرار ما فعل بوش الأب مع انتخابات ١٩٩٢، وكلينتون مع نتانياهوا شخصيا حينما نافس باراك على رئاسة الحكومة عام ١٩٩٩، وفاز بها الأخير. ومن جانبه، أكد نتانياهوا بعد الانتخابات أن الخطأ الأكبر الذي وقع فيه، عقب انتخابات ١٩٩٦، كان القبول بتشكيل حكومة يمينية ضيقة، وأنه لن يكرر الخطأ مرة أخرى (١١).

وقد روج كل من نتانياهوا وتسيبي ليفني لأحقيتهما في تشكيل الحكومة، فالأول أكد أنه الأقدر على تشكيل الحكومة، والثانية أكدت قدرتها على ذلك، شريطة أن يمنحها الرئيس الفرصة. وجاء ذلك على خلفية أنه لا يوجد ما يلزم رئيس الدولة بتكليف زعيم الحزب الفائز بالمرتبة الأولى في الانتخابات. صحيح أنه عادة ما يجري ذلك، إلا أن الرئيس في حال تقارب النتائج، يقوم بعقد سلسلة من المشاورات مع رؤساء القوائم الفائزة في الانتخابات للاستماع إلى توصياتهم. وأسفرت هذه اللقاءات عن توصية الأحزاب اليمينية، من دينية وعلمانية، بشخص نتانياهوا، حيث أوصى به قادة إسرائيل بيتنا، وشاس، والاتحاد الوطني والبيت اليهودي. بينما لم يوص أحد بشخص تسيبي ليفني، ومن ثم توقفت حصتها عند المقاعد الـ ٢٨ التي فازت بها كاديما، ومن ثم جاء تكليف الرئيس الإسرائيلي لزعيم كتل الليكود، بنيامين نتانياهوا، بتشكيل الحكومة في المهلة المحددة بـ ٤٢ يوما (أربعة أسابيع، ثم أسبوعين).

دخول كاديما حكومة يمينية بقيادة نتانياهو سوف "يحسن" وجه الحكومة فقط (١٨). وهناك من أكد أن دخول كاديما حكومة بقيادة نتانياهو سوف يدفع هذه الحكومة إلى اتباع سياسات يمينية متطرفة ويخدم مصالح المستوطنين، بينما البقاء خارجها سوف يجبر نتانياهو على مواجهة واقع معقد داخليا وخارجيا (١٩). وفي جميع الأحوال، سوف تكون حكومة قصيرة العمر، ولن يكون هناك مفر من إجراء انتخابات برلمانية جديدة قريبا (٢٠).

لكل ذلك، يمكن القول إن انتخابات الكنيست الإسرائيلية الثامنة عشرة كشفت عن أزمة المجتمع الإسرائيلي الذي بات منقسما بشدة حول قضايا عدة، ولم يحسم اختياره، إضافة إلى أزمة مركبة لدى قوى اليسار والوسط التي تراجعت كثيرا أمام الأحزاب اليمينية المتطرفة، وأيضا نخبة سياسية مازومة غير قادرة على اتباع سياسات محددة المعالم، حيث غلبت الاعتبارات الشخصية على البرامج والمشروعات، وهو ما انعكس في محاولات تشكيل الحكومة بعد الانتخابات وصراعات الأشخاص والحقائب الوزارية بين الليكود والأحزاب اليمينية، وداخل الليكود ذاته. ويبدو أن الأوضاع تسير نحو انتخابات مبكرة جديدة، لا يوجد ما يدل على أن نتائجها يمكن أن تختلف عن الانتخابات الأخيرة.

وقضايا الزواج المدني التي يطالب بها ليبرمان، في حين يصف حزب شاس زعيم "إسرائيل بيتنا" بأنه "شيطان". لكن الجمع بينهما ليس مستحيلا، فقد سبق لرئيس الوزراء السابق، إيهود أولمرت، أن جمع بينهما في حكومته، ثم خرجا منها تباعا.

وقد أثارت مفاوضات نتانياهو مع حزبي إسرائيل بيتنا وشاس استياء قادة في الليكود، رأوا أن نتانياهو يسعى إلى تشكيل حكومة بأى ثمن، حتى ولو كان على حساب تماسك الليكود واستقراره. فقرار نتانياهو، منح حقيبة الخارجية إلى ليبرمان، أثار استياء سيلفان شالوم الذي سبق أن شغل هذا المنصب، وكان يتطلع إليه من جديد مع الحصول على منصب القائم بأعمال رئيس الحكومة. كما أن تقديم الحقائب الوزارية لهذين الحزبين أثار استياء شديدا لدى عدد من قادة الليكود، الذين هددوا بالبقاء خارج الحكومة، ومن ثم إمكانية الانشقاق على الليكود (١٧).

وعندما طلب بعض الكتاب المنتمين إلى اليسار والوسط من تسبيبي ليفني المشاركة في الحكومة من أجل منع اليمين المتطرف من السيطرة على الحكومة الجديدة، وتهديد علاقات إسرائيل الإقليمية والدولية، تصدى فريق آخر - كان الأعلى صوتا - مشددا على ضرورة بقاء كاديما خارج الحكومة. فقد أكد هذا الفريق أن

الهوامش:

- ١- بوغز هعتسني، حان وقت إسقاط حركة حماس، إسرائيل اليوم، ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٨.
- ٢- أليكس فيشمان، يسخنون المحركات، يديعوت أحرونوت، ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٨.
- ٣- إسرائيل هارنيل، العودة إلى أعراض لبنان، هآرتس، ١ يناير ٢٠٠٩.
- ٤- يوسى بيلين، عودة مصر.. أى تسوية يمكن تحقيقها في غزة؟، إسرائيل اليوم، ١٢ يناير ٢٠٠٩.
- ٥- روبيك روزنتال، درس في حدود القوة، معاريف، ١ يناير ٢٠٠٩.
- ٦- شلومو تسزنا، نتانياهو سوف يستكمل المهمة، إسرائيل اليوم، ٢ فبراير ٢٠٠٩.
- ٧- ناحوم برنياع، مكالمة ختامية، يديعوت أحرونوت، ٢٠ فبراير ٢٠٠٩.
- ٨- عكيفا إدار، ما هكذا يسقطون الحكم، هآرتس، ٢ فبراير ٢٠٠٩.
- ٩- إسحاق لينور، ليبرمان يعود من غزة، هآرتس، ٢ فبراير ٢٠٠٩.
- ١٠- معاريف، ٢٣ يناير ٢٠٠٩.
- ١١- ناحوم برنياع، يديعوت أحرونوت، ١١ فبراير ٢٠٠٩.
- ١٢- ناحوم برنياع، ليفني وليبرمان ضد نتانياهو، يديعوت أحرونوت، ١٣ فبراير ٢٠٠٩.
- ١٣- هآرتس، ٢٧ فبراير ٢٠٠٩.
- ١٤- هآرتس، ٨ مارس ٢٠٠٩.
- ١٥- يديعوت أحرونوت، ١ مارس ٢٠٠٩.
- ١٦- يديعوت أحرونوت، ٣ مارس ٢٠٠٩.
- ١٧- يديعوت أحرونوت، ١٠ مارس ٢٠٠٩.
- ١٨- ميراف ميخائيلي، فلتبقى في الخارج يا ليفني، هآرتس، ٢ مارس ٢٠٠٩.
- ١٩- يريف أوبنهايمر، يبيى سبيى للمستوطنين، معاريف، ١ مارس ٢٠٠٩.
- ٢٠- أمير أوريون، انتخابات جديدة الآن، هآرتس، ٢ مارس ٢٠٠٩.

تحضيرها المسبق لحرب غزة قبل ستة أشهر فقط من اندلاعها، وذلك تطبيقاً لتوصيات لجنة فينوجراد عن حرب لبنان

ووفقاً لصحيفة الجارديان البريطانية (٢)، فإن هدف المديرية هو تنسيق حملات حشد التأييد ونشر الرسائل الإعلامية بشكل سريع حول العالم، خاصة في أوروبا والولايات المتحدة، وهي تستهدف إطلاع وإقناع السياسيين والإعلاميين بالقضايا المرتبطة بالأمن الإسرائيلي. وتقوم المديرية، التي تشرف عليها وزارة الخارجية الإسرائيلية، بإعداد تقارير ورسائل صحفية توجه إلى وسائل الإعلام في الداخل الإسرائيلي، وفي الخارج بهدف ترويض ما تريد إسرائيل أن يراه ويعرفه الآخرون لتبرير عملياتها العسكرية الإسرائيلية. وتضم المديرية طاقماً إعلامياً كبيراً، بينهم ٩٧ متحدثاً ينتشرون في جميع أنحاء العالم، ويتحدثون بلغة الوسيلة الإعلامية المكلفين بمتابعتها، وكانت رسالتهم الأساسية في حرب غزة هي تأكيد أن إسرائيل تشن هذه الحرب من منطلق الدفاع عن النفس. وطبقاً للصحيفة، تقوم المديرية بالتنسيق مع سكرتارية مجلس الوزراء، وقيادة الجيش، بإعداد تقارير حول المهام الإعلامية في الخارجية، وتوصي المديرية بإيفاد وزراء ودبلوماسيين وإعلاميين إلى دول العالم في مهام قصيرة. وكان من هذه المهام الجولة الأخيرة التي قامت بها وزيرة الخارجية الإسرائيلية - في ذلك الوقت - تسيبي ليفني إلى عدد من الدول قبل شن إسرائيل حربها على القطاع مباشرة. واعتبرت إسرائيل المديرية نقطة تحول رئيسية في الصراع، خاصة بعد حرب لبنان التي استخلصت إسرائيل منها أنها خسرتها إعلامياً. ونقلت الصحيفة عن نائب وزير الخارجية الإسرائيلية للشئون العامة "أفيغ شير" اعترافه بأن خسارة إسرائيل الحرب الإعلامية في لبنان هي التي أدت إلى إنشاء هذا

ربما كانت الجبهة الإعلامية في حرب غزة هي أكثر الجبهات التي استعدت لها إسرائيل بشكل كبير في إطار تخطيطها لمهاجمة القطاع عسكرياً. ويتضح هذا الاستعداد في ثلاثة مسارات، الأول هو إنشاء جهاز إعلامي خاص ينسق الجهود الإعلامية في الداخل والخارج. والثاني: تطبيق الدروس الإعلامية المستفادة من حرب لبنان عام ٢٠٠٦. والمسار الثالث هو حرمان الخصم، وهو هنا حركة حماس، من فرصة عرض وجهة نظره عبر منع المراسلين من دخول قطاع غزة. أما المساران اللذان فشلت فيهما إسرائيل، رغم محاولاتها، فيتمثل الأول في شبكة الإنترنت التي أتاحت للفلسطينيين فرصاً للتواصل الإعلامي مكنت من إيصال المعاناة الفلسطينية ومدى فظاعة المجازر الوحشية التي ارتكبتها إسرائيل في القطاع. والمسار الثاني هو الرأي العام العالمي الذي أدان بشدة هذه الحرب، كما اتضح في المسيرات التي خرجت في مختلف أنحاء العالم لإدانة العدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين.

وإذا كانت الآلة العسكرية تستهدف تدمير الخصم، وصولاً لهزيمته، فإن الآلة الإعلامية تحاول التأثير في طريقة أداء الأطراف المشاركة في ميدان القتال، سواء برفع المعنويات لدى طرف، أو تثبيطها لدى الطرف الآخر. ونتيجة للتقدم في التكنولوجيا والعلم النفسي، أصبحت أسلحة العقل أكثر تعقيداً (١).

ولعل هذه الحقيقة كانت أكثر وضوحاً في إدارة إسرائيل للشق الإعلامي في الحرب على غزة، وهو ما يتضح في إنشائها مديرية المعلومات الوطنية

National Information Directorate في إطار

(*) باحث دكتوراه في مجال الإعلام.

دعائية. وأضاف نعمان شاي أن التقارير الثلاثة - تقرير مجلس الأمن القومي سنة ٢٠٠٢، وتقرير مراقب الدولة لتلك السنة، وتوصيات العمل الصادرة عن سكرتير الحكومة سنة ٢٠٠٥، والتي كتبت كلها قبل حرب لبنان - أشارت بوضوح إلى ضرورة قيام جهاز منظم واحد يهتم بشئون الدبلوماسية العامة ويوحد نشاطها.

وأدت حرب لبنان إلى وجود هذه الهيئة، لأن هذه الحرب التي كانت نموذجاً لحروب إسرائيلية تالية، مثل حرب غزة، أوضحت أهمية الإدارة الإعلامية للمواجهة بين جيش تقليدي وميليشيات عسكرية وذلك للأسباب التالية:

أولها: إن هذه الحروب التي تجرى في مناطق مدنية تؤدي إلى سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين، وهو ما يثير الرأي العام العالمي بالنظر إلى أن هذه الخسائر تتم تغطيتها افتراضياً ولحظياً عبر شبكات الإنترنت باستخدام الصور والفيديو والمقاطع الصوتية، عبر مواقع مثل يوتيوب وغيرها، بالإضافة إلى المتابعة المباشرة والنقل الحي للحظة وقوع الهجوم أو الحدث.

ثانياً: يقوم الإعلام، سواء بقصد أو بدون قصد، بتوفير معلومات استخباراتية كانت من المهام الرئيسية لمخابرات الأطراف المتحاربة من حيث تحديد مواقع الضربات العسكرية، وأثارها، ومن ثم تعديل إحداثيات الضربات أو تكرارها، وهو الدرس الذي طبقته إسرائيل في حرب غزة عبر فرض قيود على تحركات مراسلي الإعلاميين العاملين في أراضيها.

ثالثاً: اليقين بأن التعامل التقليدي إعلامياً مع مثل هذه الحرب قد يؤدي إلى خسارة الرأي العام العالمي، بل يجب استخدام كل الوسائل المتاحة، خاصة القنوات الإعلامية التي توفرها شبكة الإنترنت من مدونات ويوتيوب ومواقع الفيس بوك Facebook.

رابعاً: عادت أهمية الصورة مرة أخرى، خاصة مع النشر الكثيف للصور التي تبين الدمار ومعاناة المدنيين.

خامساً: أثبتت حرب لبنان أن الطرف المحارب الذي يتيح للإعلاميين حرية الحركة يحقق نقاطاً أكبر في التغطية الإعلامية، وهو ما حدث في حرب لبنان، حيث مكنت حرية الحركة للإعلاميين في لبنان من التقاط وبت صور فورية وكثيفة لحجم الدمار، وهو ما أحدث تعاطفاً كبيراً مع الموقف اللبناني، وزاد من تأييد الرأي العام العالمي لإقرار وقف لإطلاق النار.

حصار قطاع غزة إعلامياً:

في إطار الدروس المستفادة من حرب لبنان، سعت إسرائيل إلى حصار قطاع غزة إعلامياً. فبحسب صحيفة جيروزاليم بوست (٦)، فإن عدد المراسلين الأجانب العاملين والممثلين لكبرى وسائل الإعلام العالمية يبلغ نحو ٤٠٠ مراسل يقومون بتغطية شئون الشرق الأوسط. وكان القرار الإسرائيلي هو منع دخول هؤلاء إلى قطاع غزة. وتقدمت جمعية المراسلين الأجانب بالتماس إلى المحكمة العليا في إسرائيل لإلغاء قرار الحظر الذي أصدره الجيش، ولكن ببطء الإجراءات القضائية، وانتهاء الحرب سريعاً، لم يؤد إلى فاعلية لهذه الخطوة، ولكنه جلب انتقادات دولية

الجهاز الإعلامي بهدف دعم المجهود الحربي. موضحاً أن الهدف من هذا التحرك ليس حشد العالم خلف إسرائيل، ولكن أن يفهم مبرراتها. وركزت إسرائيل في مجهودها الإعلامي على الصحف والإذاعات التي تحظى مواقعها على شبكة الإنترنت بمعدلات قراءة عالية، مثل صحيفة الجارديان ومؤسسة بي بي سي. كما اعتبرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية إحدى أدوات الإعلام الخارجي، نظراً لحجم قرائنها، خاصة في الولايات المتحدة. وبحسب الصحيفة، فقد حقق هذا الاقترب ترويحاً للتبريرات الإسرائيلية في معظم وسائل الإعلام الأمريكية عبر ترويح ما ترسله من تقارير عن هجمات صاروخية لحماس على إسرائيل، بعد أن غابت مثل هذه التقارير في حرب لبنان.

لقد مهد الجيش الإسرائيلي الطريق أمام عمليات برية في قطاع غزة بهجوم إعلامي، كما جاء في صحيفة جيروزاليم بوست بتاريخ ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٨ في اليوم الثالث لشن الحرب. فقد قالت الصحيفة (٣) إن هذا جاء من قناعة بأن النجاح في الحرب الإعلامية يمهد للعمليات العسكرية ويضعف حماس. وأشارت الصحيفة إلى وجود ثقافة جديدة للتنسيق بين الوكالات الإسرائيلية المختصة بالإعلام خلال الحرب وإسناد مهمة التنسيق بينها إلى مديرية المعلومات الوطنية التي تنسق بين وزارة الخارجية ووحدات الجيش الإسرائيلي الإعلامية، ومسئولي مكتب رئيس الوزراء. ونقلت الصحيفة عن ياردين فاتيكاي

Yarden Vatikai رئيس المديرية قوله إن الاستعداد للحرب شمل تدريبات للمتحدثين تناولت أسوأ السيناريوهات المحتملة، وتضمنت اجتماعات يومية بين الوكالات المختلفة عبر شبكات الكونفرانس، ومراجعة يومية لخطط إسرائيل الإعلامية، ومراجعة وتقييم التغطية الإعلامية حول العالم، وهو ما أثمر عن تواجد إسرائيلي في كل شبكات التليفزيون العالمية، بما في ذلك القنوات العربية. وللتدليل على ذلك، نقلت الصحيفة إحصائية للمديرية أوضحت أنه بعد ثمانى ساعات من اليوم الأول للحرب، قدمت قناتا سي إن إن، وسكاي نيوز الأمريكيتان، وبي بي سي البريطانية، وفرنس ٢٤ الفرنسية، والجزيرة الإنجليزية تغطية للحرب مدتها ٣٣٥ دقيقة، حظي ممثلو إسرائيل منها بنحو ٥٨ دقيقة، مقابل ١٩ دقيقة فقط للجانب الفلسطيني.

دروس حرب لبنان :

بعد حرب لبنان ٢٠٠٦، تشكلت لجنة "فينوجراد" لبحث أسباب الإخفاق الإسرائيلي، وأصدرت توصياتها في أبريل ٢٠٠٧، وأرجعت جزءاً من الفشل الإسرائيلي في الحرب إلى الإخفاق في السيطرة على الرسالة الإعلامية (٤).

وبحسب ما كتب نعمان شاي، عضو الكنيست الحالي عن حزب كاديما، والناطق السابق باسم الجيش الإسرائيلي، في صحيفة هآرتس (٥)، فإن تجربة إسرائيل خلال السنوات الماضية كانت فاشلة في تعاملها الإعلامي مع الحروب، وفككت عدة بدائل إعلامية، بدءاً من مكتب الدعاية والإعلام، مروراً بمديريات مختلفة، وصولاً إلى الهيئات التنسيقية، في محاولة لإيجاد حل لمشكلة الدبلوماسية العامة. وعندما قررت الحكومة شن حرب لبنان الثانية، لم تقرر في المقابل إقامة جهاز للدبلوماسية العامة. فاستراتيجية الحرب تحتاج إلى أن تكون مرفقة بتغطية إعلامية

إن "حماس ومقاتلي الفصائل الفلسطينية هم المسئولون عن استهداف وسقوط ضحايا من المدنيين الفلسطينيين بسبب قيامهم بإطلاق الصواريخ وإخفائها في مناطق مدنية". وتكرر أفكار هذه التغطية في عدد كبير من الصحف الغربية.

ومع ذلك، فقد كانت هناك تغطية أدانت العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة. فقد نشرت صحيفة "أوبزرفر" البريطانية يوم ١٠ يناير ٢٠٠٩ رسالة أعرب فيها عدد من ممثلي اليهود في بريطانيا عن "الفرغ" جراء العنف والموت والدمار في قطاع غزة. وجاء في الرسالة التي وقعها ١١ شخصا، بينهم الحاخام توني بايفيلد رئيس حركة الإصلاح اليهودية: "إننا نؤمن بأن المفاوضات هي الطريق الوحيد الذي من الممكن أن يؤدي إلى حل طويل الأمد بالنسبة لإسرائيل والمنطقة" (١٠).

كما نجحت وجهة النظر الفلسطينية في أن تجد نافذة، ولو محدودة، في صحف الإندبندنت والجارديان في بريطانيا، وواشنطن بوست ونيويورك تايمز في الولايات المتحدة، خاصة أن الأخيرة اعتمدت على مراسل لها في قطاع غزة. إلا أن هذا لا ينفي الانحياز الواضح في تغطية وسائل الإعلام الأمريكية لصالح إسرائيل ورغم أنه قدم أخبارا وصورا عن معاناة الفلسطينيين، لكنه أفرد مساحات أكبر لمعاناة الإسرائيليين، بل إن عددا من الصحف الأمريكية أيدت في افتتاحياتها قيام إسرائيل بمهاجمة غزة، انطلاقا من حقها في الرد على الهجمات عليها.

وفي قنوات التلفزيون العالمية التي قدمت معاناة الفلسطينيين من خلال ما نقلته وكالات الأنباء المصورة، مثل وكالة "راماتان" الفلسطينية، فإنها في أغلبية المناقشات والتحليلات التي تخلت نشرات الأخبار أو تلقتها كانت منحازة لصالح وجهة النظر الإسرائيلية، بالنظر إلى غلبة المتحدثين الإسرائيليين على ضيوفاها.

مساحات الهزيمة :

لقد كانت شبكة الإنترنت هي الساحة الوحيدة التي تمكنت فيها وجهة النظر الفلسطينية من أن تجد متنفسا لها. ويمكن القول إن المتعاطفين مع وجهة النظر الفلسطينية تفوقوا في استخدام الإعلام الحديث عبر المدونات والـ SMS وويث الأفلام الملتقطة عبر كاميرات أجهزة المحمول على موقع يوتيوب

Youtube (١١) مما أوصل الرسالة المناهضة لإسرائيل على نطاق واسع إلى جمهور عالمي أكبر. وأعادت شبكة الإنترنت تأكيد نفسها كساحة رئيسية في إدارة الحروب إعلاميا، وجعلتها فعليا ساحة حرب افتراضية حية عبر استخدام الإنترنت للبت المباشر والحي والسريع للحرب ولوقائعها.

ووفقا لموقع سوشياलिستوركر socialistworker البريطاني (١٢)، فقد قامت إسرائيل بتخصيص قنوات خاصة على موقع يوتيوب، بعضها للجيش الإسرائيلي، وبعضها لمديرية المعلومات، وقنوات أخرى لمنظمات وأفراد، وذلك في إطار الجهود ومسانديها على شبكة الإنترنت.

تزامن مع ذلك خسارة معركة الرأي العام العالمي، بالرغم من

عديدة. فقد أصدرت وكالة الأنباء الفرنسية (٧) بيانا أدانت فيه بشدة هذا القرار، وقالت إنه أمر غير مسبوق أن يتم منع الصحفيين من ممارسة عملهم. وأضافت أنه من الضروري، حتى يتسنى للصحفيين أداء عملهم، السماح لهم بالتنقل بحرية لمتابعة ما يجري في غزة. كما أصدرت منظمة هيومان رايتس ووتش (٨) بيانا ربطت فيه بين التغطية الإعلامية وإنقاذ أرواح المدنيين. وقالت إن وجود الصحفيين يردع الأطراف المتحاربة من ارتكاب أخطاء، وبالتالي يساعدنا على حماية المدنيين.

وكانت نتيجة هذا القرار أن أغلب المراسلين الحربيين اضطروا إلى التصوير من المناطق التي حددها لهم الجيش الإسرائيلي، الذي كثف محاولاته لمنع رجال الإعلام من الخروج من هذه المناطق، حيث كانوا تحت مراقبة الشرطة العسكرية الإسرائيلية المنتشرة بكثافة، التي قامت بتوقيفهم أو مصادرة آلات التصوير منهم، كما جاء في تقارير إعلامية عدة أثناء الحرب. وادى هذا القرار إلى خلو الساحة الإعلامية في غزة من أي تواجد أجنبي باستثناء بعض المراسلين الفلسطينيين لعدد محدود من الفضائيات. وكانت النتيجة عدم وجود مراسلين على الخطوط الأمامية لتغطية مقتل أكثر من ألف وثلاثمائة فلسطيني، بينما حظى مقتل عشرة إسرائيليين بتغطية كبيرة من المراسلين في إسرائيل. ومما أدى إلى غياب المراسلين من القطاع قبل الحرب حادثة اختطاف مراسل "بي بي سي" في غزة، آلان جونسون، الذي حررت حركة حماس في يوليو ٢٠٠٧ بعد عدة أشهر من اختطافه، مما أدى إلى امتناع المراسلين الأجانب عن دخول القطاع.

التغطية الإعلامية :

لقد كانت تغطية الصحف الإسرائيلية منسجمة تماما مع توجهات الجيش الإسرائيلي، وإن خالفها أحيانا في توقعاتها لنتائج الحرب، وهل ستؤدي إلى إضعاف حماس في غزة أم تقوية شوكتها؟ واستخدم الإعلام الإسرائيلي تقنيات التعقيم والتأميم، وتخلي عن المهنية بهدف إخفاء ما يضر بصورة إسرائيل، وترويج صورتها باعتبارها الضحية، وقدمت آله الإعلامية الحرب على أنها نزاع قوتين متقاربتين، تطلق إحدهما الصواريخ وأخرى تحاول إيقافها.

أما وسائل الإعلام الغربية، فقد أفردت مساحات أكبر لعرض وجهة النظر الإسرائيلية والتركيز على الضحايا الإسرائيليين، حتى يخيّل لجمهور هذه الوسائل أن الحرب كانت تجري ضد إسرائيل وليس ضد غزة. وحفلت وسائل الإعلام الأمريكية، سواء في أقسام الشؤون الخارجية أو صفحات الرأي، بالحجج المساندة لوجهة النظر الإسرائيلية التي تلقى باللوم على حماس، وتستهدف إضعاف طابع أخلاقي على العدوان الإسرائيلي. ونماذج ذلك كثيرة، منها ما نشرته صحيفة لوس أنجلوس تايمز الأمريكية (٩) مع اليوم الثالث للحرب. حيث أفردت مساحات كبيرة لقصاص الضحايا الإسرائيليين، ونشر صور مؤثرة لهم، وهاجمت حماس واتهمتها بارتكاب جرائم حرب وطالبت بمحاسبة قياديينها. وقالت مع اليوم العاشر للحرب إن "حماس هي التي أشعلت فتيل هذا الصراع برفضها تمديد التهدئة واستهدافها المدنيين بالصواريخ التي تطلقها على البلدات الإسرائيلية". وقالت

الصدّاقة بين الشعوب في فرنسا، التي نظمت مسيرات شارك فيها أعداد كبيرة. وفي واشنطن، ظهر تحالف "تحرك الآن لوقف الحرب وإنهاء العنصرية" الذي نجح في تنظيم تظاهرة كبيرة مساندة للفلسطينيين في العاصمة الأمريكية، وتوجه المتظاهرون بعد ذلك إلى مقر صحيفة "واشنطن بوست" احتجاجاً على "خطأها الإعلامي المفرط في الموالاة لإسرائيل".

لقد استعدت إسرائيل للجبهة الإعلامية على مدى أشهر طويلة قبل انطلاق حربها على غزة التي استمرت ٢٢ يوماً، لكنها مع هذا فشلت على صعيد الرأي العام، برغم كل الوسائل التي استخدمتها، سواء للتضليل أو الخداع أو منع الإعلاميين من ممارسة عملهم.

التخطيط المسبق واستخدام كل الأدوات المتاحة للتضليل الإعلامي. فقد ظل الغضب الشعبي العالمي في تصاعد، وانطلقت المظاهرات من المحيط إلى الخليج، ومن الشرق إلى الغرب، حتى في قلب العواصم الغربية، لندن وباريس وبروكسل وبرلين والمانا الفلسطينية. تزامن مع هذه المظاهرات الإقبال على ارتداء الكوفية الفلسطينية في مختلف البلدان، تضامناً مع غزة. وفي أمريكا اللاتينية، دفعت مظاهرات الغضب ضد العدوان الإسرائيلي فنزويلا وبوليفيا إلى قطع علاقاتهما الدبلوماسية مع الدولة العبرية.

وتواكب مع هذه المظاهرات بروز حركات منظمة قادت هذه الاحتجاجات، مثل حركة "موراب" المناهضة للعنصرية، وتشجيع

الهوامش :

- (١) ز. فيليب تايلور، ٢٠٠٠، قصف العقول (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).
- (٢) صحيفة الجارديان على موقعها على شبكة الإنترنت بتاريخ ١٥ يناير ٢٠٠٩
<http://www.guardian.co.uk/world/2009/jan/02/israel-palestine-pr-spin>
- (٣) جيروزاليم بوست على موقعها على شبكة الإنترنت، ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٨
<http://www.jpost.com/servlet/Satellite?pagename=JPost%2FJPArticle%2FShowFull&cid=1230456523464>
- (٤) تقرير فينوجراد متاح على
<http://www.mfa.gov.il/MFA/Government/Communiques/2007/Winograd+Inquiry+Commission+submits+Interim+Report+30-Apr-2007.html>
- (٥) نعمان شاي في صحيفة هآرتس بتاريخ ٢٤ مايو ٢٠٠٧.
- (٦) جيروزاليم بوست، المرجع السابق
www.afp.com
- (٨) منظمة هيومان رايتس ووتش
www.hrw.org
- (٩) موقع صحيفة لوس أنجلوس تايمز الأمريكية
<http://www.latimes.com>
- (١٠) موقع صحيفة الأوبزرفر البريطانية
www.observer.guardian.co.uk
- (١١) موقع يوتيوب
www.youtube.com
- (١٢) <http://www.socialistworker.co.uk/art.php?id=16789>



عبد الخالق فاروق

المصالح القومية للدولة. وهذا لا يمنع أو يحول بالقطع دون ضرورة حساب أضرار ومخاطر كل قرار أو سياسة معينة، ليس من منظور الربح والخسارة، وإنما من مدخل المصالح القومية في مستوياتها ومداه المتعدد الأجل.

من هذه الزاوية تحديداً يمكن للمحللين السياسيين وأصحاب الرؤى الاستراتيجية النظر إلى المخاض العسير والأزمات الكبرى التي شهدتها منطقتنا على مدى السنوات العشر الأخيرة، بدءاً من غزو واحتلال العراق من جانب الولايات المتحدة والتحالف الغربي، وتواطؤ بعض الأنظمة العربية في مارس من عام ٢٠٠٣، وكذلك ما جرى من عدوان إسرائيلي وحشي على لبنان في يوليو من عام ٢٠٠٦، وأخيراً العدوان الإسرائيلي على غزة في ديسمبر من عام ٢٠٠٨ واستمر زهاء ثلاثة وعشرين يوماً.

فمن منظور رجال التجارة (والبيزنس) الذين اختطفوا القرار السياسي في عدة بلدان عربية، من بينها مصر، خسرت "غزة" وشعبها مئات الشهداء وآلاف الجرحى، وتهدمت عدة آلاف من المنازل دون جدوى، ودون تحقيق هدف محدد للشعب الفلسطيني وقضيته.

فماذا عن رأي خبراء التحليل السياسي والاستراتيجي لما جرى في غزة أخيراً؟

علينا، بادئ ذي بدء، أن نميز في تحليلنا بين مستويين أو زاويتين للتناول:

الأولى: الإطار الذي دارت في ظله معركة غزة الأخيرة، بمعنى أنها حرب في إطار الصراع، وليس في إطار البحث عن صيغة للتسوية السياسية أو المساومة.

الثانية: حساب المكاسب الآتية والخسائر المستقبلية، سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو غيرهما جراء هذه الحرب أو العدوان الأخير على غزة.

ولا شك في أن تحديد الإطار أو النسق الذي دارت في ظله هذه الحرب يوفر على المحلل أو المراقب الكثير من الجهد والبحث بشأن

لسنوات طويلة، سادت مقولة إن السياسة هي "فن الممكن"، وبات الأمر من كثرة ترديدها من جانب رؤساء وملوك وحكام العرب، وغير العرب، وكأنها بديهية مسلم بها، وحقيقة مطلقة، فامتزجت بالمقولات الأسطورية والمعاني الميتافيزيقية، التي تفرق فيها قطاعات واسعة من شعوب الشرق وبعض شعوب الغرب.

وبرغم السطحية التي تسكن هذا التعريف للسياسة وبساطتها، ربما لهذا السبب حازت الانتشار، فإنها تتناقض تماماً مع حقيقة وجوهر السياسة، باعتبارها في الأصل والأساس هي "فن وعلم إدارة المصالح".

يصنق هذا التعريف على الأفراد والعائلات والجماعات والدول، فيقال إن هذا الرجل سياسي، أو هذه الجماعة أو الدولة تدير مصالحها بكفاءة وفعالية.

وبالمثل، فقد غلب على الخطاب السياسي والإعلامي الرسمي العربي في العقدين الأخيرين مفاهيم ومصطلحات تسعى لعبوة السياسة، ربما بسبب هيمنة نفوذ جماعات المال والأعمال ورجال التجارة (والبيزنس) على حقل السياسة والإعلام في هذه البلاد، خاصة مصر خلال العقود الثلاثة الأخيرة، فترددت مقولات مثل "ميزان الربح والخسارة"، ومقولة التكلفة والعائد في تقدير الشأن السياسي العام والمصالح القومية للدولة.

صحيح أن السياسة بالمعنى الحقيقي للكلمة (فن وعلم إدارة المصالح القومية للدولة) تسعى دائماً لتعظيم مكاسب الدولة وشعوبها، وتقليل حجم الأضرار والخسائر التي قد تنشأ في إطار إدارة هذا الشأن السياسي العام، لكنها تظل في مفهوم رجال الدولة تحمل مضامين وتتبع إجراءات تختلف تماماً عن تلك التي هي مفاهيم وتصرفات رجال المال والأعمال والتجارة.

من هنا، فقد يوافق صانع القرار السياسي ورجل الدولة الحقيقي على تحمل خسائر أو وقوع أضرار في المدى القصير من أجل تغليب مصلحة وطنية أكبر، وهدف أعلى على المدى البعيد في إطار منظومة ورؤية استراتيجية ونقاء هذه الرؤية لما يعرف بأنه

(*) خبير في الشؤون الاقتصادية والاستراتيجية.

والحقيقة أن الاعتبار الاقتصادي أو المكون الاقتصادي في قرار الحرب الإسرائيلي لا يمثل حجر الزاوية أو العنصر المؤثر في هذا القرار حتى الآن، لاعتبارات ومعطيات واقعية قائمة في تاريخ الدولة العبرية. فمن ناحية، هناك مدد غربي وأمريكي دائم لإسرائيل، سواء بالمعونات الاقتصادية والعسكرية، أو بالمعونات الفنية والتكنولوجية، أو من خلال المنح والقروض.

ومن ناحية أخرى، فإن حصيلة تبرعات يهود الشتات (الدياسبورا)، ومعظمهم مقيم في الولايات المتحدة الأمريكية، تمثل تعويضاً سنوياً شديداً الأهمية لا يقل عن مليار دولار سنوياً منذ مطلع عقد التسعينات حتى يومنا.

ومن ثم، فإن الارتكان في التحليل إلى الخسائر الاقتصادية جراء قرار العدوان على غزة في ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨، ومن قبل على لبنان في يوليو ٢٠٠٦، هو قصور نظر وعدم فهم لديناميات بقاء ووجود هذه الدولة العبرية.

فإذا تأملنا مكاسب وخسائر الطرف الإسرائيلي من هذا العدوان الجديد، فسندرجها تتحدد على النحو التالي:

في حساب المكاسب، لم تحقق إسرائيل من أهدافها المعلنة أو الخفية للحرب سوى هدف واحد ووحيد، ألا وهو إثبات قدرتها الهائلة على التدمير للبشر والحجر. إنها آلة دمار وتدمير في مواجهة ما يمكن أن يطلق عليه شعب أعزل. وبهذا المعنى، فقد أرسلت رسائل الخوف والهلع في نفوس المستعدين لها والطانعين لشيئتها من رجال الحكم والإدارة في الدول العربية، المتعاونة معها أو الخائفة منها.

وباستثناء هذا المكسب، إذا جاز اعتباره مكسباً سياسياً تحت مسمى استعادة هيبة العسكرية الإسرائيلية والثقة المفقودة بين قوادها وجنودها إثر هزيمتها المذلة في لبنان، فإن نتائج الحرب جاءت على عكس ما أرادت إسرائيل والولايات المتحدة وبعض الأطراف (العربية) المتعاونة معهما والحليفة لهما.

بالمقابل، جلبت إسرائيل لنفسها خسائر استراتيجية بكل ما تحمله الكلمة من معان:

أولاً: فقدت إسرائيل، مرة أخرى وربما أخيرة، أية مشروعية قانونية وأخلاقية لمشروعها كدولة ومجتمع، سواء أمام الرأي العام العالمي غير الصهيوني، أو في كافة التجمعات والكتل السياسية في العالم. إن دراسة منحني سقوط المشروع الأخلاقي لإسرائيل لدى ذهن وعقلية الرأي العام الأوروبي والعالمي، تحديدًا، تبدأ من مذابح "صابرا" و"شاتيلا" في لبنان في سبتمبر عام ١٩٨٢، وتتخذ منحني صعودياً في غزو واحتلال لبنان، ثم مذبحتي "قانا" الأولى والثانية، ثم معاودة احتلال لبنان عام ٢٠٠٦، والتدمير المنهجي للبنية الإنسانية والتحتية للشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية طوال السنوات الممتدة من ديسمبر عام ١٩٨٧ (الانتفاضة الأولى)، انتهاء بما جرى في ديسمبر عام ٢٠٠٨.

ثانياً: لم يتحقق الهدف السياسي الإسرائيلي المتمثل في إزالة حكم حماس لقطاع غزة، ولم يسترد تيار التسوية والاستسلام داخل السلطة الفلسطينية السيطرة على قطاع غزة، ولم تدمر البنية العسكرية والاجتماعية لحركتي حماس والجهاد، بل على العكس.

ثالثاً: فضحت هذه الحرب ما يسمى "تيار الاعتدال العربي"، فبدأ أمام الرأي العام المحلي والعالمي تياراً من

طبيعة الأهداف المعلنة أو الخفية للطرف الإسرائيلي، باعتباره المبادر بالعدوان والحرب، ومن ثم يمكن المحلل من تقدير صحيح ومتوازن بشأن ادعاءات النصر أو حقائق الهزيمة لهذا الطرف أو ذاك.

ولأن الحرب هي ممارسة للسياسة بوسائل أخرى، على حد تعبير المفكر العسكري والاستراتيجي البروسي "كلاوزفيتز"، فإن لكل حرب، إلى جانب وسائلها الجديدة والمبتكرة في أدوات الدمار وتكتيكات الميدان المستخدمة، أهدافها السياسية المعلن منها أو الخفي.

بمعنى آخر، فإن لكل حرب أهدافاً متعددة المستويات، تبدأ من الأعلى والأهم، وتتدرج نزولاً إلى ما دونها.

ووفقاً لطبيعة الإطار الصراع الذي دارت في ظلالة الحرب الأخيرة، وتعثّر مسيرة التسوية التي تديرها الولايات المتحدة لصالح الوجود والهيمنة الإسرائيلية على المنطقة - بسبب صعود نفوذ حركات المقاومة الوطنية والإسلامية المسلحة مثل حركتي "حماس" و"الجهاد" منذ منتصف التسعينيات، وتآكل نفوذ حركة "فتح" التي أدارت العمل الوطني الفلسطيني لسنوات طويلة، ثم تولت حركة "حماس" فعلياً زمام الحكم في فلسطين عقب الفوز الكاسح الذي حققته في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في يناير من عام ٢٠٠٦، وإعلانها عدم اعترافها (بإسرائيل) وانتهاجها أسلوب المقاومة المسلحة - فقد جاء العدوان على غزة في حدود أهداف إسرائيلية، بعضها معلن وبعضها الآخر غير معلن.

ومن المفارقات التاريخية المأساوية أن هذه الأهداف الإسرائيلية للعدوان على غزة قد تلاقت مع أهداف أطراف (فلسطينية) و(عربية) مناوئة لحركات المقاومة عموماً، وحركتي حماس والجهاد خصوصاً، باعتبارهما خطراً داهماً يهدد مصالحها من ناحية، ونظرتها للتسوية السياسية للصراع العربي - الصهيوني من ناحية أخرى.

لقد حددت إسرائيل أهدافها من العدوان والحرب على غزة في الآتي:

١- إزاحة سلطة ونفوذ حركة حماس من قطاع غزة وتدمير البنية التحتية (العسكرية والاجتماعية) لهذه الحركة خصوصاً وحركات المقاومة المسلحة عموماً.

٢- ومن ثم إنهاء عمليات القصف الفلسطيني للمستعمرات اليهودية في جنوب فلسطين.

٣- استعادة سلطة جماعة "أوسلو" بقيادة السيد محمود عباس على قطاع غزة، واعتقال القادة السياسيين والعسكريين لحركات المقاومة المسلحة، وعلى رأسها حماس والجهاد.

٤- استعادة صورة الردع العسكري لإسرائيل التي تآكلت فعلياً بعد هزيمتها العسكرية والسياسية المتكررة في لبنان في أقل من ست سنوات (مايو ٢٠٠٠ ويوليو ٢٠٠٦).

٥- إذا أمكن استعادة الجندي الأسير جلعاد شاليط، بما يوحى به ذلك من معان رمزية في المجتمع والمؤسسة العسكرية الإسرائيلية.

ومن هذه الأهداف، يمكن قياس "النصر" أو "الهزيمة"، عندما توقفت آلة التدمير الوحشي الإسرائيلي مساء يوم التاسع عشر من يناير عام ٢٠٠٩.

الخسائر البشرية للعدوان الإسرائيلي على غزة

الضحايا	العدد	% إلى السكان
شهداء	١٥٠٠	١,٠%
جرحى	٥٥٠٠	٤,٠%

فيذا تأملنا في نوعية الشهداء الفلسطينيين، فسنجدهم يتوزعون كالتالي:

٤٢٥	■ الأطفال
١١٠	■ النساء
١٢٠	* العجزة وكبار السن
٤	■ رجال الإسعاف والدفاع المدني

٦٥٩

أي أن نحو ٤٥٪ من القتلى الفلسطينيين كانوا من المدنيين، خاصة الأطفال والنساء وكبار السن.

لقد تحولت غزة المحدودة المساحة (٣٦٠ كيلومترا مربعا) والكثيفة بالسكان على مدى ثلاثة وعشرين يوما (٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ١٩ يناير ٢٠٠٩) إلى محرقة إنسانية لم يشهد التاريخ الإنساني الحديث مثيلا لها، ولا حتى في عهد الجرائم النازية في أوروبا وبولندا.

هذا هو الثمن الإنساني والخسائر الأقسى على الفلسطينيين في هذا العدوان الإسرائيلي الأخير.

وإذا جاز وصف نتائج العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة بأنه أقرب إلى هزيمة لإسرائيل، أو - بالأدق - فشل في تحقيق أهدافه، فهي أيضا لم تمثل انتصارا جوهريا للمقاومة وعززت من نفوذ حركتي حماس والجهاد على حساب بقية الفصائل التي تكاد تكون قد تآكلت في أدوارها ورويتها، مثل الجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية، وفتح، وبقية الفصائل التقليدية.

وكان من الممكن القول "بانتصار" حقيقي لحركتي حماس والأطراف الدولية والإقليمية المسلحة في غزة لو أمكن إجبار وفتح معبر رفح (المصري - الفلسطيني) بصورة دائمة للبضائع والأفراد معا، إلا أن شيئا من هذا لم يحدث.

المتعاونين مع الاحتلال والمتواطئين ضد المقاومة المشروعة، فأضعفت مكانته وهددت بالتالي مستقبله بعد أن أفقدته مشروعيته السياسية والوطنية أمام شعوبه، وأضعفت بالتالي ساحة المناورة لدى إسرائيل على الصعيد الإقليمي، وعززت من نفوذ إيران وسوريا.

رابعا : لقد أدت حماقة قرار الحرب الإسرائيلي، للمرة الثانية في أقل من عامين (٢٠٠٨/٢٠٠٦) ضد لبنان وغزة، إلى قرع جرس إنذار قوى خارق لدى قطاعات (عربية) كانت قد أخذت في التورط بشكل أو بآخر في التعامل مع إسرائيل والقبول بها، سواء كان تجاريا أو صناعيا أو ثقافيا، فبدأ أن هناك حركة مراجعة للنفس لدى بعض هذه القطاعات (العربية) تجاه استمرار التعامل مع إسرائيل كحقيقة واقعية يمكن التعايش معها.

خامسا : رسخت الحرب العدوانية الإسرائيلية ضد قطاع غزة، والمجازر الوحشية التي ارتكبتها هناك ضد المدنيين، ليس فقط الطابع العنصري والوحشي لهذا الكيان، ولكن الأهم المعايير المزدوجة للدول والحكومات الأوروبية والغربية عموما، والتي تخفي الطابع العنصري والاستعماري الحقيقي لهذا الغرب، برغم حالة النهوض والموازرة الشعبية الأوروبية لغزة ولبنان والحقوق الإنسانية عموما، مما رسخ المعنى القائم بانفصال السياسة الرسمية الأوروبية والغربية عن مشاعر واتجاهات الرأي العام لسقوطها.

وهي كلها ممارسات قد أعادت للذاكرة العربية والإسلامية التاريخ الاستعماري الأسود للغرب عموما وأوروبا على وجه الخصوص، وعززت من نفوذ ودعاوى تيارات الإسلام السياسي في المنطقة.

سادسا : لم تعد إسرائيل وقاداتها يواجهون خطر مطاردات قانونية دولية من جانب منظمات قانونية وحقوقية دولية، باعتبارهم مجرمي حرب فحسب، وإنما تعرضت علاقاتها السياسية بدول، مثل تركيا وفنزويلا وبوليفيا ونيكاراجوا والإكوادور، علاوة على كوبا بالطبع، إلى انهيار كامل، مما منح مرونة أكبر لدى أطراف المقاومة الفلسطينية اللبنانية، وعرض المصالح الإسرائيلية لخطر إضافي.

ربما تكون الصورة على الجانب الفلسطيني أكثر تعقيدا وتداخلًا. صحيح أن فشل إسرائيل في تحقيق معظم أهدافها من العدوان على غزة هو بمثابة "نجاح" لحركات المقاومة الوطنية والإسلامية المسلحة في فلسطين عموما، وفي غزة على وجه الخصوص، وفي الصدارة منها حركة حماس، إلا أن الثمن المدفوع بشريا واقتصاديا وماديا كان باهظا بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

ومن نافلة القول التذكير بأن كل حركات المقاومة المسلحة وحركات التحرير الوطنية في كافة دول العالم (بدءا من الهند الصينية وفيتنام، مرورًا بالجزائر وعدن وإفريقيا وأمريكا الجنوبية، انتهاء بفلسطين) كانت تواجه آلة حرب استعمارية أكثر تفوقا وأوفر قدرة على التدمير والقتل. وقد كان البشر وخسائرهم في غزة هي الأندح والأصعب إنسانيا واجتماعيا، وهو ما يتضح من بيانات الجدول المرفق.

خسائر العدوان الإسرائيلي على غزة

إسرائيل :

- (١) ١١٥٠ مليون دولار خسائر اقتصادية مباشرة، تتمثل في تكاليف العمليات الحربية لثلاثة وعشرين يوما (بمتوسط يومي ٥٠ مليون دولار).
- (٢) خسائر اقتصادية غير مباشرة تتمثل في:
 - خسائر جزء من الموسم السياحي (أعياد الميلاد) والتي تقدر بنحو ٥٠٠ مليون دولار.
 - خسائر مادية نتيجة أضرار القصف الفلسطيني بالصواريخ، تقدر بنحو ١٥٠ مليون دولار.
 - خسائر تعبئة جزئية لقوات الاحتياط، تقدر بنحو ٥٠٠ مليون دولار.
 - خسائر متوقعة لقطاع التصدير تقدر بنحو ٢٠٠ مليون دولار مع توقع مقاطعة شعبية في بعض الدول والشعوب مستقبلا.

غزة :

أولا- الخسائر الاقتصادية المباشرة :

تتمثل عناصر الخسائر الاقتصادية المباشرة في الآتي:

- ١- تدمير المساكن والمباني الخاصة بالأفراد والعائلات الفلسطينيين، والتي جرى حصر مبدئي لها بعد وقف العدوان والانسحاب الإسرائيلي، فتبين أنها نحو ١٨٠٠ منزل دمرت تدميرا جزئيا، ونحو ٢٨٠٠ منزل دمرت تدميرا كاملا، بالإضافة إلى ٤ مدارس ونحو ٣٥ مسجدا، ونحو ١٢٠ مبنى حكوميا في غزة.
 - ٢- تدمير البنية التحتية لقطاع غزة تدميرا شاملا، مثل جرف الطرق وشبكات الإنارة وشبكات الصرف الصحي والمياه وشبكات الكهرباء.
 - ٣- تدمير بعض المستشفيات والمصحات تدميرا جزئيا.
 - ٤- تجريف الأراضي الزراعية ومن ثم تدمير المحصول الزراعي لهذا الموسم.
 - ٥- توقف أنشطة الصيادين القرويين توقفا كاملا.
 - ٦- توقف نشاط الورش الحرفية والمصانع المحدودة، وبالتالي إصابة النشاط التجاري بالسكتة والشلل.
 - ٧- هذا بالإضافة، بالطبع، إلى تكاليف عمليات المقاومة المسلحة من ذخائر وأسلحة تأتي تهريبا، ويتكلف بها الشعب الفلسطيني تكاليف باهظة.
- فإذا حاولنا تقدير حجم هذه الخسائر وتكاليف إعادة الإعمار في ظل ظروف الحصار القاسية وغلط معبر رفح البري، فإن هذه الخسائر تقدر بنحو ٢١٠٠ مليون دولار، موزعة على النحو التالي:
- تكاليف إعادة تأهيل البنية التحتية (الطرق، محطات المياه، محطات الصرف الصحي، الإنارة، المدارس، المستشفيات) نحو ٥٠٠ مليون دولار.
 - إعادة ترميم المباني المدمرة جزئيا، نحو ٢٠٠ مليون دولار.
 - إعادة بناء المباني المدمرة شاملا، نحو ٤٠٠ مليون دولار.
 - إعادة إصلاح الأراضي الزراعية المجرفة، نحو ٢٠٠ مليون دولار.
 - إعادة وبناء وتأهيل المباني الحكومية المدمرة، نحو ٣٠٠ مليون دولار.
 - تعويضات للعوائل وذوي الشهداء، نحو ٤٠٠ مليون دولار.
 - إعادة تأهيل الورش وبعض المصانع المتوقفة جراء الحرب، نحو ٥٠ مليون دولار.

ثانيا- الخسائر الاقتصادية غير المباشرة :

تعد الخسائر الاقتصادية غير المباشرة من الخطورة بحيث ينبغي التوقف عندها بالشرح والتحليل. وتركز هذه الخسائر على مقومات الحصار الإسرائيلي والمصري المفروض على سكان قطاع غزة، والتي من شأنها:

- (١) قطع أية إمكانية حقيقية لإخراج الاقتصاد الفلسطيني عموما واقتصاد قطاع غزة خصوصا من حالة الاندماج القسري في الاقتصاد الإسرائيلي المحتل، سواء من حيث العمالة والتشغيل، أو مستلزمات الإنتاج، أو بوابات الاستيراد والتصدير، أو في تطوير قطاع الورش والمصانع بصورة شبه مستقلة، أو ربطها باقتصادات دول عربية مجاورة، مثل مصر والأردن وغيرها.
- (٢) استمرار بقاء الاقتصاد الفلسطيني رهينة للمساعدات الأجنبية العربية، وعدم قدرته على تطوير مقومات اقتصادية مستقلة أو قائمة على الاعتماد الذاتي.
- (٣) وقف حركة الانتقالات من القطاع إلى الخارج وبالعكس، مما أحال القطاع وسكانه إلى أكبر سجن في التاريخ الإنساني، وشل الحياة التعليمية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية داخل القطاع.
- (٤) استمرار هذا الوضع لأكثر من ثلاث سنوات (يناير ٢٠٠٦ - يناير ٢٠٠٩) قد فاقم من مشكلة البطالة التي زاد معدلها إلى أكثر من ٧٠٪ من القوى العاملة في القطاع.
- (٥) خلق القطاع المالي والمصرفي في غزة، جراء الحظر المصرفي الذي تفرضه إسرائيل ويساعدها فيه بعض الأطراف العربية وسلطة رام الله، مما ترتب عليه مشكلات اجتماعية واقتصادية، وتكرار حالات التوتر والاضطرابات الداخلية بسبب وقف صرف الرواتب للعاملين في القطاع عدة مرات خلال فترة الحصار والخنق.
- (٦) انتشار أنشطة التهريب على جانبي الحدود المصرية الفلسطينية يؤدي إلى عدة مشكلات أنية ومستقبلية، سواء للطرف الفلسطيني أو الطرف المصري. فهو من ناحية، قد خلق قطاعا تجاريا قائما على التهريب يورد السلع والاحتياجات بضعف أو ثلاثة أضعاف أسعارها الحقيقية في الأسواق، مما يعوق الحياة الاجتماعية والاقتصادية. وهو من ناحية أخرى، قد خلق مرتكزات قطاع نشاط خارج نطاق سلطة الدولة المصرية، مما سيشكل تهديدا في المستقبل.



الفلسطيني- الإسرائيلي، إضافة إلى الصراع في مناطق أخرى في الشرق الأوسط.

ولفهم أسباب اعتبار أن هذه هي المرحلة الأخيرة في حياة السلطة الفلسطينية، أبدأ بالعناصر الأساسية في المرحلة الأولى. لقد تم تعديل برنامج منظمة التحرير الفلسطينية رسمياً من قبل المجلس الوطني الفلسطيني في دورته في الجزائر في عام ١٩٨٨ بقبول حل الدولتين الذي جاء في إعلان الاستقلال، وقبول حدود عام ١٩٦٧، كما جاء في البيان السياسي الصادر عن المجلس، والذي أشار إلى قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨، ثم نبذ الرئيس الراحل ياسر عرفات "الإرهاب" بعد ذلك في "جنيف". وبذلك أعيد "تأهيل" منظمة التحرير للدخول في عملية سياسية كانت نتيجة للانتفاضة الأولى، والتي تمخض عنها مؤتمر مدريد.

منذ ذلك الحين وحتى الآن، مر سبعة عشر عاماً من المفاوضات ولم تأت بنتيجة. وكان الشرط الأساسي لأي مسار سياسى بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني أن المفاوضات هي الآلية الوحيدة للتقدم في هذا المسار. هذا هو معنى "نبذ الإرهاب"، أى المقاومة، وهذا هو افتراض مسار أوسلو، وأيضاً برنامج الرئيس "أبو مازن" والذي انتخب على أساسه في بداية عام ٢٠٠٥.

ومع ثعشر مفاوضات أوسلو، خصيصاً بعد تسلم رئاسة الحكومة الإسرائيلية من قبل بنيامين نتنياهو في عام ١٩٩٦- الذي كان موقفه المناهض لاتفاقيات أوسلو موقفاً معلناً- لم يحصل أى تقدم في المسار السياسى، حتى تسلم إيهود باراك

يتوقف فهم الوضع السياسى الفلسطينى- بما فى ذلك وضعه الداخلى واستشراف الآفاق المستقبلية له- على مداخل التحليل. وسأقدم فيما يجرى مدخلا يسعى لأن يربط عدة عناصر مع بعضها بعضاً، سواء كان ذلك مستقبل الحوار الفلسطينى الذى بدأ في القاهرة في نهاية فبراير الماضى، ورأب الصراع بين غزة والضفة، أو مستقبل السلطة الفلسطينية، أو أدواراً لفاعلين آخرين، سواء كانوا أحزاباً وفصائل أو ما اصطلح على تسميته "بالمجتمع المدني". وهذا فى مضمون تاريخى يلقى الضوء على الحاضر ابتداءً، على الأقل، منذ مؤتمر مدريد الذى عقد في نهاية عام ١٩٩١.

مراحل ثلاث :

أبدأ بالحاضر وبالسلطة الفلسطينية التى تمر الآن في المرحلة الثالثة والأخيرة من حياتها. فقد كانت المرحلة الأولى قد بدأت مع اتفاقية إعلان المبادئ لعام ١٩٩٢، ثم اتفاقية غزة وأريحا فى عام ١٩٩٤، وأخيراً الاتفاقية التى أنشأت السلطة الفلسطينية والتى تم توقيعها في واشنطن، العاصمة الأمريكية فى سبتمبر من عام ١٩٩٥. انتهت هذه المرحلة مع وفاة الرئيس عرفات فى نوفمبر ٢٠٠٤. أما المرحلة الثانية، فبدأت بانتخاب الرئيس محمود عباس (أبو مازن) فى يناير ٢٠٠٦، واستمرت حتى نهاية عام ٢٠٠٨، وانتهاء عهد إدارة الرئيس بوش وفشل مفاوضات مسار "أنابوليس".

أما المرحلة الثالثة والأخيرة، فبدأت مع انتخاب الرئيس أوباما والحراك السياسى المتوقع والمعلن عنه من قبله المتعلق بالصراع

(*) استاذ في جامعة بيرزيت، الضفة الغربية .

حتى بداية عام ٢٠٠٨ ومسار "أنابوليس" الذي انتهى بالفشل. وبعد سبعة عشر عاما من المفاوضات، من الجلي أن عقد الأمل على المفاوضات كآلية وحيدة للتقدم في المسار السياسي أمر لم تعد له مصداقية. الفارق الوحيد مع بداية عام ٢٠٠٩ هو وجود إدارة أمريكية جديدة أعلنت أنها ستتابع هذا الملف وقامت بمجموعة حركات سريعة في بداية تسلمها السلطة، منها تعيين "جورج ميتشل" مبعوثا خاصا لمتابعة الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

هذه هي المرحلة الثالثة والأخيرة في حياة السلطة الفلسطينية، إذ إن الأمر الأساسي هنا يتعلق بالهدف من إنشاء السلطة الفلسطينية من منظور فلسطيني وعربي أيضا. فلم يكن الهدف هو أن تعمل السلطة الفلسطينية كبلدية كبرى لإدارة شئون السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة كوضع نهائي. فسرعية استمرار وجود السلطة الفلسطينية مرهون بالتقدم الملموس في المسار السياسي إلى إنشاء الدولة الفلسطينية. لكن بعد سبعة عشر عاما من المفاوضات، أصبح الآن واضحا أن هذا الهدف لن يتحقق من خلال هذه الآلية الوحيدة. المرحلة الثالثة هي مرحلة انتظار ما قد تأتي به الإدارة الأمريكية الجديدة، وهي مرحلة لن تطول كثيرا. عام واحد إلى ثلاثة أعوام على الأكثر. فما لم يحصل تقدم ملموس في أي مسار سياسي ممكن، وإيقاف الاستيطان الذي يرى البعض أنه ألغى حل الدولتين بالفهم الفلسطيني والعربي له - أي ليس "دولة" داخل الجدار مقطعة الأوصال ودون سيادة على الحدود والجو والبحر كما تريدها إسرائيل - تكون السلطة الفلسطينية قد وصلت إلى آخر مرحلة في حياتها بما في ذلك اعتماد المفاوضات كآلية وحيدة للتقدم في المسار السياسي في ظل ميزان قوى ميداني وسياسي مختل لصالح إسرائيل، بدعم من الولايات المتحدة، ودور هامشي للدول الأوروبية والرياعية المهشمة حتى بداية عام ٢٠٠٩.

معضلة حماس ومعضلة فتح :

في هذا المضمون، تجرى حوارات القاهرة بين "غزة والضفة"، التي قد تبدو للبعض أنها مستقلة تماما عن الوضع السياسي الفلسطيني الأعم، أي أن الأمر يتعلق فقط بالحسابات الداخلية الفلسطينية، وما إذا كانت "فتح" قد قبلت مبدأ تداول السلطة أم لا، أو أن مطالب حماس للدخول في منظمة التحرير الفلسطينية غير مقبولة من "فتح"، أو أن الخصام هو فقط حول الحصص لكل منهما. هذا مدخل خاطئ تماما للتحليل، حتى لو أعطى الوزن الكافي في الخصام بين غزة والضفة.

إن فتح وحماس تواجه كل منهما معضلة رئيسية. إن معضلة فتح، أو، للدقة، أوساط فتح في السلطة الفلسطينية. إن المفاوضات، دون أجل مسمى وبعد سبعة عشر عاما من اعتمادها للتقدم إلى حل الدولتين، شارفت على استنفاد مصداقيتها، ولم يتبق لها بعد من العمر سوى بضعة أعوام ينتظر فيها الجميع أي

رئاسة الوزراء في عام ١٩٩٩، ثم جرت مفاوضات "كامب ديفيد" في يوليو من عام ٢٠٠٠، والتي آلت إلى الفشل.

لقد كان من الواضح للرئيس عرفات أن المفاوضات كآلية وحيدة للتقدم نحو حل الدولتين، وهو الفهم الفلسطيني لمسار أوصلو، لن تؤدي إلى هذا الهدف. وبعد اندلاع الانتفاضة الثانية، حاول الرئيس الراحل إمساك العصا من الوسط: استمرار المفاوضات من جهة، ومقاومة من جهة أخرى. هذا هو معنى "كتائب شهداء الأقصى" غير المحسوبة رسميا على السلطة الفلسطينية، وعدم دخول الأجهزة الأمنية الفلسطينية رسميا في المعركة خلال الانتفاضة الثانية (عدا حالات فردية).

وكان استهداف إسرائيل للسلطة الفلسطينية في بداية الانتفاضة الثانية، ثم اجتياحها لمناطق "أ" التي هي تحت سيطرة السلطة الفلسطينية بموجب اتفاقيات أوصلو، مؤشرا مهما على موقفها تجاه السلطة. لقد نظرت إسرائيل للسلطة الفلسطينية، طيلة الفترة، من منظور أمني، أي أن من واجب السلطة، حسب الموقف الإسرائيلي، اعتماد المفاوضات كآلية وحيدة للتقدم في المسار السياسي، وأن أية أعمال مقاومة تتحمل السلطة مسئوليتها أو مسئولية إيقافها.

وقد كان الرئيس عرفات على استعداد لتحمل الأعباء الأمنية المطلوبة بموجب اتفاقيات أوصلو، ولكن ليس دون تقدم في المسار السياسي المؤدى إلى حل الدولتين. وكانت نظريته تقوم على أساس أن هذين المسارين متلازمان، الأمر الذي لم تشاركه فيه الحكومات الإسرائيلية بعد وفاة إسحق رابين. ومن غير المعروف ماذا كانت ستؤول إليه الأمور حتى لو لم يجر اغتيال رابين، لأن الأمر ليس مرهونا بالنوايا، وإنما بالمقدرة على اتخاذ القرار السياسي ومقومات ذلك فيما يتعلق بالاعتبارات الإسرائيلية الداخلية.

ثم جاء انتخاب الرئيس "أبو مازن" الذي كان صريحا وجريئا في رفضه الكفاح المسلح قبل انتخابه وعشية ذلك، متبنيا المفاوضات كآلية وحيدة للتقدم في المسار السياسي. ومضى عام كامل بعد انتخابه وحتى يناير ٢٠٠٦، وفوز حماس بأغلبية المجلس التشريعي الفلسطيني ولم تجر أية مفاوضات تذكر. ووصفه العديد من السياسيين الإسرائيليين بالرئيس الضعيف، في حين أنهم يعلمون تماما أن سبب "ضعفه" هو مسئوليتهم، أي عدم وجود إنجاز سياسي مقنع للجمهور الفلسطيني، الأمر الذي يقوى المعارضة بما في ذلك حماس. ويرى معظم المحللين أن أسباب نجاح حماس تكمن في أمرين: فشل المسار السياسي وعدم وجود إنجاز يذكر، والفشل في بناء المؤسسات وفساد بعض الأوساط الفلسطينية. ولم يكن إزاء ذلك من المستغرب أن تكون قائمة حماس في انتخابات المجلس التشريعي اسمها "التغيير والإصلاح".

وتوقف المسار السياسي بعد انتخابات المجلس التشريعي

تغيير يمكن أن يقع بعد تولي إدارة أوباما الحكم في الولايات المتحدة.

ومعضلة حماس أنها لا يمكنها الجمع بين الحكم والمقاومة، هذا لن تقبله إسرائيل والولايات المتحدة. وقد جرب هذا الرئيس الراحل ياسر عرفات في الانتفاضة الثانية كما أشرنا، واستهدفت إسرائيل السلطة الفلسطينية وحاصرت الرئيس الراحل حتى وفاته. وهذا أيضا هو معنى العدوان الأخير على غزة. وعلى ما يظهر، لم تصمم حماس أمرها، أي ما إذا كانت تريد أن تحكم تحت الاحتلال أم أن تكون مقاومة. وهذا الوضع هو تحديدا ما يلقي بظلاله على الوضع السياسي الداخلي الفلسطيني، وعلى حوار القاهرة ورأب الصراع بين غزة والضفة و"بناء الدولة" واستمرار وجود أو عدم وجود السلطة الفلسطينية.

فلو أخذنا مثلا "إصلاح الأجهزة الأمنية الفلسطينية"، أحد مساعي حوار القاهرة نحو رأب الصراع، أي جعلها أجهزة مهنية غير تابعة لأي فصيل ومسئولة تجاه السلطة السياسية أيا كانت، فإن السؤال هنا: ما هو دورها؟ ما هي "عقيدة الأجهزة الأمنية" كما يقال إذا تضمن هذا الدفاع عن المواطنين إزاء أي عدوان خارجي؟ ما هو موقفها من الاحتلال الإسرائيلي الحاصل فعلا ومباشرة في الضفة الغربية، وبشكل غير مباشر في غزة أيضا، لأن غزة لا سيادة لها على الحدود والجو والبحر، أي أن السيادة لا تزال في يد إسرائيل؟.

إن السلطة الفلسطينية حاليا تقوم "بالتنسيق الأمني" مع إسرائيل كما هو مطلوب في خريطة الطريق التي لم تلتزم بها إسرائيل، ولكن ربما تأمل السلطة الفلسطينية في أن يساعد هذا في العودة إلى مسار سياسي كامتداد لمسار أنابوليس. هل ستقبل إسرائيل أن تكون حماس عنصرا مكونا في الأجهزة الأمنية، وهي موسومة كمنظمة "إرهابية"؟ من الجلى أن إسرائيل لن تقبل إدماج عناصر حماس في الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية في الوضع الراهن. هذا ملف مؤجل إلى قيام الدولة، إن قامت، وإن يتم الاتفاق عليه قبل ذلك في ما دام هناك أمل للسلطة الفلسطينية في العودة لمسار المفاوضات في حقبة إدارة أوباما.

كذلك الأمر بالنسبة لـ "ملف" منظمة التحرير الفلسطينية. فالجميع يعرف أن أي تغيير حقيقي في أطر المنظمة، بحيث تصبح ممثلة لجميع الفلسطينيين في مجالسها ولجانها، سوف يطيح بالعديد من شخصيات باتت لا تمثل أحدا، أو أحزاب وفصائل لا يوجد رصيد شعبي لها، ولا سبب لوجودها سوى تحجر المنظمة، واستمرار الماضي المنصرم الذي لا علاقة له بالحاضر. وهذا سوف يلقي مقاومة دافعا عن مصالح راسخة تناهض التغيير.

خيارات المستقبل :

إن الكثير يتوقف على المرحلة الثالثة من حياة السلطة الفلسطينية. وهي مرحلة حاسمة ودقيقة ومفصلية أيضا. وترتبط

بها جملة من القضايا، ليس فقط مصير السلطة الفلسطينية وحدها، وإنما أيضا مآل حوارات القاهرة ورأب الصدع بين الضفة وغزة، وبرنامج منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة تشكيلها والتوازنات داخلها. جميع هذه القضايا مرتبطة بما إذا كان هناك تقدم ملموس وواقعي ومفتح للجمهور الفلسطيني نحو حل الدولتين أم لا. والفترة الزمنية المتبقية ليست متناهية. فحتى لو اختارت الحكومة الأمريكية الجديدة فقط "إدارة الصراع" وإبقاءه دون حل، فلن يبقى للسلطة الفلسطينية إمكانية للحفاظ على مصداقيتها إلى أجل غير مسمى في ظل استمرار الاستيطان وسرقة الأرض وتقطيع أوصال الضفة الغربية. لقد بدا الحديث عن دولة واحدة منذ ما يزيد على عامين في أوساط فلسطينية مختلفة، نظرا لأنول إمكانية حل الدولتين، أو انتهاء هذا الخيار في نظر العديدين.

سبعة عشر عاما من المفاوضات وإسرائيل تستمر في خلق حقائق على الأرض. كيف يمكن الحفاظ على مصداقية استمرار المفاوضات إلى أجل غير معروف في وضع مثل هذا؟

الخلاصة الأساسية إذن هي أن الوضع الداخلي الفلسطيني لا يزال مرهونا بما إذا كان هناك تقدم فعلى وملموس ومحدد بتواريخ معلنة للوصول إلى حل الدولتين أم لا. ومن المستبعد أن يتم رأب الصراع بشكل كامل وليس جزئيا فقط في أمور محددة قبل اتضاح آفاق المستقبل. وإذا تم التوصل إلى حل الدولتين بالفهم الفلسطيني والعربي له، فسيكون من الممكن حل القضايا الداخلية المعلقة حاليا، ومن المستبعد أن تحل قبل اتضاح المستقبل السياسي الفلسطيني ومستقبل السلطة الفلسطينية نفسها.

ففي حال تبين أن الإدارة الأمريكية الجديدة تعمل فقط على إدارة الصراع واستمرار المفاوضات دون نتائج ملموسة، لن يكون في الإمكان استمرار المفاوضات، إن بدأت، إلى ما لا نهاية، أخذا بعين الاعتبار مرور سبعة عشر عاما منها دون نتائج عاجلا أم آجلا - خاصة إن وصلت المفاوضات مرة أخرى إلى طريق مسدود، أو أنها أدت إلى عرض إسرائيلي لدولة داخل المعازل مقطعة الأوصال، غير المقبولة فلسطينيا على الصعيدين الرسمي والشعبي - ستخرج بعض الأوساط في حركة فتح التي لا تزال في حالة انتظار حاليا، لترفع برنامج المقاومة مرة أخرى، بدلا من برنامج المفاوضات. وإن قيل إن فتح مجزأة ومفتتة إلى محاور عدة، بعضها متحالف مع البعض، وبعضها مناوئ للبعض الآخر، فمن الجلى أن اسم فتح لن يختفى. والسؤال هنا فقط عن سيستحوذ على اسم فتح في أية مرحلة قادمة.

هذا ما سيقدره الوضع السياسي. الوضع اليوم مختلف عما كان بعد اجتياح لبنان في عام ١٩٨٢، والذي قام فيه البعض بالانشقاق عن حركة فتح، وظهور "فتح الانتفاضة"، حيث كان وجود الرئيس الراحل ياسر عرفات "صمام أمان" أمام انشقاق كبير في الحركة. وتحول اسم المنشقين من "فتح الانتفاضة" إلى

د. جورج جفمان

وفى ظرف مثل هذا، إن حصل، سيكون فى الإمكان راب الصراع الداخلى الفلسطينى، الأمر الذى يبدو متعذرا الآن بسبب مرحلية هذه المرحلة الانتقالية، ولكن النهائية أيضا فى مسار المفاوضات من مدريد حتى الآن.

سبعة عشر عاما وصلت إلى نهايتها. بضعة أعوام فقط متبقية، وليس سبعة عشر عاما أخرى.

مجموعة "أبو موسى". هذا الوضع لن يتكرر اليوم، ليس فقط بسبب غياب الرئيس الراحل، وإنما أيضا بسبب الطريق الذى قارب أن ينسد سياسيا أمام السلطة الفلسطينية. وإذا بان أن هذا الطريق منسد كليا خلال الأعوام القليلة المتبقية من حياة السلطة الفلسطينية، فستخرج أصوات من فتح ومن مناصريها ومسانديها تطالب ببرنامج سياسى آخر غير المفاوضات. ولن يكون أمام فتح وأمام الفلسطينيين بشكل عام خيار آخر سوى المقاومة، حتى وإن تعددت أشكالها ومظاهرها.

حكومة التوافق الوطني) بأننا أمام خيارات للتصالح السريع وتجاوز حالة الانقسام، وإنما نحن أمام محاولات تحويل الانقسام إلى حالة متفق عليها بانتظار أن تأتي التطورات المحيطة بتغيير شروط الاتفاق على هذه الحالة .

تجاوز عقدة بدء الحوار :

هذا النجاح في "تجاوز عقدة بدء الحوار"، ومن ثم الانتقال إلى مرحلة جديدة تجرى فيها محاولات التوافق على إدارة الانقسام، لا يمكن التقليل من أهميته في كل الأحوال، كونه أفضى ميدانياً ولو بشكل مؤقت - إلى وقف الحملات الإعلامية التحريضية التي سممت الأجواء على مدى عامين كاملين. والأهم من ذلك أنه وقبل هذا "الإنجاز"، كان من السهل على أي من الفصائل الدعوة لإسقاط طرف من الحسابات الوطنية والتنظيمية على حد سواء، أو الدعوة جهاراً لعدم التفاوض معه. الآن، وقد دارت عجلات الحوار - وعلى نحو معقول - وأفضت إلى نتائج ملموسة، باتت دعوات كهذه خارج نطاق العقل والممارسة في أن واحد . إذ لا يستطيع طرف أن ينكر وجود طرف آخر أو يتهمة بما سبق أن كال له من اتهامات. فالجميع جزء من نسيج وطني فلسطيني، ويجب استيعاب كل الفصائل، وإلا فإن السفينة ستغرق بكل من عليها.

أضف إلى ذلك أن هذا النجاح في تجاوز عقدة بدء الحوار ما كان ليتحقق لولا تنازلات متبادلة عن مواقف سابقة أقدم عليها قطبا الساحة الفلسطينية: حركتا فتح وحماس. جاءت هذه التنازلات نتيجة جملة متغيرات فلسطينية وإقليمية ودولية حدثت مؤخراً، وتتعلق أولاً بالمعطيات التي أفرزها العدوان الإسرائيلي

خصوصية الحالة الفلسطينية زمنياً وموضوعياً بعد العدوان الإسرائيلي على غزة أواخر ديسمبر ويناير الماضيين، وما يحيط بها من معطيات عربية وإقليمية ودولية، لم تكن تسمح منذ البداية بالاعتقاد بأن ثمة نتائج ذات طبيعة استراتيجية شاملة يمكن أن يفرضي إليها الحراك الفلسطيني الداخلي بشأن الحوار والمصالحة.

فالحسابات الموضوعية والمعطيات الواقعية للمشهد الفلسطيني، ببعديه الداخلي والخارجي في الوقت الراهن، لا تترك أي هامش حقيقي للتفاؤل بشأن إنجاز حوارى معتبر سوى الوصول إلى تفاهات عامة تجريدية لمعظم القضايا التي جرى بشأنها الحوار داخل اللجان الخمس، التي جمعت كل قضايا البيت الفلسطيني الداخلي باستثناء موضوع الحكومة التي من المرجح أن تترى النور قريباً، كونها نقطة التقاء المصالح المتضاربة والمواقف المتصادمة لكل من حركتي فتح وحماس، والراعى المصرى على حد سواء .

إذ ليس ثمة ما يثير الاعتقاد بأن ملفات من نوع منظمة التحرير والأجهزة الأمنية يمكن أن ينتهى البحث في أوراقها باتفاق الجميع، فالمسألة هنا تتعدى البرامج والفصائل إلى حيث اللاعبون الإقليميون والدوليون.

وليس ثمة ما يشى بأن فرص التجسير بين المواقف والبرامج المتناقضة متاحة، أو ما يوحي بأن الأطراف الفلسطينية قد جنحت لتغليب المصلحة العليا على المصالح الفصائلية .

المقصود إذن أن المشهد الفلسطيني الراهن، ورغم النجاح في تجاوز عقدة بدء الحوار، لا يوحي أبداً (حتى بافتراض تشكيل

السلطة في رام الله (حيث تشكل حكومة سلام فياض من المستقلين والتكنوقراط) وهي التي اعتادت على الإمساك بزمام القيادة ومقاليد الأمور على مدى أربعين عاماً.

وفي السياق نفسه، استدعت نتائج الانتخابات الإسرائيلية العناصر الأشد تطرفاً، والتي سيصعب على فريق المفاوضات الفلسطينية التعامل معها، بحيث لم يعد أمام القيادة الفلسطينية في رام الله للحفاظ على وجودها ودورها سوى فتح الطريق أمام الحوار والمصالحة.

عربياً :

أما على الصعيد العربي والإقليمي، فثمة قوة دفع تستعجل تجاوز مشكلة الانقسام الفلسطيني، وتسريع جهود استعادة الوحدة الوطنية ودعم المبادرة والجهد المصريين.

بواعث هذه القوة متعددة، منها الاستجابة للتغيير الذي طرأ على واشنطن بعد تولي أوباما سدة الحكم في البيت الأبيض، ومنها الرد غير المباشر - على صعود اليمين الإسرائيلي - ومنها الرغبة في إعادة الإعمار إلى القطاع المنكوب.

أضف إلى كل ذلك أن ثمة تقارباً ملحوظاً بين ما يسمى بمعسكر الممانعة ومعسكر "التضامن العربي" (الاعتدال سابقاً). والشاهد على ذلك التقارب المتسارع السعودي - السوري، والجهود المبذولة لإتمام المصالحة المصرية - السورية. وفي السياق نفسه، فإن الانفتاح الأمريكي - الأوروبي على دمشق، والحوار الاستراتيجي الأمريكي - الإيراني يأتي في وقت يبدو خلاله محور "الاعتدال/ التضامن" العربي في وضع يودع فيه آخر فرص السلام في المنطقة، بعد أن أيقن - إثر الحرب على غزة ونتائج الانتخابات الإسرائيلية - بأن خيار "السلام الاستراتيجي الوحيد" يترنح تحت وقع الضربات العدوانية، فضلاً عن وتيرة الاستيطان الإسرائيلي المتسارعة، لا سيما في منطقة القدس.

وفوق هذا وذاك، فإن النظام العربي، الذي يصارع في مجمله من أجل البقاء في وجه أنواء ورياح إقليمية ودولية عاتية، تتناوب على الإمساك بتلابيبه من أكثر من جهة، لم يعد يتحمل أزمة جديدة كان يمكن أن تنشأ بين أقطابه بشأن مسألة التمثيل الفلسطيني خلال القمة العربية في الدوحة. وإذا كان العرب غير قادرين على حل المأزق الفلسطيني، فليس أقل من حل مسألة التمثيل الفلسطيني، ولهذا ضغط العرب في اتجاه الوصول إلى تفاهات بهذا الشأن قبل عقد قمة الدوحة، خشية انقسام عربي في حالة استمرار الانقسام الفلسطيني.

دولياً :

تأكد "للمعسكر الغربي" بعد الحرب على غزة أن كل مقاربة للوضع الفلسطيني تهمل دور حركة حماس بالكلية هي مقاربة عرجاء، ولن تفضي إلى نتيجة ناجعة. وإذا كانت إدارة بوش قد تجاهلت المعطيات السياسية الجديدة في الساحة الفلسطينية، فإن إدارة أوباما بعد الحرب على غزة لم يعد بوسعها التظاهر

على قطاع غزة. وثانياً بدخول إدارة جديدة للبيت الأبيض، طرحت خلال حملتها الانتخابية شعار "التغيير". وثالثاً بالانتخابات الإسرائيلية التي أفرزت صعوداً لقوى اليمين واليمين المتطرف دفعت تلك التغيرات الثلاثة المتزامنة تقريباً طرفي الحوار إلى تقديم بعض التنازلات، وهو ما فتح الطريق نحو اختراق الجدار وإزالة الجليد بينهما، منذ أن بدأت اللقاءات الثنائية بين "فتح" و"حماس" في القاهرة مع بداية فبراير ٢٠٠٩.

فلسطينياً :

فعلى الصعيد الفلسطيني، أكدت الحرب على غزة عجز كل طرف فلسطيني بمفرده عن مواجهة التحديات التي تعترض طريقه، أو التي تواجه الفلسطينيين والقضية بشكل عام.

فحركة حماس - من الناحية العسكرية - توقن بأن الحرب لم تضع أوزارها بعد وأن احتمال تجدد تلك الحرب على غزة ليس يبعد خلال الأشهر المقبلة، وسط أجواء غير مواتية يهيمن عليها في إسرائيل الفكر اليميني المتطرف.

وسياسياً، باتت الحركة أكثر قناعة بأن تحديات ما قبل الحرب على غزة لا تقارن بحال بالتحديات التي تتربص بالحركة خلال الأشهر المقبلة. حيث أضافت الحرب تحديات جديدة وراكمت أعباء ضخمة لا تستطيع الحركة بمفردها أن تتجاوزها أو تحنوي آثارها وتداعياتها. يفرض ذلك على حماس ضرورة إعادة صياغة الرؤى والمواقف، وإعادة بلورة الأولويات والاتجاهات بشكل مسئول يأخذ بعين الاعتبار النكبة الجديدة التي حلت بأهل غزة ومستوى الدمار الذي حاق بالمنازل والمنشآت والبنى التحتية.

وفي الوقت نفسه، فإن الاشتراطات الدولية التي تقف في وجه إعادة الإعمار، وتنتظر تشكيلة حكومة وحدة وطنية جديدة لإعطاء إشارة البدء والانطلاق، لا تتيح لها خيارات أخرى سوى التكيف - ولو مرحلياً - مع تلك الاشتراطات.

بعبارة أخرى، "حماس" اليوم ربما أكثر قناعة بأن الاستمرار سياسياً، بالشكل والصياغة الراهنة، لن يمكنها من اختراق الحصار وإجبار العالم على الاعتراف بشرعيتها السياسية. كما ترك أيضاً أن الاختراقات الحاصلة في بعض المواقف الأوروبية، واتساع ثغرة المطالبات لجهة الحوار معها، لم تترك آثارها السياسية المرجوة، أو تنجح في الدفع باتجاه رفع الحصار السياسي والاقتصادي المضروب عليها. وعليه، بدا لحماس في هذه الآونة أن حديث المصالحة وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية هو أمر إجباري يجب أن تعبر من خلاله إلى حيث مباشرة الإعمار وفتح المعابر وفك الحصار.

بالنسبة لحركة فتح، فقد شكلت الحرب على غزة نقطة فاصلة بين مرحلتين، وربما جاءت نتائجها صادمة لها بدرجة أفضت إلى قناعة مفادها أنه لا سبيل إلى بلوغ غزة إلا عبر سبل الحوار والمصالحة. أضف إلى ذلك أن فتح كانت أكثر من تضرر من مرحلة الانقسام، فقد خرجت من السلطة في غزة، فيما لم تتبوا

بأن الأمور تسير في الساحة الفلسطينية كما كانت، وأن بالإمكان التعامل مع الرئيس "أبو مازن" وقيادة السلطة والمنظمة وكانهم يمثلون كل الكتلة الوطنية الفلسطينية.

المقصود إذن من كل ما تقدم أن ثمة عوامل داخلية فلسطينية وخارجية عربية وإقليمية ودولية سهلت فتح النافذة أمام الحوار

صعوبات ومعوقات

في مقابل الاتجاه الإيجابي الدافع لتحقيق الاتفاق، هناك أيضا عوامل موضوعية وذاتية (أساسا) تدفع بالاتجاه المعاكس. أول هذه العوامل هو الفيتو الإسرائيلي الذي لا يزال قائما، وهو ما يؤكد أن المحاولات الإسرائيلية لن تتوقف لعرقلة هذا المسار وإصباحه، حيث يجمع قادة إسرائيل، بصقورهم وحمائمهم، على وجوب عدم السماح لصركة حماس بالخروج من أطواق العزلة والحصار الدوليين.

ناهيك عن أن الدخول الإسرائيلي المباشر على كافة الخطوط السياسية والأمنية يؤثر سلبيا على مسار المصالحة، وما حديث التهينة ببعيد. فعلى الرغم من أن التهينة لا تبدو للوهلة الأولى على علاقة مباشرة ووثيقة الصلة بالنجاح في تجاوز أزمة الانقسام الفلسطيني، إلا أن الفشل في إبرام اتفاق بشأنها سيشكل عاملا ضاغطا على كافة الأطراف الفلسطينية. أما إذا تم إبرامها بصورة تبقى خيار الانقسام مفتوحا، فإن النجاح سيكون أصعب بكثير، وستكون حسابات السيطرة على المناطق الفلسطينية أقوى من حسابات السيطرة على النفس وتجاوز المصالح الذاتية لصالح القضية والمصالح الوطنية الفلسطينية.

٢- العامل الثاني، وهو الأهم، ويتمثل في الخلافات بين قطبي الساحة الفلسطينية: حركتي فتح وحماس، سياسيا وأيديولوجيا، وما تستتبعه من خلافات تنظيمية، وأخرى حول استراتيجيات النضال وأدوات المقاومة. بالإضافة إلى ذلك، هناك منظومات المصالح المتضاربة المتشكلة في الضفة وغزة، ووجود قوى وشخصيات نافذة لا مصلحة لها في المصالحة، ناهيك عن حالة عميقة من فقدان الثقة المتبادلة بين الجانبين. كل تلك العوامل دفعت، وتدفع، بالاتجاه المعاكس.

ولهذا، لم يكن مفاجئا ما كشفت عنه وقائع الحوار، خلال اللجان الخمس طوال أسبوع كامل بالقاهرة، من انتصار للمصالح الفصائلية على حساب المصلحة العليا، ومن وجود سياستين لإدارة الحوار والبحث عن حل. لقد سعى كل طرف إلى دفع الأمور في اتجاه الحسم أولا في الملف الذي يعتقد أن تحقيق إنجاز فيه سيعزز من مكانته في صراعه الداخلي، دون الأخذ في الاعتبار الظروف الخارجية المحيطة بمجمل الملف الفلسطيني.

وفرت مداولات موائد الحوار الخمس فرصة كبرى للوقوف على حقيقة مواقف حركتي فتح وحماس الفعلية منها، وتلك المدرجة في بازار المساومات والصفقات والتسويات. فالحوار، وإن شهد إعادة طرح المواقف التقليدية المعروفة لتلك اللاعبين، فإن بلوغه بعض المحكات والمنعطفات سمح بإمكانية التفريق بين مساحات العلن والمخبوء في مواقف تلك الأطراف. وكما كان مثيرا

ولافتنا تلك الإيماءات التي صدرت عن فريق حركة حماس المفاوض، والتي كانت تدفع باتجاه تأجيل الانتخابات التشريعية عن موعدها الدستوري المقرر في موعد أقصاه الخامس والعشرون من يناير ٢٠١٠. إذ أثار هذا الموقف الكثير من الالتباس والقلق، لاسيما وقد جاء مصحوبا بحديث عن استعداد حماس لدفع "ثمن كبير" مقابل تأجيل الانتخابات، يشتمل على القبول بإعادة تكليف سلام فياض بتشكيل الحكومة، وهي - أي حماس - التي قالت في سلام فياض ما لم يقله أحد من قبل، أو - كما يقال - "ما لم يقله مالك في الخمر". وهذا يعني - في التحليل الأخير - استعداد الحركة لإبرام صفقة تعيد إنتاج من سمته هي بـ "رموز الانقسام والتنسيق الأمني" مقابل الاحتفاظ بغالبيتها في المجلس التشريعي.

ومصدر القلق في موقف "حماس" هذا أنه نابع من الفرضية الرائجة التي تقول إن "الإسلاميين" يتخذون من الانتخابات والديمقراطية سلما للوصول إلى السلطة، وعندما ينجحون في الوصول إلى هدفهم يديرون ظهورهم لتلك الوسيلة. وعليه، فقد أعطت حركة حماس بموقفها هذا، من حيث لا تعلم، زخما إضافيا لكل القوى المناهضة لمحاولات دمج "الإسلام السياسي" في عملية التحول الديمقراطي في المنطقة.

صحيح أن لحماس أسبابها التكتيكية في طلب تأجيل الانتخابات - ومنها على سبيل المثال أنها ترغب في مباشرة إعادة الإعمار، وكذلك فتح المعابر قبل إجراء الانتخابات لاعتبارات الدعاية الانتخابية - بيد أن هذه الأسباب لا تبدو مقنعة على وجاهتها لتبرير التأجيل. إن التأجيل في تلك الظروف لا يعني شيئا سوى أن "حماس" تشترط الفوز بالانتخابات للسماح بإجرائها. وهذا السلوك، في التحليل الأخير، أبعد ما يكون عن الديمقراطية. ويعزز من وجهة النظر هذه إصرار الحركة على إجراء الانتخابات المقبلة، وفق القانون الحالي، أي (٥٠٪ بنظام القائمة النسبية و٥٠٪ بنظام الدوائر الانتخابية) ورفضها إجراء تلك الانتخابات وفق نظام القائمة النسبية بشكل كامل.

أما حركة فتح، فقد كان موقفها هي الأخرى مثيرا للجدل. فمن ناحية، تمسكت الحركة بشروط الرباعية الدولية الثلاثة، سواء عند الحديث عن تشكيل الحكومة، أو عند الحديث عن إعادة هيكلة منظمة التحرير، أو عند الحديث عن المشاركة في أي انتخابات قادمة، وفقا لتصريحات متسلسلة صدرت عن بعض قياديينها. وبذلك، وضعت "فتح" نفسها في موضع أكثر حرجا، وذلك لسببين اثنين، أولهما أن أحدا، بمن في ذلك المفاوض الفتاوى ذاته، لم يعد مؤمنا بإمكانية إحياء عملية السلام، ناهيك عن أن تفضي إلى استرداد الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني. وثانيهما أن الحكومة الإسرائيلية، التي يجري تشكيلها من القوى المنتصرة في انتخابات الكنيست الأخيرة، تضم بين صفوفها قوى وأحزابا رئيسية يمينية عنصرية وإرهابية، لا تعترف بالشعب الفلسطيني ولا بحقوقه المشروعة، ولا تؤمن بالسلام، وليس على أجندتها سوى الحروب والتهجير والعقوبات الجماعية.

مما يعنى ذهاب نفوذ حركة فتح سياسيا ووطنيا .

وفى السياق نفسه، ثمة قوى - غير فتح - مسكة بزمام الأجهزة الأمنية فى الضفة، لن تسمح بإعادة هيكلتها أو خضوعها لمرجعية غير مرجعيتها الملتبسة القائمة حاليا، ولن تسمح كذلك بأن يعاد النظر فى عقيدتها القتالية التى بنيت عليها بدعم وإشراف أمريكى مباشر .

وفى المقابل، لا يمكن تصور إقدام حركة حماس على التنازل عن سيطرتها على غزة دون مقابل، أو أن تتخلى عن أجهزتها الأمنية وقوتها التنفيذية، وكذلك الـ ٢٠ ألف موظف الذين زجت بهم فى كشوف الموظفين، منذ تسلمها مقاليد الحكومة فى القطاع ، أو أن ترضى بإخضاع الأجهزة الأمنية التابعة لحكومتها لإجراءات إعادة البناء والهيكلية، بينما تبقى الأجهزة الأمنية فى الضفة كما هى . وهى - أى حماس - إن فعلت ذلك، فلن تقبل بأن يكون الثمن المقابل أقل من الإمساك بزمام منظمة التحرير، والاحتفاظ بالكلمة الفصل فى السلطة والحكومة، وهو ما سيصطدم بمصالح حركة فتح ومواقفها .

إزاء كل ذلك، لنا أن نتوقع ميلاد حكومة تكنوقراط (مطعمة بالسياسيين) ومقبولة من المجتمع الدولى، بحيث تحقق مصالح الأطراف جميعها . فالقاهرة تستعجل ذلك الإنجاز، تعززا لوضعها ودورها ومكانتها الإقليمية، وتريدته كذلك من أجل مباشرة إعادة الإعمار والالتفاف حول الاشتراطات الدولية بشأنه .

وحركة فتح ترغب فى حل كهذا، كما ترى فيه تسوية تبقى لها اليد العليا، ما دامت تلك الحكومة " ستلعب " على ملعب برنامجها السياسى .

حركة حماس أيضا لن ترفض خيارا كهذا، مادام سيخرجها من مأزق حصار غزة ومعابرها المغلفة وخرابها المقيم .

أضف إلى ذلك أن فتح تريد تلك الحكومة، كونها توطئة لاستعادة موطئ قدم لها فى القطاع الذى أخرجت منه عنوة . أما حماس، فتريد الحكومة لترفع عن كاهلها ضغط الرأى العام فى غزة المجوع والمحاصر بالانقراض والمعابر المغلفة. فتح تريد حكومة جديدة من دون تفريط بالسلطة أو المنظمة، وحماس تريد تلك الحكومة مع دور واضح فيها، من دون أن تدفع ثمنا سياسيا، ومن دون أن تتخلى عما بحوزتها وملك يديها فى قطاع غزة .

المعادلة إذن أن حكومة كهذه (يقوقع أن ترى النور مطلع أبريل ٢٠٠٩) تشكل مخرجا مناسباً لجميع الأطراف، وحلا ظرفيا لمازق الانقسام الداخلى . وهى إذ ستباشر مهامها السياسية والإدارية المرتبطة باليات التوافق الوطنى، فلن تجرؤ على فتح ملف الأجهزة الأمنية فى الضفة، وهو ما سيطوى صفحة إصلاحها أيضا فى غزة .

والحاصل الأخير لكل هذا أن الانقسام قد ينتهى سياسيا وإعلاميا، لكنه سيبقى شاخصا على الصعيد العملى والمستوى الأمنى دون معالجة، انتظارا لموعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية المنتظر التوافق عليها، وما ستحملة من نتائج .

فلماذا إذن هذا الإصرار على شروط الرباعية التى يجرى تمريرها تحت عناوين شتى؟ وعن أى اتفاقات يتحدثون؟ ومتى كانت آخر مرة ينطق بها إسرائيلى واحد بكلمة "أوسلو"؟

واقع الحال أن استدعاء العامل الدولى واستحضار ضغوطاته واشتراطاته هو تكتيك "فتحواوى سلطوى" يراد به تحقيق مكاسب فى مواجهة "حماس" ومطالباتها المستندة إلى نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة . إذ فى كل مرة يجرى فيها الحديث عن إعادة تشكيل الحكومة، أو إعادة هيكلية السلطة أو المنظمة، يتم الاستناد دائما إلى "قزاعة الحصار"، وتستدعى إلى مائدة المفاوضات قضايا من نوع : حكومة يقبل بها العالم، ورفع الحصار، وفتح المعابر، وهذا سلوك ينم عن ضعف فى المسؤولية الوطنية، وتضخم فى الغزوة الفصائلية .

ومن ناحية أخرى، ركزت حركة فتح خلال مداولات الحوار على إعادة فتح ملفات أجهزة قطاع غزة ومؤسساتها لإعادة الهيكلية والبناء دون غيرها، وكأن ما شيد فى الضفة الغربية من أجهزة أمنية ومؤسسات سلطة وحكومة قد بنى على أسس مهينة ووطنية محايدة، وليس على أضيق الحسابات وأبعدها عن روح الوحدة الوطنية .

المقصود، إذن، أن حركة فتح - فى التحليل الأخير - تعاطت مع قضايا الحوار وفق قاعدة أن "ما لكم لنا ولكم وما لنا هولنا وحدنا"، وهذا سلوك لا يمكن أن يفتح طريقا لاستعادة اللحمة الوطنية أو ترميم الشرخ وريدم الفجوة .

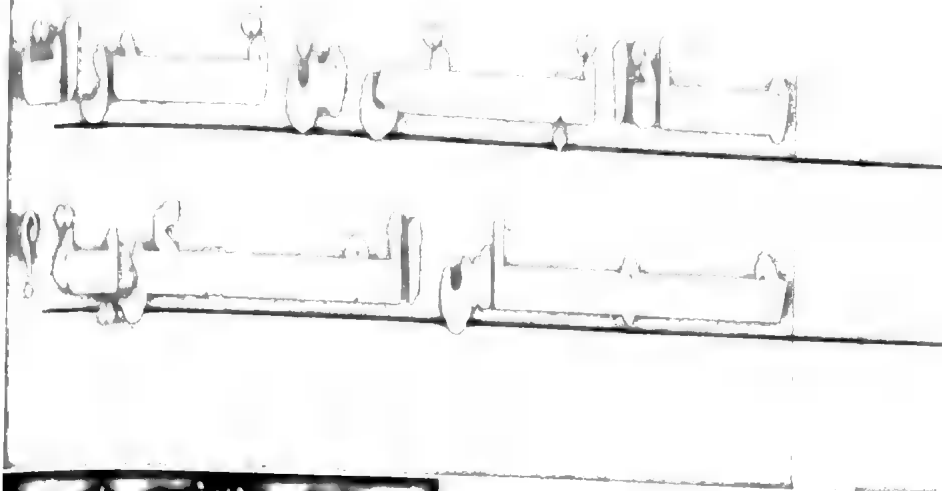
توافق الحد الأدنى .. الحكومة أولا وأخيرا :

فى ظل معطيات كهذه، يصعب الحديث عن إمكانية حدوث اختراقات جوهرية للملفات المطروحة أو معالجات حاسمة لكافة القضايا من خلال بسط حلول كاملة لها . إذ إن ثقل وخطورة بعض الملفات - خاصة ملفى منظمة التحرير والأجهزة الأمنية اللذين تتنازعهما رؤيتان متناقضتان لحركتى فتح وحماس وطفانهما، وتتداخل فيهما مصالح وعوائق إقليمية ودولية - لا يتركبان أى هامش حقيقى للتفاوض بشأن إنجاز جوهرى على صعيد الشراكة والمصالحة .

ومن ثم، سوف يقتصر الأمر أو يفضى فى النهاية إلى توافق محسوب على بعض القضايا لا أكثر .

وما يمكن توقعه من نتائج لا يتعدى تشكيل " حكومة توافق وطنى " وتهدئة ميدانية متبادلة بين حركتى فتح وحماس، بينما ستبقى التفاهات الخاصة بمنظمة التحرير والأجهزة الأمنية حبرا على ورق، أو لن يتجاوز حدود تطبيقها البنود والآليات الأولى على أفضل تقدير .

إذ لا يمكن تصور إمكانية قبول حركة فتح بإخضاع منظمة التحرير لإجراءات تطوير حقيقية تطول هياكلها وبرنامجها السياسى، أو السماح لحماس بالحصول على تمثيل فى مؤسساتها يوازى ثقل الحركة الإسلامية فى الشارع الفلسطينى،



عدنان أبو عامر

عبر سلسلة من العمليات المسلحة ضد قوات الاحتلال والمستوطنين، فإن جذور الجهاز العسكري لحركة حماس تمتد إلى عام ١٩٨٤، الذي شهد إمالة اللثام عن أول بنية عسكرية منظمة للإسلاميين الفلسطينيين، حيث ألقت سلطات الاحتلال القبض على الشيخ أحمد ياسين ومجموعة من مساعديه وأتباعه، بتهمة تشكيل تنظيم عسكري يهدف لمحاربة الاحتلال بالوسائل العسكرية.

ومع تفجر الانتفاضة الشعبية عام ١٩٨٧، بدأت حركة حماس طورا جديدا في تاريخ المواجهة مع الاحتلال، أرخ لمرحلة جديدة من العمل العسكري، ومهد الطريق نحو بزوغ جيل جديد يحمل راية المقاومة، حيث تسلم عدد من الكوادر الميدانية دفة القيادة العسكرية للحركة، وأرسوا القواعد الأولى واللبنيات الأساسية لتنظيم عسكري جديد، ذي آليات مرنة وأشرعة منفتحة، استوعبت كثيرا من الطاقات والقدرات والجهود، واستثمرتها في ميدان المواجهة ضد الاحتلال.

وشهدت تلك الفترة التي صاحبت البدايات الأولى للانتفاضة العديد من العمليات العسكرية، تركزت على إطلاق النار والقاء القنابل اليدوية، إلى أن بلغت مبلغا رفيعا، وأصابت نقلة نوعية بالنجاح في اختطاف الجنديين "أفي ساسبورتس وإيلان سعدون" عام ١٩٨٩، مما أشعل الأضواء الحمراء في عقول قادة الاحتلال، ووضعهم أمام حقيقة خطورة هذا التطور المهم الذي مس هيبته العسكرية، وزلزل حصانته الأمنية، وألقى بهم في أتون المواقف الحرجة، والتي انعكست على الأرض في حملة واسعة استهدفت الحركة، وطالت المناء من قياداتها ونشاطاتها السياسيين والعسكريين، وعلى رأسهم الشيخ أحمد ياسين الذي أصدرت سلطات الاحتلال بحقه السجن مدى الحياة عام ١٩٩١.

وما لبثت كتائب القسم أن تطورت في عملها المقاوم الفاعل

دارت الحرب الإسرائيلية الأخيرة على أرض قطاع غزة، وهو شريط ساحلي طوله ٢٥ كم، ومساحته ٣٦٠ كم^٢، ويبلغ عدد سكانه ١,٥ مليون نسمة، ويقسم إلى منطقة شمالية يتراوح عدد سكانها بين ٨٠٠ و ٩٠٠ ألف نسمة، تضم مناطق بيت حانون وبيت لاهيا وجباليا، هي الأقرب لعمق إسرائيل، ومنها تنطلق الصواريخ ضد أهداف حيوية، ومنطقة جنوبيية عدد سكانها ٤٠٠ ألف نسمة، محاذية للحدود المصرية، ومنها يهرب السلاح إلى القطاع كما تزعم أجهزة الأمن الإسرائيلية، ومنطقة وسطى معظمها زراعية تضم عدة مخيمات. ويفتقر القطاع للعمق الاستراتيجي، فكله ضمن مدى نيران المدفعية، وأشبه ما يكون بمدينة محاصرة.

وبالتالي، يمكن "إسقاط" قطاع غزة باللغة العسكرية من خلال:

١- اقتحامه عسكريا، واحتلال مدنه، وتدمير المقاومة المدافعة عنه.

٢- فرض الحصار، وقطع مقومات الحياة، كالغذاء والماء والنواء والطاقة، مع الضغط عسكريا والاستنزاف.

الجذور العسكرية لحركة حماس :

على صعيد قوى المقاومة، تعتبر كتائب الشهيد عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، القوة العسكرية الأكثر بروزا وفعالية وقوة. فتماسك بنيانها التنظيمي ورؤيتها الوطنية المتزنة، وقوة وثقل فعاليتها العسكرية على الأرض، أوجد لها مساحة بارزة في خريطة المقاومة، وبوها موقعا رياديا في حقل العمل المقاوم ضد الاحتلال الإسرائيلي، وجعل منها لب المعادلة الكفاحية في مضمار السعى نحو التحرر والاستقلال.

ولئن أعلنت كتائب القسم انطلاقها رسميا نهاية عام ١٩٩١،

(*) باحث فلسطيني .

المخاطر والاضغوطات، وفتح أفاق جديدة أمام الكتابات تمكنها من التحرك بمرونة أكبر على الصعيدين السياسي والداخلي.

٥- تصدر الكتابات الأجنحة العسكرية لفصائل المقاومة في مستوى فعلها وفاعليتها العسكرية إذ تشير مختلف الإحصاءات الوثائقية إلى تكبيدها منفردة خسائر فادحة للاحتلال الإسرائيلي بنسبة تقدر بـ ٤٧٪ من إجمالي عدد قتلاه وجرحاه، فيما اشتركت مع بقية فصائل المقاومة بـ ٢٠٪ من إجمالي العدد خلال انتفاضة الأقصى.

كما تحتل موقعا متقدما في مستوى الفعل والفاعلية العسكرية في مواجهة الاحتلال. فإسهاماتها المتميزة وحضورها المؤثر على ساحة العمل المقاوم لا يخفى على أحد، ولا يمكن التقليل من شأنه بأي حال من الأحوال.

وقد تعددت أشكال المقاومة المسلحة التي خاضتها كتابات القسم، ومنها: العمليات الاستشهادية، إطلاق النار والكمائن، تدمير المواقع العسكرية، اقتحام المستوطنات، حرب الأنفاق، الصواريخ والقذائف، صراع الأمم المتحدة، أسر الجنود والمستوطنين (١).

ويمكن بصورة إجمالية الحديث عن أبرز عناصر قوة كتابات القسم، إلى جانب قوتها العسكرية، مما جعلها تواجه آلة الحرب الإسرائيلية الأخيرة، بصورة تستحق الدراسة والبحث:

١- الإرادة والصمود، والاستعداد للتضحية أمام انسداد الخيارات الأخرى.

٢- تلاحم الشعب مع المقاومة، واستعداده لتحمل الصعاب.

٣- المراهنة على تحرك الشارع الفلسطيني والعربي.

٤- المراهنة على الجبهة الشمالية، لبنان وسوريا، إن تخطت إسرائيل خطوطا حمرا.

٥- المراهنة على ضعف الجبهة الداخلية للعدو.

على هذه الأرضية، واجهت إسرائيل حركة حماس في غزة، وشتت عليها حربا ضارية، استمرت لأكثر من ثلاثة أسابيع، تلخصت نتيجتها في عبارتين أجمع عليهما الكثير من الأوساط الفلسطينية والإسرائيلية، وهي أن: "إسرائيل لم تنتصر، وحماس لم تنكسر".

الاداء القتالي لمقاومي حماس :

كان الاداء القتالي لحركة حماس عاليا في أثناء الحرب الأخيرة على غزة، وهو ما دفع المراقبين والمحللين العسكريين للإقرار بالتطور الذي وصلت إليه، واقترباها من درجة الجيوش المنظمة.

فالاعداد الكبيرة لمقاتلي القسم -الحديث يدور عن ١٥ ألف مقاتل- وامتلاكهم لأنواع متعددة من الأسلحة، إضافة لتكوين أجهزة استخبارية وإعلامية وهندسية، يعزز ما أظهرته حماس من جاهزية عالية في أسلوب الكر والفر، ونقل المعركة إلى أرض العدو، من خلال تكامل منظومة الصواريخ والقذائف المضادة للدروع، مما أسفر في النهاية عن تحقيق هدفها المتمثل في عدم تمكين إسرائيل من تحقيق أهدافها من الحرب.

والمؤثر، لتبدأ أشكال المقاومة المختلفة، بدءا بإطلاق النار، مروراً بتفجير العبوات الناسفة وإطلاق الصواريخ وقذائف الهاون، وصولاً إلى اقتحام المستوطنات، وتنفيذ العمليات الاستشهادية الموجهة في عمق كيان الاحتلال.

ونتيجة للخطر المتعاظم الذي شكلته الحركة على أمن المستوطنات ودولة الاحتلال، شن الجيش الإسرائيلي حملة شرسة ضد أفرادها وكوادرها وقادتها ومؤسساتها، واستنفد كافة الوسائل في محاربتها، محاولا تصليتها والقضاء عليها وإزالة تهديداتها، دون أن يتمكن من منعها من مواصلة تبني مشروع المقاومة حتى بحر الاحتلال.

وتمتاز كتابات القسم بعدد من المميزات العسكرية والتنفيذية، أهمها:

١- يشكل التصنيع العسكري ميزة خاصة تتفرد بها، كتصنيع صواريخ القسم وقاذفات البناء، البتار، الياسين، والعبوات الجانبية والأرضية الكبيرة جدا، والقنابل اليدوية الفعالة، والعبوات المضادة للأفراد، وإنتاج جميع أنواع المتفجرات الخطرة الفعالة بشكل عام، التي تم استخدامها في الحرب الأخيرة بكثافة ملحوظة.

ويعتبر التصنيع نقلة نوعية واستراتيجية في أداء وتكتيكات المقاومة التي فرضت نفسها على الساحتين العسكرية والإعلامية. فرغم البساطة التي تميزه، وما تعاني منه القضية الفلسطينية من تآزم لم تشهده منذ عشرات السنين، إلا أن فعالية وجدوى هذه الأسلحة، خاصة صواريخ القسم، كان لها بالغ الأثر على معنويات الإسرائيليين الذين لم يخفوه في تصريحاتهم ومواقفهم المختلفة.

٢- يقع التماسك البنيوي التنظيمي موقعا مهما في أطرها وهيكلها. فرويتها واحدة، وقراراتها واحدة، وموقفها واحد، وخطتها واحد، وبياناتها واحدة، دون أن يعرف التفكك والانشقاق أو التبعض والتشتت طريقا إليها، مما منحها قوة دافعة للتفرغ لقارة الاحتلال، مطمئنة لسلامة وصلابة بنيانها وجبهتها الداخلية.

٣- يعتبر التنسيق المشترك مع باقي فصائل المقاومة موقعا جيدا في سياق تكتيكات الفعل المقاوم لكتابات القسم. فقد شهدت انتفاضة الأقصى تنفيذ الكثير من العمليات المشتركة مع العديد منها، علما بأن أهمية العمليات الفدائية المشتركة تكمن في تحقيق أكبر وأوسع قاعدة فصائلية شعبية داعمة لخيار المقاومة، ومحاولة غمس كافة القوى والفصائل في العمل العسكري، مع ما يعنيه ذلك من توافر أغلبية جماهيرية شعبية ساحقة تتبنى الخيار المقاوم كشروع مشترك.

٤- انتهاز خطوات ذكية ذات بعد تكتيكي، في محاولة لتعظيم الكاسب والمنجزات، وتقليل الانتقادات والاعتراضات والخسائر. فقد امتنعت الكتابات في بعض الأحيان عن تنفيذ عمليات استشهادية داخل العمق الإسرائيلي، في الوقت نفسه الذي كثفت به هجماتها وضربات مواقع الاحتلال ومستوطناته على الأراضي المحتلة عام ٦٧، مما وجد تطبيقاته في سلسلة العمليات المؤثرة التي نفذتها ضد المواقع العسكرية داخل غزة.

ولا ريب في أن مثل هذا التكتيك المحسوب كفيل بدرء جزء من

خصائص ميدانية للمقاتلين :

يمكن تحديد أهم خصائص كتائب القسام ومقاتليها، التي مكنتها من التكيف مع الحرب الإسرائيلية الأخيرة، على النحو التالي:

١- روح التضحية العالية: تكمن قيمة هذه الميزة في كونها المنبع والمحرك لكل الخصائص الأخرى، لأنها الروح الجياشة التي تدفع بالمقاوم إلى الحرص على طلب الشهادة طريقاً للوصول إلى هدفه، حيث نفذ المقاومون عملياتهم تحت ظروف قاسية، وادركوا مسبقاً إمكانيات وقدرات المحتل، ومع ذلك كانت استعداداتهم لاقتحام الصعوبات ومواجهة الجيش الإسرائيلي كبيرة، مما يدل على الحالة المعنوية المرتفعة التي تمتعوا بها.

وقد دفعت هذه الميزة عدداً من العسكريين الإسرائيليين للاعتراف بها، ومنهم الخبير العسكري "ران أدلست" الذي قال: عناصر حماس ليس لديهم طائرات هليكوبتر، ولا دبابات، ولا سلطة لتطوير السلاح، كما عندنا، ولكن توجد عندهم قدرة تحمل، واستيعاب الضربات، ووقت، كما ليس عندنا.

ولعل ما عبر عنه الوزير السابق "داني نافيه" يشير إلى حقيقة الروح القتالية لدى المقاومين، حين قال: الفلسطينيون الذين يملكون إمكانيات بسيطة يرفعون رؤوسهم مفاخرين بما حققوا، بينما تظاير دولة بأكملها الرأس خجلاً.

أما أكثر ما لفت نظر قادة الجيش والمعلقين خلال الحرب الأخيرة، وفقاً للتقارير الميدانية التي كانت تصل من خلال الجنود الجرحى، فهو ما وصفوه بـ "الجرأة الأسطورية" للمقاومين، كما سماها الجنرال "بنيامين شلومي" القائد السابق لقوات الجيش في غزة، وبفقت أحد قادة لواء "جفعاتي" للقول: كان بإمكان عناصر حماس أن يتركوا ننسحب "متذرعين" بتفوقنا التقني الهائل عليهم، لكنهم تحدوا وتجاهلوا مظاهر تفوقنا، إن مقاوميه لا يهابون أي شيء.

وعبر الصحفي المتخصص في الشؤون العربية "روني شكيد" عن رفضه لحالة الاستهتار من قبل الإسرائيليين بقله السلاح بأيدي حماس، لأن خلف هذا السلاح القليل، هناك الكثير من الإرادة والجاهزية التي تتغذى مما وصفه بالكراهية والرغبة في الانتقام. وتابع: يريد المقاومون خلال حرب الاستنزاف خلق ميزان رعب، يريدون تحقيق "ميزان دم"، ليقبضوا أكبر قدر من الإسرائيليين، ويقلصوا الفجوة بين عدد قتلتنا وقتلناهم.

وقال الجنرال احتياط "يوحنا تسوريف": هاكم على سبيل المثال حركة حماس، فلو تتبعنا تصريحات وتطمينات قادة جيشنا، فإن هذه الحركة من المفترض أن تكون قد غابت عن الوجود، لأن الجيش لم يترك أي عنصر منها إلا واعتقله، ومن استطاع أن يقتله لم يقصر في ذلك، لكننا نفاجاً بأن حماس فاجات الجميع بقدراتها على مواصلة المقاومة بشكل يثير الإعجاب.

٢- السرية وعدم النزوع للعمل الدعائي: لا يخفى أن قيمة هذه الخاصية تشير إلى أين يجب أن يكون التركيز والعمل، وهذه الخاصية للعمليات دفعت بمقاتلي حماس والقسام إلى تجنب أخذ الصور، وهم مكشوفو الوجوه خلال فترة مواجهتهم للجيش

الإسرائيلي، وعدم الظهور في استعراضات عامة، والعمل بصمت دون ضجيج، مما أعطاهم القوة والاستمرارية.

وأشارت بعض التقارير، التي بدأت تنشرها الصحف الإسرائيلية، إلى أن الحديث الذي يدور بين ضباط الجيش الميدانيين حول التخطيط الجيد للعمليات الفدائية ذات المستوى العالي، يدل على حجم السرية وعمليات التمويه واستخدام الوسائل المتعددة لاختراق الدوائر والخطوط الدفاعية، التي أقامها الجيش الإسرائيلي حول مواقعه العسكرية التي تحصن فيها على حدود غزة.

وبعد مرور أسبوع على الحرب الإسرائيلية، كان النشاط البري ينحصر فيما سماه الإسرائيليون "المرحلة الثانية"، التي قضت بتقطيع أوصال القطاع، واحتلال كل المناطق المفتوحة التي يفترض أنها مراكز للوحدات المكلفة بإطلاق الصواريخ، وبخل المئات من جنود الاحتلال، وهم يحسبون أن الحرب على وشك الانتهاء. إذ إن المقاتلين اختفوا، ولكن سرعان ما عادوا للظهور، الأمر الذي أعاق استكمال هذه المرحلة حتى النهاية، من خلال رغبة الجيش في تجنب الالتحام مع المقاومين، وحصر الهدف بتقطيع أوصال القطاع، أملاً في ضرب الهرمية القيادية للمقاومة، وإحداث فوضى وارتباك.

وانعكس ذلك على قدرة المناورة في المناطق التي تحركت فيها قوات الاحتلال، وأخذ بعداً إضافياً في الأماكن الأخرى، بعد أن افترض الإسرائيليون أنهم سينطلقون باتجاهها إذا قرروا الدخول في المرحلة الثالثة من العملية العسكرية (٢).

٣- الاحتراف القتالي في إتقان الهجوم: تمتع المقاومون خلال الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة بقدرة فائقة على تنفيذ الهجمات العسكرية، والانسحاب المنظم دون خسائر، وإجادة التمويه، رغم أنهم لم يتدربوا في كليات عسكرية، أو يتعلموا من خلال دورات في هذه الدولة أو تلك، مما أزعج أوساط جيش الاحتلال، حيث اعترف ضباط كبار بدقة إتقان تخطيط هذه العمليات، إلى جانب قناعتهم بأن عمليات القسام كانت تتحسن من حيث التخطيط والتنفيذ من عملية لأخرى.

من جهة أخرى، قال الضابط "تال" الذي جرح ببنيران قناصة حماس: كنا في حالة حرب، كانت تكفي غفلة عشر دقائق حتى يتسلل فدائي من تحت أنوفنا، مشيراً إلى تكتيكات جديدة بدأ المقاومون ابتكارها، من خلال سير العملية بعدة مراحل:

أ- إطلاق الرصاص على كل من يظهر أمام المقاومين من الجنود.

ب- تفجير مواد متفجرة بجنود في طريقهم للمقاومين.

ج- السيطرة على جنود في أحد المنازل المفخخة، وتفجير نفسه معهم.

وقد دفع ذلك بالجنرال "يهوشع ساجيه" رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية السابق، للتعليق على المواجهة الشاملة التي خاضتها كتائب القسام بالقول: إنها حرب عصابات جامحة بلا حدود.

وتجمع التحقيقات التي بدأت بإجرائها المؤسسة العسكرية الإسرائيلية على أنه بعد نجاح كل عملية للمقاومة استهدفت جنودا ومواقع عسكرية، كان من أهم أسبابها التخطيط المميز والإعداد والرصد المسبق، بل تحديد نقاط الضعف في النظام الأمني للموقع العسكري، ثم استغلال عنصر المفاجأة الذي أربك الجنود، وجعلهم يسقطون برصاص المهاجمين في عمليات أثبت فيها المقاتلون أن لديهم قدرات عسكرية تفوق وحدة كاملة من جنود الاحتلال.

ويستدل من تحقيق عسكري، أجرى عقب إحدى العمليات التي وقعت شمال قطاع غزة، على أن منفذ الهجوم قاموا بداية بعملية تمويه ذكية، أربكت الجنود، ومكنت اثنين من المقاومين من الدخول للمنطقة العسكرية.

٦- الدقة في التخطيط والتنفيذ وإصابة الهدف: حققت غالبية العمليات التي نفذتها قوى المقاومة، خلال عملية الرصاص المسكوب الأخيرة، جزءا كبيرا من نتائجها العسكرية، بحيث كان اختيار الهدف من النواحي السياسية والعسكرية عاملا كبيرا في نجاحها، واستطاع المقاومون اختراق كافة الإجراءات الأمنية التي اتخذتها قوات الاحتلال، للحيلولة دون تنفيذ عملياتها العسكرية. ومما يدل على دقة العمليات التي نفذها المقاومون من حيث التخطيط والتنفيذ وإصابة الأهداف، الخسائر البشرية المتواضعة التي أصابت صفوف المقاومين.

وفي تعقيبه على تصاعد عمليات المقاومة في غزة، خلال الحرب الأخيرة، أكد الجنرال "عاموس مالكا" أن هذه العمليات ترسم صورة قاتمة لمستقبل الأمن الإسرائيلي، مشيرا إلى قدرة حركات المقاومة، خاصة حركة حماس، على استنباط العبر من كل عملية تقوم بها، فضلا عن دراستها بشكل جيد للاحتياطات الأمنية، وعملها الدائم بمحاولات حثيثة وعديدة على تفادي أثرها، مما جعلها تشكل في كثير من الأحيان تحديا كبيرا للعسكرية الإسرائيلية بكل ما أوتيت من إمكانيات لا يمكن مقارنتها بإمكانات المقاومة.

وأظهرت التحقيقات، التي أجراها جيش الاحتلال بعد انتهاء الحرب على قطاع غزة، أن قوات الاحتلال واجهت صعوبات كبيرة في أثناء العمليات العسكرية في التعامل مع الأنفاق التي أعدها المقاومون الفلسطينيون في البيوت والشوارع، والتي أدت إلى تعطيل تقدم القوات الإسرائيلية في العديد من المواقع.

وبحسب ما ورد، فإن الفلسطينيين أعدوا العديد من الأنفاق التي كانوا يتحركون من خلالها والتي ساهمت في تعطيل تقدم قوات الاحتلال. وبحسب التحقيقات التي أجريت، فإنه في العديد من الأحيان وقفت قوات الجيش الإسرائيلي عاجزة عن التقدم أو التعامل مع الأنفاق، خاصة أن رجال المقاومة كانوا يطلقون النار والصواريخ على الجيش الإسرائيلي، ومن ثم يشاهدون في موقع آخر، حيث كانوا يتنقلون من موقع إلى آخر عبر الأنفاق (٣).

كما أن الصواريخ، التي بدأت بالتساقط في بلدات غلاف غزة، ذكرت بأن إسرائيل لا تزال بعيدة عن هدفها المعلن الذي من أجله انطلقت إلى حملة "رصاص مصهور". وأثبت مرور عدة أسابيع على نهاية الحملة، أنه لم يستقر بعد "واقع أمني جديد" ومحسن على حدود القطاع (٤).

وأجبر مستوى الاحتراف القتالي لمقاتلي حماس على أن يشيد ضابط إسرائيلي بالمستوى العسكري الذي وصلوا إليه، ويتطور مستواهم القتالي. وأشار قائد كتيبة "جفعاتي" من ألوية النخبة في الجيش الإسرائيلي قائلا: لم يعودوا يأتوننا مباشرة كما كان ذات مرة، بل يحاولون القراءة السليمة لاتجاه عملياتنا، وبالتوازي تبعث حماس بخلاياها إلى الأمام، حيث الخطوط الخلفية للانتشار الإسرائيلي بهدف تنفيذ عمليات هناك.

٤- الكثافة الكمية والنوعية: شهدت أيام المواجهة العسكرية الأخيرة تكثيفا غير مسبوق في تنفيذ العمليات العسكرية. فلا يكاد يمر يوم دون تنفيذ عملية عسكرية نوعية في الحد الأدنى، وكلها اتمت بنوعية محددة، وهي تكتيك الكمين والهجوم والمواجهة التي تعتمد على الأسلحة الرشاشة.

ولعل من المفيد الإشارة إلى أهمية هذا النمط من العمليات، كونه يترك للمقاوم الحرية الكبيرة في التحرك، وفي مفاجأة المحتل بنوجيه الضربة أولا. ويحتاج هذا النمط من العمليات إلى عامل الرصد واث العيون والمراقبة الدقيقة للموقع، لذلك كانت تستغرق بعض العمليات الفدائية، القيام بمهمة الرصد، فترة طويلة إلى أن تنجلي اللحظة الحاسمة لتنفيذها، مما دفع المسؤولين العسكريين لإطلاق صيحات الخطر والخوف، وفيها إشارة إلى أن "الوسائل التي يعتمد عليها الجيش لم تعد تكفي، فنحن نواجه حرب عصابات فظية على غرار ما واجه الجيش الإسرائيلي في بيروت".

٥- استهداف دوريات الجيش وألياته العسكرية: شكلت العمليات الموجهة للأهداف العسكرية البحتة ذروة التحدي الذي أغلته حماس ومقاتلها للدولة العبرية وجيشها. والمقصود هنا قتل جنود عسكريين، أي تحد عسكري بحت، "جندى أمام جندى"، واكتسبت الهجمات الموجهة نحو الآلة العسكرية عدة مميزات، أهمها:

- دعت الجيش في حالة استنفار وطوارئ مستمرة.

- صرفت جزءا كبيرا من جهده في مراقبة المواقع.

- سلبت ما وصفته بعض المحافل العسكرية بـ "المبررات الأخلاقية بخصوص الطابع غير الإنساني للمقاومة التي توجه أحيانا لمن يوصفون بالمدنيين.

- عمل نجاح عدد من العمليات التي قامت بها خلايا كتائب القسام على توجيه ضربة قاسية لكبرياء الجيش الإسرائيلي، ولصورته التي لا تهزم، ولقوة ردعه. وأصابت العمليات الفدائية التي استهدفت المواقع العسكرية جيش الاحتلال بإرباك شديد، ووجهت له انتقادات لاذعة بسبب عدم مقدرة على حماية نفسه، فكيف سيحمي باقي الإسرائيليين.

يوصف المعلق العسكري "إليكس فيشمان" تحول جنود الجيش في المواجهة الأخيرة من "صيادين إلى مصطادين"، إلى بط في مرمى النيران، متسائلا: هوجمت العديد من الحواجز العسكرية خلال الحرب، فقتل الجنود وجرحوا، فما الذي فعله الجيش بهذا الصدد؟ ما الذي فعله القادة الميدانيون؟ من الواضح أن الجيش لا يستخلص العبر من الحوادث، وبالتالي فإن تكرارها عدة مرات يشهد على عدم استيعاب الجيش لهذا الواقع الكابوس.

٧- تطوير التكتيكات وأساليب الهجوم: وهنا ظهر إبداع المقاومة من خلال تحديد الدور غير المتوقع، والذي أظهر بحق التفوق على أجهزة الأمن الإسرائيلية فيما بات يعرف بـ "حرب الأسمعة". فقد اتقنت المقاومة الأساليب المعروفة في حروب العصابات، أي المجموعات الصغيرة التي تشن هجمات مفاجئة على دوريات المحتل وتحصيناته، وتعمل على زرع الألغام والكمائن على طرق دورياته.

كما نجحت المقاومة، إلى جانب هذه الأساليب، في تقديم تجربة متميزة على المستويات الأمنية والإعلامية والسياسية، أبرز ملامحها:

١- تعدد التكتيكات والعمليات: لم يعتمد مقاتلو حماس -كما بدا في ميدان القتال- تكتيكا واحدا في المواجهة، يتمثل بانتظار جنود الاحتلال على الطرقات والأحراش، وقصف مواقعه من القرى البعيدة. بل لجأوا للمبادرة لشن عمليات واسعة، وأحيانا متعددة، في الوقت نفسه، على أكثر من موقع من مواقع الاحتلال.

وقد جاءت الهجمات التي قامت بتنفيذها قوى المقاومة على الشكل التالي:

- الهجوم من مكان ثابت ضد هدف متحرك.

- الهجوم من مكان متحرك ضد هدف متحرك.

- الهجوم من مكان ثابت ضد هدف ثابت.

وقد حذر بعض الجنرالات، ومنهم العميد "شمونيل زكاي" قائد منطقة غزة السابق في الجيش الإسرائيلي، من أن حماس تتعلم كيف تحدد أخطاء الخصم، واستخلاص العبر الميدانية والعملية بصورة سريعة جدا، مما يشكل تعقيدا لجهاز كبير، مثل الجيش الإسرائيلي، علما بأن "زكاي" هو الذي قاد عملية اقتحام منطقة شمال غزة خلال حملة "أيام النعم" في أكتوبر ٢٠٠٥.

ولم يعد التطور في عمل المقاومة بالنسبة للعسكريين ورجال الأمن حديثا عابرا، بل شكل حالة من الإرياق، حيث راقب المتخصصون في سلاح التخطيط في جيش الاحتلال أن حركات المقاومة تزداد وتيرة عملياتها، وتتطور نوعيا يوما بعد يوم، مما خلق حالة من "الغوغانية" في التفكير لدى القيادات العسكرية، التي راقبت عن كثب تطور تقنية قتال المقاومة، التي مرت بعدة مراحل.

أكثر من ذلك، فقد اكتشف رجال المقاومة طريقة تفجير العبوات الناسفة من خلال الهاتف النقال، مما أزعج خبراء المتفجرات الإسرائيليين، وتبع ذلك التطور في تفخيخ السيارات والمنازل، بحيث يقوم رجال المقاومة بزرعها بالألغام، وبعدها يقوم آخرون بتفجيرها عن بعد.

ب- تطوير قدرات استخبارية عالية: حيث نجحت المقاومة في تطوير قدرات استخبارية عالية مكنتها من رصد تحركات جنود الاحتلال، وإيقاع خسائر مباشرة وكبيرة بهم عبر الكمائن أو التفجيرات، داخل المواقع العسكرية وخارجها، مما أدى في الأوساط العسكرية لطرح الشكوك والتساؤلات وتشكيل لجان للتحقيق حول مدى اختراق المقاومة، خاصة بعد عدة عمليات فاشلة نفذتها القوات الإسرائيلية من جهة، وفي ظل نجاح المقاومة في تنفيذ عمليات ذات أبعاد أمنية واستخبارية من جهة أخرى، لم

تكشف عنه المصادر الإسرائيلية حتى كتابة هذه السطور.

وقد تبدي العجز أمام القدرات الاستخبارية لحركات المقاومة من خلال صواريخ القسام التي كانت تتساقط على إسرائيل، في نزوة القصف الجوي لقطاع غزة، التي عقب عليها الصحفي "عوفر شيلح" بقوله: يعمل الجهاز العسكري لحركة حماس ككتائب القسام بأسلوب استخباري متقدم، ويبدو أنه قادر على الوصول إلى أي مكان، محذرا من خطورة أن يصل القسام إلى كل مكان عندنا ولا أحد يحمينا. ويتساءل: أين الحكومة؟ أين أجهزة الأمن؟ نحن نريد من يحمينا ولا نريد شعارات.

ج- الحرب النفسية والإعلام الحربي: اعتمدت حماس الأساليب النفسية والمعنوية الحديثة في التأثير، سواء على الرأي العام المدني أو العسكري في صفوف الإسرائيليين، وتمكنت، في إطار أجهزة قائمة بذاتها أطلق عليها "الإعلام الحربي - إعلام المقاومة"، من أن يقوم أفرادها وعناصره بتصوير مباشر لمعظم عملياتها ضد جنود الاحتلال.

كما استخدمت شبكة الإنترنت لتبث أخبار عملياتها ورسائلها المختلفة لأنحاء العالم كافة، وخصصت على الشبكة صفحات خاصة تهتم بأخبار المقاومة، وتتضمن نصوصا حول عملياتها. ومثل هذا الاستخدام للتقنيات الحديثة، ولتصوير العمليات، يحصل لأول مرة في تاريخ المقاومة ضد الاحتلال في فلسطين.

واعتمدت حماس، خلال الحرب الأخيرة على غزة، أسلوبين متكاملين: التعبئة الشعبية، والعمليات العسكرية على غرار حرب العصابات. ونظرا للحاجة الملحة لتحشيد الرأي العام خلفها، انتقلت حماس سريعا في مراحل لاحقة لتعبئة إعلامية واسعة موجهة للرأي العام الفلسطيني بمختلف اتجاهاته من خلال: الإذاعات المحلية، الصحف اليومية والأسبوعية، مواقع الإنترنت، المنشورات الدورية، والبلاغات العسكرية.

كما خطت حماس خطوات متقدمة في إعلامها الحربي بمقارعتها للعمليات العسكرية الإسرائيلية. ففي حين أطلق الجيش الإسرائيلي على عملياته العسكرية الأخيرة اسما ذا دلالة عسكرية، هو "الرصاص المصبوب"، أطلقت حماس على عملياتها الفدائية الموجهة ضد العدوان الإسرائيلي اسم "بقعة الزيت".

وفي خطوة غير معهودة، عقد الجناح العسكري لحركة حماس مؤتمرات صحفية لاستعراض ما يجري على الأرض من عمليات عسكرية ضد قوات الاحتلال.

وفي تطور لافت، سيطرت مجموعة من عناصر حماس في غزة على بث محطة إذاعة الجيش الإسرائيلي "جاليه تساهال"، وقاموا ببث بيانات باللغة العربية، وقال مسئولو الإذاعة إن الفلسطينيين "تمكنوا من اختراق موجات بث الإذاعة، وقاموا ببث بيانات حماسية عبر الأثير تدعو إلى المقاومة". وبحسب أحد العاملين في الإذاعة، فقد تم التحكم بموجة البث الخاصة بإذاعة الجيش، وحجب بثها، وبث بيانات باللغة العربية بدلا منها للمستمعين في المنطقة (٥).

وبعد هذا الاستعراض لمميزات الأداء القتالي لحركة حماس وجناحها العسكري، فإن هناك ثلاثة عوامل مهمة كان لها أبرز الأثر في وقف الجيش الإسرائيلي لعملياته ضد غزة، دون إهمال

طريق خرائط باستخدام تقنيات عالية. وكل الخطط الإسرائيلية التي جربها جيش الاحتلال في حساباتهم، من خلال ما أجروه من مناورات لاختبار هذه الخطط (٧).

وهو الأمر الذي أكدته مصادر عسكرية إسرائيلية من امتلاك حماس محفزات قوية لتنفيذ عمليات كبيرة لتشويش الحملة العسكرية، وإيقاع الخسائر، وأنها خطت لعدة عمليات في الشهور الأخيرة، وأن إمكانياتها قد تتحقق عبر تنفيذ عمليات بالقرب من السياج الحدودي مع قطاع غزة، أو تنفيذ عمليات بواسطة الانفاق، أو تسلل مقاومين داخل الخط الأخضر عن طريق نفق، أو إطلاق رشقات من الصواريخ باتجاه إحدى المنشآت الحساسة (٨).

ونظرا لتلك التوقعات، فقد أكد مدير مركز بيجن-السادات للدراسات الاستراتيجية "أفرايم انبار" أن على إسرائيل الاستعداد لمواجهة حرب عصابات شديدة، تتخللها عبوات ناسفة مزروعة على جوانب الطرق (٩).

وفي تحليل ميداني للاداء العسكري لكلا الطرفين، يمكن الإشارة إلى الآتي: محاولة القوات الإسرائيلية إرهاب قدرات حركة حماس الدفاعية عن طريق القيام بمحاولات اقتحام القطاع "بحريا"، بما يجعل الحركة تحاول الدفاع لحماية جبهة المواجهة البحرية البالغ طولها ٤٠ كيلومترا، و"بريا" بما يجعلها تحاول الدفاع لحماية جبهة المواجهة البرية البالغ طولها ٥١ كيلومترا. بكلمات أخرى، فإن إجمالي جبهة المواجهة التي عملت حماس لحمايتها ٩١ كيلومترا.

كما استخدم الطيران الإسرائيلي الاستطلاع الجوي المستمر باستخدام الأقمار الصناعية، التي لعبت دورا مساندا لإسرائيل في كل حروبها السابقة، كما استخدمت الطائرات بدون طيار، وطائرات التجسس التي كانت تحلق على ارتفاعات شاهقة.

وفي ضوء التسريبات التي أشارت إلى أن هذه العملية العسكرية تم إعدادها قبل ستة أشهر من اندلاعها، وأن تنفيذها سيستمر لفترة قد تمتد إلى ستة أشهر قادمة، فقد تطلب هذا من حركة حماس أن تطبق بمهارة عالية مبدأ "اقتصاد الجهد والقوة الحربية"، وهو ما قامت به، بحيث تتفادى التعرض للخسائر البشرية الكبيرة، والاستهلاك الكبير للسلاح والعتاد في موجات الهجوم الإسرائيلي.

وقد أشار الأداء السلوكي العسكري الميداني الإسرائيلي إلى أن الهجوم البري باستخدام الدروع والمدافع تم تعزيزه بالقصف الجوي المكثف، ومحاولات إنزال القوات الخاصة في بعض المناطق التي تأكدت قيادة الهجوم الإسرائيلي من أنها خالية من دفاعات حماس، الأمر الذي تعذر على استمرارية الهجوم البري، وبالتالي تبدي للجميع أنه لم يتأكد بعد إنهاك قدرات حماس الدفاعية، وإلا فما الذي يفسر عدم لجوء إسرائيل لعمليات الإنزال البحري الواسعة، على طول جبهة المواجهة البحرية البالغ طولها ٤٠ كيلومترا.

وطوال أيام المواجهة العسكرية، لاسيما البرية منها، لم تظهر مؤشرات تفيد بتدهور قدرات حماس الدفاعية. وفي المقابل، لم توجد مؤشرات تفيد بتقدم قدرات إسرائيل الهجومية. وعلى ما بدا فور اندلاع العملية البرية، فقد لجأت حماس إلى تكتيك الانكماش ضمن مناطق الكتل السكانية داخل القطاع، وترك القوات

أولا- مواصفات العمليات العسكرية التي انتهجها المقاومون، فقد وصف "إيلي بستان" مدير مكتب قناة "Fox News" هذه العمليات بأنها "مميزة، إنتاج مميز، غير معروف، وبديل تأثيرها قواعد اللعبة"، مما منحها عدة مواصفات أساسية جمعت القديم والحديث، وهي:

١- عمليات تفجيرية يفجر بها المقاوم نفسه في مكان ما، حيث الهدف إيقاع خسائر بالطرف الآخر.

٢- هجمات مسلحة تقليدية مباغته بالرشاشات وأسلحة أخرى.

٣- استخدام عبوات ناسفة جانبية كان له أثر في زيادة الذعر في أوساط الجيش، خاصة بعد أن تم تدمير دبابة الميركافا التي قيل إنها حصينة أمام أي سلاح مضاد.

٤- تواصل إطلاق قذائف الهاون وصواريخ القسام على أهداف عسكرية واستيطانية.

ثانيا- مواصفات تنفيذها، خاصة أولئك الذين ينفذون العمليات الجريئة، ووصلوا إلى أماكن متقدمة من مواقع الجيش.

ثالثا- قدرات المقاومين وأفراد الشعب على تحمل الصعوبات، والتي يمكن قياسها بالقدرة الفردية والجماعية على تحمل الخسائر، اعتمادا على نظم اجتماعية واقتصادية يتم من خلالها تقاسم الألم وتكفل الزاد اليومي، بها يكفي الإنسان بالقليل.

ولعل هذه المواصفات دفعت بكبير المعلقين في "يديعوت أحرونوت" "ناحوم برنياع" للقول "إن دخول إسرائيل إلى عملية برية في غزة هو أشبه بدخول حمام بارد: التوقعات منخفضة والمخاوف كبيرة. ففي حين أن الحكومة الأمنية أملت من هذه العملية تحقيق عدد من الأهداف العملياتية، والسيطرة على مناطق الإرسال وكى الوعي، لا أكثر، إلا أن ضباط الجيش كانوا يعلمون جيدا من ينتظرهم في ميدان المواجهة" (٦).

تحليل المواجهة العسكرية :

صحيح أن مقاتلي حركة حماس لم يستطيعوا أن يفعلوا شيئا أمام الغارات الجوية التي أطلقت فيها إسرائيل أقوى طائراتها لأسباب مفهومة، إلا أن معركتها الحقيقية كانت على الأرض، حيث فاجأت المقاومة خلالها "الجيش الذي لا يقهر" بما لم يتوقعه.

وصحيح أن حماس لم تهزم القوات الإسرائيلية، لكن كل الشواهد دلت على أنها صمدت أمامها، ووجهت إليها ضربات موجعة، أسهمت في إفشال مهمتها. ولا ننسى أن "يوفال ديسكين"، رئيس المخابرات الإسرائيلية "الشاباك"، توقع أن يسقط قطاع غزة خلال ٣٦ ساعة، لكن بسالة المقاومة أطالت من أجل الحرب، حتى اضطرت إسرائيل لوقف إطلاق النار من جانبها في اليوم الثاني والعشرين.

وقد أشارت التقارير الميدانية، التي كانت تأتي من ساحة القتال، إلى أن حماس أعدت خطة كاملة متكاملة، للتصدى للعدوان البري، من خلال تمركز مقاتليها في مواقعهم، في انتظار الأوامر لهم في حال بدأت العملية، وبدا أنهم مستعدون على قدم وساق، وأن عملهم ليس عشوائيا، فهو يتم عن طريق رسم "كروكي"، عن

ومنازل مفخخة، وعبوات ناسفة. وقد بذلت حماس كل ما في وسعها لاستخدام معظم الوسائل التي أعدتها ضد القوات الإسرائيلية المتقدمة.

٢- الصدام في المناطق الأهلة في ضوء التدريب الذي أجراه الجيش الإسرائيلي على تقنية القتال في المناطق الأهلة، وهي مرحلة فرعية في الخطوة البرية، حيث أدرك المقاتلون أن الحديث يدور عن استخدام الدبابات وسلاح المشاة بمشاركة جوية وهندسية ومدفعية لاحتلال المنطقة المبنية وتطهيرها.

٣- المحافظة على الاستمرارية عبر قدرة المقاتلين على انتهاز أى فرصة يمكن أن تتوافر في حالة انشغال الجيش الإسرائيلي بمعالجة التجهيزات والإصابات والتمتدس والانتظام، والقرار الإسرائيلي الهادف إلى الاندفاع نحو المسلحين بالدبابات والجرافات والاستعداد لمواصلة القتال، والعمل من قبل المقاتلين على ضرب محاور التموين، وإطالة فترة الوصول إلى الأهداف قصيرة (١٢).

كما أعربت مصادر عسكرية عن خشيتها من المخاطرة التي ستقدم عليها إسرائيل إذا قررت الدخول البرى إلى قطاع غزة، مشيرة إلى وجود عبوات وقناصة ومحميات طبيعية، ستجنى من الجيش ثمنا كبيرا، الأمر الذى تكرر فى توقعات مسئولين عسكريين من مفاجآت قد تواجههم فى قطاع غزة، فى حال الدخول البرى، من بينها "مشاهدة محميات طبيعية كتلك التى واجهها الجيش فى حرب تموز أمام حزب الله، إذ ساد الاعتقاد حينها بأن حماس هيأت عددا من المواقع تحت الأرض، تحتوى على أسلحة وعتاد كبير" (١٣).

هذه الاستعدادات قامت بها حركة حماس فى ظل ما قام به الجيش الإسرائيلى من حشد لوحده العسكرية فى أجواء غلب عليها الطابع الخاص والسرى، وهى المدرية والمتمرس على حرب المدن والمناطق المأهولة وعمليات التسلل والاختراق. ومع ذلك، فقد بدا واضحا أن حماس كانت تعلم، أو تقدر بعبارة أدق، هذه التفاصيل، وتتحسب لوضعها الميدانى. لذا، فقد أوقفت إطلاق قذائف الهاون الثقيلة عيار ١٢٠ ملم على أهداف إسرائيلية، وقررت الاحتفاظ بمخزونها الاستراتيجى منها، لكى تتمكن من مهاجمة طوابير الدبابات التابعة للجيش الإسرائيلى، حين بدأت العمليات البرية (١٤).

وفى التقرير، الذى أصدرته قيادة جهاز المخابرات الإسرائيلية (الشاباك)، تبين أن منظومات صاروخية متطورة ومقار عسكرية أنشئت تحت الأرض خلال فترة التهدئة، وأن منظومات الربط والاتصال والحماية لم تتأثر، مما يعنى قدرة حماس على الاستمرار، وبالتالي أوقع قيادة إسرائيل فى مأزق قد يفتح احتمالات العمل العسكرى بصورة لافتة من جديد، ربما فى بداية عهد حكومة نيتانياهو القادمة (١٥).

وبعد أن حققت الضربة الجوية الأولى "صدمة الرعب" التى طلبتها إسرائيل، إلا أنه خلال يومين فقط، استعادت حماس الإمساك بالوضع، وتبين أن قدرتها على التحكم والسيطرة على آلية المواجهة جيدة، لا بل إنها لم تتعرض لضربات جوية، وأن ما أصابته الغارات الإسرائيلية كان القليل القليل من القدرات (١٦).

الإسرائيلية تتقدم، بما يترتب عليه استدراجها إلى مسرح حرب عصابات داخل الأزقة، بما يتيح لحماس إيقاع المزيد من الخسائر فى أوساط الإسرائيليين.

كما واجهت إسرائيل إخفاقا استخباريا قاسيا تمثل فى أن تخطيطها كان يرمى إلى أن دخول قواتها، وتمركزها فى المناطق الخالية، كان سيجلب عليه الفصل بين الكتل السكانية الرئيسية، مما سيلحق الضرر بقدرة حماس على المناورة وتعبئة الحركة وتفعيل عملياتها العسكرية. إلا أن هذا الضرر لم يحدث فى ضوء أن الحركة ومقاتليها تحوطت لذلك عن طريق تمديد شبكة الأنفاق الرابطة بين الكتل السكانية (١٠).

ونشر المحلل العسكرى البارز "أليكس فيشمان" تحليلا يقول فيه: يدور الحديث عن تجنيد عدة فرق قتالية تكون جاهزة للانتقال إلى المرحلة الثانية، وعدم الوصول إلى وضع من المروحة البرية مع قوات محدودة على الأرض، انتظارا لتجنيد الاحتياط للمعركة. وفى اللحظة التى يتقرر فيها توسيع العملية، يمكن تنفيذ ذلك من خلال قوات الاحتياط بعد أيام معدودة من مرحلة البداية، فى ضوء الافتراض القائل إن وصول قوة برية إلى مناطق مدنية فى القطاع سيخلق احتكاكا مع مقاتلى حماس "المتخندقين" فى خطوط دفاعية، فحماس تستعد لهذه المعركة منذ أكثر من سنة.

وإزاء هذه الحقائق، يمكن تحديد أساليب التعبير القتالى لدى حماس فى المواجهة التى دارت رحاها على مشارف غزة، من خلال:

أ- صور المواجهة الميدانية فى تحولها بالفعل من استخدام السلاح الخفيف المتوافر فى القتال، إلى زرع المتفجرات فى أماكن تولد الجنود.

ب- اجترار نوع آخر من "خط المواجهة" أو "خط النيران"، مما أعطى إمكانية لشكل أوسع من الاشتباك المنظم وحرب المجموعات الصغيرة ضد خطوط المحتل، التى باتت محدودة من حيث الحجم والامتداد.

ج- القطاع المحدود من بعض المناطق الحرجية والكروم الزراعية. ففيها، تمكنت حماس من استنزاف قدرات الجيش الإسرائيلى. وشكلت مناطق صالحة لتحرك المجموعات المقاتلة المتسللة أو المنظمة، رغم سياسة "الأرض المحروقة" التى اتبعتها القوات الإسرائيلية فى المرحلة الجوية التى سبقت العدوان البرى.

د- تمكن المقاومة من ابتكار أساليب هجومية جديدة وخطيرة ضد أهداف إسرائيلية منتخبة، كاستهداف الدبابات المحصنة من طراز ميركافا وناقلات الجند، بواسطة تفجير العبوات الناسفة التى تحتوى على كمية كبيرة من المواد المتفجرة (١١).

وقد أدرك مقاتلو حماس منذ اللحظة الأولى أن المخطط الإسرائيلى العسكرى يتطلب منهم مواجهته فى ضوء التحديات التالية:

١- الاقتحام والاشتباكات بين المقاومين والجنود الإسرائيليين، فى المناطق المدنية، حيث يوجد ما يعتبرونه "مجال دفاع"، وأصبح فى السنة الأخيرة هدفا محصنا يتشكل من كمانن مضادة للدبابات، وقناصين، وحفر الغام، وأنفاق مليئة بالمواد المتفجرة،

إن نظام إطلاق جديدا استخدمته كتائب القسام، حيث طورت فكرة "حفر عنق الزجاجة" التي ابتكرها الفيتناميون، مع إدخال تكتيك جديد عليها، بعد أن كانت هذه الحفر تحفر بشكل شبه طولي لحماية فرد المشاة من القصف الجوي والمدفعي، وتتيح للفرد الاختباء بأمان رغم الضربات المتعددة، وقامت بإزالة بداخلها ما يشبه البرميل المعدني المزود بصواريخ "قسام" و"جراد"، مع المحافظة على نسبة ميل معينة، بحيث ينطلق الصاروخ بشكل مائل لا عمودي، مما يمنع سقوطه في مكان إطلاقه، وتم ربط شبكة الصواريخ بنظام إطلاق يعمل بمؤقت زمني (١٩).

اعتادت أرتال من الدبابات الإسرائيلية من طراز "ميركافا ٤"، على التقدم ببطء، دون أن تطلق نارا، على مداخل بعض المخيمات والمدن، ثم تقفل عائدة من حيث أتت، ثم لا تلبث أن تعود ثانية. وتظل تجيء، وتروح وهكذا حتى يحل المساء. وهو نموذج لتكتيك الاستدراج الذي يتبعه الجيش في مواجهة مقاتلي حماس، حيث نجح في السنوات الماضية في تصفية مئات المقاومين، بعد أن كانوا يخرجون للعراء للتصدي للدبابات، بمجرد أن يشعروا بأنها تقترب من التجمعات السكانية، فتنهال عليهم طائرات الاستطلاع بدون طيار بالصواريخ، علما بأن أحد أهم أهداف الحملة البرية الإسرائيلية هو استدراج المقاومين للمناطق المفتوحة لقتل أكبر عدد منهم، حيث تعلمت المقاومة من أخطائها في الماضي، وترفض "الانسياق للإغراء القاتل" (٢٠).

١ - العتاد والصواريخ :

وهي العناصر التي تمثلت في توفير مخزون صاروخي لدى المقاومة، ويوزع بطريقة تمنع تعرضه للتعطيل، حتى لو نجح الاحتلال في احتلال أمكنة كثيرة من القطاع. وقد أثبتت أحداث الحرب الأخيرة أن حماس امتلكت آلية للعمل بوتيرة تحفظ سقوط الصواريخ، ومن مديات مختلفة، لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر، المدة التي يفترض بالمقاومة أن تحولها إلى حرب استنزاف كاملة، إذا قررت إسرائيل البقاء في حالة العدوان، وتوسعت في احتلال مناطق إضافية من القطاع.

وقد تمثل عنصر المفاجأة الإضافي لحركة حماس في كميات الأسلحة ونوعيتها، وعدد الصواريخ التي أدخلت للقطاع. وكان الجانب الإسرائيلي يقول صراحة إن الأهم بالنسبة لهم هو الإشارة إلى أن المخزون الصاروخي لا يشبه البقرة ما كان ينقل إليهم من تقارير يدها عملاء، وبعضها من ضباط أمن السلطة الفلسطينية، أو نقلتها الولايات المتحدة، وعواصم غربية (٢١).

وادعى تقرير "الشاباك" أنه بينما لم تقم حماس بتنفيذ عمليات "عدائية" ضد إسرائيل، خلال فترة التهدئة، إلا أنها في المقابل قامت بالإعداد جيدا لعمليات رفع وتحديث قدراتها القتالية والعسكرية، واستطاعت إنشاء جيش وتأهيل المقاتلين وتطوير وتحديث صواريخها، ورفع مستوى دقتها ومداه، وقامت بحفر الخنادق وقواعد لإطلاق الصواريخ تحت الأرض، على غرار نموذج الحماية الطبيعية لـ "حزب الله". وبين التقرير أن الحركة قامت بتخزين المعدات القتالية وأعدت غرنا لقيادة العمليات، ضمن منظومة خنادق متشعبة ومرتبطة، إلى جانب إقامتها معسكرات للتدريبات العسكرية (٢٢).

اعترف "روني دانيئيل"، المعلق العسكري لقناة التلفزة الإسرائيلية الثانية، بأن قوات الجيش الإسرائيلي واجهت مقاتلين أشداء، وقال على الهواء: إن الإبداع العسكري الذي يواجه به نشطاء حماس الجيش الإسرائيلي فاجأ قادته بشكل صاعق. منها إلى أنه حظوظ عليه التحدث عن المفاجآت التي تعرض لها الجنود في غزة، والتي تفسر عدم قدرتهم على التقدم في كل القطاعات رغم مضي ٢٠ يوما على الحملة، والقاء الطائرات الإسرائيلية مئات الأطنان من القنابل الفتاكة لتقليص قدرة المقاتلين على المقاومة (١٧).

وقد كشف أبو عبيدة، الناطق باسم كتائب القسام، عن بعض أسرار الأساليب العسكرية التي اعتمدها في مواجهة الحرب الإسرائيلية، وعن عدد من المفاجآت التي أظهرها لجيش الاحتلال، وأضرت تقدمه داخل عمق غزة، مثل "الاشباح الاستشهاديين" والكمائن المحكمة. موضحا أن "الاشباح الاستشهاديين" هم مجموعات من الاستشهاديين الذين تدربوا تدريبات خاصة، كانت ترابط لعدد من الأيام مختبئة في الأماكن المفتوحة التي كان من المتوقع التوغل البري للاحتلال فيها، لتباغت الصفوف الخلفية للعدو وترك صفوفه.

وكانت "الكمائن المحكمة" أولى المفاجآت في استقبال القوات البرية على الحدود الشرقية لقطاع غزة، حيث تمكنت قوة من القسام من استدراج عدة جنود إلى كمين، مما أوقع عددا منهم بين قتيل وجريح. ويشرح أبو عبيدة ماهية "الكمائن المحكمة" قائلا: هو أسلوب حرب عصابات جديد أعدته الوحدات الخاصة في القسام، تقوم خلاله مجموعة من الاستشهاديين المدربين تدريباً خاصاً بالانفراد بمجموعة من القوات البرية الإسرائيلية، عبر إشغال للمجموعات الأخرى بقصف مكثف بقذائف الهاون، وإشغال الطائرات بإطلاق المضادات الأرضية من قبل سلاح المدفعية والبنافع الجوية.

وتحت تغطية كثافة النيران، تتمكن المجموعة الاستشهادية من مهاجمة القوة المحاصرة، وزرع العبوات المختلفة بين أرتال الدبابات والدرعات الإسرائيلية، والانسحاب بسلام في معظم الأوقات. ومما أريك قوات الاحتلال تفاجؤها بخروج صواريخ القسام وجراد من بين أرتال الدبابات، وهي صواريخ تم زرعها سابقا بشكل خفي في المناطق الفارغة، ويتم التحكم فيها عن بعد.

ولعل من بين الوسائل التي تستخدمها المجموعات الاستشهادية لمفاجأة القوات البرية اختبائها داخل طرق وأنفاق لم تكشفها قوات الاحتلال، قبل تسللها وانقضاضها على هذه القوات من الخلف، بالإضافة لعامل "الخندق". فحماس أجادت العمل في الخنادق وتحت الأرض، كما طوع القسام الأحوال الجوية لصالحه، حيث تمكنت مجموعات خاصة من التسلل ليلا، واستغلال الضباب الكثيف، وزرعت العبوات الخاصة بتفجير الدبابات، ومن ثم الانسحاب بأمان دون اكتشافها من جانب الدبابات الإسرائيلية (١٨).

وحول تمكن حماس من إطلاق الصواريخ لآخر مرحلة من المناطق التي "حررتها" طائرات الإسرائيليين ودباباتهم، قال أحدهم:

٢- سلاح القناصة :

تنوعت عمليات إطلاق النار والكمائن المسلحة لتأخذ شكل إطلاق النار على دورية حينا، وعلى موقع أو برج عسكري حينا آخر، وعلى سيارة عسكرية مصفحة حينا ثالثا، أو أى هدف إسرائيلي يتاح لفصائل المقاومة. وقياسا على مستوى هذه العمليات وتخطيطها وطبيعة الهدف الخاص بها، تكون نتائجها، فالتخطيط الجيد يقود إلى تنفيذ جيد، وبالتالي إلى نتائج جيدة فى معظم الأحيان.

والتقدير الذى يلقى قبول الجميع أن هذا اللون من العمل العسكرى المقاوم لا غنى عنه للمقاومة، رغم بساطته وقلة التعقيدات الكامنة فيه. فهو يكرس شكلا أساسيا من أشكال العمل المقاوم التقليدية، فى الوقت نفسه الذى يحقق فيه مستوى واسعا من الانفتاح الشعبى على الانخراط فى المقاومة عبر تبني هذا الأسلوب الذى يقترب من إمكانات وقدرات الجماهير.

وأشارت بعض التقارير، التى تصل من ميدان المعارك، إلى انتهاز المقاومين لتكتيك جديد يقوم على اعتبار "البندقية أفضل من القنبلة"، وهو ما يراه الخبراء خطوة قد تؤدي إلى تسهيل العمليات ضد قوات الاحتلال.

وقال محلل الشؤون العربية فى التلفزيون الإسرائيلى "يهود يعارى" إن "الهجمات بإطلاق النار اتجاه جديد قد يحل محل القنابل .. نحن نتحدث هنا عن هجمات "انتحارية" بالبنادق تتم بنفس روح الهجمات "الانتحارية" بالقنابل، الفارق الوحيد هو الأسلوب".

وقال وزير الأمن والرئيس السابق لجهاز الأمن الداخلى "الشاباك" "جدة عزرا" إن التحول الحاصل مؤثر على أن حركة حماس تأخذ فى الاعتبار الأحداث العالمية، المسلحون بالبنادق يعملون كقنابل بشرية، لكنهم على الأقل لا يتركون صور انفجارات خلفهم.

وهذا ما يؤكد الصحفي "تسفى جيلات" بقوله إن ما يقلق إسرائيل من هذه الخلايا المتخصصة بالكمائن والقنص هو نوعية الأهداف التى يختارونها. فخبيرتها وقدرتها تشيران إلى قدرة عسكرية تستحق الثناء .. كل العمليات كانت بحاجة إلى رصد، إعداد، ومنطقة داعمة تمكن "السكك من الغوص فى مياهه" .. هكذا تفعل حركة حماس الآن، مما يمنحها الاحترام والتقدير فى الشارع الفلسطينى، علما بأن هذا النوع من عمليات إطلاق النار واستهداف الجنود يعنى استنزاف الآلة الحربية الإسرائيلية، وبالتالي الهجوم على ما يعرف بـ "كبرياء" الجيش الإسرائيلى، وعلى مستوى الصراع الإعلامى الدولى، كما صرح بذلك رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الأسبق "شلومو جازيت".

وخوفا من قنص المقاومين، صدرت الأوامر للجنود بالبقاء أكبر فترة ممكنة فى دباباتهم، مما حول حياتهم فيها إلى جحيم لا يطاق، وجعلهم يعيشون حياة ملوثة بالملل والضجر، حتى إن علاقتهم ببعضهم داخل الدبابة امتازت بالمشاحنات والمشاجرات.

فخلال فترة المناوبة لمجموعة الجنود البالغ عددهم خمسة داخل الدبابة، لا يستطيعون الخروج من الدبابة لقضاء حاجتهم، خوفا من تعرضهم لقنص فلسطينى ينتظر خروجهم. وقد بثت كتائب القسام

خلال الأيام القليلة الماضية مشاهد مصورة لقنص جنود الاحتلال، لاسيما أن وجودهم داخل الدبابة واحتكاكهم طوال الوقت مع بعضهم بعضا يسبب مضايقات لهم، حتى إن نفسياتهم أصبحت منهارة، والرائحة الكريهة تنبعث منهم بسبب حالة الطوارئ فى صفوف الجيش.

٣- العبوات الناسفة :

أدركت حماس أنه لا غنى لها عن هذه العبوات الناسفة فى سياق أى مقاومة فاعلة، تستهدف تحقيق أثر واضح فى صفوف الاحتلال، فآثارها ومفاعيلها القوية تجعل منها لازمة أساسية من لوازم المقاومة، لا تستطيع تجاوزها بنى حال من الأحوال.

وقد برعت المقاومة خلال الأيام الأولى من بدء المواجهة الساخنة على حدود غزة فى استخدام العبوات الناسفة فى تنفيذ عملياتها. فغالب المواجهات العسكرية تتضمن استخداما لأسلوب العبوات الناسفة بشكل منفرد، أو تأخذ أجزاء ومركبات العملية، مما أدت إلى إلحاق أمدح الخسائر فى صفوف المحتلين.

فما بين عبوة ناسفة استخدمت فى سياق اشتباك مسلح مع قوات الاحتلال، أو عبوة موجهة تم تفجيرها فى موكب عسكري، أو عبوة أرضية أو موجهة استهدفت دبابة أو آلية عسكرية، تنوعت أشكال استخدام العبوات الناسفة التى أبدعت عقول المقاومين فى تصنيعها وإعدادها، حتى غدت كابوسا خطيرا يؤرق المحتلين.

وقد أدخلت قوى المقاومة عمليات تطويرية على تصنيع العبوات شديدة الانفجار، واستخدام مواد جديدة فى تركيبها، بالإضافة إلى ابتكار وتصنيع أنواع جديدة، مما مكنها من تدمير الأليات وسيارات الجيب المحصنة، بما فيها عدد من دبابات الميركافا بحيث استطاعت تدمير هذه الأسطورة، وإسقاط حصن آخر من حصون الجيش الإسرائيلى التى يعتقد بأنها تحميه من ضربات المقاومين، كما تلى ذلك تدمير عدة آليات خلال بعض الاجتياحات.

ورغم القوة الدفاعية الكبيرة لهذا النوع من الدبابات، فقد تمكن المقاومون من مهاجمتها وتخطيمها عبر تفجير عبوات لا تقل زنتها عن مائة كلج، مما دفع الجنرال يسرائيل تال الملقب بأبى الميركافا للقول إن مهمة هذا النوع من الدبابات تكمن فى حماية جنوبها. ولكن مقتل الجنود فى غزة أثبت فشل مهمتها الأساسية، مما جعل الرعب والخوف يبدان فى قلوب الجنود الذين باتوا يدركون أن الميركافا -حصنهم المنيع- لن تحميه من هجمات المقاومة.

كما دفع هذا التطور إلى أن يعلن عضو الكنيست السابق "يوسى ساريد" أن الردع الذى حققه الفلسطينيون مع بنادقهم "الخربة" فاق ألف مرة الردع الذى حققه الجيش الإسرائيلى فى مخيمات اللاجئين مع كل دباباته ومروحياته، فضلا عن العبوات الناسفة التى بدأ يزرعها المسلحون فى أماكن أكثر رقة وحساسية (٢٣).

حصار المقاومة :

- أطلقت كتائب القسام ٩٨٠ صاروخا وقنيفة، منها ٢٤٠ صاروخ قسام، و٢١٢ صاروخ جراد، و٤٢٢ قنيفة هاون.

- التصدى للدبابات بـ ٩٨ قنيفة وصاروخا مضادا للأليات، وتم استخدام صواريخ مضادة للدروع لأول مرة.

وبحسب مصادر حماس، فإنها لم تخسر أكثر من ١٠٪ من مقاتليها، في حين أن قدرتها التسليحية لا تزال جيدة، وبوسعها أن تواصل إطلاق صواريخها التي تكدر حياة إسرائيل لشهر آخر على الأقل. إلى جانب أن كتائب القسام لم تحتاج لأن تستبدل الصف الأول من مقاتليها الذين تصدوا لتقدم القوات المحتلة في محاور المواجهة المختلفة، ولم تتم الاستعانة بالمتطوعين ذوي الجاهزية التي "لا تقل عن جاهزية" مقاتليها الأساسيين.

وما بدأ تسريبه بعد الأيام الأولى لتوقف هدير المدافع يشير إلى انتهاز حماس للدقائق الأولى لإعلان وقف إطلاق النار، والبدء بـ "ترميم" هذه القدرات، على النحو التالي:

١- شرعت عناصر كتائب القسام بإعادة تصنيع عشرات القذائف الإسرائيلية، التي ألقتها طيران الاحتلال على قطاع غزة ولم تنفجر، بهدف تفكيكها واستخدام المواد المتفجرة التي بداخلها ثانية، علماً بأن المواد المتفجرة التي تحتويها تزيد فعاليتها بما لا يقارن بفعالية المواد المتفجرة التي يتم إنتاجها محلياً (٢٨).

ويتم ذلك من خلال استخراج الصاعق المفجر من هذه القذائف، مما يمكنهم من إعادة تدوير واستخدام المادة الانفجارية في صناعة عبوات أرضية وجانبية مضادة للدبابات الإسرائيلية. علماً بأن المادة الانفجارية التي توجد في الصواريخ الإسرائيلية من أجود وأقوى الأنواع في إحداث انفجارات واختراقات في المكان الذي تلقى فيه. يعني ذلك أن كتائب القسام وضعت يدها على كنز ثمين من المتفجرات الإسرائيلية، رغم أن إسرائيل حاولت تفجير هذه المواد عبر خبراء من الولايات المتحدة الأمريكية في مناطق مفتوحة، لكن القسام كانت أسبق إليها (٢٩).

٢- أعلنت إسرائيل أنه بالرغم من تدمير نسبة كبيرة من صواريخ القسام، إلا أن حماس لا تزال تمتلك عدداً كبيراً من صواريخ "فجر" التي يصل مداها من ٧٠ إلى ٧٥ كيلومتراً. وليس لدى الاستخبارات معلومات مؤكدة حول حيازة الحركة لصواريخ فجر ٣، أو النوع المتقدم منها فجره، مستشهداً بما قاله بعض قادتها من أن قدرتها تظل لتصل إلى قلب تل أبيب (٣٠).

٣- أشارت التقديرات الإسرائيلية إلى أن ثلث قوة حماس الصاروخية تم تدميرها، لكن الحركة حافظت على قوة جناحها العسكري من الناحية العددية (٣١).

ويمكن لحماس أن تعتمد في إعادة ترميم قواتها العسكرية على المصادر الأساسية التالية:

أولاً- الإنتاج الذاتي للسلاح: من خلال تصنيع الأسلحة والمواد القتالية وتطويرها، رغم إغلاق الاحتلال كافة المنافذ المتاحة للتزود بالمواد الأساسية والذخائر اللازمة لذلك. وتسعى حماس لتعويض النقص الكبير الذي تعانيه في الإمكانيات التسليحية، عبر ابتكار وسائل بديلة تتمتع بقدر من الفعالية. ويقول المراقبون إن عمليات الاجتياح والتوغلات المتكررة التي قامت بها قوات الاحتلال في قطاع غزة، قبيل وخلال وبعد الحرب الأخيرة، تمثل فرصة سانحة للمقاومين لتجريب ما توصلوا إليه من صناعات جديدة، واختبار مدى فعالية هذه الوسائل، والعمل على تطويرها باستمرار.

وهكذا، ظهرت صواريخ "قسام ١"، و"قسام ٢"، و"قسام ٣"،

- تفجير ٧٩ عبوة ناسفة، وتنفيذ ٥٣ عملية قنص، و١٢ كمينا محكماً في مناطق التوغل، تم فيها مهاجمة جنود الاحتلال وقواتهم الخاصة، و١٩ اشتباكاً مسلحاً مع الاحتلال وجها لوجه، وتنفيذ عملية استشهادية واحدة.

- تدمير كلى أو جزئى لـ ٤٧ دبابة وجرافة، وإصابة ٤ طائرات مروحية، وإسقاط طائرة استطلاع.

- مقتل ١٢ جندياً إسرائيلياً، وإصابة أكثر من مائة آخرين، وإصابة ١٢٧٢ إسرائيلياً بجروح جراء سقوط الصواريخ (٢٤).

وكشفت تقارير صحفية إسرائيلية عن أن التجمعات السكنية التي تقع على الحدود مع غزة أصبحت "مدن أشباح" حيث يعم الهدوء الرهيب بها، خاصة "سيديروت"، التي أغلقت ٩٩٪ من مصانعها بطلب من قيادة المنطقة الجنوبية، لأن الشوارع كلها خالية من المارة، حيث يقبع كل السكان في ملاجئهم المحصنة، وبعض السكان فضل أن يترك المدينة وتوجه لقرى الشمال لعله يجد بعض الهدوء النسبي والأمن (٢٥).

ونكرت صحيفة "التايمز" أن هناك مخاوف متزايدة من احتمال أن تبلغ الصواريخ، التي تطلقها حركة حماس، المفاعل النووي في بيمونة، لاسيما وأن الهجمات الصاروخية من غزة أدهشت قادة الجيش، جراء حجم وقدرات الترسانة العسكرية لدى حماس، مما دفع بمسؤولي مدينة تل أبيب للبدء باتخاذ سلسلة من الإجراءات استعداداً لإعلان الطوارئ، تحسباً لسيناريو خاص بأسوأ الحالات، وهو فرض حالة الطوارئ بالمدينة، حيث بدأوا بتجهيز الملاجئ في المباني المرتفعة بكافة أنحاء المدينة (٢٦).

- تمكنت الكتائب من تنفيذ عمليتي أسر لجنود إسرائيليين في أثناء الحرب الأولى شرق حي التفاح في اليوم الثالث، حيث تم أسر عدة جنود. ففي أثناء العملية الأولى، تدخل الطيران المروحي، وقام بقصف الجنود مع المجموعة الأسيرة. أما العملية الثانية، فقد تمت شرق جبالياً يوم ٥ يناير ٢٠٠٩، حيث تم أسر جندي بواسطة كمين محكم، واحتفظوا به لمدة يومين في أحد المباني على أرض المعركة، وأرسل الجيش أحد المواطنين الذين اختطفهم كدروع بشرية لمساومة المقاومين لتسليم الجندي، إلا أنهم رفضوا، ثم تدخل الطيران الحربي، وأقدم على قصف المكان بطائرات "إف ١٦"، وقتل الجندي واستشهد في العملية ثلاثة من أسرى الجند (٢٧).

إمكانات حماس العسكرية بعد الحرب :

بات واضحاً أن حماس خاضت مواجهة عسكرية عنيفة، واستنفدت جزءاً ثميناً من "ترسانتها" العسكرية، وقدراتها التسليحية، وإمكانياتها اللوجيستية، الأمر الذي يضع علامة استفهام كبيرة حول قدرتها على تعويض ما فقدته. ومن يدرى، فربما الاستعداد لمواجهة عسكرية قد تكون أكثر عنفاً وشراسة مع الجيش الإسرائيلي، في ظل حكومة يتقاسمها الثلاثي: نيتانياهو - ليبرمان - يشاي.

وقد أشار المسؤولون الإسرائيليون أكثر من مرة إلى أن أحد الأهداف الرئيسية في حملتهم تمثل في وقف وصول شحنات الأسلحة إلى حماس عبر شبكة معقدة من الأنفاق، تمر أسفل الحدود بين مصر والقطاع.

مديات تصل إلى ١٣ كيلومترا، وصواريخ محسنة إلى مديات تصل إلى ١٩ كيلومترا.

وحسب التقديرات الإسرائيلية، يوجد في الوقت الحالي بحوزة حماس بضع مئات من القذائف الصاروخية، من خلال منظومة الإنتاج التي تعمل بشكل دعوب ودائم من أجل إطالة مدى الصواريخ، وطول أجلها من الإنتاج المحلي أطول فترة زمنية ممكنة.

ثانيا- أنبوب الأكسجين الأرضي: وهو الوصف الذي يطلقه الإسرائيليون على الأنفاق الأرضية التي تستخدمها حماس لتفريب وسائلها القتالية، ومن تجار الأسلحة الذين يعملون خارج القطاع. وتشكل شبكة التفريب هذه "أكسير حياة" أو "أنبوب أكسجين" ضروريا وحيويا بالنسبة لحركة حماس وبقية المنظمات، وفقا لما تشير إليه تقارير إسرائيلية صدرت مؤخرا.

وترى أوساط عسكرية إسرائيلية أنه منذ انسحاب جيش الاحتلال من قطاع غزة في نطاق سياسة "فك الارتباط" في سبتمبر ٢٠٠٥، حدث ارتفاع دراماتيكي كبير في حجم عمليات تفريب وسائل القتال إلى قطاع غزة. وزاد من صعوبة الأوضاع بالنسبة للإسرائيليين، ما حدث بعيد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، إذ تنههها تل أبيب بتسهيل عمليات تفريب الأسلحة على الحدود، من خلال وجود قوات تخضع لإمرة الحركة، في ظل ما وصفته بـ "العجز" عن إغلاق الحدود مع قطاع غزة، مما جعلها مختقة، وسهل عمليات التفريب الواسعة نسبيا.

ثالثا- التدريبات الميدانية والإعداد اللوجيستي: وهي جزء أساسي من إعادة تأهيل قوة حماس العسكرية، بهدف رفع مستوى الكفاءة الحرفية للناشطين على مختلف المستويات وفي كل المجالات المهنية. ويوجد لدى حركة حماس كادر نوعي مؤلف من عدة مئات من الناشطين، تلقوا عمليات إعداد قتالي أساسية ومتقدمة، من خلال التخصص في ميادين الرمي بالأسلحة المضاد للدروع والأسلحة الخفيفة والرشاشات والمتفجرات ... إلخ.

هؤلاء الناشطون أصحاب خبرة قتالية تمنحهم المهارة في القتال على مستوى الفرد والمجموعة. ومن الجائز أيضا أن تمنحها لهم في أطر أكبر من ذلك، علما بأن ناشطي كتائب القسام يتلقون تدريبات واسعة ومنظمة. وتتضمن هذه التدريبات الأساسية: التأهيل الجسماني، والرمي بالبندق، وتدريب متخصصة حربية متقدمة في ميادين مختلفة، والقنص والرمي بأسلحة مضادة للدروع الاستخبارات والمدفعية، والتدريبات الأساسية التي تجرى في مناطق مختلفة من قطاع غزة، بواسطة مدربين محليين بعضهم تلقى التدريبات في الخارج، والتدريبات المتخصصة والمتقدمة التي تجرى في إطار دورات في الخارج.

وتشير التقديرات الإسرائيلية إلى أن مجالات التدريب لأعضاء حماس تتمثل في خضوعهم لتدريبات مكثفة على تكتيكات حرب الميدان واستخدام وسائل القتال. ويتدرب الناشطون على مهارة اكتسبوها في مجالات التكنولوجيا المتقدمة وإطلاق القذائف الصاروخية، وتشغيل العبوات الناسفة والقنص وتكتيكات أخرى.

وصواريخ "البنا"، و"البنا ٢"، وصواريخ "البنتار"، و"عوزي حماس"، والأسماء كثيرة وجميعها أدوات قتالية مكتوب عليها: صنع في فلسطين. وتهدف هذه الأسلحة إلى كسر الطوق الذي تفرضه قوات الاحتلال على وصول الأسلحة إلى أيدي المقاومين، من خلال فرض حصار مشدد على المنافذ المختلفة، حتى إنها منعت إدخال معظم المواد الكيميائية ذات الاستخدامات المنزلية، بحجة الشكوك في إمكانية قيام المقاومين باستخدامها بعد معالجتها في تصنيع المواد المتفجرة. وقد تبدي هذا الأمر واضحا من خلال عرقلة إدخال قائمة طويلة من البضائع والمواد التموينية، خلال مباحثات التهنة الأخيرة التي شهدتها القاهرة، وأفشلتها الماطلات الإسرائيلية.

وتشير التقارير الأمنية الإسرائيلية إلى حيازة حركة حماس منظومة مسئولة عن تطوير وسائل القتال، وتخزينها ونقلها إلى القوات المقاتلة، وتشمل عشرات العاملين المنتظمين في مجموعات عمل مهنية. حيث إن قطاع غزة -وفقا لتلك التقارير- يضم بضع عشرات من مواقع الإنتاج التسليحية، وفي هذه المنظومة يتم تصنيع وإنتاج وسائل قتالية، سواء للاحتياجات الدفاعية، أو للأغراض الهجومية، وشن الهجمات المسلحة.

وخلال السنة الأخيرة -كما تشير المصادر نفسها- تواصل مجهود مقاتلي حماس على صعيد الإنتاج الذاتي لوسائل القتال التي يحتاجون إليها من أجل العمليات الشاملة، بغية تقليص الاعتماد على عمليات تفريب وسائل القتال من الخارج، وتوجد لدى حركة حماس بنى إنتاج مستقلة.

ومن أبرز وسائل القتال التي تصنع وتنتج في قطاع غزة:

أ- وسائل قتال مضادة للدروع: ومن ضمنها قذائف صاروخية مضادة للدروع تطلق من طراز الياسين، وهي بمثابة نسخ لطرز قذيفة مضادة للدروع الروسية PG-2.

ب- عبوات ناسفة على اختلاف أنواعها: بعضها يمكن أن يوجد فيه مواد متفجرة معيارية. وهذا النموذج، الذي يجرى تقليده في هذا المجال في قطاع غزة، يتمثل في استخدام عبوات ناسفة قوية وشديدة الانفجار، شبيهة بتلك التي تم استخدامها من قبل حزب الله في لبنان، مثلما حدث عند أسر الجنديين، حيث دمرت دبابة إسرائيلية.

والأبرز في هذا الإطار هو عبوات ناسفة من طراز "شواظ" من إنتاج ذاتي لحركة حماس، ذات قدرة عالية على الاختراق، بل أعلى مما يعرف عن العبوات المستخدمة من قبل المنظمات، وذلك أمر نابع من تحسين نوعية إنتاج العبوات.

يضاف إلى ذلك استخدام مواد متفجرة ذات طاقة أكبر على أساس الخبرة التكنولوجية لدى حزب الله وغيره من المنظمات. وخلال الحرب الأخيرة، تم الكشف عن استخدام عبوات كهذه في عدة مناسبات داخل وعلى حدود قطاع غزة.

ج- إنتاج قذائف مدفعية لمديات مختلفة: وإنتاج وتصنيع قذائف هاون. وتعتبر حركة حماس الرائدة بين منظمات المقاومة في القدرة على إنتاج عدد كبير من القذائف الصاروخية إلى

- (١) دحر المقاومة للاحتلال عن غزة، مركز باحث للدراسات، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٨٩.
- (٢) القدس العربي، ١ يناير ٢٠٠٩.
- (٣) معارف، ٢٨ فبراير ٢٠٠٩.
- (٤) أثر الحرب على غزة، عاموس هرنيل وأفي يسخروف، هارتس، ٢٨ فبراير ٢٠٠٩.
- (٥) المستقبل، ١ يناير ٢٠٠٩.
- (٦) ידיעות أحرونوت، ٣ يناير ٢٠٠٩.
- (٧) قدس برس، ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٨.
- (٨) ידיעות أحرونوت، ٢ يناير ٢٠٠٩.
- (٩) الإذاعة العبرية، ١٣ يناير ٢٠٠٩.
- (١٠) موقع الجمل الإخباري، ٣١ يناير ٢٠٠٩.
- (١١) الغد، الأردن، ١ يناير ٢٠٠٩.
- (١٢) ידיעות أحرونوت، ٣ يناير ٢٠٠٩.
- (١٣) الأخبار، لبنان، ٢٣ يناير ٢٠٠٩.
- (١٤) الرأي المستقلة، ٣ فبراير ٢٠٠٩.

15) International Online Defense Magazine.

- (١٦) الأخبار اللبنانية، ١٢ يناير ٢٠٠٩.
- (١٧) الخليج، ٢٧ يناير ٢٠٠٩.
- (١٨) إسلام أون لاين، ١٢ يناير ٢٠٠٩.
- (١٩) المركز الفلسطيني للإعلام، ١٩ يناير ٢٠٠٩.
- (٢٠) الشرق الأوسط، ١٥ يناير ٢٠٠٩.
- (٢١) إسرائيل مصدومة بالنتائج وتؤرقها المراوحة البرية، إبراهيم الأمين، الأخبار، ١٠ يناير ٢٠٠٩.
- (٢٢) الدستور، ٣ يناير ٢٠٠٩، ومعاريف، ٣ يناير ٢٠٠٩.
- (٢٣) يوميات من مواجهة الكف الفلسطيني للمخز الإسرائيلي، الجزيرة نت، ٨ يناير ٢٠٠٩.
- (٢٤) الجزيرة نت، ٥ يناير ٢٠٠٩.
- (٢٥) ידיעות أحرونوت، ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٨.
- (٢٦) ידיעות أحرونوت، ٤ يناير ٢٠٠٩.
- (٢٧) القناة العاشرة في التلفزيون الإسرائيلي، ١٩ يناير ٢٠٠٩.
- (٢٨) ידיעות أحرونوت، ٣١ يناير ٢٠٠٩.
- (٢٩) الشرق، قطر، ٢٣ فبراير ٢٠٠٩.
- (٣٠) موقع "ديكا" الاستخباري، ١٨ يناير ٢٠٠٩.
- (٣١) بي بي سي، ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨.

سفير/نبيل الرمالوي

بالعقوبات الجماعية التي تفرضها إسرائيل على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، كما تفرضها في الضفة الغربية المحتلة مع اختلاف تطبيق هذه العقوبات بين قطاع غزة والضفة الغربية إلا أنها جميعها عقوبات جماعية، وفقا لمعايير القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. ونظرا لفداحة ما ترتكبه حكومة إسرائيل في قطاع غزة وأثاره المدمرة على المجتمع الفلسطيني هناك، فقد بلغت درجة كبيرة من الخطورة حتى وصلت إلى توقف جميع وسائل الحياة الأساسية من فقدان رغيف الخبز إلى مياه الشرب، وقطع التيار الكهربائي عن القطاع، ومنع إدخال الوقود والغذاء والدواء عن طريق إغلاق المعابر، ومنع الدخول والخروج من القطاع وإليه، مما يشكل في النهاية تهديدا مباشرا للحياة وتعريض حياة الناس في القطاع للخطر والهلاك. بل قد تسببت تلك الإجراءات فعلا في الموت لعدد من الناس، أي أن هذه الإجراءات الإسرائيلية المتعمدة تهدف بشكل لا ينقصه الإثبات ولا الدليل إلى تعريض المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة إلى الهلاك بطريقة بطيئة، وقد تكون متقطعة، ولكنها مستمرة ومتكررة على مدى سنتين بحيث أصبحت سياسة منهجية، وتنفذ وفقا لقرارات من حكومة إسرائيل، مما حمل مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، السيدة/ نافى بيلاي في ١٨ نوفمبر ٢٠٠٨، إلى المطالبة برفع الحصار عن قطاع غزة قائلة إنه ينتهك القوانين الدولية ويتناقض مباشرة مع القوانين الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ثم استطردت تقول إن رفع الحصار عن قطاع غزة يجب أن يليه تدخل إنساني كبير بما يكفل وحده تخفيف المعاناة البشرية الكبرى التي تلاحق اليوم في قطاع غزة.

من ناحية أخرى، دعا البروفيسور جون دوجارد، المقرر الخاص السابق التابع للأمم المتحدة والمعين للتحقيق في انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان والانتهاكات الجسيمة لمبادئ القانون الدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، يوم الاثنين ١٥ أكتوبر ٢٠٠٧، الأمم المتحدة إلى الانسحاب من الرقابة الدولية لفشلها في وفائها للشعب الفلسطيني. وهو كمبرعوث للأمم المتحدة، لا يستطيع أن يجهر صراحة وبكل شيء لديه لدعوته هذه، ولكنه أسندها لعدم وفاء الرقابة في تأمين السلامة للشعب الفلسطيني أمام الانتهاكات

في ١٠ ديسمبر ٢٠٠٨، أعلن البروفيسور ريتشارد فالك، مقرر الأمم المتحدة الخاص للتحقيق في انتهاكات إسرائيل لمبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أن إسرائيل ترتكب جريمة ضد الإنسانية في حصارها لقطاع غزة، وهي تفعل ذلك كما كانت تفعل النازية في أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية. وطالب فالك بمقاضاة حكام إسرائيل أمام المحكمة الجنائية الدولية على جرائمها التي ارتقت إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية، وهي الجرائم التي حرّمها القانون الدولي العام والقانون الدولي الإنساني. والجدير بالذكر هنا أن البروفيسور ريتشارد فالك هو أمريكي الجنسية، ويهودي الديانة، وأستاذ القانون الدولي في الجامعات الأمريكية، وله كتابات ومواقف موضوعية مشرفة إزاء مسألة فلسطين والقضايا المتعلقة بها، وكان أحد خبراء القانون الدولي المرشحين للدفاع عن قضية فلسطين وحقوق الشعب الفلسطيني أمام محكمة العدل الدولية سنة ١٩٩٦، عندما بدأ العمل للتوجه إلى محكمة العدل الدولية آنذاك.

والبروفيسور ريتشارد فالك عندما أعلن موقفه إزاء حصار غزة، تصرف بدقة ضمن ولايته التي حددتها لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في قرارها رقم ١٩٩٣/٢ بتاريخ ١٩ فبراير ١٩٩٣. عندما أنشأت اللجنة المذكورة وظيفة المقرر الخاص، وبالتالي فإن مزاعم إسرائيل بأنه تجاهل في تصريحه المذكور أعمال المنظمات الفلسطينية هي مزاعم باطلة، لأنه تصرف ضمن ولايته بدقة، ولم يكن ضمن تلك الولاية التحقيق في أعمال المنظمات الفلسطينية كما تريد إسرائيل. وكانت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان قد حددت ولاية المقرر الخاص فقط في التحقيق في انتهاكات حكومة إسرائيل لمبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهي ولاية ممتدة لحين زوال الاحتلال الإسرائيلي عن تلك الأراضي وفقا للقرار ذاته. وكانت منظمة العفو الدولية قد أعلنت يوم الجمعة ١٤ نوفمبر ٢٠٠٨ أن إسرائيل تمارس العقوبات الجماعية على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، والعقوبات الجماعية محظورة في القانون الدولي الذي صنفها ضمن جرائم الحرب. وكانت جهات عديدة أخرى، فلسطينية وعربية ودولية، قد أدانت ممارسات إسرائيل فيما يتعلق

(*) باحث فلسطيني في القانون الدولي .

عمل ذلك المندوب، خصوصا عندما يرى أن مثل هذه التصريحات الصحفية يمكن أن تساعد على منع أو تخفيض ما يرتكب من انتهاكات لمبادئ القانون الإنسانى الدولى، وتساهم فى تخفيض عدد ضحايا هذه الانتهاكات.

فى الواقع ورغم أن العقوبات الجماعية محظورة فى القانون الدولى العام والقانون الدولى الإنسانى وشرعة حقوق الإنسان، باعتبارها جريمة من جرائم الحرب، إلا أن هناك أشكالا وأنواعا متعددة للعقوبات الجماعية فمنها ما يشكل عقوبة جماعية لا تؤدي إلى هلاك الجماعة، مثل الحظر على حرية الحركة للناس لفترة زمنية معينة، أو منع الصيد فى المياه الإقليمية لإقليم يخضع لسيطرة الدولة القائمة بالاحتلال لفترة محدودة، أو هدم المنازل، أو إتلاف المحاصيل الزراعية، أو تقطيع الأشجار المثمرة، أو إغلاق المدارس والجامعات، أو أى إجراء آخر ليس من شأنه تعريض حياة الناس للخطر والهلاك. هذه أشكال من العقوبات الجماعية تندرج فى قائمة جرائم الحرب. أما العقوبات الجماعية، التى تمتد فعاليتها وأثارها إلى حد تعريض حياة الناس للخطر والهلاك، كما هو الحال الذى يخضع له قطاع غزة اليوم ومنذ مدة زمنية طويلة، فإنها تحمل شكل العقوبة الجماعية من ناحية، ولكنها تخرج من هذا النطاق إلى نطاق نوع آخر من الجرائم التى صنفها القانون الدولى العام ضمن جرائم الإبادة الجماعية من ناحية أخرى وجرائم ضد الإنسانية، وفقا لتحديد وتعريف هذه الجريمة فى اتفاقية الأمم المتحدة لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها واعتمدها الجمعية العامة فى قرارها رقم A/res/260/a (د. ٣) بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٤٨. وقد نصت تلك الاتفاقية على أن تعريض حياة الجماعة أو جزء منها إلى الهلاك هو إحدى حالات جريمة إبادة الجنس أو الإبادة الجماعية، وهى فى الوقت نفسه جريمة ضد الإنسانية. لذلك، فإن هناك جرائم تدخل فى نطاق نوعين من الجرائم، وفق التعريف القانونى لهذه الجرائم، مثل جريمة القتل المتعمد وجريمة التعذيب وجريمة الإبادة، فهى كلها جرائم حرب ولكنها جرائم ضد الإنسانية فى الوقت نفسه. إذن، نحن الآن أمام جريمة مركبة فى قطاع غزة، فهى جريمة عقوبة جماعية وبالتالي هى جريمة ضد الإنسانية، وفقا للقانون الدولى العام الذى اشترط توافر النية عند ارتكاب هذه الجريمة كركن من أركانها، والتكرار والتعمد والمنهجية فى ارتكابها ضد الجماعة أو ضد جزء منها. ولما كانت النية بالغة الصعوبة فى التعرف عليها، فإن التكرار والتعمد والمنهجية فى ارتكاب الجريمة قد أخذ به كتأكيد على توافر النية عند مرتكب الجريمة. ومن ناحية أخرى، نصت اتفاقية الأمم المتحدة المذكورة على الأعمال الكاملة التى تشكل جريمة إبادة جماعية، ولم تقتصر على تعريض الجماعة أو جزء منها إلى الهلاك. ولكن القتل المتعمد للجماعة أو لجزء منها، أو حتى لفرد من أفرادها بهدف الإبادة، هو جريمة إبادة جماعية. كما أن إيقاع الأذى الجسدى الجسيم للجماعة أو لجزء منها أو لفرد من أفرادها هو جريمة إبادة جماعية وجريمة ضد الإنسانية فى الوقت نفسه. كما أن التسبب فى العقم عند النساء، أو الرجال لدى الجماعة هو كذلك، ونقل أطفال الجماعة إلى جماعة أخرى هو كذلك جريمة إبادة جماعية أيضا. هذه هى تعريفات جريمة الإبادة الجماعية أو الجريمة ضد الإنسانية فى القانون الدولى العام.

موقف الأمم المتحدة :

باشرت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة دراسة الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان فى الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، إثر الانتهاكات الواسعة والمتكررة التى ترتكبها

الجسيمة لحقوق الإنسان التى ترتكبها إسرائيل بحق الشعب الفلسطينى فى الأراضي الفلسطينية المحتلة. المهم أنه بصفتها الرسمية، كمقرر خاص للأمم المتحدة، طالب الأمم المتحدة بالانسحاب من الرباعية للأسباب المذكورة. وكان السيد دوجارد يزد فلسطين المحتلة سنويا على مدى أكثر من ثمانى سنوات، ويقدم تقاريره عن مشاهداته إلى لجنة حقوق الإنسان والجمعية العامة للأمم المتحدة. وفى جميع تلك التقارير، أبرز السيد دوجارد ما ترتكبه حكومة إسرائيل من انتهاكات لمبادئ القانون الدولى والقانون الدولى الإنسانى، وشرعة حقوق الإنسان فى الأراضي الفلسطينية المحتلة، وحدد انطباق معايير جرائم الحرب على تلك الممارسات. وأكد فى تقريره إلى لجنة حقوق الإنسان والجمعية العامة، فى شهر مارس ٢٠٠٣، أن ما تقوم به إسرائيل فى الأراضي الفلسطينية هو إرهاب الدولة بعينه ضد الشعب الفلسطينى، وإرهاب الدولة هو أخطر أنواع الإرهاب على الإطلاق. وعلى غرار ذلك، فعل القاضى الإسباني المعروف، السيد/ جارتون، فى ٣ نوفمبر ٢٠٠٣، عندما أعلن فى مدريد، أمام اجتماع سفراء فلسطين فى الدول الأوروبية، أن إسرائيل تمارس إرهاب الدولة ضد الشعب الفلسطينى.

وكان المقرر الخاص الأسبق للأمم المتحدة المضطلع بالمهمة نفسها فى الأراضي الفلسطينية المحتلة، السيد جيورجى جاكوملى، قد أكد فى تقريره إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والجمعية العامة، فى ١٧ أكتوبر ٢٠٠٠، أن إسرائيل ترتكب فى الأراضي الفلسطينية المحتلة جرائم حرب وجرائم ضد سلم الإنسانية وأمنها.

وتقول كارين أبو زيد، المفوضة العامة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين فى الشرق الأدنى (الأونروا)، فى ٦ مايو ٢٠٠٨، إن حصار غزة عقاب جماعى، كل شيء ضرورى للحياة السليمة العادية مفقود أو متوافر بكميات غير كافية فى غزة.. ولا يستطيع زهاء ٤٥٠ ألف غزوى، ٣٠٪ من السكان، الحصول على الماء النظيف.

من ناحية أخرى، وفى شهر مارس عام ٢٠٠١، أدلى مندوب اللجنة الدولية للصليب الأحمر فى تل أبيب بتصريح ذكر فيه أن الاستيطان الإسرائيلى فى الأراضي الفلسطينية المحتلة هو جريمة حرب وفقا للقانون الدولى الإنسانى، وبشكل خاص اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، والبروتوكول الأول الملحق بها، وعلى وجه التحديد ما نصت عليه المادة ٨٥ من البروتوكول المذكور. وكما هو الحال بالنسبة لموظفى الأمم المتحدة، عندما يدلون بمثل هذه التصريحات، يتوخون الحذر الشديد، فإن ممثلى الصليب الأحمر الدولى يحاولون بقدر ما يستطيعون الالتزام بهذا الحذر أيضا، متجنبين بقدر الإمكان استفزاز أية دولة، وبشكل خاص تلك التى تقع تحت مسئوليتها مثل هذه الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولى والقانون الدولى الإنسانى، لكيلا تتخذ الدولة المعنية إجراءات من شأنها تعطيل مهماتهم الإنسانية، بينما يكون ضحايا تلك الانتهاكات ممن يعيشون تحت مسئولية الدولة المذكورة، وبشكل خاص الدولة القائمة بالاحتلال. ومع ذلك، كان تصريح ممثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، آنذاك، تصريحاً جريئاً وواضحاً متأثراً بمشاهداته للانتهاكات التى ترتكبها حكومة إسرائيل فى الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولذلك لم يمكث هذا المندوب فى وظفته بعد ذلك إلا أياما معدودة بسبب الضغط الأمريكى فى ذلك الوقت على رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومطالبتها له بعزله كعقوبة على تلك التصريحات، وهى التى تدخل ضمن طبيعة

جاء ذلك واضحا في منطوق قرار لجنة حقوق الإنسان رقم ١٩٨٣/٣ في دورتها العادية ٣٩، بتاريخ ١٥ فبراير ١٩٨٣. وتكرر ذلك بقرار اللجنة نفسها رقم ١٩٨٤/١١ في دورتها العادية الأربعين، بتاريخ ٢٩ فبراير ١٩٨٤. ثم أدانت لجنة حقوق الإنسان في دوراتها العادية الأربع ما بين عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٩ ممارسات إسرائيل، باعتبارها تشكل انتهاكات سافرة لحقوق الإنسان وجرائم حرب في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، إلى أن عادت حكومة إسرائيل وقواتها العسكرية لتركب أعمالا جديدة تدخل ضمن تعريف جريمة الإبادة الجماعية عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩. عندما أصدر إسحق رابين - رئيس حكومة إسرائيل آنذاك - أوامره بتكسيير عظام الفلسطينيين إلى جانب القتل المتعمد لهم، حيث أتبع للعالم كله مشاهدة ذلك على شاشات التليفزيون.

استمرت لجنة حقوق الإنسان في تأكيد قراراتها ومواقفها هذه إلى سنة ٢٠٠٠، عندما طالبت فلسطين بالطرق القانونية للجنة بعقد دورة استثنائية خاصة لبحث أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إثر زيارة شارون إلى القدس ودخول المسجد الأقصى، وما تلاها من جرائم قتل للفلسطينيين على أيدي الجيش الإسرائيلي، والتي ذهب ضحيتها عدد كبير من القتلى والجرحى، فأتخذت اللجنة أخطر قرار ضد سلطات الاحتلال الإسرائيلي لارتكابها أعمال القتل الجماعي والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والحق في الحياة، وفرض العقوبات الجماعية ضد الشعب الفلسطيني، والتي تشكل جرائم حرب وانتهاكا جسيما للقانون الإنساني الدولي وجرائم ضد الإنسانية. كما أكدت في ذلك القرار أيضا أن القتل المتعمد والمنهجي للمدنيين والأطفال الفلسطينيين، الذي ترتكبه سلطات الاحتلال الإسرائيلي، يشكل انتهاكات جسيمة للحق في الحياة وجريمة ضد الإنسانية. وقد حمل القرار المذكور رقم S-1/5 للدورة الخامسة الخاصة للجنة حقوق الإنسان بتاريخ ١٩ أكتوبر ٢٠٠٠.

شهادة مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان:

جاءت إحصائيات المؤسسات المدنية الإسرائيلية لعمليات القتل المتعمد والمنهجي للفلسطينيين على أيدي الجنود الإسرائيليين، كدليل إثبات إضافي لدلائل المجتمع الدولي في تأكيد ارتكاب سلطات الاحتلال الإسرائيلي لجرائم الحرب وجرائم الإبادة والجرائم ضد الإنسانية. وفي هذا الشأن، نشر مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان "بتسيلم" على صفحته الإلكترونية إحصائية للقتلى الفلسطينيين الذين سقطوا على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ووفقا لتلك الإحصائية، فإن القتلى بين سبتمبر ٢٠٠٠ ونوفمبر ٢٠٠٨ قد بلغ عددهم ٤٨٢٦ قتيلا، من بينهم ٩٥٢ طفلا.

وهذا يعيد إلى الأذهان مسلسل جرائم القتل المتعمد والمنهجي منذ مذبحة قرية دير ياسين الفلسطينية عام ١٩٤٨، والتي ذهب ضحيتها ٤٢٥ رجلا وطفلا وامرأة، مما دعا مناحم بيغن إلى القول في كتابه (الثورة) "لولا مذبحة قرية دير ياسين، لما قامت دولة إسرائيل".

وهكذا تؤكد المصادر الإسرائيلية نفسها أن جرائم القتل الإسرائيلي للشعب الفلسطيني كان ولا يزال هو الأسلوب المنهجي والمتعمد للسلطات الإسرائيلية منذ قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ وحتى يومنا هذا. يقول مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان "بتسيلم" في صفحته الإلكترونية المذكورة: "حتى صدور قرار المحكمة العليا سنة ١٩٩٩، قامت قوات الأمن الإسرائيلية بتعذيب الآلاف من الفلسطينيين في كل عام، بحسب تقديرات اللجنة العامة

سلطات الاحتلال الإسرائيلي هناك، منذ احتلالها العسكري لتلك الأراضي عام ١٩٦٧، ولا سيما بعد أن شكلت الجمعية العامة للأمم المتحدة لجنة خاصة مكونة من ثلاث دول للتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان المناطق المحتلة، وفق قرارها رقم ٢٤٤٢ (د. ٢٣) بتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩٦٨، ورفض إسرائيل التعاون مع هذه اللجنة. وفي قرارها رقم ٢٦٤٩ (د. ٢٥) بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٧٠، وتحت عنوان "إدانة إنكار حق تقرير المصير خصوصا لشعوب جنوب إفريقيا وفلسطين"، اتخذت الجمعية العامة القرار المذكور، وهو الذي طلب من لجنة حقوق الإنسان أن تبحث في دورتها السابعة والعشرين في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بحق الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والأجنبية في تقرير المصير، وأن ترفع استنتاجاتها إلى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أقرب وقت ممكن.

وهكذا، درجت لجنة حقوق الإنسان على تضمين جدول أعمالها بندين أعطتهما الأولوية العالية في جميع دوراتها العادية اللاحقة منذ عام ١٩٧٠. يتعلق البند الأول بانتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة بما فيها فلسطين. أما البند الثاني، فيتعلق بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وفقا لقرار الجمعية العامة المذكور سابقا.

اعتمدت اللجنة في هذا الشأن عددا من القرارات حتى عام ١٩٧١، تقضى جميعها ببطان الإجراءات الإسرائيلية، سواء في مدينة القدس أو فيما يتعلق بإقامة المستوطنات الإسرائيلية. وكررت اللجنة مطالبتها حكومة إسرائيل بالتوقف عن هذه الأعمال التي تشكل انتهاكات لأحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وخصوصا اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. غير أن حكومة إسرائيل لم تعر مطالبات اللجنة أى اهتمام واستمرت في تلك الأعمال، مما حمل اللجنة على تعيين مبعوث خاص يقوم بزيارة الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتقصى الحقائق فيما يتعلق بأية انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ويقدم تقريره حول ذلك إلى اللجنة. وبناء على تقرير المندوب المذكور - الذي أكد فيه لأول مرة أن حكومة إسرائيل ترتكب جرائم حرب في الأراضي الفلسطينية المحتلة بإقامتها المستوطنات هناك وبتغيير معالم مدينة القدس الجغرافية والديموجرافية والمؤسسية - اعتمدت اللجنة المذكورة أول قرار لها باتهام حكومة إسرائيل بارتكاب جرائم حرب في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك في قرارها رقم ٢ في دورتها الثامنة والعشرين. بتاريخ ٢٢ مارس عام ١٩٧٢، وذلك استنادا لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩ ومبادئ القانون الدولي العام. استمرت الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان بمتابعة أعمال حكومة إسرائيل كسلطة قائمة باحتلال الأراضي الفلسطينية، وإصدار القرارات التي تدين تلك الأعمال واعتبارها باطلة، ومطالبة حكومة إسرائيل بالتوقف عنها فورا.

انتقل المجتمع الدولي عام ١٩٨٢ إلى مرحلة أكثر تقدما في التعامل مع ما ترتكبه حكومة إسرائيل من انتهاكات وجرائم بحق الشعب الفلسطيني. فبعد مجزرة صبرا وشاتيلا عام ١٩٨٢ في بيروت، اعتمدت كل من الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان مواقف أكثر تشددا إزاء إسرائيل، واعتبرت هاتان المؤسستان أن مجزرة صبرا وشاتيلا كانت عملا من أعمال الإبادة الجماعية، وأدانته حكومة إسرائيل باعتبارها تتحمل مسؤولية تلك المجزرة التي ذهب ضحيتها الآلاف من المدنيين الفلسطينيين، أطفالا وشيوخا ونساء.

لو استعرضنا الجرائم المعددة في القانون الدولي العام، والجرائم المعددة في القانون الدولي الإنساني، والجرائم المعددة في شرعة حقوق الإنسان، كانتهاك الحق في الحياة الوارد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان - على سبيل المثال - لوجدنا أن معظم هذه الجرائم ترتكب بحق الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة على أيدي الجيش الإسرائيلي وقوات الأمن الإسرائيلية منذ عام ١٩٦٧ على الأقل.

إن توافر أركان الجريمة عنصر أساسي في إثبات الوقوع الفعلي للجريمة، وأركان الجرائم المذكورة هنا هي واحدة ومثبتة في توافر النية باعتماد التعمد والمنهجية في ارتكاب الجريمة، والتخطيط، والتنفيذ الفعلي، والمنفذين، وأدوات التنفيذ، والزمان، والمكان، والصحة. الجريمة واضحة، وأركانها بيّنة. وإذا لم يكن الأمر كذلك، لما أكدت مؤسسات المجتمع الدولي - كالجمعية العامة ولجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبالتالي مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ورموز المجتمع الدولي كالمقررين الخاصين واللجان الخاصة المعنية بهذا الشأن - وقوع هذه الجرائم، ومطالبة بعض رموز المجتمع الدولي بمقاضاة مرتكبيها أمام المحكمة الجنائية الدولية.

صحيح أن إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية لم توقعاً ميثاق روما الأساسي للمحكمة، غير أن هذا لا يمنع من مقاضاة من لم يوقع الميثاق في حالة ارتكابه لجريمة من الجرائم التي تدخل ضمن صلاحيات واختصاص المحكمة.

إن، الجرائم بمختلف أنواعها المعددة في القانون الدولي وقعت على مدى عقود طويلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا تزال تقع حتى يومنا هذا. وحصار قطاع غزة لا يزال قائماً كجريمة مستمرة من تلك الجرائم، ومبادئ وأحكام القانون الدولي في هذا الشأن ثابتة وواضحة في الصكوك الدولية، من اتفاقيات لاهي المتعلقة بالحرب البرية لعام ١٩٠٧، واتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩، والاتفاقية الرابعة منها على وجه الخصوص، والبروتوكول الأول الملحق بها لعام ١٩٧٧، والقانون الإنساني الدولي بشكل عام، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد حدد المجتمع الدولي موقفه من هذه الجرائم بالقرارات التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبالتالي مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لعام ٢٠٠٦، وتقارير اللجان الخاصة، والمقررين الخاصين المعنيين بانتهاكات سلطات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان، ومبادئ القانون الدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكلها موجودة وموثقة في الأمم المتحدة، سواء كان ذلك في نيويورك أو في جنيف أو لاهي. وقد وثق رموز المجتمع الدولي مشاهداتهم في تقاريرهم إلى كل من الجمعية العامة، ولجنة حقوق الإنسان، ومجلس حقوق الإنسان فيما بعد، مؤكدين وقوع هذه الجرائم. وقد ذهب عدد منهم إلى إعلان وجوب مقاضاة مرتكبي هذه الجرائم من الإسرائيليين أمام المحكمة الجنائية الدولية كمجرمي حرب ومرتكبي جرائم ضد الإنسانية بحق الشعب الفلسطيني.

من الطبيعي، في مثل هذه الحالات الخطيرة، أن تلجأ الضحية إلى القضاء الدولي المختص لمقاضاة المسؤولين عن ارتكاب هذه الجرائم، وبالتالي تتولى المحكمة المختصة القيام بدورها عندما تتقدم الضحية أو أية دولة طرف في النظام الأساسي للمحكمة بدعواها الموثقة، وبالطرق القانونية الصحيحة، إلى المدعى العام للمحكمة، موجهة اتهامها ضد المسؤولين عن الجرائم موضوع الدعوى.

للمناهضة التعذيب في إسرائيل. كل من خضع للتحقيق تعرض إلى نوع واحد على الأقل من أنواع التعذيب خلال التحقيق. عملية التحقيق التابعة لجهاز المخابرات العامة، والتي لم تنظم حسب القانون، أجريت بحسب توصيات لجنة لندوى، التي تم نشر جزء واحد منها فقط للجمهور. أما الجزء الذي فصل وسائل التحقيق المسموح بها، فقد بقي سرياً.

وسائل التحقيق والتعذيب التي يستخدمها جهاز المخابرات العامة "الشاباك" هي:

- تقييد في وضعيات مؤلمة لمدة ساعات وأيام متواصلة، يتخللها تغطية رأس الشخص بكيس عفن ورطب.
- عزل انفرادي في الرزنامة.
- ضرب.
- هز جسم ورأس الشخص إلى الأمام والخلف بيد محقق الشاباك الذي يمسكه من كتفيه أو بطرف قميصه.
- منع النوم والأكل.
- التعريض للبرد والحر.
- التكيل لكروسي صغير ومائل.
- شتائم وإهانات نفسية.
- إسماع موسيقى مزعجة.
- تهديدات للمتهم وعائلته.
- منع الأسباب الصحية الأساسية وتبديل الملابس.
- عزل عن العالم الخارجي (لا سيما المحامي وأفراد العائلة) أحياناً لمدة شهر.

ويقول المركز كل هذه الأساليب تسبب ضرراً نفسياً وأذى جسمانياً يكون أحياناً ضرراً دائماً، وفي حالات عديدة أدى إلى الموت.

والتعذيب، كجريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية، يعني بكل الحالات التي وصفت كحالات تعذيب كانت تجري بحق الأفراد. ويبدو أن المشرع عندما دون هذه الجريمة، لم يكن يتصور أن التعذيب يمكن أن يأخذ شكل التعذيب الجماعي، كما يحدث الآن في قطاع غزة، من خلال حرمان مليون ونصف مليون من أسباب الحياة الأساسية، كمنع الغذاء والدواء والكهرباء والماء عنهم، وما بسببه ذلك من عذابات لمجموع سكان القطاع. صحيح أن هذه جريمة ضد الإنسانية، وفقاً للقانون الدولي، ولكنها تتسبب في التعذيب الجماعي إلى جانب واقعها كجريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية أيضاً.

من ناحية أخرى، أكدت محكمة العدل الدولية - وهي أعلى جهاز قضائي دولي - بطلان إنشاء الجدار الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، وطلبت من حكومة إسرائيل إزالته، باعتباره جريمة من جرائم الحرب، وقد أقيم في انتهاك خطير لمبادئ القانون الدولي التي تحرم اكتساب أرض الغير بالقوة، وانتهاك خطير لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وكان ذلك ضمن الرأي الاستشاري الصادر عنها في شهر يوليو ٢٠٠٦. وأبرزت المحكمة في رأيها الاستشاري المذكور الأخطار الجسيمة الأخرى المترتبة على إنشاء الجدار المذكور، ومن ضمنها كونه إضافة أخرى للمسببات الإسرائيلية في حرمان الشعب الفلسطيني من ممارسته لحقه في تقرير مصيره، الأمر الذي يتعارض مع مبادئ القانون الدولي والعهد الدولي الخاصين بحقوق الإنسان، مما يصنفه القانون الدولي ضمن الجرائم التي تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر.

حتى استقرت لثوانها مستقيمة لمزيد لتوتيرة الحسية القوية الى التوتيرة الحسية العامة
ما خرجت أسرارها من أعوارها على غيرة

[illegible]

حول القدس بزيادة قدرها ٢٠٧٥ استعصم من أراضي الضفة الغربية. كما عزل هذا الجدار نحو ربع مليون فلسطيني خارج السور العازل وخارج ما يسمى بالمدينة الموحدة (١٥)، كما أخرج هذا الجدار نحو ٢٥ ألف فلسطيني من حدود القدس، لأن هدفه في المقام الأول ليس أمنيا ولكنه سياسى وديمجرافى فى المقام الأول (١٦).

- **الترويج للقدس كعاصمة أبدية :** حيث اجتهدت إسرائيل فى ذلك فى العالم الغربى وبخاصة فى الولايات المتحدة، حيث استطاعت لجنة العلاقات العامة الأمريكية - الإسرائيلية (إيباك) - إحدى جماعات الضغط الإسرائيلية فى الولايات المتحدة - إقناع الكونجرس بالعديد من النتائج المغلوطة، ومنها أن القدس كانت عاصمة للشعب اليهودى لأكثر من ٣ آلاف عام، وإنها لم تكن عاصمة لأى دولة أخرى غير الشعب اليهودى، وأن القدس قضية مركزية لدى اليهود، وأنها ذكرت فى التوراة ٧٦٦ مرة، فى حين أنها لم تذكر فى القرآن بالاسم، وأن القدس هى مقر الحكومة الإسرائيلية، بما فيها الرئيس والبرلمان والمحكمة العليا، وأن إسرائيل تدعم الحرية الدينية لجميع الديانات (١٧).

ثالثا - مخاطر التهويد :

فمنذ احتلال إسرائيل للقدس عام ١٩٦٧ وهى لا تتوانى طوال ما يزيد على أربعين عاما عن الاستمرار فى ممارسات تهويد القدس الشرقية الرامية إلى طمس معالم وهوية المدينة العربية، باقتلاع كل ما هو عربى، سواء كان بشرا أو أثرا، وإحلاله بكل ما هو يهودى، على نحو ما تمنى مؤسس الحركة الصهيونية "ثيودور هرتزل"، حيث قال فى مؤتمر الصهيونية الأول فى بال بسويسرا "إذا حصلنا يوما على القدس وكنت لا أزال حيا وقادرا على القيام بشئ، فسوف أزيل كل شئ ليس مقدسا لدى اليهود فيها، وسوف أدمر الآثار التى مرت عليها القرون". وأعلن شارون فى خطابه فى الذكرى الثامنة والثلاثين لاحتلال القدس الشرقية مدعيا أن القدس ملك لإسرائيل، وأنها لن تكون بعد اليوم ملكا للأجانب. كما سبق أن أعلن "شيمون بيريز"، السياسى المخضرم ورئيس إسرائيل الحالى، ضرورة التهجير الجماعى للفلسطينيين من مدينة القدس الشرقية. كما قال رئيس الحكومة المستقيل، إيهود أولمرت، فى إحدى عمليات الهدم فى القدس الشرقية "من يعتقد أن السيطرة الإسرائيلية على كل أحياء القدس سوف تستمر، فعليه أن يستعد لجرافات أخرى" (١٨). ومن هنا، يتضح أن الاستيلاء على القدس وتهويدها ما هو إلا اعتقاد راسخ لدى كل الذين حكموا إسرائيل من بن جوريون حتى أولمرت ومن سيخلفه من الإنتلاف اليميني المتطرف (نيتانياهو - ليبرمان)، وذلك رغبة منهم فى قيام القدس الموحدة، باعتبارها العاصمة الأبدية لإسرائيل، الأمر الذى يضع العرب - مسلمين ومسيحيين - أمام مأزق حقيقى فى حال استمرار إسرائيل فى مخططاتها ومعراجها، وميلاد السيد المسيح، وهى أرض عربية بحكم الواقع والتاريخ، الأمر الذى يتوجب على هؤلاء نصرة المدينة قبل

الاقصى، وتوقع التقرير تصاعد هذه الانتهاكات والاعتداءات خلال العام الحالى ٢٠٠٩، بعد أن تعرضت المدينة والحرم القدسى لهجمة شرسة خلال العام الماضى ٢٠٠٨ طالت الإنسان والتاريخ والحضارة والحاضر والماضى. وأشار التقرير للعديد من الانتهاكات، لعل أبرزها تصاعد عمليات اقتحام المسجد الأقصى من قبل مجموعات يهودية تتكون من رجال ونساء وأطفال، مع تنظيم وإقامة شعائر دينية يهودية بارزة داخل المسجد. واللافت للنظر أن المجموعات التى كانت تقتحم المسجد الأقصى فى حراسة الشرطة الإسرائيلية لم تكن تتعدى الأفراد القلائل. لكن الغريب أن هذه المجموعات زادت حتى بلغت مئات الأفراد، ويتم فى شكل مجموعات متتالية، بدعم ومشاركة بعض السياسيين، بالإضافة إلى جولات مشبوهة من أجهزة المخابرات والشرطة الإسرائيلية فى أنحاء المسجد الأقصى. ولكن الشئ الغريب أن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية ساعدت على تمكين سياح أجانب شبه عراة من التجوال داخل المسجد الأقصى (١٢).

كما تتعمد السلطات الإسرائيلية منع نشاطات مناصرة وداعمة للمسجد الأقصى، كما تحاول سلطات الاحتلال استئجاب أبنية يهودية فى القدس، حيث افتتحت جماعات يهودية كنيسا يهوديا أقيم على وقف إسلامى، يدعى "حمام العين" لا يبعد سوى خمسين مترا عن المسجد الأقصى. كما تعكف سلطات الاحتلال على بناء كنيس يهودى آخر باسم "هوربا" على أرض وقفية على حساب جزء من المسجد العمري، فيما كان يعرف بحى الشرف فى قلب البلدة القديمة للقدس. وهذا الكنيس تعتليه قبة كبيرة بهدف تغطية المعلم الإسلامى البارز المتمثل فى قبة الصخرة المشرفة. كما تقوم سلطات الاحتلال بأعمال ترميم مشبوهة لأسوار القدس القديمة بهدف زرع آثار يهودية فى السور (١٣).

- **القرصنة والاحتياال والتواطؤ :** حيث تعمد سلطات الاحتلال إلى اللجوء إلى هذه الأساليب الداعمة للجماعات اليهودية فى الاستيلاء على البيوت أو المنشآت المقدسية، ومن ذلك الاستيلاء على أوقاف الكنيسة الأرثوذكسية فى القدس. فإثر هزيمة ١٩٦٧، رأت سلطات الاحتلال أن من مصلحتها الإبقاء على السيطرة اليونانية على الكنيسة واستغلالها فى إطار مشروع تهويد القدس، ونتج عن ذلك أن سربت ممتلكات الكنيسة العربية إلى الاحتلال بصورة مخيفة، ووصل بها الأمر إلى قيامها ببيع مقبرتها وأراضى دير "مارسبا" فى بيت لحم، وبيع أراضى جبل أبو غنيم فى القدس الذى تحول إلى مستوطنة من كبريات مستوطنات الطوق الخارجى حول القدس باسم "مارحوما" تكمل فصل القدس عن بيت لحم. وباعت أيضا أكبر مأوى لحجاج القدس من أهل موسكو، وأراضى جبل أبى الطور، وأخيرا ساحة عمربن الخطاب فى البلدة القديمة فى القدس التى تقع على مدخل كنيسة القيامة، أقدم بقعة على الأرض بالنسبة للمسيحيين (١٤).

- **مواصلة بناء الجدار العازل:** حيث بدأ العمل فى بنائه حول القدس عام ٢٠٠٠ ونتج عن ذلك أن اتسعت مساحة الاراضى المصادرة التى خصصت للاستيطان إلى أربعمئة كيلو مربع

لعملية السلام في الشرق الأوسط. ويبدو أن الإدارة الحالية برئاسة "باراك أوباما" قد بدأت تصعيد ضغوطها على إسرائيل فيما يتعلق بموضوع الاستيطان. فقد نقل مسؤولون أمريكيون أربع شكاوى رسمية منذ بداية عهد الإدارة الحالية، حيث طلبت الإدارة توضيحات حول هدم بيوت الفلسطينيين وعن خطط البناء المزمعة بين القدس ومستوطنة "معاليه أدوميم"، وكذلك بشأن إخلاء البؤرة الاستيطانية المسماة "مجرون" وخطط بناء آلاف الوحدات الاستيطانية في مستوطنة "إفرا" (١٩).

كما قدم "روبرت سيرى"، ممثل الأمم المتحدة في اللجنة الرباعية، شرحا كافيا لمجلس الأمن في نيويورك حول مواصلة النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس (٢٠).

كما ندد الاتحاد الأوروبي بالمشروع الاستيطاني الإسرائيلي في القدس المحتلة والضفة الغربية، متهما الدولة العبرية بتنفيذ خطة ضم غير قانونية للقدس الشرقية عبر توسيع المستوطنات وهدم المنازل وسياسات الإسكان التمييزية والحد من العازل في الضفة الغربية. وذكر تقرير سري صادر عن الاتحاد الأوروبي في يناير ٢٠٠٩ - كشفت عنه صحيفة الجارديان البريطانية - أن الاستيطان شرق القدس يتم بتسارع كبير، وأن هدم إسرائيل للبيوت في القدس الشرقية أمر غير قانوني وله عواقب إنسانية وخيمة، ويغذى الشعور بالمرارة والتطرف (٢١).

وتقع المسؤولية الكبرى للدفاع عن القدس وحمايتها على عاتق أصحابها الفلسطينيين والعرب والمسلمين في شتى بقاع العالم، وعليهم جميعا بذل كافة الجهود من أجل إيقاف عمليات التهويد، ومقاومتها بكافة السبل الممكنة، وذلك بدعم صمود أبناء القدس وإنقاذ ما تبقى من المدينة، من خلال إجراءات إيجابية وليس فقط بإصدار بيانات الشجب والإدانة. ويردد الكثير من فقهاء القانون في أمتنا العربية أن الحقوق لا تسقط بالتقادم، وأن حق الأمة العربية والإسلامية في مدينة القدس ثابت، ولن تسقطه مشاريع التهويد، لكن الحقوق لا تسقط بالتقادم فعلا إذا وجدت من يحميها ويطالب بها ويبذل الغالي والنفيس من أجل استردادها. فالبعض يعتقد أن ردة فعل العالم العربي على قرار إسرائيل بهدم منازل حي البستان الثماني والثمانين ليست بمستوى الحدث، فقد تمنى البعض أن تخرج الجماهير العربية في كافة العواصم العربية للتظاهر ضد القرار الإسرائيلي. ويبدو أن الضمير العربي لا يتحرك إلا إذا تحركت جرافات الهدم والتدمير الإسرائيلية، فكل ما فعله العرب انحصر في شكوى قدمتها المجموعة العربية في مجلس الأمن احتجاجا على العدوان الإسرائيلي على القدس وأثارها الإسلامية. وقد ذكر رئيس المجموعة العربية المبعوث للأمم المتحدة "عبدالله الصايدى" أن محاولات تهويد المدينة وتغيير هويتها العربية والإسلامية تمثل اعتداء صارخا على حقوق الفلسطينيين وحرمة مقدساتهم وتراثهم الإسلامي، الذي أعلنت اليونسكو الحفاظ عليه (٢٢). والغريب أنه صدر قرار من لجنة التراث العالمي - التابعة لمنظمة اليونسكو - المعنية بالحفاظ على التراث العالمي، وذلك في

تهويدها وإنقاذ المسجد الأقصى قبل هدمه. ومن ناحية أخرى، فإن استمرار إسرائيل في مخطتها لتهويد القدس يضع السلطة الفلسطينية في حرج شديد باعتبار القدس عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة في المستقبل. كما أنه يقوض من مصداقية السلطة التي اختارت التسوية السلمية مع إسرائيل خيارا أساسيا. ومما يزيد من تعقيد الموقف الانشقاق الفلسطيني الحالي بين فتح وخيارها السلام، وحماس وخيارها المقاومة، خاصة بعد العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة، وفي ظل إفراز الانتخابات الأخيرة في إسرائيل لتنازع تثبيت ميل المجتمع ناحية اليمين المتطرف. وبذلك، فإن استمرار إسرائيل في ممارساتها تلك يمكن أن يشكل عقبة أمام استئناف عملية السلام، وربما يطيح بخيار السلام وبمن يؤيده، لأن استمرار السلطة الفلسطينية في العملية السلمية يعطي شرعية لممارسات إسرائيل العنصرية والتهويدية في القدس الشرقية، الأمر الذي قد يهدد بانفجار شعبي، وربما عاد الشعب الفلسطيني إلى سلاح الانتفاضة مرة أخرى، وهو أمر يكلف إسرائيل الكثير، الأمر الذي يضع المجتمع الدولي أمام مسئولياته للقيام بعمل إيجابي يحمي المدينة المحتلة من براثن التهويد، ويحمي عملية السلام من الانهيار الأخير.

رابعا- مواقف ومسئوليات :

تعدد المواقف دائما فيما يخص الصراع العربي - الإسرائيلي بتعدد الأطراف محور الاهتمام، وأيضا تبعا لأهمية القضية المثارة. ولا شك في أنه لا يوجد ما هو أهم من قضية القدس في تاريخ الصراع، وقد تسبب قرارات سلطات الاحتلال بهدم ٨٨ منزلا في حي البستان في حدوث إضراب عام وشامل في الضفة الغربية، حيث أغلقت المحال التجارية أبوابها، وبدت الشوارع خالية تماما، والتزم المواطنون منازلهم، وأعلن الفلسطينيون عن غضبهم واستنكارهم للقرارات الإسرائيلية. في حين التزم العالم الصمت تجاه ما يحدث للمدينة العربية. فسلطات الاحتلال تصعد من خطواتها تجاه تهويد المدينة، وتتخذ العديد من القرارات الجائرة، لكنها تقابل بالصمت والتساهل من قبل المجتمع الدولي، دون أن تجد موقفا حازما يردعها عن القيام بأعمال التهويد التي تهدد وتضر مستقبل القدس.

وحقيقة الأمر أن إسرائيل ما كانت لتقدم على عدوانها المستمر على الفلسطينيين في غزة والضفة والقدس لولا شعورها بالدعم والحماية الذي تلقاه من قبل الولايات المتحدة، فهي دائما ما توفر لإسرائيل الدعم السياسي والقانوني في الأمم المتحدة وكافة المنتديات الدولية. فهناك مشروع قرار يتبنه أصدقاء إسرائيل في الكونجرس يشترط الاعتراف بمدينة القدس "عاصمة موحدة غير مقسمة لإسرائيل" قبل ١٨٠ يوما من اعتراف الولايات المتحدة بالدولة الفلسطينية. كما أن هناك محاولات متكررة لنقل السفارة الأمريكية في إسرائيل إلى القدس لتكريسها عاصمة أبدية لدولة إسرائيل.

لكن هناك الكثير من الآمال المعقودة على الإدارة الأمريكية الجديدة في ممارسة دورها باعتبارها الدولة الكبرى الراحية

اجتماعها الأخير بكندا، يسمح لسلطات الاحتلال بالإشراف على باب المغاربة، الأمر الذي يساعد إسرائيل في مخططاتها لتهويد المدينة وتغيير طابعها العربي والإسلامي (٢٣).

كما أدانت المجموعة العربية تكرار الاعتداءات الإسرائيلية، ودعت مجلس الأمن إلى ممارسة ضغوطه على إسرائيل لكي توقف فوراً الأعمال العدوانية وغير القانونية، محذرة من عواقب هذه الخطوة الخطيرة، وغير المسبولة التي من شأنها أن تزيد من حالة التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة بما يهدد الأمن والسلم الدوليين (٢٤).

ولكن ما الذي يمكن أن يفعله العرب من أجل القدس؟ هناك العديد من الإجراءات التي يمكن اللجوء إليها، منها، على المستوى السياسي، أن تكون القدس موضوعاً دائماً على جدول أعمال مؤتمرات القمة العربية ووزراء الخارجية العرب والوزارات المعنية، وأن يتم رصد الانتهاكات الإسرائيلية في القدس بشكل دائم، وإطلاع المؤسسات الدولية المعنية على حقيقة ما يجري في القدس الشرقية، كما يمكن تنظيم المظاهرات السلمية عبر أنحاء العالم وفي القدس نفسها للكشف المستمر عن انتهاكات إسرائيل وإجراءات التهويد، وأن يتم دعم سكان القدس سياسياً ومادياً ومعنوياً، وأن تتم تعبئة الرأي العام العربي والإسلامي ضد الانتهاكات الإسرائيلية التي تستهدف إنهاء الوجود العربي من القدس (٢٥). كما لا بد من دعم السلطة الفلسطينية والتعاون والتنسيق معها في كافة الإجراءات، كما لا بد من دعم وحدة الصف الفلسطيني وحدوث توافق وطني بين فتح وحماس. ويمكن للدول العربية ممارسة ضغوطها في اتجاه القوى الكبرى، وبخاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، من أجل ممارسة ضغوطها على إسرائيل بوقف حملتها المحمومة لتهويد القدس. وقبل كل هذا وذاك، يجب أن يضع العرب نهاية لحالة التشرذم والضعف التي تشوه النظام العربي بالعودة للعمل المشترك ونبذ الخلافات.

وعلى المستوى الاقتصادي، لا بد من توفير الدعم المالي للمقدسيين الذي يساعدهم على مقاومة الإجراءات القاسية التي تتخذها إسرائيل ضد البشر والأثر في القدس، ودعم كافة

المؤسسات الفلسطينية التي تعمل في مجال حماية تراث المدينة العربي والمسيحي والإسلامي.

وعلى المستوى الثقافي، فإن كافة مؤسسات الثقافة العربية والإسلامية مدعوة لدعم كل الأنشطة الثقافية والفنية في كل العواصم العربية التي يمكن أن تجعل من القدس حاضرة في الوجدان العربي على الدوام. ويمكن للمؤسسات الثقافية العربية على تنوعها أن تساهم في هذا الدور، ويمكن دعم المؤسسات الثقافية في الأراضي المحتلة للقيام بالدور نفسه. ويجب تشجيع المؤسسات الأهلية على القيام بدورها في دعم القدس بإقامة الأمسيات الثقافية والمهرجانات في العواصم العربية والدولية، بما يجعل صورة القدس حاضرة دائماً في الأذهان. وحسناً، فعلت تلك المؤسسات الأهلية باختيار القدس عاصمة للثقافة العربية عام ٢٠٠٩، وأطلقت عدة فعاليات في هذا الإطار، منها إطلاق جائزة القدس في مسارات البحث العلمي المتعلقة بمدينة القدس، سواء كانت في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية أو الدينية أو الآثار أو المعمار أو الاقتصاد. وتهدف الحملة الأهلية للاحتفالية إلى إبراز الهوية الثقافية لمدينة القدس، فلسطينياً، وعربياً، وإسلامياً، ومسيحياً، وإنسانياً، والتعريف بها وبهويتها ومقدساتها وتراثها من خلال استعراض ونشر المخزون الثقافي لهذه المدينة المقدسة المغيبة في ليل الاحتلال.

كما تهدف إلى التعريف بما تعانيه المدينة وأهلها من ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، وبواقع صمودها وصمود أهلها. كما تسعى الاحتفالية إلى تعميق روح التحدي والصمود في وجه الاحتلال، وتفعيل دور الجماهير العربية تجاه القدس وأهلها ودعمهم بكافة الوسائل الممكنة. كما تسعى إلى تكريس مفهوم الشراكة والتكامل بين مختلف مكونات الأمة من أجل نصرة القدس، وتأتي جهود هذه الحملة مكملية وداعمة للحملة الرسمية التي تقوم بها السلطة الفلسطينية، ولا تتعارض معها، وإنما تهدف إلى تفعيل الدور الشعبي ودور مؤسسات المجتمع المدني، ليكون هذا العام بحق عاماً للقدس عاصمة للثقافة العربية، ولتظل القدس باقية في الضمير والوجدان العربي والمسيحي والإسلامي (٢٦).

المراجع :

١- تهويد القدس عملية مبرمجة ومتواصلة:

٢- إجماع إسرائيلي على تهويد القدس، ١٥ فبراير ٢٠٠٩:

٣- إضراب شامل في الضفة استنكاراً لإجراءات تهويد القدس:

٤- تهويد القدس انتهاك لقرارات الشرعية الدولية، ٣ مارس ٢٠٠٩:

٥- إضراب شامل في الضفة استنكاراً لإجراءات تهويد القدس:

٦- تهويد القدس انتهاك لقرارات الشرعية الدولية، ٣ مارس ٢٠٠٩:

http://www.qudsday.org/Quds/index.php?option=com_content&view=article&id=703:2009-03-05-19-13-03

٥- إلى أين تمضى عملية تهويد القدس؟

www.alsharq.com/DisplayArticle.aspx?xf=2008.October.article_20081023_2&id=columnist&id=drasadabdu rahma

٦- تهويد القدس، من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة:

<http://ar.wikipedia.org>

٧- تهويد القدس يجرى بخطوات متسارعة:

www.moheet.com/show_files.aspx?fid=231370

٨- تهويد القدس انتهاك لقرارات الشرعية الدولية، مرجع سابق.

٩- تهويد القدس من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، مرجع سابق.

١٠- الاتحاد الأوروبي: إسرائيل تسرع تهويد القدس:

www.al-akhbar.com/ar/node/122604

١١- تهويد القدس توسيع للصراع في المنطقة:

www.manbaralrai.com/?q=nod/27306

١٢- إسرائيل تنفذ أكبر مخطط لتهويد القدس:

http://www.alsharq.com/DisplayArticle.aspx?xf=2009.March.article_20090312_178&id=worldtoday&sid=arabworl

١٣- المرجع السابق.

١٤- عارف الوريكات، دور الكنيسة الأرثوذكسية في تهويد القدس .. تاريخ انتقال الأراضي الفلسطينية والقدس لليهود. ندوة، تهويد القدس .. رؤى قانونية وحضارية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٤ يناير ٢٠٠٩.

١٥- تهويد القدس توسيع للصراع في المنطقة، مرجع سابق.

١٦- ٤٠ عاما على تهويد القدس:

<http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=146502>

١٧- تهويد القدس من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، مرجع سابق.

١٨- إلى أين تمضى عملية تهويد القدس؟ مرجع سابق.

١٩- المجموعة العربية تشكو لمجلس الأمن محاولة إسرائيل تهويد القدس:

<http://www.kuna.net.kw/NewsAgenciesPublicSite/ArticleDetails.aspx?id=1980995&Language=ar>

٢٠- القدس مدينة في قلب الصراع:

<http://www.annabaa.org/nbanews/711.069htm>

٢١- الاتحاد الأوروبي: إسرائيل تسرع تهويد القدس، مرجع سابق.

٢٢- المجموعة العربية تشكو لمجلس الأمن محاولة إسرائيل تهويد القدس، مرجع سابق.

٢٣- اليونسكو تساعد إسرائيل على تهويد القدس:

<http://chams.02maktoobblog.com/1245057>

٢٤- المجموعة العربية تشكو لمجلس الأمن محاولة إسرائيل تهويد القدس، مرجع سابق.

٢٥- تهويد القدس توسيع للصراع في المنطقة، مرجع سابق.

٢٦- الحملة الأهلية لاحتفالية القدس عاصمة للثقافة العربية ٢٠٠٩:

<http://www.alquds.09com/index.php?s=7&id=36>



على مساحة ٣٦٠ كم مربع، حيث طول (القطاع) ٤١ كم وعرضه يتراوح ما بين ٦ و١٢ كم. وتحد القطاع، إسرائيل شمالا وشرقا، بينما تحده مصر من الجنوب الغربي (١).

وقد ازداد عدد سكان القطاع من ١,٠٢٢,٢٠٧ سنة ١٩٩٧ إلى ١,٤١٦,٥٤٣ سنة ٢٠٠٧ (٢). وبالنسبة للموارد الطبيعية الخاصة بالقطاع، فهي بالتأكيد قليلة، وفقا لطبيعة المساحة. إلا أن هناك زراعة مزدهرة للزيتون وبعض الحمضيات وتربية محدودة للمواشي. هذا بالإضافة إلى حديث عن وجود محزون كبير من الغاز في المياه الإقليمية الخاصة بقطاع غزة، تم اكتشافها في عام ٢٠٠٠ (٣). وقد كانت هناك إشارات إلى أن الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة كانت بالأساس من أجل سيطرة إسرائيل على هذا المورد الفلسطيني الطبيعي.

وتجب الإشارة إلى أن كثافة عدد السكان في غزة وقلة الموارد من أسباب وجود نزاعات داخل المجتمع الغزاوي، مما يساعد على تدهور البيئة، وهو ينتج أكثر من سوء توزيع الموارد (٤). وربما كان هذا من ضمن أهم الأسباب، التي أدت إلى انقلاب حماس على السلطة الوطنية الفلسطينية، خاصة مع بقاء حماس في طور الثورة وعدم مقدرتها على الانتقال إلى مرحلة الدولة. أي أن البيئة وسوء توزيع الموارد كانا هما الأساس في الانقلاب. لكن طبيعة حركة حماس كانت العامل المؤثر في إتمامه.

الاعتداءات الإسرائيلية على بيئة غزة :

استهدفت إسرائيل البيئة في غزة منذ زمن، ولم تكن تلك الحرب الأخيرة هي الأولى التي تضرب البيئة الغزاوية الفلسطينية بهذا العنف. فلقد كانت هناك من قبل حرب على غزة، عندما قام

يهتم العالم بالبيئة اهتماما كبيرا، بينما هي مسألة ثانوية وتكميلية في العالم العربي. وضمن أهم الأمور، التي ينظر فيها العالم المتحضر، مسألة البيئة، في أثناء وعقب الحروب. ولهذا السبب، خص المجتمع الدولي بعض القوانين والاتفاقيات التي تتناول هذا الأمر بالعناية. وربما كان أشهرها اتفاقية حماية البيئة في أوقات النزاع المسلح لسنة ١٩٧٧، والبروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف الرابعة، واتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي لسنة ١٩٧٢. كما أن هناك محاولات لعقد معاهدة محددة بجنيف لحماية البيئة في أوقات النزاعات المسلحة، إلا أن هذا الجهد لم ينجح حتى الآن. وليست تلك القوانين السابقة الذكر ذات فعالية على المستوى الدولي، لعدم تبوؤ البيئة المكانة التي تستحق في صراعات المصالح بين الدول، ولكن فقط فيما لا يضر مصالحها الخاصة.

ورغم كثرة ما كتب عن حرب غزة وما حدث بها من أهوال إنسانية مروعة، إلا أن قليلا فقط مما كتب تناول ما تعرضت له البيئة في غزة من اعتداءات، رغم أن العامل البيئي في تلك الحرب يمكن أن يكون له تأثير تضامني أكبر على المستوى الدولي، ويمكنه أيضا أن يظهر مدى عمق الأضرار التي لحقت بالقطاع، جراء العدوان الإسرائيلي الغاشم. فالبيئة لا يوجد عليها أي خلاف، لأن البيئة لا تعرف الحدود عانقا.

الوصف البيئي لقطاع غزة :

يقع قطاع غزة في المنطقة الواقعة في المنطقة الجنوبية من الساحل الفلسطيني على البحر المتوسط، وهو على شكل شريط ضيق شمال شرق شبه جزيرة سيناء، يشكل تقريبا ١,٣٣٪ من مساحة فلسطين التاريخية (من النهر إلى البحر). يمتد القطاع

(*) خبير في شئون الشرق الأوسط.

رجال من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين باختطاف الجندي الإسرائيلي، جلعاد شاليط، في ٢٥ يونيو ٢٠٠٦، وقام الجيش الإسرائيلي باقتحام غزة، بحثاً عنه.

وفي إطار تلك الحرب (٢٠٠٦)، قامت إسرائيل بأعمال عدوانية غاشمة على البيئة الفلسطينية. ولم يفاجأ الفلسطينيون بما قامت به إسرائيل، حيث إنهم اعتادوا سياسة الأرض المحروقة من قبلها على مدى عقود. فلقد قامت تل أبيب بضرب خزانات المياه لأكثر من مليون شخص في شهر يوليو ٢٠٠٦. وكانت هناك بحيرة من مياه المجارى على شاطئ غزة، نتيجة لضرب إسرائيل محطة معالجة المياه في ٢٠٠٢ (٥). وقد تبدو تلك الأمور عشوائية، ويمكن لإسرائيل أن تدعى أنها حوادث، يمكن أن تحدث أثناء الحروب، إلا أن الواقع يثبت منهجية عملية الاعتداء الإسرائيلي على البيئة. فقد اكتشف برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في عام ٢٠٠٣، ٥٠ ألف طن من المخلفات الضارة مدفونة من قبل إسرائيل عند شاطئ غزة (٦).

إن تدمير البيئة وقتل الفلسطينيين أصبحا سياسة إسرائيلية منهجية، وربما كان أكثر شيء كاشف لتلك الحقيقة هو تدمير مشروع الطاقة الشمسية بغزة يوم ٢٨ يونيو ٢٠٠٦. فهذا المشروع كان بإمكانه خلق مستقبل يحمل طاقة بديلة للبشر في غزة. ولكن على ما يبدو لا ترى إسرائيل مستقبلاً لأبناء غزة سوى أن يظلوا مرحلين، ومعدومي أرض أو هوية، وسجينى زنزانة كبيرة من الأرض، تدعى غزة (٧).

البيئة في الحرب الجديدة على غزة :

مارست إسرائيل الكثير من، الانتهاكات البيئية خلال حربها الأخيرة على غزة، فقد مارست سياسة "الأرض المحروقة" بشكل واسع النطاق، بحيث قضت بشكل كبير على البنية التحتية في غزة. وكفى الاطلاع على التصريح المشترك لجون هولز، نائب الأمين العام للأمم المتحدة للشئون الإنسانية، وروبرت سري، مسوق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام بالشرق الأوسط، كى يوضح حجم التدمير الذى أصاب غزة:

"صدم الوفد من حجم وضرورة الاحتياجات لأهل غزة، والتأثير الثقيل ومتعدد الأوجه، الذى كان لهذا النزاع على الحياة المدنية لسكان غزة" (٨).

وكان أخطر ما قامت به إسرائيل فى غزة هو استخدامها للفوسفور الأبيض، خلال الحرب. وقد أوضحت منظمة هيومان رايتس ووتش أن تأثير تلك الأسلحة مريع، حيث يمكنها "إحراق البشر والمباني والحقول وإى مسطحات أخرى فى المنطقة التى تتعرض لها" (٩). وتقول "دوناتلا روفيرا، الباحثة فى منظمة العفو الدولية، "إن استخدام الفوسفور الأبيض غير محرم بالنسبة للقانون الدولى، ولكن استخدامه فى مناطق مكتظة بالسكان المدنيين وبدون تمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية هو الأساس للتهمة الموجهة إلى إسرائيل باقتحامها جرائم حرب" (١٠).

وبالنسبة لتقدير الخسائر على المستوى البيئى فى غزة، فإنها كالتالى:

تدمير ٥١٥٠ دونما من الأشجار المثمرة (حمضيات، زيتون،

فاكهة). وتدمير ٤٩٨٠ دونما من شبكات الري. وتدمير دفيئات زراعية تدميراً كاملاً بما يقدر بـ ٤٥٠ دونما، ودفيئات زراعية من الأراضى المحررة جرفت كاملاً، بما يقارب ٧٠٠ دونم، بالإضافة إلى ٢٢٥ دونما دمرت جزئياً.

أما خطوط المياه الرئيسية لمياه الري، فقد تدمر منها ٥٠٠ متر، بالإضافة إلى آبار المياه التى تدمر منها ١٨٥ متراً، تدميراً كاملاً والبرك الأسمنتية (٢٣٠ بركة) وتجريف محاصيل حبوب (حقول فلاحية) غير مروية (٤٩٠٠ دونم) وزراعة مكشوفة خضار (٤٤٥٠ دونما)، وتدمير ما يقارب ١٧٥ مزرعة من مزارع الدواجن (٤٤٥٠ دونما)، وتدمير ما يقارب ١٠٠ و ٥٠٠٠ طير). وتدمير ٢٨٥ مزرعة من مزارع أغنام وأبقار يتراوح حجم المزارع بين ٥ و ٢٠٠ رأس. بالإضافة إلى مزارع أرانب (٨٥ مزرعة) ومزارع بط (١٥ مزرعة)، وخزانات المياه ١٠٠٠-١٥٠٠ لتر (٦٨٠ خزانا)، ومخازن أدوات زراعية (١٢٥ خزانا) ومشاتل زراعية (١٦ مشتلاً) وطرق زراعية (٧٥ كيلومتراً) ومحصول توت أرضى (٢٠٠٠ دونم) (١١).

ومما لا شك فيه أن تلك التلفيات، عندما تلحق بمنطقة فى حجم قطاع غزة، تضر كثيراً بمستوى الحياة فيه، نظراً ليس فقط لضيق المساحة، ولكن أيضاً نظراً لكثافة السكان. وبالتالي، فإن هناك عدداً لا بأس به من التلفيات لنظام مستوى البيئة فى غزة، وهى: "فتتلخص بالمساهمة فى تسميم التربة والمياه والهواء، وتقضى على بعض الأنواع أو تؤدى إلى تدمير الانظمة الايكولوجية. هذا والجدير بالذكر أن مادة الفوسفور الأبيض تعتبر من أقوى المبيدات الحشرية فتكا، حيث تستخدم بكميات قليلة جداً فى هذه المبيدات للتخلص من الآفات الزراعية والحشرات، وأن زيادة نسبتها فى تركيبة المبيدات تؤدى إلى تلويث التربة والمياه التى تصل بدورها إلى المزروعات والأسماك التى تعتبر المصدر الأهم للغذاء فى غزة بسبب الحصار" (١٢).

إن كل هذا يشكل تدميراً متعمداً للبيئة فى قطاع غزة. فإسرائيل، من واقع ما أعلنته من هدف تلك الحرب على حركة حماس، كانت تستهدف أمورا ليست لها علاقة بحركة المقاومة الإسلامية، ولكن المواطن الفلسطينى العادى، الذى لا يريد إلا أن يحيا فى سلام. فما علاقة تدمير البيئة التحتية الفلسطينية البيئية والصحية والحياتية كلها بحماس وما تقوم به؟ لقد ظهر بما لا يدع مجالاً للشك أن إسرائيل كانت تستهدف المواطن الفلسطينى بشكل عام، حتى يفر ويترك القطاع، خاصة مع ما نعرفه مما حدث من ضغط سافر على مصر، كى تفتح المعابر المشتركة مع القطاع.

ويمكن فى هذا الإطار، تأكيد أن تلك الحرب كانت تهدف بالأساس إلى القضاء على معظم مظاهر الحياة فى قطاع غزة، أى القضاء على البيئة فى غزة، ليس بهدف القضاء على حركة حماس على وجه الخصوص، ولكن للقضاء على قاطنى غزة من الفلسطينيين، خاصة أن غزة فى حد ذاتها تشكل صداعاً إسرائيلياً منذ أزمنة مضت، وليس هذا وليد اليوم فقط. ولا يمكن نسيان ما قاله رئيس الوزراء الإسرائيلى الأسبق إسحق رابين فى إطار تبريره السلام، عندما قال: "أتمنى أن تسقط غزة كاملة فى البحر .. ولأن هذا غير ممكن، يجب إيجاد حل للمشكلة" (١٣).

والأضرار المترتبة كنتيجة مباشرة للغزو والاحتلال غير المشروعين للكويت بواسطة العراق (١٥).

وكانت الهيئة العامة للتعويضات بالكويت قد أعلنت، في ٢٣ فبراير ٢٠٠٩، أنها تسلمت إجمالي ١٣,٢٠٧ مليار دولار أمريكي من العراق على ما حدث في الغزو العراقي للكويت في عامي ١٩٩٠-١٩٩١ (١٦) ومن هذا المبلغ مبالغ خاصة بالقطاع البيئي. ويجب هنا أن نذكر أن العراق هي الدولة الوحيدة على مستوى العالم التي دفعت تعويضاً بيئياً، جراء حرب. إلا أن هذا يشكل سابقة مهمة، يجب أن تتبع من كل بلد أو كيان، يريد إثبات حق قاطنيه في حياة أفضل، خاصة أن إصاحاح البيئة يتطلب مبالغ طائلة.

مسئولية إسرائيل عن التعويضات البيئية :

في حرب الخليج الثانية، وبفعل الغزو العراقي للكويت، حدث اعتداء على البيئة من قبل العراق، ثم دفع العراق تعويضات للكويت، خاصة أن العراق كان بعد الحرب دولة مهزومة تتكالب عليها الدول. أما في موضوع غزة، فإن الطرف المعتدى هو إسرائيل، حليف الغرب الأكبر في الشرق الأوسط، بينما يحكم غزة اليوم حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، المعادية للغرب. وبالتالي، فإن المسألة، ومن تلك الزاوية، هي مسألة خاسرة.

أما إذا قدم الطلب من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة، بحيث يتم الاحتذاء بالمثال العراقي - الكويتي فيما أحدثته إسرائيل من تلفيات في حريها على غزة، فإن الأمر ستكون له مصداقية أكثر، خاصة أنه طلب مشروع حول كيان تضرر بيئياً أشد الضرر، حيث مساحته أقل بكثير من مساحة الكويت. ولا يمكن مساواة غزة بالعراق، من حيث إن كلا الكيانين قد انهزما في الحرب، لأنه شتان بين عراق مستقل وقت العدوان - ولو نسبياً - وغزة محاصرة لا تملك قرارها ومصيرها.

إجمالاً، تعتبر البيئة مسألة شديدة الحيوية بالنسبة لغزة، ذات المساحة الصغيرة للغاية، والكثافة السكانية الكبيرة جداً، مما يؤثر على الفلسطينيين في القطاع، وبغض النظر عن يحكمه. إن تناول المشكلات والأزمات البيئية على المستوى السياسي مسألة غاية في الأهمية، خاصة أن تلك الزاوية أصبحت تحمل في طياتها أهمية بالغة، بينما يؤكد العالم أن البيئة مشتركة بين البشر جميعهم، لأن الهواء الملوث - على سبيل المثال - لا يعرف الحدود، مثله في ذلك مثل المياه الجوفية ومياه البحار. ولذا، يجب على العرب تناول شتى المشاكل المعقدة في الكثير من صراعاتهم على المستوى البيئي، مثل الصراع حول المنشآت النووية الإسرائيلية، على سبيل المثال لا الحصر.

وفيما يتعلق بغزة، فإن التأكيد، في خضم القرارات العربية الخاصة بها، على مسألة البيئة سيمنع أو - على أقل تقدير - سيعمل على منع الاعتداءات الإسرائيلية على البيئة مستقبلاً، ليس إرضاء للعرب، وإنما لتجنب - ربما - لفت نظر العالم بشكل أكثر قوة لتلك المسألة.

إن البشر هم الوحدة البيئية الأساسية في أي مجتمع. وحول البشر، يدور المحيط البيئي بأكمله، من نبات وحيوان. وما لم يوجد الإنسان، لما تم الإعمار والزراعة المنظمة وإدارة البيئة بشكل مخطط. وكان أقصى ما تعرضت له غزة من تدمير بيئي هو ما ركزت عليه أجهزة الإعلام وعن حق، وتمثل في قتل أكبر عدد من الفلسطينيين في غزة. فلا يمكن، بأي حال من الأحوال، قتل ما يزيد على ١٠٠٠ مدني، بينما إسرائيل في حرب مع حركة حماس، ثم تبرير ذلك بأن حماس تستغل الفلسطينيين كدروع بشرية، أو بتأكيد أن معظم عمليات القتل كانت "قتلاً خطأ". فبإمكاننا تصديق أن يقتل شخص أو شخصان عن طريق الخطأ، وليس هذا الكم من البشر.

لقد كان هناك تعمد إتلاف وحرق وقتل للبيئة الفلسطينية في غزة وما تحويه من كل عناصر البيئة الجوية والأرضية والمائية، بما في ذلك الإنسان نفسه. ووجب، مع تأكيد الجانب التقليدي للحروب واللجوء، إلى الأمم المتحدة من أجل وقف إطلاق النار والدعوة للدفاع عن السكان المدنيين في غزة، أن يتم لفت نظر العالم والمجتمع الدولي لهذا البعد من الإتلاف البيئي الذي أخذ طريقه في قطاع غزة، من قبل من يتشدقون بالتقدم والحداثة والديمقراطية، لأن تلك المعايير التي يتشدقون بها لا تمت بصلة لما ارتكب من إتلاف بيئي في غزة.

البيئة والحرب في القانون الدولي :

أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة، "يوم ٦ نوفمبر ٢٠٠١، يوماً عالمياً لمنع استغلال البيئة في الحرب والصراع المسلح" (١٤). ويعد الإعلان عن هذا اليوم، هكذا، دليلاً صارخاً على أن الأمم المتحدة تجذب أنظار العالم إلى خطورة الحروب على البيئة. ويجب الإشارة إلى أن البيئة، رغم مدى أهميتها، لم تجذب اهتمام العالم بقوة حقيقية إلا بانعقاد مؤتمر قمة الأرض في يونيو ١٩٩٢، وذلك بعد انتهاء الحرب الباردة، عندما حضر المؤتمر ١٠٨ رؤساء دول أو حكومات. فلقد كانت الفترة الواقعة ما بين ١٩٩١ و٢٠٠١ تعبيراً عن مرحلة انتقالية ما بين الحرب الباردة والحرب على الإرهاب، استثنى العالم فيها فترة كانت تنبئ بإمكانية اهتمام الأرض بصفة عامة بشؤونها غير التقليدية. فلقد عقد كم كبير من المؤتمرات التابعة للأمم المتحدة والمهتمة بشؤون العالم قاطبة من بيئة وسكان وما إلى ذلك، وكانت البيئة هي أول ما عقد من مؤتمرات.

ورغم ما سن من قوانين دولية في شأن تأثير الحرب على البيئة، إلا أنها لم تنل حتى الآن الصفة التنفيذية، ولم تتخط حدود الورق الذي كتبت عليه. وتدخل شئون البيئة تحت ملفات أخرى للمعالجة، وفقاً للمصلحة التي يتم تناولها. وربما يتجسد أصلح مثال على ذلك في حرب الخليج الثانية، عندما دفع العراق تعويضات عن التلفيات البيئية التي تسبب فيها حياض الكويت والمملكة العربية السعودية. وكانت الأمم المتحدة قد أنشأت لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، في أبريل عام ١٩٩١، بوصفها جهازاً فرعياً لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، حيث تولت اللجنة مسئولية معالجة المطالبات ودفع التعويضات عن الخسائر

1) Encyclopedia Britannica, <http://www.britannica.com/EBchecked/topic/227443/Gaza>
 ٢) السلطة الوطنية الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٧، النتائج شبه النهائية للتعداد في قطاع غزة: ملخص (السكان والمساكن)، ديسمبر ٢٠٠٨.

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book.1509pdf

3) Michel Chossudovsky, "War and Natural Gas: The Israeli Invasion and Gaza's Offshore Gas Fields", Center for Research on Globalization, January 8, 2009, <http://www.globalresearch.ca/index.php?context=va&aid=11680>

4) Nils Peter Gleditsch, Henrik Urdal, "Ecoviolence? Links between Population Growth, Environmental Scarcity and Violent Conflict in Thomas Homer-Dixon's Work", Journal of International Affairs, Vol. 56, 2002

5) Mark Lynas, "How Israel Lays Waste in the Eco-War", New Statesman, Vol. 135, August 14, 2006

6) Lynas, "How Israel Lays Waste in the Eco-War", New Statesman

7) Lynas, "How Israel Lays Waste in the Eco-War", New Statesman

8) UN News Center, "Senior UN Officials Survey 'Shocking' Aftermath of Israeli Offensive in Gaza", UN News Center, 22 January, 2009, <http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=29630&Cr=gaza&Cr1=>

9) Human Rights Watch, "Israel: Stop Unlawful Use of White Phosphorous in Gaza", January 10, 2009,

<http://www.hrw.org/en/news/10/01/2009/israel-stop-unlawful-use-white-phosphorus-gaza>

١٠) بسمة شباني، أول تقرير أهلى عن الأضرار البيئية في غزة.. تدمير هائل للأراضي الزراعية ومقومات وسبل العيش، جريدة "السفير" اللبنانية، ٣ فبراير ٢٠٠٩، العدد ١١٢١٢

(١١) المرجع السابق.

(١٢) المرجع السابق.

13) UN Special Committee, "Report on the Period 27 August to 30 November 1992", 16 April 1993, General Assembly.

14) United Nations, General Assembly, A/Res/4/56, Resolution adopted by the General Assembly, Fifty Sixth Session, Agenda Item 171, 37th Plenary Meeting, 5 November 2001, <http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N24/475/01/IMG/N.0147524pdf?OpenElement>

(١٥) لجنة الأمم المتحدة للتعويضات:

<http://www.un.org/arabic/depts/uncc/>

(١٦) جريدة "القبس" الكويتية، الكويت تنتظر نتيجة مطالباتها بالتعويضات البيئية والنفطية، الثلاثاء ٢٤ فبراير ٢٠٠٩، ١٢٨٢٨.

يوسف العاصي الطويل

بآلاف الكيلومترات، وأن أنفاقها أعظم من نفق بحر المانش، ويمكن من خلاله تهريب صواريخ شهاب ودبابات وطائرات. وزيادة في التضليل، عمدت إسرائيل إلى صب جام غضبها على هذا المحور وبالتحديد على الجزء المكتظ بالسكان منه، والذي لا يزيد طوله على ٤ كيلومترات وألقت عليه القنابل التدميرية، وقامت بتشريد أكثر من ٧٠ ألف نسمة من سكان رفح بدعوى تدمير الأنفاق.

إن الحديث المتكرر عن محور فيلادلفيا من قبل إسرائيل وبعض الدول العربية والأجنبية، يبدو وكأنه قضية معقدة غير قابلة للحل بالنسبة لإسرائيل والولايات المتحدة، إلا من خلال وجود قوات دولية واتفاقيات أمنية، لغرض في نفس يعقوب، حيث يراد من ذلك أن يكون مدخلا لإحضار قوات دولية، وبداية لضم قطاع غزة لمصر، وتوطين اللاجئين الفلسطينيين في سيناء، وكأن الأنفاق الموجودة به لا يمكن السيطرة عليها إلا بوجود الناتو والولايات المتحدة، وتفتيش السفن عبر البحار لضمان عدم تهريب الأسلحة من خلاله إلى حكومة حماس.

وبصفتي من سكان مدينة رفح التي يمر بها محور فيلادلفيا، بل إن بيتي لا يبعد عن الحدود المصرية سوى خمسين مترا لا غير، وأعرف تفاصيل المنطقة بالشبر على جانبي الحدود، فإن كل هذا الحديث عن محور فيلادلفيا والمبالغة في تضخيمه أمر مستقز لي ولكل من يعرف المنطقة.

ومن المفيد أن نعطي القارئ فكرة مبسطة عن هذا المحور وموقعه وتاريخه.

في حربيها المسعورة على غزة، حددت إسرائيل عددا من الأهداف تسعى لتحقيقها، كان أهمها وقف الصواريخ ومنع تهريب السلاح عبر ما يسمى محور فيلادلفيا، ومرة قيل إسقاط حماس وأخرى إضعافها، وهذا ما جاء على لسان وزير الدفاع إيهود باراك، الذي حدد أربعة أهداف وضعها له جهاز الأمن استعدادا لـ "العملية الكبرى"، في قطاع غزة وهي: ١- وقف نار القسام على إسرائيل. ٢- وقف التهربات في محور فيلادلفيا. ٣- إضعاف حكم حماس بل وإسقاطه. ٤- استكمال فك الارتباط عن قطاع غزة.

هدفى من هذا المقال توضيح الأبعاد الحقيقية للتركيز على محور فيلادلفيا وجعل قضيته محورية في النقاش الدائر حول الترتيبات النهائية التي ستلى الحرب، حيث سنلاحظ أن مخططي هذه الحرب جعلوا من محور فيلادلفيا قضية محورية بزعم أن ذلك يهدف إلى وقف تهريب السلاح لحماس من خلال الأنفاق الموجودة على الشريط الحدودي بين مصر وقطاع غزة. وقد وقعت إسرائيل والولايات المتحدة اتفاقية أمنية لا يعرف أحد تفاصيلها، ولكن قيل إنها تنص على ضمانات أمريكية لإسرائيل بمراقبة البحار والمحيطات وتفتيش السفن التي يحتمل أن تحمل أسلحة لحماس من إيران. وتمت الإشارة إلى أن الولايات المتحدة ستعمل على وضع آلية للمراقبة على السفن في البحار والمحيط الأطلسي لمنع وصول الأسلحة من إيران إلى غزة.

إن من يسمع عن محور فيلادلفيا والأنفاق الموجودة على الشريط الحدودي ربما يعتقد أن حدود غزة مع مصر تقاس

(*) عضو الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين.

يدخل دائرة الاهتمام الإعلامي، خاصة بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، حيث يعتبر الخط الحدودي بين قطاع غزة ومصر، بطوله البالغ ١٤ كم تقريبا، جزءا من الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب. وتعتبر المنطقة التي يمر فيها الخط الحدودي من المناطق الفقيرة نسبيا بمواردها الطبيعية، فالخط الحدودي يسير في منطقة شعبة مستوية، يتدرج فيها الارتفاع من الشمال إلى الجنوب، حيث تبدأ الحدود من نقطة صفر على شاطئ البحر في الشمال، وتسير بارتفاع تدريجي كلما اتجهنا جنوبا، حتى تصل إلى ارتفاع نحو ٩٠ مترا، عند نقطة التقاء الحدود بين قطاع غزة ومصر وإسرائيل. وتسود في هذه المنطقة تربة رملية إلى مختلطة، وهي في مجملها تربة فقيرة في مواردها العضوية، وإنتاجية الأرض فيها محدودة.

وتعتبر مصادر المياه من أهم محددات التنمية في المنطقة، نظرا لشحنتها وتدنى جودتها، نتيجة للاستنزاف المتزايد للمياه الجوفية فيها. بالإضافة إلى ذلك، فإن وجود المستعمرات قبل انسحاب إسرائيل من قطاع غزة قد قيد النمو العمراني الطبيعي للتجمعات السكانية الفلسطينية المختلفة واتصالها مع الشاطئ، كما هو الحال في مدينتي خان يونس ورفع على وجه الخصوص، وفي بعض الأحيان منع أو حدد تنفيذ بعض المشاريع الكبرى مثل شق الطرق الرئيسية والفرعية ومشاريع المياه والميناء... الخ.

أما عن استخدام الأرض على طول الشريط الحدودي داخل قطاع غزة ومصر، فإنه بعد تجاوز المنطقة العسكرية التي حددتها إسرائيل خلال احتلالها لغزة، والتي تقع مباشرة على طول الشريط الحدودي، والمعروفة بالمنطقة الوردية باتجاه الشرق، يبدأ الشريط الحدودي من شاطئ البحر في أقصى الشمال بمنطقة المواصي، التي كانت تقع ضمن المنطقة الصفراء التي يقطنها عدد محدود من الفلاحين الفلسطينيين العاملين في مجال الزراعة، وهي منطقة زراعية تسير على امتداد الشريط الحدودي بطول لا يتجاوز كيلو مترا واحدا من الشمال إلى الجنوب، أي من شاطئ البحر باتجاه الداخل. وكانت هذه المنطقة تخضع لترتيبات أمنية خاصة، حيث السيطرة الأمنية الإسرائيلية، والسيطرة المدنية الفلسطينية، مثلها مثل سائر المناطق الصفراء في قطاع غزة.

وبعد هذه المنطقة وباتجاه الجنوب الداخلي، تأتي منطقة المستوطنات، التي كانت تقع فيها مستوطنة رفيع يام بحر رفع، وكان ضمن المنطقة الاستيطانية تجمع جوش قطيف، التي تمتد من شاطئ البحر حتى مسافة ٢ كم باتجاه الجنوب، وهي منطقة كانت تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة. وعلى بعد ٢ كم من شاطئ البحر، يأتي الخط الأزرق لينتهي حدود المنطقة الاستيطانية، لتبدأ منطقة صفراء جديدة تمتد لمسافة ٢ كم من الشمال إلى الجنوب، وهي منطقة تمتاز بسيطرة الكتبان الرملية وخلوها تقريبا من الوجود السكاني، باستثناء بعض المنازل المتفرقة على أطراف الحى السكنى الفلسطينى تل زعرب.

من المعروف أن مصر وبلاد الشام كانت تخضع للامبراطورية العثمانية ولكن بعد الاحتلال البريطاني لمصر حدث خلاف عظيم بين الحكومة العثمانية ومصر (بريطانيا) بشأن الحدود التي تفصل سيناء عن فلسطين ولولا رضوخ العثمانيين لما طلبته بريطانيا، لوقعت الحرب بين الدولتين في تلك السنة. وخلاصة هذه الحادثة، وتعرف باسم (حادثة الحدود)، أنه في عام ١٩٠٦م طلب البريطانيون من السلطان تعيين لجنة من العثمانيين والمصريين (بريطانيا) لترسيم الحدود نهائيا بين سيناء والشام، فرد السلطان هذا الطلب بحجة أن مصر والشام من أملاكه، وقام قسم من جنوده واحتلوا (طابا) على خليج العقبة، وقسم آخر احتل رفح وأزال عمودي الحدود من مكانهما، من تحت السدرة التي يقال إن الخديو عباس حلمي الثاني زارها في رفح عام ١٨٩٨، وأقر بأن عمودي الجرائيت القائمين تحت شجرة السدرة القديمة هما الحد بين سوريا ومصر. وقد جرت بعد ذلك مفاوضات طويلة بهذا الشأن بين الحكومتين، رأت بريطانيا على أثرها إنذار السلطان إنذارا نهائيا تدعوه فيه إلى إجابة طلباتها وهي: (١) إخلاء طابا. (٢) عودة الجند العثماني إلى حدهم في رفح. (٣) إعادة عمودي رفح إلى مكانهما. ونظرا لما كانت عليه الحكومة العثمانية من ضعف وتقهقر، اضطرت للتسليم بمطالب بريطانيا، فوضع العثمانيون عمودين من خرائب رفح، واحدا من الجرائيت الأسود، والآخر من الجرائيت الرمادي، ونصبا تحت السدرة بقرب مكان العمودين الأولين. وعلى أثر ذلك، عينت الحكومتان لجنتين لتعيين الحدود بين مصر والشام. وفي ٩ يناير ١٩١٧، احتل البريطانيون رفح بعد أن أخرجوا العثمانيين منها. وباحتلال رفح، بدأ دخول البريطانيين لفلسطين، وبعد سقوطها انسحبت القوات العثمانية نحو غزة، متخذة مواقع جديدها لها.

وخلال الحرب العربية - اليهودية، قام اليهود بمهاجمة رفح لمدة أسبوع ١-٧ يناير ١٩٤٩، وساعدهم في هجومهم هذا سفنهم وطائراتهم التي كانت تغير على خان يونس وغزة وغيرها. وتمكن المهاجمون من احتلال الطريق التي تربط رفح بالعريش. وأخيرا، لحر المصريون اليهود الذين أخذوا يفرون إلى الشرق. وبذلك، نجت رفح من الوقوع بأيدي المغتصبين. وخلال حرب ١٩٥٦، احتلت القوات الإسرائيلية رفح وتم وضع قوات دولية بها بناء على اتفاقيات الهدنة. ولكن عندما اندلعت حرب ١٩٦٧، احتلت رفح مرة أخرى من قبل الجيش الإسرائيلي الذي احتل سيناء أيضا، ولم تكن هناك حدود فاصلة بين القطاع وسيناء من الناحية الفعلية، وإن كان التقسيم الإداري الإسرائيلي يفصل بينهما. وعندما وقعت إسرائيل اتفاقيات كامب ديفيد مع مصر، انسحبت إسرائيل من سيناء إلى الحدود الدولية الممتدة من طابا حتى رفح وتمركزت على الجانب الفلسطيني من الحدود، وفق ترتيبات أمنية معروفة.

وعندما تم توقيع اتفاق غزة - أريحا ثم اتفاقية أوسلو، بدأ الشريط الحدودي الذي يفصل قطاع غزة عن الأراضي المصرية،

صلاح الدين في ١٧ أغسطس ٢٠٠٥، وجاء ذلك وفق اتفاق مصري - إسرائيلي بنشر ٧٥٠ جندياً على الحدود في إطار الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، للسيطرة على الحدود، التي يقع فيها معبر رفح الذي يعد بالنسبة لـ ١,٦ مليون فلسطيني يقيمون في غزة بوابتهم الوحيدة إلى العالم الخارجي، كونه الحدود البرية الوحيدة لقطاع غزة مع دولة غير إسرائيل. وقد طالبت إسرائيل مصر بنقل المعبر إلى منطقة كيريم شالوم المواجهة لمنطقة الدهينية جنوبى معبر رفح الحدودى، وهي في نهاية الحدود المصرية مع غزة وتقع في منطقة حدودية مثلية بين مصر وإسرائيل والأراضي الفلسطينية، بما يسمح بسيطرة إسرائيل على المعبر في ظل موقف مخالف نسبياً من جانب مصر والفلسطينيين.

وبصفتي من أبناء رفح، أود أن أشير إلى بعض الحقائق المتعلقة بالشريط الحدودى:

- إن الشريط الحدودى البالغ طوله ١٤ كم تتركز الأنفاق في منطقة مكشوفة للجانبين المصرى والفلسطينى ولعابر السبيل، ويبلغ طولها ٤ كم، ومخارج هذه الأنفاق ومداخلها من الجانبين مكشوفة للجميع. ويتحدد طول النفق وعمقه حسب المكان وطبيعة الأرض وهي تتراوح بين ١ كم و ٢٠٠ متر طولاً وما بين ١٥ و ٣٠ متر عمقاً. أما سعة النفق من الداخل، فهي لا تزيد على مترين في الارتفاع والعرض، ويتم تدعيم بعضها من الداخل بالخشب تقادياً لانهارها.

- يقال إنه يوجد في رفح أكثر من ألف نفق تستخدم لتهريب السلع المختلفة، وربما بعض الأسلحة الخفيفة، التي مصدرها الأساسى إسرائيل، التي عمدت، وخلال وجودها في غزة وبعد انسحابها، إلى ضخ كميات من الأسلحة الخفيفة لتعزيز الاقتتال الداخلى، حيث يتم تهريب هذه الأسلحة إلى غزة عن طريق بعض البدو القاطنين على الحدود الإسرائيلية - المصرية، ومن ثم تهرب إلى غزة، وجميعنا يعلم حجم المشاكل الأمنية التي افتعلتها إسرائيل لمصر في تلك المنطقة.

- لمن لا يعرف طبيعة المنطقة الموجودة بها الأنفاق، أقول إنها منطقة مفتوحة من الجانب المصرى وبها أراض زراعية في الغالب، ويوصل إليها ما يقرب من ٧ طرق رئيسية لا يزيد طولها على ٣٠٠ متر، وهذا يعنى أن سبع نقاط تفتيش على هذه الطرق ستمنع التهريب كلياً. وبمعنى آخر، فإن ١٠٠ جندي مصرى - على أكثر تقدير - يمكن أن يمنعوا دخول إبرة عبر الأنفاق، هذا بالإضافة إلى سهولة كشف الأنفاق وتدميرها.

مما تقدم، يتضح أن الحديث عن تهريب السلاح وتدمير الأنفاق ووضعها في قلب الأحداث هو أمر عار عن الصحة، إلا إذا كان يراد استخدامه ذريعة لتنفيذ مخطط آخر خبيث، من خلال إحضار قوات دولية لضبط الحدود، أو من خلال عقد اتفاقيات وهمية مع دول ومنظمات إقليمية، لتكون بداية لتدويل

والى الجنوب من هذه المنطقة مباشرة، أى في وسط الشريط الحدودى. تبدأ المنطقة السكنية، التي تمتد من قل زعرب في الشمال ملاصقة تماماً للمنطقة الأمنية، المنطقة الوردية، بحيث تسير باتجاه الجنوب حتى حى السلام بمسافة تقدر بنحو ٤.٥ كم، وهي المنطقة ذات الاكتظاظ السكاني، والتي كانت ولا تزال تمثل مشكلة أمنية كبيرة لإسرائيل في سعيها للسيطرة الكاملة على الشريط الحدودى وبعد هذه المنطقة، وباتجاه الجنوب، تظهر منطقة صفراء، تالفة تمتد لمسافة تقدر بنحو ٤ كم، يتسم معظمها بالطابع الزراعى وذات وجود سكاني بسيط، ويخترقها شارع صلاح الدين في الجزء الشرقى منه ليربط قطاع غزة بمعبر العودة رفح البرى. ويقع بها مطار غزة الدولى الذى دمّره إسرائيل.

أما على الجانب الغربى من الحدود، أى الجانب المصرى، فإن المنطقة هناك تتسم بالطابع الزراعى، وبخاصة بعد نقل سكان مخيم كندا الفلسطينين إلى الجانب الشرقى من الحدود داخل قطاع غزة، فلم يتبق إلا بعض التجمعات السكانية المتناثرة على الجانب المصرى من الخط الحدودى. وفى الغالب، فإن المنطقة مكشوفة ويسهل السيطرة عليها بعدد ضئيل من الجنود.

وقد جاءت الترتيبات الأمنية السائدة على طول الشريط الحدودى، سواء على الجانب الفلسطينى أو الجانب المصرى، إقراراً لاتفاقات جرت بين الحكومتين المصرية والإسرائيلية واتفاق بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى، والفلسطينى - المصرى، إضافة إلى الترتيبات والإجراءات التي اتخذها الجيش الإسرائيلى، بغض النظر عن اتفاقية طابا الموقعة بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى فى واشنطن بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥، وهي الاتفاقية التي نظمت الوجود الإسرائيلى فى الشريط الحدودى فى قطاع غزة قبل انسحابه من غزة، والذي تفضل المصادر الإسرائيلية تسميته محور فيلادلفيا، وهو الاسم الرمزي للمنطقة على خرائط الجيش الإسرائيلى.

مما تقدم، يتضح أن الجيش الإسرائيلى كان يقسم الشريط الحدودى إلى ثلاثة أقسام، الأول، وهو الأهم والأخطر بالنسبة لإسرائيل، وهو القسم المقابل لمدينة رفح ومخيمها، والذي كانت تتركز فيه عمليات المقاومة الفلسطينية، حيث كانت إسرائيل تذكر أن معظم الأنفاق تصل بين هذا الجزء والجانب المصرى من الحدود، قائلة إن الهدف من الممر هو منع تهريب الأسلحة عبر أنفاق تربط القطاع بسيينا. أما الثانى، فيمتد من شمال مدينة رفح حتى شاطئ البحر، وكان خاضعاً بشكل كامل للسيطرة الإسرائيلية ويأتى القسم الثالث جهة الجنوب، حيث يمتد من مدينة رفح حتى نقطة التقاء الحدود بين مصر وإسرائيل وقطاع غزة عند معبر كيريم شالوم جنوب إسرائيل، بمحاذاة الحدود المصرية.

وفى إطار الترتيبات الأمنية بين مصر وإسرائيل، فقد بدأت بالفعل عملية نشر قوات مصرية من حرس الحدود على محور

۱۷۸۱ - ۸۰۰ - ۱۷۸۱ (تقریباً) - ۱۷۸۱ - ۱۷۸۱
۱۷۸۱ - ۸۰۰ - ۱۷۸۱ (تقریباً) - ۱۷۸۱ - ۱۷۸۱
۱۷۸۱ - ۸۰۰ - ۱۷۸۱ (تقریباً) - ۱۷۸۱ - ۱۷۸۱

۱۷۸۱ - ۸۰۰ - ۱۷۸۱ (تقریباً) - ۱۷۸۱ - ۱۷۸۱
۱۷۸۱ - ۸۰۰ - ۱۷۸۱ (تقریباً) - ۱۷۸۱ - ۱۷۸۱
۱۷۸۱ - ۸۰۰ - ۱۷۸۱ (تقریباً) - ۱۷۸۱ - ۱۷۸۱

تاریخ ایران از سده ۱۷۸۱ تا ۱۷۸۱

۱۷۸۱ - ۸۰۰ - ۱۷۸۱ (تقریباً) - ۱۷۸۱ - ۱۷۸۱
۱۷۸۱ - ۸۰۰ - ۱۷۸۱ (تقریباً) - ۱۷۸۱ - ۱۷۸۱
۱۷۸۱ - ۸۰۰ - ۱۷۸۱ (تقریباً) - ۱۷۸۱ - ۱۷۸۱

۱۷۸۱ - ۸۰۰ - ۱۷۸۱ (تقریباً) - ۱۷۸۱ - ۱۷۸۱
۱۷۸۱ - ۸۰۰ - ۱۷۸۱ (تقریباً) - ۱۷۸۱ - ۱۷۸۱
۱۷۸۱ - ۸۰۰ - ۱۷۸۱ (تقریباً) - ۱۷۸۱ - ۱۷۸۱

۱۷۸۱ - ۸۰۰ - ۱۷۸۱ (تقریباً) - ۱۷۸۱ - ۱۷۸۱

۱۷۸۱ - ۸۰۰ - ۱۷۸۱ (تقریباً) - ۱۷۸۱ - ۱۷۸۱
۱۷۸۱ - ۸۰۰ - ۱۷۸۱ (تقریباً) - ۱۷۸۱ - ۱۷۸۱
۱۷۸۱ - ۸۰۰ - ۱۷۸۱ (تقریباً) - ۱۷۸۱ - ۱۷۸۱

تاریخ ایران از سده ۱۷۸۱ تا ۱۷۸۱

۱۷۸۱ - ۸۰۰ - ۱۷۸۱ (تقریباً) - ۱۷۸۱ - ۱۷۸۱
۱۷۸۱ - ۸۰۰ - ۱۷۸۱ (تقریباً) - ۱۷۸۱ - ۱۷۸۱
۱۷۸۱ - ۸۰۰ - ۱۷۸۱ (تقریباً) - ۱۷۸۱ - ۱۷۸۱

٢- رفض عقاب إسرائيل :

كان الموقف المصري واضحاً وقاطعاً في رفض الربط بين العدوان على غزة والعلاقات الثنائية بين القاهرة وتل أبيب، بل على العكس، حرصت القاهرة (في سياق تبرير التمسك بمستوى العلاقات الدبلوماسية دون تأثير) على اعتبار علاقاتها بإسرائيل توفر أرضية للاتصال مع الجانب الإسرائيلي، وتتيح قنوات للضغط عليه باستمرار (٢). وتجدر الإشارة إلى أن هذا الموقف المصري ليس جديداً، فقد طولبت القاهرة كثيراً في السنوات الأخيرة باتخاذ إجراء دبلوماسي عقابي ضد إسرائيل على المسار الثنائي للعلاقات، وكان الموقف المصري الثابت هو رفض ذلك التوجه (٣). وفي سياق التحرك المصري لوقف العدوان على غزة، استدعت وزارة الخارجية المصرية السفير الإسرائيلي بالقاهرة في اليوم التالي مباشرة للعدوان، لإبلاغه بإدانة مصر واستيائها الشديد، ثم تم استدعاؤه مرة ثانية لإبلاغه مجدداً بهذا الموقف وضرورة امتثال إسرائيل لقرار مجلس الأمن، والاستجابة للمبادرة المصرية والوقف الفوري لإطلاق النار في قطاع غزة (٤).

٣- تعاطف نسبي مع المدنيين :

رغم تحميل حماس المسؤولية الأصلية عن العدوان، ورفض اتخاذ إجراء عقابي ثنائي ضد إسرائيل، ظلت القاهرة حريصة على محاولة وقف النزيف البشري بين المدنيين الفلسطينيين، وتركز شق أساسي من جهودها للتعامل مع العدوان على البعد الإنساني. لذلك، قامت القاهرة بفتح معبر رفح، ودعت المجتمع الدولي والمنظمات الإغاثية والحقوقية إلى الضغط على إسرائيل لتجنب استهداف المدنيين، وإتاحة الفرصة لتلك المنظمات لتباشر عملها. لكن لوحظ على ذلك المسار، في الموقف المصري، أنه لم يكن كافياً بالمرة من وجهة نظر كثير من المنظمات الأهلية والدولية التي سعت إلى تقديم مساعدات طبية وإنسانية وغيرها إلى أهالي غزة. بيد أن إدارة مصر لعملية فتح معبر رفح، والقيود التي فرضتها القاهرة على المرور من وإلى غزة، جعلت مصر موضع انتقاد حاد، بل واتهامات بالتواطؤ ضد الفلسطينيين المدنيين العزل وليس ضد حماس وحسب.

٤- استباق النتائج والمواقف :

انتقل الموقف المصري من التركيز على البعد الإنساني وحماية المدنيين إلى النظر في مستقبل غزة، والوضع الجديد بعد انتهاء العمليات العسكرية الإسرائيلية بما ستخلفه من خسائر بدا من اللحظة الأولى أنها ستكون فادحة. لذا، بادرت القاهرة إلى الدعوة لعقد مؤتمر دولي لإعمار غزة، ودعت المجتمع الدولي إلى العمل سريعاً من أجل الاتفاق على سبل وآليات إعادة إعمار وبناء ما دمرته الآلة العسكرية الإسرائيلية. ولا توجد مؤشرات مصرية معلنة تفسر هذا التفكير المصري المبكر في مسألة إعادة الإعمار وتعويض الخسائر المادية والاقتصادية الفلسطينية. لكن

باستقراء تطورات العدوان، وما أحاطه من ملاسبات، خصوصاً على مستوى مواقف الأطراف، يمكن القول إن القاهرة سارعت إلى تلك الخطوة الاستباقية، استشعاراً منها بأن أطرافاً أخرى قد تسعى إلى قيادة حملة إعادة الإعمار في غزة، وهو ما أكدته بالفعل محاولة طرح وتنفيذ فكرة المؤتمر ذاتها، لكن في الدوحة. كذلك، استبقت القاهرة نتائج العدوان بعد أن كشفت دلائل الأيام الأولى منه عن أن هدف إسرائيل القضاء على حركة حماس أو تقويض قوتها العسكرية لم يتحقق، مما يعني أن حماس باقية ومستمرة، وستظل حاضرة في معادلات الصراع بنطاقها: الأضيقي (الفلسطيني - الفلسطيني) والأوسع (الفلسطيني - الإسرائيلي). لذلك، كان الحوار الفلسطيني - الفلسطيني جزءاً أساسياً من المبادرة المصرية لإنهاء العدوان. وهي المبادرة التي طالبت - بالإضافة إلى الحوار - بوقف فوري للعدوان، والاتفاق بين الأطراف المعنية على وضع الحدود وضبط الأوضاع في غزة.

حسابات الموقف المصري :

استندت مصر في موقفها من العدوان الإسرائيلي على غزة إلى حسابات وتقديرات مثلت أرضية القرار المصري، وبوصلة التوجيه لمواقف وتحركات تطورت بدورها، اتساقاً مع تلك الحسابات واستجابة لهذه التقديرات. ويمكن الإشارة إلى أهم عناصر تلك الحسابات المصرية فيما يلي:

أ - مصير حماس في نتيجة الحرب :

وضع من مضمون وأسلوب التعامل المصري مع وضعية حركة حماس خلال فترة العدوان، خصوصاً الأيام الأولى منه، تصور القاهرة أن نتيجة ذلك العدوان ستحدد إلى حد كبير - وربما بشكل كامل - مصير حركة حماس وموقعها في الساحة الفلسطينية والإقليمية مستقبلاً، بما يستتبعه ذلك من تداعيات مباشرة وغير مباشرة على محاور اهتمام السياسة المصرية بالوضع في الأراضي الفلسطينية، على مستويات ثلاثة: مصر، وفلسطين، وإقليمياً.

مصرياً، سواء خرجت حماس من العدوان منهزمة ومنكسرة أو احتفظت بمكانها ومكانتها، فمن شأن ذلك أن ينعكس على الوضع الداخلي في مصر، ولو في نطاق محدود يتعلق بالرأي العام المصري والصورة الذهنية لحماس كنموذج إسلامي مقاوم بالقليل المتاح. كذلك، من الصعب فصل حسابات القاهرة لموقفها من العدوان عن طبيعة علاقاتها مع حماس. فمعروف أن مصر رفضت القاهرة كلياً قيام حماس بالسيطرة على غزة، فضلاً عن ولائها وارتباطها - حسب وجهة نظر مصر - بأجندات وسياسات أطراف إقليمية (إيران). وفي الشهر الأخير قبل العدوان، زادت العلاقة بين القاهرة وحماس توتراً على توتر بعد طغيان تباعد الرؤى وعدم الثقة على ملاسبات وتطورات جهود وأفكار مصر لإقامة حوار بين فتح وحماس، مما أسفر عن فشل تلك الجهود وواد الحوار قبل أن يبدأ.

فلسطينيا، في تقدير مصر (الرسمية) أن الشرعية الكاملة في السلطة الفلسطينية هي لمؤسسة الرئاسة (تحت قيادة محمود عباس/ أبو مازن)، وأن نتيجة العدوان الإسرائيلي على غزة ستغير إلى حد كبير ميزان القوة بين الرئاسة في رام الله وحماس في غزة، مما سيؤدي بدوره إما إلى تدعيم تلك "الشرعية" أو مزيد من التشكيك فيها.

إقليميا، وضح من الخطاب الرسمي المصري أن القاهرة تربط بقوة بين صيرورة الوضع في غزة، ووفقا لما سينول إليه العدوان، والتوازن الإقليمي في المنطقة، وأن الموقف المصري مهجوس بتصور معين عن عمق ارتباط حماس بأطراف إقليمية عربية وغير عربية (سوريا وإيران). وعكست تصريحات كبار المسؤولين المصريين تأثير هذا الهاجس على الموقف المصري، من بينها - على سبيل المثال - اتهام حماس بأنها "تخدم أجندة إيرانية". من هنا كان لما سينول إليه وضع حماس بعد العدوان أهمية كبيرة في حسابات السياسة المصرية، وهي بصدد تحديد موقفها من العدوان.

ب - رفض استهداف المدنيين :

من أبرز الاعتبارات التي دخلت في حسابات القاهرة، بصدد رسم موقفها وتحركها تجاه العدوان الإسرائيلي على غزة، ما يتصل بوضع المدنيين الفلسطينيين، حيث وقع المدنيون الفلسطينيون تحت القصف المباشر من الطائرات الإسرائيلية، مما فاقم الخسائر البشرية الفلسطينية، سواء في أعداد القتلى والجرحى، أو في طبيعة الإصابات والدمار الجسدي والنفسي. ورغم الانتقادات الحادة التي قوبل بها الموقف المصري من مسألة فتح المعابر واستقبال الجرحى والمشردين من فلسطيني غزة، إلا أن الوقت الذي استغرقته موافقة القاهرة على فتح معبر رفح، ووتيرة تكرارها، يشيران إلى أن موقف القاهرة كان سيصبح أكثر تشدداً، وربما لم تكن مصر لتفتح المعبر نهائياً ما لم تكن الخسائر بين المدنيين الفلسطينيين بهذا القدر من الفداحة والمساوية.

ج - وضع إقليمي جديد :

لدى السياسة المصرية، وأجهزة التخطيط وصنع القرار المصري الخارجي، ما يكفي من الخبرة والوعى لإدراك أن حرباً، كمثل التي شنتها إسرائيل على غزة، من شأنها تغيير الأوضاع والموازن في المنطقة كلها، وأن نتيجتها ستفرز أمراً واقعاً جديداً سيفرض على جميع الأطراف، سواء إسرائيل التي بادرت إلى العدوان، أو حركة حماس التي بوغتت به. لذلك، تطور الموقف المصري من تحميل حماس المسؤولية، إلى السعي نحو الخروج بالجميع من المأزق الذي وضعهم العدوان فيه، ثم العودة إلى فكرة الحوار الفلسطيني- الفلسطيني، رغم الاستياء المصري من موقف حماس من جهود مصر في هذا الصدد قبل العدوان بأسابيع قليلة. أي أن القاهرة أخذت في اعتبارها أن ما بعد العدوان على

غزة سيكون مرحلة مختلفة عما قبله، وبالتالي فليس من الملائم التعامل مع مختلف الأطراف بالمنطق نفسه الذي اتبعته القاهرة قبل العدوان. وإن كانت مظاهر الموقف المصري في بداية العدوان تشير إلى عدم تبلور هذا الإدراك لدى القاهرة سريعاً، أو ربما لتوقعها أن تسفر الخطوة الإسرائيلية بضرب غزة عن استبعاد حماس من المعادلة، أو على الأقل إضعافها.

ولا شك في أن الوضع الإقليمي السائد مع نهاية ٢٠٠٨ (وقت شن العدوان الإسرائيلي) كان له أثر مباشر في حسابات السياسة المصرية تجاه العدوان، فقد قامت إسرائيل بعدوانها، بينما تعاني المنطقة استقطاباً إقليمياً حاداً، وتازما في التحالفات والعلاقات بين الأطراف الإقليمية. ولما كانت القاهرة طرفاً مباشراً وأساسياً في إحدى مجموعتي الاستقطاب الإقليمي وهي مجموعة "المهادنة" أو "المساكنة" (٥)، فإنها بالضرورة معنية بتغيير ذلك الوضع الإقليمي المأزوم ليس بالضرورة في اتجاه تخفيف تأزمه، وإنما في اتجاه تغليب وتقوية موقف تلك المجموعة. وفي هذا السياق، جاء تركيز القاهرة على التطورات التي أفرزت العدوان الإسرائيلي، والتي اعتبرت مصر أنها تعزى بشكل كبير إلى مواقف المجموعة الأخرى "الممانعة" التي لا تساعد على تهدئة الأجواء، وإنما إلى توترها.

وجدير بالانتباه أن مصر كانت ترفض بشدة أوصافاً أو تقييمات من شأنها تقسيم الوضع الإقليمي في المنطقة وتصويره كنزاع أو مواجهة بين تيارين متضادين (٦). لكن بعد أقل من ثلاثة أعوام على هذا الموقف المصري، كانت القاهرة طرفاً فاعلاً ومؤثراً في هذا التقسيم الذي أصبح واقعاً بالفعل.

مصر بعد "غزة ٢٠٠٩"

أُنذرت تفاعلات العدوان الإسرائيلي على غزة بتحول محتمل في موقع مصر من القضية الفلسطينية ومن مجمل الصراع العربي - الإسرائيلي، ربما ليس تحولاً فعلياً في موقف القاهرة وسياستها تجاه القضية والصراع، لكن -على الأقل- تحول في فهم الأطراف الأخرى لتلك السياسة ولطبيعة الدور المصري. إذ لن يكون من المستغرب مستقبلاً أن يجري التعامل مع القاهرة - أو النظر إليها - ليس كطرف عربي منحاز بالكامل إلى جانب الحقوق العربية والفلسطينية لدى إسرائيل، وإنما كطرف وسيط بين العرب وإسرائيل. وربما تختلف الآراء والتقييمات حول موقع هذا الوسيط والمسافة التي تفصله عن كل من الطرفين.

في مستوى آخر، لم يعد اتهام القاهرة بالانحياز ضد حركة حماس لحساب حركة فتح ومؤسسة رئاسة السلطة الفلسطينية، مجرد اتهام مطلق بلا شواهد أو ادعاءات مرسلّة من جانب حماس. فقد كشفت تفاعلات العدوان على غزة ومواقف مختلف الأطراف منه عن تذبذب موقف مصر من حماس، صعوداً وهبوطاً من التشدد معها وتحميلها مسؤولية التسبب في العدوان، إلى مرونة مصحوبة بجدية في التعامل معها ومع مطالبها بجدية.

سواء فيما يتصل بالحوار مع فتح، أو بشأن الترتيبات مع إسرائيل بالنسبة للهدنة، وكذلك تبادل الأسرى مع إسرائيل.

النتيجة الثانية التي قد تترتب على موقف مصر من العدوان الإسرائيلي على غزة تتعلق بتعامل الأطراف المعنية مع مصر مستقبلا. فإذا كانت مصر ستتحول -أو تحولت- من طرف عربي إلى مجرد طرف وسيط، فمعنى ذلك أنها لن تظل بالضرورة الدولة الملجأ التي تسارع إليها الأطراف المعنية للتدخل أو لتحريك عملية التفاوض أو حتى لتهدئة أزمة ما. إذ لم تعد توجهات القاهرة ومواقفها تتمتع بالثقة المطلقة ذاتها التي كانت تحظى بها عربيا، مما يعنى بدوره فقدان مصر ميزة القدرة على التأثير وقيادة القاطرة العربية التي كانت تتمتع بها لدى الأطراف الأخرى، خصوصا إسرائيل والولايات المتحدة. وفي المجمل، يدل البادى من السلوك المصرى على تغير فى طبيعة دورها المنحاز للمصالح العربية والفلسطينية، أو -على الأقل- يشير إلى تزحزح نقطة تموضع مواقف وتقديرات القاهرة، بعيدا عن الجانب العربى بمسافة، هي ذاتها المسافة التي يمكن لأطراف أخرى التحرك فيها. ونظرا لعدم وضوح تلك المسافة على وجه اليقين، وضبابية الرؤية فى أجواء حرب، كان الزحف على تلك المساحة، التي خلت من مصر، حتى وصلت تلك الأطراف إلى حد التماس مع الدور المصرى، بل والاحتكاك به والتناطح معه، ظلنا من بعضها أن الانسحاب المصرى كان كاملا، أو ربما رغبة فى إكماله وإزاحة القاهرة عن صدارة مشهد التعامل العربى مع العدوان، واستغلالا من بعض آخر لذلك الفراغ الحاصل فى موقع قيادة النظام العربى. الشاهد أن تفاعلات العدوان على غزة وملابسات موقف القاهرة وطريقة إخراجها له وتبريره، كلها عوامل ساهمت فى إتاحة الفرصة لأى طرف يرغب فى لعب دور لم يكن يوما له، أو ملء فراغ كانت تشغله مصر، سواء كان ذلك الطرف عربيا، مثل قطر التي هرعت إلى منافسة القاهرة فى إدارة التعامل العربى مع العدوان على غزة وما بعده (٧)، وكذلك تركيا التي بدأ دورها باستدعاء عربى بل مصرى تحديدا، ثم أثبتت بمرور الوقت أنها أكثر ديناميكية وقدرة على التواصل مع مختلف الأطراف من مصر. فقد نهبت إلى مسافة أبعد كثيرا من القاهرة، سواء فى تبنى موقف صريح واضح ضد العدوان تجسد فى مظاهر متعددة أو فى القدرة على التأثير فى الأطراف المعنية مباشرة. ورغم افتقار تركيا وقطر عددا من مقومات الدور الإقليمى القيادى، إلا أن ليهما بعضا آخر منها، مثل الانفتاح على مختلف الأطراف، بغض النظر عن حقيقة الموقف السياسى منها، أو حتى طبيعة العلاقات الثنائية معها، وكذلك القدرة على تحمل الأعباء المترتبة على الموقف أو التحرك المتخذ، فضلا عن تحررها من محاذير وقيود كثيرة، مقارنة بالقاهرة، سواء قيود البيئة الداخلية، أو حسابات ومواقف البيئة الخارجية.

المعنى فى ذلك أن مصر لم تعد بالضرورة الدولة الإقليمية الوحيدة (أو حتى الرئيسية ربما) التي تقصدها الأطراف عندما

تتأزم الأمور، أو عندما يراد البحث عن حلول وتسويات ومخارج لازمة أو حرب أو موقف مفاجئ. ولا يقلل من عمق ذلك المعنى ودلالته أن مصر عادت إلى رعاية الحوار الفلسطينى - الفلسطينى بعد انتهاء العدوان، فقد جاءت عودة الفلسطينيين إلى طاولة الحوار تحت وطأة الدمار العنيف الذى سببه العدوان، واهتزاز الأرض بعنف (سياسيا وعسكريا وأمنيا واقتصاديا) من تحت أقدام كوادر وقيادات حماس وفتح فى غزة ورام الله سواء بسواء. وفى وضع كهذا، كان من الطبيعى أن يجرى الحوار واللقاء والرغبة فى تهدئة أجواء الداخل الفلسطينى، تحت المظلة التقليدية التي كثيرا ما قامت بهذه المهمة وهى مصر، إذ لم تكن الأجواء ملائمة ولا تسمح باللجوء إلى راع جديد للحوار، أو حتى إشراك طرف آخر مع مصر. وتجدر الإشارة هنا إلى أن انفراد مصر برعاية الحوار الفلسطينى، ومجمل التفاعلات بين الفلسطينيين، لم يعد محل توافق أو إجماع فلسطينى. وكانت حماس قد أعلنت غير مرة (قبل العدوان الإسرائيلى الأخير) تحفظها على مواقف مصر، بل واتهمتها بالانحياز إلى فتح فى الأوراق والأفكار التي قدمتها تمهيدا للحوار الذى كان مفترضا فى الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، وهو ما أدى -وقتنذ- إلى فشل المحاولة، نتيجة انسحاب حماس وتراجعها فى اللحظة الأخيرة. تطور هذا الموقف من جانب حماس فى ضوء العدوان الإسرائيلى الأخير، فقد طالبت الحركة بتوسيع نطاق الأطراف المشاركة فى محاولات البحث عن مخرج، وأكدت أنها مفتوحة على كل الأفكار والمبادرات. وفى المقابل، كانت تركيا قد أعلنت أنها على استعداد للتدخل والوساطة، لكن محمود عباس (رئيس السلطة الفلسطينية المنتهية ولايته) أعلن تمسكه بالوساطة المصرية دون غيرها، ورفضه أى دور لقوى غير عربية. وأوضح لاحقا أن تركيا ليست هى الطرف المقصود بهذا "الاستبعاد" -فى إشارة ضمنية إلى إيران (٨)- إلا أن مجرد طرح الفكرة من جانب أنقرة يثير احتمالات قبول دور تركى أوسع مستقبلا، سواء من جانب الفلسطينيين أو الأطراف العربية الأخرى، خاصة مع احتمال مشاركة أنقرة بقوات حفظ سلام فى غزة أو عناصر مراقبة على المعابر.

ولا يعنى هذا أن مساحة تقدم تركيا أو قطر أو أى دولة أخرى ستتحصر فقط فى القدر الذى تتراجع به مصر، فالمساحة التي تتركها القاهرة بإرادتها قد تتسع وتزيد رغما عنها، خصوصا إذا تحولت الأوضاع الإقليمية باتجاه تخفيف حدة الاستقطاب القائمة، وهو ما تشير إليه دلائل كثيرة، قاسمها المشترك التقارب بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، مما يفتح الباب أمام الدور الإيرانى ليس لتعميقه أو تعظيمه -فهو متعاظم أصلا- وإنما لتكشف أبعاده، وليتجسد فى مظاهر أكثر اقترابا من الدور المصرى وتقاطعا معه. وستكون القضية الفلسطينية من أهم الملفات التي سيتأثر فيها الدور المصرى كثيرا بانكشاف وتعاظم حضور طهران ومشاركتها بشكل مباشر وعلنى فى تطوراتها.

بنود المبادرة المصرية

أولاً- قبول إسرائيل والفصائل الفلسطينية جميعها بوقف فوري لإطلاق النار لمدة محدودة لإتاحة الفرصة لإيصال مواد الإغاثة إلى سكان غزة عبر ممرات آمنة.

ثانياً- تدعو مصر إسرائيل والفلسطينيين، إضافة إلى ممثلين عن الاتحاد الأوروبي وبقية أعضاء اللجنة الرباعية الدولية، للاجتماع لمناقشة سبل ضمان عدم تكرار الوضع الراهن ومعالجة جذوره. وتتضمن هذه السبل تأمين حدود غزة، بما يضمن فتح المعابر البرية.

ثالثاً- تستضيف مصر حواراً للمصالحة الفلسطينية يهدف إلى إنهاء الصراع بين حركتي فتح وحماس، وتشكيل حكومة فلسطينية جديدة تكون مقبولة من جانب المجتمع الدولي.

المصدر : بدون مؤلف، ثوابت الموقف المصري من الوضع في غزة، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ٧ يناير ٢٠٠٩)، ص ٢، ٢.

الخلاصة :

مسئولياتها، والمحصلة النهائية سلسلة متصلة من الانتهاك المنظم لأسس التسوية، وتفرغها من معطياتها، سواء بتغيير الواقع على الأرض المحتلة، أو بلفظ كل خطة أو مقترح أو "خريطة طريق" مقبولة فلسطينياً وعربياً تمهد لاتفاق سلام حقيقى. ولم يلق ذلك النمط الإسرائيلى فى إدارة الصراع ما يستحقه من مقاومة أو إدارة مضادة من جانب مصر والأطراف العربية عموماً. فقد كان التطبيق المصرى والعربى لمقولة ومبدأ (السلام كخيار استراتيجى) أشبه بدعوة لإسرائيل للمضى فى السياسات المشار إليها.

وتدعمت تلك التوجهات المصرية، وزاد اقتناع متخذ القرار المصرى بها مع الصعود السياسى والعسكرى لحركة حماس، ثم وجدت القاهرة فى المواقف العربية والإقليمية الداعمة لحركة حماس ما تعتبره مبرراً إضافياً تسوقه داخلياً وخارجياً. بهذا التسلسل، لم يكن متوقعاً من القاهرة اتخاذ مواقف أخرى مخالفة لتلك التى اتخذتها بالفعل، سواء فى فترة التحضير الإسرائيلى للعدوان على غزة، أو أثناءه، ثم بعده.

بيد أن فهم الإطار العام للسياسة المصرية تجاه الفلسطينيين لا يصلح فقط لتفسير المواقف المصرية إزاء العدوان الإسرائيلى على غزة، لكنه يساعد أيضاً على فهم أو تفسير جزئى للعدوان ومحفزاته. فقد كانت السياسات والتحركات والمواقف المصرية ذاتها جزءاً من العوامل المشكلة لبيئة العدوان ولمعطيات اتخاذ القرار الإسرائيلى بشنه، بدءاً من الإدارة المصرية للعلاقة مع الأطراف الفلسطينية المتناحرة، مروراً بالتطبيق المصرى والعربى لمبدأ "السلام خيار استراتيجى"، انتهاء بالقيود والمحاذير المفروضة (ذاتياً تارة وخارجياً تارة أخرى) على ردود الفعل المصرية تجاه تل أبيب وممارساتها(٩).

تشكلت الرؤية المصرية وبالتالي مواقف القاهرة تجاه القضية الفلسطينية، فى السنوات الأخيرة بشكل خاص، بناءً على مضامين ومدلولات المعطيات الداخلية للسياسة المصرية (إدراك صانع القرار، الوضع الاقتصادى، الأحوال السياسية)، ومعطيات البيئة الخارجية (الانقسام العربى والفلسطينى، صعود حماس بطرحها المناوئ لمنهجية التفاوض المقبولة مصرياً والمعتمدة عالمياً، رهان مصرى واسع على الدور والأهمية التقليدية لمصر لدى القوى الكبرى).

فى ضوء تفاعل وتضافر تلك المدخلات، تحولت السياسة المصرية فى الأعوام الخمسة الأخيرة (تحديداً بعد وفاة ياسر عرفات) بوتيرة سريعة نحو توظيف علاقاتها بأطراف القضية الفلسطينية، وأطراف الصراع عموماً، فى البحث عن تسويات وطول سياسية وتوفيقية لا تصطدم مباشرة بمواقف ومطالب إسرائيل والولايات المتحدة والمجتمع الدولى، أكثر مما تسعى إلى الضغط على تلك الأطراف لتوفير حد أدنى من متطلبات تسوية عالة وشاملة، مقابل تعاطٍ اضطرارى مع حركة حماس، ومع التوجهات غير المتوافقة من جانب بعض الأطراف العربية (سوريا)، دون السماح لتلك التوجهات ولا لحركة حماس بفرض إرادتها أو تعطيل مسار التسويات والحوار المفترضة، رغم أن تلك التسويات والحلول كانت سرعان ما ستسقط بشكل تلقائى لقصورها الذاتى وافتقارها مقومات النجاح، أكثر مما لمواقف وتحركات أفشلتها من جانب الأطراف الراضية لها.

وأتاح ذلك لإسرائيل -بإقرار أمريكى وتغاض دولى- اتباع مسارات متوازنة تشمل إجراءات ميدانية ومواقف سياسية ومخارج قانونية، شكلت معاً حزمة شاملة للتوصل من

صدامية "تهادنية"، وقبول حلول جزئية، وتأجيل استيفاء حقوق جوهرية، هذه الحزمة من الإثباتات العملية للرغبة المصرية (والعربية) فى السلام لم تنجح فى إثراء إسرائيل عن مواقفها الأساسية، ولم تقنعها بوقف انتهاكاتها المستمرة لحقوق الفلسطينيين وللقوانين الدولية ولحقوق الإنسان، ولكل المبادئ والأخلاقيات الوضعية والسمائية.

والأهم من ذلك أن هذا التعاطى الإيجابى على الإطلاق، من الجانب العربى، قوبل بتحول إسرائيلى داخلى مستمر من سنرات -وليس مفاجئا- نحو مزيد من التطرف والتعنت. وهى مفارقة جديرة بالتأمل والدراسة، ليس من قبل مخططى السياسة المصرية وحسب، لكن على نطاق صانعى السياسات العربية بشكل عام. فالحكومة الإسرائيلية التى تولى تشكيلها بنيامين نتنياهو، بناء على نتائج انتخابات فبراير ٢٠٠٩، تمثل ردا إسرائيليا بليغا على التمسك المصرى - العربى بالسلام، وفق النهج والآليات المتبعة على مدى سنوات دون جدوى.

وللقاهرة نصيب من هذه المفارقة، فالعدوان على غزة بدا وكأنه مردود التحرك المصرى فى القضية فى الفترة السابقة على العدوان، وهو ما عبر عنه الترتاب الزمنى بين زيارة ليفنى لمصر، وبدء العدوان فى اليوم التالى.

صفوة القول إن السياسة المصرية مدعوة بإلحاح إلى إعادة نظر فى الموقف برمته من منظور مغاير، تتحرر فيه الحسابات المصرية مما تعتبره مصر (الرسمية) مسلمات وثوابت، بينما تدهسها إسرائيل تحت أقدام جنودها .. منظور تراجع فيه القاهرة حساباتها وتتنظر من خلاله بتجرد إلى ترتيب أولوياتها ومآلات اختياراتها نظرة عميقة تليق بها، نظرة تدرك بموضوعية مصالحها، الوطنى منها مع القومى/الإقليمى، نظرة شاملة تستوعب برحابة أوضاع مصر، الداخلى منها مع الخارجى، نظرة بعيدة تبحث عن مستقبل، الدائم فيه أقرب لديها من الآتى، والأجل منه يسبق عندها العاجل.

والمعنى أن أوجه الخلل فى الإدارة المصرية لدورها ومواقفها من القضية، فى المراحل السابقة على العدوان، مثلت بذاتها معطى من معطياته وعاملا مساعدا على وقوعه. ولا تكمن أهمية ذلك فى دلالاته لجهة تأكيد أو نفي موافقة القاهرة على تولى إسرائيل مهمة "تصفية" حماس أو -على الأقل- إضعافها، وإنما تتصل أهميته الكبرى بمستقبل السياسة المصرية، وهو ما يفرض على المؤسسات والأجهزة المعنية -كخطوة أولى- استخلاص دروس ومعانى العدوان، فيما يفيد حسابات مصر ورؤاها لمصالحها وتقديرها لما يجب أو لا يجب اتخاذه من قرارات واتباعه من مواقف.

وأول ما ينبغى على القاهرة القيام به، فى هذا السياق، تقييم الحصيلة النهائية لمواقف مصر وتحركاتها تجاه القضية بشكل عام، وتجاه العدوان بشكل خاص، وإعداد كشف حساب شامل للمكاسب والخسائر المصرية المباشرة، ليس من منظور القوى أو التيارات أو الدول التى كثيرا ما عارضت السياسة المصرية تجاه الفلسطينيين، ثم انتقدتها بشدة خلال العدوان الإسرائيلى على غزة، بل من وجهة النظر المصرية الرسمية، ووفقا لرؤى وإدراكات صانعى ومتخذى القرار فى مصر.

ثم يقع على عاتق المفكرين والمحللين السياسيين ومستشارى بوائر تخطيط وصنع القرار مهمة رسم صورة واقعية دقيقة للمشهد الإقليمى الراهن فى ضوء العدوان وما بعده، وتضمينها مختلف المستجدات ذات الصلة بما تحمله من انعكاسات، بما فى ذلك الحكومة الإسرائيلية الجديدة ذات التوجه اليميني فوق المتشدد، بما يعنيه ذلك مجددا من تأكيد لصعوبة استصدار مواقف أو قرارات إسرائيلية تؤدى إلى سلام عادل وتهدة حقيقية دائمة فى المنطقة.

وفى هذا التطور الداخلى فى إسرائيل مغزى عميق وثيق الصلة بالعدوان على غزة، ويجب بالضرورة وضعه نصب الأعين المصرية لدى تقييم ومراجعة موقف مصر من العدوان، وهو أن التعاطى الدبلوماسى الحذر، والالتزام المطلق بمواقف غير

الهوامش :

١- صدرت عدة تصريحات مصرية بهذا المعنى فور وقوع العدوان، ثم حاول بعض المسؤولين المصريين توضيح موقف القاهرة، خصوصا مع توجيه انتقاد لمصر بالتحامل على حماس، والتباس الموقف المصرى بشأن علمها أو إحاطتها بالعدوان قبل وقوعه، انظر:

- موقع الهيئة العامة للاستعلامات، بدون تاريخ، وزير الخارجية: مصر حاولت وقف التصعيد، ومن يتهمونها بتفهم العدوان مخطئون وظالمون. على الرابط:

<http://www.sis.gov.eg/Ar/Politics/israeli/ministar/042603000000000001htm>

٢- جرت محاولات من جانب بعض الدول العربية لاستصدار موقف عربي جماعي يطالب الدول التي لها علاقات مع إسرائيل باتخاذ خطوة عقابية بشأنها ضد إسرائيل.

٣- سبق لمصر سحب السفير المصري لدى إسرائيل مرة واحدة، وذلك في نوفمبر ٢٠٠٠ نتيجة العنف الإسرائيلي ضد انتفاضة الأقصى، ثم أعيد السفير المصري مجدداً في فبراير ٢٠٠٥ بعد القمة التي عرفت باسم قمة تفاهات شرم الشيخ.

٤- جريدة "الأهرام" المصرية، ١٢ يناير ٢٠٠٩.

٥- درجت التحليلات الصحفية وكذلك الخطاب الرسمي العربي على إطلاق وصف "الاعتدال" على المعسكر الأول، وهو وصف غير محايد، إذ يفترض ضمناً أن المعسكر الآخر متطرف أو غير معتدل. ويجدر الانتباه إلى أن تقسيم دول المنطقة بين "معتدلة" و"متطرفة" ورد للمرة الأولى على لسان وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندوليزا رايس، منذ أن كانت مستشارة للأمن القومي، ثم كررته بوضوح بعد أن تولت حقيبة الخارجية في الولاية الثانية لجورج بوش الابن. وقسمت رايس، في إفادة أمام الكونجرس في يناير ٢٠٠٦، دول المنطقة إلى مجموعة "إصلاحية" و"معتدلة" ومجموعة أخرى "متطرفة".

وروجت لذلك التقسيم وسائل الإعلام الغربية، قبل أن تنقله منها وتتبناه وسائل الإعلام العربية. ولما كان المحور الأساسي الذي تدور حوله الاختلافات بين المعسكرين هو الموقف من إسرائيل وطريقة إدارة الصراع معها، خصوصاً في وجهه السلمي، فربما يكون وصف "المساكنة" أو "المهادنة" مقابل "الممانعة" أقرب إلى الواقع ويتسق مع طبيعة توجهات ومواقف كل معسكر، دون تهوين ولا تهويل.

٦- بعد زيارة لمصر قامت بها وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس، أكد الرئيس المصري حسني مبارك رفض مصر القاطع لتقسيم دول المنطقة إلى معتدلة ومتطرفة، وذلك في تصريحات أدلى بها لصحيفة "الأسبوع" المصرية ونقلتها وسائل الإعلام المصرية، في ٦ أكتوبر ٢٠٠٦.

٧- وضع جلياً أن ثمة حرصاً قوطرياً محموداً على الظهور بمظهر الدولة الفاعلة والمؤثرة في هذا السياق، وهو ما تجلى في الإصرار على عقد قمة عربية عاجلة قبل القمة الاقتصادية بالكويت بأيام قليلة، ثم رغبتها في استضافة مؤتمر دولي حول إعادة إعمار غزة، رغم أن مصر كانت أول دولة دعت إلى ذلك المؤتمر، وبعد أيام فقط من بداية العدوان.

٨- د. محمد نور الدين، فتور عباس إزاء الدور التركي، جريدة "السفير" اللبنانية، ٩ فبراير ٢٠٠٩.

<http://www.assafir.com/>

Article.aspx?ArticleId=889&EditionId=1158&ChannelId=26554

٩- قامت تسيبي ليفني، وزيرة الخارجية الإسرائيلية (وقتئذ) بزيارة القاهرة في اليوم السابق مباشرة على بدء القصف الإسرائيلي لغزة، مما أثار تساؤلات وانتقادات حادة ضد مصر، خاصة أن ليفني أدلت من القاهرة بتصريحات اتضح بعد بدء العدوان أنها كانت أقرب إلى إعلان غير صريح لنية تل أبيب ضرب غزة. وبغض النظر عن موافقة مصر على تلك الخطوة أو رفضها، فإن صمت وزير الخارجية المصري، أمام تصريحات ليفني التي أصدرتها بحضوره، يصب في اتجاه تحليلنا لطريقة إدارة القاهرة لمواقفها من التطورات الفلسطينية والوضع في غزة تحت سيطرة حماس، وريود فعلها على الممارسات الإسرائيلية.



سامية بيبرس

هذه الآليات تلك التي استحدثها البنك الدولي، وبنك التنمية الإسلامي، والآلية الموحدة التي وضعتها الأمم المتحدة، وتلك التي اعتمدتها المفوضية الأوروبية (بيجاس) لإنعاش القطاع الخاص وتنمية الاستثمار ووضعت تحت تصرف المانحين الدوليين. وقد جاء أكثر الدعم من دول الخليج العربية (السعودية مليار دولار، قطر ٢٥٠ مليون دولار) تليها الولايات المتحدة الأمريكية (٩٠٠ مليون دولار، يخصص منها ٣٠٠ مليون دولار لإعادة إعمار غزة. أما الباقي، فيخصص لدعم السلطة الوطنية الفلسطينية في إصلاحاتها الاقتصادية وعجز موازنتها)، ويلي الولايات المتحدة المفوضية الأوروبية (٥٥٢ مليون دولار تخصص لإعادة إعمار غزة ودعم السلطة الفلسطينية في تنفيذ خططها الشاملة للإصلاح والتنمية). كما تعهدت أيضا دول أخرى بتقديم مساهمات، مثل: بريطانيا (٤٣ مليون دولار) وإيطاليا (١٠٠ مليون دولار) والجزائر (١٠٠ مليون دولار).

وقد شدد البيان الختامي الصادر عن المؤتمر على أهمية تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية والتهنئة، باعتبارهما مطلبين ضروريين لإنجاح جهود إعادة الإعمار. كما طالب البيان بالفتح الفوري والدائم غير المشروط لكل معابر إسرائيل مع قطاع غزة لإتاحة حرية الحركة للأشخاص والبضائع إلى غزة بشكل يمكن الفلسطينيين من إعادة بناء ما تم تدميره. وفي هذا الإطار، فقد أعرب المشاركون عن قلقهم لعدم التوصل إلى اتفاق حول تثبيت التهدة في غزة وأعربوا في هذا الشأن عن دعمهم للجهود المصرية المتواصلة لتثبيت الوقف الهش لإطلاق النار ولتحقيق

بمبادرة من جمهورية مصر العربية، عقد "المؤتمر الدولي لدعم الاقتصاد الفلسطيني وإعادة إعمار قطاع غزة" في شرم الشيخ يوم ٢ مارس ٢٠٠٩، برئاسة مصر ومشاركة من النزوح بهدف الاستجابة لاحتياجات الإغاثة الفورية، وإعادة الإعمار للشعب الفلسطيني في قطاع غزة عقب الهجوم العسكري الإسرائيلي على القطاع، والذي خلف دمارا واسعا وخسائر مادية وبشرية. وقد شكل هذا المؤتمر أكبر تظاهرة عربية ودولية لإعادة إعمار غزة (**). ودعم السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث شارك في فعالياته ٧١ دولة ونحو ١٦ منظمة دولية.

وقد تجاوزت الوعود المالية التي قدمتها مختلف الدول المانحة ما طلبته السلطة الفلسطينية نفسها، بل ما تم توقعه قبل انعقاد المؤتمر. فقد تعهد المشاركون بتقديم ٤,٤٨١ مليار دولار للفلسطينيين خلال العامين المقبلين، إضافة إلى تعهدات سابقة أعلنتها دول عربية خلال قمة الكويت للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي عقدت في النصف الثاني من يناير ٢٠٠٩. وبذلك، بلغ إجمالي التعهدات ٣ مليارات و٢٠٠ مليون دولار. وجدير بالذكر أن السلطة الفلسطينية كانت قد طرحت خلال المؤتمر خطة مفصلة للإعمار "الخطة الفلسطينية الوطنية للإغاثة المبكرة وإعادة إعمار غزة بقيمة مليارين و٨٠٠ مليون دولار، وشملت مشاريع إعادة إعمار غزة وعجز موازنة ٢٠٠٩.

وقد اتفق المشاركون في المؤتمر الدولي على أن يتم تقديم المساعدات من خلال حساب الخزائنة الموحدة، أي "المالية الفلسطينية" والآليات والصناديق الإقليمية القائمة بالفعل. ومن

(*) دبلوماسية بجامعة الدول العربية .

(**) تجاوزت الخسائر التي لحقت العدوان الإسرائيلي بغزة ثلاثة مليارات دولار.

خسائر العدوان على غزة

* أسفرت عملية الرصاص المصبوب، التي شنتها إسرائيل في يوم ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ وحتى فجر ١٨ يناير ٢٠٠٩، عن استشهاد نحو ١٣١٥، وإصابة أكثر من ٤٠٠٠ فرد، بينهم أكثر من ٤٠٠ إصابتهم خطيرة، وبلغ عدد الضحايا من النساء والأطفال نحو أكثر من ٤٣٪ من المدنيين العزل.

* أكد الناطق باسم كتائب القسام استشهاد ٤٨ مقاتلاً من عناصرها. في المقابل، فقدت إسرائيل ٤٩ جندياً، وذلك ما تم رصده من خلال عمليات القتل التي تمت بشكل مباشر، بالإضافة إلى إصابة المئات منهم.

* استخدمت إسرائيل في عملياتها تجاه الفلسطينيين نوعين من الردع: الردع الاقتصادي بإغلاق المعابر، والردع العسكري من خلال استخدام القوات الجوية وكافة أشكال الأسلحة، سواء المحرمة دولياً أو المتعارف عليها.

* اكتشف عقب انتهاء القتال وجود شظايا وأجزاء من ذخائر استخدمها الجيش الإسرائيلي متناثرة في الملاعب الرياضية للمدارس، وفي المستشفيات، وفي منازل الأهالي، تضمنت قنابل أطلقتها مدافع الدبابات ومدافع الموتر وبقايا صواريخ "هيلفاير" وغيرها من القذائف جو-أرض وقنابل كبيرة تسقطها طائرات "إف ١٦"، وكذلك مخلفات شديدة الاحتراق من الفوسفور الأبيض. كما تم العثور على بقايا نوع جديد من الصواريخ، يطلق على ما يبدو من طائرات استكشاف بلا طيار، ويؤدي انفجاره إلى تفجير مكعبات معدنية حادة يبلغ حجمها ما بين مليمترين مربعين وأربعة مليمترات مربعة. وقد اخترقت هذه الشظايا -المصممة لتدمير الأبواب المعدنية السمكية - مسافات عميقة في الجدران الأسمنتية، ومن الواضح أنها قد صممت لتلحق أقصى حد ممكن من الإصابات.

* قدر حجم الخسائر الاقتصادية لقطاع غزة حتى يوم ١٢ يناير ٢٠٠٩ بـ ١,٤ مليار دولار أمريكي، وفقاً لتقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. وتشمل تدمير البنية التحتية لقطاعات الخدمات العامة، وتدمير مباني المؤسسات العامة، والتجمعات والممتلكات الخاصة، والمؤسسات الصحية والتعليمية والرياضية، بالإضافة إلى تدمير العوان مباني وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا"، مما أدى إلى شلل كامل في الحياة الاجتماعية.

* أشارت إحصاءات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان إلى أن حجم الدمار الذي لحق بالممتلكات والأعيان الفلسطينية قد جاء على النحو الآتي: تدمير نحو ٢٤٠٠ منزل بشكل كلي، كما تم تدمير ٢٨ منشأة مدنية عامة، من بينها عدة وزارات ومقار بلديات ومحافظات، ومرافق صيادين، والمجلس التشريعي، و٢١ منشأة خاصة ككافيتيريات، صالات أفراح، منتجعات سياحية، فنادق. وتم تدمير ٣٠ مسجداً بشكل كلي، و١٥ مسجداً بشكل جزئي، إضافة إلى ١٠ مؤسسات خيرية، و١٢١ ورشة صناعية وتجارية بشكل كلي، وتم إلحاق أضرار بنحو ٢٠٠ ورشة أخرى. كما تم تدمير ٥ مصانع، و٦٠ مقراً للشرطة، و٥ مؤسسات إعلامية. وهناك مؤسستان صحفيتان ما بين تدمير كلي وجزئي، و٢٩ مؤسسة تعليمية ما بين تدمير كلي وجزئي، بالإضافة إلى تدمير ما يقرب من ٨٠٪ من الأراضي الزراعية والمحاصيل في قطاع غزة.

* أشارت تقديرات الجامعة العربية إلى أن حجم خسائر غزة من جراء العدوان ثلاث مليارات دولار، حيث تصل الحاجات التمويلية لإعادة إعمار المرافق والمباني التي يشرف عليها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في غزة إلى ٤٩ مليون دولار فقط، يخصص أكثر من نصفها لإزالة الركام والأحجار التي يصل وزنها إلى ٦٠٠ ألف طن، بينما يستخدم الباقي في عمليات إعادة إحياء الأراضي الزراعية والإعمار وتأهيل خزانات المياه.

* ساهمت العديد من الدول في إعادة إعمار غزة، وكانت السعودية أعلى المساهمات، حيث شاركت بمليار دولار، تلتها الولايات المتحدة الأمريكية ٩٠٠ مليون دولار، ودولة قطر ٢٥٠ مليون دولار، والاتحاد الأوروبي ٥٥٢ مليون دولار، والإمارات ١٧٤ مليون دولار، والجزائر ١٠٠ مليون دولار، وإيطاليا ١٠٠ مليون دولار، واليابان ٢٠ مليون دولار، وبريطانيا ٤٣ مليون دولار، وفنلندا ٤٠ مليون دولار، والصين ١٥ مليون دولار، والنمسا ٣,٥ مليون دولار، وهولندا ٢,٥ مليون دولار، وقبرص ١,٦ مليون دولار، ولبنان مليون دولار.

* تشير التقديرات الأولية للخسائر الإسرائيلية من العدوان على قطاع غزة إلى أنها تزيد على ١,٣ مليار دولار، أي ٥ مليارات شيكل، حيث تزيد التكلفة العسكرية فقط للعدوان على غزة على ١٢٨ مليون دولار، أي ٤٩٥ مليون شيكل خلال ٢٢ يوماً من الحرب، هذا بدون إضافة الخسائر والتكاليف الاقتصادية والتجارية الأخرى التي سببها سقوط صواريخ المقاومة الفلسطينية على المستوطنات الإسرائيلية.

* تشير التقارير الاقتصادية الإسرائيلية إلى أن تمويل الحرب سيكون من ميزانية عام ٢٠٠٩، وستضطر الحكومة إلى عرض ميزانية ٢٠٠٩ على الكنيست، وربما يكن هناك عجز في الميزانية يصل إلى ٥٪ من الناتج القومي، أي ما يقارب ٣٥ مليار شيكل. ولكي تتم تغطية تكاليف الحرب، ستضطر الحكومة إلى تقليص ميزانية الوزارات الاجتماعية، وسيزيد العجز في الميزانية في السنوات ٢٠٠٩، و٢٠١٠، و٢٠١١.

* أشار تقرير مؤسسة التأمين إلى أن تكلفة اليوم الواحد لجندى الاحتياط تعادل ٤٥٠ شيكل، أي ١١٧,٧٥ دولار، وهذه التكلفة لا تتضمن المصاريف الأخرى المتعلقة بالغذاء والسكن. وسيكلف تجنيد عشرة آلاف جندي في احتياط مؤسسة التأمين الوطني ٤,٥ مليون شيكل، أي ما يعادل ٤١٣,١ مليون دولار يومياً كتعويض لهم ولأماكن عملهم بسبب التجنيد.

المصادر:

(١) جريدة الأهرام، ١١ فبراير ٢٠٠٩.

(٢) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، على الرابط:

<http://www.pchrgaza.org/arabic/arabic.htm>

(٣) جريدة الأهرام، ٢٥ يناير ٢٠٠٩.

(٤) مجلة الدفاع، مارس ٢٠٠٩.

(٥) منظمة العفو الدولية، على الرابط:

<http://amnesty.org/ar/news-and-updates/foreign-supplied-weapons-used-against-civilians-israel-and-hamas-20090220>

(٦) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، على الرابط:

<http://www.pcbs.gov.ps>

(٧) جريدة الأهرام، ١ مارس ٢٠٠٩.

(٨) جريدة الشرق الأوسط، ٣ مارس ٢٠٠٩.

(٩) موقع سورية الغد، على الرابط:

http://www.souriaalghad.net/index.php?inc=show_menu&id=13927&dir_id=43

(١٠) على الرابط:

http://www.menafn.com/arabic/qn_news_story_s.asp?StoryId=1093229038

تهدئة طويلة الأمد. وقد شدد المشاركون أيضا على الضرورة الملحة لكسر دائرة التدمير والإعمار في غزة، وطالبوا إسرائيل بالاحترام الكامل للقانونين الدولي والإنساني ووقف استهداف أو تدمير البنية التحتية المدنية والاقتصادية للقطاع.

وقد أطلق المؤتمر الدولي مبادرات تجاوزت تقديم الدعم الاقتصادي لشعب فلسطين وإعادة الإعمار، بل وصلت إلى التوافق حول ضرورة التوصل لسلام خلال عام ٢٠٠٩. وقد جاء هذا الطرح بمبادرة من الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي الذي اقترح عقد مؤتمر دولي للسلام في ربيع هذا العام يقر بإقامة دولة فلسطين، معربا عن رفضه الانتظار أكثر من ذلك للتوصل إلى السلام، مشيرا إلى أن الموقف الراهن يهدد موقف القادة العرب المعتدلين ويعطي هامشا لمؤامرات المتطرفين. ومن ضمن المبادرات المطروحة خلال هذا المؤتمر أيضا ما أعاد رئيس الوزراء الإيطالي سلفيو برلسكوني طرحه من مشروع، فيما يسمى "مشروع مارشال" لدعم اقتصاد فلسطين وإعادة إعمار الأراضي الفلسطينية، وتحسين المستوى الاقتصادي للشعب الفلسطيني. مشيرا في هذا الصدد إلى اعتزامه عرض المشروع على مجموعة الـ ١٤ ومجموعة الـ ٨. وقد أكد برلسكوني ضرورة إعطاء زخم للاقتصاد الفلسطيني لتقليص الفوارق الواسعة في مستوى المعيشة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وتحدث في هذا السياق عن أهمية إنشاء مطار لوصول كل مواطني العالمين الإسلامي والمسيحي لزيارة المناطق المقدسة. كما دعا إلى الالتزام بمشروع للربط بين البحر الميت والبحر الأحمر للإسهام في توليد الطاقة وتحلية المياه واستصلاح الأراضي الزراعية وجذب السياحة.

وفي إطار الجهود الإقليمية والدولية المبذولة لتنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط، عقدت على هامش المؤتمر الدولي اجتماعات مهمة في هذا الخصوص، لعل أهمها الاجتماع الذي عقده وزراء خارجية مجموعة الـ ١٣+٦ التي تضم دول مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى كل من مصر والأردن والعراق، إلى جانب الولايات المتحدة. وقد تم خلال هذا الاجتماع بحث تطورات الوضع في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، خاصة الأوضاع في الأراضي الفلسطينية وتطورات الملف النووي الإيراني. كما عقدت اللجنة الرباعية الدولية أيضا اجتماعا على هامش المؤتمر تركز على سبل تنسيق الجهود من أجل تحقيق التهدئة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي من أجل ضمان عدم تكرار ما حدث في قطاع غزة خلال الفترة الماضية، والدفع بعملية السلام في الشرق الأوسط.

٤٤ قراءة متأنية فيفاعليات المؤتمر :

في ضوء المتابعة المتأنية والدقيقة لفاعليات المؤتمر الدولي، يمكن القول إن المؤتمر قد استهدف بصورة أو بأخرى عزل وتهميش حركة "حماس"، وممارسة مزيد من الضغوط الدولية عليها لإجبارها على قبول حلول وسط أو تسوية ما فيما يتعلق بسيطرتها على قطاع غزة. ومن ناحية أخرى، أبرز المؤتمر دعم

المجتمع الدولي للسلطة الوطنية الفلسطينية ولخطتها الخاصة بإعادة الإعمار. ولعل أبرز مؤشرات ذلك تجاهل المؤتمر لحركة "حماس" وعدم توجيه الدعوة إليها للمشاركة، على الرغم من أنها تمثل الحكومة الشرعية للبلاد، وهي السلطة التي تسيطر على القطاع، ودونها لا يمكن أن يتم الإعمار، فهي وحدها دون غيرها التي يمكنها تقديم تسهيلات حقيقية على الأرض لعملية الإعمار.

ولذا، فقد حرصت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون على تأكيد ضرورة حصول واشنطن على الضمانات اللازمة بأن المساعدات الأمريكية ستستخدم فقط فيما يتم إقراره خلال المؤتمر، وألا تقع هذه الأموال في الأيدي الخاطئة في إشارة واضحة إلى حماس. من ناحية أخرى، أظهرت الوزيرة الأمريكية دعمها الكامل للسلطة الفلسطينية، مؤكدة ضرورة دعم "عباس وفياض" في معالجة الحاجات الأمنية والبنى التحتية والاقتصادية.

وقد لوحظ أيضا غياب الضمانات بعدم تكرار إسرائيل تدمير وتخريب ما سيتم إعادة إعماره، ناهيك عن قيام المجتمعين في المؤتمر بتوجيه رسالة واضحة لإسرائيل حول مسئوليتها عما ارتكبته في قطاع غزة من قتل وتدمير. ومحصلة ذلك في النهاية أن إسرائيل قد أضحت تقوم بكل أعمال القتل والدمار والتخريب، وتخرج كل مرة دون حساب أو عقاب كأنها دولة فوق القانون الدولي. ولعل تجاهل المؤتمر لمسألة الضمانات السالفة الذكر قد دفع وزير خارجية النرويج "يوهانس ستور" إلى الإعلان عن رفضه تقديم أي مبالغ مالية أو تعهدات من أجل إعمار غزة. حيث أشار إلى أنه "ليس من المعقول أن تقوم بالإعمار ثم تدمر إسرائيل المنشآت التي نعملها". وطالب في هذا الشأن بوجود ضمانات دولية قبل دفع أي مبالغ. وقد دعا الأمين العام لجامعة الدول العربية، عمرو موسى، أيضا إلى توفير ضمانات لعدم تدمير قطاع غزة مجددا، مطالبا الاحتلال الإسرائيلي بالالتزام بالقانون الدولي الإنساني، مشيرا إلى أن إعفاء إسرائيل من هذا الالتزام يعد "كارثة سياسية بل وسقطة حضارية".

ولعل أبرز ما تم رصده بخصوص هذا المؤتمر هو ما يتعلق بحضور البعد السياسي للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي بقوة خلال المؤتمر. فعلى الرغم من أن محاور المؤتمر هي بالأساس اقتصادية إنسانية تتمثل في توفير الدعم المالي للاقتصاد الفلسطيني، وإعادة إعمار قطاع غزة، إلا أنه قد لوحظ تطرق المؤتمر للعديد من القضايا السياسية ذات الصلة بالصراع الفلسطيني - الإسرائيلي من بينها قضايا المصالحة الوطنية الفلسطينية، وإقامة الدولة الفلسطينية وغيرها. ولعل ما طرحه الرئيس الفرنسي "ساركوزي" من مبادرة تتعلق بعقد مؤتمر دولي للسلام في ربيع هذا العام لدليل واضح على أن البعد السياسي للصراع لم يكن غائبا عن المؤتمر.

وقد اتسم هذا المؤتمر أيضا بوجود توافق دولي حول استمرار الآليات الدولية المتبعة في ضخ الموارد اللازمة لإعادة

ويبدو أن المؤتمر الدولي قد تجاهل هذه الاعتبارات الضرورية اللازمة لإتمام عملية إعادة الإعمار، فقد تم تغييب "حماس" عن المشاركة -وهي الطرف الطبيعي للتعامل معه في هذا الملف باعتبارها تمثل السلطة الشرعية- ودونها لا يمكن للإعمار أن يتم، الأمر الذي دفع "حماس" إلى الاستباق بالإعلان عن رفضها لما سمته "أى استثمار سياسى لإعادة إعمار غزة على حساب الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية". كما حذرت في هذا الشأن "من أن ما لم يحققه الاحتلال بالقوة لن نسمح بأن يحققه من أى بوابة أخرى". وبالرغم من ترحيب "حماس" بوعود المساعدات وبأى جهد عربى ودولى من أجل إعادة إعمار ما دمره الاحتلال، إلا أنها أكدت "أن تجاوز الشرعية الفلسطينية القائمة في قطاع غزة هو سير في اتجاه العنوان الخطأ، وعمل من قبيل إعاقعة الإعمار مع سبق الإصرار". وعليه، فقد دعت "حماس" جميع الأطراف الحريصة على مصلحة الشعب الفلسطيني إلى التعامل مع الشرعية الفلسطينية.

أيضا، فإن عدم تحميل إسرائيل أدنى مسئولية عما ارتكبته من مذابح وجرائم ضد الإنسانية وما ألحقته من خراب ودمار بقطاع غزة -حيث لم يأت ذكرها مقرونا باستحقاقات محددة مثل دفع تعويضات لضحايا العدوان، ناهيك عن عدم توافر ضمانات بعدم إقدامها مستقبلا على ارتكاب عدوان مماثل- يضع علامة تساؤل كبيرة على مستقبل مشاريع الإعمار ومشاريع البنية التحتية التى يسعى المؤتمر إلى دعمها، وهل سيكون مصيرها مثل مصير سابقتها، خصوصا وأن إسرائيل لا تكثر بالمجتمع الدولى ولا يمكن ضمان عدم تدخلها أو إعاقته لعملية إعادة الإعمار؟. والواقع أن إسرائيل قد سارعت لإفراغ المؤتمر الدولي من مضمونه، وذلك من خلال ما أعلن عنه من اعتزام وزارة الإسكان الإسرائيلية التخطيط لبناء ٧٤ ألف وحدة سكنية يسكنها ٢٨٠ ألف مستوطن جديد فى الضفة الغربية، الأمر الذى يجعل "حل الدولتين" غير قابل للتحقيق. وزيادة على ذلك، فإن رئيس الوزراء الإسرائيلى "إيهود أولمرت" كان قد هدد -عشية انعقاد المؤتمر الدولى- بتوجيه ضربة جديدة إلى غزة، وذلك ليدلل على أن إسرائيل لا تعير للرود الدولية أى اعتبار ولا تخشى أى مساعاة. إن الاحتلال والاستيطان الإسرائيلى لا يعوق أى عملية إعادة إعمار فحسب، بل يعوق أيضا قيام الدولة الفلسطينية ذاتها.

تبقى نقطة أخيرة ألا وهى أنه كان من الأجدر أن تظل مسألة إعادة الإعمار بمنأى عن أية مزايدات أو مساومات سياسية، وخلق العراقيل، وتفجر الخلافات حول من له حق التمويل والتنفيذ والإشراف عليه.

وفى جميع الأحوال، فإن أموال المانحين الإقليميين والدوليين ستظل موقوفة التنفيذ إلى أن تقوم إسرائيل بفك حصارها عن

الإعمار، وعدم قيام المؤتمر بإنشاء آليات جديدة لتمويل عمليات إعادة الإعمار. من ناحية أخرى، فقد تم تسجيل وقوع خلافات بين الدول العربية والدول المانحة بشأن آليات الإعمار. إذ تمسكت الدول المانحة بالأكلية الأوروبية (بيجاس)، فى حين تمسك الأمريكيون بألية وكالة التنمية الأمريكية، كما تمسكت دول الخليج بأن يتم التمويل من خلال "صندوق الخليج". وزيادة على ذلك، فإن المؤتمر لم يقوم بتحديد الجهة التى ستتولى الإشراف على المساعدات المقدمة من الدول المانحة لإعادة الإعمار، كما لم يحدد المؤتمر أيضا تاريخ البدء فى عمليات إعادة الإعمار فى القطاع.

تبقى ملاحظة أخيرة تتعلق بالدور الحيوى الذى قامت به دول مجلس التعاون الخليجى فيما يتعلق بمسائل إعادة إعمار غزة. وقد حرصت هذه الدول فى هذا الصدد على المواءمة وإحداث توازن ما بين حركة "حماس" والسلطة الوطنية الفلسطينية. ولذا، فقد بادرت بإعلان أن مساعداتها المقدمة لإعادة إعمار القطاع -والتي تقدر بنحو ١,٦ مليار دولار- سيتم تمريرها عبر كل من حماس والسلطة الفلسطينية، وذلك للبرهنة على عدم انحيازها للسلطة على حساب "حماس". وجدير بالذكر أنه قبيل انعقاد المؤتمر الدولى، كانت قطر قد وجهت الدعوة لدول مجلس التعاون الخليجى لعقد اجتماع تنسيقى لدعم إعادة إعمار غزة، وذلك بقر الأمانة العامة للمجلس فى الرياض. وخلال هذا الاجتماع التنسيقى، تم الاتفاق على البرامج والآليات، وبصفة خاصة إنشاء صندوق لإعادة الإعمار تم فيه وضع المبلغ الإجمالى، والذى يصل إلى مليار وسبعمائة مليون دولار، كما تم أيضا الاتفاق على أن يظل الصندوق مفتوحا لكافة الدول العربية.

ماذا بعد ؟

يُعد مؤتمر شرم الشيخ الدولى لإعادة إعمار غزة بكل المقاييس الإقليمية والدولية خطوة مهمة على طريق دعم الاقتصاد الفلسطينى، وتحسين الظروف المعيشية للشعب الفلسطينى. كما يمثل المؤتمر أيضا مرحلة مهمة فى سياق جهد سياسى ودبلوماسى مصرى لمساعدة الشعب الفلسطينى ودعم القضية الفلسطينية، بما فى ذلك العمل على إقامة الدولة الفلسطينية المستقبلية. والواقع أن الدول المانحة قد قدمت خلال هذا المؤتمر وعودا سخية بهدف إعادة إعمار قطاع غزة. ولكن السؤال الذى يثور فى هذا المجال: هل يكفى جمع المال أو التعهد به لإنجاز مهام بالغة التعقيد مثل إعادة الإعمار؟ لا شك فى أن رصد الأموال مسألة ضرورية من أجل الاضطلاع بإعادة الإعمار، لكنها غير كافية، إذ يلزم استكمالها بخطوات أخرى على القدر نفسه من الأهمية، لعل أبرزها: وجود جهة منوطة بالإشراف على عملية إعادة الإعمار فى القطاع تقوم بتقديم التسهيلات اللازمة للدول المانحة، حتى يمكنها الاضطلاع بهذه المهمة. ومن الأهمية أيضا توافر ضمانات تكفل عدم إقدام إسرائيل مستقبلا على ارتكاب عنوان مماثل، ناهيك عن ضرورة التعجيل بفتح المعابر، والعمل على التوصل إلى هدنة طويلة المدى بين الإسرائيليين

قطاع غزة، وبالفتح الفوري والدائم لكافة معابرها مع القطاع، ودون فرض شروط مسبقة، حيث إنها لا تزال تصر على ربط فتح المعابر بمسألة إطلاق سراح الأسير الإسرائيلي "جلعاد شاليط". وعليه، فمن المرجح أن تواجه عمليات إعادة الإعمار العديد من التحديات والعقبات من تزايد احتمالات تعثرها، خصوصاً أن إسرائيل تصر على إحكام إشرافها ورقابتها على هذه العمليات، بما في ذلك بحث السبل الممكنة والكفيلة بعدم استفادة "حماس" من أية مشروعات مستقبلية. كما أن إصرار المجتمع الدولي على تهميش "حماس" وعدم إشراكها في عمليات إعادة الإعمار قد دفعها إلى الإعلان عن خطتها الخاصة في هذا الشأن، مؤكدة

اعتزامها تمويل هذه الخطة من خلال مصادرها الخاصة، الأمر الذي قد يفضي إلى حدوث ازدواجية أو تضارب في تنفيذ عمليات إعادة الإعمار، خاصة أن السلطة الوطنية الفلسطينية قد سبق أن طرحت خططها في هذا الشأن خلال المؤتمر الدولي، وأصررت على أن يتم تمرير مساعدات الدول المانحة عبرها في الضفة الغربية. وعليه، فإن تحقيق الوفاق الوطني الفلسطيني قد أضحى ضرورة ملحة ليس فقط من أجل إنجاح عمليات إعادة بناء الأراضي الفلسطينية، بل أيضاً من أجل إقامة الدولة الفلسطينية ذاتها.

قضايا السياسة الدولية

الش _____ ورق الأوسط ☐

الق _____ رصنة في البحر الأحمر ☐

الو _____ ليات المت _____ حدة ☐

في الش _____ أن الس _____ ودانى ☐

ثلاثون عاما على قيام الثورة الإسلامية في إيران

د. محمد السعيد إدريس

مرور ثلاثين عاما على نجاح الثورة الإسلامية في إيران، وتأسيس الجمهورية الإسلامية على أنقاض الشاه الإمبراطوري، ليس بالأمر السهل أو اليسير، إذا استعدنا الذاكرة وأدركنا أي دوى أحدثه نجاح هذه الثورة، وأي تحديات واجهت، وأي مراهنات تسابقت مع بعضها بعضا في توقع انهيار النظام الثوري وعودة الحكم الإمبراطوري أو - على الأقل - تأسيس نظام سياسي علماني بديل للنظام الإسلامي.

مدخلنا لتقديم هذه الرؤية سيكون من خلال الإجابة على السؤالين التاليين:

- كيف يمكن تقييم مكانة إيران ودورها على الصعيدين الإقليمي والدولي بعد ثلاثين عاما على قيام الثورة .. أين نجحت وأين أخفقت؟ وما هي أبرز التحديات التي تواجه إيران حاليا وفي المستقبل؟

- كيف يمكن تقييم مسار العلاقات العربية - الإيرانية خلال ثلاثين عاما: سلبا وإيجابا؟ وكيف يمكن تطوير هذه العلاقات؟

أولا- إيران.. الدور والمكانة إقليميا وعالميا :

كانت لإيران قبل الثورة مكانة وكانت لها أدوار شديدة الأهمية، لكن ضمن المعسكر الغربي. فإيران الإمبراطورية تحالفت مع المشروع الأمريكي - الإسرائيلي مبكرا، وكانت من أهم ركائز "حلف بغداد" الذي استطاعت واشنطن أن تشق به وحدة الحركة القومية العربية، ثم انحازت إيران الشاه ضد المشروع القومي العربي، وقادت دعوة تأسيس الحلف الإسلامي، وزرعت بذور الشقاق والتقسيم والتعارض بين

لكن على الرغم من هذا كله، فإن الجمهورية الإسلامية الإيرانية لم تستطع فقط أن تستمر، بل إنها استطاعت أن تقلب النظام الإقليمي في الشرق الأوسط رأسا على عقب، تماما كما قلبت خرائط التحالفات الإقليمية وموازن القوى رأسا على عقب.

لقد حققت الجمهورية الإسلامية الكثير وأخفقت في الكثير أيضا، والمحصلة هي كل هذا الاشتباك العنيف في الداخل الإيراني بين تيارات متصارعة ومتنافسة، وكل هذا الانقسام على الجمهورية الإسلامية على المستويين الإقليمي والعالمي. لذلك، فإن إطلالة موضوعية، ولو سريعة، على مسيرة ثلاثين عاما من عمر هذه الجمهورية تبدو ضرورية للإجابة على السؤال الأهم وهو: الجمهورية الإسلامية إلى أين؟ أو: أي مستقبل لنظام الجمهورية الإسلامية؟ وهو السؤال الذي طرح منذ قيام هذه الجمهورية ولا يزال مطروحا، وربما سيبقى كذلك لفترة طويلة شاهدا على أهمية هذه الجمهورية وما يثيره نظامها السياسي من إشكاليات على مستويات الفكر والتنظير السياسي وعلى مستوى التجربة العملية لنظام سياسي إسلامي ثوري لكنه أيضا طائف.

النظام الإمبراطوري الشاهنشاهي، لكن إسلامية هذه الجمهورية لم تكن إسلامية تقليدية محافظة على غرار الممالك الإسلامية المجاورة، ولكنها إسلامية راديكالية بل وثورية لها رسالة عالمية تسعى إلى تحقيقها عن طريق حمل لواء دعوة التغيير نحو قيم ومثل إسلامية، وفي مقدمتها العداء للاستكبار العالمي وللمستكبرين وموالاة المستضعفين، خاصة في العالم الإسلامي.

ولقد ارتكز الأداء السياسي للجمهورية الإسلامية على المستويين الإقليمي والدولي على ركيزتين أساسيتين، أولاهما: المصلحة القومية، وثانيتهما، الأيديولوجية والاعتبارات الإسلامية. ونستطيع أن نتصور تعددا هائلا في رؤى القوى السياسية الإيرانية يكاد يتساوى مع ألوان الطيف لما يجب أن تكون عليه التوجهات الأساسية للسياسة الخارجية الإيرانية بين محوري المصلحة والأيديولوجية الإسلامية، بين من يعطى كل الأولوية لاعتبارات المصالح القومية الإيرانية دون غيرها ومن يعطى كل الأولوية للاعتبارات الإسلامية دون غيرها. وإذا كان هذان الخياران أقرب إلى الخيال منه إلى الواقع، فإن هناك تعددية لا حصر لها تخلط بنسب مختلفة بين ما هو مصلحة قومية وما هو اعتبارات إسلامية.

هذه حقيقة لا يمكن الاختلاف عليها، لكن يبقى الخلاف حول مضمون ما هو إسلامي، هل هو تعبير عما يسمى بـ "العالمية الإسلامية" والوحدة الإسلامية؟ أم هو تعبير عن إسلام طائفي شيعي؟ بمعنى آخر، هل الجمهورية الإسلامية الإيرانية مشروع إسلامي عالمي أم هي مشروع شيعي طائفي؟ على المستوى الرسمي، هناك نفى قاطع لأي اتهامات لمشروع الجمهورية الإسلامية الإيرانية على أنه مشروع طائفي شيعي، رغم وجود نص صريح في مادتين أساسيتين بالدستور الإيراني يتضمن اعترافا بأن المذهب الجعفري الاثنى عشري هو مذهب الدولة وبأن يكون رئيس الجمهورية منتسبا لهذا المذهب.

فالمادة رقم (١٣) في الدستور - وهي المادة التي شهدت اختلافات حادة بين الأغلبية الشيعية في مجلس الخبراء (٥٢ صوتا) والأقلية السنية (٥ أصوات) وكانت امتدادا لخلافات أكثر حدة بين علماء وفقهاء الدين من الشيعة والسنة - نصت على أن "الدين الرسمي لإيران هو الإسلام والمذهب هو الجعفري الاثنى عشري"، وهذه المادة تبقى إلى الأبد غير قابلة للتغيير. وأما المذاهب الإسلامية الأخرى، والتي تضم المذهب الحنفي والشافعي والمالكي والحنبلي والزيدى، فإنها تتمتع باحترام كامل، وأتباع هذه المذاهب أحرار في أداء مراسمهم الإسلامية حسب فقههم، ولهذه المذاهب الاعتبار الرسمي في مسائل التعليم والتربية الإسلامية والأحوال الشخصية والزواج والطلاق والإرث والوصية، وما يتعلق بها من دعاوى المحاكم.

وفي كل منطقة، يتمتع أتباع أحد هذه المذاهب بالأكثرية، فإن الأحكام المحلية لتلك المنطقة في حدود صلاحيات مجالس الشورى المحلية تكون وفق ذلك المذهب، هذا مع الحفاظ على حقوق أتباع المذاهب الأخرى.

العروبة والإسلام، مدعومة في ذلك بعلاقاتها مع تيار ما كان يسمى بـ "الرجعية العربية" ممثلة في المملكة العربية السعودية ودول عربية أخرى. أمعنت إيران في استنزاف القدرات العراقية بدعم التيار الانفصالي الكردي، وحاربت حركة التحرر العربية في الخليج، كما تحالفت مع إسرائيل. وبعد الانسحاب البريطاني من شرق السويس (الخليج) عام ١٩٧١، أصبحت إيران تقوم بدور الشرطي للدفاع عن مصالحها القومية أولا وعن المصالح الأمريكية ثانيا بالتحالف مع المملكة العربية السعودية، وفق "مبدأ نيكسون" الذي وضع أسس استراتيجية الركيزتين المتساندتين (إيران والسعودية).

كانت أنماط التحالفات في الخليج ابتداء من عام ١٩٧١ على النحو التالي:

الولايات المتحدة وإيران ودول الخليج العربية بقيادة السعودية في مواجهة مصادر التهديد الأساسية وبالتحديد: الاتحاد السوفيتي والحركة الشيوعية العالمية والعراق والحركات القومية الراديكالية (الناصرية البعثية) والتيارات اليسارية في الخليج. وتحولت إيران إلى واحدة من أهم القواعد العسكرية الأمريكية ضمن استراتيجية واشنطن لاحتواء الاتحاد السوفيتي ومحاربة حركات التحرر في العالم.

وإذا كان الشاه قد سعى لخلق تفاهم إقليمي مع الدول العربية الخليجية السبع بعد توقيع صدام حسين اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ التي نظمت عملية ترسيم الحدود البرية والنهرية بين العراق وإيران، فإن هذا المسعى قد فشل في الوصول إلى تفاهم مشترك حول الصيغة المثلى لأمن الخليج، ولم يمتد الأجل بالشاه كي يعاود ترتيب الأوراق بعد ذلك، حيث إن الثورة اجتاحت كافة أرجاء إيران مع حلول عام ١٩٧٨ حتى انتهت بسقوط نظام الشاه في فبراير ١٩٧٩.

بمجملة هذه الأنوار، اكتسبت إيران مكانة مهمة في صفوف المعسكر الغربي وأنصاره العرب. كانت إيران صديقا - إن لم تكن حليفا - يمكن الوثوق به رغم وجود منافسات وصراعات إقليمية مع بعض الدول في الخليج بسبب الخلافات الحدودية البرية والبحرية، خاصة ما يتعلق بالمطالب الإيرانية في البحرين التي لم تتوقف وظلت تتوارى وتعود حسب المناخ السياسي القائم، وما يتعلق بالجزر الإماراتية الثلاث التي احتلتها الشاه عشية الانسحاب البريطاني في ٣٠ أكتوبر عام ١٩٧١. كما كانت إيران ركيزة مهمة من ركائز المشروع الأمريكي - الإسرائيلي في الوطن العربي، واستطاعت أن تلعب أدوارا ملحوظة في أنماط الصراعات الإقليمية والدولية، حيث كانت قوة مهمة في محاربة حركة التحرر العربية والعالمية. وبسقوط نظام الشاه، انقلبت هذه الأنماط التفاعلية وتلك الأدوار وكذلك المكانة التي اكتسبتها إيران نتيجة لهذا كله رأسا على عقب بعد قيام نظام الجمهورية الإسلامية.

فقد تأسست في إيران جمهورية إسلامية على أنقاض

الإيراني فرصا متكافئة في جميع المجالات.

د- اعترف الدستور بالمذاهب السنية الأربعة والمذهب الزيدي وحقوق اتباع كل منها إلى جانب المذهب الشيعي الاثنى عشرى. رغم أن اتباع المذاهب السنية الأربعة لا يتجاوزون ٧٪ من عدد السكان، أى ما يقرب من ثلاثة ملايين -آنذاك- من عدد السكان البالغ (٣٦) مليوناً عام ١٩٨٠.

هـ- إن إقرار الدستور تم بطريقة ديمقراطية كاملة عبر التصويت داخل مجلس الخبراء الذى أعده، حيث وافق عليه ٥٢ عضواً، وعارض صوتان وامتنعت ثلاثة أصوات عن التصويت.

هذه الأسانيد والحجج لها اعتبارها بالطبع لكنها لا تكفى لنفى وجود مشكلة طائفية سياسية داخل إيران، وأن الخطاب السياسى له مضامين طائفية فى مواجهة أزمة عجلت فى تفجرها بعد ثمانية أيام فقط من انتصار الثورة. عوامل كثيرة بعضها داخلى له علاقة مباشرة بالخصوصية الاجتماعية القومية الجغرافية للدولة الإيرانية، وبعضها له علاقة بالصراعات السياسية الداخلية، وبعضها الآخر، الذى يعطيه الخطاب الرسمى الأولوية، يرجع للعوامل الخارجية، وما يسمى هذا الخطاب بـ "الغزو الطائفى" الإقليمى والدولى.

فمن الناحية الإثنية، ينتمى معظم أهل السنة فى إيران إلى الأقليات القومية (الكردية والتركمانية والبلوشية والعربية)، وقد تكامل العامل القومى مع العامل المذهبى ليكونا أساسين قويين لتفجير المشكلة الطائفية، ومنطلقاً لاعتراض أبناء السنة على حكام إيران (الفرس والأتراك). وقد تأطرت من خلال ذلك المفاهيم والمطالب القومية بأطر مذهبية، مما حول القضية المذهبية إلى قضية سياسية. ولقد ظلت هناك دائماً خطوط تماس بين ما هو سياسى وما هو مذهبى فى بعض الأحيان، حتى صار من الصعب التفريق بين حجم الدور السياسى والعنصر المذهبى فى بعض المشكلات والقضايا المثارة.

وجاء العامل الجغرافى ليفاقم من ظاهرة التمايز الطائفى - العرقى، ويزيد من حساسيتها السياسية ويحولها فى كثير من الأحيان إلى قضية أمن قومى من ناحية، وليعطى، فى أحيان أخرى، لإيران فرصاً سانحة لامتلاك أوراق ضغط قوية فى علاقاتها مع دول الجوار الإقليمى، وفقاً لحالة الاستقرار والتماسك السياسى الداخلى فى إيران، ووفقاً لأنماط علاقاتها مع تلك الدول بين التعاون والصراع.

فالمناطق ذات الأكثرية السنية، التى هى مناطق الأقليات العرقية تقع، دون استثناء، فى أطراف إيران، وعلى تماس مباشر مع المناطق ذات الأكثرية السنية فى الدول المجاورة. فمناطق الأكراد الإيرانيين السنة تقع فى أقصى غرب إيران قرب الحدود مع العراق وبجوار مناطق الأكراد العراقيين السنة، وتقع مناطق التركمان أقصى شمال إيران قرب الحدود مع جمهورية تركمانستان، ذات الأغلبية التركمانية السنية. أما البلوش، فتقع مناطقهم أقصى الجنوب الغربى قرب الحدود مع

وتعرضت المادة (٧٦) من مسودة الدستور المقترح لمناقشات وخلافات حادة، وهى المادة الخاصة برئيس الجمهورية، وتم تعديلها إلى النص النهائى فى الدستور وحملت الرقم (١١٥) بعد إقرارها على النحو التالى: "أن يكون إيرانى الأصل، ويحمل الجنسية الإيرانية مؤمناً ومعتقداً بمبادئ جمهورية إيران الإسلامية والمذهب الرسمى للبلاد".

يرتكز الرأى الذى ينكر طائفية الدستور على النحو المذكور على مجموعة من الأسانيد، أبرزها:

أ- إن الدستور اعتمد فقه مدرسة أهل البيت (ع) وأصولها الفقهية فى استنباط الأحكام، لأنه يعبر عن حقائق شرعية وقانونية لها علاقة مباشرة بالواقع الذى لابد أن يخضع لإحدى المدارس الفقهية الإسلامية، وهى هنا المدرسة التى تتبعها الأغلبية الساحقة من الشعب الإيرانى، وإن الدستور لم ينطلق فى ذلك من منطلق طائفى، بل إنه كان يتعامل تعاملًا فقهياً وقانونياً مع الموضوعات والقضايا.

ب- حرص الدستور على التركيز فى أكثر من مادة على وحدة المسلمين، حيث جاء فى المادة الحادية عشرة: "بحكم الآية الكريمة "إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون" يعتبر المسلمون أمة واحدة، وعلى حكومة جمهورية إيران الإسلامية إقامة كل سياستها العامة على أساس تضامن الشعوب الإسلامية ووحدتها، وأن تواصل سعيها من أجل تحقيق الاتحاد السياسى والاقتصادى والثقافى فى العالم الإسلامى".

وقد حرص مؤسس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الإمام الخمينى، فى أكثر من موضع وأكثر من مناسبة على أن يؤكد أولوية الوحدة الإسلامية على كل اعتبار طائفى أو عرقى بين الدول والشعوب الإسلامية. فتعليقاً على كل الخلافات بل والصراعات التى صاحبت مناقشة مسودة مشروع الدستور وإقرار الصيغة النهائية وما قيل إن بعض المواد تقسم المجتمع المسلم إلى طوائف ومذاهب، أعلن الإمام الخمينى: "إن طرح مسألة تقسيم المسلمين إلى سنى وشيعى وحنفى وحنبلى لا معنى لها أساساً، المجتمع الذى يريد أفراداه جميعاً خدمة الإسلام والعيش تحت ظلال الإسلام لا ينبغي أن يثير هذه المسائل. كلنا إخوة، وكلنا نعيش قلباً واحداً. غاية الأمر أن الحنفى يعمل بفتوى علمائه وهكذا الشافعى، وثمة مجموعة أخرى هى الشيعة تعمل بفتاوى الإمام الصادق (الإمام جعفر)، وهذا لا يسوغ وجود الاختلاف، فلا ينبغي أن نختلف مع بعضنا، أو يكون بيننا تناقض، كلنا إخوة. على الإخوة الشيعة والسنة اجتناب كل اختلاف، فالاختلاف بيننا اليوم هو لصالح الذين لا يؤمنون بالسنة ولا بالشيعة، ولا بالمذهب الحنفى ولا بسائر المذاهب والفرق الإسلامية، وهؤلاء يريدون القضاء على هذا وذاك، فهمهم بث الفرقة بينكم".

ج- رغم تمذهب دستور الجمهورية الإسلامية فى موارد الخلاف، إلا أنه منع اتباع المدرسة السنية من أبناء الشعب

الأهم أنه انعكس في شكل ممارسات سياسية على المستويين الداخلي والإقليمي.

فعلى المستوى الداخلي، تباين الواقع في إيران عما نص عليه الدستور خلال العهود التي سبقت عهد رئاسة محمود أحمدى نجاد. وعلى ضوء هذا الواقع، يمكن الوقوف على شواهد عدة تدل على أن تعسفا كانت تمارسه الحكومة الإيرانية في مجال الحرية الدينية. ومن بين هذه الشواهد أن وجود أهل السنة في الحياة السياسية لا يتناسب وحضورهم في مؤسسات الدولة، فلا يوجد محافظ واحد سني المذهب في المحافظات ذات الأغلبية السنية، مثل محافظة كردستان. كما أنه لا يمكن لأى من أهل السنة ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية، لأن الدستور نص صراحة على أن يكون الرئيس من أتباع المذهب الشيعي الاثنى عشرى دون غيره.

كذلك لا يوجد مسجد لأهل السنة في العاصمة طهران، رغم المطالب المتكررة لسكان العاصمة من أتباع المذاهب السنية، بدعوى تخوف بعض الأوساط الحكومية من إثارة حساسية مذهبية. كما لا يقتصر الأمر عند منع الدولة بناء المساجد لأهل السنة في طهران التي يوجد بها أكثر من نصف مليون سني، أو في المدن الكبرى مثل أصفهان ويزد وغيرها، بل إنه قد تخطى إلى تبنيها مجموعة من الإجراءات التعسفية ضد أهل السنة، مثل هدم عدد كبير من مساجد أهل السنة، حتى في المناطق ذات الأغلبية السنية، مثل: سلماس، شاهين دز، وكنار وشابهار في بلوشستان، وهشت بر في جيلان، فضلا عن هدم مسجد الشيخ "فيض" بشارع خسروى في مدينة مشهد بمحافظة خراسان وتحويله إلى حديقة عامة وساحة خضراء، وإغلاق عدد آخر من مساجد أهل السنة أيضا في كل من مدن: شيراز وأورميه وسنندج وسقر وميانداوب، وغيرها.

كما عمد النظام إلى تأسيس مراكز إسلامية شيعية كبيرة وسط المناطق المأهولة بأهل السنة، وعهد بمسؤوليتها لفقهاء غير ملمين بظروف هذه المناطق، مما كان يعنى حتمية استياء أهل السنة، خاصة أنهم ممنوعون من حرية الدعوة لمذهبهم بالمثل.

ويعانى أهل السنة كبتا سياسيا وقمعا وتعدد حالات الاعتقال على خلفيات سياسية، ودون أسانيد وحجج قوية، خاصة لعلمائهم، بتهمة بث الفرقة بين المسلمين، منها اعتقال الشيخ مفتى زاده، أحد أشهر علماء السنة، بتهمة اعتناق الأفكار الوهابية. كما ظلت الحكومة مصرة على عدم الاعتراف بالمدارس الدينية السنية التي أقيمت قبل الثورة، وبالتالي يؤخذ الطلبة بالمدارس السنية إلى التجنيد الإجبارى، رغم أن نظراءهم من الطلاب بالمدارس الشيعية معفون منها.

لقد حاول النظام استحداث مناسبات تقرب بين الشيعة والسنة، مثل قيام الزعيم آية الله خامنئى باستحداث أسبوع الوحدة بين السنة والشيعة في الفترة من ١٢ إلى ١٧ ربيع الأول من كل عام، كنوع من التقريب بين اتخاذ أهل السنة يوم ١٢

باكستان ويجوار مناطق البلوش الباكستانيين السنة. وهناك أيضا من أهل السنة من أصول قومية مختلفة يقطنون شمال شرقى إيران على الحدود مع تركمانستان وأفغانستان، إضافة إلى العرب السنة في جنوب إيران بمحاذاة الموانئ الجنوبية الخليجية. هذا التوزيع الجغرافى السكانى يجعل المناطق السنية الإيرانية على مقربة شديدة من جوار جغرافى متماثل قوميا وطائفيا، ومن ثم يجعل هذه المناطق أكثر عرضة للتأثير والتغلغل السياسى والدعائى، ويعطى لدول الجوار الجغرافى فرصا قوية للتدخل في الشؤون الداخلية الإيرانية، واستخدام وتوظيف القضية الطائفية لأغراض سياسية، تماما كما تتمتع إيران بقدرات مشابهة لاستخدام هذه الورقة أيضا للتدخل في شؤون دول الجوار السنية، ناهيك عن امتلاكها فرصا أخرى لتوظيف الأغلبية الشيعية في بعض هذه الدول (العراق والبحرين) والأقليات الشيعية في بعضها الآخر (السعودية والكويت والإمارات) لتحقيق أهداف سياسية إيرانية في هذه الدول.

وقد أعطت هذه الخصوصيات للقوى الإقليمية المجاورة للعراق والقوى الدولية فرصا لتفجير المشكلة الطائفية في العراق ضمن مسعاها لاحتواء الثورة الإيرانية التي وجدت نفسها في صدام مباشر مع هذه القوى، الأمر الذى أدى إلى تكثيف الخطاب الطائفى المعادى لإيران واضطرار إيران إلى التورط في الخطاب ذاته في مواجهة قلاقل طائفية وعرقية داخلية، وفي مواجهة محاولات اختراق خارجية، وهو ما حدث بكثافة في السنوات الأولى لتأسيس الجمهورية الإسلامية، وعلى الأخص مع تفجر الحرب العراقية - الإيرانية التي استمرت ثمانية أعوام كانت كفيلة بوصم الخطاب السياسى الرسمى الإيراني بالكثير من المظاهر الطائفية على الأقل من باب رد الفعل، إن لم يكن من باب الفعل لمواجهة الدعاية المكثفة التي حملت عنوان محاصرة "فارسية التشيع"، في وقت لا يشكل فيه الفرس سوى ٢٠٪ من مجموع الشيعة في العالم، وبينهم ٤٠ مليون شيعى عربى، على نحو ما عبر عنه أحد المسؤولين في إحدى الدول العربية الخليجية بقوله: "المشكلة الحالية التي تواجه الحكومات العربية تأتى من مصدر واحد هم الشيعة، وقد أن الأوان لتوجيه ضربة قاصمة لهم ورميهم في البحر أو وراء الحدود... إن الشيعة في البلاد العربية يشكلون الخطر الأساسى على الأمة، فعلى الشعب العربى الاستعداد لدخول المعركة الحقيقية ضدهم". وعلى نحو ما عبر هنرى كيسنجر، وزير الخارجية الأمريكى الأسبق، عشية مؤتمر الطائف عام ١٩٨٢ بقوله: "يجب أن تعتبروا الثورة الإيرانية ثورة شيعية، ويجب على العالم السننى أن يقف بوجه الغزو الشيعى".

لقد أفرز هذا الواقع الطائفى الداخلى والضغط الإقليمي والدولية، التي استهدفت محاصرة واحتواء مشروع الجمهورية الإسلامية الإيرانية مبكرا، خطابا سياسيا طائفيا عبر عن نفسه في مناسبات عديدة رغم الإنكار الرسمى لمثل هذا الخطاب،

ربيع الأول احتفالا بمناسبة مولد الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم، واتخاذ الشيعة يوم ١٧ ربيع الأول لهذه المناسبة، فأصبح أسبوع الوحدة يضم التاريخين. وقام الرئيس أحمدى نجاد باستحداث منصب مستشار يختص بشئون أهل السنة، هو مولوى محمد اسحق مدنى، لكن لم تحدث هذه الخطوة تقدما ملحوظا، إذا أخذنا فى الاعتبار المطالب التى دونتها جماعة الدعوة والإصلاح السنية فى إيران فى بيانها السياسى الأول فى ٣٠ مارس ٢٠٠٥، وطالبت فيه الحكومة الإيرانية بتطبيق العدالة، ورفع جميع صور التمييز المذهبى والقومى التى تمارس ضد أهل السنة وحمل البيان، الذى جاء عشية بدء الحملة الانتخابية لمرشحي الدورة التاسعة لرئاسة الجمهورية التى فاز فيها محمود أحمدى نجاد، عشر نقاط طالب فيها بتطبيق البنود المعطلة فى الدستور الإيرانى، ورفع جميع الممارسات والسياسات التمييزية، وفند باستمرار بقاء النخب من أهل السنة فى السجون أو فى المنافى ضمن سياسة متعمدة هدفها تحجيم دور أهل السنة ودفعهم إلى الانزواء.

لقد أثرت هذه الخصوصيات الداخلية بدرجة كبيرة على دور ومكانة إيران إقليميا ودوليا، فالعداء للاستكبار العالمى والصهيونية وضع إيران فى موقف صعب مع الولايات المتحدة والعالم الغربى. هذا الموقف الصعب تحول إلى عداء غربى مفرط لإيران مع تقدم المشروع النووى الإيرانى وعجز الغرب عن احتوائه، وأصبحت إيران متهمة أمريكيا وغربيا بأنها "دولة مارقة" وداعمة للإرهاب بسبب دعمها وانحيازها للمقاومة العربية لإسرائيل، وإصرارها على امتلاك قدرات عسكرية متطورة قادرة على حماية مشروعها الوطنى، وإصرارها على استكمال برنامجها النووى.

كما أثرت هذه الخصوصيات على علاقات إيران الإقليمية. فاتجاه إيران إلى نهج سياسة تصدير الثورة فى سنواتها الأولى، ودعوتها للتغيير فى الدول المجاورة المحافظة وعداؤها للغرب وإعلانها مواقف عدائية جذرية من الكيان الصهيونى ومن الصراع العربى-الإسرائيلى، باعتباره صراع وجود وصراع كل الأمة، والتورط فى دعم بعض أنشطة معارضة فى عدد من دول المنطقة، خاصة فى إقليم الخليج، والإصرار على الاستمرار فى احتلال الجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات- كل هذا أدى إلى قلب خريطة التحالفات الإقليمية رأسا على عقب، فبدلا من أن تكون إيران حليفا للدول العربية المحافظة فى الخليج وللأمريكيين، تحولت إلى مصدر للتهديد بالنسبة لكل هذه الأطراف: عرب الخليج، والولايات المتحدة، وإسرائيل، وعرب تيار التسوية السلمية، نظرا لما قامت به إيران أولا من تمعية وكشف مدى تورط هذه الدول العربية فى علاقات تتعارض مع ثوابت الأمة، وما قامت به ثانيا من تهديد شرعية النظم الحاكمة فى هذه الدول.

وبسبب هذا الانقلاب فى خريطة التحالفات، اتجهت كل هذه الأطراف نحو العراق وحفرته لغزو إيران، الأمر الذى فرض

على الجمهورية الإسلامية والعراق خوض حرب استنزاف متبادلة لمدة ثماني سنوات، خضعا بعدها، وعقب تحرير الكويت من الاحتلال العراقى، إلى احتواء أمريكى مزدوج امتد حتى أحداث عام ٢٠٠١ التى فجرت واقعا عدوانيا جديدا ضد إيران والعراق، انتهى باحتلال العراق بعد غزوه، ووضع إيران فى موقع العدو، وعلى رأس ما سمته واشنطن "محور الشر"، الذى أخذ يدفع نحو فرض استقطاب إقليمى بعد نهاية حرب ٢٠٠٦ الإسرائيلية - الأمريكية ضد لبنان، وسعى واشنطن إلى تأسيس شرق أوسط جديد من رحم تلك الحرب، بعد أن فشل مشروع تأسيس شرق أوسط كبير، انطلاقا من العراق.

وهكذا، نستطيع أن نقول إن الجمهورية الإسلامية اكتسبت مكانة جديدة إقليمية ودولية، انطلاقا من مشروعها الإسلامى الثورى وأنماط تحالفاتها الإقليمية والدولية التى فرضها التزامها بهذا المشروع.

فقد طرحت الجمهورية الإسلامية رؤية إسلامية ثورية مناقضة لـ "إسلام السلطة" الذى انحاز تقليديا إلى الغرب، خاصة فى الستينيات، وقاد حربا باردة ضد المشروع القومى العربى. هذا الطرح الإيرانى فتح المجال لتحقيق مصالح بين العربية والإسلام على قاعدة مشروع نهضوى حضارى عربى يجمع بين إسلامية الأمة وعروبيتها، لكن إيران ظلت بعيدة عن هذا الطرح كمشارك، لكونها دائمة التحفظ على دعوة القومية العربية، وللقيود الطائفية التى تحول دون انخراطها فى هذا التوجه.

كما استطاعت إيران أن تتحول بعيدا عن قيود عهدها الإمبراطورى التابع للغرب باتجاه قيادة تيار تحررى مناهض للاستعمار والصهيونية، وأعادت دمج نفسها فى وسطها الحضارى الإسلامى، وقيادة التيار المعادى للاستعمار والصهيونية.

كما نجحت إيران فى أن تطرح مفهوما للتغيير الداخلى أو - على الأقل- الإصلاح فى نظم إسلامية تقليدية، حيث ظل النموذج الثورى الإيرانى ملهما لتطلعات شعبية عديدة، لولا أن هذا النموذج ظل يعانى محدوديته الطائفية التى أمكن لمنافسيه أن يحاصروه بسببها، ويحولوا دون تحويله إلى نموذج إسلامى يمكن الاقتداء به دون قيود أو عوائق طائفية.

وبسبب التزام إيران بمشروعها الإسلامى الثورى ويدافع من مصالحها الوطنية أيضا، انحازت إلى تيار المقاومة والممانعة العربية، وتحولت إلى أهم داعم لمنظمات المقاومة العربية، خاصة الإسلامية فى لبنان وفلسطين، بعد انحسار الدعم العربى تحت ضغوط أمريكية وأوروبية بمزاعم الحرب على الإرهاب، بعد أن تم توصيف هذه المنظمات بعد أحداث ٢٠٠١ على أنها "إرهابية".

رغم ذلك، فإن الدور الإيرانى واجه أيضا الكثير من الإخفاقات بسبب تنامي الفجوة بين ما هو مطروح من شعارات وما يمارس من سياسات. وقد تكشف ذلك فى اختبارين مهمين،

ستظل متعثرة في ظل استمرار ثلاثة ثوابت إيرانية، الأول: الاعتماد الإيراني على التفوق في القوة العسكرية في إدارتها لعلاقاتها الإقليمية، الأمر الذي يدفع الآخرين إلى البحث عن موازن خارجي لموازنة القوة العسكرية الإيرانية، وهو ما يفتح أبواب التدخل العسكري الأجنبي على مصراعها في الخليج ويحول دون التوصل إلى توافق إقليمي حول أمن خليجي مستقر ومتوازن.

الثاني: الحرص الإيراني الشديد والمغالي فيه على فارسية اسم الخليج، ورفض أي وجود عربي مشترك في أمن الخليج، والتعامل مع أي جهد هادف إلى تعريب الأمن في الخليج وربط أمن الخليج بالأمن القومي العربي على أنه تهديد للمصالح القومية الإيرانية، وأن أي وجود عسكري عربي في الخليج يعتبر وجوداً أجنبياً.

الثالث: رفض إيران مقترحات الإمارات لحل النزاع حول الجزر الثلاث، خاصة الذهاب إلى محكمة العدل الدولية، والتطرف في المواقف لدرجة الزعم بأن الجزر الثلاث ملكية كاملة لإيران، بعد أن كانت تتحدث عن المشكلة باعتبارها مشكلة مختلفاً عليها.

مكن مجمل هذه الممارسات، خاصة بعد تفاقم مشكلة البرنامج النووي الإيراني، الأمريكيين من فرض حالة جديدة من الاستقطاب الإقليمي بين محور "للاعتدال" موال لواشنطن، وآخر "للشر" يضم إيران وسوريا ومنظمات المقاومة العربية. بعد إسقاط النظام العراقي واحتواء النظامين الليبي والسوداني إضافة إلى كوريا الشمالية، وهي الدول التي سبق أن صنفت بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ باعتبارها محورا للشر، حسب اتهام الرئيس السابق جورج دبليو بوش.

وفق هذا التقسيم، نستطيع أن نرصد أهم التحديات التي تواجه الجمهورية الإسلامية وهي على النحو التالي:

١- التحدي الداخلي المتعلق بإجابة السؤال المحوري الذي طرحه الأمريكيون منذ سقوط نظام الشاه وقيام نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وهو: إلى متى سيبقى نظام هذه الجمهورية؟ بمعنى آخر، يعتبر التحدي الأهم الذي يواجه إيران، والذي لم نتحدث عنه تفصيلياً، هو تحقيق المعادلة الداخلية الصعبة: التقدم والاستقرار. التقدم بمعنى استمرار النجاح في بناء الدولة القوية اقتصادياً وعسكرياً والمتقدمة علمياً وتكنولوجياً، واستمرار اقتران هذا التقدم بتحقيق درجة عالية من الاستقرار السياسي الداخلي التي تعكس مدى قوة التماسك السياسي حول المشروع الوطني، وتعكس الانخراط الواسع لأبناء إيران ضمن مشروع الجمهورية الإسلامية، والتوافق حول التوجهات الإقليمية والدولية لهذا المشروع. ما يحدث في إيران من تفاعلات سياسية ساخنة تقترب من الصراع والانقسام حول سياسات الحكومة الإيرانية على مستوى السياسة الخارجية، سواء ما يتعلق بإدارة أزمة البرنامج النووي أو انحيات

الأول: الغزو الأمريكي للعراق واحتلاله، والثاني: الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة التي بدأت في يوم ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨.

في الاختبار الأول، لم تقف إيران ضد الغزو الأمريكي للعراق، وتحالفت، ولو بشكل غير مباشر عن طريق أعوانها في العراق، مع الاحتلال، عندما وجدت في هذا الاحتلال تمكينا لحلفائها من الشيعة والعرب ومن الأكراد من حكم العراق وإسقاط حكم صدام حسين، الذي نسب زورا إلى السنة العرب. أيدت إيران مشاركة حلفائها في مجلس الحكم الانتقالي، وأيدت دستور بول بريمر الحاكم المدني الأمريكي للعراق، وساندت الاستفتاء على هذا الدستور الذي انتهك عروبة العراق وأسس للمحاصصة الطائفية، ودعم دعوة الفيدرالية التي تتهدد وحدة العراق، وناهضت انحياز منظمات وأحزاب شيعية للمقاومة، خاصة التيار الصدري، وأوقعت إيران نفسها بهذه السياسة في تناقض صارخ مع موقفها العلني والمتشدد ضد الاستعمار الأمريكي ودعمها للمقاومة التي وقفت إلى جانبها بقوة في لبنان وفلسطين.

كشف الاختبار الثاني عن ضعف الموقف الإيراني، حيث لم تستطع إيران أن تفعل شيئاً عملياً يوقف العدوان ويدين المعتدى، رغم سخونة خطابها السياسي المناهض للمعتدلين العرب. فالعجز الإيراني، وعجز تيار الممانعة، لم يستطع إنقاذ المقاومة وحماية الشعب الفلسطيني. وحتى عندما شاركت إيران في مؤتمر قمة غزة بالدوحة بوفد عالي المستوى ترأسه الرئيس الإيراني محمود أحمدى نجاد، فإن هذا المؤتمر لم يستطع اتخاذ قرارات عملية بمستوى الشعارات التي كانت مرفوعة طيلة أيام تلك الحرب.

وإذا كان المشروع الإيراني الإسلامي قد أعطى دفعات قوية للمشروع الإسلامي الراديكالي العربي في مواجهة النظم الإسلامية العربية التقليدية، وأعاد دمج إيران في وسطها الحضاري، خصوصاً عندما اتخذ هذا المشروع الإيراني من قضية فلسطين واسترداد القدس السليب عنواناً بارزاً له، فإنه لم يستطع أن يبلور مشروعاً إسلامياً عالمياً بسبب البعد المذهبي للمشروع الإيراني الذي أعطى لأعدائه والمتربصين به فرصاً مواتية للنيل منه، ووصفه بأنه مشروع طائفي مذهبى، أو أنه مشروع فارسي صفوى، خصوصاً مع اعتماد إيران بدرجة كبيرة في القيام بدورها الإقليمي على حلفاء مذهبيين، خاصة في لبنان والعراق، واقتتران التمدد السياسي الإيراني، عربياً وإفريقياً، بالتمدد المذهبي الشيعي.

ودخل هذا المشروع في تناقضات مع جيرانه بسبب تمسكه بطامع إيرانية منذ عهد الشاه، خاصة جزر الإمارات الثلاث والبحرين، التي لا تزال تمثل بؤراً ساخنة للتوتر بين إيران وجيرانها، وتحول دون خلق توافق إقليمي يمكن أن يقود إلى بلورة رؤية جماعية للأمن الإقليمي في الخليج، وهي الرؤية التي

ثانياً- تقييم مسار العلاقات العربية - الإيرانية :

تخضع العلاقات بين الدول للعديد من المحددات والاعتبارات التي يمكن أن تخلق الإدراكات المتبادلة بين هذه الدول، كل منها للأخرى، على قاعدة "العدوان/ الصداقة" أو على قاعدة: "الصراع / التعاون". بعض هذه المحددات والعوامل ذات طابع خاص بكل دولة وخصوصية نظامها السياسي والنخب الحاكمة، وبعضها إقليمي خاص بمنظومة التفاعلات الإقليمية وأنماط التحالفات القائمة، وبعضها الآخر دولي، خاصة ما يتعلق بدور القوى الدولية في الأقاليم، ومدى تنافس هذه القوى، وأهمية كل إقليم وخصوصية علاقته بالنظام العالمي الحاكم.

ومن الصعب إخراج العلاقات العربية - الإيرانية عن هذا الإطار من الفهم، فهي تخضع للعديد من العوامل الداخلية والإقليمية والدولية، ولكن هذا التعقيد يتضاعف إذا كان الأمر يتعلق بالإدراك العربي للتهديد الإيراني، أو ما تمثله إيران من تهديد بالنسبة للعرب. فإلى جانب كل تلك الأسباب التي سبق الحديث عنها، هناك أسباب أخرى كثيرة بعضها تاريخي لم تزل آثاره ممتدة وتكشف عن نفسها في كل فرصة سانحة تسمح بذلك، كما هو الحال بالنسبة للخلاف حول اسم الخليج، هل هو خليج عربي أم خليج فارسي، لكن البعض الآخر - وهو الأهم - نابع من خصوصيات عربية، وأخرى إيرانية، ناهيك عن تأثير ذلك التغلغل الدولي العميق، خاصة الأمريكي، في شؤون إقليم الشرق الأوسط والجزء الخليجي منه على وجه الخصوص، وتأثير التداخل المتزايد بين الخليج وتطورات ونظام الصراع العربي - الإسرائيلي وتحدياته، خصوصاً منذ حرب الخليج الثانية (حرب عاصفة الصحراء عام ١٩٩١)، حيث تم إقحام دول مجلس التعاون الخليجي في مؤتمر مدريد للسلام، وبتحديد أكثر منذ الغزو الأمريكي للعراق واحتلاله عام ٢٠٠٣. إذ أضحى الوجود الإسرائيلي أمراً واقعاً، ولم يعد الإسرائيليون مستعدين للقبول بالفصل بين أمن الخليج وأمن المشرق العربي، حيث يرون أنفسهم طرفاً فاعلاً ومؤثراً فيه.

لكل هذه الأسباب، بات مستبعداً الحديث عن إدراك عربي واحد لإيران وما تمثله بالنسبة للعرب والنظام العربي، بل أضحى ضرورياً الحديث عن إدراكات عربية متعددة لإيران، وعلاقات عربية متعددة مع إيران، إدراكات ليست فقط متعددة، بل ومتباينة وأحياناً متناقضة تمتد بين ما هو أقصى عداوة وتمتد إلى ما هو أقصى صداقة، وفقاً للنموذج الذي صاغه باري بوزان Barry Buzan الذي تحدث فيه عن محور "العداوة/ الصداقة" فيما يشبه تدرج ألوان الطيف على النحو الذي تحدث عنه كل من كانتوري وشبيجل ووصفاه بـ "طيف العلاقات".

هذه الإدراكات العربية المتعددة والمتباينة لإيران لا تقتصر فقط على مستوى إدراك الدول العربية، بل تمتد إلى إدراك

الحكومة لقضايا إقليمية بعينها، والانقسام إلى درجة الافتراق حول السياسة الاقتصادية للحكومة، يؤكد أن التماسك السياسي يواجه تحديات حقيقية، خصوصاً في ظل انحياز المرشد الأعلى لإعادة انتخاب الرئيس أحمدى نجاد، ورفض قطاعات إصلاحية لهذا الترشيح، والتداول على مقام الزعامة بسبب انحيازها السياسي غير المرغوب فيه.

٢- ضيق الخيارات الإيرانية في التعامل مع أزمة البرنامج النووي الإيراني، واضطرار إيران إلى التورط في برنامج إنفاق عسكري باهظ التكاليف، تزداد خطورته على برامج التنمية الاقتصادية مع التراجع الحاد في أسعار النفط.

٣- تورط إيران في عداءات إقليمية يمكن أن تتخذ كذرائع لتبرير شن أي عدوان ضد إيران في المستقبل، عندما تكون الفرصة مواتية، خصوصاً في ظل الأوضاع شديدة التوتر التي أعقبت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وتوقيع إسرائيل مذكرة أو صفقة التعاون الأمني مع الولايات المتحدة التي شجعت إسرائيل على وقف الحرب من طرف واحد، وتقضي بتحميل الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي مسؤولية توفير مظلة بحرية لحماية إسرائيل من تمرير الأسلحة إلى قطاع غزة بحراً، والنص صراحة على أن إيران مصدر لتهريب تلك الأسلحة، بما يعني أن حصاراً بحرياً سوف يبدأ من المحيط الهادئ ثم الخليج فيبحر العرب ثم خليج عدن والبحر الأحمر، وسوف يمتد إلى الشواطئ المتوسطية أمام قطاع غزة بهدف منع تهريب أسلحة إلى داخل قطاع غزة. هذا الاتفاق جعل مهمة حماية إسرائيل مهمة أمريكية- أطلسية، وسيفرض عسكرة غير مسبوقة في المنطقة، وسيضع إيران على رأس المستهدفين، الأمر الذي يهدد بالمزيد من التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة، ويجعل من إيران هدفاً عاجلاً وليس أجلاً لأي عمل أو تهديد عسكري.

٤- يأتي العامل المذهبي البارز في المشروع الإسلامي الإيراني ليمثل تهديداً حقيقياً لفرص تحول هذا المشروع إلى مشروع إسلامي عالمي أو إلى مشروع حضاري للأمة الإسلامية، كما أنه يحول دون قبول إيران كطرف فاعل في تكتل إسلامي يؤسس لمثل هذا المشروع ويضم أركان الأمة الثلاثة: العرب والأتراك والفرس، دون تجاهل للأمم الإسلامية في آسيا وإفريقيا خاصة في باكستان واندونيسيا وماليزيا والهند ونيجييريا، وغيرها من الدول الإسلامية. فالخلاف الإقليمي مع إيران، المدفوع بقوى عالمية، يتحول إلى صراع سرعان ما يظهر فيه العامل المذهبي كمحدد أساسي حاكم في محاولة لاحتواء المشروع السياسي الإيراني بالتركيز على طائفته ومذهبيته، والإمعان في إبراز السلبيات دون ذكر للإيجابيات. تهديدات وتحديات في حاجة إلى دراسة ومراجعة حقيقية، بعد أن نجح نظام الجمهورية الإسلامية في الصمود ثلاثين عاماً منذ سقوط العهد الإمبراطوري الشاهنشاهي وحتى الآن.

عربي لإيران كمصدر للتهديد. فايران تحتل المرتبة الثالثة كمصدر للتهديد في إقليم المشرق العربي بعد الإرهاب وأدواته، وتهديد الاختراق الإمبريالي المتمثل في الوجود الأمريكي الاحتلالي في العراق، والحضور الأمني في الخليج. وبعد إيران، تأتي إسرائيل، ثم التهديد البيني، وأخيرا التهديدات الداخلية. وفي إقليم الخليج، جاءت إيران في المرتبة الأولى، خاصة برنامجها النووي، وبعدها التهديد الناجم عن تفاقم الوضع في العراق، ثم الإرهاب في المرتبة الثالثة، وبعده، التهديد الناجم عن الوجود العسكري الأمريكي وعن الصراع الأمريكي-الإيراني على النفوذ في الخليج، وأخيرا التهديد الناجم عن الهجرة الأجنبية في الخليج. وهنا نلاحظ، حسب الدراسة، غياب إسرائيل كمصدر للتهديد بالنسبة لإقليم الخليج. أما إقليم وادي النيل والبحر الأحمر، فإن إيران لم ترد كمصدر للتهديد، حيث ضمت مصادر التهديد لهذا الإقليم أربعة مصادر، هي على الترتيب: التهديد الذي يعاينه السلم الأهلي والوحدة الوطنية (السودان والصومال نموذجان)، ثم التهديد الناجم عن التدخل الخارجي في الخيارات الوطنية (الأمريكي على وجه التحديد)، ثم التهديد الإسرائيلي، وأخيرا طموحات إثيوبيا المثيرة للقلق. أما مصادر التهديد لإقليم شمال إفريقيا، فتركز في التهديد الإرهابي والتهديد الموجه للسلم الأهلي. وهنا، نلاحظ غياب إدراك إيران كمصدر للتهديد، كما غابت إسرائيل هي الأخرى كمصدر للتهديد.

٣- اشتباك إيران مع العرب بحزمة متنوعة من القضايا الخلافية التي تحول دون وجود إدراك محدد بعينه لإيران، وتفرض الالتباس في الإمساك بمثل هذا الإدراك، حيث تفرض إيران نفسها أحيانا كمصدر للتهديد (في العراق والخليج)، وحيث تفرض نفسها أحيانا كدولة صديقة بل وحليفة (العلاقة الإيرانية مع حزب الله والعداء الإيراني لإسرائيل).

٤- تفاقم حالة الاستقطاب العربي بسبب حالة التبعية العربية غير المسبوقة للولايات المتحدة في وقت تخوض فيه الولايات المتحدة صراعا مريرا ضد إيران، وتدفع الدول العربية للدخول كطرف أساسي فيه. فالمشروع الأمريكي للمشرق الأوسط الجديد، الذي كشفت عنه وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندوليزا رايس في أثناء الحرب الإسرائيلية على لبنان صيف ٢٠٠٦، ثم لقاءها في نيويورك على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة مع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن، كان بداية لفرض استقطاب إقليمي جديد بين محور للاعتدال يضم الدول العربية الست الصديقة للولايات المتحدة وبالتحديد (دول مجموعة ٦+٢)، ومحور آخر للشركاء مع إيران وسوريا وحزب الله اللبناني وحركتي حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين.

هذا الاستقطاب الذي أرادته واشنطن كشف للرئيس الأمريكي جورج بوش عن قاعدة الفرز الأساسية فيه وهي: التحالف أو الشراكة مع إسرائيل والعداء لإيران. طالب بوش

النخب العربية وإدراك الرأي العام. ففي الوقت الذي ترى فيه حكومات عربية أن إيران مصدر للتهديد، ترى فيه نخب عربية أن إيران على العكس هي دولة صديقة بل وشقيقة للعرب، وقد تتنوع مواقف الرأي العام بين هذين الإدراكين. الأكثر من ذلك أن التعدد في الإدراكات يأخذ أحيانا تنوعا في الإدراك الواحد، بمعنى أن دولة عربية قد ترى أن سياسة إيرانية ما تعتبر تهديدا، في حين لا ترى في سياسة إيرانية أخرى تهديدا. فعلى سبيل المثال، قد ترى دولة عربية أن استمرار احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث تهديد، في حين لا ترى أن المسعى الإيراني لامتلاك برنامج نووي يعتبر تهديدا. كذلك، ينقسم الإدراك العربي للدور الإيراني في العراق وفي لبنان، لكن من يرفض الدور الإيراني في العراق قد يؤيد الدور الإيراني في لبنان، وهناك من يرفض إيران بالمطلق. ولعل في دراسة مستقلة للإدراك العراقي واللبناني والفلسطيني لإيران يمكن أن نقدم نمونجا مهما لمستوى التعقيد الذي يتعلق بهذا الإدراك، خصوصا إذا أخذت مثل هذه الدراسة بتحليل مقارن لهذا الإدراك على مستوى النخب الحاكمة، ومستوى النخب المثقفة، ومستوى الرأي العام. فمثل هذه الدراسة ستقدم لنا خليطا متنوعا من الإدراكات التي قد تبدو شديدة الغرابة بسبب التباين الشديد في الرؤى، ليس فقط بين المستويات التحليلية الثلاثة، بل وأيضا داخل كل مستوى من هذه المستويات.

هذا التعدد والتنوع في الإدراك العربي لإيران الذي يمتد بين أقصى عداوة وأقصى صداقة يفرض نفسه في الوقت الراهن كواقع، أو كآمر واقع لأسباب أخرى كثيرة، منها:

١- إن واقع التقسيم والتجزئة للوطن العربي، الذي فرض وجود ٢٢ دولة عربية تحظى بعضوية النظام العربي ومنظّمته الإقليمية (جامعة الدول العربية) حال دون وجود إدراك عربي واحد لإيران في ظل تنوع المصالح بين الدول العربية إلى درجة التباين، وأحيانا التناقض، وتعدد وتباين التحالفات والعلاقات بين هذه الدول وإيران، وبين هذه الدول والقوى الدولية والإقليمية التي تتشابك في صراعات مع إيران.

٢- هذا الانقسام، الذي حال دون وجود إدراك عربي واحد للأمن القومي العربي ومصادر تهديد هذا الأمن، قام بدور مهم في تباين إدراك الدول العربية لإيران. فقد كشفت دراسة حديثة بعنوان "تهديدات الأمن القومي العربي" عن أن الوطن العربي ينقسم إلى خمسة أقاليم فرعية لكل منها بينتها الجيوستراتيجية الخاصة التي تؤثر بقوة على رؤيتها الأمنية وإدراكاتها لمصادر التهديد، هي: إقليم المشرق العربي، وإقليم الخليج، وإقليم البحر الأحمر وادي النيل، وإقليم القرن الإفريقي، وإقليم شمال إفريقيا. كما كشفت هذه الدراسة عن أن تنوع وتباين البيئة الجيوستراتيجية لكل نظام أمني فرعي عربي أفرز تنوعا وتباينا في إدراك مصادر التهديد لكل نظام فرعي من هذه الأنظمة الخمسة. ومن بين هذه الإدراكات المتنوعة لمصادر التهديد، تباين إدراكات كل نظام أمني فرعي

هم الأعداء الأقل شأنًا (تنظيم القاعدة). هذا يعني أن الإرهاب والحرب الدائرة ضده لم تعد بالأساس ضد تنظيم القاعدة وحلفائه، بل ضد إيران والانبعث الشيوعي.

ويقول ثانياً إن مواجهة هذا الانبعث أو "الخطر الشيوعي" وما أخذ يعرف بـ "الهلال الشيوعي" يجب أن يواجه بتأسيس "هلال سني" يتسع لضم دول عربية إقليمية سنية، مثل تركيا وباكستان إلى جانب دول "مجموعة ٢+٦" العربية، أي دول مجلس التعاون الخليجي الست ومصر والأردن.

اللافت للانتباه، هنا، أن إسرائيل دخلت على الخط وأعلنت على لسان وزير خارجيتها - في ذلك الوقت - تسببي ليفني أنها تسعى للتحالف مع الدول السنية في المنطقة لمواجهة الخطر الإيراني.

مجمال هذه التوجهات الأمريكية الإسرائيلية بمشاركة أطراف عربية أخذت تدفع بفرض حالة جديدة من الاستقطاب الإقليمي بين محوري الاعتدال والشر، حيث أضحت إيران هي المعنية بالشر بصفة أساسية، وهي المقصودة بالعداء.

لقد انخرطت دول عربية في هذه التوجهات التي أخذت تتحول إلى سياسات، ولكن بدرجات مختلفة، في حين حرصت دول أخرى على أن تبقى متوازنة في علاقاتها مع إيران، بينما أكدت أطراف ثالثة تحالفها مع إيران، وهي الأطراف المتهمة بعضوية محور الشر مع إيران، خاصة سوريا وحزب الله وحركة حماس.

هذه المواقف الثلاثة من تلك التوجهات الأمريكية الجديدة هي أولاً تعبير عن درجة انخراط دول عربية في المشروع الأمريكي الجديد في الوطن العربي، وهي ثانياً تقدم تصنيفاً دقيقاً لإدراكات الدول العربية لإيران بين موقف يرى إيران مصدراً للتهديد، وموقف آخر يراها حليفاً استراتيجياً، أو -على الأقل- صديقاً يعتمد عليه، وموقف ثالث متوازن بين إدراك إيران كعدو أو كمصدر للتهديد، وإدراكها كحليف أو صديق. ونستطيع أن نقول إن هذا الموقف الثالث يكاد يكون الموقف الأصديق في إدراكه لإيران، فهو يمثل القطاع الشعبي العريض أولاً، ويمثل مواقف دول عربية ومؤسسات. لكنه، وهذا هو الأهم، القاسم المشترك لكل المواقف العربية، بمعنى أن الدول العربية التي تدرك أن إيران مصدر للتهديد لا تلجأ في العادة إلى تعميم هذا الإدراك، لكنها ترى أن إيران مصدر للتهديد في قضايا معينة، وأنها طرف صديق أو محايد على الأقل في قضايا أخرى.

بمعنى أن الإدراكات غير ثابتة، فهي متحركة بين محوري "العداوة/ الصداقة"، وأن القضايا الخلافية والمتنازع عليها هي العامل الحاسم، أي أن الإدراك يتعلق بسياسات إيران إزاء قضايا معينة أكثر من كونه إدراكاً لإيران نفسها التي تحظى بمكانة مهمة في الإدراك العربي، ممتدة في أعماق التاريخ العربي الإسلامي.

الدول العربية بالالتزام بهذا التوجه أثناء زيارته للمنطقة في يناير ٢٠٠٨، وجدد هذا الطلب في زيارته لها مرة أخرى في مايو ٢٠٠٨ على هامش مشاركته فيما سمي بـ "العيد الستيني لتأسيس دولة إسرائيل"، حيث ركز على وصف إيران بأنها المصدر الأساسي للإرهاب ولدعم الإرهاب في العالم. فقد وصف بوش إيران بأنها "أكبر دولة راعية للإرهاب في العالم"، وقال إن "السماح لها باكتساب أكثر أسلحة العالم فتكا سيكون خيانة للأجيال في المستقبل لا يمكن غفرانها".

وذكرت مصادر في مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي، حسب إذاعة الجيش الإسرائيلي، أن زيارة بوش لإسرائيل (مايو ٢٠٠٨) أفضت إلى "نتيجة محورية" تتمثل في "التوافق على ضرورة القيام بعمل ملموس" ضد إيران، وأن بوش قال إنه "يتوجب معالجة جذرية لمشكلة إيران وأن يكون لهذه المعالجة انعكاسات إيجابية على المنطقة برمتها وتؤدي إلى تغير في نمط أداء حزب الله وحماس".

خلفيات هذا التوجه الأمريكي كشف عنها سيمور هيرش، الصحفي الأمريكي المرموق، الذي سبق أن كشف عن حقيقة التورط الأمريكي في الحرب التي شنتها إسرائيل على لبنان في صيف ٢٠٠٦. هيرش كشف عن هذه الخلفيات في محاضرة مهمة له في القاهرة بدعوة من مؤسسة محمد حسنين هيكل، ثم عاد ونشر ما قاله في دراسة مهمة بمجلة نيويورك، أعادت صحيفة السفير البيروتية نشرها كاملة في ٢٦ فبراير ٢٠٠٨.

جوهر هذا التوجه أن الولايات المتحدة وضعت استراتيجية جديدة للمنطقة، انطلقت من إعادة تقييمها للتطورات التي شهدتها، واستخلص منها المحللون الأمريكيون أنهم يواجهون خطرين، أحدهما يهدد استمرار الهيمنة الأمريكية على النفط العراقي، كما يؤثر على نفوذها في العالم العربي، والثاني يهدد الحسابات الإسرائيلية ويخل بتوازن القوى في المنطقة.

واعتبر أولئك المحللون أن إيران هي المصدر الأساسي للخطرين، وبالتالي فإن هدف السياسة الجديدة هو توجيه ضربة لها تستهدف إضعافها وتركيعها من خلال الاستراتيجية التي أطلق عليها اسم "إعادة التوجه"، أو "إعادة النظر في الأهداف"، وتم الانتهاء منها في أواخر عام ٢٠٠٦، ووصفها مستشار حكومي أمريكي له علاقات وثيقة مع إسرائيل بأنها، أي هذه الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، "تعتبر تحولاً رئيسياً في السياسة الأمريكية.. إنها بحر من التغييرات". لكن أهم ما في هذه الاستراتيجية هو تلك الإدراكات الأمريكية الجديدة لإيران كمصدر للتهديد كما نقلها هيرش، وما قاله بأن دولاً عربية ليست فقط على اتفاق كامل مع الأمريكيين في هذا الإدراك، بل إنها تدفع به وتغذيه.

هذا الإدراك يقول أولاً إن إيران أصبحت أشد خطراً على المنطقة من إسرائيل، وإن التهديد الإيراني، بما قد يصحبه من انبعثات شيوعي، يفوق ما يمثلته المتطرفون من أهل السنة الذين

والتحديات. لقد تجاهلت إيران طيلة أكثر من عامين أهمية اتخاذ مبادرات حسن نوايا تجاه الدول العربية الخليجية، وبالتحديد فى ملفات ثلاثة، هى: الملف النووى الإيرانى، وملف جزر الإمارات العربية الثلاث، وملف الأمن الإقليمى الخليجى. لكنها فوق هذا كله، ضربت عرض الحائط بأى اعتبار يخص مصالح هذه الدول أولا، ومصالح العالم العربى كله فى العراق ثانيا، حيث اندفعت بنشوة مفرطة نحو العراق الجريح لقتال منه وتثاير وتصول وتجول، دون تحسب لمشاعر، ودون تدبر لردود فعل غير عابئة لا بالمصالح الوطنية والقومية للدول العربية، ولا بمشاعر الشعب العربى فى هذه الدول، ولا بحقيقة أن هناك من يعتمد الوقعة بينها وبين جيرانها العرب، خاصة أن هذا الذى سيعتمد القيام بالوقعة - وهو الولايات المتحدة - له من النفوذ والسطوة التى تمكنه من فرض الكثير من إملاءاته على حكومات هذه الدول.

لم تكثرث إيران بأهمية التشاور مع حكومات الدول العربية فى الخليج بشأن الملف النووى، رغم أن الأمريكيين كانوا حريصين على ترويع هذه الدول من البرنامج النووى الإيرانى، وكانوا يضغطون للخروج بموقف خليجى يتهم إيران بأنها أصبحت مصدرا للخطر، وأن برنامجها يهدد الاستقرار الإقليمى لتوظيف هذا الموقف لدى الكونجرس للحصول على موافقته لاتخاذ سياسات حاسمة ضد هذا البرنامج. لقد ركز الإيرانيون جهودهم لتأمين الدعم الروسى والصينى لبرنامجهم النووى، كما ركزوا على الوكالة الدولية للطاقة الذرية والاتحاد الأوروبى للوصول إلى الولايات المتحدة بهدف إشراكها فى مفاوضات هذا الملف. أما البعد الإقليمى والخليجى خاصة، فكان غائبا تماما عن هذا النشاط الإيرانى، وكأن الدول العربية الخليجية غير معنية بتطورات هذا الملف.

وفى الوقت الذى استمرت فيه السياسة الإيرانية على ثوابتها بخصوص قضية جزر الإمارات، اندفعت بقوة نحو العراق ووقعت فى خطأ الانحياز للاحتلال الأمريكى-البريطانى للعراق، فى وقت كانت تعلن فيه انحيازها للمقاومة فى كل من فلسطين ولبنان، حيث ساندت الأحزاب والميليشيات الشيعية والكردية الموالية للاحتلال، واعترفت مبكرا بما يسمى بـ "مجلس الحكم الانتقالى"، وساندت الانتخابات المزيفة التى لم يكن لها غير معنى واحد هو تكريس الطائفية السياسية كقاعدة للحكم فى العراق، بما يمكن الحلفاء الشيعة من السيطرة على السلطة فى بغداد دون اكتراث بكون هذه السيطرة الشيعية على السلطة السياسية فى العراق سيطرة بدعم أمريكى ولمصالح استمرار الاحتلال الأمريكى.

والآن وبعد كل ما حدث فى الحرب الإسرائيلية الإجرامية على قطاع غزة، وما تأكد من عجز وفشل محورى الاعتدال والممانعة فى القيام بأدوار فاعلة لوقف العدوان ومعاينة المعتدى، فقد اعتدت القوات الإسرائيلية على القطاع ودمرت فى حرب إبادة أقرب إلى الهولوكوست بإرادة إسرائيلية مطلقة وبدعم

إذا أضفنا إلى ذلك ما هو مثار بشأن الخصوصية المذهبية الشيعية لإيران وتأثيرها الواضح على قرار السياسة الخارجية الإيرانية، فإن الإدراك العربى لإيران، ومن ثم العلاقات العربية مع إيران تزداد تعقيدا، حيث تصبح خاضعة للإدراك السياسى لإيران فى إبراز قضايا بعينها، ومقيمة سلفا باعتبارها سياسة مذهبية شيعية، الأمر الذى تنبعت إليه إيران فى السنوات الأخيرة، وحرصت على نفي أى بعد مذهبى فى توجهات سياستها الخارجية. ولكن هذا الحرص الإيرانى على تبنى خطاب سياسى غير طائفى، بما يتناسب مع ما تريد أن تحافظ عليه طهران من خصائص لمشروعها السياسى، يتعارض مع ما تضطر إليه طهران من ممارسات سياسية تعبر عن الوزن الحقيقى للمحدد الطائفى فى صنع هذه السياسات، خاصة فى الدول والمجتمعات التى توجد بها أغلبية أو تجمعات شيعية. فالسياسة الإيرانية الإقليمية يمكن وضعها ضمن الإطار التالى: فى فلسطين حيث لا وجود ملموس لطائفة شيعية نحن مسلمون.. وفى العراق ولبنان حيث الوجود الشيعى القوى نحن شيعية. أما فى الخليج، فالخطاب الطائفى يختلط مع الخطاب السياسى، وتمتزج الممارسة السياسية بالأدوار الطائفية، نظرا لما يربط إيران من خصوصيات ومصالح مع النظم العربية الحاكمة فى الخليج، وما يجب أن تقوم به إيران من أدوار لخدمة التجمعات ذات الأصول الفارسية والتجمعات العربية الشيعية فى تلك الدول.

لقد ساهمت ظروف كثيرة فى تأزيم العلاقات العربية-الإيرانية بخصوص العديد من القضايا الخلافية، خاصة ما يتعلق بالعراق وأمن الخليج ولبنان وفلسطين وجزر الإمارات، بعضها يرجع إلى أخطاء فى الممارسات الإيرانية، وتكثيف الاعتماد فى أحيان كثيرة على الأدوات الطائفية التى تفجر عادة الكثير من الحساسيات والإرباك فى الأداء السياسى العربى، وبعضها يرجع إلى كثافة التركيز الأمريكى على المشروع الشرق أوسطى، والسعى إلى فرض استقطاب إقليمى يدفع إلى فرض وإنجاح هذا المشروع، وتوظيف أدوات ضغط أمريكية عديدة شديدة الحساسية لنظم الحكم العربية، خاصة ورقة الإصلاح الديمقراطى والدعوة بين حين وآخر إلى إسقاط "الدولة الفاشلة" فى إقليم الشرق الأوسط، وهو المصطلح الذى درجت الأدبيات السياسية الأمريكية على استخدامه كفضاعة لترويع نظم حكم عربية وإجبارها على تقديم تنازلات استراتيجية فى ملفات مهمة، أغلبها له علاقة مباشرة بالمشروع السياسى الإيرانى، وعلى الأخص العراق ولبنان وفلسطين، ناهيك عن ملف البرنامج النووى الإيرانى، وهى ملفات تسعى واشنطن لإجبار الدول العربية على التورط فيها ضمن مخطط احتواء أطراف "محور الشر" وعلى رأسها إيران.

لقد تأخرت إيران كثيرا فى إدراك إحدى الحقائق المهمة فى إدارة سياستها الخارجية، وهى أنه بدون توافق إقليمى مع هذه السياسة، فإنها معرضة حتما لمواجهة الكثير من العقبات

هذا التقييم قد يكون فيه من الصراحة الكثير، لكنه حتما مفعم باحترام الثورة الإيرانية، وحريص على المزج بين هذه الثورة ومشروع الثورة العربية، بل إنه يتطلع إلى إعادة تثبيت أركان الأمة: العرب والإيرانيين والأتراك، في مشروع نهضوي حضاري عربي إسلامي قادر على مواجهة الأخطار والتحديات وإنجاز التقدم والنهضة والوحدة.

وهناك مهام عاجلة إيرانية وعربية يمكن البدء بها لتمهيد السبل للانطلاق الجاد نحو إحياء هذا الأمل:

المهمة الأولى: أن تسعى إيران إلى مراجعة انحيازاتها وسياساتها الطائفية في المنطقة، سواء في الخليج أو في العراق، خصوصا أن دولا عربية خاصة مصر، أخذت تراجع موقفها من مسألة "الهلال الشيعي" التي تم الترويج لها في أثناء وعقب الحرب الإسرائيلية على لبنان صيف ٢٠٠٦. وفي محاضرة وزير الخارجية المصري، أحمد أبو الغيط، أمام مركز سابان لدراسات الشرق الأوسط التابع لمعهد بروكينجز في إطار زيارته القصيرة لواشنطن (فبراير ٢٠٠٦)، حرص على عدم إنكار حجم الدور الإقليمي لإيران في الشرق الأوسط بجانب مصر وتركيا، لكن وإن كان قد قال إن إيران في ظل تنامي دور الشيعة في العراق تسعى لاستغلال الموقف وخلق نموذج إيراني آخر هناك، فإنه قال أيضا: "إن الهلال الشيعي غير مكتمل ولا ينطبق على الواقع الإقليمي، حيث إن الهلال يمتد من إيران حتى جنوب لبنان، لكنه يمر بكل من الأردن وسوريا، وهما بلدان يتمتعان بأغلبية عظمى من السنة، وبذلك فإن فكرة الهلال الشيعي غير واقعية".

المهمة الثانية: إيجاد سبيل للتفاهم حول القضايا الخلافية الثنائية والإقليمية:

١- بمراجعة السياسة الإيرانية في العراق والتوقف عن طموحات السيطرة و"ملء الفراغ" على نحو ما جاء على لسان الرئيس الإيراني محمود أحمددي نجاد، والسعي للحفاظ على وحدة واستقلال العراق من خلال العمل المشترك مع الدول العربية لإنهاء الاحتلال واستبداله بقوات أمن تابعة للأمم المتحدة لحين اكتمال بناء القوات الأمنية العراقية، والتصدي لكل محاولات النيل من وحدة العراق واستقلاله الوطني، خاصة مشروعات "الفيدراليات" لاسيما الفيدراليات ذات الهوية الطائفية والعرقية، والأخذ بعين الاعتبار إنهاء مشروع الطائفية السياسية والمحاصصة بين الطوائف، والاتجاه لبناء نظام ديمقراطي يعتمد مبدأ المواطنة كأساس للعلاقات السياسية، دون تمييز ديني أو طائفي أو عرقي أو جنسي.

٢- بالتوقف عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية في الخليج، ووضع نهاية لطموحات الضم وتهديد استقلال بعض الدول الخليجية، خاصة البحرين، بعد كل الأزمة التي أثارها نشر مقال حسين شريعتمداري، ممثل السيد خامنئي، في صحيفة "كيهان" وتداعيات هذا المقال، خاصة تعليقات المتحدث بلسان الخارجية الإيرانية، محمد علي حسيني، الذي

أمريكي - غربي، وخرجت منه بقرار إسرائيلي مسنود بدعم أمريكي - غربي، (اتفاق الأمن الذي وقعته كوندوليزا رايس مع تسبيبي ليفني قبيل ساعات من وقف تل أبيب الحرب). لم يشفع لدول محور الاعتدال صداقتها مع إسرائيل ولا تحالفها مع الولايات المتحدة لمنع الحرب، ولم تستطع دول الممانعة امتلاك القدرة اللازمة لردع إسرائيل عن شن هذه الحرب، وعجزت عن أن تتواصل فعليا مع المقاومين داخل قطاع غزة. لم تفعل الأطراف الثلاثة الرئيسية، إيران وسوريا وحزب الله، أي دور فاعل وحقيقي لمنع هذه الحرب ومعاينة الكيان على جرائمه.

هذا التقصير والعجز المتبادل لمحوري الاستقطاب الإقليمي، الذي هو عنوان التوصيف الحقيقي الراهن للعلاقات العربية - الإيرانية بعد ٣٠ سنة من عمر الجمهورية الإسلامية الإيرانية، إنذار خطر للطرفين، وناقوس يدق بقوة ليعلن أن الاستقطاب الذي تورطت فيه العلاقات العربية - الإيرانية، سواء كان بإرادتها أو فرض عليها، أخذ يشكل تهديدا خطيرا للمصالح القومية للعرب وإيران، وأنه لابد من إعادة تقييم جادة لهذه الممارسات الخاطئة المتبادلة بين إيران والعرب لصون طموحات أمة لا تزال شعوبها تتطلع إلى وحدتها.

لقد أحييت الثورة الإيرانية آمالا عريضة لدى قطاعات شعبية عربية كثيرة، بعضها إسلامي وبعضها قومي راديكالي، كانت تحلم باستعادة تأسيس المشروع النهضوي للأمة، ولكن الممارسات الخاطئة والتدخلات الخارجية أجهضت كل هذه الأحلام، ولعب مكر التاريخ دوره بضرارة. فعندما كان هناك مشروع عربي قومي نهضوي تقوده مصر الناصرية ضد الاستعمار الغربي والصهيونية ومشروعات الأحلاف، ويسعى إلى توحيد الأمة العربية والتواصل القوي والفعال مع مشروعها الإسلامي، كانت إيران غارقة في تبعيتها للغرب وفي تحالفها مع الكيان الصهيوني، وتورطت في تحالف مع الرجعية العربية في محاربة هذا المشروع القومي العربي. وعندما استعادت إيران نفسها، وفجرت ثورتها وأسقطت حكم الشاه العميل، وطرحت مشروعا نضاليا ضد الاستعمار والصهيونية، ويدعو إلى توحيد الأمة الإسلامية وطرح مشروع إسلامي ثوري، كانت مصر قد غرقت في سلامها مع الكيان الصهيوني، بعد أن نجحت قوى الثورة المضادة في الانقضاض على الثورة القومية والانحراف بها في الاتجاه المضاد، بعد وفاة زعيمها جمال عبد الناصر.

لكن إيران الثورة، ورغم كل روعة شعاراتها، أظهرت عداء مبكرا لمشروع القومية العربية، وأسرفت كثيرا في إظهار "فارسييتها" على نحو ما هو حادث بالنسبة لاسم الخليج العربي، واحتلالها لجزر الإمارات، كما أسرفت في مذهبيتها، التي جعلت منها عنوانا لثورتها، وتورطت في عمليات تدخل في الشؤون الداخلية لبعض الدول، وفجرت الأزمة المذهبية التي كانت المادة الخام لتأسيس مشروع الاستقطاب الإقليمي الجديد، الذي سعت واشنطن في عهد رئيسها جورج بوش لفرضه على المنطقة.

فاعلة لإنقاذ الموقف الفلسطيني، قادر أولا على استعادة حق المقاومة الفلسطينية في الدفاع عن شعبها، وفتح حوار جاد مع الإدارة الأمريكية الجديدة لإحياء مشروع سلام عادل يستعيد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ومعاقبة الكيان الصهيوني على جرائمه في قطاع غزة. ولعل البداية الحقيقية لهذه المهمة هي التوجه نحو استعادة الوحدة الفلسطينية بين كل الفصائل، وفقا لمشروع وطني فلسطيني جديد نابع من تقييم تجربة الحرب الأخيرة واستخلاص دروسها.

المهمة الرابعة: تطوير فرص التعاون المتاحة بين الدولتين وبين إيران والدول العربية، حيث إن هناك العديد من الملفات للتعاون. هناك ملف العراق، وملف فلسطين، وملف لبنان، وهناك أيضا ملف برنامج نووي سلمي. كما أن فرصة إسرائيل في الإفلات ببرنامجه النووي العسكري خطر هائل بالنسبة لمصر وإيران، والتعاون المصري - الإيراني في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ضد هذا البرنامج وضد طموحات إسرائيل الجديدة الساعية من خلالها إلى الحصول على موافقة الولايات المتحدة ودول غربية أخرى لإمدادها بمفاعل نووي لإنتاج الطاقة الكهربائية، على أن يكون خاضعا للإشراف الدولي، بما يعنى تجنب البرنامج العسكري هذا الإشراف، والاستفادة من البرنامج الجديد لتوفير الوقود النووي للبرنامج العسكري.

مصلحة العرب مع إيران تماما في تمكينها من امتلاك برنامج نووي سلمي تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لأن ما ستحققه إيران سيفتح أبوابا واسعة أمام نوايا مصرية متجددة لامتلاك برنامج نووي. هناك تعاون وتفاهم عربي - إيراني بالفعل في هذا الاتجاه، يمكن أن يوظف لصالح أجندة مشتركة لإعادة بناء الثقة بينهما.

أساء تعقيبه على زيارة وزير الخارجية الإيراني منوشهر متقى إلى محاولات احتواء أزمة مقال شريعتمداري الذي طالب فيه بضم البحرين لإيران، وندد بدعم دول مجلس التعاون الخليجي لحقوق دولة الإمارات العربية في جزرها الثلاث. حيث نفى أن تكون زيارة متقى للاعتذار، كما أنه علق على مقال جديد لشريعتمداري، وقال: "إن المقال (يقصد المقال الأول الخاص بدعوة ضم البحرين لإيران) ليس تعبيرا عن وجهة نظر شخصية دون أساس، وإنما هي على العكس نظرة شخصية أو موقف شخصي مدعم بوثيقة تاريخية قوية".

٣- التوقف عن توجيه تهديدات إلى دول الخليج العربية في حال تعرض إيران لعدوان أمريكي، في وقت تحرص فيه هذه الدول على رفض أى عدوان على إيران، وتراه ضررا فادحا لمصالحها الوطنية وللأمن والاستقرار الإقليمي في الخليج.

٤- الحرص على إيجاد حل تفاوضي عادل لمشكلة الجزر المتنازع عليها مع دولة الإمارات العربية، بقبول الاحتكام إلى محكمة العدل الدولية على غرار تجارب خلافية حدودية سابقة نجحت المحكمة في حلها (تجربة جزر حنيش بين اليمن وأريتريا، وتجربة فشيت الدبل، وجزيرة حوار بين قطر والبحرين) ما دامت إيران واثقة بأن لديها الأوراق الثبوتية القوية التي تؤكد ملكيتها لهذه الجزر.

كل هذه الخطوات ليست مهمة إيرانية بحتة، بل هي مهمة كل الأطراف، المهم أن يكون التعامل سياسيا مع كل القضايا. عندها، يمكن إيجاد فرص مواتية للحل أو - على الأقل - للتفاهم والحوار.

المهمة الثالثة: خلق توافق عربي - إيراني، بمشاركة تركية

إيران ودول الخليج العربية .. علاقات متوترة

د. محمد سعد أبو عامر

ازدادت في الآونة الأخيرة حدة التوتر في العلاقات الإيرانية - العربية بصفة عامة، ومع دول الخليج العربية بصفة خاصة، وذلك لأسباب عديدة، يرجع بعضها إلى التطورات الاستراتيجية المتعلقة بتوازن القوى الإيراني - الخليجي، والإيراني - العربي، وهي تطورات عمقت من الخلل القائم أصلا في هذا التوازن لصالح الجانب الإيراني.

العربية - العربية وعدم التوصل إلى آليات ملائمة لإدارة الخلافات العربية - العربية أدى إلى ازدياد حدة الاستقطاب في هذه العلاقات، وهو ما أتاح الفرصة للعديد من الأطراف الإقليمية والدولية، بما فيها إيران، للتدخل في الشئون العربية ومحاولة توظيفها والتأثير عليها، بما لا يتلاقى بالضرورة مع المصالح العربية .

مظاهر التوتر بين إيران ودول الخليج العربية :

١- تصريحات إيرانية بشأن مملكة البحرين :

ليست التصريحات الإيرانية بشأن مملكة البحرين بالجديدة، ومعظم هذه التصريحات تدور حول أن البحرين كانت تخضع للسيطرة الإيرانية، وتشكك في استقلال المملكة وانتمائها العربي. هذه الادعاءات الإيرانية لا تستند إلى أسانيد قانونية أو تاريخية، خاصة أن استقلال المملكة قد تم حسمه من خلال استفتاء شعبي بإشراف وتنفيذ الأمم المتحدة، واكتسب سنداً شرعياً وقانونياً من خلال اعتراف المجتمع الدولي بدولة البحرين كدولة مستقلة وذات سيادة، وبالتالي حصلت على عضوية الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. وقد اعترفت الدولة الإيرانية باستقلال البحرين وتبادلت التمثيل السياسي والدبلوماسي معها، وتمت إقامة لجنة مشتركة بين البلدين تعقد سنوياً وبشكل دوري في عاصمتي الدولتين. كما وقع البلدان العديد من الاتفاقيات التي تنظم العمل في مجالات التعاون

وترتبط أسباب أخرى لهذا التوتر بعوامل خارجية، أبرزها التحولات التي تشهدها السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة، خاصة فيما يتعلق بالانسحاب الأمريكي المخطط من العراق وبتجاه الإدارة الأمريكية الجديدة، إلى تبني خيار الحوار المباشر مع إيران للبحث في الملفات المعلقة بين البلدين، وهي ملفات ذات أهمية بالغة، حيث ترتبط ارتباطاً مباشراً بمستقبل الأوضاع في المنطقة. أما المجموعة الثالثة من الأسباب، فترتبط بالأوضاع الإقليمية في المنطقة العربية، في فلسطين، ولبنان، والعراق، والخلافات العربية - العربية بشأنها، الأمر الذي أتاح الفرصة لإيران للتدخل لتوظيف هذه الأوضاع العربية، والتأثير على توجهاتها ومساراتها بما يتوافق والمصالح الاستراتيجية الإيرانية. وفي النهاية، هناك مجموعة من الأسباب تعود إلى الأوضاع الداخلية في إيران، سواء ما يرتبط منها بالصراع الدائر بين المحافظين والإصلاحيين، أو ما يتعلق بالتحولات في مراكز القوة في بنية النظام السياسي الإيراني، وصولاً للمشكلات الداخلية المتعلقة بالأوضاع المعيشية للشعب الإيراني.

ولا شك في أن الأطراف العربية تتحمل مسئولية في قيام هذا الوضع. ورغم وضوح الخلل في التوازن العربي - الإيراني، منذ فترة ليست بالقصيرة، فإن الجانب العربي لم يقم باتخاذ الإجراءات الملائمة لمواجهة بما لا يغري أي طرف بتجاهل المصالح العربية. كما أن عدم الاهتمام بإعادة بناء العلاقات

(*) استاذ العلوم السياسية، جامعة حلوان .

على الاحترام المتبادل والتعاون والعمل المشترك .

وتصف المحلة البحرينية فوزية رشيد هذه التصريحات بقولها: إن المسافة بين تصريح شريعت مدارى عام ٢٠٠٧ وتصريح ناطق نورى عام ٢٠٠٩ قد تم ملء الفراغ بينهما بعدد من الكتابات الصحفية وتصريحات وتحليلات إيرانية تتم عن أنه لا فرق بين عقلية بعض الذين كانوا في زمن الشاه وعقلية من ينتمون إلى فكر جمهورية إيران الإسلامية، حيث طموحات التاريخ تريد استعادة نفسها اليوم بمقولات تبعية البحرين لإيران والمراهنة مجددا على ولاء وانتماء شعبها، رغم انتهاء صلاحية تلك النيات منذ استفتاء الأمم المتحدة عام ١٩٧٠، الذى أجمع فيه الشعب البحريني بسنته وشيعته على عروبة البحرين، وعلى ولائه وانتمائه لهويتها الصحيحة (٢).

٢- استمرار الخلاف الإيراني - الإماراتى حول الجزر:

فى أغسطس ٢٠٠٨، قامت وزارة الخارجية الإماراتية باستدعاء القائم بالأعمال الإيراني وسلمته مذكرة احتجاج على قرار إيراني بإنشاء مكتبين للأعمال البحرية فى جزيرة أبى موسى المتنازع عليها بين البلدين، إضافة إلى جزيرتى طناب الصغرى والكبرى. وأعربت الإمارات عن أسفها للقرار معتبرة إياه انتهاكا لا يساعد على ترقية العلاقات بين البلدين، وأضافت أن الوضع فى جزيرة أبى موسى لا تزال تحكمه مذكرة التفاهم المبرمة فى نوفمبر ١٩٧١، معتبرة أن إنشاء مكتبين للإنقاذ البحرى وتسجيل السفن البحرية على الجزيرة أعمال غير مشروعة وانتهاك صارخ لمذكرة التفاهم .

وفى مطلع عام ٢٠٠٩، شن نائبان فى مجلس الشورى الإيراني هجوما شديدا على دولة الإمارات، حيث رأى النائب حيدر بور أنه من الوقاحة أن تدعى الإمارات ملكية أراض إيرانية، والأكثر وقاحة أن يجد هذا الادعاء من يؤيده، فى إشارة إلى دعم دول مجلس التعاون والدول العربية لموقف الإمارات فى المطالبة باستعادة الجزر الثلاث.

كما حذر النائب داريوش قنبرى من أن مطالبة الإمارات بالجزر الثلاث بمثابة إعلان حرب على بلاده، مهددا بأن دعوة من هذا النوع من شأنها أن تؤدى بالفعل إلى اندلاع حرب بين البلدين، مشيرا إلى أن الحرب العراقية - الإيرانية قد اندلعت بسبب مطالبات على الأرض.

وقد وجه موقع تابناك الإلكتروني - التابع لأمين مجلس تشخيص النظام الإيراني الجنرال محسن رضائى - اتهاما للإمارات بالعمل على طرد عدد من رجال الدين الشيعى. وقال إن السلطات الإماراتية امتنعت عن تجديد إقامة رجل الدين الإيراني، حجة الإسلام مختار حسنى، وحجة الإسلام كشميرى، ممثل المرجع الشيعى الأعلى آية الله على السيستانى. وأكد أن الإمارات تواصل الإجراءات لطردهما، وطالب بعض النواب الإيرانيين باتخاذ إجراءات تلزم السلطات الإماراتية

المختلفة بينهما، بما فى ذلك الجانب الأمنى والتزام الجانبين بهذه الاتفاقيات على المستوى الرسمى. وبرغم التزام مملكة البحرين بسياسة حسن الجوار، وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية الإيرانية، إلا أن بعض الأوساط الإيرانية قد دأبت على إثارة هذا الموضوع من فترة إلى أخرى.

وقد شهدت الفترة محل البحث تزايدا واضحا فى معدل إثارة هذه الادعاءات، فبعدما كانت تأتى على فترات متباعدة، فإنها تكررت بشكل متلاحق ومتكرر على مدى زمنى محدود. كما أن مصدرها قد تغير من أشخاص يمكن القول إنهم من خارج النظام إلى مصادر ذات صلة واضحة برأس النظام، المرشد العام للثورة الإسلامية، أو من عناصر من داخل النظام الإيراني ذاته. ففى الحادى عشر من يوليو ٢٠٠٧، أدلى شريعت مدارى، مستشار المرشد العام، بتصريحات صحفية تحدث فيها عن التبعية التاريخية للبحرين لإيران، وأن البحرينيين يتحسرون على فوات فرصة العودة لإيران. وقد كرر النائب البرلمانى الأيراني، داريوش قنبر، المعنى نفسه فى مطلع عام ٢٠٠٩، حيث ادعى بأن الشعب البحريني لو استفتى فسيختار الانتماء إلى إيران، وهو الأمر الذى أثار اعتراضا واضحا فى الأوساط السياسية بمملكة البحرين، خاصة على المستوى البرلمانى. وقد قام عدد من النواب البحرينيين بالرد على ما جاء على لسان النائب الإيراني، فقد قال النائب محمد المزل، فى سياق رده، إن على قنبرى أن يكف عن التبجح القومى، فالشعب البحريني لا يختار غير الانتماء إلى الأمتين العربية والإسلامية، وهو شعب ينظر باحترام إلى كل الشعوب الصديقة، ومنها الشعب الإيراني، لكن ذلك الاحترام لا ينبغى أن يساء فهمه على أنه قبول بالتدخل الأجنبى فى شئوننا الداخلية أو التشكيك فى ولائنا الوطنى أو الإساءة إلى سيادتنا على أراضينا. وأضح المزل أن الاختلاف السياسى الداخلى فى البحرين لا ينبغى فهمه على أنه مجال للتدخل فى الشؤون البحرينية أو التفريط فى السيادة الوطنية أو قبول التشكيك فى الولاء الوطنى. فكل نظام فى العالم توافقاته واختلافاته، لكن له ثوابته التى تعلو على كل الاختلافات، ومنها الانتماء الوطنى والقومى (١).

ثم جاء حديث ناطق نورى، مستشار المرشد العام والمفتش العام فى مكتب قائد الثورة الإسلامية، والذى تناول فيه ما رأى أنه روابط سكانية ومذهبية وطائفية تربط بين الشعب البحريني وإيران، مشيرا إلى أن البحرين كانت المحافظة الإيرانية الرابعة عشرة، وأن النظام الشاهنشاهى السابق قد تنازل عنها. وقد أثار حديث نورى ردود أفعال قوية على الصعيد البحريني والعربي والدولى، الأمر الذى دفع الإدارة الإيرانية إلى التحرك السريع والمكثف لاحتواء الأزمة. وأشار نورى فى تصريحات صحفية لاحقة إلى أن كلامه قد تم نقله بعيدا عن السياق الذى قيل فيه، فى حين أكدت السلطات الإيرانية أن ما قاله نورى لا يعبر عن الموقف الرسمى الإيراني، مؤكدة احترام إيران لسيادة واستقلال البحرين وحرصها على علاقات أخوية وصديقة تقوم

بحسن معاملة المواطنين الإيرانيين الذين يترددون عليها، زاعمين أنهم يتعرضون لانتهاكات.

كما اتهمت إيران الإمارات باستغلال الوضع في غزة لتحريض مجلس الأمن على إصدار قرار لتشديد العقوبات على إيران وتكرار المطالبة بالجزر، معتبرة أن الموقف الإماراتي يدخل في إطار السعي للحد من النفوذ الإيراني في المنطقة (٣).

والواقع أن أهم ما يمكن ملاحظته من خلال ماتقدم يتمثل في اللهجة الحادة التي اتسمت بها الانتقادات الإيرانية لدولة الإمارات، وكثافة هذه الانتقادات على المستوى الزمني. كما أن مصدرها لا يمكن القول إنهم من خارج النظام. فمنهم نواب من مجلس الشورى الإيراني الذي يسيطر عليه المتشددون المواليون للمرشد العام الذي يمثل رأس الدولة في إيران. كما أن المصدر الآخر لهذه الانتقادات هو الموقع التابع للأمين العام لمجلس تشخيص الدستور الإيراني.

وقد تكون هذه الآراء مختلفة عن الموقف الرسمي الإيراني المعلن تجاه الإمارات، إلا أنها تعكس في الوقت نفسه نمطا من أنماط التفكير والرؤى القائمة في نطاق بنية النظام الإيراني، والتي يمكن أن تبرز عندما تتوافر الظروف الملائمة.

٣- إيران والمملكة العربية السعودية :

يمكننا تحديد أهم مصادر التوتر في العلاقات الإيرانية - السعودية في الآتي:

- محاولة إيران اختراق دول مجلس التعاون الخليجي للتأثير على توجهاته بما يتلاءم ومصالحها، وهو الأمر الذي ترفضه المملكة العربية السعودية، وترى أنه يتعدى على نفوذها الاستراتيجي في نطاق دائرة الجوار المباشر للمملكة .

- التغلغل الإيراني في المنطقة العربية واتساع نطاق تأثيره على العلاقات العربية - العربية وعلى الملفات المتعلقة بالقضية الفلسطينية والأزمة اللبنانية والأوضاع بالعراق، وهو ما ترى فيه السعودية محاولة للتأثير السلبي على الدور السعودي في الدائرة العربية، كما ترى أنه يلحق أضرارا بالمصالح العربية .

- كما ترى السعودية أيضا في إيران منافسا على زعامة العالم الإسلامي، وأنها تحاول إضعاف الدور السعودي في نطاق هذه الدائرة المهمة بالنسبة للمملكة.

- الدور الإيراني المباشر أو غير المباشر في إثارة القلاقل الداخلية في المملكة السعودية، وذلك من خلال تشجيع وتبني أطروحات ومواقف قوى المعارضة الشيعية، والتضخيم والتهيج الإعلامي لبعض الأحداث الداخلية التي قد تقع بالمملكة، ويكون من أطرافها طرف من أبناء الشيعة السعوديين. وقد بدا هذا واضحا في الأحداث التي وقعت بين بعض المعتمرين من الشيعة وسلطات الأمن السعودية، والتي تحركت على أثرها قوى المعارضة الشيعية السعودية - على نحو غير معهود - حيث أصدرت بيانات الاحتجاج ونظمت المظاهرات في القطيف

وبعض مدن المنطقة الشرقية. كما أصدر بعض المراجع الشيعية بقم ولبنان بيانات طالبوا فيها حكومة المملكة بحماية أبنائها من الشيعة. كما وقع عدد من وجهاء وفقهاء المنطقة الشرقية عريضة تضمنت المطالبة باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعاقبة المسؤولين عما حدث من رجال الأمن وجماعة الأمر بالمعروف، كما تضمنت العريضة مطالب سياسية من النظام السعودي. وأصدر ما يسمى بحزب الله الحجاز بياناً شديداً للهجة يشتمل على تحريض واضح لشيعة السعودية، موجهاً نقداً لحكومة المملكة، ومطالباً بما سماه بالحقوق السياسية للشيعة بالسعودية. كما طالبت بعض البيانات بتدخل المجتمع الدولي وبقيام القوى الشيعية بتنظيم حملة إعلامية وحقوقية دولية للضغط على المملكة من أجل الاستجابة لمطالبهم .

واللافت للانتباه أن التغطية الإعلامية المكثفة والموسعة لهذا الحدث قامت بها قناة العالم الرسمية الإيرانية، التي تملكها الحكومة الإيرانية، وتوجه إرسالها باللغة العربية للدول العربية، وقد استخدمت في هذه التغطية البث المباشر وموقعها على الإنترنت .

٤- النفوذ الإيراني في العراق :

تتمتع إيران بنفوذ واضح وواسع النطاق في العراق بعد الغزو الأمريكي للعراق، وسقوط نظام الرئيس صدام حسين. ويرجع ذلك للعديد من الأسباب، أهمها الروابط القوية مع القوى السياسية المسيطرة على مقاليد الحكم بالعراق، كالمجلس الإسلامي الأعلى وحزب الدعوة وغيرهما. وقد اكتسبت إيران نفوذاً في المجتمع العراقي الشيعي عبر قيامها بإنشاء المساجد والحسينيات ومحطات توليد الكهرباء في جنوب العراق، بالإضافة إلى أنها قامت بتنفيذ برامج استثمارية ضخمة في كردستان العراق، كما وفرت التدريب والتسليح والتمويل للعديد من الميليشيات العراقية. وتشير العديد من الدراسات إلى وجود درجة عالية من النفوذ الإيراني في العراق وقدرة عالية على التأثير في الأوضاع العراقية (٤).

وبالرغم من هذه العلاقات القوية، فهناك أيضاً اعتراضات عراقية على بعض السياسات الإيرانية. وقد عبر عن ذلك وزير الخارجية العراقي - في حديث صحفي في التاسع من مارس ٢٠٠٩ نشر بصحيفة الشرق الأوسط - إذ قال إن هناك خلافاً كبيراً بين العراق وإيران حول تثبيت وترسيم الحدود البرية والبحرية والنهرية، ولدينا مشاكل مع إيران حول شط العرب الذي انحرف عن مساره. وأضاف الوزير أن العراق تحاول منذ مدة إقناع الجانب الإيراني بضرورة وأهمية البدء بالتحرك لتفادي المشكلات التي يمكن أن تنجم عن مثل هذا الوضع. وقد رد السفير الإيراني في بغداد على تصريحات الوزير العراقي بقوله إنه في إطار المعاهدة الحدودية بين البلدين، فقد تم تشكيل لجان مشتركة لترسيم الحدود البرية والنهرية، وإن الفرق الفنية التابعة لهذه اللجان في حالة تكوين، وستقع على عاتقها مسئولية تنفيذ تفاصيل المعاهدة (٥).

الملفات كحزمة واحدة يتيح للجانب الإيراني مساحة واسعة للحركة والقدرة على المناورة في مفاوضات محتملة مع الجانب الأمريكي.

وتذكر إحدى الدراسات أنه إذا أراد أوباما إنشاء إيران عن السعي لإنتاج القنبلة النووية، ويشركها في بناء استراتيجية أمنية إقليمية ناجحة في العراق وأفغانستان، فلا بد من بلورة مقارنة شاملة للتعامل مع إيران بشأن هذه القضايا الحساسة. وتقتصر الدراسة الأسس التالية التي يمكن أن تقوم عليها هذه المقاربة:

- يجب على الطرفين الاعتراف بترباط هذه المسائل، وإن النجاح في أي منها يعزز الثقة اللازمة للمضي قدماً في معالجة باقي هذه المسائل.

- التشاور مع بقية الأطراف الإقليمية والدولية واشراكها.

- إنشاء منتدى إقليمي لمناقشة هذه القضايا (٨).

والواقع أن هذا الطرح يتوافق إلى حد كبير مع الرؤى الإيرانية، ويحقق لها العديد من أهدافها الاستراتيجية، خاصة فيما يتعلق بمشاركتها في بناء وإدارة الترتيبات الأمنية في المنطقة. إلا أن الجانب الإيراني لا يكتفي بذلك، وإنما يريد اعترافاً من الولايات المتحدة وحلفائها، خاصة من دول المنطقة، بأنها القوة الإقليمية الرئيسية، إن لم تكن المهيمنة في المنطقة. وتشير بعض التقارير الصحفية إلى أن هذه المسألة كانت محل الاختلاف الرئيسي بين الجانبين الأمريكي والإيراني في الاتصالات السرية التي جرت بينهما خلال الفترة الأخيرة (٩).

إن الطموح الإيراني لبلوغ مرتبة القوة الإقليمية الرئيسية يمكن الاستناد إليه في تفسير هذا التطور الذي شهدته التهديدات الإيرانية لدول الخليج العربية، في محاولة لإبراز عناصر قوتها وقدرتها على التأثير على الأوضاع في المنطقة للجانب الأمريكي. وتشير إحدى الدراسات إلى نماذج من التصريحات والمقولات الصادرة عن مسئولين إيرانيين وباحثين، تعبر عن طموح الهيمنة، منها ما قاله حامد زهري، مسئول حكومي سابق، من أن إيران هي بالفعل قوة عظمى في المنطقة، وإنها احتلت المكانة الصحيحة، ولا مجال للعودة إلى الوراء. وقول محسن رضائي، القائد السابق للحرس الثوري، لماذا لا تكون إيران هي حامل راية السلام والتنمية والديمقراطية في المنطقة؟ إن المنطقة لا يمكن أن تنعم بالأمن والاستقرار في غياب إيران وكل الدول بحاجة إلى الوجود الإيراني حتى الأمريكيون (١٠).

الانسحاب الأمريكي من العراق وتوازن القوى الإقليمية :

بالرغم من أن الولايات المتحدة سوف تبقى ما يتراوح بين خمسة وثلاثين وخمسين ألف جندي في العراق حتى نهاية عام ٢٠١١ - وفقاً لما هو معلن - فإن الانسحاب الأمريكي سوف

والواضح من هذا أنه رد مفتوح لا يحدد موعداً للانتهاز من تشكيل هذه اللجان ولا موعد بدء عملها، الأمر الذي يمكن تفسيره على أساس أن الوضع سيظل على حاله لدى زمني مفتوح، خاصة أن حالة السيولة القائمة، وفي ظل الأوضاع العراقية القائمة، تتيح لإيران تحقيق مكاسب مهمة، خالقة وضعاً جديداً على الأرض يصعب على العراقيين تغييره في ظل المعطيات القائمة. وتشير بعض المصادر العراقية إلى امتداد السيطرة الإيرانية على بعض أجزاء من بعض حقول النفط العراقية، الأمر الذي أوجد حالة من الشراكة الإيرانية - العراقية على بعض هذه الحقول لم تكن معروفة من قبل. وتشير بعض التقارير الصحفية إلى أن الضغوط الإيرانية على الحكومة العراقية كانت أحد أسباب التأخر في الحصول على موافقة البرلمان العراقي على الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة، وأن خلافاً قد نشب بين حكومة المالكي وطهران نتيجة لذلك، وأن بعض المسؤولين العراقيين القريبين من إيران قد بدأوا يشكون من التدخلات الإيرانية في الشأن العراقي. إلا أن الإشكالية التي تواجه المسؤولين العراقيين في هذا الشأن تتمثل فيما تملكه إيران من أوراق مؤثرة على الأوضاع السياسية والأمنية (٦).

وتوضح بعض الدراسات أن أغلب الشيعة في العراق، ورغم اتجاهاتهم الدينية وارتباطاتهم الاقتصادية والتجارية مع إيران، فإنهم لا يريدون أن يعطوا انطباعاً بأنهم مجرد العوبة بأيدي الفرس (٧). كما أن قطاعات كبيرة منهم لا تؤيد نظرية ولاية الفقيه، ومن ثم فإنهم وإن كانوا يقبلون بعلاقة تعاون قوية مع إيران، فإنهم يرفضون التبعية لها.

وعلى ذلك، فإن النفوذ الإيراني في العراق يمثل تهديداً ذا طابع استراتيجي، لأنه يستهدف إحكام السيطرة على مجريات الأمور في العراق بحيث يظل حليفاً تابعا لأطول فترة زمنية ممكنة.

مسببات ودوافع السلوك الإيراني :

لا يمكن تفسير السلوك الإيراني تجاه دول الخليج العربية بمعزل عن علاقة إيران بالولايات المتحدة. وتجمع معظم الدراسات الأمريكية المعنية بالسياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي الجديد أوباما على أنه يواجه ثلاث قضايا أمنية رئيسية وعاجلة، هي الانتشار النووي، والحرب في العراق، وتأزم الأوضاع الأمنية في أفغانستان، وأن العامل المشترك الذي يجمع بين هذه القضايا الأمنية الثلاث هو إيران. وترى هذه الدراسات أنه من غير الممكن تأجيل الملف النووي للعديد من الاعتبارات، ومن ثم فإن الأمر يتطلب تغييراً في المقاربة مع إيران بشأن هذه الملفات. ويتمثل هذا التغيير في قبول الولايات المتحدة بحث الملفات الثلاثة مع الجانب الإيراني كحزمة واحدة، بدلاً من الإصرار على بحث كل ملف على حدة، كما فعلت وأصررت على ذلك إدارة بوش. والواقع أن هذا التغيير يتوافق مع ما كانت تطالب به إيران من قبل، حيث إن تناول هذه

الملائم لإدارة العلاقات الدولية المعاصرة، وذلك مع استثناء قابل للنقاش بالنسبة لبعض اصراعات المستمرة والموروثة عن مراحل تاريخية سابقة. والنموذج الذي نراه ملائما لإدارة العلاقات الدولية المعاصرة هو نموذج نطلق عليه اللا عدو والا صديق. طبقا للمقولة المعروفة إن العلاقات بين الدول لا تعرف صداقة دائمة، ولا عداوة دائمة، وإنما تعرف وتقوم على المصالح دائما.

إن إيران دولة رئيسية من دول الإقليم تدخل بتاريخها وحضارتها، وثقافتها، وروابطها الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في نطاق النسيج الاجتماعي والسياسي للإقليم وهي بهذا تختلف عن إسرائيل، الكيان الاستعماري الاستيطاني المختلق، الذي قام على طرد وتهجير سكان الأرض الأصليين وهو وإن كان قد نال الاعتراف به كأمر واقع، واستنادا إلى القوة الغاشمة، فإنه لم يحظ بشرعية القبول من جانب شعوب المنطقة ومن ثم، لا يمكن المقارنة بين إسرائيل وإيران، حتى لو حدثت بعض التجاوزات من الجانب الإيراني، وأى تفكير في استبدال العدو الإسرائيلي بعدو إيراني هو تفكير يجانبه الصواب.

وهناك ضرورة للتمييز بين الجوانب السياسية والمذهبية في إدارة العلاقات العربية مع إيران من أجل التوصل إلى حلول ممكنة وموضوعية، بعيدا عن العواطف والانفعالات والتشنجات الناتجة عن التمرس المذهبي.

ومن الواضح أن حسم الملفات المعلقة بين إيران والأطراف الدولية - إما سلما عن طريق التفاوض، أو بالقوة - سوف تنتج عنه أعباء على الجانب العربي. إلا أن الأعباء المترتبة على الحل السلمي يمكن التحكم والتأثير فيها من خلال المشاركة النشطة والبناءة في العملية التفاوضية، ومن خلال القدرة على خلق مساحات من الأرضية والمصالح المشتركة بين العرب وباقي الأطراف، وصولا إلى صيغة ملائمة لتقاسم الأعباء.

ورغم وجود بعض أوجه الخلاف بين العرب وإيران حول أسلوب إدارة الصراع مع إسرائيل، إلا أنها تمثل تحديا مشتركا بينهما، وتهديدا مباشرا للوجود العربي والإيراني. ومن ثم، فيجب إجراء حوار مع إيران حول هذا الموضوع، استنادا إلى تحليل علمي موضوعي يبين مدى التهديد الذي يواجه إيران والعرب على السواء، وما تتطلبه مواجهة هذا التهديد من ضرورة حل الخلافات العربية - الإيرانية، التي من شأنها إثارة المخاوف والشكوك بين الجانبين، ووقف الحملات الإعلامية، وتجنب القضايا الخلافية. إن النزاعات بين الدول العربية وإيران تستنزف عناصر قوتها لمصالح إسرائيل، وهي طرف تتنافس مصالحهما مع مصالحه تناقضا جذريا.

إن الإطار التعاوني والتكاملي بين الدول العربية وإيران هو الذي يضمن تحقيق المصالح المشتركة والمتبادلة لأكبر وقت ممكن، لذلك يجب التوصل إلى مشروع مشترك لإعادة إعمار المنطقة التي أنهكتها الحروب على مدى ما يزيد على ثلاثة عقود، يتم من خلاله بناء شبكة من المصالح المشتركة بين أبناء المنطقة.

ينتج عنه فراغ استراتيجي تسعى إيران إلى إقناع الولايات المتحدة والدول الغربية والعربية على قدرتها على ملئه. ولعل في هذا ما يفسر الجهود الإيرانية المتوالية في مجال تطوير وإنتاج الأسلحة وإجراء المناورات والتدريبات العسكرية بشكل شبه مستمر، والإعلان عن ذلك من خلال وسائل الإعلام، بالإضافة إلى سعيها المستمر لعقد صفقات من الأسلحة المتطورة من كافة المصادر المتاحة لتجارة السلاح. وكل ذلك من شأنه أن يولد المزيد من الخلل في توازن القوة العربي - الإيراني لصالح إيران، الأمر الذي يساعدها في تحقيق مصالحها وأهدافها الاستراتيجية، ويجعلها في وضع يسمح لها بمطالبة دول الجوار العربية بالمزيد من التنازلات.

وتسعى إيران إلى الحيلولة دون حدوث أي تحالفات إقليمية - إقليمية، وإقليمية - دولية من شأنها أن تعوق حركة الصعود الإيراني.

ولعل في هذا ما يفسر الديناميكية السياسية الإيرانية في التدخل المباشر وغير المباشر مع الملفات العربية الساخنة لإبقائها على درجة ما من التوتر.

كما يفسر الدور الإيراني في تشجيع انقسام الدول العربية بين دول معتدلة ودول مقاومة أو ممانعة، بالإضافة إلى محاولة إضعاف كل من الدور المصري والسعودي.

وتسعى إيران إلى الحفاظ على وضعها المسيطر في العراق، حيث يرى الإيرانيون أن ما حدث في العراق، وتحوله من دولة معادية إلى دولة صديقة، كان تحولا أساسيا في موقع إيران الأمني في المنطقة. وفي إطار هذا الهدف، يعول الإيرانيون كثيرا على العامل الشيعي الذي يرى بعض كبار المسؤولين الإيرانيين أنه عامل أساسي في استراتيجية إيران الإقليمية (١١). وهذا ما يفسر التحركات الإيرانية في نطاق المجتمعات الشيعية - العربية، ومحاولة الادعاء بأن الدولة الإيرانية هي الممثل والمدافع عن أبناء الطائفة الشيعية، وهو الأمر الذي لا يقبل به قطاع كبير من الشيعة العرب الذين يعتزون بانتمائهم العربي.

نحو رؤية عربية للتعامل الفعال مع التهديدات الإيرانية :

بداية، لا بد أن نشير إلى أن تعرض الدول لتهديدات ذات مصادر خارجية، دولية كانت أو إقليمية، هو من الأمور الطبيعية في المجال السياسي، ويتمثل الطريق إلى مواجهتها في التعرف على أسبابها ودوافعها، وتحديد الآثار التي يمكن أن تنتج عنها، ومدى خطورتها، والتوصل إلى السياسات والآليات الملائمة للتعامل معه. ويجب أن نأخذ في الاعتبار أن كل تهديد بقدر ما يحمل من مخاطر فإنه يتضمن قدرا من الفرص الكامنة التي يمكن من خلال التفكير العلمي الخلاق الكشف عنها، وتوظيفها بما يتلاءم والأهداف والمصالح الاستراتيجية.

إن نموذج العدو والصديق، الذي قامت على أساسه العلاقات الدولية في مراحل تاريخية سابقة، لم يعد هو النموذج

إلى إحداث تغيير نوعي في رؤى وتصورات أطراف العلاقة لطبيعة العلاقات التي يمكن أن تقوم بينهما. وقد يرى البعض في ذلك قدرا من الخيال، قياسا على الواقع القائم. ولكننا نقول إن قدرا من الخيال مطلوب للوصول إلى بدائل غير تقليدية، يمكن من خلالها أن نصل إلى تعامل فعال ومثمر مع ظروف وأوضاع غير تقليدية.

الأمر الذي يجعل من تكلفة أى صراع محتمل فوق قدرة أى طرف على التحمل.

إن دائرة التفكير التي نراها ملانمة في بناء رؤية عربية للتعامل مع إيران هي دائرة تقوم على أساس البحث عن المجالات التي تتوافر فيها أرضية ومصالح مشتركة، بما يؤدي

الهوامش :

- ١- حديث النائب البحريني محمد المزعل لصحيفة الأيام البحرينية، ٨ فبراير ٢٠٠٩ .
- ٢- فوزية رشيد، إيران وخط الأوراق، أخبار الخليج، البحرين، ٢٢ فبراير ٢٠٠٩ .
- ٣- ملف خاص عن التهديدات الإيرانية للإمارات، صحيفة الوطن، البحرين، ٢٧ يناير ٢٠٠٩ .
- ٤- حول أحداث السعودية، انظر موقع قناة العالم الإيرانية، وقد اعتمدنا على المادة الإعلامية الواردة في هذا الشأن، لأنها تقدم نموذجا للتوظيف الإيراني الإعلامي في هذا المجال. كذلك، انظر صحيفة أخبار الخليج، البحرين، ٢٦ فبراير ٢٠٠٩ .
- ٥- وليام لورنس وتوماس بيكرنج وجيم ولش، أوباما وإيران .. سياسة جديدة وخطوات تمهيدية، عن رفيو أوف بوكس، ترجمة: ناجي العرفاوي، أخبار الخليج، البحرين، ٢٣ فبراير ٢٠٠٩ .
- ٦- حديث وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري لصحيفة الشرق الأوسط، ١٠ مارس ٢٠٠٩ .
- ٧- ماهر أبو طير، مخطط إيراني للجنوب العراقي، مجلة الوطن العربي، بيروت، ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٨ .
- ٨- وليام لورنس وتوماس بيكرنج وجيم ولش، أوباما وإيران .. ملامح مبادرة دبلوماسية جديدة، ترجمة: ناجي العرفاوي، أخبار الخليج، ٨ فبراير ٢٠٠٩ .
- ٩- أوباما وإيران .. سياسة جديدة وخطوات تمهيدية، مصدر سابق.
- ١٠- مجلة الوطن العربي، ٢١ يناير ٢٠٠٩ .
- ١١- السيد زهرة، إيران والعرب والعامل الشيعي، أخبار الخليج، ٢٢ فبراير ٢٠٠٩ .

الحكومة الإسرائيلية الجديدة.. جهود داخلية وتشدد تجاه التسوية



من بين الأسباب، التي ساقتها إسرائيل لتبرير حربها الأخيرة على قطاع غزة، تعزيز فرص حزبي كاديما والعمل في الانتخابات الإسرائيلية التي تمت في ١٠ فبراير ٢٠٠٩. ورغم أن نتائج تلك الانتخابات حافظت على فرص الحياة السياسية لهذين التيارين: الوسط واليسار، بعدما بدا أن مآل كليهما الاندثار السياسي قبل تنفيذ تلك المحرقة، إلا أنها حرمتها من فرصة قيادة الائتلاف الحكومي الجديد، التي ذهبت لرعيم الليكود بنيامين نتانياهو، بعدما أوصى ٦٥ عضوا بالكنيست الجديد رئيس الدولة، شمعون بيريز، بتكليف نتانياهو بقيادة الائتلاف الحكومي الجديد، وامتناع حزبي العمل وميرتس عن تسمية مرشحهما لتشكيل الائتلاف الجديد. وهو ما أوجد سابقة قانونية، إذ لم يتمكن الحزب الذي فاز بالعدد الأكبر من المقاعد بالكنيست من تشكيل الائتلاف الجديد.

أولها: رفض نتانياهو صيغة تقاسم السلطة بين كاديما والليكود، كما حدث بين عامي ١٩٨٤ - ١٩٨٨ بين العمل والليكود بسبب تقارب عدد مقاعدهما بالكنيست الحادي عشر، تحت زعم أن الناخبين صوتوا لصالح اليمين.

ثانيها: إدراك ليفني العميق أن رغبة نتانياهو ضم كاديما هدفها الرئيسي إنهاء الحزب سياسيا، وما يمثلته من تيار وسط داخل المنظومة السياسية - الحزبية الإسرائيلية، وإعادة تصحيح لمسار تاريخي بعد الانشقاق الكبير الذي قاده أرييل شارون عام ٢٠٠٥ بالانسحاب من الليكود وتشكيل كاديما بعد استقطاب العديد من كوادره السياسية، التي التفت حوله في طرحها السياسي حول الانفصال الأحادي الجانب مع الفلسطينيين (١). إذ إن إزالة الفوارق البسيطة بين الحزبين ليست في صالح كاديما، الذي حتما سيعاقبه الناخبون في الانتخابات التالية بحرمانه من الدعم، ويكون مآله كما حدث لجميع القوى التي حاولت بلورة تيار وسط من قبل الاندثار السياسي.

نظرا لسياستي الابتزاز السياسي والتشدد اللتين مورستا خلال مشاورات تشكيل الائتلاف، فقد حرمت زعيمة حزب كاديما، تسيبي ليفني، من فرصة تشكيل الحكومة الجديدة. ولذا، أتى تشدهما الصارم في رفض الانضمام لحكومة وفاق وطني تحت مظلة الليكود، رغم الضغوط السياسية الكبيرة التي تعرضت لها من داخل حزبها وخارجه، على اعتبار تلك الحكومة هي الخيار الأنسب لإسرائيل في مواجهة ما وصف بالتحديات الاستراتيجية الكبيرة التي تواجهها، وتحقيق المصلحة الوطنية الإسرائيلية. كما أجبر زعيم حزب العمل، إيهود باراك، الذي كان يميل للمشاركة بالحكومة الجديدة، على الوقوف بصفوف المعارضة، منعا لحدوث حالة تمرد حزبي على قيادته، التي وصفت بالفاشلة لإحاقها أكبر هزيمة يتعرض لها الحزب المؤسس للدولة الإسرائيلية منذ ٦٠ عاما، بخلاف ما راج من أن رفض ليفني الانضمام لحكومة وفاق وطني يكمن في الفجوة السياسية الكبيرة بين الحزبين تجاه عملية التسوية السياسية، ورفض الليكود الالتزام بحل الدولتين. وكانت هناك ثلاثة محددات بمثابة المرجعية البرجماتية لهذا الرفض:

(*) باحث في الشؤون الإسرائيلية، جريدة الأهرام.

الثاني، وحالة الجمود التي يمكن أن تشهدها إسرائيل مستقبلا من ناحية أخرى.

إزاء حدة هذه الإشكالية، يبرز لدينا سؤال مزدوج ذو ارتباط بالبيئة السياسية الجديدة في إسرائيل، وعلاقاتها بعملية التسوية المأمولة داخل المنطقة. هل حكومة الاستقرار والتناغم العقائدية المتشددة قادرة على البقاء سياسيا طوال ولاية الكنيست الجديد في ظل تناقضاتها الداخلية وصراعها مع الخارج؟ ثم ما هو مصير عملية التسوية في مساراتها الإقليمية، وتحديدًا الفلسطيني، في ظل وجود حكومة بهذا الشكل؟

فرص استقرار الائتلاف الحكومي :

لم يكن الاتفاق على ماهية التشكيل الحكومي الجديد، وحسم مسألة توزيع الحقائب الوزارية بين القوى الحزبية المشاركة في الائتلاف، المرحلة الأصعب في مخاض خروج حكومة نتانياهو اليمينية للنور، رغم تعقيدات تلك العملية وما فيها من تساوم وابتزاز كبيرين، وإنما الأصعب هنا هو القدرة على الحفاظ على تماسك واستقرار هذا الائتلاف ذي الأغلبية العديدة البسيطة مستقبلا، في ضوء التحديات التي تعترض طريقه، والتي تأتي عملية التسوية السياسية في مقدمتها. فإذا كان هناك اتفاق عام داخل تلك قوى هذا الائتلاف على ما اعتبر تحديات قومية، مثل إيران خارجيا، والأزمة الاقتصادية داخليا، فإن الخلاف سوف ينصب على كيفية إدارة عملية المفاوضات مع الجانبين الفلسطيني والسوري، في ظل السقف الأدنى الذي تضعه تلك الحكومة لنفسها تجاه مخرجات المفاوضات السياسية، وإمكانية تغيير هذا السقف أمام الضغوط الخارجية. ومثل هذا الخلاف المحوري تكمن معادلاته الصراعية مع الخارج أساسا، لكون المعارضة الداخلية ليست لديها القدرة على إسقاط الحكومة. وما يعادله في نوعية المخاطر والتحديات على استقرار وتماسك الائتلاف الحكومي، هو كيفية إدارة المطالب المتعارضة سياسيا للقوى المشاركة في الائتلاف والمتعلقة بالسياسات الداخلية. فإذا كانت رؤية نتانياهو عن المفاوضات ومخرجاتها النهائية تلقى قبولا عاما لدى أهم شريكين بالائتلاف - وهما: حزب إسرائيل بيتنا بزعامة الفاشي أفيجدور ليبرمان، وحركة شاس بزعامة إيلي يشاي - فإن كيفية الموازنة السياسية بين اليمين العلماني ومثله الديني تبدو مهمة صعبة جدا مستقبلا، وتحديدًا في ضوء الرؤى المتعارضة التي يطرحها الأول لتحديد هوية الدولة، وتلقى معارضة شديدة من الثاني. فمحدد المصلحة السياسية الآن الذي قارب بين تلك القوى المتعارضة، وجعلها توافق على الدخول في ائتلاف حكومي، سوف يستنفد قواه سريعا، لتبدأ الخلافات الداخلية تطفو على السطح مجددا على أرضية محددين رئيسيين:

اولهما: خضوع نتانياهو الاضطراري لمطالب تلك القوى اليمينية المتطرفة، وابتزازها له بشكل مستمر. إذ حسب العرف والتقليد الإسرائيلي، فإن تلك القوى لن يقتصر ابتزازها على توزيع المناصب والحقائب الحكومية والمخصصات المالية فحسب، وإنما سوف يمتد أيضا مستقبلا طوال العمر الزمني لتلك الحكومة. إذ ستشعر تلك القوى بأهميتها وثقلها السياسي داخل الحكومة، وحاجة نتانياهو إليها، لممارسة ضغوطها عليه

ثالثها: قناعتها - ليفني - بأن حكومة يمينية خالصة لن يكتب لها الاستمرارية السياسية والنجاح، ليس بسبب كم ونوعية التناقض العقائدي بين شركائها من اليمين العلماني والديني فحسب، وإنما أيضا لعدم قدرتها على مواجهة الخارج بسياسة الجمود في عملية التسوية التي تدعو إليها، والتي باتت موضع إجماع إقليمي وعالمي. ومن ثم، سوف يكون أمام خصمها خياران مستقبلا: إما الدعوة لانتخابات عامة جديدة، أو الموافقة على حكومة وفاق وطني يتقاسم فيها السلطة مع حزب كاديما.

إزاء هذا التشدد، لم يعد أمام نتانياهو سوى تشكيل حكومة متشددة، يشارك فيها اليمين بشقيه: العلماني والديني، ولديه قاعدة أغلبية عددية بالكنيست تبلغ ٦٥ مقعدا، أي ما يعادل ٥٤.٢٪، وهو الخيار الذي ظل يقاومه طوال الفترة الماضية، لكونها حكومة سوف تكون كاشفة عن الوجه الحقيقي - العنصري - لإسرائيل أمام البيئة الخارجية بشقيها: الإقليمي والعالمي. فتلك القوى مجتمعة لم تخف، خلال الحملة الانتخابية الأخيرة، حقيقة نواياها تجاه التسوية واستحقاقاتها الإقليمية، مما يفرغ عملية المفاوضات السياسية من محتواها الموضوعي وأتبعيا وإعلاميا. وهو ما سوف يضعها في مأزق حقيقي، وللآخرين شركائها في التسوية إقليميا وعالميا، لكون اليمين اليوم في إسرائيل ليس هو اليمين القادر على صنع التسوية وتقديم استحقاقاتها، وفقا لصيغة "الأرض مقابل السلام" كما كان الحال من قبل، وإنما هو يمين عنصري رافض تماما ليس لبدا التسوية السياسية على جميع مساراتها، وتحديدًا السوري والفلسطيني، فحسب، وإنما أيضا لوجود الوسط العربي داخل الخط الأخضر، رغم كونهم يمثلون خمس عدد السكان (بلغ سكان الوسط العربي ١,٤٧٧ مليون نسمة، بما يعادل ٢٠.٤٪ من عدد سكان إسرائيل البالغ ٧,٢٤٢ مليون نسمة عام ٢٠٠٨). وعوضا عن ذلك، يدعو لطرح صيغة تفاوضية جديدة تجنب تقديم تلك الاستحقاقات الإقليمية، عبر طرح صيغ آنية بالمجالين الاقتصادي والاجتماعي، تدعم سياسة الأمر الواقع على الأرض.

ومن ثم، فإن الضحية، هنا، ليست كما راج في وسائل الإعلام، التسوية السياسية مع الجانب الفلسطيني تحديدا، وتاليا مع الجانبين السوري واللبناني فحسب، وإنما أيضا، والأهم، العملية الديمقراطية الإسرائيلية نفسها، التي باتت غير قادرة موضوعيا على إفران أفضل ما فيها من مقومات وعناصر، وإنما باتت تفرز الأسوأ داخلها، بعدما فقد الجميع - نخبًا وجماهير - بوصلته الاسترشادية، وبات الكل يتأمر ضد الجميع بدون استثناء (٢). والنتيجة هي حالة من الجمود والتشلل السياسي لم تشهده إسرائيل يمثل هذه الحدة طوال تاريخها السياسي من قبل. وإذا كان المازق الذي باتت أمامه عملية التسوية على المسار الفلسطيني، تحديدا، وطروحات نتانياهو حول "السلام الاقتصادي"، ورفض تسوية مع السوريين تعيد إليهم الجولان، والعودة لصيغة "السلام مقابل الأمن" التي جسدت إشكالية إدارة عملية التسوية في الفترة القادمة طوال وجود تلك الحكومة اليمينية بالسلطة من ناحية، فإن الدعاوى الداخلية لتعديل آلية الانتخاب جسدت حدة المازق

الديني للدولة لن يكون موضع ترحيب من جانبها، فالأصولية اليهودية لن تكتفى هنا بإصدار دعاوى تكفير تلك الإجراءات فحسب، وإنما أيضا إمكانية الدعوة للدخول في صدام أصولي - علماني، لا تقتصر محدداته على القوى الدافعة إليه فحسب، وإنما تمتد أيضا إلى مؤيديه داخل الشارع الإسرائيلي.

ولذا، سوف يكون نتانياهو ذو النزعة البرجماتية في توجهاته السياسية، والذي يقوم حاليا بحملة علاقات عامة قوية لتحسين صورته وقدرته على قيادة إسرائيل، مستفيدا من تجربته السابقة، حسب زعمه، تحت مطرقة تلك القوى المتطرفة وخلافاتها العقائدية التي لا تنتهي داخل ائتلافه الحكومي، وسندان القوى اليمينية الأكثر تطرفا داخل حزبه، مما يفقده أي حضور ورصيد سياسي داخلي، بالإضافة إلى نفوذ خارجي، بحيث تكون تلك الحكومة هي بداية النهاية لسقوط الليكود في الاستحقاق الانتخابي القادم كما حدث من قبل، أو إجباره على تلبية مطلب ليفني تقاسم السلطة من أجل جذبها لحكومة وحدة وطنية، تحيد من تأثير اليمين المتطرف على السياسة الإسرائيلية داخليا وخارجيا. غير أن هذا التطور مرتبط بكم وكثافة الضغوط القادمة من الداخل والخارج في آن واحد. فإذا قررت قوى هاتين البيئتين التعاطي مع حكومة بهذه التوجهات، والاستكانة لها، فلا مشكلة إذن يمكن أن تحدث. أما إذا قررت التحرك الفعال وممارسة ضغوطها، فإن الوضع سوف يختلف.

حكومة جمود سياسي وعسكري :

ائتلاف حكومي، من هذا القبيل، لن يكون مصدرا للشلل السياسي الداخلي فحسب، وإنما سوف يكون أيضا مصدرا لخلاف دائم مع الخارج بالبيئتين الإقليمية والدولية بسبب تجميده لعملية التسوية بجميع مساراتها السياسية، وطرح صيغة لا تلبى مطالب هذا الخارج على الأقل في التهينة الإقليمية. إذ إن حكومة نتانياهو، بالشكل الذي بدت عليه وبرنامجه السياسي المعلن، سوف تزيل الوهم داخل البيئة العربية حول جدوى الاستمرار في عملية المفاوضات مع إسرائيل بدون أفق سياسي واضح، بل ويمكن أن تجبر الدول العربية، وتحديدًا محور الاعتدال، على إعادة النظر ليس تجاه العلاقات مع إسرائيل فحسب، وإنما أيضا مع دول محور الممانعة والتشدد، مثل سوريا وحزب الله وحركة حماس، بل يمكن أن يمتد هذا الوفاق العربي - العربي ليشمل إيران أيضا، مما يعزز من موقفها تجاه الغرب وإسرائيل. والخطوة التي أقدمتها عليها موريثانيا مؤخرا، بقطع علاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، تصب في هذا الاتجاه.

الوضع يمكن أن يكون أسوأ على المستوى الدولي، من خلال تراجع في مكانة وصورة إسرائيل خارجيا، ودخول تلك القوى في حوار مباشر مع القوى التي تعتبرها إسرائيل من أعدائها، مثل إيران وسوريا وحزب الله وحماس. بل عند لحظة معينة، يمكن أن يحدث التصادم بين إسرائيل والدول الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، التي تبدي على الأقل عزمًا سياسيًا على حل توفيقى تجاه التسوية، والتهينة الإقليمية. إذ من سوء الطالع بالنسبة لشخصية مثل نتانياهو أن يتزامن صعوده السياسي مع أقول نجم تيار المحافظين الجدد داخل الولايات

بشكل مستمر للاستجابة لمطالبها التي لن تنتهي، وإلا هددت بالانسحاب من الائتلاف وعرضته للانهيار. وهناك دوما مواسم تقليدية لتلك الخلافات، لعل أبرزها تمرير الموازنة المالية في الكنيست في نهاية كل عام، أضف لذلك أن أي برجماتية سياسية من قبل نتانياهو في التعاطي مع مسألة المفاوضات السياسية مع الجانبين الفلسطينيين والسوري، تلبية لضغوط خارجية، يمكن أن تقود لانهيار الائتلاف الحكومي.

ثانيهما: الصدام المتوقع بين ليبرمان والقوى الدينية المتشددة، وتحديدًا شاس، على أرضية مطالبه بالحد من الطابع الديني للدولة وتشريع الزواج المدني، وهي المطالب التي وافق عليها نتانياهو للحصول على تأييد ليبرمان من قبل. ولذا، في حال تمرير تلك المطالب في شكل قوانين رسمية داخل الكنيست الجديد، سوف ينفجر وينهار الائتلاف الحكومي من الداخل، بعد انسحاب قوة اليمين الديني. إذ إن اثنين من الشروط الخمسة التي وضعها ليبرمان لمشاركته بالائتلاف الحكومي، وأقرها نتانياهو، يمكن أن يصدمها القوى الدينية، بما يدفعها للانسحاب من الائتلاف. إذ تضمنت تلك الشروط:

- العمل على ما سماه بـ "إخضاع الإرهاب" بما في ذلك إسقاط حكومة حماس في غزة، والتعهد بعدم إجراء مفاوضات سياسة مع تنظيمات إرهابية.

- الموافقة على تقديم اقتراح مشروع قانون يربط بين المواطنة والولاء للدولة ولقيمتها الأساسية، ومنح امتيازات لمن أنوا الخدمة العسكرية والخدمة الوطنية في مؤسسات التعليم العالي، وتخصيص الأراضي والوظائف في الخدمات العامة.

- أن تقدم الحكومة مشروع قانون لتغيير نظام الحكم خلال ثلاثة أشهر من عملها، ومنح الائتلاف حرية التصويت عليه.

- المطالبة بسن قانون عقد الزواج المدني لحل مشكلة الحالة الشخصية لقراءة ٢٠٠ ألف مهاجر من الروس لا يمكنهم عقد القران حسب الشريعة اليهودية، بسبب الشك في ديانتهم اليهودية. كما تطالب بتسهيل إجراءات التهويد ونقل الصلاحية بهذا الشأن إلى الرابى في كل مدينة.

- إقامة مجلس وزارى يعد الخطط لاستيعاب المهاجرين من أوروبا والولايات المتحدة على ضوء تنامي العداء للسامية في تلك المناطق.

إذ إن الموافقة على البند الثالث بما تقتضيه من ضرورة العمل على بلورة تغيير شامل في نظام الحكم في إسرائيل، بحيث تؤمن الطريقة الجديدة الاستقرار في السلطة التنفيذية وتمنح الحكومة القدرة اللازمة للحكم بدون مشاكسة من القوى الصغيرة، يمكن أن تصطدم بعدم موافقة القوى الدينية، وتحديدًا الصغيرة منها: يهوديت هاتورا والبيت اليهودي، والاتحاد القومي - المجدال. أما البند الرابع المتعلق بقوانين الزواج والتهويد، وتعهد نتانياهو بالعمل على سن قانون ينظم شئون الزواج المدني، وتخفيف إجراءات التهويد التي تمارسها المؤسسة الدينية التقليدية، فيمكن أن يشف الائتلاف الحكومي إن دخل حيز التنفيذ الفعلى. فإسرائيل - من وجهة نظر تلك القوى - هي دولة دينية لا علمانية، وإن أي مساس بالطابع

والانتخابات التالية لها، يمكن أن تدفع لبلورة خيارات متشددة داخل المجتمع الفلسطيني في الاستحقاق الانتخابي القادم، وإعادة تأكيد شرعية حماس والفصائل المعارضة لنهج فتح من التفاوض بدون أطر زمنية أو استحقاقات محددة. مثل هذا الاستقرار الإقليمي لم يعد مطلباً إقليمياً فحسب، وإنما بات أيضاً مطلباً أمريكياً - غربياً بالأساس. إذ حددت كلينتون - خلال زيارتها الأولى للمنطقة في بداية مارس ٢٠٠٩ - رؤية إدارة أوباما لسياستها الإقليمية بالشرق الأوسط القائمة على ثلاثة مبادئ رئيسية هي: أمن إسرائيل، والسلام مع الفلسطينيين وفق حل الدولتين، وتحقيق السلام والتهدة الإقليمية، وعنت به أساساً سوريا ولبنان.

ولذا، فإن الضغوط، التي ستولدها البيئة السياسية الجديدة داخل وخارج إسرائيل، سوف تواجهها حكومة نتانياهو بحملة قوية لن تكتفى بتأجيل فكرة حل الدولتين أو السلام الإقليمي برمتها، لكون الجانبين العربي والإسرائيلي غير مهينين بعد لاستحقاق تلك التسوية الإقليمية الشاملة فحسب، وإنما أيضاً دفع إدارة أوباما والاتحاد الأوروبي لتفحص صيغاً جديدة للتسوية تتواءم مع رؤيته العقائدية من ناحية، وتحافظ على استقرار ائتلافه الحكومي من ناحية أخرى. وهو ما سوف يولد جدلاً وصراعاً سياسياً سوف يكون للجانب العربي الشق الأكبر في حسمه.

فعلى المستوى الأول، سوف يتم الترويج سياسياً لمقولة إن حل الدولتين لم يعد هو الحل الوحيد للتسوية مع الفلسطينيين حالياً، لكونه بات حلاً سيئاً، يكتنفه العديد من الشكوك الموضوعية في تحقيقه على أرض الواقع. ويعتبر نتانياهو، ومعه قطاع كبير من اليمين الإسرائيلي، أن فكرة الدولتين تقوم على العديد من الفرضيات اللاعقلانية، في مقدمتها:

١- لا يوجد تطلع حقيقي فلسطيني نحو الدولة المستقلة جنباً إلى جنب إسرائيل. فالفكرة الفلسطينية من التسوية السياسية تقوم على أسس ذات طابع قيمي، مثل العدالة، والاعتراف بكونهم ضحية الصهيونية، والرغبة في الانتقام فوق كل شيء. فإذا كان من الثابت أن الفلسطينيين لديهم الرغبة في التخلص من عبء الاحتلال، فإنه من الخطأ أيضاً ترجمة هذا التطلع لدولة مستقلة، لكونهم في التحليل النهائي يردون حق العودة، وإنهاء الطابع اليهودي للدولة الإسرائيلية، بل تهديدها وإزالتها من الوجود.

٢- لا توجد ضمانات سياسية بأن الدولة الفلسطينية سوف تحكمها رموز معتدلة وعقلانية، وإنما سوف يكون من الطبيعي أن تسيطر عليها حماس وقوى التطرف على مقاليد الدولة الجديدة، بما يهدد جيرانها الإقليميين، إسرائيل والعرب، عبر تحالفها مع قوى التشدد بالمنطقة، وفي مقدمتها إيران وسوريا.

٣- من الصعب (من الناحيتين الجغرافية والجيوستراتيجية) قبول حل الدولتين في هذا السهل الضيق بين البحر والنهر. فالدولة الفلسطينية لن يكون في مقدورها أن تكون مستقلة بالكامل، وإسرائيل بدورها لن تكون قادرة الدفاع عن نفسها تجاه المخاطر الأمنية الخارجية.

المتحدة المحسوب على تيار الليكود، وتراجع حاد للمد اليميني عموماً داخل أوروبا. ولذا، فإن حكومة يمينية متطرفة داخل إسرائيل سوف تعجل من إبراز التناقض السياسي والمصلحي مع البيئة الغربية، وتجعل الطرفين في حالة تصادم واشتباك متواصلين. وقد تعززت تلك الوضعية عقب الجولة الثانية لبعوث إدارة أوباما للشرق الأوسط، جورج ميتشيل، الذي قدم تقويماً سلبياً لوزارة الخارجية، هيلاري كلينتون، حول إمكانية التسوية السياسية في ظل وجود حكومة يمين متشدد.

ولذا، فإن الإسرائيليين، الذين كثيراً ما اشتكوا، طوال السنوات الست الماضية، من عدم وجود شريك فلسطيني جاد يتفاوضون معه حول التسوية السياسية، وأقنعوا العالم بتلك الأكاذيب، باتوا هم الآن الطرف الذي ينسحب طوعاً من آلية التفاوض، ويعلن للعالم أنه لا يوجد مفاوض إسرائيلي أيضاً على مائدة المفاوضات يمكن الاعتماد عليه للوصول لتسوية إقليمية. ويزيد من حدة تلك الإشكالية الخارجية أن حكومة بهذه السمات العقائدية والتوجه السياسي ربما تدفع بالتفاعلات الإقليمية إلى أفاق ملبدة بالغيوم وعدم الاستقرار السياسي، ساهم في الحد منها وهم تحقيق السلام طوال الفترة الماضية. وهو ما يرفضه الخارج بشقيه الإقليمي والعالمي، والذي ينظر لحكومة نتانياهو بوصفها استمراراً لحكومات سابقة في التزاماتها تجاه مخرجات عملية التسوية بمساراتها المتعددة.

ولذا، فنحن أمام حكومة ليست لديها القدرة على إحداث اختراق سياسي أو حتى عسكري داخل المنطقة. إذ رغم تشدها وعنصريتها، فلن تكون في مقدرة سابققتها على شن حربين متتاليتين في أقل من عامين داخل المنطقة بدون معارضة إقليمية كبيرة. كما أنها لن تكون قادرة على زرع الوهم داخل البيئة العربية بالسلام القادم، أو إمكانية التعايش الآمن مع إجراءات الاستيطانية، وتهديد حل الدولتين على المسار الفلسطيني، أو وقف المسار التفاوضي مع سوريا بوساطة تركية. غير أن هذا الجمود سيؤدي إلى زوال وهم السلام لدى الجانب العربي ووضعه أمام تغيير الخيارات التي استكانوا إليها من قبل، ليس تجاه اعتبار مسألة التفاوض خياراً استراتيجياً وحيداً فحسب، وإنما أيضاً إعادة تقويم العلاقات الإقليمية وإنهاء حالة الحرب الباردة العربية، التي استندت في أحد أهم مقوماتها على شروط التسوية السياسية مع إسرائيل. ولذا، فإن النهج العربي الذي بدا متشدداً مع إسرائيل، بعد حرب غزة، يتوقع له الاستمرارية مستقبلاً رداً على التشدد الإسرائيلي. وكانت الخطوة التي لجأت إليها موريثانيا في قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل مقدمة لنوعية ردود الفعل العربية تجاه التشدد الإسرائيلي. والطرف الفلسطيني بات هو المعنى أساساً بإعادة قراءة السياسة الإسرائيلية الجديدة. ولا شك في أنها سهلت كثيراً من عملية الوفاق الداخلي الذي ترعاه القاهرة بين سلطتي رام الله وغزة، والتي يجب أن يتبعها توحيد الرؤية السياسية تجاه عملية التفاوض مع إسرائيل بمجملها.

كما أن هذا الجمود يحمل في طياته أيضاً مخاطر أكبر تجاه تهديد الاستقرار الإقليمي الهش الذي وفره وهم السلام. إذ إن خيارات المجتمع الإسرائيلي، كما بدت في حرب غزة

٤- عدم قدرة إسرائيل العملية على تنفيذ اتفاق سياسى بحل الدولتين، وإخلاء المستوطنات اليهودية خارج جدار الفصل بطوال الضفة. فمثل هذا الاتفاق يعنى رحيل ما لا يقل عن ١٠٠ ألف مستوطن من الضفة. فإذا ما تم تدارك الأبعاد السياسية والاجتماعية لهذا النقل البشرى الجماعى، فإن تكلفته تعادل ٢٠ مليار دولار، وإذا أضيف إليها مليارات أخرى لنقل الوحدات العسكرية إلى داخل إسرائيل، فإنها تكلفه الانسحاب فوق طاقة إسرائيل على تحملها.

٥- الحلول الموضوعية للقضية الفلسطينية غير مرحب بها إقليمياً. إذ إن إقامة كيان سياسى مستقل بالضفة، يكون جزءاً من كونفيدرالية مع الأردن، غير مرحب بها من الجانبين الفلسطينى والأردنى. كما أن الحل الإقليمى الذى يتم فيه تبادل للأراضى ليس بين إسرائيل والدولة الفلسطينية فحسب، وإنما أيضاً مع مصر بوصفها شريكاً فى التسوية الإقليمية، بهدف توسيع مساحة القطاع داخل مصر وإعطائه قدرة اقتصادية وجغرافية حقيقية، موضع رفض تام هو الآخر.

إزاء الإشكاليات التى تثيرها تسوية حل الدولتين، فإن نتانياهوى يقدم طرحه القائم على فرضية " السلام مقابل الاقتصاد " بوصفه أفضل الحلول الواقعية فى الوقت الراهن لحين تهيئة الظروف الموضوعية إنضاج عملية التسوية الشاملة باستحقاقاتها الإقليمية مستقبلاً. وهو هنا لا يعلن إغلاق باب التسوية السياسية، وإنما تأجيلها لفترة تكون الأطراف المشاركة فيها على استعداد تام لها. ويدعو هذا الطرح الجديد لإقامة سلام اقتصادى مع الفلسطينيين بهدف تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، وإبقاء سلطتهم كإدارة ذاتية ليست لها مقومات السيادة، بمعنى الحفاظ على واقع الاحتلال دون تحمل مسئولياته السياسية، أو الخوض فى استحقاقات التسوية الإقليمية فى الوقت الحالى. وكان أول من صك هذا المفهوم مبعوث اللجنة الرباعية الدولية، تونى بليز، الذى حاول تسويق المفهوم ضمن استراتيجية شاملة، تستهدف إشعار المواطن الفلسطينى بثمار عملية التسوية بشقيها الآنى والمستقبلى لدفعه إلى الابتعاد عن التيارات المتشددة، ودعم سلطة رام الله، وذلك عبر حزمة المشاريع الاقتصادية الكبيرة بالضفة بتمويل دولى، من أجل معالجة الأزمات الهيكلية التى يعانى منها

الفلسطينيون. بخلاف بليز، فإن رؤية نتانياهوى تعتبر الاقتصاد غاية وليست وسيلة، بحيث تدور المفاوضات مع الفلسطينيين حول متطلبات التنمية والتطوير الاقتصادى، عوضاً عن التفاوض حول الأرض واستحقاقات التسوية النهائية. فى مؤتمر هرتزليا الأخير، حاول نتانياهوى بلورة طرحه الاقتصادى عبر البنود التالية:

(منع تصاريح عمل بدون شروط للفلسطينيين للعمل داخل إسرائيل.

(إعطاء تصاريح لتصدير منتجات للسلطة لم تكن تسمح بها إسرائيل من قبل، بسبب الاستخدام المزدوج لها فى الصناعات المدنية والعسكرية.

(إصدار تصاريح لأصحاب الأراضى الزراعية خلف الجدار العازل لزراعة أراضيهم بحرية.

(إزالة القيود المفروضة على حرية التصدير الخارجى للفلسطينيين.

(فتح باب إمكانية استقدام خبراء دوليين لمساعدة الاقتصاد الفلسطينى على النمو والتطور.

(إقامة مشاريع مشتركة ثنائية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، ومتعددة بين الأخيرة والعالم الخارجى.

ما لا يدركه نتانياهوى أن هذا الطرح، الذى سبق أن طبق فى جنوب إفريقيا للهروب من معضلة السيطرة على السود، لم يكن ذا جدوى. أضف لذلك استحالة الفصل بين ما هو سياسى وما هو اقتصادى فى التعاطى مع الشأن الفلسطينى، وتحديدًا فى تلك المرحلة التى تمر فيها الهوية الفلسطينية الوطنية. والأهم هنا استحالة تخلى الفلسطينيين عن تطلعاتهم القومية من أجل تحسين ظروفهم المعيشية اليومية تحت سلطة الاحتلال.

فى النهاية، فإن حكومة يمينية، بزعامة الليكود، سوف تكون فى حالة صدام وجدل متواصل ليس مع المعارضة الداخلية بالكنيست فحسب، وإنما أيضاً مع البيئة الإقليمية والدولية. وسوف تحدد الضغوط القادمة من تلك البيئة، بشكل كبير، مستقبل تلك الحكومة وقدرتها على البقاء وتمرير مشروعها السياسى تجاه التسوية، وفصله عن العلاقات الإقليمية.

الهوامش:

(١) هناك من لا يتفق مع تلك الرؤية داخل كاديما وخارجه. وقد بلور تلك المخالفة برهام تيروش، أحد قيادات كاديما الذى شغل المرتبة الخامسة عشرة فى قائمة الحزب الانتخابية، حيث قال: "نعتقد ليفنى وأكثر رفاقها كما هو الحال داخل حزب العمل، أن الجلوس فى المعارضة مفيد لهم على المستوى الحزبى، وهم يفضلون ذلك على المصلحة الوطنية التى تقضى حكومة موسعة. بيد أن كاديما ليس العمل، فهو حزب بدون جذور تاريخية وتراث سياسى. فهو بعد فوزه، عبارة عن تجمع عرضى لذوى المصالح والانتهازيين، والذين لا يعجبهم الجلوس فى المعارضة بدون عمل. فهؤلاء ذوو قدرة كبيرة على التثوير والانقسام. وإن بدا الجلوس فى المعارضة مصدر قوة وتماسك للحزب، فقد ينتهى إلى تحطيمه من الداخل، وهذا إنذار وقد أعذر من أنذر".

تيروش، كادىما هو اللىكود، معاريف، ٣ مارس ٢٠٠٩، ترجمة جريدة القدس العربى، ٤ مارس ٢٠٠٩ .

(٢) بدا ذلك عقب الكشف يوم ١٥ فبراير ٢٠٠٩ عن فضيحة سياسية، بطلها زعيم اللىكود بنامين نتانياهو، ووزير شئون المتقاعدين فى حكومة أولمرت الحالية، وزعيم حزب المتقاعدين رافائيل إيتان، تبين منها أن فشل رئيسة الحزب تسيبى ليفنى فى تشكيل حكومة جديدة، قبل أربعة أشهر بعد استقالة أولمرت بسبب فضائحه المالية، نجم عن مؤامرة خطط لها بين الرجلين، وليس عن فشلها السياسى فى تكوين ائتلاف يحظى بالأغلبية داخل الكنيست السابع عشر. إذ اعترف إيتان بمشاركته فى تلك المؤامرة، مبررا سلوكه بالالتزام العقائدى وليس الانتهازية السياسية. مؤكدا أنه ينتمى فكريا إلى اليمين، ولذا أرد حسب قوله: "إعطاء فرصة لقوى اليمين من أجل أن تعود للسلطة، وها هو الجمهور الإسرائيلى يبدى نفس الرغبة ويمنح أصواته لهذا التيار". ففى حين رفض الشريك الأول، حزب شاس، الحفاظ على الائتلاف الحكومى بسبب رفض ليفنى التعهد أمامه بالامتناع عن التفاوض حول القدس، فإن إيتان وضع شروطا تعجيزية فوجئت يومها ليفنى بها، ولم يبد أى استعداد للحفاظ على التحالف الحكومى، بل أبدى حماسة غير متوقعة لتبكير موعد الانتخابات، رغم أن استطلاعات الرأى حينها أظهرت أن حزبه ربما لا يستطيع تجاوز نسبة الحسم ٢ ٪ من عدد الأصوات لدخول الكنيست. وهو ما حدث بالفعل، إذ فشل هذا الحزب فى تجاوز نسبة الحسم تلك، وكان أول ضحايا تبكير موعد الانتخابات العامة. انظر: جريدة الحياة اللندنية، ١٦ فبراير ٢٠٠٩ .

الانتخابات المحلية العراقية .. إعادة تشكيل المشهد السياسي



شكلت الانتخابات المحلية العراقية، التي أجريت في ٣١ يناير ٢٠٠٩، فرصة للكثير من وسائل الإعلام العراقية والغربية على السواء للاحتفاء بعقدتها في ظل ظروف أمنية جيدة نسبية، ومشاركة شعبية واسعة، أوحى بأن البلاد التي شهدت أعواما من الحرب الأهلية المستمرة قد تكون أخيرا في طريقها للتعافي.

وقد شارك نحو ٥١٪ من العراقيين في الانتخابات المحلية من مجموع نحو ١٤,٩ مليون شخص يحق لهم الاقتراع في الانتخابات التي تميزت بهدوء نسبي كبير يوم إجرائها، ولم تسبقها سوى حوادث أمنية بسيطة تمثلت في اغتيال مرشحين في محافظتي ديالى والأنبار ذواتي الأغلبية السنية.

وعلى الرغم من أن حجم المشاركة الشعبية كان أقل بنسبة ٧٪ عن الانتخابات المحلية الأخيرة، التي أجريت في عام ٢٠٠٥، إلا أن المشاركة السنية الواسعة، التي قدرت بنحو ٤٢٪، مقارنة بأقل من ٣٪ في الانتخابات الأخيرة، أعطت إحساسا بأن العراق يتجه أكثر نحو توسيع العملية السياسية التي شهدت في السابق مقاطعة القوى السنية.

كما أن التدني النسبي لعدد المقترعين ربما يرجع إلى كون انتخابات عام ٢٠٠٥ تزامنت مع إجراء الانتخابات البرلمانية، بالإضافة إلى ميراث الشك الذي طوره العراقيون من أداء المحليات التي تميزت، خلال الأعوام الثلاثة الماضية، بمعدلات كبيرة من انعدام الكفاءة والفساد والمحسوبية وتغليب الانتماءات الحزبية على المعايير المهنية.

وقد شارك في الانتخابات المحلية نحو ١٥ ألف مرشح للتنافس على ٤٤٠ مقعدا من مجالس المحافظات الأربع عشرة، وهو ما يظهر وتشهد وتتشظى الواقع السياسي العراقي وعدم قدرته على بناء إجماعات وطنية واسعة.

شهدت أجواء الاحتفاء دفعة إضافية مع ظهور النتائج الأولية للانتخابات، والتي أظهرت تراجعاً لبعض القوى الأكثر دينية على المسرحين الشيعي والسني، مما فتح نافذة من الأمل لدى العديد من المحللين بحدوث تغيير في مزاج ووعي العراقيين نحو بلورة صيغة وطنية حديثة عابرة للطوائف، بعدما بدا وكأن العراقيين ينزلون بسرعة نحو التمرس خلف خطوط طائفية وعرقية منذ الغزو الأمريكي للبلاد عام ٢٠٠٣.

إلا أن قراءة متفحصة للنتائج النهائية للانتخابات وتركيبية وحجم القوى التي شاركت فيها تشي بأن السياسة العراقية لا تزال تتميز بقدر عال من التشرذم، وبأن النظام العراقي في طريقه لأن يصبح نظاما طائفيا ناجزا، وإن كان أقل دينية.

الطائفة تنتصر على الدين :

أجريت انتخابات مجالس المحافظات العراقية في ١٤ محافظة عراقية من أصل ١٨ محافظة، بعدما تقرر تأجيل الانتخابات المحلية في إقليم كردستان المكون من محافظات دهوك والسليمانية وأربيل، بالإضافة إلى مدينة كركوك، إلى شهر مايو ٢٠٠٩. انتظارا لسن قانون خاص للمدينة الغنية بالبترول والمتنازع عليها، خاصة بعدما طالب سكان المدينة من العرب والتركمان بتوزيع المقاعد بالتساوي مع الأكراد، وما هو مافضته الأحزاب الكردية التي طالبت بإجراء الانتخابات، وفق قاعدة صوت واحد لكل مواطن.

(*) كاتب وباحث عراقي .

هذا الانقسام الشديد انعكس في نتائج الانتخابات، حيث لم يتمكن أى ائتلاف انتخابى من حصد الغالبية البسيطة (١٥٠+) إلا في محافظتين هما البصرة ونيوى، مما يستدعى أن يدخل كل كيان فائز فى لعبة مساومات انتخابية لانتخاب مجلس المحافظة والمحافظ، مع التحالفات الانتخابية التى جاءت فى المراكز الثانية والثالثة ... الخ.

ورغم هذه الانقسامات الواضحة، إلا أن نتائج الانتخابات أشارت الى تشكيل قوى سياسية قوية نسبياً قد تعيد رسم الخريطة السياسية العراقية قبل الانتخابات البرلمانية فى ديسمبر المقبل.

فعلى المسرح الشيعى، حققت قائمة "ائتلاف دولة القانون"، المدعومة من رئيس الوزراء نوري المالكي، انتصاراً مذهلاً فى العاصمة بغداد وسبع محافظات شيعية، خاصة فى محافظة البصرة، ثالث كبرى مدن العراق سكانياً، التى تضم نحو ٨٥٪ من ثروته البترولية.

حصلت قائمة المالكي على ٢٨ مقعداً من إجمالى المقاعد البالغة ٥٧ فى العاصمة بغداد، و٢٠ مقعداً من أصل ٣٥ فى البصرة، فيما حققت نتائج أقل دويماً فى باقى محافظات العراق الثمانى ذات الأغلبية الشيعية.

الخاسر الأكبر فى المشهد الشيعى كانت قائمة "شهيد الحراب"، التى يقودها عبد العزيز الحكيم، زعيم المجلس الإسلامى الأعلى، والتى لم تحصد سوى ٥٥ مقعداً من مجموع مقاعد مجلس المحافظات الـ ٤٤٠، أى أقل من ١٢٪ بعدما اكتسحت الانتخابات السابقة بحصولها على نحو ٥١٪ فى وسط وجنوب العراق.

القائمة المدعومة من مقتدى الصدر، زعيم التيار الصدرى، حققت بدورها نتائج شديدة التواضع فاقت توقعات أكثر ساسة العراق كرها للزعيم الشعبوى، والذى كان يعتقد بأنه يمتلك شبكة واسعة من العلاقات العشائرية، خاصة فى مدينتى بغداد والعمارة.

فتيار "الأحرار"، المدعوم من الصدر، لم يحصد سوى ٤٤ مقعداً من إجمالى مقاعد المحافظات، وظهر أدائه سيئاً على وجه الخصوص فى مدينة الصدر التى تضم نحو مليونى شيعى فى بغداد، حيث لم يحرز سوى خمسة مقاعد، وفى محافظة ميسان الجنوبية، أحد معاقله التاريخية، والتى حصد فيها سبعة مقاعد فقط من مجموع مقاعد المحافظة البالغة ٢٧ مقعداً.

وبعد إعلان النتائج، سارع محللون عراقيون وغربيون إلى رسم صورة متفائلة عن تغييرات تحتية وعميقة، توضح أن العراق فى طريقه إلى بناء دولة حديثة وديمقراطية أقل طائفية.

هذا التحليل استند إلى فوز قائمة المالكي بالمركز الأول فى اللب الشيعية، خاصة أن ائتلافه الحاكم استند فى دعاياته الانتخابية على مقولات "برجماتية وعلمانية"، وابتعد عن رفع الشعارات واللافات الدينية، وهو القادم من حزب الدعوة الإسلامية، الذى كان فى يوم ما المقابل الشيعى للحركات الجهادية السنية العنيفة.

قامت حملة المالكي الانتخابية بالأساس على إنجازاته فى تحسين الأوضاع الأمنية بعد تطبيق خطة فرض القانون منذ فبراير عام ٢٠٠٧، والحملة العسكرية التى أمر بها ضد جيش المهدي التابع للتيار الصدرى، وخلايا تنظيم القاعدة السنى فى عموم العراق ما بين شهرى مارس ويونيو عام ٢٠٠٨.

بنى رئيس الوزراء العراقى صورته الانتخابية أيضاً على إصراره على دولة مركزية قوية تتمتع بصلاحيات واسعة فى رسم السياسة الدفاعية والخارجية وإدارة توزيع الثروة بالصد من مشاريع الفيدرالية المتنوعة، سواء تلك المتعلقة بوسط وجنوب العراق، والتى طرحها الحكيم، أو فيدرالية الشمال التى ينادى بها الأكراد.

المالكي، الذى كان شخصية مجهولة لغالبية العراقيين قبيل التوافق عليه كرئيس للوزراء فى مايو عام ٢٠٠٦، اعتمد أيضاً على اللعب على مشاعر العراقيين الوطنى، بعدما ظهر كمعارض شرس للوجود العسكرى الأمريكى وإصراره على تضمين الاتفاقية الأمنية العراقية - الأمريكية المشتركة، التى وقعت فى ديسمبر ٢٠٠٨، موعداً محدداً لانسحاب القوات الأمريكية بالكامل بحلول نهاية عام ٢٠١١.

هذه الأسباب وغيرها ربما منحت المالكي أفضلية نسبىة كبيرة لدى الناخبين العراقيين، الذين صوتوا أيضاً ضد الحكيم، الطائفى الواضح والمرتبط بعلاقات متينة مع إيران، وضد الصدر الذى أدخل شيعة العراق فى اضطرابات أمنية منذ عام ٢٠٠٤، ساهمت، بالإضافة إلى تداعياتها المباشرة على حياتهم، فى تدهور أوضاعهم المعيشية، سواء فى مدينة الصدر، أو فى محافظتى كربلاء والنجف اللتين تعتمدان على السياحة الدينية، أو فى البصرة، وهى مرفأ العراق الرئيسى على البحر، وبوابة تجارته الخارجية وصناعته النفطية.

إلا أن قراءة أكثر عمقا لأسباب فوز ائتلاف المالكي ربما تظهر صورة أكثر تعقيداً للواقع الشيعى بصفة خاصة، والواقع العراقى الأكبر.

صحيح أن شرائح الطبقة الوسطى العراقية، خاصة فى بغداد والبصرة، هى من حملت قائمة ائتلاف دولة القانون إلى مكان الصدارة، إلا أن فوز المالكي فى بقية المحافظات الشيعية العراقية جاء بالأساس على أكتاف شبكات عشائرية وقبلية عمل بدأب على تشكيلها منذ عامين عن طريق الدعم العسكرى والمالى.

هذه الشبكات العشائرية، التى حاول من خلالها المالكي أن يبنى قاعدة شعبية يعوض بها افتقاد حزبه لتجذر حقيقى فى الداخل العراقى بعد غيابه فى المنافى الإيرانية والسورية والبريطانية منذ عام ١٩٨٠، هى التى أعطت أصوات أبنائها لرئيس الوزراء العراقى الذى أعاد عليهم الأموال والسلاح، خاصة لتنظيماتها العسكرية المعروفة بمجالس الإسناد.

وعلى الرغم من وجود شواهد تاريخية على انخراط العشائر العراقية بقوة فى الشأن السياسى، خاصة دورها فى تعبئة الجمهور الشيعى ضد الاحتلال البريطانى عام ١٩٢٠، أو مشاركتها فى الانتفاضة الشيعية ضد نظام صدام حسين عام

١٩٩١، إلا أن العلاقة بين بغداد والقبائل عادة ما كانت علاقة زبونية محضة قائمة على أساس توزيع المال والأراضي والنفوذ المعنوي لرؤساء العشائر، مقابل الولاء والحفاظ على الاستقرار للسلطة المركزية، وهو ما يبدو أساس علاقة المالكى بعشائر الجنوب والوسط.

ويبقى الأهم معرفة أداء المالكى فى المحافظات السنية التى شاركت بقوة فى هذه الانتخابات بعد مقاطعة كبيرة فى انتخابات عام ٢٠٠٥.

المشهد السنى :

لم تحرز قائمة المالكى، وفى الحقيقة أى حزب شيعى، أى مركز متقدم فى كل المحافظات السنية، بل إن قائمة رئيس الوزراء العراقى لم تحصد حتى مقعد واحد فى محافظة نينوى، وعاصمتها الموصل، والتى تكتل بها العرب والمسيحيون بقوة لمواجهة السيطرة الكردية على المحافظة، التى تضم ثانى أكبر تجمع سكانى فى العراق.

فعلى الرغم من حملة المالكى الناجحة نسبيا فى الموصل ضد خلايا تنظيم القاعدة، والتجاذبات العنيفة مع الحزبين الكرديين الرئيسيين (الحزب الديموقراطى الكردستانى والاتحاد الوطنى الكردستانى)، فقد صوت غالبية العرب فى نينوى للأحزاب السنية، وهو الأمر نفسه الذى تكرر فى محافظات الأنبار وصلاح الدين وديالى، وهى كلها ذات أغلبية سنية.

ففى محافظة نينوى، حصلت قائمة الحدياء -وهى تجمع من عشائر عربية وتكنوقراط وبعثيين سابقين- على ١٩ مقعدا من مجموع مقاعد المحافظة البالغة ٣٧. وقد حشد قادة ائتلاف الحدياء -وهى أحد أسماء الموصل- سكان المحافظة العرب والمسيحيين والشبك على قاعدة العداء للأكراد، الذين كانوا يسيطرون على ٣١ مقعدا من مقاعد المحافظة، ويحتفظون بمنصب المحافظ بعد انتخابات عام ٢٠٠٥، على الرغم من كونهم يشكلون أقل من ٢٠٪ من سكان المحافظة.

سكان الموصل العرب عاقبوا أيضا الحزب الإسلامى، الفرع العراقى لجناح الإخوان المسلمين، بسبب علاقته الوثيقة بالأكراد من ناحية، وشبهات حول علاقة بعض أفرادها بتنظيم القاعدة من ناحية أخرى، ولم يعطوه سوى ثلاثة مقاعد.

معاقبة الحزب الإسلامى، الذى كان يحتكر تمثيل السنة العرب فى البرلمان، كانت أيضا سياسة عشائر محافظة الأنبار، أحد أقوى معاقل تنظيم القاعدة، حيث حل الحزب، الذى خاض الانتخابات تحت مسمى "تحالف المثقفين والعشائر للتنمية"، ثالثا بستة مقاعد فقط من مجموع مقاعد المحافظة البالغة ٢٩ مقعدا.

الحزب الإسلامى، الذى يتزعمه نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمى، لم يفز بالمركز الأول إلا فى محافظتين، هما صلاح الدين التى حصدها فيها خمسة مقاعد من مجموع ٢٨ مقعدا، ومحافظة ديالى التى فاز فيها بتسعة من مقاعدها التسعة والعشرين. وفى كلتا الحالتين، لن يتمكن من السيطرة

على مجلس المحافظة لوحده كما كان سائدا منذ أربعة أعوام لا تعود هزيمة الحزب الإسلامى إلى سياسته المحافظة بينا واجتماعيا فحسب، أو تهميشه لبقية القوى السنية، وإنما ترجع بالأساس لصعود قوى الصحوة العشائرية السنية العسكرية، التى شكلتها الولايات المتحدة بعد عام ٢٠٠٧ لمواجهة نفوذ تنظيم القاعدة.

فمجالس الصحوة -التي يعتقد أنها تضم أكثر من ١١٠ آلاف مقاتل، يتلقى الواحد منهم نحو ٣٠٠ دولار شهريا من الأمريكين- اعتمدت على قوة شبكات العشائرية، التى ربما كانت الشكل التنظيمى المؤسسى الوحيد للعرب السنة، والذين يفتقدون لمرجعية دينية محددة على غرار النمط الإسلامى الشيعى.

العشائر العربية فى وسط وشمال العراق، والتى بدأت فى ترسيخ أقدامها منذ عام ١٩٩١ بعد تشجيع ودعم نظام الرئيس العراقى الأسبق صدام حسين بسبب تاكل شعبية حزب البعث الحاكم بعد حرب الخليج الثانية، لم تجد فى الحزب الإسلامى الذى جاء من الخارج بعد سقوط النظام السابق، ممثلا حقيقيا لتطلعات العرب السنة، الذين وجدوا أنفسهم فى حالة تهميش شديدة بعد الغزو لصالح الأغلبية الشيعية والأكراد.

تحالفت تجمعات العشائر السنية مع جبهة الحوار الوطنى بقيادة السياسى البعثى السابق، صالح المطلق، لتحصد المراكز الأولى فى محافظة الأنبار بمجموع ١٦ مقعدا، وتأتى ثانيا بعد الحزب الإسلامى فى محافظة صلاح الدين بثمانية مقاعد.

وكما لم يفز أى حزب شيعى فى أى محافظة سنية، فإن الأحزاب السنية بدورها لم تحتل أى مراكز متقدمة فى المدن الشيعية. ولم تحرز القوائم العلمانية (الليبرالية منها واليسارية) بدورها أى نتائج متقدمة، كما كان قد أشيع سابقا.

فالقائمة العراقية ذات التوجه العلمانى، بقيادة رئيس الوزراء العراقى الأسبق إياد علاوى، جاءت فى المركز الرابع فى بغداد بخمسة مقاعد فقط، فيما حصدت ثلاثة مقاعد فى محافظتى بابل وديالى، ومقعدين فقط فى البصرة والأنبار.

إلا أنه يمكننا القول إن العراقيين، وإن اقتصروا على أساس طائفى، إلا أنهم لم يعطوا أصواتهم للأحزاب الأكثر دينية كالمجلس الإسلامى الأعلى أو الحزب الإسلامى، وهو ما ظهر واضحا فى فوز ائتلاف المالكى أو تيار الصحوة والمطلق، أو المفاجأة المدوية التى أحرزها السياسى العلمانى المستقل يوسف الحبوبى، بفوزه بالمركز الأول فى محافظة كربلاء، أحد أهم المراكز الدينية المقدسة للشيعية حول العالم.

ما هو شكل الصراع المقبل ؟

بعد أن هدأت أصوات المدافع الانتخابية، والتى كادت تتحول إلى مدافع حقيقية، بعد تهديدات مجالس الصحوة فى الأنبار بتحويل شوارع المدينة إلى "أنهار من الدماء" لو فاز الحزب الإسلامى، يبقى التكهّن بمستقبل العملية السياسية العراقية أمرا صعبا.

فجناح المالكى المدوى والمفاجىء، حتى لأكثر أنصاره

خلاصا، سيقوى من رغبة منافسيه في احتوائه قبيل انتخابات البرلمان في ديسمبر ٢٠٠٩.

وقد بدأ خصوم المالكي بالفعل في صياغة التحالفات الانتخابية وسط تقارير عن اعتزام الحكيم وعلاوى والحزب الإسلامي والاكرد تشكيل ائتلاف قوى للوقوف بوجه رئيس الوزراء العراقي.

كل هذه الاطراف لها اسبابها المختلفة. الحكيم لا يريد ان يفسر احتكار الصوت الشيعي، فيما يسعى علاوى للحفاظ على صورته كزعيم علماني قادر على توحيد العراقيين وبسط الأمن، وهي الصورة التي يلعب عليها المالكي حاليا. الحزب الإسلامي، بدوره، مرتاب في سياسة المالكي، الذي وقف بقوة تجاه اختيار مرشحه لرئاسة البرلمان، وفتح قنوات للاتصال مع العناصر السنية المنافسة للحزب.

القوى الكردية، من ناحيتها، أعلنت على لسان رجل كردستان الأقوى، مسعود البرزاني، رفضها لما سمته بـ"ثانوية المالكي" بعد دعوته لإعادة كتابة الدستور وتقليص صلاحيات الاقاليم، ورغبته في بناء جيش قوى، ودعمه لبعض العناصر الكردية في الشمال، ورفضه ضم مدينة كركوك إلى إقليم كردستان.

الأهم من هذا كله إمكانية نجاح المالكي في تحقيق وعده الانتخابية هناك أولا المكاسب الأمنية التي تحققت خلال العامين الماضيين، والتي قد تتهدد بعد إعلان الرئيس الأمريكي باراك أوباما في نهاية فبراير ٢٠٠٩ خطته لسحب أكثر من سبعين ألف جندي أمريكي من العراق بحلول أغسطس عام ٢٠١٠. المالكي يبرك أن نجاحاته العسكرية اعتمدت بالأساس على الغطاء الجوي واللوجيستي الذي وفره الأمريكيون، خاصة الجيش العراقي لا يزال بعيدا عن مستوى الجاهزية الذي يمكنه من فرض الأمن داخليا في ظل افتقاده لقوة جوية ومعدات ثقيلة وانقسام ولاءات جنوده على خطوط طائفية وعرقية. ما قد يفاقم مازق المالكي الأمني دخول الولايات المتحدة في مشاكل مستقبلية مع دول الجوار العراقي، خاصة إيران وسوريا اللتين لا تزالان طيبة علاقتهما بإدارة أوباما غير واضحة المعالم حتى هذه اللحظة.

فايران، التي زودت الميليشيات الشيعية بالمال والسلاح،

وسوريا التي سمحت لمئات المقاتلين الأجانب بعبور حدودها مع العراق، لم تظهر حتى الآن أي رغبة أو نية في عدم استخدام الأراضي العراقية كورقة للمساومة مع واشنطن. في الوقت نفسه، فإن تقديم تنازلات أمريكية لهاتين الدولتين سيثير حفيظة السعودية وتركيا والأردن، وهي كلها دول تتمتع بعلاقات وثيقة مع مجموعات عراقية كبيرة، وبالأخص العرب السنة والتركمان.

تأسيس دولة مركزية قوية وتقليص سلطات الاقليم سيواجه بدوره صعوبات سياسية ودستورية. فحسب المادة ١٢٢ من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥، فإن تغيير إحدى مواد الدستور لا يتم إلا بعد دورتين انتخابيتين متعاقبتين، وبناء على موافقة ثلثي أعضاء البرلمان وموافقة الشعب بالاستفتاء العام وتصديق رئيس الجمهورية. وهذا يعني ببساطة أن رغبة المالكي في إعادة كتابة الدستور لن تتم إلا إذا نجح في الفوز في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٩، ومن ثم الفوز في انتخابات عام ٢٠١٣. وحتى إذا ما تحقق هذا الافتراض نظريا، فإن المالكي، أو أي سياسي عراقي آخر، سيواجه الفقرة الرابعة من المادة نفسها، والتي تنص على أنه "لا يجوز إجراء أي تعديل على مواد الدستور، من شأنه أن ينتقص من صلاحيات الاقاليم التي لا تكون داخلة ضمن الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية، إلا بموافقة السلطة التشريعية في الإقليم المعنى، وموافقة أغلبية سكانه باستفتاء عام"، وهو ما يعني ضرورة إقناع سكان إقليم كردستان وبرلمانه بالتصويت ضد الفيدرالية. مثل هذه الخطوة لا يمكن تخيلها في المدى المنظور بسبب الشوط البعيد الذي قطعه الاكرد لتحقيق استقلال واسع في إقليمهم منذ عام ١٩٩١، استقلال لا يقتصر فقط على وجود قوات مسلحة كردية وبرلمان ووزارات، بل يتعداه إلى الرموز، بدءا من العلم والنشيد الوطني وإصدار الطابع والجوازات، وانتهاء بتوحيد اللهجات الكردية في لغة قومية موحدة.

وفي النهاية، فإن وعود المالكي الاقتصادية بتحسين مستوى الخدمات العامة، من كهرباء ومدارس ومستشفيات وغيرها، بالإضافة إلى تقليص معدلات البطالة التي وصلت إلى نحو ٥٠٪، قد تتعرض هي الأخرى لانتكاسة بسبب انخفاض أسعار البترول، واحتمال تخصيص جزء كبير من الميزانية للإنفاق على شراء أسلحة جديدة أو دفع رواتب أكثر من نصف مليون شرطي وعسكري عراقي، بالإضافة إلى دفع التعويضات لأكثر من مليوني نازح عراقي في الداخل والخارج.

الصومال وتحديات مرحلة جديدة

أبيرة محمد عبد الحليم

شهدت الساحة السياسية الصومالية مجموعة من التطورات المتلاحقة فى الآونة الأخيرة، وقد طرحت هذه التطورات تساؤلات عدة حول مستقبل هذه الدولة التى تعاني ويلات حرب أهلية بدأت منذ عام ١٩٩١، ودفع ثمنها خلال هذه السنوات الطويلة الشعب الصومالى من استقراره وتنميته. فهل هذه التطورات إرهابات لمرحلة جديدة تشهدها الصومال قد تدفع بعوامل الاستقرار إلى الظهور؟ أم أن ما يحدث فى الصومال من تطورات ما هو إلا حلقة من حلقات الصراع تتضمن إعادة ترتيب للتحالفات بين القوى الداخلية والخارجية الفاعلة فى الشأن الصومالى مع استمرار لحالة الحرب الأهلية؟

حتى وصلت الحركة للعاصمة مقديشيو.

وهذا يؤكد أن التطورات السياسية التى تشهدها الصومال لم تنعكس على الاستقرار والأمن فيه، بل زادت الممارك والعمليات الانتحارية، خاصة بعد انسحاب القوات الإثيوبية، حيث أضحت الهجمات الانتحارية موجهة ضد قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الإفريقى. وهذا يدفعنا للتساؤل حول مدى استعداد الفصائل المسلحة الصومالية المختلفة، وفى مقدمتها حركة شباب المجاهدين لقبول العملية السياسية التى تشهدها الصومال الآن، وهل الحكومة الانتقالية الجديدة بزعامة الشيخ شريف أحمد راغبة وقادرة على تحقيق نوع من المصالحة الوطنية بين الفصائل الصومالية المختلفة؟

ولفهم ما تعكسه التطورات الراهنة فى الصومال من آثار على مسيرة الاستقرار والأمن، يمكن توضيح هذه التطورات وردود فعل القوى المختلفة عليها، خاصة الفصائل الصومالية المسلحة، وأهمها حركة شباب المجاهدين كما يلى:

وبداية، يمكن تأكيد أن الحرب الأهلية فى الصومال قد اشتملت على تطورات كثيرة وفاعلين داخليين وخارجيين أكثر. وقد عمل هؤلاء الفاعلون على بناء تحالفات فيما بينهم بما يخدم مصالحهم، ولكن لم تكن دائما تسير هذه المصالح فى الاتجاه نفسه الذى يعمل على إعادة الاستقرار والأمن إلى الصومال والقضاء على الحرب الأهلية.

وقد احتوت التطورات الأخيرة فى الصومال على مجموعة من الأحداث، فقد انسحبت القوات الإثيوبية من الصومال فى بداية عام ٢٠٠٩. كما انتخب الشيخ شريف أحمد -الزعيم السابق لاتحاد المحاكم الإسلامية، وزعيم تحالف إعادة تحرير الصومال جناح جيبوتى- كرئيس للحكومة الانتقالية بعد استقالة الرئيس السابق عبدالله يوسف، وكل هذه التطورات تحدث مع استمرار الممارك والقتال فى أكثر من مدينة صومالية ومواصلة الفصائل الصومالية المسلحة، وفى مقدمتها حركة شباب المجاهدين، السيطرة على المدن الصومالية، مدينة تلوا الأخرى،

(*) باحثة فى العلوم السياسية .

١- الانسحاب الإثيوبي من الصومال :

انسحبت القوات الإثيوبية من الأراضي الصومالية مع بداية عام ٢٠٠٩، وقد أثار هذا الانسحاب العديد من التكهنات حول طبيعة المرحلة الراهنة التي يعيشها الصومال. فما هي الأسباب التي دفعت إثيوبيا لسحب قواتها من الصومال غير عابئة بالتحذيرات التي أطلقتها بعض القوى الداخلية والدولية حول خطورة انسحاب قواتها على الأمن؟ وهل يعبر هذا الانسحاب عن مرحلة جديدة من التحالفات الإثيوبية مع بعض القوى الصومالية؟ تلك التحالفات التي تغيرت من مرحلة إلى أخرى منذ اندلاع الحرب الأهلية. فقد تحالفت إثيوبيا مع زعماء الحرب في الصومال في مواجهة الحكومة الانتقالية التي تشكلت في جيبوتي عام ٢٠٠٠. ومع نهاية عام ٢٠٠٦، غزت القوات الإثيوبية الأراضي الصومالية لدعم الحكومة الانتقالية في مواجهة قوات المحاكم الإسلامية التي استطاعت السيطرة على البلاد وحكمها في النصف الثاني من عام ٢٠٠٦، مما شكل مرحلة جديدة من مراحل تطور التدخل الإثيوبي في الشأن الصومالي. وقدمت إثيوبيا في هذه المرحلة دعماً عسكرياً واستخباراتياً للحكومة الانتقالية، وتدخلت بقواتها المسلحة بصورة مباشرة لتحسم الصراع عسكرياً لصالحها ولصالح حليفها الحكومة الانتقالية التي طلبت منها المساعدة.

ويمكن القول إن الانسحاب الإثيوبي من الأراضي الصومالية قد جاء كرد على معطيات محددة، من أهمها ما يلي:

١- تطور الأوضاع الميدانية للمقاومة :

لقد تدخل الجيش الإثيوبي في الصومال في نهاية ٢٠٠٦ لدعم الحكومة الصومالية، وألحق في مطلع عام ٢٠٠٧ هزيمة بقوات المحاكم الإسلامية التي سيطرت على مدى بضعة أشهر على معظم مناطق وسط وجنوب البلاد. وبررت إثيوبيا تدخلها بكون المحاكم الإسلامية كانت تهدد أمنها، وقدر عدد القوات الإثيوبية المنتشرة في الصومال منذ ٢٠٠٦ بأكثر من ثلاثة آلاف عنصر.

وتطورت الأوضاع ميدانياً بسرعة غير متوقعة، فقد حولت المحاكم الإسلامية المعركة إلى حرب عصابات ضد الحكومة الانتقالية والقوات الإثيوبية الداعمة لها. وخلال العامين الأخيرين، نفذت المقاومة أكثر من ٢٤١ هجوماً ضد القوات الإثيوبية والحكومة وسبع عمليات استشهادية. وما إن ظهرت حركة شباب المجاهدين كفصيل منشق عن قوات المحاكم الإسلامية، حتى اتخذت عمليات المقاومة أبعاداً أكثر خطورة، فقد تركزت أعمال الحركة على اغتيال مسئولى الحكومة الانتقالية واستهداف معسكرات القوات الإثيوبية، بل واستهداف طائرات التجسس الأمريكية. فقد تمكنت حركة شباب المجاهدين من إسقاط طائرة تجسس أمريكية في ٢٩ مارس

٢٠٠٨ قرب الساحل الصومالي، بل وهددت الولايات المتحدة بمزيد من العمليات في رسالة عبر الإنترنت.

وقد تصاعدت عمليات حركة شباب المجاهدين، خاصة خلال عام ٢٠٠٨، فقد استطاعت الحركة فرض سيطرتها على المدن الصومالية، مدينة تلو الأخرى، حتى استولت على مدينة بيدواة، حيث مقر البرلمان الصومالي عقب انسحاب القوات الإثيوبية مباشرة، ثم وصلت إلى العاصمة مقديشيو. وحاولت إثيوبيا التغطية على هزيمتها العسكرية الواضحة، فقامت بقصف أحد الأسواق في مقديشيو في ٥ ديسمبر ٢٠٠٨، مما أودى بحياة ١٥ مدنياً، بالإضافة إلى إصابة العشرات. وبررت إثيوبيا هذا القصف بأنه يستهدف من سمتهم بالمتطرفين الإسلاميين.

وقد ردت خسائر القوات الحكومية خلال عامين من الاحتلال بنحو ١٤٠٩ قتلى ونحو ٣٢٧٨ جريحاً، في حين قدرت الخسائر الإثيوبية بنحو ٣٠٥٩ قتيلاً ونحو ٧٤٩٢ جريحاً.

وإزاء العمليات الشرسة التي قادتها الفصائل المسلحة، وفي مقدمتها حركة شباب المجاهدين، لتصفية قوات الاحتلال الإثيوبي، عملت القيادة السياسية الإثيوبية على توجيه نداءات استغاثة إلى الأمم المتحدة، والاتحاد الإفريقي، لتدارك الموقف المضطرب في الصومال وإنقاذ قواتها المتورطة في المستنقع الصومالي، مؤكدين عدم قدرتهم على الصمود أمام ضربات المقاومة الصومالية.

وأعلن رئيس الوزراء الإثيوبي، ميليس زيناوى في ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٨، أن قوات بلاده ستسحب من الصومال في نهاية عام ٢٠٠٨، وأنه تم إبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الإفريقي بالقرار. وقد اعتبر هذا الإعلان بمثابة اعتراف غير رسمي بالهزيمة في ضوء الخسائر الفادحة التي منيت بها إثيوبيا على مدى عامين من دخولها الصومال.

ب- اتفاق جيبوتي :

من الناحية الرسمية، أعلنت إثيوبيا إنها اعتزمت مغادرة الصومال عقب توقيع اتفاق جيبوتي في ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٨ من قبل ممثلين عن الحكومة الانتقالية، وجناح جيبوتي في تحالف المعارضة من أجل تحرير الصومال بزعامة الشيخ شريف أحمد، وتحت إشراف الأمم المتحدة. وقد دعا هذا الاتفاق إلى وقف إطلاق النار بين الجانبين مقابل انسحاب القوات الإثيوبية من البلاد، على أن تقوم بمهام الأمن في المناطق التي انسحبت منها القوات الإثيوبية قوات الاتحاد الإفريقي بالتعاون مع القوات الحكومية، وقوات من ائتلاف إعادة تحرير الصومال المعارض، إلى أن تنتشر قوات أممية.

وجاء اتفاق جيبوتي ليعبر عن نهاية مريرة لقوات الاحتلال جراء ضربات المقاومة المستمرة، كما وقع رئيس الوزراء

الإثيوبي من الصومال ما بين التأييد والمعارضة. فقد مثل الانسحاب الإثيوبي من الصومال أهم مطالب قوى المعارضة الصومالية والشعب الصومالي. كما رحب الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى بدوره بسحب القوات الإثيوبية من الصومال، وطالب المجتمع الدولي بالإسراع فى إرسال قوات دولية إلى الصومال لملء الفراغ الذى ستتركه القوات الإثيوبية الداعمة للحكومة الصومالية.

فى حين حذر الرئيس الصومالى المستقيل، عبدالله يوسف، من عواقب سحب القوات الإثيوبية وأثره على تنامى نفوذ حركة شباب المجاهدين، مما يحمل تهديدا للاستقرار فى منطقة القرن الإفريقى برمتها (حسب تعبيره). كما أكد رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقى "جيان بينج" أن قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الإفريقى يجب ألا تنسحب من الصومال. وأوضح أن الاتحاد الإفريقى يبذل منذ فترة جهودا دبلوماسية حثيثة لدعم قواته والحفاظ على وجودها فى الصومال، حتى بعد انسحاب الجيش الإثيوبي، هذا على الرغم من أن انسحاب القوات الإثيوبية قد ضاعف من المسؤوليات الملقاة على عاتق قوات حفظ السلام الإفريقية والتى تبلغ ٢٤٠٠ جندي مؤلفين لكتيبتين، إحداهما بوروندية والأخرى أوغندية.

أما الفصائل الصومالية، فقد جاءت ردود فعلها متباينة على الانسحاب الإثيوبي:

فقدت بدأت بعض هذه الفصائل، فور إعلان إثيوبيا البدء، فى سحب قواتها من الصومال فى إعلان إقامتها لتحالف جديد. وبالفعل، أعلنت هذه الفصائل فى بداية فبراير ٢٠٠٩ تأسيس "الحزب الإسلامى"، ويضم هذا الحزب الجديد أربع جماعات هى الجبهة الإسلامية، والمحاكم الإسلامية -جناح أسمره، ومعسكر "رأس كامبونى"، ومعسكر الفاروق "عانولى" - تشكيل تحالف جديد. وأوضح قادة هذه الفصائل فى بيان مشترك أنهم قرروا توحيد جهودهم السياسية والعسكرية ورحبوا بالانسحاب الإثيوبي من الصومال، وأكدوا مواصلة الحرب حتى تنسحب جميع القوات الأجنبية من البلاد، مشيرين إلى رفضهم لوجود القوات الإفريقية فى الصومال ودخول قوات أجنبية جديدة، وحذروا فصائل أخرى من محاولة الاستيلاء على المناطق التى تتركها القوات الإثيوبية، مما قد يؤدى إلى نشوب صراع بين الإسلاميين.

بينما قامت بعض الفصائل الأخرى بمواصلة عملياتها بعد انسحاب القوات الإثيوبية، لتحقيق سيطرتها على بعض المدن، ومن هذه الفصائل حركة شباب المجاهدين التى استطاعت السيطرة على مدينة بيداوة، ودخلت العاصمة مقديشيو.

كما رحبت حركة الإصلاح (الإخوان المسلمون) بانسحاب القوات الإثيوبية، ودعت جميع الأطراف المتصارعة لإنهاء خلافاتهم عبر الحوار والمصالحة. ولكن عقب الانسحاب

الصومالى السابق، نور حسين حسن، والشيخ شريف أحمد، فى ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٨، اتفاقا لتقاسم السلطة بينهما بعد انسحاب القوات الإثيوبية. وتضمن هذا الاتفاق زيادة عدد أعضاء البرلمان ليصبحوا ٥٥٠ عضوا، على أن ينتخب البرلمان بعد تشكيله رئيس الدولة ويختار حكومة الوحدة الوطنية.

وقد قوبل اتفاق جيبوتى بالرفض من قبل قيادات الفصائل الصومالية، التى رأت أن هذا الاتفاق جزء من مخطط إثيوبي - أمريكى لإبقاء قوى موالية لهما فى الحكومة الانتقالية. فقد رفض حسن طاهر عويس، رئيس تحالف تحرير الصومال - جناح أسمره - هذا الاتفاق، وعارضته حركة شباب المجاهدين والجبهة الإسلامية الصومالية. كما ندد بهذا الاتفاق الشيخ عبدالقادر على عمر، نائب الشيخ شريف فى المجلس التنفيذى للمحاكم، ورئيس قوات المحاكم الإسلامية فى الصومال.

ج- الموقف الأمريكى :

لقد جاء الانسحاب الإثيوبي من الصومال كنتيجة لوجود مجموعة من المعطيات، وكان التخلي الأمريكى الواضح عن الدعم الإثيوبي فى الصومال هو أحد أهم هذه المعطيات. فقد تدخلت القوات الإثيوبية فى الصومال بدعم أمريكى كامل، بل إن إثيوبيا اعتبرت دولة تقوم بحرب فى الصومال بالوكالة عن الولايات المتحدة. ولكن فى ظل ما عانتها القوات الإثيوبية من هجمات شرسة للمقاومة الصومالية، لم تجد هذه القوات دعما أمريكيا حقيقيا لقواتها، بل إن الولايات المتحدة يبدو أنها انشغلت بقضية القرصنة التى ظهرت على السواحل الصومالية أكثر من اهتمامها بتقديم مساعدة لحليفها فى معاركها فى مواجهة المقاومة الصومالية.

وقد فسر البعض تخلى الولايات المتحدة عن دعم إثيوبيا بأنه يعود إلى انغماس القوات الأمريكية فى كل من العراق وأفغانستان من ناحية، وظهور الأزمة المالية من ناحية أخرى. كما أن الإدارة الأمريكية الجديدة لأوباما أوضحت بجلاء أنه من غير المتوقع حدوث تغيير دراماتيكي فى السياسة الأمريكية تجاه القرن الإفريقى.

ولذلك، شكل تواجد القوات الإثيوبية فى الصومال عبئا ثقيلا على حكومة زيناوى فى ظل معاناة إثيوبيا من الجفاف والتضخم وانهايار موسم الحصاد. وقد حمل الرئيس زيناوى الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، مسئولية استمرار عدم الاستقرار فى الصومال بسبب عدم تقديمها الدعم المالى والسياسى الكافى للقوات الإثيوبية وقوات حفظ السلام الإفريقية المنتشرة فى مقديشيو.

٢- ردود الفعل على الانسحاب الإثيوبي من الصومال :

لقد تباينت ردود الفعل الداخلية والخارجية إزاء الانسحاب

وكانت الانتخابات الأولى في جيبوتي عام ٢٠٠٠، وانتهت بانتخاب عبد القاسم صلاب رئيسا، والثانية في العاصمة الكينية نيروبي، عام ٢٠٠٤، وأنت بعبد الله يوسف على رأس السلطة الانتقالية المكونة من البرلمان والحكومة والرئيس. وبدأت عملية التصويت صباح يوم ٣٠ يناير ٢٠٠٩، حيث أدلى ٥٠ عضوا في البرلمان بأصواتهم من بين ٤٢٠ عضوا يتعين عليهم التصويت أيضا، وقد منح الخمسون أصواتهم لصالح الشيخ شريف.

كما صدق البرلمان الصومالي على تعيين عمر عبدالرشيد شرماركي رئيسا جديدا للحكومة، وأبدت الأمم المتحدة ترحيبها بتعيين عبد الرشيد.

وتأتى عملية الانتخاب هذه وسط استمرار أجواء العنف في الصومال، مما اضطر النواب إلى الاجتماع خارج الصومال، خاصة بعد أن سيطرت حركة شباب المجاهدين على مقر البرلمان الانتقالي في مدينة بيداوة.

ويواجه الرئيس الجديد للصومال سلسلة من التحديات الخطيرة التي عليه أن يتولى التعامل معها من أجل تحقيق برنامجه الانتخابي وإرساء الاستقرار في الصومال. ومن أهم هذه التحديات:

أ- التحديات الداخلية :

وهي مجموعة من الظواهر الداخلية التي تعترض مسيرة الرئيس الجديد لتنفيذ سياسته. وفي مقدمة هذه التحديات ما يلي:

الفصائل المسلحة: على الرئيس الجديد مهمة إقناع الفصائل الصومالية التي لم تشارك في العملية السلمية، ومن أهمها حركة شباب المجاهدين، بالانضمام إلى حكومته. والتحدى الحقيقي الذي يواجهه الرئيس هو أن هذه الفصائل تتميز بانتماءاتها القبلية المختلفة ومصالحها المتعارضة في أحيان كثيرة، مما يجعل مهمة الرئيس صعبة، بالإضافة إلى وجود قوى دينية متشددة أعربت عن استعدادها لمقاتلته، متهمة إياه بمهادنة قوى الاحتلال من أجل السلطة.

ومن الفصائل، التي أعلنت رفضها للرئيس شريف، حركة شباب المجاهدين، وتحالف تحرير الصومال -جناح أسمرة، بقيادة الشيخ حسن طاهر عويس، والجبهة الإسلامية الصومالية. وقد شاركت هذه الجماعات الرئيس شريف سابقا في اتحاد المحاكم الإسلامية ولكنها اليوم -وفي مقدمتها حركة شباب المجاهدين- تعلن محاربتة وتصر على الاستمرار في رفض حكومته، وتقوم بعمليات عسكرية شرسة للسيطرة على المدن الصومالية، مخلفة وراءها فوضى عارمة، مما يسبب إحراجا شديدا للحكومة الانتقالية ويضعها في موقف عدم القدرة على حفظ الأمن في الدولة.

الإثيوبي، تجددت الاشتباكات بين فصائل المقاومة، خاصة بين حركة شباب المجاهدين وجماعة السنة والجماعة، حيث اتهمت الأخيرة شباب المجاهدين بقتل الزعماء الدينيين وتدنيس المقابر وهي أعمال تخالف تعاليم الإسلام. وكانت هذه الفصائل، وفي مقدمتها حركة الشباب، قد حسمت موقفها بقتال الحكومة الانتقالية برئاسة الشيخ شريف أحمد.

وقد أصدرت وزارة الخارجية الإثيوبية بيانا في ٣ يناير ٢٠٠٩ أكدت فيه أنه تم اتخاذ التدابير اللازمة لتفادي وقوع فراغ أمني والعودة إلى حالة الفوضى الداخلية، عقب انسحاب القوات الإثيوبية، وأنه تم الاتفاق على هذه التدابير خلال الاجتماع الذي عقد مؤخرا في أديس ابابا بين قادة من القوات الإفريقية لحفظ السلام والجيش الصومالي والقوات الإثيوبية.

٣- انتخاب الشيخ شريف رئيسا للحكومة الانتقالية:

إن انتخاب الشيخ شريف أحمد كرئيس للحكومة الانتقالية في الصومال يعد من التطورات المهمة على الساحة الصومالية، حيث جاء الشيخ شريف من اتحاد المحاكم الإسلامية. وبعد تدخل إثيوبيا بطلب من حكومة الرئيس عبدالله يوسف لإسقاط نظام المحاكم، سارع الشيخ شريف إلى خوض المواجهة المسلحة مجددا، وقام بجانب حسن طاهر عويس بتأسيس تحالف إعادة تحرير الصومال في سبتمبر ٢٠٠٧ في إريتريا. إلا أنه سرعان ما حدثت خلافات بين حلفاء الكفاح، وانقسم تحالف المعارضة من أجل تحرير الصومال إلى فصائل التحالف الذي يتخذ من جيبوتي مقرا له. ويرى أن ثمة تأثيرا للدول المجاورة والقوى الدولية وللقوى الصومالية الأخرى يجب أخذه في الاعتبار، والفصيل الآخر الأكثر تشددا الذي يتخذ من أسمرة عاصمة إريتريا مقرا له، والذي يرفض تماما أي حوار مع الحكومة الانتقالية.

وتصاعد الانقسام بينهما أكثر وأكثر، بعد أن شارك الشيخ شريف في عملية مصالحة أطلقتها الأمم المتحدة، وانتهت بإقناع جزء كبير من اتحاد المحاكم الإسلامية بالانضمام إلى الحكومة، شريطة انسحاب إثيوبيا التي ساهمت في الإطاحة بها نهاية ٢٠٠٦.

ورغم ذلك واصل الشيخ شريف مسيرته باتجاه التسوية السلمية إلى أن انتخب رئيسا للصومال في ٣٠ يناير ٢٠٠٩.

وتتمت عملية انتخاب الرئيس في قاعة البرلمان الجيبوتي المعروفة باسم "الشعب" من بين ١١ مرشحا، وتنافس مع الشيخ شريف العقيد نور حسن حسين (عدى) رئيس الحكومة الانتقالية الحالية، وسلفه على محمد جيدي، رئيس الوزراء الأسبق، وعدد من السياسيين السابقين، في ثالث انتخابات من نوعها تعقد خارج الصومال منذ عام ١٩٩١، لانتخاب الرئيس التالي للبلاد.

فقد أكد رئيس الوزراء الإثيوبي، ميليس زيناوى، دعم بلاده للحكومة الصومالية الجديدة، وأنها لا تنوى إعادة قواتها إلى الصومال، إلا أنه أكد أنها تحتفظ بحق اجتياح الصومال إذا رأت تهديداً.

كما يواجه الشيخ شريف العداء الإريتري لحكومته، هذا العداء الذى يأتى كنتيجة لمعطيات محددة، أهمها تأييد إريتريا لجناح أسمره من تحالف إعادة تحرير الصومال، والذى يتزعمه طاهر عويس. كما أن الحكومة الجديدة تحظى برعاية جيبوتى وهى عدو لإريتريا. كما أن إريتريا ترغب فى استغلال الساحة الصومالية لتصفية حساباتها مع إثيوبيا ومساعدة العناصر الموالية لها داخلها.

وعلى الصعيد الدولى، يفتقد الشيخ شريف وحكومته للدعم الدولى الحقيقى. فعلى الرغم من أن العملية السلمية قد تمت تحت رعاية كل من الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة، وتحمل الطرفين العبء المالى الضخم للوصول إلى انتخاب الشيخ شريف، فإن هذا الاختيار كان خيار الضرورة، فالطرف الغربى يراقب بحذر ما سيقوم به الشيخ شريف من ترتيبات، نظراً لثقافته العربية والإسلامية.

خاتمة :

يبدو من التطورات الراهنة فى الصومال أن هناك إعادة ترتيب للأوراق السياسية والتحالفات بين القوى المحلية والإقليمية والدولية، كما أن المشهد الصومالى يتسم بالغرابة فداخل الصومال، تقوم حركة شباب المجاهدين وغيرها من الفصائل المسلحة بعمليات عسكرية شرسة للسيطرة على المدن الصومالية، حتى وصلت حركة الشباب إلى العاصمة مقديشيو.

وتنسحب القوات الإثيوبية هرباً من هجمات المقاومة الموجهة إليها، معللة خروجها من الصومال بتطبيق اتفاق جيبوتى، تاركة مواقعها لقوات حفظ السلام الإفريقية التى لا تتعدى ٢٤٠٠ جندي، فتركز فصائل المقاومة هجماتها على القوات الإفريقية، مما أدى إلى تحويل العاصمة مقديشيو إلى ساحة للمعارك.

ومن ناحية أخرى، انتخب البرلمان الصومالى الشيخ شريف أحمد رئيساً للحكومة الانتقالية. ويبدو أن انتخابه قد صانف رضاء من المجتمع الدولى، خاصة الولايات المتحدة والأمم المتحدة، كما أنه يأتى إلى السلطة بناء على اتفاق مع إثيوبيا. ولكنه يواجه بمعارضة كبيرة من قبل القوى الصومالية الداخلية، مما يمثل تهديداً رئيسياً لمستقبل حكومته.

وهنا يطرح تساؤل مهم، هو: كيف يمكن التحدث عن عملية سلمية تتم لتحقيق مصالح فى الصومال، ممثلة فى اتفاق جيبوتى، ويتم تنفيذ هذه العملية بشقيها الخاصين بالانسحاب الإثيوبى وانتخاب رئيس جديد للحكومة الانتقالية، بعيداً عن مشاركة معظم الفصائل الصومالية، خاصة حركة شباب

وقد وصلت حركة شباب المجاهدين إلى العاصمة مقديشيو. وبعد أن استطاعت تصفية الاحتلال الإثيوبى، قامت بهجمات انتحارية وعمليات عسكرية ضد قوات حفظ السلام الإفريقية والقوات الحكومية، مما أدى إلى تحويل العاصمة إلى مسرح للقتال، وتسببت فى هروب مجموعات من المواطنين من مقديشيو، بحثاً عن مناطق آمنة.

ضعف الحكومة الانتقالية: ويواجه الشيخ شريف تحدياً آخر هو محاولة تفادى الضعف الذى كانت تعانيه الحكومة الانتقالية السابقة، هذا الضعف الذى أدى إلى نشوب خلافات كبيرة بين رئيس الحكومة السابق عبدالله يوسف، ورئيس الوزراء حسن حسين.

أيضاً، فإن الحكومة الانتقالية السابقة ووجهت بسيل من الغضب الشعبى، لأنها هى التى رحبت بتدخل قوات الاحتلال الإثيوبية عام ٢٠٠٦ لدعم موقفها فى مواجهة المحاكم الإسلامية. ويفعل هذا التدخل، تحول ما حققته المحاكم الإسلامية من استقرار إلى خراب ودمار. فقد أكدت مصادر الأمم المتحدة ومنظمة "إن" الحقوقية الصومالية أنه خلال عام ٢٠٠٧ فقط، كان هناك ١٤ ألف قتيل صومالى مدنى، و١,٥ مليون مشرد. كما أكد عدد من المنظمات الإنسانية - فى بيان مشترك لها - أن عدد النازحين من الصومال تجاوز مليونى شخص، وأن أعمال العنف المتكررة فى العاصمة مقديشيو أجبرت ما يقرب من ٢٠ ألف شخص على النزوح من منازلهم كل شهر. بالإضافة إلى اتهام منظمة هيومان رايتس ووتش للقوات الإثيوبية بارتكاب جرائم ضد الإنسانية فى الصومال، بجانب تحذير أربعين وكالة إغاثة محلية ودولية فى ٢٠٠٨ من حدوث كارثة إنسانية وشيكة فى الصومال.

وهذه النتائج تجعل من مهمة الحكومة الانتقالية الجديدة صعبة للتغلب على كل هذه العقبات واستعادة ثقة الشعب الصومالى فيها، بعد ما عاناه الشعب الصومالى من جراء استعانة هذه الحكومة بقوات أجنبية لمواجهة سيطرة الإسلاميين على السلطة.

ب- التحديات الخارجية :

يواجه الشيخ شريف عدداً من التحديات على الصعيد الخارجى فى ظل وجود قوى إقليمية ودولية مناوئة لحكومته أو تسعى للتدخل فى شئون الصومال بما يخدم مصالحها التى لا تتفق فى أغلب الأحيان مع مصالح الشعب والدولة الصومالية.

ومن أهم هذه القوى إثيوبيا التى تعد من القوى الإقليمية الرئيسية التى لعبت دوراً فى تحريك الصراع فى الصومال. ومن المتوقع استمرار التدخل الإثيوبى فى الشأن الصومالى، مستغلة التناقضات السياسية والأيدولوجية الموجودة فى الساحة الصومالية للحفاظ على مصالحها التى تتناقض مع المصالح الصومالية.

خلالها بناء الثقة بين الاطراف المتصارعة، وتثبيت وقف إطلاق النار، ودمج الميليشيات المختلفة وتشكيل المؤسسات، وغير ذلك من متطلبات هذه المرحلة؟

كل هذه التساؤلات، التي لا تجد لها إجابات حتى الآن، تجعل مهمة الحكومة الانتقالية الجديدة برئاسة الشيخ شريف أحمد في غاية الصعوبة، بل إنها تشكل تهديدا لبقاء هذه الحكومة، وتجعل مصير العملية السلمية في الصومال غامضا، بل ومهددا بالفشل.

الجهاديين التي استطاعت أن تسيطر ميدانيا على عدد كبير من المدن الصومالية، ودخلت العاصمة مقديشيو بعد أيام قليلة من الانسحاب الإثيوبي من الصومال، وأعلنت تطبيق الشريعة الإسلامية في بيداوة؟

وكيف تستمر حكومة الشيخ شريف أحمد في ظل حالة الفوضى التي أصبحت تنتشر في أرجاء الصومال؟

وإن الدعم الدولي والإقليمي الذي تتطلبه المصالحة الوطنية في الصومال، خاصة في المرحلة الانتقالية الراهنة التي يتم

القرصنة فى البحر الأحمر

أمن البحر الأحمر .. الواقع والتحديات

إلى الطويل

تكمن أهمية البحر الأحمر الاستراتيجية فى مجموعة من العوامل المتداخلة الجيوسياسية، والأمنية والاقتصادية، فهو أقصر طرق النقل بين الشمال والجنوب، ويلعب أدوارا مؤثرة على اقتصادات دول جنوب شرق آسيا والدول الأوروبية، إضافة لدوره كناقل للنفط الخليجي، ومنفذ للتبادل التجارى للدول المتشاطئة عليه، وبعضها لا تملك غيره ليربطها بالعالم، وأيضا دوره المؤثر على مجمل العلاقات العربية - الإفريقية كمر ملاحى رئيسى فى عمليات التعاون بين الطرفين. كما يشكل البحر الأحمر أهمية قصوى لمصر لاعتبارات متعلقة بقناة السويس، أحد أهم مصادر الدخل القومى.

أولا- أمن البحر الأحمر وعمليات القرصنة :

لا تعد عمليات القرصنة البحرية المنتشرة فى البحر الأحمر راهنا أول تهديد أمنى من نوعه لأمن البحر الأحمر، حيث جرى تلغيم شواطئ البحر الأحمر عام ١٩٨٤ فى محاولة لم يكشف عن جميع أبعادها حتى اللحظة الراهنة، ولا عن الأطراف المتورطة فيها على نحو جازم.

وفى سياق عمليات القرصنة، يمكن رصد أن هذه الحالات قد بدأ الإعلان عنها من جانب المكتب البحرى الدولى IMB اعتبارا من عام ٢٠٠٥ (١) لتصل الى ١٥٠ سفينة مختطفة حتى نهاية عام ٢٠٠٨ التى وقع فيها وحدها ١٠٠ حالة اختطاف، من بينها سفينة نفط سعودية كانت تحمل نفطا بمائة مليون دولار، حيث تم تحريرها من القراصنة بقدية ٢٥ مليون دولار.

أما عن البيئة التى تتم فيها عمليات القرصنة، فيمكن رصد التالى:

- إن عمليات القرصنة تجرى فى منطقة يتواجد فيها ١٥ قطعة بحرية لدول مختلفة، منها ٥ قطع للنااتو وحلف الأطلسي، إضافة لقطع بحرية فرنسية.

من هنا، يشكل أمن البحر الأحمر أهمية استراتيجية عربية وإفريقية، فقد كان غلق باب المندب، المدخل الجنوبي للبحر الأحمر عام ١٩٧٣، أحد المعطيات المؤثرة فى صناعة نصر أكتوبر، وهو الدرس الذى لم ينسه الإسرائيليون، حيث يسعون منذ ذلك الحين إلى تعظيم قدراتهم فى التأثير على المحددات الحاكمة لأمن البحر الأحمر راهنا ومستقبلا. كما أن انهيار مؤسسة الدولة فى الصومال ووجود قواعد عسكرية لكل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية فى جيبوتى يعظمان من مصادر التهديد للمصالح العربية والإفريقية بعامة والدول المشاطئة عليه بخاصة (مصر، السودان، السعودية، الأردن، إريتريا، اليمن، والصومال).

وفى ضوء التطورات الجارية فى البحر الأحمر، خصوصا انتشار عمليات القرصنة البحرية فيه، وصدر ٦ قرارات من مجلس الأمن الدولى بهذا الشأن، اعتبارا من يونيو ٢٠٠٨، فمن الضروري التعرض لأبعاد تلك التطورات من زاوية تأثيرها فى أمن البحر الأحمر، بدءا بانتشار عمليات القرصنة البحرية والشكوك المتعلقة بها، وكذلك المصالح الإسرائيلية فى البحر الأحمر، ثم التحركات الدولية والعربية إزاء تهديد الأمن فى البحر الأحمر، وأخيرا، السياسات المقترحة لصيانة الأمن فى البحر الأحمر.

(*) خبير فى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .

التجارة الإسرائيلية الاجمالية فيه، والقدرات المتعلقة بالاتصال المباشر بدول مشاطنة فيه كإريتريا مثلا التي تتيح مجالها الجوي للاستخدام الإسرائيلي في رحلاته إلى بلدان الشرق الأوسط.

ويضاف إلى هذه الاستراتيجيات تمتع إسرائيل بأدوات مناسبة لتحقيقها فمن المعلوم أن إفريقيا تحتضن بين ظهرانيها جاليات يهودية متفاوتة الأحجام ومتباينة القوة والتأثير. ففي شمال إفريقيا جماعات من اليهود السفارديم الذين قدموا بالأساس من إسبانيا والبرتغال خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر، إضافة إلى جماعات من اليهود الأشكناز قدمت إلى إفريقيا من شمال وشرق أوروبا خلال القرنين التاسع عشر والعشرين وإذا كان حجم هذه الجاليات خارج جمهورية جنوب إفريقيا هو جد متواضع، فإن وضعها الاقتصادي في بعض دول إفريقيا جنوب الصحراء، مثل كينيا، يتسم بالقوة والتأثير. كما أن الجالية اليهودية في جنوب إفريقيا تعد واحدة من أغنى الجاليات اليهودية في العالم. وطبقا لأحد التقديرات، فإن مساهمة يهود جنوب إفريقيا في خزانة الدولة العبرية تأتي في المرتبة الثانية بعد مساهمة يهود الولايات المتحدة (٣).

ثالثا- التحركات الدولية والعربية إزاء تهديد الأمن في البحر الأحمر :

في منتصف يونيو ٢٠٠٨ ومع تسارع حالات اختطاف السفن، كان المجتمع الدولي أسرع استجابة لهذا النوع من المخاطر، وتم إصدار ٦ قرارات بهذا الشأن من مجلس الأمن الدولي، وهي القرارات التي أجيّزت تحت ولاية الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، حيث أتاحت الدخول إلى المياه الإقليمية للصومال التي لا يزال لها وضع قانوني كدولة ومستندة على طلب من الحكومة الانتقالية الصومالية التي تخضع لنفوذ إثيوأمريكي، وهو الأمر الذي ترتب عليه وجود أساطيل من دول عدة، خصوصا مع إطلاق الاتحاد الأوروبي عملية أطلانطا التي تجيز لدوله التحرك لحماية سفنها (٤)، منها الهند وباكستان وغيرها.

والملاحظ في هذه القرارات (خصوصا القرار ١٨٥١) الدعوة إلى إنشاء منظومة أمنية لحماية البحر الأحمر بتعاون دولي في ضوء ما يقول عنه القرار من عجز محلي لمواجهة ظاهرة القرصنة، ودعوة القرار ١٨٤٦ إلى نشر الدول لقطع بحرية تكافح ظاهرة القرصنة، وهو أمر يعنى في التحليل الأخير نشوء أوضاع عسكرية لعدة دول معترف بها في حال ترتيب أمن البحر الأحمر.

وقد عكس صدور هذه القرارات المتتالية من مجلس الأمن وجود رغبة أمريكية بتدويل وعسكرة البحر الأحمر لتأمين النفطين الخليجي والإفريقي في عالم أصبح مضطربا خصوصا مع وجود خطط بأن تعتمد في ربع استهلاكها على النفط الإفريقي، وهو ما يعادل ٥ ملايين برميل نفط يوميا، إضافة إلى وجود توجه استراتيجي إسرائيلي عبر عنه أحد الباحثين الإسرائيليين (بنحاس مانير في جامعة تل أبيب) بأنه لا يمكن السماح تحت أي ظرف من الظروف بأن يتحول البحر الأحمر إلى بحيرة عربية، إضافة لوجود خطط إسرائيلية بامتلاك غواصات بإمكانها الوصول إلى باب المندب دون التزود بالوقود بمدى خمسة آلاف كيلو متر.

أما على الجانبين العربي والإفريقي، فيمكن أن نلاحظ الآتي:

- إن عمليات القرصنة تتم بطريقة احترافية، فمثلا زوارق القراصنة مصنوعة من مواد لا تستطيع رصدها أجهزة السفن في المدى الآمن لحمايتها، وهو ما يشير إلى أن التخطيط لهذه العمليات يقوم به محترفون.

- إن هذه الزوارق أصبحت مزودة بمضادات للطائرات وتنافذات صواريخ إضافة للهواتف المتصلة بالأقمار الصناعية.

- إن عمليات القرصنة لابد أن يتوافر لها أمران، هما سفينة أم ترسل الزوارق وقاعدة أرضية.

هذه البيئة تخلق العديد من الأسئلة حول الجهات المسؤولة عن هذه العمليات، وذلك في اتجاهين، الأول: إمكانية أن تتطور عمليات القرصنة مستقبلا من طلب المال إلى تبني أجندات سياسية معينة ربما لجماعات الإسلام السياسي.

الثاني: شكوك حول ارتباط هذه العمليات من القرصنة بوجود مخططات أمريكية للسيطرة على الممرات المائية العالمية، خاصة بعد أن سيطرت على مضيق جبل طارق بوجود قيادة الجيش الأمريكي لإفريقيا بالمغرب (أفريكوم) والخليج العربي بالوجود البحري والقواعد العسكرية (٢).

ثانيا- المصالح الإسرائيلية في البحر الأحمر :

يشكل البحر الأحمر عصبيا حيويا لإسرائيل في الوقت الراهن وذلك في ضوء وجود استراتيجية إسرائيلية للنفاذ والتأثير في الدول الإفريقية عامة، وذلك لاعتبارات سياسية واقتصادية، الأولى متعلقة بالخبرات التاريخية للصراع العربي - الإسرائيلي وتوظيف إفريقيا ككتلة تصويتية إبان هذا الصراع. حيث إنه بتحليل للسلوك التصويتي للمجموعة الإفريقية - كمثال - نجد أن الدول الإفريقية التي ساندت الموقف الإسرائيلي، سواء بشكل حاسم أو غير حاسم، تصل إلى عشرين دولة. إلا أن هذا التوجه اختلف كليا عند مناقشة قرار الأمم المتحدة الذي يعتبر الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية، حيث صوت لصالح القرار عشرون دولة إفريقية من غير الأعضاء في جامعة الدول العربية (باستثناء الصومال وموريتانيا)، كما عارض القرار خمس دول فقط، وامتنع عن التصويت ١٢ دولة. وليس بخاف أن هذين المثاليين يعكسان بجلاء الدور الإفريقي في الأمم المتحدة.

كما تشكل منطقة القرن الإفريقي أهمية خاصة لإسرائيل لتجسيم فرص التعاون العربي - الإفريقي على النحو الذي جرى في حرب أكتوبر.

وفيما يتعلق بالأهداف الاقتصادية الإسرائيلية في إفريقيا، فإن الحصول على ثرواتها الاستخراجية وجنى الأرباح التجارية مسالتان حاكمتان في الاقتصاد الإسرائيلي، حيث تحصل إسرائيل على حصة معتبرة من ماس الكونغو، كما انشأت عددا من الشركات البترولية في إفريقيا بغطاءات مناسبة، وذلك بحسبان تمتع إفريقيا - حسب الائتلاف (منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) - باحتياطيات نفطية تصل إلى ٨٠ مليون برميل نفط. كما تحتكر حاليا تجارة المنتجات الغذائية في إثيوبيا.

في هذا السياق، يقوم البحر الأحمر بوظائف اقتصادية حيوية في هذه الاستراتيجية الإسرائيلية، منها مرور ٢٠٪ من حجم

١- عدم استجابة النظام العربي لمصادر التهديد في البحر الأحمر، رغم وجود محاولة منذ عام ١٩٧٧ لإنشاء منظومة عربية لأمن البحر الأحمر في إطار الجامعة العربية، تزايدت الحاجة إليها مع تلغيم هذا البحر عام ١٩٨٤. وأيضاً عدم فاعلية النظام العربي مع الأزمة الراهنة وغياب المبادرات العربية المعنية بضمان أمن البحر الأحمر في إطار تحركات مجلس الأمن الدولي.

٢- ضعف القدرات العسكرية العربية في البحر الأحمر من حيث محدودية الأساطيل البحرية العربية، وعدم وجود تعاون بيني في الوقت الحالي. وعلى الجانب الإفريقي، فإن معاناة الصومال من الانهيار وضعف اقتصادات إريتريا والسودان وكينيا وانشغال الجميع بالصراعات الداخلية، يحجم من أدوارها في تفعيل المشاركة في أمن البحر الأحمر.

٣- التفاعل العربي الضعيف مع دولة مثل إريتريا مع وجود نفوذ إسرائيلي جعلها تتجاهل المصالح العربية بشكل عام.

٤- اقتصر التفاعل العربي مع الأزمة على عقد اجتماع مجلس السلم والأمن العربي في إطار الجامعة العربية في ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٨، ولم يقدم على اتخاذ أي تدابير بشأن الأزمة، واكتفى بإصدار بيان وتحديد موعد للاجتماع في صنعاء باليمن في يناير ٢٠٠٩، وهو اجتماع لم يتم حين جرفته أحداث غزة، بما يجعل بعض المراقبين يتوقع أن من بين أهداف الحرب على غزة لفت الأنظار بعيداً عن البحر الأحمر (٥).

رابعاً- تحديات التعاون الإقليمي حول أمن البحر الأحمر:

أ- المصالح الدولية:

تشكل المعطيات الراهنة في منطقة الشرق الأوسط ووجود قواعد عسكرية غربية في بعض بلدانه وبعض بلدان دول القرن الإفريقي، إضافة إلى الصراع الدولي الراهن على إفريقيا، أسباباً تحول معها البحر الأحمر من بحيرة عربية أمكن توظيفها في حرب أكتوبر ١٩٧٣ بنجاح إلى ممر مائي حيوي لمجمل المصالح الغربية - الأمريكية منها على وجه الخصوص، وهو وضع يطرح مصاعب - في ضوء توازن القوى الراهن - بشأن مدى احترام مصالح الدول العربية المتشاطئة على البحر الأحمر، والحفاظ على سيادتها في ضوء الممارسات الأمريكية خلال العقد الأخير التي استخدمت آلية التدخل العسكري الصريح والمباشر لبناء قواعد انطلاق مضافة إلى مصالحها في الشرق الأوسط.

ب- الانقسام الإقليمي العربي :

يبدو واضحاً أن الدافع السياسي والأمني في نشأة التجمعات الإقليمية العربية هو ذاته أبرز أسباب فشلها، ذلك أن الصراع العربي - الإسرائيلي كان محور العمل الإقليمي العربي، والتعامل معه كان أهم أسباب الخلاف والانقسام أيضاً. وقد نشبت عدة حروب عسكرية بين العرب وإسرائيل تمخضت عن قيام دولة إسرائيل في قلب الوطن العربي وتوسعها على حساب الدول العربية المحيطة بها، ثم عقدت اتفاقيات سلام بين بعض الدول العربية وإسرائيل. وكانت هذه الحروب ضمن سياق عمل إقليمي عربي مشترك، تتباين فيه النوايا وجهات النظر والمواقف. وقد وصل النظام الإقليمي العربي إلى حد القعود الكامل،

فقد شهدت فاعلية النظام الإقليمي العربي بعد انقسامه في حرب الخليج نكسة خطيرة عام ١٩٩٠ بسبب الاحتلال العراقي للكويت ثم قيام حرب الخليج الثانية وفرض حصار دولي شامل على العراق. حيث انقسمت الدول العربية حول التعامل مع الأزمة، وأدى الوجود الأمريكي العسكري المكثف إلى حالة هيمنة أمنية واستراتيجية على المنطقة وتهديد الدول العربية في أمنها وسيادتها. واندفعت بعض الدول والأطراف العربية في إقامة علاقات دبلوماسية وتجارية مع إسرائيل، وعقد المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمشاركة إسرائيل في المغرب ثم الأردن ثم القاهرة وأخيراً الدوحة. وبدا كما لو أن النظام العربي سينهار تماماً ليحل محله نظام شرق أوسطي تشارك فيه إسرائيل بدور قيادي وفعال، حيث شكلت المجزرة الإسرائيلية ضد غزة واستخدام أساليب المزايدات السياسية في سياق هذا النظام أحدث تجليات الانقسام العربي.

ولابد من الإشارة هنا إلى مجموعة من العوامل تجعل التعاون الإقليمي العربي مستحيلاً دون أخذها بعين الاعتبار، منها التفوق الإسرائيلي عسكرياً وتقنياً واحتكار إسرائيل للسلاح النووي في المنطقة، والهيمنة الأمريكية ووجودها العسكري الكثيف في المنطقة، وتهديد السيادة الوطنية للدول العربية في البحر الأحمر والعراق والسودان.

ج- الأوضاع الصومالية :

يشكل انهيار الدولة في الصومال منذ عام ١٩٩١ واستمرار هذا الانهيار حتى وقتنا الراهن معضلة أساسية أمام مسألة الأمن في البحر الأحمر، فالصومال تملك أطول شواطئ على البحر، ٣٧٠٠ كيلو متر من ناحية، وتتمركز فيها المحاكم الإسلامية التي يتم تصنيفها غربياً كحركة إرهابية من ناحية أخرى. من هنا، خاضت إثيوبيا حرباً بالوكالة عن الولايات المتحدة الأمريكية في الصومال، وذلك بعد أن تم إجهاض المحاولات المصرية والعربية في سياق الجامعة العربية وخارجها لصالح إثيوبيا في مهمة من الجلي أنها قد فشلت فيها بالعنوان الأبرز لهذا الفشل، وهو استقالة الرئيس عبدالله يوسف أحمد. وتبقى آليات التعامل مع هذا الوضع وسبل إعادة الدولة في الصومال والأطراف الفاعلة في هذه العملية محل أسئلة، خصوصاً ما يتعلق منها بالدور العربي، وعمماً إذا كان فردياً لمصر أو السعودية مثلاً أو كليهما مجتمعين، أو قابلية وفاعلية الجامعة العربية في هذا الدور في ضوء إخفاقها السابق في هذه المحاولة وتصنيفها كطرف منحاز.

د- مصالح الأطراف الإقليمية :

في ضوء الموقف الإيراني الساعي إلى لعب أدوار إقليمية مؤثرة من ناحية، ورغبة الدولة الإيرانية في ضمان الجوار العربي المباشر (العراق) في حالة ضعف استراتيجي من ناحية أخرى، وتدخلها السافر في شئونه الإقليمية، إضافة إلى اعتباره ساحة مناسبة للصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية (٦)، واهتمام إيران بمنطقة القرن الإفريقي على نحو خاص لاعتبارات متعلقة بالوجود العسكري الغربي في منطقة الخليج العربي والتنافس الإقليمي مع مصر - فإنه يتم النظر إلى اهتمام إيران بمنطقة القرن الإفريقي بقلق متزايد على الجانب المصري. فمن الجلي أن إيران الخمينية سعت في أوقات مختلفة لخلق قاعدة تعاون مع السودان مثلاً،

الاعتبار الهواجس الإثيوبية، والانتماءات الدينية التقليدية للشعب الصومالي، ربما عبر حكومات ائتلافية التي من الممكن أن يلعب فيها المحيط العربي أدواراً إيجابية، إذا ما أطلقت يده وقدراته، حيث تصنف الصومال كدولة عربية كما يدين شعبها بالدين الإسلامي.

- ضرورة صياغة استراتيجية تفاعل عربية - إفريقية شاملة تلعب فيها مصر دوراً محورياً، حيث إنه من المطلوب أن تحوز المكانة الاستراتيجية لمنطقة القرن الإفريقي ذات المكانة التي تحوزها دول حوض النيل، وذلك من حيث الاهتمام بتوجيه التمويل لبرامج التعاون في مختلف المجالات.

وفي هذا السياق، لابد أن نذكر أن إسرائيل قد ركزت في تفاعلاتها الإفريقية منذ البداية - وحتى في ظل سنوات القطيعة الدبلوماسية بينها وبين إفريقيا على المساعدات العسكرية - على مجال تدريب قوات الشرطة وقوات الحرس الرئاسي لعدد من الدول الإفريقية، مثل زائير (جمهورية الكونغو الديمقراطية حالياً) والكاميرون. كما تنشط هذه المساعدات في إثيوبيا ودول القرن الإفريقي، إضافة إلى المساعدات الفنية، وقد اشتملت منذ البداية على ثلاثة مجالات أساسية، هي: نقل المهارات التقنية وغيرها عن طريق برامج تدريبية معينة، وتزويد الدول الإفريقية بخبراء إسرائيليين لمدة قصيرة أو طويلة المدى، وإنشاء شركات مشتركة أو على الأقل نقل الخبرات والمهارات الإدارية للشركات الإفريقية. وتشير الإحصاءات التي نشرها مركز التعاون الدولي التابع لوزارة الخارجية الإسرائيلية إلى أن عدد الأفارقة الذين تلقوا تدريبهم في إسرائيل عام ١٩٩٧ وصل إلى نحو ٧٤٢ متدرباً، إضافة إلى نحو ٢٤٦٣٦ إفريقياً تلقوا تدريبهم من قبل في مراكز التدريب الإسرائيلية خلال الأربعين سنة الماضية (٩). ورغم قيام مصر بدور مثيل، إلا أنه محدود المجالات نسبياً، ويقتصر على مجالي الزراعة والإعلام.

- الاستفادة من الخبرات المتراكمة في مجال التعاون بشأن الحفاظ على الأمن بالبحر الأحمر، حيث كان هناك مشروع خلال السبعينيات بالجامعة العربية، وهناك قمة تعز ١٩٧٧ التي طالبت بربط أمن البحر الأحمر بأمن الخليج.

وهناك قاعد تفاهم مشتركة ممثلة في توجهات نظم الحكم في كلا البلدين. وطبقاً للموقف الرسمي العربي الذي يتبنى الموقف الأمريكي في اعتبار إيران قوة تهديد، تبقى الأسئلة مفتوحة بشأن هل يمكن توظيف النزوع الإقليمي الإيراني كنقطة توازن نووى مع إسرائيل على الأقل مرحلياً؟ أم يستمر الموقف الرسمي العربي في اعتبار إسرائيل عدواً ثانوياً مقابل تصنيف إيران كعدو استراتيجي؟

خامساً - نحو منظومة أمنية للبحر الأحمر :

يشكل أمن البحر الأحمر وضمان سلامة الملاحة فيه ضرورة استراتيجية للتجارة العالمية والدول المتشاطئة عليه. فهو من ناحية يمر نفطى مهم لدول الخليج والسودان واليمن، وهو من ناحية أخرى مؤثر بشكل فعال على حركة التجارة والنقل بقناه السويس بما تشكله من أهمية اقتصادية استراتيجية لمصر. كما تشكل أعمال القرصنة البحرية للتجارة العالمية تهديداً مؤثراً صنف معه المكتب البحري الدولي (IMB) البحر الأحمر بأنه أخطر منطقة شحن بحري، مع بلوغ الهجمات على السفن ٦٠ هجوماً خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٠٨ (٧).

وطبقاً لهذه الأهمية المتزايدة وفي ضوء الفشل الذي منيت به الاستراتيجيات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، بعد فشل الغزو العسكري للعراق من ناحية وإطلاق عقال الطموح النووي الإيراني من ناحية أخرى، ومع التداعيات المتوقعة للكساد العالمى وتأثيره على السياسات الأمريكية، ومع وجود إدارة أمريكية جديدة قد تدرك في سياق إنتاجها النظري (٨) بإمكانية السماح بنوار إقليمية تكون لها وظائف مطلوبة في إطارها الحيوى - فإنه من المطلوب التفكير في أساليب وآليات إنتاج هذه المنظمة الأمنية المطلوبة. وهنا عدد من الاقتراحات للنقاش :

- صياغة مشروع لمنظومة تعاون أمنى إقليمى عربى يراعى توجهات ومطالب الأطراف الدولية والتجارة الدولية، ويقدم تظمينات من نوع ما لإسرائيل تلعب فيه كل من مصر والسعودية واليمن أدواراً رئيسية ويحصل على توافق عربى.

- حث الإدارة الأمريكية الجديدة على التوافق على ترتيبات تسعى إلى إعادة سلطة الدولة في الصومال، يؤخذ فيها بعين

المراجع :

- ١- د. أشرف سليمان غبريال، مشكلات القرصنة البحرية، ورقة مقدمة إلى ورشة مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية تحت عنوان أمن البحر الأحمر في ١٤ يناير ٢٠٠٩.
- ٢- د. إبراهيم نصر الدين، جريدة الكرامة، ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٨.
- ٣- د. حمدى عبدالرحمن، إفريقيا وإسرائيل في عالم متغير، ملفات المعرفة، الجزيرة نت، ٣ أكتوبر ٢٠٠٤.
- ٤- نص قرار مجلس الأمن رقم ١٨٥١ في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨.
- ٥- أنور عبد الملك، الأهرام، ١٣ يناير ٢٠٠٩.
- ٦- د. حميد الراوى، النفوذ الإيراني في العراق وانعكاساته الإقليمية، ورقة مقدمة إلى المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، ١٨ مارس ٢٠٠٨.
- ٧- جريدة الشرق الأوسط للندن، ٤ فبراير ٢٠٠٨.
- ٨- براك أوياما، خطاب الفوز الرئاسى، نوفمبر ٢٠٠٨.
- ٩- حمدى عبدالرحمن، مرجع سابق.

اختطاف السفن قبالة سواحل الصومال .. من المستفيد؟

د. إبراهيم نصر الدين

منذ عدة شهور، طالعنا - ولا تزال - الصحف ووكالات الأنباء والفضائيات، فضلا عن العديد من الدراسات، بأخبار وكتابات عن أعمال القرصنة قبالة سواحل الصومال، وهو الأمر الذي أثار حالة من الذعر في مختلف أرجاء العالم حول تهديد هذه الأفعال للتجارة الدولية من جهة، واحتمال الاستفادة من أموال الفدى لتمويل العمليات الإرهابية من جهة أخرى . وقد أدى ذلك إلى الضغط على مجلس الأمن لإصدار ثلاثة قرارات على الأقل تتيح استخدام القوة ضد هذه الأعمال، وإلى استنفار الأساطيل الحربية للعديد من الدول للانضمام إلى الأسطول الأمريكي والسفن الغربية الموجودة في المحيط الهندي وخليج عدن.

منه، والتي يستفاد منها أن القرصنة عبارة عن: "إتيان أعمال إكراه، أو انتواء إتيان تلك الأعمال في البحر العام، دون وكالة مشروعة، وخارج نطاق اختصاص أية دولة".

ونستنتج مما سبق أن أركان جريمة القرصنة هي:

١- أعمال إكراه: ولا يهم في هذه الأعمال أن تكون موجهة للمال أو للأشخاص، وسواء أكانت جسمانية أم مجرد حد من حرية ضحيتها، على أن ترتكب هذه الأعمال ضد سفينة أو طائرة، أو أن تكون السفينة أو الطائرة هي أداة ارتكابها.

٢- يجب أن يرتكب الفعل في البحر العام أو في مكان يقع خارج ولاية أية دولة: القرصنة على هذا النحو هي جريمة بحرية. وعليه، فإن الأفعال التي ترتكب في نهر داخلي لا تكون جريمة قرصنة، وهي جريمة تقع في البحر العام، أي خارج المياه الإقليمية للدولة، وبالتبعية خارج ولاية أية دولة.

غير أن وصف عمليات اختطاف السفن قبالة سواحل الصومال "بالقرصنة" يعد وصفا غير صحيح جملة وتفصيلا، ويتناقض مع ما استقر عليه العرف والقانون الدولي حول هذا المفهوم.

إن مرد قولنا السابق يعود إلى أن مفهوم "القرصنة" من المفاهيم "النادرة" المستقرة في القانون الدولي البحري، والتي ربما -على نحو ما سنبين- لا تسرى على الأفعال التي تجرى في السواحل الصومالية.

مفهوم القرصنة في القانون الدولي البحري :

لقد استقر العرف الدولي على اعتبار القرصان عدوا للجنس البشري، لأن أفعاله موجهة في الحقيقة ضد الجماعة الدولية بأسرها.

وقد عرف اتفاق جنيف سنة ١٩٥٨ القرصنة في المادة ١٥

(*) استاذ العلوم السياسية بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة .

الإقليمية للصومال إنما تعطى مبررا أقوى لاية جماعة صومالية بمواجهة هذه الأفعال، إعمالا لبدأ الدفاع الشرعى عن النفس.

من ناحية أخرى، يبدو أن ثمة وكالة مشروعة من جانب الحكومة الانتقالية - وإن كانت غير معلنة - لبعض الرعايا الصوماليين للإتيان بهذه الأفعال، خاصة إذا علمنا - ووفقا لما تذهب إليه العديد من التقارير - أن بعض أموال الفدية تذهب إلى عبد الله يوسف كبادرة حسن نية لقائد إقليمي.

استنادا إلى ما تقدم، يمكن القول إن أركان جريمة القرصنة لا تنطبق على الأفعال التي ترتكب قبالة السواحل الصومالية. صحيح أنها أعمال إكراه، لكنها لا ترتكب في البحر العام، ثم إنها لا تستهدف مكسبا خاصا، وإنما تستهدف حماية الموارد الطبيعية للصومال من جهة، وتحصيل رسوم (جبرا) عن مرور السفن في المياه الإقليمية الصومالية إزاء عجز الدولة عن القيام بذلك من جهة أخرى. فضلا عما تقدم، فإن استمرار الحصار الجائر للسواحل الصومالية من جانب السفن الأجنبية، تحت دعاوى مكافحة الإرهاب، ومخافة انتقال نشاط القاعدة إلى الصومال، إنما يدفع ببعض فئات المجتمع الصومالى لكسر هذا الحصار لمواجهة ظروف المجاعة والقحط الذى يضرب الصومال.

ما هي الجهة أو الجهات التي تقوم بهذه الأفعال التي يطلق عليها "قرصنة" ؟

واضح من كافة التقارير والأخبار أن ثمة محاولة دعوى لاتهام اتحاد المحاكم الإسلامية (وحركة شباب المجاهدين التي تصفها الإدارة الأمريكية بالإرهابية) بالقيام بهذه الأفعال لتمويل مجهودها الحربى فى مواجهة الحكومة الصومالية الانتقالية المدعومة بقوات إثيوبية تحت المظلة الأمريكية.

غير أن واقع الحال يشير إلى أن نشاط حركة الشباب وعملياتها يبتعد كثيرا عن المناطق التي تجرى فيها عمليات اختطاف السفن. ذلك أن عمليات هذه المنظمة تجرى فى البر، وفى جنوب الصومال، بعيدا عن مسرح عمليات اختطاف السفن.

وعلى العكس مما تقدم، فقد كانت الفترة الوحيدة، التي اختفت خلالها فعليا القرصنة حول الصومال، هي فترة حكم اتحاد المحاكم الإسلامية الذي استمر ستة أشهر فى النصف الثانى من عام ٢٠٠٦. وقد عادت القرصنة بعد الإطاحة بحكم المحاكم الإسلامية. فعقب غزو القوات الإثيوبية للصومال، واستيلائها على العاصمة مقديشيو، مع قوات الحكومة الانتقالية، ازدادت عمليات القرصنة، بل إن هناك ما يشير إلى أن مسئولى ميناء مقديشيو قد قدموا العديد من التسهيلات للخاطفين.

ومنذ عام ٢٠٠٨، فإن الغالبية العظمى من عمليات ما يسمى القرصنة تمت فى خليج عدن. وهذه المنطقة تبعد كثيرا عن

٣- ألا تكون هناك وكالة مشروعة للقيام بتلك الأعمال: أى لا تكون هذه الأعمال مما يقرره القانون الدولى، سواء بالقياس لمن يأتى هذه التصرفات بنفسه، أو لمن يأمر بمباشرتها. فالدولة التي تأذن لرعاياها بإتيان أعمال إكراه فى البحر العام وفى حدود ما يقره قانون الشعوب لا تجعل من هؤلاء الرعايا قرصنة. كما أن من يأتى أعمال إكراه فى البحر العام من قبيل الدفاع عن النفس لا يعد قرصانا.

٤- أن يكون الدافع لارتكاب الفعل مصلحة شخصية: أى أن يكون بقصد تحقيق الكسب والنفع الخاص، أى بنية السلب والنهب، وهذا القول ذهب إليه نفر قليل من الفقهاء.

هل تعد الأفعال التي تتم قبالة السواحل الصومالية قرصنة ؟

طبقا للقواعد السابقة، فهذه أعمال إكراه موجهة للمال والأشخاص، ترتكب ضد السفن، وأداة ارتكابها هي السفن، لكنها لا ترتكب بنية السلب والنهب. فلم يحدث أن سلبت حمولة أى سفينة، أو قتل لأى من أفراد طاقم السفن المخطوفة، ولكن الخاطفين يطلبون فدية للإفراج عن السفن المختطفة. ولو كان الفرض من الاختطاف تمويل الحرب فى الصومال، لكان الأفضل سلب حمولة السفينة الأوكرانية التي تحمل على ظهرها ٣٣ بناية حديثة.

ومعظم هذه العمليات لا ترتكب فى البحر العام، وإنما فى المياه الإقليمية للصومال. وعلى نحو ما تذهب إحدى الدراسات الأجنبية: "تقوم سفن أوروبية وآسيوية وإفريقية بأنشطة صيد مكثفة فى مياهها (بقصد المياه الإقليمية الصومالية)، ويزعم بعض القرصنة أن أنشطتهم تستهدف حماية الموارد الطبيعية للصومال، وأنه ينبغى النظر إلى أموال الفدى على أنها ضريبة شرعية".

وفى هذا الإطار، يمكن النظر إلى الأفعال التي ترتكب لمواجهة نشاط السفن الأجنبية فى المياه الإقليمية للصومال بوصفها عملا من أعمال الدفاع الشرعى عن النفس لحماية الثروة السمكية للصومال، ولنع السفن الأجنبية من إلقاء النفايات النووية على السواحل الصومالية، أو لتحصيل رسوم مرور (عنوة) فى المياه الإقليمية للصومال، مادامت لا توجد حكومة مستقرة وقادرة على تحصيل هذه الرسوم.

إن عدم وجود حكومة صومالية قادرة على حماية مياهها الإقليمية لا يبرر هذه النشاطات غير المشروعة للسفن الأجنبية فى المياه الإقليمية للصومال. فلا يزال العالم حتى اليوم يعترف بوجود قانونى للدولة الصومالية، رغم انهيارها فعليا، وكثير من حكومات العالم تعترف بالحكومة الانتقالية فى جنوب الصومال، ورئيس الدولة الصومالية السابق عبد الله يوسف. وعليه، فإن هذه الأفعال غير المشروعة من جانب السفن الأجنبية فى المياه

الهندي، أو من أسطولها والأساطيل الغربية المنتشرة قبالة السواحل الصومالية، خاصة أن السفن المختطفة يتم سحبها إلى الموانئ الصومالية، (ميناء إيل تحديداً في بلاد بونت)، بل إن الخاطفين يتجمعون في مقهى دينجى فى الميناء، وأن من يطلق عليهم "قراصنة" ينطلقون من هذا الميناء، متزودين بالمؤن والوقود. ولكن الولايات المتحدة اكتفت بالترويج لهذه الأعمال، بحثاً عن تحالف دول (غربى، وآسيوى، وعربى) لمواجهة هذه الظاهرة، وسعياً منها لتحقيق نوع من الإجماع الدولى يضىف شرعية على أجندتها "الخفية".

تحاول الولايات المتحدة السيطرة على كافة الممرات المائية الدولية، فهي تسيطر على قناة بنما. وقد أتاح لها غزوها للعراق السيطرة على مضيق هرمز فى الخليج العربى، وأصبح مضيق جبل طارق تحت سيطرتها مع قبول المغرب استضافة مقر القيادة العسكرية الأمريكية (أفريكوم). وها هى تعمل حثيثاً وتسعى لإيجاد المبرر، والغطاء الدولى، للسيطرة على طريق التجارة الدولية عبر مضيق باب المندب، فى اتجاه قناة السويس، وفى اتجاه ممر الكيب البحرى، تحت دعاوى مكافحة الإرهاب مرة، ومكافحة عمليات القرصنة مرة أخرى. ولربما يمكنها ذلك فى مرحلة تالية من السيطرة على جزيرة سو قطرة اليمنية (وهى أقرب إلى السواحل الصومالية من السواحل اليمنية) خاصة أن الحكومة اليمنية قد رفضت قبول عروض أمريكية باستئجارها.

يؤكد ما تقدم أن أعمال القرصنة أكثر ازدهاراً فى منطقة دلتا النيجر جنوب نيجيريا، حيث مناطق إنتاج البترول، ولا نجد حشوداً عسكرية ولا ضجة إعلامية أو دبلوماسية حول هذا الموضوع، على اعتبار عدم وجود ممرات بحرية دولية فى هذه المنطقة.

ويبقى تساؤل أخير: لماذا هذه الضجة الآن، والسعى لإضفاء مشروعية من الأمم المتحدة على اتخاذ إجراءات عقابية ضد خاطفى السفن قبالة السواحل الصومالية؟

إن الإجابة على هذا التساؤل تبدو واضحة، إذا علمنا أن قوات التدخل العسكرى الأمريكية قد هزمت فى الصومال، وأمراء الحرب فى الصومال والذين ساندتهم الولايات المتحدة قد هزموا منتصف عام ٢٠٠٦ على يد اتحاد المحاكم الإسلامية. ثم إن قوات الغزو الإثيوبية (والتي تدخلت لمساندة الحكومة الانتقالية فى الصومال، بغطاء ومساعدة أمريكية) باتت على وشك الهزيمة هى وقوات الحكومة الانتقالية، مع تقدم قوات حركة الشباب نحو العاصمة مقديشيو، بعد سيطرتها على معظم أنحاء جنوب الصومال. وإزاء وضع كهذا، يبدو أن الولايات المتحدة بفتحتها ملفى الإرهاب والقرصنة (على غير الواقع) إنما تريد تشكيل تحالف دولى يمكنها من السيطرة على الصومال على نحو ما فعلت فى غزوها لأفغانستان.

وخلاصة القول: إن الأفعال التى تجرى قبالة السواحل

مناطق عمليات حركة الشباب، إذ إنها تقع على سواحل بلاد بونت فى أقصى الشمال الشرقى للبلاد. والثابت أن هذه المنطقة، التى تتمتع بشبه حكم ذاتى فى شمال شرق الصومال، تمثل قاعدة لمعظم عمليات اختطاف السفن فى الصومال، وهى مسقط رأس الرئيس السابق، عبد الله يوسف. وعليه، فإن أعمال القرصنة لم ترتبط من قريب أو بعيد باتحاد المحاكم الإسلامية (حركة الشباب)، وإنما ارتبطت زماناً ومكاناً بالحكومة الانتقالية - وحليفاتها قوات الغزو الإثيوبية - وبشخص عبد الله يوسف. ويشاركها فى ذلك شركات الأمن الأجنبية التى استأجرتها بونت لاند (موطن عبد الله يوسف)، وهى من أكثر المناطق استقراراً وازدهاراً، مقارنة بغيرها من مناطق الصومال.

ومن الملاحظ أن الحكومة الانتقالية، وحكومة بلاد بونت، قد عقدتا العديد من الاتفاقات مع شركات أمن فرنسية، وأمريكية، وكندية، وسعودية لتأمين السواحل، ومكافحة القرصنة. وبمراجعة ملف شركات الأمن الأجنبية فى الصومال، نجد أن ثلاثة من موظفى الشركة الكندية سومكان Somcan قد تم سجن كل منهم مدة عشر سنوات فى تالايلاند بسبب ممارستهم للقرصنة ضد إحدى السفن التايلاندية فى خليج عدن. إن ذلك يشير الشكوك حول دور الحكومة الانتقالية وإدارة بلاد بونت وقوات الغزو الإثيوبية المدعومة بشركات الأمن الأجنبية تحت المظلة الأمريكية فى هذه العمليات، خاصة مع ما يتمتع به الخاطفون من مهارات وما يمتلكونه من وسائل اتصالات متقدمة، وأسلحة حديثة.

إذا كنا قد انتهينا فى التفسير الأول إلى أن الأفعال التى ترتكب قبالة السواحل الصومالية لا ينطبق عليها وصف "القرصنة"، وفقاً لما درج عليه القانون الدولى البحرى، وإنما يمكن اعتبارها عملاً من أعمال الدفاع الشرعى عن النفس، فإن التفسير الثانى - الذى يلقى بمسئولية هذه الأفعال على أطراف أربعة: الحكومة الانتقالية، وبلاد بونت، وقوات الغزو الإثيوبية، وشركات الأمن الأجنبية، فضلاً عن الرعاية الأمريكية - يجعل من هذه الأفعال عمليات "قرصنة". إن هذا التفسير يشير إلى أن هذه الأفعال شكل من أشكال "إرهاب الدول" الذى ترعاه الولايات المتحدة تحديداً، مستخدمة فى ذلك حلفاءها: الحكومة الانتقالية، وبلاد بونت، وقوات الغزو الإثيوبية، وشركات الأمن، تنفيذاً لأجندتها العالمية الخاصة.

ما هى الجهة المستفيدة من هذه الأعمال؟

إن المستفيد الأول، بل وربما الوحيد، من هذه الأعمال هى الولايات المتحدة الأمريكية التى كان بمقدورها - ولا يزال - إيقاف هذه الأعمال بإزالة برى أو بحر على السواحل الصومالية، انطلاقاً من جيبوتى، حيث تتواجد قواتها بالقاعدة الفرنسية هناك، أو من قاعدتها فى ديبجو جارسيا فى المحيط

الصومالية هي شكل من أشكال إرهاب الدول تمارسه الولايات المتحدة، مستخدمة في ذلك أطرافاً محلية وإقليمية (الحكومة الانتقالية، بونت لاند، قوات الاحتلال الإثيوبي، بالإضافة إلى شركات الأمن الأجنبية) لإثارة فزع العالم من هذه الأفعال التي تهدد التجارة العالمية، وذلك بغية تشكيل تحالف دولي لمقاومة هذه الظاهرة (وهو ما أخذ في التشكل) يعمل

بالإنابة عنها، ويتحمل تكاليف هذه المهمة، تحت القيادة الأمريكية (التي باتت عاجزة عن تحمل نفقات الحرب في العراق وأفغانستان)، وكل ذلك بهدف التمهيد للمشروع الإمبراطوري الأمريكي القائم في جانب منه على السيطرة على المضائق والممرات البحرية العالمية.

جريمة القرصنة البحرية في ضوء القانون الدولي

د. أيمن عبد العزيز سلامة

أثارت جرائم القرصنة البحرية والسطو المسلح ضد السفن والمراكب أمام سواحل الصومال في خليج عدن قلق واهتمام المجتمع الدولي، لما تمثله هذه الجرائم من تهديد للسلم والأمن الدوليين بشكل عام، وتهديد للأمن الإنساني لدولة الصومال التي انهارت وتقطعت أوصالها منذ عام ١٩٩١ وحتى اللحظة الأنية.

تحقيق منافع خاصة بواسطة طاقم أو ركاب سفينة أو طائرة خاصة وذلك في أعالي البحار".

ووفقا للمادتين المشار إليهما، فإن أية أعمال عنف مسلحة ترتكب ضد السفن داخل المياه الإقليمية للدول، التي تبعد مسافة ١٢ ميلا بحريا من شواطئ الدول، لا تعد جريمة قرصنة بحرية، وفقا للتكييف القانوني الوارد في الاتفاقيتين المشار إليهما، ولكن تعد مجرد أعمال سطو مسلح كأي سرقة أو سطو مسلح يرتكب داخل إقليم الدولة، وتخضع لقوانينها الداخلية المنظمة لهذه الجرائم.

أيضا، لا بد أن ترتكب جريمة القرصنة البحرية بهدف تحقيق مصالح وأهداف شخصية لمركبي الجريمة، أي القراصنة. فإذا كان الهدف من احتجاز أو نهب الممتلكات الموجودة على السفينة هو هدف سياسي كالترويج لقضية سياسية، أو لفت الأنظار العالمية لقضية أخرى تخرج عن تحقيق مصالح شخصية لهؤلاء المجرمين، فإن هذه الأفعال لا تعد إلا سطوا مسلحا، وإن تم في أعالي البحار.

جدير بالذكر أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي صدرت في عام ١٩٨٢، تعد ملزمة لكافة الدول أعضاء منظمة الأمم المتحدة، سواء صدقت أم لم تصدق هذه الدول على تلك

وأصبح الأمر، الذي لا محاجة فيه، أن أعمال القرصنة البحرية والسطو المسلح، التي ترتكب ضد السفن والمراكب أمام سواحل الصومال وفي خليج عدن، أصبحت تشكل خطرا كبيرا يرتب عظيم الملمات، وأضحت أمرا يستحيل معه التريث والتمهل^(١). إلا أن ما نريد إبرازه في هذا الموضوع هو ماهية جريمة القرصنة، باعتبارها جريمة دولية وما يميزها عن جريمة السطو المسلح، باعتبارها جريمة وطنية تختص المحاكم الوطنية بملاحقة مرتكبيها ومحاكمتهم.

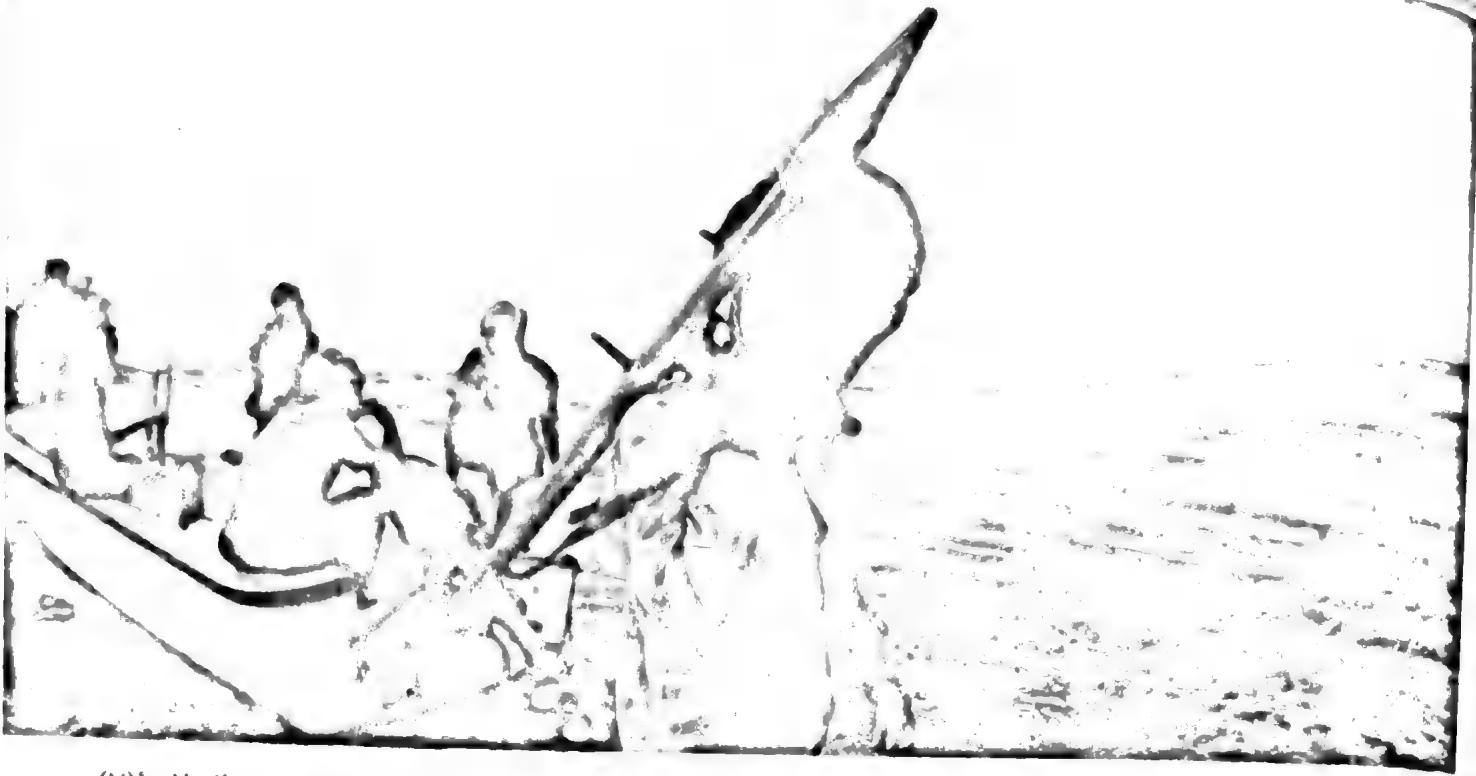
وترجع أهمية دراسة هذه المسألة القانونية لما لها من أثر مباشر متعلق بالجهود الدولية الأخيرة لمكافحة أعمال العنف المسلح المختلفة قبالة السواحل الصومالية، فضلا عن القرارات الأخيرة لمجلس الأمن المتعلقة بمكافحة هذه الأعمال^(٢).

القانون الدولي البحري :

بينت كل من الفقرة الأولى من المادة ١٠١ من اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢^(٣) والمادة ١٥ من اتفاقية جنيف لقانون البحار لعام ١٩٥٨^(٤) الأركان الواجب تحققها لحدوث جريمة القرصنة، باعتبارها جريمة دولية:

أي أعمال عنف أو احتجاز أو نهب غير قانونية ترتكب بغية

(٥) مدرس القانون الدولي العام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة.



باتخاذ الإجراءات القضائية الوطنية بموجب ذلك المبدأ (٧).

ثم تطور الأمر بعد ذلك، حيث أصبحت السفن الحربية للدول التي تلقي القبض على مراكب وسفن القراصنة في أعالي البحار تقوم بقيادة السفينة الحربية إلى أحد موانئ هذه الدول، وذلك لمحاكمة القراصنة وفقا لقوانينها الوطنية، والتي تحدد جريمة القرصنة، وتنزل بحقهم العقوبة المقررة وفقا لقوانينها.

وإذا كانت جريمة القرصنة تعد من أولى الجرائم التي انعقد لها الاختصاص القضائي العالمي منذ عدة قرون، وحتى قبل نشأة ما يعرف الآن بالقانون الدولي العام، فإن معظم الفقهاء يرون أن مرد ذلك ليس بشاعة الجرم ذاته، أي القرصنة، ولكن باعتبار أن الجريمة تقع خارج حدود الدولة الإقليمية، أي في أعالي البحار، فتخرج بذلك عن نطاق الاختصاص القضائي الوطني لدولة ما، باعتبار أن هذه الجرائم تقع خارج سيادة الدولة (٨).

جدير بالذكر أن العديد من المحاكم الجنائية الوطنية، التي أنشأتها الدول الحليفة المنتصرة في الحرب العالمية الثانية لمقاضاة مجرمي الحرب النازيين، كانت قد أسست اختصاصها القضائي في مقاضاة هؤلاء على مبدأ الاختصاص القضائي العالمي، الذي لم يكن قد عرف من قبل إلا للملاحقة ومقاضاة قرصنة البحر، باعتبارهم أعداء للبشرية (٩)، (١٠).

وأحيانا ما تقوم الدول أيضا بتسليم هؤلاء القراصنة إلى دول مجاورة تقبل بمحاكمتهم وفقا لقوانينها الوطنية. فلقد عقدت كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية مذكرتي تفاهم مع كينيا، الدولة المحاذية للصومال، حيث تتيح هاتان المذكرتان للحكومة الكينية المفاضلة بين محاكمتهم، وفقا لقوانينها

الاتفاقية، حيث تستند الاتفاقية إلى العرف الدولي الذي تواتر واستقر منذ القرن السادس عشر الميلادي.

فمنذ القرن السادس عشر الميلادي، ترسخت قاعدة عرفية دولية في مجال مكافحة جريمة القرصنة الدولية، تسمح للدولة التي تعتقل سفن القرصنة بمحاكمتهم بموجب قوانينها الوطنية.

وبعد القانون الإنجليزي، الذي أصدره الملك هنري الثامن في عام ١٥١٦، من أوائل القوانين الوطنية المعنية بمكافحة ومقاضاة القراصنة. ومنذ ذلك الوقت، اعتبرت المحاكم الوطنية للدول أن قرصان البحر يعد عدوا للبشرية جميعا

Pirata Est Hostis Humani Generis (٥).

ومنذ ذلك الحين، كانت أية دولة تستطيع أن تقبض على القراصنة في أعالي البحار وتقوم بمحاكمتهم وإعدامهم شنفا، بغض النظر عن جنسية هؤلاء القراصنة، أو المكان الذي أُلقي القبض عليهم فيه في أعالي البحار. حيث كان قانون الشعوب في تلك الحقبة يسمح للدول بأن تقوم بإعدام هؤلاء على ظهر السفينة التي تعتقلهم، حتى دون اتخاذ إجراءات قضائية حيالهم (٦).

يذكر في ذلك السياق أنه وبالرغم من إجماع الفقه والعمل الدوليين على اعتبار القرصنة جريمة دولية ينعقد لها الاختصاص القضائي العالمي، وأن القراصنة يعدون أعداء للبشرية جميعا، إلا أنه لم يتم إعمال مبدأ الاختصاص القضائي العالمي لمقاضاة قرصنة البحر إلا في مرات قليلة في القرنين السابع عشر والثامن عشر. ويرجع ذلك إلى أن العديد من الدول التي اعملت ذلك المبدأ أثرت ألا تكشف عن قيامها

للقرصنة، تجعلهم يهربون ويفلتون من الاعتقال بواسطة سفن الدول التي تطاردهم، ويعودون لتكرار الجرم نفسه مرة ثانية.

ايضا، يرى هؤلاء ضرورة الا يقتصر الهدف من أعمال القرصنة، تحقيق منافع شخصية للقائمين بذلك العمل، بل يجب أن يمتد ليشمل تحقيق أهداف ومصالح سياسية لهؤلاء الأشخاص.

ومن ثم، ينصب التعديلات في مصلحة دعم الجهود الدولية لمكافحة هذا الخطر الداهم المحيق بأمن وسلامة الملاحة البحرية الدولية، والأهم من ذلك الأمن الإنساني في الصومال.

ونتيجة للثغرات، التي يستغلها من يقومون بأعمال القرصنة البحرية والسطو المسلح قبالة السواحل الصومالية وفي خليج عدن، قامت العديد من الدول الإفريقية (١٣) مؤخرا في شهر يناير من عام ٢٠٠٩ في جيبوتي بتوقيع قانون سلوك إقليمي، يهدف إلى قمع النهب المسلح للسفن بمحاذاة سواحل الصومال وفي خليج عدن. وتنص الوثيقة على أن تراجع الدول الموقعة تشريعاتها الداخلية بما يكفل بإقرار قوانين رادعة تهدف لقمع نهب السفن وتجريم القرصنة وغيرها من جرائم ذات صلة، وأن تتضمن تشريعاتها أيضا مبادئ وإرشادات حول التحقيقات والمحاكمات للقرصنة.

خاتمة :

بالرغم من التواجد البحري الحربي المكثف في مناطق خليج عدن والبحر العربي وقبالة السواحل الصومالية، بهدف تأمين الملاحة البحرية العالمية، وبالرغم أيضا من صدور قرار مجلس الأمن الأخير رقم ١٨٤٦ في ٣ ديسمبر عام ٢٠٠٨ - الذي يرخص للدول التي تتواجد سواحلها في هذه المناطق بالدخول إلى المياه الإقليمية لدول الصومال بعد موافقة الحكومة الصومالية لتعقب والقضاء على القرصنة - إلا أن كل هذه الجهود غير ناجعة ولا ناجزة، مادام تجاهل المجتمع الدولي عن عمد الأزمة الحاصلة في الصومال منذ عام ١٩٩١، والتي كان من أهم وأخطر إفرازاتها وتداعياتها أعمال القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في هذه المنطقة.

الداخلية، أو نقلهم لدولة جنسيتهم، أو للدولة التي تحمل سفينتهم علمها.

فحين قامت المدمرة الأمريكية "ونستون ترنتشل" باعتقال القرصنة الصوماليين يوم ٢٠ يناير عام ٢٠٠٨، بعد أن كانوا قد أطلقوا قاذفتهم تجاه السفينة الأمريكية "دلتا دانجر" (١١)، قامت المدمرة الأمريكية بنقلهم إلى كينيا التي شرعت في محاكمتهم وفقا لقوانينها الجنائية الوطنية، حيث أصدرت في أكتوبر من العام نفسه حكما بسجنهم سبعة أعوام في السجون الكينية.

القيود القانونية التي تحد من مواجهة جريمة القرصنة البحرية :

يرى البعض أن من شأن التضييق والتقييد، الذي أتت به اتفاقية قانون البحار، أن يحد من الجهود الدولية الفعالة لمكافحة خطر القرصنة البحرية. حيث تقصر الاتفاقية حدوث فعل القرصنة في أعالي البحار، وتقييد أيضا الاتفاقية الهدف من العنف والاحتجاز المسلح في تحقيق مصالح ومنافع شخصية للقائمين بذلك العمل.

ومن هنا، يزعم هؤلاء أن من الضروري تعديل الاتفاقية لتتواءم مع التطور والخطورة من جانب القائمين بأعمال القرصنة والسطو المسلح (١٢) وذلك ليمتد وصف فعل القرصنة، باعتبارها جريمة دولية، إلى المياه الإقليمية، خاصة لمجابهة الحالات التي لا تستطيع فيها الدول المنهارة أو الفاشلة - كما الحال في الصومال - أن تواجه هذه الأعمال داخل مياهها الإقليمية، أو حين تقوم بعض من هذه الكيانات - مثل "إقليم بونت لاند"، الذي يقع ضمن إقليمه ميناء "أبل" الذي يعد المعقل الرئيسي للقرصنة - بدعم ورعاية هؤلاء القرصنة الذين يرتكبون هذه الأعمال قبالة سواحل ذلك الإقليم.

فحين ترسل السفن الدولية لمواجهة القرصنة، فليس بمقدور هذه السفن، بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، أن تتعقب القرصنة أو تقيض عليهم بمجرد دخولهم المياه الإقليمية للدول. فتكون المياه الإقليمية في هذه الحالة ملاذا آمنا

المراجع :

١- قدر المكتب الدولي للنقل البحري الخسارة المالية الناجمة عن أعمال القرصنة البحرية في المياه الواقعة بين المحيطين الهندي والهادي فقط بمبلغ يتراوح بين ١٢ و ١٥ مليار دولار أمريكي.

٢- قرارات مجلس الأمن أرقام: ١٨٣٨، ١٨٤٦، ١٨٥١.

3- On Convention on the law of the sea art 101., Dec10., 1982.

4- Geneva Convention on the high seas , Apr. 29, 1985.

5- King v. Marsh (1615) 81 Eng. Rep. 23 (K . B).

6- Randall, Universal Jurisdiction under International law, 66 tex. L. Rev. 1988, pp, 791.

7- Alfred Rubin, law of piracy 213 (2d. ed 1998).

8- Eugene kontorvich, law and Economics, working paper series, George Mason University pp.4, ssrn.com/abstract_id.

9- Demjanjuk v. Petrovsky, 776 F. 2d 582,571, 1985.

١٠- تستند كل من إسبانيا وتركيا، في ملاحقتهما للقادة الإسرائيليين المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني في قطاع غزة، على المبدأ نفسه.

11- U.N. Doc S/229/2006 (2005).

١٢- في عام ٢٠٠٨، اختطف القراصنة ناقلة النفط السعودية "سيروس ستارن" التي يبلغ طولها ٢٣٠ مترا، ويبلغ حجمها ثلاثة أضعاف حجم حاملة طائرات أمريكية وحمولتها كاملة، وكانت تحمل ربيع الإنتاج البترولي اليومي في المملكة العربية السعودية. وتتجلى هذه السابقة الخطيرة في بعد السفينة أكثر من ٨٠٠ كم عن السواحل الكينية، وهو ما يعني - طبقا لتقديرات مسئول بهينة إقليمية لمراقبة الملاحة البحرية والقرصنة - أن القراصنة زادوا من تسلحهم، وربما يحصلون على مساعدة من آخرين قد يكونون نيجيريين أو يمنيين، نظرا لضخامة العملية. فهذه العملية تدلل على القدرة النوعية العالية للقراصنة ومقدرتهم على الاستمرار وشن هجماتهم وتوسيع منطقة القرصنة.

١٣- إثيوبيا، كينيا، مدغشقر، المالديف، سيشل، الصومال، إريتريا، تنزانيا، اليمن، جيبوتي.

الولايات المتحدة

أوباما وإعادة صياغة العلاقات الأمريكية - الروسية



شهدت الفترة الأخيرة إشارات متبادلة بين الولايات المتحدة وروسيا، خاصة بعد تولي إدارة الرئيس الجديد باراك أوباما مقاليد السلطة في ٢٠ يناير ٢٠٠٩، ربما تؤدي لفتح صفحة جديدة في العلاقات المعقدة بين واشنطن وموسكو، بعد مرحلة من الفتور اعترت العلاقات بينهما في عهد الإدارة الأمريكية السابقة. ففي سعي الإدارة الجديدة لتحسين صورة الولايات المتحدة عالميا والابتعاد عن سياسة الأحادية والغطرسة التي تميزت بها الإدارة السابقة، فإنها تبدو مرونة ملحوظة تجاه قوى دولية وإقليمية عديدة، على رأسها روسيا التي تملك أوراقا كثيرة في تسوية ملفات وخلافات عديدة، ثنائية وإقليمية ودولية.

كالمف النووي الإيراني أو الوضع الداخلي المتهب في أفغانستان أو حتى البرنامج النووي لكوريا الشمالية، ليست وليدة اللحظة، فالصعوبات نفسها سبق أن واجهت الإدارة الأمريكية السابقة، لكنها فضلت التصدي لها باعتماد سياسة خارجية انفرادية اتسمت بالعنصرية والصلف، الأمر الذي دفع الجميع، سواء كانوا من الخصوم أو من الحلفاء، إلى التخلي عنها وتركها تواصل حماقاتها، وهو ما أفضى إلى حدوث أكبر تراجع للنفوذ الأمريكي منذ انهيار جدار برلين، بل إن الهيبة الأمريكية، بوصفها تمثل الدولة العظمى في العالم، أصابها خدش كبير. وقد تعاظم التخطئ الأمريكي في عهد الإدارة السابقة مع بروز قوى إقليمية متعددة مثلت - ولا تزال - تحديا لحالة الأحادية القطبية الأمريكية، إلى مستوى الحد الذي أصبحت تلعب فيه أدوارا تفوق حجمها الجيوسياسي والعسكري وحتى الاقتصادي. لقد سبق للرئيس أوباما أن عبر عن أمله في أن يتمكن الطرفان الأمريكي والروسي من إقامة علاقات بناءة في المجالات التي يمكن لهما أن يتقدما فيها إلى الأمام في ظل الاحترام والمصلحة المتبادلة. ويأتي هذا الموقف في ظل انتشار قناعة كبيرة لدى المعسكر الديمقراطي

وقد تنشأ المنطلقات لتحسين العلاقات الثنائية على أساس متكافئ، ولكن التطورات الإيجابية لا تبدو ممكنة إلا في حالة تخلي الولايات المتحدة عن نشر الدفاع الصاروخي في أوروبا، وعن قبول أوكرانيا وجورجيا في حلف الأطلسي، مقابل موافقة روسيا على تشديد العقوبات على إيران أو الضغط عليها من أجل وقف برنامجها النووي، فضلا عن مساعدة موسكو للناثو في حربه الضروس في أفغانستان، في إطار "صفقة كبرى" أو "مقايضة" بين واشنطن وموسكو، بات الحديث عنها متواترا خلال الفترة الأخيرة.

العلاقات مع موسكو - ضرورة استراتيجية

تمثل العلاقات مع روسيا عنصرا بالغ الأهمية والحساسية بالنسبة للإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة باراك أوباما. فبرنامج السياسة الخارجية الأمريكي، الذي تم اعتماده منذ الأسابيع الأولى للحملة الانتخابية، يضع على رأس أولوياته ملفات معقدة لا يمكن حلها بدون الاستعانة بمساعدة موسكو. صحيح أن الحاجة الأمريكية للتعاون مع روسيا من أجل التصدي لموضوعات شائكة،

(*) باحث في العلوم السياسية .

التشاور مع الحلف بصدد الملف الأفغانى والبرنامجين النوويين الإيراني والكورى الشمالى. واعتبرت كلينتون أن هذا اللقاء بداية جيدة ليس فقط لتطوير علاقات البلدين الثنائية، وإنما لقيادة العالم فى القضايا المهمة، وعلى رأسها الأسلحة النووية والأمن النووى، لكنها قالت إن فتح صفحة جديدة فى العلاقات الروسية - الأمريكية سيستغرق وقتاً، وإن العلاقات تحتاج إلى مزيد من الثقة المتبادلة. وقد أشارت كلينتون إلى أنها تريد بداية جديدة للعلاقات مع روسيا، لكنها أوضحت أن الانقسامات لا تزال قائمة بشأن توسع حلف شمال الأطلسى وعلاقات روسيا مع جيرانها، فى إشارة إلى التوغل الروسى فى الأراضى الجورجية (٤).

ويبدو أن لقاء لافروف - كلينتون لا يزال فى مرحلة الاستطلاع للمواقف وجهات النظر، حيث يسيطر اعتقاد على الأوساط السياسية الروسية بأن السياسة الأمريكية تجاه روسيا لن تشهد تغييرات جذرية، باعتبار أن الولايات المتحدة لا تزال تحت تأثير بقايا الحرب الباردة، وأن أغلبية مؤسسات إنتاج السلاح وشركات النفط تجد فى تصعيد التوتر بين البلدين مصالح مباشرة، بدءاً من تسويق المنتجات العسكرية، وانتهاءً بمحاولة السيطرة على منابع الطاقة بهدف التحكم فى النمو الاقتصادى والصناعى لأغلبية الدول الأوروبية. كما لا يعتقد فى موسكو أن واشنطن ستراجع عن نشر أسلحتها الاستراتيجية الهجومية خارج أراضيتها.

ويراهن الكرملين على أن تأثيرات الأزمة المالية العالمية، التى أوصلت أوباما إلى مقعد الرئاسة فى الولايات المتحدة، والتى ستلقى بظلالها على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية والعلاقة مع روسيا - باعتبار أن مشروعات وخطط إدارة بوش حملت الموازنة الحكومية الأمريكية أعباء ثقيلة - بات من الضرورى التخلص منها اليوم. وهو ما يفرض على الإدارة الجديدة إجراء تعديلات فى توجهات سياساتها الخارجية، منها إعادة النظر فى نشر الدرع الصاروخية الأمريكية، التى ستشكل عبئاً على الميزانية الأمريكية، باعتبار أن تكاليف الخطة زادت على ١٨٠ مليار دولار، سيتم إنفاقها خلال خمس سنوات، فى الوقت نفسه الذى يمكن فيه إنهاء ما يسمى بالخطر الإيرانى بالتفاهم مع روسيا. كما أن واشنطن تدرك أن تقليص الخسائر البشرية والتكاليف المادية فى تسوية الملف الأفغانى يحتاج لمشاركة فعالة من جانب روسيا (٥).

وإذا كانت الأزمة المالية العالمية قد شكلت محددات رئيسية فى توجهات إدارة أوباما تجاه روسيا، فإن الأزمة نفسها هى التى جعلت موسكو تقابل واشنطن فى منتصف الطريق. فالاقتصاد الروسى القائم أساساً على الريع النفطى والغاز لا يتحمل أعباء الدخول فى سباق تسلح جديد. لذا، رحبت موسكو بهذا النهج الجديد لإدارة أوباما، وأعرب الرئيس الروسى ديمترى ميدفيديف عن تفاؤله بأن 'صفحة جديدة من العلاقات تفتح بين موسكو وواشنطن'، قائلاً إنه تلقى إشارات 'إيجابية جداً' من نظيره الأمريكى باراك أوباما خلال الفترة الأخيرة. وجاء حديث ميدفيديف، خلال استقباله، فى ١٠ مارس ٢٠٠٩، أعضاء اللجنة الأمريكية المستقلة لدراسة سياسة واشنطن تجاه روسيا. وأعرب ميدفيديف عن الأسف لانخفاض مستوى العلاقات بين موسكو وواشنطن فى السنوات الأخيرة، مؤكداً أن كثيراً من الملفات الصعبة والمهمة فى العالم مرتبط بهذه العلاقات، بما فى ذلك على صعيد مكافحة الإرهاب وتنمية الاقتصاد (٦).

الأمريكى بأن المرحلة السابقة عرفت تضيقاً كبيراً على الطرف الروسى، وتميزت بأحادية مفرطة خلال الولايتين الرئاسيتين لجورج بوش، وصلت إلى درجة أبدى فيها البعض تخوفهم من الرجوع إلى حقبة الحرب الباردة بكل ذكرياتها المريرة. وقد بدا واضحاً فى ظل الظروف الدولية السابقة أن الجانب الأمريكى حرص على التركيز على برنامج الدرع الصاروخية فى بولندا وتشيكيا، من أجل صرف أنظار الطرف الروسى عن برنامج توسيع حلف الأطلسى، حتى يصل إلى الاستقرار بصورة نهائية فى خاصرة الدب الروسى. وقد شكلت الحرب الروسية ضد جورجيا، فى أغسطس ٢٠٠٨، إشارة قوية إلى واشنطن وحلفائها على مدى ما يمكن أن تذهب إليه موسكو فى الدفاع عن مصالحها الحيوية فيما تسميه 'الجوار القريب'. وعليه، فالأولوية الجديدة التى لدى الإدارة الأمريكية الجديدة تتجه نحو التركيز فى المرحلة المقبلة على فتح صفحة جديدة فى العلاقات بين الجانبين، من أجل احتواء ما يوصف بردود الفعل الروسية المتشنجة والناجمة عن إحساسها المتنامى بالعزلة والحصار (١).

من ناحية أخرى، تؤيد معظم الدول الأوروبية (خصوصاً ألمانيا وفرنسا)، باستثناء بعض دول أوروبا الشرقية والوسطى التى كانت تدور فى فلك الاتحاد السوفيتى السابق، فكرة التوجه نحو الانفتاح على روسيا، وليس حصارها أو احتوائها على خلفية رغبة تاريخية دافئة، إضافة إلى أن روسيا هى أحد مصادر إمدادات الطاقة لأوروبا. وبرغم أن هناك العديد من الاستراتيجيين للغربيين النافذين يصورون القيادة الروسية، خاصة رئيس الوزراء فلاديمير بوتين، على أنها معادية حتى النخاع للغرب والولايات المتحدة تحديداً، فإن هناك البعض الذى لا يتردد فى تأكيد وجود تيار فى القيادة الروسية يؤيد الانفتاح بقوة على الغرب، وأن قائد هذا التيار ليس سوى الرئيس الروسى ديمترى ميدفيديف نفسه. ولم تتردد صحيفة 'الواشنطن بوست' فى أن تشير إلى أن وجود 'نزاع' داخل النخبة الروسية الحاكمة يشكل سبباً إضافياً لشرع إدارة أوباما فى الحوار مع موسكو من أجل تعزيز معسكر ميدفيديف (٢). وقد أعلن نائب الرئيس الأمريكى، جون بايدين، خلال مؤتمر ميونيخ للأمن فى أوروبا فى فبراير ٢٠٠٩، أنه لا يمكن اعتبار قوة روسيا ضعفاً للنااتو، داعياً إلى وقف التدهور فى العلاقات الأمريكية - الروسية، والعمل على تحسينها عبر إيجاد مجالات العمل المشترك، مما يكشف عن مساعى إدارة أوباما لتقليص مساحات الخلاف مع روسيا. هذا النهج يختلف كلياً عن أسلوب إدارة بوش السابقة، التى لم تكن تجتهد فى البحث عن المواقف المشتركة مع الآخرين، وإنما كانت تعمل على فرض مواقفها على بقية دول العالم بالقوة والتهريب غالباً، وبالإقناع والترغيب نادراً (٣).

ويمكن القول إن اللقاء، الذى جمع هيلارى كلينتون ونظيره الروسى سيرجى لافروف فى جنيف فى ٦ مارس ٢٠٠٩، رغم أنه لم يمكنهما من التوصل إلى نتائج إيجابية بصدد الملفات المتنازع عليها، إلا أنه سمح لهما بإذابة الجليد والتوتر اللذين كانا يحولان دون عودة الدفء والهدوء إلى العلاقة بين البلدين، وذلك قبل الانتقال فى مرحلة مقبلة إلى معالجة الموضوعات الشائكة، مثل اتفاقية نزع الأسلحة النووية الاستراتيجية، وبرنامج الدرع الصاروخية، وأفاق توسيع حلف الأطلسى، إضافة إلى استئناف

أهم قضايا العلاقات :

١- معاهدة الأسلحة النووية :

يأتى فى مقدمة القضايا، التى اشاعت جوا من التفاؤل بشأن تطور العلاقات الروسية - الأمريكية، إعلان الرئيس باراك أوباما استعداداته للتفاوض مع روسيا حول اتفاق لنزع السلاح النووى، يتم بموجبه تحديد سقف للترسانة النووية للبلدين فى حدود لا تتجاوز ألف رأس لكل واحد منهما وبالمقارنة مع إدارة الرئيس بوش، تشكل الخطوة العالية لفريق أوباما تغييرا جوهريا، قياسا على السياسة السابقة التى اقتصررت جهودها فى هذا المجال على تصريحات ضد السلاح النووى دون مضمون محدد. بل إن عهد بوش شهد تقويض العديد من الاتفاقات والمعاهدات فى هذا الشأن. ومنذ عام ٢٠٠٥، تعرض موسكو على واشنطن بصورة دورية استئناف المفاوضات حول مصير المعاهدات والاتفاقيات السابقة بشأن السلاح النووى، لكنها لم تتلق أى شئ محدد باستثناء الوعود بالعودة لذلك (٧).

لذا، يأتى إعلان أوباما الأخير عن استعداد بلاده للتفاوض مع روسيا بهدف الحد من التسليح النووى كخطوة فى الطريق الصحيح، ليس لإرضاء موسكو فحسب، بل لما ينطوى عليه الإعلان من مصلحة كبرى للولايات المتحدة قبل غيرها، لا سيما أنها تدرج جيدا أنها فى غنى عن ترسانة نووية ضخمة تشجع الآخرين على الاستزادة منها. إذ حتى بدون السلاح النووى، تبقى الولايات المتحدة متفوقة فى مجال السلاح التقليدى ومتقدمة على جميع بلدان العالم. وبالمطبع، لم يخل الإعلان الأمريكى من لفظة موجبة إلى روسيا، مفادها أنها لا تنوى الانقلاب على التفاهات السابقة التى تم التوصل إليها مع الاتحاد السوفيتى السابق، والمتعلقة بتقنين السلاح النووى، حتى لا تعتقد موسكو أن واشنطن تريد زيادة أسلحتها النووية على حساب موسكو. ولا ننسى أيضا أن ما حرك أوباما فى إعلانته هو هاجس الانتشار النووى الذى يشكل كاهل إدارته فى التعاطى مع الملف النووى الإيراني، فضلا عن قرب انعقاد مؤتمر لمراجعة معاهدة حظر الانتشار النووى العام المقبل. فقد تعرضت المعاهدة لانتقادات شديدة من قبل الدول غير النووية، التى لاحظت تهرب الدول النووية من التزاماتها بشأن الحد من ترسانتها. لذا، تريد الولايات المتحدة تغيير نبرتها وإظهار تعاونها من أجل حشد التأييد الدولى للضغط على إيران، وربما إقناعها فى ظل الترتيبات النووية الجديدة بأنها لن تستفيد من حيازة السلاح النووى بقدر ما ستخسر (٨).

وقد رحبت روسيا بمبادرة واشنطن التى تعترف أن تقترحها على موسكو، والخاصة بتقليص الترسانات الاستراتيجية بنسبة تصل إلى ٨٠٪. وقد قيم المسئولون الروس والخبراء إيجابيا هذه النوايا غير المعلنة رسميا بعد، ويرفقون تقييماتهم هذه بجملة من التحفظات، لكنهم يجتمعون على أن موسكو ترى أن المسألة حول تقليص الترسانة النووية يجب أن ترتبط بمسألة نشر عناصر المنظومة الأمريكية للدفاع الصاروخى فى أوروبا، حيث تبقى هذه القضية العقبة الكبرى فى طريق وضع اتفاقية جديدة، ولكن باراك أوباما يمكن أن يقدم على تجميد هذا المشروع لأجل غير مسمى. وتشير تقارير إلى أن واشنطن على استعداد لطرح مقترحاتها خلال المفاوضات التى ستبدأ مع موسكو فى القريب العاجل حول

الاتفاقية الجديدة الخاصة بالرقابة على التسليح، التى يجب أن تحل محل معاهدة تقييد الأسلحة الاستراتيجية الهجومية الأولى التى سينتهى مفعولها فى ديسمبر ٢٠٠٩. وعلى الرغم من أن موسكو لم تتلق بعد أى مقترحات رسمية من واشنطن حول نزع السلاح، إلا أنها - على حد قول نائب رئيس الحكومة الروسية سيرجى إيفانوف - على استعداد لخوض المفاوضات، وتوقيع اتفاقية روسية - أمريكية جديدة حول تقليص الترسانات النووية فى غضون عام واحد. وسيتعين على روسيا والولايات المتحدة، قبل معالجة هذه المهام الطموح، حل جملة من القضايا الخطيرة التى تعيق المفاوضات حول المعاهدة الجديدة فى مجال نزع السلاح فى السنوات الأخيرة. ولعل أهمها هى المسألة التى تقضى بالأى يشمل التقليص الروس النووية فقط، بل والصواريخ التى تحملها أيضا وهو ما تصر عليه روسيا، خاصة الروس غير المنشورة، فقد أصرت الولايات المتحدة فى عهد جورج بوش على أن أى اتفاق يجب ألا يخص إلا الروس النووية المنصوبة ميدانيا.

وما يثير قلق موسكو كثيرا هو وجود أسلحة غير نووية خارقة الدقة فى حوزة الولايات المتحدة، وتريد روسيا شمولها بالتقليص أيضا بموجب المعاهدة الجديدة. ولكن الأهم هو أن خطط واشنطن لنشر عناصر المنظومة الأمريكية للدفاع الصاروخى فى أوروبا الشرقية تعترض الطريق إلى عقد معاهدة جديدة، بدلا من المعاهدة السابقة فى مجال نزع الأسلحة. ويؤكد المندوب الروسى الدائم لدى الناتو، ديميتري روجوزين، أن المسألة حول تقليص الروس النووية يجب ألا تعالج إلا مع المسألة التى تخص الدفاع الصاروخى. وقال "إنه من غير الجائز اقتراح تقليص الروس النووية والعمل فى الوقت ذاته على بناء وحدات عند الحدود الروسية قادرة على تدمير هذه الروس". وافترض أن ألف رأس نووى غير كافية للتغلب على المنظومة الأمريكية الراهنة للدفاع الصاروخى، برغم أن التصريحات الأمريكية الجديدة تشير إلى أن إدارة أوباما تشكك فى جدوى هذا المشروع الذى سعت الإدارة الأمريكية السابقة إلى تحقيقه. وإذا كان من المستبعد أن يتخلى باراك أوباما عن المعاهدتين الموقعيتين مع وارسو وبراغ، فإنه قد يقدم فى غضون ذلك على تجميدهما، متذعرا بالآزمة الاقتصادية.

ويقوم الخبراء الروس بإيجابية مشوبة بالحدز أفاق التوصل إلى اتفاق محتمل على تقليص الترسانات النووية فى البلدين ويشدد على هذا الأمر الرئيس السابق لهيئة أركان قوات الصواريخ الاستراتيجية، فيكتور يسين، الذى يرى ضرورة أن يتم العمل، فى ظل هذا التقليص العميق للصواريخ الاستراتيجية والروس النووية، على ضمان مستوى متكافئ من الأمن للولايات المتحدة وروسيا. فإن واشنطن ستحظى بأفضلية استراتيجية خطيرة، ما لم تتعهد بموجب التزامات قانونية مثبتة بتقليص برنامج الدفاع الصاروخى داخل الولايات المتحدة، إضافة إلى تخليها عن الموقع الثالث للمنظومة الأمريكية للدفاع الصاروخى. وبخلافه، فإن خلا خطيرا سينشرب فى ميزان ضمان الأمن بين الولايات المتحدة وروسيا.

ويرى الروس أنه ينبغي تمديد مفعول المعاهدة حول تقييد الأسلحة الاستراتيجية الهجومية الأولى، أو توقيع وثيقة جديدة. وفى جميع الأحوال، فإن موسكو بحاجة إلى معاهدة أخرى

٢٠٠٥ بطرد القواعد العسكرية الأمريكية من وسط آسيا، وذلك بسبب اتهامها لهذه القواعد بإثارة القلاقل والاضطرابات في دول المنطقة (١٠).

وأدركت الولايات المتحدة أن تدخل روسيا قويا يكمن وراء قرار إغلاق القاعدة، خصوصا أن القرار أعلن من موسكو، وتزامن مع تقديم قرض لقرغيزستان بقيمة مليار دولار، إضافة إلى منحة مالية غير مستردة قيمتها ١٥٠ مليون دولار. لكن رد الفعل الأولي للولايات المتحدة على قرار قرغيزستان جاء خافيا. وقال الجيش الأمريكي إنه يواصل المصادات مع حكومة قرغيزستان بشأن مبلغ التعويض عن استخدام القاعدة، مما يترك مساحة للحلول الوسط. وتغازل واشنطن الآن قوة أخرى بآسيا الوسطى هي أوزبكستان، حتى تتيج لها استخدام قاعدة "كارشي" الجوية مجددا، وهي منشأة أكثر قوة ترجع إلى الحقبة السوفيتية، وكانت تستخدمها في بداية الحملة الأفغانية، وتم إغلاقها في عام ٢٠٠٥. ويوضح أندريه جروزين، الخبير في شئون آسيا الوسطى، أن إغلاق قاعدة "ماناس" يشكل مكسبا جيوسياسيا لروسيا، ونفوذ روسيا في هذه المنطقة يتعزز، خصوصا أن محطة رادار حدثها الجيش الروسي وضعت، بالتزامن، في الخدمة في منطقة تشوى في قرغيزستان (١١). وتحتل قرغيزستان من بين شركاء روسيا في آسيا الوسطى مكانة خاصة. فعلى مسافة ٢٥ كيلو مترا من قاعدة "ماناس" التابعة للناو، تقع قاعدة "قانت" التابعة لمنظمة الأمن الجماعي والتي تشغلها قوات روسية بالأساس. وحتى الآن، فإن عملية الناو "الحرية المستديرة" في أفغانستان لم تتكلل بالنجاح، وقاعدة "ماناس" تحوم حولها الشبهات. فالإ جانب مهمتها الأساسية التي تكمن في تزويد قوات الناو في أفغانستان بالوقود والمؤن، كانت تستخدم في القيام بمهام استطلاعية ضد دول آسيا الوسطى والصين التي تحظى باهتمام رئيسي من جانب الناو. وكان الرئيس القيرغيزي السابق، عسكر أكاييف، قد وقف ضد مساعي واشنطن الرامية إلى نشر طائرات "أوكس" القادرة على التجسس الإلكتروني عن بعد داخل الأراضي الصينية من قاعدة ماناس الجوية. ومن غير المستبعد أن يكون رفض أكاييف لهذا المطلب الأمريكي قد شكل سببا مباشرا لسقوط نظامه بأيدي المعارضة المدعومة من واشنطن في عام ٢٠٠٥. أما فيما يتعلق بالرئيس القيرغيزي الحالي، كرمان بك باقاييف، فقد اعتمد لعبة التوازنات ومستمر فيها. ومع أن باقاييف يعلن روسيا بصوت عال "شريكا استراتيجيا"، فهو لا يزال يمارس مناوراته الدبلوماسية بين موسكو وواشنطن وبكين (١٢).

ولا شك في أن إغلاق هذه القاعدة سيشكل انتصارا سياسيا لموسكو يؤكد إعادة إحياء دورها في الفضاء السوفيتي السابق. لكن البعض في موسكو شك في صواب اختيار توقيت المواجهة مع واشنطن حول "ماناس" بعد خطوات عدة قامت بها الإدارة الأمريكية الجديدة لتوفير مناخ إيجابي للحوار في القضايا الاستراتيجية. في المقابل، اعتبر محللون أن إغلاق "ماناس" في وجه الأمريكيين في هذا التوقيت بالذات يحمل "عرضا من موسكو لأوباما لتغيير قواعد اللعبة إقليميا"، بحيث تكون موسكو قادرة على التحدث بالنيابة عن حلفائها. ومعلوم أن موسكو قدمت تسهيلات لنشاط قوات التحالف في أفغانستان منذ البداية، لكنها أعلنت صراحة معارضتها للتواجد العسكري الأمريكي في أي من

خاصة بالدفاع الصاروخي، وإن بوسع الأمريكيين أن يعدوا بتجميد نشر هذه المنظومات في أوروبا الشرقية، مقابل تقليص الأسلحة النووية ليعودوا من ثم إلى استئنافها، ولهذا ينبغي أن يتم تثبيت جميع الشروط بالتفصيل في نص المعاهدة. وفي الوقت الذي يعرب فيه بعض الخبراء عن اعتقادهم بأن المعاهدة حول تقليص الأسلحة النووية ومسألة الدفاع الصاروخي في أوروبا الشرقية ستناقش ضمن جملة واحدة، وأن مثل هذا الاقتراح من جانب أوباما سيعيد مربحا بالنسبة لروسيا، فإن البعض الآخر، كخبير معهد التحليل السياسي والعسكري في موسكو الكسندر خرامتشيجين، يرى أن عدد الروس النووية الذي تقترحه الولايات المتحدة لا يبدو كافيا بالنسبة لروسيا من أجل ممارسة سياسة الردع النووي إزاء الولايات المتحدة. إذ سيكون بوسع الأمريكيين تدمير الترسانة الروسية المقلصة من دون اللجوء حتى إلى استخدام سلاحهم النووي. ويشددون على أن بوسع الولايات المتحدة تدمير الصواريخ التي تطلق من تحت الأرض، والتي تشكل أساس القوات النووية الروسية بواسطة توجيه ضربات غير نووية بالغة الدقة. أما تلك الصواريخ التي ستمكن روسيا من إطلاقها، فإنها ستقع فريسة للمنظومة الأمريكية للدفاع الصاروخي. ويحذر الكثيرون في روسيا من أن تقليص الترسانة النووية سيجعل روسيا تقف عزلاء ليس أمام الولايات المتحدة فقط بل وأمام الصين أيضا. إذ إن ما يشكل أساس القوات النووية الصينية هو الصواريخ المتوسطة والقريبة المدى "دونج فيونج" التي لا يزيد مداها على ٦٠٠ كيلومتر، وإنها لا تشكل خطرا على الولايات المتحدة، ولكنها تصل إلى الأراضي الروسية وأنه عقب التقليص الذي يقترحه أوباما، ستفقد موسكو القدرة على إلحاق ضرر لا يعوض بالصين، وبالتالي فلن يمكنها الحديث عن أي ردع نووي لبكين. وتشدّد موسكو على ضرورة انخراط الدول الأخرى في عملية تقليص الأسلحة النووية، وأن هذا يجب ألا يكون موضوعا خاصا بالاتفاقات الروسية - الأمريكية فقط، بل يجب على الجميع المضي في طريق عقد اتفاقيات موازية ومتوافقة حول القدرات النووية الموجودة في حوزة كافة الدول النووية، ومن ضمنها الدول النووية التي لم توقع المعاهدة حول حظر الانتشار، أي الهند، وباكستان، وإسرائيل، وكوريا الشمالية، وربما دول أخرى (٩).

٢- أفغانستان والصراع على آسيا الوسطى :

ظهرت بوادر صراع روسي - أمريكي جديد على النفوذ في منطقة آسيا الوسطى، بعدما نجحت موسكو في إقناع قرغيزستان بإغلاق قاعدة "ماناس" الجوية التي تستخدمها القوات الأمريكية ممرا رئيسيا لنقل إمدادات الناو إلى أفغانستان منذ أواخر عام ٢٠٠١، وذلك بعد أن طالبت قرغيزستان بزيادة إيجار القاعدة السنوي "١٠٠ مرة" من مليونين ونصف مليون سنويا إلى ٢٥٠ مليون دولار، باعتبار أن الإيجار السابق كان رمزيا في إطار الحملة الدولية على الإرهاب. أما الآن، فإن الأمور تغيرت، والعلاقات بين قرغيزستان والولايات المتحدة تغيرت هي الأخرى بعد عزل الرئيس السابق عسكر أكاييف، حليف واشنطن في عام ٢٠٠٥. حيث أصبح الرئيس الجديد كرمان باقاييف مواليا بشكل ملحوظ لموسكو، وينشط في إطار منظمة شنغهاي للتعاون التي تقودها روسيا والصين، وهي المنظمة التي سبق أن اتخذت قرارا في قمتها عام

المتحدة، حيث يعترم رئيسها الجيب - إيران - أوروبا للحرب في أفغانستان بهدف توجيه ضربة لحركة طالبان وتنظيم القاعدة. كما أن قرار قيرغيزستان اتخذ على خلفية تحركات روسية نشيطة تهدف إلى وقف توسع النفوذ الأمريكي في منطقة نفوذها التقليدية، وهي الجمهوريات السوفيتية السابقة. وينطوي هذا الصراع الروسي - الأمريكي على مضامين استراتيجية بالغة الأهمية في منطقة آسيا الوسطى الغنية جدا بالثروات الطبيعية، وهو يعيد إلى الأذهان "لعبة الأمم" أو "اللعبة الكبرى" التي كانت آسيا الوسطى مسرحها في الصراع (١٦).

٣- إيران والدرع الصاروخية وحديث المقايضة :

في أوائل عام ٢٠٠٧، أعلنت الولايات المتحدة عن نيتها إقامة مشروع الدرع الصاروخية في شرق أوروبا، مبررة ذلك بدعوى رغبتها في التصدي لصواريخ يمكن أن تطلقها إيران أو كوريا الشمالية باتجاه أوروبا أو الولايات المتحدة نفسها. هذا التبرير لم يكن مقنعا لأي أحد، خاصة الروس، الذين رأوا في مشروع الدرع الصاروخية خطوة أمريكية متقدمة في سياسة تطويق بلادهم واحتوائها. وقد يكون ذلك هدفا استراتيجيا لواشنطن فعلا، لكن ربما لم يخطر ببال كثيرين، ومنهم الروس، أن لواشنطن هدفا تكتيكيا آخر، هو ابتزاز روسيا ومساومتها على موقفها المعارض لتشديد العقوبات الدولية ضد إيران، تمهيدا لتوجيه ضربة عسكرية لمنشأتها النووية، أو، على الأقل، حملها على وقف تخصيب اليورانيوم. قد يتصور البعض أن هذا الرأي هو نوع من ادعاء الحكمة بأثر رجعي، إلا أن قراءة الأحداث والتطورات والمواقف والتصريحات الأمريكية طوال الفترة الماضية تكشف عن هذه النية الأمريكية. إذ لم يكن مصادفة أن تشرع واشنطن في تدشين مشروع الدرع الصاروخية بالتزامن مع تفجر أزمة الملف النووي الإيراني، ولا تكثر بالاعتراضات الروسية على هذا المشروع، بل ورفضها اقتراحات ومبادرات موسكو للوصول إلى حل وسط بشأنه من قبيل تخلي واشنطن عن تنفيذ المشروع، مقابل مشاركتها موسكو في محطة "جابلالا" الرادارية في روسيا وأذربيجان، بما يسمح بمواجهة أخطار محتملة من جهة الجنوب. فضلا عن عدم اكتراث واشنطن بتهديد موسكو بالانسحاب من معاهدة الأسلحة التقليدية في أوروبا، أو نصب صواريخ أسكندر في جيب كاليينجراد الروسي الواقع بين بولندا وليتوانيا، العضوين في حلف الناتو.

وكان عالم السياسة الأمريكي الشهير والأستاذ بجامعة هارفارد، "جوزيف ناي"، قد اقترح، عشية الزيارة العالمية التي قام بها الرئيس الروسي بوتين إلى نظيره الأمريكي بوش في أوائل يوليو عام ٢٠٠٧، أن تعقد بلاده "صفقة كبرى" مع روسيا، تقوم واشنطن بموجبها بـ "تأجيل" خططها لنشر الدرع الصاروخية في شرق أوروبا، مقابل موافقة موسكو على "تشديد" العقوبات الدولية ضد إيران لوقف مشروعها النووي. هذا الاقتراح/الصفقة كان محور مواقف وتصريحات رسمية أمريكية متواترة منذ خريف عام ٢٠٠٧ على أقل تقدير. ففي ختام اجتماع مجلس الناتو ودوسيا في بروكسل في ١٧ أكتوبر ٢٠٠٧، صرح دانيال فرايد، مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية، قائلا "إذا توقفت إيران عن تخصيب اليورانيوم، وعملت مع المجتمع الدولي، وكانت لها مقارنة مختلفة، فيمكن أن نأخذ ذلك في الاعتبار". وفي ٢٣ من

جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق. واللافت أن التطورات الأخيرة تزامنت مع الإعلان عن تأسيس قوات مسلحة مشتركة لمنظمة الأمن والتعاون التي تضم سبع جمهوريات سوفيتية سابقة، من بينها قيرغيزستان وأثنان من الجمهوريات في آسيا الوسطى، وأيضا مع الإعلان عن تأسيس صندوق خاص قيمته عشرة مليارات دولار، لتتزم موسكو بدفع الجزء الأعظم منها لمساعدة حلفائها السابقين (١٣). إذ دفعت الأزمة المالية العالمية، التي تواجهها بلدان المجموعة الاقتصادية الأوراسية، إلى عقد اجتماع طارئ في موسكو في ٤ فبراير ٢٠٠٩، وبحث قادة روسيا وكازاخستان وبيلاروسيا وقيرغيزستان وطاجيكستان، خلال القمة، تأسيس صندوق مشترك بقيمة ١٠ مليارات دولار وتنسيق المواقف، والبحث في مشروعات مشتركة لمواجهة انعكاسات الأزمة التي خفضت النمو في هذه البلدان، وجعلت بعضها على شفا الإفلاس، وانعكست على الوضع الاجتماعي بعد انهيار قيمة العملات فيها بين ٢٠ و ٥٠٪. وأكد مساعد الرئيس الروسي، سيرجي بريخودكو، أن الصندوق يهدف إلى مساعدة بلدان المجموعة على تجاوز ظروف الأزمة. وذكر أن القمة تهدف إلى تنسيق المواقف في شأن أزمة المال العالمية قبل اجتماع مجموعة العشرين في لندن في أبريل ٢٠٠٩. ولفت خبراء إلى أن موسكو ستقترح مشروعات مشتركة، وتضحي بمبالغ مهمة جدا خصوصا في ظروف الأزمة، وعزوا ذلك إلى مخاوف حقيقية من هجرة كبيرة من بعض بلدان آسيا الوسطى باتجاه موسكو، بحثا عن عمل في حال مواصلة سوء الأوضاع المعيشية في بلدان آسيا الوسطى. وكان الرئيسان: الروسي، ديمتري ميدفيديف، والقيرغيزي كيرمان بيك باقيف، قد توصلا إلى اتفاقات تقضي بمنح قيرغيزستان حبة مالية بنحو ١٥٠ مليون دولار، وشطب ١٨٠ مليون دولار ديونا مستحقة لروسيا، مقابل حصول الأخيرة على ٤٨٪ من أسهم مصنع عسكري قرب بشكيك لإنتاج صواريخ للغواصات. كما وافقت روسيا على منح قيرغيزستان قرضا ميسرا، لأربعين سنة بقيمة ٣٠٠ مليون دولار واستثمار نحو ١,٧ مليار دولار لإنشاء محطة كهرباء لتعويض النقص الحاد في توليد الكهرباء، إثر رفع أوزبكستان ثمن الغاز المصدر إلى قيرغيزستان (١٤).

ويبدو الضغط الروسي على قيرغيزستان لإغلاق قاعدة "ماناس" غربا، حيث يرى محللون أن جهود حلف الأطلسي لهزيمة طالبان هي أحد المجالات القليلة التي تلتقي فيها مصالح واشنطن مع مصالح موسكو إلى حد كبير. فروسيا، التي تخشى احتمال تدفق التطرف الإسلامي من أفغانستان إلى آسيا الوسطى المجاورة، تؤيد الحملة التي تقودها الولايات المتحدة في أفغانستان منذ بدنها عام ٢٠٠١. وقد أشارت موسكو إلى أنها يمكن أن تسمح بمرور الإمدادات غير العسكرية لقوات حلف شمال الأطلسي في أفغانستان عبر أراضيها، وهي ملتزمة بالاقتراح الذي تم التوصل إليه مع الحلف في أبريل ٢٠٠٨، على الرغم من تجميد علاقاتها مع الحلف بعد الحرب التي خاضتها في أغسطس ٢٠٠٨ ضد جورجيا. وجاءت هذه الخطوة المفاجئة وسط مبادرات أوباما لميدفيديف التي تهدف إلى رفع العلاقات الثنائية من الحضيض الذي وصلت إليه بعد الحرب الباردة، حيث ضعفت منذ أيام الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش (١٥).

ويأتي قرار إغلاق القاعدة في وقت حرج بالنسبة للولايات

قلقها إزاء "محاولات إيران صناعة صواريخ بعيدة المدى". ورأى خبراء روس أن تجارب إيران الصاروخية تخرج موسكو وتعزز ذرائع واشنطن لنشر الدرع الصاروخية في أوروبا. وقال نائب وزير الخارجية الروسي، الكسندر لوسيكوف، إن بلاده "قلقة من محاولات الإيرانيين تطوير قدرات صاروخية يصل مداها إلى أكثر من أربعة آلاف كيلومتر". واعتبر أنه "من الطبيعي أن أى خطوة تقوم بها طهران على هذا الصعيد تقلقنا كما تقلق الآخرين".

وبرغم ترحيب روسيا بالتصريحات الأمريكية الأخيرة بشأن إعادة النظر في خطط نشر الدرع الصاروخية في شرق أوروبا، فإنها ترفض في المقابل ربط هذا الملف بالبرنامج النووي الإيراني، حسب تصريحات لوزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف لمجلة دير شبيجل الألمانية في منتصف فبراير ٢٠٠٩. لكن لافروف شدد في المقابلة على أن بلاده مفتوحة على الحوار مع الولايات المتحدة. وتحدثت صحف روسية في ١٧ فبراير ٢٠٠٩ عن "صفقة دولية باتت متوقعة" في مجال الأمن، قائلة إن الولايات المتحدة وعدت روسيا بإعادة النظر في خططها لنشر منظومتها للدفاع الصاروخي في شرق أوروبا، في حال تمكنت روسيا من إقناع إيران بالامتناع عن صنع سلاح ذرى. وأشارت صحيفة "فريميا نوفوستي" إلى أن هذا الاقتراح جاء من الإدارة الأمريكية الجديدة، وقالت إن الاقتراح يشير إلى استعداد واشنطن للتعاون مع روسيا في مسائل الدفاع الصاروخي. ويبدو أن موسكو تتعامل بجدية مع الفكرة التي طرحتها رسالة أوباما. وكانت صحيفة "كومرسانت" الروسية قد اعتبرت في الثاني من فبراير ٢٠٠٩ رسالة الرئيس الأمريكي "عرضا مثيرا".

يدعم احتمال عقد هذه الصفقة اتفاق واشنطن وموسكو على أن الأمن العالمي سيكون مهددا إذا حصلت إيران على أسلحة نووية، لكنهما تختلفان بشأن ما إذا كانت طهران تسعى لحيازة أسلحة نووية أم لا. ورغم الثقة التي يبديها المسؤولون الروس بسلمية المشروع النووي الإيراني، فإن بعض الخبراء الروس يحذر من خطورة الاعتماد على "حليف متقلب المزاج". ويشير البعض الآخر إلى مخاوف بشأن وجود "سوق سوداء" للمواد النووية، حصلت إيران من خلالها على معلومات سرية عن التكنولوجيا النووية، فضلا عن قلق روسيا المتزايد وإحساسها بالحرَج من ظهورها المستمر في المحافل الدولية وفي المباحثات الثنائية بين الدول، وكأنها تقف إلى جانب إيران في سعيها لامتلاك السلاح النووي. والأكثر من ذلك أنه في الوقت الذي تتطلع فيه الصناعة النووية الروسية إلى تأمين مزيد من العقود لبناء محطات نووية في إيران بعد انتهاء المشاكل الحالية، فهي تدرك أيضا أن البرنامج النووي الإيراني قد يهدد تطلعاتها في التعاون مع الغرب لإنجاز مشاريع أكثر أهمية. وهناك أيضا المخاوف التي يثيرها بعض الخبراء والمحللين الروس، وهي المتعلقة بإمكانية امتلاك إيران للسلاح النووي، وخضوعه لسيطرة نظام إسلامي أصولي يتبنى أفكارا ومبادئ تختلف تماما مع تلك التي يؤمن بها الروس، خصوصا عندما تكون دولة مجاورة مثل إيران، التي تشكل منافسا جيوسياسيا خطيرا بالنسبة للروس، في حال تحولت إلى قوة إقليمية مؤثرة، خصوصا أنها تلعب دورا نشيطا في منطقة القوقاز الحيوية لروسيا، وكذلك في الفناء الخلفى لروسيا، منطقة آسيا الوسطى.

أكتوبر ٢٠٠٧، أعلن وزير الدفاع الأمريكي، روبرت جيتس، استعداد بلاده لتأجيل تشغيل الدرع، في حال قررت موسكو "التعاون". وفي منتصف نوفمبر ٢٠٠٧، أعلن دانيال فرايد، مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية، أنه إذا أوقفت إيران كل الأعمال المتعلقة بتخصيب اليورانيوم، وبدأت التعاون مع المجتمع الدولي، فإن الولايات المتحدة ستستخلص الاستنتاجات الضرورية بشأن نشر منظومة الدفاع المضاد للصواريخ في أوروبا. وخلال فبراير ٢٠٠٩، صدرت عدة تصريحات أمريكية في هذا الصدد، إذ صرحت وزيرة الخارجية الأمريكية، هيلارى كلينتون، بالعاصمة التشيكية براغ في ١٠ فبراير ٢٠٠٩، بأن الولايات المتحدة "قد تعيد النظر" في نشر منظومة الدفاع الجوي الأمريكي في بولندا وتشيكيا إذا تخلت إيران عن سعيها لامتلاك أسلحة نووية. وكانت كلينتون قد أعلنت في وقت سابق أن إدارة أوباما تريد العمل عن كثب مع روسيا بشأن التصدي لطموحات إيران النووية. وفي ١٢ فبراير ٢٠٠٩، صرح مسئول أمريكي كبير بأن بلاده ستراجع "إيقاع التطور" في درعها الصاروخية في أوروبا، إذا وافقت روسيا على التعاون في منع إيران من بناء قنبلة نووية. وفي اليوم التالي، قال مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية للشئون السياسية، وليام بيرنز، إن واشنطن مستعدة لتعديل خططها الدفاعية الصاروخية إذا ساعدتها روسيا في القضاء على التهديدات القادمة من كوريا الشمالية وإيران. وفي الثاني من مارس ٢٠٠٩، أفادت صحيفة نيويورك تايمز بأن الرئيس الأمريكي باراك أوباما عرض التراجع عن نشر نظام جديد للدفاع الصاروخي في شرق أوروبا، إذا ساعدت روسيا في منع إيران من امتلاك أسلحة نووية. ونقلت الصحيفة عن مسئولين أمريكيين أن أوباما قدم هذا العرض في رسالة سرية سلمها باليد مسئولون كبار من الحكومة الأمريكية إلى الرئيس الروسي ديمتري ميدفيدف قبل ثلاثة أسابيع. ويبدو الآن أن إدارة أوباما تعيد النظر في مسألة الدرع الصاروخية، رغم أنه ليس واضحا ما إذا كانت تريد أن تنشر جزءا منها على الأراضي الروسية أم لا، حيث يمكن أن يشغله الروس ويطفئوه. وكان موقف أوباما فاترا حول الدرع، قائلا إنه يدعمها فقط إذا ثبتت فاعليتها تقنيا، وكانت تكلفتها معقولة، خاصة في ظروف الأزمة المالية العالمية.

وفي المقابل، تواترت أيضا التصريحات الروسية التي تربط بين الملف الإيراني وملف الدرع الصاروخية. إذ ظهرت في روسيا أيضا تلميحات إلى خطة تهدف إلى الربط بين مشروع الدرع الصاروخية وتسوية أزمة الملف النووي الإيراني، باعتبار أن واشنطن تتذرع لإنشاء منظومتها بما يوصف بـ "خطر الصواريخ الإيرانية". ففي أواخر نوفمبر ٢٠٠٧، أكد وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف، تعقبا على بيان إيران حول صنعها صاروخا بلغ مداه ٢٠٠٠ كلم، أن البرنامج الصاروخي الإيراني يقلق روسيا، وأن موسكو تقترح جعل معاهدة الصواريخ ذات المدى المتوسط وذات المدى الأقل معاهدة شاملة، وشدد على أن ما يقلق روسيا هو أن تطور الأحداث قد يؤدي إلى الانتشار الصاروخي. وعقب توقيع اتفاق اليورانيوم بين الولايات المتحدة وروسيا أوائل فبراير ٢٠٠٨، صرح خبراء الطاقة النووية بروسيا بأن واشنطن ربطت ضمينا بين توقيع الاتفاق وتخلى روسيا عن تعاونها النووي مع إيران. كما أعربت موسكو في ٦ فبراير ٢٠٠٨ عن

على ما تم بناؤه في السنوات الماضية للتعامل مع الملف النووي الإيراني، ممثلاً في صدور ثلاثة قرارات من مجلس الأمن الدولي بفرض عقوبات اقتصادية على إيران بتأييد روسيا والصين.

والثاني: إن واشنطن بحاجة إلى استنفاد كل الطرق الدبلوماسية مع إيران قبل اللجوء إلى خيار الضربة العسكرية في وقت لاحق، ولذا فإنها في حاجة إلى أعضاء مجلس الأمن، خاصة روسيا والصين. وهنا، سيكون الدور الروسي حاسماً في مدى نجاح إدارة أوباما في معالجة هذا الملف، سلماً أو حرباً.

وفي حال حصول صفقة "تأجيل" واشنطن لمبادرة الدرع الصاروخية في أوروبا الشرقية، مقابل موافقة موسكو على "تشديد" العقوبات ضد إيران، فقد تؤدي إلى سيناريوهين، الأول: إجبار إيران على القبول بالمبادرة التي طرحها الرئيس بوش في ربيع ٢٠٠٦، والتي تدعو إلى إنشاء شبكة مراكز دولية لتخصيب اليورانيوم وإنتاج الوقود النووي، تعمل تحت إشراف مباشر من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد شكلت الفكرة تطويراً أوسع لاقتراح تقدمت به موسكو إلى طهران، حمل صيغة الحل الوسط، ويقضي بإقامة مركز روسي - إيراني مشترك لتخصيب اليورانيوم على الأراضي الروسية بمشاركة خبراء إيرانيين. ويلى الاقتراح المطلب الدولي الذي يصر على عدم حصول طهران على قدرات لامتلاك دورة الوقود النووي كاملة، وفي الوقت نفسه يستجيب لهاجس الإيرانيين الذين يطالبون بحقوقهم في تطوير قدراتهم النووية لأغراض سلمية.

الثاني: إفساح المجال لصدور قرار دولي آخر يتيح لواشنطن توجيه ضربة عسكرية لمنشآت إيران النووية، خاصة في ضوء حملة التحريض التي تشنها إسرائيل ضد المشروع النووي الإيراني. بيد أن هذه الضربة قد تتأخر إلى حين، على خلفية التورط العسكري الأمريكي في أفغانستان والعراق، وتداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الأمريكي.

والمفارقة أن احتمالات عقد صفقة بين موسكو وواشنطن بشأن الدرع الصاروخية وملف إيران النووي ليست بعيدة عن الحسابات والتوقعات الإيرانية إذ حذرت دراسة - أعدها مركز أبحاث مجلس الشورى الإيراني في أواخر ديسمبر ٢٠٠٧ - من حصول الولايات المتحدة على امتيازات من الدول المجاورة تساعد في تقييد التحركات الإيرانية، وذلك من خلال ضغطها لتنفيذ مشروع الدفاع الصاروخي ونهبت الدراسة الإيرانية إلى القول إن روسيا مستعدة لتقديم الاقتراحات الثمينة في مجال التعاون الأمني مع الولايات المتحدة لتخفيف من وطأة المشروع. ونهبت الدراسة إلى أن الروس مستعدون، من أجل الوصول إلى أهدافهم، للتضحية بمصالحهم الخاصة مع إيران، وبللت على ذلك بتقديم روسيا اقتراحاً للتعاون مع الولايات المتحدة في أذربيجان. وكان اجتماع دول بحر قزوين - الذي عقد في طهران في منتصف أكتوبر ٢٠٠٧ - قد أعلن صراحة تحريم استخدام أي من أراضي بلدانه للهجوم على البلدان الأخرى. ولكن دراسة مجلس الشورى الإيراني تتوقع أن تحصل الولايات المتحدة أمام إصرارها على تنفيذ مشروع "الدفاع الصاروخي" على امتيازات من الدول المجاورة، وتصب هذه الامتيازات في مسار تقييد تحركات الجمهورية الإسلامية. وقد دعت الدراسة الحكومة الإيرانية إلى زيادة برامج التعاون ورصد جوانب الترغيب والتهديد لمنع هذا الأمر، خاصة فيما يخص أذربيجان وروسيا، وجعل تعاون هذين البلدين مع الولايات المتحدة مكلفاً.

ويرغم التصريحات الأمريكية الأخيرة التي تشير إلى إمكانية فتح حوار مباشر مع طهران بشأن ملفها النووي، فإن بعض المراقبين يستبعدون أن تنفرد واشنطن بالحوار مع طهران لسببين، الأول: حاجتها لإظهار وحدة الأسرة الدولية كمؤشر قوي لإقحام المسؤولين الإيرانيين أنهم لا يستطيعون اللعب على التناقضات داخل مجموعة الست التي تضم الولايات المتحدة، وفرنسا، وبريطانيا، وروسيا، والصين، وألمانيا، ومن ثم المحافظة

الهوامش:

- ١- الحسين الزاوي، أوباما ومخالب الدب الروسي، الخليج، ١٣ مارس ٢٠٠٩.
- ٢- د. محمد مخلوف، واشنطن وموسكو .. مقايضات أم لعبة جديدة؟، البيان، ١٢ مارس ٢٠٠٩.
- ٣- د. جانا بوريسوفنا، على أعتاب القمة الروسية - الأمريكية، البيان، ٥ مارس ٢٠٠٩.
- ٤- راند جبر، الحياة، ٨ مارس ٢٠٠٩.
- ٥- د. جانا بوريسوفنا، في انتظار اتفاق موسكو وواشنطن، البيان، ١٣ مارس ٢٠٠٩.
- ٦- راند جبر، الحياة، ١١ مارس ٢٠٠٩.
- ٧- د. جانا بوريسوفنا، على أعتاب القمة الروسية - الأمريكية، مصدر سابق.
- ٨- باسكال بونيفاس، سياسة أوباما النووية، الاتحاد، ٢٨ فبراير ٢٠٠٩.
- ٩- كريم المظفر، ربيع العلاقات بين الكرملين والبيت الأبيض .. هل يحل سريعاً؟، الخليج، ١٩ فبراير ٢٠٠٩.
- ١٠- فلاديمير سادافوي، الصراع الأمريكي - الروسي في وسط آسيا، البيان، ٨ أكتوبر ٢٠٠٨.
- ١١- الخليج، ٦ فبراير ٢٠٠٩.
- ١٢- فلاديمير سادافوي، الصراع الأمريكي - الروسي في وسط آسيا، مصدر سابق.
- ١٣- راند جبر، الحياة، ٦ فبراير ٢٠٠٩.
- ١٤- سامر يوسف، الحياة، ٣ فبراير ٢٠٠٩.
- ١٥- راند جبر، الحياة، ٦ فبراير ٢٠٠٩.
- ١٦- لعبة أم تحتدم في وسط آسيا، الخليج، ٧ فبراير ٢٠٠٩.

في الشأن السوداني



- ١ المحكمة الجنائية والخيارات السودانية
- ٢ العدالة الجنائية الدولية في دارفور.. التعقيدات القانونية
- ٣ التنوع الإثني والوحدة الوطنية في السودان

المحكمة الجنائية والخيارات السودانية

محمد أبو الفضل

دخلت الأزمة في السودان منعطفًا خطيرًا، ضاعف من حجم المشكلات التي تتفاثر في أنحاء مختلفة من أقاليمه، وزاد من التعقيدات التي تواجهه على مستويات متعددة. فقرار المحكمة الجنائية الدولية بإصدار مذكرة توقيف ضد الرئيس عمر حسن البشير انطوى على مضامين ورسائل سياسية في اتجاهات محلية وإقليمية ودولية، حيث أكدت المذكرة، التي أصدرتها المحكمة في ٤ مارس ٢٠٠٩، إخفاق الخرطوم في قراءة كثير من المعطيات الإنسانية والتطورات السياسية التي لاحت في الأفق منذ اندلاع الأزمة عام ٢٠٠٣، وأن طريق المزاوغة ومنهج المناورات يمكن أن يغرق البلاد في دوامة مركبة من الأزمات.

لم توقف كثرة الحجج وتباين الذرائع عمل المحكمة، وربما زادت إصراراً على المضي في طريقها لتأكيد جدية خطواتها ومحاولة ردع القيادات المماثلة. ففي ١٣ مارس ٢٠٠٩، قالت وثيقة نشرتها المحكمة الجنائية إن مدعى المحكمة يريد تقديم استئناف لقضاه المحكمة لإبقاء تهمة ارتكاب "إبادة" التي أسقطها القضاء من بين التهم التي استندوا عليها في توجيه مذكرة توقيف بحق البشير، على اعتبار أن مستوى الإثبات الذي طلبه القضاء بالنسبة لبعض التهم، وبينها "الإبادة"، بدا - على حد قول بياتريس لى فراير مستشارة المدعى العام - "أكثر مما ينص عليه ميثاق روما".

ومع أن المسألة دخلت مجالاً قانونياً مثيراً يستوجب الرد بطريقة مماثلة، إلا أن النظام السوداني لجأ إلى التشكيك في الأهداف والتقزيم من التحركات المناهضة، دون أن يقدم مبررات منطقية تثبت عكس الاتهامات الموجهة إليه وتفسد توجهات مستهدفه. فالإكتفاء بالتظاهرات والتنديدات والتحذيرات زاد العقبات، ولم يخفف الممارسات القاسية التي لاحت لتطويق السودان إنسانياً واقتصادياً. وكانت إجراءات المحكمة قد وجدت دعماً في بعض الوثائق الرسمية التي اعترفت فيها الحكومة السودانية بوجود انتهاكات. فعندما أكدت فصائل المتمردين أن هناك مائة ألف مواطن سوداني قتلوا في دارفور، لم تنكر الحكومة التهمة، لكنها خفضت العدد إلى عشرة آلاف، كل جريمتهم أنهم من قبائل الفور والزغاوة والمساليت. ونجحت المحكمة في الحصول على معلومات من منظمات دولية، واستمعت إلى العشرات من شهود العيان الذين أكدوا حدوث انتهاكات ضد الإنسانية. وفشلت الخرطوم في دحض الاتهامات أو تبني خطة تسوية متكاملة تفضي إلى تحقيق الأمن والاستقرار في الإقليم.

وبهذه المذكرة التي احتوت على سبعة اتهامات تعرض الرئيس البشير للاعتقال، ازداد قلق كثير من دول الجوار، سواء التي لها مصالح مباشرة مع السودان، أو التي تخشى قياداتها من تسلط سيف المحكمة على رقابها. كما أن هذا التطور أشار إلى نمط جديد من التفاعلات الدولية في التعامل مع بعض القضايا الإقليمية، قد يؤدي شيعه إلى مزيد من اشتعال النيران في جنباتها، خاصة أن كل المقدمات حذرت من خطورة توقيف رئيس بلد، مثل السودان، يعاني سلسلة كبيرة من المشكلات، تمتد من الغرب إلى الشرق، وتتواصل من الشمال إلى أقصى الجنوب.

كان الرفض السوداني للتعامل مع المحكمة الجنائية - ومن ثم قرارها في حق البشير - لافتاً، وتذرع النظام السوداني بمجموعة من الحجج، أهمها نفى قيام الخرطوم بارتكاب جرائم حرب في إقليم دارفور، وأن كل ما حدث من تجاوزات أو خروقات تتحمل مسئوليته الحكومة والمتمردون على حد سواء. كما تذرع النظام السوداني بأن غالبية التقارير التي استندت عليها المحكمة أعدتها جهات مشكوك في صدقيتها، ومنظمات إنسانية لديها أجندات خفية، تقف خلفها قوى دولية تسعى لاستهداف السودان وتحقيق فوائد اقتصادية وصيانة مصالح استراتيجية، فضلاً عن حرص المتمردين على تضخيم خسائر أهالي دارفور لتوسيع نطاق قضيتهم وتعظيم مكاسبهم، ووضع النظام السوداني تحت ضغط مستمر ربما يجبره على التسليم بمطالبهم. ولم تتوان الحكومة السودانية في العزف على وتر عدم توقيع اتفاقية روما في ١٧ يوليو ١٩٩٨ التي حددت عمل المحكمة، وقامت ١٠٨ دول بتوقيعها، وبالتالي فالسودان (من وجهة نظر حكومته) غير معنى، شكلاً، بالمحكمة ومذكرتها وما يترتب عليها من ملاحظات.

(*) باحث وصحفي بجريدة الاهرام.

وتوقف زحف السيناريوهات الغامضة، التي لقيت تأييدا من قبل مجلس الأمن وعدد من قواه الرئيسية، مما أفضى إلى حشر النظام السودانى فى زاوية ضيقة.

تحركات سياسية وإجراءات جنائية :

ترجع إحالة مجلس الأمن الوضع فى دارفور إلى المحكمة الجنائية إلى ما خلصت إليه لجنة تقصى الحقائق الدولية التابعة للأمم المتحدة، من أن حكومة السودان وميليشيات الجنجويد الولية لها مسئولة عن انتهاكات جسيمة للقانون الدولى لحقوق الإنسان والقانون الإنسانى الدولى. وأعدت اللجنة قائمة بـ ٥١ مشتبه (لم يتم إعلان أسمائهم رسميا) قالت إنه من الواجب إجراء تحقيقات إضافية معهم، بينهم مجموعة من كبار المسؤولين، وقادة عسكريون من الرسميين والمتمردين. وتم تسليم القائمة للأمين العام الأسبق للأمم المتحدة، كوفى أنان، ومعها توصية بإطلاع الادعاء فى المحكمة الجنائية الدولية عليها.

من هنا، تغلبت المحكمة على مشكلة عدم تصديق السودان على وثيقة روما، حيث يحق لمجلس الأمن إحالة أى قضية إليها، وهو ما حدث فعلا فى ٢١ مارس ٢٠٠٥ بموجب قرار المجلس رقم ١٥٩٢ للنظر فى اتهامات ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وبعد نحو عامين (أبريل ٢٠٠٧)، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية أول أوامر الاعتقال بحق أحمد هارون وزير الدولة للشئون الإنسانية فى السودان، وعلى محمد على عبدالرحمن الكشيب، القائد الميدانى للجنجويد، بسبب الدور القيادى لكل منهما فيما يوصف بأنه جرائم حرب وإبادة جماعية وقعت فى إقليم دارفور. وقد رفضت الخرطوم هذا الأمر، واعتبرته ابتزازا من قبل بعض القوى الدولية ومحاوله للضغط على الحكومة، لتحقيق مآرب سياسية وأمنية واقتصادية، بل تعمدت الحكومة السودانية أن تضع هارون فى موقع يحمله مسئولية الجماعات (وزير دولة للشئون الإنسانية) التى تردد أنه أسرف فى ترويعها.

تهاونت الحكومة السودانية فى التعاطى مع الإشارات الإنسانية والسياسية. وعندما دقت المحكمة الجنائية ناقوس الخطر بقوة، مضت الخرطوم فى ممانعتها لكل خطواتها، وأصرت على تجاهل الإنذارات المتكررة أو التظاهر بعدم سماعها، وواصلت تطبيق تصوراتها للحل وتصرفاتها للحسم. ولم تكن نتائجها (الحسم والحل) مرضية. وفى ١٦ يونيو ٢٠٠٨، طالب مجلس الأمن بالإجماع السودان بالتعاون مع المحكمة الجنائية. فقد أعلن لويس مورينو أوكامبو، المدعى العام للمحكمة، فى تقرير قدمه لمجلس الأمن أنه توصل إلى أدلة لـ "خطة إجرامية تستند إلى تحرك جهاز الحكومة بالكامل" لارتكاب جرائم فى دارفور. وفى يوليو من العام نفسه، طلب أوكامبو من الدائرة التمهيدية الأولى بالمحكمة إصدار أمر اعتقال بحق الرئيس عمر البشير، بناء على اتهامات بارتكاب جرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية فى الإقليم.

كل هذه الخطوات تعمدت الحكومة السودانية التقليل من أهميتها، تارة بالرشق بالكلمات والاتهامات لأوكامبو وأعوانه ومن يقف وراءهم، وأخرى عبر الإيحاء بأن هناك عملية جارية للتسوية السياسية فى دارفور. ولأن الأولى بدت بعيدة عن الواقع الدولى ومعطياته، والثانية أخفقت فى إثبات جديتها، فقد أصدرت المحكمة الجنائية قرارها باعتقال الرئيس البشير الذى لم يخطئ العقل توقع حدوثه، فكل المعلومات والرسائل كانت تشير إليه. بذلك،

أصبح (قانونا) على الرئيس عمر البشير أن يسلم نفسه تلقائيا للمحكمة، أو أن يتم تسليمه من جانب السلطات السودانية. كما أنه على دول العالم، لاسيما الدول الأعضاء فى المحكمة الجنائية، أن تعمل على تنفيذ القرار وتقديم البشير للمحكمة عقب إلقاء القبض عليه، إذا تواجد على أرضها. فالمادة ٨٨ من النظام الأساسى للمحكمة تحدد بوضوح إجراءات إلقاء القبض، من خلال قيام المحكمة بتقديم طلب مشفوع بالمواد المؤيدة للقبض على شخص وتقديمه إلى أى دولة قد يكون ذلك الشخص موجودا فى إقليمها، وعليها أن تطلب تعاون تلك الدولة فى القبض على ذلك الشخص وتقديمه، وعلى الدول الأطراف أن تمتثل لطلبات إلقاء القبض.

فى حالة السودان الذى رفض الانصياع لقرار المحكمة، ولديه ما يشبه شبكة أمان من بعض الدول العربية والإفريقية، سوف تقوم المحكمة بإحالة القرار إلى مجلس الأمن، للبحث فى كيفية التنفيذ وإرغام السودان على التعاون مع المحكمة. يتضمن ذلك إصدار قرار بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذى يلزم سائر الدول الأعضاء بها بالتعاون لتنفيذ أمر الاعتقال، بمعنى أن القضية سوف تتقاطع فيها الأبعاد القانونية مع نظيرتها السياسية، وتتسبب فى إحراج كثير من القوى الإقليمية والدولية التى كانت تمنع أو تتحفظ على إحالة البشير منذ البداية.

ثلاثة اتجاهات متوازية :

تظهرت الحكومة السودانية منذ البداية برفض التعامل مع المحكمة الجنائية، ويدت غير عابئة بالمذكرة. وفى خطوة مثيرة، عقب إصدار أمر التوقيف ضده، أعلن الرئيس البشير طرد ١٣ منظمة إغاثة إنسانية تعمل فى دارفور، بذريعة أنها مضررة بالأمن القومى. ونوهت الحكومة السودانية إلى امتلاكها معلومات تفيد بتعاون وتآمر بعض المنظمات الإنسانية مع المحكمة الجنائية. وفى ١٦ مارس ٢٠٠٩، قرر الرئيس البشير نقل مهام الإغاثة فى مخيمات اللاجئين فى الإقليم من المنظمات المطردة إلى منظمات وهيئات وطنية، التى قرر أيضا أن تتولى جميع المهام الإنسانية فى غضون عام. مع ذلك، أخذت الخرطوم تواصل مساعيها نحو تجاوز عقبات المحكمة الجنائية، عبر عدد من الإجراءات العملية التى تؤكد أنها لا تقف بمفردها فى الميدان، وأن استهداف نظامها سيواجه برفض تام من جهات عربية وإفريقية وربما دولية. فى هذا السياق، حاول النظام السودانى استثمار تكاتف الجهود الإقليمية لإنقاذه رقبته من مقصلة المحكمة الجنائية، وسعت تحركاته قبيل وبعد مذكرة التوقيف فى ثلاثة اتجاهات.

كان الاتجاه الأول الذى سعى فيه النظام السودانى هو محاولة الاستفادة من المادة ١٦ من القانون الأساسى، والتى تخول مجلس الأمن تجميد قرار المحكمة لمدة عام قابل للزيادة. وفى فبراير ٢٠٠٩، تشكل وفد عربى - إفريقى وذهب إلى نيويورك لتفعيل هذه المادة، لكن الوفد اصطدم بحائط رفض منيع من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. ولم يكف تعاطف روسيا والصين فى تحريك الموقف لصالح الخرطوم. عند هذه اللحظة، تيقنت جهات كثيرة بأن ملف المحكمة سوف يفضى إلى غاياته، خاصة أن الإشارات التى تلقتها دول مجاورة بهذا الخصوص سارت فى الطريق ذاته. لكن تمسكت الخرطوم برهانها على تحركات جهات عربية وإفريقية تسعى لتليين المواقف الدولية. واعتمدت فى هذا التحرك على أداتين، الأولى: السعى لإقناع المجتمع الدولى بأن الحكومة السودانية عازمة هذه المرة على التوصل لتسوية سياسية تنهى

معاناة الإقليم. والثانية تتكفل بتوضيح المخاطر التي سيحملها الاستمرار في طريق المحاكمة على دارفور وغيره من الأقاليم السودانية التي تعاني مشكلات هيكلية. فالأزمة سوف تزداد تعقيدا في ظل مساعي المتمردين لاستثمارها في رفع سقف مطالبهم، ووسط احتمال أن يتأثر جنوب السودان ببعض تداعيات الأزمة، مما ينعكس سلبا على تطبيق بنود اتفاق نيفاشا الذي تسانده جهات دولية كثيرة.

ويتمثل الاتجاه الثاني في بوادر ليونة برجماتية في الموقف السوداني، ظهرت تجلياتها في إعلان الخرطوم عن التحقيق الجاد مع عدد من المشتبه بتورطهم في ارتكاب جرائم حرب في دارفور. وحسب بعض التقارير، تم حصر ١٧٦ متهمًا والقبض على ١٢، بينهم على كوشيب، المعروف بأنه الزعيم الميداني للجنجويد والمطلوب الثاني في اللائحة الأولى للمحكمة الجنائية. كما أعلن نمر إبراهيم، المدعي السوداني لجرائم الحرب في دارفور، أنه يولي اهتماما ببلاغ ضد كل من كوشيب وأحمد هارون، وزير الدولة للشئون الإنسانية. ورغم أن هذا التحرك ينطوي على تغير طفيف في الموقف السوداني، إلا أن إمكانية استكمال تظل محفوفة بهواجس وخبرات سابقة تشير إلى سيطرة منهج المناورة.

وكان الاتجاه الثالث يسير بالتوازي مع الاتجاه الأول، وقام على محاولة تحقيق اختراق في ملف التسوية السياسية للأزمة. وهنا، برزت ثلاث محطات أساسية، أولاها: إعلان جامعة الدول العربية، خلال اجتماع وزراء الخارجية العرب بالقاهرة في سبتمبر ٢٠٠٨ عن مبادرة للحل - انضم إليها لاحقا الاتحاد الإفريقي - على أمل أن تتحرك الخرطوم لتفصيل خطة المحكمة عبر قنوات سياسية، تعطى فرصة للمدافعين عن النظام السوداني للضغط على رافضيه وبحض حججه للمحاكمة. وثانيها: قيام الحكومة بعقد ما يسمى بملتقى أهل السودان في شهر أكتوبر ٢٠٠٨، وتدشين تظاهرة إعلامية توحى بأن هناك التفافا محليا وإقليميا ودوليا حول الرئيس البشير. لكن قيمة الملتقى تراجعت بسبب مقاطعة عدد من قوى المعارضة السودانية، وفي القلب منها الفصائل الأساسية في دارفور، وعجز الحكومة عن تقديم رؤية عملية تثبت رغبتها في التسوية الحقيقية. وثالثها: نجاح قطر في الجمع بين الحكومة وحركة العدل والمساواة في فبراير ٢٠٠٩، لإثبات الرغبة السودانية في التسوية. غير أن محادثات الدوحة لم تتمخض سوى عن إعلان حسن نوايا بين الطرفين، وأخفقت في التوصل لاتفاق إطارى للحل. وعقب صدور مذكرة التوقيف، بدأت الأمور تسير في طريق غامض، حيث سعت حركة العدل والمساواة لاستثمارها في مزيد من الضغط على الحكومة، وهي محشورة في زاوية قانونية ضيقة.

في محادثات الدوحة، كانت ظلال المحكمة الجنائية حاضرة بقوة من زوايا عدة، أهمها أن الحكومة السودانية بدت حريصة على الحوار مع حركة العدل والمساواة، باعتبارها أبرز الحركات السياسية والعسكرية، ولديها سلسلة من الملفات المعلقة التي يمكن الضغط عليها من خلالها، مثل ملف المعتقلين، ورغبتها في أن تتبوا مكانة القوة الوحيدة في دارفور. لذلك، كانت الخرطوم تعتقد أن تحقيق إنجاز سياسي معها في هذا التوقيت ينطوي على دلالة واضحة لمن يهيم الأمر بأنها تسعى للحل، وبالتالي التأثير على قرار المحكمة الجنائية بصورة إيجابية. وقد فطنت حركة العدل والمساواة لهذه المسألة. فعندما قررت حضور

محادثات الدوحة، دخلت وفي ذهنها أحد احتمالين، إما الحصول على مكاسب نوعية من الحكومة بما يجعل الحركة رقما محوريا في قسمة السلطة والثروة، أو تعرية الخرطوم أمام المجتمع الدولي والتدليل على عدم جديتها في الحل، وأن الكرة لم تبحر ملعبها. من هنا، يمكن فهم الرسالة التي حملها تصريح خليل إبراهيم، زعيم الحركة، إبان محادثات الدوحة الخاصة بضرورة تسليم البشير للمحكمة، وأنه لن يتوانى عن القيام بهذه المهمة بنفسه، في محاولة لإجبار الحكومة على تقديم أقصى تنازلات ممكنة. وفي هذا المجال، يمكن أيضا الإشارة إلى مقالة خليل إبراهيم في ٢٠ مارس ٢٠٠٩ بشأن عزم حركته عدم الذهاب للدوحة (مرة ثانية) ما لم تسمح الحكومة السودانية للمنظمات غير الحكومية الـ ١٢ (المطرودة) بالعودة للسودان.

الحاصل أن الحكومة السودانية ارتكبت مجموعة من الأخطاء، سهلت مهمة المحكمة الجنائية. وهي أخطاء، لا تتعلق بما جرى في إقليم دارفور من تصرفات بحق المواطنين فقط، بل بممارسات سياسية أوجت بعدم وجود جدية كافية لجلب الأمن والاستقرار. وفي هذا المجال، يمكن التوقف عند ثلاثة محددات أساسية.

يتمثل المحدد الأول في فشل جولات المحادثات والمفاوضات، التي جرت في أروشا وسرت وطرابلس وغيرها، في التوصل لرؤية مقبولة للحل. وحتى اتفاق أبوجا الذي وقعته الحكومة في مايو ٢٠٠٦ مع منى أركو ميناوي، زعيم أحد أجنحة حركة تحرير السودان، يعاني مشكلات هيكلية جعلته قليل الفائدة. فغالبية إجراءات تقاسم السلطة والثروة تواجه عثرات كبيرة. كما أن تجربة ميناوي عززت الاقتناع بعدم الثقة في تصرفات الحكومة، الأمر الذي استثمره المتمردون في تبرير العزوف عن الحوار معها أو الهروب من توقيع اتفاقات منقوصة من وجهة نظرهم.

ويتمثل تراجع الحكومة عن الوفاء بإجراء محاكمات داخلية لبعض المتهمين المحدد الثاني. فرغم إعلانها والتزامها بهذه المهمة، إلا أن خطواتها جاءت عقيمة، وهو ما ضاعف من الشكوك والظنون في توجهاتها، ومنح المحكمة الجنائية الدولية مبررات وافية للمضي في طريقها لتطبيق لائحة اتهامات بحق البشير وغيره من القيادات السودانية. ففي تقدير بعض الدوائر أن إتمام خطوة المحاكمات الداخلية للمتهمين أحمد هارون وعلى كوشيب كانت ستعطي انطباعات إيجابية في أروقة المحكمة الجنائية، وتثبت جدية الحكومة في الوفاء بتعهداتها، وتؤكد أن إحالة ملف دارفور للمحكمة الجنائية له مرام سياسية ولا علاقة له بأى قضايا إنسانية.

وكان المحدد الثالث كثرة المناوشات التي حدثت بين حزب المؤتمر الوطني وشريكه في الحكم، الحركة الشعبية لتحرير السودان، مما زاد من هواجس جهات مختلفة، خشية انهيار اتفاق نيفاشا. وبدأ الرئيس عمر البشير ورفاقه مسئولين عن جزء معتبر من المشكلات التي نجمت مع الحركة الشعبية. وهذا العامل كان من بين الأسباب التي حرضت بعض الجماعات الغربية على تشجيع المحكمة الجنائية للتحقيق فيما يوصف بأنه جرائم ضد الإنسانية في دارفور، للضغط على حزب المؤتمر الوطني بغرض تخفيف قبضته في بعض الملفات الخلافية مع الحركة الشعبية.

مسئولية ثلاثية :

إذا كانت الحكومة السودانية تتحمل جزءا معتبرا من مسئولية ما حدث في دارفور، فإن هناك جهات أخرى لا يقل دورها تأثيرا

في خط سير الأزمة. فعلى عاتق المتمردين، بمشاربهم وأطرافهم المختلفة، تقع مسئولية إتاحة الفرصة لكثير من التدخلات الخارجية. فقد دخلوا مرحلة خطيرة من الانقسام والتشرنم، حولها، ووصل عددهم - وفق بعض التقديرات - لأكثر من عشرين فصيلاً، بصورة يصعب معها التفرقة بين القيادات الحقيقية والهامشية، لأن معظمهم يفتقر إلى الوجود الفعلي في الميدان، ويكفي بلانحة تحمل اسم أحد الأفراد تناضل عبر الفضائيات، أو له موقع إلكتروني يصدر البيانات ويكيل الاتهامات. كما أن الأهداف الشخصية علت على نظيرتها الوطنية، ونسجت بعض الفصائل علاقات متنوعة مع جهات مشبوهة، لعبت دوراً في تعقيد الأزمة. ولنتمعن في زيارة عبد الواحد نور، زعيم أحد أجنحة حركة تحرير السودان لإسرائيل في أوائل فبراير ٢٠٠٩، وما حملته من مضامين تدعم رؤية الحكومة بأن هناك دوراً لإسرائيل في إقليم دارفور، علاوة على أن فصائل المتمردين تعمدت تضخيم بعض الأحداث، للاستفادة من وصول ملف دارفور إلى ساحة المحكمة الجنائية، سواء في الضغط على الحكومة، أو شيوع مزيد من الفوضى والسيولة لتحقيق مكاسب كبيرة.

على صعيد المجتمع الدولي، تعاملت قوى كثيرة بازدواجية مع ملف دارفور. ففي الوقت الذي جرى فيه تكثيف الجهود لكيل الاتهامات للحكومة السودانية، لم نشاهد بيانات تدين المتمردين، مع أن عدداً كبيراً منهم يتحمل جانباً من مسئولية ما حدث من تجاوزات إنسانية. فعملية اقتحام الخرطوم في مايو ٢٠٠٨، التي قامت بها حركة العدل والمساواة، لم تجد إدانة مناسبة من فئات دولية تزعم أنها تعمل لصالح أمن واستقرار السودان. كما غضت هذه الفئات الطرف عن معارك مهاجرة التي وقعت في شهر يناير ٢٠٠٩، علماً بأن حركة العدل والمساواة هي التي قامت بالاعتداء على أماكن تركز قوات ميناوي. ولم تتصد القوى الدولية للحوادث التي تعرض لها أفراد عاملون ضمن قوات حفظ السلام الإفريقية على أيدي المتمردين. كما أن دوائر كثيرة تجاهلت دعم التسوية السياسية في الإقليم مبكراً، ولم تتخذ إجراءً ضد قيادات المتمردين الذين رفضوا أو امتنعوا عن الانخراط في التسوية، وسمحوا لعدد كبير منهم بالتمتع بالعيش في سلام، والانتقال بسلام إلى عواصم غربية متباعدة.

على ضوء صدور قرار المحكمة الجنائية الدولية، أصبح عمر البشير أول رئيس دولة يصدر ضده أمر اعتقال أثناء السلطة. وقد وضعت المذكرة السودان أمام ثلاثة خيارات محورية، سوف يحدد أحدها الطريقة التي ستسير عليها كثير من الأمور في البلاد خلال الفترة المقبلة.

الخيار الأول هو الإصرار على رفض الامتنثال لمذكرة الاعتقال، مع الأخذ في الاعتبار أن هناك ضريبة متعددة الأوجه ستحصلها النظام السوداني جراء هذا الموقف. وأبرز ما يترتب على ذلك مواجهة الرئيس عمر البشير صعوبة في السفر إلى بعض الدول، بموجب لائحة المحكمة، واتساع نطاق الضغوط الخارجية على الخرطوم، وهو ما سيرخي بظلاله السلبية على بعض الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية أيضاً. حيث تدفع الأوضاع نحو تزايد احتمال ممارسة ضغوط داخلية من قبل قوى شمالية أو دارفورية، في مسعى يحاول الاستفادة من هذه الأجواء، التي تؤدي إلى عدم استبعاد فرض الأحكام العرفية

وتهديد عمل البعثات الأجنبية والقوات الدولية في ربوع السودان. ويمكن أن يترتب على هذا النوع من الإجراءات تعطيل بعض الاستحقاقات، مثل الانتخابات البرلمانية المتوقع إجراؤها في غضون شهور قليلة، وفتح الطريق على مصراعيه أمام انفصال جنوب السودان الذي يبدو مهياً لهذا الخيار، حتى قبل أن تنتهي الفترة الانتقالية، وينظم الاستفتاء على تقرير المصير عام ٢٠١١. ناهيك عن استغلال فصائل المتمردين هذا التطور في محاولة إملاء شروطهم والمغالاة في أهدافهم، بصورة قد تهز أركان كافة الأقاليم السودانية.

ولأن الحكومة السودانية ترفض التعامل بشكل قانوني مع المذكرة، فخياريها الثاني يتمثل في التركيز على الشق السياسي من خلال الإقدام على تسوية حقيقية وسريعة، تقع العالم بأن هناك خطوات عملية لحل الأزمة ووقف تداعياتها المفتوحة. وفي هذا المجال، يمكن الاستفادة من الاتفاق الذي وقعته خمسة فصائل سودانية متمردة في ١٨ مارس ٢٠٠٩ بليبيا، وعرف بميثاق طرابلس من أجل وحدة وأمن واستقرار وسلام إقليم دارفور. وحسب البيان الصادر عن الاتفاق، فإن الفصائل الموقعة هي حركة جيش تحرير السودان (قيادة الوحدة)، وحركة جيش تحرير السودان برئاسة خميس عبدالله أبكر، وجبهة القوى الثورية المتحدة، وحركة العدل والمساواة (جناح إدريس أزرق)، وحركة جيش تحرير السودان (وحدة جوبا). وأكدت الحركات الخمس التزامها بالمشاركة بموقف موحد في المفاوضات التي ستعقد في الدوحة. وشدد قادة الحركات في هذا الميثاق على وقف الاقتتال بين الحركات وإعادة السلم الاجتماعي، والالتزام بحركاتهم بالدخول في مفاوضات ذات طابع وموقف موحد يعبر عن القضايا العادلة لأهل دارفور، وبالتعاون في المجالين السياسي والعسكري، وصولاً للاندماج الكامل. وأوضح القادة أن الحل السلمي أفضل الخيارات، كما شددوا على الالتزام بتسهيل عمل المنظمات الإنسانية.

لكن تطبيق هذا السيناريو في الوقت الراهن يضاعف مكاسب المتمردين في دارفور، ويقود إلى إضعاف حزب المؤتمر الوطني، لأن أي تسوية سياسية شاملة سوف تؤدي تلقائياً إلى خصم جزء من رصيده في السلطة والثروة. ويظل هذا الخيار الأكثر واقعية، لأنه سيفضي إلى تفريغ كثير من التوجهات القائمة من محتواها الرامي لإثبات تهمة التقاعس على الحكومة السودانية وفتح الباب على مصراعيه للفوضى والانفلات. من هنا، يمكن قراءة الأسباب التي دعت مصر لطرح فكرة عقد مؤتمر دولي بشأن السودان لتطويق تداعيات مذكرة التوقيف. غير أن عدم حماس الخرطوم لهذا الخيار قلل من أهمية هذا التوجه.

أما الخيار الثالث، فيتمثل في حدوث انقلاب عسكري أو تحول سياسي ينهي حقبة البشير ورفاقه، ويبعد السودان عن شبح المحكمة الجنائية. وخطورة هذا الاحتمال في عدم وجود قيادة قوية في المؤسسة العسكرية السودانية، حيث قام البشير بإبعاد كثير من الضباط في الآونة الأخيرة، علاوة على صعوبة الإمساك بزمام الأمور في بلد تبدو مفاصله مفككة، مما يجعل وحدته التقليدية مهددة بالانهيار. وربما تمثل صيغة تراجع البشير عن ترشيح نفسه في الانتخابات الرئاسية المقبلة مخرجاً مناسباً لأطراف كثيرة، محلياً وإقليمياً ودولياً، بصورة تخفف من حدة المطالبات بالمحاكمة الجنائية، شريطة أن تحتوي على ضمانات تبعد البشير عن الملاحقة بعد خروجه من السلطة.

العدالة الجنائية الدولية في دارفور .. التقيدات القانونية

محمد صالح الدين الشريف

فى الوقت الذى يتوق فيه العالم إلى بناء نظام دولى قائم على العدل، يخضع فيه الجميع على قدم المساواة لسلطان مؤسسات قضائية وقانونية محايدة وموضوعية ومستقلة، قائمة على نظام دولى فعال للمساءلة الجنائية عن الانتهاكات التى تستهدف حقوق الإنسان، جاء قرار المحكمة الجنائية الدولية الأخير باعتقال الرئيس السودانى ليعيد من جديد مطالبة المجتمع الدولى بالنظر فى إعادة هيكلة النظام القضائى الدولى. إن المجتمع الدولى - مع ذلك التحول الدراماتيكى من السيادة إلى اللا سيادة - مطالب الآن وأكثر من أى وقت مضى بوضع إطار هيكلى لنظام قضائى دولى، أساسه تطبيق القانون وليس توظيفه، قوامه وحدة المعايير وليس ازدواجيتها.

تسود الساحة الدولية حالياً عن تعارض مبدأ السيادة الوطنية مع تحقيق إنفاذ العدالة الجنائية الدولية، فإن ذلك يدعونا إلى البحث فى تناول المحكمة الجنائية الدولية لأزمة دارفور أولاً، من منطلق دورها المكمل للقضاء الوطنى السودانى

Principle of Complementarity، ثم نستعرض اختصاص المحكمة تجاه الأزمة فى دارفور، والعلاقة بين المحكمة ومبدأ السيادة الوطنية، ثم التناول الدولى للأزمة، والفكر القانونى العربى ودارفور.

أولاً- الأزمة فى دارفور ومبدأ التكاملية :

تنتهج المحكمة الجنائية الدولية، وهى تضطلع بمسئولياتها فى معاقبة الأفراد المتهمين بالجرائم الأشد خطراً على الإنسانية بمبدأ تكاملية الدور مع القضاء الوطنى، حسبما نص عليه النظام الأساسى لها فى المادتين (١٧، ١) بمعنى أنها متممة للاختصاصات الجنائية الوطنية. يقضى ذلك المبدأ بأن ولاية المحكمة متممة للقضاء الوطنى، ولا تفتتت على ولايته الأصلية، وأن المحكمة تمارس ولايتها فقط حين يتبين لها أن القضاء

ولا ريب فى أن المتابع لما يجرى على ساحة النظام القضائى الدولى ليلحظ اتسامها بالسيولة من حيث انتشار المحاكم الدولية على اختلاف صورها، وأشكالها، ومقاصدها ومراميها، مع غياب الآلية اللازمة لتحقيق الربط والتنسيق فيما بينها، بل وبينها وبين النظام القضائى الوطنى. إن هناك غياباً للعلاقة المؤسسية التى تنظم علاقة المحاكم مع المحاكمات، وافتقاراً إلى معيار للتفرقة بين المحكمة Court والمحكمة Tribunal، الأمر الذى أضحت معه العلاقة الهيكلية Hierarchy مجرد سراب، وهو ما أدى إلى إحداث حالة من الازدواجية والتضارب على الصعيدين الإجرائى والموضوعى. ويخشى أن يتفاقم ذلك إلى ما يعرف فى فقه القانون الدولى العام بظاهرتى ازدواجية الاختصاص

Concurrent Jurisdiction، والاحكام المتضاربة

Conflicting Jurisprudence، الأمر الذى يضع مصداقية النظام القضائى برمته على المحك، ولاسيما عندما يتم التعامل مع القضايا التى تدخل فى اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بانتقائية وكيل بمكيالين. وفى ظل المفاهيم المغلوطة، التى

(*) باحث فى القانون الدولى العام، جامعة لندن .

الوطني إما غير قادر أو متقاعس عن إجراء التحقيق في قضية معينة.

ويؤكد نظام روما المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية هذا المبدأ والالتزام الأمين بتنفيذه، درءاً لتضارب الولاية القانونية بين المحكمة والقضاء الوطني، وما قد يسببه من ازدواجية الأحكام الصادرة، وللحيلولة دون الافتئات على دور القضاء الوطني وصون هيئته. وتنص المادة السابعة عشرة من النظام والنقطة بمقبولية القضية على أنه - وبالمراعاة للفقرة العاشرة من الديباجة والمادة الأولى - يمتنع على المحكمة التدخل في الحالات التالية:

أ- عند قيام الدولة، التي لها الولاية القانونية وبواسطة القضاء الجنائي الوطني، بالتحقيق في القضية، ما لم تكن الدولة غير راغبة في الاضطلاع بالتحقيق أو غير قادرة عليه.

ب- أن يكون القضاء الوطني قد أجرى تحقيقاً وخلص إلى عدم توجيه التهمة إلى الشخص المتهم، شريطة ألا يكون الحكم نابعا من عدم القدرة أو عدم الرغبة في الاضطلاع بالتحقيق.

ج- أن يكون المتهم قد حوكم أو تتم محاكمته عن القضية محل الشكوى بواسطة القضاء الوطني، طبقاً للمادة ٢٠.

د- ألا ترتقى القضية إلى مستوى الخطورة الواجبة للتدخل.

وتتدخل المحكمة في حال ثبوت أن المحاكمة تجري دون الحيادية أو الاستقلالية اللازمة، أو أنها تتم بشكل صوري يهدف إلى حماية المتهم من المسؤولية الجنائية. كما تتدخل في حالة المماطلة المتعمدة في إجراءات التقاضي والتحقيق، أو عند انهيار النظام القضائي الوطني كلياً، وقد أكد الانهيار الكلي وليس الجزئي شرطاً لتدخل المحكمة. ومن الجدير بالذكر أن المبدأ التكاملي لا يزال قيد البحث في الفقه القانوني، ولم تحدد طبيعة وحدود وماهية وشكل تدخل المحكمة، وهل ستتحى القضاء الوطني بالكامل أم ستعمل على تعزيز قدرته لاضطلاع بهوره، أم ستعمل فقط على إعادة المحاكمة من جديد، أم أن دورها سيتحول إلى شكل من أشكال المحاكم المختلطة، أم ستقارب المحكمة المؤقتة. وقد يكون الغموض وعمومية الدور التكاملي أحد الدوافع إلى مراجعة نظام روما برمته في مؤتمر المراجعة المقرر له في عام ٢٠١٠.

ويعتبر مبدأ التكاملية حجر الزاوية لإنشاء النظام الأساسي. غير أنه يمكن رصد عدة ملاحظات على تطبيق ذلك المبدأ بالنسبة لقضية دارفور:

أ- لم توضح المحكمة عريضة الاتهام والأدلة التي أسست عليها مباشرتها للتحقيق، وبالتالي التحقق من توافر الأركان المادية وما يستتبعها من توافر عنصرى القصد والعلم، وهو ما يخالف نص المادة ٢٢، التي تنص على أنه لا جريمة من دون نص.

ب- لم تبين المحكمة الدوافع القانونية لمباشرتها الولاية القانونية بدلاً عن القضاء الوطني السوداني صاحب الحق الأصلي في الاختصاص، كما أن النظام الأساسي يفتقر إلى تحديد المعيار لاعتماد قضاة الجنائية للمحاكمات الوطنية.

ج- أسقطت المحكمة المادة ٢٢ من النظام، إذ لم تشر إلى المعيار القانوني الذي بنت عليه تدخلها لإجراء التحقيقات أو توجيه التهم التي استهدفت رأس الدولة في السودان. ولم تراع المحكمة الجنائية الدولية رأى محكمة العدل الدولية في ضرورة التثبت من السيطرة المؤثرة Effective Control للحكومة السودانية على الأشخاص الذين ارتكبوا الجرائم الموضحة في عريضة الاتهام، على غرار رأى محكمة العدل الدولية في قضية التهديد باستخدام القوة المسلحة في نيكاراغوا ١٩٨٦ بضرورة التثبت من سيطرة الحكومة المباشرة والكاملة على كل عمل أو عملية كان من شأنها أن ينطبق عليها وصف الجريمة الأشد خطراً.

د- لم تبلغ المحكمة السودان عن حقوقه الناتجة عن توجيه الاتهام، وفي مقدمتها حق الدول في الطعن على قرار المحكمة Right To Challenge.

ثانياً- اختصاص المحكمة :

ينصب اختصاص المحكمة الجنائية الدولية على أشد الجرائم خطورة موضع اهتمام المجتمع الدولي. وبموجب النظام الأساسي، فإن للمحكمة الاختصاص الجنائي على الأشخاص المتهمين بارتكاب أى من جرائم الإبادة والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، حيث غنيت المواد ٥ و ٦ و ٧ و ٨ من النظام الأساسي بتعريف تلك الجرائم.

وتمارس المحكمة اختصاصها فيما يتعلق بأى من الجرائم المشار إليها في المادة ٥، وفقاً لما نصت عليه المادة ١٢ من النظام الأساسي، حيث تحال القضايا إليها بواسطة المدعى العام للمحكمة، وعن طريق أحد البدائل التالية:

أ- أن تحيل دولة طرف إلى المدعى العام حادثة ترى أنها تنطوي على جرائم تدخل في نطاق اختصاص المحكمة، مطالبة إياه بإجراء تحقيق فيها.

ب- أن يحيل مجلس الأمن الدولي إلى المدعى العام - متصرفاً بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة - حالة يعينها.

ج- إذا كان المدعى العام قد بدأ بمباشرة تحقيق فيما يتعلق بجريمة من هذه الجرائم وفقاً للمادة ٥.

وبالتالي، فإن للمدعى العام صلاحية مباشرة التحقيق دون إحالة من أحد إذا ارتأى أن الحالة تقتضى إجراء التحقيق. وفي هذا الإطار، تركز المادة ١٥ من النظام الأساسي على دور وصلاحيات المدعى العام في إطلاق اختصاص المحكمة في مباشرة التحقيق من تلقاء نفسه أو ما يعرف اصطلاحاً بالـ Proprio Motu. وتنص الفقرة الأولى من المادة ١٥ على أن للمدعى العام أن يباشر التحقيقات من تلقاء نفسه على أساس المعلومات المتعلقة بجرائم تدخل في نطاق اختصاص المحكمة. كما أن للمدعى العام - وفق الفقرة السادسة من المادة ١٥، وبعد دراسته للمعلومات وتبينه أنها لا تشكل الأساس القوي لإجراء التحقيق - أن ينظر في معلومات أخرى تتعلق بالحالة نفسها في ضوء وقائع أو أدلة جديدة. وهو ما يفسر أن هناك نية مبيتة

الدولية، ولاسيما في إطار الأعمال التحضيرية له

لتأزيم الموقف في السودان ككل، وما سيسفر عنه من تداعيات على وحدة ترابه وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي.

إن اختصاص المحكمة في دارفور، وإن كان مرتبطاً بمدى توافر الشروط السابقة على الاختصاص - بمعنى صلاحية الاختصاص من الناحية الإجرائية - فإنه يظل منبئياً على الناحية الموضوعية أو المادية. وسريان صلاحيته في إطار هذا الشق، كونه العامل المادي لجرائم تدخل في نطاق اختصاص المحكمة الأصلي، ارتكبت بحق ضحايا. ومن ثم، تجدر التفرقة بين الاختصاص المادي Ratione Materiale والاختصاص من الناحية الإجرائية أو الزمنية أو الشخصية.

ويتداخل اختصاص المحكمة في قضية دارفور بشكل متشابك ومعقد مع قواعد القانون الدولي العام كقواعد أمرة تخول للسلطة الشرعية في البلاد الحق في استخدام القوة المسلحة لقمع حالة التمرد الداخلي أو النزاع الداخلي. ويرتبط ذلك ارتباطاً وثيقاً بإعلان أن هناك حالة من التمرد رسمياً من عدمها، وما يستتبعها من تداعيات قانونية من حيث الاعتراف ومعاملة المحاربين بوضعيتهم التي اعترفت لهم بها السلطة التي تمردوا عليها، والمسئولية الدولية قبلهم وقبل السلطة الشرعية. وهي قواعد ثابتة في القانون الدولي، وكان من الأخرى بالمحكمة التثبت من التحقق منها، ولاسيما التفرقة بين النزاع الداخلي والنزاعات الدولية. إن أكثر النزاعات انتشاراً في عالم اليوم تتميز بطابع غير دولي، وتنطوي على عمليات عدائية بين القوات المسلحة النظامية وجماعات مسلحة منظمة من غير الدول، أو نزاعات تدور بين أفراد تلك الجماعات ذاتها. ويمثل ذلك تحدياً رئيسياً في تعريف الأطراف المتناحرة بقواعد القانون الدولي الإنساني من ناحية، وضمان تطبيق تلك القواعد وما تشتمل عليه من آليات وأدوات سياسية وحجج قانونية من ناحية أخرى. وهو الأمر الذي تفتقر المحكمة الجنائية الدولية إلى تحديده على وجه الدقة والاهتمام إليه في ظل نظامها الأساسي الحالي.

وقد خرجت المحكمة عن نطاق اختصاصها بشأن إعلان المسئولية الدولية لدولة ذات سيادة، وهو الأمر الذي يدخل في نطاق اختصاص محكمة العدل الدولية، باعتبارها الأقدر على التعامل مع الموضوعات ذات الصلة بتفسير قواعد القانون الدولي Jus cogens، وفي الوقت نفسه يخرج عن اختصاص الجنائية المقنن على محاكمة الأفراد جنائياً، ويناقض نص المادة ٢٥ من النظام التي تنص على المسئولية الجنائية الفردية للمتهم.

من ناحية أخرى، فهناك غموض يكتنف الأدلة والأسانيد في ملاسبات القضية، ونوع من عدم الشفافية في عرض وتوجيه الاتهامات، بل والتضارب في الآراء فيما يتعلق بشهود الإثبات - وهم في أحسن الأحوال ١٧ وغير معروفين - وعدم التحقق من وجود شهود للنفي من عدمه، وذلك على الرغم من أنه من المفترض أن الشفافية في عرض الأدلة والأسانيد والقرائن هي من صميم عمل المحكمة لإحقاق الحق وإعلاء العدالة.

ثالثاً- السيادة الوطنية السودانية :

إن المراقب للنظام الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية

Traveauux Preparatoires، ليلاحظ أن خلافاً حاداً نشب ولا يزال حول إعمال دور المحكمة وتفعيله في إطار احترام مبدأ السيادة الوطنية وليس الخروج عليه. ومن وحى الإيمان الراسخ بالعدالة الدولية، كسبيل وحيد لصون حقوق الشعوب وحماية مقدراتها، فإن انفتاح المجتمع الدولي على علاقة رشيدة مع المحكمة الجنائية الدولية يستلزم الكف عن تحويل المنطقة العربية وإفريقيا إلى حقل للتجارب القانونية، خاصة على صعيد إنفاذ العدالة الجنائية في تلك المنطقة التي لا تزال - ومن واقع الفقه القانوني الدولي - في طور نمو مبتسر. وقد ربط المجتمع الدولي إعمال مبدأ التكاملية بوضع المعايير والضوابط الكفيلة بتنفيذه دون الإخلال بالسيادة الوطنية. هذا، ويسود الساحة الدولية حالياً مفاهيم مغلوطة عن تعارض مبدأ السيادة الوطنية مع تحقيق العدالة الجنائية الدولية، استناداً على تصريحات وزير الخارجية البريطاني الأسبق، روبين كوك، إبان الأزمة في كوسوفو، والتي أكد فيها أنه لا مجال لاحترام السيادة عندما يتعلق الأمر بانتهاك حقوق الإنسان. إن هذا منطق مغلوط وخطير وينطبق عليه القول المأثور "حق يراده به باطل"، ويتنافى مع كون السيادة الوطنية هي الملاذ والملاجئ لصون حقوق الإنسان داخل مجتمعه، والعيش الكريم داخل حدود وطن أمة ومستقرة، قائمة على وحدة التراب الوطني وسلامته الإقليمية. ومن ثم، فإنه يتحتم ترشيد إعمال العدالة الدولية برمتها، وليس الجنائية فقط، بما يعلى مبدأ السيادة الذي قامت عليه وحدة النظام الدولي وشرعية وجوده وفعالية أجهزته. وقد أكدت الأمم المتحدة مبدأ المساواة في السيادة في صدر ميثاقها كنهج مسلم به، وكأحد الضمانات لتحقيق أهداف ومبادئ المنظمة الدولية، وفي مقدمتها صون السلم والأمن الدوليين. ولعله من قبيل التحذير أن تعريض المنطقة العربية، وما تتسم به من تعقيدات في هذه المرحلة، لخوض غمار تجربة لم يستقر على نجاعتها في الفقه القانوني الدولي، سيقوض دعائم الاستقرار والأمن بها، وسيجر العالم إلى فوضى، الأمر الذي سيجهز على مصداقية العدالة الدولية ذاتها.

وعلى هذا، فإن الحكومة السودانية، حين قامت قواتها المسلحة بفرض الأمن والاستقرار داخل حدود إقليمها غير معتدية على سيادة دول أخرى، فإنها تصرف بموجب مسلمات قانونية راسخة. إن ما جرى من تعديات أو انتهاكات إنما يستوجب من السلطات السودانية - ومن منطلق السيادة الوطنية وواجب الدولة السودانية في الحفاظ على كامل مواطنيها في كافة أنحاء السودان - أن تتباصر بواسطة القضاء السوداني الوطني مهمة حماية أي مواطن من التجاوزات التي تكون قد أسفرت عن استخدام القوة المسلحة. وعلى السودان أن يدرك أن مجرد رفض التعامل مع المحكمة لن يكفل بمفرده الحفاظ على وحدة السودان وما يحاك ضده من مؤامرات تتلبس بشرعية دولية جائرة.

رابعاً- التناول الدولي للأزمة :

إن المحلل للتناول الدولي للأزمة في دارفور يلمس أن هناك اتجاهين لتقييم ذلك التناول. يرتبط التناول الأول بنظرية المؤامرة

الدولية، أو - على الأقل - مشروع قوى دولية تريد بسط نفوذها على مقدرات المنطقة العربية في إطار شكل جديد للاستعمار وفرض الهيمنة على العرب. ويذهب هذا التناول إلى أن ما جرى حالياً في السودان وقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٥٩٢، وقرار المحكمة الجنائية الدولية الأخير باعتقال الرئيس السوداني، كل ذلك يأتي في إطار المخطط الرامي إلى فصل العرب عن عمقهم الاستراتيجي في الجنوب بإقامة نقاط للارتكاز على طول خط العرض ١٠ - بما يشمل باب المندب وجنوب وغرب السودان، مروراً ببقيّة النقاط حتى الساحل الغربي للقارة الإفريقية - وأن الأداة الرئيسية لذلك هي المحكمة الجنائية الدولية لإضفاء نوع من المقبولية الدولية. ويذهب التحليل الثاني إلى النقيض تماماً من الطرح الأول، معللاً هذه الدفعة القانونية الدولية على صعيد المحكمة الجنائية الدولية بتطلع وشوق الشعوب إلى الاقتصاص ممن يرتكبون جرائم في حق أبرياء. ويشير هذا التحليل إلى أن الولايات المتحدة - القوة العظمى في العالم - لا تتقبل المحكمة الجنائية الدولية.

غير أن الثابت في الضمير العالمي أن هناك تقصيراً على صعيد تناول الفكر القانوني الدولي لفكرة النظام الدولي القائم على العدل. وقد تم تهميش دور محكمة العدل الدولية - بقصد أو عن غير قصد - لصالح انتشار أنواع وصور عديدة من الهيئات القضائية الدولية. وقد سبب ذلك حالة من السيوالة في النظام القضائي الدولي، أضحت معها تخوفات من تفاقم الأمر إلى تصارع إرادات تلك الهيئات وضياح هيبة العدالة الدولية. ويرتبط ذلك بغياب الهيكل الإداري الرابط فيما بين هذه الهيئات الدولية، أسوة بما يجري العمل به على الصعيد الوطني، حيث إن هناك هيكلًا واضح المعالم قوامه مبدأ

Res Judicata أو نهائية الحكم، وLitis Pendency

أو عدم جواز إقامة دعوى واحدة في أكثر من دائرة. وفي إطار ماسبق ومحاولات خلط السياسة بالقانون، قد يكون الدافع وراء قرار المحكمة الجنائية الدولية هو التأكيد للرأي العام العالمي أنه لا يزال في النظام الدولي عدالة لا تخاف في الحق لومة لائم، حتى وإن كان رأس دولة ذاته. وهو الأمر الذي يجب على المجتمع الدولي - إن أراد حقاً سيادة العدالة - أن يعي أنه سينزل بالنظام القضائي الدولي برمته إلى هوة التعسف وإساءة استخدام القانون.

يأتي ذلك التحرك نحو محاولات إثبات الذات من قبل المحكمة الجنائية الدولية في ظل خلافات أو - على الأقل - عدم استقرار دولي على تعريف جريمة العدوان، والتي تشكل، مع بقية عناصر الجرائم، القائمة التي تقوم المحكمة بتطبيق معاييرها على الحالات المعروضة عليها. كما يأتي في ظل الجدل الدائر في أروقة الأمم المتحدة حول الاختصاص القضائي الدولي، ومحاولات وضع معيار واحد لتطبيقه دون انتقائية أو

كيل بمكيالين، وفي إطار تنافسية الهيئات القضائية الدولية لإثبات جدارتها على قريناتها، عن طريق إيهام المجتمع الدولي بأن معيار أحقية بقاء إحدى الهيئات على الأخرى يمكن في معدل تردد القضايا المرفوعة داخل أروقتها، فيما يعرف اصطلاحاً بالـ Caseload. إن الأمر يقتضي إصلاح النظام القضائي الدولي أولاً قبل المضي في إقرار العدالة، حيث إن مشروع الاتفاقية المنظمة للعلاقة القانونية بين المحكمة الجنائية الدولية والأمم المتحدة، على سبيل المثال، لا يشمل العلاقة بين المحكمة ومحكمة العدل الدولية.

خامساً - الفكر القانوني العربي والأزمة في دارفور:

يعاني الفكر القانوني العربي مشكلة حقيقية كشفت عنها الأزمة في دارفور، والمذابح التي ارتكبتها آلة الحرب في غزة. إذ أضحى الفكر القانوني العربي مطالباً بأن يتعامل مع القضيتين بإيقاع قانوني موحد، لأن الفعل على صعيد إحدى الحالتين سيقابل بردة فعل مقابلة في اتجاه مغاير، الأمر الذي قد يتعذر معه أن يتعامل الفكر القانوني العربي بالكفاءة والحرفية اللازمتين في هذا الموقف. وربما يكون الشق القانوني في الفكر العربي ليس ببعيد عن الأزمة التي يكابدها الفكر القومي العربي بشكل عام، مما انعكس على كامل محاور العمل العربي. ولا يستقيم أن تظل ردة الفعل العربي على مذكرة اعتقال رئيس دولة عربية، بل والتهديد باختطافه، مقتصرة على الشجب أو الإدانة أو مجرد مناشدة مجلس الأمن تأجيل تنفيذ القرار. وقد يكون من الملائم أن تتخذ القمة العربية القادمة قراراً بإنشاء آلية أو هيئة عربية من القانونيين العرب الثقة، لتضطلع بمهمة الدفاع عن شخص الرئيس البشير، وأيضاً بتعريف الرأي العام العالمي بمنطقية وجهة النظر العربية إزاء تلك القضية التي تضرب الأمن القومي العربي في الصميم.

خاتمة :

على الرغم من ضرورة الموازنة بين الحساسيات السياسية والتعقيد القانوني في الأزمة في دارفور، إلا أن الثابت أن الرجز بالسياسة عند تطبيق القانون، أو الخلط بين الثوابت القانونية والمصالح السياسية، سيشكل شراً مستطيراً على الاستقرار العالمي. إن النظرة القاصرة التي تستهدف مصلحة أنية ضيقة، دون اعتبار للتداعيات، سوف تفاقم الفوضى وتقوض دعائم السلم والأمن الدوليين. إن القانون يطبق ولا يوظف

Law to Be Applied Not to Be Employed

والبون شاسع بين أعمال الشرعية وإضفاء الشرعية. ومن هنا، تأتي أهمية تفعيل دور محكمة العدل الدولية، وإيجاد الآلية اللازمة لوضع إطار محدد للعلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية في إطار تأطير العلاقة القانونية بين الأولى والأمم المتحدة.

التنوع الإثني والوحدة الوطنية في السودان

د. بهاء الدين بكاي

لعل من أكثر المسائل التي شغلت العلماء والمفكرين ورجال السياسة قضية تحقيق الوحدة الوطنية والتكامل القومي في مجتمع متعدد الأعراق والألوان. وقد أثارت هذه القضية على نحو خاص في الواقع الإفريقي لخصوصيته في مجال التنوع الإثني بسبب السياسات الاستعمارية والتقسيم العشوائي للقارة.

- على سبيل المثال - اتساع مساحة البلاد، والذي أدى إلى تنوع مناخى ونباتى أثر بشكل مباشر على النشاط الاقتصادي. كما أن موقع السودان الوسيط ومرور النيل داخل أراضيه جذبا إليه المهاجرين من إفريقيا وشبه الجزيرة العربية على نحو قاد إلى تعددية واضحة. كذلك، فإن انتشار المسيحية والإسلام بالبلاد، بالإضافة إلى بعض الجماعات الوثنية، قاد إلى تعددية دينية. فوق هذا، فإن العلاقات بين الجماعات السودانية المختلفة لا تزال حديثة نسبيا، ولم تتح لها - بعد - فرص التعايش والانصهار. ذلك أن السودان بحدوده الحالية لم يوجد إلا حديثا، ولم تتعايش الجماعات الموجودة داخل حدوده اليوم مع بعضها بعضا في إطار دولة واحدة إلا مع العهد التركي-المصرى بالسودان الذي بدأ عام ١٨٢١.

قادت هذه الأسباب، بالإضافة إلى الحدود المصطنعة، التي رسمها الاستعمار الأوروبى للقارة الإفريقية في مؤتمر برلين (١٨٨٤ - ١٨٨٥)، والتي تأثر بها السودان كواحدة من الدول الإفريقية، إلى تعددية عرقية وثقافية ولغوية واقتصادية. ويعانى السودان - أكبر الأقطار الإفريقية - مشكلة تعدد نمطية باعتبارها مشكلة عامة تعانىها أغلب دول القارة، وهي مشكلة التكامل القومى أو أزمة الاندماج الوطنى كما يشار إليها أحيانا. وسنقوم في هذا الجزء برصد أهم مظاهر التنوع الإثني، والتي تتمثل في: التعددية العرقية، التعددية الدينية، التعددية اللغوية، والتعددية الاقتصادية.

ومن بين الدول الإفريقية، يعد السودان من أكثر الدول تنوعا وتعددا، حتى أطلق عليه اسم (إفريقيا المصغرة) لما فيه من التنوع العرقى والدينى واللغوى. وقد كانت مشكلة التكامل القومى هي كبرى المعضلات التي واجهت الدولة السودانية بعد الاستقلال. وكان السؤال الأكثر حضورا في السياسة السودانية منذ زهاب المستعمرين هو: كيف يمكن التعامل مع هذا التنوع الكثيف ليكون مصدرا من مصادر القوة والإثراء الثقافى بدلا من أن يكون مصدرا من مصادر التشرذم والانقسام؟

ومن ثم، فإن هناك حاجة إلى التعريف بالأوضاع العرقية والثقافية بالسودان، مع السعى إلى شرح وتحليل الاستراتيجيات التي اتبعتها القادة السياسيون في السودان لإدارة التنوع الإثني في السودان، وذلك من خلال تناول العناصر الأساسية التالية:

- ١ - مظاهر التنوع الإثني في السودان.
- ٢ - التنوع الإثني والوحدة الوطنية في السودان.
- ٣ - أساليب تحقيق التكامل القومى في السودان.
- أولا - مظاهر التنوع الإثني في السودان:

يتميز السودان بتنوع عرقى وثقافى ميزه عن سائر الدول الإفريقية الأخرى ويرجع هذا التنوع إلى عدة أسباب نذكر منها

(*) استاذ العلوم السياسية المشارك، جامعة النيلين، السودان.

البلاد لتقوم اختلافات دينية بين الشمال (المسلم) والجنوب (المسيحي الوثني).

لقد كانت حملات التبشير المسيحي في السودان تعمل - بالإضافة إلى نشر المسيحية في الجنوب - للتحريض على الدين الإسلامي وتصوره على أنه ديانة شريرة وعنصرية.

ولذلك، أصبحت الاختلافات الدينية - بسبب السياسات الاستعمارية - من أسباب الصراع وعدم الاستقرار السياسي. لقد أدت السياسة الاستعمارية في الجنوب إلى أن يكون الجنوب "مكونا من أغلبية تدين باديان قبلية، وفئة مسلمة، وصفوة جنوبية مثقفة ترى في إفريقيا وثقافتها الإنجليزية عاصما من الاستعراق، وفي مسيحيتها عاصما من الإسلام، وفيهما معا هوية مميزة" (٤).

وبعد الاستقلال، سعى الغرب بكافة الوسائل إلى إشعال فتيل الحرب الدينية بين أبناء البلاد، حيث صور الجنوبيين على أنهم ضحايا الشماليين المسلمين، ووجدت الحركة - يومئذ - تعاطفا كبيرا في الغرب بحسبانها تسعى إلى بسط الحريات الدينية بالبلاد.

٣ - التعددية اللغوية :

يتميز السودان بميزتين مهمتين هما : كثرة اللغات واللهجات وتعددتها من ناحية، والتداخل اللغوي من ناحية أخرى. وتشير الدراسات إلى وجود ١١٥ لغة ولهجة للتخاطب في السودان (٥). لقد ذكر Joseph أن هناك أربع مجموعات لغوية في إفريقيا هي : اللغات الكنغو - كرفانية، واللغات النيلية - الصحراوية، واللغات السامية - الحامية أو الأفرو - آسيوية، واللغات البانتوية، وأن لغات السودان تستعمل جميع هذه المجموعات اللغوية (٦).

وفي هذا الإطار، برز تيار يتحدث عن ثنائية لغوية بين الشمال العربي والجنوب غير العربي، ولكن اتضح خطأ هذا الرأي أيضا، لأن بعض أبناء الشمال (حيث الأغلبية العربية) يتحدثون بلهجات محلية مثل النوبة والبجا، بينما نجد في جنوب السودان (حيث الأغلبية غير عربية) من يتحدثون العربية، بل تعتبر اللغة الدارجة أو "عربي جويًا" هي اللغة المشتركة بين القبائل الجنوبية التي تتباين لهجاتها وتختلف، حيث تعد اللغة الأولى في جنوب السودان من حيث عدد المتحدثين بها، ومن حيث تعدد مجالات استخدامها ووظائفها.

ومع ذلك، تجتهد كثير من الدول الغربية في تأجيج الصراع بين الجماعات السودانية، استنادا إلى اختلافاتها اللغوية. وبالفعل يمكن أن تقود الاختلافات اللغوية - إذا أسئ التعامل معها - إلى صراعات. ولعل أوضح مثال لذلك هو إقليم كويبك في كندا، والذي يتحدث أهله باللغة الفرنسية خلافا لبقية الكنديين الذين يتحدثون اللغة الإنجليزية.

تشير بعض الدراسات العلمية الموثوقة إلى أن بالسودان نحو ٥٦ جماعة عرقية تنقسم إلى ٥٩٧ جماعة فرعية (١). وقد أصبحت المشاكل الأساسية الناجمة عن التعدد العرقي هي الأوضح في السودان، وأصبح الأساس في السودان التصنيف أولا على الأساس العرقي ثم تأتي بقية التصنيفات.

إن مناقشة موضوع التعددية العرقية تعد من القضايا المهمة، لأن التنوع العرقي والثقافي والبيئي يكون هو محور النقاش عندما يحاول الكاتب أن يحدد هوية السودان كقطر، وهوية السودانيين كأعضاء في قارة تتجاذبها تيارات مختلفة (٢).

لقد أثارَت مشكلة الهوية جدلا واسعا في السودان، وانقسم المثقفون في السودان بين دعاة العروبة ودعاة الإفريقية. ورغم الجدل المحتدم حول هذه النقطة، فإننا نرى عدم وجود تناقض بين الإفريقية والعروبة، لأن العروبة ليست صفة عنصرية بل رابطة ثقافية. ولو كانت العروبة غير ذلك لخرج من نطاقها معظم العرب الحديثين في آسيا وإفريقيا معا، بما في ذلك سكان السودان الشمالي جميعا. وكما أن العروبة رابطة ثقافية حضارية لا عنصرية، فإن الإفريقية رابطة جغرافية سياسية لا عنصرية تجمع بين سكان القارة على اختلاف أجناسهم (٣).

إن الجدل حول العروبة والإفريقية في السودان جعل جماعة من المثقفين والشعراء السودانيين في ستينيات القرن الماضي يتحدثون عن ضرورة الموازنة بين "الغابة والصحراء"، حيث ترمز الغابة لإفريقيا والصحراء للعالم العربي. كما برز الحديث عن "الأفرو عربية" لإزالة هذا التناقض.

إن الحديث عن الثنائية في السودان بين العرب والأفارقة، والذي ساد زمانا طويلا، هو حديث يفتقر إلى الدقة ولا يعبر عن حقيقة الأوضاع في السودان. لقد سبقت الإشارة إلى وجود ٥٦ قبيلة تنقسم إلى ٥٩٧ جماعة فرعية.

والجدير بالذكر أن الحديث عن الثنائية الجامدة في الهوية السودانية قد تراجع إلى حد كبير، وذلك لسببين : الأول هو الوصول إلى اتفاقية سلام بين الشمال والجنوب أزلت ذلك التناقض المفتعل، كما برزت مشاكل داخل معسكر الشمال نفسه في دارفور وشرق السودان، مما أوحى بالاتجاه ناحية التعددية، بدلا من الثنائية في إطار الحديث عن الهوية السودانية.

٢ - التعددية الدينية :

يتميز السودان بتعددية دينية واضحة، ولكن ذلك لم يكن مصدرا من مصادر الصراع في كل مراحل التاريخ السوداني السابقة للاستعمار الإنجليزي - المصري. إلا أن الاستعمار البريطاني عمل على تمزيق الوحدة الوطنية عن طريق استغلال الدين، حيث قام بإطلاق يد الجمعيات التبشيرية في جنوب

٤ - اختلاف مستوى التنمية بين الأقاليم المختلفة :

استمرار الأوضاع المتأزمة، وفشلت في علاج المشكلة التي تطورت بصورة لافتة للنظر. لقد أدت الحرب في الجنوب إلى خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات وشردت الملايين، إما لجوءاً إلى الدول المجاورة، أو نزوحاً نحو الشمال، كما دمرت البنية التحتية للجنوب تماماً، وأوقفت عجلة التنمية، ودمرت البيئة، وفاقت أثارها السالبة كل تصور.

وعلى الرغم من توقيع اتفاقية السلام الشامل، فلا تزال الشكوك تحيط بالطرفين، ويتجلى ذلك في الصراعات المستمرة بين الشريكين، والتي أوشكت أن تعصف بالاتفاقية نفسها.

وما إن بدا الاقتراب من حل مشكلة الجنوب، حتى تفجرت بدارفور (غرب البلاد) حرب ضروس بين قبائلها خلفت خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات، ودمرت البنية التحتية، وأوقفت مشاريع التنمية، وهرب السكان إلى معسكرات اللجوء في الدول المجاورة أو نزحوا إلى العاصمة، هرباً من الحرب وويلاتها.

واتخذت دول كبرى هذه الأحوال المتدهورة ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للبلاد، وأرسلت القوات الهجين إلى الإقليم، وتعرضت الحكومة بسبب تدهور الأوضاع هناك للاتهام بالإبادة الجماعية وارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في محاولة لزعزعة الأوضاع بالبلاد.

كما شهدت الأجزاء الشرقية من البلاد، في فترة سابقة، صراعاً ضد الحكومة هدد الاستقرار والأمن في المنطقة، إلى أن تم التوصل إلى ما عرف باسم "اتفاقية سلام الشرق".

إن الأثر السلبي للصراعات الإثنية على الوحدة الوطنية في السودان أكبر من أن يحاط في ورقة كهذه. وقد أصبح واضحاً الآثار المدمرة للصراعات العرقية والثقافية على الوحدة الوطنية، مما يتطلب تضافر الجهود لوضع حد للحرب الصليبية بالسودان والوصول إلى استراتيجيات وطنية تمكن الجماعات المختلفة من التعبير عن خصوصياتها في إطار الدولة السودانية، والالتزام بالحوار وسيلة لمعالجة المشاكل التي تعج بها البلاد.

ثالثاً - أساليب إدارة التنوع الإثني في السودان :

لقد سبقت الإشارة إلى أن التنوع الإثني لا يعد خطراً بذاته، بل وعلى العكس من ذلك يمكن أن يكون، إذا أحسن استخدامه، عنصراً من عناصر القوة. لقد اجتهدت الحكومات الوطنية منذ فجر الاستقلال في وضع حل لهذه الصراعات وتحقيق الوحدة الوطنية المنشودة، إلا أن أساليبها لتحقيق هذه الغاية اختلفت اختلافاً كبيراً، ويمكن بشكل عام التمييز بين أسلوبين رئيسيين اتبعتهما الحكومات السودانية المختلفة في تعاملها مع ظاهرة التنوع العرقي والثقافي بالسودان، وهما :

١ - أسلوب الاستيعاب أو الاحتواء :

اتجهت كثير من الدول الأوروبية بعد استقلالها، وفي إطار

يتميز السودان بتركز المشاريع التنموية في أواسط البلاد، بينما تعاني أطرافها قلة المشروعات التنموية. ويرجع السبب في ذلك إلى مرحلة الحكم الاستعماري. لقد عمد الاستعمار إلى الاستثمار في مجال زراعة القطن، ووقع اختياره على منطقة الجزيرة (وسط البلاد) لقيام المشروع بسبب خصوبة الأراضي ووفرة المياه واعتدال المناخ. وقد أدى قيام المشروع في تلك الأنحاء إلى تطور منطقة الوسط بشكل عام، وغدت التنمية غير المتوازنة هي السمة التي تميز كل أطراف السودان دون استثناء.

إن خطورة التنمية غير المتوازنة على الوحدة الوطنية تكمن في أن الجماعات التي تشعر بالإهمال في الجوانب التنموية يقل ولازمها للوطن. وفي السودان، حيث تتداخل هذه الجوانب التنموية مع الأوضاع العرقية والثقافية، يكتسب التخطيط التنموي بعداً سياسياً واجتماعياً خطيراً، إذ من شأنه تهديد الوحدة الوطنية بالتمزق.

ولعل من الأخطاء التي ارتكبتها الحكومات الوطنية في مرحلة ما بعد الاستقلال أنها استمرت في تركيز المشاريع في الوسط بحجة وجود بنى أساسية متطورة في هذه المنطقة، وأن من الأفضل الاستثمار في تلك المناطق، وتوزيع عائد الاستثمارات على أنحاء البلاد المختلفة، الأمر الذي لم يتم.

ولا تزال قضايا تنمية الأقاليم من أهم المشاكل التي تواجه السودان. ومن أكثرها إثارة لنزعات التمرد، وأكثرها تردداً في برامج الحركات الإقليمية.

ثانياً - التنوع الإثني والوحدة الوطنية في السودان :

يرى بعض المفكرين أن الإثنية يمكن أن تكون قوة محررة وخلقة، أو أن تكون عشوائية ومدمرة، وكل ذلك يتوقف على الأسلوب الذي يتم التعامل به مع هذا التنوع. فما الذي حدث في السودان ؟

لعله من الواضح أن الإثنية في السودان كانت، ولغالب التاريخ السوداني، عنصراً من عناصر الهدم أكثر منها عنصراً من عناصر البناء، وإن دل ذلك على شيء، فإنما يدل على فشل إدارة هذا التنوع.

وبينما كان السودان يخطو نحو الاستقلال، اندلعت في جنوب البلاد حرب استمرت منذ عام ١٩٥٥ وحتى عام ٢٠٠٥، أي لنصف قرن من الزمان لم تتوقف خلالها إلا لأحد عشر عاماً (١٩٧٢ - ١٩٨٢).

لقد أسهم الاستعمار في إيجاد مشكلة للجنوب ابتداءً، إلا أن الحكومات الوطنية لعبت في الأخرى أدواراً مقدرة في

التي
ب إلى
ن، إما
دمرت
دمرت
تزال
متمرة
جرت
سائر
قفت
للؤل
في
تعليم
ببادة
في

قعة
أن
في
حا
ية
ية
ات
لة
ج
ج
ن
ة
ن
ن

سعيها لحل مشاكل الاندماج الوطني، إلى أسلوب الاستيعاب. ويقوم هذا الأسلوب على فكرة مؤداها العمل على استيعاب الجماعات الإثنية المختلفة داخل الدولة في إطار ثقافة ودين الجماعة الحاكمة بكافة الوسائل الممكنة، حتى إذا استدعى ذلك استخدام القوة القهرية لفرض الاندماج الوطني.

والهدف من هذه السياسة تحقيق التكامل القومي وخلق مجتمع أحادي تذوب فيه الولاءات الفرعية في إطار الجماعة الوطنية، وتتغنى فيه الولاءات التحتية، حيث يعطى الولاء للوطن على الولاء للقبيلة أو العشيرة أو الجماعة الدينية.

لكن الثابت هو أن سياسة الاستيعاب لم تؤد - في كل الدول التي طبقت فيها - إلى تحقيق التكامل القومي المنشود. وفي السودان، قادت السياسة الاستيعابية - التي اتبعها نظام الفريق إبراهيم عبود الذي حكم السودان خلال الفترة من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٤، والراغبة إلى (تسريع التكامل الوطني) - إلى نتائج عكسية تماما. فكد فعل على إجراءات الحكومة المتمثلة في: (توحيد مناهج التعليم، تشجيع اللغة العربية في الجنوب، طرد المبشرين المسيحيين وإقامة المعاهد الإسلامية .. الخ)، أسس الجنوبيون (رابطة السودان المسيحية)، وازدادت حدة التمرد، واتسعت دائرته، وطالب الكثيرون من الجنوبيين بالانفصال عن السودان.

لقد أدرك القادة السياسيون فشل سياسة عبود الاستيعابية، وراحوا - من خلال مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقد عام ١٩٦٤ - إلى البحث عن مخرج سلمي لهذه المشكلة، فكان أن تم اختيار أسلوب الاندماج الوظيفي.

٢ - أسلوب الاندماج الوظيفي :

يعنى الاندماج الوظيفي وجود رابطة بين أعضاء جماعة لا تستند بالضرورة إلى وجود ثقافة أو هوية مشتركة، وإنما تستند إلى وجود مصلحة مشتركة بالأساس، ويكون أعضاء الجماعة مستعدين لقبول المؤسسات القائمة، ما دامت تؤدي وظائفها بفعالية. كما أن نظرهم إلى القادة السياسيين، باعتبارهم صالحين أو فاسدين، تستند إلى قدرتهم على أداء هذه الوظائف (٧).

وفي هذا النموذج، تتعدد الخيارات التي تبدأ من قبول الجماعات الخاضعة للعيش في إطار دولة موحدة، استنادا إلى بعض الأسس الوظيفية المؤسسية، مروراً بقبولها العيش في إطار دولة موحدة، مع منحها الحكم الذاتي الإقليمي، وانتهاء بالحكم الفيدرالي (٨).

إن من ميزات هذا الأسلوب أنه يمكن الجماعات المختلفة من الاحتفاظ بخصوصيتها، والتعبير عن هذه الخصوصية، مع ارتباطها في الوقت نفسه بالجماعة الوطنية، مما يؤدي إلى الوحدة والاستقرار السياسي في آن واحد.

لقد طبق هذا الأسلوب في السودان لأول مرة في بنود اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢، والتي اعترفت بالفوارق التاريخية بين شطري البلاد، ومنحت الجنوب حكما ذاتيا مكنه من إقامة حكومة للجنوب في إطار الدولة السودانية.

كذلك، تم توسيع هذا النموذج - مع بعض الاختلافات الجوهرية - على كل أنحاء السودان، فيما يعرف باسم الحكم الإقليمي الشمالي في العالم ١٩٨٠.

في عام ١٩٩١، وبناء على مقررات مؤتمر الحوار حول قضايا السلام ومؤتمر قضايا الحوار حول النظام السياسي، تم إعلان النظام الفيدرالي بالسودان، وأصبح بإمكان كل ولاية أن تختار النظام السياسي الذي ترضيه، وأن ترتبط بالدولة السودانية، وأن تلتزم بدستور السودان. ولا يزال السودان يحكم بأسلوب الاندماج الوظيفي، خاصة بعد توقيع اتفاقية السلام الشامل التي وقعت عام ٢٠٠٥، والتي أصبحت جزءا من دستور السودان الانتقالي لعام ٢٠٠٥ الذي يحكم به السودان حتى الآن.

خلاصة :

لقد اتضح مما سبق أن أسلوب إدارة التنوع هو الذي يحدد مصير الدولة التي تتميز بالتنوع العرقي والثقافي. وقد أكدت التجربة أن السعي إلى استيعاب الجماعات الأخرى في إطار ثقافة الجماعة الحاكمة قاد إلى نتائج عكسية تماما. وعليه، فيمكن القول إن أسلوب الاندماج الوظيفي، بما ينطوي عليه من اعتراف بخصوصية الآخر، وما فيه من تعدد الخيارات (حكم ذاتي، فيدرالي .. الخ)، يمكن أن يمثل أفضل الأساليب لإدارة التنوع بشكل عام وفي السودان بشكل خاص.

إن مستقبل السودان، في ظل التنوع الكثيف الذي يميزه، يتوقف على الإدارة الحسنة لهذا التنوع. وفي هذا الإطار، تتقدم الورقة بالتوصيات التالية :

١ - تأكيد الاندماج الوظيفي أساسا للتعايش في السودان.

٢ - اعتماد التعددية في السودان مصدرا للقوة والإثراء الثقافي، والعمل على الاستفادة من إيجابيات هذا التنوع.

٣ - العمل على تطوير الثقافات المحلية، وإتاحة فرص الحوار الثقافي بين الجماعات المختلفة، بما يساعد على تلاقح هذه الثقافات.

٤ - الاهتمام بأمر التنمية المتوازنة في صميم الخطط القومية.

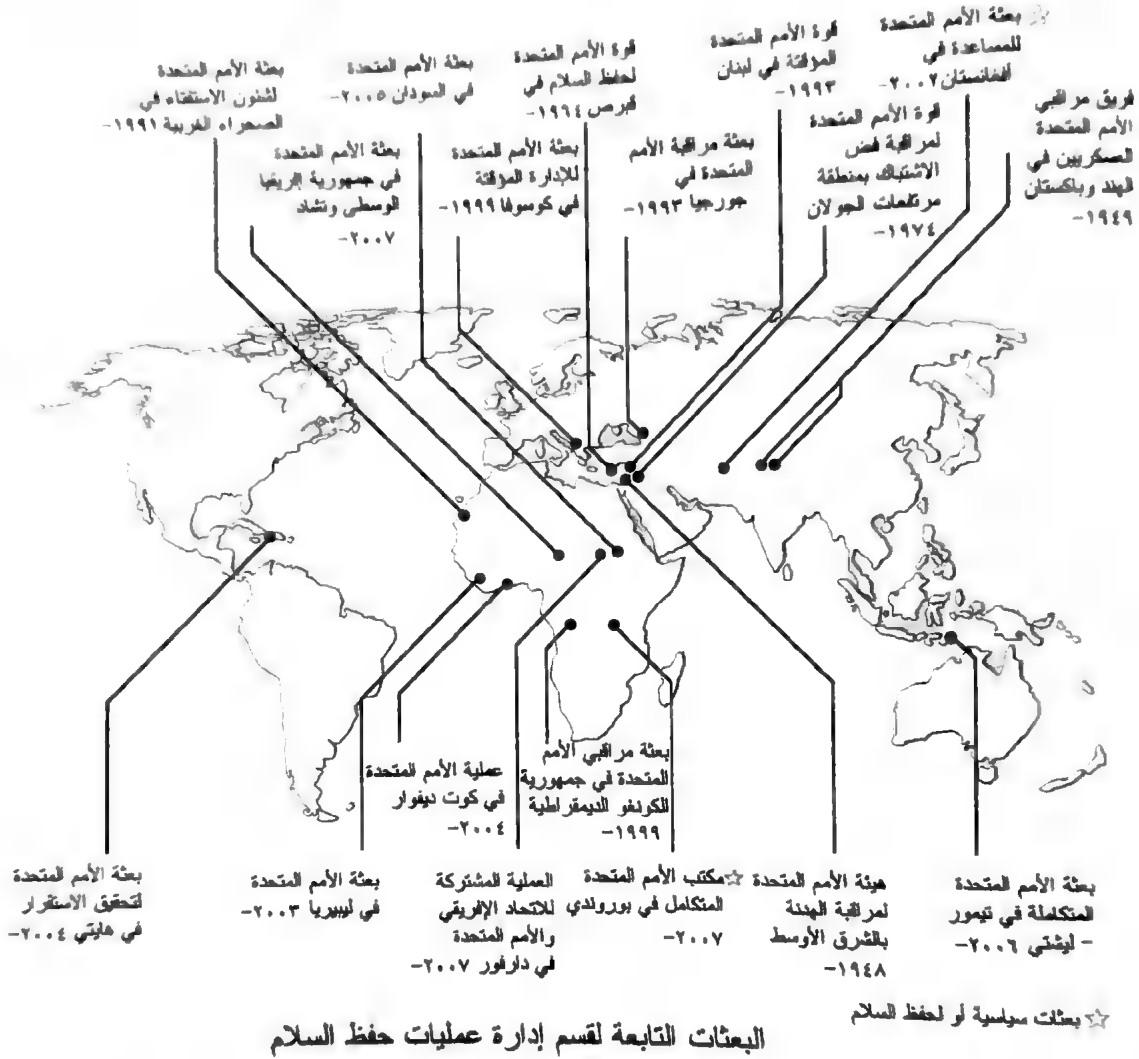
٥ - بسط الحريات وتأكيد كرامة الإنسان وحرياته وحقوقه، كما أقرها الإسلام ودعا إليها.

المراجع:

- ١ - إبراهيم أحمد نصر الدين، الاندماج الوطني في إفريقيا والخيار السوداني، مجلة المستقبل العربي، العدد ٦٣، مايو ١٩٨٤، ص ٤٠.
- ٢ - عبد الغفار محمد أحمد، السودان بين العروبة والإفريقية، مركز البحوث العربي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٥، ص ٧.
- ٣ - مدثر عبد الرحيم، مشكلة جنوب السودان... طبيعتها وتطورها وأثر السياسة البريطانية في تكوينها، الدار السودانية، الخرطوم، ١٩٧٠، ص ١٥.
- ٤ - الصادق المهدي، مستقبل الإسلام في السودان، في: جماعة الفكر والثقافة الإسلامية، الإسلام في السودان، دار الأصاله للطباعة والنشر، الخرطوم، ١٩٨٢، ص ٣٨٨.
- ٥ - إبراهيم أحمد نصر الدين، مرجع سابق، ص ٤٠.
- ٦ - حمدي عبد الرحيم حسن، مشكلة جنوب السودان... دراسة في الأطر وديناميات الصراع، في مصر وإفريقيا: الجنود التاريخية للمشكلات الإفريقية المعاصرة، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٩٦، ص ١٩٥.
- ٧ - إبراهيم أحمد نصر الدين، مرجع سابق، ص ٣٨.
- ٨ - المرجع السابق.

تحت الضوء

الأمم المتحدة وحفظ السلام .. التحديات والإمكانات



- ١ قوات حفظ السلام وأزمة غزة.. هل من دور؟
- ٢ الأمم المتحدة وتطور عمليات حفظ السلام
- ٣ الأمم المتحدة وبناء السلام في إفريقيا
- ٤ النظام القانوني لقوات حفظ السلام الدولية.. تجربة كوسوفو

قوات حفظ السلام وأزمة غزة .. هل من دور ؟

استشر/سيد قاسم المصري

بالرغم من أن ميثاق الأمم المتحدة لا يتضمن أى إشارة لعمليات حفظ السلام، إلا أنها أصبحت الآن من أهم أدوات الأمم المتحدة وأكثر عملياتها انتشارا. فهناك ما يقرب من ٦٠ عملية حفظ سلام تولتها الأمم المتحدة منذ إنشائها، وتختلف تكلفتها السنوية من عام لآخر، حسب نوع وعدد العمليات، فقد تجاوزت مبلغ الـ ٣,٥ مليار دولار عام ١٩٩٣ إبان عمليات يوغوسلافيا السابقة والصومال، وشاركت نحو ١٣٠ دولة بقوات وأفراد فى عمليات حفظ السلام من مختلف قارات العالم، وبلغت فى ذروتها ٧٠ ألف فرد.

ونظرا لرفض إسرائيل لتمرکز القوات فى أراضيها، فقد تمركزت كلفة فى الأراضي المصرية على خطوط الهدنة بين مصر وإسرائيل وعلى الخط المحيط بقطاع غزة على الجانب الغزوى وليس الإسرائيلى. وترجع أهمية تشكيل الـ UNEF إلى أنها وضعت الأسس التى انطلقت بعدها عمليات السلام فى مختلف أرجاء العالم، والتى يرجع الفضل الأول فيها إلى السيد/ ليستر بيرسون، رئيس وزراء كندا الأسبق، والذي منح عنها جائزة نوبل للسلام والسيد/ داج همرشك، أمين عام الأمم المتحدة فى ذلك الحين.

مهام قوات حفظ السلام :

وقد ظلت عمليات حفظ السلام تستند إلى شروط ثلاثة أساسية منذ إنشاء قوات الطوارئ الدولية عام ١٩٥٦ حتى الآن، وهى:

- موافقة أطراف النزاع على نشرها وعلى شروط ولايتها.
- ضمان "الرضا" المستمر للدولة التى ستمركز القوات فى أراضيها.
- التزام الحياد وقصر استخدام القوة على عمليات الدفاع عن النفس.

وقد كان شرط "الرضا المستمر

The Continued Consent هو الذى لم يترك لأمين عام الأمم المتحدة فى ذلك الوقت، أو ثبات، خيارا آخر غير الموافقة على طلب الحكومة المصرية سحب هذه القوات عام ١٩٥٦.

إلا أن هذه المبادئ الثلاثة أصبحت محل إعادة نظر، لا لتغييرها ولكن لإعطائها مفهوما أكثر تحديدا وأرحب نطاقا. فقد ذكر الأمين العام للأمم المتحدة فى تقريره إلى الدورة الخامسة

ولم يقتصر التغيير على عدد العمليات وحجمها، بل امتد ليشمل الاختصاص. ففى أول عملية حفظ سلام قامت بها الأمم المتحدة، وهى مراقبة خطوط الهدنة بين إسرائيل والدول العربية، وذلك عندما شكلت هيئة مراقبة الهدنة UNTSO عام ١٩٤٨، كانت المهمة واضحة، وهى مراقبة تطبيق اتفاقيات موقعة بين دول أعضاء فى الأمم المتحدة. أما الآن، فقد اتسعت مهام القوات لتشمل أعمال الشرطة، وإزالة الألغام، ومراقبة الانتخابات، وتسهيل عودة اللاجئين، وتدريب الشرطة المحلية، وتسهيل اندماج المحاربين السابقين فى الحياة الاجتماعية.

وقد قام بتشكيل هيئة مراقبة الهدنة الـ (UNTSO) مجلس الأمن، استنادا إلى دوره الرئيسى فى حفظ السلم والأمن الدوليين. إلا أنه خلال أزمة السويس وعلى أثر العدوان الثلاثى على مصر، ونظرا لأن دولتين من الدول المعتدية هما عضوان دائمان بمجلس الأمن (بريطانيا وفرنسا)، فلم يكن بالإمكان العمل داخل مجلس الأمن، لذلك قامت الجمعية العامة بتشكيل قوات الطوارئ الأولى التى عرفت باسم UNEF، استنادا إلى قرار الاتحاد من أجل السلام، الذى يخول للجمعية العامة الحق فى ممارسة هذا الاختصاص فى حالة عجز مجلس الأمن عن التصرف، نتيجة لاستخدام الفيتو (قرار رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٠). فعلى أثر استخدام فرنسا وبريطانيا لحق الفيتو لإيقاف قرار كان يدعو لانسحاب القوات إلى ما وراء خطوط الهدنة، اجتمعت الجمعية العامة فى دورة استثنائية وأصدرت قرارها رقم ٩٩٧ فى أول نوفمبر ١٩٥٦، وتلى ذلك صدور القرار رقم ١٠٠٠ يوم ٥ نوفمبر ١٩٥٦ بإنشاء قوات الطوارئ الدولية، وحددت مهمتها فى مراقبة وقف العمليات العدائية، ومراقبة انسحاب القوات الأجنبية، والمساعدة فى استمرار الهدوء خلال الانسحاب وبعده.

(*) مساعد وزير الخارجية الأسبق لشئون الأمم المتحدة .

تبرز مشكلة أخرى تتعلق بالوضع القانوني للمنطقة (دال) المنصوص عليها بمعاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية، حيث إن الشريط الحدودي الفاصل بين مصر وقطاع غزة يشكل جزءاً من هذه المنطقة. ولذا، فقد يتطلب الأمر مراجعة هذا الجزء من المعاهدة وإجراء بعض المواصفات وهذا يقودنا إلى المشكلة الثانية، وهي المهام الموكلة للقوات :

٢ المهام الموكلة للقوات :

كما ذكرنا آنفاً، فقد كانت تتمركز على الحدود بين قطاع غزة وإسرائيل قوات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة هي قوات الطوارئ، الدولية الـ UNFID، وكانت مهمتها محددة بوضوح من قبل الجمعية العامة كما أوضحنا. ولعل هذا - أي تحديد مهمة القوات - من أهم المشاكل التي سنواجه تشكيل القوة، فعليها يتوقف - إلى حد كبير - النظرة إلى هذه القوات، وهل هي لخدمة إسرائيل أم حماية للفلسطينيين، أم لخدمة السلام؟

فإذا كانت المهمة مثلاً تتضمن إزالة الأنفاق وإحكام مراقبة الحدود لضمان وقف التهريب، فذلك سيؤكد لحماس أنها آمنة لحماية إسرائيل وستتخذ موقفاً عدائياً منها، في حين أن هذه هي الفائدة الوحيدة - في نظر إسرائيل - لنشر مثل هذه القوات.

ويتطلب الخروج من هذا المازق صياغة المهمة في قالب عام، بحيث يعطيها المرونة الكافية لتحقيق الهدف، وهو وقف العمليات العدائية واستمرار التهنة... وهي المهمة نفسها التي كانت منوطة باليونيف UNFID.

٣- من يشكل القوة ويحدد مهمتها؟

ذكرنا آنفاً أن قوة اليونيف UNFID شكلتها الجمعية العامة وليس مجلس الأمن، نظراً لمشاركة دولتين من دول الفيتو وهما بريطانيا وفرنسا في النزاع. أما بالنسبة لغزة، فلا توجد مثل هذه المشكلة من الناحية النظرية، ولكن تاريخ الولايات المتحدة المؤيد لإسرائيل قد لا يجعل من مجلس الأمن المكان الأمثل لاتخاذ هذه الخطوة... فما هو البديل؟

في رأيي أن الاتحاد الأوروبي قد يكون أقدر على القيام بهذه المهمة وأكثر قبولاً من الجانب الفلسطيني ومن شعوب المنطقة بوجه عام... فالإتحاد الأوروبي يقوم بعمليات حفظ سلام في عدة مناطق من العالم حالياً، مثل البوسنة والسودان والكونغو وإندونيسيا (باندانتشييه)، ويمثل الشرق الأوسط أهمية خاصة للاتحاد الأوروبي، ويقع في نطاق حزامه الأمني كما أن الاتحاد الأوروبي هو الممول الأول للسلطة الفلسطينية، وكان يشرف على معبر رفح حتى انفراد حماس بالسلطة في غزة كما أن القوات الدولية في لبنان - وإن كانت قوات أمم متحدة - إلا أن معظم أفرادها من دول الاتحاد الأوروبي (فرنسا وإيطاليا والمانيا) حيث تسهم فيها هذه الدول بـ ٦٠٠٠ فرد.

ويمكن الجمع بين "الحسنين"، فيتم التفاوض على تفاصيل إنشاء القوة في اجتماعات بين الاتحاد الأوروبي وأطراف النزاع، مع إيجاد دور للجامعة العربية، ثم تتم "مباركة" ذلك من قبل الأمم المتحدة.

ويحقق هذا الحل مصالح عديدة، فهو يحيد النفوذ الأمريكي الطاغى لصالح إسرائيل (وقد ترحب الولايات المتحدة به باعتباره يخفف من الضغط عليها ويرفع عنها الحرج)، كما أنه يعزز الدور الأوروبي كلاعب استراتيجي أساسي في المنطقة، فضلاً عن أنه أكثر قبولاً من الجانب العربي والفلسطيني، بما في ذلك حماس.

والخمس للجمعية العامة في أغسطس ٢٠٠٠، والذي وجهه أيضاً إلى مجلس الأمن، والذي تضمن استعراضاً شاملاً لكافة مسائل عمليات حفظ السلام (مستند رقم A/55/150 و S/2000/809).

إن موافقة الأطراف المحلية والأخذ بنسب الحيدة، مع الانتصار في استعمال القوة على مجالات الدفاع عن النفس، ينبغي أن تظل بمثابة المبادئ الأساسية لحفظ السلام. ولكن استمرار المعاملة المتساوية لجميع الأطراف من جانب الأمم المتحدة يؤدي في أفضل الحالات إلى عقم العملية، وقد يكون في لسنونها بمثابة تواطؤ مع قوى الشر، فلم يكن ثمة فضل نال من مكانة ومصداقية عمليات حفظ السلام التي اضطلمت بها الأمم المتحدة في التسعينات أكثر مما نالها من إبانها أن تميز بين الضحية وبين المعتدى.

وخلص الأمين العام بعد ذلك إلى قناعة بأن وحدات الأمم المتحدة العسكرية ينبغي أن تكون قادرة لا على الدفاع عن نفسها فقط بل وعن الولاية التي كلفت بها أيضاً.

وهكذا، نجد أن تقرير الأمين العام - الذي اعتمد على التوصيات التي تضمنها تقرير الفريق رفيع المستوى المكلف بإجراء استعراض لأنشطة الأمم المتحدة في مجال السلام والأمن (A/305/55) ينقلنا خطوة أخرى نحو تطوير أعمق لمهام قوات السلام. فهو ينيذ مبدأ الحياد بين الفريقين المتنازعين، ويسو لأن تساند القوات الطرف المعتدى عليه وبهذا الشكل تخلى عن المبدأ الثاني من المفهوم الأساسي لقوات حفظ السلام، وهو كونها مجرد وجود دولي للمراقبة ولا يحق لها استخدام القوة إلا دفاعاً عن النفس.

ويضاف إلى ذلك تعقيدات جديدة طرأت على عمليات حفظ السلام، مثل:

- عندما يكون النزاع أو أحد أطراف النزاع جماعة أو جماعات مسلحة وليست حكومات معترفاً بها.

- وعندما يكون النزاع داخلياً محضاً وليس نزاعاً بين دول.

- وعندما لا تتوافر وثيقة أو اتفاق سلام يمثل مرجعية لقوات السلام، أو - بعبارة أخرى - عندما لا يكون هناك سلام لكي نحافظ عليه القوات الدولية.

في ضوء ما تقدم، يمكن رصد بعض المشاكل التي قد تواجه فكرة تمرکز قوات حفظ سلام في قطاع غزة:

١- موافقة الأطراف :

توافق السلطة الفلسطينية على نشر قوات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في الضفة وغزة، وأعلنت أن ذلك كان مطلباً ملهاً للشعب الفلسطيني لتوفير الحماية للشعب الفلسطيني، بينما أعلنت حركة حماس رفضها التام للفكرة، حيث اعتبرت أن مهمة هذه القوات ستكون توفير الحماية لإسرائيل وتشديد الرقابة على الحدود مع مصر. كما أعلنت مصر رفضها لوجود أي قوات دولية على الأراضي المصرية. وعبر متحدون باسم إسرائيل عن موقفها مشابهاً من خلال رفضهم لوجود قوات دولية على الجانب الإسرائيلي من الحدود مع غزة.

وعلى ذلك، فإن العقبة الأولى الواجب تخطيها هي تأمين موافقة السلطة الشرعية والسلطة التي تسيطر على الأرض فعلياً، وهذا لا يتأتى إلا بتشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية. ولكن قد

الأهم المتحدة وتطور عمليات حفظ السلام

د. عبد الله صالح

شهدت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تطورات كبيرة خلال العقود الستة الماضية، حيث تزايد حجم وانتشار هذه العمليات بمعدل غير مسبوق، وأصبحت هناك ١٨ عملية تقوم بها الأمم المتحدة حالياً في القارات الخمس، من خلال نحو ١١٢ ألفاً من الجنود ورجال الشرطة والمدنيين، على نحو بات يفرض العديد من التحديات المتعلقة بدعم بعثات حفظ السلام الجديدة، وتوفير التمويل اللازم لها، خاصة أن معظم هذه العمليات أصبحت بمثابة عمليات سياسية معقدة، تتم داخل بلدان تعاني انقسامات شديدة (١).

حفظ السلام خلال مراحل المفاوضات، وبعد الوصول إلى اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية، كما توجد قوات حفظ سلام في منطقة الجولان السورية، طبقاً لاتفاق الفصل بين القوات السورية والإسرائيلية في عام ١٩٧٤، كما حدث ذلك أيضاً في الكونغو.

ويضاف إلى ذلك مهام أخرى لقوات حفظ السلام الدولية فيما يطلق عليه حفظ السلام الممتد،

Expanded Peace Keeping كحماية حقوق الإنسان أو القيام بالمهام التمهيدية المدنية كمراقبة الانتخابات السياسية، للتأكد من نزاهتها، أو تقديم المعاونة الإدارية للدول لمساعدتها في بناء هياكل الدولة وتسيير أمور الحكم، وممارسة سيادة الدولة في إطار ديمقراطي، ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما حدث في ناميبيا وكمبوديا (٢).

وقد خول ميثاق الأمم المتحدة مجلس الأمن صلاحية اتخاذ تدابير جماعية والاضطلاع بها لحفظ السلام والأمن الدوليين. ولهذا السبب، يتطلع المجتمع الدولي عادة إلى مجلس الأمن لكي يصدر تكليفاً بإطلاق عمليات حفظ السلام، وتشكل الأمم المتحدة نفسها معظم هذه العمليات وتنفذها بقوات تعمل تحت قيادة العمليات التابعة لها. وفي حالات أخرى، حيث لا يعتبر

وتعد عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة بمثابة وسيلة لمساعدة البلدان التي يمزقها الصراع على خلق ظروف لتحقيق السلام المستدام، حيث يقوم أفراد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام برصد ومراقبة عمليات السلام التي تنشأ عن حالات ما بعد الصراع، ومساعدة المحاربين السابقين على تنفيذ اتفاقيات السلام التي وقعوا عليها. وتتمثل هذه المساعدة في أشكال عديدة، مثل تدابير بناء الثقة، وترتيبات تقاسم السلطة، ودعم الانتخابات، وتعزيز سيادة القانون، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولا يعني نشر هذه القوات الدفاع عن النفس

Self Defense، ولكنها تدخل ضمن إجراءات الأمم المتحدة للأمن التعاوني الدولي مما يطلق عليه حفظ السلام التقليدي

Traditional Peace Keeping، حيث يجب أن تكون القوات العاملة في مجال حفظ السلام بدون سلاح أو مزودة بأسلحة خفيفة ويمكن أن تباشر هذه القوات إجراءات الانسحاب العسكري تم الاتفاق عليها أو بناء مناطق عازلة بين الأطراف المتصارعة Buffer Zone. ومن أمثلة ذلك قوات حفظ السلام الدولية في كشمير، أو تلك التي نشرت في قبرص، أو القوات متعددة الجنسيات في سيناء بين مصر وإسرائيل كأحد ترتيبات

(*) يكتوراه في العلوم السياسية.

ضلع الأمم المتحدة المباشر ملائما أو مجديا، فإن مجلس الأمن قد يدخل بعض المنظمات، مثل الناتو، والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، أو تحالفات البلدان الراغبة، في تأدية وظائف محددة لحفظ السلام.

وتشارك قوات حفظ السلام في عمليات الأمم المتحدة بالاتفاق مع الحكومات، وتبقى خاضعة لسلطة تلك الحكومات، حيث يتم نشر القوات وقادتها بوصفها وحدات وطنية، وترفع هذه القوات تقارير حول العمليات إلى قائد قوة البعثة، ومن خلاله إلى الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة. ويبقى إرسال قوات حفظ السلام أو سحبها من صلاحية الحكومة التي تطوعت بها. كما أن ضباط الشرطة المدنية تساهم بهم أيضا الدول الأعضاء، وهم يعملون وفق الأساس نفسه.

وينص ميثاق الأمم المتحدة على أن يتعهد جميع أعضائها، في سبيل المساهمة في حفظ السلام والأمن الدوليين، بأن يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن ما يلزم من القوات المسلحة والتسهيلات الضرورية. ومنذ عام ١٩٤٨، ساهم في عمليات حفظ السلام قرابة ١٤٠ دولة بأفراد من الشرطة العسكرية والشرطة المدنية. ولا تتوافر سجلات مفصلة بجميع الموظفين الذين خدموا في بعثات حفظ السلام منذ عام ١٩٤٨، ولكن يقدر عدد الجنود وضباط الشرطة والمدنيين الذين خدموا تحت راية الأمم المتحدة بنحو مليون شخص، خلال السنوات الستين الماضية.

ورغم هذا العدد الكبير من البلدان المساهمة في عمليات حفظ السلام، فإن العبء الأكبر تضطلع به مجموعة أساسية من البلدان النامية، فقد كانت الدول العشر الرئيسية المساهمة بالقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، حتى ديسمبر ٢٠٠٧ هي باكستان، وبنجلاديش، والهند، ونيبال، والأردن، وغانا، وأرجواي، ونيجيريا، وإيطاليا وفرنسا.

ويتقاضى جنود حفظ السلام أتعابهم من حكوماتهم، وتسدد الأمم المتحدة التكاليف إلى البلدان التي تتطوع بأفراد من القوات النظامية للعمل في بعثات حفظ السلام، كما تسدد للبلدان تكاليف المعدات، وقد تأجل السداد مرارا بسبب النقص في النقد الناجم عن عجز الدول الأعضاء عن سداد مستحقاتها في حينه. وبسبب مساهمة البلدان النامية بالغالبية الساحقة من القوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإن هذا الأمر يلقي بعبء إضافي على عاتق الدول الأعضاء الأقل قدرة على تحمله، ويتقاضى أفراد الشرطة المدنية وغيرهم من الموظفين المدنيين أتعابهم من ميزانية حفظ السلام المحددة للعملية.

تحولات ما بعد الحرب الباردة :

بدأ التحول الجذري في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث أنشأ مجلس الأمن بعثات لحفظ السلام أكبر وأكثر تعقيدا، بهدف المساعدة في تنفيذ اتفاقات السلام الشاملة بين أطراف النزاعات الداخلية. وتم تأسيس إدارة لعمليات حفظ السلام عام ١٩٩٢، لمواجهة الطلب المتزايد على عمليات حفظ السلام المعقدة، وهو ما انعكس على نجاح بعضها. ففي السلفادور وموزمبيق، على سبيل المثال، وفرت

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام السبل الهادفة إلى إحلال سلام ذاتي البقاء. من ناحية أخرى، بات بعض الجهود بالفشل، حيث أرسل مجلس الأمن قوات حفظ سلام إلى عدد من مناطق النزاع في بعض الأحيان دون أن يتم وقف إطلاق النار أو الحصول على موافقة جميع أطراف النزاع، كما هو الحال في الصومال. وقد تمثلت أبرز حالات الفشل التي واجهتها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في رواندا عام ١٩٩٤ والبوسنة والهرسك عام ١٩٩٥.

وقد ظلت الأمم المتحدة - لفترة طويلة - تتبنى المفهوم التقليدي لحفظ السلام، والذي بمقتضاه يكون أفراد حفظ السلام غير مسلحين أو يحملون أسلحة خفيفة، ولا يمكنهم اللجوء إلى القوة إلا دفاعا عن النفس لكن التطورات التي شهدتها السنوات القليلة الماضية أثارت جدلا حول كيفية تفعيل دور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، خاصة في البعثات الخطيرة والمعقدة، حيث أثبتت التجارب أن العمليات التي تقتصر إلى الموارد البشرية والمادية الكافية وقواعد الاشتباك الواضحة لا يمكنها في الغالب احتواء القوى المتصارعة، بل إن أفرادها أنفسهم قد يتعرضون للهجمات المسلحة.

ونتيجة لذلك، أناط مجلس الأمن بعمليات حفظ السلام ولايات على أساس الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فسمح لأفرادها بأن يكونوا جاهزين لشهر سلاحهم للردع، واللجوء إلى جميع الوسائل الضرورية لحماية المدنيين المتواجدين في جوارهم، ومنع ممارسة العنف ضد الموظفين والعاملين في الأمم المتحدة. وخلال السنوات الأخيرة، أرسلت بعثات لحفظ السلام في العديد من الدول، ومنها جمهورية الكونغو الديمقراطية، وليبيريا، وتيمور الشرقية، وهاييتي، وكوت ديفوار، وتم تحديد ولاياتها بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

في الوقت نفسه، فقد اتسع نطاق عمليات حفظ السلام لكي يشمل سيادة القانون، والإدارة المدنية، والتنمية الاقتصادية، وحقوق الإنسان وعلى سبيل المثال، فقد أنيطت بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مهمة إنشاء إدارة مؤقتة في تيمور الشرقية، تمهيدا لتحقيق الاستقلال، كما اضطلعت قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ببعثة الإدارة الانتقالية في كوسوفو، بعد أن انتهت الهجمات الجوية التي وجهها الناتو ضد جمهورية يوغوسلافيا الفيدرالية.

وقد أصبحت الأمم المتحدة تنظر إلى تدعيم سيادة القانون والنظام القضائي كمهمة رئيسية عند التخطيط لبعثة حفظ السلام، واستطاعت أن تحرز تقدما كبيرا في بناء القدرة على دعم الأنشطة التي تضطلع بها الشرطة والقضاء، وهذه قضية ذات أهمية كبيرة، خاصة أنه في المجتمعات التي تعيش مرحلة ما بعد الصراع، يجب أن يكون النظام القضائي، الذي يتألف من الأطر القانونية والمحاكم والقضاة والمدعين العامين والسجون، قادرا على إرساء العدل. فعندما تفقد الشرطة المحلية مصداقيتها لدى السكان، قد تقتضي الضرورة نشر قوة دولية مؤقتة، أو الاضطلاع ببرنامج شامل لإعادة التدريب، وقد يتطلب الأمر إنشاء محكمة لحاكمة مرتكبي جرائم الحرب التي وقعت

جدول (١)
الدول الأكثر إسهاما في عمليات الأمم المتحدة (ديسمبر ٢٠٠٧)

الدولة	عدد أفراد الشرطة العسكرية والمدنية
باكستان	١٠,٦١٦
بنجلاديش	٩,٧١٧
الهند	٩,٣٤٥
نيجال	٣,٦٥٦
الأردن	٣,٥٦٩
غانا	٢,٩٣٢
أوروغواي	٢,٥٨٥
نيجيريا	٢,٥٣٩
إيطاليا	٢,٤٤٩
فرنسا	١,٩٤٣
السنغال	١,٩٣٦
الصين	١,٨٢٨
إثيوبيا	١,٨٢٧
المغرب	١,٥٣٦
بنين	١,٣١٢
البرازيل	١,٢٨١
جنوب إفريقيا	١,٢٠٤
إسبانيا	١,١٨٣
ألمانيا	١,١٥٠
كينيا	١,٠٨٣

القانون، حيث اعتمد مجلس الأمن نشر مئات من ضباط الشرطة المدنية الدولية ذوى الخبرة وأفراد متخصصين فى الأنظمة القضائية وأنظمة السجون لدعم أنشطة حكم القانون فى هذه البعثات الجديدة. وفى هايتى، ساعدت بعثة الأمم المتحدة الحكومة المؤقتة على اتخاذ التدابير التى تستهدف إنهاء الإغلات من العقاب، وقام أكثر من ١٦٠٠ ضابط شرطة مدنى تابعين للأمم المتحدة بالمساعدة فى إعادة هيكلة الشرطة الوطنية الهايتية، وتقديم النصح حول إعادة التنظيم والتدريب.

وبالإضافة إلى تدريب ومراقبة الشرطة المحلية، قامت بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام فى بوروندى بالمساعدة فى عملية إصلاح القضاء ونظام السجون، كما نص على ذلك اتفاق أروشا الموقع فى أغسطس ٢٠٠٠. وفى كوت ديفوار، ساعدت بعثة حفظ السلام، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا إيكواس (ECOWAS)، الحكومة على إعادة إرساء سلطة القضاء وحكم القانون عبر البلاد. وفى ليبيريا أيضا، ساعدت قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة الحكومة على مراقبة وإعادة هيكلة وتدريب قوة الشرطة لضمان أنها ستفى بالاعراف الديمقراطية.

فى الماضى، أو تشكيل لجنة لاستجلاء الحقائق وتحقيق المصالحة.

ولا شك فى أن تعزيز حكم القانون فى البلدان التى انتهى فيها الصراع يعد أمرا أساسيا لاستدامة السلام والأمن، ولهذا بدأت الأمم المتحدة فى تطوير أدوات جديدة لتعزيز دعمها لحكم القانون والعدالة خلال الفترة الانتقالية التى تعيشها الدول التى لا تزال تواجه أو خرجت لتوها من الصراع. وتتضمن مثل هذه الأدوات دعم أنظمة العدالة الوطنية من قبل قوات حفظ السلام، وإقامة المحاكم الجنائية الدولية (يوغوسلافيا السابقة ورواندا) والمحاكم المختلطة، مثل المحكمة الخاصة لسيراليون، بالإضافة إلى إنشاء اللجان الخاصة بمنح تعويضات لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. وذلك انطلاقا من الاعتقاد بأنه لا يمكن للسلام والاستقرار أن يسودا إلا إذا تم التعامل مع أسباب الصراع، مثل التمييز العرقى، أو عدم التكافؤ الجسيم فى الدخل، أو انتهاك أو إساءة استغلال السلطة، أو الحرمان من حق الملكية أو المواطنة.

ومن أبرز الأمثلة على ذلك، ما قامت به قوات حفظ السلام فى هايتى، وكوت ديفوار، وبوروندى، من الاهتمام بإرساء حكم

جدول (٢)
الدول الأكثر مشاركة فى ميزانية عمليات حفظ السلام
بالأمم المتحدة (ديسمبر ٢٠٠٧)

الدولة	نسبة مشاركتها
الولايات المتحدة	٢٦٪
اليابان	١٧٪
ألمانيا	٩٪
المملكة المتحدة	٨٪
فرنسا	٧٪
إيطاليا	٥٪
الصين	٣٪
كندا	٣٪
إسبانيا	٣٪
كوريا	٢٪
هولندا	٢٪
أستراليا	٢٪
روسيا	١٪
سويسرا	١٪
بلجيكا	١٪
السويد	١٪
النمسا	١٪
النرويج	١٪
الدنمارك	١٪
اليونان	١٪

حتى فى تاريخ البلد. ويقدم خبراء الأمم المتحدة فى الانتخابات النصيح حول تنظيم انتخابات ديمقراطية تقود البلاد إلى انتخابات أخرى فى المستقبل. وعادة ما تتضمن مساعدة الأمم المتحدة مهام بناء القدرات من أجل الحد من الاعتماد على المساعدة الدولية بالنسبة للانتخابات فى المستقبل. وبفضل دعم ومساندة الأمم المتحدة، فقد تزايدت نسب المشاركة فى الانتخابات، كما أصبحت النساء يعملن بأعداد كبيرة فى هيئات الانتخابات فى العديد من الدول، مثل أفغانستان، وكوسوفو، وتيمور الشرقية.

إصلاح عمليات حفظ السلام

ومع نهاية عقد التسعينيات، بدأ أن عمليات حفظ السلام فى الأمم المتحدة تحتاج إلى مراجعة شاملة وإعادة تقييم. وقد أبرزت التقييمات التى أجريت مدى الحاجة إلى تحسين قدرة الأمم المتحدة على إجراء عمليات حفظ سلام، وبشكل خاص على تحقيق الانتشار السريع وتلبية الاحتياجات على أرض الواقع. فقد كانت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تفتقر إلى قواعد واضحة للمشاركة، وتنسيق أفضل بين الأمانة العامة فى الأمم

ولا شك فى أن إرساء حكم القانون فى بلد خرج توا من الصراع يتطلب وقتا ليس بالقصير. وتكشف التجربة عن أن الاتفاقات التى يتم إبرامها بشأن حقوق الإنسان وإصلاح نظام العدالة تتفوض فى أغلب الأحيان، حالما يخبو الاهتمام المحلى والدولى. ولذلك، من الضرورى أن يظل الاهتمام بترسيخ حكم القانون قائما، إذا كانت هناك رغبة حقيقية فى إقامة العدالة بشكل مستدام.

كذلك، فقد كلفت بعثات عديدة لحفظ السلام بالمساعدة فى تنظيم الانتخابات، كما هو الحال فى أفغانستان، وسيراليون، وكوسوفو. ورغم أن الانتخابات ليست حلا سريع التنفيذ، فقد أدركت الأمم المتحدة ضرورة إتاحة الأجواء الملائمة، وتوفير مستوى أمنى مقبول، وإطار قانونى واضح، وعملية شفافة لتسجيل الناخبين، وحتى وضع الدستور أحيانا، وذلك من خلال التعاون مع جميع الجهات الفاعلة المعنية (٣).

وفى أغلب الأحيان، تكون الانتخابات التى تشرف عليها الأمم المتحدة أو تدعمها فى مواقف ما بعد الصراع هى أول انتخابات ديمقراطية تجرى فى البلاد منذ سنوات أو عقود، أو

العامّة التي تتعامل مع مهام حفظ السلام، والعمل على خلق قدرات جديدة، وتعزيز التكامل بين هذه الإدارات لكي تكون قادرة على الاستجابة للمتطلبات الجديدة لحفظ السلام (٦).

أما باقى الإصلاحات، التي جرى معظمها عام ٢٠٠٨، فتتعلق بالسلوك الميداني وحفظ النظام فى بعثات حفظ السلام، ومتابعة حالات تجاوز هذه القوات لمهامها فى بعض الأحيان، والقيام بأعمال عسكرية ضد مدنيين، أو عمليات استغلال جنسى، وسوء معاملة، والعمل على معاقبة مرتكبيها، ووضع استراتيجية لمساعدة ضحايا هذه الأعمال.

وكانت قد وجهت لبعثات الأمم المتحدة فى السودان وفى الكونغو مؤخرًا اتهامات بالاستغلال الجنسى وسوء معاملة المدنيين، كما سبق توجيه اتهامات مماثلة لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام فى كل من البوسنة والهرسك وكمبوديا وتيمور الشرقية وليبيريا. وقد طالب تقرير صادر عن منظمة اللاجئين الدوليين بتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ الذى تبناه كافة أعضاء المجلس بالإجماع فى ٢١ أكتوبر ٢٠٠٠، حيث دعا هذا القرار وكالات الأمم إلى إدراج منظور النوع الاجتماعى فى كل نشاطاتها، من أجل معالجة التأثير غير المتناسب للنزاعات المسلحة، خاصة على النساء، ولفهم تبعات عمليات حفظ السلام بالنسبة للجنسين.

التحديات التي تواجه عمليات حفظ السلام :

تواجه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام العديد من المخاطر التي تهدد بفشلها فى كثير من المناطق، وما يعنيه ذلك من تداعيات على الأمم المتحدة نفسها. ومثال على ذلك، ما تتعرض له فى جمهورية الكونغو الديمقراطية، التى أصبح الصراع فيها يهدد بوضع البلاد على حافة الكارثة، على نحو يفرز مشكلات خطيرة فى إدارة الأزمة، وكذلك الحال فى دارفور، حيث تتحرك المفاوضات السياسية ببطء، بينما تتدهور الأوضاع على الأرض بسرعة متناهية، فى ظل تزايد عدد اللاجئين إلى ٢,٥ مليون لاجئ يحتاجون إلى الحماية، وكذلك الحال فى مناطق أخرى، مثل هايتى وتيمور الشرقية التى تواجه فيها قوات حفظ السلام مشاكل عديدة (٧).

وبوجه عام، فإن أبرز التحديات التى تواجهها عمليات حفظ السلام تتمثل فيما يلى:

* عدم كفاية الميزانية المخصصة، ولاسيما مع تزايد عمليات الأمم المتحدة واتساع نطاقها، حيث تقوم العديد من البعثات بعمليات سياسية معقدة، خاصة داخل البلدان التى تعاني انقسامات شديدة. ومع ذلك، فإن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تعد أقل تكلفة بكثير من الأشكال الأخرى للتدخل الدولى. وقد بلغت ميزانية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام - خلال الفترة من أول يوليو ٢٠٠٧ وحتى ٢٠ يونيو ٢٠٠٨ - نحو سبعة مليارات دولار أمريكى، ويمثل هذا نحو ٠,٥٪ من إجمالى الإنفاق العسكرى العالمى، والذى يقدر بنحو ١,٢٣٢ مليار دولار عام ٢٠٠٦.

■ توفير العدد الكافى من القوات والأفراد لتلبية عمليات حفظ السلام المتزايدة للأمم المتحدة، والتى وصلت حالياً إلى ١٨

المتحدة فى نيويورك والوكالات التابعة للأمم المتحدة، على مستوى التخطيط لعمليات حفظ السلام ونشرها، وتحسين التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية (٤). وقد قام الأمين العام للأمم المتحدة بإجراء تقييم شامل لحالات الفشل التى واجهتها هذه العمليات بفرض استخلاص الدروس المستفادة، ومن ذلك معرفة الأسباب التى أدت إلى سقوط سيربرينتشيا، وإجراء تحقيق مستقل عن التدابير التى اتخذتها الأمم المتحدة فى أثناء الإبادة الجماعية فى رواندا عام ١٩٩٤.

وفى مارس ٢٠٠٠، تم تكليف فريق من الخبراء الدوليين برئاسة الأخضر الإبراهيمى (وزير خارجية جزائرى سابق ومستشار الأمين العام للأمم المتحدة) بإجراء دراسة حول عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وتحديد سبل تحسينها، وأنسب الظروف التى تستطيع فيها هذه العمليات أن تعمل بأقصى فعاليتها.

وقد قدم تقرير الإبراهيمى نصائح محددة حول المتطلبات الأساسية التى تضمن نجاح بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ومن بينها تحديد ولاية هذه البعثات بوضوح وبصورة واقعية وقابلة للقياس، وذات صلة بالموضوع، وهو ما يتطلب الحصول على معلومات أولية وتحليلات استراتيجية للمناطق المزمع إرسال قوات حفظ سلام إليها، الأمر الذى يتطلب بدوره تعزيز قدرة الأمانة العامة للأمم المتحدة على جمع المعلومات وتحليلها، وهو ما بدأ العمل فيه بالفعل من خلال إنشاء أمانة للمعلومات والتحليل الاستراتيجى، تابعة للجنة التنفيذية المعنية بالسلم والأمن.

كما طالب الإبراهيمى بضرورة التقييم المسبق والدقيق لأى عملية تقوم بها الأمم المتحدة لحفظ السلام، وتوفير الموارد اللازمة لها، وضمان موافقة أطراف النزاع على العملية، مع الاهتمام بدعم البعثات الميدانية، وتحليل الدروس المكتسبة، وتعزيز قدرة الأمانة العامة على تقديم النصائح إلى البعثات بشأن سلوك أفراد حفظ السلام، والتخطيط لبرامج نزع السلاح، وسيادة القانون، وغيرها من المسائل (٥).

وتضمنت قائمة الإصلاحات المطلوبة إعادة النظر فى نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية، وهو عبارة عن قائمة بالموارد الخاصة التى تملكها الدول الأعضاء، بما فى ذلك الموظفون المتخصصون، العسكريون والمدنيون، والمواد والمعدات المتاحة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وهو ما تم بالفعل، حيث أصبح نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية الجديد يؤمن قوات فى غضون ٢٠ إلى ٩٠ يوماً من انطلاق العملية الجديدة، كما أحرز تقدماً فى مجال تحديد مهام هذه البعثات بصورة واضحة وواقعية.

وخلال عام ٢٠٠٧، تم إجراء إصلاح جديد فى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، لمواجهة الطلب المتزايد على عمليات حفظ السلام، وزيادة مستوى تعقيدها بصورة غير مسبقة، وزيادة قدرة الأمم المتحدة على إدارة الأنشطة الجديدة المتعلقة بالدعم الميدانى وضمان استمرارها، من خلال إنشاء إدارة خاصة بالدعم الميدانى مستقلة عن إدارة عمليات حفظ السلام، ودعم الموارد المخصصة لهاتين الإدارتين، ولباقى إدارات الأمانة

هذا الأمر. ولكن في حالة تصويت أي من الأعضاء الخمس الدائمين بالمجلس ضد هذا الأمر، فإنه يسقط. ونتيجة للخلافات السياسية التي سبقت نشوب الحرب في العراق، فقد قام الأمين العام للأمم المتحدة بتشكيل فريق رفيع المستوى لكي يضطلع بدراسة التهديدات والتحديات التي يواجهها العالم في مجالى السلام والأمن، وإصدار التوصيات حول كيفية التصدى لها بفعالية من خلال التحرك الجماعى.

■ عدم التوازن بين المسألة والتفويض الممنوح لمديرى البعثات، حيث يخضع هؤلاء المديرون لمسألة صارمة، دون أن يفوض إليهم القدر المناسب من السلطات. وفى هذا الصدد، يجب أن تحدد وبوضوح وظائف البعثة ومسئولياتها، مقابل وظائف ومسئوليات الحكومات ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

بعد ستة عقود على عمل قوات حفظ السلام الدولية، يبدو أن الدرس الأهم الذى يمكن الخروج به هو ضرورة التشخيص الصحيح للنزاعات القائمة، وللظروف السياسية والاجتماعية المحيطة، وطبيعة وحجم القوى المؤثرة فيها، والدينامية التى يتحرك من خلالها كل نزاع. كما يجب أن يتفق مجلس الأمن على ولايات واضحة المعالم، وقواعد اشتباك محددة، لقوات حفظ السلام، على أن تكون هذه الولايات قابلة للتحقيق، ولا تمثل عامل استنزاف لجهات بعينها، أو للشعور الوطنى العام، مع الاهتمام بنشر القوات الدولية بالسرعة المطلوبة وضمن المدة المحددة، وبالحجم الذى تم التوافق عليه. كما يجب أن تتوافر لدى قوات حفظ السلام الإرادة اللازمة للعمل مع المؤسسات المحلية، الرسمية منها والخاصة، حتى تستطيع تحمل مسئولياتها وتحقيق مهمتها فى حفظ السلام على الوجه الأكمل.

عملية، وتوظيف الآلاف من ضباط الشرطة المتمرسين والموظفين المدنيين من ذوى الخبرات فى مجالات العدل والإدارة المدنية والتنمية الاقتصادية أو غيرها من الميادين المتخصصة، حيث يبلغ عدد المشاركين فى هذه العمليات حالياً ١١٢ ألفاً من الجنود ورجال الشرطة والمدنيين. ويجب أن تضمن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أيضاً غير ذلك من القدرات، مثل الدعم الجوى التكتيكي، والمرافق الطبية الميدانية، وعمليات مراقبة التحركات، وهذه الموارد تؤمنها عادة الدول الأعضاء الراغبة فى ذلك. ويجب أن يكون هؤلاء العاملون على دراية بلغة البلد المعنى وثقافته ووضع السياسى، وأن يكونوا أيضاً مستعدين للانتشار فى فترة وجيزة. وقد وضعت الأمم المتحدة فى مقدمة أولوياتها التدريب وتشكيل قوائم بالموظفين ذوى الكفاءة العالية.

■ تأمين سلامة الموظفين المدنيين: أثارت هذه القضية اهتماماً كبيراً داخل الأمم المتحدة، وبصفة خاصة عقب الهجوم الذى تعرض له مقر الأمم المتحدة فى بغداد فى ١٩ أغسطس ٢٠٠٣، على نحو دفع الأمين العام للأمم المتحدة إلى إعادة النظر فى النظام الأمنى برمته، وإجراء مزيد من التحسينات فيه. ولا شك فى أن النجاح فى حفظ السلام غالباً ما يتطلب توافر أعداد كبيرة من القوات، لاسيما فى المرحلة الأولى من مراحل البعثة. فوجود هذه القوات يمكن أن يؤمن قدراً من الاستقرار والأمن، إلى أن يتم تشكيل قوة شرطة محلية تتمتع بالمصادقية.

■ الخلافات بين القوى الكبرى: تؤدى هذه الخلافات فى كثير من الأحيان إلى عرقلة جهود تشكيل بعثات حفظ السلام، ويضطلع مجلس الأمن عادة بمهمة تشكيل البعثات الجديدة لحفظ السلام وتحديثها، أو تغيير ولاية البعثات الجارية، وذلك بموافقة تسعة من أعضاء مجلس الأمن الخمس عشر لصالح

الهوامش :

1- www.un.org/Depts/dpko/dpko/bnote.htm

٢- اللواء أحمد فخر، بناء السلام وإنهاء النزاعات، المركز الدولى للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، يناير ٢٠٠٥، ص ١٠.

3- UN General Assembly, Comprehensive Report on Strengthening the Capacity of the United Nations to Manage and Sustain Peace Operations: Report of the Secretary-General, A/858/61, 13 Apr. 2007, p.5.

4- Peacekeeping Best Practices Section, United Nations Peacekeeping Operations: Principles and Guidelines, New York: United Nations, 2008, pp50-51.

٥- لمزيد من المعلومات، راجع:

- www.un.org/Depts/dpko/DFSchart.pdf

6- William Durch, "The Brahimi Report and the Future of UN Peace Operations", The Henry L. Stimson Center, 2003.

7- Simon Tisdall, Peacekeeping without the Peace, Guardian, February 12, 2009.

الأهم المتحدة وبناء السلم فى إفريقيا

المنتدى

اضطلعت الأمم المتحدة - ولا تزال - بجهود كبيرة من أجل إقرار السلم والأمن فى أرجاء العالم. فمنذ إنشاء هيئة مراقبة الهدنة بين العرب وإسرائيل عام ١٩٤٨، أنشأت المنظمة ٦٣ عملية لحفظ السلم.

ففى العديد من الحالات، تخدم الصراعات بشكل مؤقد بفعل التدخلات الخارجية. وهنا، يكون السلم مثل الطبقة السطحية، التى تغطى الانقسامات المجتمعية العميقة الناجمة عن الأجندات غير المشبعة Unsatisfied Agendas لأطراف الصراع، وهو ما يؤدى إلى تداعى حالة السلم الهش. ومن ثم تجدد حالة الصراع، مع ما يرتبط بذلك من إهدار للموارد والوقت والجهد الذى بذل فى التفاوض من أجل السلم، وفى صنع السلم وحفظه.

والمشكلة أن الانتكاس إلى حالة الصراع لا يبدد جهود السلام فحسب، حيث إن القتال الذى ينشب بعد توقيع اتفاقات السلام يكون فى الغالب أكثر حدة من الجولات السابقة للصراع، نظرا لاعتقاد أطراف الصراع بأن احتمالات المصالحة الوطنية قد تبددت، وأن إمكانية المشاركة فى السلطة تبدو أقل احتمالا، ومن ثم تسود حالة ذهنية مؤداها أن المنتصر سيفوز بكل شىء. وفى خضم هذه الظروف، تلزم الأطراف غالبا طريق الحرب الشاملة، بما يترتب عليها من تبعات جسيمة.

وفى غضون ذلك، أضحت الأمم المتحدة أكثر اقتناعا بأن توقيع اتفاقات السلام، والفصل بين المحاربين، لا يضمن فى حد ذاته وضع نهاية للصراع، ذلك لأن تلك الاتفاقات هى فى أفضل الظروف مجرد خريطة طويلة الأمد للتغلب على مصادر الصراع. أما الجانب الأكثر صعوبة، فيتمثل فى تنفيذ تلك الاتفاقات.

لكن التوسع فى عمليات حفظ السلم فى إطار الأمم المتحدة لم يحل دون استمرار العوامل التى تهدد السلم والأمن الدوليين، خاصة فى حالات الصراع الداخلى، حيث ثبت أن اقتتصار عمليات حفظ السلم على مجموعة من المهام التقليدية (مراقبة وقف إطلاق النار، الفصل بين الأطراف المتحاربة، تأمين الطرق... الخ) هو إجراء غير كاف لمواجهة عدم الاستقرار السياسى، والسياسات الهيكلية غير العادلة التى تعانىها المجتمعات فى الدول محل الصراعات، الأمر الذى ساهم فى انتكاس جهود التسوية السلمية فى حالات عديدة.

والغريب أن كثيرا من حالات الإخفاق فى تحقيق السلم تحدث فى أثناء تنفيذ اتفاقات التسوية السلمية، كما هو الحال بالنسبة لآنجولا عام ١٩٩٢، ورواندا التى عاشت تجربة مأساوية من الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤، والكونغو الديمقراطية بعد توقيع اتفاق لوساكا للسلام عام ١٩٩٩، والأمثلة عديدة فى دول أخرى مثل: ليبيريا، وسيراليون، وهائتى، وتيمور الشرقية.

والواقع أن الإخفاق فى تطبيق اتفاقات التسوية السلمية امر ليس بمستغرب، فالحروب تؤدى إلى تفاقم التصدعات السياسية وتزايد أوجه التفاوت الاجتماعى والاقتصادى، ومشاكل ندرة الموارد وغير ذلك من التوترات التى تولد الصراعات. كما أن المجتمعات فى مرحلة ما بعد الصراع نادرا ما تخلو من الانشقاقات، التى ربما تؤدى إلى الانتكاس إلى حالة الصراع.

(٥) مدرس مساعد بمعهد البحوث الإفريقية، جامعة القاهرة.

ذلك العمليات التي قامت بها الأمم المتحدة في كل من: ناميبيا، وموزمبيق، وليبيريا، وسيراليون، والكونغو الديمقراطية، وساحل العاج، وجمهورية إفريقيا الوسطى، والسلفادور، ونيكاراجوا، وكمبوديا، وهايتي، والبوسنة والهرسك... الخ.

لقد أصبحت المهام المعقدة والخطرة المرتبطة بالجيل الجديد من عمليات السلام هي القاعدة لا الاستثناء، وهو ما جعل الأمم المتحدة تلجأ عند إنشاء أغلب تلك العمليات إلى الفصل السابع من ميثاقها. كما أصبحت المنظمة تستخدم في التعبير عنها مصطلح "عمليات السلم المعقدة".

البعض الآخر مصطلح "نموذج بناء السلم المعقد" Complex Peace Operations فيما استخدم
Complex Peace Building Model

لتفسير الديناميات المعاصرة لبناء السلم،

فعمليات بناء السلم أصبحت تعمل في ظروف بالغة الصعوبة، حيث تتنوع أبعاد الصراعات التي تتعامل معها، ويتعدد الفاعلون المخروطون في إطارها. كما تقتزن تلك الصراعات في الغالب بتدخلات سياسية وعسكرية من جانب قوى خارجية ذات أجندات متباينة، الأمر الذي قد يعرقل تنفيذ تلك العمليات.

ومن ثم، باتت تلك العمليات أكثر تكلفة وأشد خطرا بالنسبة للقائمين عليها، مقارنة بعمليات حفظ السلم التقليدية. حيث بلغت الميزانية الإجمالية لعمليات السلام التي أنشأتها الأمم المتحدة خلال المدة من ١٩٩٠ حتى نهاية ٢٠٠٨ زهاء ٥٠.٤ مليار دولار، فيما ارتفعت الميزانية السنوية لتلك العمليات من ٢٣٠ مليون دولار عام ١٩٨٨ إلى ٧.١ مليار دولار لعام ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وارتفع عدد الأفراد العاملين فيها من ١١,٥٠٠ عام ١٩٩٢ إلى ١١٠,٢٧٣ في ديسمبر ٢٠٠٨. كما زاد عدد الدول المشاركة فيها إلى ١٢٠ دولة في ديسمبر ٢٠٠٨. فيما ارتفع عدد ضحايا تلك العمليات خلال المدة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٨ إلى ١٨٠٤٤ أفراد.

وقد حظيت القارة الإفريقية بنصيب وافر من عمليات السلام التي أنشأتها الأمم المتحدة منذ انطلاقها عام ١٩٤٨ حتى مارس ٢٠٠٩. فمن بين إجمالي ٦٣ عملية سلام متنوعة أنشأتها المنظمة خلال تلك المدة، كان نصيب القارة الإفريقية منها ٢٧ عملية، وهو ما يمثل زهاء ٤٣٪ من إجمالي تلك العمليات، التي تنقسم إلى نوعين أساسيين هما: عمليات حفظ السلم التقليدية، والعمليات المفوضة بمهام بناء السلم.

وبالنسبة لعمليات حفظ السلم التقليدية، أنشأت الأمم المتحدة سبع عمليات في إفريقيا هي: قوة الطوارئ الأولى التابعة للأمم المتحدة (نوفمبر ١٩٥٦ - يونيو ١٩٦٧)، عملية الأمم المتحدة في الكونغو عام ١٩٦٠، قوة الطوارئ الثانية التابعة للأمم المتحدة (أكتوبر ١٩٧٣ - يوليو ١٩٧٩)، بعثة الأمم المتحدة الأولى للتحقيق في أنجولا عام ١٩٨٩، بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أوغندا

وانجاز العملية الأوسع نطاقا، التي تنطوي على ما هو أكثر من مجرد إنهاء العنف، وذلك عبر استئصال جذور الصراع، بإعادة ترتيب العلاقات السياسية والاقتصادية في المجتمع على أسس عادلة، وخلق مصالح مشتركة بين مختلف القوى السياسية، بما يسهم في بناء الثقة بين قوى المجتمع، ويقنع خصوم الأمم بالعيش المشترك - وليس الانعزال - داخل حدود الوطن الواحد.

وعلى ذلك، سعت الأمم المتحدة إلى تطوير عمليات السلام، بحيث لا يكون هدفها النهائي هو تحقيق "السلم السلبي" عبر وقف أعمال القتال، وإنما يتعدى ذلك إلى تحقيق السلم الإيجابي، والعمل على بناء السلم المستدام.

Sustainable Peace-Building، وذلك بإقامة تسويات سلمية حقيقية، تجتث جذور الصراعات، ولا تكتفي بمعالجة أعراضها فحسب، ومن ثم تبتغي احتمالات تجديدها.

في هذا السياق، تبنت الأمم المتحدة منذ نهاية الثمانينيات من القرن المنصرم مهمة تطوير جيل جديد من عمليات حفظ السلم، يتم إنشاؤها عقب نجاح مفاوضات السلام، بهدف مساعدة أطراف الصراع على تنفيذ اتفاقات التسوية التي تفاوضوا عليها، والتي لم تعد تقتصر على مجرد ترتيبات سياسية أو عسكرية معينة، وإنما أصبحت تتضمن أيضا طائفة تفصيلية من الأمور المدنية.

وكانت نتيجة ذلك أن الأمم المتحدة ألفت نفسها مطالبة بالاضطلاع بعمليات سلام مركبة تتضمن -بالإضافة إلى مهام حفظ السلم التقليدية- مجموعة من المهام الجديدة، التي اصطلح على تسميتها مهام "بناء السلم بعد انتهاء الصراع".

Post Conflict Peace Building، وهي مهام ذات بعد متكامل (سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية وثقافية)، ويقوم على تنفيذها، بالإضافة إلى العناصر العسكرية، التي تغلب على قوام عمليات حفظ السلم التقليدية، عناصر مدنية ذات تخصصات وخبرات متنوعة، بما يتناسب مع طبيعة مهام بناء السلم الجديدة التي تكلف بها تلك العناصر.

ومن أبرز تلك المهام الجديدة: المساهمة في تشكيل الحكومات الانتقالية والمؤسسات، وصياغة الدساتير الوطنية في الدول المعنية، ونزع السلاح وتسريح المحاربين وإعادة إدماجهم في المجتمع، وتدريب عناصر الشرطة الوطنية، وإزالة الألغام وتخزينها وتدميرها، وإعادة اللاجئين والنازحين وإعادة توطينهم، وتقديم مساعدات الإغاثة الإنسانية، والتحقق من احترام حقوق الإنسان، وتقديم المساعدات الانتخابية، ودعم المصالحة الوطنية، وإعادة الإعمار، ودعم الإصلاح الاقتصادي، وغير ذلك من المهام التي كثيرا ما اعتبرها السياسة والأكاديميون، خاصة فقهاء القانون الدولي، من صميم الاختصاص الداخلي للدولة الوطنية.

وخلال المدة من ١٩٩٠ إلى مارس ٢٠٠٩، أنشأت الأمم المتحدة ٤٥ عملية سلام، يتضمن أغلبها مهام بناء السلم. ومن

ورواندا عام ١٩٩٣، مجموعة مراقبي الأمم المتحدة لقطاع أوزو عام ١٩٩٤، وبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا عام ٢٠٠٠.

أما العمليات المفوضة بمهام بناء السلم، فكان نصيب القارة منها ٢٠ عملية، منها ١٣ بدأت وانتهت فعليا. أما السبع الباقية، فلا تزال جارية حتى الوقت الراهن. أما العمليات المنتهية، فهي: مجموعة المساعدة الانتقالية في ناميبيا (١٩٨٩-١٩٩٠)، بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقيق في أنجولا (١٩٩١-١٩٩٥)، عملية الأمم المتحدة الأولى في الصومال (١٩٩٢-١٩٩٣)، عملية الأمم المتحدة في موزمبيق (١٩٩٢-١٩٩٤)، عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال (١٩٩٣-١٩٩٥)، بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا (١٩٩٣-١٩٩٧)، بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا (١٩٩٣-١٩٩٦)، بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنجولا (١٩٩٥-١٩٩٧)، بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنجولا (١٩٩٧-١٩٩٩)، بعثة الأمم المتحدة في جمهورية إفريقيا الوسطى (١٩٩٨-٢٠٠٠)، بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون (١٩٩٩-١٩٩٩)، بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (١٩٩٩-٢٠٠٥)، عملية الأمم المتحدة في بوروندي (٢٠٠٤-٢٠٠٦).

وبالنسبة للعمليات الجارية، فهي: بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (١٩٩١)، بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (١٩٩٩)، بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (٢٠٠٣)، عملية الأمم المتحدة في ساحل العاج (٢٠٠٤)، بعثة الأمم المتحدة في السودان (٢٠٠٥)، بعثة الأمم المتحدة في جمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد (٢٠٠٧)، العملية المختلطة للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور (٢٠٠٧).

والواقع أن الطلب الإفريقي على عمليات السلام التي تقودها الأمم المتحدة قد زاد نتيجة لعدة عوامل، منها: تفاقم الآثار الكارثية للصراعات الداخلية، وامتدادها إلى المحيط الإقليمي، وافتقار أغلب الدول والتنظيمات الإقليمية الإفريقية إلى القدرات المادية والبشرية اللازمة لبناء السلم، وتخوف الأفارقة من التدخل العسكري من جانب الدول الكبرى في الصراعات الإفريقية. كما يأتي ضمن هذه العوامل تراجع التمسك الإفريقي بالمفهوم المطلق لسيادة الدولة، وذلك إثر مجموعة من التطورات، أهمها: قبول الأفارقة بالشروط الاقتصادية والسياسية للمعونات الدولية، واتباع برامج التثبيت والتكيف الهيكلي، وتزايد الاستعانة بشركات الأمن الخاص في حماية النخب والمنشآت الإفريقية، والقبول بالرقابة الدولية على الانتخابات في الدول الإفريقية.

وتكشف ممارسات الأمم المتحدة في بناء السلم في إفريقيا عن أن المنظمة دأبت على تطبيق نفس إجراءات بناء السلم بشكل يكاد يكون نمونجيا أو معياريا في الحالات الإفريقية التي عملت فيها. بيد أن النتائج جاءت متباينة إلى حد بعيد، فتراوحت بين النجاح والتعثر والإخفاق.

وعلى سبيل المثال، حالف التوفيق عمليتي الأمم المتحدة في ناميبيا وموزمبيق، حيث ساهمت المنظمة في إجراء الانتخابات التي مهدت لاستقلال ناميبيا. كما قامت بدور حاسم في الانتقال بموزمبيق من مرحلة الصراع المسلح إلى مرحلة الاستقرار السياسي.

بينما حققت بعض العمليات الأخرى نجاحات جزئية، مثلما هو الحال في الكونغو الديمقراطية، التي أدارت المنظمة فيها واحدة من أكبر وأنجح العمليات الانتخابية في تاريخ عمليات بناء السلم، في حين لا تزال المنظمة غير قادرة على إنجاز كثير من مهام بناء السلم الأخرى، وفي مقدمتها نزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المحاربين السابقين، وإعادة اللاجئين وإعادة توطينهم.

لكن كانت هناك كثير من حالات الإخفاق، التي وصفت بالفشل سجل الأمم المتحدة في بناء السلم في القارة، ومن أبرزها حالتا الصومال وليبيريا. فالأولى تقبع في مستنقع الحرب الأهلية منذ عام ١٩٩١، والثانية انتكست فيها عملية بناء السلم بعد انتخاب تشارلز تاييلور رئيسا للبلاد عام ١٩٩٧، الأمر الذي اضطر المنظمة إلى نشر بعثة ثانية لبناء السلم في ليبيريا عام ٢٠٠٣، ولا تزال هذه البعثة قائمة حتى الآن.

ويعود اختلاف نتائج عمليات الأمم المتحدة لبناء السلم في إفريقيا إلى ثلاثة عوامل أساسية، هي: السلبات المرتبطة بنموذج الأمم المتحدة لبناء السلم، والأخطاء التي تحدث في أثناء تنفيذ عمليات بناء السلم، وبيئة الصراعات الداخلية في القارة الإفريقية.

وبالنسبة لسلبات نموذج الأمم المتحدة لبناء السلم، فأمهما أن هذا النموذج ينطلق من أيديولوجية ليبرالية لا تتسق مع الأوضاع السياسية والاقتصادية في كثير من الدول الإفريقية، الأمر الذي جعل البعض يتصور أن بناء السلم ما هو إلا آلية لتدعيم مصالح الدول الغربية وضمان هيمنتها على القارة الإفريقية. بل ذهب البعض إلى التعامل مع بناء السلم باعتباره نوعا من الاستعمار الجديد، تتولى الأمم المتحدة تسويقه إلى الأفارقة في شكل "وصفات علاجية" من أجل تحويلهم إلى النمط الليبرالي بشقيه السياسي والاقتصادي.

فعلى المستوى السياسي، يأخذ نموذج الأمم المتحدة لبناء السلم بمفهوم "الديمقراطية الإجرائية

Democracy Procedural"، الذي يخلو من دور الأمم المتحدة لتحقيق التحول الديمقراطي في الدول الخارجة من الصراعات، في تقديم المساعدات الانتخابية فحسب. ويأتي ذلك على حساب الاهتمام بتوفير المتطلبات الأخرى للتحول الديمقراطي، مثل حرية التنظيم، وحرية الرأي والتعبير والمشاركة السياسية، وإقرار مبدأ سيادة القانون ودولة المؤسسات واستقلال القضاء، وتداول السلطة... الخ. وهو ما ساهم في انتكاس بناء السلم في حالات عديدة، ومنها أنجولا،

أن الإصرار على العدل، ومعرفة الحقائق كاملة، ومعاقبة الجناة، ربما يعرقل جهود المصالحة الوطنية، ومن ثم يؤدي إلى تقويض عمليات بناء السلم.

ففي الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، لم تكثر الأمم المتحدة بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات لوران كابيلا ضد السكان المدنيين في أثناء زحفها للإطاحة بنظام موبوتو عام ١٩٩٦/١٩٩٧. كما أشادت المنظمة ببراعة ديسمون توتو الذي ترأس لجنة الحقيقة في جنوب إفريقيا في تجسيد الفلسفة القائمة على الصفح من أجل صفاء القلوب وتحقيق المصالحة الوطنية الحقيقية، وهو ما كان على حساب مبدأ العدل.

وحتى في حالة الإبادة الجماعية في رواندا عام ١٩٩٤، فإن بطء إجراءات التحقيق في إطار المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا، التي شكلتها الأمم المتحدة، خلق شعورا باليأس لدى الضحايا في القصاص من الجناة. بالإضافة إلى أن عدم مراعاة الخصوصيات الثقافية والدينية في رواندا ظل حائلا أمام نقل ملفات المتهمين من المحكمة الجنائية الدولية إلى القضاء الرواندي، حيث يتطلب ذلك، بالإضافة إلى توافر ضمانات المحاكمة العادلة والمنصفة، إلغاء عقوبة الإعدام من التشريعات الرواندية، وهو ما أدى إلى تعثر نقل تلك الملفات منذ منتصف ٢٠٠٦، بالرغم من أن تفويض المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا انتهى في ديسمبر ٢٠٠٨.

أما بالنسبة لأخطاء تطبيق بناء السلم في إفريقيا، فتتمثل في أن الأمم المتحدة راحت تطبق نموذجها لبناء السلم في القارة قبل أن تنتهي فعليا من صياغة نموذج متكامل لبناء السلم، يحدد مضمونه، والمهام التي يتضمنها، والجهات القائمة على تنفيذه، والتسلسل القيادي لعمليات بناء السلم، والآليات المعنية بتخطيط وتنسيق وتمويل جهود بناء السلم. ومن ثم، ظهرت الكثير من الأخطاء عند التطبيق.

وعلى سبيل المثال، كان التفويض الملقى على عاتق بعثات بناء السلم يفقر إلى الوضوح في حالات عديدة، لعل أهمها حالة الصومال، عندما انحرفت القيادة الأمريكية لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال عن مهامها المتعلقة بحفظ وبناء السلم إلى محاولة فرض السلم بالقوة على الصوماليين، الأمر الذي أدخل قوات الأمم المتحدة كطرف جديد في معادلة الصراع، فأصبحت هدفا للميليشيات الصومالية المسلحة، فانتهى الأمر بفشل زرع لعملية الأمم المتحدة وقيادتها الأمريكية.

ومن ناحية أخرى، لا يزال مجلس الأمن الدولي يهيمن على منظومة الأمم المتحدة، الأمر الذي يعطى الفرصة للولايات المتحدة وحلفائها الغربيين من نوى العضوية الدائمة في المجلس للهيمنة على عمليات السلام التي تقوم بها المنظمة. ولعل ما يحدث في دارفور خير شاهد على ذلك، حيث اتبعت الأمم المتحدة نمطا تصعيديا ضد حكومة السودان، فتقاعست عن تقديم الدعم

حيث عادت حركة "يونيتا" إلى حمل السلاح ضد الحكومة، عندما جاءت النتائج الأولية للانتخابات في غير صالحها.

من ناحية أخرى، فإن الانتخابات التعددية لا تكفل مبدء تداول السلطة في حالات الدول التي تنقسم إثنيا إلى جماعة إثنية كبيرة أو مسيطرة، وأقليات إثنية. في رواندا، على سبيل المثال، فإن إجراء انتخابات تعددية يضمن لجماعة الهوتو الاستئثار بالسلطة على الدوام، نظرا لأنهم يمثلون ٨٥٪ من سكان الدولة، في حين يمثل التوتسي ١٥٪ فقط، وهو ما يعنى استحالة تداول السلطة، الأمر الذي يفسر لجوء الأقليات الإثنية في مثل هذه الحالات إلى القوة المسلحة، لكي تحقق بالعنف ما استحال تحقيقه من خلال الوسائل السلمية.

وعلى المستوى الاقتصادي، يدعو نموذج الأمم المتحدة لبناء السلم إلى الأخذ بنمط اقتصاد السوق، بما ينطوي عليه من تحرير التجارة، وتقليل تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. وبالرغم من التسليم بأن هذا الأمر يمثل اتجاها عالميا في الوقت الراهن، إلا أنه لا يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة في الدول الإفريقية المنكوبة بالصراعات الداخلية، حيث يتعارض تقليل الإنفاق الحكومي مع الحاجة إلى زيادة الإنفاق العام لمواجهة متطلبات إعادة الإعمار وتحقيق التنمية بعد انتهاء الصراع. كما أن تقليل الإنفاق العام يضر جدا بالشرائح الاجتماعية ذات الدخل المنخفض، الأمر الذي يزيد من نطاق عدم المساواة، ويخلق نوعا من الاضطراب الاقتصادي، الذي قد يتسبب في الانتكاس إلى حالة الصراع.

بالإضافة إلى ذلك، فإن بعض ممارسات بناء السلم في المجال الاقتصادي ربما تسهم في زيادة الفقر وتقويض الاقتصادات الوطنية في الدول الخارجة من الصراعات. وعلى سبيل المثال، فإن ممارسات إعادة الإعمار تسهم في تقويض الاقتصادات الوطنية التي تسعى إلى الاعتماد على الذات. وذلك لأن إعادة الإعمار لا تهتم ببناء ما دمرته الحرب، وإنما تهتم بإعادة تشكيل الدول سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وفقا لنمط معين يتسق مع مصالح واتجاهات الدول التي تتبعها الشركات القائمة بإعادة الإعمار. كما أن تسابق الشركات الاحتكارية على القيام بمهام إعادة الإعمار قد يدفعها إلى تأجيج الصراعات الداخلية، عبر تقديم العمولات لقادة تلك الفصائل المتحاربة، وتزويدهم بالأسلحة، والدعم اللوجيستي، وذلك حتى يزداد حجم التدمير، ومن ثم تتسع مهام إعادة الإعمار.

كما يعيب نموذج بناء السلم في الأمم المتحدة أيضا أنه يعطى الأولوية للاستقرار السياسي على حساب العدل، الأمر الذي يسوغ الإفلات من العقاب للمتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان. فبالرغم من اهتمام الأمم المتحدة بمحاكمة المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان في أثناء الصراع المسلح، وضمن عدم إفلاتهم من العقاب، إلا أنها من الناحية العملية لا تزال تعطي الأولوية للتسويات السياسية والحلول الوسط، ولتوازنات القوى بين الخصوم، وذلك لضمان الاستقرار السياسي، بدعوى

الأمم المتحدة وبناء السلام في إفريقيا
احتجاجات منظمات حقوق الإنسان إزاء تورط قوات الأمم المتحدة في كل من السودان وساحل العاج في اغتصاب القاصرات. وكذا ادين ١٧٩ جنديا من قوات الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية في اتهامات باغتصاب القاصرات وانتهاك حقوق الإنسان. وقد اعترف جان ماري جييهينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، بأن بعض العاملين في قوات حفظ السلام قد أصيبوا بالإيدز، نظرا لنشاطهم الجنسي في اثنا العمل ضمن بعثات الأمم المتحدة في المناطق التي تعمل فيها تلك البعثات.

أما عن المشكلات المرتبطة بالبيئة الداخلية والإقليمية للصراعات الإفريقية، فمن أهمها: وجود الكثير من العناصر المفسدة للسلام، ومنهم القادة أو الأطراف الذين يتصورون أن إقرار السلام عبر المفاوضات سوف يضعف قوتهم ويهدد مصالحهم، ومن ثم فهم يستخدمون القوة لعرقلة جهود الوصول إلى اتفاقات التسوية السلمية، أو عرقلة تنفيذ تلك الاتفاقات إذا أمكن الوصول إليها. كما يشمل المفسدون أيضا أولئك الذين يوقعون اتفاق التسوية السلمية ولكنهم لا يلتزمون بتعهداتهم.

وهناك أيضا بعض الفاعلين المستترين الذين يعملون بشكل خفي من أجل إفساد جهود بناء السلام، وذلك في إطار شبكة تقوم على الاعتماد المتبادل، ومنهم وكالات الاستخبارات والأجهزة الأمنية، والتنظيمات الأمنية الإقليمية، وشركات الأمن الخاصة، وتجار المخدرات، وتجار الأسلحة، والمشتغلون بغسل الأموال، وسارقو الماس والذهب، وأمراء الحرب. بل إن هناك من يدرج منظمات الإغاثة الإنسانية ضمن هذه الفئة، خاصة عندما ترتبط المكاسب التي تجنيها باستمرار الصراعات، فهنا يتحول العمل الإنساني لهذه المنظمات إلى "بيزنس لتقديم الخدمات".

وتكمن المشكلة في صعوبة مواجهة أولئك المفسدين بشكل حاسم، نظرا لما ينتج غالبا عن الصراع من الافتقار إلى إطار قانوني فعال للقبض والسيطرة عليهم، حيث تكون الشرطة والنظام القضائي في أوضاع لا تسمح لها بالعمل الفعال، فضلا عن حساسية مواطني الدول الإفريقية تجاه التدخل الخارجي المكثف.

وفي كثير من عمليات بناء السلام، قد تتعقد الأمور بسبب عدم إشراك بعض الأطراف المهمة في تنفيذ إجراءات بناء السلام، سواء بداية من عمليات التفاوض من التسوية السلمية للصراع، أو في تنفيذ إجراءات بناء السلام. وربما يعود ذلك إلى صعوبة تحديد أطراف الصراع الأساسيين، وهي مشكلة حقيقية تواجه عمليات تسوية الصراعات وبناء السلام. وأحيانا، يكون للتقاليد دور مهم في استبعاد بعض الأطراف، كما هو الحال في المجتمعات الرعوية التقليدية في إفريقيا، إذ لم يكن للنساء دور مهم في عملية صنع القرار السياسي في المجتمعات التقليدية، بسبب الاعتقاد في عدم قدرة المرأة على الاحتفاظ بالأسرار وعلى مستوى البيئة الإقليمية، تشير التجارب إلى دور

اللازم لبعثة الاتحاد الإفريقي في دارفور، لتفشل في أداء مهامها، بما يبرر نشر قوات تابعة للأمم المتحدة في الإقليم، بموجب القرار ١٧٠٦، الذي تنتهك أغلب بنوده السيادة الوطنية للسودان، لتقبل الحكومة السودانية في النهاية بنشر بعثة مختلطة مشكوك في مصداقيتها تابعة للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي.

كما تفتقر عمليات بناء السلام إلى سياسة محددة للتمويل، وهو ما جعلها تعتمد حتى الآن على المساهمات الطوعية من جانب المؤسسات الدولية والدول المانحة. ولما كانت عمليات بناء السلام من العمليات ذات الأجل الطويل، والتي ربما يتجاوز مداها عشر سنوات، فإن حماس الجهات التمويلية قد يفتر عن الاستمرار في دعم بناء السلام. ففي الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، لم تستطع الأمم المتحدة تدبير أكثر من ٥١٪ من المبلغ المطلوب في النداء الإنساني الخاص بهذا البلد خلال عام ٢٠٠٥، وهو ٢١٢ مليون دولار، بالرغم من هلاك ٣,٩ مليون نسمة بسبب الجوع والمرض خلال فترة الحرب الأهلية، و وفاة ١٢٠٠ شخص يوميا في المتوسط، وهو معدل للضحايا يكفي حدوث كارثة بحجم تسوواني كل ستة أشهر.

وتزداد حدة المشكلة مع اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية نحو تخفيض نسبة مساهمتها في تكاليف عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، حيث انخفضت هذه النسبة من ٢١٪ عام ١٩٩٦ إلى ٢٧,٦٪ عام ٢٠٠١. كما انخفضت نسبة مساهمة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن مجتمعة في ميزانيات عمليات الأمم المتحدة للسلام من ٥٧٪ عام ١٩٩٢ إلى ٤٧٪ عام ٢٠٠١.

ويبدو أن نقص الإرادة السياسية -وليس المشكلات الاقتصادية- هو السبب الأساسي وراء ذلك، خاصة أن تكاليف عمليات الأمم المتحدة للسلام منذ انطلاقها حتى نهاية عام ٢٠٠٨ (٥٤ مليار) تقل عن ١٪ من الإنفاق العسكري العالمي الذي يقدر بـ ٨٠٠ مليار دولار سنويا.

ويلاحظ أيضا أن كثيرا من عمليات الأمم المتحدة لبناء السلام تركز على الأبعاد السياسية والأمنية، وذلك على حساب الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لبناء السلام. وعلى سبيل المثال، هل يكفي لبناء السلام في رواندا تشكيل الحكومة وبناء المؤسسات وإجراء الانتخابات، في الوقت الذي لا يزال يعاني فيه اللاجئين الروانديون في شرق الكونغو الديمقراطية؟ وكيف يمكن تحقيق الاندماج الوطني بين الهوتو والتوتسي في الوقت الذي لا يزال فيه مئات الآلاف من أسر ضحايا الإبادة الجماعية يبحثون عن جثث ذويهم في المقابر الجماعية؟

كما تشير التقارير إلى تورط العناصر المشاركة في بعثات الأمم المتحدة في مخالفات عديدة تخل بمصداقية أداء المنظمة الدولية، ومن ذلك نهب ثروات الدول الإفريقية، والاستغلال والانتهاك الجنسي لشعوبها. وعلى سبيل المثال، تصاعدت

وعلى ضوء ذلك، فإن الأمم المتحدة مطالبة بتطوير نموذج بناء السلم الذي تطبقه في الوقت الراهن، ليصبح أكثر ملاءمة للواقع الإفريقي، سياسيا واقتصاديا وثقافيا. فلا يشترط مثلا الأخذ بالتعددية الحزبية في كل الحالات التي يطبق فيها، وإنما يؤكد ضرورة اتباع أساليب اقتسام السلطة

Power Sharing، التي تتيح لجميع القوى السياسية في الدول المعنية المشاركة في السلطة حسب وزنها النسبي. وكذا لا يفرض نمطا اقتصاديا أو ثقافيا معيناً على الدول المعنية، حتى لا يجرمها من تطوير بدائل ذاتية أكثر اتساقاً مع الخصوصيات الإفريقية.

وفي هذا الإطار، تبدو أهمية تطوير استراتيجية متكاملة لبناء السلم في الأمم المتحدة، بما يضع حدا لأخطاء التطبيق السابق ذكرها، وذلك من خلال تحديد مهام بناء السلم، وتنظيم عمليات الأمم المتحدة في هذا الصدد، من حيث التخطيط والقيادة والتنسيق. وكذا، يجب على المنظمة تطوير سياسة منضبطة لتمويل عمليات بناء السلم، التي تعتمد حتى الآن على المساهمات الطوعية التي تقدمها الجهات المانحة.

بيد أن مطالب الإصلاح التي يمكن توجيهها إلى الأمم المتحدة لا تعفى الأفارقة على المستويات الوطنية والإقليمية من تحمل مسؤولياتهم في إنجاح جهود بناء السلم التي تطبقها الأمم المتحدة. وهنا، يبرز دور القيادات الوطنية السياسية، والدينية، وتنظيمات المجتمع المدني، خاصة تنظيمات النساء والشباب. كما يجب على التنظيمات الإقليمية الإفريقية تحمل مسؤولياتها في هذا الشأن، لا سيما أن ميثاق الأمم المتحدة يدعو إلى هذا الأمر في فصله الثامن، كما أن الأمم المتحدة خطت في سبيل ذلك خطوات مهمة، ينبغي على الأفارقة استثمارها.

الفاعلين الإقليميين في التأثير في نتائج عمليات الأمم المتحدة لبناء السلم، إيجاباً وسلباً. وعلى سبيل المثال، ساهمت قوات "إيكوموج" التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "إيكواس"، في تقويض جهود الأمم المتحدة لبناء السلم في ليبيريا، عندما انخرطت في نهب الذهب والماس وانتهاك حقوق الإنسان. وهو ما تكرر في سيراليون عام ١٩٩٨، حيث كانت معظم دول إيكواس تقف إلى جانب نظام أحمد تيجان كباح، فيما كان البعض الآخر، مثل ليبيريا وبوركينا فاسو وجامبيا، يؤيد المتمردين ويمدهم بالأسلحة. وفي هذا المقام أيضاً، لا يمكن تجاهل الدور السلبي لإثيوبيا في تقويض جهود الاستقرار السياسي في الصومال. ولكن تلك الأمثلة لا تنفي وجود أدوار إيجابية للأطراف الإقليمية في إنجاح جهود بناء السلم، ومن ذلك الدور الذي قامت به بعثة الاتحاد الإفريقي في بوروندي.

وبعد، فقد أوضحت التجارب السابق عرضها أن دور الأمم المتحدة في بناء السلم في إفريقيا ارتبط أيضاً بكثير من السلبيات التي جعلته أقرب إلى التدخل العسكري من جانب المنظمة منه إلى القيام ببناء السلم، وهو التدخل الذي يصب غالباً في صالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها.

وحتى بالنسبة لحالات النجاح التي حققتها الأمم المتحدة في القارة، فقد ارتبط معظمها بتوافر ظروف استثنائية يصعب تكرارها، كما هو الحال في ناميبيا وموزمبيق، التي ارتبط نجاح الأمم المتحدة فيهما، بسياسات التوافق الدولي في نهاية عهد الحرب الباردة، والتحول السياسي في جنوب إفريقيا، التي كانت تسيطر على ناميبيا، وكانت أيضاً الداعم الأساسي لحركة المقاومة الوطنية "رينامو" ضد الحكومة الموزمبيقية.

النظام القانوني لقوات حفظ السلام الدولية .. تجربة كوسوفو

محمد عبد الحميد فن

تعد المشروعية القانونية أهم مصدر لإقرار وتنفيذ عمليات حفظ السلام، استنادا إلى أن العملية عادلة وتمثل إرادة المجتمع الدولي بأسره، وأن مجلس الأمن مسئول عن صيانة السلم والأمن الدوليين.

لمساعدة البلدان التي يمزقها صراع ما على خلق ظروف لتحقيق تسوية شاملة، ومن ثم إيجاد السلام الدائم بينها.

وتنقسم عمليات حفظ السلام الدولية إلى ثلاث فئات، هي:

أ - بعثات المراقبين العسكريين: وهي تتألف من عدد من الضباط غير المسلحين، يكونون مسئولين عن بعض المهام مثل مراقبة وقف إطلاق النار، والتحقق من انسحاب القوات العسكرية، مع إجراء دوريات مراقبة الحدود والمناطق منزوعة السلاح، مثل قوات مراقبة الفصل الدولية التابعة للأمم المتحدة في القطاع السوري-الإسرائيلي.

ب - قوات حفظ السلام المسلحة: وهي تتألف من قوات مسلحة متعددة الجنسيات، تحمل مسئولية القيام بمهام شبيهة بمهام بعثات المراقبة العسكرية، بالإضافة إلى عملها كحاجز محرم بين الأطراف المتنازعة، يرصدون ويراقبون عمليات السلام التي تنشأ عن حالات ما بعد الصراع، ويساعدون الأطراف المتصارعة على تنفيذ اتفاقيات السلام التي وقعوا عليها، أو التي هم بصدد الوصول إليها، (مثل قوات المراقبة متعددة الجنسيات في جمهورية الكونغو الديمقراطية).

ج - عمليات مركبة: تتألف من عسكريين وشرطة مدنية وشخصيات مدنية أخرى مفوضة للمساعدة في بناء مؤسسات جماهيرية وإرساء وتعزيز قواعدها، والعمل إلى جانب الحكومات، والمؤسسات غير الحكومية والجماعات المدنية من

وكانت الحرب الباردة قد أثرت على دور الأمم المتحدة في اتخاذ إجراءات عسكرية فعالة لقمع العدوان، أو فرض التسوية على أطراف النزاع، مما أدى إلى عجز المجلس عن ممارسة اختصاصاته الخاصة باتخاذ تدابير القمع العسكرية، فبادرت الجمعية العامة للأمم المتحدة - اعتبارا من عام ١٩٥٠ - إلى تبني حلول جزئية في ممارسة اختصاصات المجلس تلك، وجاء ذلك بمناسبة عمليات الأمم المتحدة التي اصطلح على تسميتها بقوات الطوارئ الدولية. وقد استند وجود تلك القوات - التي لا أساس لها في ميثاق الأمم المتحدة - إلى قرار الاتحاد من أجل السلام، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٧٧ في الثالث من نوفمبر ١٩٥٠.

وادی ذلك إلى استحداث آلية جديدة مختلفة هي إرسال قوات تابعة للأمم المتحدة إلى ميدان القتال أو مناطق النزاعات المسلحة، ليس بغرض حسم النزاع عسكريا لصالح طرف من الأطراف، وإنما لأغراض أخرى تتمثل في الإشراف على وقف إطلاق النار، وحفظ السلام ومراقبة الأوضاع بين الأطراف المتنازعة.

وفي هذا السياق، جاءت حالة كوسوفو، وهي من أشهر الحالات التي قامت فيها الأمم المتحدة بدور مهم وملحوس من خلال قوات حفظ السلام التابعة للمنظمة.

إن عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة هي وسيلة

(*) دبلوم في القانون الدولي.

المشكلات، وتظهر عواقبها بعيدا عن منطقة الصراع المباشرة، ويظهر التعاون الدولي ضروريا لمعالجة هذه وغيرها من المشاكل العالمية.

ومن هنا، يظهر الاحتياج إلى الخبرة الميدانية التي اكتسبتها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على مدى أكثر من نصف قرن، بوصفها أداة لا غنى عنها وأن شرعيتها وعالميتها فريدتان، وهي تستقيهما من الإجراءات التي تتخذ باسم منظمة عالمية تضم (١٩١ دولة) عضوا. فعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام قادرة على فتح أبواب كانت لتظل لولاهها موصدة بوجه الجهود الرامية إلى صنع السلام وبنائه ضمانا للسلام الدائم. ومن أجل ذلك، قامت الأمم المتحدة بقرار الجمعية العامة لعام ١٩٤٨، بتحديد يوم التاسع والعشرين من شهر مايو من كل عام للاحتفال سنويا باليوم الدولي لحفظ السلام التابع للأمم المتحدة، وذلك بمناسبة مرور ٥٠ عاما على بدء أول عملية سلام قامت بها الأمم المتحدة، عقب الحرب العربية- الإسرائيلية عام ١٩٤٨.

الطبيعة القانونية لقوات حفظ السلام الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة :

تعد التشريعية القانونية أهم مصدر من مصادر العمل لأي عملية من عمليات حفظ السلام، وهي تستند إلى الضمير بأن العملية عادلة، وبأنها تمثل إرادة المجتمع الدولي بأسره.

(وتستمد مشروعية أي عملية من عمليات حفظ السلام الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة من أن مجلس الأمن يعتبر - بحكم اتفاق جميع الدول الأعضاء في المنظمة على الميثاق- مسئولاً عن صيانة السلم والأمن الدوليين، بالإضافة إلى أنه الجهاز الرئيسي الذي يأتى بالعملية. إلى جانب ذلك، قيام الدول أعضاء مجلس الأمن وسائر الدول الأعضاء في المنظمة باتخاذ الإجراءات السياسية والدبلوماسية اللازمة لدعم الأمن العام للمنظمة بصفة الاستمرار، وذلك لكفالة تنفيذ قرارات المجلس(١)، وبذل كافة الجهود الرامية إلى حل المنازعات بالطرق السلمية، بموجب المادة ١٦ فقرة ١ من الميثاق، والتي تنص على:

(حفظ السلم والأمن الدوليين. وتحقيقا لهذه الغاية، تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتنتزع بالوسائل السلمية، وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها..)

و المادة ٢ فقرة ٣، والتي تنص على:

(يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر).

أجل تقديم المساعدات الطارئة، وتسريح المقاتلين وإعادة دمجهم في المجتمع، وإزالة الألغام، بالإضافة إلى عملها كحاجز محرم بين الأطراف المتنازعة، مع تنظيم عمليات الانتخابات وترويج الممارسات التنموية المساندة للمجتمع.

ولكل عملية حفظ سلام مهامها المحددة ولاياتها، وذلك بحسب مكان انتشارها في العالم، ولكنها جميعها تشترك في أهداف مشتركة وهي كما يتضح من اسمها (حفظ السلام) أو (Peace Keeping)، ولتخفيف المعاناة البشرية وخلق الظروف وبناء المؤسسات لسلم دائم ذاتي.

وربما تتألف عمليات حفظ السلام من عناصر مختلفة بما فيها العنصر العسكري كما ذكرنا - والذي قد يكون مسلحا أو غير مسلح، متمثلا في الجيش والشرطة المتعددة الجنسيات وعناصر مدنية مختلفة تتضمن نطاقا واسعا من التخصصات. وعلى أساس ولايتها، فإن عمليات حفظ السلام قد يكون من المطلوب منها:

أ - المحافظة على وقف إطلاق النار، وفصل القوات؛ وتتولى هذه العملية مراقبة اتفاقيات وقف إطلاق النار والتزام الأطراف للتصارعة بتعهداتها و الأخذ بيد الدول أو الأقاليم عبر فترة انتقالية إلى حكومة مستقرة على أساس مبادئ ديمقراطية وحكم سيدي وتنمية اقتصادية، وهو ما يعرف بالعمل على (تفيل الشعوب) لتحمل مسئولية إدارة شؤونها الذاتية بنفسها، شما يجري العمل به الآن في إقليم كوسوفو.

ب - الانتشار الوقائي: للعمل على عدم وقوع النزاع المسلح أصلا، حيث تعمل كإنذار مبكر إلى مجلس الأمن. ولقد تم نشر مثل هذا النوع من العمليات الحديثة نسبيا في جمهورية (مقدونيا) التابعة لدولة يوجوسلافيا السابقة.

ج - تنفيذ التسوية الشاملة: ويتم نشر هذا النوع من العمليات لمساعدة الأطراف المتصارعة على الوصول إلى تسوية شاملة توصلوا إليها بالفعل، وتم نشر مثل هذا النوع من العمليات - على سبيل المثال - في كمبوديا وأنجولا.

د - حماية العمليات الإنسانية أثناء استمرار الصراعات؛ وذلك للعمل على مرافقة أنشطة الإغاثة الإنسانية والتمكن من حمايتها، وتم ذلك في الصومال.

ويتم نشر عمليات حفظ السلام بموافقة البلد المضيف، ويجب ألا تدخر الأعضاء أي جهد لتيسير نشر العملية، واحترام الحصانات التي تتمتع بها الأمم المتحدة المنصوص عليها في ميثاق المنظمة طبقا للمادة (١٠٥).

وقد أظهرت الأحداث التاريخية مؤخرا قدرة الحروب الأهلية (أو النزاعات المسلحة غير الدولية) بين الأطراف في بلد واحد على زعزعة استقرار البلدان المجاورة سريعا، والانتشار في أرجاء المناطق برمتها. فقليلة هي النزاعات التي يمكن اعتبارها محلية أو داخلية، فهي تشير في غالب الأحيان العديد من

و المادة ٢ فقرة ٥ من الميثاق، والتي تنص على :

(يقدم جميع الأعضاء كل ما في وسعهم من عون إلى الأمم المتحدة في أي عمل تتخذه وفق هذا الميثاق، كما يتمتعون عن مساعدة أية دولة تتخذ الأمم المتحدة إزاءها عملاً من أعمال المنع أو القمع)

(ويتعين التمييز بين اختصاصات وصلاحيات مجلس الأمن المقررة له بموجب الفصل السادس من الميثاق (تسوية المنازعات بالطرق السلمية)، فإن المجلس له أن يوصي بحل النزاع إذا طلبت منه الأطراف ذلك، ويأتي نص المادة كالآتي :

مادة ٣٨ - (لمجلس الأمن - إذا طلب إليه جميع المتنازعين ذلك - أن يقدم إليهم توصياته بقصد حل النزاع حلاً سلمياً)، و بين تلك المقررة له بموجب الفصل السابع (حالات تهديد السلم أو الإخلال به أو وقوع العدوان).

أيضاً، فإنه يحق للدول الأعضاء بالمنظمة أو غير الأعضاء، وكذلك الأمين العام، والجمعية العامة للأمم المتحدة، تنبيه مجلس الأمن إلى أي نزاع أو موقف من شأنه تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر، كما جاء بالمواد (١١، ٣٥، ٢٧) على التوالي كالآتي :

مادة ١١ فقرة ٢: (للجمعية العامة أن تناقش أية مسألة تكون لها صلة بحفظ السلم والأمن الدوليين، يرفعها إليها أي عضو من أعضاء الأمم المتحدة ومجلس الأمن أو دولة ليست من أعضائها وفقاً لأحكام الفقرة الثانية من المادة ٣٥، ولها - فيما عدا ما تنص عليه المادة الثانية عشرة - أن تقدم توصياتها بصدد هذه المسائل للدولة أو الدول صاحبة الشأن أو لمجلس الأمن أو لكليهما معاً. وكل مسألة مما تقدم ذكره يكون من الضروري فيها القيام بعمل ما، ينبغي أن تحيلها الجمعية العامة إلى مجلس الأمن قبل بحثها أو بعده).

مادة ١١ فقرة ٣: { للجمعية العامة أن تسترعي نظر مجلس الأمن إلى الأحوال التي يحتمل أن تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر).

وأيضاً بالنسبة للدول غير الأعضاء بالمنظمة، كما بالمادة ٣٥ فقرة ٢، والتي تنص على: (لكل دولة ليست عضواً في "الأمم المتحدة" أن تنبه مجلس الأمن أو الجمعية العامة إلى أي نزاع تكون طرفاً فيه، إذا كانت تقبل مقدماً، في خصوص هذا النزاع، التزامات الحل السلمي المنصوص عليها في هذا الميثاق).

وفي جميع هذه الحالات السابقة، يستطيع المجلس أن يوصي بما يراه ملائماً من الإجراءات وطرق التسوية السلمية التي يمكن أن يلجأ إليها أطراف النزاع (٢)، خاصة مع وجود النص الصريح بالميثاق المتمثل في المادة ٢ فقرة ٤، التي تمنع الدول الأعضاء بالمنظمة من استخدام القوة، أو حتى التهديد بها، والتي تنص على :

مادة ٢ فقرة ٤ : (يمنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة). بل وللمجلس الأمن أن يتدخل من تلقاء نفسه لبحث أي نزاع أو موقف قد يؤدي إلى احتكاك دولي أو قد يثير قتالاً، بموجب المادة ٣٤ من الميثاق، والتي تنص على :

(لمجلس الأمن أن يفحص أي نزاع أو أي موقف قد يؤدي إلى احتكاك دولي أو قد يثير نزاعاً لكي يقرر ما إذا كان استمرار هذا النزاع أو الموقف من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدوليين أم لا).

وعلى أية حال، فإنه إذا ما أخفقت وسائل التسوية السلمية التي لجأ إليها الأطراف من تلقاء أنفسهم، أو تلك التي أوصى بها مجلس الأمن، فإن للمجلس في هذه الحالة أن يوصي بما يراه ملائماً لحل النزاع، أي يقترح هو إطار التسوية وشروطها، مثلما ورد في المادة ٢٧ من الميثاق :

١- (إذا أخفقت الدول التي يقوم بينها نزاع من النوع المشار إليه في المادة ٣٣ في حله بالوسائل المبينة في تلك المادة، وجب عليها أن تعرضه على مجلس الأمن.

٢- إذا رأى مجلس الأمن أن استمرار هذا النزاع من شأنه، في الواقع، أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدوليين، قرر ما إذا كان يقوم بعمل وفقاً للمادة ٣٦ أو يوصي بما يراه ملائماً من شروط حل النزاع.

لكن في جميع هذه الحالات، تعتبر القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، بموجب الفصل السادس من الميثاق، مجرد توصية موجهة للدول الأعضاء، وليس لها قوة إلزامية.

أما في الحالة الثانية، وهي (حالة وجود تهديد للسلم أو الإخلال به أو وقوع عدوان)، فإن مجلس الأمن يملك سلطات واسعة وملزمة، لأنه يتدخل في هذه الحالة بصفتها سلطة ردع مهمتها حفظ السلم، أو إعادته إلى نصابه (٣)، وذلك بموجب بعض مواد الفصل السابع من الميثاق، منها على سبيل المثال لا الحصر :

المادة ٤٢، والتي تنص على :

(إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها في المادة ٤١ لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تف به، جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدوليين أو لإعادته إلى نصابه. ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات والحصر والعمليات الأخرى بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة لأعضاء الأمم المتحدة).

والمادة ٤٣ فقرة ١ التي تنص على: يتعهد جميع أعضاء "الأمم المتحدة"، في سبيل المساهمة في حفظ السلم والأمن

الدوليين، بأن يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن - بناء على طلبه وطبقا لاتفاق أو اتفاقات خاصة - ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن الدوليين، ومن ذلك حق المرور، خاصة في حالة مرور عملية حفظ السلام بصعوبات قد تؤدي الى عدم تنفيذها على الوجه المرجو منها.

ولقد أدت الحرب الباردة الى التأثير النسبي على دور الامم المتحدة في اتخاذ إجراءات عسكرية فعالة لقمع العدوان، او لفرض نوع التسوية المرغوب فيها من جانب أجهزة المنظمة المختصة على أطراف النزاع، وأدى هذا إلى عجز المجلس عملا عن ممارسة اختصاصاته الخاصة باتخاذ تدابير القمع العسكرية. وقد بادرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، اعتبارا من عام ١٩٥٠، إلى الحلول الجزئية - المتواضعة للغاية - في ممارسة اختصاصات المجلس تلك، وجاء ذلك بمناسبة عمليات الأمم المتحدة التي اصطلح على تسميتها بقوات الطوارئ الدولية. وقد استند وجود تلك القوات، التي لا تجد لها البتة أساسا نظريا في ظل ميثاق الأمم المتحدة، الى قرار الاتحاد من أجل السلام، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٧٧ في الثالث من نوفمبر ١٩٥٠ (٤). وقد أدى ذلك إلى استحداث آلية جديدة ومختلفة (لم يرد أيضا بشأنها نص صريح في الميثاق)، ألا وهي إرسال قوات تابعة للأمم المتحدة الى ميدان القتال أو مناطق النزاعات المسلحة، ليس بغرض حسم النزاع عسكريا لصالح طرف من الأطراف، وإنما لأغراض أخرى تتمثل في الإشراف على وقف إطلاق النار، أو لمجموعة أخرى من المهام، وهو من أبرز ما أنجزته الأمم المتحدة الى الدرجة التي استحققت عليها جائزة نوبل للسلام (٥).

من هذا، يتضح لنا أن ميثاق الأمم المتحدة يمنح مجلس الأمن صلاحية اتخاذ تدابير جماعية والاضطلاع بها لحفظ السلام والأمن الدوليين، سواء بصورة سلمية أو جبرية إلزامية. ولهذا السبب، يتطلع المجتمع الدولي عادة إلى مجلس الأمن لكي يصدر تكليفا بإطلاق عمليات حفظ السلام في جميع بؤر الصراع في العالم. وتشكل الأمم المتحدة بنفسها معظم هذه العمليات وتنفذها بقوات تعمل تحت قيادة إدارة العمليات التابعة لها DPKO كما ذكرنا، والتي تعمل على التوجيه السياسي والتنفيذي لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وتتصل بمجلس الأمن والبلدان المساهمة بالقوات والمال وأطراف الصراع في تنفيذ ولايات مجلس الأمن. وتحاول الإدارة أن توفر أفضل دعم ممكن من ناحية التكلفة الإدارية والكفاءة والفعالية للبعثات في الميدان عبر إمدادها بعتاد وخدمات جيدة، وموارد مالية كافية، وأفراد دربوا بشكل جيد. وتعمل الإدارة على إدماج جهود الأمم المتحدة والهيئات الحكومية وغير الحكومية في سياق عمليات حفظ السلام.

وفي حالات أخرى، حيث لا يعتبر ضلوع الأمم المتحدة المباشر ملائما أو مجديا، يجيز أيضا مجلس الأمن للمنظمات

الدولية الإقليمية، من قبيل منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO) على سبيل المثال - والذي تأسس عام ١٩٤٩ بناء على معاهدة شمال الأطلسي - تأدية وظائف محددة لحفظ السلام أو إحلاله، وهو ما اشارت إليه المادة (٥١) من الفصل السابع من الميثاق على النحو الآتي :

(ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن نفسها إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء "الأمم المتحدة" وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين، والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالا لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى المجلس فورا، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما للمجلس - بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمرة من أحكام هذا الميثاق - من الحق في أن يتخذ - في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذ - من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدوليين أو إعادته إلى نصابه). يجدر بنا أيضا أن نشير إلى أن ميثاق الأمم المتحدة قد أباح أيضا وبصريح المادتين ٥٢ و ٥٣ منه لجوء المنظمات الإقليمية الى مباشرة إجراءات القمع جنبا الى جنب مع مجلس الأمن صاحب الاختصاص الاصيل في هذا الشأن) حيث تنص المادة ٥٢ فقرة ١ على :

(ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين ما يكون العمل الإقليمي صالحا فيها ومناسبا، ما دامت هذه المنظمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد "الأمم المتحدة" ومبادئها).

والمادة ٥٣، التي تنص على : (يستخدم مجلس الأمن تلك المنظمات والوكالات الإقليمية في أعمال القمع، كلما رأى ذلك ملائما ويكون عملها حينئذ تحت مراقبته وإشرافه. أما المنظمات والوكالات نفسها، فإنه لا يجوز بمقتضاها أو على يدها القيام بأي عمل من أعمال القمع بغير إذن المجلس). وتجدر هنا الإشارة إلى أن قيام حلف الناتو بقصف بلجراد عاصمة صربيا، إبان عام ١٩٩٩، جاء بدون تفويض من مجلس الأمن، ولم يتم تحت قيادة الأمم المتحدة.

أما المادة ٥٤ (من الميثاق)، فقد استلزمت الرقابة اللاحقة لمجلس الأمن على ممارسات المنظمات الإقليمية في هذا الشأن، وذلك حينما نصت على ضرورة أن يكون مجلس الأمن على علم تام بما يجري من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدوليين بمقتضى تنظيمات أو بواسطة وكالات إقليمية أو ما يزمع إجراؤه منها (٦).

ولكن هذا لا يعطى ضوءا أخضر للأمم المتحدة للتدخل في الشئون الداخلية لدولة ما، تحت عمل تدخلها بموجب الفصل السابع، وهذا ما أوضحتها المادة ٢ فقرة ٧ من الميثاق، والتي تنص على:

(ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في

الشنون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي من الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع.

والآن وبعد أن قمنا بمحاولة توضيح الطبيعة القانونية لقوات حفظ السلام التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، فسنقوم بتوضيح مثال تطبيقي لذلك، وهو الخاص بعمل قوات حفظ السلام بإقليم كوسوفو، التابع لدولة يوجوسلافيا الاتحادية السابقة.

الأساس القانوني لقوات حفظ السلام في كوسوفو :

استمد وجود قوات حفظ السلام الدولية في كوسوفو قانونيته من المصادر التالية:

١- قرار مجلس الأمن :

بالنظر إلى قرار مجلس الأمن رقم ١٢٤٤ الصادر في ١٠ يونيو ١٩٩٩، الذي اتخذته في جلسته رقم ٤٠١١، هناك بعض البنود التي أشارت صراحة إلى نشر الوجود الأمني والمدني المؤقت بإقليم و وسيلة إنهاء عمله، وهي :

بند ٣ : يطالب على وجه الخصوص بأن تنتهي جمهورية يوجوسلافيا الاتحادية العنف والقمع في كوسوفو فوراً، وبصورة يمكن التحقق منها، وأن تبدأ عمليات انسحاب جميع القوات العسكرية وقوات الشرطة والقوات شبه العسكرية من كوسوفو وتنتجها على مراحل، وبصورة يمكن التحقق منها، وذلك وفقاً لجدول زمني سريع يتم بالتزامن معه نشر الوجود الأمني في كوسوفو.

بند ٥ : ينص على نشر وجود مدني ووجود أمني دوليين في كوسوفو، تحت رعاية الأمم المتحدة، يتوافر لهما ما هو مناسب من المعدات والأفراد حسب الاقتضاء.

بند ٧ : يؤذن للدول الأعضاء والمنظمات الدولية ذات الصلة بإقامة الوجود الأمني في كوسوفو.

بند ١٠ : يؤذن للأمن العام أن ينشئ، بمساعدة المنظمات الدولية المختصة، وجوداً مدنياً دولياً في كوسوفو بهدف توفير إدارة مؤقتة لكوسوفو، يمكن في ظلها لشعب كوسوفو أن يحظى باستقلال ذاتي كبير القدر في إطار جمهورية يوجوسلافيا الاتحادية، وتوفير إدارة انتقالية، بينما تنشئ مؤسسات حكم ذاتي ديمقراطية مؤقتة وتشرف على تطورها لتأمين الظروف الضرورية لحياة سلمية طبيعية لجميع سكان كوسوفو.

ومن الملاحظ أن البند السابق أشار إلى الوجود المدني المؤقت بإقليم بمساعدة المنظمات الدولية المختصة (مثل الاتحاد الأوروبي)، ولم تتم الإشارة صراحة إلى تأقيت الوجود العسكري لحلف الناتو. إلا أن (مارتي أهيتساري)، مبعوث الأمم المتحدة بإقليم، أعلن عام ٢٠٠٧ أنه قد حان الوقت لقيام

الاتحاد الأوروبي بالإحلال محل الأمم المتحدة تدريجياً بالإقليم، بالتوازي مع وجود قوات حلف الناتو هناك (٧)، وهو ما اعترضت عليه صربياً بشدة، بدعوى أن ذلك مخالف للقانون الدولي و لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤/١٩٩٩.

إلا أن رئيس المفوضية الأوروبية (خوسيه مانويل باروسو) أعلن، في ٢١ فبراير ٢٠٠٨ من بروكسل، أن هذا القرار لا يتعارض مع قرار مجلس الأمن أو القانون الدولي، وأضاف أنه - بحسب نص القرار ١٢٤٤ - يتوقع أن تقوم المنظمات الدولية مثل الاتحاد الأوروبي بدور بارز في الإشراف الدولي على كوسوفو من البداية. وأشار رئيس المفوضية الأوروبية إلى أن الأمين العام للأمم المتحدة (بان كي مون) لم يعترض على المهمة، وقال إنه لا يمكن الاعتراض على التفويض الممنوح لها إلا بالموافقة عبر قرار جديد. وأعلن الاتحاد الأوروبي عن استعداداته لنشر بعثة من الشرطة ورجال القضاء يبلغ قوامها ١٩٠٠ رجل، مهمتها تحسين النظام القضائي الناشئ في كوسوفو وتقديم المشورة لسلطات الإقليم بشأن كيفية إدارة دولتها المستقلة الوليدة.

كذلك، أوضح القرار في البند (١١/و) الكيفية التي سوف ينتهي بها عمل ووجود قوات حفظ السلام الدولية بالإقليم، والذي سوف يكون عن طريق تسوية سياسية، وهي - في رأينا - من المحتمل أن تكون عن طريق إبرام اتفاق بين الحكومة الكوسوفوية الوليدة من جهة، والاتحاد الأوروبي في حال توليه مسئولية الإدارة الدولية للإقليم من جهة أخرى.

كما أشار قرار مجلس الأمن إلى العمل على حفظ القانون والنظام، والعمل على المساعدة على إنشاء قوات شرطة محلية.

أيضاً فقد أشار القرار إلى تأقيت الوجودين الأمني والمدني، على أن يتم التجديد لفترة أخرى كل ١٢ شهراً.

كما وضعت الأمم المتحدة ثمانية معايير (شروط) تم تضمينها في القرار ١٢٤٤، هذه المعايير هي:

١- تكوين مؤسسات ديمقراطية مثل البلديات والبرلمان وغيرها بهدف بناء مجتمع ديمقراطي.

٢- سيادة القانون.

٣- حرية الحركة للأقلية الصربية داخل الإقليم.

٤- عودة اللاجئين الصرب من جنوب صربيا، والمهجريين الموجودين مؤقتاً في النصف الصربي الشمالي من مدينة ميتروفيتسا.

٥ - خصخصة الاقتصاد.

٦- احترام حقوق الإنسان حسب اتفاقية هلسنكي.

٧- الحوار بين بريشتينا وصربيا.

٨- تحويل قوات الدفاع الكوسوفوية إلى مؤسسة مدنية مثل

آخر بالإقليم، عن طريق المظاهرات أو الإضرابات، والتي لم تكن القوات المحلية لتتصدى لها بمفردها، خاصة مع قلة إمكانياتها أو خبرتها العملية المحدودة. ومن جهة أخرى، قامت القوات الدولية بتقديم وتوصيل أوجه المساعدات الإنسانية، العينية والمادية، لاهل الإقليم وللأقليات من الجانبين الصربي والألباني، وتأمين الانتخابات والعمل على حل مشكلات العنف الأسرى، والتنفيذ الدقيق للقانون، واتباع أحدث الأساليب والنظم في مجال مكافحة الجريمة. وقد اتجهت الأوضاع والأحداث الأمنية إلى الهدوء النسبي تدريجيا، مما شجع الأمم المتحدة على إجراء تقليل سريع غير مدروس لأعداد أفراد القوات الدولية هناك، خاصة مع ظهور بؤر أخرى للصراعات، قد تحتاج إلى انتشار لقوات حفظ سلام بها. وقد أثار ذلك اعتراضات صريحة من عناصر وقيادات القوات الدولية بكوسوفو، ولكن عملية تقليل أعداد القوات تواصلت باطراد، كما استمرت محاولة الإحلال التدريجي للقوات المحلية غير المؤهلة محل القوات الدولية.

وكانت نتيجة ذلك تدهور الوضع الأمني بشدة، والمثال الأبرز على ذلك الأحداث الدامية التي وقعت بالإقليم، والمعروفة بأحداث ١٧ مارس ٢٠٠٤.

وفي ذلك اليوم، قام بعض الشباب الصربي بالتحرش وإرهاب بعض الأطفال الألبان، مما أدى إلى غرق الأطفال ومصرعهم بالقفز في نهر إيبار.

وسارعت القوات الدولية هناك بإرسال التقارير الأمنية لإدارة عمليات حفظ السلام بالمبنى الرئيسي للأمم المتحدة بنيويورك، وذلك لتوضيح احتمالية تطور الأحداث والاضطرابات بالإقليم مرة أخرى، ولكن جاءت الردود من نيويورك محاولة التقليل من شأن هذا الحدث، وبأن الموقف الأمني في الإقليم لن يتأثر، مع وجود بعض التعليمات الروتينية بالمحافظة على الأمن الذاتي، ومتابعة إرسال التقارير الأمنية الدورية للوقوف على تطور الأحداث بالإقليم.

وبعد مرور ثلاثة أيام فقط على هذا الحادث، بدأت الأحداث الدامية على نحو أسوأ مما كان متوقعا من كافة الأطراف، وذلك عندما قام بعض المسلحين الألبان بإطلاق أعيرة نارية على قوات الجيش الفرنسي في مقاطعة ميتروفيتسا، مما أسفر عن مصرع جندي من الجيش الفرنسي على الفور، وإصابة عدد كبير من باقي أفراد القوات المسلحة الدنماركية، التي كانت موجودة في المقاطعة نفسها مع قوات الجيش الفرنسي، لتأمين الحد الفاصل بين المناطق الصربية والألبانية في مقاطعة ميتروفيتسا شمال الإقليم. واندلعت الاضطرابات بسرعة وبشكل كبير في كافة مقاطعات الإقليم، سواء عن طريق المظاهرات أو الحرائق أو الاعتداءات المستمرة من الجانب الألباني ضد الجانب الصربي، أو الاعتداءات الفردية أو اعتداءات ضد الأقليات المدنية الصربية المنتشرة بالمقاطعات، وأيضا الاعتداءات ضد الكنائس ودور العبادة الأرثوذكسية الصربية، وحتى المقابر الأرثوذكسية الصربية، وأيضا على كل من يحمل شارة منظمة الأمم المتحدة،

قوات الدفاع المدني، وتتشكل من الألبان والأقليات، على رأسها صربيا، وتقوم فقط بأعمال الإغاثة والطوارئ وقت الحاجة والضرورة (٢).

٢- كتاب الإجراءات التنظيمية الخاصة بمأمورية الأمم المتحدة بإقليم كوسوفو، والصادر بخصوص الممثل الخاص للسكرتير العام للمنظمة :

يتعلق هذا الكتاب بتنظيم عمل الممثل الخاص للسكرتير العام للمنظمة بالإقليم، من حيث قيامه بالإدارة، والإشراف على عمل القوات الدولية، والتنسيق المستمر بينه وبين السكرتير العام بشأن كافة الإجراءات الواجب اتخاذها حيال كافة الأحداث والمستجدات على الساحة، وتنظيم الاجتماعات الدورية مع القيادات الأمنية بالمقاطعات للعمل على التنسيق المستمر ونقل البيانات، مع ضرورة الالتزام التام بتنفيذ القرارات الصادرة عن إدارة عمليات حفظ السلام الدولية التابعة للأمم المتحدة في نيويورك.

٣ - كتيب الشرطة المدنية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، الصادر في أكتوبر ١٩٩٥ :

يشابه هذا المصدر في محتوياته كتاب التنظيم والإجراءات، في بيان دور قوات حفظ السلام والمهام الملقاة على عاتقها، وير كل قسم من أقسامها، وأيضا التسلسل القيادي للجهاز ككل (Chain Of Command)، مع وجود فارق بينهما هو أن كتيب الشرطة المدنية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة يشير إلى ما سبق على (وجه العموم)، أي أنه يتعلق بقوات حفظ السلام الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة بصفة عامة، وفي أي مكان في العالم. أما كتاب التنظيم والإجراءات (PPM)، فهو يتعلق بكل مأمورية من مأموريات حفظ السلام على حدة، أي أن كل مأمورية لها كتاب التنظيم والإجراءات الخاص بها. وبالتأكيد، فإن محتويات كل كتاب من كل مأمورية تختلف اختلافا نسبيا عن الكتاب الخاص بمأمورية أخرى.

كوسوفو تحت عمل قوات حفظ السلام الدولية:

منذ خضوع إقليم كوسوفو للإشراف الدولي من منظمة الأمم المتحدة، عقب صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٢٤٤ لسنة ١٩٩٩، سعت القوات الدولية هناك إلى بذل كافة الجهود للنهوض بشعب الإقليم تدريجيا من كافة الجوانب السياسية والاجتماعية والمدنية والثقافية والعسكرية والشرطية، وغيرها من الجوانب التي تساعد على تمكين الشعب والأجهزة من تحمل المسؤولية الكاملة في إدارة الإقليم، بعد أن تقوم الأمم المتحدة بترك مواقعها.

وقد أدت القوات الدولية هناك عملا جليلا منذ بداية وجودها وانتشارها بالإقليم، عن طريق سعيها لحفظ السلام بين الأطراف المتصارعة مع تدريب القوات المحلية في كافة الأقسام، ومحاولة السيطرة على الإضرابات التي كانت تندلع من وقت

وأخيراً، هناك جوانب ينبغي مراعاتها مما قد يساهم في زيادة فعالية دور قوات حفظ السلام بشكل عام:

(١) النص صراحة على قوات حفظ السلام الدولية متعددة الجنسيات في ميثاق الأمم المتحدة. فبالرغم من وجود بعض مواد الميثاق التي تشير صراحة إلى إلزام الدول الأعضاء في المنظمة بوضع قواتها وإمكاناتها تحت تصرف مجلس الأمن، إلا أننا نرى أفضلية النص صراحة على إلزام الدول بالمشاركة في إرسال قوات مسلحة وشرطية ومدنيين، بالإضافة إلى المعدات والمساهمات اللوجيستية، وهذا من شأنه إضفاء المزيد من الفعالية لقوات حفظ السلام، ومركزها القانوني.

(٢) عدم الاكتفاء بالتقارير الأمنية المرفقة بأفراد القوات الدولية المتعددة الجنسيات من قبل دولهم، والتي تشير إلى كفاءة بعض الأفراد منها بالنسبة للعمل العسكري والشرطي وإجادتهم للغات الأجنبية، وإنما يجب إجراء اختبارات أخرى بمعرفة الأمم المتحدة، خاصة بالنسبة للخبرات العملية والمهنية، وذلك للتأكد من كفاءة أفراد تلك القوات بالفعل، بحيث يتم استبعاد كافة الأفراد غير المؤهلين والمرتقة من العمل ضمن قوات حفظ السلام الدولية.

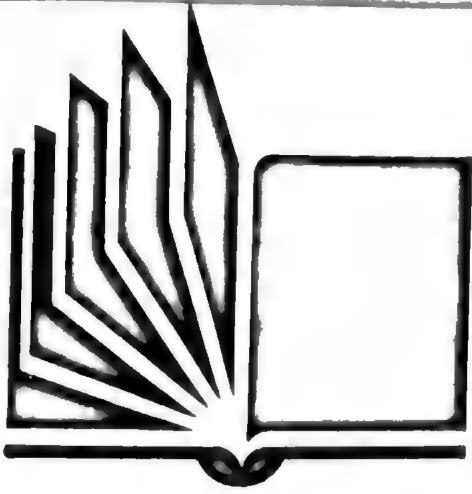
بدعوى أن الأمم المتحدة لم تستطع حماية الألبان من الاعتداءات والتحرشات الصربية، كما تم إغلاق مطار بريشتينا أمام الملاحة الجوية تماماً.

وظلت تلك الأحداث الدموية مستمرة على نحو متواصل مدة لا تقل عن ١٠ أيام، إلى أن بدأ حلف الناتو في إرسال قوات مسلحة إلى الإقليم لمعاونة القوات الموجودة هناك، والتي كان أغلبها من جنود غير نظاميين تم تجميعهم من دول عربية وإفريقية، خاصة تلك التي تجيد اللغة الفرنسية، أو التي تعتبر اللغة الفرنسية لها بمثابة اللغة الأولى، مثل (تونس والجزائر والمغرب والسنغال)، وكان معظم أفرادها غير مدربين بشكل كاف.

من كل هذا، يتضح أن استمرار وجود قوات حفظ السلام الدولية، سواء التابعة لمنظمة الأمم المتحدة أو للاتحاد الأوروبي، هو أمر له أهميته، خاصة في ظل عدم استعداد الإقليم لتحمل مسئولية الاستقلال وحده، حتى لا تعود الصراعات الدموية والتظاهرات للإقليم. ويجب الاهتمام بإرسال القوات المدربة إلى هناك حتى تقوم بتدريب وتأهيل أفراد الجيش والشرطة وحتى المدنيين على تحمل المسئولية.

الهوامش :

- ١- المبادئ التوجيهية العامة لعمليات حفظ السلام، إدارة عمليات حفظ السلام بالأمم المتحدة، ١٩٩٥، ص ١٤.
- ٢- د. حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٥، ص ١٠٢.
- ٣- د. حسن نافعة، المرجع السابق، ص ١٠٣.
- ٤- د. حازم محمد عتلم، قانون النزاعات المسلحة الدولية، المدخل النطاق الزماني، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، ٢٠٠٢، ص ٢٦-٢٥.
- ٥- حسن نافعة، المرجع السابق، ص ١٤٥.
- ٦- حازم محمد عتلم، المرجع السابق، ص ٢٤-٢٥.
- ٧- يمكن الاطلاع على خطة مارتى أهيتسارى، مبعوث الأمم المتحدة للإقليم على هذا الرابط.
<http://usinfo.state.gov/xarchives/display.htm?p=washfile-arabic&y=2007&m=march&x=20070323170420bsibhew.0.1105921>
- ٨- هاني صلاح، موقع إسلام أون لاين، ١٦ يوليو ٢٠٠٥ :
<http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2005/07/article11a.SHTML>.
- ٩- من واقع تجربة عملية للباحث بالمشاركة ضمن قوات حفظ السلام بالإقليم، في الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥.



الولايات المتحدة
الأمريكية والصراع
العربي - الإسرائيلي
(١٩٦٣ - ١٩٦٧)

د. عواطف سراج الدين
مصر العربية للنشر والتوزيع،
القاهرة، ٢٠٠٩

مر النزاع العربي - الإسرائيلي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بمراحل متعددة، كان لكل مرحلة منها سماتها الخاصة، وتأثيراتها على مسار الصراع بشكل أو بآخر. وقد لعبت الولايات المتحدة دورا مهما في إدارة حركة هذا الصراع في كل مراحله، وفقا لتفرضه مصالحها السياسية والاقتصادية، والأمنية، ومدى ما يمكن تحقيقه لمساندة تلك المصالح، وانعكاسها على العوامل التي أدت إلى تحديد الرؤية الأمريكية للنزاع العربي - الإسرائيلي. ومن ثم، فإن الدراسة تناولت بالرصد والتحليل ملامح الموقف الأمريكي تجاه قضايا النزاع العربي - الإسرائيلي في الفترة من عام ١٩٦٣ إلى عام ١٩٦٧. جاء الفصل الأول من الدراسة تحت عنوان الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى تولى كيندي الرئاسة، حيث تناولت الباحثة هذا الفصل من خلال أربع نقاط، تطرقت في النقطة الأولى إلى الحديث عن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط من ١٩٤٨ - ١٩٦٠، حيث سعت الولايات المتحدة - بعد نكبة فلسطين ١٩٤٨ - لإدخال الشرق الأدنى في نظام الدفاع الغربي في إطار سياسة الحصار الأمريكي الموجهة ضد الاتحاد السوفيتي. وكانت المصالح الأمريكية في هذه المرحلة - والتي تطلبت التقرب من البلدان العربية - تتصادم مع الاهتمام الأخلاقي والتعاطف مع إسرائيل. وأدت هذه السياسة إلى توتر العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية أحيانا، والتصادم مع العرب في أحيان أخرى. ومنذ عام ١٩٥٢ - بعد وصول أيزنهاور للحكم - ازدادت وطأة الحرب الباردة بين الكتلتين "الشرقية

والغربية". وكان لزاما على الولايات المتحدة استقطاب البلدان العربية إلى جانب المعسكر الغربي بأحلاف عسكرية، فقامت بتأييد مشروع حلف بغداد ١٩٥٥. ومع نهاية حرب السويس وتحطم النفوذ البريطاني - الفرنسي في المنطقة، وجدت الولايات المتحدة نفسها أمام حسابات سياسية جديدة ينبغي استثمارها، لتحل محل الاستعمار القديم، ولكن بشكل مختلف يحفظ لها ماء وجهها أمام الشعوب العربية، حتى لا تتجه هذه الشعوب للمعسكر الشرقي مما يضر بمصالحها. ثم تناولت الباحثة مسألة "تولى كيندي الرئاسة وأثر سياسته على مسار الصراع العربي - الإسرائيلي"، فقد شهدت الفترة من عام ١٩٦١ إلى ١٩٦٣ مجموعة هائلة من المتغيرات العالمية والإقليمية، كان لها أكبر الأثر على مشكلة الصراع العربي - الإسرائيلي، منها وصول (جون كيندي) من الحزب الديمقراطي يناير ١٩٦١ إلى الحكم، ومحاولة كيندي تكثيف جهوده السياسية للوصول إلى حلول للمشكلات المتعلقة بقضايا الصراع العربي - الإسرائيلي. ثم تطرقت الباحثة "لعلاقات كيندي بالقوى اليهودية"، حيث أدرك كيندي منذ البداية ضرورة أن يكسب تأييد اليهود، حتى يتمكن من حسم الانتخابات لصالحه، وتقرب كيندي بكونه أول رئيس أمريكي، تضم حكومته اثنين من اليهود، هما (إبراهيم زابيكوف) ووزير الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية و(ارثر جولدبرج) ووزير للعمل، بالإضافة إلى اعتماده - كيندي - على العديد من الشخصيات اليهودية، الأمر الذي أثر على الموقف الأمريكي من قضايا النزاع العربي - الإسرائيلي. ثم أشارت الباحثة إلى "المساعي الأمريكية - السوفيتية للتففل في منطقة الشرق الأوسط، فتجدد الإشارة إلى أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قد سعيا لأن يقلص كل منهما نفوذ الآخر في المنطقة الشرق الأوسط، باستخدام بعض المساعي، كان أولها تمثلا في المساعي السياسية لكل منهما في فرض هيمنته على الشرق الأوسط، والآخر من خلال محاولة كل منهما تسليح بلدان الشرق الأوسط لضمان احتواء دول المنطقة للحفاظ على مصالحه. وقامت الباحثة في الفصل الثاني من

الدراسة بإلقاء الضوء على اختلاف السياسات من كيندي إلى جونسون وبدء مرحلة جديدة، فتذكر أنه مع وصول جون كيندي للحكم، بدأت مرحلة جديدة في النظرة الأمريكية للصراع العربي - الإسرائيلي. فقد حرص كيندي على بناء علاقات جديدة مع دول المنطقة، خاصة مصر، بوصفها محورا مهما تتأثر به سياسات باقي دول المنطقة، وأخذ في إرسال خطابات شخصية إلى عبد الناصر وغيره من الزعماء العرب، يطالبهم فيها بالتعاون معه للوصول إلى حلول عادلة لقضايا النزاع العربي - الإسرائيلي. كما أوضحت الباحثة أن قضية اللاجئين الفلسطينيين قد حظيت باهتمام كبير من جانب عبد الناصر وكيندي، فقد حاول كيندي إقناع إسرائيل بقبول تعويض المهاجرين أو الموافقة على عودة عدد كبير منهم إلى أراضيهم، وفي الوقت نفسه ضمان أمن إسرائيل، وتقديم ما تحتاج إليه من دعم عسكري. ومن ناحية أخرى، تحفيز العرب على قبول توطين المهاجرين في أراضيهم. كما كلف كيندي (جوزيف جونسون) الممثل الرسمي للأمم المتحدة في لجنة الترضية الفلسطينية، بإعداد مشروع خاص بقضية اللاجئين. حيث خير هذا المشروع اللاجئين الفلسطينيين بين العودة إلى مساكنهم في إسرائيل أو الاستقرار في مناطق أخرى من إسرائيل أو في البلدان العربية أو سواها من بلدان العالم، في حين كان عبد الناصر يرى أن عودة اللاجئين يجب ألا ينظر إليها على أنها مجرد قضية إنسانية أو إعادة توطين لأفراد فقدوا منازلهم، وإنما تأسست لديه قناعه بقيد بأن عودة الشعب العربي الفلسطيني إلى وطنه عودة حرة كريمة في حق طبيعي وأصيل، وأن قرارات الأمم المتحدة بصدد رجوع اللاجئين العرب إلى ديارهم إنما هي إقرار وتأييد لهذا الحق. أما عن سباق التسليح بين العرب وإسرائيل في فترة الستينيات، فتذكر الباحثة أنه بإعلان "بن جوريون" إنشاء للمفاعل النووي "ديمونة" وتزويد إسرائيل من جانب الولايات المتحدة بصواريخ هوك في عهد كيندي، تدخل قضية سباق التسليح في الشرق الأدنى منعطفا خطيرا جعل من الضروري لعبد الناصر التحرك في مواجهة هذه

المتغيرات. فقام عبد الناصر بتطوير قدراته النووية المتمثلة في مفاعل (أنشاص) وراح يطور أسلحته فوق التقليدية وفي يوليو ١٩٦٢، استطاعت مصر لأول مرة إطلاق صاروخين طويلي المدى هما (القاهر والظافر)، وحصول مصر على هذه الصواريخ يعتبر نقلة مهمة في تسليح الجيش المصري، كما مثل مفاعله النووي تطورا آخر، لذلك سعت الويات المتحدة إلى محاولة إقناع عبد الناصر وبن جوريون، بقبول نوع من الرقابة الضمنية على أسلحتهم، والوقف الفوري للبرنامج الصاروخي المصري مقابل توقف إسرائيل عن تطوير برنامجها النووي ومع اقتراب نهاية عام ١٩٦٢، يتولى (جونسون) مقاليد السلطة في الولايات المتحدة لتنتهج الإدارة الأمريكية سياسة قامت على محورين أساسيين، تمثل المحور الأول في تقديم كافة أشكال الدعم لإسرائيل، في الخفاء والعلن، وبكل الطرق والمحور الثاني هو اتباع سياسة الشدة مع الدول العربية، خاصة الجمهورية العربية، التي اعتبرتها الإدارة الأمريكية عدوها اللدود وتناولت الباحثة في الفصل الثالث الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية والموقف الأمريكي منها من خلال عدة محاور، منها المشروعات الصهيونية للسيطرة على المياه العربية قبل عام ١٩٤٨، والتي تمثلت في (مشروع أيونيمس عام ١٩٣٧، ومشروع لوريمليك عام ١٩٣٨، ومشروع جيمس هيز في عام ١٩٤٦) ثم عرضت الباحثة لـ تطورات الأطماع الصهيونية في المياه العربية بعد عام ١٩٤٨ فمن الواضح أنه منذ صدور قرار التقسيم سنة ١٩٤٧، انتقلت المشروعات الإسرائيلية من أطروحات الخبراء ودراساتهم النظرية إلى التطبيق العملي، فوضعت القوانين اللازمة لاستثمار الماء، وهيات الظروف المواتية لاستفادة اليهود وحدهم من أكبر كمية من المياه الموجودة في فلسطين. وفي سنة ١٩٤٩، أصدرت إسرائيل تشريعا يؤمن المياه في البلاد، ويعتبرها ملكا عاما من حق الدولة الجديدة التصرف فيه. وراحت إسرائيل تحاول الاستيلاء على كافة منابع نهر الأردن وبحيرة الحولة، محيط بحيرة طبرية والمنطقة الواقعة جنوبها. وقد حاول الأمريكيون احتواء الصراع المائي بين العرب وإسرائيل وذلك بتقديمهم "مبادرة جونستون"، نسبة إلى أريك جونستون، المبعوث الأمريكي، إلا أن المشروع لم يلق قبولا من الطرفين العربي والإسرائيلي. وكان المشروع يقوم على تخزين المياه في بحيرة طبرية، ثم توزيعها على (إسرائيل والأردن وسوريا) بحصص ومع انتهاء إسرائيل من تنفيذ المرحلة الأولى من تحويل نهر الأردن ومشروعها في المرحلة الثانية، بما يشكل تهديدا مباشرا للأمن

القومي العربي ويمثل اعتداء سافرا على حدود (سوريا لبنان والأردن)، لذلك أعلن عبد الناصر في ٢٢ ديسمبر ١٩٦٢ أن مياه الأردن مياه عربية، يجب أن تمنع عن إسرائيل، ودعا لعقد مؤتمر قمة عربي لمواجهة التوسع الصهيوني، وجاءت قرارات القمة العربية الأولى (يناير ١٩٦٤) بإقرار المشاريع اللازمة لاستثمار المياه العربية، من خلال إحياء المشروعات العربية التي قدمتها اللجنة الفنية سنة ١٩٦٠، واتخاذها منطلقا لصياغة المشروع المائي العربي الجديد. وجاء الفصل الرابع من الدراسة تحت عنوان (أمريكا واقترب الخطر) حيث استعرضت الباحثة من خلاله أبرز التطورات المتعلقة بـ ظهور منظمة التحرير الفلسطينية في يناير ١٩٦٤ ككيان للشعب الفلسطيني، وإعلان جامعة الدول العربية رسميا تعيين أحمد الشقيري ممثلا للفلسطينيين فيها. وفي يوم الثامن والعشرين من شهر مايو ١٩٦٤، عقد "المؤتمر القومي الفلسطيني الأول" بمشاركة أكثر من (٤٢٢) مندوبا، يمثلون الفلسطينيين في الأردن وقطاع غزة وسوريا والعراق والخليج العربي ومصر. وجاءت قرارات "المؤتمر القومي" متمثلة في إنشاء لجان وأجهزة تنظيمية، وإقرار ميثاق العمل الفلسطيني. كذلك، دعا المؤتمر إلى إقامة صندوق فلسطيني لتمويل عمليات (منظمة التحرير)، كما قرر المؤتمر تأسيس جيش التحرير الفلسطيني وإنشاء كتائب نظامية وفدائية مزودة بجميع الأسلحة الحديثة. وفي السياق نفسه، تناولت الدراسة قيام حركة فتح وتزايد الهجمات الفدائية، فتجدد الإشارة إلى أنه بسبب عجز المجتمع الدولي عن إيجاد حلول جذرية لمشكلات الفلسطينيين، أصبح خيار المقاومة المسلحة هو الخيار الوحيد المتاح الذي تستجبه هذه المرحلة. وقد تنازع هذا الاتجاه "حركة القوميين العرب" في مطلع الخمسينيات، و"حركة فتح" في عام ١٩٥٩. واستنهضت "فتح" ببرنامجهما الجماهير، حيث تمثل هذا البرنامج في تحرير الإرادة الفلسطينية ورفض الوصايا والتبعية، وتوحيد طاقات الفلسطينيين بالتلاحم النضالي الذي يحققه الكفاح المسلح، بالإضافة إلى إعطاء معركة التحرير الأولوية بالنسبة لقائمة المهام الأخرى. ومع "ازدياد الهجمات الفدائية على إسرائيل" في عامي (١٩٦٥ - ١٩٦٦) قامت إسرائيل بإجراءات انتقامية وعنيفة متزايدة. ففي ١٣ نوفمبر ١٩٦٦، شنت القوات الإسرائيلية غارة شرسة على قرية أردنية صغيرة جنوب الخليل على الضفة الغربية لنهر الأردن (قرية السموع)، وكانت خسائر الأردنيين فوق كل التوقعات تمثلت في تدمير (١٢) منزلا، ومستشفى، ومدرسة، ومقتل (١٨) شخصا وإصابة (١٢٤) شخصا. وجاء الفصل الخامس تحت عنوان "الطريق لحرب الأيام الستة"، حيث تطرقت الباحثة في هذا

الفصل إلى الغارة الإسرائيلية على سوريا ١٩٦٧. فقد أعلنت الصحافة الإسرائيلية أن حكومة (اشكول) قررت زراعة جزء من الأراضي المنزوعة السلاح، والتي كان السوريون يصرون على أنها أرض تابعة لهم. وفي ٧ أبريل، قام بالفعل جرار إسرائيلي بحرث المنطقة المشار إليها، مما جعل السلطات السورية تعطي الأمر للمدفعية بفتح النيران عليه لتدميره، ووقع بعض الخسائر في الأفراد، وقامت إسرائيل بالرد الفوري على السوريين بغارة جوية على مطار "المزة والضومير". وفي المساء، عاودت الطائرات الإسرائيلية الظهور في سماء سوريا، واشتبكت معها القوات الجوية السورية. وفي يوم ١٢ مايو ١٩٦٧، أعلن عبد الناصر أول قراراته المصرية، وهو إرسال حشود عسكرية كبيرة إلى سيناء في خطوة أراد منها بشكل واضح استعراض القدرات العسكرية للجيش المصري، واستعداداته لمواجهة أي خطر من جانب إسرائيل لكلا البلدين (مصر، وسوريا). وفي ١٨ مايو ١٩٦٧، أعلن (يوثانت) الأمين العام للأمم المتحدة موافقته على الطلب المصري بسحب قوات الطوارئ الدولية من منطقة المراقبة على الحدود المصرية. وفي يوم ٢٢ مايو ١٩٦٧، أعلن "عبد الناصر" قراره بإغلاق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية، اعتبارا من يوم ٢٣ مايو. وفي اجتماع جونسون مع مجلس الأمن القومي في ٢٣ مايو ١٩٦٧، وبناء على تقديرات المخابرات الأمريكية، أيقنت الإدارة الأمريكية أنه (لا وجه للمقارنة بين القدرات العسكرية العربية والإسرائيلية، وأن إسرائيل سوف تهزم العرب حتما). ويبدو أن هذه الثقة هي التي شجعت جونسون على دفع الكيان الصهيوني للقيام بعدوان على الدول العربية. ثم عرضت الباحثة لدلائل التواطؤ الأمريكي مع إسرائيل، حيث كشفت وثائق الأمن القومي الأمريكي عن معلومات جديدة بصدد المساعدات المادية التي بلغت ما قيمته (٥٠ إلى ٧٠) مليون دولار من الذخيرة وقطع الغيار والعربات المسلحة التي نقلت جوا إلى إسرائيل خلال حرب ١٩٦٧، بالإضافة إلى المساعدات الميدانية وعمليات الاستطلاع الجوي الإلكتروني التي كانت تقوم بها الطائرات الأمريكية على الشواطئ المصرية. وبانتهاء الحرب العربية - الإسرائيلية في ١١ يونيو ١٩٦٧، تدخل منظمة الشرق الأدنى مرحلة جديدة، فبالنسبة للولايات المتحدة، فقد اطمأنت إلى أن إسرائيل هي حليفها الأمثل في المنطقة. ومنذ ذلك الوقت، أصبحت قوة إسرائيل تتوافق مع السياسة الخارجية الأمريكية.

وليد عيسى سليمان

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركة حماس

عبدالحى على قاسم

مكتبة مديولى، القاهرة، ٢٠٠٩

إذا كانت سياسة التوطين والهجرة قد ولدت على يد بريطانيا، فإن الولايات المتحدة هي الدولة التي نشأت وترعرت هذه السياسة فى أحضانها. ولا تكثرث إسرائيل بمن تكون القوة الدولية المهيمنة على العالم، وإنما تكثرث بإقناع هذه القوة العظمى بأن وجود وبقاء إسرائيل هو ضمانة لاستمرار هيمنة هذه القوة العظمى. وقد حاول الكاتب تحليل العلاقة فيما بين حماس والولايات المتحدة من خلال ثلاثة فصول.

تناول الفصل الأول، محددات وأهداف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حماس، والتي تمثلت فى عدة أبعاد، هي:

البعد الدينى: يعتقد معظم الأمريكيين والقوى الفاعلة فى المجتمع الأمريكى مجموعة من الأفكار الدينية الحميمة المرتبطة بوجود إسرائيل وتفوقها، انطلاقاً من نظرية الخلاص التى تقوم على عودة المسيح المشروطة بوجود إسرائيل قوية ظاهرة، حيث المكان الذى سوف يقابلون فيه المسيح ببركته الخالدة فى أرض فلسطين، وأن كل يهودى سوف يقتل أو يتحول إلى المسيحية .. مثل هذه الأفكار خاصة والبعد الدينى عامة تحولت من أداة إلى مرجعية. فعلى الرغم من أن ويلسون وكارتر وريجان رؤساء من نوى الإيمان العميق، إلا أنهم لم يحاولوا الحكم على القضايا السياسية من منظور دينى، أى أنه لم تكن هناك مرجعية تحكم تصور كل قضايا السياسة الخارجية على عكس ما ظهر مع وصول بوش إلى الرئاسة، حيث بنت إدارته مجموعة من السياسات التى تعكس فى معظمها رؤية دينية محافظة تجاه مختلف القضايا التى تتعامل معها، وبالتالي انتقل الدين من مجرد أداة من أدوات تنفيذ السياسة الأمريكية وتحقيق أهدافها إلى إطار مرجعى يرسم توجهاتها، ويحدد قضاياها

ويؤثر فى صنع سياساتها.

- المحددات الثقافية: اليهود أبطال مدافعون عن النفس، حتى عندما يرتكبون المجازر ضد الشعب الفلسطينى، الإسلام والمسلمون هو ذلك السلبى غير المرغوب فيه، حماس حركة إرهابية عدمية هامشية حتى عندما تكون فى موقع الدفاع ومقاومة المحتل. هذه الرؤية ثلاثية الأبعاد التى تمثل معظم الثقافة الأمريكية تبلورت على يد الكنائس المرنية والدروس الدينية التى يؤدونها رموز اليمين الدينى الإنجيلى، متغذية بمشاعر العداء من خلال الآلة الإعلامية التى يوجهها اللوبي اليهودى. وبناء على ذلك، فإن ما تظهره السياسة الأمريكية من مخاوف وشكوك تجاه الصعود الإسلامى قائم على العامل الدينى والثقافى كعامل رئيسى. فنجذ الإدارة الأمريكية تعيد حساباتها من مسألة طرح الديمقراطية ودعمها فى المنطقة بعد أن أسفرت التجارب الديمقراطية التى رعتها فى عدد من بلدان المنطقة عن صعود تيار الإسلام السياسى.

اللوبي الصهيونى: لا يختلف اللوبي اليهودى عن أى مجموعة ذات مصالح خاصة أو عن أى لوبى إثنى داخل الولايات المتحدة، ولكن ما يميزه هو أنه اللوبى الأكثر فاعلية. ذلك أنه يستطيع بشكل أو بآخر الوصول إلى ما يريد وبشكل أفضل وأسرع نظراً للوسائل والإمكانات والاستراتيجيات التى من خلالها يحقق الأهداف المطلوبة لدرجه تجعله المسيطر الوحيد على جهاز التحكم عن بعد الخاص بالسياسة الأمريكية ليوجهها فى الاتجاه الذى يفضل، حتى ولو كان هذا الاتجاه سيضر بالمصلحة القومية الأمريكية.

- الموقف العربى: عندما يتعلق الأمر بموضوع ذى صلة بالحركة الإسلامية، يتجه الموقف العربى الرسمى والموقف الأمريكى نحو التوافق. فالحركة الإسلامية تسعى للوصول إلى سدة الحكم وهذا يهدد بقاء الانظمة العربية، فى حين أن هذه الحركة تتبنى مشروعاً إسلامياً يقف دون الخضوع لرؤية واشنطن فى سياستها تجاه المنطقة ودعمها المطلق لإسرائيل. وتزداد الأمور تعقيداً عند الحديث عن حركة حماس، وخصوصاً عندما يتم ربط الانتفاضة بصورة رئيسية بحركة حماس، وذلك لاعتبارات القضية الفلسطينية والاستحقاقات المتعلقة بها بالنسبة للجانب الرسمى العربى. أما بالنسبة لصانع السياسة الخارجية الأمريكية، فحركة حماس ترتبط ارتباطاً وثيقاً بجوهر الأمن والوجود الإسرائيلى، نظراً لما تحمله من أفكار مثل عدم اعترافها بحق الوجود لدولة إسرائيل.

أما عن الأهداف، فهي أيديولوجية، حيث ترى الولايات المتحدة أنه إذا كانت الشيوعية تختلف مع سياساتها، فالتيار الإسلامى يتناقض مع نظريتها وثقافتها إجمالاً. فى المقابل، هناك قبول متنامٍ لاطروحات الحركات الإسلامية فى أوساط المواطنين العاديين فى البلدان الإسلامية.

وحماس حركة همجية أيديولوجية تساق إلى مواقف وسياسات متطرفة غير محسوبة ومكونة من مجموعة من الإرهابيين المستميتين، وثقافة الاستشهاد التى تؤمن بها تحول دون الوصول إلى تسوية مع إسرائيل. هذه النظرة تبلورت فى وقت كانت فيه الولايات المتحدة قد بدأت تشعر بالفراغ الذى خلفه انهيار الاتحاد السوفيتى وتبحث عن عدو يسد هوة هذا الفراغ، فزات فى التيار الإسلامى ومنه حماس تياراً جديراً بالمعاداة.

أما الأهداف الدفاعية، فنجد أن الولايات المتحدة تجتهد فى توسيع مفهوم أمنها الاستراتيجى ومتطلبات الحماية، متجاوزة حدود المعقول فى ظل نظرة لإسرائيل على أنها خط دفاع أول عن المصالح الغربية، الأمر الذى دفع الولايات المتحدة إلى التعهد بأمن إسرائيل واستمرار تفوقها على جيرانها، كل هذا دفع الولايات المتحدة نحو سياسات عدائية تجاه حركة حماس.

أما الأهداف الاقتصادية، فهي تنحصر فى سياسة البقاء فى موقع الهيمنة من خلال السيطرة على مقدرات الكوكب بعد إنهاء المنافسين وجعلهم تابعين فى ظل أن إسرائيل تقع فوق إطار المصالح الاقتصادية ولا تخضع لحساباتها، نظراً لدورها فى دعم وخدمة مصالح الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط ولأنها شريك الحرب على الإرهاب، كل هذا نتجت عنه سياسات اقتصادية معادية لحركة حماس تمثلت فى الكثير منها تجفيف مصادر الدعم المالى لحماس ومحاولة تطبيع العلاقات الاقتصادية العربية من خلال اتفاقية الكويز وغيرها.

أما الفصل الثانى، فتناول السياسات الأمريكية تجاه حماس قبل وصولها إلى السلطة. وفى هذه المرحلة، اتبعت الولايات المتحدة فى سياستها المعادية لحماس عدة وسائل على عدة صعد. فعلى صعيد التحركات السياسية، كانت خريطة الطريق التى رأت فيها الولايات المتحدة أن طريق السلام مسدود منذ ٢٩ عاماً، نظراً لمقاومة الاحتلال وليس بسبب الاحتلال ذاته، ورفضت أى تقدم فى تنفيذ خريطة الطريق بتصفية الانتفاضة وكل أعمال المقاومة. وكانت سياسة رفع اليد التى تركت فيها الولايات المتحدة المواجهة الفلسطينية مع الآلة العسكرية الإسرائيلية تأخذ مداها لاقتلاع المقاومة. أيضاً، سعت الولايات المتحدة إلى إنشاء ثقل عربى ودولى لاحتواء الحركة. فعلى المستوى العربى، كانت تقام قمم عربية - أمريكية - إسرائيلية تهدف لإعلان الأطراف المجتمعة الحرب على الإرهاب (حماس)، والحيلولة دون وصول أى دعم إلا للسلطة الشرعية الفلسطينية التى هي ليست حماس. وعلى المستوى الدولى، ضغطت الولايات المتحدة على أوروبا لإدراج حماس فى قائمة المنظمات الإرهابية وفق التصنيف

الأوروبي. أما على الصعيد التحركات الأمنية، فبإدات الولايات المتحدة تنتهج رؤية إصلاح الأجهزة الأمنية الفلسطينية لكي تقوم بالنيابة عن إسرائيل بعمليات القتل والملاحقة والاعتقال لقوى المقاومة.

وعلى الصعيد العسكري، تمثلت الإجراءات المعادية لحماس في إطار دعم عسكري مختلف لإسرائيل. فمن إمدادها بأسلحة حديثة إلى مساعدة في الصناعات العسكرية الإسرائيلية تمويلًا وتكنولوجياً، بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة تعتبر نجاح أي حكومة فلسطينية مرهونا بمعيار وحيد هو بذل جهود كبيرة لنزع سلاح الحركة.

بالإضافة إلى صعد أخرى، تمثلت في الصعيد الاقتصادي من خلال تقليص الدعم وتجفيف التمويل الذي تحصل عليه حماس وتحرير القوانين الإرهابية، مثل قانون الإرهاب وقانون الأدلة السرية. وعلى الصعيد الإعلامي، سعت الولايات المتحدة إلى تشويه صورة حماس وتصويرها على أنها حركة إرهابية لا تؤمن بالسلام وتقف عائقًا أمام أي تقدم تحرزه القوى الساعية له.

وتناول الفصل الثالث السياسات الأمريكية، ولكن بعد وصول حماس إلى السلطة، حيث لم تتغير السياسات الأمريكية المعادية لحماس. إلا أنه في هذه المرحلة، لم تكن ضد حماس كحركة فقط، وإنما كحركة وكحكومة أيضًا، حتى وإن كانت هذه الحكومة نتاجًا شرعيًا لانتخابات أشاد بها الكثير، وهنا أيضًا كان العداء على عدة صعد.

فعلى الصعيدين السياسي والأمني، كانت ولا تزال كل من الولايات المتحدة وإسرائيل غير مستعدين لرفع ثمن سياسي لأي وضع هادئ في الساحة الفلسطينية لحكومة حماس، حتى لا تستطيع أن تحقق أي إنجاز إضافي إلى رصيدها السابق، والذي بواسطته وجدت نفسها في السلطة في نفس الوقت الذي كانت تسعى فيه حماس لإقامة حكومة وحدة وطنية تمثل لها غطاءً سياسيًا لاختراق حالة الاعتراض الدولي عليها. إلا أن الولايات المتحدة وبمختلف السبل حاولت إفشال قيام هذه الحكومة، خاصة من خلال بث روح الفرقة بين فتح وحماس من خلال بعض العناصر المحسوبة على فتح، والتي لم تتعود على العيش بعيدا عن السلطة ووقوفها في مصاف المعارضة. واستمرارا لمسلسل الحصار لحركة حماس، أعضاء ووزراء ووفودًا وممثلين على صعيد عربي إقليمي ودولي، نجد هناك من الحكومات من لم يعترف بها ومن لم يستقبل أو حتى رفض استقبال أو اعتذر عن عدم اللقاء أو امتنع عن الجلوس معهم للحوار بمختلف الذرائع والحجج الواهية.

وعلى صعيد دعم السلطة الفلسطينية، وفي ظل تأكيد أمريكي على أنها غير معنية بالتواصل والحديث مع حركة لا تعترف بإسرائيل وتتبنى المقاومة، أعلنت أنها سوف تبقى اتصالاتها مع "أبو مازن" على اعتبار أنه الشريك الفلسطيني

الذي يمثل القوى المعتدلة التي تتفق مع الولايات المتحدة في ضرورة الحرب على الإرهاب (حماس). وبناء على ذلك وعلى عكس سياسة الحصار لحماس، بدأت السلطة الفلسطينية تتلقى الدعم بمختلف الصور. فمن دعم مالي من خلال تحويل المساعدات الأمريكية والأوروبية مباشرة إلى رئيس السلطة الفلسطينية، إلى دعم لتوجهات السلطة الفلسطينية، مثل تأييد "أبو مازن" في محاولاته لنقل سلطات الحكومة وصلاحياتها إلى الرئاسة وتأييده في إقامة انتخابات مبكرة، إلى دعم دبلوماسي، حيث نجد "أبو مازن" يلقي حفوة ودعمًا في المنتديات الدولية، وتجرى له المراسم وحسن الاستقبال، مثله مثل أي زعيم أو رئيس دولة.

وعلى الصعيد الاقتصادي، تعرضت حماس لحصار خانق انطلاقًا من إدراك الولايات المتحدة في تعاملها مع أعدائها أن الحصار السياسي مهما يكن حجمه ومستواه يظل عديم الفائدة، ما لم يعزز بحصار اقتصادي يعزز مصداقية الحصار السياسي. وقد أخذ هذا الحصار الاقتصادي أشكالًا عدة. فمن محاولات لوقف الدعم المالي للحكومة، مع العلم بأن أكثر من ٦٥٪ من الموازنة العامة هي مساعدات دولية، وبالتالي فإن وقف هذه المساعدات يعني انتحارًا سياسيًا لهذه الحكومة، إلى تشكيل محور عربي للمقاطعة والتكؤ في مد يد العون لحركة حماس، إلى إدخال الحكومة في أزمات متتالية، كان أهمها أزمة تحويل الأموال.

أحمد السيد أحمد

فتح وحماس وضياح القضية الفلسطينية

د. إلياس كرامة

الدار العربية للنشر، بيروت، ٢٠٠٨

يبدو للمتأمل في الشأن الفلسطيني، خاصة بعد العدوان الذي تعرض له قطاع غزة، أن ثمة أسبابًا عديدة دفعت المحتل الإسرائيلي لهذا العدوان الفاشم. وربما يأتي على قائمة هذه الأسباب حالة الفرقة الفلسطينية أو - بتعبير أدق

وأكثر واقعية - حالة الصراع الداخلي بين حركتي فتح وحماس، والتي فتحت الباب على مصراعيه وقدمت ما تبقى من حلم الدولة الفلسطينية ليعبث بها المحتل كيفما شاء ووقتما شاء.

يطرح د. إلياس كرامة تلك الإشكالية المؤلة في كتابه، حيث طغى الجانب التاريخي على المحور الأول من الكتاب، والذي سلط الضوء على نشأة الحركتين، حيث أسس حركة المقاومة الإسلامية المعروفة اختصارًا باسم "حماس" الشيخ أحمد ياسين مع بعض عناصر الإخوان المسلمين العاملين في الساحة الفلسطينية، مثل الدكتور عبدالعزيز الرنتيسي والدكتور محمود الزهار وغيرهما. وكان الإعلان الأول لحركة حماس عام ١٩٨٧، لكن وجودها تحت مسميات أخرى في فلسطين يرجع إلى ما قبل عام ١٩٤٨، حيث تعتبر نفسها امتدادًا لجامعة الإخوان المسلمين في مصر. وقبل إعلان الحركة عن نفسها عام ١٩٨٧، كانت تعمل على الساحة الفلسطينية تحت اسم "الرابطون على أرض الإسراء" وحركة الكفاح الإسلامي.

وتنظر الحركة إلى إسرائيل على أنها جزء من مشروع "استعماري غربي صهيوني" يهدف إلى تهجير الفلسطينيين من ديارهم وتمزيق وحدة العالم العربي. وتعتقد أن الجهاد بأنواعه وأشكاله المختلفة هو السبيل لتحرير التراب الفلسطيني، وتردد أن مفاوضات السلام مع الإسرائيليين مضيعة للوقت ووسيلة للتفريط في الحقوق.

وتعتقد حماس أن اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، ومن قبله خطابات الاعتراف المتبادل ثم تغيير ميثاق المنظمة وحذف الجمل والعبارات الداعية إلى القضاء على دولة إسرائيل، تقييد واعتراض لإسرائيل بحقوقها في الوجود داخل فلسطين، لذا وجبت مقاومتها.

ومن ثم، يمثل العمل العسكري لدى حركة حماس توجهًا استراتيجيًا لمواجهة "المشروع الصهيوني في ظل غياب المشروع التحرري العربي والإسلامي الشامل".

وفي المقابل، تأسست حركة فتح - التي ترمز لحركة التحرير الفلسطينية "حتف"، وإذا ما قلبت كانت "فتح" - في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات إثر العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ واحتلال إسرائيل قطاع غزة. ويرجع أساس فكرة إنشاء حركة فتح إلى تجربة "جبهة المقاومة الشعبية"، ذلك التحالف القصير الأجل بين الإخوان المسلمين والبعثيين أثناء الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة عام ١٩٦٥.

وقد شرعت فتح تنشئ قواعدها في الجزائر عام ١٩٦٢، وفي سوريا عام ١٩٦٤، حتى استكملت جناحها العسكري "العاصفة" وتوسعت إلى مئات الخلايا على أطراف دولة

إسرائيل في الضفة الغربية وغزة وفي مخيمات اللاجئين في سوريا ولبنان، بل في الولايات المتحدة. بدأت الحركة كفاحها المسلح عام ١٩٦٥ واستمرت في نشاطها العسكري، الأمر الذي دفع وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك إلى الاعتراف بشدة عمليات حركة فتح العسكرية. واضطلع ياسر عرفات بتدعيم جهاز فتح السرى وتوسيعه وبناء الخلايا العسكرية الجديدة في الضفة الغربية، وانهالت على الحركة المساعدات العسكرية والمادية بعد حرب الكرامة من الدول العربية والأجنبية، ولقيت التأييد في مؤتمر القمة العربي الخامس المنعقد في الرباط عام ١٩٦٩.

وتؤمن الحركة بأن الشعب الفلسطيني ذو شخصية مستقلة، وصاحب الحق في تقرير مصيره، وله السيادة المطلقة على جميع أراضيه. كما أن المشاريع والاتفاقات والقرارات التي صدرت أو تصدر عن هيئة الأمم المتحدة أو مجموعة من الدول أو أي دولة منفردة في شأن قضية فلسطين، والتي تهدر حق الشعب الفلسطيني في وطنه، باطلة ومرفوضة. إلى جانب أن الوجود الإسرائيلي في فلسطين غزوصهيوني عبوانى قاعدته استعمارية توسعية، وهو حليف طيعى للاستعمار والإمبريالية العالمية.

ويتنقل الكتاب إلى تطور الصراع بين الحركتين، حيث يؤكد أن اقتتال عام ٢٠٠٧ ليس الاقتتال الوحيد بين الفلسطينيين، بل هو تكرار لاقتتال سابق امتد إلى فترة طويلة من الزمن، حيث احتدم التنافس بعد عام ١٩٦٧ بين فتح "الوطنية" والجبهة الشعبية "القومية" على قيادة المقاومة الفلسطينية التي كانت آخذة في الازدهار عقب هزيمة يونيو. وتربعت فتح على عرش منظمة التحرير عام ١٩٦٨، على اعتبار أنها الفصيلة الفلسطينية المقاومة الكبيرة التي تخوض معركة التحرير، بينما كانت الجبهة الشعبية في طور التكوين بعد أن تركت فلسفتها الوحدوية القومية في سبات دون التخلي عنها. وقد واصل الفلسطينيون اقتتالهم أثناء وجود المقاومة في لبنان، فاقترنت حركة فتح تقريبا مع الجميع، واقتتلت أيضا مع فئات لبنانية. وكان أشد هذه الاشتباكات عام ١٩٨٣ بين حركة فتح بقيادة عرفات وحركة فتح الانتفاضة بقيادة أبا موسى، والتي انتهت بخرج عرفات ومؤيديه من منطقة طرابلس الشام.

والتأمل في بنية الفصائل الفلسطينية يلاحظ أنها تؤسس للاقتتال، لأنها لا تقيم تنظيمات حديثة قادرة على استيعاب الآخر، وتركز جهودها على تحقيق الهدف من خلال الإنجاز. حيث يتم تشريب أفراد كل فصيلة ثقافيا بعقيدة عنصرية تمجد الذات وتحط من قيمة الفصائل الأخرى وتربى داخلهم الحقد والبغضاء تجاه الآخرين. وتقوم تربية الفصائل على التشنج ضد الآخرين وعدم قبولهم والتعامل معهم بحذر شديد.

إلى جانب هذا، فإن الأجهزة الأمنية الفلسطينية منبثقة عن الاتفاقيات مع إسرائيل، وهي مسئولة عن ملاحقة الإرهاب والإرهابيين، أي المقاومة الفلسطينية والمقاومين. وقد سبق للأجهزة الأمنية أن أعلنت عن إحباط عمليات استشهادية، وتفكيك معامل لصناعة المتفجرات، وسبق لها أن سلمت مجاهدين، مثل خلية صوريث التابعة لحماس لإسرائيل، ونقلت كما هائلا من المعلومات لأجهزة الأمن الإسرائيلية. ولهذا، كانت القيادة الفلسطينية حريصة على تنصيب أشخاص لديهم إرادة تطبيق الاتفاقيات على رأس هذه الأجهزة. وبهذا، فتحت منذ عام ١٩٩٤ الأبواب تماما أمام المخابرات "الصهيونية" لترسل الأسلحة والذخائر إلى سوق الضفة الغربية وغزة، إلى أن وصل الحد إلى بيع الأسلحة على بسط الباعة في الأماكن العامة.

وينتقل بنا الكاتب إلى محور آخر وهو المتعلق بالمواقف المختلفة، سواء العربية أو الغربية أو حتى الإسرائيلية من هذا الصراع الداخلي. حيث يطرح بداية الدور الإسرائيلي في هذا الصراع ليؤكد أنه عقب الوضع الناشئ في غزة، ترتباً على سيطرة حركة حماس، يجمع المعلقون الإسرائيليون على أنه ربما تكون السياسة الأسهل والأفضل في الوقت الراهن هي تشجيع الفصل بين المنطقتين الفلسطينيتين، وتقوية سلطة "فتح" في الضفة الغربية مقابل معاقبة سلطة "حماس" في قطاع غزة وإضعافها. حيث إن حركة "حماس" المسيطرة في قطاع غزة هي منظمة إسلامية مسلحة، لا تعترف بإسرائيل بل تتطلع إلى تدميرها. في المقابل، تسيطر في الضفة الغربية منظمة اعترفت بإسرائيل وترغب في التوصل إلى تسوية معها. من هنا، ينبغى على إسرائيل دعم الأولى (فتح) والعمل على إضعاف الثانية (حماس).

وهناك من يقول إنه يمكن بهذه الطريقة تحويل مناطق الضفة الغربية إلى "قصة نجاح" عن طريق تشجيع توسيع وتنمية النشاطات الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة، وذلك عقب رفع العقوبات الاقتصادية وتدفق أموال المساعدات الدولية، وتحويل عوائد الضرائب التي تحتجزها إسرائيل، إضافة إلى ما يمكن أن تسهم به إسرائيل من خلال إزالة بعض الحواجز، وتسهيل حركة التنقل وغيرها من الأعمال والخطوات التي من شأنها تعزيز مكانة حركة "فتح"، كالإفراج عن أسرى ومعتقلين فلسطينيين.

في المقابل، فإن قطاع غزة الذي سيبقى خاضعا للعقوبات الإسرائيلية والدولية، إضافة إلى ازدياد الضغوط عليه، سيتحول إلى "حكاية فشل". والرهان هو أن الجمهور الفلسطيني الذي سي شاهد الأداء المختلف للحكومتين (حكومة حماس في غزة وحكومة فتح في الضفة الغربية) سيباعد عن حركة حماس ليعود إلى دعم وتأييد حركة فتح.

وعلى جانب الدور العربي في الصراع الدائر بين فتح وحماس، يلاحظ الكاتب أنه عندما أثبتت فتح جدارتها في الميدان من خلال معركة الكرامة، انفتح أمام زعيمها ياسر عرفات الطريق لتولى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، بتأييد من عبد الناصر. ورغم تحفظات كثيرة على عرفات، ربما بسبب ما قيل عن ارتباطاته السابقة بجماعة الإخوان المسلمين، فإن عبدالناصر قرر أن يلقي بثقله وراءه، لأنه كان في أمس الحاجة للمقاومة ورجالها في ذلك الوقت.

وإذا كان ضعف النظام العربي الرسمي سمح للمقاومة ورجالها بالتقدم لموقع الصدارة في حركة التحرر الوطني الفلسطيني، وفتح أمامها الطريق لاعتراف المجتمع الدولي والحصول على دعم سياسى وعسكرى من الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية، فإن عجز عرفات عن إدراك حجم التناقضات والتعقيدات الكامنة في هذا النظام حال دون إدارة العلاقة معه بحكمة، ولذلك راحت تلتف حول عنقه تدريجيا إلى أن حاصرتة كلياً وافشلت استراتيجيته.

وبعد زيارة السادات للقدس وإبرام مصر معاهدة سلام مع إسرائيل، اختار عرفات أن ينضم إلى "جبهة الصمود والتصدي". لكن عندما انفرد عقد هذه الجبهة بدخول العراق حربه الطويلة مع إيران، انكشفت المواقع الفلسطينية في لبنان، وتمكنت إسرائيل من إغلاق باب العمل الفدائي من الجبهة اللبنانية، وإجبار عرفات على نقل مقر قيادته بعيداً إلى تونس. وعندما اتخذ عرفات مواقف خلال أزمة احتلال الكويت، فسرت على أنها مؤيدة لصدام، تعين عليه أن يدفع ثمن هزيمته. وهكذا، وجد عرفات نفسه معزولاً عند انعقاد مؤتمر مدريد، ولم يجد أمامه سبيلاً للخروج من هذه العزلة سوى التفاوض السرى المباشر مع إسرائيل، وتوقيع اتفاقية أوسلو ١٩٩٣ ليبدأ طريق السقوط نحو الهاوية.

وكما كان ظهور فتح على المسرح السياسى العربى منتصف الستينيات تعبيرا عن يأس الشتات الفلسطينى من وعود النظام الرسمى العربى، وتأكيدا لتصميمه على أخذ زمام أمره بيده، كان ظهور حماس على المسرح السياسى وارتباطها بانتفاضة ٨٧ تعبيرا عن يأس الداخل الفلسطينى من النظام الرسمى العربى ومن تنظيمات الخارج الفلسطينية معا. وبينما كان عود حماس النضالى يشهد مع توالى الانتفاضات الفلسطينية، كانت فتح تتأهب للتحول من ثورة إلى سلطة، ولكن مشوهة وناقصة، تعمل تحت رقابة العين الساهرة للاحتلال الإسرائيلى.

وهنا، تكمن مفارقة أدت ليس فقط إلى جعل الصدام بين فتح وحماس أمرا حتميا، وإنما أيضا إلى إضعاف فتح لصالح حماس ثم

إضعافهما معا. حيث كانت حماس تتحدث عن استراتيجية بعيدة المدى تستهدف تحرير فلسطين من النهر إلى البحر في وقت لم يكن فيه بوسع فتح أن تقنع الكثيرين بأنها قادرة حتى على إقامة دولة قابلة للحياة في حدود ١٩٦٧. وكانت حماس تتحدث عن إقامة مجتمع نظيف ملتزم بالقيم ويتطبيق الشريعة الإسلامية، في وقت كانت فيه الصحافة الغربية والإسرائيلية تعج بالمقالات التي تتحدث تفصيلا عن فساد رموز كبيرة في فتح.

ورغم التناقض الظاهر في رؤية وبرامج ومناهج عمل الطرفين، كان بوسع فتح -رغم كل المصاعب- أن تتحدث خلال الفترة من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٠ عن إنجازات تتحقق على الأرض نتيجة انسحاب القوات الإسرائيلية من مدن ومواقع فلسطينية كثيفة السكان، مبررة بالتالي تشديدها في مواجهة عناصر المقاومة المسلحة والقاء القبض عليهم والزج بهم في السجون، وربما تعذيبهم.

ويواصل اليمين الأمريكي المتطرف للسلطة ووقوع أحداث سبتمبر وما تلاهما من انطلاق الحرب الأمريكية على الإرهاب، حدث تطابق استراتيجي أمريكي - إسرائيلي كامل لخلق شرق أوسط جديد دفع بإسرائيل لإعادة احتلال الأراضي الفلسطينية وتصفية المقاومة المسلحة نهائيا، وحصار عرقات تهيدا للتخلص منه، وبفع بالولايات المتحدة لغزو واحتلال العراق.

وكان من الطبيعي أن تؤدي الهجمة الأمريكية - الإسرائيلية المنسقة إلى إعادة تشكيل التحالفات في المنطقة برمتها. هذا هو السياق الذي أفرز فوز حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي بعد قرارها خوض الانتخابات وشكل مفاجئة للجميع، بما في ذلك قيادة حماس نفسها، وهو السياق نفسه الذي فرض على حماس أن تصبح موضوعيا، شاعت أم أبت ومعها بقية فصائل المقاومة المسلحة الفلسطينية، جزءا من تحالف إقليمي أوسع يضم إيران وسوريا وحزب الله.

ولأن حماس جزء من حركة الإخوان المسلمين، فقد كان من السهل تخويف الأنظمة العربية منها، والدفع في اتجاه التعامل معها كجزء من حركة اصولية عالمية تهدد، وليس كامتداد للحركة الوطنية الفلسطينية المرتبطة عضويا بالامن القومي العربي.

ورغم محاولة حماس إظهار قدر من المرونة، ولكن دون أن تخضع بالكامل للشروط المطلوبة، فإن ذلك لم يكن كافيا كي يجنبها الحصار، ولذلك استمر العمل على تجويع الشعب الفلسطيني والقاء المسئولية عليها، لعل ذلك يساعد على عزلها وإسقاطها في النهاية. ومرة أخرى، رأت إسرائيل في هذا المسار تطورا إيجابيا حاولت استغلاله لدفع التناقض بين حماس وفتح، ثم بينها وبين النظام العربي

الرسمي إلى منتهاه. فأعزت إلى عباس بأنها ستقدم له خطوات ملموسة، إن هو تخلص من حكومة حماس وستعيد تنشيط العملية السياسية. وبدأت بالتنسيق مع دول عربية أخرى - تعيد تسليح أجهزة الأمن، خاصة أجنحة معينة فيها موالية لها. وفي إطار استراتيجيتها الرامية لتعميق التناقض بين فتح وحماس، وتحويل فتح والسلطة إلى أحد مكونات تحالف المعتدلين، دخلت الولايات المتحدة على الخط، وحاولت بلورة استراتيجية أكثر فعالية تستفيد من أخطائها السابقة.

محمد صادق إسماعيل

استراتيجية إسرائيل الجديدة

السفير/ طاهر شاش

مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٨

يقوم هذا الكتاب بعرض المراحل التي مرت بها الاستراتيجية الصهيونية منذ نشأة الدولة ثم نموها وتوسعها، وانتهائها بتبني استراتيجية الفصل العنصري، ثم يتناول الأوضاع الإقليمية والدولية التي يجري فيها تنفيذ هذه الاستراتيجية وكذلك دور إسرائيل في الشرق الأوسط.

ويقع الكتاب في أربعة أبواب، يتناول الباب الأول استراتيجية بناء الدولة في سبعة فصول، الفصل الأول وهو بداية المشروع الصهيوني منذ نجاح الصحفي النمساوي تيودور هرتزل في عرض مشروعه لإنشاء دولة لليهود في فلسطين، محللا أسباب العداء للسامية.

وفي الفصل الثاني، تطرق الكاتب إلى إسرائيل وأيديولوجيتها، حيث عمل الحاخامات على إلهاب مشاعر اليهود تجاه الأرض المقدسة. ومع ظهور الحركة الصهيونية، كان هدفها بناء اليهودي الجديد المتكبر الذي لا يعرف إلا السيف تجسيدا للحياة.

ويعرض الفصل الثالث الاتفاقية التي وقعت بين وايزمان وفصيل لتنظيم العلاقات بين الدولة العربية وفلسطين، وأصبحت كل الاتفاقات وما

سبققتها وما تلتها من أحداث هي قصة خداع كبرى، فقد حققت كل مطالب وايزمان كاملة، حيث وضعت فلسطين تحت الانتداب البريطاني.

ويطرح الفصل الرابع مشروع إقامة الدولة الثنائية القومية والفيدرالية التي دعا إليها بعض زعماء الصهاينة في فلسطين وتضم العرب واليهود، ولكن الحركة الوطنية رفضت ذلك. وفي النهاية، فشلت الحركة الصهيونية وانتهت بأن القوة هي الوسيلة الوحيدة للتعامل مع العرب.

أما الفصل الخامس، فقد أشار فيه الكاتب إلى توصل زعماء الصهاينة إلى فكرة (الجدار الحديدي) لمواصلة استعمارهم، فقد لجأوا إلى استخدام الإرهاب مع تنفيذ بعض العمليات الإرهابية لترويع عرب فلسطين. وهكذا، بدا التعايش مع العرب واليهود متعذرا، فاشتدت المقاومة الفلسطينية للمشروع الصهيوني.

ويوضح الفصل السادس مدى تطور أساليب المقاومة الفلسطينية في تلك السنوات الحاسمة ١٩٣٦-١٩٣٩ ضد سلطات الانتداب البريطاني والمشروع الصهيوني. وكانت لهذه الثورة آثار بعيدة على مستقبل القضية الفلسطينية، فقد أعقبها ظهور فكرة تقسيم فلسطين وإبراز فكرة الترانسفير التي لا يزال لها أنصارها بين الزعامات الإسرائيلية.

ويبرز الفصل السابع فكرة تقسيم فلسطين وإقامة دولة يهودية وأخرى عربية يقام اتحاد اقتصادي بينهما وفقا للقرار ١٨١ الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧.

وجاء الباب الثاني بعنوان "استراتيجية النمو والتوسع" في سبعة فصول. جاء الفصل الأول حول السلام الذي توهم به بن جوريون، عندما حاول الدخول في المفاوضات مع الدول العربية ولكنها رفضت. ولأنه مؤمن بالمشروع الصهيوني، فإنه مؤمن أيضا باستخدام القوة المسلحة لردع العرب وتسوية القضية الفلسطينية ومنع إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

ويشير الفصل الثاني إلى أن العالم العربي قد شهد في الستينات من القرن الماضي نوعا من الحرب الباردة بين الحكومات العربية. فقد نشبت الخلافات بين عبد الناصر وعبد الكريم قاسم، حاكم العراق، وتدهورت العلاقات المصرية مع كثير من الدول العربية، مثل سوريا والأردن والسعودية.

ويعرض الفصل الثالث لمدي نجاح الدبلوماسية الإسرائيلية في كسب التأييد الأمريكي لموقفها في عرقلة صدور أي قرار يطالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي التي احتلتها في حرب ١٩٦٧. وكانت أخطر نتائج حرب ١٩٦٧ على إسرائيل استيلائها على بقية الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي أدى إلى إحياء القضية الفلسطينية.

وقد تناول الفصل الرابع قضية السلام الذي ظل منقوصا، فحاول الرئيس أنور السادات أن

ثغرات في جدار الجيش الإسرائيلي

عدنان أبو عامر

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠٠٩

في ظل تصاعد أعمال العنف والقمع الذي يمارسه الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، متمثلة في التدمير والقهر والاعتقالات المتواصلة، يكتب هذا الكتاب أهمية كبيرة ترجع لثلاثة أسباب.

يتمثل السبب الأول في مضمون الكتاب الذي يتناول قضية شديدة الأهمية، وهي دراسة العيوب الداخلية والتحديات الخارجية التي تواجه الجيش الإسرائيلي، خاصة بعد أن أسفرت حصيلة عقود طويلة من المواجهات العسكرية في حروب ١٩٤٨، ١٩٦٧، ١٩٥٦ عن تكوين صورة الجيش الذي لا يقهر. وكما أشار الكاتب، فقد تكونت "الطبيعة الردعية" للجيش الإسرائيلي مما وفر على الدولة مجرد التفكير في تهديد قادم.

أما السبب الثاني، فيرجع إلى ما استخدمه الكاتب من مصادر ومراجع باللغة العبرية والإحاطة بمختلف الجوانب التسلحية والبنوية والهيكلية، مستعينا بفقرات رقمية وجداول إحصائية تساعد في التعرف على أبرز نقاط القوة وجوانب الضعف فيه، وهو ما يجعل الدراسة محايدة وبعمق عن تهويل وسائل الإعلام في قدرة جيش الاحتلال.

ويرجع السبب الثالث، وهو الأهم، إلى هدف الكاتب من الدراسة وهو وضع صورة "مغايرة" تعكس الصورة "النمطية" المرسومة في ذهن القارئ.

وقد تضمن الكتاب أربعة فصول وعدة مباحث فرعية، مهد لها بفصل تناول فيه تعريفاً بمؤسسة الجيش الإسرائيلي وتأسيسه. فالجيش الإسرائيلي هو الجهة المركزية المسؤولة عن المحافظة على الأمن في إسرائيل، ويعد أحد الجيوش الأكثر تطوراً في العالم، ويستخدم

فلسطيني.

وقد زادت مخاوف إسرائيل بعد تشكيل بعض الشخصيات الفلسطينية تنظيمات سياسية، خاصة بعد أن نشروا مقالاً بعنوان (التصور المستقبلي للعرب في إسرائيل).

أما الفصل الخامس، فيبرز أبعاد الاستراتيجية الإسرائيلية وهي الاستيلاء على أكبر مساحة من أرض فلسطين مع اتباع سياسة الترانسفير لإخلائها من الفلسطينيين وتواصلها في عمليات الاستيطان المكثفة في القدس والمناطق المحيطة بها، مع إحاطتها بالجدار العازل لتحقيق عملية الفصل التام عن بقية أراضي الضفة.

وجاء الباب الختامي تحت عنوان البيئة الإقليمية والدولية في خمسة فصول. فيبين لنا الفصل الأول مدى استفلال شارون لشن حربه الوحشية ضد الفلسطينيين، خاصة بعد انتفاضة الأقصى التي تختلف عن انتفاضة الحجارة عام ١٩٨٧، وأيضاً معارضة سياسة كل من فتح وحماس، فحماس تتمسك بمواصلة النضال المسلح في حين فتح تدعو إلى المفاوضات مع إسرائيل، حتى وصل بهما الأمر إلى النزاع وسقوط القتلى بينهما.

ويدير الفصل الثاني حول مؤتمر أنابوليس الذي عقد في ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٨، بدعوة من الرئيس بوش. وكان الهدف في ذلك المؤتمر هو كسب تأييد الدول العربية لسياسته تجاه إيران والعراق، وقد رفضت الدول ذلك. وقد باء المؤتمر بالفشل، وكان من الصعب توصل الفلسطينيين لتسوية نهائية مع الإسرائيليين.

ويشير الفصل الثالث إلى وصول العالم العربي إلى قمة التشرد، فلم تنجح القمة العربية العشرون التي عقدت في دمشق في ٢٩ و٢٠ مارس ٢٠٠٨. فقد فشل المؤتمر في حل الأزمة العربية وما بها من خلافات وانقسامات التي ترجع إلى اختلاف السياسات والمواقف تجاه الدور الذي تؤديه كل من الولايات المتحدة وإيران في المنطقة.

ويدير الفصل الرابع حول استراتيجية إسرائيل في الشرق الأوسط والإشارة إلى مشروع القرن الأمريكي الجديد، موضحاً فيه أهداف جورج بوش من غزوه للعراق ومبادرته بشأن "الشرق الأوسط الموسع". وكل هذا يمثل خطورة على العالم العربي الذي يهدد بتفكيك دول المنطقة.

ويعرض الفصل الأخير لاحتفالية إسرائيل في سنة ٢٠٠٨ مرور ستين عاماً على إنشائها. فمنذ بداية المشروع الصهيوني، أدرك الفلسطينيون الخطر. ومنذ تصريح وعد بلفور، لم يكفوا عن النضال والمقاومة. وعلى الرغم من كل محاولات السلام التي باءت بالفشل، فلا بد أن تتمسك السلطة الفلسطينية بنضالها، وعليها أن تتصالح مع حماس وغيرها لتحقيق الوحدة الوطنية لتسوية الصراع الذي لا يزال قائماً.

ابتهسام احمد فراج

يتوصل إلى تسوية سلمية بمعاونة الولايات المتحدة التي كان يعتقد أنها تملك ٩٩٪ من أوراق اللعبة السياسية. وخلال حرب ١٩٧٣، كان الطريق إلى السلام ممهداً، حيث بدا العرب ينحسرون عن أنفسهم كقوة كبرى. وبالرغم من كل المحاولات، فقد توصلوا إلى عقد سلام منفرد بين مصر وإسرائيل، ولم يصلح السلام مع باقي الدول العربية المحتلة.

وفي الفصل الخامس، يؤكد الكاتب سياسة ناحم بيجين التي تدعمها الأصولية اليهودية، والتي تقوم على اعتبار الضفة الغربية وقطاع غزة ومضبة الجولان أجزاء من أرض إسرائيل التاريخية (إسرائيل الكبرى). وبعد أن فشل كامب ديفيد الذي يدعو إلى تجميد الاستيطان الإسرائيلي، اشتعلت الانتفاضة الفلسطينية لتحررها عام ١٩٨٧.

وفي الفصل السادس، يشير الكاتب إلى تمكن إسحاق رابين (رئيس حزب العمل الإسرائيلي) من التفاوض مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية التي عرفت بعد ذلك باتفاقيات أوسلو، ولكنها فشلت، حيث ظلت إسرائيل على موقفها الرافض للعودة إلى حدود ما قبل الخامس من يونيو ١٩٦٧.

ويطرح الفصل السابع سؤالاً هو: من المسؤول عن فشل كامب ديفيد الثانية؟ فقد تم نشر الرواية للفقعة بنز ياسر عرفات هو المسؤول الأول والأخير عن فشل المؤتمر، حيث ساعد بيل كلينتون الرئيس الأمريكي الأسبق في ذلك، مما أتاح الفرصة لأرييل شارون لممارسة سياسته الوحشية ضد الشعب الفلسطيني.

وقد شمل الباب الثالث استراتيجية الحل للفرد والفصل العنصري في خمسة فصول. فالفصل الأول تناول تركيز شارون على الحل الغرض وهو اللجوء إلى استخدام القوة ضد الفلسطينيين، محملاً عرفات شخصياً المسؤولية عن أعمال العنف. وظل شارون يرفض الدخول في المفاوضات إلى أن طرح الرئيس بوش مبادرته بشأن إقامة دولة فلسطين في ٢٤ يونيو ٢٠٠٢، ولكن مع قبولها تحفظات شارون الأربعة عشر.

وتناول الفصل الثاني خطة شارون التي أعلن عنها في ديسمبر ٢٠٠٣ (فك الارتباط)، وقام عند تنفيذها بالانسحاب من قطاع غزة وإزالة ما كان فيه من مستعمرات إسرائيلية عام ٢٠٠٥. وهكذا، أصبحت استراتيجية شارون الجديدة تقوم على أساس الفصل بين إسرائيل والدولة الفلسطينية.

ويبرز الفصل الثالث استراتيجية إسرائيل في مطالبة الفلسطينيين والدول العربية بالاعتراف بأن إسرائيل دولة يهودية. والواضح أن الهدف من ذلك هو تجاهل حقوق عرب ١٩٤٨ وإلغاء حق عودة اللاجئين الفلسطينيين.

ويوضح الفصل الرابع موقف إسرائيل من عرب ١٩٤٨، فقد طردت إسرائيل في عامي ١٩٤٧/١٩٤٨، ٧٥٠ ألف فلسطيني بالإرهاب وتهديد السلاح ولم يتبق سوى ١٧٠ ألف

وسائل قتالية من إنتاج الولايات المتحدة وإسرائيل.

وقد تأسس الجيش فور إعلان الدولة عام ١٩٤٨، وقام على أنقاض المنظمات الصهيونية المسلحة والكتيبة اليهودية التي حاربت في الحرب العالمية الثانية مع الحلفاء، والمعروفة باسم "الهجاناه" وعصابات الأرجون وشيترين. وقد وقع ديفيد بن جوريون أمر قانون تشكيل الجيش بتاريخ ٢٦ مايو ١٩٤٨.

ويرعد الجيش الإسرائيلي جزءاً من جهاز أمن الدولة إلى جانب الشرطة وأجهزة المخابرات، وجهاز أمن القيادات، والحرس المدني، ويكون مع وزارة الدفاع ما يعرف باسم "المؤسسة العسكرية" التي يشرف عليها وزير الدفاع، الشخصية الأساسية في الحكومة، وفي بعض الأحيان يصبح رئيسها.

ويضم الجيش أربع قيادات واسعة: قيادة الشمال، وقيادة الوسط، وقيادة الجنوب، وقيادة الجبهة الداخلية.

وتنقسم أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية إلى ثلاثة:

١- جهاز الأمن الداخلي "الشاباك" وهو جهاز خاضع مباشرة لرئيس الحكومة، مكلف بوقاية الأمن داخل إسرائيل، كما يتولى عمليات الاعتقال في صفوف نشطاء المقاومة.

٢- شعبة الاستخبارات العسكرية "أمان": يرأسها ضابط برتبة جنرال، وتعد أحد الأجهزة الأمنية المهمة والسرية في إسرائيل. وبعد أن تشكلت السلطة الفلسطينية، أخذ يسهم بدور كبير في النشاط الاستخباري في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأصبحت الشعبة جهازاً مستقلاً عن الجيش، ابتداءً من سنة ١٩٥٤.

٣- جهاز الأمن الخارجي "الموساد": تأسس سنة ١٩٥١ بقرار من بن جوريون أول رئيس وزراء، ليكون بمثابة نراع استخبارات خارجية رئيسية.

وقد ارتبط اسم الموساد بسلسلة طويلة من الإخفاقات التي هزت صورته -إلى جانب سلسلة من النجاحات- وتسببت مراراً بحرج بالغ لـ إسرائيل، وأحياناً الصقت ضرراً على المستوى الدولي.

وقد أشار الباحث خلال هذا الفصل إلى الإخفاقات الاستخبارية في حرب لبنان، فقد شكلت نمونجا صارخاً على فداحة الأخطاء الاستخبارية، والثغرات الأمنية التي وقعت فيها مختلف الأجهزة الأمنية الإسرائيلية. ولعل الإخفاق الأكبر للجيش يكمن في نجاح حزب الله، وهو منظمة تخوض حرب عصابات، في خطف بولة باكملها بعد سنوات من التسلح والتخفي، لتستفيق إسرائيل لتجد الحزب أكثر تنظيماً واكفاً قتالياً وتدريباً مما كان في السابق. وهناك شواهد تشير بما لا يدع مجالاً للشك

إلى أن العقبات التي واجهها الجيش أمام حزب الله لم تكن فقط متعلقة بالناحية اللوجيستية، وإنما بصورة أساسية شكلت إخفاقات استخبارية شمولية في فهم الواقع اللبناني.

وبالنسبة للتجنيد في الجيش الإسرائيلي، فعلى الرغم من أن التجنيد إلزامي من الناحية الرسمية، إلا أن نسبة غير بسيطة لا تتجند من المجتمع الإسرائيلي لأسباب مختلفة، قد تكون سياسية أو متعلقة بالضمير الشخصي، وتسمى هذه الظاهرة ظاهرة رفض الخدمة العسكرية، ويطلق على الذين يقومون بها "الرافضين".

ويقدر عدد الجيش ٤٥٠ ألفاً. أما جيش الاحتياط، فيقدر بـ ٦٠٠ ألف. ووفقاً للتقديرات، فإن نسبة الشباب غير المجندين أخذت في الازدياد.

ويرجع أحد العيوب داخل الجيش إلى:

١- تهرب جنود الاحتياط: حيث شهدت سنة ٢٠٠٠ تجنيد واحد من كل خمسة جنود في صفوف الاحتياط.

٢- التراجع في قدرات الجيش وتأهيله: وفقاً للتقارير الصادرة عن جهات مقربة من مؤسسة صنع القرار العسكري في تل أبيب، فإن ٢٠٪ من الجنود في الوحدات الميدانية في أهلية تنفيذية "منحلة" ويحتاجون لتدريب أساسي من البداية.

٣- تزايد نفوذ المتدينين في الجيش: حيث تشير المعطيات الميدانية في الجيش إلى شيوع ظاهرة واضحة تزايد يوماً بعد يوم، وهي ظاهرة انتشار القبعات الدينية "الكيبا". ومكمن الخطورة أن يصبحوا بعد سنوات قليلة العمود الفقري للجيش، مما يعني أن "إسرائيل" ستصل لمرحلة لا يسمى فيها الجيش "جيش الدفاع الإسرائيلي" بل جيش الدفاع لـ "إسرائيل الدينية".

٤- التمييز ضد تجنيد النساء: فإسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي تفرض خدمة عسكرية إلزامية على النساء. وعلى الرغم من أن شيوع سلوك التمييز ضد المجندين بدأ ينتشر في السنوات الأخيرة في صفوف قيادات الجيش، فإن استمرار ذلك سيؤدي في النهاية لإبعادهم عن الخدمة الكاملة، مما يمس بانضباطهم المتساوي في المجتمع.

ويختتم المؤلف الفصل الأول بالحديث عن تراجع العقيدة القتالية الإسرائيلية. فقد عزز الاحتلال المتواصل لجنوب لبنان وأحداث الانتفاضتين الفلسطينيتين من حاجة الجيش الإسرائيلي للمواجهة مع فصائل المقاومة، مما أدى إلى إخفاق العقيدة القتالية أمام المقاومة. فقد تحولت المواجهة في حرب عامة ومنطقة مفتوحة، مثل حرب أكتوبر ١٩٧٣، إلى مواجهة حزبية في مناطق سكنية وإعداد علم قتالي مهني ضد حرب العصابات ورجال المقاومة. وفي إطار هذه الإعدادات، شكل وحدات خاصة ووحدات مستعربين للعمل ضد المقاومين.

وفي الفصل الثاني الذي يقع تحت عنوان "الإخفاقات العسكرية للجيش الإسرائيلي"، يلقي الكاتب الضوء من خلال أربعة مباحث على هذه الإخفاقات المتمثلة في حرب أكتوبر ١٩٧٣، والتأثيرات السلبية للانتفاضة الحجازية بين عامي ١٩٨٧-١٩٩٢، وانتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠، والفشل العسكري الإسرائيلي أمام حزب الله، وأسباب وقوع الجيش في هذه الإخفاقات العسكرية.

وقد بدأ الكاتب هذا الفصل بحرب أكتوبر، التي دلت على بعد الجيش عن المهنية والاحتراف، وتعلقه بميزته الشخصية كجيش مهاجم وحاسم، وأن أي تغيير في تنظيم القوات، والتسلح والقدرات العسكرية، ليست له أي قيمة ما لم يقابله تغيير في التفكير، الذي يأخذ أبعاده في التدريب والاستعداد.

كما تناول الكاتب تأثيرات الانتفاضتين، فقد تمثل رد الفعل الإسرائيلي الأولى على أحداث انتفاضة الحجاز بإشهار القبضة الحديدية في وجه الفلسطينيين، حيث فاجأت الانتفاضة الأوساط الإسرائيلية، لاسيما العسكرية، بقوتها وشموليتها واستمراريتها. ولم يخطر ببال تلك الأوساط الإسرائيلية أن سكان المناطق سيخرجون على تحدي سلطتهم العسكرية بانتفاضة شعبية عارمة.

كما أصاب الارتباك القيادة الإسرائيلية السياسية والعسكرية على حد سواء، لأنها لم تستطع تحديد طبيعة الانتفاضة بدقة. هل هي حرب؟ أم هي تمرد؟ وكيف يمكن وضع حد لها؟ أم هي نزاع طويل؟ وإلى متى سيستمر؟

وساد اتفاق في الحكومة والجيش على أنها حرب جديدة بقواعد مختلفة، ورفض معظم الوزراء اعتبارها نزاعاً طويلاً.

أما الانتفاضة الثانية، كما يسميها الفلسطينيون، أو انتفاضة ٢٠٠٠ "الأقصى" التي لم نصل بعد لكتابة سطورها النهائية، فإنها تعد حالة معقدة للغاية بالنسبة للجيش الإسرائيلي.

وقد لخص المؤلف آثار الانتفاضة وتبعاتها على بنية الجيش ومعنوياته، وإفشال مخططات الاحتلال التوسعية والأمنية والسياسية والاقتصادية، نتيجة للعديد من الأسباب، منها: قدرة الانتفاضة الذاتية، وثباتها في مواجهة العدوان، واكتساب الثقة الشعبية، فضلاً عن مبدئية الانتفاضة وتمسكها بالحق، ورفض منطق المساومة على الحقوق، ونجاح الانتفاضة في تقوية العلاقات السياسية مع القوى المؤثرة والشريكة في الصراع محلياً وإقليمياً. والأهم من ذلك إنتاج الانتفاضة لظاهرة العمليات الاستشهادية، وإحداثها تصدعاً في المجتمع والخطاب الإسرائيلي.

ولعل ما سبق دفع بالمؤرخ بنيتسيون نيتانياهو والد بنيامين نيتانياهو للقول: من يحلم بالأمن والاستقرار والهدوء في هذه البلاد، يبحث عن

القانون الدولي الجنائي

..دراسة في النظرية

العامة للجريمة الدولية

د. محمد عبد المنعم عبد الغنى

دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٨

يتعرض مؤلف هذا الكتاب إلى الجانب الموضوعي للجرائم الدولية فحسب، وهو ما يعرف بالنظرية العامة للجرائم الدولية. وتكمن أهمية هذه الدراسة في أن الحد من الجريمة الدولية ومساءلة مقترفيها وعقابهم يشكل الهدف الرئيسى للقانون الدولي الجنائي، باعتباره فرعاً حديثاً من فروع القانون الدولي. كما يهدف الكتاب إلى محاولة فض الاشتباك في الجريمة الدولية وما قد يشوبها من جرائم أخرى أو - بعبارة أدق - لإزالة الغموض الذي لا يزال يكتنف كنه الجريمة الدولية. لذا، فضل المؤلف تقسيم دراسته إلى ستة فصول، يتناول الفصل الأول المعنون باسم "ماهية الجريمة الدولية" عدم اتفاق آراء الفقهاء بشأن تعريف الجريمة الداخلية، إذ لم تستقر على تعريف محدد. فقد درجت التشريعات الداخلية على عدم وضع تعريف للجريمة، تاركة أمر ذلك للفقهاء. ولم تشذ الجريمة الدولية بدورها عن القاعدة، فقد تعددت واختلقت آراء الفقه الدولي بشأنها، أيضاً لم تشتمل أى من نصوص نظام روما الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية على تعريف لهذه الجريمة. لذا، فقد اجتهد الفقه الدولي محاولاً تحديد مفهوم هذه الجريمة وماهيتها، موضحاً طبيعتها وذاتيتها التي تميزها عما سواها من الجرائم الأخرى. ويلاحظ أن الأمم المتحدة قد بذلت جهوداً مضنية من أجل تقنين الجرائم الدولية، فقد قامت بصياغة المبادئ المستقاة من محاكمات نورمبرج. كما أوضح الكاتب أن للجريمة الدولية طبيعة خاصة بها، إذ إن الجرائم الدولية يحدها القانون الدولي الجنائي، وهو قانون عرّف بحسب الأصل، شأنه شأن القانون الدولي العام، وهذا ما أوضح صعوبة التعرف على الجريمة الدولية. إذ إن مثل هذا التعرف يتطلب الاستقراء الدقيق للعرف الدولي، وهو أمر ليس باليسير، إذ تكتنفه صعوبات حاول المجتمع

في العمليات العسكرية، إلا أن حركة حماس تميزت بدورها البارز، وهو ما دفع بشعبة الاستخبارات للتحذير من أن قوى المقاومة عموماً وحركة حماس خصوصاً، لاسيما في قطاع غزة، تقيم جيشاً شبه نظامي، مما سيجعل "إسرائيل" في غضون سنة عرضة لمخاطر وتهديدات لم تشهدها من قبل. فالصواريخ التي تطلقها حماس من القطاع تعد "قنبلة ذكية" بفضل قوتها النفسية، لأن قذيفة واحدة أدخلت عشرات آلاف الإسرائيليين في دائرة الرعب.

أما التهديد الخارجي الثاني، فيأتي من حزب الله، حيث ينطلق من اعتبارات ذاتية تخص الحزب، وموضوعية تخص تل أبيب. فالعقيدة العسكرية والاستراتيجية الإسرائيلية قائمة منذ سنة ١٩٤٨ على أساس أن "إسرائيل" لم تتمكن من البقاء والاستمرار، إذا لم تكن الأقوى عسكرياً. فحزب الله يشكل تهديداً ليس فقط على الجيش الإسرائيلي، بل على الدولة ذاتها، أكبر من الخطر الذي تمثله سائر التنظيمات الفلسطينية، فهو يملك كميات كبيرة من الصواريخ والقذائف التي تستطيع إصابة مدن في قلب "إسرائيل". فالحزب ليس دولة يمكن التفاوض معها، كما حدث مع مصر والأردن وسوريا، بل إنه يستمد قوته العسكرية ومبرر وجوده إلى حد كبير من كونه في حال عداء مستمر مع إسرائيل.

وقد شرح الكاتب بالتفصيل أخطاء تعامل الجيش مع حزب الله، فقد عوضوا الفشل بإيقاع أكبر الضرر ببلدان الدولة، كما اتبعت السياسة الانتقامية المتعارضة مع الجيش العصري.

أما التهديد الثالث، فيمكن في فتح جبهات حرية جديدة، والتي تتمثل في تزايد المخاطر الناجمة عن صعود نفوذ إيران في العراق وعموم الشرق الأوسط، والجبهة السورية التي عاودت التهديدات، وحركات الجهاد العالمي التي تسميها إسرائيل "الإرهاب الدولي". فالصورة الإجمالية للتهديدات السابقة تشير إلى أن الجيش الإسرائيلي يواجه ما يمكن أن يسمى "قوس تهديدات" واسعة، هذا فضلاً عن تراجع المساعدات العسكرية الأمريكية.

وأخيراً، يوضح الكاتب في الخاتمة أن دراسته لا تقول إن الجيش الإسرائيلي لم يعد بمقدوره خوض حروب وتحقيق انتصارات، بل إن قواته العسكرية وإمكاناته اللوجيستية، وترسانته التسليحية، باتت أقوى من دول المنطقة. ومع ذلك، فإن ما "تناسب عكسياً" مع هذا التقدم العسكري ذلك التراجع في الإرادة والعزيمة التي تحرك كل هذه القوات والجنود، الأمر الذي شهد به عدد من الجبهات الحربية في فلسطين وخارجها.

منال البطران

أوهام لا يمكن أن تتحقق، فما دام الفلسطينيون يرون يوم استقلالنا يوم نكبتهم، فإن المواجهة ستبقى متواصلة وغير قابلة للتوقف.

ونتيجة ما سبق، شهدت الانتفاضة تحولاً في طابع القوات الإسرائيلية التي عملت في الضفة وقطاع غزة، تحولاً له علاقة بالأهداف السياسية.

وقد استعرض الكاتب الدروس الإسرائيلية المستفادة من الانتفاضة، وأخطاء التعامل الإسرائيلي مع الانتفاضتين. فقد تطرق الجنرال جيبورا أيلاند، رئيس قسم التخطيط في هيئة الأركان، للأخطاء التي ارتكبتها الجيش، سياسياً وعسكرياً، خاصة عدم الاستعداد لهذه المواجهة، لا بالمفهوم التنظيمي ولا بالمفهوم الفكري. فقد وقع أكثر من ألف قتيل ونحو ستة آلاف جريح. كما أدى تصاعد الانتفاضة لفقدان الإحساس بالأمن الشخصي، وباتت طرق الضفة غاية في الخطورة. وفي المجال السياسي، دفعت إسرائيل ثمناً باهظاً، لاسيما في علاقاتها بالدول العربية.

وقد هزت العمليات الاستشهادية للمقاومة الفلسطينية عملياً نظرية الأمن الداخلي الإسرائيلي، وأصابته قوة الردع الإسرائيلية. كما انكشفت قوة الردع أمام مقاومة حزب الله من خلال هشاشة قدرتها الداخلية على الممانعة، وتآكل قدرتها العسكرية على الردع الذي بدا واضحاً في التأييد الشعبي الإسرائيلي المتفاوت للخروج من جنوب لبنان، والاستمرار في بناء الجدار الفاصل الذي حمل في طياته اعترافاً إسرائيلياً بالعجز عن تحمل أثمان المقاومة، وما تحمله من أبعاد سياسية واقتصادية وديموغرافية تهدد الوجود الإسرائيلي.

ونظراً لأهمية المخاطر الداخلية التي تحيط بالجيش الإسرائيلي، فقد أفرد لها الكاتب الفصل الثالث وأوجز هذه المخاطر في تراجع الجيش عن أداء مهامه العسكرية. وهنا، يطرح الكاتب تساؤلاً هو: هل الجيش جيش حربي أم جيش قمع؟

هذا إلى جانب مظاهر التفكك في الجيش، والتي تتمثل في سرقة السلاح من القواعد العسكرية، وإهمال الجنود والمركبات، وتراجع الثقة في الجيش. حيث أفاد استطلاع للرأي - أجرته جريدة هآرتس الإسرائيلية - بأن ثقة الشباب الإسرائيلي في الجيش انخفضت بنسبة ٧٪ خلال السنوات الأخيرة.

كما يُمثل رفض الخدمة العسكرية في الجيش أحد أهم المخاطر الداخلية التي تواجه الجيش. ويعرض الكاتب لحجم انتشار الظاهرة وأسباب انتشارها والمواقف السياسية والعسكرية والشعبية، من خلال موقف الجيش وموقف الحكومة والأحزاب والموقف الشعبي.

وخصص الكاتب الفصل الرابع لشرح التهديدات الخارجية على الجيش الإسرائيلي، وأوضحها في خمسة تهديدات، أولها: التهديد الاستراتيجي للمقاومة الفلسطينية، التي شاركت

الدولى كثيرا منذ الحرب العالمية الثانية خلاص منها بتقنين الجرائم الدولية، وأعد لذلك مشروعات عديدة، أثمرت تلك المحاولات عن اعتماد نظام روما الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية، والذي قنن الجرائم الدولية والعقوبات المقررة لها. ولذا، كان مفهوم الجريمة الدولية فى حالة تطور مستمر، شأنها فى ذلك شأن القانون الدولى الذى يتطور ويتسع مضمونه من يوم لآخر. أما عن ذاتية الجريمة الدولية، فقد أوضح الكاتب أن الجريمة الدولية تتمثل فى العدوان على المصالح والقيم التى يحرص المجتمع الدولى أشد الحرص على حمايتها، ولذلك يوليه القانون الدولى الجنائى جل عنايته بهدف حمايتها والمحافظة عليها. وتتعلق هذه المصالح بالركائز الأساسية التى يترتب على المساس بها زعزعة الأمن والاستقرار فى الجماعة الدولية.

وجاء الفصل الثانى بعنوان "أركان الجريمة الدولية"، حيث يعرف ركن الجريمة بأنه أمر يتوقف عليه وجود الجريمة، فلا قيام لها بدونه، وهو يختلف عن الظروف، إذ هو أمر يلحق بالجريمة بعد اكتمال أركانها، ويؤثر على عقوبتها، سواء بالتشديد أو بالتخفيف أو بالاستبعاد. وقد أوضح المؤلف اختلاف آراء الفقه حول تعداد أركان الجريمة، وأنه يكاد ينقصد بين الفقهاء الإجماع على ركنين لا يتصور وجود الجريمة دونهما، وهما الركن المادى للجريمة والركن المعنوى. أما باقى الأركان، مثل الركن الشرعى، فقد كان محلا للجدل والخلاف الفقهي. كما أوضح الكاتب أركان الجريمة فى عدم المشروعية. وهو الركن الأول من أركان الجريمة، بل إن جوهر الجريمة يفترض أن السلوك الذى تقوم به هو سلوك غير مشروع، أى محل تلتيم من القانون الجنائى.

الركن المادى للجريمة وهو مظهرها الخارجى أو كيانها المادى، أو هو الماديات المحسوسة فى العالم الخارجى كما حددها نص التجريم. فكل جريمة لا بد لها من ماديات تتجسد فيها الإرادة الإجرامية لارتكابها. لذا، فالقاعدة فى القانون أنه لا جريمة بغير ركن مادى. وأوضح الكاتب الصور المختلفة للركن المادى للجريمة الدولية والمتعلقة فى الشروع فى الجريمة ومرحلة البدء فى التنفيذ، والمساهمة الجنائية فى الجرائم الدولية.

الركن المعنوى للجريمة: وهو علاقة نفسية تربط بين ماديات الجريمة وشخصية الجانى، وجوهر هذه العلاقة هو الإرادة، وهذه العلاقة محل اللوم القانونى. كما أوضح أن المشرع الدولى قرر أن الشخص لا يسأل جنائيا عن ارتكابه الجريمة ولا يعاقب عليها إلا إذا تحققت وتوافرت الأركان المادية مع توافر القصد الجنائى والعلم. حيث عرف الكاتب ماهية القصد الجنائى فى كل من الجريمة الداخلية والجريمة الدولية. وأوضح أنه لا خلاف بين تلك المفهوم فى كل من الفرعين من القانون فكلهما ينهض على العنصرين

نفسيهما: (العلم والإرادة). كما تطرق المؤلف بصورة أخرى للركن المعنوى فى الجرائم غير العمدية وهى الخطأ غير العمدى فى الجريمة الدولية، حيث عبر عنه الكاتب فى أنه جوهر الجريمة غير العمدية وأنه يختلف عن القصد الجنائى بصورتيه، حيث تتجه الإرادة على نحو يقينى أكيد إلى إحداث النتيجة الإجرامية فى القصد المباشر. بينما فى القصد الاحتمالى، تتوافر نية قبول النتيجة الإجرامية مع العلم بها والشك فى إمكانية حدوثها، موضعا أن الجريمة الدولية تتخذ صورة العمد أو غير العمد. فليس هناك ما يبرر أن يقتصر الجزاء على الصورة العمدية، إذ إنه من المتعين كفالة حماية شاملة للقانون الدولى الجنائى من جميع صور المساس به.

وأخيرا، عرض الكاتب للركن الذى يميز الجريمة الدولية عما سواها من الجرائم، ألا وهو الركن الدولى، حيث اعتبر الركن الدولى هو الركن الوحيد المميز للجريمة الدولية عن الجرائم العادية المجرمة فى القوانين الوطنية، وإن كان هناك اختلاف حول تحديد مضمون هذا الركن.

ثم يأتى الفصل الثالث بعنوان "انتفاء عدم المشروعية .. أسباب الإباحة" ليعرف قواعد الإباحة بأنها هى القواعد التى تبين الأسباب التى من شأنها إزالة صفة التجريم عن أفعال سبق أن جرمتها قواعد التجريم، وهى ظروف مادية إذا ما أضيفت إلى الفعل المجرم، تسحب عنه الصفة الإجرامية ويصبح مشروعا أو مباحا، بعد أن كان غير مشروع. كما تناول الكاتب فى دراسته حق الدفاع الشرعى والمعاملة بالمثل وأمر الرئيس. حيث أوضح أن الدفاع الشرعى يستند إلى غريزة طبيعية فى النفس البشرية حين تكون مهددة بالاعتداء، وأنه إذا حرمت الفرد من هذا الحق فإنك بذلك تصبح شريكا لكل الأشرار.

أما عن المعاملة بالمثل، فقد أشار المؤلف إلى أن المعاملة بالمثل تتخذ إحدى صورتين، تقع إحدهما فى زمن الحرب، بينما تحدث الثانية فى وقت السلم، وتناول كليهما بالبيان تباعا. كما أوضح ماهية تقدير المعاملة بالمثل كسبب من أسباب الإباحة، وخلص إلى أن المعاملة بالمثل معترف بها فى العرف الدولى كإجراء يتخذ ضد الدولة أثناء الحرب لإجبارها على الرجوع إلى النظام ووضع حد لخروجها عن القانون الدولى وعدم احترامها له.

وعن أمر الرئيس الأعلى، تسامل المؤلف عما إذا كان الرئيس يعد سببا من أسباب الإباحة من عدمه، وخلص إلى أن أمر الرئيس يعد سببا للإباحة فى القانون الداخلى وذلك بشروط معينة طبقا لنص المادة (٦٣) عقوبات مصرى. أما فى القانون الدولى الجنائى، فقد خلس إلى أن الرئيس لا يعد سببا من أسباب الإباحة فى القانون الدولى الجنائى، موضعا القيمة القانونية لأمر الرئيس وموقف النظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية من أمر الرئيس الأعلى.

أما الفصل الرابع فقد جاء بعنوان "موانع المسؤولية الجنائية"، وفيه خلس المؤلف لمفهوم موانع المسؤولية فى أنها هى الظروف الشخصية للجانى، والتى يتوافرها لا تكون لإرادته قيمة قانونية فى توفير الركن المعنوى للجريمة وأوضح أن الجانى قد يرتكب الجريمة بسبب قوة ليس فى استطاعته مقاومتها، وهو ما يسمى حالة الإكراه، أو قد يرتكب الجانى جريمة وفقا لحالة الضرورة، وفيها أوضح المؤلف اختلاف آراء الفقه فى وضع تعريف محدد جامع مانع لفكرة الضرورة، فقام بتعريفها وفقا للمحاولات الفقهية المختلفة. كما أشار إلى حالتى: أمريكا والمكسيك والخلاف حول مطاردة الخارجين على القانون عام ١٨٢٦، وحادثة مطار لارنكا بين قبرص ومصر سنة ١٩٧٨ فى ضوء الحديث عن الممارسات الدولية وحالة الضرورة.

ونظرا لما تمثله المسؤولية الجنائية من أهمية قصوى بالنسبة لدراسة الجريمة بصفة عامة، والجريمة الدولية بصفة خاصة، فقد عرجت الدراسة فى فصلها الخامس المعنون "المسؤولية الجنائية الدولية" على أحكام المسؤولية الجنائية عن الجرائم الدولية. وقد أوضح هذا الفصل أنه إذا كانت الحرب العالمية الأولى تعد نقطة البداية التى قادت إلى تحريك فكرة المسؤولية الجنائية الشخصية ضد مرتكب الجرائم الدولية، فإن الحرب العالمية الثانية تعتبر نقطة البداية الحقيقية نحو ترسيخ فكرة المسؤولية الجنائية. كما تناول المسؤولية الجنائية الدولية خلال الفترة بين الحربين العالميتين كما أباقت تطبيقات تلك المسؤولية الجنائية الشخصية فى ميثاقى نورمبرج وطوكيو، وكذلك فى النظام الأساسى لحكمتى يوغوسلافيا السابقة ورواندا، ومظاهر تلك المسؤولية كذلك فى نظام روما الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية. وقد أقرت جميع تلك المواثيق والنظم الدولية المسؤولية الجنائية الشخصية للفرد الطبيعى عن الجريمة الدولية. وأخيرا، أوضح الكاتب الاتجاهات الفقهية التى أثارت جدلا عميقا بين فقهاء القانون الدولى بشأن المسؤولية الجنائية عن الجرائم الدولية، وقد كان لهذا الجدل أثره فى انقسام الفقه الدولى الجنائى، وذلك فيما يتعلق بالمسؤولية عن الجريمة الدولية إلى ثلاثة مذاهب تناولها الكاتب بشكل من الإيضاح. وخلص إلى أن المذهب الذى يأخذ بالمسؤولية الجنائية للشخص الطبيعى هو المذهب السائد فى الفقه الدولى المعاصر. فالأشخاص الطبيعىون هم الذين يرتكبون الجرائم. كما أنه لا يمكن كفالة تنفيذ واحترام نصوص القانون الدولى إلا بعقاب الأفراد الطبيعيين المرتكبين لهذه الجرائم، واستدل على ذلك بما سارت عليه السوابق وما قررت الوثائق الدولية.

وأخيرا، ونظرا للأهمية القصوى التى تمثها العقوبة بالنسبة للجريمة الدولية فى القانون الدولى الجنائى، فقد استعرض المؤلف بالفصل

السادس "عقوبة الجريمة الدولية"، فأوضح أن المحكمة الجنائية الدولية تراعى عند قيامها بتحديد مقدار العقوبة، وفقا للقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، عدة أمور قد تؤدي إلى تخفيف أو تشديد العقوبة. كما أوضح سلطة المحكمة الجنائية الدولية في تخفيض العقوبة، وأوضح أيضا أنه إذا كان الأصل في حق الدولة في العقاب أن يتحقق اقتضاؤه باخضاع مرتكب الجريمة للعقوبة، فإن هناك أسبابا تحول دون هذا الاقتضاء. ترجع هذه الأسباب إلى التقادم والعفو عن العقوبة، وكذلك وفاة المحكوم عليه. ولكن الكاتب اقتصر في دراسته على كل من التقادم والعفو عن العقوبة، مسترسلا في الحديث عن معنى كل منهما وموضحا نوعية الجرائم التي تخضع لها. كما اختتم الكاتب دراسته، موضعا خلو نصوص النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (نظام روما الأساسي ١٩٩٨) من نص صريح يقرر عدم تقادم عقوبة الجرائم الدولية، مطالبا بتضمين نظام روما الأساسي نصا يقرر صراحة عدم تقادم العقوبة الصادرة في الجرائم الدولية.

نرمين سيد عزب سليمان

العلاقات بين

الكونغوكينشاسا

(زائير) وإسرائيل

(١٩٦٠ - ١٩٨٢)

سامي صبرى عبد القوى

رسالة ماجستير، معهد البحوث

والدراسات الإفريقية، جامعة

القاهرة، أغسطس ٢٠٠٨

بالرغم من وجود العديد من الدراسات السابقة التي تناولت العلاقات الإسرائيلية الإفريقية، إلا أنه يؤخذ على هذه الدراسات تركيزها على الإطار العام لتلك العلاقات دون أن تظهر للعلاقات الثنائية بين إسرائيل والدول الإفريقية، كل على حدة. ومن ثم، فإن أهمية موضوع هذه الدراسة يكمن في كونه محاولة لتأطير العلاقات الثنائية بين إسرائيل والكونغوكينشاسا (زائير).

وتشير الدراسة إلى نجاح إسرائيل في احتواء

القادة الأفارقة، والذي تمثل في شخصية الرئيس موبوتو، حيث وصفت علاقاته بإسرائيل بأنها وثيقة. تلك العلاقة التي بدأت عقب الاستقلال مباشرة، بصفته رئيسا لأركان الجيش، والتي توثقت بشدة في أثناء زيارته لإسرائيل في أغسطس ١٩٦٣، وقيامها بتنظيم دورة مكثفة خاصة له في الهبوط المظلي. وبدأت هذه العلاقة تؤتى أكلها بعد استيلائه على السلطة، حيث قام في عام ١٩٦٩ بتعيين مدربه على الهبوط المظلي مستشارا عسكريا له. وتنبع أهمية الموضوع كذلك من أن الكونغو كانت أكثر الدول الإفريقية اعتمادا على إسرائيل في إعادة تنظيم وتدريب وتسليح جيشها، خاصة سلاح المظلات، بتأييد ودعم من الولايات المتحدة.

ويزيد من أهمية الرسالة اعتمادها على العديد من الوثائق غير المنشورة، يأتي في مقدمتها الوثائق الإسرائيلية، الصادرة عن أرشيف دولة إسرائيل (Israel State Archive (ISA)، وهي وثائق باللغة العبرية قام الباحث بترجمتها للغة العربية، وقد تناولت جوانب مهمة في العلاقات بين الدولتين على جميع مستوياتها، من أبرزها "الخطوط العريضة للمحادثات مع زعماء الكونغو"، ووثيقة "العلاقات بين الكونغو وإسرائيل، وتقرير وزارة الخارجية الإسرائيلية"، والتي تحدثت عن الوفد الرسمي الإسرائيلي الذي زار الكونغو للمشاركة في احتفال الاستقلال، والمعونات التي قدمتها إسرائيل للكونغو، وغيرها الكثير من الوثائق المهمة.

وتكونت الدراسة من مقدمة وخمسة فصول، أولها الفصل التمهيدي الذي جاء بعنوان "التغلغل الصهيوني في الكونغو قبل الاستقلال"، وتمت فيه معالجة دوافع التغلغل، والتي تعددت وتنوعت طبقا لأولويات ومصالح السياسة الخارجية الإسرائيلية، كما عالج دور بلجيكا والغرب في التمهيد لإسرائيل في الكونغو، مركزا على طبيعة العلاقات بين إسرائيل وبلجيكا في ذلك القطر. ثم تطرق الفصل إلى إبراز مظاهر التغلغل الصهيوني في الكونغو، والتي تمثلت في مشروع إقامة وطن لليهود في الكونغو في عام ١٩٠٣، عارضا أسباب فشله، ثم الجالية اليهودية في الكونغو، متتبعا بداية تكوينها وتطورها، ودورها في الحياة الكونغولية، خاصة الاقتصادية، ثم المنظمات الصهيونية الممتلئة في الكونغو. وتناول أيضا صلات إسرائيل بزعماء الكونغو قبيل الاستقلال، حيث تم شرح صلاتها بكل من لومومبا، وكازافوبو، وتشومبي وجيزنجا، وأدولا، واليو.

وتناول الفصل الأول "العلاقات الدبلوماسية والسياسية بين البلدين"، خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٣، من خلال إبراز موقف إسرائيل من انفصال كاتنجا، وموقفها من اغتيال لومومبا، وموقفها في ظل حكومة أدولا، وسعيها لإقامة علاقات وطيدة معه، ثم موقفها في ظل حكومة تشومبي، والتطرق إلى قضية المرتزقة

الإسرائيليين، التي أثرت بشدة في عام ١٩٦٤، عندما نشبت حرب أهلية بين الحكومة المركزية في ليوبولدفيل وبين العناصر المعارضة لها. كما تناول الفصل العلاقات السياسية بين البلدين في عهد موبوتو، منذ توليه السلطة في نوفمبر ١٩٦٥، حتى قيامه بقطع العلاقات مع إسرائيل في ٤ أكتوبر ١٩٧٣، موضحا الأسباب والظروف التي دفعت للإقدام على هذه الخطوة، وطبيعة العلاقات غير الرسمية خلال انقطاع العلاقات، وكيفية إدارة إسرائيل لصالحها خلال تلك الفترة.

ثم تعرض الفصل إلى استئناف العلاقات بين البلدين في ١٤ مايو ١٩٨٢، موضحا الأسباب التي دفعت موبوتو لذلك، ورد الفعل العربي والإفريقي إزاء تلك الخطوة، والنتائج التي ترتبت عليها باستنكار عربي وإسلامي واسع.

أما الفصل الثاني "العلاقات العسكرية والأمنية"، فقد تناول الكونغو في الاستراتيجية الإسرائيلية، وأهداف إسرائيل العسكرية في هذا القطر، ثم علاقة إسرائيل بموبوتو منذ الاستقلال حتى استيلائه على السلطة في ٢٤ نوفمبر ١٩٦٥، ودورها في ذلك، وتفاعلات العلاقات العسكرية بين إسرائيل والكونغو فيما بين ١٩٦٠ - ١٩٧٣، وذلك من خلال تقسيمها لثلاث مراحل، طبقا لطبيعة النشاط العسكري الغالب فيها. فالمرحلة الأولى من ١٩٦٠ - ١٩٦٣ (مرحلة المباحثات)، والثانية من منتصف ١٩٦٣ - ١٩٦٧ (مرحلة التدريب)، والثالثة من ١٩٦٨ - ١٩٧٣ (مرحلة التسليح).

كما أبرز الفصل النشاط الاستخباراتي الإسرائيلي في الكونغو، من خلال جهاز الموساد، كما تناول الارتباطات العسكرية والاستخباراتية خلال مرحلة انقطاع العلاقات والتي تميزت بتكثيف إسرائيل لنشاطها الاستخباراتي، قياسا بالأنشطة العسكرية الأخرى.

وفي الفصل الثالث، تم تناول العلاقات الاقتصادية والفنية، من خلال الحديث عن أدوات وميادين العلاقات الاقتصادية والفنية، والتي تركزت في ثلاثة عناصر رئيسية هي: المعونات وبرامج التدريب، والعلاقات التجارية، والاستثمارات. ثم تناول الفصل مظاهر العلاقات الاقتصادية والفنية خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٣، من خلال الإشارة إلى المعونات الفنية، التي قامت إسرائيل بتقديمها للكونغو، والتي بدأ الإعلان عنها منذ اليوم الأول للاستقلال.

وفي الفصل الرابع "الكونغو والصراع العربي- الإسرائيلي"، تم تناول محددات الموقف الكونغولي من قضية الصراع العربي الإسرائيلي، والتي كان منها العلاقات الخاصة والوثيقة بين موبوتو وإسرائيل، وأن مصر دولة إفريقية وعنصر فاعل ومؤثر في قضايا القارة، بالإضافة إلى تحليل التصويت الكونغولي على

مبدأ التدخل الإنساني في ضوء التغير في هيكل النظام الدولي

عبد الرحمن عبد العال
خليفة عبد الله

رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد
والعلوم السياسية، جامعة
القاهرة، ٢٠٠٨

يعتبر التدخل الدولي من أجل أغراض إنسانية، أو ما اصطلح على تسميته بمبدأ التدخل الإنساني، ليس بالأمر المستحدث على العلاقات الدولية المعاصرة، حيث وجدت تطبيقات تاريخية مبكرة لذلك المبدأ خلال القرن التاسع عشر من جانب البلدان الغربية في الأقاليم التابعة للإمبراطورية العثمانية مثلما حدث بكل من اليونان، ولبنان، والبلقان. إلا أن هذا المبدأ عاد يطرح نفسه بقوة مع انتهاء الحرب الباردة بتفكك وانهار الاتحاد السوفيتي رسميا في ٢١ ديسمبر ١٩٩١، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة النظام الدولي، وذلك من خلال ما شهده المجتمع الدولي من تطبيقات عديدة له بدءا من العراق في عام ١٩٩١، مروراً بالصومال في عام ١٩٩٢، ثم رواندا وهايتي في عام ١٩٩٤، وانتهاء بكونغو وبنين والشرقية في عام ١٩٩٩.

وتتبع أهمية هذه الدراسة من حقيقة أن المنطقة العربية كانت ولا تزال مختبرا رئيسيا لهذا المبدأ، سواء في القرن التاسع عشر مثلما حدث في لبنان، أو في القرن العشرين مثلما حدث في العراق والصومال، أو في السنوات الأولى من هذا القرن الحادي والعشرين مثلما حدث في السودان. وقد تمثل التساؤل الأساسي الذي سعت الدراسة للإجابة عليه في تحليل أثر التغير في هيكل النظام الدولي خلال فترتي الحرب الباردة وما بعدها على مبدأ التدخل الإنساني، سواء من حيث مشروعيته أو أنماط ممارساته أو مواقف البلدان المستهدفة به. وللإجابة على هذا التساؤل، فقد تم تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول وخاتمة توضح أهم ما توصلت إليه من نتائج.

تناول الفصل الأول الاتجاهات المختلفة حول مفهوم التدخل الإنساني وهيكل النظام

البيان الذي أصدره أمام عصبة مناهضة الافتراء اليهودية - بواشنطن في ديسمبر ١٩٨١، والذي أعلن فيه عن استعداده لاستئناف العلاقات الدبلوماسية مع تل أبيب فور استكمال انسحابها من سيناء، فكان هذا أول بيان علني يصدر عن زائير في هذا الشأن. وبعد أقل من ستة أشهر، أوفى موبوتو بوعهده هذا، فأعلن رسميا عن عودة علاقاته مع إسرائيل.

وقد كشفت الدراسة عن دور إسرائيل المساند للاستخبارات المركزية الأمريكية، في إنجاح انقلاب موبوتو في ٢٤ نوفمبر ١٩٦٥، فقد نظمت دورة خاصة ومكثفة له في الهبوط المظلي، بعد إصراره عليها، وتهديده باللجوء إلى الصين حال رفضها تنظيم تلك الدورة.

وتوصل الباحث إلى وجود ارتباطات عسكرية واستخباراتية بين زائير وإسرائيل خلال فترة انقطاع العلاقات، فقد نشط الموساد خلال تلك الفترة، بالتعاون مع السى آى ايه، وقام الجهازان بتقديم تقارير للقوات المسلحة الزائيرية في مارس ١٩٧٧، حول دور التحالف السوفيتي - الكوبي في تسليح وتدريب بعض عناصر "جبهة التحرير الوطني للكونغو" بهدف إضعاف وإسقاط نظام موبوتو.

وكان من النتائج التي كشفت عنها الدراسة أيضا أن استئناف العلاقات العسكرية سبق استئناف العلاقات الدبلوماسية والسياسية. فخلال زيارة أرييل شارون السرية لزائير، تم لتوقيع بروتوكول التعاون العسكري بين البلدين، كما تم توقيع اتفاق واسع النطاق لتوريد صفقات أسلحة إسرائيلية إلى زائير، فكان ذلك إيذانا بعودة العلاقات العسكرية وتحفيزا لموبوتو لدفعه لاستئناف علاقاته الدبلوماسية مع إسرائيل.

وخلصت الدراسة إلى أن موقف الكونغو من قضية الصراع العربي - الإسرائيلي في الأمم المتحدة اختلف من مرحلة لأخرى، لكن السمة العامة هي ممارسة الكونغو لأسلوب المراوغة في تحديد موقفها، وذلك من خلال التغييب أو الامتناع عن التصويت، خاصة في القرارات المهمة. وقد ظهر ذلك الموقف بشدة خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٣، بنسبة وصلت ٦٠٪، ولكن بعد قطع العلاقات وبدء وصول المعونات العربية لزائير، بدأ موقف زائير يميل بشدة تجاه تأييد الموقف العربي بنسبة وصلت إلى نحو ٨٢٪.

وفي النهاية، أكدت الدراسة أن معظم مواقف الكونغو في منظمة الوحدة الأفريقية كانت تعبر عن الموقف العام لدول المنظمة، في حين أن موقفها المؤيد لاتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية ١٩٧٩ كان متوافقا مع موقف الدول الغربية، خاصة الولايات المتحدة.

على محجوب

قضية الصراع في الأمم المتحدة، خلال الفترة الزمنية للدراسة، ثم في الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٧٣، ثم خلال فترة انقطاع العلاقات. كما تم إيضاح الموقف الكونغولي في منظمة الوحدة الأفريقية، قبل تداول القضية في أروقة المنظمة، ثم بعد بداية تداولها في المنظمة بعد عدوان يونيو ١٩٦٧. وأخيرا، تم التعرض لموقفها من مبادرة السلام المصرية، والتي طرحها السادات في نوفمبر ١٩٧٧، وما ترتب عليها من اتفاقيات كامب ديفيد في سبتمبر ١٩٧٨، ومعاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية في مارس ١٩٧٩.

وقد خلصت الدراسة إلى أن إسرائيل كانت هي البادئة باتخاذ خطوات الاتصال بالكونغو، وفق الاستراتيجية التي وضعتها وزارة الخارجية جولدا مائير في يناير عام ١٩٥٨، بشأن خلق روابط مع الدول الإفريقية الهامة للاستقلال، أي أن هذه الاستراتيجية وضعت بعد استقلال غانا عام ١٩٥٧، وتأسيس سفارة لها في أكرا. وقد نفذت هذه الاستراتيجية من خلال إقامة علاقات مع بلجيكا في الكونغو، وهو ما يعنى أن التطفل الإسرائيلي تم برعاية بلجيكية بحكم كونها الدولة المستعمرة لها وصاحبة الأمر والنهي بها.

كما خلصت الدراسة إلى أن إسرائيل كانت هي الأكثر حرصا على إقامة وتنمية العلاقات الدبلوماسية السياسية، وقد برز ذلك من خلال تسمية إسرائيل لسفيرها في الكونغو في ١٧ يونيو ١٩٦٠، أي قبيل إعلان الاستقلال مباشرة، في حين أن الكونغو لم تعر هذه العلاقات اهتماما كبيرا، حتى إن ممثلها في إسرائيل كان بدرجة قائم بالأعمال، ولم تقم بتعيين سفير لها في إسرائيل إلا في عام ١٩٦٨. ومرجع ذلك أن إسرائيل كانت ترى أن تنمية العلاقات السياسية تساعد في كسر نطاق العزلة المفروض عليها في الشرق الأوسط، وأن ذلك يحقق لها كسبا في الميدان الدولي.

كما توصل الباحث إلى وجود علاقات غير رسمية بين تل أبيب وكينشاسا خلال فترة انقطاع العلاقات من خلال بعض السفارات الغربية، حيث أنشأت قسما خاصا بها داخل سفارة الدنمارك، أطلقت عليه قسم المصالح الخاصة، لرعاية مصالحها. وشهدت تلك الفترة العديد من الزيارات السرية لمسؤولين إسرائيليين لكينشاسا، كان أبرزها زيارة وزير الدفاع أرييل شارون في نوفمبر ١٩٨١، والتي كان هدفها دفع موبوتو لاستئناف علاقاته مع إسرائيل، في حين أن زائير لم تقم باتخاذ خطوات مماثلة، لأن قرار قطع العلاقات كان قرارا زائيريا، كما أن زائير كانت تخشى من امتناع المعونات العربية عنها.

كما كشفت الدراسة عن دور الولايات المتحدة واللوبي اليهودي بها في إقناع موبوتو باستئناف العلاقات مع إسرائيل، وقد برز ذلك من خلال

الدولي، وذلك من خلال مبحثين أساسيين، تناول أحدهما تأصيل مفهوم التدخل الإنساني والتمييز بينه وبين غيره من المفاهيم المرتبطة به، بينما تناول الآخر مفهوم هيكل النظام الدولي، والأشكال الأساسية لهذا الهيكل، وعلاقة النمط السائد لكل شكل من هذه الأشكال بالاستقرار وعدم الاستقرار في النظام الدولي، فضلا عن علاقة هذا الهيكل للنظام الدولي بالمبادئ الأخلاقية العالمية، ومنها حقوق الإنسان.

وعرض الفصل الثاني للتغير في هيكل النظام الدولي ومشروعية التدخل الإنساني، من خلال ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول منها طبيعة أو مستوى التأييد الدولي للتدخلات الإنسانية بالحالات محل الدراسة، في حين ناقش المبحث الثاني معايير التأييد أو الرفض الدولي للتدخل الإنساني، أما المبحث الثالث، فتناول العوامل الكامنة وراء ذلك التحول في مشروعية التدخل الإنساني. وسعى فيه الباحث إلى التعرف على أي مدى استندت البلدان المتدخلة إلى ذلك العامل الإنساني لتبرير تدخلاتها بالحالات محل الدراسة، وهل اختلف الوزن النسبي له، من بين معايير المشروعية التي ساققتها تلك البلدان المتدخلة، بتغير هيكل النظام الدولي خلال فترتي الحرب الباردة وما بعدها؟ وإلى أي مدى اتفق أو اختلف سكرتيريو الأمم المتحدة العاملون والدول الأعضاء بالمنظمة مع هذه التدخلات؟ وما هي العوامل الكامنة وراء مثل ذلك التحول في مشروعية تلك التدخلات لأغراض إنسانية في حال حدوثها؟ وأشار الباحث إلى أن التحول في أخلاقيات التدخل الإنساني من أخلاقيات سلبية إلى إيجابية دأمة له منذ انتهاء الحرب الباردة قد يأتي بفعل عاملين أساسيين، يتمثل أحدهما في تعاظم النفوذ القيمي الغربي بأبعاده الثلاثة (الديمقراطية - حقوق الإنسان - اقتصاد السوق)، في حين يتعلق الآخر بتزايد الاهتمام العالمي بحقوق الإنسان ومكانة الفرد الدولية.

أما الفصل الثالث، فنناقش أثر التغير في هيكل النظام الدولي على موقف البلدان المستهدفة بالتدخل الإنساني، والعوامل الكامنة وراءه، وذلك من خلال مبحثين، تناول أحدهما أنماط مواقف البلدان المستهدفة بالتدخل الإنساني في الحالات محل الدراسة، بينما حلل الآخر العوامل التي تفسر التغير الذي طرأ على هذه المواقف.

وهنا، يشير الباحث إلى أن هناك تحولا جذريا طرأ على موقف هذه البلدان من الرفض المطلق لتلك التدخل خلال فترة الحرب الباردة إلى الإنعاز القسري له في فترة ما بعد هذه الحرب. فضلا عن ذلك، فقد ظهر في فترة ما بعد الحرب الباردة نمط جديد من أنماط الموافقة من جانب البلدان المستهدفة بالتدخل الإنساني، لم يكن موجودا من قبل خلال فترة الحرب الباردة وهو نمط تنازع الموافقة. وهذا مرده إلى حقيقة أن جهة الاختصاص التي لها الحق داخل البلدان المستهدفة بالتدخل، خلال فترة الحرب الباردة، في إعطاء الموافقة على التدخل كانت جهة وحيدة

معترفا بها دوليا.

ولكن في فترة ما بعد الحرب الباردة، بدأت تتورق قضية تنازع الموافقة في بعض حالات التدخل الإنساني كنتيجة لتفجر أزمة الدولة في بلدان الجنوب، في صورة انهيارات للدول وحروب أهلية وغيرها. وكان من أمثلة ذلك حالات الصومال ورواندا. وأخيرا، هناك ما يتعلق أيضا بالتحول الذي طرأ على مستوى التأييد الدولي لموقف البلدان المستهدفة بالتدخل الإنساني. ففي الوقت الذي كان يحظى فيه موقف هذه البلدان خلال فترة الحرب الباردة بتأييد دولي واسع النطاق، استنادا إلى مبادئ السيادة وعدم التدخل وحظر استخدام القوة في العلاقات الدولية، وهو ما تجلى في رفض غالبية الدول الأعضاء بالأمم المتحدة للتدخل الهندي في باكستان الشرقية، والتدخل الفيتنامي بكمبوديا، فإنه في فترة ما بعد الحرب الباردة، لم يحظ الدفع بهذه المبادئ من جانب البلدان المستهدفة بالتدخل سوى بتأييد عدد محدود من الدول، مما جعلها تبدو وكأنها معزولة في المجتمع الدولي.

وفي الفصل الرابع المعنون "التغير في هيكل النظام الدولي وأنماط التدخل الإنساني"، تناول الباحث، من خلال مبحثين، طبيعة وأنماط التدخل الإنساني، والعوامل ذات الصلة بالتحول في هذه الأنماط، والتي تمثلت بدرجة أساسية في تعاظم النفوذ الأمريكي في النظام الدولي بكل ما كان لذلك من انعكاسات على عملية صنع القرار بمجلس الأمن.

أما الفصل الخامس والأخير، فتناول "أسباب تباين فعالية التدخل الإنساني" والذي ينقسم إلى مبحثين، يتعلق أحدهما بنتائج التدخل الإنساني، في حين يتعلق المبحث الآخر بعوامل تباين فعالية هذا التدخل ليشير التساؤل حول مدى تحقيق التدخلات الإنسانية في الحالات محل الدراسة لأهدافها. وتتبع أهمية هذا التساؤل من حقيقة أن التدخل الإنساني ليس هدفا في حد ذاته، وإنما يستمد جدواه ومصداقيته من مدى نجاحه أو إخفاقه في التغلب على الأسباب والظروف التي أدت إليه، وذلك بما يقود في النهاية إلى المزيد من التأصيل الفكري لذلك المبدأ والترشيد التطبيقي له على صعيد الممارسة. وللإجابة على هذا التساؤل، فقد تم اختيار ثلاث حالات من بين الحالات محل الدراسة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة لتحليل فعالية ذلك التدخل بها - وهي الصومال، ورواندا، وتيمور الشرقية - وكيف تباينت الاستجابة الدولية والإقليمية، فضلا عن مواقف الأطراف المحلية من التدخلات الدولية بتلك الحالات.

وانتهت الدراسة بخاتمة تضمنت أهم أبرز نتائج التغير في هيكل النظام الدولي خلال فترتي الحرب الباردة وما بعدها على مبدأ التدخل الإنساني بأبعاده المختلفة من قبيل:

١- تزايد التأييد الدولي لمبدأ التدخل الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة مقارنة بما قبلها.

إذ لم يكن هذا التدخل يحظى خلال فترة الحرب الباردة سوى بتأييد محدود للغاية من جانب المجتمع الدولي، وانحصر هذا التأييد بدرجة أساسية للبلدان المتدخلة في تلك الدول التي كانت ترتبط معها بعلاقات تحالف أو صداقة، مثلما وضح بجلاء في التأييد السوفيتي وبعض البلدان الشيوعية بالكتلة الشرقية والتدخل التدخل الهندي في باكستان الشرقية والتدخل الفيتنامي في كمبوديا. ولكن في فترة ما بعد الحرب الباردة، فقد أضحت هناك تأييد دولي متزايد لتلك التدخل، وإن كان مستوى هذا التأييد قد تباين من حالة إلى أخرى. إذ كان كبيرا في الحالات التي تمت بتفويض من مجلس الأمن - مثل العراق، والصومال، ورواندا، وتيمور الشرقية - بينما كان بدرجة أقل في الحالات التي تمت بدون تفويض من مجلس الأمن مثل كوسوفو.

٢- التحول الجذري في معايير مشروعية التدخل الإنساني، سواء لدى البلدان المتدخلة أو البلدان المؤيدة لها في فترة ما بعد الحرب الباردة مقارنة بما قبلها. إذ كان يتم الاستناد إلى حق الدفاع الشرعي كأساس لتبرير مشروعية تلك التدخلات، بينما برز العامل الإنساني كأحد المعايير الأساسية لتبرير هذه التدخلات في مرحلة ما بعد هذه الحرب.

٣- الإنعاز القسري للتدخلات الإنسانية من جانب البلدان المستهدفة بها في فترة ما بعد الحرب الباردة، خلافا للرفض المطلق لها قبل ذلك. ففي فترة الحرب الباردة، كان الرفض المطلق من جانب هذه البلدان لتلك التدخلات هو السمة السائدة، مثلما كشف عنه تحليل مواقف باكستان، وكمبوديا، وأوغندا من التدخلات التي تمت بها. بينما أذعنت السلطات القائمة في كافة حالات التدخل محل الدراسة قسريا للتدخلات الدولية، مثلما حدث من جانب العراق، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لصربيا والجبل الأسود (سابقا)، واندونيسيا، ورواندا، والصومال.

٤- اتسمت تطبيقات هذا التدخل خلال فترة الحرب الباردة بالاستخدام القسري المباشر للقوة من جانب البلدان المتدخلة، دونما بذل جهد كاف لتجنب تلك التدخلات. بينما تميزت تطبيقات التدخل الإنساني، بما في ذلك التدخلات الأحادية في فترة ما بعد الحرب الباردة، بالتدرج في التهديد باستخدام أو الاستخدام القسري للقوة ضد البلدان المستهدفة، وإن كانت مستويات هذا التدرج في استخدام القوة قد اختلفت من حالة إلى أخرى، وفقا لظروف وخصوصية كل منها.

٥- أما النتيجة الخامسة، فتكمن في أنه وباستثناء القرار ٦٨٨ الخاص بالوجود الإنساني للأمم المتحدة في العراق، والذي صدر وفقا للفصل السادس من الميثاق، فإن كافة قرارات مجلس الأمن الخاصة بالتدخل الإنساني بالحالات محل الدراسة قد صدرت وفقا للفصل السابع من الميثاق. على أنه في كل الأحوال، فإن

ما تم من تدخلات إنسانية بموجب هذه القرارات الصادرة عن المجلس لم تكن إعمالاً لنظام الأمن الجماعي - كما هو منصوص عليه بالميثاق - وإنما اتخذت صيغة الائتلاف أو التحالف الدولي أو القوة متعددة الجنسيات، والتي كانت الولايات المتحدة والبلدان الغربية هي الداعم الرئيسي مالياً وعسكرياً لها.

٦- أما النتيجة السادسة، فتتعلق بالاستخدام الأحادي للقوة في حالات التدخل. إذ إنه وبرغم ما يمثل من انتهاك صريح لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي الحاكمة لاستخدام القوة في العلاقات الدولية، إلا أن البلدان المتدخلة أحادياً، سواء في فترة الحرب الباردة أو ما بعدها، ظلت - وسوف تظل - بمنى عن إدانة مجلس الأمن لها، وذلك ما دامت هذه البلدان هي ذاتها أعضاء دائمين بمجلس الأمن أو ترتبط بعلاقات تحالف مع إحدى الدول دائمة العضوية به، فالهند وفيتنام أمكنهما تجنب إدانة المجلس، استناداً إلى علاقاتهما الوثيقة مع الاتحاد السوفيتي الذي استخدم الفيتو لصالحهما. وكذلك الشأن بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، والتي حالت عضويتها الدائمة بمجلس الأمن دون صدور قرار منه بإدانة تدخلها في إقليم كوسوفو بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لصربيا والجبل الأسود في عام ١٩٩٩. على أنه برغم هذه الاستمرارية فيما بين التدخلات الأحادية خلال فترتي الحرب الباردة وما بعدها على صعيد عجز مجلس الأمن عن إدانتها، إلا أن رد الفعل الدولي إزاءها اختلف جذرياً في الحالتين. ففي حالة التدخلات الأحادية خلال فترة الحرب الباردة، رفض المجتمع الدولي على نطاق واسع الإقرار المباشر لتفانجها، وهو ما تمثل في عدم قبول بنجلاديش عضواً في الأمم المتحدة إلا في ١٠ يونيو ١٩٧٤، بعد اعتراف باكستان ذاتها بها، أي بعد مرور نحو ثلاث سنوات ونصف سنة من التدخل الهندي بها في عام ١٩٧١. كما لم يتم الاعتراف البتة بحكومة هنج سامرين التي نصبها فيتنام في كمبوديا، إلى أن تمت تسوية الأزمة الكمبودية سلمياً في عام ١٩٩١، وتشكيل حكومة جديدة تضم كافة التيارات السياسية بها. وعلى النقيض من ذلك في حالة التدخلات الأحادية في فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث تمكنت الولايات المتحدة والبلدان الغربية من إضفاء المشروعية اللاحقة على تدخلاتها، سواء في كوسوفو أو في العراق. إذ صدر القرار رقم ١٢٤٤ في ١٠ يونيو ١٩٩٩ الخاص بنشر الوجودين الأمن والمبنى الدوليين في كوسوفو، وفقاً كانت تطالب به الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون بحلف الناتو. كما تم الإقرار بنتائج الاحتلال الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣ عبر اعتراف مجلس الأمن في قراراته ١٤٨٢، ١٥٠٠، ١٥١١، ١٥٤٦ بمجلس الحكم العراقي، ثم بالحكومة العراقية الجديدة، وتقنين الوجود العسكري الأمريكي بالعراق، باعتباره بناء على طلب تلك الحكومة المعلقة للدولة العراقية.

وفي النهاية، جاءت أبرز توصيات الدراسة لصانع القرار السياسي المصري والعربي، والتي تتمثل في الجوانب الآتية:

١- التواصل والتفاعل بإيجابية مع الأطروحات العالمية في ميدان حقوق الإنسان. إذ إن رفض هذه الأطروحات تحت دعاوى الأمن والتنمية والخصوصية الحضارية والثقافية لا يمكن أن يجنب مصر وغيرها من الدول العربية الاستغلال السيئ، لمبدأ التدخل الإنساني ضدها مستقبلاً، على غرار ما تم ضد بلدان عربية عديدة منذ انتهاء الحرب الباردة. لذلك، على البلدان العربية جميعها أن تدرك أن الارتقاء بأوضاع حقوق الإنسان بها إلى المستويات المقبولة دولياً إنما بات يدخل في صميم حماية الأمن القومي لها من التدخلات الخارجية، وذلك باعتباره المدخل الصحيح لبناء الجبهة الوطنية الداخلية وتعزيز التماسك الاجتماعي بها، الأمر الذي يتطلب القيام على الصعيدين الرسمي والشعبي المصري والعربي بما يُطلق عليه القراءة النقدية لقيم وثقافة حقوق الإنسان في الثقافة والحضارة العربية والإسلامية، بما يقود إلى ابتكار أو خلق صيغة حضارية تستوعب مختلف مظاهر التعددية الدينية والمذهبية والعرقية داخل المجتمعات العربية. وأشار الباحث في هذا الخصوص إلى ما أضحي يسود هذه المجتمعات من تنافرات اجتماعية دينية (مسلمون - مسيحيون)، ومذهبية (سنة - شيعية)، وعرقية (عرب - بربر - أفارقة)، وهي التنافرات التي يجب رفضها ومقاومتها لما تمثله من أرض خصبة للتدخلات الخارجية لإعادة تشكيل الخريطة السياسية للعالم العربي. ولعل حالة السودان تقدم درساً مهماً في هذا الشأن، إذ كانت هناك تحذيرات منذ أوائل التسعينيات من القرن العشرين بوجود احتمالات كبيرة للتدخل الدولي بها، إلا أن حكومتها لم تتحرك لمعالجة الأوضاع الإنسانية فيها إلى أن تفجرت أزمة دارفور، ووجدت نفسها وجهاً لوجه أمام مطالب التدخل من قبل المجتمع الدولي.

٢- بناء موقف عربي موحد تجاه مبدأ التدخل الإنساني. وفي إطار هذا الموقف، ينبغي على مصر والبلدان العربية التمييز بين التدخلات التي تتم بتفويض من مجلس الأمن وتلك التي تتم بشكل أحادي. إذ ينبغي أن يقتصر التأييد على تلك التدخلات التي تتم فقط بتفويض من مجلس الأمن، بينما ينبغي الرفض المطلق لأي تدخلات أحادية، أياً كانت مبرراتها، حتى ولو كان الغرض منها حماية أقليات إسلامية في بلدان أخرى، حيث لا ينبغي أن يقود نبل الغاية إلى عدم مشروعية الوسيلة، الأمر الذي يتطلب من الدبلوماسية المصرية والعربية المشاركة بفاعلية في مناقشات مجلس الأمن حول هذه التدخلات وتسجيل مواقف صريحة وواضحة إزاءها يمكنها أن تستند إليها مستقبلاً في وجه أي تدخلات محتملة ضد أي دولة عربية. ولعل المشاركة الهزيلة للدبلوماسية العربية خلال مناقشات مجلس الأمن للتدخل العسكري للناتو في

كوسوفو، والتزام عموم البلدان العربية الحياد السلبي إزاء ذلك التدخل، يقدم درساً مهماً لها في هذا الشأن. إذ يجب على الأنظمة العربية في صياغتها لمواقفها من مثل تلك التدخلات الأحادية في بعض الحالات ذات البعد الديني الإسلامي - مثلما حدث في كوسوفو - ألا ترضخ، سواء للضغوط الشعبية أو لمحاولات البلدان المتدخلة تسويق هذا البعد الديني لها للحصول على تأييدها في هذه التدخلات، بل ينبغي على البلدان العربية في هذا الشأن أن تتواصل مع غيرها من الدول الراضة لهذه التدخلات الأحادية، بما يعزز قيم ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة الحاكمة لاستخدام القوة في العلاقات الدولية.

سمير محمد شحاتة

الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الاطلس والدول العربية فترة ما بعد الحرب الباردة (١٩٩١-٢٠٠٨)

لخميسي شيبى

رسالة ماجستير، معهد البحوث
والدراسات العربية، ٢٠٠٩

تعرض الأمن الدولي في فترة الحرب الباردة إلى أزمات حادة، كادت تؤدي في أكثر من مناسبة إلى قيام حرب ساخنة بين القوتين العظميين بسبب الصراع بينهما حول مراكز النفوذ في أوروبا وآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وقد سعى الاتحاد السوفيتي لبسط نفوذه على أوروبا عقب الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي دعا إلى تأسيس حلف شمال الأطلس عام ١٩٤٩ لمواجهة خطر التوسع الشيوعي في أوروبا. وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط القطبية الثنائية، ظهرت مجموعة من التساؤلات حول طبيعة النظام الدولي الجديد، وأيضاً عن نظام الأمن الدولي الذي يكون فيه العالم أكثر أمناً واستقراراً وملامة لواقع النظام الدولي الجديد. فبالرغم من سقوط نظام الثنائية القطبية، لم يتبع ذلك تغير

في تركيبة المنظمات الدولية القائمة، رغم محاولات إصلاح الأمم المتحدة، وكذلك احتفظ الغرب بمنظمة حلف شمال الأطلسي، رغم انهيار حلف وارسو.

لقد سعت دول المجموعة الأوروبية إلى توثيق علاقات الاندماج القائمة عبر تأسيس الاتحاد الأوروبي، ثم بناء سياسة خارجية وأمنية مشتركة انعكست على نمط تفاعل العلاقات بين دول الاتحاد الأوروبي (خاصة فرنسا) والولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي كانت له تداعيات على سياستيهما تجاه الدول العربية. وقد سعى الحلف إلى تعظيم مكاسبه الأمنية، عبر سياسة الحوار والشراكة والتعاون في إطار محيطه الاستراتيجي مع دول قوس الأزمات الشرقي، بالإضافة إلى اعتماده سياسة التوسع والتعدد في وسط أوروبا وشرقها. أما في دول قوس الأزمات الجنوبي، الذي يضم حالياً كلا من الأردن، وإسرائيل، ومصر، وتونس، والجزائر، والمغرب، وموريتانيا، فقد سعى الحلف إلى إقامة حوار أطلسي - متوسطي مع دول متوسطة غير أطلسية منذ سنة ١٩٩٤. وتدعم هذا الاتجاه أكثر منذ هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، حيث أعلن الحلف، في قمة اسطنبول عام ٢٠٠٤، عن تطوير الحوار القائم إلى شراكة وتعاون مع الدول المتوسطية، وكذا الإعلان عن مبادرة اسطنبول للتعاون، موجهة أساساً إلى دول مجلس التعاون الخليجي.

لذلك، فقد سعت تلك الدراسة إلى تحليل أثر النظام الدولي الجديد على حلف الأطلسي واستراتيجيته تجاه الدول العربية، فتناولت موضوعاً حيويًا يتعلق بتصور الحلف للأمن الدولي وانعكاسات ذلك على المنطقة العربية، حيث يعتبر الحلف أن دول جنوب المتوسط لا تشكل تهديداً لبقاء دول الحلف كما كان الاتحاد السوفيتي سابقاً، ولكن تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. ومن هنا، تبرز أهمية مبادرات الحوار والشراكة والتعاون، وهو ما يضيف قيمة عملية على الدراسة. كما تمثل الدراسة مساهمة في مجال التحليل التطبيقي للعلاقات العربية وحلف شمال الأطلسي، باعتبار أن الدراسات السابقة لا تركز كثيراً على دراسة العلاقة بين دول الحلف والدول العربية، مقارنة مع دراستها للبعد العسكري للأمن الوطني والأمن القومي العربي.

لقد حاول الباحث تقديم الإجابة على تساؤلات الدراسة من خلال خمسة فصول، اشتمل أولها على مفهوم ونظريات الأمن الدولي.

ثم جاء الفصل الثاني تحت عنوان "حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة" ليتناول نشأة الحلف وأهدافه ومبادئه، ويؤكد أن منطقة البحر الأطلسي تعد المجال العملياتي

الأصيل للحلف - رغم توسيع نطاق مجال العمليات - حيث تجد سندها المعرفي في النظريات الجيوبوليتيكية للأمن الأطلسي.

أما الفصل الثالث، الذي جاء تحت عنوان "الأمن الأوروبي - الأطلسي واستراتيجية الحلف"، فيقوم بدراسة الأمن الأوروبي عبر تحليل حروب البلقان، وأثرها على تأسيس وانتهاج سياسة الأمن والدفاع الأوروبية ودراسة التفاعل بينها وبين حلف الأطلسي. وقد توصل فيه الباحث إلى أن حروب البلقان قد أثبتت عجز الاتحاد الأوروبي عن الاضطلاع بمهام الأمن والدفاع في المنطقة الأوروبية دون الاستعانة بإمكانات وأصول حلف الأطلسي، وهو ما دفع إلى انتهاج الدول الأوروبية سياسة مستقلة للدفاع والأمن، دون أن تنفصل عن الحلف، وهي الصيغة التي تم اعتمادها كأساس للعلاقات الأوروبية - الأطلسية. أما حلف الأطلسي، فقد قام بتعديل مفاهيمه الاستراتيجية، كما قام بتغيير هيكل القيادات العسكرية وأنشأ قوة التدخل السريع، كما أعلن أيضاً عن مبادرات مختلفة للتعاون في إطار محيطه الاستراتيجي، مثل مجلس الأطلسي - روسيا، ومجلس الأطلسي - أوكرانيا، ومجلس الشراكة الأطلسية - الأوروبية.

ثم جاء الفصل الرابع تحت عنوان "الأمن العربي ومبادرات التعاون" ليتناول المشاريع الغربية للتعاون الإقليمي، حيث يتم التركيز على الشراكة الأوروبي - متوسطية، والمشروع الشرق أوسطي، ومشروع الشرق الأوسط الكبير والدور المفترض للحلف في إطار هذا المشروع، وعملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط. كما يقوم بدراسة عملية الحوار الأطلسي - المتوسطي، ومبادرة اسطنبول للتعاون، بالإضافة إلى إجراء مقارنة بين مختلف مبادرات الحلف للتعاون مع محيطه الاستراتيجي مع نظيرتها التي يجريها مع الدول العربية.

وأخيراً، يأتي الفصل الخامس تحت عنوان "مستقبل العلاقة بين الحلف ودول المنطقة" لي طرح مختلف السيناريوهات المستقبلية لتطور العلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية من خلال عرض ثلاثة سيناريوهات، الأول "السيناريو المحتمل" والذي يطرح إمكانية تراجع العلاقة بين الحلف ودول المنطقة، والثاني "السيناريو المعيارى" الذي يفترض نموذجين للعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي ودول الضفة الجنوبية للمتوسط، وهما:

١- نموذج تحول الحلف إلى منظمة للأمن الجماعي الذي يقوم على تصور إمكانية اكتساب دول الحوار المتوسطي - الأطلسي أو الدول المشاركة في مبادرة اسطنبول عضوية الحلف، وهذا ما يؤدي إلى تغيير منظمة حلف الأطلسي القائمة على مبدأ الدفاع الجماعي إلى منظمة

للأمن الجماعي.

٢- نموذج الأمن التعاوني الذي يقوم على عدم إقصاء أو استبعاد أحد من الترتيبات الأمنية بالمنطقة، وباعتبار الأمن كلاً لا يتجزأ. فمهما اختلفت المصالح والأيدولوجيات والسياسات، فهو يشمل حتى إيران والقوى المناصرة لها.

أما الثالث، فهو "السيناريو الممكن" وهو السيناريو الأقرب إلى برنامج الشراكة من أجل السلام، حيث يتم الارتقاء بالحوار الأطلسي - المتوسطي من مستوى الحوار - الشراكة إلى درجة الشراكة - التعاون بناء على مبادرة اسطنبول للتعاون. وقد انتهت الدراسة إلى تبني هذا السيناريو لأنه الأكثر ترجيحاً، باعتبار أن الحلف يسعى إلى الارتقاء بالحوار الأطلسي إلى صيغة الشراكة. كما أن مبادرة اسطنبول للتعاون هي على نفس مستوى الشراكة الأطلسية - المتوسطية. بالإضافة إلى أن هذه الصيغة مقبولة لدى العديد من الدول العربية، حيث انضمت كل من الكويت والبحرين وقطر والإمارات إلى مبادرة اسطنبول. كما تم عقد الكثير من الاتفاقيات بين دول عربية والحلف، حيث وقعت الكويت والحلف اتفاقية أمنية، تتعلق بتبادل المعلومات وذلك في ١٣ ديسمبر ٢٠٠٦. كما وقعت البحرين مع الحلف اتفاقية أمن المعلومات، لتنظيم تبادل المعلومات المتعلقة بالأمن والدفاع ومكافحة الإرهاب، وذلك في ٢٥ أبريل ٢٠٠٨.

وقد خلص الباحث في الخاتمة إلى أن الحلف قد سعى -بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وتغير النظام الدولي- إلى إحداث مجموعة من التغيرات في بنيته وعقيدته العسكرية من خلال صياغة المفهوم الاستراتيجي، وإنشاء قوة المهام المجمعمة المشتركة، وتوسيع عضوية الحلف، وصياغة المفهوم الاستراتيجي الجديد، وتأسيس قوة التدخل السريع، بما يتواءم مع تحديات البيئة الأمنية الجديدة، ودور الحلف المستقبلي في النظام الدولي، حيث أقيمت سلسلة من برامج الشراكة مع دول وسط وشرق أوروبا وروسيا، وهو ما تجسد في تشكيل مجلس تعاون شمال الأطلسي والشراكة من أجل السلام، والإعلان عن الوثيقة التأسيسية مع روسيا التي تعززت أكثر بإنشاء مجلس الأطلسي - روسيا، ثم إقامة مجلس الأطلسي - أوكرانيا.

ويعد تأسيس الاتحاد الأوروبي، سعت دوله المتوسطية إلى الاضطلاع بالمسؤولية الأمنية في الفضاء المتوسطي من خلال مشروع الشراكة الأوروبي - متوسطية واستحداث قوات الأوروکور والأوروفور، فضلاً عن اتحاد غرب أوروبا الذي اندمج في مؤسسات الاتحاد الأوروبي، ويعد حروب البلقان تم التوصل إلى سياسة أمن

٢٠٠٥ عن حالة الاتحاد، والذي أشاد فيه بالخطوات الإصلاحية التي قامت بها السعودية ومطالبته الرياض بأن تقود المنطقة العربية نحو الديمقراطية الحقيقية.

أما عن العوامل التي أدت إلى هذا التغيير في الموقف الأمريكي، فحصرها الباحث في النفط الذي يمثل عنصراً حاكماً في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية، ومكافحة الإرهاب والدور الذي تلعبه السعودية في هذه القضية الحيوية لواشنطن، والحرب الأمريكية ضد العراق التي ساهمت في تهدئة التوتر الذي شاب العلاقات السعودية - الأمريكية، خاصة بعد أن تورطت واشنطن في العراق ويات في حاجة ماسة لمساندة الرياض وغيرها من دول الجوار من أجل تحسين الأوضاع وتوفير مخرج آمن لقواتها من هناك إضافة إلى النفوذ الإيراني في العراق وفي المنطقة بوجه عام، والقلق السعودي من هذا الدور، والذي تزامن وانسجم مع جهود واشنطن ومحاولاتها لعزل إيران سياسياً واقتصادياً.

لذا، يخلص الباحث في هذا الجزء، إلى أن مسألة الإصلاح السياسي لم تكن تمثل أولوية بذاتها في السياسة الأمريكية تجاه السعودية بقدر ما كانت أداة لممارسة الضغط على النظام السعودي بهدف اتخاذ مواقف معينة في ملفات أخرى، كما أنها كانت رد فعل للمناخ المتوتر الذي أفرزته أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١.

أما عن الجانب السعودي، فقد استعرض الباحث الإجراءات والجهود التي اتخذتها المملكة إزاء الانتقادات والتهجمات التي روجتها جهات ومؤسسات أمريكية معينة. وقد تنوعت تلك الجهود ما بين إعلامية وسياسية من أجل تحسين صورة السعودية في المجتمع الأمريكي، وتأكيد خصوصية التجربة السعودية في الإصلاح كمجتمع مسلم لا يمكنه بالتالي استيراد تجارب خارجية جاهزة، بل لابد من التدرج ومن مراعاة قيم المجتمع وخصوصيته.

وخلص الباحث في رسالته إلى أن ثمة قناعة لدى الطرفين الأمريكي والسعودي بأنه لا يمكن التضحية بعلاقات تدوم لأكثر من ستين عاماً تحت أي ظرف، لذا فقد سعى كلا الطرفين إلى تجاوز ما أفرزته أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وما لحقها من حملات إعلامية وسياسية متبادلة من تداعيات أوشكت على تهديد المصالح الاستراتيجية بين البلدين، فبدأت عملية إعادة صياغة للعلاقات بين البلدين، وفقاً لمجموعة من الركائز، أهمها الحفاظ على المصالح الاستراتيجية بين البلدين، والحفاظ على الاستقرار الإقليمي، وتوسيع أفاق التعاون المشترك والاحترام المتبادل.

عطا الشعراوي

ودعم إسرائيل والعراق، إضافة إلى التواجد العسكري الأمريكي في السعودية.

ويرى الباحث أن الرؤية الأمريكية للإصلاح في السعودية انطلقت من رؤيتها لحالة الديمقراطية في المنطقة العربية بوجه عام، ذلك أن ثمة قناعة مهمة ترسخت لدى إدارة الرئيس بوش الابن، مفادها أن غياب الديمقراطية والحكم الجيد عن منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي بوجه عام كان سبباً رئيسياً في وقوع هجمات ١١ سبتمبر، وأن القضاء على العنف والإرهاب لن يأتي إلا من خلال إجراء إصلاحات سياسية وديمقراطية في المنطقة. وفي هذا الإطار، طالبت واشنطن الرياض بتجديد الخطاب الديني وتوفير الحريات السياسية والدينية وضمان حقوق الإنسان.

وقد تعددت الوسائل التي سعت من خلالها الولايات المتحدة للضغط على السعودية للقيام بتلك الإصلاحات، ومن أهم تلك الوسائل: الكونجرس الأمريكي الذي ركز على محاربة الإرهاب، ووزارة الخارجية الأمريكية التي عملت على الضغط على الرياض، سواء من خلال تصريحات الوزراء أو من خلال التقارير الدورية التي تصدرها - كتقارير حقوق الإنسان أو تقارير الحريات الدينية - لإدخال إصلاحات سياسية، ومراكز الأبحاث الأمريكية، خاصة التي ترتبط بجهات سياسية، مثل اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة، مما يجعلها أداة لتنفيذ أجندة سياسية معينة تستهدف التأثير على العلاقات بين واشنطن والرياض. ومن أهم مراكز الأبحاث التي لعبت دوراً في هذا الشأن مركز واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، ومؤسسة هيرتاج، ومؤسسة أمريكان انتربرايز، إضافة إلى بيت الحرية.

أما تأثير قضية الإصلاح السياسي على العلاقات الأمريكية - السعودية، فكان موضوع الفصل الثالث، وانطلق فيه الباحث من فرضية مفادها أن إجراءات الإصلاح السياسي التي قامت بها المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة قد ساهمت في تخفيف حدة التوتر في العلاقة مع الولايات المتحدة، وأن الإدارة الأمريكية قد وصلت إلى قناعة مهمة مفادها ضرورة إعادة النظر في طبيعة الإصلاحات المطلوب إجراؤها في السعودية والمحددات والظروف التي تواجهها المملكة، خاصة بعد اتساع موجة العمليات الإرهابية التي شكلت تحدياً حقيقياً للنظام السعودي، فضلاً عن بروز أصوات أمريكية تطالب بإعادة النظر في السعودية، ليس من منظور الإصلاح السياسي والالتزام الديمقراطي، ولكن من منظور العلاقات الاستراتيجية بين البلدين.

لتأكيد فرضيته، عدد الباحث مؤشرات التحول في الموقف الأمريكي من الإصلاح السياسي في السعودية، ومنها خطاب الرئيس بوش في فبراير

استعرض الباحث في المبحث الثالث الإجراءات التي اتبعتها النظام السياسي السعودي من أجل تحقيق نوع من الإصلاح السياسي في المجالات الآتية:

- الإصلاح المؤسسي كأصدار الأنظمة الثلاثة التي تنظم طبيعة العلاقة بين السلطات في السعودية في عام ١٩٩٢ وهي النظام الأساسي للحكم الذي يعد بمثابة الدستور الأساسي للمملكة، ونظام مجلس الشورى الذي يحدد اختصاصات وسلطات مجلس الشورى ونظام المناطق الذي يحدد وظائف واختصاصات الأقاليم والبلديات.

- المشاركة السياسية، حيث أصدر مجلس الوزراء السعودي قراراً في أكتوبر ٢٠٠٣ يقضي بتوسيع مشاركة المواطنين في إدارة الشؤون المحلية عن طريق الانتخاب، وذلك بتفعيل المجالس البلدية، وفقاً لنظام البلديات والقرى الصادر بمرسوم ملكي سنة ١٩٧٧، على أن يكون نصف أعضاء المجلس البلدي منتخباً.

- حرية التعبير التي اتخذت شكلاً مؤسسياً من خلال تدشين مؤسسة الحوار الوطني في يونيو ٢٠٠٣، بعد أن أطلقت الحكومة السعودية مبادرة لعقد مؤتمرات للحوار الوطني، تناقش قضايا الإصلاح السياسية والاقتصادية والدينية.

- حقوق الإنسان التي شهدت قدراً من الإصلاحات، خاصة على المستوى المؤسسي، حيث تم في مارس ٢٠٠٤ تدشين الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية.

- المجتمع المدني، حيث تم تدشين عدد من للمنظمات الأهلية التي تهتم بتنظيم وإدارة شؤون الموظفين والمهنيين ورجال الأعمال.

- حقوق المرأة وما شهدته من تطورات ملموسة، سواء على صعيد الاهتمام الرسمي، أو من حيث مستوى الأداء المؤسسي.

- الإصلاح التعليمي التي احتلت حيزاً مهماً في ملف الإصلاح السياسي، حيث اتخذت السعودية في إطار الاستجابة للضغوط الداخلية والخارجية عدة إجراءات لتتقى وتنقيح المناهج التعليمية من المواد التي تحض على التطرف والتعصب.

في الفصل الثاني، تناول الباحث الموقف الأمريكي من قضية الإصلاح السياسي في السعودية، وفيه استعرض طبيعة العلاقات القائمة بين السعودية والولايات المتحدة عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، التي كانت بمثابة نقطة تحول في إعادة ترتيب العلاقات بين الطرفين، حيث أدت إلى توتر في العلاقات عبرت عن نفسها في العديد من الإجراءات والسلوكيات الأمريكية في اتجاه الضغط على السعودية، وتركز الخلاف بين الجانبين حول موضوعات عدة، أهمها تمويل الإرهاب والقضية الفلسطينية

"الولايات المتحدة في عهد الرئيس

فرانكلين روزفلت.. دراسة تاريخية

لإرهاصات قيام دولة عظمى

١٩٣٢ - ١٩٤٥

أحمد جلال محمد نسيوني

رسالة ماجستير، كلية الآداب
بدمهور، جامعة الإسكندرية،

يونيو ٢٠٠٨

كثيرة هي الدراسات التي تتناول الولايات المتحدة الأمريكية من المنظور السياسي والاقتصادي والعسكري بل والأمن أيضا، ويتنامى الاهتمام بدراسة التاريخ الأمريكي خلال الفترة الأخيرة لمعرفة كيف ولماذا أصبحت الولايات المتحدة دولة عظمى، بل الكيان الأقوى الأول في عالم اليوم.

وإذا كانت الدراسات العربية عن التاريخ الأمريكي قليلة، فإن هذه الدراسة تشكل إضافة مهمة في المكتبة العربية، في الوقت الذي أصبح فيه الشكف بكل ما هو أمريكي يشكل ثقافة طاغية على الثقافات المحلية، ليس في دول العرب وحدها، بل في العالم أجمع.

وتشكل فترة الدراسة (١٩٣٢ - ١٩٤٥) الفترة التي انتخب فيها فرانكلين روزفلت رئيسا للولايات المتحدة أربع مرات متتالية في سابقة لم تحدث من قبل ولا من بعد حتى اليوم في تاريخ الولايات المتحدة، واستطاع خلالها الرئيس إحداث تغييرات جذرية داخلية وخارجية. ففيها، تهيأت الولايات المتحدة للخروج إلى العالمية. وتشكل تلك الفترة التغييرات الاستراتيجية المهمة التي أحدثتها روزفلت في الولايات المتحدة، لكي يحظى بتلك الشعبية الجارفة التي لم ولن تحدث لرئيس أمريكي. وتحاول الدراسة الإجابة على سؤال: ما الذي أحدثته روزفلت في الولايات المتحدة داخليا وخارجيا؟ وتحاول أيضا الإجابة على تساؤل رئيسي مفاده: هل شارك روزفلت في تبوء الولايات المتحدة مكانتها الاستراتيجية في العالم؟

وتناقش هذه الدراسة عدة قضايا أصبحت مجالا للحديث، والنقاش، وحلقات البحث في الآونة الأخيرة. ولعل الأزمة المالية العالمية التي تعصف بعالم اليوم من أبرزها، وكيف واجهت الولايات المتحدة الأزمة العالمية في عهد روزفلت،

خاصة أن الرئيس المنتخب "باراك أوباما" أعلن صراحة أنه سيسير على خطى فرانكلين روزفلت في مواجهته للأزمة المالية الحالية. فباتت هذه الدراسة تشكل معينا لكل من أراد الاطلاع على ما فعله روزفلت في ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي، كي يستشرف ما ينوي عليه الرئيس المنتخب الجديد.

كما أن فترة هذه الدراسة أشبه بالجسر الذي يفصل بين فترتين مختلفتين جد الاختلاف في تاريخ الولايات المتحدة، الأولى: فترة ما يوهم به الأمريكيون أنفسهم، والعالم من ورائهم، بأنهم كانوا يعيشون في عزلة عن العالم، وأنه لا دخل لهم عما يجري في شئون هذا العالم، والثانية: فترة تكوين إمبراطوريتها الخارجية على انقاض الإمبراطوريات التي كانت موجودة آنذاك، وعلى رأسها بريطانيا العظمى وفرنسا.

كما أن هذه الدراسة أبرزت مواطن القوة التي بنت بها الولايات المتحدة نظامها العالمي الجديد، فهل ستمكن من خلالها أن نستشف مواطن الضعف التي شابت هذا النظام بعد أكثر من ستين عاما من تطبيقه؟

والدراسة مقسمة إلى مقدمة وخمسة فصول وخاتمة، ثم يتبعها ملحقان وقائمة المصادر والمراجع.

وجاء الفصل الأول تحت عنوان "الرئيس فرانكلين روزفلت وعهده"، وهو عبارة عن تناول لحياة الرئيس روزفلت من النشأة إلى الوفاة، مبينا روزفلت الطفل والشاب والسياسي. وقد تعرض هذا الفصل للعديد من القضايا، مثل تدرجه الدراسي، وانتخابه كسيناتور في مجلس الشيوخ بولاية نيويورك في الفترة من عام ١٩١١ حتى عام ١٩١٣، وفشله في الفوز بمنصب نائب الرئيس عن الحزب الديمقراطي في انتخابات عام ١٩٢٠.

ويناقش الفصل أيضا القضايا الداخلية الكبرى، ومنها كارثة الكساد الاقتصادي الكبير الذي ضرب الأسواق المالية ببورصة "وول ستريت" في يوم الرابع والعشرين من أكتوبر ١٩٢٩، وكانت أهم القضايا الداخلية التي واجهها روزفلت. بل إن سياسات إدارته الأربع تركزت في المقام الأول والأساسي على كيفية مواجهة هذه الكارثة، ثم ضمان عدم تكرارها ثانية.

وتفسر الدراسة حالة التدهور وتلك الكارثة التي حدثت بعدة عوامل، منها أن القوة الإنتاجية للدولة كانت أكبر من القوة الاستهلاكية مع تركيز الجانب الأكبر من الإيراد القومي في أيدي نسبة قليلة من السكان، وبالتالي يحرم العمال والموظفون والمزارعون من قدر كبير من السيولة المالية، فتقل قدرتهم الشرائية التي يعتمد عليها نظام الأعمال. ولم تقتصر الآثار السلبية لكارثة الكساد على الجوانب الاقتصادية، وإنما كانت المشكلات الاجتماعية التي نتجت عنها أشد خطرا على المجتمع الأمريكي. وإزاء هذا الانهيار في

شئتي المجالات، كانت الأفكار المنادية بالثورة الاشتراكية منتشرة في الولايات المتحدة في تلك الفترة، وكانت الأمور تنذر بفوضى أو ثورة اجتماعية كبرى.

كما يناقش الفصل القضايا الخارجية الكبرى، فقد أحدث نشوب الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) خللا كبيرا في منظومة العلاقات الدولية على كافة الأصعدة، حيث ظهر التراجع في النظام الاستعماري. ولعل يرجع ذلك إلى عدد من الأسباب، منها يقظة الشعوب غير الغربية في كل من آسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية وظهور دول تغيرت مكانتها الدولية، بحيث لم تكن قد استفادت من النظام الاستعماري في الماضي، وترغب الآن في المشاركة في المكاسب الدولية، وهذه الدول هي الولايات المتحدة وألمانيا واليابان ثم روسيا تحت الحكم البلشفي، فالاتحاد السوفيتي.

أما الفصل الثاني، فهو تحت عنوان "الولايات المتحدة من مواجهة الأزمة المالية حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية (مارس ١٩٣٣ - سبتمبر ١٩٣٩)"، حيث تناول السياسة الداخلية، فتم استعراض الفكر الجديد لروزفلت والتغييرات التي أحدثها برنامجه الحكومي الضخم الشامل، ومدى تأثير هذا البرنامج على مسار التقاليد الأمريكية.

ونظرا لطول فترة حكمه، فقد استبدل كثيرا من رجال حكمه ليتواءموا مع الرؤى السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل مرحلة. ومن ذلك أن أمن رجاله في عام ١٩٣٣ بأهمية دور المجتمع الصناعي الحديث. أما رجال عام ١٩٣٥، فكانت تشغلهم تحقيق دولة الرفاهية، ولذا كانت مشاريع الضمان الاجتماعي ومساعدة المحتاجين. أما من جاءوا بعدهم، فقد انشغلوا بكيفية الإصلاح والتغيير الشامل للنظام بأكمله. وقد سنت إدارة روزفلت عشرات القوانين لمواجهة الأزمة الاقتصادية في محاولة لإنعاش البلاد. ويستعرض الفصل الموضوعات التي سنت هذه القوانين والتشريعات من أجلها في إطار ثلاث سياسات هي: السياسات الاقتصادية، والسياسات الاجتماعية، والسياسات الإدارية.

وتناول الفصل السياسة الخارجية، فقد مثلت سياسة حسن الجوار حجر الزاوية في سياسات روزفلت الخارجية. فالعلاقات بين الولايات المتحدة وأمريكا الجنوبية تضرب بجذورها في عمق التاريخ الأمريكي نفسه. وقد أثرت سياسة حسن الجوار بالإيجاب على مصالح الولايات المتحدة في أمريكا الجنوبية طوال فترة حكم روزفلت. ومنذ ذلك الوقت وحتى اندلاع الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥)، كانت كل تصريحات روزفلت وخطاباته تسير في اتجاهين، الأول: مطالبة الكونجرس باتخاذ الاحتياطات والاستعدادات وتقوية الجيش والأسطول من أجل ضمان الأمن القومي. والثاني: إرسال

العراق تحت الاحتلال .. تدمير الدولة وتكريس الفوضى

انتوني كوردسمان وآخرون

مركز دراسات الوحدة العربية،

أكتوبر ٢٠٠٨

تنبع أهمية هذا الكتاب من كونه يعبر عن عدة آراء من مختلف الجهات والجنسيات، بما فيها الأمريكية، لذا فهو بمثابة شهادات حفر في التاريخ، تقف إلى جانب العراق وتوثق مقاومته، وحقه في النضال. ويوضح الكتاب اختلاف الآراء حول دخول الولايات المتحدة العراق: هل كان بمخطط مسبق أم تتابعا لسياسة عمياء البصيرة؟ ولكن الأهم هو وجود دوافع وحسابات صهيونية وأطماع توسعية لتدمير العراق.

ينقسم الكتاب إلى أربعة أقسام، ويتكون من سبعة عشر فصلا. ويتناول القسم الأول والمعنون "العراق بين مطرقة الاحتلال وتداعيات العنف والتدمير" في فصله الأول "الولايات المتحدة في العراق .. جريمة إبادة جماعية"، حيث أبان دوجلاس وآخرون أن احتلال العراق جاء تنويجا لسياسة الولايات المتحدة على مدى سبعة عشر عاما من التدمير للشعب والدولة.

ويتعرض فيه الكاتب لتعريف الإبادة الجماعية، موضحا أن ما يحدث في العراق يمثل خيانة للشعب العراقي وإضرارا بالجميع. وأكد أن الإبادة لا تعني بالضرورة التدمير الفوري لامة ما، فقط تكون خطة منظمة من أفعال مختلفة تستهدف تدمير الأسس الضرورية لحياة جماعات معينة.

ثم فصل الكاتب في التعريف وأجزائه، وعرض لما يحدث في العراق في ظل الاحتلال، وعرض لأسباب اختيار العراق هدفا للتدمير، ومنها تأكيد الهيمنة الجيوسياسية الكونية للولايات المتحدة، وكسر الوحدة العربية، وارتباط مصالح الولايات المتحدة بالنفط اقتصاديا.

ويخلص الكاتب إلى أن إعلان الحرب على الإرهاب ينذر بحالة من تعليق الحقوق المدنية العالمية، لذا يجب أن نضع حدا لذلك ولإبادة الجماعية.

الموضوع عندما وصل المهاجرون الأوائل من إنجلترا إلى العالم الجديد (أمريكا) واعتبروا الأرض الأمريكية هي الجنة، وشبهوا أنفسهم بالعبرانيين القدماء، حين فروا من ظلم فرعون (الملك الانجليزى جيمس الأول) هروبا من مصر (إنجلترا) بحثا عن أرض الميعاد (العالم الجديد). فقد كان المهاجرون الأوائل يسعون لبناء مجتمع يفكر تفكيراً سليماً، مجتمع يسمو بأخلاقه ويسعى لتحرير نفسه من التاريخ وعبودية الماضي، وتشكيل مجتمع إنساني وفق أفكارهم في هذا العالم الجديد.

أما الموضوع الثاني، فقد تناول دور الولايات المتحدة في طرح الفكرة وتنفيذها، حيث يقول جورج واشنطن، أول رئيس للولايات المتحدة بعد الاستقلال عام ١٧٧٦: "إن قضيتنا هي قضية الإنسانية". وقد اعتبر هؤلاء الآباء المؤسسون أن الرب قد قدر للولايات المتحدة أن تقود العالم إلى الحرية والمصير المين.

أما الموضوع الثالث، فيحدد دور روزفلت في تدشين فكرة التفوق الأمريكي.

وقد بين هذا الفصل أن الرئيس روزفلت فرض هيمنة بلاده على مقدرات العالم بعد الحرب العالمية الثانية، استنادا على ثلاث وسائل، هي الهيمنة السياسية عبر الأمم المتحدة، والهيمنة الاقتصادية عبر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وجعل الدولار الأمريكي هو عملة التعاملات الدولية، ثم الهيمنة العسكرية عن طريق صنع سلاح جديد غير تقليدي لضمان سيطرة الولايات المتحدة على العالم، فكان مشروع منهاتن الذي صنع القنبلة الذرية.

أما خاتمة الدراسة، فقد تعرضت لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، والتي انتهت إلى أن الولايات المتحدة قد تمكنت من الصعود إلى العالمية وقيادة المعسكر الرأسمالي الغربي في مواجهة المعسكر الشيوعي الشرقي في فترة حكم روزفلت، إذ كانت هذه الفترة بمثابة حلقة الوصل بين نموذجين في حكم الولايات المتحدة. النموذج الأول، وهو النظام الذي كان سائدا قبل تولي روزفلت حكم الولايات المتحدة، والذي كان يعتمد على النظام الرأسمالي المطلق، وهو ما أدى إلى توحشه الرأسمالي بصورة أفقدته القدرة على الإمساك بزمام الأمور، فكان فشله في مواجهة الأزمة المالية العالمية التي ضربت بورصة وول ستريت للأوراق المالية في مقببل سنة ١٩٢٩، وعجز هذا النظام الرأسمالي المتوحش عن معالجة حالات الجوع والتشرد والبطالة والمرض وغيرها التي انتشرت في المجتمع الأمريكي.

أما النموذج الثاني، الذي سيطر على حكم الولايات المتحدة بعد تولي روزفلت، فقد اعتمد على تطبيق النظام الليبرالي في الحكم، وهو النظام الذي يرى ضرورة إذابة الفوارق بين الطبقات الاجتماعية دون إذابة هذه الفوارق بين المصالح الاقتصادية، معتمدا على النخبة من العلماء والمتقنين والموهوبين.

مصطفى محمد

الرسائل إلى جميع الدول: ألمانيا، وإيطاليا، وبريطانيا، وفرنسا، وتشيكوسلوفاكيا، وبولندا، يذكرها فيها بأن اللجوء إلى السلاح لم يحقق الهدوء والرخاء في الحرب العالمية الأولى. ومع ذلك، فقد فشلت كل هذه المراسلات وقامت الحرب العالمية الثانية.

أما الفصل الثالث وعنوانه "الولايات المتحدة قبيل دخول الحرب العالمية الثانية (سبتمبر ١٩٣٩ - ديسمبر ١٩٤١)"، فتناول التغيرات التي جرت على المجتمع الأمريكي ومواقف الولايات المتحدة في مساعدة صمود ما كانت تسميه "الديمقراطيات"، أي الدول الديمقراطية على الجانب الآخر من المحيط الأطلنطي (إنجلترا، فرنسا، هولندا)، خاصة بعد سقوط فرنسا في يد هتلر في صيف ١٩٤٠.

وعلى الجانب الآخر، فقد اتخذت الولايات المتحدة موقفا مضادا وعنيفا من دول المحور، خاصة بعد سحق هتلر لبولندا وإعلان الحرب في أوروبا. فاستطاع روزفلت إقناع الكونجرس بإصدار قانون الإغارة والتأجير لصالح إنجلترا. كما حصل الرئيس على القوة التي تمكنه من دعم الحلفاء عسكريا.

وجاء الفصل الرابع بعنوان "الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية (ديسمبر ١٩٤١ - أبريل ١٩٤٥)"، حيث تناول إدارة روزفلت لهذه الحرب سياسيا وعسكريا، وكيف تحول من الدور الحادى علنا، والمنحاز للحلفاء من خلف الكواليس، إلى لعب الدور الأبرز والأقوى في الحرب. وقد أظهر هذا الفصل تلك الازدواجية التقليدية لدى صناع القرار الأمريكيين، خاصة في أوقات الحروب، حين يصطدم الواقع العسكري الميداني مع المصالح السياسية، وكيف يتخذ المسؤولون القرارات لحسم هذا الاصطدام. وكان هدف روزفلت الأسمى في هذه المرحلة هو حر الدول الامبريالية عن هذه المستعمرات (اليابان عن الصين وكوريا، وفرنسا عن الهند الصينية، وبريطانيا عن هونغ كونج) وإبدالها بالهيمنة الاقتصادية الأمريكية. وهنا، ظهرت أهمية الاتحاد السوفيتي في مشاطرة الولايات المتحدة هذا الهدف.

واختتم الفصل بتوضيح عن خروج كل من روزفلت وستالين بنصر مؤزر من مؤتمر يالتا، فالأول حقق ما كان يرمى إليه تماما بجعل ستالين مخلصا قط لتوطيد زعامة الولايات المتحدة على دول الغرب الأوروبي، واستجداء حمايتها من هذا الدب الروسى القابع أمامها في شرقي أوروبا. أما الثاني، فقد حقق لبلاده أكثر مما كان يتوقع، واتفقا على أنها خلا عصر الدول العملاقة، وأنه يقع على عاتقهما مهمة المحافظة على أمن العالم الذي انقسم بينهما.

أما الفصل الخامس والأخير، فجاء بعنوان "الولايات المتحدة وفكر الهيمنة"، وقد تناول ثلاثة موضوعات رئيسية متكاملة، الأول: الجذور التاريخية لعقيدة الشعب المختار. وتناول هذا

ويشير الكاتب في الفصل الثاني المعنون "واقع المؤسسات والقوات الأمنية والعسكرية العراقية الجديدة ومدى قابليتها للإصلاح" إلى أن المؤسسات والقوات الأمنية والعسكرية العراقية تفتقر للاحتراف، كما أن العراق لا يمتلك جيشاً وطنياً موحداً.

ويرى أن الحل لهذه الهشاشة الأمنية يكمن في تصحيح الأخطاء الدستورية، مثل إعادة تنظيم جذرية لوزارة الدفاع، واعتماد التوازن الإداري، والقضاء على الميليشيات، وعدم منح رئيس الوزراء منصب القائد العام للقوات المسلحة وغيرها.

ويخلص الكاتب إلى أن القوات المسلحة العراقية لا تصلح لأن تكون بديلاً لجيش وطني عراقي يحل محل قوات الاحتلال ويحفظ الأمن العراقي.

ويتعرض الكاتب جونا ثان ستيل في الفصل الثالث والمعنون "العراق .. طريق الخروج" لسبب أزمة العراق، والتي قد يكون أهمها عدم وجود خطة لدى الولايات المتحدة عندما دخلت العراق، ثم الخطأ الأكبر هو الاستمرار في الاحتلال إلى أجل غير مسمى، وقد وصف الوضع في العراق بأنه كارثة إنسانية.

ثم عرض الكاتب لأسباب فشل الائتلاف الأمريكي - البريطاني، والمتمثلة في فشل إدراك الطرفين للمشاعر الوطنية للشيعية. ثم يعرض في النهاية إلى أنه لا بد من عقد مؤتمر وطني يدعى إليه أوسع قطاعات الشعب العراقي، وترعاها الأمم المتحدة والجامعة العربية، وتحمل فيه الولايات المتحدة وبريطانيا النصيب الأكبر من نفقات إعادة البناء، رغم عدم سهولة هذا الطرح.

وفي الفصل الرابع والمعنون "الصدر وجيش المهدي .. التطور والقدرات والاتجاه الجديد"، يتعرض أنتوني كورسمان وخوسيه راموس إلى أن العراق يصعد مواجهة ثلاثة أخطار أمنية داخلية، هي القاعدة والطائفية واستخدام العنف من جانب جماعة الصدر وجيش المهدي، مع إمكانية وجود الدعم الإيراني، ويركز البحث على الخطر الثالث.

حيث يرى الكاتبان أنه على الرغم من أن الخسائر التي تكبدها المهدي والصدر، إلا أنهما يشكلان الخطر الأكبر على الحكومة العراقية والتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة.

ويشير إلى أن قوة الصدر المستقبلية ستعتمد إلى حد كبير على قدرة الحكومة العراقية في بناء نجاح القوات الأمنية العراقية لإنشاء السلطة المحلية والخدمات الحكومية والفرصة الاقتصادية.

يعرض باسل يوسف بجك في الفصل الخامس والمعنون "مشروع الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية" لبنود ما نشر من مشروع الاتفاقية الأمنية ويقارنها بالمعاهدة البريطانية - العراقية عام ١٩٣٠.

ويشير إلى أن الصفقة التي يروج لها المؤيدون للاتفاقية هي إخراج حالة العراق من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، من أجل إبقاء وضع العراق خاضعاً للاتفاقيات التي تفرضها الولايات المتحدة على العراق.

ويخلص إلى أن الاتفاقية غير مشروعة بموجب القانون الدولي، ويرى أن من حق الشعب العراقي مقاومة الاحتلال الأمريكي وإحباط إبرام مشروع الاتفاقية.

أما القسم الثاني والمعنون "الاحتلال الأمريكي .. تدمير الدولة وتكريس الفوضى"، فيتناول فيه ريدار فيسير، في الفصل السادس والمعنون "الهوية الطائفية والصراع الإقليمي في العراق .. وجهة نظر تاريخية"، نقطة مهمة، هي أن من يسعون للتقسيم يجب أن يتنبهوا إلى أنه لم يبق الصراع فيه على أساس طائفي، ويستشهد من التاريخ على ذلك، محاولاً تأكيد أن أي محاولة لتجاهل مفهوم العراق ستؤدي لعدم استقرار في المنطقة.

وتشير صباح ياسين، في الفصل السابع والمعنون "صحوة العشائر العراقية .. اغتيال الدولة وتغريب المجتمع"، إلى علاقة السلطة بالقبلية، وكيف أن استقرار الدولة في العراق أعاد تشكيل وبناء دور القبيلة.

ثم عرضت الكاتبة للاحتلال الأمريكي للعراق الذي استفاد من التجربة البريطانية من احتلال العراق من قبل بإعلان مقولات التحرير وليس الاحتلال، ولكن دور العشائر في رفض ذلك كان واضحاً.

وتؤكد كذلك أن الطائفية التي عمدت الولايات المتحدة إلى نشرها دمرت جميع مقومات الدولة وأشاعت الفوضى، وترى أن ذلك تفتتت للجناح الشرقي للأمة العربية وإخراجه من دائرة التأثير في الصراع العربي - الصهيوني.

ويوضح منذر نعمان الأعظمي، في الفصل الثامن والمعنون "أبعاد اجتماعية في مسيرة التحرير في العراق"، دور الإعلام في صياغة المواقف والتوقعات لدى الناس، وأن الإعلام كان أحد أسباب التخبط حول الموقف في العراق، فقد مثل التلاعب غطاءاً للإنكار.

وأكد أن فشل الإدارة الأمريكية جعل مسارات أخرى مثل المقاومة والمجتمع الأهلي تنشط، حيث يوضح الكاتب أن حدة المسارات جعلت العراق قادراً على حماية نفسه بأشكال غير مباشرة، فقد لعبت التراكيب الاجتماعية العراقية دوراً كبيراً في ذلك.

وترصد المجموعة الدولية للآزمات في الفصل التاسع والمعنون "المسؤولية المقصورة .. اللاجئين العراقيين في سوريا والأردن ولبنان"، المسألة الإنسانية التي وصل إليها العراق، وترى أنه تهوّر يشجع العراقيين على العودة قبل حدوث تحسن حقيقي ودائم. ثم تطرح عدة توصيات للحكومتين العراقية والأمريكية والمجتمع الدولي والعربي

والعالمي لكي يساعدوا العراق على النهوض مرة أخرى.

أما الفصل العاشر والمعنون "إحصاءات بشأن العراقيين المهجرين في مختلف أنحاء العالم"، فتتناول المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وأعداد المهجرين العراقيين في العالم وداخل العراق وأعداد العائدين وطلبات اللجوء.

وفي القسم الثالث والمعنون "الكيان العراقي في ظل الاحتلال .. دوامة الفساد وتفتتت السلم المدني"، يتناول محمد أشرف البيومي في الفصل الحادي عشر والمعنون "قضيحة النفط مقابل الغذاء .. كشف لفساد إداري أم مزيد من التوظيف السياسي للأمم المتحدة" مدى نجاح الإدارة الأمريكية في إخضاع الأمم المتحدة لرغباتها، ومع ذلك تتخذ سياسات عدائية ضدها، خصوصاً بعد اعتبارها الحرب على العراق غير مشروعة. ورغم ذلك، يرى الكاتب أن هناك تناقصاً في مهام الأمم المتحدة وقراراتها التي أدت للحصار على العراق، والذي أدى لتداعيات سلبية.

ويشير صبري زاير السعدي في الفصل الثاني عشر والمعنون "قوة النفط ومساوئه في التجربة العراقية .. حالة تاريخية للشرق الأوسط" إلى أن النفط مثل للعراق الأداة لتقديم اقتصادي واستقرار اجتماعي وسياسي، ولكن الاقتصادات تباطأت، وأدت لعدم الاستقرار السياسي في الشرق الأوسط. ويرجع البعض السبب في ذلك إلى الاعتماد على الدعم الأجنبي المشروط.

ويؤكد كذلك أن أساس المشكلة في العراق وغيره هو سوء استعمال النفط والإنفاق الزائد للإيرادات النفطية، لذا، يرى أنه يجب أن يكون هناك توازن بين الحاجة للنمو الاقتصادي والتنوع الصناعي وبين الحاجة إلى الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

ويحاول حسن لطيف الزبيدي في الفصل الثالث عشر والمعنون "الفقر في العراق .. مقارنة من منظور التنمية البشرية"، من خلال خلفية تاريخية للفقر في العراق، أن يوضح كيف ارتفعت معدلات الفقر في بلد غني، وانخفضت إنتاجيته وزادت نسبة البطالة فيه، ليؤكد أهمية تطبيق سياسات كفيلة بالقضاء على الفقر بكل أشكاله، واعتبرها أولويات العمل المستقبلي في العراق.

ويشير هيثم غالب الناهي، في الفصل الرابع عشر والمعنون "المحددات الدولية والإقليمية التي ساهمت في تفتتت الدولة العراقية"، إلى أنه كيف تم العمل على تفتتت الهوية العراقية والعراق نفسه، ليؤكد في النهاية ضرورة إعادة بناء الدولة العراقية وخروج الاحتلال ويضع تصوراً تفصيلياً لذلك.

وفي القسم الرابع والمعنون "العراق في

الاحتلال الأمريكي للعراق وتداعياته على النظام الإقليمي العربي

إيمان أحمد محمد رجب

رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد
والعلوم السياسية، قسم العلوم
السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩

تتمتع هذه الدراسة بأهمية كبيرة خصوصاً في جانب التأسيس النظري، لكونها إسهاماً في دراسات النظم الإقليمية، كما تحاول أن تضع حداً للجدل السائد حول ما إذا كان النظام العربي قد انهار بمجرد احتلال العراق أم لا يزال قائماً، فضلاً عن أنها تختبر العديد من المقولات المتعلقة بعلاقة النظم الإقليمية بالقوى الدولية، حيث تكشف عن الكيفية التي يتفاعل بها النظام العربي في ظل أحادية قطبية وفي ظل وقوع إحدى وحداته تحت احتلال القوى الدولية. من ناحية أخرى، تأتي هذه الدراسة بعد مرور خمس سنوات على احتلال العراق، وتوافر مساحة زمنية للسياسات الأمريكية لتؤثر على النظام الإقليمي العربي على نحو يسمح بتحليل الواقع العربي وتحديد آثار الاحتلال عليه.

لذلك، فقد سعت الدراسة التي بين أيدينا إلى الإجابة على عدد من التساؤلات حول ما هي الكيفية التي يؤثر بها الاحتلال الأمريكي للعراق وما تبعه من سياسات على النظام الإقليمي العربي، وما هي قدرة النظام العربي على البقاء كنظام إقليمي. وبالمثل، هل نجحت السياسات الأمريكية في تجميع حدود النظام العربي ودمج وحداته في إطار شرق أوسطي؟ وكيف أثرت السياسات الأمريكية التي نفذت في النظام بعد احتلال العراق على القيم الحاكمة لتفاعلات وحداته؟ وكيف أثرت السياسات الأمريكية التي نفذت في النظام بعد احتلال العراق على أمن النظام العربي؟

ولكي يتسنى للباحثة الإجابة على هذه التساؤلات، قامت بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، فضلاً عن المقدمة، التي تناولت فيها الإطار النظري للدراسة. اشتمل الفصل الأول المعنون "العلاقة بين قوى النظام الدولي والنظم الإقليمية" على بحثين رئيسيين، الأول: محددات

محيطه الإقليمي والدولي توازن أم احتلال، يوضح هيثم كريم حيوان في الفصل الخامس عشر والمعنون "العلاقات العراقية - التركية .. رؤية في إمكانات التعاون واحتمالات الصراع"، أن سقوط العراق كان بمثابة سيف ذي حدين لتركيا، حيث سقط أكبر نظام معاد لها، ولكن عكر ذلك المشكلة الكردية.

ويطرح الكاتب سيناريوهات للمستقبل، فإما أن تبقى العلاقات كما كانت قبل الاحتلال وهو سيناريو ضعيف، وإما أن تتقدم. ولكن رغم ما بلوح في الأفق، فإن استمرارية ذلك صعبة لما تفرضه طبيعة البيئة الدولية، وإما أن تتردى العلاقة وهو من المشاهد المطروحة خاصة في ظل تطورات المشهد العراقي - الكردي، والكردي - التركي، وتغير طبيعة العلاقات التركية - الأمريكية بعد رفض تركيا المشاركة في الحرب على العراق.

وتوضح ريفا بهالا في الفصل السادس عشر والمعنون "إيران والولايات المتحدة والمفلسدات المحتملة للصيغة في العراق"، أن تقارب الموقفين الإيراني والأمريكي تجاه العراق مثل نقطة تغير في الحرب.

وتشير إلى أن المشكلات التي تواجه ذلك هي التقارب عمل إعادة تشكيل الكتلة الشيعية، وبعض المحافظين في واشنطن وطهران من غير التحمس لعودة العلاقات بينهما، وتعرض لبعض العقبات الأخرى.

ويعرض جاسم يونس الحريري في الفصل السابع عشر والمعنون "مستقبل العلاقات العراقية - الآسيوية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق"، لطبيعة العلاقات العراقية - الآسيوية بعد الاحتلال الأمريكي، حيث تكشف عن الوجود الآسيوي في العراق اقتصادياً وسياسياً. ثم يعرض لمحددات العلاقة الداخلية كالانتعاش الاقتصادي، والإقليمية كعلاقات الجوار، والعلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي التي تبدو مندفعة اقتصادياً للاستثمار في دول الآسيان.

ويعرض كذلك للمحددات الدولية، وينتهي بعرض احتمالات العلاقة في المستقبل. فيرى السيناريو الأول نمو العلاقات العراقية - الآسيوية، لكي يستفيد العراق من التجارب الآسيوية في التنمية الاقتصادية وإعمار العراق، ويستفيد الآسيان بفتح الأسواق العراقية.

والسيناريو الثاني "جمود العلاقات"، والذي سيكون سببه وجود مؤشرات سلبية كالانفلات الأمني وزيادة العنف في العراق. ويرى الكاتب أنه لا يوجد سيناريو أرجح لعدم انضباط المشهد السياسي العراقي.

إيمان شادي

وأنماط العلاقة بين النظم الإقليمية وقوى النظام الدولي وتم تقسيمها إلى محددات تابعة من البيئة الخارجية للنظام الإقليمي، ومحددات تابعة من البيئة الداخلية للنظام الإقليمي، وأثرتغلغل القوى العظمى على النظام الإقليمي من حيث حدود النظام، وأمنه، ومنظومة القيم. أما المبحث الثاني، فتناول أنماط العلاقة بين النظام الإقليمي العربي وقوى النظام الدولي منذ نشأته وحتى احتلال العراق (١٩٤٥-٢٠٠٣)، فتم استعراض نمط العلاقة من خلال تقسيم هذه الفترة الزمنية إلى خمس فترات فرعية، اختلفت فيها طبيعة المحددات بنوعيتها الداخلي والخارجي، ومن ثم نمط تغلغل قوى النظام الدولي داخل النظام الإقليمي العربي، وهذه الفترات هي: (١٩٤٥-١٩٦٧)، و(١٩٦٧-١٩٧٩)، و(١٩٧٩-١٩٩٠)، و(١٩٩٠-٢٠٠١)، و(٢٠٠١-٢٠٠٣)، بالإضافة إلى صور التغلغل الأمريكي في النظام العربي خلال هذه الفترات. وانتهى هذا الفصل إلى أنه منذ نشأة النظام العربي في عام ١٩٤٥، حرصت الإدارات الأمريكية المتعاقبة. وبدرجات متفاوتة على إيجاد علاقات تعاونية بين إسرائيل والدول العربية بما يسمح بدمجها في إطار شرق أوسطي، وبذلك اتسمت هذه الصورة من التغلغل بالاستمرارية، سواء أخذت صورة مشروع متكامل كما عبرت عن ذلك خبرة التسعينيات والفترة التالية على احتلال العراق، أو مشاريع أقل تبلوراً في المنطقة كالمشاريع التي ظهرت منذ نشأة النظام وحتى عام ١٩٩٠، وقد طرح هذا تحدياً لا يزال ماثلاً أمام النظام العربي.

ومنذ حرب تحرير الكويت، باتت الإدارة الأمريكية حريصة على تكثيف علاقاتها بدول الخليج دون أن يقلل ذلك من أهمية احتفاظها بعلاقات قوية مع مصر، وقد طرح هذا أمام النظام العربي خطر فقدان أحد نظم الفرعية، إذا لم يطور علاقات تؤكد ارتباطه به أمنياً وسياسياً واقتصادياً، في حين اتسمت بعض صور التغلغل الأمريكي في النظام بالطابع المرحلي المؤقت، كذلك التي ارتبطت باحتواء النفوذ السوفيتي في المنطقة.

في حين تناول الفصل الثاني أثر احتلال العراق على حدود وقيم النظام العربي وتم تقسيمه إلى بحثين، تناول المبحث الأول احتلال العراق وتداعياته على حدود النظام العربي، من خلال إلقاء الضوء على السياسات الأمريكية، التي تنحصر في:

١- إعداد الدول العربية للاندماج في النظام الشرق أوسطي من خلال إحداث تغيير في النظم السياسية، والاقتصادية، والثقافية القائمة على نحو يخلق قواسم مشتركة بينها وبين إسرائيل، مما يسهل من دمجها، فلا تكامل بين مختلفين.

٢- إعادة رسم خريطة العلاقات بين الدول العربية بعضها بعضاً من ناحية وبينها ودول المحيط، خاصة إسرائيل وإيران من ناحية

أخرى، بما يفرز في النهاية نظاما شرق أوسطى يمتد من المغرب وحتى إندونيسيا. كما أشارت الباحثة إلى آليات تنفيذها، وكيفية تعاظم وحدات النظام معها، ثم بحث أثر تلك السياسات على حدود النظام بتحليل موقف النظام العربي من قضية احتلال العراق وما يطرحه من تحدٍ لقدرته على دمج فيه بعد احتلاله. بينما تناول المبحث الثاني احتلال العراق وتداعياته على القيم الحاكمة لتفاعلات النظام العربي في ثلاثة أجزاء، يهتم الأول ببيان السياسات الأمريكية ومواقف الدول العربية منها، والثاني يركز على كيفية تعاظم وحدات النظام الإقليمي العربي مع السياسات الأمريكية تجاه قضيتين رئيسيتين هما: قضية إصلاح المناهج التعليمية، وقضية إصلاح العملية التعليمية، أما الجزء الأخير، فيبحث تداعي تلك السياسات على القيم من خلال تناول قضيتين، الأولى هي الموقف من مقاومة الاحتلال، حيث يشهد النظام العربي مقاومة للاحتلال في ثلاثة أماكن أساسية، هي العراق وفلسطين وجنوب لبنان. والقضية الثانية هي تحرير العراق واستقلاله، سواء على مستوى العملية السياسية أو الوضع الأمني. وكشفت الممارسة العربية عن أن منطق القطرية يعطو على منطق القومية بحيث باتت مرادفا للتعاون. كما أن المواقف من الحرب على العراق، فضلا عن سلوك وحدات النظام في الفترة التالية على احتلال العراق، تشير إلى غياب أي محتوى قيمي لسلوكها، وغياب أي توحيد في الرؤى حول ترتيب أولويات قضايا المنطقة. فبينما يعطى الأرن - على سبيل المثال - الأولوية للقضية الفلسطينية ثم لبنان فالعراق، تعطى دول مجلس التعاون الأولوية لقضية العراق يليها فلسطين، ثم لبنان.

ونتيجة لذلك، شهد النظام العربي انقسامًا حول كافة القضايا التي طرأت عليه، ابتداءً من الموقف من المقاومة العراقية، وانتهاءً بالموقف من الحرب على لبنان. وأدى ذلك الانقسام، بالإضافة إلى تراجع العامل الموحد للنظام العربي المتمثل في سلوك إسرائيل في الأراضي الفلسطينية ولبنان، إلى ظهور اتجاهات تطالب بالتغيير عن طريق إعادة انبعاث تيار عروبي يدعم المشترك بين الدول العربية، ويربط نفسه بمهام التحول الديمقراطي في العالم العربي.

وجاء الفصل الثالث بعنوان "احتلال العراق وأمن النظام العربي"، وتم تقسيمه إلى مبحثين، تناول الأول انهيار العراق والمهددات غير التقليدية لأمن النظام العربي، لأنه ترتب على الاحتلال انهيار العراق كقوة إقليمية لعبت في فترات معينة دور الموازن للدور الإيراني، مما ساهم في تحصين النظام في مواجهة أي اختراق لأمنه من قبل طهران، وذلك رغم ما تسبب فيه العراق، نتيجة سوء إدراك قياداته للمعطيات الإقليمية والدولية، من إخلال بأمن

النظام، حين قام باحتلال الكويت، وأعطى انهيار العراق فرصة لإيران لتزيد نفوذها في النظام، خاصة في المناطق القريبة منها جغرافيا. كما ازداد الوزن النسبي لمصادر التهديد النابعة من داخل وحدات النظام، والتي تمس أمن الدولة القطرية بالدرجة الأولى، والتي لم يتمكن النظام العربي من التعامل معها بفاعلية في المرحلة السابقة على احتلال العراق، كما أنه تم إغفالها لصالح تلك النابعة من قوى خارجية، أو لصالح تلك الناتجة عن تفاعلات وحدات النظام مع بعضها، والتي كان من أمثلتها غزو العراق للكويت. وأشار المبحث أيضا إلى مظاهر انهيار العراق، واهتم بآثار الانهيار على أمن النظام العربي، واكتشاف كيفية استجابة النظام العربي لتلك المهددات. بينما تناول المبحث الثاني اختراق أمن النظام العربي، فقد تغير نمط العلاقات الأمنية بين الولايات المتحدة والنظام العربي من كونها علاقات مع قوى خارجية تمارس نفوذها فيه من خارج حدوده إلى قوى لها وجود فعلي داخل النظام. وحددت الباحثة تداعيات هذا الوضع على أمن النظام العربي في ثلاثة تداعيات:

١- الفشل في تأمين حدود النظام ضد هجمات الدول المحيطة، حيث تشن تركيا هجمات متكررة على شمال العراق.

٢- خطر اندلاع حرب إقليمية بين واشنطن وطهران.

٣- بدء عملية تقويم ذاتية للوضع الأمني للنظام العربي، وهذا ما عبر عنه سعي الجامعة لبلورة رؤية شاملة للأمن.

وتوصلت الباحثة إلى عدد من النتائج، كان أهمها:

١- طرح احتلال العراق عددا من التحديات أمام النظام العربي، والتي باتت قدرته على التعامل معها محدودة لضعف قدرته على الاحتفاظ بوجوده كنظام إقليمي متميز عن قوى النظام الدولي، ومن هذه التحديات ما هو قديم نتج عن علاقته بالولايات المتحدة طوال الفترة السابقة على احتلال العراق، مثل تصدى دمج وحداته في نظام شرق أوسطي تتمتع فيه إسرائيل بتفوق نوعي عن طريق خلق تفاعلات تعاونية بينهما. وقد وفر احتلال العراق فرصة للولايات المتحدة من أجل إحياء مشروع الدمج وإضافة أبعاد جديدة له. ومن تلك التحديات ما يمتاز بطابع الجدة كقضية الاحتلال ذاتها، وما تحمله من تراجع في حركة التحرير والاستقلال التي شهدتها النظام العربي منذ نشأته الرسمية.

٢- أثر الاحتلال في مجمله على سلوك النظام العربي. وفي حالة استمراره، يترتب عليه تغير النظام ذاته، وتراجع قوة ذلك التأثير، الذي تاكد في بطن معالجة النظام لتداعيات الاحتلال، واتجاهه نحو التكيف القائم على رد الفعل كمعالجته لسياسات الدمج في النظام الشرق

أوسطي، وتعامله مع مسألة استقلال العراق، حيث قبل وضع الاحتلال، ولم يعد يتعامل معه كدولة محتلة بل كدولة ذات سيادة. كما أن واقعة الاحتلال جاءت في لحظة كان النظام فيها ضعيفا، ولم ينته بعد من علاج تبعات غزو العراق للكويت، أيضا جاءت في وقت فضلت فيه وحدات النظام الاحتفاظ بعلاقات أمنية عسكرية مع الولايات المتحدة، بدلا من تطوير تلك العلاقات مع غيرها من الدول العربية، مما يزيد من تأثير تغلغل القوى العظمى في النظم الإقليمية.

٢- احتفظ النظام العربي بجزء من القدرة على الحركة بما سمح له بالقيام ببعض وظائفه كنظام، حيث اتجه للقيام بنوع من المبادرة في تعامله مع الصراع الدائر في العراق من خلال طرحه الخاص بتحقيق المصالحة الوطنية، وفي تعامله مع المسألة النووية الإيرانية. وقد كانت هذه المعالجة دليلا على استمرار وجوده وقدرته على البقاء، خاصة أنه قد اتجه لإصلاح ذاته، سواء من خلال إصلاح الجامعة العربية، أو من خلال صياغة رؤية ذاتية لأمنه، متميزة عن تلك التي تروج لها الإدارة الأمريكية، رغم تزايد اختراق أمنه نتيجة الاحتلال. وفي حال اكتمال هذه الرؤية، سيتمكن النظام من التغلب على باقي التحديات التي تمس حدوده والمبادئ الحاكمة لسلوك وحداته.

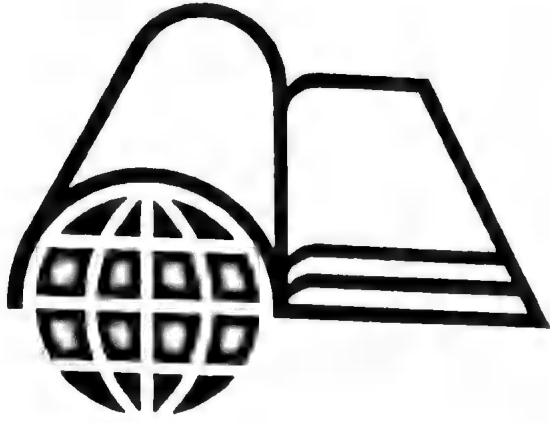
وفي نهاية الدراسة، قدمت الباحثة عدة توصيات، من أهمها ضرورة إعادة بناء الثقة على مستوى الدولة القطرية، أي بين الجماعات الإثنية المختلفة من أجل التغلب على مخاطر أمن السلطة السياسية التي طرحها صعود الشيعة في العراق وتزايد النفوذ الإيراني في المنطقة.

وكذلك إعادة بناء الثقة بين العراق ودول الخليج، وبين العراق وباقي الدول العربية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال آلية حوار تعقد بصفة دورية.

وطالبت التوصيات ببلورة رؤية عربية للأمن ذات أبعاد متعددة، يعالج كل بعد منها مهددات أمن الأجزاء المتميزة في النظام العربي، كمنطقة الخليج، والمغرب العربي، ودول الحدود الجنوبية للنظام. فرغم انتماها جميعا للنظام، إلا أن مهدداتها متباينة.

وهذا يتطلب تفعيل المدخل الإقليمي والإقليمي الفرعي لتحقيق الأمن في النظام العربي، خاصة مع ما يمتاز به هذا المدخل من قدرة على علاج الصراعات الإقليمية وتجنبها، نتيجة تعامله مع دوافعها، فضلا عن تحصين النظام من أي محاولات للتغلغل فيه.

حنان أبو سكين



Muftuler-Bac,
Meltem and Yannis
A. Stivachtis (Eds).
Turkey European
Union Relations:
Dilemmas,
Opportunities And
Constraints. Lanham:
Lexington
Books, 2008.

الديمقراطية وحكم القانون، وتحترم حقوق الإنسان وحقوق الأقليات، في هذا الإطار، والمطالبة بإجراء تعديلات قانونية تحترم حقوق الإنسان وحكم القضاء.

* وجود اقتصاد قوى لديه القدرة على التعامل مع التنافسية واقتصادات السوق الأوروبية.

* تحقيق التزامات العضوية، ومنها تحقيق أهداف الاتحاد السياسية والاقتصادية والنقدية.

وفي ١٥ ديسمبر ٢٠٠٦، عاد من جديد التوتر في العلاقة بين الجانبين، وذلك عندما قرر مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي تجميد المفاوضات مع تركيا، وذلك على خلفية عدم التوصل لحل للمشكلة القبرصية.

يتضمن الجزء الأول من الكتاب أربعة فصول تتحدث عن العضلات المرتبطة بالعلاقات التركية - الأوروبية من زاوية السياسة الثقافية والهوية.

يحمل الفصل الأول للدكتور يانيس ستيفاشيتس عنوان "أوروبا والترك" ويتناول تطور العلاقات التاريخية بين أوروبا وتركيا، حيث يشير إلى أن القارة الأوروبية "المتحضرة" كانت تتعامل مع الامبراطورية العثمانية على أنها "الآخر" أو "الطرف البربري غير المتحضر". وفي هذا الإطار، يشبه الكاتب محاولات الامبراطورية العثمانية الحصول على مكانة مساوية لأوروبا على الساحة الدولية بمحاولات تركيا المستمرة للانضمام للاتحاد الأوروبي. كما يشبه الاشتراطات الأوروبية على تركيا للانضمام للاتحاد بالمعيار "الحضاري" الذي كانت تتعامل به القارة

تركيا مع الاتحاد الأوروبي منذ ١٤ أبريل ١٩٨٧، حين تقدمت تركيا بطلبها للانضمام للسوق الأوروبية المشتركة (EEC)، ثم الرد الأوروبي في ١٨ ديسمبر ١٩٨٩ بأنه من غير المفيد إجراء مفاوضات مع تركيا في الوقت الراهن. وقد تضمنت أسباب هذا الرد موضوع الأكراد والنزاع القائم بين تركيا واليونان حول المسألة القبرصية.

ولكن المفاوضات استمرت بين الجانبين حتى رفض الاتحاد الأوروبي في ديسمبر ١٩٩٧ مرة ثانية قبول تركيا كمرشحة للانضمام، وذلك لعدد من الأسباب، منها اقتصادية وسياسية (من بينها المسألة القبرصية).

وبعد فترة من التوتر الذي شهدته العلاقة بين الجانبين، نتيجة لذلك الرفض، فقد شهدت قمة هلسنكي في عام ١٩٩٩ نقطة تحول في تلك العلاقة، وذلك عندما وافق رسمياً الاتحاد الأوروبي على وضع تركيا كدولة مرشحة للانضمام وذلك ضمن خطة الاتحاد لتوسيع عضويته. وقد تضمنت أسباب القبول التطورات الإيجابية التي شهدتها تركيا على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

وفي ديسمبر ٢٠٠٤، وافق المجلس الأوروبي على إجراء مفاوضات مباشرة مع تركيا، على أن تبدأ تلك المفاوضات في ٣ أكتوبر ٢٠٠٥، وذلك لمناقشة اشتراطات الاتحاد الأوروبي لقبول العضوية، والتي تم تبنيها في القمة الأوروبية بكونينهاجن عام ١٩٩٣ وهي:

* استقرار المؤسسات التي تضمن تحقيق

آثار محاولات تركيا المستمرة الانضمام للاتحاد الأوروبي جدلاً واسعاً بين السياسيين والأكاديميين وصناع القرار، وذلك منذ بداية المفاوضات بين الجانبين عام ١٩٨٧، فلم تشهد محاولات أي دولة أخرى تريد الانضمام للاتحاد مثل هذه النقاشات المستمرة. ومن أحدث الكتب التي صدرت عن هذا الموضوع كتاب مجمع صبر العام الماضي بعنوان "علاقة تركيا بالاتحاد الأوروبي .. العضلات والفرص والعوائق" للدكتور ملتم موفتولر - بك، أستاذة العلاقات الدولية بجامعة سابانشي التركية، والدكتور يانيس ستيفاشيتس، مدير برنامج الدراسات الدولية بفرجينيا تك، رئيس وحدة بحوث الشؤون السياسية والدولية بمعهد أثينا للتعليم والبحوث.

يتكون الكتاب من مقدمة وثلاثة أجزاء تحتوى على ١٤ فصلاً (كل فصل من تأليف أحد التخصصين في مجال العلاقات التركية - الأوروبية) وخاتمة.

في المقدمة، يذكر الكاتبان أن هذا المؤلف يستهدف دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالعلاقات الأوروبية - التركية، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية، وذلك من خلال:

- دراسة الخلفية السياسية للمفاوضات الأوروبية - التركية.

- تقييم نقاط الضعف والقوة في الملف التركي للانضمام للاتحاد الأوروبي.

ويسلط الكاتبان الضوء على تطور مفاوضات

ويحمل الفصل الثاني عنوان "موضوع انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي .. مناقشات منطقية" لكل من إدوارد وايزند، أستاذ العلوم السياسية بفرجينيا تك، ونيكولاس كيرسي، أستاذ العلوم السياسية بجامعة فرجينيا، وأسلى سيليان أونر، الباحث بجامعة فرجينيا تك، وديفيد دانسرو المحلل بوزارة الأمن الداخلي الأمريكية. يتحدث الفصل عن المناقشات التي دارت داخل البرلمان الأوروبي حول موضوع انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، والتي تجنبت تناول نقطة رئيسية ومنطقية، هي: كيفية دعم المؤسسات التي تعمل على تعزيز التواصل السياسي، وذلك حتى يتم إدماج تركيا داخل كيان ديمقراطي قوى.

ويتناول الفصل الثالث لموج كيناسيوجلو، المحاضرة في العلاقات الدولية بجامعة بيلكانت التركية، موضوع الأمن، والذي تعتبره الكاتبة أحد الروابط القوية بين تركيا والاتحاد الأوروبي. تخلص الكاتبة إلى أن التسريع بانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي سيحقق ثلاثة أهداف استراتيجية للاتحاد، هي:

- الحفاظ على الكفاءة العسكرية الأوروبية.

- دعم القوة السياسية لأوروبا.

- إبراز هوية أوروبا على أنها مجتمع متعدد الثقافات.

أما الفصل الرابع لكوستنطينوس كولويبولس، المحاضر في العلاقات الدولية بجامعة باتتيون اليونانية، فيحمل عنوان "التأثيرات الاستراتيجية لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي على أوروبا". يقول الكاتب إن اختيار الاتحاد الأوروبي لتركيا لتكون دولة مرشحة للانضمام له -والذي كان أيضا هدفا استراتيجيا للولايات المتحدة- يعتبر نقطة تحول في السياسة الأوروبية، حيث فتح نقاشا طويلا حول مستقبل الاتحاد الأوروبي وهيكله المؤسسي ووضعه في السياسة الدولية.

ويتضمن الجزء الثاني سبعة فصول تتناول موضوع الفرص والعوائق في العلاقات الأوروبية التركية.

ويتناول الفصل الخامس للمتم موفتلىر- بك بعنوان "المفاوضات الشاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي" العراقي الأساسية التي تعرضت لها المفاوضات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، وأهمها الرؤية الأوروبية الشعبية لتركيا ككيان يختلف

ثقافيا بشكل كبير عن بقية دول القارة، وأنها تحتاج لتعديلات في نظامها الديمقراطي وتحسين سجلها في مجال حقوق الإنسان. وبالتالي، فمن الممكن أن نستنتج أنه بدون الحصول على الموافقة الشعبية على انضمام تركيا، حتى إذا سارت المفاوضات بشكل طبيعي، فإنها لن تستطيع الانضمام للاتحاد الأوروبي. والحكومات الأوروبية أيضا منقسمة حول تداعيات قبول عضوية تركيا، وذلك لاختلاف هويتها والمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها. المسألة القبرصية هي مشكلة أخرى تعترض المفاوضات بين الجانبين، حيث اشترط الاتحاد الأوروبي ضرورة التوصل لحل سياسي لتلك المشكلة لقبول ضم تركيا. وتخلص الكاتبة إلى الحاجة إلى إجراء نوع من الحوار العام حول موضوع انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.

أما الفصل السادس لإيلين جوني، أستاذة العلوم السياسية بجامعة بيلكانت التركية، فقد جاء بعنوان "تركيا وأوروبا الجديدة" .. التحديات والفرص خلال فترة المفاوضات. وتخلص الكاتبة إلى أن مستقبل مسار المفاوضات بين الجانبين سيحدده بشكل كبير المناخ الداخلي في تركيا - الثقافة السياسية والمشاكل الداخلية- وكذلك التطورات السياسية في الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالنقاشات حول توسيع الانضمام للاتحاد ودوره كفاعل دولي رئيسي.

الفصل السابع بعنوان "آراء اليونانيين والقبارصة اليونانيين في موضوع انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي" لايوانيس جريرجو رياديس، المحاضر بقسم الدراسات التركية بجامعة أثينا اليونانية. يقول الكاتب إنه نتيجة للاتجاه الأوروبي للسياسة الخارجية اليونانية في تسعينيات القرن الماضي، فقد رحبت اليونان رسميا بأى تحسين يطرأ على العلاقات الأوروبية - التركية وعلى استمرار المفاوضات بين الجانبين، وذلك على اعتبار أن الاتحاد الأوروبي هو الفاعل الرئيسي لحل المشكلة القبرصية، وكذلك الخلافات القبرصية - اليونانية. ويرى الحزبان السياسيان الرئيسيان في اليونان أن انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي هو في صالح اليونان استراتيجيا. ولكن الرأي العام اليوناني ضد تحسين العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، ولا يرى في ذلك فائدة استراتيجية. يخلص الكاتب إلى أن تكثيف الجهود على المستوى الرسمي لحل المشكلة القبرصية والمشاكل القائمة بين تركيا واليونان من الممكن أن يغير من موقف الرأي العام اليوناني، خاصة النخبة السياسية ورجال الأعمال ومنظمات المجتمع المدني.

الفصل الثامن لكل من نجاة دوجان وبيهان

أسما، أستاذ العلاقات الدولية بجامعة أرسيس التركية، يحمل عنوان "القضية القبرصية في برامج الحكومات التركية والأحزاب السياسية التركية .. ١٩٨٠-٢٠٠٥". يتناول الكاتبان هنا المقترحات التي وردت بشأن حل الأزمة القبرصية في برامج الأحزاب السياسية التركية وخطب الزعماء السياسيين والحكومات. وعلى عكس الشائع، فإن الأحزاب السياسية التركية لم تتفق أبدا على رؤية موحدة أو واضحة للتعامل مع المسألة القبرصية، أو على شكل الدولة التي يجب أن تقام على الجزيرة. فالبعض قال فيدرالية والآخر قال كونفيدرالية. ومن الممكن النظر إلى هذا الاختلاف بوصفه يفتح مجالا أوسع أمام الوصول إلى حل على أساس أن السياسة التركية ليست متمسكة بأى رؤية معينة.

الفصل التاسع لاسيل سيرم سنكر، طالبة الدكتوراه بقسم العلوم السياسية بجامعة سابانشي التركية يأتي تحت عنوان "مواقف تركيا المختلفة من الاتحاد الأوروبي". تقوم الكاتبة بتحليل مضمون ثلاث صحف رئيسية تركية تمثل مختلف التيارات السياسية في البلاد، والتي تناولت موضوع العلاقات التركية - الأوروبية. هذه الصحف هي:

(Yeni Safak) أو الفجر الجديد الموالية لحزب العدالة والتنمية الحاكم (Hurriyet)، أو الحرية، وهي جريدة ليبرالية تساند أصحاب الأعمال و(Cumhuriyet)، أو الجمهورية التي تتخذ منها يساريا في كتاباتها.

الفصل العاشر لتوجرول كيشنجورن، مدرس علم الاجتماع بفرجينيا تك، وشارون والكنز، المستشارة بالبنك الدولي. يناقش هذا الفصل التأثير المتوقع لثقافة تركيا الإسلامية على الهوية الأوروبية. فيقول الكاتبان إن مفاوضات تركيا مع الاتحاد الأوروبي قد اتخذت وقتا أطول وكانت أكثر تعقيدا من أى مفاوضات أخرى للاتحاد مع أى دولة أخرى، سواء كانت عضوة أو مرشحة. والسبب الرئيسي لذلك هو أن تركيا، على عكس أى دولة أخرى، تتمتع بعدد كبير من السكان (أكثر من ٦٥ مليون نسمة) معظمهم من المسلمين، أى أن لديها توجها كبيرا نحو الثقافة الإسلامية. هذا بالإضافة إلى أسباب أخرى مثل: عدم استقرار الاقتصاد التركي، وانتشار البيروقراطية والفجوات الشاسعة بين مختلف الطبقات. ويخلص الفصل إلى أن الكرة الآن في ملعب الاتحاد الأوروبي، فهو لا يستطيع حتى الآن تقبل فكرة انضمام دولة لها هوية مختلفة، لذا فيجب عليه وأمام العالم إثبات أنه مجتمع

متعدد الثقافات والهويات. وإذا استمر الوضع على ما هو عليه، فسيواجه الاتحاد خطر التشكك في شرعيته.

الفصل الحادي عشر لأوزجور طونوس، استاذ الاقتصاد بجامعة أناضولو التركية، يحمل عنوان "السياسات الاقتصادية التركية الحالية والانضمام للاتحاد الأوروبي". ويتناول هذا الفصل موضوع الاقتصاد التركي والانضمام للاتحاد الأوروبي. فيقول الكاتب إنه يجب على تركيا، إذا أرادت الاستمرار في مفاوضات الانضمام للاتحاد الأوروبي، أن تتعامل مع العديد من المشاكل الاقتصادية التالية التي أشارت إليها تقارير التقييم التي أعدتها المفوضية الأوروبية، ومنها:

عدم الاستقرار في النظام الاقتصادي، وعدم التوصل لمعدل نمو مستمر، ووجود فجوات شاسعة في معدلات التنمية في مختلف مناطق البلاد وفي توزيع الأجور. وبالرغم من النسبة الكبيرة للسكان الريفيين، إلا أن القطاع الريفي (وهو أحد أهم قطاعات الاقتصاد) يعتبر غير منتج.

كما تعترض هذه التقارير على تدخل الدولة في الاقتصاد بشكل كبير جداً، وتطلب من تركيا تنفيذ سياسات التغيير الهيكلي التي تبناها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومنها التحرير الفوري لقطاعات الطاقة والاتصالات والزراعة.

أما الجزء الثالث والأخير من الكتاب، فيحتوي على ثلاثة فصول تبحث موضوع المفاوضات بين تركيا والاتحاد الأوروبي من وجهة نظر مقارنة.

الفصل الثاني عشر لكل من ايزيك جورليين، استاذ العلاقات الدولية بجامعة أزمير الاقتصادية في تركيا، وديونسيا طمفاكي بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة ريدينج الإنجليزية، بعنوان "مقارنة طموح... مواقف تركيا واليونان من الاندماج مع أوروبا". يقوم الكاتبان هنا بعقد مقارنة بين كل من تركيا واليونان فيما يتعلق بعدة نقاط مرتبطة بموقف الدولتين من الانضمام للاتحاد الأوروبي، من بينها:

- التشابه في الخوف من الآثار الاقتصادية السلبية للانضمام.

- المسألة القبرصية والنزاع بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين.

- المسألة الأمنية، فهناك مخاطر أمنية متوقعة، حال انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي (ربما

لأسباب تتعلق بالهوية) أكثر من المخاطر التي تعرضت لها اليونان.

الفصل الثالث عشر للكاتبين نيكولاس صاروخانيان، الأستاذ بفرجينيا تك، ويانيس ستيفاشيتيس. يقارن الفصل بين ملفات كل من تركيا ورومانيا وبلغاريا للانضمام للاتحاد الأوروبي، حيث واجهت كل من رومانيا وبلغاريا صعوبات أيضاً قبيل انضمامهما رسمياً للاتحاد في الأول في يناير عام ٢٠٠٧. وتبرز هذه المقارنة (والمبنية على تقارير التقييم السنوية التي تعدها المفوضية الأوروبية) وجود نظام إداري وقضائي أقوى لدى تركيا، كما تشير إلى اختلافات أخرى، من أهمها:

- هيمنة الجيش على الحياة السياسية التركية: فتقرير المفوضية الأوروبية لعامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٦ قد أشارا إلى عدم وجود تقدم ملموس في تحرير الحياة السياسية من قبضة الجيش، كأحد أهم متطلبات الانضمام.

- وضع الأكراد في جنوب شرق البلاد.

- المسألة القبرصية.

أما الفصل الرابع عشر والأخير من الكتاب فهو ليابراك جورسوي، أستاذة العلوم السياسية بجامعة سابانشي التركية. تبحث الكاتبة هنا مسألة الديمقراطية في تركيا، فتشير إلى أن شرط وجود نظام ديمقراطي مستقر في البلاد التي تسعى للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي لا ينطبق على تركيا. وتقارن الكاتبة بين تركيا واليونان فيما يتعلق بتلك النقطة. فتقول إن في تركيا -على العكس اليونان- توجد سيطرة واضحة للجيش وجزء من النخبة المدنية على الوضع السياسي في البلاد.

أما خاتمة الكتاب، فيذكر فيها الكاتبان أن هذا المؤلف قد حاول دراسة العلاقة المعقدة بين تركيا والاتحاد الأوروبي من خلال طرح العديد من وجهات النظر. وحيث إن معظم المساهمين في هذا الكتاب إما أتراك أو يونانيون، فإن ذلك قد أسهم في التوصل إلى فهم أفضل للعلاقات التركية - اليونانية المتشابكة بشكل عضوي مع العلاقات التركية - الأوروبية. ولقد أثبتت المعلومات الواردة في الكتاب أن سير المفاوضات بين تركيا والاتحاد الأوروبي لا يعتمد فقط على العوامل الداخلية (داخل النظام التركي، مثل تحكم الجيش في الحياة السياسية)، ولكن يعتمد أيضاً على العوامل الخارجية، ومن أبرزها المسألة القبرصية.

د. ماهيتاب مكاوي

لا توجد حدود، سفي راخلفسكي،

كنيرت، زمورا بيتان، القدس،

(أبريل ٢٠٠٨).

ترجع أهمية كتاب "لا توجد حدود" الصادر باللغة العبرية إلى أنه يمثل دراسة جادة للمشكلة السياسية والثقافية والمحلية التي تنغص حياة معظم الإسرائيليين، وهي إشكالية وضع حدود لدولة إسرائيل. فكل إسرائيلي يريد وبشدة الحصول على تفسير شامل وواضح للسؤال الأكثر أهمية بالنسبة له وهو: ماذا حدث لنا؟ وماذا ينقصنا؟ وماذا يعيبنا بالآ تكون لنا حدود محددة وواضحة كجميع الدول؟ فهو يرى أن هناك حائطا لكل منزل، وجدارا لكل فيلا، وحدودا لكل دولة. لكن أين هي حدود دولته؟

كتاب "لا يوجد حدود"، كتاب ضروري لكل إسرائيلي غير مستعد للموافقة على الوضع الحالي، ويطلب قبل أي شيء آخر أن يفهم هذا الوضع وكيفية التعامل معه ومتى سيتم تغيير هذا الوضع للأحسن. لذلك، يحاول مؤلف الكتاب أن يرسم صورة واضحة لما يحدث، موضحاً أن هناك جذورا عميقة لجميع الظواهر غير المنطقية في إسرائيل. فليس عن طريق المصادفة أنه لا توجد حدود لإسرائيل، حيث إن غياب تلك الحدود، من وجهة نظر الكاتب، مرتبط بصورة مباشرة بالصراعات الأساسية التي مرت في التاريخ اليهودي الإسرائيلي، كما أن عدم وجود تلك الحدود يعرض الدولة لخطر أمني فعلى وحقيقي.

ونظرا لأن هذا الكتاب يحاول جاهدا دفع الإسرائيليين إلى تغيير عالمهم، فقد ركز الكاتب سفي راخلفسكي على عرض العديد من الأمور التي حدثت في إسرائيل وتفتقر إلى جميع

الحدود الممكنة، أملا منه في أن تعطى هذه الأمثلة دفعة للسير نحو الأحسن والأفضل لإسرائيل.

فمن بين ما استعرضه الكاتب حفل زفاف نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي، حاييم رامون، على الصحفية فيرد شارون. فهو يرى أن هذا الزفاف ليس له أي حدود، فقد تعدى كل الحدود العقلية الممكنة، وهو يطلق عليه مصطلح "زواج جنائي"، فالعريس شخص خارج على القانون، أتهم من قبل في قضية تحرش جنسي بضابطة إسرائيلية. وقد كان الحفل يضم عددا كبيرا من المدعويين على اختلاف شخصياتهم ومناصبهم، وكان من بين هؤلاء الأشخاص من تم اتهامهم في قضايا جنائية عديدة على اختلاف أنواعها. وكان من بين المدعويين أيضا رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت المتهم، كما هو معروف، في قضية رشوة.

وهناك من تم التحقيق معهم أو اتخذت ضدهم بعض الإجراءات القانونية على مخالفات ارتكبوها. فيتعجب الكاتب ويقول: "كيف مع كل تلك التهم هؤلاء الأشخاص الخارجين على القانون يديرون شؤون الدولة، كيف يكون هؤلاء هم رؤساء الدولة؟"

والأمر الذي فاق الحدود وأدى إلى إثارة ثائرة المؤلف هو أن العريس نائب رئيس الوزراء، حاييم رامون، يتم اتهامه في قضية مخلة بالأداب، وبعد ذلك بلحظة واحدة يدخل إلى جلسة خاصة للحكومة ليحمسها على شن حرب سوف تودي بحياة الكثير من الإسرائيليين.

وبذلك، يصف سفي راخلفسكي في كتابه القيادات الإسرائيلية بأنهم عبارة عن مجموعة أشخاص خارجين على القانون ومتهمين وساخرين يسعون بالقصد إلى عدم تحديد حدود لإسرائيل، سواء كانت تلك حدودا أخلاقية أو حدودا جغرافية. ويرى أن الحدود عبارة عن المبدأ الذي ينظم وينسق الحياة، إلا أن تلك الحدود لدى الإسرائيليين عبارة عن المبدأ الذي يشيع الفوضى والهرج والرج في حياتهم.

اختار راخلفسكي عدة صور مهمة في تاريخ إسرائيل ترمز - من وجهة نظره - إلى تدهور وانحيار إسرائيل، ومن أهم هذه الصور فساد

القيادة الإسرائيلية. فقد أشار تقريبا في كتابه "لا يوجد حدود" إلى جميع رؤساء الوزراء الذين مروا في تاريخ رئاسة إسرائيل، ووضح كيف أنهم كانوا على طول الخط يخترقون الحدود ولا يلتزمون بها، وذلك من أجل الوصول إلى أطماعهم الشخصية على حساب المواطنين أنفسهم.

فعلى سبيل المثال، نجد أن الكاتب تحدث عن بن جوريون ووصفه بأنه كان رمزا للعالم الذي يشتهق ويتوق بصورة كبيرة إلى ترسيم حدود ووضع معايير لدولة إسرائيل، وذلك بعد ما كان يشعر به الإسرائيليون من جرح الكارثة النازية، إلا أن بن جوريون لم يضع تلك الحدود، بل غرس بدلا منها في الحقيقة بذورا لأعمال الشغب التي حطمت العالم المثالي والطبيعي والقائم على القيم، الذي كان يحلم به كل إسرائيلي. والسبب في ذلك أنه كان لا يرغب في وجود حدود تعرقله أو تعرقل طاقته، فقد كان يشعر بالراحة بذلك، ويشعر بالراحة أكثر بالاستمرار في الاعتماد على قوات ديكتاتورية لأنظمة الدفاع في أوقات الطوارئ، وذلك مثل القوات البريطانية التي ظلت في كل مكان، وعن طريق هذا أصبح من الممكن إبقاء العرب دائما تحت حكم عسكري.

ومن بعد بن جوريون، جاء موشيه ديان الذي اخترق الحدود الأخلاقية والجغرافية لدولة إسرائيل. فيصفه المؤلف قائلا: "إن ديان يشبه السلاح، فهو قادر على أن يقوم بتسليح كل امرأة، وقد قام بالفعل بتسليح العديد من النساء المتزوجات". ومن الأشياء الأكثر استفزازا التي يراها مؤلف الكتاب في موشيه ديان قدرته على النهب والحصول على أي شيء ليس من حقه، حتى لو كان بسيطا للغاية لجرد أنه وجد استحسانا في عينيه. فهو على استعداد لمواجهة وتصدى القانون من أجل قطعة صغيرة من الآثار التي اشتهاها وطمع بها.

ومما لا شك فيه أن أرييل شارون قد ورث من بن جوريون وموشيه ديان سياسة اللجوء إلى القوة والتدمير على خلفية احتقار الأرواح البشرية لخصومه العرب، فقد عرف شارون بعملياته الانتقامية منذ ما يقارب الخمسين عاما.

ويشير الكاتب إلى أولى عمليات شارون بعد توليه منصب رئيس الوزراء مباشرة، وهي العملية التي قادها ضد قرية "كيبيا" الفلسطينية في

الضفة الغربية عام ١٩٥٣. حيث إن قيادة الأركان طلبت منه ردا على الهجوم الدامي الذي نفذته مجموعة فلسطينية تسلمت إلى إسرائيل، بأن يفجر بعض بيوت القرية لدفع سكانها إلى الفرار، إلا أن "أرييل" الشاب فضل اللجوء إلى خطة أخرى، إذ جعل جنوده يقومون بتفجير ٤٥ منزلا بسكانها بواسطة ٦٠٠ كجم من المتفجرات، أدى ذلك إلى مقتل ٦٩ شخصا، نصفهم من النساء والأطفال تحت الأنقاض، كما ارتفع عدد الجرحى إلى العشرات.

لم تكن عملية "كيبيا" حادثة معزولة، إذ انتهت جميع العمليات التي قادها شارون خلف خطوط الهدنة مع الدول العربية إلى خسائر مرتفعة في صفوف الخصوم، لم تأمر بها قيادة الأركان أو الحكومة.

وقد تناول راخلفسكي عن قرب، وبالتفصيل، قضية أخرى تشير إلى تعدى شارون الحدود، وهي قضية الجزيرة اليونانية التي تورط فيها شارون وابنه. فقد قام رجل الأعمال الإسرائيلي، ديفيد أبل، من أجل إنشاء مشروع مركز استجمام في اليونان بدفع مئات آلاف الدولارات لنجل أرييل شارون، جلعاد، مقابل قيام شارون بتقديم الخدمات الاستشارية له عن طريق استخدام صلاحياته الرسمية ليقرب بينه وبين السلطة في اليونان، وذلك على خلفية مصاعب قضائية اعترضت طريق أبل، عندما حاول دفع مشروعه إلى الأمام. وعلى الرغم من ذلك، فقد تم إغلاق القضية وحفظها بصورة عجيبة عن طريق المستشار القانوني للحكومة، ميني مازوز.

جدير بالذكر أن مؤلف الكتاب قد اختار من بين جميع أشخاص العالم "موتكه قيدر" الأكثر شهرة بمستتر إكس، ليساويه بأرييل شارون. فكلاهما قام بتنفيذ عمليات انتقامية ليس لها أي حدود.

إن الغالبية العظمى من الإسرائيليين يرغبون في قيادة ليست فاسدة، ويرغبون في دستور حقيقي ليبرالي، لا يكون به أي تمييز، ويرغبون في دولة ذات حدود واضحة. حيث يؤمن المؤلف بأن الدولة التي ليست لها حدود تخلق عالما عديم الحدود في جميع مجالات حياتها.

ينتقل راخلفسكي من الحديث عن فساد

القيادة الإسرائيلية إلى موضوع آخر ذي أهمية بالغة، وهو فساد الهيئة التعليمية التي لا تضع أى حدود فى تعليم الجيل الصاعد. وقد أعطى راخلفسكى مثالا أكثر تأثيرا فى فساد التعليم وعندما ينهى الطفل ثمانى سنوات من دراسته الحكومية، عامين فى الحضارة وستة أعوام فى التعليم الابتدائى، نجد أنه لم يتعلم شيئا، فهو لا يعرف أى شىء عن تاريخ دولته، ولا يعرف كيف يفكر بصورة إنسانية صحيحة. إن الشىء الوحيد الذى يعرفه، باستثناء العنف، هو الأعياد

الإسرائيلية، التى يتعلمون منها ما يظهر اليهود فقط على أنهم منتصرون على طول الخط. فمثلا، كما يذكر الكاتب، يحتفلون بعيد "الחנוكاه" الذى كان فيه انتصار كبير على اليهود الذين اندمجوا فى الحضارة اليونانية. وفى عيد البوريم، يحتفلون بقتل العشرات من أبناء "هامان" ونجاة اليهود. وفى عيد الفصح، أغرق الرب كل المصريين فى البحر وخلص اليهود منهم. وبذلك - من وجهة نظر راخلفسكى - فإن الأطفال يحصلون على تعليم عنصري ومظلم، وهذا يبدو طبيعيا بالنسبة

لأبائهم

يرى راخلفسكى أنه إذا لم تتغير الهيئات التى بها قصور بصورة نهائية ومؤكدة، وإذا لم تبن من جديد منظومة أخلاقية تصورية، وإذا لم يتم وضع حدود من جديد، وإذا لم يكن هناك تغيير واضح ونهائى لكل منظومات الحياة، فإن الخطر سيكون كبيرا جدا، ومن شأنه أن يقضى على الدولة الإسرائيلية.

رغبة السعداوى



176

45 rd Year
April 2009

الأهرام
Al-Ahram